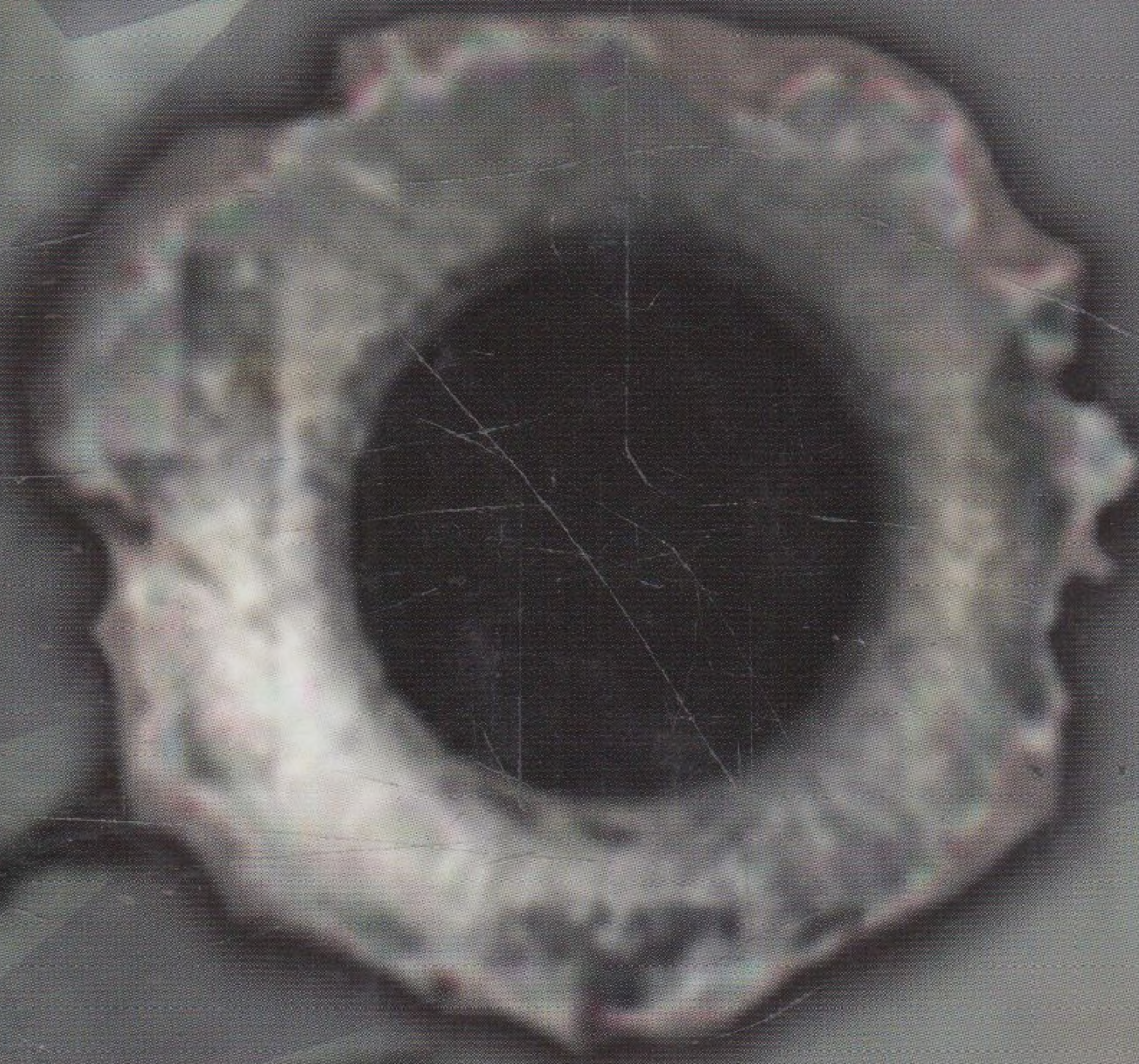
نعومي كلاين

أفضل كتاب اقتصادي سياسي
بحسب النقاد العالميين

عقيدة الصدمة

صعود رأسماليّة الكوارث





مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

عقيدةُ الصدمة

صعود رأسماليّة الكوارث

ناومي كلاين



مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM FOUNDATION



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك ـ بناية الوهاد
ص. ب.: ٨٣٧٥ ـ بيروت لبنان
تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ـ ٧٥٠٨٧٢ ـ ٣٤٤٢٣٦ ١ ٩٦١+
تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ ـ ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٩
ISBN: 978-9948-03-927-3
صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

ترجمة: نادين خوري
مراجعة: فؤاد زعيتر
الغلاف: ريتشي نزال
الإخراج الفني: بسمة تقي

رسالة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

عزيزي القارئ،

في عصر يتسم بالمعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر، تنظر مؤسسة محمد ابن راشد آل مكتوم إلى الترجمة على أنها الوسيلة المثلى لاستيعاب المعارف العالمية، فهي من أهم أدوات النهضة المنشودة، وتؤمن المؤسسة بأن إحياء حركة الترجمة، وجعلها محركاً فاعلاً من محركات التنمية واقتصاد المعرفة في الوطن العربي، مشروع بالغ الأهمية ولا ينبغي الإمعان في تأخيره.

فمتوسط ما تترجمه المؤسسات الثقافية ودور النشر العربية مجتمعة، في العام الواحد، لا يتعدى كتاباً واحداً لكل مليون شخص، بينما تترجم دول منفردة في العالم أضعاف ما تترجمه الدول العربية جميعها.

أطلقت المؤسسة برنامج« ترجم»، بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدّمه الفكر العالمي من معارف وعلوم، عبر نقلها إلى العربية، والعمل على إظهار الوجه الحضاري للأمة عن طريق ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم.

ومن التباشير الأولى لهذا البرنامج إطلاق خطة لترجمة ألف كتاب من اللغات العالمية إلى اللغة العربية خلال ثلاث سنوات، أي بمعدل كتاب في اليوم الواحد.

وتأمل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في أن يكون هذا البرنامج الاستراتيجي تجسيدا عملياً لرسالة المؤسسة المتمثلة في تمكين الأجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات، عن طريق نشر المعرفة، ورعاية الأفكار الخلاقة التي تقود إلى إبداعات حقيقية، إضافة إلى بناء جسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

للمزيد من المعلومات عن برنامج «ترجم» والبرامج الأخرى المنضوية تحت قطاع الثقافة، يمكن زيارة موقع المؤسسة: www.mbrfoundation.ae

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

عن المؤسسة:

انطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وقد أعلن صاحب السمو عن تأسيسها، لأول مرة، في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت – الأردن في أيار/مايو ٢٠٠٧. وتحظى هذه المؤسسة باهتمام ودعم كبيرين من سموه، وقد قام بتخصيص وقفٍ لها قدره ٣٧ مليار درهم (١٠ مليارات دولار).

وتسعى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، كما أراد لها مؤسسها، إلى تمكين الأجيال الشابة في الوطن العربي، من امتلاك المعرفة وتوظيفها بأفضل وجه ممكن لمواجهة تحديات التنمية، وابتكار حلول مستدامة مستمدة من الواقع، للتعامل مع التحديات التي تواجه مجتمعاتهم.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION



إلى إيْفي،

مرة جديدة

أي تغيير يبدأ بتغيير في الموضوع

(سيزار آيرا، روائي من أصل أرجنتيني

Cumpleaños، ٢٠٠١)

الفهرس

الفراغُ جميلٌ

ثلاثةُ عقودٍ من تدمير العالَم وإعادةِ بنائه

فسُدت الأرضُ أمام الله وامتلأت الأرض ظلماً. ورأى الله الأرضَ فإذا هي قد فسدت، إذ كان كلُّ بشرٍ قد أفسد طريقَه على الأرض. فقال الله لنوح: «نهايةُ كلِّ بشَر قد أتت أمامي لأنّ الأرض امتلأت ظلماً منهم، فها أنا مُهلكهم مع الأرض».

ـ «سفر التكوين»، ٦:

الصَّدم والترهيب عمليّتان تستتبعانِ مخاوفَ ومخاطر ودماراً يتعذَّرُ على الشعبِ، بشكل عامّ، وعلى عناصرَ أو قطاعاتٍ محدَّدة من المجتمع المُهدَّد، أو على قيادةِ هذا المُجتمع، أن تفقهَها. كذلك، يُمكنُ العناصر الطبيعيّة، على غرار الأعاصير والزلازل والفيضانات والحرائق المسعورة، والمجاعة والمرَض، أن تَصدُم البشرَ، وتزرَع الرَّهبةَ في نفوسهم.

«الصَّدم والترهيب: تحقيق هيمنةٍ سريعة، العقيدة العسكريّة في حرب الولايات المتحدة على العراق»[١].

التقيتُ بجمار بيري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، داخل ملجأ ضخم للصليب الأحمر في باتون روج، في لويزيانا. حصَلَ ذلكَ بينما كانَ واقفاً في الصَّفِّ في خلال حفل عشاءٍ أقامه علماء شبّان ارتسمت على وجوههم ابتساماتٌ عريضة. كُنت قد أُوقِفتُ للتوّ لتحدّثي مع الناجين بدون مرافقةٍ صحافيّة، وقد وجدتُ

نفسي، أنا الكنديّة الفاتحة البشرة، أبذلُ ما في وسعي كي أختلط ببحرٍ من الأميركيّين الجنوبيّين، الأفريقيّي الأصل. تسلّلتُ إلى الصفّ خلفَ بيري، وبادرتُ إلى محادثَته كما لو أنّنا كنّا صديقَين قديمَين، فتلقّفَ مُبادرتي بلُطف.

كانَ قد مضى أسبوعٌ على مُغادرة بيري نيو أورلينز، المدينة التي وِلِدَ فيها وترعرع، والتي باتت اليوم مغمورة بمياه الفيضانات. في الواقع، كان ذلك الشابّ، الذي بدا لي في السابعة عشرة من عمره، برغم قوله إنّه في الثالثة والعشرين، قد انتظر وعائلته طويلاً وصولَ باصات الإجلاء. وعندما لم تصِل، أخذ وأقاربه يسيرونَ تحتَ أشعّة الشمس الحارقة إلى أن بلغوا مركز المؤتمرات ذا الأطراف المترامية. كان ذلك المركزُ يستضيف في الظروف العاديّة، عروضاً تسويقيّة لشركات الأدوية، ومبارياتٍ في مصارعة القفص الفولاذيّ، عُرفت بـ «مجازر العاصمة»، كان الفوز فيها من نصيب الأقوى. أمّا اليوم، فقد باتَ يعُجُ بألفَي خيمة للإغاثة، وبخليط من البشر الغاضبين والمُنهَكين، الخاضعين لحراسة دوريّات جنود الحرس القوميّ العصبيّي المزاج، الذين لم يكن قد مضى وقتٌ طويلٌ على عودتهم من العراق.

أفادت الأخبار التي أخذت تسري في أرجاء الملجأ في ذلك اليوم، بأنّ ريتشارد بايكر، ابن المدينة، وعضو الكونغرس الجمهوريّ البارز، كانَ قد أعلن أمام بعضٍ من أعضاء اللوبي: «ها قد حللنا مشكلة الإسكان الشعبيّ في نيو أورلينز. لم نستطع أن نفعل ذلك نحن، لكنّ الله استطاع»[٢]. وكان جوزيف كانيزارو، أحدُ أغنى المقاولين في نيو أورلينز، قد عبّر عن شعورٍ مماثل، فقد صرّح قائلاً: «أظنُّ أنّنا أمام صفحة بيضاء تخوّلنا البدء من جديد. وبرغم هذه الصفحةِ البيضاء، تأتي فرصٌ كبيرةٌ جداً»[٣]. كانَ مجلسُ لويزيانا التشريعيّ في باتون روج، يغصُّ طوال ذلك الأسبوع بأعضاء اللوبي النافذين من أصحاب الشركات الذين أتوا ليقدِّموا المساعدة في اغتنام تلك الفرَص الكُبرى: عن طريق تخفيض الضرائب، والتقليل من الأنظمة والإجراءات، وتوفير يدٍ عاملةٍ أرخص، والعمل على «تقليص مساحة المدينة وجعلها أكثر أمناً». وقد عنى ذلك عمليّاً وضع خُططٍ لنسفِ مشاريع الإسكان العامّ واستبدالها بالمُجمّعات

السكنيّة ذات الملكيّة المشتركة. كادَ كُلُّ ذلك الكلام على «البدايات الجديدة» و«الصفحات البيضاء»، يُنسينا خليط الردوم السامّة ودَفق الكيميائيّات والأشلاء البشريّة، التي كانت تنتشر في آخر الطريق العامّ، على بُعد بضعةِ أميالٍ فقط.

لم يستطعْ جمار، وهو في الملجأ، أن يُفكّرَ سوى في أمرٍ واحد. وقد عبّر عنه بقوله: «أنا لا أرى الأمر كأنّه تنظيف للمدينة. ما أراهُ هو أنّ العديد من الناس لقوا حتفهم في المناطق العُليا. أُناس ما كانَ يجب أن يموتوا».

كانَ جمار يتحدّثُ بهُدوء. وبرغم ذلك، تبادر الحديث إلى مسمعِ رجل كان يقفُ في الصفّ، فباغتهُ سائلاً: «ماذا أصاب هؤلاء الناس في باتون روج؟ ما حدث هناك ليس بفرصة. إنّه لمأساةٌ لعينة. هل هُم عُميان؟».

شاركت امرأةٌ يُرافقها طفلاها في الحديث، قائلةً: «كلاّ، هُم ليسوا ضريرين، إنّهم شرّيرون. بل إنّهم يُبصرون الأمور بشكل ممتاز».

كان ميلتون فريدمان، المُرشد الكبير لحركة الرأسماليّة غير المقيَّدة، والرجُل الذي يعود إليه الفضل في وضع نظام الاقتصاد العالميّ المعاصر السريع العجلة، من بين أولئكَ الذين رأوا في فيضان نيو أورلينز فرصةً سانحة. فبرغم بلوغِه الثالثة والتسعين من العُمر، وتدهورِ صحّته، وبعد ثلاثة شهور من انهيار الحواجز والسدود، استجمع «العمُّ ميلتي»، وهو لقبٌ عُرِف به بين أتباعه، ما يكفي من القوّة لكتابة افتتاحيّةٍ له في صحيفة «وال ستريت». وقد جاءَ فيها: «بات معظم مدارس نيو أورلينز حُطاماً، تماماً كما باتت منازل الأطفال الذين كانوا يقصدونها». هذه مأساة. لكنّها أيضاً فرصةٌ تتيحُ لنا إجراء إصلاحات جذريّة في نظام التعليم»(٤).

تمثَّل مفهوم فريدمان للإصلاح الجذريّ في نيو أورلينز، في وجوب استغناء الحكومة عن إنفاق جزء من بلايين الدولارات المُخصّصة لإعادة الإعمار على ترميم أنظمة التعليم الرسميّ القائمة وتحسينها، والاستعاضة عنه بتقديم قسائم نقديّة كافلة للمواطنين، يقومون بإنفاقها في مدارس خاصّة تموِّلها الدولة،

وتتوخّى إدارة العديد منها الربح. وقد كتبَ فريدمان في هذا السياق: «من الحيويّ أن يكون هذا التغيير «إصلاحاً دائماً»، وليس مجرّد سدٍّ موقت للهوّة»(٥).

تلقّفت شبكةٌ من الأدمغة المفكّرة اليمينيّة، اقتراحَ فريدمان، فتقاطر أصحابها إلى المدينة بعد هدوء العاصفة. ودعمت إدارة جورج بوش خطط هؤلاء بعشرات الملايين من الدولارات، بغية تحويل مدارس نيو أورلينز إلى «مدارس حكوميّة مستقلّة» (مدارس ميثاقيّة)، أي إلى مؤسّسات تموّلها عامّة الشعب، وتُديرها هيئاتٌ خاصّة وفقَ القواعد والأسس التي تراها مناسبة تستقطب «المدارس الحكوميّة المستقلّة» في الواقع، معارضةً شديدة في الولايات المُتّحدة، وهي بعدُ أكثر استقطاباً للآراء المعارضة في نيو أورلينز ممّا هي عليه في أيّ مكانٍ آخر. ففي تلك المدينة، ينظر العديد من الأهلين الأميركيّين من أصل أفريقيّ، إلى المدارس الحكوميّة المستقلّة على أنها طريقة للانقلاب على مكاسب حركة الحقوق المدنيّة، التي أمّنت معياراً تعليمياً موحّداً لجميع الأطفال. إلا أنّ فريدمان، يعتبر أنّ مفهوم نظام المدارس الخاضعة لإدارة الحكومة، نابع من الاشتراكيّة. وهو يقول في هذا السياق: تنحصرُ وظيفة الدولة في «حماية حرّيتنا من الأعداء المتربّصين على بوّابتنا، ومن أخواننا المواطنين: أي، صون القانون والنظام، وتعزيز العقود الخاصّة، ودعم الأسواق التنافسيّة»(٦). ويعني ذلك بعباراتٍ أخرى، أن تكتفي الدولة بتأمين وجود الشرطة والجيش. أمّا أيّ شيء غير ذلك، بما فيه التعليم المجّاني، فيُعتبر تدخُّلاً سافراً في شؤون السوق.

وعلى عكس البطء الشديد الذي أُصلحت فيه السدود، وأعيد فيه توصيل شبكة الكهرباء، جرى عرْضُ النظام المدرسيّ في نيو أورلينز في المَزاد العلنيّ بسرعةٍ وبدقّة لا مثيل لهما إلاّ في الجيش. ففي غُضون تسعة عشر شهراً، وفي حين كان معظم سكّان المدينة الفقراء لا يزالون منفيّين عن مدينتهم، كان نظام المدارس الرسميّة قد استُبدِل بمعظمه تقريباً بمدارسَ حكوميّة مستقلّة تُديرها هيئاتٌ خاصّة. فقبلَ إعصار «كاترينا»، كانت الهيئة المدرسيّة في المدينة تدير ١٢٣ مدرسة رسميّة، إلاّ أنّها اليوم باتت تديرُ أربعاً فقط. كما أنّه قبل تلك العاصفة، لم يكُن هناك في المدينة سوى سبع مدارس حكوميّة مستقلّة، في حين

بات اليوم، يوجد منها ٣١ مدرسة[٧]. كذلك، اعتاد المعلّمون في نيو أورلينز أن يُمثّلوا في اتّحاد قويّ، أمّا اليوم فقد فُسخ عقدُ الاتّحاد وصُرِف جميعُ أعضائهِ البالغ عددهم ٤٧٠٠[٨]. في الواقع، برغم أنّ شبكة المدارس الحكوميّة المستقلّة أعادت توظيف بعض الأساتذة الشبّان برواتب منخفضة، فإنّ الأمر لم يَسْرِ على الغالبيّة العُظمى.

اعتبرت صحيفة الـ «نيويورك تايمز»، أنّ نيو أورلينز أصبحت اليومَ «مختبر الأمّة الأبرز من حيث اعتماد المدارس الحكوميّة المستقلّة على نطاقٍ واسع». كذلك، أفادَ معهد المشروع الأميركيّ بحماسة، نظراً إلى إيمانه بفكر فريدمان، أنّ الإعصار «كاترينا» قد أَنجزَ في يَوم واحدٍ... ما لم يستطع مُصلحو التعليم المدرسيّ في لويزيانا أن ينجزوه برغم سنين من المحاولة»[٩]. أمّا أساتذة المدارس الرسميّة، الذين رأوا كيفَ جُيِّرت الأموال المخصَّصة أساساً لضحايا الفيضانات، إلى عمليّة إزالة ركائز نظام التعليم الرسميّ واستبدال هذا التعليم المدعوم من الدولة، والمراقَب منها، بنظام خاصّ، فقد وصفوا خطّة فريدمان بأنّها «اغتصاب تربويّ للأراضي»[١٠].

ويمكن وسم هذه الغارات المُنظَّمة التي شُنَّت على القطاع الرسميّ في أعقاب أحداث كارثيّة، إلى جانب التعامل مع تلك الأحداث كفرصٍ تجاريّة مُثيرة بالنسبة إلى السوق، باسم «رأسماليّة الكوارث».

انتهى الأمرُ بافتتاحيّة فريدمان حول نيو أورلينز بأن تُصبحَ آخر توصية سياسيّة له، إذ قضى الرجلُ بعدها بأقلّ من سنة، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عن عمر أربعة وتسعين. قد تبدو خصخصة المدارس في مدينة أميركيّة متوسّطة الحجم، موضوعاً غير ذي أهميّة كبيرة، بالنسبة إلى رجل اعتُبر في منتصف القرن الماضي أكثرَ رجالِ الاقتصاد نفوذاً؛ رجُل تتلمَذَ على يديه رؤساء للجمهوريّة عديدون، ورؤساء وزراء بريطانيون، وكثيرون من الأقليّات الحاكمة في روسيا، ووزراء ماليّة بولنديّون، وطُغاة من العالم الثالث، ووزراء من الحزب الشيوعيّ الصينيّ، ومدراء في صندوق النقد الدوليّ، وآخر ثلاثة مدراء تعاقبوا على رئاسة مصرف الاحتياطيّ الفدراليّ الأميركيّ. وبرغم ذلك، فإنّ

تصميمَه على استغلال الأزمة في نيو أورلينز، كي يدفعَ قُدماً بنسخته الراديكاليّة للرأسماليّة، كان أيضاً، بشكل غريب، بمثابة وداعٍ جديرٍ بذلك البروفسور ذي الطاقة التي لا تنضب، والذي لم يتجاوز طوله ١٥٥ سنتمتراً، ووصف نفسهُ، وهو في ذروة تألّقه، بأنّه «واعظٌ قديمُ الطراز يُلقي عظةَ يوم الأحد»[١١].

عملَ فريدمان وأتباعه النافذون على مدى أكثر من ثلاثة عقودٍ، على تعزيز تلك الاستراتيجيّة، عن طريق انتظار وقوع أزمةٍ كبيرة، يُعمدُ في أعقابها إلى بيع أجزاء صغيرة من الولاية للاعبين من القطاع الخاصّ، بينما يكون المواطنون لا يزالون في حالةٍ من الذهول إزاء الصدمة، ويُسارع بعدها إلى جعل تلك «الإصلاحات» دائمة.

وأفصح فريدمان في إحدى أكثر كتاباته بلاغةً، عن جوهر الخطّة التكتيكيّة الشافية والمريبة للرأسماليّة المُعاصرة؛ وهي ما انتهى بي الأمر إلى اعتباره «مبدأ الصدمة». وقد قال فريدمان في هذا الإطار:

«وحدها الأزمة، سواء أكانت الواقعة أم المنظورة، هي التي تُحدثُ التغيير الحقيقيّ. فعند حدوث الأزمة، تكون الإجراءات المُتّخذة منوطةً بالأفكار السائدة. وهنا تأتي، على حدّ اعتقاديّ، وظيفتنا الأساسيّة: وهي أن نطوّر بدائل للسياسات الموجودة، وأن نُبقيها حيّة ومتوفّرة إلى حين يُصبح المُستحيلُ في السياسة حتميّةً سياسيّة»[١٢]. يكدس بعضُ الأشخاص الأغذية المُعلّبة والماء تحسُّباً لوقوع أزمات كُبرى. أمّا أتباع فريدمان فيدّخرون أفكار السوق الحُرّة. في الواقع، كان البروفسور في جامعة «شيكاغو» مقتنعاً بضرورةِ التصرُّف بسُرعة خاطفة عند وقوع أزمةٍ ما، في سبيل فرْض تغيير سريع لا رُجوعَ عنه يستبق استيقاظ المُجتمع المُرهَق من الصدمة، ووقوعه مجدّداً رهينةَ «استبداد الوضع القائم». وقد اعتبرَ فريدمان أنّه «سيكون أمام الإدارة الجديدة القادمة مهلة زمنية من ستّة شهور إلى تسعة شهور، حتّى تُحقِّق تغييرات كبيرة. وفي حال لم تنتهز الفرصة كي تتصرّفَ بحزْم في خلال تلك الفترة، فإنّها تكون قد ضيّعت فرصتها الوحيدة»[١٣]. ويشكّل ما سبق وجهاً من وجوه النصائح الماكيافيليّة التي تقول إنه «يجب تحقيق الإصابات دفعةً واحدةً، وبدون تأخّر». وقد أُثبِت اليوم بالفعل

أنّ تلك الاستراتيجيّة هي واحدة من الاستراتيجيّات الأكثر استمراريّةً التي خلّفها فريدمان.

كانت المرّة الأولى التي تعلّم فيها فريدمان كيف يستغلّ صدمةً أو أزمةً واسعة النطاق في منتصف السبعينيّات، عندما عمل مُستشاراً لدى الدكتاتور التشيليّ، الجنرال أوغستو بينوشي. فغداة انقلاب بينوشي العنيف، لم يُصَب المواطنون بحالةٍ من الصدمة فقط، بل وجدت البلاد نفسها أيضاً ترزح تحت وطأة صدمةِ التضخُّم الحادّ. وقد نصحَ فريدمان وقتها بينوشي بفَرْض تحوّلٍ خاطف في النظام الاقتصاديّ ـ عن طريق تخفيض الضرائب، وتعزيز التجارة الحُرّة، وخصخصة القطاعات الخدماتيّة، وخفض الإنفاق الاجتماعيّ، والحدّ من تدخّل الحكومة وخرقها للنظام ـ. ورأى التشيليّون في نهاية المطاف، مدارسهم الرسميّة تتحوّل إلى مدارس خاصّة مموّلة بالقسائم النقديّة الكافلة. لقد كان ذلك التحوُّل الرأسماليّ الأكثر جذريّةً في العالم، وقد عُرِف باسم «ثورة مدرسة شيكاغو»، باعتبار أنّ العديد من رجال الاقتصاد التابعين لبينوشي كانوا قد تتلمذوا على يدي فريدمان في جامعة «شيكاغو». لقد تنبّأ فريدمان بأنّ سُرعة هذه التحوّلات الاقتصاديّة، وفجائيّتها، وإطارها، ستُثير ردود فعلٍ نفسيّة في أوساط الشعب، وستسهّل بالتالي عمليّة «التكيّف»[١٤]. وقد نحتَ عبارةً جديدةً يصفُ بها تلك الاستراتيجيّة الموجعة، هي «المعالجة بالصدمة الاقتصاديّة». وهكذا، كُلّما فرضت الحكومات في العقود التالية برامجَ كاسحة لتحرير السوق، كان العلاجُ بالصدمة الشاملة والفوريّة، أو «المعالجة بالصدمة»، هي الأسلوب الذي يتمّ اتّباعه.

قامَ بينوشي أيضاً بتسهيل عمليّة التعديل من خلال المعالجات بالصدمة الخاصّة به؛ وكان يطبِّق ذلك في زنزانات التعذيب الجسديّ الذي كان يفرضه نظامه على الأشخاص المشكوك في أنهم أكثر استعداداً من غيرهم للوقوف في وجه التحوّل إلى الرأسماليّة. وقد رأى كثيرون في أميركا اللاتينيّة صلةً مباشرةً بين الصدمات الاقتصاديّة التي أفقرَت ملايين الناس، ووباء التعذيب الذي كانَ يُعاقَب في ظلّهِ آلاف الأشخاص الذين كانوا يؤمنون بنوعٍ مختلف من

المجتمعات. وطَرحَ الكاتب الأوروغوياني، إدواردو غاليانو، في هذا السياق، السؤال التالي: «كيف يُمكن الحفاظ على استمراريّة هذه اللامساواة، سوى عن طريق أسلاك الصدمة الكهربائيّة؟»[١٥].

بعد ثلاثين سنة بالضبط من وقوع تلك الأشكال الثلاثة المُختلفة من الصدمات على التشيلي، برزت الصيغة مُجدّداً في العراق، وبشكل أعنف بكثير. فبدايةً، جاءت الحرب، التي صمّمها أصحاب عقيدة الصدم والترهيب العسكريّة، بحيث تعمل على «التحكّم في إرادة العدوّ، وبصيرته وإدراكه، فتجعله عاجزاً بكلّ معنى الكلمة على الفعل وردّ الفعل»[١٦]. وجاءت بعدها، المعالجة الجذريّة بالصدمة الاقتصاديّة التي فُرضت بينما كان البلدُ لا يزال تحت لهيب النار، من قبل كبير مبعوثي الولايات المتّحدة، بول برايمر: خصخصة شاملة، تجارة كاملة الحرّية وضريبة ثابتة بنسبة ١٥٪، وتقليص دراماتيكيّ لدور الحكومة. وقد أعلنَ وزير التجارة العراقيّ المُنتدب، علي عبد الأمير علاّوي، في تلك الفترة، أنّ «أخوانه المواطنين قد سئموا من تشكيلهم حقلاً للتجارب، إذ إنّ النظام قد اختبرَ ما يكفي من الصدمات، ولم تكن ثمّة حاجة إلى المعالجة بالصدمة الاقتصاديّة»[١٧]. لكن، عندما قاومَ العراقيّون المشروعَ، حوصروا ونُقلوا إلى السجون، حيث تعرَّضوا لمزيدٍ من الصدمات الجسديّة والنفسيّة؛ وكان جلياً أنّ الصدمةَ في حالتهم تلك، قد ابتعدت عن معناها المجازيّ.

بدأتُ أبحثُ في موضوع اعتماد السوق الحرّة على قدرة الصدمة منذ أربع سنين مضت، أي في الأيّام الأولى من احتلال العراق. وبعد أن نقلتُ تقارير من بغداد تفيد بفشل محاولات واشنطن إلحاقَ الصدم والترهيب بعمليّة المعالجة بالصدمة، سافرتُ إلى سريلانكا بعد بضعة شهور من وقوع التسونامي في العام ٢٠٠٤، وشهدتُ صورةً مختلفة عن المناورة نفسها: فقد توافدَ مستثمرون أجانب ومُقرضون دوليّون إلى البلد لاستغلال جوّ الهلَع وتسليم الخطّ الساحليّ الجميل برمّته إلى متعهدين لم يتأخّروا لحظةً في بناء منتجعات ضخمة، مانعين آلاف الأشخاص الذين يعتاشون من صيد السمك، من إعادة بناء قُراهم على

مقربةٍ من الشاطئ. وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة السريلانكيّة أنه «من خلال ضربةٍ عنيفةٍ للقدر، قدّمَت الطبيعة إلى سريلانكا فرصةً فريدةً من نوعها، وسيولَد من رحم هذه المأساة مقصد سياحيّ ذو مستوى عالميّ»[١٨]. وبعد أن ضرَبَ الإعصار «كاترينا» مدينة نيو أورلينز وبدأ كلّ من رابطة السياسيّين الجمهوريّين ومتعّهدي الطرقات يتحدّثون عن «الصفحات البيضاء» والفرص المثيرة، كان من الواضح أنّ تلك الطريقة باتت أفضل أسلوب متوفّر لتطوير أهداف الشركات: الاستفادة من لحظات الصدمات الجماعيّة بغية المُباشرة في هندسةٍ اجتماعيّة واقتصاديّة جذريّة.

يرغبُ معظم الناس الذين ينجون من كارثةٍ مُدمِّرة، في نقيض «الصفحة البيضاء»: فهم يريدون إنقاذ ما يُمكن إنقاذه، والبدء بترميم الأشياء التي لم تُدمَّر. كذلك، يريدون أن يكرِّروا تأكيد ارتباطهم بالأماكن التي بلورت شخصيّتهم. فبينما كانت كاساندرا آندروز المُقيمة في الدائرة التاسعة السفلى المنكوبة من نيو أورلينز، تُزيل الحطام بعد هدوء العاصفة، قالت: «أشعر وأنا أعيد بناء المدينة، بأنّي أعيد بناء نفسي»[١٩]. إلاّ أنّ رأسماليّي الكارثة لا يأبهون لإصلاح ما كان. ففي العراق وسريلانكا ونيو أورلينز، بدأت العمليّة التي حملت العنوان الزائف، «إعادة الإعمار»، بإنهاء إنجاز ما بدأت به الكارثة الأصليّة، أي محو ما بقي من المجموعات السكّانيّة والمُجتمعات المتجذّرة، ومن ثمّ الإسراع في استبدالها بنوعٍ شبيه بـ «مستوطنات القدس الجديدة» المموَّلة من الشركات، وذلك كله قبل أنْ يتمكّن ضحايا الحرب أو الكوارث الطبيعيّة من الاتّحاد مجدداً والمطالبة باسترجاع ما كان يوماً ملكاً لهم.

وقد جاء أبلغُ توصيف لهذا الوضع على لسان مايك باتلز، عندما قال: «قدَّم الخوف والفوضى إلينا فرصةً ذهبيّة»[٢٠]. كان هذا المُخبر السابق لدى وكالة الاستخبارات المركزيّة البالغ من العمر ثلاثة وأربعين عاماً، يشرحُ كيف ساعدت الفوضى التي تلت اجتياح العراق، شركته الأمنيّة الخاصّة العديمة الشهرة والخبرة، على تحقيق ربحٍ قاربت قيمته مئة مليون دولار أميركيّ، على شكل عقود عمل وقّعَها مع الحكومة الفدراليّة»[٢١] ويُمكن استخدام كلماته هذه

كشعارٍ للرأسماليّة المُعاصرة: الخوف والفوضى هما محفزّان لكلّ قفزة جديدةٍ إلى الأمام.

عندما بدأتُ هذا البحث عن نقطة التلاقي بين المصالح الهائلة والكوارث العُظمى، ظننتُ نفسي شاهدةً على تغيير جذريّ في الطريقة التي كان يتطوَّر فيها الدفعُ إلى «تحرير» الأسواق في أنحاء العالم. وكوني شكّلت جزءاً من الحركة المناهضة لتوسّع سلطة الحركة المؤسّساتيّة التي انطلقَت عالمياً من سياتل في العام ١٩٩٩، فقد اعتدت رؤيةَ سياسات مماثلة محابية لرجال الأعمال، على غرار تلك التي كان يفرضها لوي الأذرع في قمم منظمّة التجارة العالميّة، أو الشروط التي كان يُرفِق بها صندوق النقد الدوليّ القروض التي كان يقدّمها. لم تكن مطالب العلامة التجاريّة الثلاثة ـ الخصخصة، والحدّ من دور الحكومة، والوقف الحادّ للإنفاق الاجتماعيّ ـ تلقى أصداء إيجابيّة لدى المواطنين، بل كانت تتواجد وقتها على الأقلّ حجّة كافية للتفاهم المتبادل بين الحكومات المتفاوضة عند توقيع الاتّفاقيّات، إضافةً إلى نوع من الإجماع بين الخبراء المفترضين. في حين أنه يتم اليوم، فرضُ البرنامج الأيديولوجيّ نفسه بأوقح ما يُمكن من الوسائل القَسريّة: أي عن طريق الاحتلال العسكريّ الأجنبيّ الذي يُفرض على إثر الغزو، أو فوراً غداة كارثةٍ طبيعيّة. ويبدو أنّ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، قد منح واشنطن الضوء الأخضر كي تتوقّف عن سؤال الدول إن كانت راغبةً في النسخة الأميركيّة لـ «التجارة الحُرّة والديموقراطيّة» أم لا، وتباشر فرضها بقوّة الصدم والترهيب العسكريّة.

وما لبثت أن تعمقت في تاريخ هذا النموذج وكيفيّة كسحهِ المعمورة، واكتشفتُ أنّ نظريّة استغلال الأزمات والكوارث شكّلت الطريقة التي تعمل على هديها حركة ميلتون فريدمان مُنذ البدايات الأولى. فهذا الشكل من الرأسماليّة الجذريّة لطالما احتاج إلى الكوارث ليتطوّر. بالطبع، كانت الكوراث المساعِدة تتفاقم وتُصبحُ أكثر صدماً، غير أنّ ما كان يحصل في العراق ونيو أورلينز لم يكُن اختراعاً ابتُكِر بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. بل إنّ تلك

الممارسات الوقحة في استغلال الأزمات، أتت تتويجاً لثلاثة عقودٍ من الانحياز التام لعقيدة الصدمة.

إذا ما نظرنا إلى السنين الخمس والثلاثين الأخيرة من منظار تلك العقيدة، لرأيناها مختلفةً كثيراً، وبشكل جذري. ففي الواقع، بعضُ أبشع انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الحقبة، الذي يُنحى إلى اعتباره ممارسات ساديّة تقوم بها الأنظمة المناهضة للديموقراطيّة، إمّا ارتُكب عمداً لإرهاب الناس، أو جُنِّد بحماسة كي يمهِّد لـ «إصلاحات» جذريّة تحرِّر السوق. ففي الأرجنتين، في فترة السبعينيّات، شكَّل «الاختفاء» المُفاجئ لثلاثين ألف شخصٍ، كان معظمهم من الناشطين اليساريّين، على يد الطغمة العسكريّة، جُزءاً لا يتجزّأ من عمليّة فرض سياسات «مدرسة شيكاغو» على البلد، تماماً كما أعمال الرُّعب التي لازمت النوع نفسه من التحوّل الاقتصاديّ في التشيلي. وفي الصين، في العام ١٩٨٩، كانت الصدمة الناتجة عن مجزرة ساحة تيانامين وما تلاها من توقيفات بحقّ عشرات الآلاف من الناس، هما اللذَين حرّرا يدَي الحزب الشيوعيّ كي يقوم بتحويل معظم البلاد إلى منطقة تصدير واسعة النطاق اكتظّت بالعمّال الذين غلبهم الرُّعب الشديد، فمنعهم من المُطالبة بحقوقهم. وفي روسيا، في العام ١٩٩٣، كانَ قرار بوريس يلتسن إرسال دبّاباتٍ لقصف مبنى البرلمان وحجز قادة المعارضة، هو الذي مهّد الطريق أمام الخصخصة الجنونيّة، التي أنتجت طبقة الأقليّة الحاكمة (الأوليغارشيا)، الذائعة الصيت.

إنّ حرب جزر الفولكلند في العام ١٩٨٢، خدمت هدفاً مُماثلاً لدى مارغريت تاتشر في بريطانيا: سمحت لها الفوضى والحماسة القومية الناتجتان عن الحرب، باستخدام قوّة هائلةٍ لسحق عمّال مناجم الفحم المُضربين، وإطلاق حملة الخصخصة المسعورة الأولى في بلدٍ ديموقراطيّ غربيّ. وقد أنتجَ هجوم قوّات حلف شمال الأطلسي، «الناتو»، على بلغراد في العام ١٩٩٩، الظروف المؤاتية لخصخصةٍ سريعةٍ في يوغوسلافيا السابقة، وهو هدفٌ سابق لنشوب الحرب. لم يكن الاقتصاد، في أي وسيلةٍ من الوسائل، هو السببَ الوحيد الذي

حفّزَ نشوب هذه الحروب، إلاّ أنّه كان في كلّ مرّة، يتمّ استغلال الصدمات الجماعيّة الكُبرى من أجل وضع الأسس اللازمة للمعالجة بالصدمة الاقتصاديّة.

لم تكن الحقبات الصدميّة التي كانت تصبّ في مصلحة هذا الهدف «التطويعيّ»، على هذا القدر من العنف السافر. ففي أميركا اللاتينيّة وأفريقيا في الثمانينيّات، أزمةُ الدَّين هي التي قادت القارتين إلى واحدةٍ من حتميّتَين اثنتَين: «إمّا الخصخصة، وإما الموت»، على حدّ تعبير مدير سابق في صندوق النقد الدولي[٢٢]. وبرزوحها تحت فرط التضخُّم وعبء الديون الكبير اللذين جعلاها غير قادرةٍ على رَفض الطلبات الكثيرة التي ترافقت مع القروض الخارجيّة، وافقت حكومات القارتين على «المعالجة بالصدمة»، على أمل أن تنجّيها تلك المعالجة من الوقوع في كارثةٍ أكبر. وفي آسيا، كانت الأزمة الماليّة التي وقعت بين ١٩٩٧ و١٩٩٨، والتي كادت تكون كاسحة مثل «الكساد الكبير»، هي التي أخضعت النمور الآسيويّة، فشرّعت أسواق هذه الدول عنوةً على ما وصفتهُ الـ «نيويورك تايمز، بأنّه «أكبر تصفية عالميّة بسبب الإفلاس»[٢٣]. كان الكثير من تلك البلدان، ذا نظام ديموقراطيّ، إلاّ أنّ تحوّلات السوق الجذريّة لم تُفرَض على معظمها بشكل ديموقراطيّ. بل على العكس تماماً: فبحسب مفهوم فريدمان، فإن الجوّ المرافق لأزمةٍ واسعة النطاق، هو الذي وفّر الحجّة اللازمة لكسر رغبة الناخبين المُعلنة، وتسليم البلد إلى الخبراء الفنيين الاقتصاديّين.

تواجدت بالطبع، حالاتٌ تمّ فيها اعتماد سياسات السوق الحرّة على نحو ديموقراطيّ، خاضَ فيها السياسيّون الانتخابات على أساس برامج صارمة وفازوا فيها. ويُعتبر رونالد ريغن في أميركا، خير مثال على ذلك، كما يُعتبر نيكولا ساركوزي في فرنسا المثال الأكثر حداثةً. وبرغم ذلك، واجه مُطلقو حملة السوق الحرّة ضغطاً شعبياً واضطرّوا، كالعادة، إلى تعديل خططهم الأصليّة وتطبيعها، بقبولهم إجراء تغييرات تدريجيّة بدلاً من انقلاب كامل. بيتُ القصيد هنا، أنّه في حين يُعتبر نموذج فريدمان الاقتصادي قابلاً لأنّ يُفرَض على نحو جُزئيّ في ظلِّ نظام ديموقراطيّ، فإنّ الشروط القاهرة مطلوبة في سبيل تطبيق رؤيته الحقيقيّة. وكي تُطبَّق معالجة الأزمة بالصدمة الاقتصاديّة بدون قيود ـ كما

حصَل في التشيلي في السبعينيّات، وفي الصين في أواخر الثمانينيّات، وفي روسيا في التسعينيّات، وفي الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ـ، كان لا بُدّ دائماً من توافر حالات إضافيّة من الصدمات الجماعيّة الكُبرى؛ حالات تؤجّل الممارسات الديموقراطيّة بشكل موقّت، أو تصدّها بشكل نهائيّ. وقد نشأ هذا الفتح الأيديولوجيّ في الأنظمة الاستبداديّة في أميركا الجنوبيّة، وفي أكبر الأراضي مساحةً التي استُعمرت مؤخّراً ـ روسيا والصين ـ، وهو لا يزال في أفضل حالاته في تلك البلدان، كما لا يزال يدرّ الأرباح الكثيرة بفضل قيادة، يدها من حديد، تستمرّ إلى يومنا هذا.

عودة المعالجة بالصدمة إلى الوطن

منذ السبعينيّات وحركة «مدرسة شيكاغو» تغزو بلدان العالم، إلاّ أنّها لم تُطبَّق قطّ كاملةً في البلد الذي نشأت فيه إلاّ مؤخَّراً. من المؤكّد أنّ ريغن كان أوّل من سلك هذه الطريق، إلاّ أنّ الولايات المتّحدة احتفظت بإدارة نظام الرعاية الاجتماعيّة، والضمان الاجتماعيّ، والمدارس الرسميّة، حيث حافظ الأهالي على «ارتباطهم اللاعقلانيّ بالنظام الاشتراكيّ»، على حدّ تعبير فريدمان(٢٤).

عندما سيطرَ الجمهوريّون على الكونغرس في ١٩٩٥، كانَ دايفد فرام، المواطن الكنديّ الذي لم يكن قد حصل بعدُ على حقّ الإقامة الدائمة في الولايات المتّحدة، والذي أصبح في ما بعد كاتباً لخطابات جورج بوش، من بين الذين لُقبّوا بالمحافظين الجُدد، الذين يُطالبون بقيام ثورةٍ اقتصاديّة في الولايات المتّحدة تتبع نمط المعالجة بالصدمة. وقالَ فروم في هذا الصدد: «إليكم كيفيّة القيام بذلك من وجهة نظري. فبدلاً من الاقتطاع التدريجيّ ـ الاقتطاع قليلاً هنا، وقليلاً هناك ـ، أفضّل لو أنّنا، في يومٍ واحد في خلال فصل الصيف، نعمد إلى إلغاء ثلاثمئة برنامج، يكلّف كلّ واحدٍ منها بليون دولار أو أقلّ. لعلّ هذه الإلغاءات لن تُحدث فرقاً يُذكر، بل ستفي بغرَضها على نحو رائع. ويُمكنها أن تفعل ذلك على الفور»(٢٥).

لم تُفسح الفرصة أمام دايفد فروم لتطبيق تلك النظريّة المحلّيّة المنشأ في وقتها، والسبب يعود بشكل كبير إلى أنّه لم تكن هناك أزمة قوميّة تمهّد لذلك. لكن، في العام ٢٠٠١، تغيّر الوضع. فبعدَ أن وقعَت هجوماتُ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كان البيتُ الأبيض مُكتظاً بتلاميذ فريدمان، بمن فيهم صديقه المُقرَّب دونالد رامسفيلد. فتلقّفت إدارة بوش تلك اللحظة من الدُّوار الجماعيّ بسرعةِ البَرق، لا كما ادّعى الكثيرون، لأنّ الإدارة هي التي خطّطت بنيّة شرّيرة لوقوع الأزمة، بل لأنّ الشخصيّات الرئيسيّة في الإدارة، أي الشخصيّات المُخضرمة الضالعة في تجارب الرأسماليّة الكارثيّة في أميركا اللاتينيّة وأوروبا الشرقيّة، كانت تنتمي إلى حركةٍ تصلّي من أجل وقوع أزمةٍ، بالخشوع نفسه الذي يُصلّي فيه المُزارع من أجل أن تمطر على أرضه التي تعاني الجفاف، وعلى النحو الذي يُصلّي فيه المسيحيّون الصهاينة من أجل بلوغ الغبطة. فعندما تضربُ الأزمةُ التي طال انتظارها، تُدركُ تلك الشخصيّات أنّ الساعة المُنتظرة قد حانت أخيراً.

قام فريدمان وأتباعه على مدى ثلاثة عقود، باستغلال منهجيّ للحظات الصدمة في بلدانٍ أخرى: أحداث خارجيّة شبيهة بالحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كان أوّلها الانقلاب الذي قامَ به بينوشي في ١١ أيلول/سبتمبر **١٩٧٣**. وبرزت، بوقوع هجوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في العام ٢٠٠١، فرصةٌ أمام الأيديولوجيا التي نشأت في الجامعات الأميركيّة، وتعزّزت في مؤسّسات واشنطن، لأن تعود إلى مَوطنها.

اغتنمت إدارة بوش على نحو فوريّ، الهلَع الذي زرعهُ الهجوم في النفوس، ليس فقط لشنِّ «حربٍ على الإرهاب»، بل لضمان أن تكون هذه الحرب مغامرةً هدفها تحقيق أرباح شبه كاملة، وصناعةً حديثة الولادة تبثّ الحياة من جديد في الاقتصاد الأميركيّ المضطرب. إذا ما نظرنا إلى تلك الحرب على أنّها «وحدة لرأسماليّة الكوارث»، نُلاحظُ أنّ تداعياتها تذهَب إلى أبعد من وحدة الصناعة العسكريّة التي حذّرَ منها دوايت آيزنهاور في نهاية ولايته: إنّها حربٌ عالميّة تَشنّها على جميع الأصعدة شركاتٌ خاصّة، ذات صلاحيّة مُستمدّة من الأموال

العامّة، انتُدبت إلى ما لا نهاية لحماية الأراضي الأميركيّة إلى الأبد من خلال القضاء على «الشرّ» في الخارج. في غضون أعوام قليلةٍ فقط، وسّعت الوحدة سوقَها انطلاقاً من مكافحة الإرهاب إلى حفظ السلام العالميّ ووضع سياسات الشرطة البلديّة، والاستجابة للاستغاثات الناتجة عن الوقوع المتكرِّر والمتزايد للكوارث الطبيعيّة. في الواقع، إنّ الهدف النهائيّ للمؤسّسات الموجودة في قلب هذه الوحدة، هو إدراج نموذج حكومة تبغي الربح، يتقدّم بسرعة في أوضاع استثنائيّة في إطار الوظيفة العاديّة واليوميّة للدولة: خصخصة الحكومة.

استعانت إدارةُ بوش، في سبيل تحفيز انطلاقة وحدة رأسماليّة الكوارث، بدون طرح المسألة على الجمهور، بشركات أجنبيّة كي تتولّى الوظائف الحكوميّة الحسّاسة والأساسيّة، التي تراوحت بين تأمين الرعاية الصحّية للجنود واستجواب السُّجَناء، والتنقيب عن المعلومات الخاصّة بكلّ واحدٍ منّا. إنّ دور الحكومات في هذه الحرب التي لا تنتهي، ليس دور المسؤول عن إدارة شبكةٍ من المتعاقدين، بل دور الرأسماليّ المُستثمر الواسع الجَيب الذي يؤمّن المال الكافي لتأسيس هذه الوحدة، وتحويل نفسه إلى أكبر زبون يحتاج إلى خدماتها الجديدة. إن اكتفينا بثلاث إحصائيّات تُبيّنُ حجم هذا التحوّل، نذكر العام ٢٠٠٣ عندما قامت الحكومة الأميركيّة بتسليم ٣٥١٢ عقداً لشركاتٍ كي تتولّى إنجاز مهامَّ أمنيّة، وفترة الأشهر الاثنين والعشرين التي انتهت في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٦، والتي أصدرت في خلالها وزارة الأمن القوميّ أكثر من ١١٥٠٠٠ من تلك العقود[٢٦]. إنّ قيمة «صناعة حماية الأمن القوميّ» على صعيد عالميّ ـ كانت لا تُذكر قبل العام ٢٠٠١ ـ، باتت قطاعاً تبلغ ميزانيّته ٢٠٠ بليون دولار[٢٧]. ونذكر أيضاً العام ٢٠٠٦، الذي بلغَ فيه مُعدّل إنفاق الأسرة الواحدة على الأمن القومي، ٥٤٥ دولاراً أميركياً[٢٨].

ليست هذه سوى الواجهة الداخليّة للحرب على الإرهاب. فالمالُ الفعليّ كان يُنفَق على شنّ الحروب خارجَ البلاد. وبعيداً عن تُجّار الأسلحة الذين شهدوا ازدياداً في أرباحهم بفضل الدبّابات المُرسلة إلى العراق، يُعتبر دعمُ الجيش الأميركيّ اليوم، أسرعَ الاقتصادات الخدماتيّة نمواً في العالم[٢٩]. وفي

هذا السياق، أعلنَ كاتب العمود في صحيفة «النيويورك تايمز»، توماس فريدمان في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٦، بجرأة: «لم يسبق لدولتَين تواجد في كُلّ منهما فرعٌ لـ «ماكدونالدز» أن دخلتا في حرب ضدّ بعضهما البعض»(٣٠). لكن، بعد مرور سنتَين ليس إلاّ، لم يتبيّن فقط أنّ فريدمان هو على خطأ، بل بفضل نموذج العمل الحربيّ الذي يتوخّى الربح، دخَل الجيش الأميركيّ الحربَ برفقة شركتَي «برغر كينغ» و«بيزا هات» على التوالي، متعاقداً معهما على تقديم خدماتهما إلى جنوده في القواعد العسكريّة، انطلاقاً من العراق وصولاً إلى المدينة الصغريّة في خليج «غوانتانامو».

هنا يأتي دور المُساعدات الإنسانيّة وإعادة الإعمار. فبعد أن شهدت أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار التي تتوخّى الربح، بداياتها الأولى في العراق، باتت تُشكّل اليوم شعاراً عالمياً جديداً، بغض النظر عمّا إذا كان الدمار الذي استتبعها قد جاء نتيجةً لحربٍ إجهاضيّة، كتلك التي شنّتها إسرائيل على لبنان (٢٠٠٦)، أم نتيجةً لوقوع إعصار. ومع تسبّب نقص الموارد وتغيّر المُناخ بتزايد تدفّق كوارث طبيعيّة جديدة، باتت الاستجابة للحالات الطارئة تشكّل بكل بساطة سوقاً ناشئة واعدة، يُفضَّل انتهازها لجني الأرباح على تركها للمنظّمات الإنسانيّة. فلمَ يجب على اليونيسف أن تعيد بناء المدارس، في حين يُمكن شركة «بيتشل»، إحدى أضخم الشركات الهندسيّة في الولايات المتّحدة، أن تقومَ بذلك؟ ولمَ وضعُ الأشخاص النازحين من الميسيسيبّي في شقق مدفوعة مقدَّمة كإعانة، في حين يُمكن أن يتمّ إيواؤهم في سُفن شركة «كارنيفال» السياحيّة؟ ولمَ إرسال قوى حفظ السلام إلى دارفور، في حين أنّ شركات أمنٍ خاصّة، مثل «بلاكوتر»، تبحث عن زبائن جُدد؟ إليكم الفرق الذي استجدّ بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: قبلاً، كانت الحروب والكوارث تؤمّن فرص عملٍ لقطاع ضيّق من الاقتصاد: لصناعة الطائرات المُقاتلة النفّاثة، على سبيل المثال، أو لشركات البناء التي أعادت بناء الجسور المُدمّرة. وبرغم ذلك، كانَ الدور الأساسيّ الذي لعبته الحروب، أشبه بوسيلةٍ لفتح أسواق جديدة كانت قد أُقفِلت، ولتوليد انتعاشٍ في خلال الفترة السلميّة التي تلي الحرب. أمّا اليوم،

فباتت الحروب والاستجابة للكوارث مخصخصة بشكل كامل، إلى درجة أنّها أصبحت تشكّل بحدّ ذاتها سوقاً جديدة. باتت الوسيلةُ هي الرسالة.

تتمثّل إحدى إيجابيّات مقاربة ما بعد الحداثة، في عدم إمكانيّة فشلها وفقاً لشروط السوق. وقد علّق محلّل اقتصاديّ على الأرباح الفصليّة الجيّدة التي حصدتها شركة «هاليبرتون» لقاء خدماتها في مجال الطاقة قائلاً: «كان الوضعُ في العراق أفضل من المتوقّع»[٣١]. كان ذلك في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٦، وكان أعنفَ شهر شهده العراق وقتها، إذ سُجِّل فيه مقتل ٣٧٠٩ مدنيّين عراقيّين[٣٢]. وبرغم ذلك، قد يكون بعض أصحاب الأسهم غير راضٍ، بما فيه الكفاية، عن الأرباح التي عادت بها الحرب على تلك الشركة وحدها، والتي وصلت قيمتها إلى عشرين بليون دولار»[٣٣].

بَرزَ اقتصادٌ جديد واضح المعالم، في خضم تجارة الأسلحة وجنود القطاع الخاصّ وإعادة الإعمار الهادفة إلى تحقيق الأرباح وصناعة الأمن القوميّ، كنتيجةٍ لنمطِ معالجة الصدمة الذي انتهجته إدارة بوش بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. صُمِّم هذا الاقتصاد الجديد في عهد بوش، لكنّه بات اليوم موجوداً بمعزل عن إدارة أيّ رئيس قد يأتي، وهو سيبقى راسخاً إلى حين تُرصَد الأيديولوجيا السياديّة التي تدعَمه، وتُعزَل وتُقاوَم. صحيحٌ أنّ الشركات الأميركيّة هي التي تُهيمنُ على هذه الوحدة، إلاّ أنّ هذه الوحيدة هي ذات طابع عالميّ. فالشركات البريطانيّة تقدِّم خبرتها في مجال استخدام الكاميرات الأمنيّة الحاضرة في كلّ مكان، وتقوم الشركات الإسرائيليّة بتقديم خبرتها في بناء الأسيجة والجدران العالية التقنيّة، وتقوم مصانع الخشب الكنديّة ببيع المنازل الجاهزة التي يُعتبر ثمنها أغلى بأضعاف المرّات من ثمن تلك المُجهّزة محلياً، وما إلى ذلك... ويقول في هذا السياق، كين بايكر، وهو المدير العامّ لشركة كنديّة تعمل في تجارة الأخشاب «لا بدّ من تنويع هذه الاستراتيجيّة على المدى الطويل»[٣٤].

تتوافق وحدة رأسماليّة الكوارث مع «السوق الصاعدة»، وفورة تقنيّة المعلومات التي شهدتها فترة التسعينيّات. تقول الأدمغة المفكّرة في الواقع، إنّ الصفقات هي أفضل ممّا كانت عليه في خلال أيّام فقّاعة الـ «دوت كوم». وإنّ

«الفقّاعة الأمنيّة» هي التي ستنشّط الحركة التجاريّة، حيث فشلت الفقّاعات السابقة. قد يكون اقتصاد الكارثة، إلى جانب أرباح شركات التأمين المرتفعة (والتي بيّنت المُخطّطات أنّها وصلت إلى رقم قياسيّ هو ٦٠ بليون دولار في العام ٢٠٠٦ في الولايات المتّحدة وحدها)، والأرباح الهائلة التي جنتها صناعة النفط (والتي تتزايد كلّما برزت أزمة جديدة)، قد أنقذت السوق العالميّة من الركود الموقوت الذي كانت تواجهه عشيّة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر[٣٥].

وتتكرّر المشكلة ذاتها في محاولةٍ لشرح تاريخ الفتح الأيديولوجيّ الذي بلغَ أوجه مع الخصخصة الجذريّة للحرب والكوارث: إنّ هذه الأيديولوجيا متقلّبة الشكل، لا تنفك تغيّر اسمها وتبدِّل هوّياتها. فقد اعتبر فريدمان نفسهُ «ليبراليّاً»، إلاّ أنّ أتباعه الأميركيّين، الذين ربطوا الليبراليّة بالضرائب العالية وحركة الهيبيز، مالوا إلى تعريف أنفسهم بأنّهم «محافظون»، أو «اقتصاديّون تقليديّون»، أو «مناصرون للسوق الحرّة»، وقد اعتبروا أنفسهم لاحقاً «ريغنيّين» (نسبة إلى الرئيس ريغن)، أو بالأحرى، مؤمنين بسياسة عدم التدخّل. في الواقع، تُعرف عقيدتهم في أرجاء العالم بـ «الليبراليّة الجديدة»، إلاّ أنّها تُسمّى في أغلب الأحيان «التجارة الحُرّة»، أو بكلّ بساطة «العولمة». لم تُطلِق الحركة الفكريّة التي قادتها الأدمغة المفكِّرة اليمينيّة التي ارتبط بها فريدمان لفترة طويلة من الزمن ـ على غرار «هيريتاج فاونديشون» و«معهد كاتو» و«معهد المشروع الأميركيّ» ـ، على نفسها اسم «المحافظين الجدد»، إلاّ في أواسط التسعينيّات. وقد جنّدت هذه الحركة، من منطلق رؤيتها العالم، الترسانة العسكريّة الأميركيّة في خدمة جدول أعمال الشركات الكبرى.

ما يجمع بين تلك التجلّيات، هو الالتزام بالثالوث السياسيّ ـ إلغاء القطاع العامّ، ومنح الحريّة الكاملة للشركات، والحدّ الكبير للإنفاق الاجتماعيّ ـ، إلاّ أنّ أياً من تلك التسميات المتنوِّعة، تُعتبر مناسبة لتصنيف الأيديولوجيا. وبرغم أنّ فريدمان قد وضعَ إطاراً معيناً لحركته، كمحاولة منه لتحرير السوق من الدولة، فالذي كانَ يحصل على أرض الواقع عند تحقيق رؤيته التقليديّة، كان مغايراً لذلك. وعلى مرّ العقود الثلاثة الأخيرة، كان ينشأ في كلّ بلدٍ تُطبّق فيه

سياسات «مدرسة شيكاغو»، تحالف نافذ بين عدد صغير من الشركات الكبرى وطبقة من السياسيّين الأكثر ثراءً، وإن تقلّبت العلاقات بين الفريقَين باستمرار وأحيطت بالغموض. في روسيا، يُدعى لاعبو القطاع الخاصّ من أصحاب البلايين «الأوليغارك» (الأقلّية الحاكمة)، وفي الصين، الـ «برينسوليغ»، وفي التشيلي «البيرانا»، وفي الولايات المتّحدة، «روّاد» حملة بوش وتشيني. وبدلاً من أن تحرّر السوق من الدولة، اندمجت هذه الأقلّيات السياسيّة والمؤسّساتيّة ببساطة مع بعضها البعض، متبادلةً الخدمات لضمان حقّها في استملاك الموارد الثمينة التي كانت في ما مضى ملكاً للقطاع العامّ، بدءاً بحقول النفط الروسيّة، ومروراً بالأراضي الجماعيّة في الصين، وانتهاءً بعقود إعادة إعمار العراق الموقّعة بدون مُناقصة حتّى.

التعبير الأدقّ الذي يصف نظاماً يُسقطُ الحدود بين الحكومات الكبرى والأعمال الكُبرى، ليس «الليبراليّة» أو «المحافِظة» أو «الرأسماليّة»، بل «المؤسّساتيّة». ومن الميزات الرئيسيّة التي تتّصف بها المؤسّساتيّة، التحويلات الضخمة للثروات من القطاع العامّ إلى يد القطاع الخاصّ. وهي عمليّة تترافَق غالباً مع ازديادٍ هائل للدَّين، واتّساعٍ كبير ومتزايد للهوّة بين أصحاب الثراء الفاحش وضحايا الفقر المدقِع، وقوميةٍ عدائيّة تبرِّر الإنفاق اللامتناهي على حفظ الأمن. بالنسبة إلى الذين يتواجدون داخل فقّاعة الثراء الفاحش الناتج عن هذا النوع من الإجراءات، لا يُمكن أن تتوفّر طريقةٌ مُربحة أخرى لتنظيم المجتمع. لكن، نظراً إلى التقهقر الواضح الذي شهدتهُ الشريحة الأكبر من السكّان التي تُركت خارج الفُقاعة، تنحو دولة الشركات إلى أن تشمل في خصائصها الرقابةَ العدائيّة (مع قيام الحكومات والشركات الضخمة بتبادل الخدمات والعقود مرّة أخرى)، والسجونَ الجماعيّة، وتحجيم الحرّيات المدنيّة... وفي أغلب الأحيان، إن لم نقُل دائماً، التعذيب.

التعذيب المجازيّ

كان التعذيب شريكاً صامتاً لحملة الأسواق الحُرّة العالميّة الشرسة، انطلاقاً

من التشيلي، مروراً بالصين، ووصولاً إلى العراق. ومن المعلوم أنّه أكثر الأدوات استخداماً في فرض السياسات غير المرغوب فيها على الشعوب المتمرّدة... وهو أيضاً استعارةٌ مجازيّة للمنطق الذي يكمن وراء مذهب الصدمة.

إنّ التعذيب، أو ما يُسمّى بلغة وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، «الاستجواب القسريّ»، هو عبارة عن مجموعة تقنيّات مُصمَّمة لإدخال السُّجناء في حالةٍ من الضياع والصدمة العميقَين بهدف إجبارهم على تقديم التنازلات رغمَ إرادتهم. وقد تمّ تفصيل المنطق الموجّه إلى هذه التقنيّة في دليلَين لوكالة الاستخبارات المركزيّة أبصرا النور في أواخر التسعينيّات. ويشرح هذان الدليلان أنّ الطريقة التي تُهزَمُ فيها «المصادر المُقاوِمة»، تكمن في التسبّب في انسلاخات عنيفة بينها وبين قدرتها على إدراك العالم المُحيط بها[٣٦]. في البدء، تُحرَم الحواسّ كلياً من استقبال أيّ معلومات (وذلك بواسطة الأغطية وسطامَي الأذنَين والأغلال والعَزْل التامّ). من ثمّ يُعصَف الجسدُ بمحفِّزاتٍ مفرطة القوّة (أضواء مُبهرة، وموسيقى صاخبة وضرب وصدمات كهربائيّة). والهدفُ من مرحلة «التطويع» هذه، هو تحفيز نوعٍ من الإعصار في الدماغ: فيستسلم السجين، ويشتدّ الخوفُ في نفسه إلى درجةٍ أنّه يصبح عاجزاً عن التفكير بعقلانيّة أو حماية مصالحه الخاصّة. ويكشف معظم السجناء في تلك المرحلة من الصدمة، عن كلّ ما يريد مستجوبوهم أن يحصلوا عليه من معلومات واعترافات أو تخلٍّ عن معتقدات سابقة. ويورد أحد دليلَي وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، شرحاً يتميّز ببلاغته، جاء فيه: «ثمّة فاصل ـ قد يكون قصيراً جداً ـ من تعليقٍ للحركة؛ وهو نوع من الصدمة النفسيّة أو الشلل يأتي نتيجةً لتجربةٍ صادمة أو شبه صادمة، تنسف، بطبيعة الحال، العالم المألوف للضحيّة، ونظرته إلى ذاته في ذلك العالم. ويتعرّف المستجوبون، ذوو الخبرة، إلى هذا التأثير لدى ظهوره، ويُدركون أنّه في تلك اللحظة بالذات، يكون «مصدر المعلومات» أكثر قبولاً للإيحاءات، وأكثر استعداداً للامتثال، ممّا كانَ عليه قبل تلقّيه الصدمة»[٣٧].

يُحاكي مذهبُ الصدمة العمليّةَ المذكورة أعلاه بدقّة، محاولاً أن يُحقّق في حجرة استجواب واحدة، ما يمكن أن يُنجزه التحقيق في إطارٍ عامّ. وأوضحُ

مثالٍ على ذلك، هو صدمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، التي قوَّضت «العالم المألوف» لدى الملايين من الناس، فدخلوا بعدها في مرحلةٍ من الضياع والاستسلام العميقَين، اللذَين استغلّتهما إدارة بوش بخبرة واضحة. فجأةً، وجدنا أنفسنا نعيشُ في ما يُشبه «السنة الصفر» التي نستبعد فيها كلّ المعطيات التي اكتسبناها قبل حلولها، ناسبين إيّاها إلى «نهج ما قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر»... لم يسبق لنا أبداً أن شهدنا في التاريخ المعلوم، مثل هذه الحدّة التي تحوَّل فيها الأميركيّون الشماليّون إلى «صفحة نظيفة»، «صفحة ورقيّة بيضاء» يُمكن أن تدوَّن فيها «أجمل العبارات وأحدثها»، كما ورد في حديث ماو عن شعبه»[٣٨]. فمباشرةً بعد الحادثة، استُقدمَ جيش جديد من الخبراء كي يقوموا بتدوين تلك العبارات الجميلة والحديثة في وعينا المستجدّ الخامّ، والمهيّأ للاستقبال: دوّنوا في وعينا هذا شعاراتٍ مثل «صراع الحضارات»، و«محور الشرّ»، و«الأصوليّة الإسلاميّة»، و«الأمن القَوميّ». وبرغم انشغال الجميع بالحروب الثقافيّة الجديدة الفتّاكة، تمكّنت إدراة بوش من تحقيق ما لم يكُن قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سوى حلم بالنسبة إليها: شن حروبٍ مخُصخصة في الخارج، وتشكيل تكتّل للشركات الأمنّية في الوطن.

هكذا يعمل مذهب الصدمة. تضع الكارثة الأصليّة ـ سواء أكانت انقلاباً أم هجوماً إرهابياً، أم انهياراً للسوق أم حرباً، أم تسونامي، أم إعصاراً ـ جميع السكّان في حالةٍ من الصدمةِ الجماعيّة. وتخدم القنابل المُتساقطة والعنف المتفجّر والرياح العاتية، كلّها، لتطويع مجمل المجتمعات، تماماً كما تطوِّع الموسيقى الصاخبة والضربات، السجناءَ في زنزانة التعذيب. وعلى غرار السجناء المرعوبين الذين يَكشفون عن أسماء رفاقهم ويتنكّرون لدِينهم ومعتقداتهم، كذلك تقوم المجتمعات المصدومة بالتنازل عن أمور لكانت دافعت عنها بشراسة في أوضاع مُغايرة. كان من المفترض أن يقوم جمار بيري، مثل رفاقه الناجين الذين التجأوا إلى ملجأ «باتون روج»، بالتنازل عن مشاريعهم الإسكانيّة ومدارسهم الرسميّة. وكان يفترض بالصيّادين في سريلانكا أن يسلّموا في أعقاب التسونامي، أراضيهم المطلّة على البحر إلى أصحاب الفنادق. وكانَ يفترض

بالعراقيّين، في حال جرت الأمور وفقاً للخطّة المرسومة، أن يُصدموا ويُرهَبوا إلى درجةٍ تجعلهم يتنازلون عن احتياطي بلادهم من النفط، وعن مناطقهم الخضراء.

الكذبة الكبيرة

في فيض الكلمات التي كُتبت في مديح ميلتون فريدمان، بالكاد جيء على ذِكر دور الصدمات والأزمات في طرح نظرته إلى العالم. وبدلاً من ذلك، كان رحيلُ هذا الاقتصاديّ بمثابة مناسبةٍ لإعادة سرد القصّة الرسميّة التي تشرح كيف أصبحت ماركة الرأسماليّة الكلاسيكيّة الخاصّة به، عقيدةَ الحكومات في كلّ زاوية من العالم تقريباً. تلك نسخةٌ خرافيّة للتاريخ، جُرِّدت من جميع أشكال العُنف والترهيب التي ارتبطت بشكل وثيق بذلك الفتح، وتُمثّل الانقلاب الدعائيّ الأكثر نجاحاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة. تدور القصّة على النحو التالي:

كرَّسَ فريدمان حياته لخَوض معركةٍ فكريّة سلميّة مناهضة للذين اعتقدوا أنّه يحقّ للحكومات أن تتدخّل في السوق من أجل الحدّ من جموحها. لقد اعتقد أنّ التاريخ «سلك المسار الخاطئ»، عندما بدأ السياسيّون بالإصغاء إلى جون ماينارد كينز، واضع مفهوم «الخطّة الاقتصاديّة الجديدة» ودولة الرعاية الاجتماعيّة الحديثة[٣٩]. كانَ انهيار السوق في العام **١٩٢٩** قد استتبع إجماعاً ساحقاً على أنّ سياسة الاقتصاد الحُرّ قد فشلت، وأنّه كان ثمّة حاجة إلى أن تتدخّل الحكومات في الاقتصاد من أجل إعادة توزيع الثروة وتنظيم المؤسّسات. وفي خلال تلك الأيّام السوداء التي شهدتها سياسة عدم التدخُّل، أي عندما غَزَت الشيوعيّة الشرق، واعتنقت الدول الغربيّة دولة الرعاية الاجتماعيّة وتجذّرت القوميّة الاقتصاديّة في الجنوب في مرحلة ما بعد الاستعمار، صان فريدمان ومعلّمه فريديرك هاي بصبر، شُعلةَ النسخة النقيّة للرأسماليّة، النسخة التي لا تشوبها محاولات كينز لجمع الثروات العامّة، واستخدامها في بناء مجتمعاتٍ أكثر عدلاً.

ويقول فريدمان في رسالةٍ أبرق بها إلى بينوشي في العام **١٩٧٥**، «الخطأ

الفعليّ في رأيي، هو الاعتقاد أنّه يُمكن عمل الخير بأموال الآخرين»[٤٠]. قلّة أصغت إليه، بل بقي معظم الناس مُصرّين على أنّ حكوماتهم قادرة على فعل الخير، وأنه يجب عليها ذلك». وقد وصِفَ فريدمان في الـ «التايم» في العام ١٩٦٩، بأنّه «عفريت «أو آفة»، ولم ترفعه إلى مقام النبيّ سوى حفنة مختارة من الناس»[٤١].

في النهاية، وبعد أن أمضى عقوداً في عزلةٍ فكريّة، وصلَت الثمانينيّات، ووصل معها إلى الحُكم كلّ من مارغريت تاتشر (التي أطلقت على فريدمان اسم «مكافح الحريّة الفكريّة») ورونالد ريغن (الذي شوهِد خلال حملته الانتخابيّة وهو يحملُ نسخة عن بيان فريدمان المعنوَن «الرأسماليّة والحريّة»)[٤٢]. أخيراً، أتى قائدان سياسيّان تحلّيا بالشجاعة الكافية لتطبيق مبدأ الأسواق الحرّة المجرّدة من القيود على أرض الواقع. وبعد أنّ قام كلٌّ من ريغن وتاتشر بتحرير أسواقهما بشكل سلميّ وديموقراطيّ، تميّزت الحريّة والبحبوحة اللتان تلتا ذلك، بحسب القصّة الرسميّة تلك، بدرجةٍ واضحةٍ من الجاذبيّة، حيث إنّه عندما بدأت الديكتاتوريّات تتهاوى، من مانيلا إلى برلين، راحت الجماهير العريضة تُطالبُ بسياسة الاقتصاد الحرّ إلى جانب مطالبتها بـ «البيغ ماك» التي تقدّمها مطاعم الـ «ماكدونالدز».

أخيراً، عندما انهار الاتحاد السوفياتيّ، كان مواطنو تلك «الامبراطوريّة الشرّيرة» (في المفهوم والبروباغندا الأميركيين) توّاقين هم أيضاً إلى الانضمام إلى ثورة فريدمان، تماماً، كما كان الشيوعيّون الذين تحوّلوا إلى الرأسماليّة في الصين. وقد عنى ذلك أنّه لم يعد أيّ شيء يقفُ في وجهِ قيام سوقٍ دوليّة حُرّة؛ سوق لا تكون فيها الشركات حرّة في موطنها فحسب، بل تتمتّع أيضاً بحريّة السفر إلى ما وراء الحدود بدون أي عائق، عاملةً على نشر الازدهار في أرجاء العالم. بات يوجد الآن إجماعان توأمان حول كيفيّة إدارة المُجتمع: يجب انتخاب القادة السياسيّين، وإدارة الاقتصاد وفقاً لقواعد فريدمان. بدا الأمرُ كأنّه «نهاية التاريخ»: «النقطة التي ينتهي عندها تطوّر الإنسانيّة الأيديولوجيّ»، على حدّ تعبير فرنسيس فوكوياما»[٤٣]. وعندما توفّي فريدمان،

كتبت مجلّة «فورتشن»، أنّ «حركة التاريخ كانت في جعبته». وافق الكونغرس على قرار يُكرّس فريدمان كأحد أبطال الحريّة الأوائل في العالم، ليس فقط في علم الاقتصاد، بل في جميع المجالات أيضاً». وأعلنَ مُحافظ ولاية كاليفورنيا، آرنولد شوارزنغر (ممثل سابق، وأحد نجوم هوليوود) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، «يوم ميلتون فريدمان» على امتداد الولاية. وقد حذا حذوه العديد من حكام المدن والبلدات. كذلك، شمل عنوان مقال تصدّرَت صحيفة «وال ستريت جورنال» العبارة البليغة: «رجل الحرّيّة»[٤٤].

جاء هذا الكتاب تحدّياً لأهمّ المزاعم في القصّة الرسميّة وأكثرها تفضيلاً: انتصار الرأسماليّة غير المنظّمة قد وُلِد من رحم الحريّة، والأسواق الحرّة غير المضبوطة تتماشى مع الديموقراطيّة. لكنّي سأبيّن كيف أنّ هذا الشكل المتشدِّد من الرأسماليّة، قد ولِد انطلاقاً من أعنف أشكال الترهيب التي فُرضت على الهيئات السياسيّة الجماعيّة، كما على أعداد لامتناهية من الهيئات الفرديّة. إنّ تاريخ السوق الحرّة المعاصرة ـ أو صعود الشركات، بشكل أوضح ـ، قد كُتب بالصدمات.

الرهانات باهظة. فالتحالف المؤسّساتيّ هو في غمرةِ غزوه الأخير: غزو السياسات الاقتصاديّة النفطيّة المُغلقة في العالم العربيّ، وقطاعات الاقتصاد الغربيّ التي لا تزال منذ زمنٍ غابر في منأى عن صناعة الأرباح، بما في ذلك الاستجابة للكوارث وبناء الجيوش. وبما أنّه ليس هناك أيّ نيّة واضحة تدلّل إلى مسعىً ما إلى حيازة موافقة الشعب على خصخصة مثل تلك الوظائف الأساسيّة، سواء أكان في الوطن، بحدّ ذاته، أم خارجه، فالمطلوب هو تصعيد حدّة العنف ووقع الكوارث، بهدف بلوغ تلك الغاية. وبرغم ذلك، ولأنَّ الدور الحاسم الذي لعبتهُ الصدمات والأزمات قد أزيل بشكل فعّال من السجلّ الرسميّ لصعود السوق الحرّة ، فإنّ التكتيك المتطرّف الذي برزَ في العراق وفي نيو أورلينز، يُعزى غالباً بشكل خاطئ إلى سببٍ يتيم، هو عدم كفاءة فريق بوش في البيت الأبيض، أو سياساته المحاباتيّة. لكن في الواقع، لا يُشكّل استغلال بوش

الأزمات، إلاّ الذروةَ القطيعة والخلاّقة لحملةٍ عمرها ٥٥ سنة تهدف إلى منح حرّيّةٍ مُطلقة للشركات.

أيُّ محاولةٍ لتحميل الأيديولوجيات مسؤوليّةَ الجرائم التي يقترفها أتباعها، يجب أن تُقارَب بكثيرٍ من الحذَر. فمن السهل كثيراً أن نخطّئ من نختلف معهم، بل أن نعتبرهم أيضاً استبداديّين، وفاشيّين، ومُجرمين. لكن من الصحيح أيضاً أنّ بعض الأيديولوجيات يشكّل خطراً على عامّة الشعب، ويجب تصنيفه على هذا الأساس. وأقصد بتلك الأيديولوجيات المذاهب الأصوليّة التي لا تستطيع أن تتعايش مع أديانٍ أخرى، فيقوم أتباعها برفض التعدّديّة، ويُطالبون بحريّتهم الكاملة والمطلقة بغية تطبيق نظامهم الأمثل. هم يؤمنون بأنّه يجب إلغاء العالم في الحالة التي هو عليها، كي يُفسح المجال أمام ابتكارهم التطهيريّ. وإذ تتأصّل هذه الأيديولوجيات في أوهام الفيضانات الكُبرى والحرائق الضخمة الواردة في التوراة، فإنّ المنطق الذي يسيّرها، يؤدّي حتماً إلى العنف. أمّا الأيديولوجيات التي تتوق إلى تلك الصفحة النظيفة المُستحيلة التي لا سبيل إلى بلوغها سوى من خلال كارثةٍ ما، فهي التي تشكّل الخطر.

النظام الفكري الدينيّ المتشدِّد والمتعصِّب للعرق، هو الذي يُطالب عادةً بإبادة جماعاتٍ وحضارات كاملة بهدف تحقيق رؤيته إلى عالم طاهر. غير أنّه، منذ انهيار الاتحاد السوفياتيّ، تمّ إحصاء أعداد كبيرة من الجرائم العُظمى التي اقتُرفت باسم الشيوعيّة، وفُتحت السجلاّت السوفياتيّة علناً أمام الباحثين الذين راحوا يسجّلون أعداد الموتى ـ أعداداً قضت بسبب التجويع وورش العمل والاغتيالات ـ. وقد أشعلَت تلك العمليّة جدلاً ساخناً في أرجاء العالم، قوبلَت فيه فكرة أنّ عدداً كبيراً من تلك الفظاعات جاء نتيجةً مباشرةً للأيديولوجيا المُنادى بها بحدّ ذاتها، بالفكرة القائلة إنّ الفظاعات المذكورة قد أتت نتيجة تشويه ألحقه بها أنصارها، أمثال، ستالين، شياو شيشو، ماو، وبول بوت.

كتب أصطفان كورتوا، وهو مشارك في وضع «كتاب الشيوعيّة الأسود» المثير للجدل: «كانت الشيوعيّة بدمها ولحمها هي التي فرضت الركود الذريع، بعد أن بلغ ذروته في ظلّ حُكم الرعب الذي ترعاه الدولة». هل تخضع

الأيديولجيا بحدّ ذاتها للّوم[٤٥]؟ بالطبع لا. وذلك لا يعني أنّ جميع أشكال الشيوعيّة هي ذات طابع إباديّ بالضرورة، كما ادّعى البعضُ بجَدل، إلاّ أنّ هذا التحليل جاء تفسيراً يؤكّد أنّ الشيوعيّة العقائديّة، المتسلّطة والرافضة للتعدّديّة، هي التي أدّت إلى أمر ستالين بأعمال التطهير، وتشييد ماو مخيّمات إعادة التأهيل. فلطالما انصبغت الشيوعيّة المستبدّة بتلك المختبرات العالميّة الحيّة ـ بل كان لا بدّ من أن تنصبغ بها ـ كما ستبقى كذلك إلى الأبد.

لكن، ماذا بشأن الفتح المعاصر لتحرير الأسواق العالميّة؟ لَم تُعامَل الانقلابات والحروب والمذابح الآيلة إلى تأسيس الأنظمة الشركاتيّة والحفاظ عليها أبداً، على أنّها جرائم اقتُرفت باسم الرأسماليّة، لكنها نُسبت إلى حماسة الدكتاتوريّين المفرطة والجبهات الساخنة في الحرب الباردة. وها هي تُنسب إلى الحرب على الإرهاب. في حال أُبيد أشدّ المعارضين للاقتصاد الشركاتيّ، سواء أكان في الأرجنتين في السبعينيّات، أم في العراق اليوم، فإنّ تلك الإبادة ستوضع في إطار المعركة القذرة ضدّ الشيوعيّة أو الإرهاب، وليس أبداً في إطار الحرب من أجل تعزيز الرأسماليّة المحضة.

أنا لا أقول إنّ جميع أشكال أنظمة السوق عنيفة بطبيعتها. من المحتمل كثيراً أن يكون الاقتصاد المرتكز على السوق غير متطلّب مثل هذا العنف، وغير متطلّع إلى مثل تلك الطهارة الأيديولوجيّة. في الواقع، يُمكن أن تتعايش السوق الحرّة بمنتجاتها الاستهلاكيّة مع برنامج رعاية صحّيّة مجّانيّة، ونظام تعليم رسميّ وإدارة حكوميّة لجزء كبير من الاقتصاد: إدارة الحكومة لشركة النفط الوطنيّة، على سبيل المثال. يُعقل أيضاً أن يُطلَب إلى الشركات دفعُ أجورٍ كافية واحترام حقّ العمّال بتنظيم نقابات لهم، كما الطلب إلى الحكومات أن تفرض الضرائب وتعيد توزيع الثروات بغية الحدّ من اللامساواة التي تتسبّب فيها دولة الشركات. فليس من الضروريّ أن تكون الأسواق أصوليّة.

هذا هو بالضبط الاقتصاد المنظَّم والمتنوِّع الذي اقترحه كينز إثر الكساد الكبير، الذي شكّل ثورةً في السياسة العامّة ولّدت الخطّة الاقتصاديّة الجديدة والتحوّلات النظيرة لها في أرجاء العالم. وهذا هو تحديداً نظام التسويات

والمراقبات والموازنات الذي أُطلِقت من أجل تفكيكه بشكل منهجيّ، ثورة فريدمان المضادّة، وراحت تنطلقُ من بلدٍ إلى آخر. من هذا المُنطلق، نرى أنّ ثمّة قاسماً مشتركاً حتمياً بين نزعة مدرسة شيكاغو إلى الرأسماليّة الصافية والأيديولوجيات الخطيرة: الرغبة الراسخة في بلوغ حالةٍ من الطهر المستحيل، وصفحة نظيفة يُبنى عليها نموذج مجتمعيّ معاد تصميمه.

هذه الرغبة في التمتّع بقدرات إلهيّة على إعادة الخلق، هي السبب المحدَّد الذي يجعل أصحاب أيديولوجيا السوق الحرّة ينجذبون إلى الأزمات والكوارث. فالواقع الذي لا علاقة له بالغيب، لا يرحِّب بطموحاتهم. وما حرّك ثورة فريدمان المضادّة طوال ثلاثة وخمسين عاماً، هو انجذاب إلى نوع من الحريّة والاحتماليّة لا يتوفَّر إلاّ في زمنٍ يطرأ فيه تغيّر كارثيّ - زمنٍ يُزاح فيه الناس، بعاداتهم الراسخة ومطالبهم المستمرّة، من الدرب -، ولحظات تبدو فيها الديموقراطيّة مستحيلة عملياً.

إنّ المؤمنين بعقيدة الصدمة مقتنعون بأنّ الانسلاخ وحده - أكان طوفاناً أم حرباً أم هجوماً إرهابياً - هو القادر على خلق قاعدة التواصل الخامّ النظيفة التي يتوقون إليها. في تلك اللحظات المطواعة تحديداً، نكون غير مستقرّين نفسياً ومُنسلخين عن أجسادنا، فيتدخّل هؤلاء الفنّانون ويبدأون عملهم في إعادة بناء العالم.

القسم الأوّل

طبيبان اثنان للصدمة

بحثٌ وتطوير

سنعتصركم ونُفرِغكم، ثمّ سنملأكم من أنفسنا.

جورج أورويل، «١٩٨٤»

لم تكن الثورة الصناعيّة سوى بداية لثورة اتّصفت براديكاليّة العقول الطائفيّة الأكثر وأصوليتها، إلا أنّه كان يُمكن المشاكل أن تعالج بتوفّر عدد لامتناهٍ من السلع الماديّة.

ـ كارل بولانييه، «التحوّل الكبير»

الفصل الأوّل

مُختبر التعذيب

إيوين كاميرون، وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، والسعي الهستيريّ إلى محو الذهن البشريّ وإعادة بنائه

إنّ أذهانهم أشبه بصفحاتٍ بيضاء يُمكن أن نكتب عليها.

الدكتور سيريل. ج. س. كنيدي والدكتور دايفيد آنشل في حديثٍ لهما حول فوائد المعالجة بالصدمة الكهربائيّة ١٩٤٨[١].

توجّهتُ إلى المجزَر لأشاهد ما يُسمّى «الذبح الكهربائيّ»، فرأيتُ الخنازير المخصيّةَ مشبوكةً عند الأصداغ بكلاّباتٍ معدنيّة ضخمة تمّ وصلها بتيّار كهربائيّ (١٢٥ فولتاً). ما إن كانت تلك الخنازير تُشبَك بالكُلاّبات، حتّى كانت تغيب عن الوعي وتتيبّس. بعد ذلك ببضع ثوانٍ، كانت تختلجُ تماماً مثلما تختلج الكلاب التي نُخضعها للتجارب. وفي خلال فترة فقدان الوعي تلك، (أي غَيبوبة الصرْع)، كان الجزّار يطعن الحيوانات ويستنزفُ دمَها بدون صعوبة.

الدكتور يوغو سيرليتي، طبيب نفسي، في شرحٍ له لكيفيّة اختراعه المعالجةَ بالصدمة الكهربائيّة، (١٩٥٤)[٢].

قال الصوتُ الواهن الوافدُ عبر السمّاعة: «ما عُدتُ أتحدّث إلى الصحافة». تلى ذلك بصيصٌ من الأمل، إذ تابع الصوت سائلاً: «ماذا تريدين؟».

أدركت إذ ذاك أنّه كان لديّ حوالى عشرين ثانية لأطرح قضيّتي، وأنّ الأمرَ

لن يكون سهلاً. كيف عساي أشرح لغايل كاستنر ما أريده منها. كيف عساي أختصر لها الرحلةَ التي قادتني إليها؟

بدت الحقيقةُ شديدة الغرابة: «إنّي أؤلّف كتاباً عن الصدمة؛ عن كيفيّة تعرّض البُلدان لها، عن طريق الحروب والهجومات الإرهابيّة والانقلابات والكوارث الطبيعيّة؛ وعن كيفيّة تعرّض تلك البلدان لصدمةٍ ثانية، من خلال الشركات والسياسيّين الذين يستغلّون الخوف والضياع الناتجَين عن الصدمة الأولى من أجل فرض معالجةٍ بالصدمة الاقتصاديّة؛ وأيضاً، عن كيفيّة إخضاع الأشخاص الذي يتجرّأون على مقاومة هذه السياسات الصدميّة، لصدمةٍ ثالثة، في حال دعت الحاجة، وذلك على أيدي عناصر الشرطة والجنود والمحقّقين. أودّ أن أتحدّث إليك لأنّكِ، بتقديري الخاصّ، واحدةٌ من أكثر الأشخاص الذين صُدموا وهم لا يزالون على قيد الحياة، أعني باعتبارك اليوم واحدةً من الأشخاص النادرين الذين نجوا من تجارب الصدمة الكهربائيّة و«غيرها من تقنيّات الاستجواب الخاصّة»، التي مارستها وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة بشكل سرّيّ . وثمّة ما يدفعني إلى الاعتقاد أنّ البحث الذي أُجري عليكَ في الخمسينيّات في جامعة «ماكغيل»، يُطبَّقُ حالياً على السجناء في معتقل خليج غوانتانامو وسجن أبي غريب.

كلاّ، من المؤكّد أنّه ما كان في إمكاني أن أقول ذلك. فاستعضت عنه بالقول: «لقد زرتُ العراق مؤخّراً، وأنا أحاول أن أفهم الدور الذي يلعبه التعذيب هناك. يُقال لنا إنه يُستخدم من أجل الحصول على المعلومات، لكنّي أظنّ أنّ الأمر يتعدّى ذلك. أظنّ أنّ الأمر قد يكون مُرتبطاً بإنشاء وطنٍ نموذج، يتمّ فيه محو شخصيّة الناس في محاولةٍ لإعادة بنائها انطلاقاً من عدم».

حلَّ صمتٌ طويل. عادَ بعده الصوتُ الواهنُ نفسه ليقول، لكن، بنبرةٍ مختلفة هذه المرّة؛ نبرة لم أكن متأكّدة مما إذا كانت دالةً على انفراجٍ ما: «لقد أفصحتِ لتوك بدقّة عمّا فعلَته بي وكالة الاستخبارات المركزيّة وإيوين كاميرون... لقد حاولا محوَ ذاكرتي وإعادة تكويني من الصفر. لكنّ الأمر لم ينجح».

وجدتُ نفسي في أقلّ من أربع وعشرين ساعة، أطرُقُ باب شقّة غايل كاستنر، في بيت مُكرِب للعجزة في مونتريال. بالكاد سمعت صوتاً خافتاً يقول: «الباب مفتوح». كانت غايل قد أخبرتني أنّها لا تُقفل الباب، إذ يَصعُب عليها الوقوف بسبب الكسور الصغيرة في أسفل عمودها الفقريّ؛ وهي كسور كانت تزداد إيلاماً مع استفحال داء المفاصل بها. لم يكُن ألم ظهرها هذا سوى واحدةٍ من الذكريات الكثيرة التي خلّفتها الصدمات الكهربائيّة الثلاث والستّون التي تراوح جهدُها بين ١٥٠ فولتاً و٢٠٠ فولت، والتي تغلغلت إلى الجزء الأماميّ من دماغها، بينما كان جسمها يختلج بقوّة على الطاولة، متسبّباً لها بكسورٍ في العظام، وفسوخاتٍ في العضلات، وتدمُّمٍ في الشفاه، وتكسّر في الأسنان.

استقبلتني غايل وهي جالسةٌ في مسند متحرِّك متطوِّر لونه أزرق، علمتُ لاحقاً بأنّه يحوي عشرين وضعيّة، يُمكنها أن تعدِّلها باستمرار، تماماً كالمصوِّر الفوتوغرافيّ الذي يحاول إيجاد البؤرة المناسبة لصورته. تُمضي غايل أيّامها ولياليها في مسندها المتحرِّك هذا، وهي تبحثُ عن الراحة، محاولةً أن تتجنّب النوم وما تسمّيه «أحلامي الكهربائيّة». فهي تراه في أحلامها: ترى الدكتور إيوين كاميرون، ذاك الطبيب النفسي الذي رحلَ منذ زمنٍ طويل، والذي وصَف لها قبل سنوات عديدة جميع تلك الصدمات وغيرها من وسائل التعذيب. ما إن دخلتُ غرفتها حتّى قالت لي: «لقد زارني الوحش المرموق الليلة الماضية. أنا لا أريدُ أن أُشعرَكِ بالأسى، لكن السبب في ذلك هو اتّصالك الذي أتى من عدم، وجميع تلك الأسئلة التي رُحتِ تطرحينها خلال المكالمة».

أدركتُ عندها أنّه من المحتمل كثيراً أن يكون وجودي هناك ظُلماً في حقّها. وقد ترسّخ هذا الشعور فيّ، عندما راقبتُ الشقّة وأيقنتُ أنّه ما من مكانٍ لي فيها. فقد اكتظت كلُّ زاوية من زوايا الغرفة، وكل مكان فيها، بأبراج من الأوراق والكتُب التي كُدِّست بشكلٍ غير ثابت، لكن بترتيب معيّن واضح المعالم. كانت جميع الكُتب معلَّمةً بأوراقٍ صفراء. أشارت غايل إليّ كي أنظرَ إلى المكان الوحيد الذي كان شاغراً في الغرفة، وهو كرسيّ خشبيّ كانت قد فاتتني رؤيته. لكن، عندما سألتها عن مكانٍ أضع عليه آلة التسجيل التي لم يتعدّ

طولها إنشات أربعة، دخلَت في حالة خفيفةٍ من الهلع. كان من المُستحيل أن أضعها على الطاولة الصغيرة القريبة من مسندها: فقد أوَت تلك حوالى عشرين علبة سجائر من نوع «ماتيني ريغولر»، كانت مكوَّمة بشكلٍ هرم رائع (كانت غايل قد حذّرتني في مكالمتنا الهاتفيّة من «سلسلة التدخين»؛ قالت: أعتذر منكِ، فأنا أدخّن. كما أنّ شهيّتي للطعام ضعيفة. أنا سمينةٌ ومُدخّنة. آمل أنه ما من إزعاج في ذلك»). خُيِّل إليّ في البدء، أنّ غايل قد لوَّنت الجزء الداخليّ من علب السجائر باللون الأسود، لكن عندما أمعنتُ النظر، اكتشَفتُ أنّ اللون الأسود لم يكُن في الواقع سوى أسطرٍ متراصّة كُتبت بخطّ صغير: أسماء وأعداد، وآلاف الكلمات.

أمضينا النهار كلّه ونحن نتحدّث. كانت غايل تنحني في كلّ مرّة كي تدوِّن شيئاً ما على ورقةٍ صغيرة، أو على علبة السجائر. كانت تشرح قائلةً: «سأدوِّن المعلومةَ لنفسي. فأنا لن أتذكّرها أبداً إن لم أفعل ذلك». لم تكن الأوراق السميكة وعلب السجائر مجرَّد نظامِ أرشفةٍ غير تقليديّ بالنسبة إلى غايل. لقد كانت ذاكرتها.

كان ذهنُ غايل قد خذَلها طوال حياتها كراشِدة. فكانت الوقائع تطير من ذاكرتها بسرعة فوريّة. أمّا الذكريات، في حال وجودها (وكثير منها لم يعد كذلك)، فكانت بالنسبة إليها أشبه بصور فوتوغرافيّة مُبعثَرة على الأرض. أمكنَ غايل في الواقع، في بعض الأحيان، أن تسترجع حدثاً ما بشكل كامل ـ وهي حالةٌ كانت تدعوها «كسرة من الذاكرة» ـ، لكن إن سألها أحدُهم عن تاريخ محدّد، كانت تُضيف إليه عقدَين من الزمن. فتُجيب مثلاً «في العام ١٩٦٨»، لتعود فتصحِّح قائلةً: «كلاّ، في العام ١٩٨٣». لهذا السبب بالضبط، كانت تعمد إلى تسجيل الأحداث في لوائح، وتحتفظ بكلّ شيء كبُرهان على وجودها. في البدء، تعتذر منك غايل على الفوضى القائمة، ثمّ تعود لتخبرك: «هو الذي فعلَ ذلك بي! إنَّ هذه الشقّة هي جزءٌ من التعذيب!».

بقيَت غايل لأعوام عديدة، مُشوَّشة بسبب ضعفٍ في الذاكرة، وخواصّ بنيويّة أخرى. فهي لم تكُن تعلم، على سبيل المثال، لِمَ قد تستتبع شرارةٌ

كهربائيّة صغيرة تُحدثها فاتحة بوّابة المرأب، موجةً من الهلَع لا تمكن السيطرة عليها. لم تكُن تعلم أيضاً لمَ كانت يداها ترتجفان عندما تضع إفريز مجفِّف الشعر في القابس. وأكثر من ذلك كله بعد، هو أنّها لم تستطع أن تفهم لمَ كان في مقدورها أن تتذكّر معظم الأحداث التي جرت في حياتها وهي راشدة، ولم تقدر على أن تتذكّر أيّ شيء من المرحلة التي سبقت بلوغها سنّ العشرين. وهي عندما كانت تُصادف شخصاً يدّعي أنّه يعرفها منذ أيّام الطفولة، كانت تقول: «أنا أعرِف أنّك كذلك. لكن، لا يُمكنني أن أذكر من تكون. لقد ادّعيت ذلك».

افترضت غايل أنّ كلّ ما كان يحصل معها، كان يُعزى إلى صحّتها الذهنيّة المضطرّبة. فهي قد خاضت في مرحلتي العشرين والثلاثين من عمرها، معركةً مع الاكتئاب والإدمان على الحُبوب، وعانت في بعض الأحيان انهيارات عصبيّة حادّة استتبعت نقلها إلى المُستشفى، ودخولها في حالة من الغيبوبةِ التامّة. دفعت تلك الأحداث من حياتها، بعائلتها إلى التبرّؤ منها، تاركةً إيّاها وحيدةً، وفي حالةٍ من اليأس، إلى درجة أنّها أخذت تفتّش عمّا يُمكن الاغتذاء به في صناديق النفايات خارجَ المتاجر الغذائيّة، كي تعيش. كان ثمّة أيضاً بعض العلامات التي أشّرت إلى حدوث صدماتٍ أقوى في مرحلةٍ سابقة من حياتها. فقبل أن تقطع عائلتها كلّ صلةٍ بها، كانت غايل وأختها التوأم، زيلا، تتناقشان دائماً حول فترةٍ من الزمَن اعتنت فيها الأخيرة بأختها، بينما كانت في حالةٍ صحّيّة سيّئة. تقول زيلا: «ليس لديكِ أدنى فكرة عمّا مررتِ به. كنتِ تبولين على أرضيّة غرفة الجلوس، وتمصّين إصبعك، وتطلبين الحصول على زجاجة الحليب الخاصّة بطفلي. هذا ما اضطررت إلى أن أتحمّله منك!». لم يكن لغايل أدنى فكرة عمّا يُمكن أن تجيب به على عتابِ أختها التوأم. التبويل على الأرض؟ المطالبة بالحصول على زجاجة ابن أختها؟ لم تكن تتذكّر أبداً قيامها بمثل تلك التصرّفات الغريبة؟

في أواخر الأربعينات من عمرها، بدأت غايل علاقةً مع رجُل يُدعى جايكوب، وصفته بأنّه توأم روحها. كان جايكوب، الذي توفّي منذ أكثر من عشرة أعوام، أحد الذين نجوا من المحرقة النازيّة، وكان يعاني بدوره مشاكل

في الذاكرة، وحالاتٍ من فقدانها. وقد شكّلت السنون الكثيرة التي ضاعت من ذاكرة غايل بالنسبة إليه، «مصدر حيرةٍ شديدة». فهو لطالما كان يعلّق باستمرار على نسيانها أجزاء من حياتها، قائلاً: «لا بُدّ من أنّ ثمّة سبباً لذلك. لا بدّ من أن يكون ثمّة سبب».

في العام ١٩٩٢، بينما كان كُلّ من غايل وجايكوب يمرّان بالقُرب من كُشكٍ للجرائد وقعا على عنوان كبير مُثير: «تجارب غسل الدماغ: التعويض على الضحايا». بدأت كاستنر تتصفّح المقال بسرعة، فلفتت انتباهها بضع جملٍ، مثل: «التكلّم كالأطفال»، و«فقدان الذاكرة»، و«سلسل البول». «قلتُ له، اشترِ هذه الجريدة يا جايكوب». جلسَ الثنائيّ في مقهى مجاورٍ، وأخذا يقرآن القصّة غير القابلة للتصديق التي دارت حول كيفيّة تمويل وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة (الـ «سي آي أيه») في الخمسينيّات، طبيباً من مونتريال كي يجري تجارب غريبة على المرضى النفسيين، بحيث يُبقيهم في سُبات وعزلة لمدّة أسابيع؛ ثمّ يصفُ لهم جلسات هائلة من الصدمات الكهربائيّة، إلى جانب كوكتيلٍ من الأدوية قيد التجريب شملت الـ «أل أس دي»، (LSD)، العقار المثير لاضطرابات الإدراك، والـ «بي سي بي» (PCP)، العقار المُهلوس، المعروف عامّةً بـ «غُبار الملائكة». وقد أُجريت تلك التجارب ـ التي ردّت المرضى إلى مراحل طفوليّة لم تتطوّر فيها بعدُ القدرة على النطق ـ في معهد «آلن» التذكاريّ في جامعة «ماكغيل» تحت إشراف مدير المعهد، الدكتور إيوين كاميرون». في الواقع، كُشِف النقاب عن تمويل وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة للدكتور كاميرون في أواخر السبعينيّات من خلال مطالبةٍ بحقّ المعرفة، رُفِعت بموجب قانون حرّيّة المعلومات، وأثارت نقاشات ساخنة في جلسات مجلس الشيوخ الأميركيّ. واجتمع بالتالي، تسعة من مرضى كاميرون السابقين، ورفعوا دعوى ضدّ كلٍّ من وكالة الاستخبارت المركزيّة الأميركيّة والحكومة الكنديّة، التي كانت قد موّلت بدورها تجارب كاميرون. كان محامو المرضى في خلال الجلسات المطوّلة، يحاولون أن يُثبتوا أنّ التجارب انتهكت جميع معايير الأخلاقيّات الطبّيّة. فقد كان المرضى يلجأون إلى كاميرون بحثاً عن

علاج لاعتلالاتهم النفسيّة البسيطة ـ مثل اكتئاب ما بعد الولادة والقلق، والمشاكل الزوجيّة حتّى ـ، إلاّ أنّه عُمد إلى استخدامهم، بدون علمٍ أو إذنٍ منهم، كحقلٍ للتجارب العلميّة من أجل إرضاء تعطّش وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، للحصول على معلومات حول كيفيّة التحكّم في العقل البشريّ. سوَّت وكالة الاستخبارات الأميركيّة في العام ١٩٨٨، المسألة من خلال تقديمها تعويضاتٍ إلى المدّعين التسعة بلغَ مُجملها ٧٥٠٠٠٠ دولار أميركيّ. ووافقت الحكومة الكنديّة بعد أربع سنين، على التعويض على كُلّ مريض كان جُزءاً من التجارب، بمبلغٍ قدره ١٠٠٠٠٠ دولار[٣].

لم يلعب كاميرون دوراً أساسياً فقط في تطوير تقنيّات التعذيب المعاصرة التي تستخدمها الولايات المتّحدة، بل تُقدِّم تجاربه أيضاً تفسيراً فريداً من نوعه للمنطق الكامن وراء رأسماليّة الكوارث. فكما أن اقتصاديي السوق الحُرّة مقتنعون بأنّ الكارثة الواسعة الإطار ـ دماراً ضخماً ـ هي الوحيدة القادرة على أن تهيّئ الأرضيّة اللازمة لـ «إصلاحاتهم» المنشودة، كذلك اعتقد كاميرون أنّه يستطيع عن طريق إنزال سلسلةٍ من الصدمات بالدماغ البشريّ، أن يمحو الأذهان الشائبة وينفضها، ثمّ يعيد بناء شخصيّات جديدة انطلاقاً من تلك الصفحة البيضاء المستحيلة المنال.

كانت غايل تتذكّر الشيء اليسير عن قصّةٍ تورّطت فيها وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة وجامعة «ماكغيل» على مدى سنين، لكنّها لم تُعر الأمر أهمّيةً، فلم تكن تربطها أيُّ صلةٍ بمعهد «آلن» التذكاريّ. إلاّ أنّها الآن، بينما كانت جالسةً مع جايكوب، تركِّز على ما أخبرَه المرضى السابقون عن حياتهم ـ وما تخلّلها من فقدان للذاكرة وتقاعس ـ، أدركت أنّه لا بُد من أن يكون هؤلاء الأشخاص قد مرّوا في ما مرّت به. فقالت لجايكوب: «جايكوب، لا بُدّ من أنّ هذا هو السبب».

في متجر الصدمة

راسلت كاستنر معهد «آلن»، وطلبت منه الحصول على ملفّها الطبّيّ. قيل

لها في البدء، إنّه لا يوجد أيّ ملفّ باسمها، لكنها تمكّنت أخيراً من الحصول على الملفّ بكامل صفحاته الـ ١٣٨. كان الدكتور إيوين كاميرون هو الطبيب الذي أشرَف على معالجتها. وقد كشَفت الرسائل والملاحظات والجداول، التي وُجِدت في ملفّ غايل، عن قصّة مفطرة القلب؛ قصّة تحمل في طيّاتها الخيارات المحدودة التي كانت متوفّرة لدى فتاة في الثامنة عشرة من عمرها في فترة الخمسينيّات، والتجاوزات التي اقترفتها الحكومات والأطبّاء في تلك الفترة في استخدام سلطاتهم. استُهلّ الملفّ بتشخيص أجراه الدكتور كاميرون لحالة غايل وعمليّة قبولها: إنّها طالبة تمريض في جامعة «ماكغيل» بارعة في دروسِها، وصفها كاميرون قائلاً: «حتّى اللحظة، هي شخصٌ متوازنٌ على نحوٍ معقول». ثمّ يتابع موضّحاً أنّه برغم ذلك، كانت تعاني حالة من القلق، سببُها أبوها المُسيء، الذي يبدو، على حدّ وصفِهِ، شخصاً «شديد الاضطراب»، مارس «ضغوطاً نفسيّة متكرّرة» على ابنته.

يبدو من الملاحظات الأولى التي دوّنها الممرّضون، أنّهم استلطفوا غايل؛ فقد جمعها بهم رابط التمريض. لقد وصفوها بأنّها «مرحة»، «اجتماعيّة» و«مرتّبة». لكن بعد شهور من دخول المعهد والخروج منه، لحَظ الملفّ أنّ غايل نفسها اختبرت تحوّلاً جذرياً في الشخصيّة: بعد بضعة أسابيع، بدأت تُظهر «تصرّفات طفوليّة»، وتعبّر عن أفكار غريبة. بدا واضحاً أنّها أصبحت تهلوِس وتنحو إلى التخريب. كما أفادت الملاحظات أنّ تلك المرأة الذكيّة الشابّة، لم يعد في مقدورها أن تعدّ سوى إلى الرقم ستّة. كانت تارةً «لعوباً وعنيفة وشديدة العدائيّة»؛ وتارةً «خمولة، وكسولة، وعاجزة عن تمييز أفراد عائلتها». وقد أظهرَ التشخيص الأخير لحالتها، أنّها تعاني «انفصاماً في الشخصيّة... وتظهر عليها بعض معالم الهيستيريا»، وقد دلّل هذا التشخيص إلى حالةٍ أخطر بكثير من حالة «القلق» التي أبدتها لدى وصولها.

لا شكّ في أنّ التحوّل الذي شهدته شخصيّة غايل، ارتبطَ بالعلاجات التي أُدرِجت في جدولها الطبّي: جرعات عالية جداً من الإنسولين استتبعت دخولها في الغيبوبة مرّات عدّة؛ مزيج غريب من الأدوية المُنشّطة والأدوية المُهدّئة؛

سبات طويل بفعل المنوِّم؛ صدمات كهربائيّة بلغ عددها ثمانية أضعاف المعيار المعتمد في تلك الفترة. وغالباً ما أورَد الممرّضون في التقرير، ملاحظات حول محاولات كاستنر الهربَ من أطبّائها: «لقد حاولت إيجاد مخرَج... زاعمةً أنّه تُساء معاملتها... رفضت الخضوع لجلسة المعالجة بالصدمة الكهربائيّة بعد تناول حقنتها». واستُخدمت جميع هذه الشكاوى باستمرار كسببٍ يدعو إلى أخذها في جولةٍ جديدة إلى ما أسماه زملاء كاميرون الشبّان وقتها: «متجر الصدمة»[٤].

السعي إلى الفراغ

حوّلت غايل كاستنر نفسها بعد مراجعة ملفّها الطبّي، أكثر من مرّة، إلى عالمة آثار تنقِّب عن حياتها الخاصّة، فتجمع كلّ ما من شأنه أن يقدِّم شرحاً لما حصلَ لها في المُستشفى، وتنكبّ على دراسته. وهكذا، علِمت بأن إيوين كاميرون، وهو مواطن أميركيّ من مواليد اسكتلندا، قد وصَل إلى ذروة مسيرته المهنيّة: لقد كان رئيساً لجمعيّة طبّ النفس الأميركيّة، ورئيساً لجمعيّة طبّ النفس الكنديّة، ورئيساً لجمعيّة طبّ النفس العالميّة. وكان في العام ١٩٤٥، واحداً من أصل ثلاثة أطبّاء نفسيين فقط، طُلِب منهم الإدلاء بشهادتهم الطبّيّة على سلامة رودولف هس العقليّة في جلسات المحكمة الخاصّة بقضية جرائم الحرب في نورمبرغ[٥].

بدأت غايل تحرّياتها، في وقت كان فيه كاميرون قد توفّي منذ زَمنٍ طويل، إلاّ أنّه تركَ وراءه الكثير من الأوراق الأكاديميّة والمُحاضرات المنشورة. كما أنّه كان قد تمّ إصدار العديد من الكتب حول تمويل وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة تجارب التحكّم في الدماغ، تضمّنت تفاصيل كثيرة حول علاقة كاميرون بالوكالة[*]. قرأت غايل جميع تلك المنشورات، وعلّمت مقاطع ذات

(*) من بين تلك الكتُب، كتاب *In the Sleep Room,* لآن كولينز، الحائز جائزة المحافظ العامّ، وكتاب *The Search for the Manchurian Candidate* لجون ماركس، و*The Mind Manipulators* لآلان شيفلين وإدوارد أوبشون جونيور، و *Operation Mind Control* لوالتر بوارت، و *Journey into Madness* لغوردن طوماس، و*A Father, a Son and the CIA* لهارفي وينستن، من تأليف طبيب نفسي هو ابنٌ لأحد مرضى كاميرون.

صلة بحالتها، راسمةً خطّاً زمنياً، ومُقرنةً التواريخ التي فيها بالتورايخ التي وردت في سجلّها الطبّيّ.

وما توصَّلت غايل إلى فهمه، هو أنّه في أوائل الخمسينيّات، كان كاميرون قد رفَض النظريّة الفرويديّة المعياريّة المنادية باستخدام «المعالجة بالكلام» في محاولات كشف «الأسباب الجذريّة» الكامنة وراء المرض العقليّ الذي كان يعانيه مرضاه. فهو لم يكُن يطمح إلى معالجة هؤلاء أو تحسين وضعهم، بل إعادة خلقهم من جديد باستخدامه أسلوباً من ابتكاره أطلَق عليه اسم «القيادة النفسيّة»(٦).

اعتقد كاميرون، بحسب أطروحاته التي نُشرت في تلك الفترة، أنّ الطريقة الوحيدة لتلقين مرضاه سلوكيّات جديدة صحّيّة، تمثّلت في الدخول إلى عقولهم، و«كسر الأنماط السلوكيّة المرضيّة القديمة»(٧). كَمنت الخطوة الأولى من العمليّة في «كسر النمط السلوكيّ»، الذي كان هدفه مثيراً للدهشة: إعادة الذهن إلى المرحلة التي كان فيها؛ أي، بحسب نظريّة أرسطو، «إلى لوح أملس لَم يدوَّن عليه شيء بعد»، أي إلى صفحة بيضاء(٨). اعتقد كاميرون أنّه يستطيع بلوغ تلك الحالة من خلال مهاجمة الدماغ دفعةً واحدة بكلّ الوسائل المعروفة بغية العبث في وظيفته الطبيعيّة. كانت تلك حرباً من «الصدم والترهيب» تُشنُّ على الدماغ. تزايدت في أواخر الأربعينيّات، شعبيّةُ الصدمة الكهربائيّة بين الأطبّاء النفسيين في أوروبا وأميركا الشماليّة. فقد كانت أقلّ تسبيباً بالأضرار من الجراحة الدماغيّة، وبدا أنّها توفّر المُساعدة: كانت نسبة الأضرار الدائمة التي تتسبّب بها أقلّ من النسبة التي تتسبّب بها الجراحة الفصّيّة: كان المرضى الهستيريّون يهدؤون في أغلب الأحيان، وقد نجحت الشحنة الكهربائيّة في بعض الحالات، في تعزيز حسّ الإدراك لدى المريض. إلاّ أنّ تلك كانت مجرّد مُلاحظات. وحتّى الأطبّاء الذين طوّروا التقنيّة، كانوا عاجزين عن تقديم تفسيرٍ علميّ لكيفيّة عملِها.

لقد كان هؤلاء مدركين أعراضَها الجانبيّة. ولم يكن ثمة أدنى شكّ في أنّ

المعالجة بالصدمات الكهربائيّة كان في إمكانها أن تؤدّي إلى فقدان الذاكرة. فقد كانت تلك الشكوى الأكثر شيوعاً التي ارتبطت بالعلاج. كذلك، كان النكوص، الذي يرتبطُ على نحو وثيق بفقدان الذاكرة، جزءاً من الأعراض التي تمّ تسجيلها. فقد لاحظَ الأطبّاء في العديد من الدراسات العياديّة، أنّه في أعقاب العلاج مباشرةً، أخذ المرضى يمصّون أصابعهم، ويتقوقعون على أنفسهم في وضعيّة الجنين. كان يجب إطعامهم بالملعقة، وكانوا يبكون طالبين والدتهم (مع العلم بأنه في أغلب الأحيان كانوا يخالون الأطبّاء والممرّضين والديهم). كان هذا السلوك المَرَضيّ عابراً في العادة، لكن في بعض الأحيان، وعند زيادة الجلسات الكهربائيّة، كان الأطبّاء يسجلّون تقاعُساً كاملاً لدى مرضاهم على ضوء فقدان هؤلاء القدرة الكلّيّة على الكلام والمشي. في الواقع، قدَّمت العالمة الاقتصاديّة مارلين رايس، التي كانت في منتصف السبعينيات في طليعةِ حركة تدعم حقّ المرضى في عدم الخضوع للمعالجة بالصدمات الكهربائيّة، شرحاً بليغاً عن الوضع الذي كانت فيه عندما مُحيت ذكرياتها ومعظم تاريخها الثقافيّ. تقول رايس: «بتُّ الآن، أعرف ما كان شعور حوّاء عندما خُلقت من ضلع آدم بدون أي ماضٍ. أنا أشعر بالفراغ الذي شعرت به حوّاء»(*)(٩).

شكّلَ ذلك الفراغ بالنسبة إلى رايس وغيرها خسارةً غير قابلة للتعويض. من جهةٍ أخرى، رأى كاميرون شيئاً مختلفاً من خلال نظرته إلى ذلك الفراغ: رأى صفحة بيضاء خالية من العادات السيّئة، يُمكن أن تدوَّن فيها أنماطٌ جديدة. بالنسبة إليه، لم يكن «الفقدان الشامل لجميع المعلومات المُكتسبة»، الذي استتبعته الجلسات الكهربائيّة، عرَضاً جانبياً مؤسِفاً، بل كان نقطةً أساسيّة في

(*) لا تزال المعالجة بالصدمة الكهربائيّة تُستخدم إلى يومنا هذا، وقد تمّ تطويرها وتضمينها إجراءات تحرص على راحة المريض وسلامته، وهي تُعتمد كوسيلة مقبولة، وفي أغلب الأحيان فعّالة، في معالجة الذُّهان. وبرغم ذلك، لا يزال فقدان الذاكرة القصير الأمد عرضاً جانبياً لها. كما لا يزال بعض المرضى يفيدون بأنّ خضوعهم لهذه المعالجة، قد ترك أثراً على ذاكرتهم الطويلة الأمد.

العلاج، أي المفتاح الذي يعود بالمريض إلى مرحلة مبكّرة من النموّ، «إلى وقتٍ لم يكن فيه التفكير والسلوك الانفصاميّان قد برَزا بعدُ»[١٠]. وتماماً مثل «صقور الحرب» الذين نادوا بقصف البلدان لـ «العودة بها إلى العصر الحجريّ»، نظرَ كاميرون إلى المعالجة بالصدمة الكهربائيّة، كوسيلة للعودة السريعة بمرضاه إلى مرحلة الطفولة، بحيث يتمكّن من تنكيسهم بشكل تامّ. وفي أطروحة وضعها في ١٩٦٢، وصَف كاميرون الحالة التي أراد أن يعيد إليها مرضاه، أمثال غايل كاستنر، على النحو التالي: «ليس ثمّة فقدانٌ لتصوّر الزمان والمكان، بل فقدان للإحساس الكامل بضرورة وجوده. قد تتجلّى في المريض في خلال تلك المرحلة، ظواهر متنوّعة أخرى، مثل فقدان إتقانه اللغة ثانية، أو مجمل المعطيات المتعلّقة بوضعه العائليّ. وفي مراحل أكثر تقدُّماً، قد يكون عاجزاً عن المشي بدون مساعدة، وعن تغذية نفسه. قد يعاني سلساً بولياً مُضاعفاً... كما قد تتضرّر لديه جميع وظائف الذاكرة بشكل حادّ»[١١].

استخدم كاميرون، كي يجرد مرضاه من «نمطهم السلوكيّ»، جهازاً جديداً، يُدعى «بايج ـ راسل»، ينفّذ ستّ صدمات كهربائيّة متتالية بدلاً من صدمة واحدة. لكن، على ضوء شعوره بالإحباط لتمسّك مرضاه بذيول شخصيّتهم، عمد إلى تضييعهم بوساطة المنشّطات والمهدِّئات والأدوية المُهلوسة، على غرار: الـ «كلوربرومازين»، والـ «بربيتورات»، الـ «صوديوم أميتال»، و«أكسيد النيتروز» (الغاز المُضحِّك)، والـ «ديزوكسين» والـ «سيكونال»، والـ «نيمبوتال»، والـ «فيرونال»، والـ «ميليكون» والـ «تورازين»، والـ «لارغاكتيل» والإنسولين. كذلك، كتَب كاميرون في أطروحة العام ١٩٥٦، أنّ هذه العقاقير تعمل على «إزالة الكبت لدى المريض إلى حين تتراجع دفاعاته»[١٢]. وعند تحقيق «الإزالة الكاملة للنمط السلوكيّ»، ومحو الشخصيّة القديمة بشكلٍ مُرضٍ، يُمكن عندئذٍ البدء بـ «القيادة النفسيّة». كان هذا التوجيه يتمثّل بتسميع كاميرون مرضاه رسائلَ على المُسجِّل الصوتيّ مثل: «أنتِ أمّ وزوجة صالحة، والناس يستمتعون برفقتك». وقد اعتقد كاميرون بصفته عالماً نفسياً سلوكياً، أنّه مع نجاحه في

جعل مرضاه يستوعبون الرسائل المُسجّلة ويمتصّونها، فإنّهم سيبدأون بالتصرّف بشكل مختلف(*).

لكن، مع تعرُّض هؤلاء للصدمات، ودخولهم شبهِ حالةٍ نباتيّة بسبب العقاقير، لم يستطيعوا فعل شيء سوى الإصغاء إلى الرسائل، من ستّ عشرة ساعة إلى أربع وعشرين ساعة في اليوم على مدى أسابيع. حتّى أنّه في إحدى المرّات، بقي كاميرون يكرّر الرسالة المسجّلة بشكل مُتواصل طوال ١٠١ يوم[١٣].

أبدى باحثين عدّة في وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة في منتصف الخمسينيّات، اهتماماً بأساليب كاميرون. كانت وقتها هيستيريا الحرب الباردة قد بدأت، ولم يكن قد مضى وقتٌ طويلٌ على إطلاق الوكالة برنامجاً سرّياً مكرّساً للبحث عن «تقنيات استجواب خاصّة». وقد أوردت مذكّرة للوكالة تمّ الكشف عنها، أنّ البرنامج «تفحّص العديد من تقنيّات الاستجواب غير التقليديّة وتقصّاها. وقد شملت تلك التحرّش النفسيّ، وإجراءات مثل «العزل التامّ»، إضافةً إلى «استخدام العقاقير والكيميائيّات»[١٤]. أطلِق على برنامج الوكالة هذا اسمٌ مشفَّر أوّل هو «بروجيكت بلو بيرد» (مشروع العصفور الأزرق)، ليُسمّى بعد ذلك «بروجيكت أرتيشوك» (مشروع الأرضي الشوكي). وقد استُقرَّ أخيراً في العام ١٩٥٣ على تسميته «أم. كيه. آلترا». وعلى مدى السنين العشر التي تلت، خصّص مشروع «أم. كيه. آلترا»، ٢٥ مليون دولار لإجراء أبحاث ترصد طرائق جديدة لتحطيم معنويّات السجناء المُشتبه في أنّهم شيوعيّون أو عملاء مزدوجون. وشاركت في البرنامج ثمانون مؤسّسة، بما فيها ٤٤ جامعة و١٢ مُستشفى[١٥].

لم تخلُ جعبة العملاء المتورّطين من الأفكار الخلاّقة الهادفة إلى سحب

(*) لو كان كاميرون يتحلّى بقدرٍ أقلّ من النفوذ في مجاله، لكانت شرائط «القيادة النفسيّة» التي استخدمها، رُفضت باعتبارها مزحة رخيصة. فقد أتت الفكرة إليه من إعلان لمسماعٍ دماغيّ، مزوَّد بمجهار على شكل وسادة، زُعم أنّه يُجسِّد «طريقة ثوريّة لتعلّم اللغة الأجنبيّة في خلال النوم».

المعلومات من أشخاص لا يرغبون في مشاطرة ما لديهم مع أحد. وقد تمثّلت المُشكلة في إيجاد طرائق ووسائل لاختبار تلك الأفكار.

كانت النشاطات التي مورست في الأعوام الأولى من مشروعَي «بلو بيرد» و«أرتيشوك»، تشبه تلك التي وردت في فيلم تراجيديّ كوميديّ نوّم فيه عملاء وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة بعضهم بعضاً تنويماً مغناطيسياً، ودسّوا عقار الـ «أل أس دي» في شراب زملائهم كي يروا ما الذي سيحلّ بهم (وقعت عمليّة انتحار في حالةٍ واحدة على الأقلّ)، بدون أن نأتي على ذكر تعذيب الأشخاص الذين اشتُبه في أنّهم جواسيس روس(١٦).

كانت الفحوصات أشبه بالمُزاح الأخويّ القاتل، وبعيدة عن التجارب الجدّيّة، كما أنّ نتائجها لم تقدِّم الإثبات العلميّ الذي كانت تبحث عنه الوكالة. وقد استلزمتها لهذا السبب، أعداد هائلة من العيّنات البشريّة. في الواقع، أُجريت بعض التجارب، لكنّها شكّلت مجازفةً: فلو تمّ تسريب كلمة واحدة عن قيام وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة باختبار أدوية خطيرة داخل الأرض الأميركيّة، لكان البرنامج برمّته قد ألغي(١٧). من هنا، أتى اهتمام وكالة الاستخبارات بالباحثين الكنديّين. وتعود العلاقة بين الطرفين إلى الأوّل من شهر حزيران/يونيو ١٩٥١، وإلى انعقاد اجتماع بين وكالات استخباراتيّة وأكاديميّين من ثلاثة بلدان مختلفة في فندق «الريتز» كارلتون في مونتريال. وتمحور موضوع الاجتماع حول القلق المتصاعد في الأوساط الاستخباراتيّة الغربيّة إزاء خبر اكتشاف الشيوعيّين بشكل أو بآخر، طريقةً لـ «غسل دماغ» أسرى الحرب. وقد تأكّد هذا الخبر مع وقوف الجنود الأميركيّين الذين أُسروا في كوريا أمام الكاميرات، بملء إرادتهم كما بدا واضحاً، وإعلانهم رفضهم الرأسماليّة والامبرياليّة. ووفقاً للملاحظات التي صدرت إثر الاجتماع الذي عُقد في «الريتز»، كان الحاضرون - أومند سولاندت، رئيس مجلس إدارة مجلس الأبحاث الدفاعيّة الكنديّ، والسير هنري تيزارد، رئيس مجلس إدارة لجنة سياسة الأبحاث الدفاعيّة البريطانيّة، إضافةً إلى ممثّلَين من وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة ـ مقتنعين بأنّ القوى الغربيّة كانت في أمسّ الحاجة إلى أن تعرف

كيف استخرج الشيوعيّون تلك الاعترافات المميّزة. وإذ وضعوا ذلك نصبَ أعينهم، تمثّلت الخطوة الأولى التي قاموا بها، في إجراء «دراسة سريريّة لحالةٍ فعليّة»، من أجل اكتشاف كيفيّة عمل غسل الدماغ[١٨]. لم يكُن الهدف الذي تنشده الدول العظمى الغربيّة الشروع في استخدام أسلوب التحكّم بالذهن مع السجناء، بل تهيئة الجنود الغربيّين لمقاومة أيّ تقنيّات إكراهيّة قد يتعرّضون لها في حال وقوعهم في الأسر.

بالطبع، كانت لدى وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة اهتمامات أخرى. لذلك، كان يستحيل عليها وقتَها، حتّى في اجتماعات مُغلقة مثل اجتماع «الريتز»، أن تفصح عن اهتمامها بإيجاد بدائل لأساليب الاستجواب التي كانت تعتمدها، خاصّة أنّه لم يكن قد مضى وقتٌ طويلٌ على فضح أعمال التعذيب التي مارسها النازيّون، وإثارة تلك المسألة استنكار العالم بأجمعه.

كان الدكتور دونالد هيب، مدير قسم علم النفس في جامعة «ماكغيل»، حاضراً في اجتماع «الريتز». وتفيد الملاحظات التي صدرت عن الاجتماع، أنّ هيب كان يحاول فكّ اللغز الذي كمن وراء اعترافات الجنود الأميركيّين، وافترضَ أنّ الشيوعيّين ربّما يكونون قد تلاعبوا بالسجناء من خلال وضعهم في عزلةٍ تامّة، وحرمان حواسّهم من التقاط أيّ معلومات. أُعجبَ قادة الاستخبارات بتلك النظريّة، فحصَل هيب بعد ثلاثة شهور، على منحة ماليّة من وزارة الدفاع الكنديّة كي يجري سلسلة سرّيّة من تجارب الحرمان الحسّيّ. وقد دفعَ هيب لمجموعةٍ تتألّف من ٦٣ طالباً في جامعة «ماكغيل»، عشرين دولاراً في اليوم الواحد مقابل عزلهم في غرفة وهم يضعون نظّارات واقية، وسمّاعات تبثّ ضوضاء بيضاء، وأنابيب كرتونيّة تغطّي أذرعتهم وأيديهم بحيث تعبث بحاسّة اللمس لديهم. بقي الطلاّب على مدى أيّام عائمين في بحرٍ من العدم. كانت أعينهم وآذانهم وأياديهم عاجزة عن توجيههم، وهم يعيشون في داخل مخيّلتهم التي أخذت تزداد اتساعاً. ولرؤية ما إذا كان هذا الحرمان قد جعلهم أكثر تأثّراً بـ «غسل الدماغ»، بدأ هيب يُسمعهم تسجيلات صوتيّة تتحدّث عن وجود أشباح، أو عن خبث العلم، وهما موضوعان يقول هيب إنّ الطلاّب كانوا يعترضون على صحّتهما قبل دخولهم التجربة[١٩].

استنتج مجلس الأبحاث الدفاعيّة في تقرير سرّي حول ما اكتشفه هيب، أنّ عزل الحواسّ أدّى بشكل واضح إلى بروز حالات من الضياع الشديد والهلوسة بين الطلاّب الذين خضعوا للتجربة، كما حدث «انخفاضٌ موقّت ملحوظ بالفعاليّة الفكريّة خلال الحرمان الحسّيّ وبعده مباشرةً»[٢٠]. وإضافةً إلى ذلك، جعل التعطّش للتحفيز، الطلاّبَ يستجيبون بشكل مفاجئ للأفكار التي طرحتها التسجيلات الصوتيّة. وبالفعل، طوّر العديد منهم اهتماماً بالمواضيع التي طُرِحت دام أسابيع بعد انتهاء التجربة. بدا الأمر كما لو أنّ الارتباك الناتج عن حرمان الحواسّ من المؤثّرات الخارجيّة، قد محا أذهان الطلاّب بشكل جُزئيّ، فأعاد المحفِّز الحسّيّ كتابة نمط شخصيّتهم.

أُرسِلت نسخة عن دراسة هيب البالغة الأهمّية إلى وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، كما أُرسِل ٤١ نسخة منها إلى الأسطول الحربيّ الأميركيّ، و٤٢ نسخة إلى الجيش[٢١]. كذلك، تولّت الوكالة مراقبة المُعطيات مباشرةً من خلال أحد تلاميذ هيب المشاركين في البحث، ويُدعى مايتلند بالدوين، الذي كان يرسل التقارير إلى الوكالة[٢٢] بدون معرفة أستاذه. لم يكن هذا النوع من الاهتمام الكبير ليثير التعجّب على الإطلاق: فعلى أقلّ تقدير، كان هيب يحاول أن يبرهن أنّ العزل المكثّف كان يعبث بالقدرة على التفكير بوضوح ويجعل الناس أكثر قبولاً للإيحاء. وكانت تلك طروحات لا تقدَّر بثمن بالنسبة إلى أيّ مستجوب. أدركَ هيب في نهاية المطاف، أنّه كانت ثمّة إمكانيّة كبيرة لاستخدام بحثه ليس فقط لحماية الجنود الأسرى من الخضوع لغسل الدماغ، بل كدليلٍ إلى أسلوب التعذيب النفسيّ. وفي آخر مقابلةٍ له أجراها قبل وفاته في العام ١٩٨٥، قال: «كان جلياً عندما رفعنا تقريرنا إلى مجلس الأبحاث الدفاعيّة، أنّنا كنّا نقوم بشرح تقنيّات استجوابٍ رائعة»[٢٣].

أشار تقرير هيب، برغم ذلك، إلى أنّ أربعةً من الطلاّب، «صرّحوا بشكل عفويّ بأن خضوعهم للتجربة كان بحدّ ذاته نوعاً من التعذيب»، ما عنى أنّ إجبارَه هؤلاء على الابتعاد عن حياتهم الطبيعيّة ـ لمدّة يومين أو ثلاثة أيام ـ سيُشكّل انتهاكاً واضحاً للأخلاقيّات الطبّيّة. وقد كتب في تقريره، بسبب إدراكه

الحدود التي فرضها هذا التعليق على تجربته، أنه لا يُمكن أن تتوفَّر «نتائج أكثر جزماً» من تلك التي وصَل إليها، إذ «لا يُمكن إجبار الأفراد على البقاء ثلاثين يوماً إلى ستين يوماً في حالةٍ من العُزلة الحسّيّة»[٢٤].

ما كان مُستحيلاً بالنسبة إلى هيب، كانَ ممكناً بشكل مثاليّ بالنسبة إلى زميله في جامعة «ماكغيل» ومُنافسه الأكاديميّ الألدّ، الدكتور إيوين كاميرون (في تعليق حول الدقائق الأكاديميّة، وصَف هيب في وقتٍ لاحق كاميرون بأنّه «غبيّ حتّى الإجرام»)[٢٥]. كان كاميرون قد سبقَ وأقنعَ نفسَه بأنّ التقويض العنيف لعقول مرضاه، يُشكّل الخطوة الأولى في رحلتهم في اتجاه الصحّة الذهنيّة، ولا يُمكن اعتبارُه بالتالي انتهاكاً لعهد «هيبوقراطس». أمّا في شأن قبول العلاج، فقد كان مرضاه تحت رأفته. فقد كانت استمارة القبول المعتمدة تمنح كاميرون سلطة علاجيّة مُطلقة، وصَلت حدودها إلى إجراء جراحات فصّيّة كاملة.

لم يحصل كاميرون برغم علاقته القديمة بوكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة على المنحة الماليّة الأولى سوى في العام ١٩٥٧، وذلك بشكل غير مباشر، أي عبر واجهةٍ تمثّلت في «الجمعيّة الخاصّة بتحرّيات علم البيئة البشريّة»[٢٦]. وهكذا، مع تدفُّق الدولارات من وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، بات معهد «آلن» التذكاريّ أقربَ إلى السجن الذي يوحي بالموت منه إلى مستشفى.

كانت التغييرات الأولى التي أُدخلَت على العلاج، هي الزيادة الدراماتيكيّة في عدد الصدمات الكهربائيّة. في الواقع، كان الطبيبان النفسيان اللذان اخترعا جهاز الصدمة الكهربائيّة «بايج ـ راسل»، الذي شكّل موضع جدل، قد أوصيا بأربعة علاجات للمريض الواحد، يصل مجموعها إلى ٢٤ صدمة فرديّة[٢٧]. أمّا كاميرون، فقد بدأ باستخدام الآلة على مرضاه مرّتَين في اليوم لمدّة ثلاثين يوماً، أي ما يقارِب ٣٦٠ صدمة فرديّة لكلّ مريض، وهو عدد فاق بأشواط عدد تلك التي خضع لها مرضاه السابقون، أمثال غايل[٢٨]. أضافَ كاميرون إلى مجموعة العقاقير المثيرة للدوخة التي كان يصفها لمرضاه، دواءَين أكثر قابليّة للتجربة، وأكثر تعديلاً للحالة الذهنيّة، شكّلا موضعَ اهتمامٍ خاصّ بالنسبة إلى وكالة

الاستخبارات: هما العقار المثير لاضطرابات الإدراك «أل أس دي»، والعقار المهلوس، «بي سي بي».

كذلك، أضافَ كاميرون سلاحَين آخرَين إلى ترسانته الماحية للذهن: الحرمان الحسّيّ والنوم المطوَّل، وهما عمليّتان توأمان ادّعى أنّهما «تقوِّضان مقاومة الفرد» بشكل أكبر، فتجعلانه أكثر تقبّلاً للرسائل المُسجّلة[٢٩]. عندما وصَلت دولارات وكالة الاستخبارت المركزيّة، استخدَم كاميرون المال لتحويل الاصطبلات التي كانت موجودة خلف المُستشفى إلى حجرات عازلة. كذلك، جدَّد القبو ووسّعه، بحيث احتوى على غرفةٍ سمّاها «الغرفة العازلة»[٣٠]. صمم كاميرون الغُرفة وزوّدها بضوضاء بيضاء أُوصِلت إليها عن طريق الأنابيب، وأطفأ الأنوار، وزوّد كلّ مريض بنظّارات سوداء واقية و«سطامات أذن مطّاطيّة». كما قامَ بلفّ ذراعَي المريض ويدَيه بأنابيب كرتونيّة «تمنعه من لمس جسَده، وبالتالي من العبث في صورته الذاتيّة»، وذلك بحسب ما أوردَ في أطروحته في العام ١٩٥٦[٣١]. بالتالي، ترك كاميرون في المكان نفسه الذي طالب فيه طلاّب هيب بتخفيف شدّة الحرمان الحسّي بعد يومَين فقط، مرضاه محجوزين لمدّة أسابيع، مُبقياً على أحدهم في حجرة العزل خمسة وثلاثين يوماً[٣٢].

عمَد كاميرون كذلك الأمر إلى تجويع حواسّ مرضاه في غرفة النوم المزعومة، عن طريق إبقائهم نائمين بفعل تأثير المخدِّر لمدّة تراوحت بين ٢٢ ساعة و٢٤ ساعة في اليوم، مع سماحه بدخول الممرّضين لتغيير وضعيّتهم في السرير تجنّباً لبروز التقرّحات، ولإيقاظهم من أجل تناول وجبات الطعام، أو الذهاب إلى الحمّام[٣٣]. كان يتمّ في الواقع الإبقاء على المرضى في هذه الحالة من ١٥ يوماً إلى ٣٠ يوماً، وإن ذكر كاميرون أنّ بعض المرضى بقي نائماً بشكل متواصل طوال ٦٥ يوماً من العلاج»[٣٤] كان طاقم المُستشفى قد تلقّى توجيهات بعدم السماح للمرضى بالتكلّم أو تسريب أيّ معلومة عن فترة بقائهم في الغرفة. وللتأكّد من عدم تمكّن أحدهم من الفرار من الكابوس الذي وُضِع فيه، زوّد كاميرون مجموعةً من المرضى بجرعات صغيرة من العقار «كورار»، الذي كان يشلّهم، ويجعلهم أسرى أجسادهم بكلّ معنى الكلمة[٣٥].

قال كاميرون في أطروحة العام ١٩٦٠، إنّ ثمّة «عاملَين مهمَّين» يتيحان لنا «الحفاظ على إدراكنا الوقت والزمان»؛ أي، بعبارات أخرى، أن نعرِف أين نحن ومن نكون. تانك القوّتان هما «أولاً، البيانات الحسّيّة التي ترِد إلينا باستمرار؛ ثانياً، ذاكرتنا». وقد ألغى كاميرون باستخدامه الصدمات الذاكرة. وباستخدامه حجرات العزل، ألغى دخول البيانات الحسّيّة. كان مُصراً على فرض إلغاء كلّيّ لإحساس مرضاه بالمكان والزمان، إلى درجة أنّه بعد اكتشافه أنّ بعض المرضى كانوا يُحدّدون في أيّ نهار هُم بموجب موعد وجباتهم، أمرَ المطبخ بخلط الأمور، من خلال تغيير أوقات الوجبات، وتقديم الحساء على الفطور، والعصيدة على الغداء. وأفادَ كاميرون وقد أبدى علامة الرضا: «من خلال تغيير تلك الأوقات الفاصلة، وتعديل توقيت تقديم وجبة الطعام، استطعنا أن نكسر تلك الهيكليّة». وبرغم ذلك، اكتشف أنّه برغم الجهود الحثيثة التي بذلها، تمكّن أحد المرضى من الإبقاء على تواصله مع العالم الخارجيّ من خلال سماعه «الهدير الخافت» لطائرةٍ كانت تُحلّق فوق المُستشفى الساعة التاسعة من كلّ صباح(٣٦).

في الحقيقة، حتّى الأشخاص الذين يألفون شهادات الناجين من التعذيب، يجدون هذا التفصيل مثيراً للقشعريرة. فعندما كانَ يُسأل الأسرى عن كيفيّة تمكّنهم من النجاة بعد شهور أو سنين من العزل والتعنيف، كانوا غالباً ما يذكرون سماعهم قرعَ جرس كنيسةٍ أو صوت أذانٍ بعيد، أو أصوات أطفالٍ يلعبون في منتزهٍ مجاور. عندما تنحسرُ الحياة بين جدران الزنزانة الأربعة، يُصبح وقعُ تلك الأصوات الخارجيّة أشبه بحبل الحياة الذي يؤكِّد للسجين أنّه ما زال إنساناً، وأنّ ثمّة عالماً خارج إطار التعذيب العالقِ فيه. وقد ذكرَ أحدُ الناجين من طُغيان الحكم الاستبداديّ الأخير في الأوروغواي، وهو يستعيد ذكريات جلسات التعذيب الشديد التي خضع لها: لقد سمعتُ زقزقة العصافير الصباحيّة أربع مرّات. وهكذا، أدركت أنّه مضى أربعة أيّام»(٣٧). أمّا تلك المرأة التي لم تُحدَّد هويّتها في قبو معهد «آلن» التذكاريّ، والتي كانت تُجاهد لتسمع صوت محرِّك الطائرة في بحر من العتمة والعقاقير والصدمات الكهربائيّة، فلم تكن

مجرّد مريضة موضوعة تحت رعاية الطبيب؛ بل، عن سابق رصد وتصوّر، سجينة خاضعة لتعذيب مستمرّ.

كانت ثمّة مؤشِّرات قويّة عديدة تدلّ على أنّ كاميرون كان على يقين بأنّه يستحثُّ ظروفاً تعذيبيّة، وأنّه كان سعيداً، هو المناهض للشيوعيّة، لفكرة أنّ مرضاه شكّلوا جُزءاً من الجهد المبذول لربح الحرب الباردة. ففي مقابلة له نُشرت في مجلّة شعبيّة في ١٩٥٥، قارَن كاميرون مرضاه صراحةً مع الجنود الأسرى الذين يخضعون للاستجواب، بأنهم «على غرار سجناء الحرب الذين اعتقلهم الشيوعيّون، كانوا يميلون إلى المقاومة (أي مقاومة العلاج)، وكان يجب تحطيمهم»[٣٨]. وبعد ذلك بسنة، كتب أن الهدف من تفكيك نمط الشخصيّة كانَ «التقويض الفعليّ للقدرة على المقاومة»، مُشيراً إلى أنّ «انهيار الفرد تحت ضغط الاستجواب المُستمرّ، هو موازٍ لذلك»[٣٩]. وبحلول العام ١٩٦٠، كان كاميرون يُلقي محاضراتٍ حول بحث «الحرمان الحسّيّ» الذي كان يجريه، ليس فقط أمام الأطبّاء النفسيين، بل أيضاً أمام جمهورٍ عسكريّ. وفي خطاب ألقاه في تكساس في قاعدة «بروكس للقوى الجويّة»، لم يدّعِ أبداً أنّه كان في صدد شفاء مرض الفُصام، بل أقرّ بأن الحرمان الحسّيّ «يُنتجُ الأعراض الأوليّة لانفصام الشخصيّة»، على غرار الهلوسات والقلق الشديد وفقدان القدرة على الاتّصال بالواقع[٤٠]. وذكرَ في الملاحظات التي دوّنها للمحاضرة، أنّه أتبع حرمان الحواسّ بـ «إثقالٍ بالبيانات»، وهي إشارةٌ منه إلى استخدامه الصدمة الكهربائيّة، وتكراره اللامحدود للتسجيلات الصوتيّة، وأنه تنبأ بأساليب الاستجواب القادمة[٤١].

موّلت وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة «أعمال كاميرون» لغاية العام ١٩٦١، ولم يتضح طوال أعوام عديدة ماذا فعلت الحكومة الأميركيّة ببحثه. ففي أواخر السبعينيّات والثمانينيّات، عندما تمّ أخيراً الكشفُ عن قيام وكالة الاستخبارات الأميركيّة بتمويل التجارب في جلسات مجلس الشيوخ الأميركيّ، ومن ثمّ في الدعاوى الجديدة من نوعها التي رُفعت ضدّ الوكالة، مال الصحافيّون والمشرّعون إلى قبول نسخة الوكالة عن الأحداث؛ نسخة زعمت

فيها أنّها كانت تجري أبحاثاً حول تقنيّات غسل الدماغ بهدف حماية الجنود الأسرى. وقد ركّزت وقتَها معظم وسائل الإعلام اهتمامها على تفصيل مُثير، مفاده أنّ الحكومة كانت تموّل تجارب الرحلات الحمضيّة. وقد تمثل في الواقع، جزء كبيرٌ من الفضيحة، التي كُشِفت أخيراً، في قيام الوكالة وإيوين كاميرون بهدم حياة الناس على نحو غير مسؤول، وبدون أيّ سبب وجيه، أي أنّه تبيّن أنَّ البحث كان بدون فائدة: مع العلم بأنه بحلول ذلك الوقت، كانَ الجميع قد أدركَ أنّ «غسل الدماغ» كان إحدى خرافات الحرب الباردة.

شجّعت الوكالة من جهتها، انتشار هذا الخبر، مفضّلةً أن يُهزأ بها على أنّها مروِّجة كُبرى لخُرافات الخيال العلميّ، بدلاً من أن تُتّهم بتمويل مختبراتٍ للتعذيب في جامعةٍ محترمة، على نحو فعّال. وعندما أجبِر جون غيتنغر، العالم النفسي في وكالة الاستخبارات المركزيّة، الذي كان أوّل من طلبَ المُساعدة من كاميرون، على الإدلاء بشهادته أمام لجنة تحقيق من مجلس الشيوخ، صرّح بأنّ الدعم الذي قدّمه إلى كاميرون، كان «خطأً غبيّاً»... بل «خطأً فادحاً»[٤٢]. وعندما طلبت لجنة التحقيق من سيدني غوتليَب، المدير السابق لـ «أم. كيه. آلترا»، أن يشرح السبب الذي جعله يُصدر أمراً بتلْف جميع الملفّات التابعة للبرنامج الذي بلغت قيمته ٢٥ مليون دولار، أجابَ بأن «مشروع «أم. كيه. آلترا»، لم يحصد أيّ نتائج ذات قيمة إيجابيّة فعليّة بالنسبة إلى الوكالة»[٤٣]. وفي عروضات «أم. كيه. آلترا» التي تعود إلى الثمانينيّات، وُصِفت التجارب بشكل متكرّر، في كلّ من تحقيقات الإعلام السائد والكُتب، بأنّها «تحكُّم في الذهن»، و«غسل للدماغ». وبالكاد استُخدمت كلمة «التعذيب».

علم الخَوف

أجرَت «النيويورك تايمز» في العام ١٩٨٨، تحقيقاً جديداً من نوعه حول تورّط الولايات المتّحدة في عمليّات التعذيب والاغتيالات التي وقعت في جزر الهندوراس. وقد أعلنَ فلورنسيو كاباليرو، وهو مستجوبٌ في الكتيبة الهندوراسيّة العسكريّة الرقم ٣ ـ ١٦، التي اشتهرت بعنفها، لـ «التايمز»، أنّه نُقِل هو وأربعة

من زملائه إلى تكساس، حيث تلقّوا تدريبات على يد وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة: «لقد علّمونا استخدام أساليب نفسيّة، بغية دراسة مخاوف السجين ونقاط ضعفه: أساليب كترْك السجين واقفاً وعدم السماح له بالنوم، وإبقائه عارياً ومنعزلاً، ووضعه في زنزانة مليئة بالجرذان والصراصير، وإعطائه طعاماً فاسداً وحيوانات ميتة كوجبة طعام، ورميه بالمياه الباردة والتلاعب بدرجة الحرارة». لكنّه نسي أن يذكر تقنيّة واحدة: وهي الصدمة الكهربائيّة. كذلك، أعلنَت إينس موريلو، وهي سجينةٌ في الرابعة والعشرين من عمرها «استجوبها» كاباليرو، أنّه تمّت كهربتها مرّاتٍ عديدة إلى أن «بدأت تصرخ ووقعَت على الأرض تحت وطأة الصدمة». قالت: «تصرخُ رغماً عن إرادتك. لقد شممتُ رائحة الدخان وأدركتُ أنّي كُنت أشتعل بفعل الحروق التي تركتها الصدمات». أخبروني أنّهم سيستمرّون في تعذيبي إلى حين أفقد صوابي. لم أصدقّهم. لكنّهم فتحوا ساقَيّ ووضعوا الأسلاك على أعضائي التناسليّة»[٤٤]. أضافت موريلو أنّه كان هناك شخصٌ آخر في الغرفة: رجلٌ أميركيّ يمرّر الأسئلةَ إلى المُستجوبين الذين كانوا ينادونه بـ «العمّ مايك»[٤٥].

أدّت هذه المعلومات الجديدة إلى انعقاد جلسات برئاسة لجنة مجلس الشيوخ المختارة لتقصّي الحقائق حول الاستخبارات، أكّد في خلالها نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، ريتشارد ستولز، أنّ كاباليرو «قد حضرَ فعلاً صفاً دراسياً حول استغلال الموارد البشريّة، أو استجوابها»[٤٦]. وقد طالبت «ذو بالتيمور سان»، بموجب قرار حرّيّة المعلومات، بمعرفة الموادّ التي كانت تُستخدم لتدريب أناس، أمثال كاباليرو. بقيت الوكالة ترفض الامتثال لهذا الطلب طوال أعوام عديدة. لكن، بعد أن تمّ تهديدها برفع دعوى ضدّها، وبعد مرور تسع سنين على نشر القصّة الأصليّة، نشرَت الوكالة دليلاً بعنوان «استجواب الكوبارك الاستخباراتيّ المُضادّ». كان عنوان الكُتيّب مُشفّراً: كانت كلمة «كوبارك»، بحسب الـ «نيويورك تايمز»، شيفرةً، شكّل فيها حرفا الـ «كاي» K والـ «يو» U بادئة ثنائيّة لها، وشكّلت كلمة «بارك» Park رمزاً يشير إلى الوكالة في ذلك الوقت. وقد افترضت تقارير أكثر حداثةً أنّ حرفَي الـ «كاي»

والـ «يو» يشيران إلى «بلدٍ ما أو إلى نشاطٍ سرّيّ أو خفيّ»[٤٧]. تألّف الكتيّب من ١٢٨ صفحة، وهو دليل سرّيّ إلى «استجواب مصادر مقاوِمة»، يرتكز بشكل كبير على البحث الذي أمر بإجرائه «مشروع أم. كيه. آلترا»، وقد تركت تجارب إيوين كاميرون ودونالد هيب بصماتها عليه بأكمله. وتتراوح الأساليب المعتمدة فيه بين الحرمان الحسّيّ والوضعيّات المُجهدة، وبين تغطية الوجه والتسبّب في الألم (يُقرّ الدليل في صفحاته الأولى، بأنّ تلك الأساليب التكتيكيّة هي غير قانونيّة، وينصح المستجوبين بالسعي إلى الحصول على موافقة مُسبقة من مقرّ قيادتهم... في ظلّ أيّ من الظروف التالية: ١ ـ في حال وجوب إنزال أذى جسديّ؛ ٢ ـ في حال وجوب استخدام الأساليب الطبيّة والكيميائيّة والكهربائيّة أو المادّيّة لتحفيز الخنوع»)[٤٨].

حمل الدليل تاريخ العام ١٩٦٣، وهو يمثل السنة الأخيرة لبرنامج «أم. كيه. آلترا» وخاتمة سنتَين من التجارب التي أجراها كاميرون بتمويلٍ من وكالة الاستخبارات الأميركيّة. ويزعم الدليل أنّه في حال استُخدِمت التقنيّات على نحو صحيح، فإنّها سوف تُطيح بمقاومة الشخص، و«تدمّر قدرته على المقاومة». ويبدو أنّ ذلك كان الهدف الفعليّ لمشروع «أم. كيه. آلترا»: لم يكن الهدف منه إجراء بحثٍ عن غسل الدماغ (الذي لم يكُن سوى مشروعٍ جانبيّ)، بل تصميم نظام ذي ركيزة علميّة يستخرجُ المعلومات من «مصادر مقاومة»[٤٩]. وهو ما يعرَف بكلمات أخرى، بالتعذيب.

يُعلن الدليل في الواقع، في صفحته الأولى، أنّه سيَعمد إلى وصف أساليب الاستجواب المرتكِزة على «البحث الشامل، بما فيه التحقيقات العلميّة التي يقودها اختصاصيّون في مواضيع ذات صلة وثيقة». إنّه يُمثّل عهداً جديداً من التعذيب المُطوّر والحرفيّ، وليس التعذيب العنيف والغامض الذي كان يُمارَس تقليدياً منذ عهد محاكم التفتيش الإسبانيّة الكاثوليكيّة. كما يفيد الدليل بما يُشبه التمهيد: «تتمتّع الاستخبارات القادرة على الاستعانة بالمعارف الحديثة والمهمّة الكفيلة بمساعدتها على التعامل مع المشاكل التي تواجهها، بإيجابيّات أكبر من تلك التي يتمتّع بها سلك يُمارس مهامّه السرّية على نمط القرن الثامن عشر...

لم تعد ممكنة مناقشة مسألة الاستجواب بشكل مفيد، بدون الرجوع إلى البحث النفسيّ الذي أُجريَ في العقد الماضي»[٥٠] ما يأتي بعد ذلك هو دليل إلى كيفيّة تفكيك تركيبة الشخصيّة.

ويتضمّن الدليل قسماً مُسهَباً عن عزْل الحواسّ، يُشير إلى «عددٍ من التجارب التي أجريت في جامعة «ماكغيل»[٥١]. وهو يصف كيفيّة بناء غرفٍ عازلة، مفيداً بأن «الحرمان الحسّيّ يستتبع تقاعساً لدى الشخص عن طريق عزل ذهنه عن العالم الخارجيّ، وبالتالي فرضه على ذاته». وفي الوقت عينه، تميل طبيعة الحوافز المعتمدة في خلال عمليّة الاستجواب إلى جعل الشخص المتقاعس ينظر إلى المُستجوب كأبٍ له»[٥٢]. كذلك، ساهمت المطالبة بتطبيق قانون حرّية المعلومات، في إصدار نسخة محدّثة عن الدليل، صدرت أوّلاً في أميركا اللاتينيّة في العام ١٩٨٣، ورد فيها أنّه «يجب على النافذة أن تكون في أعلى الجدار وقادرة على صدّ النور»[٥٣](*).

وهذا بالتحديد ما خشيَه هيب: استخدام أساليب الحرمان الحسّيّ التي وضعها كـ «تقنيّات رائعة للاستجواب». إلاّ أنّ عمل كاميرون، ووصفته الخاصّة بزعزعة «صورة الزمان والمكان»، هما اللذان شكّلا جوهر صيغة الـ «كوبارك».

يصف الكُتيّب العديد من التقنيّات التي تعزّز عمليّة تقويض سلوك المريض في قبو معهد «آلن» التذكاريّ: «المبدأ هو التركيز جيّداً على تصميم الجلسات بحيث تُخلّ بقدرة الشخص على إدراك التسلسل الزمنيّ... يُمكن تنكيص بعض المستجوَبين بواسطة التلاعُب المتواصل بالزمن، من خلال تقديم الساعة وتأخيرها، وتقديم الوجبات في غير مواعيدها، أي بعد عشر دقائق أو عشر ساعات من آخر موعد قُدِّمت فيه. كما يتمّ الخلط بين الليل والنهار»[٥٤].

إنّ أكثر ما استقطب مخيّلة مؤلّفي الـ «كوبارك»، أكثر من أيّ تقنيّة فرديّة أخرى، هو تركيز كاميرون على الرَّجعة، أي على فكرة أنّه بحرمان الراشدين من

(*) من الواضح أنّ نسخة عام ١٩٨٣ قد صُمّمت لتُستخدم في الصفّ، واستُكملت بالأسئلة السريعة وبالجمل التذكيريّة الميسَّرة [«ابدأ جلستك دائمًا ببطّاريّات جديدة»].

إحساسهم بذواتهم وبالمكان والزمان اللذَين يتواجدون فيهما، يُمكن أن يعودوا إلى مرحلة الطفولة، ويصبحوا معتمدين على الغير، كالأطفال الذين تكون أذهانهم صفحةً بيضاء تنتظر استقبال الإيحاءات. ومرّة تِلو الأخرى، يعود المؤلّفون إلى الموضوع نفسه، فيقولون: «تُعتبَرُ جميع التقنيّات المُستخدمة لاختراق الحاجز الذي يقف في وجه الاستجواب، أيّ الإطار الكامل، والتي تنطلق من الحرمان البسيط إلى التنويم والتخدير، طرائق أساسيّة لتسريع عمليّة الرَّجعة. ففي الوقت الذي ينزلقُ فيه المرءُ من مرحلة الرُّشد إلى مرحلةٍ أقلّ تقدُّماً من الطفولة، تفقد الشخصيّة الصفات التي اكتسبتها، أو التي بُنيت على أساسها. ويقع السجين إذ ذاك في حالةٍ من «الصدمة النفسيّة»، أو «الحركة المعلَّقة» التي شرحناها سابقاً، أي النقطة الرائعة التي «يكون فيها المصدر أكثر انفتاحاً على الإيحاءات، وأكثر استعداداً للامتثال»(٥٥).

يصفُ «آلفرد و. ماكوي»، المؤرِّخ في جامعة «ويسكونسن»، الذي وثَّق تطوّر تقنيّات التعذيب منذ عهد محاكم التفتيش الإسبانيّة الكاثوليكيّة، في كتاب له بعنوان «قضيّة التعذيب: استجوابات وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة منذ الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب»، صيغةَ الحرمان الحسّيّ المُحفِّزة للصدمة الواردة في دليل «كوبارك»، والمُلحقة بإثقال حسّي، بأنّها «أوّل ثورةٍ حقيقيّة في علم الألم الوحشيّ في خلال أكثر من ثلاثة قرون»(٥٦). فوفقاً لماكوي، لم يكُن ذلك ليَحصل لولا تجارب جامعة «ماكغيل» في الخمسينيّات. فـ «بعد أن أزيلَت منها الفوائض الغريبة، أدّت تجارب الدكتور كاميرون التي ارتكزت على اكتشافات الدكتور هيب السابقة لها، إلى وضع أساس لأسلوب التعذيب الثنائيّ المراحل الذي تعتمده وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة»(٥٧).

كُلّما كان يتمّ تعليم تقنيّات الـ «كوبارك» ـ التي كان جميعها مُصمَّماً لتحفيز صدمة عميقة ومستديمة، ـ كانت تبرز بعض الأنماط الواضحة: وفقاً لتعلميات الدليل، كان السجناء يقعون أسرى أكثر الطرائق وحشيّةً وتشويشاً ضمن غاراتٍ تعذيبيّة تُجرى في وقتٍ متأخّر من الليل أو في الصباح الباكر. كان السُّجناء

يُطوَّقون، ويُعصَبون العيون، ويُجرَّدون من ملابسهم، ويُضربون بشكل فوريّ، ومن ثمّ يخضعون للحرمان الحسّيّ. في الواقع، لا يزال استخدام الصدمات الكهربائيّة حاضراً في كلّ مكان، من غواتيمالا إلى الهوندوراس، ومن فييتنام إلى إيران، ومن الفيليبين إلى التشيلي.

من المؤكّد أنّ ذلك لا يُعزى فقط إلى التأثير الذي تركه كلّ من كاميرون ومشروع «أم. كيه. آلترا». فالتعذيب هو دائماً ارتجاليّ، ويشكّل مزيجاً من التقنيّات المُكتسبة والغريزة الإنسانيّة الوحشيّة التي تفلتُ كلّما سادت الفوضى. وقد كان الجنود الفرنسيّون، بحلول منتصف الخمسينيّات، يستخدمون الصدمة الكهربائيّة بشكل روتينيّ ضد قوّات التحرير في الجزائر، وغالباً ما كانوا يستعينون وقتها بالأطبّاء النفسيين[٥٨]. في تلك الفترة، أقام القادة العسكريّون الفرنسيّون في مدرسة أميركيّة لمقاومة «التمرّد المضادّ» في فورت براغ في كارولاينا الشماليّة، حلقات دراسيّة درّبوا فيها الطلاّب على استخدام التقنيّات التي استُخدمت في الجزائر[٥٩]. من الواضح أيضاً، أنّ النموذج الذي اعتمده كاميرون بشكل خاصّ، عن طريق استخدامه كميّات مُكثّفة من الصدمات الآيلة، ليس فقط لإنزال الألم بالمرء لكن، بشكل محدّد، لمحو نمط شخصيّته، قد ترك أثراً في وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة. ففي العام ١٩٦٦، أرسلت الوكالة ثلاثة أطبّاء نفسيين إلى سايغون مسلّحين بتقنيّة «بايج ـ راسل»، النوع نفسه من آلات الصدم الكهربائيّ الذي فضّله كاميرون؛ وقد تمّ استخدام هذا النوع بوحشيّة مُطلقة، إلى درجة أنّه تسبّب في مقتل عددٍ من المساجين. ويقول ماكوي في هذا الصدد: «في الواقع، كانوا يختبرون على الأرض، ما إذا كانت تقنيات ماكغيل لتفكيك نمط الشخصيّة، قادرة على تغيير سلوك الإنسان»[٦٠].

كانَ ذلك النوع من المقاربة المتلبّسة نادراً بالنسبة إلى مسؤولي الاستخبارات الأميركية. فانطلاقاً من السبعينيّات، كان الدور الذي يفضّل العميل الأميركيّ أن يلعبه، هو دور المعلّم أو المدرِّب، وليس المستجوِب المباشر. ففي خلال السبعينيّات والثمانينيّات، لُوّثَت شهادات ناجين من التعذيب الذي كانت تُمارسه

أميركا الوسطى، بإشاراتٍ إلى وجود رجالٍ يتكلّمون الإنكليزيّة يدخلون إلى الزنزانات ويخرجون منها مع اقتراحهم الأسئلةَ وتقديمهم النصائحَ. وقد شهدت الراهبة الأميركيّة، دايانا آورتيز، التي اختُطفت وسُجنت في غواتيمالا في العام ١٩٨٩، بأن الرجال الذين اغتصبوها وأحرقوا جسدها بالسجائر، كانوا يستشيرون رجلاً يتكلّم الإسبانيّة بلكنةٍ أميركيّة ثقيلة، كانوا ينادونه «الرئيس»[٦١]. وقد وثّقت جينيفر هاربوري، التي تعرَّضَ زوجها للتعذيب وقُتل على يد ضابط غواتيماليّ مأجورٍ لدى وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، العديد من تلك الحالات في كتابها الشهير والذائع الصيت: *Truth, Torture and the American Way* «الحقيقة والتعذيب والطريقة الأميركيّة»[٦٢].

وبرغم قيام إدارات (حكومات) متتالية في واشنطن عدّة بفرض عقوبات على دور الولايات المتّحدة في تلك الحروب القذرة، كانَ لا بدّ من تغطية هذا الدور لأسباب بديهيّة. فالتعذيب، سواء أكان الجسديّ أم النفسيّ، ينتهك بشكل واضح «اتّفاقيّة جنيف» التي تحظر استخدام «أيّ شكل من أشكال التعذيب أو التعنيف»، إضافةً إلى قانون الجيش الأميركيّ للعدالة العسكريّة الذي يمنع «تعنيف السُّجناء وقمعهم»[٦٣]. ويحذِّر دليل «الكوبارك» القرّاء في الصفحة الثانية، من أنّ تقنيّاته تحمل في طيّاتها «خطر الملاحقة القضائيّة في أوقات لاحقة». حتّى أنّ نسخة العام ١٩٨٣، هي أشد حزماً بعد، إذ أوردت: «يُحظّر القانون الدوليّ والمحلّي استخدام القوّة والتعذيب النفسيّ والتهديد والإهانات أو التعريض لأيّ نوعٍ من المعاملة غير الطيّبة أو غير الإنسانيّة، كوسيلةٍ تساعد في عمليّة الاستجوابٍ»[٦٤] بعبارةٍ مبسّطة، ما كانوا يقومون بتعليمه، كانَ غير قانونيّ وذا طبيعة سرّيّة. وإن استفسر أحدهم عن الأمر، أجيب بأنّ العملاء الأميركيّين كانوا يدرّبون طلاّبهم في العالم النامي على استخدام أساليب بوليسيّة حديثة واحترافيّة، وأنّه لا يُمكن تحميلهم مسؤوليّة «المبالغات» التي تحصل خارجَ صفوفهم.

لكن، في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أُطيح بذلك الإصرار الغابر على النكران المُقنِع. فقد شكّل الهجوم الإرهابيّ على البرجَين التوأمين

والبنتاغون، صدمةً مختلفةً عن تلك التي صوَّرها دليل الـ «كوبارك»؛ إلاّ أنّ مفعولها جاء مماثلاً بشكل ملحوظ: ضياعاً شديد، خوفاً وقلقاً كبيرين، رجعة جماعيّة. وهكذا، كما مستجوب الـ «كوبارك» الذي يطرح نفسه كـ «شخصيّة أبويّة»، سارعت إدارة بوش إلى استغلال ذلك الخَوف من أجل لعب دور الوالد الحامي، الجاهز للدفاع عن «موطنه»، وشعبه الضعيف، بأيّ وسيلةٍ ممكنة. إنّ النقلة في السياسة الأميركيّة التي تم التعبير عنها في تصريح نائب الرئيس ديك تشيني الشائن حول العملِ في «الجانب المظلم»، لم تتمثّل في اعتماد تلك الإدارة تكتيكات كانت لتنفِّر بطبيعتها أسلافها الأكثر إنسانيّة (والتي طالبَ بها أيضاً العديد من الديموقراطيّين مستشهدين بما يدعوه المؤرِّخ غاري ويلز، الأسطورة الأميركيّة المميّزة حول «البراءة الأصليّة»)[٦٥]. بل بدلاً من ذلك، تمثّلت النقلة النوعيّة في تلك الإدارة، في أنّ ما كانت تمارسه الوكالة سابقاً، ومن على بعد مسافةٍ كافية لنكران المعرفة بها، بات اليوم يؤدّى بشكل مباشر ويجري الدفاع عنه علانيّةً.

وبرغم جميع الأحاديث الجارية عن التعذيب الخارجيّ المصدر، تجسَّد التجديد الحقيقيّ الذي قامت به إدارة بوش في الاستعانة بمصادر تعذيب داخليّة، مع خضوع السجناء للتعذيب على أيدي مواطنين أميركيّين في سجونٍ تديرها الولايات الأميركيّة، أو نقلهم المباشر من خلال «عمليّة نقل استثنائيّة»، إلى بلدان العالم الثالث على متن طائرات أميركيّة. هذا ما يجعل نظام جورج بوش مختلفاً: بعد هجومات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، تجرّأ النظام على المطالبة بحقّ التعذيب بدون أيّ حياء، الأمر الذي جعلَ الإدارة عُرضةً للمُقاضاة الجنائيّة، وهي مُشكلة تعاملت معها من خلال تغيير القوانين. إنّ سلسلة الأحداث واضحةٌ جداً: فقد عمدَ وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، بتفويض من جورج بوش، إلى سنّ قانون يعتبر السجناء المأسورين في أفغانستان غير خاضعين لـ «اتفاقية جنيف»، باعتبارهم «مقاتلين معادين»، وليس «أسرى حرب»، وهو رأي دعمه في ذلك الوقت مُستشار البيت الأبيض القانونيّ، آلبرتو غونزاليس (الذي أصبح مدّعياً عاماً في وقت لاحق)[٦٦]. ووافقَ رامسفيلد بعد

ذلك، على استخدام سلسلة من الممارسات الاستجوابيّة في الحرب على الإرهاب. وقد تضمّنت تلك، أساليب وردت في دليل وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة: «استخدام غرفة العزل وصولاً إلى ثلاثين يوماً» و«الحرمان من المؤثّرات الضوئيّة والسمعيّة».

«كان يُمكن أيضاً تغطية رأس المُعتقل خلال عمليّة نقله أو استجوابه»، و«تعريته من الثياب»، و«استغلال رهاب المعتقَل» (خوفه من الكلاب مثلاً)، بغية تحفيز الإجهاد[٦٧]. كان التعذيب بالنسبة إلى البيت الأبيض، لا يزال محظوراً، لكنه الآن، بات تعريفه يشترط أن يكون الألمُ المنزَل بالشخص «مساوياً من حيث الشدّة للألم المرافق للإصابات الجسديّة الخطيرة، كتوقّف الأعضاء»[٦٨](*). وبموجب القواعد الجديدة تلك، كانت الحكومة الأميركيّة حرّة في استخدام الأساليب التي طوّرتها في الخمسينيّات، في جوٍّ من السرّيّة والنكران، والتي باتَ اليوم ممكناً الإفصاح عنها بدون خشية الملاحقة القضائيّة. لذا، في شهر «شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦، أصدر مجلس العلوم الاستخباراتيّة، وهو شُعبة استشاريّة في وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، تقريراً كتبه أحد قدامى المحقّقين في وزراة الدفاع، أشار بشكل مُعلن إلى أنّ «القراءة المتأنّية لدليل الـ «كوبارك»، هي أساسيّة لأيّ شخصٍ يعمل في مجال الاستجواب»[٦٩]. ومن الأشخاص الأوائل الذين وقفوا في وجه النظام الجديد،

(*) أُجبِرت إدارة بوش تحت ضغط المشرّعين في الكونغرس ومجلس الشيوخ، والمحكمة العُليا، على تعديل موقفها بعض الشيء، عندما وافق الكونغرس على قانون اللجان العسكريّة للعام ٢٠٠٦. لكن، بالرغم من أنّ البيت الأبيض استخدم مشروع القانون الجديد كي يدّعي أنّه تخلّى عن ممارسة أيّ شكل من أشكال التعذيب، فإنّه ترك فيه ثغرات كبيرة سمحت لرجال وكالة الاستخبارات المركزيّة والمتعاقدين معها، بالاستمرار في استخدام الحرمان والإثقال الحسّيَّين المطروحَين في الـ«كوبارك»، إضافةً إلى تقنيّات «خلاّقة أخرى»، شملت «محاكاة الغرَق» (التغطيس في الماء). وقبل التوقيع على القانون، أرفقه بوش بـ «إفادة كتابيّة موقّعة»، تؤكّد حقّه في «تفسير معنى «اتّفاقيّة جنيف» وتطبيقاتها»، على النحو الذي يراه مناسباً. ووصفَت صحيفة الـ «نيويورك تايمز» الأمر بأنه «إعادة كتابة أُحاديّة الطرف لأكثر من مئتي سنة من تطبيق العُرف والقانون».

المواطن الأميركيّ ورجُل العصابة السابق، خوسي باديلاّ. فبعد توقيفه في أيّار/ مايو ٢٠٠٢، في مطار «أو هير» في شيكاغو، اتُّهم خوسي بأنّه كان ينوي أن يركّب قنبلة وسخة (قنبلة شعاعيّة). وبدلاً من أن يتمّ توجيه التهمة إليه ويلاحَقَ قضائياً، صنِّف كـ «مقاتلٍ معادٍ»، وجُرِّد من جميع حقوقه. اقتيد باديلاّ إلى سجن الأسطول البحريّ الأميركيّ في شارلستون في كارولاينا الجنوبيّة. وهو يقول إنّه تمّ حقنه بعقار يعتقد أنّه إمّا الـ «أل أس دي»، وإما الـ «بي سي بي»، وجرى إخضاعه لحرمانٍ حسّيّ شديد: لقد حُجزَ في زنزانة ضيّقة مقفلة النوافذ ومُنع من رؤية الساعة أو الروزنامة. كان كلّما يترك الزنزانة يقيّد بالأغلال، وتُعصب عَيناه بنظّارات حاجبة للضوء، ويُعزَل عنه الصوت بواسطة سطامات الأذن. تُرك باديلا في ظلّ تلك الظروف لمدّة ١٣٠٧ أيام، ومُنع من التواصل مع أحد سوى مع مستجوبيه. وكان هؤلاء كلّما حققوا معه، قصفوا حواسّه المحرومة، بالأضواء والأصوات الصاخبة[٧٠].

حصلَ باديلا على الحق في حضور جلسة المحكمة في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٦، برغم أنّ التهم التي وجّهت إليه، والتي أُوقِف بسببها، قد أُسقطت. كان باديلا متّهماً بتورّطه مع إرهابيّين، لكن، ما كان في وسعه فعل الكثير للدفاع عن نفسه: فوفقاً لشهادة الخبراء، نجحت تقنيّات الاستجواب التي اتّبعت أسلوب كاميرون، في تقويض رشده، محقِّقةً الغاية المحدَّدة من وضعها. وقال المحامي للمحكمة في هذا الصدد: «إنّ التعذيب المطوّل الذي تعرض له باديلا، دمَّره نفسياً وجسدياً». فالطريقة التي تعاملَت بها الحكومة مع باديلا قد جرّدته من شخصيّته». كذلك، أفادت طبيبة نفسية قيّمت حالته بأنّه: «يفتقر إلى قدرة المشاركة في الدفاع عن نفسه»[٧١]. من جهته، أصرّ القاضي الذي عيّنه بوش على أنّ باديلا كان قادراً على الوقوف أمام المحكمة برغم كلّ ما عاناه. في الواقع، ما أضفى طابعاً استثنائياً على قضيّة باديلا هو حصوله على حقّ رفع دعوى عامّة. فآلاف السجناء المعتقلين في سجون تديرها الولايات المتّحدة ـ ممّن لا يحملون الجنسيّة الأميركيّة مثل باديلاّ ـ قد خضعوا لنظام التعذيب نفسه بدون أن يحصّلوا مصداقيّة كافية لدى الجماهير، تمكّنهم من رفع دعوى.

قاسى العديدُ من الناس عناء السجن في غوانتانامو. ومن بين هؤلاء ممدوح حبيب، الأستراليّ الجنسيّة، الذي يُخبر قائلاً: «إنّ معتقل خليج غوانتانامو هو عبارة عن تجربة... وموضوع التجربة هو غسل الدماغ»(٧٢). بالفعل، فمن الصور والشهادات والتقارير التي ترد من هناك، يبدو كأنّ «معهد آلن التذكاريّ» الذي اشتهر في الخمسينيّات، قد نُقلِ إلى كوبا. فبعد اعتقال السجناء مباشرةً، كان يُعمد إلى عزل حواسّهم بشكل كبير، بواسطة الأغمية والنظّارات الواقية المدوِّخة، وسطامات الأذن، التي تصدّ جميع الأصوات الممكنة. وكانوا، بعد ذلك، يُوضَعون في زنزانة عازلة لعدّة شهور، ولا يتمّ إخراجهم منها سوى لقصف حواسّهم بنُباح الكلاب والأضواء المُبهرة، وشرائط مسجّلة لامتناهية لصراخ الأطفال، والموسيقى الصاخبة، ومواء القطط.

كان الشبه، بالنسبة إلى العديد من السجناء، بين الآثار التي خلّفتها التقنيّات التي طُبِّقت عليهم والتقنيّات التي استُخدمت في الخمسينيّات، قريباً جداً: الرجعة الكاملة. وفي هذا السياق، قال سجينٌ بريطانيّ لمحاميه، إنّه بات يوجد الآن قسمٌ كامل في سجن، اسمه «ديلتا بلوك»، مخصّص لـ «خمسين معتقلاً على الأقلّ» يتخبّطون في حالةٍ من الهذيان المستمرّ»(٧٣). وقد وصفت رسالة علنيّة أرسلها مكتب التحقيقات الفدراليّ إلى البنتاغون، الحالةَ التي وصلَ إليها سجينٌ رفيع الشأن «خضعَ للعزل التامّ لأكثر من ثلاثة شهور، بأنه بدأ «يُظهر سلوكاً يدلّ على صدمة نفسيّة شديدة (كان يتكلّم مع أشخاص خياليّين، ويتحدّث لساعات وساعات عن سماعه أصواتاً، وهو متقوقع على نفسه في زنزانة ومغطّى بملاءة)»(٧٤). كذلك، شرح جايمس يي، وهو مسلم عمل في سجن غوانتانامو، أنّه قد برزت لدى السجناء في «ديلتا بلوك»، الأعراض التقليديّة للرجعة الشديدة. «كنتُ أتوقّف لأتحدّث إليهم، فيجيبونني بصوت طفوليّ وينطقون بكلام لا معنى له. كان في إمكانك أن تسمع العديد منهم يغنّون أغاني الأطفال بصوتٍ عالٍ، وينشدون الأغاني مراراً وتكراراً. حتّى أنّ بعضهم قد يقف على أطراف أسرّته الفولاذيّة ويبدأ بالتصرّف كالأطفال، ما كان يذكّرني بلعبة «الملك والجبل» التي كنت ألعبها مع أخويَّ عندما كنّا صِغاراً». وساءت الحالة بشكل ملحوظ في

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عندما نُقلَ ١٦٥ سجيناً إلى جناح جديد في السجن، يُعرَف باسم «كامب سيكس»، لم تسمح الزنزانات الفولاذيّة فيه بأيّ تواصل بشريّ. وقد نبّهت المحامية سابين ويلت، وكيلة سجناء عدّة كانوا معتقلين في سجن غوانتانامو، قائلةً: «في حال استمرّ الوضع على ما هو عليه، سيُصبح لدينا منفى للمجانين»[٧٥].

تُشير فرق حقوق الإنسان إلى أنّ معتقل غوانتانامو يُشكّل برغم فظاعته، أفضل موئلٍ لعمليّات استجوابٍ حصلت خارج الأراضي الأميركيّة، باعتبار أنّه خاضع لمراقبة الصليب الأحمر والمحامين. في الواقع، أعدادٌ لا يُمكن حصرها من السجناء، إمّا اختفت في شبكةٍ تُعرَف بالمواقع السوداء تنتشر في أرجاء العالم، وإما تمّ شحنها بمرافقة عملاء أميركيّين إلى سجون تديرها إدارات أجنبيّة ضمن عمليّة تبادل خدمات استثنائيّة. أمّا السجناء الذين نجوا من تلك الكوابيس، فيشهدون بأنهم واجهوا الترسانة الكاملة لتقنيّة كاميرون التعذيبيّة.

اختُطف رجل الدين الإيطاليّ، حسن مُصطفى أسامة نصر، من شوارع ميلان من قبل مجموعة من عملاء الاستخبارات الأميركيّة والبوليس السرّيّ الإيطاليّ. فكتبَ لاحقاً: «لم أستوعب ما الذي كان يجري. لقد بدأوا يلكمون بطني وسائر جسمي. لقد لفّوا رأسي ووجهي بشرائط عريضة، وثقبوا ثغرات قبالة فمي وعَينيّ حتّى أتمكّن من التنفّس». وأسرعوا بعد ذلك، في نقله إلى مصر، حيث سُجنَ لمدّة أربعة عشر شهراً في زنزانة تفتقر إلى النور، كانت الصراصير والجرذان تزحفُ فيها على جسده، على حدّ تعبيره. بقي نصر في السجن المصريّ حتّى شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧، لكنّه تمكّن من تهريب رسالةٍ من ١١ صفحة كتبها بخطّ يده تشرح الإساءة التي تعرَّض لها[٧٦].

كتبَ نصر أنّه تعرَّض للتعذيب عن طريق الصدمة الكهربائيّة. وبحسب ما وردَ في «الواشنطن بوست»، «تمّ تعليقه بلوح حديديّ حمل لقب «العروس»، وكان يُصعَق بمسدّسات صاعقة». كما أنّه «تمّ ربطه بفراش رطب على الأرض. وبينما كان أحد المستجوبين يجلس على كرسيّ خشبيّ عالٍ عند كتف السجين، كان مستجوبٌ آخر يضغط على قابس الكهرباء ويُمدّ رقّاصات الفراش بشحنات

كهربائيّة»[٧٧]. وبحسب قول منظّمة العفو الدوليّة، تمّ إخضاع خصيتَيه أيضاً للصدمات الكهربائيّة»[٧٨].

ثمّة ما يدعو إلى الاعتقاد أنّ هذا الاستخدام للتعذيب الكهربائيّ على السجناء الذين اعتقلتهم الولايات المتّحدة، ليس معزولاً عن جدليّة تمّ إغفالها في معظم المناقشات حول ما إذا كانت الولايات المتّحدة تمارس التعذيب أو كانت تعتمد «استجواباً خلاّقاً». حاول جمعة الدوسري، وهو سجين في غوانتانامو، أن ينتحر أكثر من ١٢ مرّة، وقد أدلى بشهادة مكتوبة لمحاميه، قال فيها إنّه عندما كان في عهدة الأميركيّين في قندهار، «جلب المحقِّق جهازاً للصدمة الكهربائيّة، وبدأ يصدم له وجهه وظهره وأطرافه وأعضاءه التناسليّة»[٧٩]. وقد تلقّى موارت كورناز، الألمانيّ الأصل، معاملةً مشابهة في سجن قندهار الخاضع للإدارة الأميركيّة». ويقول: «كان ذلك في البدايات، لذا، لم تكن هناك قواعد على الإطلاق. لقد كان يحقّ لهم فعل أيّ شيء. لقد اعتادوا ضربنا في كلّ مرّة، وقد استخدموا الصدمة الكهربائيّة بالفعل. كانوا يغطّسون لي رأسي في الماء»[٨٠].

الفشل في إعادة البناء

قُرابة انتهاء اجتماعنا الأوّل، طلبتُ من غايل كاستنر أن تُخبرني المزيد عن «أحلامها الكهربائيّة»، فأجابتني بأنها كانت تحلُم في أغلب الأحيان بصفوفٍ من المرضى الذين لا ينفكّون يدخلون في دوّامة النوم المُستحَثّ بالعقاقير، ويخرجون منها. قالت: «أسمعُ أشخاصاً يصرخون ويتأوّهون وينوحون، وأشخاصاً يقولون لا، لا، لا . أتذكّر الحالة التي كنت أستيقظ فيها وأنا في تلك الغرفة؛ كنتُ أرشحُ عرَقاً وأشعر بالغثيان، وبرغبة في التقيؤ. كنت أشعر بإحساسٍ غريب في رأسي، كما لو أنّي كنت أملك كُتلة هلاميّة فوق كتفي وليس رأساً». وبينما كانت تصف لي الوضع، انخطفَت فجأةً، وراحت تتلاشى وهي جالسةٌ في كرسيّها الأزرق، ثمّ بدأت تتنفّسُ بصعوبة. هبَط جفناها السفليَّان فتمكّنت من رؤية بؤبؤَيها وهما يخفقان بسرعة. وضَعت يدها على رسغها

الأيمن، وقالت بصوتٍ خافت ومُتثاقل: «إني أختبر ارتجاعاً في الذاكرة. عليكِ أن تُلهيني. حدّثيني عن العراق. أخبريني كم كان الوضعُ سيّئاً».

عصرتُ دماغي كي أجد قصّة حربٍ تُلائمُ هذا الظرْف الغريب، وتوصّلت إلى واحدة غيرِ مؤذية نسبيّاً حول الحياة في المنطقة الخضراء. ارتاح وجه غايل شيئاً فشيئاً وتحسّن نَفَسها. حدّقَت في عينيَّ من جديد بعينيها الزرقاوَين، وقالت: «شكراً. كنتُ أختبرُ ارتجاعاً في الذاكرة».

ـ أعرف.

ـ كيف تعرفين؟

ـ لأنّك قلت لي ذلك.

انحنت وكتبت شيئاً على ورقةٍ صغيرة.

بقيتُ بعد أن تركتُ غايل في تلك الأُمسية، أفكّر في الكلام الذي لم أقله عندما سألتني عن العراق. ما أردتُ أن أقوله لها، هو أنّها ذكّرتني بالعراق؛ وأنّي لم أستطع أن أمنع نفسي من التفكير في أن ما حدثَ لها، هي المرأة المصدومة، وما حدث لهُ، هو البلد المصدوم، كانا أمرَين مرتبطَين ببعضهما البعض بطريقة أو بأخرى، وقد شكلا، كلاهما، تجسيدَين مختلفَين للمنطِق المُرعب نفسه.

ارتكزت نظريّات كاميرون على فكرة أنّ صدم المرضى وردّهم إلى حالة أكثر تقاعُساً وفوضويّةً، سيوفران له الظروف الممهِّدة لـ «إعادة توليدهم»، كمواطنين صالحين ونموذجيّين. لكن ذلك لم يجلب الكثير من الراحة لغايل، التي لا تزال تتألّم بسبب الكسور في عمودها الفقريّ، وذكرياتها الضائعة. غير أنّ كاميرون، كما كان ظاهراً في كتاباته، تصوَّر أنّ أعمال التهديم التي قام بها كانت فعل خلقٍ، وهديّة يقدّمها إلى مرضاه المحظوظين الذين كانوا، بخضوعهم لتجاربه في تفكيك نمط الشخصيّة، سيولدون من جديد.

مُني كاميرون في هذه الجبهة، بفشلٍ ذريع. فمهما عمد إلى تنكيس مرضاه،

لم يستوعب هؤلاء أبداً، ولم يقبلوا بشكل كامل، الرسائلَ التي كان يُكرّرها على مسامعهم. وبرغم أنّه كانَ نابغةً في تحطيم الناس، فإنّه كان عاجزاً عن إعادة صُنعهم. وقد أفادت دراسةٌ لاحقة أجريت بعد مغادرة كاميرون معهد «آلن» التذكاريّ، بأن ٧٥٪ من مرضاه السابقين كانوا أسوأ حالاً بعد العلاج ممّا كانوا عليه لدى قبولهم. وأكثر من نصف عدد المرضى الذين كانوا يزاولون عملاً بدوام كامل قبل دخول المُستشفى، ما عادوا قادرين على ذلك؛ والعديد منهم، على غرار غايل، عانوا اعتلالاتٍ نفسيّة وجسديّة جديدة. لم تنجح «القيادة النفسيّة»، ولا حتّى قليلاً. وفي نهاية المطاف، حظرَ معهد «آلن» التذكاريّ تلك العمليّة[٨١].

كمنت المُشكلة، التي تبدو لنا واضحةً كثيراً بعد مراجعة الأحداث، في الواقع، في المقدِّمة المنطقيّة التي بنى عليها كاميرون مجمل نظريّته: فقد تمثّلت فكرته في وجوب تدمير كلّ شيء، وحذفه قبل حدوث عمليّة الشفاء. كان كاميرون أكيداً من أنّه إذا تخلّص من عادات المريض السيّئة، وتصرّفاته وذكرياته، فسيتمكّن في نهاية الأمر من بلوغ تلك الصفحة البيضاء الطاهرة. لكن، برغم شدّة الصدمات التي كان يقوم بها، وكميّة العقاقير التي كان يصفها ومحاولات التضييع، لم يصل إلى تلك النقطة. بل إن العكس تبدّى صحيحاً: كلّما أمعَن كاميرون في حذفِه ضاع مرضاه. لم يصبح ذهن هؤلاء «نظيفاً»؛ بل أصبحوا هم في حال مزرية، وتضعضعت ذاكرتهم، وخينت ثقتهم. في الواقع، يتقاسمُ رأسماليّو الكارثة مع كاميرون، ذلك العجز عن التمييز بين الدمار والخلق، وبين الإيذاء والشفاء. لقد راودني مثل هذا الشعور عندما كنت في العراق، أمسحُ الأراضي المحيطة المُندَّبة في انتظار الانفجار التالي. اعتقد المؤمنون المتحمّسون في قوى الصدم التكفيريّة، ومهندسو الاجتياح الأميركيّ البريطانيّ، أنّ استخدامهم القوة سيكون صاعقاً ومدهشاً، إلى درجة أنّ العراقيّين سيقعون في حالةٍ من الذهول، تماماً كما وُصِف الأمر في دليل الـ «كوبارك». وقد اعتقد مجتاحو العراق، أنّه من خلال نافذة الفرص تلك، أمكنهم دَسُّ سلسلة أخرى من الصدمات ـ صدمات اقتصاديّة هذه المرّة ـ من شأنها أن تولّد

نموذجاً لديموقراطيّة السوق الحرّة على خلفيّة الصفحة البيضاء التي تمثّل العراق الجديد، عراق ما بعد الاجتياح.

إلا أنّه لم يكن ثمة صفحةٌ بيضاء، بل رُكامٌ وأناسٌ غاضبون ومدمَّرون: أناسٌ تلقّوا من خلال مقاومتهم الاجتياح، المزيدَ من الصدمات، التي ارتكز بعضها على التجارب التي أُجريت على غايل غاستنر طوال الأعوام التي مضت. ويقول القائد في كتيبة الفرسان الأولى في الجيش الأميركيّ، الجنرال بيتر و. شياريلّي، بعد سنة ونصف السنة على نهاية الحرب بشكل رسميّ: «نحن ماهرون حقاً في الخروج لتدمير الأشياء. لكن اليوم الذي سأمضي فيه وقتاً أطول هنا، وأنا أشارك في عمليّة البناء بدلاً من القتال، سيكون يوماً رائعاً»[٨٢]. لكن ذلك اليوم لم يأتِ أبداً. فعلى غرار كاميرون، يملك أطبّاء العراق القدرة على التدمير، لكن يبدو أنّهم عاجزون عن إعادة البناء.

الفصل الثاني

طبيب الصدمة الآخر

ميلتون فريدمان والبحث عن مختبرٍ لسياسة عدم التدخُّل

قد يتمكّن الخبراء الفنّيون الاقتصاديّون من تنظيم إصلاح ضرائبيّ هنا، ووضع قانون جديد لتنظيم الضمان الاجتماعيّ هناك، أو تعديل نظام للصرف في مكانٍ آخر. لكن الحقيقة هي أنّهم لن يحصّلوا قطُّ رفاهيّة الصفحة البيضاء التي يُمكن أن يبنوا عليها، الهيكليّة الكاملة لسياستهم الاقتصاديّة المفضّلة، وهي في أوج ازدهارها.

أرنولد هاربرغر، أستاذ العلوم الاقتصاديّة في جامعة «شيكاغو»، ١٩٩٨[١].

قليلة هي البيئات الأكاديميّة التي أحاطت بها هالةٌ أسطوريّة بقوّة تلك التي أحاطت بقسم العلوم الاقتصاديّة في جامعة «شيكاغو» في فترة الخمسينيّات. لقد كان ذلك القسم يعي جيّداً أنّه كان مدرسةً للفكر، وليس مجرّد كلّية جامعيّة. فالهدف فيه لم يقتصر على تدريب الطلاّب وتعليمهم، بل تعدّى ذلك ليشمل إنشاء مدرسةٍ في علم الاقتصاد وتعزيزها؛ مدرسة كانت وليدة أفكار جماعة مؤتلفة من الأكاديميّين المحافظين الذين شكّلت أفكارهم متراساً ثورياً في وجه نظريّة التدخّل الحكوميّ التي كانت سائدة في ذلك الزمن. فعبور بوّابات «مبنى العلوم الاجتماعيّة»، والمرور تحت إشارة «العلم قياس»، وصولاً إلى غرفة الغداء الأسطوريّة، حيث كان الطلاّب يمتحنون جدارتهم الفكريّة، بتجرّئهم على تحدّي أساتذتهم العمالقة، لم يكونوا سعياً منهم إلى الحصول على شهادة

سخيفة، بل كانا تطوّعاً لدخول المعركة. ويصفُ غاري بيكر، الاقتصاديّ المحافظ الحائز جائزة نوبل الأمر بقوله: «كنّا محاربين نقاتل في معركةٍ ضدّ معظم سائر أبناء المهنة»(٢).

وكما كان قسم الطبّ النفسيّ في جامعة ماكغيل في تلك الفترة في قبضة إيوين كاميرون، كذلك كان قسم العلوم الاقتصاديّة في جامعة «شيكاغو»، أسيرَ رجل طموح وصاحب شخصيّة جذّابة في مهمّةٍ تهدف إلى إحداث ثورةٍ جذريّة في المهنة. ذلك الرجل كان ميلتون فريدمان. وبرغم أنّ كثيرين من أساتذة فريدمان وزملائه، كانوا مثله مؤمنين حتّى العظم بسياسة عدم التدخُّل، إلاّ أنّ طاقة فريدمان هي التي أضفَت على المدرسة طابعها الثوريّ المتّقد. ويتذكّر بيكر قائلاً: «كان الناس يسألونني دائماً: لمَ أنت متحمّسٌ إلى هذا القدر؟ هل أنت ذاهب إلى موعدٍ غراميّ مع امرأة جميلة؟ وكنتُ أجيبهم: «كلاّ، أنا ذاهب لحضور صفٍّ في العلوم الاقتصاديّة! بالفعل، كان ثمّة سحرٌ في أن يكون المرء طالباً من طلاّب ميلتون»(٣).

ارتكزت مهمّة فريدمان، كما مهمّة كاميرون، على حلم العودةِ إلى تلك الحالة من الصحّة «الطبيعيّة»، التي كان التوازن فيها مستتباً على نحو كامل، بعيداً عن تدخّل الإنسان وإنتاجه أنماطاً مشوَّهة. وكما حلمَ كاميرون بإعادة ذهن الإنسان إلى حالته النقيّة، كذلك حلم فريدمان بتفكيك نمط المجتمع وتحويله إلى حالةٍ من الرأسماليّة النقيّة المُطهّرة من جميع التشويشات الخارجيّة، سواء أأتت تلك التشويشات من أنظمة الحكومة، أم من الحواجز التجاريّة، أم من المصالح المتجذِّرة. كذلك، اعتقدَ فريدمان، على غرار كاميرون، أنّه عندما يُخرَّب الاقتصاد على نحو كبير، تُختصر الطريقةُ الوحيدة لبلوغ حالة ما قبل الانحطاط تلك، بفرض صدمات موجعة متعمّدة: فـ «وحده الدواء المرير» هو الذي سيُزيل تلك الشوائب والأنماط السيئّة من الطريق. في الواقع، استخدَم كاميرون الكهرباء لإنزال تلك الصدمات؛ أمّا الأداة التي اختارها فريدمان فكانت السياسة: لقد عمد إلى حثّ السياسيّين الجريئين في البلدان ذات الوضع المتأزِّم، على مقاربة الأزمة من خلال المعالجة بالصدمة. لكن، على عكس

كاميرون الذي استطاعَ أن يُطبّق نظريّاته المُفضَّلة على مرضاه الغافلين، لزمَ فريدمان عقدان من الزمن وبعض الانعطافات والتحوّلات التاريخيّة، قبل أن تُسنح له الفُرصة لتحقيق أحلامه الهادفة إلى إجراء حذفٍ وإعادة إعمار جذريَّين في أرض الواقع.

اعتقدَ فرانك نايت، أحد مؤسّسي «مدرسة شيكاغو»، أنّه من واجب الأساتذة أن «ينقشوا» في أذهان تلامذتهم إيماناً بأنّ كلّ نظريّة اقتصاديّة هي «سمةٌ مقدَّسة من سمات النظام»، وليست فرَضيّة قابلة للنقاش(٤). ويتلخَّص جوهر تعاليم «مدرسة شيكاغو» فاعتبار القوى الاقتصاديّة، أي قوّة العرض والطلب والتضخّم والبطالة، ثابتةً وراسخة، تماماً كما قوى الطبيعة. ففي مفهوم السوق الحرّة الحقّة الذي طرُح في تعاليم «مدرسة شيكاغو» ونصوصها، توجد تلك القوى في حالةٍ من التوازن المثاليّ، بحيث يتفاعل العرْض مع الطلب، مثلما يحرّك القمر حركة المدِّ والجزْر. ويَعتبر فريدمان في نظريّته الصارمة حول إدارة العُملة، أنّ السبب الكامن وراء معاناة السوق مستوياتٍ عالية من التضخُّم، يُعزى بشكل حصريّ إلى سماحِ صنّاع السياسات الضالّين بدخول مبالغ فائضة من الأموال إلى النظام، بدلاً من ترك السوق تجد توازنها بشكل تلقائيّ. فإن سُمح للسوق بأن تعمَل وفقاً لآليّاتها الذاتيّة، تماماً كما تقوم الأنظمة البيئيّة بتنظيم نفسها بنفسها، فتُحافظ على توازنها، فإنها ستتيح المجال للعمّال كي ينتجوا العدد المناسب من المنتجات لقاء أجورٍ مناسبة وصحيحة تمنحهم القدرة الكافية على شراء تلك المنتجات التي تكون بدورها مُسعَّرةً بدقّة وعدل: جنّة عدَن مليئة بالوظائف والخَلق اللامحدود، وخالية من التضخّم.

يُعتبر هذا العشق لنظامٍ مثاليّ بالنسبة إلى دانييل بيل، عالِم الاجتماع في جامعة هارفرد، بطاقةً تعريفيّة خاصّة باقتصاد السوق الحرّة. وهو ينظر إلى الرأسماليّة على أنّها «سلسلة دُرّيّة من الحركات»، أو «إنجاز زمنيّ سماويّ»... تحفة فنيّة، تفرضُ نفسها بقوّةٍ تذكّرنا بلوحة آبيليس الشهيرة، التي رسمَ فيها عنقود عنبٍ بدا شديد الواقعيّة إلى درجة أنّ العصافير توافدت كي تنقر حبّاته(٥).

كان التحدّي الذي يقف أمام فريدمان وزملائه، هو كيفيّة إثبات إمكانيّة ارتقاء السوق إلى مستوى تصوّرهم المثاليّ لها. لطالما كان فريدمان يفاخر بأنّه يستطيع أن يقارب علم الاقتصاد بالدقّة والمثابرة نفسَيهما اللتَين يُمكن أن يقارب بهما علمي الفيزياء والكيمياء. إلاّ أنّ العلماء المثابرين يكونون قادرين على الإشارة إلى سلوكيّة العناصر التي من شأنها أن تثبِت نظريّتهم، على عكس فريدمان الذي لم يستطعْ أن يدلّل إلى أيّ نموذج لاقتصاد حيّ أُخليَت منه الشوائب، ففسحَ المجال لمجتمع مثاليّ وسخيّ. وتفسير ذلك أنّه لم تتوفّر في أيّ بلدٍ في العالم المعايير اللازمة لسياسة عدم التدخّل. لذا، على ضوء عجز فريدمان وزملائه عن اختبار نظريّاتهم في المصارف والوزارات التجاريّة المركزيّة، اضطرّوا إلى الاكتفاء بالمعادلات الحاسوبيّة والنماذج الرياضيّة الحاذقة التي وضعوا تصاميمها في ورشة العمل في قبو مبنى كلّيّة العلوم الاجتماعيّة.

إنّ عشق فريدمان الأرقام والمنظومات، هو الذي قاده إلى دراسة العلوم الاقتصاديّة. وهو يقول في سيرته الذاتيّة إنّ لحظة التجلّي التي اختبرها تعود إلى أيّام المدرسة الثانويّة عندما كتبَ أستاذه في علم الهندسة «نظريّة بيتاغور» على اللوح، وأعرب بعدها عن إعجابه بها، مُستشهداً بقصيدة غنائيّة من كتاب جون كيتز Ode on a Grecian Urn: «الجمال حقيقة، والحقيقة جمال». هذا كلّ ما نعرفه، وما نحتاج إلى معرفته على هذه الأرض[٦]. في الواقع، قامَ فريدمان بنقل شغفه الوجدانيّ بمنظومةٍ شاملة إلى أجيالٍ من الخبراء الاقتصاديّين، مُرفقاً ذلك الشغف بتوقٍ إلى البساطة والأناقة والدقّة.

يعتبر المؤمنون الفعليّون بمبادئ «مدرسة شيكاغو» الاقتصاديّة، على غرار جميع المعتقدات المتشدّدة، أنّ الاقتصاد هو حلقة مقفَلة. وتفيد المقدّمة المنطقيّة الأولى التي يستندون إليها، بأنّ السوق الحرّة هي نظامٌ علميّ مثاليّ، يُنتجُ فيه الأفراد الذين يعملون وفقاً لمصالحهم الذاتيّة الخاصّة، أكبر قدرٍ من الفوائد، ويضعونها في متناول الجميع. ويستتبع ذلك بالطبع، أنّه إذا طرأ خللٌ على تلك السوق الحرّة ـ تصخّم كبير أو بطالة متزايدة ـ، فإنّ السبب في ذلك يكون ناتجاً عن نقصٍ في حرّيتها. ففي تلك الحالة، لا بدّ من أن يكون تشويش ما قد

عبثَ بالنظام، أو أنّ شائبة قد أصابته. وإزاء هذا الوضع، تطرح «مدرسة شيكاغو» حلاً وحيداً لا يتغيّر: اعتماد صرامةٍ أكثر وأشمل في تطبيق الأساسيّات.

عندما توفّي فريدمان في العام ٢٠٠٦، تسابقَ الناعون إلى إيجاز شموليّة إرثه. وقد استقرّ أحدهم في موجزِه على الجملة التالية: «إنّ شعار الأسواق والأسعار الحرّة، وحرّية المُستهلك في الاختيار والحريّة الاقتصاديّة، الذي نادى به فريدمان، هو المسؤول عن الازدهار الشامل الذي نتمتّع به اليوم»[٧]. جُزء من ذلك صحيح. فلا شكّ في أنّ طبيعة ذلك الازدهار الشامل الذي نشهده اليوم ـ ومن يتقاسمه ومن لا يتقاسمه، وطبيعة المكان الذي أتى منه ـ تثير بمجملها جدلاً كبيراً. لكن، ما لا يُمكن دحضه، هو أن نظام السوق الحرّة الذي وضعه فريدمان والاستراتيجيّات الذكيّة التي اعتمدها لفرضه، ساهمت في الإثراء الشديد لبعض الأشخاص من خلال إكسابهم حريّة شبه مطلقة، مارسوها بتجاهلهم الحدود الوطنيّة وتجنّبهم الأنظمة والضرائب، وسعيهم إلى جمع ثروات جديدة.

يبدو أنّ جُذور هذه القدرة على استحضار الأفكار المُربحة بشكل كبير، تعود إلى المراحل الأولى من طفولة فريدمان، عندما اشترى والداه المهاجران من هنغاريا، مصنعاً للملابس في راهواي في نيو جيرسي. كانت شقّة العائلة تقع في مبنى المتجر نفسه الذي كتب عنه فريدمان قائلاً: «يُمكن تلقيبه اليوم بالمَعمَل المعرِّق»[٨]. كانت تلك الأيّام أوقاتاً غير مستقرّة بالنسبة إلى أصحاب المعامل المعرِّقة التي كان ينظِّم فيها الماركسيّون والفوضويّون أنفسهم في نقاباتٍ يطالبون من خلالها بوضع أنظمة تضمن سلامتهم وحصولهم على إجازة في نهاية الأسبوع. كان العمّال يتجادلون في لقاءات كان تُعقد بعد دوام العمل، في نظريّة ملكيّة العامل. ولا شكّ في أنّ فريدمان أصغى إلى تلك المناقشات من منظار مختلف بصفته ابن المدير. في الواقع، أفلَسَ معمل أبيه في النهاية. لكن في الخطابات التي كان يلقيها فريدمان في المحاضرات، أو عبر شاشة التلفزيون، كان يتناول الإفلاس كحالةٍ يدرس من خلالها فوائد الرأسماليّة غير

المضبوطة، ويستخرج منها برهاناً على أنّه حتّى أسوأ الوظائف وأقلّها تنظيماً، تشكّل الدرجة الأولى في السلّم المؤدّي إلى الحريّة والازدهار.

وفي زمنٍ كانت فيه الأفكار اليساريّة المتطرِّفة حول القوّة العاملة تكتسب شعبيّةً في أرجاء العالم، عُزي جزءٌ كبيرٌ من الجاذبيّة التي تميّزَت بها «مدرسة شيكاغو» الاقتصاديّة، إلى توفيرها طريقة للدفاع عن مصالح أصحاب العمل، اتّصفت بالقَدْر نفسه من التطرّف والتحيّز اللذين أبدتهما في نزعتها الخاصّة إلى المثاليّة. ونستشفّ من خلال استماعنا إلى كلام فريدمان، أنّه لم يكن في معرض الدفاع عن حقّ أصحاب المصانع في دفع أجورٍ متدنّية، بقدر ما كان يتحدّث عن السعي إلى بلوغ أنقى شكلٍ ممكن من «الديموقراطيّة التشاركيّة». وهو يعتبر أنّه في السوق الحُرّة «يحقّ لكلّ شخص أن يختار لون ربطة العنق الذي يريده»[٩]. وهكذا، حيثُ وعدَ اليساريّون بتحرير العمّال من أرباب عملهم، والمواطنين من الديكتاتوريّات، والبلدان من الاستعمار، وعَد فريدمان بـ «الحريّة الفرديّة»، وهو مشروع ارتقى بالمواطنين إلى درجةٍ أعلى من المشاريع الجماعيّة، وحرّرهم، بحيث أصبح في إمكانهم التعبير عن إرادتهم المُطلقة الحريّة من خلال خياراتهم الاستهلاكيّة. ويذكر رجل الاقتصاد، دون باتينكين، الذي درسَ في جامعة «شيكاغو» في الأربعينيّات: «ما كان مثيراً في الأمر، استخدامه الصفاتِ نفسَها التي جعلت الماركسيّة جذّابة للعديد من الشبّان في ذلك العصر»: البساطة إلى جانب الاكتمال المنطقيّ الظاهر؛ المثاليّة الممزوجة بالراديكاليّة[١٠]. وكما كان الماركسيّون يتطلّعون إلى عالم مثاليّ للعمّال، كذلك كان أتباع «مدرسة شيكاغو يتطلّعون إلى عالم المشاريع المثاليّ الخاصّ بهم. وكان كلاهما يدّعي أنّ مساره هو الذي سيؤدّي إلى تحقّق المثاليّة والتوازن.

ويكمن السؤال، كما دائماً، عن كيفيّة الوصول إلى ذلك العالم العجيب. كان الماركسيّون واضحين: الثورة: التخلّص من النظام الحاليّ، والاستعاضة عنه بالاشتراكيّة. أمّا بالنسبة إلى تلامذة «مدرسة شيكاغو»، فلم يكن الجواب بمثل هذه الصراحة: لقد كانت الولايات المتّحدة بلداً رأسمالياً، لكنّها بالكاد اعتُبرت كذلك بالنسبة إليهم. فقد رصدوا تدخّلات أينما نظروا، سواء أكان في

وطنهم أم في البلدان المفترض أنّها رأسماليّة: كان السياسيّون قد ثبّتوا الأسعار بهدف وضع المنتجات في متناول الجميع، وقاموا بتحديد حدٍّ أدنى للأجور كي يحرصوا على عدم استغلال العمّال، وأبقوا قطاع التعليم في يد الحكومة، بهدف ضمان حقّ التعليم. وبرغم أنّه اتّضح أنّ تلك التدابير قد أمّنت المساعدة للناس في أغلب الأحيان، إلاّ أنّ فريدمان وزملاءه كانوا مقتنعين - وقد أثبتوا ذلك من خلال النماذج التي قدّموها ـ بأنّ هؤلاء السياسيّين كانوا يُخلّون بشكل غير مباشر باستقرار السوق، وبقدرة مؤشّراتها المتنوّعة على التواصل في ما بينها. وتمثلت بالتالي، مهمّة «مدرسة شيكاغو» في التطهير، أي تجريد السوق من تلك التدخّلات حتّى تتمكّن السوق الحرّة من إيجاد المُتنفَّس المناسب لها.

من هذا المُنطلق، لم يرَ تلاميذ «مدرسة شيكاغو» في الماركسيّة عدواً فعلياً لهم. بل ما أزعجهم هو الكينزيّة (نسبة إلى رجل الاقتصاد، كينز) في الولايات المتّحدة، والديموقراطيون الاجتماعيون في أوروبا، والتنمويون، في ما كان يُعرَف في ذلك الوقت بعالم الدول الثالث. فهؤلاء لم يكونوا يؤمنون بالعالم المثاليّ، بل بالاقتصاد المتنوِّع الذي كان يشكّل في منظور «مدرسة شيكاغو» عصيدةً مخفوقة من الرأسماليّة التي تعزّز صناعة المنتجات الاستهلاكيّة وتوزيعها، وتطبيق الاشتراكيّة في قطاع التعليم، وملكيّة الدولة للقطاعات الأساسيّة، كخدمة الماء، وجميع أنواع القوانين الموضوعة للحدّ من جموح الرأسماليّة. وعلى غرار المتطرّفين المتديّنين الذين يكنّون احتراماً حقوداً لمتطرّفي المعتقد الآخر وللمُلحدين المُعلنين، ويحتقرون المؤمن العادي، أعلنَ تلامذة «مدرسة شيكاغو» الحرب على اقتصاديّي سياسة الترقيع. وما أرادوه بالفعل، لم يكن قيام ثورةٍ بشكل محدَّد، بل كان إصلاحاً رأسمالياً: أي العودة إلى الرأسماليّة الخالية من العدوى.

استمدّ «فريدمان» هذه الصفائيّة من معلّمه الكبير فريديرك هايك، الذي علّم أيضاً في جامعة «شيكاغو» لفترة من الزمن في الخمسينيّات. كان هذا النمساويّ الصارم، قد حذّر من أنّ أيَّ تدخّل للحكومة في الاقتصاد، سيؤدّي بالمجتمع إلى «الفِنانة» (عبادة الأرض)، ويجب القضاء عليه[١١]. ووفقاً لأرنولد هاربرغ، وهو أستاذٌ علّم في جامعة «شيكاغو» لفترةٍ طويلة، كان «النمساويّون»، وهو لقب

جماعة متشعبّةٍ عن جماعة أخرى، متحمّسين للفكرة التي تقول إن أيّ تدخّل للحكومة في الاقتصاد ليس خاطئاً فقط، بل هو عمل «شرّير... كأنّما هناك صورةٌ جميلةٌ، لكن شديدة التعقيد، منسجمة مع نفسها بشكل مثاليّ، وسيكون مريعاً إن برزت فيها شائبةٌ في المكان غير المناسب.... ستقوم تلك الشائبة بتشويه جماليّتها...»[١٢].

في العام ١٩٤٧، في بداية انضمام فريدمان إلى هايك لتشكيل جمعيّة «مون بالوران»، وهو نادٍ جمع رجال اقتصادٍ يؤمنون بالسوق الحرّة أخذ اسمَ مقرّه الواقع في سويسرا، كانت فكرة أنّ الأعمال وحدها يجب أن تحكم العالم، كما يحلو لها، بالكاد تتماشى مع الشركات الخجولة. فقد كانت ذكريات انهيار السوق في العام ١٩٢٩ والكساد الكبير الذي تلاها، لا تزال حاضرة في الأذهان. وقتها، خسر الكثيرون مدّخرات حياتهم في ليلة وضحاها، وانتحر الآلاف، وانتشرت المطابخ الخيريّة واللاجئون. وقد أدّى إطار هذه الكارثة التي تسبّب بها انهيار السوق، إلى تزايد المطالبة بتدخّل الحكومة. وقتها، لم يدلّ الكساد الكبير إلى نهاية الرأسماليّة، لكنّه وضعَ، على النحو الذي تنبّأ به ماينارد كينز قبل بضع سنين، خاتمةً لعمليّة السماح للسوق بتنظيم نفسها[١٣]. وهكذا، تميّزت الفترة الممتدّة من الثلاثينيّات وصولاً إلى أوائل الخمسينيّات، بما يُعرف بالتدخّل الجريء: أي أنّ روحيّة القدرة على الفعل التي أتت بها الخطّة الاقتصاديّة الجديدة، أفسحت المجال أمام المجهود الهائل الذي بُذل من خلال إطلاق برامج الأشغال العامّة؛ وذلك بهدف خلق وظائف كانت الحاجة إليها ماسّة، وكشْف النقاب عن برامج اجتماعيّة جديدة من أجل الحؤول دون انحياز المزيد من الناس إلى اليسار. في تلك الفترة، لم يُعتبر استخدام عبارة «التسوية بين اليسار واليمين» كلاماً قذراً، بل كانَ جزءاً ممّا رآه الكثيرون مهمّة نبيلة تهدف إلى تجنّب عالم تُتاح فيه الفرصة لقيام تناحر بين «التقليد والثورة»، كما جاء في الرسالة التي أرسلها كينز إلة فرانكلين روزفيلت في العام ١٩٣٣[١٤]. وقد فسّرَ جون كينيث غالبريث، خلَف كينز في الولايات المتحدة، أنّ المهامّ الأوليّة التي يتولاّها السياسيّون والاقتصاديّون، على حدّ سواء، تتمثّل في

«تجنّب الكساد والحؤول دون البطالة»[١٥].

فرضت الحرب العالميّة الثانية استعجالاً جديداً في شنّ حربٍ ضدّ الفقر. كانت النازيّة قد تجذّرت في ألمانيا في وقتٍ كانت فيه ألمانيا ترزحُ تحت وطأة الركود المتأتي عن دفعها التعويضات التي فُرضت عليها كعقوبة بعد الحرب العالميّة الأولى، والتي ازدادت حدّةً بعد انهيار العام **١٩٢٩**. كان كينز قد حذّر في وقتٍ سابق من أنّه إذا اختار العالم مقاربة الفقر الذي تعانيه ألمانيا من منطلق سياسة عدم التدخّل، فإنّ الارتداد سيكون وحشياً: «أتجرأ على أن أتنبّأ بأنّ الانتقام لن يتراخى»[١٦]. لم يُؤخذ بذلك الإنذار في ذلك الوقت، لكن عندما أعيد إعمار أوروبا بعد الحرب العالميّة الثانية، اعتمدت القوى العظمى الغربيّة المبدأ القائل بضرورة حفظ القدر الكافي من كرامة المواطنين، بحيث لا يتوجّه الموهومون منهم مرّة جديدة إلى البحث عن أيديولوجيات أخرى أكثر جاذبيّة، سواء أكانت الفاشيّة أم الشيوعيّة. لقد كانت تلك الحتميّةَ البراغماتيّة التي أدّت إلى توليد معظم ما نعزوه اليوم إلى الأيّام الخوالي للرأسماليّة «اللبِقة»: الضمان الاجتماعيّ في الولايات المتّحدة، والعناية بالصحّة العامّة في كندا، والرعاية الاجتماعيّة في بريطانيا، وحماية العمّال في كلّ من فرنسا وألمانيا.

نشأ جوّ راديكاليّ مماثل مع صعود العالم النامي، عُرِف باسم «التنمويّة»، أو «قوميّة العالم الثالث». وقد جادَل الاقتصاديّون التنمويّون بأنّ بلدانهم لن تسلَم في نهاية الأمر من حلقة الفقر، سوى عن طريق اعتمادها استراتيجيّة صناعيّة داخليّة بدلاً من الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعيّة، التي كانت أسعارها تنحو إلى الهبوط، إلى كلّ من أوروبا وأميركا الشماليّة. كما طالبوا بتنظيم الصناعات النفطيّة والمعدنيّة وغيرها من الصناعات المهمّة، وحتّى بتأميمها بحيث تُستخدم حصّة موفورة من عائداتها في تعزيز عمليّة التنمية التي تقودها الحكومة.

تمكّن «التنمويّون»، مع حلول الخمسينيّات، على غرار أتباع كينز والديموقراطيّين الاجتماعيّين في البُلدان الغنيّة، من التفاخُر بسلسلة من روايات

النجاح المؤثِّرة. وشكّل الطرف الجنوبيّ لأميركا اللاتينيّة، أو ما يُعرَف بالمخروط الجنوبيّ: التشيليّ والأرجنتين والأرغواي، وأجزاء من البرازيل، أكثر مختبرات التنمويّين تقدُّماً. كان المحور الأساسيّ في تلك العمليّة «لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة الخاصّة بأميركا اللاتينيّة»، المتّخذة مقراً لها في سانتياغو في التشيلي، التي ترأسّها عالم الاقتصاد، راوول بريبيش من العام ١٩٥٠ إلى العام ١٩٦٣. كان بريبيش قد درّب فرقاً من الاقتصاديّين على النظريّة التنمويّة، وأرسل عناصرها ليعملوا كمستشارين سياسيّين لدى الحكومات التي امتدّت على طول القارّة. وقد استرسَل سياسيّون قوميّون بتنفيذ أفكارهم إلى أبعد من المتوقّع، على غرار السياسيّ الأرجنتينيّ خوان بيرون، الذي أخذ يُنفِق المال العامّ بوفرة على مشاريع البنية التحتيّة، مثل الطرقات العامّة ومصانع الفولاذ، وقام بمنح الشركات المحليّة إعانات ماليّة طائلة من أجل بناء مصانع جديدة لها تنكبّ على تصنيع السيّارات وآلات الغسيل، وألغى الاستيراد من الخارج عن طريق فرض تعرفات جمركيّة منفِّرة.

بدأ المخروط الجنوبيّ في خلال فترة التوسّع المدوِّخة هذه، يبدو كأوروبا وأميركا الشماليّة، أكثر منه كأميركا اللاتينيّة وأجزاء أخرى من العالم الثالث. وشكّل العمّال في المصانع الجديدة اتّحادات نقابيّة قويّة أخذت تناقشُ أجور الطبقة الوسطى، وأُرسلَ أطفالهم كي يدرسوا في جامعات عامّة حديثة. وهكذا، بدأت تُردَمُ الهوّة العميقة التي كانت قائمة بين نخب نوادي البولو وطبقة الفلاّحين. وبحلول الخمسينيّات، كانت الطبقة الوسطى في الأرجنتين هي الأكبر في القارّة، كما وصَل معدّل التعليم إلى ٩٥ في المئة في الأرغواي المجاورة لها، حيث قدّمت الحكومة الرعاية الصحّيّة المجانيّة إلى جميع المواطنين. شهد المذهب التنموي في خلال مرحلة من المراحل، نجاحاً مُذهلاً إلى درجة أنّ المخروط الجنوبيّ في أميركا اللاتينيّة، أصبحَ رمزاً قوياً تحتذي حذوه الدول الفقيرة في أرجاء العالم: فقد بُرهن أنّه مع الاستخدام الذكيّ لسياسات عمليّةٍ تُطبَّق بحزم، يمكن الشرخ الواقع بين الدول المتقدّمة وبلدان العالم الثالث، أن يلتئم.

كان مجمل هذا النجاح الذي شهدته الأنظمة الاقتصاديّة المُنظّمة ـ الأنظمة الكينزيّة في الشمال، والأنظمة التنمويّة في الجنوب ـ بمثابة أيّام قاتمة بالنسبة إلى قسم العلوم الاقتصاديّة في جامعة «شيكاغو». فقد كان المتنافسون الأكاديميّون اللدودون في «هارفرد» و«يايل» و«أكسفورد»، يُجنّدون من قبل الرؤساء ورؤساء الوزارات للمساعدة على ترويض وحش السوق. لم يكُن أحدٌ مهتماً بأفكار فريدمان الجريئة بشأن إفلات العنان لهذا الوحش أكثر من أيّ وقتٍ مضى. وبرغم ذلك، كانت ثمّة قلّةٌ من الناس أبدت اهتماماً خاصاً بأفكار «مدرسة شيكاغو». ويُمكن القول إنها كانت قلّة نافذة.

شكّلت أعوام الانتعاش التي تلت الحرب، أوقاتاً غير مستقرّة بالنسبة إلى رؤوس الشركات الأميركيّة المتعدّدة الجنسيّات، التي كانت تنافِسُ عالماً نامياً أقلّ ترحيباً بها، واتّحادات نقابيّة أقوى وأكثر تطلّباً في موطنها. كان الاقتصاد ينمو بسرعة، وكانت تُحصَد ثروات هائلة، إلاّ أنّ المالكين وأصحاب الأسهم كانوا مُجبَرين على إعادة توزيع جزء كبير من تلك الثروات، عن طريق دفع الضرائب ومعاشات العمّال. كان الجميع يجني الأرباح، إلاّ أنّه كان يُمكن بعض الناس أن يجنوا قدراً أكبر منها، لو عادوا إلى فترة ما قبل وضع الخطّة الاقتصاديّة الجديدة.

كانت الثورة الكينزيّة المناهضة لسياسة عدم التدخّل، تكلّف القطاع المؤسّساتي باهظاً. وقد بدا واضحاً أنّه كانت ثمّة حاجة إلى ثورةٍ مضادّة للكينزيّة تردّ الاعتبار، وتتبلوَر بالعودة إلى شكلٍ من الرأسماليّة أقلّ تنظيماً بعدُ من الشكل الذي وُجد قبل فترة الكساد. لم يكن ذلك فتحاً يُمكن «وال ستريت» بحدّ ذاتها أن تقوده: على الأقلّ، ليس في المُناخ الذي كان قائماً. فلو عمدَ صديق فريدمان المقرَّب، رئيس الـ «سيتي بانك»، إلى المطالبة بإلغاء الحدّ الأدنى للأجور والضرائب المفروضة على الشركات، لكانَ اتُّهم بطبيعة الحال بأنّه بارونٌ لصّ. هنا جاء دور «مدرسة شيكاغو». فقد اتّضح بسرعة أنّه عندما أدلى فريدمان، الذي كانَ عالم رياضيّات ومُحاوراً بارعاً، بالتعليقات ذاتها، لكانت الأخيرةُ اتّخذت صفةً مختلفةً كلّياً. كان يمكن تلك التعليقات أن تُدحض

باعتبارها غير منطقيّة، لكنّها كانت مشوبه بهالةٍ من الموضوعيّة العلميّة. لم تُبقِ الفائدة الهائلة التي نتجت عن فلترة الآراء الشركاتيّة وتنقيتها من خلال مؤسّسات أكاديميّة، وشبه أكاديميّة، على إغداق التبرّعات على «مدرسة شيكاغو» فقط، لكنها ولّدت، في وقتٍ قصير، الشبكةَ العالميّة للأدمغة المفكّرة اليمينيّة التي ستؤوي الثورة المضادّة لجنود المشاة في العالم أجمع، وتغذّيها.

كانت تلك التطوّرات كلها، تذكّر برسالة فريدمان الثابتة: كلّ شيء سار على نحو خاطئ مع وضع الخطّة الاقتصاديّة الجديدة. فعندها، سلك العديد من البلدان، «بما فيها بلدي، المسار الخاطئ»[١٧]. وكي يُرجع فريدمان الحكومات إلى المسار الصحيح، وضعَ في كتابه الأكثر شعبيّةً، «الرأسماليّة والحرّيّة»، التصميمَ الذي سُيصبح لاحقاً دفتر قواعد السوق الحرّة العالميّة، والذي سيُشكّل في الولايات المتّحدة، جدول أعمال السياسة الاقتصاديّة لحركة المحافظين الجدد.

على الحكومات في البدء، أن تلغي جميع القواعد والأنظمة التي تُعرقلُ تراكم الأرباح. ثانياً، عليها أن تبيع أيّ أصولٍ تملكها لشركات قادرة على إدارتها وجني الأرباح منها. أمّا ثالثاً، فعليها أن تحدَّ من تمويل البرامج الاجتماعيّة. وقد تضمّنت صيغة فريدمان الثلاثيّة الأجزاء لإزالة التنظيم، والخصخصة والاقتطاعات، خصائصَ عديدة. فعلى الضرائب، في حال وجُب وجودها، أن تكون منخفضة، ويجب فرض الضريبة الثابتة نفسها على كلّ من الغنيّ والفقير. يجب أن تتمتّع الشركات بحريّة بيع منتجاتها في أيّ مكان تختاره في العالم، كما على الحكومات ألاّ تبذل أيّ جهدٍ في حماية الصناعات أو الملكيّة المحلّيّة. فالسوق هي التي تتولّى تحديد جميع الأسعار، بما فيها أجر اليد العاملة. فضلاً عن أنّه لا يجب أن يكون هناك حدّ أدنى للأجور. لقد جعل فريدمان الخصخصة تشملُ الرعاية الصحّيّة وخدمة البريد والتعليم، وتعويضات التقاعد، وحتّى المنتزهات الوطنيّة.

كان فريدمان، بالمُختصر المفيد، يدعو إلى إسقاط الخطّة الاقتصاديّة الجديدة بكل صراحة؛ أي تلك الهدنة المضطربة بين الدولة والشركات والعمّال، التي حالت دون وقوع ثورةٍ شعبيّة بعد الكساد الكبير. فمهما تكن

الحصانات التي نجَح العمّال في الحصول عليها، ومهما تكن الخدمات التي باتت الدولة تؤمّنها بغية التخفيف من جموح السوق، أرادت الثورة المضادّة التي أطلقتها «مدرسة شيكاغو» أن تستعيدها كلّها.

وقد أرادت أكثر من ذلك بعد: لقد عملت على مُصادرة ما أسّسه العمّال والحكومات في خلال تلك العقود من العمل الدؤوب في القطاع العامّ. وقد شكّلت الأصول التي حثّ فريدمان الحكومة على بيعها، نتاج أعوام من استثمار المال العامّ والخبرات التي دأبت على إنتاجها ومنحها قيمتها. غير أنّه كان يجب، من حيث المبدأ، بالنسبة إلى فريدمان، نقلُ جميع تلك الثروات إلى قطاعات خاصّة.

وإن تخفّت رؤية فريدمان وراء لغة الرياضيّات والعلم، فقد توافقت تماماً مع مصالح الشركات الكبرى المتعدِّدة الجنسيّات التي كانت تتوق بطبيعتها إلى أسواقٍ جديدة شاسعة وغير منظّمة. كان الاستعمار، في المرحلة الأولى من توسّع الرأسماليّة، هو الذي يؤمّن هذا النوع من النموّ الجامح؛ أي من خلال «استكشاف» أراضٍ جديدة والاستيلاء عليها بدون تسديد مبلغها، ومن ثمّ استخراج الثروات من تربتها بدون التعويض على السكّان الأصليّين. لقد حملت حرب فريدمان على دولة الرعاية الاجتماعيّة والحكومات الكبرى، في طيّاتها، أملاً بنوعٍ جديد من التدفّق السريع للثروات. إلاّ أنه هذه المرّة، لن يكون هناك غزو لأراضٍ جديدة، بل لحكومات جديدة، سيُعمد إلى بيع خدماتها العامّة وأصولها في المزاد العلنيّ بأقلّ من قيمتها الفعليّة بكثير.

الحرب ضدّ التنمويين

كانَ يلزمُ عقودٌ بعدُ في الولايات المتّحدة في فترة الخمسينيّات، لتحقيق مثل ذلك النوع من الثروات السريعة التدفُّق. فبرغم وجود رجل جمهوريّ صلب مثل دوايت آيزنهاور في البيت الأبيض، لم تكن الفرصة سانحة بعدُ لانعطاف جذريّ كذلك الذي كان يقترحه تلاميذ «مدرسة شيكاغو»: كانت الخدمات العامّة والقوانين الحامية للعمّال، تحظى بشعبيّة واسعةٍ، وكان اهتمام آيزنهاور منصباً

على الانتخابات المُقبلة. لكن، برغم أنّه لم يكن يُعرب عن رغبة شديدة في قلب المذهب الكينزيّ في عقر داره، أثبتَ آيزنهاور أنّه كان توّاقاً إلى التصرّف بشكل خاطف وجذريّ من أجل هزم التنمويّين خارج الوطن. وما قامَ به كانَ حملةً ستلعبُ فيها جامعة «شيكاغو» دوراً محورياً في نهاية اليوم.

عندما تولّى آيزنهاور منصبه في العام ١٩٥٣، كان يحكمُ إيران قائد تنموي هو محمّد مصدّق، الذي كان قد سبق له أن أمَّمَ شركة النفط، وكانت إندونيسيا في عهدة سوكارنو، ذي الطموح الجامح، الذي كان يتحدّث عن ربط جميع حكومات العالم الثالث القوميّة معاً، من أجل تشكيل قوّة عظمى تكون نداً للغرب وللكتلة السوفياتيّة (كتلة دول عدم الانحياز). وقد شكّلَ النجاح المتزايد للاقتصاد القوميّ في المخروط الجنوبيّ لأميركا اللاتينيّة، مصدرَ قلقٍ لوزارة الخارجيّة. وفي وقتٍ كانت تتوجّه فيه أقطاب كثيرة في العالم إلى الستالينيّة والماويّة، بدت الاقتراحات التنمويّة «لاستبدال الخطّة الاستيراديّة»، شديدة الاعتدال. وبرغم ذلك، بقيت الفكرة القائلة إن أميركا اللاتينيّة تستحقّ خطّة اقتصاديّة جديدة خاصّة بها، تستقطبُ أعداء نافذين. فقد كان أصحاب الأراضي الإقطاعيّة في تلك القارّة سعيدين بالوضع القائم الذي كان يعود عليهم بأرباحٍ طائلة، وأعداد لامتناهية من المزارعين الفقراء الذين كانوا مستعدّين للعمل في الحقول وفي المناجم. وها هُم الآن يستشيطون غضباً لرؤية أرباحهم تحوَّل إلى بناء قطاعات أخرى، وعمّالهم يُطالبون بإعادة توزيع الأراضي، والحكومة تُبقي سعر محاصيلهم متدنّية بصورة شكليّة حتّى يُصبح من المُمكن شراء الغذاء. وقد بدأت الشركات الأميركيّة والأوروبيّة التي تتعامل مع أميركا اللاتينيّة تشتكي لحكوماتها، من الموضوع نفسه: كانت منتجاتها تُمنع من دخول الحدود، وعمّالها يُطالبون بمعاشات أعلى، والأخطر من ذلك، تزايد الحديث عن إمكانيّة تأميم كلّ شيء، بدءاً بالمناجم التي كانت تملكها شركات أجنبيّة، وصولاً إلى المصارف، وذلك بهدف تمويل حلم أميركا اللاتينيّة بتحقيق استقلالها الاقتصاديّ.

وهكذا، في ظلّ الضغط الذي مارسته هذه الشركات للمحافظة على مصالحها، برزت حركة في أوساط الخارجيّة الأميركيّة والخارجية البريطانيّة، حاولت جرّ الحكومات التنمويّة إلى المنطق الثنائيّ للحرب الباردة. فحذّر هؤلاء الصقور متوعدين: «إيّاكم أن تنخدعوا بالمظهر المعتدل والديموقراطيّ: قوميّة العالم الثالث تشكّل الخطوة الأولى في طريق الشيوعيّة التوتاليتاريّة، ويجب القضاء عليها وهي في مهدها». وكان أهمّ المروِّجين لهذه النظريّة، جون فوستر دالاس، وزير خارجيّة آيزنهاور، إضافة إلى أخيه ألن دالاس، رئيس وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة التي كانت حديثة التأسيس وقتها. وقبل تولّي الأخوَين منصبين عامّة، كانا قد توظّفا معاً في شركة «سوليفان وكروموبل» القانونيّة الأسطوريّة في نيويورك، حيث عملا كوكيلَين لشركات عدة كانت الأكثر تضرُّراً من صعود المذهب التنمويّ، ومن بينها، «ج. ب. مورغان وشركاؤه» J. P. Morgan & Company و«شركة النيكل الدوليّة» International Nickel Company، و«مؤسّسة قصب السكّر الكوبيّة» Cuban Sugar Cane Corporation و«شركة الفاكهة المتّحدة»[١٨] United Fruit Company وكانت نتائج صعود الأخوَين دالاس فوريّة: في العامَين ١٩٥٣ و١٩٥٤، نظّمت وكالة الاستخبارات الأميركيّة أوّل انقلابَين لها، وكان كلاهما ضدّ حكومات العالم الثالث التي كانت تتمثّل بكينز أكثر من تمثلها بستالين.

حدث الانقلاب الأوّل في العام ١٩٥٣، عندما نجح مخطّط وكالة الاستخبارات المركزيّة في إسقاط مصدَّق في إيران، واستبداله بالشاه الاستبدادي. ووقَع الانقلاب الثاني في العام ١٩٥٤، مع الانقلاب الذي حصَل في غواتيمالا برعاية وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، ونزولاً عند الرغبة المباشرة لـ «شركة الفاكهة المتّحدة» (يونايتد فروت). كانت المؤسّسة التي لا تزال متأثّرة بالأخوَين دالاس في خلال عهد كروموبل غاضبة لأنّ الرئيس جاكوبو آربنز غوزمان قد صادرَ بعضاً من أراضيها غير المُستخدمة (مع التعويض الكامل) كجزء من مشروعه لتحويل غواتيمالا من بلدٍ متقهقر يُسيطر عليه الاقتصاد الإقطاعيّ إلى دولة رأسماليّة حديثة»، على حدّ تعبيره، والذي بدا أنّه

هدف مرفوض[١٩]. ولم يمضِ وقتٌ طويل حتّى أزيح آربنز وعادت شركة «الفاكهة المتّحدة» لتستلم زِمام الأمور.

كان التحدّي الأكبر هو استئصال التنمويّة من المخروط الجنوبيّ، حيث كانت قد تجّذرت بشكل أعمق. وقد شكّل إيجاد طريقة لتحقيق ذلك الهدف موضوع بحث ومناقشة في اجتماعٍ بين رجلَين أميركيَّين جرى في سانتياغو في التشيلي في العام ١٩٥٣. أحد هذَين الرجلَين كان آلبيون باترسون، مدير الوكالة الأميركيّة لإدارة التعاون الدوليّ في التشيلي، وهي الوكالة التي ستُصبح لاحقاً الوكالة الأميركيّة للتنميّة الدوليّة» -USAID. أمّا الرجل الثاني فكان تيودور و. شولتز، وهو رئيس قسم العلوم الاقتصاديّة في جامعة «شيكاغو». كان قلق باترسون يزداد بقوّة إزاء التأثير المُغضب الذي تركه راوول بريبش وغيره من رجال الاقتصاد «الاشتراكيّين المعتدلين». فأكّد لأحد زملائه: «ما نحتاج إليه هو تغيير تركيبة الإنسان، من أجل التأثير في التربية؛ وهذا أمرٌ سيّئ جداً»[٢٠].

انسجم هذا الهدف مع قناعة شولتز الخاصّة بأنّ الحكومة الأميركيّة لم تكن تبذل ما يكفي لخوض معركتها الفكريّة ضدّ الماركسيّة. وقد قال في هذا السياق: «على الولايات المتّحدة أن تقف لتنظر في برامجها الاقتصاديّة في البلدان الخارجيّة، وتدرس احتمالات تطويرها... نريد [للبلدان الفقيرة] أن تعمل على خلاصنا الاقتصاديّ من خلال ربط نفسها بنا عن طريق اعتمادها أساليبنا في تحقيق نموّها الاقتصادي»[٢١].

توصّل الرجُلان إلى خطّة ستحوّل في نهاية المطاف سانتياغو، موئل السياسات الاقتصاديّة المركزيّة، إلى عكس ما هي عليه؛ أي إلى مختبر تُجرى فيه تجارب السوق الحرّة، مانحةً بذلك ميلتون فريدمان ما كان يتوق إليه: يصبح بلداً يختبر فيه نظريّاته العزيزة. كانت الخطّة الأصليّة بسيطة: أن تقدِّم الحكومة الأميركيّة منحاً دراسيّة إلى التشيليّين كي يدرسوا العلوم الاقتصاديّة، بينما كان وقتها، اعتراف الجميع، أن أكثر الجامعات مناهضة للاشتراكيّة المعتدلة في العالم، جامعة «شيكاغو»، على أن تدفع الحكومة أيضاً لزملائه في الجامعة كي يُسافروا إلى سانتياغو من أجل دراسة الاقتصاد التشيليّ وتدريب التلامذة

والأساتذة على مبادئ «مدرسة شيكاغو» الأساسيّة. وما جعل هذا التمويل مختلفاً عن برامج الولايات المتّحدة التدريبيّة المماثلة التي قدّمت المنح الدراسيّة إلى طلاّب أميركا اللاتينيّة، هو طابعه الأيديولوجيّ الواضح. باختيار كلّيّة شيكاغو تدريب التشيليّين ـ وهي كلّيّة جهد فيها الأساتذة بكلّ ما لديهم من عزم على شبه تفكيك كامل للحكومات ـ، كانت وزارة الخارجيّة الأميركيّة تهدّد بشنّ حربٍ ضدّ التنمويّة، معلنةً بشكل حازم للتشيليّين، أنّ الحكومة الأميركيّة قد قرّرت ما هي الأفكار التي يجب أن تتعلّمها نُخبة طلاب أميركا اللاتينية، وما هي الأفكار التي لا يجب أن تتعلّمها. كان ذلك تدخُّلاً سافراً في شؤون أميركا اللاتينيّة، إلى درجة أنّه عندما عرض آلبيون باترسون على عميد جامعة التشيلي، الجامعة الأولى في البلد، منحاً جامعيّة لإطلاق عمليّة تبادل الطلاّب، رفَضَ العميد عرضه، مُعلناً أنّه لن يُشارك إلاّ إذا كانت الكلّية ستُحاط علماً بالأشخاص الذين سيتولّون تدريب الطلاّب في الولايات المتّحدة. فتوجّه باترسون بعرضه إلى عميد مؤسّسة أقلّ شأناً، هي جامعة التشيلي الكاثوليكيّة، التي كانت أشد محافظةً بكثير، ولم تكن تحتوي على قسم للعلوم الاقتصاديّة. قبِل عميد الجامعة الكاثوليكيّة العرضَ بحماسة شديدة، فولد إذ ذاك ما اشتهر في كلّ من واشنطن وشيكاغو باسم «مشروع التشيلي».

قال شولتز من جامعة «شيكاغو» في معرض تفسيره سبب اقتصار البرنامج على باقة مختارة من الطلاّب: «لقد أتينا إلى هنا لنستكمل، وليس لنتعاون»[٢٢]. كان هذا النفح القتاليّ بارزاً منذ البداية: كان هدف «مشروع التشيلي» إنتاج محاربين أيديولوجيّين من شأنهم أن يربحوا المعركة الفكريّة ضدّ الاقتصاديّين الاشتراكيّين المعتدلين.

أُطلِق المشروع رسمياً في العام ١٩٥٦، وقد شملَ مئة طالبٍ تشيليٍّ تابعوا دراساتهم العليا في جامعة «شيكاغو» بين العامين ١٩٥٧ و١٩٧٠، كان يدفع أقساطهم ومصاريفهم مُسدّدو الضرائب والمؤسّسات في أميركا. توسّع المشروع في العام ١٩٦٥، ليشمل طلاّباً من أميركا اللاتينيّة، ولا سيّما ضمه أعداداً هائلة من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك. وتمّ تمويل توسيع المشروع من خلال منحة

قدّمتها شركة «فورد»، أدّت إلى إنشاء المركز الأميركيّ اللاتينيّ للدرسات الاقتصاديّة في جامعة «شيكاغو». تحت راية هذا البرنامج، كان في إمكان ٤٠ إلى ٥٠ طالباً أن يحضروا صفوفاً متقدّمة في علم الاقتصاد في أيّ وقت يحلو لهم، وقد شكّل هذا العدد حوالى ثلث عدد الطلاّب الإجماليّ في الكلّية. مع العلم بأنه في برامج أخرى شبيهة أُطلِقت في جامعات أخرى، مثل «هارفرد» أو «أم آي تي»، لم يكن هناك سوى أربعة أو خمسة طلاّب من أميركا اللاتينيّة. كان ذلك إنجازاً مُذهلاً: ففي عقد واحد فقط، أصبحت جامعة «شيكاغو» المحافِظة المتشدّدة، المَقصدَ الأوّل للأميركيّين اللاتينيّين الراغبين في دراسة علم الاقتصاد خارجَ بلادهم، وكان من شأن ذلك الواقع أن يغيّر مسار التاريخ في المنطقة خلال السنين القادمة.

أصبحَ زرعُ عقيدة «مدرسة شيكاغو» في أذهان الطلاّب الزوّار، أولويّة مؤسّساتيّة ملحّة. تولّى رجُل الاقتصاد، آرنولد هاربرغر الإشراف على البرنامج ومسؤوليّة استقبال الأميركيّين اللاتينيّين والحرص على راحتهم . كان هاربرغر يتميّز بارتدائه الدائم سترة السفاري وبتكلّمه الإسبانيّة بطلاقة. كان متزوّجاً بتشيلية، ويصفُ نفسه بأنّه «رسولٌ بالغ التفاني»[٢٣]. عندما بدأ الطلاّب التشيليّون يتوافدون إلى الجامعة، أنشأ هاربرغر ورشة عمل تشيليّة خاصّة، كان يقدِّم فيها الأساتذة المحاضرون في جامعة «شيكاغو» تشخيصهم الأيديولوجيّ لما كان لا يسير على ما يرام في ذلك البلد الأميركيّ الجنوبيّ، ويعرضون فيها وصفتهم العلميّة الكفيلة بحلّ المُشكلة.

ويقول أندريه غاندر فرانك، الذي درَس على يد فريدمان في الخمسينيّات، وانطلَق بعد ذلك ليُصبح عالم اقتصادٍ تنموياً مشهوراً على صعيد العالم: «أصبحت التشيلي واقتصادها فجأةً موضوع حوار يوميّ في كلّية الاقتصاد»[٢٤]. وُضِعت جميع السياسات التشيليّة ـ الشبكة الأمنيّة الاجتماعيّة القويّة، والحماية المخصّصة للصناعة المحليّة، والحواجز التجاريّة والرقابة على الأسعار ـ تحت المجهر، وتبدّى أنّها في حاجةٍ إلى الإصلاح. لُقّن الطلاّب أن يحتقروا مثل تلك المحاولات للتخفيف من الفقر، فكرّس العديد منهم أطروحته لتشريح هفوات

المذهب التنمويّ في أميركا اللاتينيّة[٢٥]. ويذكر غاندر فرانك أنّه كلّما كان هاربرغر يعود من الرحلات المتكرّرة إلى سانتياغو في الخمسينيّات والستّينيّات، كان يحقِّر بنظامَي الصحّة والتعليم السارِيَين في التشيلي ـ الأفضل في القارّة ـ، واصفاً إيّاهما بأنّهما «محاولَتان عبثيَّتان لتخطّي وسائلها البدائيّة»[٢٦].

كانت ثمّة مخاوف في كنف «مؤسّسة فورد» حول تمويل مثل هذا البرنامج الأيديولوجيّ المحض. وقد أشار البعض إلى أنّ الخُطباء الأميركيّين اللاتينيّين الوحيدين الذين كانوا يتلقّون دعوات إلى إلقاء المحاضرات أمام الطلاّب في «شيكاغو»، كانوا من متخرجي البرنامج نفسه. وكتب جيفري بوريير، وهو خبير أميركيّ لاتينيّ يعمل في «مؤسّسة فورد»، في أحد التقارير النقديّة الداخليّة للمؤسّسة: برغم أنّه لا يُمكن نكران نوعية هذا المسعى وتأثيره، فإنّ ضيق أفقه الأيديولوجيّ يشكّل عجزاً خطيراً. إنّ مصالح الدول النامية لا تُراعى كما يجب، من خلال عرض وجهة نظر واحدة»[٢٧]. إلاّ أنّ هذا التقييم لم يردع «فورد» عن الاستمرار في تمويل البرنامج.

على حدّ تعبير الاقتصاديّ في جامعة سانتياغو الكاثوليكيّة، ماريو زانيارتو، عندما غادر أعضاء أوّل فريقٍ من التشيليّين شيكاغو وعادوا إلى موطنهم، كانوا «متحيّزين لأفكار فريدمان أكثر ممّا كان هو متحيّزاً لها»[*][٢٨]. وقد عمل كثيرون من هذا الفريق كأساتذة لمادّة الاقتصاد في كلّية العلوم الاقتصاديّة في الجامعة الكاثوليكيّة، ولم يتأخّروا أبداً عن تحويل الكلّيّة إلى نسخة مصغَّرة عن «مدرسة شيكاغو» في وسط سانتياغو. لقد اعتمدوا المناهج والنصوص الإنكليزيّة نفسها، وحملوا المطلب نفسه بالحصول على معرفةٍ «طاهرة» و«علميّة». وبحلول العام ١٩٦٣، كان ثلاثة عشر عضواً عاملاً في الكليّة بدوام كامل من متخرجي جامعة «شيكاغو»؛ وقد عيِّن سيرجيو دو كاسترو، وهو أحد المتخرّجين الأوائل، رئيساً لمجلس إدارة الكلّيّة[٢٩]. بات الطلاّب التشيليّون

(*) سخر والتر هيلر، رجل الاقتصاد الذي اشتهر في عهد كنيدي، مرّةً، من تعبّد أتباع فريدمان من خلال تقسيمهم إلى فئات. قال: «بعضهم يتبع نهجه، وآخرون ينسبون أنفسهم إليه، وفئة تقدّر فنّه، وأخرى مهووسة به، ومجموعة مصابة بالهستيريا (نسبة إلى فريدمان).

في الواقع، غير محتاجين إلى السفر إلى الولايات المتّحدة، فقد أصبح في مقدور المئات منهم أن يحصلوا على ثقافة كلّيّة شيكاغو بدون أن يضطرّوا إلى مغادرة أرض وطنهم.

وقد أصبحَ الطلاّب الذين درسوا في البرنامج، أكان في «شيكاغو» أم في فرعها في سانتياغو، يُعرَفون في أرجاء المنطقة بـ «صبيان شيكاغو التشيليّين». ومع تقديم وكالة الولايات المتّحدة للتنمية الدوليّة USAID، المزيد من التمويل، أصبح «صبيان شيكاغو التشيليّون» سفراء إقليميّين محلّيّين للأفكار التي يُطلق عليها الأميركيّون اللاتينيّون «لليبراليّة الجديدة» (أو النيوليبراليّة)، بحيث كانوا يسافرون من الأرجنتين إلى كولومبيا لإنشاء فروعٍ لجامعة «شيكاغو» بهدف «نشر تلك المعرفة في أرجاء أميركا اللاتينيّة، في وجه المواقف الأيديولوجيّة التي منعت استتباب الحريّة، ونشرت الفقر والتخلّف»، كما يقول أحد المتخرجين التشيليّين[٣٠].

وقد وصَف، وزير الخارجيّة التشيليّ في التسعينيّات، خوان غابريال فالديز عمليّة تدريب مئات الاقتصاديّين التشيليّين على عقيدة «مدرسة شيكاغو»، بأنّها «مثال لافت لتحوّل أيديولوجيّ منظّم ينطلق من الولايات المتّحدة، ويحطّ رحاله في بلدٍ يقع ضمنَ حلقة نفوذها المباشر... وقد استُمدّت ثقافة هؤلاء التشيليّين من مشروع معيّن صُمِّم في الخمسينيّات يهدف إلى التأثير في تطوّر الفكر التشيلي الاقتصاديّ». وقد أشار فالديز إلى «أنّهم استقدموا إلى المجتمع التشيليّ أفكاراً جديدة كلّياً، ومفاهيم كانت غائبة بشكل تامّ عن «سوق الأفكار»[٣١].

لم يكُن ذلك مستغرباً على الإطلاق إذا ما نُظر إليه كشكل من أشكال الامبرياليّة الفكريّة. إلاّ أنّه كانت ثمّة مشكلة: لم يكن النظام يعمل. فوفقاً لتقرير رفعته جامعة «شيكاغو» في العام ١٩٥٧ إلى مؤسّسيها في وزارة الخارجيّة، «كان الهدف الرئيسيّ من المشروع»، تدريب جيلٍ من الطلاّب «على أن يصبحوا القادةَ الفكريّين في الشؤون الاقتصاديّة في التشيليّ»[٣٢]. لكن، لم يكن «صبيان شيكاغو» يقودون بلادهم إلى أيّ مكان. في الواقع، كان يتمّ التخلّي عنهم.

لم يكن النقاش الاقتصاديّ الأساسيّ في المخروط الجنوبيّ يتمحور في بدايات الستينيّات، حول الاختيار بين سياسة عدم التدخّل الرأسماليّة والتنمويّة، بل حول الطريقة الأمثل للتقدّم بالتنمويّة إلى المرحلة التالية. وقد طالبَ الماركسيّون بتأميمٍ مُوسَّع وإصلاحات جذريّة. أمّا المعتدلون فاعتبروا أنّ الحلّ كان في مزيدٍ من التعاون الاقتصاديّ بين دول أميركا اللاتينيّة، بهدف تحويل المنطقة إلى كتلةٍ تجاريّة نافذة تنافس أوروبا وأميركا الشماليّة. وفي صناديق الاقتراع كما في الشارع، كان المخروط الجنوبيّ يميل إلى اليسار.

اتجهت البرازيل في العام ١٩٦٢، بشكل حاسم في ذلك الاتّجاه في ظلّ رئاسة خواو غولارت، الذي كان اقتصادياً قومياً ملتزماً إعادة توزيع الأراضي، ورفع الأجور، ووضع خططٍ جريئة لإجبار القوى المتعدّدة الجنسيّات على إعادة استثمار نسبة من أرباحها في الاقتصاد البرازيليّ، بدلاً من إنفاقها خارج البلاد وتوزيعها على أصحاب الأسهم في نيويورك ولندن. كانت الحكومة العسكريّة في الأرجنتين تحاول هزم مثل تلك المطالب من خلال منع حزب خوان بيزون من إجراء الانتخابات، إلاّ أنّ تلك الخطوة لم تفعل سوى تجنيد جيلٍ جديد من الشبّان المناصرين لبيرون، أبدى العديد منهم استعداداً لاستخدام السلاح من أجل استعادة البلد.

كانت التشيلي ـ محور تجربة «مدرسة شيكاغو» ـ البلد الذي تأكّد فيه وقوع الهزيمة في «معركة الأفكار». فبحلول موعد الانتخابات التشيليّة التاريخيّة للعام ١٩٧٠، كان البلد قد مال كثيراً إلى اليسار إلى درجة أنّ الأحزاب الرئيسيّة الثلاثة كانت مع تأميم أكبر مصدر قوميّ للعائدات: مناجم النحاس التي كانت تملكها وقتها الشركات الأميركيّة الكبرى[٣٣]. بعبارات أخرى، كان مشروع التشيلي، فشلاً ذريعاً. فقد فشل «صبيان شيكاغو»، المحاربون الأيديولوجيون الذين كانوا يشنّون معركةً فكرية مسالمةً ضدّ عدوّهم اليساريّ، في مهمّتهم. لم يكُن الجدال الاقتصاديّ يستمرّ في ميله إلى اليسار فقط، بل كان «صبيان شيكاغو» قد بلغوا درجة من التهميش حالت حتّى دون إدراجهم أنفسهم على اللائحة الانتخابيّة. كادَ الأمر ينتهي هنا، أي مع انحسار مشروع التشيلي إلى

حدثٍ تاريخيّ غير ذي أهمّية. إلاّ أنّه حدَث أمرٌ ما انتشل هؤلاء الصبيان من الظلمة: ذلك الحدث هو انتخاب ريتشارد نيكسون رئيساً للولايات المتّحدة. كانت لنيكسون «سياسة خارجيّة خلاّقة، وفعّالة، بالإجمال»، بحسب ما أعلنَ فريدمان بحماسة[٣٤]. وبالفعل، لم تكن سياسته تلك خلاّقة في أيّ مكانٍ آخر بالقدر الذي كانت عليه في التشيلي.

كان نيكسون هو الذي منح «صبيان شيكاغو» وأساتذتهم، ما كانوا يحلمون به منذ زمن: فرصة كي يُبرهنوا أنّ حلمهم بالمجتمع الرأسماليّ المثاليّ كان أكثر من مجرّد نظريّة منسيّة في ورشة عمل جرت في قبو: فرصة لإعادة صنع التاريخ من الصفر. لم تكُن الديموقراطيّة في التشيلي مضيافة بالنسبة إلى «صبيان شيكاغو»؛ بل ستثبت أنّ طروحاتهم قد انسجمت أكثر مع النظام الدكتاتوريّ.

فازت حكومة الوحدة الشعبيّة التي ألّفها سلفادور آلندي في انتخابات العام ١٩٧٠ على أساس برنامجٍ بتسليم الحكومة إدارة العديد من القطاعات الاقتصاديّة التي كانت تُديرها مؤسّسات أجنبيّة ومحلّيّة. في الحقيقة، شكّلَ آلندي سُلالةً جديدة من الثوريّين في أميركا اللاتينيّة: كان طبيباً على غرار تشي غيفارا، لكنه، نظرَ إلى الأمور على عكس غيفارا من منظار الأكاديميّ الريفيّ المقتدر، وليس من منظار الثوري الرومانسي. كان آلندي قادراً على إلقاء خطاب سياسيّ توازي حماسته الحماسةَ التي كان يدلي بها فيدل كاسترو خطاباته، لكنّه كان أيضاً ديموقراطياً «عن حقّ وحقيق»، آمن بأنّ التغيّر الديموقراطيّ في التشيلي كان في حاجة إلى أن يخرج من صندوق الاقتراع، وليس من طرف البندقيّة. عندما سمع نيكسون بأن آلندي قد انتُخب رئيساً، طلبَ بشكل علنيّ من مدير الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، ريتشارد هلمز، «أن يُنزل الألم بالاقتصاد»[٣٥]. كذلك، تركَ الانتخابُ أصداءه في حرم كلّية الاقتصاد في شيكاغو. في الواقع، تصادَف فوز آلندي، مع تواجد آرلوند هاربرغ في التشيلي. فكتبَ هاربرغ رسالةً إلى زملائه في الوطن واصفاً فيها الحدث بـ «الكارثة»، وقائلاً لهم إنّه «حتّى في الحلقات اليمينيّة، يُمكن في بعض الأحيان التطرّق إلى فكرة الانقلاب العسكريّ»[٣٦].

برغم أنّ آلندي تعهّد بالتفاوض على شروط عادلة من أجل التعويض على الشركات التي كانت تخسر ممتلكاتها واستثماراتها، خشيت الشركات الأميركيّة المتعدّدة الجنسيّات أن يمثّل بدايةً لتوسّع النهج الأميركيّ اللاتينيّ، إضافةً إلى أنّ كثيرين كانوا غير مُستعدّين لتقبّل فكرة تقديمهم المزيد من التنازلات. وبحلول العام ١٩٦٨، كانت نسبة ٢٠٪ من الاستثمار الأميركيّ الخارجيّ مربوطة بأميركا اللاتينيّة، وكانت هناك ٥٤٣٦ شركة تابعة للشركات الأميركيّة في المنطقة. كما أنّ الأرباح التي كانت تلك الاستثمارات قادرة على إنتاجها هائلة. فعلى مدى الأعوام الخمسين الماضية، كانت شركات التنقيب قد استثمرت بليون دولارٍ في صناعة التنقيب عن النحاس ـ الأضخم في العالم ـ، إلاّ أنّها كانت قد أرسلت ٧,٢ بلايين دولار من تلك الأرباح إلى الوطن[٣٧].

حالما فاز آلندي بالانتخابات، وقبل أن يُقلَّد مراسيم الحُكم حتّى، أعلنت الشركات الأميركيّة الحرب على إدارته. وقد تمحور نشاطها في «اللجنة الخاصّة بالتشيلي، التي اتّخذت مقراً لها في واشنطن، وتألّفت من شركات التعدين الأميركيّة الكُبرى التي تملك عقارات في التشيلي، إضافةً إلى الزعيمة الرسميّة للجنة: «شركة الهاتف والتلغراف الدوليّة» (آي تي تي) International Telephone and Telegraph Company (ITT)، التي كانت تملك ٧٠٪ من شركة الهاتف التشيليّة التي كانت على وشك أن تؤمَّم. كذلك، أرسلَت «بورينا» و«البنك الأميركيّ» و«بفايزر كميكل»، مندوبين لها في مراحل مختلفة لاحقة.

كان هدف اللجنة الوحيد هو إجبار آلندي على التراجع عن التأميم من خلال «مواجهته بالانهيار الاقتصاديّ»[٣٨]. كانت لديها أفكارٌ كثيرة حول كيفيّة إيلامه. فوفقاً لمُلاحظات الاجتماعات التي تمّ إعلانها، كانت الشركات الأميركيّة تخطّط لتجميد القروض التي كانت تقدِّمها إلى التشيلي، وحثّ المصارف الأميركيّة الخاصّة سراً، على القيام بالمثل، والتنسيق مع المصارف الأجنبيّة التي تشاطرها الهدف نفسه، إضافةً إلى تأخير عمليّة الشراء من التشيلي لستّة شهور، واستخدام مخزون النحاس الأميركيّ بدلاً من شرائه من التشيلي، والتقليل من التداول بعملة الدولار في البلد. وتستمرّ اللائحة[٣٩]. بالتالي، عيَّنَ

آلندي صديقه المقرَّب أرلندو لتولييه ليكون سفيراً للتشيلي في واشنطن، موكلاً إيّاه مهمّة التفاوض حول شروط المصادرة مع الشركات نفسها التي كانت تتآمر لتخريب حكومته. كان لتولييه، شخصاً يحبّ المرَح ويتميّز بشاربَين نموذجيَّين وصوتاً جهورياً. كانَ محبوباً كثيراً في الأوساط الدبلوماسيّة. ومن إحدى أجمل الذكريات التي لدى ولده فرانسيسكو عنه، هو عندما كان يستمع إلى أبيه، وهو يعزف على الغيتار ويُنشد الأناشيد الفولكوريّة خلال لقاءاتٍ كانت تجمع الأصدقاء في منزلهم في واشنطن(٤٠). لكن، برغم سحر لتولييه ومهارته، لم يكن أمام المفاوضات أيّ أملٍ في النجاح.

في آذار/مارس ١٩٧٢، وفي قلب المفاوضات التي غلب عليها التوتّر بين لتولييه وشركة «آي تي تي»، نشرَ جاك آندرسون، وهو كاتبُ عمودٍ في صحيفةٍ نقابيّة، سلسلة من المقالات أثارت ضجّةً كبيرة، ارتكزت على وثائق تبيّن أن شركة الهاتف كانت قبل سنتَين قد خطّطت سراً بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، لمنع آلندي من تولّي مقاليد السلطة. إزاء هذه الاتّهامات، ومع استمرار آلندي في الحُكم، أطلق مجلس الشيوخ الأميركيّ، الذي كان تحت سيطرة الديموقراطيّين، تحقيقاً في الموضوع، فكشَف عن مؤامرةٍ طويلة الأبعاد قدَّمت فيها شركة «آي تي تي» رشىً بقيمة مليون دولارٍ إلى قوى المُعارضة، «كان الهدف منها توريط وكالة الاستخبارات الأميركيّة في خطّة سريّة للتلاعب بنتيجة الانتخابات الرئاسيّة التشيليّة»(٤١).

وجد تقرير مجلس الشيوخ الذي أُطلق في حزيران/يونيو ١٩٧٣، أنّه عندما فشلت الخطّة وتقلّد آلندي زمام السلطة، انتقلت شركة «آي تي تي» إلى خطّة جديدة صُمِّمت لضمان عدم نجاحه خلال الشهور الستّة القادمة من ولايته». وما شكّل الخطر الأكبر بالنسبة إلى مجلس الشيوخ، هو العلاقة بين مدراء الـ «آي تي تي» والحكومة الأميركيّة. فقد أصبحَ جلياً، بموجب الشهادات والوثائق، أنّ الـ «آي تي تي» كانت متورّطة بشكل مباشر في تحديد سياسة الولايات المتّحدة إزاء التشيلي، على أعلى المستويات. وفي مرحلةٍ من المراحل، كتبَ مسؤول كبير في شركة «آي تي تي» لمستشار الأمن القوميّ، هنري كسينجر، مقترحاً

عليه «وجوب وضع جميع المساعدات الماليّة الأميركيّة التي كانت قد خُصّصت للتشيلي في وقت سابق قيد المراجعة، وذلك بدون إبلاغ الرئيس آلندي». كذلك، سمَحت الشركة لنفسها بتحضير استراتيجيّة من ١٨ نقطة، قدّمتها إلى إدارة نيكسون، تضمّنت دعوةً واضحةً إلى انقلاب عسكريّ. وقد جاء في تلك الاستراتيجيّة: «مدّ خطوط مع مصادر موثوقة في الجهاز العسكريّ التشيليّ... تصعيد استيائهم من آلندي، وبالتالي، استتباع ضرورةٍ للإطاحة به»(٤٢).

استجوبت لجنة مجلس الشيوخ نائب شركة «آي تي تي»، نيد غيرّيتي، عن «محاولاته الوقحة تجنيد قوّة الحكومة الأميركيّة من أجل تقويض العمليّة الدستوريّة في التشيلي بهدف توسيع مصالح الشركة»، وقد بدا غيريتي شديد الارتباك. سأل: «أين الخطأ في الاهتمام بالشركة الرقم واحد؟». فأجابته اللجنة في تقريرها: «لا يجب أن يُسمح للشركة الأولى والأهم بأداء دور ليس من حقّها في تحديد سياسة الولايات المتّحدة الخارجية»(٤٣).

لكن، في العام ١٩٧٣، وبرغم الأعوام الطويلة التي اعتمدت فيها الولايات المتّحدة الحيل القذرة التي تُشكّل الـ «آي تي تي» المثالَ الوحيد الأكثر بروزاً عليها، كان آلندي لا يزال في السلطة. فقد فشلت الثمانية ملايين دولار، التي أُنفِقت سرّاً، في إضعاف قاعدته الشعبيّة. في الواقع، في منتصف الدورة الانتخابيّة من تلك السنة، فاق الدعم الذي ناله حزب آلندي حجم الدعم الذي حصلَ عليه عندما انتُخب في المرّة الأولى في العام ١٩٧٠. بدا من الواضح أنّ الخيار اليساري كان يتنامى في التشيلي، وأنّ الرغبة في تحقيق نموذج اقتصاديّ مختلف قد تجذّر فيها. وقد عنى ذلك بالنسبة إلى خصوم آلندي وأعدائه، الذين كانوا يخطّطون للإطاحة به منذ اليوم الأوّل لنتائج انتخابات العام ١٩٧٠، أنّ مشاكلهم لن تُحلّ ببساطة بمجرّد التخلّص منه. كان سيأتي شخصٌ آخر ويحلّ مكانه بطبيعة الحال. لذا، كان ثمّة حاجة إلى خطّة جذريّة أكثر.

دروس في تغيير النظام: البرازيل وإندونيسيا

كان أعداء آلندي ينظرون مليّاً في نموذجَين محتملَين اثنَين لـ «تغيير النظام»:

الأوّل، هو النموذج البرازيليّ؛ والثاني هو النموذج الإندونيسيّ. عندما استولت الطغمة العسكريّة في العام ١٩٦٤، على السلطة، بقيادة الجنرال همبرتو كاستيلو بدعم من الولايات المتّحدة، لم يكن الهدف الأساسيّ من خطّتها الانقلاب علىٰ برامج خواو غولارت المناصرة للفقراء، بل فتح أبواب البرازيل على مصراعَيها أمام الاستثمارات الأجنبيّة. في البدء، حاول الجنرالات البرازيليّون فرض جدول أعمال سلميّ نسبيّاً. لم تقع أعمال عنف أو توقيفات جماعيّة. فبرغم أنّه اكتُشِف في وقتٍ لاحق أنّ بعض «المتمرّدين» قد تعرّضوا لتعذيب عنيف خلال تلك الفترة، كانت أعداد هؤلاء صغيرة نسبيّاً (بالنسبة إلى حجم البرازيل)، ليتسرّب خبر الإساءة إليهم من السجون. وقد أصابت الطغمة الحاكمة أيضاً بعدم المسّ ببعض ما تبقّى من معالم الديموقراطيّة، بما في ذلك، الحريّة الإعلاميّة المحدودة، وحريّة التظاهر، فكان الانقلاب لبقاً و«نظيفاً» نوعاً ما. قرّر العديد من السكّان في أواخر الستينيّات، استخدام تلك الحرّيات المحدودة بغية التعبير عن غضبهم إزاء ازدياد الفقر في البرازيل، وقد كانوا يعزونه إلى البرامج الاقتصاديّة التي كانت تضعها الطغمة الحاكمة سعياً إلى الربح، وكان معظمها مستوحًى في أفكار متخرجين من جامعة «شيكاغو». وبحلول العام ١٩٦٨، كانت الطرقات تعجّ بمسيرات مناهضة للطغمة الحاكمة، وكان أضخمها المُظاهرة الطلاّبية. كان النظام بخطر. لذا، غيّر الجيشُ تكتيكاته جذرياً في محاولةٍ منه للتمسّك بالسلطة: فألغى العملية الديموقراطيّة كلياً، وأطاح بالحرّيات المدنيّة. كما مارس التعذيب. وقد أفادت لجنة التحقيق البرازيليّة التي أنشئت لاحقاً، أنّ «القتل الذي كانت تمارسه الحكومة أصبح روتينياً»(٤٤).

اتّخذ الانقلابُ في إندونيسيا منحًى مختلفاً كلّياً. فمنذ الحرب العالميّة الثانية، كانت البلاد برئاسة سوكارنو، الذي اعتُبر هيوغو شافيز زمانه (برغم أنّه لم تكن لديه لهفة شافيز لربح الانتخابات). أغضب سوكارنو البلدان الغنيّة من خلال حمايته اقتصاد إندونيسيا وإعادة توزيعه الثروة وطرده صندوق النقد والبنك الدوليَّين، اللذَين اتّهمهما بتشكيل غطاء لمصالح الشركات الغربيّة المتعدّدة الجنسيّات. وبرغم أنّ سوكارنو كان قومياً، وليس شيوعياً، فقد عمل بشكل وثيق

مع الحزب الشيوعيّ، الذي كان يضمّ ثلاثة ملايين عضوٍ ناشط. كانت كلٌّ من الولايات المتّحدة وبريطانيا عازمة على إزالته من الحكم. وقد أظهرت وثائق معلنَة أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة قد تلقّت تعليمات من مستوى رفيع بـ «تصفية الرئيس سوكارنو، في الظرف المؤاتي وعند سنوح الفرصة»[٤٥].

أتت الفرصة أخيراً بعد عددٍ من الانطلاقات المتعثّرة في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر من العام ١٩٦٥، مع بدء الجنرال سوهارتو، المدعوم من وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، بعمليّة الاستيلاء على السلطة واستئصال اليساريّين. كانت وكالة الاستخبارات تحضّر سرّياً لائحةً بأسماء القادة اليساريّين البارزين، وقد انتهت تلك اللائحة بين يدَي سوهارتو. وكان البنتاغون في الوقت نفسه يؤمّن أسلحة إضافيّة وأجهزة لاسلكيّة أرضيّة حتّى تتمكّن القوى الإندونيسيّة من أن تتواصل في ما بينها في المناطق النائية من شبه الجزيرة. أرسَل سوهارتو إثر ذلك، جنوده كي يُطاردوا اليساريّين الذين كانوا مدرجين على «لوائح القنص»، التي وضعتها وكالة الاستخبارات، والذين تراوحت أعدادهم بين ٤ آلاف و٥ آلاف. وكانت السفارة الأميركيّة تستقبل تقارير حول تطوّر العمليّات بشكل منتظم[٤٦]. ومع توافد الأسماء، أخذت وكالة الاستخبارات الأميركيّة تشطب الأسماء التي على اللائحة إلى حين أبدت ارتياحها إلى إبادة اليسار الإندونيسيّ. كان روبرت ج. مارتنز، الذي كان يعمل لدى السفارة الأميركيّة في جاكارتا، أحد المتورّطين في العمليّة. وقد قال الأخير للصحافيّ كايثي كادين بعد خمس وعشرين سنة: «شكّل ذلك مساعدةً كبيرةً حقيقيّةً للجيش. لعلّهم قتلوا العديد من الناس، ولعلّ يدَيَّ ملطّختان بدماء كثيرة، لكن ليس الأمرُ بهذا السوء المطلق. فثمّة فترات يجب أن تضرب فيها بقوّة في اللحظة الحاسمة»[٤٧].

كانت عمليّات القتل تستهدف الأسماء التي في اللائحة. وكانت المجازر الأكثر عشوائيّةً التي اشتهر بها سوهارتو، توكَل في أغلب الأوقات إلى طلاّب متديّنين. كان هؤلاء يُدرَّبون بسرعة من قبل الجيش، ويُرسلون بعد ذلك إلى

القُرى لتنفيذ تعليمات قائد الأسطول الحربيّ لـ «تنظيف» الريف من الشيوعيّين. وقد كتب أحد المراسلين: «نادوا على أتباعهم بفرح، ووضعوا سكاكينهم ومسدّساتهم على خصورهم، حملوا هرواتهم على أكتافهم، وانطلقوا إلى اليابسة لأداء المهمّة التي لطالما أملوا تحقيقها»[٤٨]. وقد قُتل وفقاً لـ «التايم»، وفي غضون شهر فقط، ذُبح نصف مليون شخصٍ على الأقلّ، أو ربّما حتّى مليون، على أيدي الآلاف»[٤٩]. وفي جاوا الشرقيّة، «تحدّث مسافرون أتوا من تلك المناطق عن أنهار صغيرة وينابيع سُدّت كلّيّاً بالجثث؛ وقد أُعيق النقل النهريّ في بعض الأماكن»[٥٠].

لقد جذبت التجربة الإندونيسيّة انتباه الأفراد والمؤسّسات التي خطّطت للانقلاب على سلفادور آلندي في واشنطن وسانتياغو. ولم يشكّل عنف سوهارتو موضع الاهتمام الأوحد، بل انضمّ إليه الدور الاستثنائيّ الذي لعبه فريق الاقتصاديّين الإندونيسيّين الذي تعلّموا في جامعة كاليفورنيا، في بيركلي، والذين عُرفوا بـ «مافيا بيركلي». كان سوهارتو فعّالاً في التخلّص من اليسار، إلاّ أنّ «مافيا بيركلي» هي التي جهّزت الصبغة الاقتصاديّة التي ستطبع مُستقبل البلد.

كانت نقاط التشابه بين «صبيان شيكاغو» وأفراد تلك المافيا لافتة كثيراً. فقد درس أفراد «مافيا بيركلي» في الولايات المتّحدة، ضمنَ برنامج بدأ في العام ١٩٥٦، بتمويل من «مؤسّسة فورد». وكانوا قد عادوا إلى موطنهم من أجل بناء نسخة طبق الأصل عن كلّية غربيّة للعلوم الاقتصاديّة؛ كلّيّة العلوم الاقتصاديّة الخاصّة بهم في جامعة إندونيسيا. أرسلت «فورد» أساتذة أميركيّين إلى جاكارتا بغية تأسيس الكلّيّة، تماماً كما ساعد أساتذة جامعة «شيكاغو» في تأسيس كلّية اقتصاد جديدة في سانتياغو. ويشرح جون هاورد الذي كان وقتها مدير «برنامج فورد» الدوليّ للتدريب والبحث، المسألةَ بصراحة تامّة قائلاً: «لقد شعرَت فورد» أنّها تدرّب الرجال الذين سيتولّون قيادة البلد عند رحيل سوكارنو»[٥١].

أصبحَ الطلاّب الذين دعمتهم «مؤسّسة فورد»، قادة مجموعاتٍ في حرم

الجامعة، شاركت في إسقاط سوكارنو، وقد عملت «مافيا بيركلي» عن كثب مع الجيش في قيادة الانقلاب، بتطويرها «خطط الطوارئ» التي كان سيُعمل بها في حال السقوط المفاجئ للحكومة(*)(٥٢) كان لعلماء الاقتصاد هؤلاء، تأثير كبير في الجنرال سوهارتو، الذي لم يكن يفقه شيئاً في ما خصّ عالم رجال الأعمال. ووفقاً لمجلّة «فورتشون»، فقد سجّلت «مافيا بيركلي» أمثولات اقتصاديّة. على شرائط وأرسلتها إلى «سوهارتو» كي يستمع إليها في المنزل(٥٣). وعندما كانت تلتقي المافيا بسوهارتو وجهاً لوجه، «لم يكُن الرئيس يُصغي إليها فقط، بل كان يدوِّن الملاحظات أيضاً»، بحسب ما أشار أحد أعضاء المجموعة بفخر(٥٤). وقد وصفَ متخرج آخر من جامعة بيركلي العلاقة على النحو التالي: «لقد قدّمنا إلى القيادة العسكريّة ـ العنصر الأساسيّ في النظام الجديد ـ» «كتابَ طبخ» يحوي «وصفات» تشرح كيفيّة التعامل مع مشاكل إندونيسيا الاقتصاديّة. لم يكتفِ الجنرال سوهارتو بصفته القائد الأعلى للجيش، بالكتاب، لكنّه أراد أيضاً أن يجعل من واضعي تلك «الوصفات» مستشارين اقتصاديّين له»(٥٥). وقد فعل ذلك بالفعل. لقد ملأ مجلس النوّاب بأعضاء من «مافيا بيركلي»، مسلِّماً إيّاهم المناصب الماليّة الأساسيّة، بما فيها وزارة التجارة، ومنصب سفير إندونيسيا في واشنطن(٥٦).

وقد أدى كون أعضاء «مافيا بيركلي» قد درسوا في كلّيةٍ أقلّ تمسّكاً بالأيديولوجيات إلى الجزم بأنهم لم يكونوا راديكاليّين مناهضين للدولة، على غرار «صبيان شيكاغو». فقد اعتقد أعضاء هذا الفريق أنّ للحكومة دوراً تلعبه في إدارة «اقتصاد إندونيسيا القوميّ»، والحرص على توفير الأغذية الأساسيّة، مثل الأرزّ. وبرغم ذلك، لم يقصِّر الفريق أبداً بترحيبه بالمستثمرين الأجانب الذين كانوا يسعون إلى الاستفادة من مناجم إندونسيا المعدنيّة الهائلة، وثروتها

(*) لم يكُن جميع الأساتذة الأميركيّين الذين أُرسلوا ضمن البرنامج، مرتاحين إلى هذا الدور. وقد قال لين دويل، الأستاذ في جامعة بيركلي الذي عُيِّن لإدارة برنامج «مؤسّسة فورد» في إندونيسيا: «شعرت بأنه لا يجب على الجامعة أن تتورّط في ما كان يتحوّل بشكل أساسيّ إلى ثورةٍ ضدّ الحكومة». وقد أدّى تصريحه هذا إلى إرجاعه إلى كاليفورنيا واستبداله بآخر.

النفطيّة، التي وصفها ريتشارد نيكسون بأنّها «الجائزة الأكبر في جنوب شرق آسيا»[57][*]. وقد تُرجم هذا الترحيب بإقراره قوانين تسمح للشركات الأجنبيّة بامتلاك نسبة ١٠٠٪ من تلك الموارد، وتوزيعه «إعفاءات ضريبيّة». وهكذا، تقاسمَت شركات التعدين والطاقة الكُبرى في العالم بينها ثروة «إندونيسيا» الطبيعيّة، أي صناعات النحاس والصلب، والخشب الصلْد، والمطّاط، والنفط.

أما الذين كانوا يخطّطون للانقلاب على آلندي، في الوقت نفسه الذي كان ينطلقُ فيه برنامج سوهارتو، شكّلت تجربتا البرازيل وإندونيسيا أمثولة مفيدة من حيث التناقضات. لم يستخدم البرازيليّون عقيدة الصدم كثيراً، وقد انتظروا سنين قبل أن يُظهروا توقهم إلى العنف. كان ذلك في الواقع خطأً شبه مميت، بما أنّه قدَّم إلى أعدائهم فرصة الاحتشاد معاً من جديد وقيام بعضهم بتشكيل جيوش ميليشياوية يساريّة. وبرغم تمكّن الطغمة العسكريّة من إخلاء الشوارع، فقد أجبرتها المعارضة الصاعدة على تبطيء تنفيذها خططها الاقتصاديّة.

من جهة أخرى، كان سوهارتو قد بيّنَ أنّ استخدام القمع الجماعيّ كتدبير وقائيّ، سيُدخل البلد في حال من الصدمة، ويُمكن عندها استئصال المقاومة قبل نشوئها حتّى. استخدم سوهارتو الرعب بدون رحمة، وبشكل فاقَ أسوأ التوقّعات، إلى درجة أنّ الرّعب دبّ في نفوس الناس الذين كانوا قبل أسابيع قليلة يكافحون بشكل جماعيّ لتأكيد استقلال بلدهم، فسلّموا كامل زمام الحُكم إلى سوهارتو وأنصاره. وقال رالف ماكهي، الذي عمل كمدير عمليّات رفيع المستوى في وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة خلال أعوام الانقلاب، إنّ إندونيسيا كانت «عمليّة نموذجيّة... يُمكنك أن تَنسب جميع الأحداث المهمّة والدمويّة التي أدارتها واشنطن، إلى الطريقة التي أتى بها سوهارتو إلى الحكم. وقد دلّل نجاح تلك الطريقة إلى أنّه يُمكن تكرارها أكثر من مرّة»[58].

والأمثولة المهمّة الأخرى التي يُمكن تعلّمها من النموذج الإندونيسيّ، هي

(*) وظّف آرنولد هاربرغر بشكل مثيرٍ للاهتمام، كمستشار في وزارة الماليّة في عهد سوهارتو في ١٩٧٥.

الشراكة التي تلت الانقلاب بين سوهارتو و«مافيا بيركلي». وبما أنّهم كانوا مستعدّين لأن يتبوأوا مناصب الخبراء الفنّيّين في الحكومة الجديدة، وكان قد سبقَ لهم أن استقطبوا سوهارتو إلى معسكرهم، فقد تخطّى الإنجاز الذي حقّقه الانقلاب التخلّص من الخطر القوميّ ليحوّل إندونيسيا إلى أكثر البيئات احتضاناً للشركات الأجنبيّة المتعدّدة الجنسيّات في العالم. وبينما بدأ الحُكم بطرد آلندي يكتسبُ زخماً، بدأ يبرز تحذيرٌ مُخيف مكتوب باللون الأحمر على جدران سانتياغو. كان ذلك التحذير يقول: «جاكارتا قادمة».

بعد انتخابه آلندي بوقت قصير، بدأ أعداء آلندي يقلّدون المقاربة الإندونيسيّة بدقّة غامضة. وشكّلت الجامعة الكاثوليكيّة، موئلُ «صبيان شيكاغو»، نقطةَ الصفر التي نشأ منها ما سمّته وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة «المناخ الانقلابيّ»[٥٩]. وقد انضمّ العديد من الطلاّب إلى الحزب الفاشيّ «باتريا إي ليبرتاد»، وخطوا خطوة الإوزّة عبر الطرقات مُحاكين بشكل صارخ «شبيبة هتلر». وفي شهر أيلول/سبتمبر من العام ١٩٧١، أي بعد مرور سنة على ولاية آلندي، عقد كبار رجال الأعمال في التشيلي اجتماعاً طارئاً في مدينة فينيا ديل مار الساحليّة، من أجل تطوير استراتيجيّة مُحكَمة لتغيير النظام. ووفقاً لأورلندو ساينز، رئيس جمعيّة الصناعيّين الوطنيّة (التي كانت تموّلها وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة بسخاء إلى جانب العديد من الشركات الأجنبيّة المتعدّدة الجنسيّات التي كانت تخيط مؤامراتها الخاصّة في واشنطن)، قرّر المجتمعون أنّ «حكومة آلندي لم تكن منسجمة مع الحرّية في التشيلي، ولا مع المشاريع الخاصّة فيها، وأنّ الطريق الوحيد لتجنّب النهاية، يتمثّل في إسقاط الحُكومة». وهكذا، شكّل رجال الأعمال «بنيةً تحتيّة حربيّة»، من شأن جزء منها أن يتواصل مع الجيش، ومن شأن جزئها الآخر، «أن يهيّئ برامج محدّدة تكون بديلاً لبرامج الحكومة وتُوكَل إلى القوى المسلّحة بشكل ممُنهج»[٦٠].

جنّد ساينز أعضاءَ أساسيّين من «صبيان شيكاغو» كي يضعوا تلك البرامج البديلة، وأقامَ لهم مكتباً جديداً قرب القصر الجمهوريّ في سانتياغو[٦١]. بدأ الفريق، بقيادة أحد متخرجي جامعة «شيكاغو». سيرجيو دي كاسترو وزميله في

الجامعة الكاثوليكيّة سيرجيو أندورّاغا، بعقد اجتماعات سرّيّة أسبوعيّة كانوا يطوّرون فيها مقترحات مفصّلة حول كيفيّة إعادة بناء جذريّة لبلدهم على أسس ليبراليّة جديدة[٦٢]. ووفقاً للتحقيق التالي الذي أجراه مجلس الشيوخ، تبيّنَ أنّ «أكثر من ٧٥ ٪ من تمويل «منظمّة البحث التابعة للمعارضة» كانت تَرِد مباشرةً من وكالة الاستخبارت المركزيّة الأميركيّة»[٦٣].

جرى خلال فترة من الزمن، التخطيط للانقلاب على مسارَين مختلفَين: خطّط الجيشُ للقضاء على آلندي ومناصريه، بينما خطّط الاقتصاديّون للإطاحة بأفكارهم. وتزامن ازدياد الجهود لإيجاد حلّ جازم، مع فتح حوار بين المخيَّمَين، دخلَ فيه كوسيط، روبيرتو كيلي، وهو رجل أعمالٍ ذو صلة بصحيفة «إل ميركوريو» المموّلة من وكالة الاستخبارات الأميركيّة. أرسَل «صبيان شيكاغو» عبرَ كيلي موجزاً من خمس صفحات عن برنامجهم الاقتصاديّ إلى أدميرال الأسطول الحربيّ المسؤول. وما إن وافق الأسطول البحريّ على البرنامج، حتّى أخذ «صبيان شيكاغو» يعملون بشكل هستيريّ كي يكون برنامجهم جاهزاً بحلول موعد الانقلاب.

«إنجيلهم» البالغ خمسمئة صفحة ـ وهو عبارة عن برنامج اقتصاديّ مفصَّل شكّل توجيهاً للطغمة العسكريّة منذ البدايات الأولى ـ في التشيلي باسم «ذو بريك» (الآجرّة). ووفقاً للجنة مجلس الشيوخ اللاحقة، «كان المتعاونون مع وكالة الاستخبارات المركزيّة متورّطين في تحضير خطّة اقتصاديّة متكاملة مبدئيّة شكّلت الأساس الذي ارتكزت عليه قرارات الطغمة العسكريّة الاقتصاديّة»[٦٤]. في الواقع، كان ثمانية من أصل عشرة كتّاب أساسيّين شاركوا في تأليف «الآجرّة»، قد درسوا العلوم الاقتصادية في جامعة «شيكاغو»[٦٥].

برغم أنّ إسقاط آلندي وصِف عالميّاً بأنّه انقلاب عسكريّ، إلاّ أنّ سفير آلندي في «واشنطن»، أورلندو لتولييه، رآه نتيجة شراكةٍ بين الجيش والاقتصاديّين. فكتب قائلاً: «إنّ «صبيان شيكاغو»، وهو الاسم الذي اشتهروا به في التشيلي، أقنعوا الجنرالات بأنّهم كانوا مستعدّين لاستكمال العنف الذي كان يتّصف به الجيش، بالأصول الفكريّة التي كانت تنقصه»[٦٦].

أظهر انقلاب التشيلي لدى وقوعه، ثلاثة أشكالٍ مختلفة من الصدمة. وقد شكّلت تلك الأشكال وصفةً ستُستنسخ لاحقاً في البلدان المجاورة، وقد برزت مجدَّداً في العراق بعد ثلاثة عقود. أُتبعت صدمةُ الانقلاب بحدّ ذاتها فوراً بشكلَين إضافيَّين من الصدمة، كان أحدُهما تقنيّة «المعالجة بالصدمة» الرأسماليّة لفريدمان، وهي تقنيّة كان مئات الاقتصاديّين الأميركيّين اللاتينيّين قد تدرّبوا عليها في جامعة «شيكاغو» ومؤسّساتها الفرعيّة المختلفة. أمّا ثانيهما، فكان الصدمة التي اعتمدها إيوين كاميرون، في بحثه عن العقاقير والحرمان الحسّي. في الواقع، بات الشكل الثاني من الصدمة، مرمّزاً في دليل كوبارك كإحدى تقنيّات التعذيب المعتمدة، وقد نُشر في برامج وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة التدريبيّة المكثَّفة الخاصّة بالشرطة والجيش الأميركيَّين اللاتينيَّين.

وقَعت تلك الأشكال الثلاثة للصدمة على رأس الهيئات الأميركيّة اللاتينيّة والجسم السياسيّ في المنطقة، خالقةً إعصاراً لامتناهياً من قوى التدمير وإعادة الإعمار، والحذف والخلق. وقد مهّدت هذه الصدمة الناتجة عن الانقلاب الطريقَ للمعالجة بالصدمة الاقتصاديّة. وقد أرعبت غرفة التعذيب كلّ من كان يفكّر في الوقوف في وجه الأخيرة. وهكذا، انطلاقاً من هذا المختبر الحيّ، انبثقت دولة «مدرسة شيكاغو» الأولى، محقّقةً النصر الأوّل في ثورتها المضادّة العالميّة.

القسم الثاني

الاختبار الأوّل

مخاضُ الولادة

نظريّاتُ فريدمان منحته جائزة «نوبل»، كما منحت التشيلي، الجنرالَ بينوشي.

إدواردو غاليانو، «نهارات الحبّ والحرب ولياليهما»، ١٩٨٣

أنا لا أعتقد أنّه تمّ اعتباري «شرّيراً» في يومٍ من الأيّام.

ميلتون فريدمان، في استشهاد له ورد في «وال ستريت جورنال»، في ٢٢ تموّز/يوليو ٢٠٠٦

الفصل الثالث

حالات الصدمة

الولادة الدمويّة للثورة المضادّة

على الإصابات أن تقع دُفعةً واحدةً. فبذلك، يكون وقعها أقلّ إيلاماً، وبالتالي أقلّ إيذاءً.

نيكولاو ماكيافيلي، «الأمير» ١٥١٣[١].

في حال اعتُمدت مقاربة الصدم هذه، أعتقد أنّه يجب تداولها في العلن وبالتفصيل المملّ، حتّى يكون مفعولها قريب الأجل. فكلّما ازدادت إحاطة الشعب بها، سهَّلت ردودُ فعله عمليّةَ التغيير.

ميلتون فريدمان في رسالة أبرق بها إلى الجنرال، أوغوستو بينوشي في ٢١ نيسان/أبريل من العام ١٩٧٥[٢].

لطالما اعتَبر الجنرال أوغوستو بينوشي وأنصارُه أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، «حرباً» وليس انقلاباً. لقد بدت سانتياغو ساحة حرب بالفعل: فقد كانت الدبّابات تُطلق الصواريخ وهي تزحفُ إلى المستديرات، كما كانت المباني الحكوميّة تتعرَّض لقصف المُقاتلات النفّاثة. وبرغم ذلك، كان ثمّة شيء غريب بشأن هذه الحرب؛ فلقد كانت أحاديّة الجانب.

كان بينوشي يهيمنُ منذ البداية، بشكل كامل، على الجيش والأساطيل الحربيّة والبحريّة والشرطة. ولم يكن الرئيس سلفادور آلندي يملك جيشاً خاصاً

به، إذ كان يرفضُ طوال تلك الفترة أن يحشد أنصاره في قوى مسلّحة دفاعيّة. بالتالي، أتت المقاومة الوحيدة من القصر الجمهوريّ، «لا مونيدا»، والأسطح العالية المحيطة به، حيث كانت حاشية آلندي الداخليّة تبذلُ جهداً جبّاراً للدفاع عن الديموقراطيّة. لم تكن تلك المعركة عادلةً على الإطلاق: فبرغم أنّه لم يتواجد في القصر سوى ستّة وثلاثين مناصراً لآلندي، فإنّ ذلك لم يمنع الجيش من إطلاق أربعة وعشرين صاروخاً عليه[٣].

أرادَ بينوشي، قائد العمليّة العبثيّ والمتقلّب المزاج (الذي حاكت طينته طينةَ الدبّابات التي كان يتنقّل فيها)، بشكل واضح أن يكون الحدث تراجيدياً ومأساوياً قدر الإمكان. وحتّى لو لم يكن الانقلاب حرباً بالمعنى الحرفيّ للكلمة، فإنّه قد صُمِّم بحيث يخلِّف الصدى نفسه: لقد كان نذيراً لعقيدة الصدم والترهيب. في الواقع، ما كان بإمكان ذلك الانقلاب أن يكون أكثر صدماً. فعلى عكس الأرجنتين المجاورة، التي حكمتها ستّ حكومات عسكريّة متتالية في العقود الأربعة الماضية، لم تكُن التشيلي تألف هذا النوع من العنف، لا سيّما أنها تمتعت بـ ١٦٠ عاماً من الحكم الديموقراطيّ السلميّ، لم يشُبها أيُّ تدخّل خلال السنين الواحدة والأربعين الماضية.

اندلعت النيران في القصر الجمهوريّ؛ ونُقلت جثّة الرئيس الممزّقة على حاملةٍ، بينما كان أقرب رفاقه مرميين في الشارع ورؤوس البنادق مصوَّبة إليهم[*]. في ذاك الصباح، وعلى بعد دقائق سيراً في السيّارة من القصر الجمهوريّ، كان أورلندو لتولييه، الذي عاد للتوّه من واشنطن، في طريقه إلى وزارة الدفاع، كي يستلم منصبه الجديد كوزير. وما إن دخلَ من البوابّة الأماميّة، حتّى وقعَ في كمينٍ نصبهُ لهُ اثنا عشر جنديّاً في زيّ عسكريّ حربيّ شهروا رشّاشاتهم في وجهه[٤].

(*) عندما وُجد آلندي، كان وجهه مشوَّهاً. وما زال النقاش يدور إلى اليوم حول ما إذا كانت قد أصابته طلقة ناريّة من النيران التي انهمرت على «قصر لا مونيدا»، أم أنه أطلق النار على نفسه مفضّلاً الموت على أن يرى التشيليّون رئيسهم المُنتخب مستسلمًا للجيش المتمرّد. والنظريّة الثانية هي الأكثر قابليّة للتصديق.

كان المدرّبون الأميركيّون، الذين تألّف العديد منهم من رجال وكالة الاستخبارات الأميركيّة خلال الأعوام التي مهّدت للانقلاب، ، قد حوَّلوا الجيش التشيلي إلى قنبلةٍ موقوتةٍ مناهضة للشيوعيّة، بعد أن أقنعوا عناصره بأنّ الاشتراكيّين كانوا في الواقع جواسيس روسيّين، وقوّة غريبة عن المجتمع التشيلي: «عدواً من أهل البيت» يتربّص بالوطن. في الواقع، كانَ الجيشُ هو الذي تحوّل إلى عدوٍّ فعليّ للوطن، فباتَ على جهوزيّة لشهر سلاحه في وجوه المواطنين الذين أقسم اليمين على حمايتهم. وهكذا، مع مقتل آلندي، ووقوع مجلس نوّابه في الأسر، وغياب مقاومة وطنيّة ملموسة، انتهت معركة الطغمة العسكريّة السريعة في منتصف فترة ما بعد الظهر.

كانَ لتوليبيه والشخصيّات المهمّة الأخرى التي تعرّضت للسجن، قد اقتيدوا إلى جزيرة دووسن الجليديّة في مضيق ماليغان الجنوبيّ، التي جعلها بينوشي نسخة شبيهة لمخيّمات العمل السيبيريّة. وبرغم ذلك، لم تكتفِ الطغمة العسكريّة التشيليّة بالقتل واحتجاز أعضاء الحكومة. فقد أدرك الجنرالات أنّ بقاءهم في السلطة كان يعتمد على إرعاب التشيليّين بشكل فعليّ، كما حصلَ في إندونيسيا. لذا، تمّ إيقاف ما يقارب ١٣٥٠٠ مدنيٍّ خلال الأيّام التالية، وتمّ نقلهم في شاحناتٍ إلى السجون، بحسب تقريرٍ نشرته وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة(٥). وقد انتهى الآلاف من الأسرى في ملعبَي كرة القدم الأبرزَين في سانتايغو، ملعب التشيلي والملعب الوطنيّ الضخم. كانت استعراضات الموت الشعبيّة ، قد حلّت محلّ مباريات كرة القدم التي كانت تُقام في ما مضى داخل المدرج الوطني.

كان الجنود يتفقّدون المدرّج المكشوف برفقة المتعاونين. وكان هؤلاء ينتقون «المتمرّدين» ويقتادونهم إلى الغُرف المُقفلة والعالية التي حُوِّلت إلى غرف تعذيب موقتة. أُعدم المئات. وبدأت الجثث الهامدة تظهر إلى جوانب الطرقات العامّة الرئيسة أو تطفو في أقنية المدينة المُظلمة. ولضمان امتداد الرعب إلى أبعد من حدود العاصمة، أرسل بينوشي، الجنرال سيرجيو آريلانو ستارك، أكثر قادته بطشاً، في طوّافة إلى المحافظات الشماليّة كي يزورَ سلسلة من السجون التي

احتُجز فيها «المتمرّدون». كان «ستارك» وفرقة الموت المتنقّل الخاصّة به، في كلّ مدينةٍ وبلدة، السجناء الأكثر شعبيّةً، الذين كان يصل عددهم إلى ٢٦ في كلّ مرّة، ويقومان بإعدامهم. وقد عُرف سيل الدم الذي كان يجري بعد كلّ عمليّة إعدام بـ «عربة الموت»[٦]. بالمختصر المفيد، كان البلدُ بأسره قد تلقّى الرسالة: إنّ المقاومة مميتة.

برغم أنّ معركة بينوشي كانت أحاديّة الجانب، كانت آثارها ملموسة كأيّ حربٍ أهليّة أو اجتياحٍ أجنبيّ: فبشكل إجماليّ، اختفى أكثر من ٣٢٠٠ شخصٍ أو أُعدِم، وسُجن ٨٠٠٠٠ على الأقلّ، وهجر ٢٠٠٠٠٠ البلد لأسباب سياسيّة[٧].

الجبهة الاقتصاديّة

كان يوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بالنسبة إلى «صبيان شيكاغو» يوماً من التوقّعات الهوجاء والحماسة الناتجة عن اقتراب الموعد. في آخر لحظة، اتّصل سيرجيو دي كاسترو بمعاونه في الأسطول الحربيّ، كي يضمن موافقته على كلّ صفحةٍ من صفحات «الآجرّة». وفي اليوم الذي حدث فيه الانقلاب، خيَّم العديد من «صبيان شيكاغو» خارج المطابع اليمينيّة لصحيفة إل ميركوريو». وبينما كانت الطلقات الناريّة تُطلَق في الشوارع، هروَلَ هؤلاء لإنجاز طباعة الوثيقة في موعدها، أي في اليوم الأوّل من تسلُّم الطغمة العسكريّة مهامّها. ويتذكّر آرتوريو فونتان، أحد محرّري الصحيفة، أنّ الآلات «بقيت تعمل على مدار الساعة لطبع نسخ تلك الوثيقة الطويلة». في الواقع، نجح «صبيان شيكاغو» في ذلك، وإن في اللحظة الأخيرة. و«قُبيل ظهيرة يوم الأربعاء، الواقع فيه ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، كانت الخطّة جاهزة على مكاتب الضبّاط العامّين للقوى المسلّحة الذين أوكِلت إليهم المهامّ الحكوميّة»[٨].

كانت المقترحات في الوثيقة النهائيّة مشابهة بشكل صارخ لتلك التي وردت في كتاب ميلتون فريدمان، «الرأسماليّة والحريّة»: الخصخصة وإزالة القواعد والحدّ من الإنفاق الاجتماعيّ: أي ثالوث السوق الحرّة. كان اقتصاديّو التشيلي

الذين تدرّبوا في الولايات المتّحدة قد حاولوا طرح هذه الأفكار سلمياً في إطار جدال ديموقراطيّ، لكنّهم جُوبهوا برفضٍ كبير. وها قد عاد الآن، «صبيان شيكاغو» مع خططهم ليتواجدوا في ظلّ مناخٍ أكثر ترحيباً برؤيتهم الراديكاليّة. ففي تلك الحقبة الجديدة، لم يكونوا يحتاجون سوى إلى موافقة حفنةٍ من العسكريّين. كما أنّ ألدّ خصومهم السياسيّين كانوا إمّا مرميّين في السجن وإما متوفّين أو مُتخفّين خارج البلاد. أمّا الباقون، فكانوا ينتظرون دورهم في الصفّ أمام المقاتلات النفّاثة وعربات الموت.

قال كريستيان لارولي، أحد مساعدي بينوشي الاقتصاديّين: «كانت تلك ثورةً»[٩]. في الواقع، كان توصيفه هذا عادلاً. فقد تعدّى تاريخ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، كونه نهاية عنيفة لثورة آلندي الاشتراكيّة السلميّة؛ بل شكّل ما حصل بدايةً لما وصفته «ذو إيكونوميست»، في وقتٍ لاحق، بـ «الثورة المضادّة» النصر الملموس الأوّل في حملة «مدرسة شيكاغو» من أجل استعادة الأرباح التي كانت قد جُنيت في ظلّ التنمويّة والكينزيّة[١٠]. وعلى عكس ثورة آلندي الجزئيّة، التي خُفِّفت وسُوّيت بعمليّة شدّ وإرخاء اقتصاديّة، كانت تلك الثورة، التي فُرضت عن طريق العنف تتمتّع بحريّة مطلقة. في الواقع، في الأعوام اللاحقة، ستُفرض السياسات نفسها التي نصَّ عليها كتاب «الآجرّة» على أعدادٍ من البلدان، متخفّيةً بسلسلةٍ من الأزمات. وبرغم كلّ ذلك، تُعتبر التشيلي منشأ الثورة المضادّة، ومنشأ العنف.

بلغ الخبر السارّ خوسيه بينييرا، وهو متخرج سابق من كلّيّة الاقتصاد في الجامعة الكاثوليكيّة، وشخصٌ ينسبُ نفسه إلى «صبيان شيكاغو». كان يُمارس اختصاصه في جامعة «هارفرد» في الوقت نفسه الذي حصَل فيه الانقلاب، فعاد إلى الوطن «كي يُساعد في تأسيس بلدٍ جديدٍ يُكرّس نفسه للحريّة انطلاقاً من رُفات البلد القديم». يقول «بينييرا» الذي سيُصبح وزير العمل وصناعة التعدين خلال عهد بينوشي: «كان الانقلاب ثورةً حقيقيّة... خطوةً جذريّة وشاملة ومستدامة في اتّجاه الأسواق الحرّة»[١١].

كان آوغستو بينوشي قبل الانقلاب، مشهوراً بالانقياد وصولاً إلى حدّ

التذلّل. كانَ لا ينفكّ يمدح قادته المدنيّين ويوافق على آرائهم. أمّا كديكتاتور، فقد اكتشَف بينوشي نواحي جديدة في شخصيّته. لقد استولى على السلطة بشهيّة لم تُشهد من قبل، وتكلّف عظمة الحاكم مدّعياً أنّ «القدر» قد أوكله بواجبه. وبعد وقتٍ قصير، ألحَقَ الانقلاب الأوّل بانقلاب ثانٍ على القادة العسكريّين الثلاثة الآخرين ، بعد أن كان قد اتّفقَ معهم على تقاسم السلطة، فأزاحهم من مناصبهم وأطلق على نفسه لقب، القائد الأعلى للأمّة، إضافةً إلى لقب «الرئيس». في الواقع، استدفأ بينوشي بالفخامة، وتمسّك بالرسميّات، كي يُثبِت حقّه في الحُكم، ولم يفوّت فرصةً إلاّ وارتدى فيها زيّه البروسيّ، والبُرنس كاملاً. وقد اختار عربة «مرسدس بنز» ذهبيّة مضادّة للرصاص لكي يتجوّل فيها في أرجاء «سانتياغو»[١٢].

كانَ بينوشي يملك براعة فطريّة في الحكم الاستبداديّ، إلاّ أنّه كانَ، على غرار سوهارتو، لا يفقه شيئاً تقريباً في العلوم الاقتصاديّة. طرَح ذلك مشكلة؛ فقد كانت حملة تخريب المؤسّسات التي قادتها شركة «آي تي تي»، فعّالة في تدهور الاقتصاد. وبالتالي، وجد بينوشي نفسه أمام أزمة في ذروة نموّها.

في الحقيقة، كان ثمّة صراعٌ منذ البداية على السلطة في كنف الطغمة العسكريّة بين قسمٍ أراد العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل عهد آلندي، والاسترجاع السريع للديموقراطيّة من جهة ، و«صبيان شيكاغو» الذين كانوا يحثّون على إقامة سوق حرّة من رأس الهرم حتّى قاعدته، استلزم فرضُها سنين، من جهة أخرى. لم يكن بينوشي الذي اكتسَب سلطات جديدة، راضياً على الإطلاق عن الدور التنظيفيّ المحض الذي أراده له القدر: أي أن «يستعيد الأمن» ويتنحّى. وقد قال في هذا السياق: «نحن لسنا مكنسة كهربائيّة كنست الماركسيّة كي تُعيد النفوذ إلى هؤلاء السادة السياسيّين». كما اعتبر أنّ رؤية «مدرسة شيكاغو» الإصلاحيّة الشاملة هي التي تتّفق مع طموحه الجامح الجديد[١٣]. وعلى غرار ما فعل سوهارتو وزميلته «مافيا بيركلي»، عيَّن بينوشي فوراً عدّة متخرّجين من جامعة «شيكاغو» في مناصب اقتصاديّة استشاريّة رفيعة المستوى، بمن فيهم سيرجيو دي كاسترو، قائد الحركة المعترف به والمؤلّف

الرئيسيّ لـ «الآجرّة». أطلقَ بينوشي على هؤلاء اسم التكنوقراط» (الخبراء الفنّيين) ـ أي التقنيّين ـ، وذلك احتكاماً لزعم «مدرسة شيكاغو» أنّ معالجة الوضع الاقتصاديّ كانت مسألة علميّة، وليست مسألة نابعة من خيارات إنسانيّة ذاتيّة.

برغم أنّ بينوشي لم يكن يفقه الشيء الكثير بشأن التضخّم ونِسَب الفائدة، فقد كان الخبراء الفنّيون يتكلّمون بلغة يفهمها. كان هؤلاء يؤمنون بأنّ العلوم الاقتصاديّة هي بمثابة قوى في الطبيعة يجب أن تُحترم وأن يُخضع لها، باعتبار أنّ «التصرّف ضدّ الطبيعة هو مناقضٌ للإنتاجيّة وخاذل للذات»، كما شرح «بينييرا»[١٤]. وافقَ بينوشي على ذلك. وكتب مرّةً في هذا الصدد، أنّه على الناس أن يخضعوا للنظام الهيكليّ، إذ إنّ «الطبيعة تبيّن لنا ضرورة التراتبيّة والهرميّة الأساسيّتَين»[١٥]. وقد شكّلت هذه المطالبة الثنائيّة الجانب باتّخاذ الأوامر من قوانين طبيعيّة عليا، أساسَ التحالف الذي جمع بين بينوشي و«مدرسة شيكاغو».

كان بينوشي في خلال السنة ونصف السنة الأولى، وفياً لقواعد «مدرسة شيكاغو»: لقد خصخص بعض الشركات التي كانت تملكها الحكومة، وليس جميعها (بما في ذلك مصارف عدّة). كذلك، سمح بالتخفيف من جموح أشكال جديدة من المضاربة الماليّة، وشرّع الأبواب أمام الواردات الأجنبيّة، مُسقطاً الحواجز التي لطالما حمت الصناعيّين التشيليّين. وقد خفّفَ الإنفاق الحُكوميّ بنسبة ١٠٪، باستثناء الإنفاق على الجيش الذي شهد ازدياداً كبيراً[١٦]. كذلك، ألغى المراقبة على الأسعار، وقد كانت تلك خطوةً راديكاليّةً في بلدٍ اعتادَ أن يضبط أسعار المنتجات الأساسيّة، كالخبز وزيت الطبخ، طوال عقود.

كان «صبيان شيكاغو» قد أكّدوا بثقة لبينوشي أنّه إذا أوقفَ بشكل مفاجئ تدخّل الحكومة في جميع تلك المجالات، «فإنّ القوانين الطبيعيّة للاقتصاد ستستعيد توازنها وستنخفض نسبة التضخّم بشكل سحريّ، وهما أمران اعتبروهما نوعاً من الحمّى الاقتصاديّة التي تدلّ على وجود متعضّيات مُضرّة في السوق.

لكنّهم كانوا على خطأ. ففي ١٩٧٤، وصلت نسبة التضخّم إلى ٣٧٥٪ ـ وهو المعدّل الأعلى في العالم وضعف الرقم الذي بلغه التضخّم في عهد آلندي[١٧]. تخطّت أسعار الأساسيّات، مثل الخبز، حُدودها. وفي الفترة نفسها، طُرد التشيليّون من وظائفهم بعد أن غمر اختبار بينوشي للسوق الحرّة، البلد بالأيدي العاملة المستوردة الرخيصة. كانت الشركات المحلّيّة تُقفل أبوابها لعجزها عن المنافسة، وبلغت البطالة أعلى مستوياتها؛ كما بات الجوع يقرع الأبواب. لقد شكّلت التجربة المخبريّة الأولى لـ «مدرسة شيكاغو» حلاً سريعاً للمشكلة.

أخذَ سيرجيو دي كاسترو وغيره من «صبيان شيكاغو» (وفقاً للمنهجيّة الشيكاغويّة الأصيلة)، يُجادلون في أنّ المشكلة لم تكن تكمن في نظريّتهم، بل في عدم تطبيق تلك النظريّة بالصرامة الكافية. لقد فشل الاقتصاد في إصلاح ذاته، وفي العودة إلى التوازن المنسجم، لأنّه كان لا تزال ثمّة «اختلالات» بقيت من مخلّفات التدخُّل الحكوميّ الذي دام نصفَ قرنٍ تقريباً. وبالتالي، وجب على بينوشي أن يزيل تلك الاختلالات كي يُسهِم في إنجاح التجربة، وذلك عن طريق مضاعفته التخفيضات وعمليّات الخصخصة، واعتماده مزيداً من السرعة في تنفيذ ذلك.

كان العديد من نخب رجال الأعمال في البلد في خلال فترة السنة ونصف السنة تلك، قد ضاقوا ذرعاً بمغامرات «صبيان شيكاغو» المروِّجة للرأسماليّة المتطرِّفة. فالشركات الأجنبيّة ومجموعة الخبراء الماليّين الذين عُرفوا بالـ «بيرانا» والذين كانوا يجنون أرباحاً هائلة من خلال المضاربات، كانوا المستفيدين الوحيدين من تلك المغامرة. كان يُعمد إلى إزاحة صناعيّي المسامير الملولبة والصواميل الذين كانوا قد دعموا الانقلاب بشدّة. وقد أعلن «أورلاندو ساينز»، رئيس جمعيّة الصناعيّين الوطنيّة، الذي كان في الأصل وراء مشاركة «صبيان شيكاغو» في الخطّة الانقلابيّة، أنَّ نتائج التجربة «تُعتبر واحدة من أسوأ العمليّات الفاشلة في تاريخهم الاقتصاديّ»[١٨]. لم يكن الصناعيّون يرغبون في اشتراكيّة آلندي، لكنّهم أُعجبوا بما يكفي بالاقتصاد المُنظَّم. قال ساينز في هذا السياق: «من المستحيل أن نستمرّ في هذه الفوضى الماليّة التي تهيمن على

التشيلي. ومن الضروريّ أن نعيد تقنية ملايين وملايين الموارد الماليّة التي تُستخدم حالياً في مضاربات متهوّرة على مرأى من هؤلاء الذين ليست لديهم وظيفة حتّى، إلى مجالات استثماريّة مُنتجة»[١٩].

أصبح جدول أعمال «صبيان شيكاغو» وجماعة الـ «بيرانا» (الذين كان بينهم تداخل كبير) معرّضاً للخطر، وقرروا، بسبب ذلك أنّ الوقت قد حانَ لاستدعاء اللاعبين الأساسيّين. لذا، توجَّه ميلتون فريدمان وآرنولد هاربرغ في آذار/مارس ١٩٧٥، بالطائرة إلى «سانتياغو» بدعوةٍ من مصرفٍ مهمّ في البلد كي يُساعدا على إنقاذ التجربة.

استقبلت الصحافة التابعة للطغمة العسكريّة فريدمان، المرشد الروحيّ للنظام الجديد، استقبال نجوم موسيقى الروك. وقد تصدَّر كُلٌّ من تصاريحه عناوينَ الصحف، وبُثَّت محاضراته الأكاديميّة عبر التلفزيون القوميّ. كما حظي بلقاء مع أكثر الجماهير أهمّيّةً على الإطلاق: الجنرال بينوشي، وذلك في اجتماعٍ خاصّ معه.

تطرَّق فريدمان طوال فترة مكوثه في سانتياغو إلى موضوع واحد، مفاده أنّ الطغمة العسكريّة كانت على عتبة بدايةٍ جيّدة، لكنّها كانت لا تزال في حاجةٍ إلى مزيدٍ من التراخي في التعامل مع السوق الحرّة. وقد استخدم في خطاباته ومقابلاته، تعبيراً لم يُكن قد طُبِّق علناً من قبل عند وقوع أزمة اقتصاديّة. لقد نادى بـ «المعالجة بالصدمة». وقال: «لا حلّ سواها بالتأكيد. لا حلّ طويل الأمد سواها»[٢٠]. وعندما توجّه إليه مراسلٌ تشيليّ قائلاً إن ريتشارد نيكسون، الذي كان وقتها رئيس جمهوريّة الولايات المتّحدة، قد فرضَ قيوداً من أجل لجم جموح السوق الحرّة، قاطعه فريدمان بجفاء قائلاً: «أنا لا أوافق عليها. لا أعتقد أنّه يجب أن نُطبّقها. أنا ضدّ تدخّل الحكومة في الاقتصاد، سواء أكان في بلدي أم في التشيلي»[٢١].

بعد اجتماعه ببينوشي، دوَّن فريدمان بعض الملاحظات الشخصيّة حول اللقاء، كشف عنها في مذكّراته بعد مرور عشرات السنين. لاحظَ فريدمان أنّ

الجنرال كان «منجذباً كثيراً إلى فكرة المعالجة بالصدمة، لكنّه كان أيضاً قلقاً بشكل واضح إزاء البطالة الموقتة التي كان يمكن أن تنتج عن ذلك»(٢٢). كما أن «بينوشي» كان في تلك المرحلة، قد اشتهر في أرجاء العالم أجمع بسبب المجازر التي أمر بارتكابها في ملاعب كرة القدم. كان من المفترض أنّ يحث استياء الدكتاتور من الكلفة البشريّة التي استتبعتها المعالجة بالصدمة، فريدمان على التريّث. لكن بدلاً من ذلك، استرسل فريدمان في هذه النقطة في رسالة ملحقة مدح فيها قرارات الجنرال «الشديدة الحكمة»، مُشجعاً إيّاه على زيادة تخفيض الإنفاق الحكوميّ، بنسبة ٢٥٪ في غضون ستّة شهور... ضمن إطار واسع وشامل»، واعتماده في الوقت نفسه سلّة من السياسات الداعمة للأعمال تنحو باتّجاه «حرّية تجاريّة كاملة». تنبّأ فريدمان بأنّ مئات آلاف الأشخاص الذين سيُطرَدون من عملهم في القطاع العامّ سيحصلون سريعاً على وظائف جديدة في القطاع الخاصّ، الذي من شأنه أن ينتعش سريعاً بعد إزالة بينوشي أكبرَ قدرٍ ممكن من العوائق التي تعترض سوق القطاع الخاص حالياً(٢٣).

أكّد فريدمان للجنرال أنّه إذا عمل بنصيحته، فإنّه سيحظى بفرصة وقوع «أعجوبةٍ اقتصاديّة»، وأنّه «سيكون بإمكانه أن يُنهي التضخّم في شهور»، في حين أنّ مشكلة البطالة ستكون «موجزة ـ إن قيست بالأشهر ـ، وأنّ استعادة الاقتصاد عافيته ستكون سريعة». كان على بينوشي أن يتصرّف بسرعة وبحزم. وقد شدّد «فريدمان» على أهميّة الصدمة، مكرِّراً الكلمة ثلاث مرّات، ومؤكّداً أنّ «التدرُّج ليس ممكناً»(٢٤).

كان بينوشي قد تحوّل. ففي رسالة ردّ بها على فريدمان، عبّر القائد الأعلى للتشيلي عن «احترامه الكبير والجليل لفريدمان» مطمئناً إيّاه إلى «أنّه يتمّ تطبيق الخطّة بشكل كامل في الوقت الحاضر»(٢٥). وهكذا، ومباشرةً بعد زيارة فريدمان، طرَد بينوشي وزير الاقتصاد وسلّم المنصب إلى سيرجيو دي كاسترو، الذي رقّاه بعد ذلك إلى وزيرٍ للماليّة. كدَّس دي كاسترو الحكومة بزملائه من صبيان شيكاغو، معيّناً أحدهم رئيساً للبنك المركزيّ. كذلك، تمّت إقالة أورلندو ساينز، الذي رفضَ التسريح الموقت للعمّال وإقفال المصانع، وعُيِّن مكانه رئيس

جديد لجمعيّة الصناعيّين أكثر استلطافاً لعقيدة الصدمة. وقد أعلنَ المدير الجديد: إن كان هناك صناعيّون يتذمّرون بهذا الشأن، «فليذهبوا إلى الجحيم». فأنا لن أدافع عنهم»(٢٦).

انكبّ كلٌّ من بينوشي ودي كاسترو بعد أن تحرَّرا من الأصوات المعترضة، على تجريد دولة الرعاية الاجتماعيّة من خصائصها، وصولاً إلى تحقيق الرأسماليّة المثاليّة. فعمدا في العام ١٩٧٥ إلى تخفيض الإنفاق العامّ بنسبة ٢٧٪ مرّةً واحدة، وثابرا في ذلك إلى أن وصل الإنفاق العامّ في العام ١٩٨٠ إلى نصف النسبة التي كان عليها في ظلّ حكم آلندي(٢٧). في الواقع، تلقّى قطاعا الصحّة والتعليم الضربات الأكبر. فحتّى «ذو إيكونوميست»، المتحمِّسة للسوق الحرّة، وصفت الأمر بأنّه «تشويه ذاتيّ ماجن»..(٢٨). خصخص دي كاسترو حوالى ٥٠٠ مصرف وشركة حكوميّة، متنازلاً عملياً عن العديد منها، بما أنّ الهدف من ذلك كان الإسراع بها إلى موقعها المناسب في النظام الاقتصاديّ(٢٩). لم يرأف دي كاسترو بالشركات المحليّة، وأمعنَ في إزالة المزيد من الحواجز التجاريّة. كانت النتيجة خسارة ١٧٧٠٠٠ وظيفة صناعيّة بين ١٩٧٣ و١٩٨٣(٣٠). وبحلول منتصف الثمانينيّات، هبطَت نسبة الصناعة في الاقتصاد إلى مستويات حاكت تلك التي شهدها العالم في خلال الحرب العالميّة الثانية(٣١).

كانت «المعالجة بالصدمة»، توصيفاً ملائماً لما كان قد أوصى به فريدمان. كان بينوشي قد قاد وطنه عمداً إلى رُكودٍ عميق، مُرتكزاً على النظريّة غير المختبرة القائلة إن الانكماش المفاجئ قد يزعزع الاقتصاد ويعيد إليه عافيته. كان المنطق الذي تعتمده تلك المعالجة شبيهاً بشكل لافت للمنطق الذي استخدمه أطبّاء النفس حينما بدأوا يصفون المعالجة بالصدمة الكهربائيّة بين الأربعينيّات والخمسينيّات، مقتنعين بأنّ الإحداث المتعمّد للنوبات الصرعيّة سيعيد تشغيل أدمغة المرضى بشكل سحريّ.

إنّ نظريّة المعالجة بالصدمة الاقتصاديّة، تعتمد في جزء منها على دور التوقّعات في تغذية عمليّة التضخّم. فإدارة الحكم في خلال فترة التضخّم، لا

تتطلّب فقط تغيير السياسة النقديّة، بل تغيير سلوك المُستهلك والموظّف والعامل. ويتمثّل دور النقلة السياسيّة العنيفة في تبديله المباشر للتوقّعات، وإشارته إلى الجمهور بأنّ قواعد اللعبة قد تغيّرت بشكل دراماتيكيّ، أي أنّ الأسعار لن تستمرّ بالارتفاع، ولا حتّى المعاشات. وبحسب هذه النظريّة، كلّما أُطيح بتوقّعات التضخّم بشكل أسرع، كانت فترة الركود المؤلمة والبطالة المرتفعة أقصر. وبرغم ذلك، ولا سيّما في البُلدان التي تملك فيها الطبقة السياسيّة مصداقيّة كبيرة بين الشرائح الاجتماعيّة، وحدها السياسة الصدميّة الحاسمة هي التي تستطيع أن «تلقّن» الشعب مثلَ تلك الدروس القاسية[*].

يُعتبر التسبّب في ركود أو كساد ما، فكرة فظيعة، بما أنّه يولّد بطبيعته فقراً جماعياً. ولهذا السبب، لم يكن أيّ قائد سياسيّ في العالم حتّى اللحظة، مستعداً لأن يجرّب تلك النظريّة. فمن تُراه يرغب في تحمّل مسؤوليّة ما وصفته الـ «بزنس ويك» بـ «عالم الركود المتعمّد الخاصّ بالدكتور سترانغلوف؟»[٣٢].

بينوشي هو من تجرّأ على فعلها. ففي السنة الأولى من المعالجة بالصدمة التي وصفها فريدمان، انكمش اقتصاد التشيلي بنسبة ١٥ في المئة، وبلغت نسبة

(*) ادّعى بعض اقتصاديّي «مدرسة شيكاغو» أنّ التجربة الأولى في المعالجة بالصدمة جرت في ألمانيا الغربيّة في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨، أي حين رفع وزير الماليّة، لودفيغ إيرهارد، معظم أشكال الرقابة التي كانت مفروضة على الأسعار، وأطلقَ عملةً جديدة. كانت الخطوتان خاطفتَين، ومن دون سابق إنذار، فأصابتا الاقتصاد الألمانيّ بصدمة هائلة أدّت إلى انتشار البطالة. لكن، هنا ينتهي الفرق: كانت إصلاحات إيرهارد مقتصرة على سياسة الأسعار والنقد، ولم ترافقها اقتطاعات للبرامج الاجتماعيّة، أو استقدام سريع للتجارة الحرّة. وقد أُخذت تدابير عديدة لحماية المواطنين من تلك الصدمات، بما فيها زيادة الأجور. حتّى ألمانيا الغربيّة ما بعد مرحلة الصدمة، انسجمت بسهولة مع تعريف فريدمان لدولة الرعاية الاجتماعيّة شبه الاشتراكيّة: لقد كانت تموّل الإسكان والتعويضات الحكوميّة والصحّة العامّة ونظام التعليم الحكوميّ، بينما كانت الحكومة تدير كلّ شيء وتموّله، بدءًا بشركة الهاتف وصولاً إلى مصانع الألمينيوم. وردُّ الفضل إلى إيرهارد في اختراع المعالجة بالصدمة، يدعو إلى الضحك، إذ جرى اختباره بعد تحرير ألمانيا الغربية من الطغيان. وبرغم ذلك، لا تُشبه صدمة إيرهارد التحوّلات الكاسحة التي تُعرف اليوم بالمعالجة بالصدمة إلاّ قليلاً جدّاً، فقد كان فريدمان وبينوشي رائدَي أسلوب الصدمة هذا في بلدٍ لم يلبث أن فقد حرّيته.

البطالة ـ التي لم تكن سوى ٣ ٪ في عهد آلندي ـ ٢٠ ٪، وهو معدّل لم يُسمع به من قبلُ في التشيلي في تلك الفترة[٣٣]. لا شكّ في أن البلد كان يعاني اختلاجاتٍ واضطرابات بفعل تلك «المعالجات». وعلى عكس تنبّؤات فريدمان المبشِّرة بالخير، استمرّت مشكلة البطالة لأعوام، وليس لأشهر[٣٤]. لكن، لم تكن الطغمة العسكريّة التي سُرعان ما اعتادت الاستعارات المجازيّة التي كان يستخدمها فريدمان للدلالة إلى المرض، مستعدّة للاعتذار، شارحةً أنها «سلكت هذا الطريق لأنّه الوحيد الذي يؤدّي مباشرةً إلى المرض»[٣٥]. وقد اتّفق معها فريدمان في هذا الشأن. إذ عندما سأله مراسلٌ «عمّا إذا كانت كلفة تلك السياسات ستكون باهظة جدّاً»، أجاب: «هذا سؤال سخيف»[٣٦]. وقال لمراسل آخر: «همّي الوحيد هو أن يتمكّنوا من تمديدها وتعزيزها بما يكفي»[٣٧].

جاء أقوى انتقاد للمعالجة بالصدمة بشكل مثير للاهتمام، من تلميذ سابقٍ لفريدمان، هو آندريه غندر فرانك. فخلال فترة دراسته في جامعة «شيكاغو» في الخمسينيّات، سمع غندر فرانك ـ وهو من أصل ألمانيّ ـ الكثير عن التشيلي إلى درجة أنّه عندما نالَ شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديّة، قرّر أن يرى بنفسه البلد الذي رسمه له أساتذته كمكان خياليّ رهيب تشوبه التنمويّة غير المنظّمة. غير أنّ الأخير أُعجب بما رآه وانتهى به الأمر بالتعليم في جامعة التشيلي، ثم العمل كمستشار اقتصاديّ في حكومة سلفادور آلندي، الذي كنَّ له احتراماً كبيراً. وكونه صبياً قديماً من «صبيان شيكاغو» تواجد في التشيلي وانشقّ عن مدرسة عقيدة السوق الحرّة، تميّز غندر فرانك برؤية فريدة من نوعها لمغامرة البلد الاقتصاديّة. فبعد سنة من وصف فريدمان حداً أقصى من الصدمات، كتَب «رسالةً مفتوحةً لآرنولد هاربرغ وميتلون فريدمان مشتعلة بالغضب، استخدم فيها الثقافة التي اكتسبها في كلّية شيكاغو لكي ينظر في كيفيّة تجاوب الطلاّب التشيليّين مع علاجهما»[٣٨].

درس غندر فرانك وضع العائلة التي تحاول أن تعيش بمدخول ادّعى بينوشي أنّه «أجر كافٍ للعيش». وقد وجد أنّ حوالى ٧٤ ٪ من مدخول العائلات التشيليّة يذهبُ ببساطة إلى شراء الخبز، ما أجبر العائلات على الاستغناء عن

«الكماليّات»، مثل الحليب واستقلال الباص للذهاب إلى العمل. ومقارنةً بالوضع المعيشيّ في عهد آلندي، تبيّنَ أنّ كلفة الخبز والحليب وأجرة الباص لم تُشكّل وقتها سوى ١٧٪ من معاش الموظّف الحكوميّ(٣٩). أمّا الآن، فكان العديد من الأطفال لا يحصلون على الحليب في المدرسة، ولأنّ الخطوة الأولى التي اتّخذتها الطغمة العسكريّة، كانت إلغاء برنامج توفير الحليب في المدرسة. نتيجةً لهذه الاستقطاعات، التي راكمت اليأس في المنازل، تزايد عدد التلاميذ الذين كانوا يغيبون عن الوعي في الصفّ، وتوقّف العديد منهم عن الذهاب إلى المدرسة(٤٠). في الواقع، رأى غندر فرانك صلةً مباشرةً بين السياسات الاقتصاديّة الباطشة التي فرضها زملاؤه السابقون في الصفّ، والعنف الذي أطلقه بينوشي على البلد. كانت وصفات فريدمان ذات قبضة شديدة، إلى درجة أن صبيّ شيكاغو المتضرِّر كتب أنّه «لا يُمكن أن تُفرض أو تنفَّذ بدون العنصرَين التوأمين اللذين تكمن وراءهما: أي القوّة العسكريّة والرعب السياسيّ»(٤١).

لم يردع ذلك فريق بينوشي الاقتصاديّ عن المضيّ في سياسته، فانتقلَ إلى أرضٍ أكثر قبولاً للتجارب، مستقدماً أكثر سياسات فريدمان تقدُّماً: استبدال نظام المدارس الرسميّة بمدارس القسائم النقديّة الكافلة والمدارس الحكوميّة المستقلّة. وبات نظام الرعاية الصحّية لا يسري إلا في مقابل الدفع، كما تمت خصخصة الحضانات والمقابر. وأكثر من ذلك بعد، عُمد إلى خصخصة نظام الضمان الاجتماعيّ. وأفاد خوسي بينييرا أنّه استوحى النظام الجديد ووضعه بعد قراءته كتاب «الرأسماليّة والحرّية»(٤٢). ويُعزى الفضل عادةً إلى إدارة جورج بوش في كونها الرائدة في الترويج لـ «مجتمع الملكيّة»، إلاّ أنّ حكومة بينوشي كانت في الواقع أوّل من بادرَ إلى إطلاق فكرة «أمّة الملاّك»، قبل ثلاثين سنة خلت.

باتت التشيلي الآن على أرضٍ جديدة وجريئة، وبات عاشقو السوق الحرّة المنتشرون في أرجاء العالم كافّة، يُبدون اهتماماً بالغاً بها بعد أن اعتادوا مجادلة الاستحقاقات المتأتّية عن تلك السياسات في ظروف أكاديميّة بحتة. وقد أوردت مجلّة الأعمال الأميركيّة «بارونز» سؤالاً تعجّبياً جاء فيه: «تقول كتب

العلوم الاقتصاديّة إنّ تلك الطريقة التي يجب أن يعمل بها العالم. لكن، في أيّ مكان آخر من شأنهم أن يطبّقوا سياساتهم؟[٤٣] وقد وردَ في مقال في الـ «نيويورك تايمز» بعنوان: «التشيلي، مختبر تجارب لأصحاب النظريّات»: «ليس من المعتاد أنّ يُمنح اقتصاديّ قياديّ، صاحب آراء لامعة فرصة اختبار وصفاته الخاصّة باقتصادٍ شديد الاعتلال. بل من غير المألوف بعد أن يكون زبوناً لهذا الاقتصاديّ بلدٌ غير بلده الأمّ»[٤٤]. أتى العديد من الاقتصاديّين ليلقوا نظرة مقرّبة إلى المختبر التشيليّ، بمن فيهم فرديرك هايك ذاته، الذي سافر مرّات عدة إلى التشيلي في عهد بينوشي، والذي اختار في العام ١٩٨١ فينيا ديل مار (المدينة التي خُطّط فيها الانقلاب) لاستضافة الاجتماع الإقليميّ لمجتمع مون بيلوران، ندوةً من حُكماء الثورة المضادّة.

أسطورة الأعجوبة التشيلية

كانت التشيلي بعد مضيّ ثلاثة عقود، لا تزال محكومة من قبل عاشقي السوق الحرّة، مشكّلة برهاناً على نجاح مذهب فريدمان. وعندما توفّي بينوشي في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٦ (أي بعد شهر من موت فريدمان)، مدحته «النيويورك تايمز» لـ «تحويله اقتصاداً مفلساً إلى أكثر اقتصادات أميركا اللاتينيّة ازدهاراً»، في حين أوردت افتتاحيّة «الواشنطن بوسط» أنّ بينوشي هو من أطلَق سياسات السوق الحرّة التي أحدثت أعجوبة التشيلي الاقتصاديّة»[٤٥]. إلاّ أنّ الحقائق التي تكمن وراء «الأعجوبة التشيليّة» لا تزال موضع نقاشٍ حادّ.

بقي بينوشي في السلطة مدّة ١٧ عاماً، غيّر خلالها اتّجاهه السياسيّ أكثر من مرّة. ولم تبدأ فترة النموّ الثابت في البلد، التي تُعدّ برهاناً على نجاحه العجائبيّ، سوى في منتصف الثمانينيّات، أي بعد عقد كامل من تطبيق «صبيان شيكاغو» المعالجة بالصدمة، وبعد وقتٍ طويل من اضطرار بينوشي إلى إنجاز تصحيحات جذريّة في اتّجاهاته. ويعود تفسير ذلك إلى العام ١٩٨٢؛ العام الذي انهار فيه الاقتصاد التشيليّ برغم التزامه الصارم بعقيدة «مدرسة شيكاغو: فاضت الديون، وواجه البلدُ التضخُّم المفرط مرّة أخرى ووصلت نسبة البطالة فيه إلى

٣٠ في المئة، أي عشرة أضعاف ما كانت عليه في عهد آلندي[٤٦] والسبب الرئيسيّ هو أنّ الـ «بيرانا»، أي البيوت الماليّة التي تتبع نمط «إنرون»، والتي حرّرها «صبيان شيكاغو» من جميع القيود، قد اشترت أصول البلد بمال مقترض، مضاعفة بذلك قيمة الدين وصولاً إلى ١٤ بليون دولار[٤٧].

كان الوضع شديد الاضطراب إلى درجة أنّ بينوشي قد أُجبر على القيام بما قام به آلندي من قبله: لقد أمَّم العديد من تلك الشركات[٤٨]. وإزاء هذه الهزيمة، فقد معظم «صبيان شيكاغو» مناصبهم النافذة، بمن فيهم سيرجيو دي كاسترو. في الواقع، تبوّأ عدد آخر من متخرجي كلّية شيكاغو مناصب مهمّة في كنف الـ «بيرانا»، وخضعوا للتحقيق بسبب قيامهم بأعمال الاحتيال، نازعين الواجهة الثقافيّة المنمّقة الداعية إلى الحيادية العلميّة التي كانت أساسيّة لهويّة «صبيان شيكاغو».

كان الشيء الوحيد الذي حمى التشيلي من الانهيار الاقتصادي التامّ في بداية الثمانينيّات، هو عدم إقدام بينوشي على خصخصة «كوديلكو»، وهي شركة تعدين النحاس التابعة للدولة التي كان آلندي قد أمّمها. كانت تلك الشركة تولّد ٨٥٪ من عائدات التصدير، ما عنى أنّه عندما انفجرت الفقّاعة الماليّة، كان لا يزال لدى الدولة مصدر ثابت للأموال[٤٩].

من الواضح أنّ التشيلي لم تشكّل قطّ مختبراً للأسواق الحرّة «الخالصة» على النحو الذي أراده مناصروها. وبدلاً من ذلك، كانت التشيلي عبارة عن بلدٍ صغير، قفزت نخبةٌ صغيرة فيه من الثراء إلى الثراء الفاحش في وقتٍ قصير جدّاً، وذلك ضمن صيغة مُربحة كثيراً غطّتها الديون والإعانات الماليّة التي كان يوفّرها المال العامّ (ثمّ يكفل ردّها). ومع زوال المغالاة في التقريظ والتسويق اللذَين كمنا وراء الأعجوبة، لم تكن التشيلي في عهد بينوشي و«صبيان شيكاغو» دولةً رأسماليّة تدعم سوقاً حرّة، بل دولة مؤسّساتيّة. وتُشير المؤسّساتيّة (أو الشركاتيّة) في الأصل إلى نموذج موسوليني عن الدولة البوليسيّة التي تتألّف إدارتها من موارد رئيسيّة ثلاثة للسلطة في المجتمع ـ الحكومة والأعمال والنقابات ـ تتعاون جميعها بهدف حماية النظام تحت شعار القوميّة. كانت

التشيلي في ظلّ حكم بينوشي ريادية في تطويرها المؤسّساتيّة: تحالف متبادل داعم بين الدولة البوليسيّة والمؤسّسات الضخمة، اللتَين تضمّان قواها من أجل شنّ حربٍ على القطاع الثالث ـ العمّال ـ مضاعفة بذلك بشكل مأساويّ حصّة التحالف من الثروة الوطنيّة.

تلك الحرب ـ التي ينظر العديد من التشيليّين إليها على أنّها حرب الأغنياء ضدّ الفقراء والطبقة الوسطى ـ هي الرواية الفعليّة لـ «أعجوبة» التشيلي الاقتصاديّة. فمع قدوم العام ١٩٨٨، واستقرار الاقتصاد ونموّه بشكل سريع، كان ٤٥ ٪ من السكّان قد تخطّوا الحدّ الأدنى للفقر[٥٠]. في حين أنّ نسبة عشرة في المئة من الأغنياء التشيليّين شهدوا ازدياداً في مدخولهم بنسبة ٨٣٪[٥١]. وحتّى في العام ٢٠٠٧، كانت التشيلي لا تزال أحد أكثر المجتمعات التي تنعدم فيها المساواة. من بين ١٢٣ بلداً رصدتها الولايات المتّحدة، احتلت التشيلي المرتبة ١١٦، ما جعل منها البلد الثامن الأكثر افتقاراً إلى المساواة في اللائحة[٥٢].

إن كان ذلك السجلّ يجعل التشيلي أعجوبة بالنسبة إلى اقتصاديّي «مدرسة شيكاغو»، فإنّ المعالجة بالصدم لم تكُن قطّ مسألة شفاءٍ عن طريق الزعزعة. لربّما، كان الهدف منها تحقيق ما استطاعت أن تحقّقه بالفعل، أي شفط الثروة إلى الطبقات العليا، وصدم مُعظم الطبقة الوسطى من أجل إزالتها من الوجود.

هكذا، نظر أورلندو لوتولييه، وزير الدفاع السابق في عهد آلندي، إلى الأمر. فبعد قضائه عاماً بكامله في سجون بينوشي، تمكّن لتولييه من الهروب من التشيلي، بفضل حملة ضغطٍ دوليّة مكثّفة. وبينما كان يراقب من المنفى، الإفقار السريع الذي كانت تتعرّض له التشيلي، كتبَ في العام ١٩٧٦، أنّه خلال «السنين الثلاث الأخيرة، أُخذت من جيوب أصحاب الأجور، بلايين عديدة من الدولارات صبَّت في جيوب الرأسماليّين و أصحاب الأراضي... لم يكن تركُّز الثروة صدفةً، بل قاعدة؛ لم يكُن نتيجةً هامشيّة لوضع صعب ـ كما أرادت الطغمة العسكريّة العالم أن يعتقد ـ بل أساساً لمشروع اجتماعيّ؛ ولم يكُن عبئاً اقتصادياً بل نجاح سياسي موقت[٥٣].

ما لم يكُن لتوليه يعرفه في ذلك الوقت، هو أنّه عن طريق خضوعه لحُكم «مدرسة شيكاغو» كان يقدِّم إلى التشيلي لمحةً عن مُستقبل نظام الاقتصاد العالميّ... وهو نمطٌ سيتكرَّر مراراً، من روسيا إلى أفريقيا الجنوبيّة إلى الأرجنتين: طفرة حضريّة من المضاربات المسعورة والحسابات المُريبة التي توقِد الأرباح الطائلة والاستهلاك الجامح، يطوّقها ماضٍ من المعامل الفارغة وبنى النموّ الفاسدة. في الواقع، استُبعد حوالى نصف السكّان من الحياة الاقتصاديّة، وانتشر الفساد والمحسوبيّات، وإهلاك القسم الأعظم من المشاريع التجاريّة القوميّة، الصغيرة منها والمتوسّطة، وتحويل هائل للثروة من القطاع العامّ إلى القطاع الخاصّ، تلاه تحويل كبير للديون الخاصّة إلى جيوبٍ عامّة. فإن كان المواطن التشيليّ خارج فقّاعة الثروة، لبدت له المعجزة كالكساد الكبير، لكن بالنسبة إلى هؤلاء الذين تواجدوا داخل قمقمها الضيِّق، كانت الأرباح تتدفَّق عشوائياً، وبسرعة، إلى درجة أنّ الإثراء السريع الذي أتاحته «الإصلاحات» الناتجة عن المعالجة بالصدمة، شكّل منذ ذلك الحين الكوكايين المخبِّل للأسواق الماليّة. لهذا السبب، لم يتجاوب عالم المال مع التناقضات الواضحة للتجربة التشيليّة من خلال إعادة تقييمه للافتراضات الأساسيّة لسياسة عدم التدخّل. بل رضخ لمنطق مدمن المخدّرات الذي لا ينفكّ يتساءل: متى موعد الحقنة التالية؟

انتشار الثورة واختفاء الشعب

لمرّة، جاءت الحقنة التالية من بلدٍ آخر في المخروط الجنوبيّ من أميركا اللاتينيّة، حيث انتشرت الثورة المضادّة التي أطلقتها «مدرسة شيكاغو» بسرعة. كانت البرازيل واقعة أصلاً في قبضة الطغمة العسكريّة المدعومة من الولايات المتّحدة، وكان يتولّى بعض المناصب الأساسيّة فيها عددٌ من تلاميذ فريدمان البرازيليين. سافر فريدمان إلى البرازيل في العام ١٩٧٣، في ذروة العنف الذي كان يمارسه النظام، وأعلنَ أنّ تلك التجربة الاقتصاديّة هي «معجزة»[٥٤]. وكان الجيش في الأوروغواي قد نظّم انقلاباً في ذلك العام، وقرّر أن ينتهج نهج

«مدرسة شيكاغو». وبما أنّه كان لديهم نقصٌ في عدد المواطنين المتخرّجين من جامعة «شيكاغو»، استدعى الجنرالات كلاً من آرنولد هاربرغ وأستاذ الاقتصاد في جامعة «شيكاغو»، لاري سجاستاد، وفريقَهما، الذي تضمَّن متخرجين أرجنتينيّين وبرازيليّين وتشيليّين، كي يقوموا بإصلاح نظام الضرائب والسياسة التجاريّة في الأرغواي»[٥٥]. بالتالي، جاء التأثير في مجتمعٍ كان في ما مضى مؤمناً بالمساواة على نحو مباشر وفوري، فانخفضت الأجور الثابتة بنسبة ٢٨٪ وبدأت تنتشر لأوّل مرّة في شوارع مونتيفيديو حشودٌ من المتسوّلين الذين كانوا يبحثون عن الغذاء في مستوعبات النفايات[٥٦].

كانت الأرجنتين البلد التالي الذي انضمّ إلى التجربة في العام ١٩٧٦، عندما انتزعت الطغمة العسكريّة السلطة من إيزابيل بيرون. وقد عنى ذلك أنّ كلاً من الأرجنتين والتشيلي والأرغواي والبرازيل ـ البلدان التي شكّلت مثالاً تطبيقياً للتنمويّة ـ باتت الآن حكومة عسكريّة تدعمها الولايات المتّحدة وتُشكّل مختبراتٍ حيّة لتجارب «مدرسة شيكاغو الاقتصاديّة.

وفقاً لوثائق برازيليّة نُشرت حديثاً في آذار/مارس ٢٠٠٧، قبل أسابيع من استيلاء الجنرالات الأرجنتينيّين على السلطة، اتّصلوا ببينوشي، والطغمة العسكريّة البرازيليّة، و«رسموا الخطوط العريضة للخطوات الرئيسيّة التي يجدر على النظام المُستقبليّ أن يأخذها»[٥٧].

وبرغم هذا التعاون الوثيق، لم تذهب حكومة الأرجنتين العسكريّة إلى حدٍّ بعيد في اختبار الليبراليّة الجديدة، كما فعل بينوشي، فهي لم تخصخص احتياطي النفط والضمان الاجتماعيّ، على سبيل المثال (وهو أمر سيتمّ لاحقاً). وبرغم ذلك، اتّبعت الطغمة العسكريّة خطى بينوشي بإخلاص في ما تعلّق بمهاجمة السياسات والشركات التي حوّلت الطبقة الفقيرة إلى طبقة متوسّطة، وقد عاد ذلك جزئياً إلى وفرة الاقتصاديّين الأرجنتينيّين الذين درسوا ضمن برنامج جامعة «شيكاغو».

تبوّأ «صبيان مدرسة شيكاغو» الأرجنتينيّون بأفكارهم الجديدة، مناصب

اقتصاديّة مهمّة في حكومة الطغمة العسكريّة، توزّعت بين وزارة الماليّة ورئاسة البنك المركزيّ وإدارة البحث في قسم الخزينة في وزارة الماليّة، إضافةً إلى غيرها من المناصب الاقتصاديّة الأدنى مستوى[٥٨]. لكن، بينما كان «صبيان مدرسة شيكاغو» الأرجنتينيّون متحمّسين لمشاركتهم في الحكومة العسكريّة، لم توكَل المهمّة الاقتصاديّة العليا إلى أحد منهم، بل ذهبت إلى خوسيه آلفريدو مارتينز دي هوز. كان الأخير من طبقة كبار ملاّك الأراضي الذين كانوا ينتمون إلى «السوسييداد رورال»، «أصحاب مزارع تربية المواشي». لقد أحبّت تلك العائلات الأرجنتينيّة، الأقرب إلى الأرستقراطيّة، النظامَ الاقتصاديّ الإقطاعي، إذ لم يكن عليها أن تقلق في ظلّه بشأن إعادة توزيع أراضيها إلى الفلاّحين، أو بشأن تخفيض سعر اللحم لضمان تمكّن الجميع من تناوله.

تولّى مارتينز دي هوز رئاسة الـ «سوسييداد رورال»، كما فعل والده وجدّه من قبله؛ كما ترأّس مجلس إدارة العديد من الشركات المتعدّدة الجنسيّات، بما فيها شركة الخطوط الجويّة «بان أميركان آيروايز» والـ «آي تي تي». وعندما استلمَ منصبه في حكومة الطغمة العسكريّة، لم يكن ثمّة التباس في أنّ ذلك مثّل ثورةً للنخبة، ثورةً مضادّة للأرباح التي جناها العمّال الأرجنتينيّون طوال أربعين عاماً. أوّل عملٍ قام به مارتينز دي هوز كوزيرٍ للاقتصاد، هو حظر الإضرابات والسماح لأرباب العمل بطرد عمّالهم اعتباطياً. لقد ألغى ضبط الأسعار، متسبّباً في ارتفاع سعر الأغذية بشكل جنونيّ. وكان كذلك الأمر، عازماً على تحويل الأرجنتين مرّة أخرى إلى واحةٍ جاذبة للشركات الأجنبيّة المتعدّدة الجنسيّات. كما أزال القيود التي كانت مفروضة على ملكيّة الأجانب، وباع في الأعوام الأوّلى من ولايته، مئات الشركات التابعة للدولة[٥٩]. أكسبته هذه التدابير إعجاب المسؤولين في واشنطن. وتُظهر وثائق مُعلنة مساعد وزير خارجيّة أميركا اللاتينيّة، وليام روجرز، وهو يقول لرئيسه هنري كسنيجر، بعد وقتٍ قليل من وقوع الانقلاب، إنّ مارتينز كان رجلاً صالحاً، وإنّهما كانا يجريان المشاورات الوثيقة طوال الطريق». فأعجبَ كسنجر بمارتينز إلى درجة أنّه عندما قدم في زيارة إلى واشنطن، دبّر لقاءً رفيع المستوى به كـ «الفتىٍ مميّزة». كذلك، عرض

عليه أن يقوم باتّصالات مع بعض القادة من أجل مساعدة الأرجنتين في جهودها الاقتصاديّة. وقال كسنيجر لرئيس خارجيّة الطغمة العسكريّة «سأتّصل بدايفيد روكفيلر» ـ أي رئيس مصرف «شايس مانهاتن» ـ كما سأتّصل بأخيه، نائب رئيس [الولايات المتّحدة، نيلسون روكفيلر]»[٦٠].

خصصت الأرجنتين من أجل استقطاب الاستثمارات، ٣١ صفحة إعلانيّة في الملحق الإعلانيّ للـ «بزنس ويك»، التي كانت تموّلها شركة العلاقات العامّة العملاقة «بورسون ـ مارستلر»، معلنةً: «قلّة من الحكومات في التاريخ كانت بمثل هذا التشجيع للاستثمار الخاصّ... نحن في خضم ثورةٍ اجتماعيّة، ونحن نبحث عن شركاء. إنّنا ننفضُ عنّا عبء الركود، وكلّنا إيمان بالدور المهمّ الذي يُمكن أن يلعبه القطاع الخاصّ»[*][٦١].

مرّةً أخرى، لم ينجُ الناس من مفاعيل تلك الخطوة: ففي غضون سنة، خسرت الأجور ٤٠٪ من قيمتها، وأُغلِقت المصانع، وانتشر الفقر. في الواقع، قبل وصول الطغمة العسكريّة، كان عدد الفقراء في الأرجنتين أدنى من العدد الموجود في فرنسا أو في الولايات المتحدة ـ تسعة في المئة فقط ـ، ولم يتعدَّ معدّل الفقر فيها ٤,٢ في المئة[٦٢]. أمّا الآن فقد بدأ البلد يُظهر إشارات تدلّل على التخلُّف الذي كان يُعتقد أنّه تمّ تجاوزه. كانت البلدان المجاورة تفتقر إلى الماء، وبدأت تنتشر الأمراض البسيطة بسرعة رهيبة.

كان بينوشي حراً طليقاً في استخدام السياسة الاقتصاديّة بغية إضعاف الطبقة الوسطى، وذلك بفضل سياسة الصدم والترهيب التي استولى بها على السلطة. وبرغم فاعلية مقاتلاته النفّاثة وفرق الإعدام بالرصاص في نشر الرعب، تبيَّن أنّ هذه الفرق كارثيّة في العلاقات العامّة. لقد أثارت التقارير الصحافيّة بشأن مجازر بينوشي استهجاناً عالمياً، وضغطَ الناشطون في أوروبا وأميركا الشماليّة على

(*) كانت الطغمة العسكريّة توّاقة كثيراً إلى عرض البلد على المستثمرين في المزاد العلني، إلى درجة أنّها نشرت إعلانًا أوردت فيه: «حسماً بنسبة 10% على سعر الأراضي الصالحة للفلاحة، يستمرّ ستّين يوماً».

حكوماتهم بقوّة كي تمتنع عن التبادل التجاريّ مع التشيلي، الأمر الذي لم يصبّ في مصلحة بلدٍ كان بقاؤه يعتمد على إبقاء نفسه مفتوحاً للمشاريع والأعمال.

وقد بيّنت الوثائق الجديدة التي صدرت في البرازيل، أنّه حتّى حين كان الجنرالات الأرجنتينيّون يحضّرون انقلابهم في ١٩٧٦، فإنّهم حرصوا على «تجنُّب حملات دوليّة، كتلك التي أُطلقت ضدّ التشيلي»[٦٣]. ولتحقيق ذلك الهدف، كان لا بدّ من اعتماد أساليب قمعيّة أقلّ وضوحاً، أي أساليب خفيّة قادرة على نشر الرعب بدون أن تكون واضحة أمام عيون الصحافة العالميّة المتطفِّلة. وسُرعان ما وقع خيار بينوشي في التشيلي على عمليّات الاختطاف. فبدلاً من القتل المفضوح أو اعتقال الضحيّة، كان الجنود يخطفون هدفهم، ويقتادونه إلى مخيّمات سريّة حيث يعمدون إلى تعذيبه وقتله، ومن ثمّ كانوا ينكرون امتلاكهم أيَّ معلومات عن الأمر. كانت الجثث تُرمى في قبور جماعيّة. وقد أعلنت لجنة الحقيقة التشيليّة، التي تأسّست في أيّار/مايو ١٩٩٠، أنّ البوليس السرّي كان يعمد إلى التخلُّص من بعض الضحايا برميها في المحيط من الطوّافات، وذلك بعد أن يكون «قد طعنهم أوّلاً في معدتهم بواسطة سكّين للحؤول دون طفو الجثث»[٦٤]. وتبيّن أن عمليّات الإخفاء إضافةً إلى تميّزها بطابع سرّي، هي وسائل أكثر فاعلية في نشر الرعب من المجازر المعلنة. كما بدت فكرة استخدام جهاز الدولة لإخفاء العالم عن وجه الأرض مرعبة كثيراً.

كان الإخفاء عن وجه الأرض بحلول منتصف السبعينيّات، قد أصبح الطريقة الأولى لتطبيق نظريّة «مدرسة شيكاغو» على امتداد أراضي المخروط الجنوبيّ، ولم يُمارسها أحد بالحماسة التي مارسها بها الجنرالات الذين حكموا قصر الأرجنتين الجمهوريّ. ففي نهاية حكم هؤلاء، كان قد اختفى ما يقارب ثلاثين ألف شخصٍ[٦٥] رُمي العديد منهم، على غرار نظرائهم التشيليين، من الطائرات في المياه الموحلة دي لا بلاتا».

برعَت الطغمة العسكريّة الأرجنتينيّة في إحلال توازن بين الرعب العامّ والرعب الخاصّ، ممارسةً معظم جرائمها في العلن، إلى درجة أنّ الجميع كان

على درايةٍ بما كان يجري، لكنّها كانت في الوقت عينه تقوم بما يكفي من أعمال الرعب في الخفاء بحيث كان يُمكن إنكار هذه الجرائم. وقد كشفت الطغمة العسكريّة في بداية تولّيها السلطة وقد مرّةً واحدةً فقط عن نيّتها باستخدام القوى الفتّاكة: فقد رُميَ رجلٌ خارجاً من سيّارة «فورد فالكون» (وهي السيّارة التي اشتهر البوليس السرّي باستخدامها)، وقيِّد «بـ «الآوبيليكس»، شهور تمثال في بوينوس آيرس يصل ارتفاعه إلى ٦٧,٥ متراً ورُمي بعدها بالطلقات الرشّاشة على مرأى من الجميع.

استمرت بعد ذلك عمليّات القتل، لكن في السرّ. كان اختفاء الشخصيّات، الذي كانت تنفيه الجهات الرسميّة، يجري في عين الشمس، وقد كان الجوار الشاهد عليه، يتواطأ معها في تكتّمه عن الجريمة. فعندما كان يقرَّر إقصاء شخصٍ ما، كان يتوجّه فيلق من العربات العسكريّة إلى منزله، أو مكان عمله، فيقوم بتطويقه. وكان يتمّ ذلك في أغلب الأحيان بينما الطوّافات تحوم فوق المكان. وفي وضح النهار، وعلى مرأى من جميع الجيران، كان البوليس أو الجنود يخلعون باب الضحيّة ويجرّونها إلى الخارج، بحيث يدفعونها إلى داخل سيّارتهم «الفورد فالكون»، بينما الضحية تصيح باسمها على أمل أن يصل خبرها إلى العائلة أو إلى الإعلام. وكان بعض العمليّات «السريّة» أشنع من ذلك بكثير: فقد كان البوليس يطوّق الباصات المكتظّة وهي تتنقّل في المدينة، ويسحب عناصره الركّاب منها وهم يشدّونهم بشعرهم: في مدينة سانتا في، خُطف ثنائيٌّ عند المذبح بينما كان يحتفل بزواجه في كنيسة مليئة بالناس[٦٦].

لم يتوقّف الطابع العامّ لأعمال الرعب عند عمليّة القبض الأولى. فبعد اعتقال الضحيّة، كانت تُقتاد إلى أحد مخيّمات التعذيب التي زاد عددها عن ٣٠٠، وانتشرت على امتداد البلد[٦٧]. كان الضحايا في الواقع، يُرصَدون وهم في منازلهم الواقعة في أحياء مكتظّة بالسكّان، وقد جرت إحدى أشهر عمليّات القبض في نادٍ سابقٍ للألعاب الأولمبيّة في شارع مزدحم في بوينوس آيرس، وأخرى في مبنى مدرسة في باهيا بلانكا الواقعة في وسط الأرجنتين، وأخرى في جناح مستشفى. وكانت العربات العسكريّة تخرج من مراكز التعذيب تلك في

أوقات متباينة، وكان بالإمكان سماع الصيحات عبر الجدران غير العازلة، ورؤية بعض الأشلاء البشريّة تُنقلَ من المركز وإليه، بينما يعمد الجيران بصمت إلى تسجيل أعدادها.

كان النظام في الأرغواي يوازي النظام الأرجنتينيّ فظاعة: وقد تمركزت مواقع التعذيب الأساسيّة فيه بثكنات للأسطول البحريّ، اصطفّت على طول الميناء الذي كان في ما مضى المقصد المفضَّل للعائلات التي كانت تأتي إليه للتنزّه على طول الشاطئ، وتناول الوجبات في الهواء الطلق. كانت تلك البقعة الجميلة خلال الحكم الدكتاتوريّ تخلو من الزائرين. كان سكّان المدينة يبذلون قُصارى جهدهم لتجنّب سماع صراخ السجناء[٦٨].

كانت الطغمة العسكريّة الأرجنتينيّة مهملة في تخلّصها من جثث الضحايا: كان يُمكن مثلاً أن تتحوَّل نزهة في الريف في آخر المطاف إلى تجربةٍ مُرعبة، وذلك بسبب القبور الجماعيّة التي كان بالكاد يُعمد إلى إخفائها. كانت الجثث تظهر إلى العلن في مكبّات النفايات، وكان يُمكن الوقوع على أصابع أو أسنان مبعثرة هنا وهناك (تماماً كما يجري اليوم في العراق). كما كان يُمكن البحر أن يقذف جثثاً على شواطئ ريو دي لا بلاتا وضفافها، قد يناهز عددها ستاً في كلّ مرّة تُشاهد فيها «طوّافات الموت» في السماء. كانت الجثث تتساقط أحياناً فوق حقول المزارعين[٦٩].

كانت الأرجنتين بطريقة أو بأخرى، شاهدة برمّتها، على إبادة أبنائها، إلاّ أنّ معظم المواطنين كانوا يدّعون عدم معرفتهم بما كان يجري. والجملة التي كان يكرّرها الأرجنتينيّون كي يصفوا حالة الازدواجيّة الذهنيّة بين المعرفة الواضحة وضوح الشمس والرعب المُعمي للنظر التي كانت تُهيمن على البلد طوال تلك السنين، هي: «لم نكن نعلم بما لم يستطع أحدٌ إنكارُه».

أغلب الذين كانوا مطلوبين من الطغمة العسكريّة، كانوا يلجأون إلى البلدان المجاورة، وقد تعاونت الحكومات الإقليميّة مع بعضها البعض بينما اشتُهر باسم «عمليّة كوندور». وفي ظلّ هذه العمليّة، كانت الوكالات الاستخباراتيّة في

المخروط الجنوبيّ تتشاطر المعلومات حول «المتمرّدين» ـ تُساعدها في ذلك أنظمة كمبيوتر عالية التقنيّة من تقدمة واشنطن ـ، وتؤمّن بعد ذلك المرور الآمن لعملائها للقيام بعمليّات اختطاف وتعذيب عبر الحدود. يُشبه هذا النظام إلى حدّ كبير «الأداء الفنّيّ الرائع» الذي تقوم به اليوم شبكة الترحيل الاستثنائيّ التابعة لوكالة الاستخبارت المركزيّة الأميركيّة»(*)(٧٠).

كانت الطغمة العسكريّة تستقصي أيضاً المعلومات حول الوسيلة الأكثر فعاليّةً التي وجدها كلّ من الدول، لانتزاع المعلومات من المساجين. وقد سجّل العديد من التشيليّين الذين كانوا يتعرّضون للتعذيب في ملاعب التشيلي في الأيّام التي تلت الانقلاب، تعجّبهم لملاحظتهم وجود جنود برازيليّين في الغرفة يقدّمون النصائح بشأن أكثر طرائق التعذيب علميّةً(٧١).

كانت هناك في تلك الفترة، فرصٌ عديدة لمثل عمليّات التبادل هذه التي كانت وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة متورّطة فيها، والتي كانت خاضعة لإدارة الولايات المتّحدة. وقد لحظ تحقيق لمجلس الشيوخ الأميركيّ حول تدخّل الولايات المتّحدة في شؤون التشيلي، أنّ وكالة الاستخبارات الأميركيّة كانت قد زوّدت جيش بينوشي بأساليب تخوّله «ضبط التمرّد»(٧٢). كذلك، تمّ توثيق الكثير من المستندات عن قيام الولايات المتّحدة بتدريب شرطة كلّ من البرازيل والأوروغواي على تقنيّات الاستجواب. ووفقاً لشهادة أُدليت في المحكمة، وردت في تقرير لجنة الحقيقة: «البرازيل، أبداً بعد الآن»، الذي صدر في العام ١٩٨٥، كان الضبّاط العسكريّون يحضرون «صفوف تعذيب» رسميّة في وحدات الشرطة العسكريّة، حيث كانوا يشاهدون عرضاً للشرائح المصوّرة يشرح أساليب تعذيبيّة متنوّعة. وكان في خلال تلك الجلسات، يتمّ

(*) ضُمّمت العمليّة الأميركيّة اللاتينيّة على نمط «الليل والضباب» الذي وضعه هيتلر. ففي العام ١٩٤١، أصدر هتلر مرسوماً قضى بجلب المقاتلين الذين كانوا يقاومون في البلدان التي كانت رازحة تحت الاحتلال النازيّ إلى ألمانيا، كي «يختفوا في «الليل والضباب». وقد التجأ العديد من النازيّين الرفيعي الشأن إلى التشيلي والأرجنتين. ويظنّ البعض أنّهم تولّوا تدريب وكالات المخروط الجنوبيّ الاستخباراتيّة على تلك التكتيكات.

جلب السجناء واستخدامهم في «عرضٍ إيضاحيّ»: كانوا يعذّبون بشكل عنيف على مرأى من مئات الرقباء العسكريّين الذين يُشاهدون ويتعلّمون. ويفيد التقرير أنّ ضابط شرطة أميركيّ يدعى دان ميتريون، كان «أحد الذين استقدموا هذا النوع من التعذيب إلى البرازيل».

كان ميتريون مدرِّباً لعناصر الشرطة في بيلو هوريزونتي خلال الأعوام الأولى من حكم النظام العسكريّ البرازيليّ، وكان ينتشلُ الشحّاذين من على الطرقات ويسوقهم إلى محاضرات الصفوف، حيث يعمد إلى تعذيبهم كي يعلّم أفراد الشرطة وسائل مختلفة لخلق تناقض مُطلق بين جسد السجين وذهنه»[(٧٣)].

انتقلَ ميتريون بعد ذلك إلى تولّي تدريب الشرطة في الأوروغواي، حيث اختطِفَ وقتِل على يد ميليشيا الـ «توبامارو»: كانت مجموعة من الثوريّين اليساريّين قد خطّطت للعمليّة من أجل الكشف عن تورّط ميتريون في عمليّات التدريب على التعذيب[(*)]. ووفقاً لأحد تلاميذه السابقين، أصرّ ميتريون، على غرار واضعي كتيّب وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، على أنّ التعذيب الفعّال لا يكمن في الساديّة، بل في العلم. فكان شعارُه: «الألم المحدَّد في الموضع المحدَّد بالقدر المحدّد»[(٧٤)]. وكانت نتائج ذلك التدريب واضحة المعالم في جميع تقارير حقوق الإنسان التي صدرت في المخروط الجنوبيّ في تلك الفترة العصيبة. فهي قد شهدت مراراً وتكراراً على الأساليب المُعتمدة والمشار إليها في كتيّب كوبارك: توقيفات الصباح الباكر والتكبيل، والعزل المكثّف، والتخدير، والإجبار على التعرّي، والصدمة الكهربائيّة. وفي كلّ مكان، كان إرثُ تجارب ماكغيل يستحثّ الرجعة بشكل متعمَّد.

كان السجناء الذين أُطلق سراحهم من ملاعب التشيلي القوميّة، قد أفادوا أنّ الأنوار الساطعة بقيت مسلّطة عليهم طوال أربع وعشرين ساعة في اليوم، وقد لاحظوا أن مواعيد الوجبات خرجت عن سياقها المنطقيّ[(٧٥)]. كان الجنود يُجبرون العديد من المعتقلين، على تغطية رؤوسهم بالملاءات كي لا يرَوا أو

(*) كان المسلسل ركيزةً لفيلم كوستا غرافا الرائع للعام ١٩٧٢، «دولة الحصار».

يسمعوا كما يجب؛ وهي عادةٌ غريبة، إذ كان جميع السجناء يعلمون بأنّهم موجودون داخل الملعب. أمّا التأثير الذي لاحظه السجناء وأشاروا إليه في التقرير، فتمثّل في فقدانهم الإحساس بالنهار وبالليل، مضيفين أنّ الصدمة والهلع اللذَين حفّزهما الانقلاب والاعتقالات المتتالية، قد تضاعفا بشكل كبير. بدا الأمر كما لو أنّ الملعب قد تحوّل إلى مُختبر ضخم، وتحوّلوا هم إلى حقلٍ للتجارب في اختبار للتلاعب بالحواسّ.

يُمكن إيجاد نسخة أكثر وفاءً لتجارب وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة في سجن «فيلا غريمالدي» في التشيلي، الشهير باسم «غرف التشيلي»: حُجرات عازلة صغيرة استحال على السجناء الركوع أو الاستلقاء فيها لشدّة صغرها[٧٦]. أمّا السجناء الذين كانوا معتقلين في سجن «ليبرتاد» في الأوروغواي، فأُرسلوا إلى جزيرة لا إيسلا: احتجزوا في زنزانة ضيّقة خالية من النوافذ كان مصباح إنارة يُضيئها طوال الوقت. كان السجناء المهمّون يُحتجزون في عزلٍ تامّ لأكثر من عشر سنين. ويتذكّر موريسيو روزنكوف، أحد هؤلاء السجناء، قائلاً: «كنّا قد بدأنا نعتقد أنّنا أموات، فخلنا أنّ زنزانتنا قبر، وأنّ العالم الخارجيّ لم يكن موجوداً، وأنّ الشمس كانت أسطورة». وهو لم يرَ ضوء الشمس سوى لمدّة ثماني ساعات على مدى ١١ سنة ونصف السنة. وكان عزل حواسّه شديداً طوال تلك الفترة، إلى درجة أنّه «نسي ما هي الألوان»، فقد كانت الألوان معدومة الوجود»[*][٧٧].

وفي أحد أكبر مراكز التعذيب في الأرجنتين، المدرسة الحربيّة للميكانيك في بوينوس آيرس، كانت الغرفة العازلة تُسمّى «ذو كابوشا»، أي الطَّوق». وقد أخبرني «خوان ميراندا». الذي أمضى ثلاثة شهور في «ذو كابوشا»، عن هذا المكان المعتم: «يبقونك معصوب العَينَين ويضعون طوقاً حول يديك ويكبّلون رجلَيك بالسلاسل، وأنت مستلقٍ على فراش اسفنجيّ طوال اليوم، في عليّة

(*) عملت إدارة السجن في «ليبرتاد» بشكل وثيق مع علماء النفس السلوكيّين بغية وضع تقنيّات تعذيب تكون مصمَّمة وفقًا لشخصيّة السجين، وهي تقنيّة تُعتمد اليوم في معتقل غوانتانامو.

السجن. كنت ممنوعاً عن رؤية سائر السجناء. لقد فُصلت عنهم بواسطة الخشب الرقائقيّ. وعندما كان الحرّاس يجلبون الطعام، كانوا يطلبون منّي أن أنظر إلى الجدار، ومن ثمّ ينزعون الطوق حتّى أستطيع أن آكل. كان ذلك الوقت الوحيد الذي كان يُسمح لنا فيه أن نجلس، فقد كنّا نبقى طوال الوقت ممدّدين. كذلك، تعرّض سجناء أرجنتينيّون آخرون لتجويع الحواسّ في زنزانات بحجم النعش، كانت تُدعى «تيوبوس».

لم تكُن الراحة الموقتة من غرفة العزل سوى مصير أسوأ تمثّل في غرفة الاستجواب. كانت الصدمة الكهربائيّة أفظع تقنيّة استُخدمت في التعذيب. كان ثمّة عشرات الطرائق التي يُمكن فيها تمرير التيّارات الكهربائيّة في جسم السجين: أسلاك كهربائيّة، وأسلاك اتّصال عسكريّة، وإبر توضع تحت الأظافر وتُشبكُ بدبابيس مشكوكة في اللثة أو الحلمتَين أو الأذنَين أو الفم، أو في الجروح المفتوحة، ويُغطَّس جسم السجين في الماء لتقوية الشحنة، أو يربط بطاولات أو بكراس مصفّحة بالحديد البرازيليّ، تُدعى «كراسي التنّين». كانت الطغمة العسكريّة المالكة للماشية فخورةً بمساهمتها المميّزة. كان السجناء يُصدمون بالكهرباء على سرير معدنيّ، يدعى «ذو باريلا» (المشواة)، حيث يخضعون لنخرات الـ «بيكانا» (عصا تُنخر بها الماشية). لا يُمكن ضبط الرقم المحدّد للأشخاص الذين مرّوا تحت آلة التعذيب هذه في المخروط الجنوبيّ، لكن قد يتراوح عدد هؤلاء بين ١٠٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠. وقد قُتل عشرات الآلاف منهم(٧٨).

شاهدٌ في زمن صعب

أن يكون المرء يسارياً في تلك الفترة، كان يجعل منه طريدةً. فاليساريّون الذين لم يلجأوا إلى المنفى، كانوا في سباق مع الزمن للهرب من البوليس السرّيّ. لقد كانوا يعيشون في منازل آمنة ويستخدمون أرقاماً مشفَّرة وهويّات مزيّفة. كان الصحافيّ الاستقصائيّ الأسطوريّ، رودولفو والش، أحد هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يتبعون هذا النمط من الحياة. كان والش رجلَ نهضة

واسع الأفق، ومؤلّف كتب في الخيال الإجراميّ، وقصص قصيرة حصدت الكثير من الجوائز، لكنّه كان أيضاً شرطيّاً سريّاً قادراً على فكّ الرموز العسكريّة والتجسّس على الجواسيس. وقد أنجز والش أوّل انتصار تحرٍّ له عندما كان يعمل في كوبا، حيث تمكّن من الاستيلاء على رسالة تيليكس تابعة لوكالة الاستخبارات الأميركيّة كشفت عمليّة اجتياح «ذو باي أوف بيغز» (خليج الخنازير). تلك المعلومة هي التي سمحت لكاسترو بالتنبّه إلى الاجتياح ومقاومته. عندما قامت الطغمة العسكريّة السابقة في الأرجنتين بمنع انتشار البيرونيّة وقضت على الديموقراطيّة، قرّر والش الانضمام إلى حركة الـ «مونتونيروس» المسلّحة والعمل كخبير استخباراتيّ لديها»(*).

في الواقع، هذا ما جعله يرِد في رأس لائحة المطلوبين من قبل الجنرالات. وكان كلّ اختفاء لأحد المواطنين يثير مخاوف جديدة حول اكتشاف الـ «بيكانا» معلومات قد تدلّ الشرطة إلى البيت الآمن الذي كان يعيش فيه مع شريكته، ليليا فيريرا، في قرية صغيرة خارج بوينوس آيرس.

كان والش يحاول اقتفاء أثر الجرائم العديدة التي اقترفتها الطغمة العسكريّة انطلاقاً من شبكة المصادر الواسعة التي لديها. لقد كدّس لوائح هائلة بأسماء الأموات والمفقودين، ومواقع القبور الجماعيّة ومراكز التعذيب السرّيّة. وكان يتفاخر بالمعلومات التي كان يملكها حول العدوّ، غير أنّه في العام ١٩٧٧، روّعته حملات التعنيف الشنيعة التي أطلقتها الطغمة العسكريّة الأرجنتينيّة على شعبه. ففي السنوات الأولى من الحكم العسكريّ، اختفى العديد من أصدقائه

(*) تشكّل «المونتونيروس» ردًّا على الدكتاتوريّة السابقة. حُظرت البيرونيّة، ودعا خوان بيرون من المنفى، مناصريه الشبّان كي يتسلّحوا ويقاتلوا لاستعادة الديموقراطيّة. لبّى هؤلاء النداء. ولعب «المونتونيروس» بالرغم من تورّطهم في هجومات مسلّحة وعمليّات خطف، دوراً مهماً في فرض انتخابات ديموقراطيّة في العام ١٩٧٣ شارك فيها مرشّح مناصر لبيرون. لكن، عند عودة بيرون إلى السلطة، تهدّدته شعبيّة «المونتونيروس» المتزايدة، فشجّع قوّات القتل اليمينيّة على مطاردتهم، ما يفسّر حالة الضعف التي كانت تعانيها تلك المجموعة، التي شكّلت مثار جدلٍ كبير لدى قيام انقلاب العام ١٩٧٦.

المقرّبين وزملائه في مخيّمات الموت، كما توفّيت ابنته، فيكي، البالغة من العمر ستّة وعشرين عاماً، فدفع به الأسى الشديد إلى حافّة الجنون.

لكن، مع الدوريّات التي كانت تقوم بها سيّارات «الفورد فالكون» في المنطقة، لم يكن أمامه مجالٌ للحزن. وبعد أن أدرك أنّ وقته كان محدوداً، قرَّر ما هي الطريقة التي كان سيحتفل بها بالعيد الأوّل لحكم الطغمة العسكريّة: وهكذا، بينما كانت الصحف الرسميّة تُغدق المديح على الجنرالات لإنقاذهم الوطن، قام هو بكتابة نسخته غير الخاضعة للرقابة عن الفساد الذي سقطَ فيه الأخير. حمل مؤلّفه عنوان «رسالة مفتوحة من كاتبٍ إلى الطغمة العسكريّة». في الواقع، أفاد والش أنّه قد ألَّف الكتاب «بدون أملٍ كبيرٍ في أنّه سيلقى آذاناً مصغية، ومع تأكّده من أنّه سيتعرّض للاضطهاد، وبكلّ ما لديه من وفاء للالتزام الذي قام به منذ زمن طويل. وذلك من أجل أن يكون شاهداً على الأوقات العصيبة»[٧٩].

شكّلت تلك الرسالة إدانةً جازمة لأساليب الرعب التي كانت تمارسها الدولة وللنظام الاقتصاديّ الذي كانت تعمل في خدمته. قرّر والش أن ينشر هذه «الرسالة المفتوحة» بالطريقة نفسها التي وزّع فيها بيانات سابقة من تحت الأرض، من خلال طبع عشرات النسخ، ومن ثمّ إرسالها عبر صناديق بريديّة متنوّعة إلى أشخاص من شأنهم أن يساهموا أكثر في نشرها. قال والش لإيليا، وهو جالسٌ وراء آلته الطابعة التي حملت ماركة أولمبيا»: «أريد أن يعلَم هؤلاء السفلة بأني ما زلت هنا؛ ما زلت حيّاً أُرزَق وما زلت أكتب»[٨٠].

تبدأ الرسالة بجرْدٍ لحملات الجنرالات الترهيبيّة، واستخدامهم لـ «أقصى درجات التعذيب اللامتناهي وما وراء الطبيعيّ»، وبقصص عن تورّط وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة في تدريب الشرطة الأرجنتينيّة. ويحول والش، بعد عرض تلك الأساليب ومشاهد الموت بالتفصيل المملّ، فجأةً مجرى الحديث إلى موضوع آخر. فيقول: «برغم ذلك، ليست تلك الأحداث، التي تهزّ ضمير العالم المتحضّر، العذاب الأشدّ إيلاماً الذي فُرض على الشعب الأرجنتينيّ، أو أكبر انتهاك قمتم به لحقوق الإنسان. بل ما يكتشفه المرء في

السياسة الاقتصاديّة التي تعتمدها هذه الحكومة، ليس فقط شرحاً لهذه الجرائم، بل فظاعةً أكبر تعاقب ملايين البشر من خلال البؤسِ المدبَّر... ليس عليكم سوى أن تجولوا في أنحاء بوينوس آيرس العظيمة لبضع ساعات كي تكتشفوا السرعة التي حوّلت بها هذه السياسة المدينة إلى «بلدةٍ من الأكواخ الصفائحيّة» تؤوي أناساً بعشرات الملايين»[٨١].

لم يكن النظام الذي كان يوصِّفه والش، سوى الليبراليّة الجديدة التي كانت تنادي بها مدرسة شيكاغو، أي النموذج الاقتصاديّ الذي قُدِّر له أن يجتاح العالم. وفيما ازداد تجذُّر هذا النظام في الأرجنتين في العقود اللاحقة، انتهى به الأمر إلى دفع أكثر من نصف عدد السكّان إلى ما دون خطّ الفقر. لم يعتبر والش ذلك حادثاً، تنفيذ متأنٍّ للخطّة: «بؤسٌ مخطَّطٌ له».

وقّع والش الرسالة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٧، أي بعد سنة بالتحديد من تاريخ الانقلاب. وفي صباح اليوم التالي، سافر مع ليليا فيريرا إلى بوينوس آيرس، حيث قسما رزمة الرسائل بينهما وراحا يضعانها في الصناديق البريديّة المنتشرة في أرجاء المدينة. وبعد ساعات قليلة، ذهب والش لحضور اجتماع كان قد حدّده مع عائلة زميل مفقود له. كان ذلك الاجتماع كميناً منصوباً له: فقد كان أحدهم قد وشى به تحت وطأة التعذيب، فكمن عشرة رجالٍ مسلّحين له خارج المنزل، تنفيذاً لأوامر تلقّوها بالقبض عليه.

يُزعم أنّ الأدميرال ماسيرا، أحد قادة الطغمة العسكريّة، قد توجّه إلى الجنود قائلاً: «اجلبوا هذا السافل حيّاً، فأنا سأتولّى أمره». كان شعار والش: «ليس التكلّم جريمةً، بل التعرُّض للتوقيف هو الجريمة». لذا، لم يتأخّر في سحب مسدّسه والمباشرة بإطلاق النار. فجرح أحد الجنود وجذب النيران إليه. توفّي والش قبل وصول السيّارة إلى المدرسة الحربيّة للميكانيك، فحُرِقت جثّته ورُميت في النهر[٨٢].

غطاء «الحرب على الإرهاب»

لم تُخفِ الطغمة العسكريّة في المخروط الجنوبيّ طموحاتها الثوريّة الهادفة

إلى إعادة بناء مجتمعاتها، لكنّها كانت محنّكة بما يكفي كي تنكر بشكل علنيّ ما كان يتّهمها به والش: أي، استخدامها التعنيف الجماعيّ بغية تحقيق أهدافها الاقتصاديّة؛ أهداف، لكانت في غياب نظام الرعب المعمَّم وإزالة العوائق، قد أحدثت ثورةً شعبيّة.

عندما كانت الدولة تُقرّ بعمليّات القتل، كانت الطغمة العسكريّة تبرّر تلك الأفعال باعتبارها حرباً على الأرض ضدّ إرهابيّين ماركسيّين تموّلهم الاستخبارات السوفياتيّة وتقودهم، فتزعم أنّها كانت تستخدم أساليب تكتيكيّة قذرة لمُجاراة وحشيّة عدوّها. وقد استخدمَ الأدميرال ماسيرا، لغةً تبدو لنا اليوم مألوفةً بشكل صارخ، إذ سمّاها «حرباً من أجل الحرّية وضدّ الطغيان... حرباً ضدّ الذين يفضّلون الموت، يشنّها من يفضِّل الحياة منّا... نحن نحارب منكري الوجود وعملاء الدمار الذين يشكّل التقويض هدفهم الوحيد، وإن كانوا يموِّهون ذلك بفتوحات اجتماعيّة»[٨٣].

موّلت وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، في هرولتها لإحداث الانقلاب، حملة دعائيّة مكثّفة من أجل تصوير سلفادور آلندي كطاغية متخفٍّ، ومخطِّطٍ للماكيافيليّة، استخدم الديموقراطيّة الدستوريّة من أجل كسب السلطة، لكنّه كان بالفعل على وشك فرض دولة بوليسيّة شبيهة بالنظام السوفياتيّ، لن يكون بمقدور التشيلي التحرّر منها. كذلك الأمر في الأرجنتين وفي الأرغواي، فقد صُوِّرت أكبر مجموعتَين ثوريتين يساريّتَين ـ «المونتونيروس» و«التوباماروس» ـ كتهديدٍ شديد الخطورة على الأمن القوميّ، إلى درجة أنّه لم يكن أمام الجنرالات خيارٌ آخر سوى تعليق الديموقراطيّة، والاستيلاء على الدولة، واستخدام كافّة الوسائل الضروريّة لسحقهما.

كان هذا التهديد في كلّ حالةٍ من تلك الحالات، إمّا يُضخَّم بشكل مبالغ فيه، وإما يُركَّب تركيباً كاملاً بواسطة الطغمة العسكريّة. وقد انعكس ذلك من خلال كشف مجلس الشيوخ في العام ١٩٧٥ عن إفادة لوكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، اعترفت فيها بأن آلندي لم يُشكِّل أيّ تهديد على الديموقراطيّة[٨٤]. أمّا في ما يتعلّق بالـ «مونتونيروس» في الأرجنتين،

والـ «توباماروس» في الأوروغواي، فقد كانتا مجموعتَين مسلّحتَين حاظيتَين بنسبةٍ كبيرةٍ من الدعم الشعبيّ، وقادرتَين برغم الصعوبات، على شنّ هجمات متهوِّرة على أهداف عسكريّة ومؤسّساتيّة. إلاّ أنّ الـ «توباماروس» كانت مشتّتة كلّيّاً حين استولى الجيش على كامل السلطة، وكان قد انتهى أمر الـ «مونتونيروس» في غضون الأشهر الستّة الأولى من دكتاتوريّةٍ امتدّت طوال سبع سنين (وهو السبب الذي يفسِّر بقاء والش متخفّياً طوال ذلك الوقت).

وأثبتت وثائق صادرة عن وزارة الخارجيّة، أنّ «سيزار آوغوستو غوزيتي»، وزير الخارجيّة في الطغمة العسكريّة الأرجنتينيّة، قال لهنري كسنيجر في ٧ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٧٦، إنّه "تمّ تفكيك المنظّمات الإرهابيّة»، إلاّ أنّ الطغمة العسكريّة ستمضي في إبادة عشرات آلاف السكّان من الوجود بعد ذلك التاريخ(٨٥).

تعاملت وزارة الخارجيّة الأميركيّة كذلك، طوال أعوام عديدة مع «الحروب القذرة» في المخروط الجنوبيّ، على أنّها معارك ضارية بين الجيش والميليشيات الخطيرة: صراعات كانت تخرج في بعض الأحيان عن السيطرة، لكن لا تزال تتطلّب المساعدة العسكريّة والدعم الاقتصاديّ. في الواقع، برزَ العديد من البراهين على أنّ واشنطن أدركت أنّها كانت تدعمُ نوعاً مختلفاً من العمليّات العسكريّة، سواء أكان في التشيلي أم في الأرجنتين.

في آذار العام ٢٠٠٦، أطلقَ مركز أرشيف الأمن القوميّ في واشنطن، ملاحظات جديدة حول اجتماع في وزارة الخارجيّة عُقِد بعد يومَين فقط من قيام الطغمة العسكريّة الأرجنتينيّة بتنظيم انقلاب العام ١٩٧٦. وقال وليامز روجرز خلال ذلك الاجتماع، مساعد وزير خارجيّة أميركا اللاتينيّة، لكسينجر: «علينا أن نتوقّع في الأرجنتين، في وقتٍ قريبٍ جدّاً على الأرجح، قَدْراً وافياً من القمع، وكماً لا بأس بها من الدماء. أظنّ أنّه سيكون عليهم الانقضاض بشدّة، ليس فقط على الإرهابيّين، بل على المتمرّدين التابعين للاتّحادات النقابيّة وأحزابها»(٨٦).

وهذا ما فعلوه بالضبط. لم تكن الشريحة الكبرى من الضحايا الذين وقعوا فريسةً لنظام الترهيب في المخروط الجنوبيّ، عضواً في مجموعةٍ مسلّحة، بل كانوا عبارة عن ناشطين غير عنيفين يعملون في المصانع والمزارع والأكواخ والجامعات. لقد كانوا علماء اقتصاد وعلماء نفسيين ومناصرين أوفياء للحزب اليساريّ. وقد قُتلوا ليس فقط بسبب حيازتهم الأسلحة (ولم يكن أحدٌ منهم يملكها أصلاً)، بل بسبب معتقداتهم. في المخروط الجنوبيّ، حيث وِلِدت الرأسماليّة المعاصرة، كانت «الحرب على الإرهاب»، حرباً على جميع العوائق التي قد تقف في وجه النظام الجديد.

الفصل الرابع

تنظيف الصفحة

الرعب يفعلُ فِعله

ليست الإبادة في الأرجنتين عفويّةً، كما أنّها ليست وليدة حظّ أو عمليّة خالية من المنطق، إنّما هي إلغاء منظَّم لـ «جزء كبير» من الشريحة الوطنيّة الأرجنتينيّة، بهدف إلى تحويل تلك الشريحة من خلال إعادة تحديد أسلوب حياتها وعلاقاتها الاجتماعية وقدرها ومستقبلها.

دانيال فييرستاين، عالم اجتماع أرجنتينيّ، ٢٠٠٤[١]

كان لديّ هدفٌ واحدٌ لا غير، هو أن أعيش حتّى اليوم التالي... إلاّ أنّ الأمر لم ينحصر في مسألة البقاء بشكل عامّ، بل ببقائي الذاتيّ ...

ماريو فيلاني، ناجٍ من اعتقال دام أربع سنين في مخيّمات التعذيب في الأرجنتين[٢].

عادَ أورلندو لتولييه في العام ١٩٧٦، إلى واشنطن، ليس بصفته السابقة كوزير، بل كناشط في معهد الدراسات السياسيّة المليء بالأدمغة المفكّرة التقدّميّة. وبعد أن ساوره القلق بشأن زملائه وأصدقائه الذين كانوا لا يزالون يتعرّضون للتعذيب في مخيّمات الطغمة العسكريّة، استخدم لتولييه حرّيّته التي استعادها مؤخّراً من أجل فضح جرائم بينوشي والدفاع عن سجلّ آلندي في وجه حملة الإشاعات التي كانت تروِّج لها وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة.

كان النشاط قد بدأ يُحدث مفعوله مع مواجهة بينوشي إدانةً دوليّة على سجلّه

الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان. لكن ما أحبَط لتولييه، الاقتصاديّ صاحب الخبرة، هو أنّه برغم استهجان العالم ما أوجزته التقارير من إعدامات وصدمات كهربائيّة اعتباطيّة كانت تحصل في السجون هو بقاء هذا العالم صامتاً إزاء المعالجة بالصدمة؛ أو إغداق المصارف الدوليّة بالقروض على الطغمة العسكريّة، بسبب حماستها الطائشة لاعتناق بينوشي أسس السوق الحرّة. رفض لتولييه فكرةً كان يتمّ تداولها غالباً بشأن امتلاك الطغمة العسكريّة مشروعَين مختلفَين، أمكن فصلهما بسهولة: واحداً تمثَّل في إجراء تجارب جريئة في التحويل الاقتصاديّ؛ وآخر تمثّل في نظام شرّير يحلِّل عمليّة التعذيب والترهيب الفظيعة. فقد أصرّ السفير السابق على أنّه كان ثمّة مشروع واحدٌ فقط. كان الرعب فيه هو الوسيلة المركزيّة في عمليّة التحوّل إلى السوق الحرّة.

وكتبَ لتولييه في مقال ساخنٍ له في «ذي نايشون»: «تتم مناقشة (في معظم الأحيان، إدانة) انتهاكات حقوق الإنسان، ونظام الرعب المؤسّساتيّ، والضبط والقمع المأساويّين لأيّ شكل من أشكال المعارضة البنّاءة كظاهرة لا ترتبط بشكل مباشر، أو حتّى لا ترتبط مُطلقاً، بسياسات «السوق الحرّة» غير المقيّدة التقليديّة التي فرضتها الطغمة العسكريّة». كما أشار إلى «أنّ مفهوم النظام الاجتماعيّ المؤاتي بشكل خاصّ، الذي تتعايش فيه «الحرّية الاقتصاديّة» مع الرعب السياسيّ بدون أن يحتكّا ببعضهما البعض، يسمح لهؤلاء الخطباء الماليّين بدعم مفهومهم لـ «الحرية»، وهم يستعرضون في الوقت نفسه عضلاتهم في فنّ الخطابة دفاعاً عن حقوق الإنسان»[٣].

ذهبَ لتولييه إلى حدِّ الكتابة أن ميلتون فريدمان، بصفته «المهندس الفكريّ والمستشار غير الرسميّ لفريق الاقتصاديّين الذين يُديرون التشيلي حالياً، كان يتحمّل جزءاً من المسؤوليّة عن الجرائم التي اقترفها بينوشي. وقد رفض دفاع فريدمان عن فكرة أن الحشد لاستخدام المعالجة بالصدمة لم يكن سوى «نصيحة تقنيّة». فقد جادل لتولييه في أنه لم يكن بالإمكان «تأسيس «اقتصادٍ خاصّ» حرّ، وضبط التضخُّم على الطريقة الفريدمانيّة»، بطريقة سلميّة. كان لا بدّ من دعم الخطّة الاقتصاديّة، ولم يكن ذلك مُتاحاً في التشيلي سوى بقتل الآلاف، وإنشاء

معتقلات في أرجاء الوطن، وسجن أكثر من ١٠٠ ألف شخص في ثلاث سنين... فقمع الأكثريّة، ومنح «الحريّة الاقتصاديّة» لمجموعات محظوظة قليلة، يشكّلان وجهَين لعملة واحدة. وأضاف: «كان هناك انسجام داخليّ» بين «السوق الحرّة» و«الرعب اللامحدود»(٤).

صدرَ مقال لتوليبيه المثير للجدل في نهاية شهر آب/أغسطس من العام ١٩٧٦. وبعد أقلّ من شهر، في ٢١ أيلول/سبتمبر، بينما كان الاقتصاديّ البالغ ٤٤ عاماً مارّاً في قلب دائرة السفارة، وهو يشقّ طريقه في اتّجاه مقرّ عمله في وسط العاصمة واشنطن، فُجّرت عن بُعد، عبوة ناسفة كانت قد زُرعت تحت مقعد السائق، فتسبّبت في تطاير سيّارته في الجوّ وبتر ساقَيه. نُقلِ لتوليبيه بسرعة إلى مُستشفى جورج واشنطن بعد أن تُركت أشلاء ساقَيه على الرصيف. لكنّه مات لدى وصوله إلى المستشفى. كانت ترافق السفير السابق، زميلة أميركيّة في الخامسة والعشرين من عمرها، تدعى روني موفيت، وقد قضت هي أيضاً في الانفجار(٥). كانت تلك الجريمة الأكثر فظاعةً وتحدّياً التي قام بها بينوشي منذ تاريخ الانقلاب.

وقد بيّن تحقيق مكتب التحقيقات الفدراليّة في وقت لاحق، أنّ العبوة كانت من صنع مايكل تاونلي، العضو البارز في بوليس بنيوشيه السرّيّ، الذي أدانته محكمة فدراليّة في الولايات المتّحدة بضلوعه في الجريمة. في الواقع، كان قد سُمح للقتلة بدخول البلد بجوازات سفر مزيّفة وبمعرفةٍ من وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة(٦).

عندما توفي بينوشي في تشرين الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٦، عن عمر تسعة وتسعين، أُجريت محاولات عديدة لمقاضاته على الجرائم التي اقترفها خلال حكمه، من القتل والخطف والتعذيب إلى الفساد والتهرّب من الضرائب. كانت عائلة أورلندو لتوليبيه تحاول على مدى عقودٍ جلب بينوشي إلى المحكمة بهدف كشف تورّطه في جريمة الاغتيال التي وقعت في واشنطن، ولفتح الملفّات الأميركيّة بشأن الحادثة. إلاّ أنّ الدكتاتور توفّي وأخذ معه أسراره، مُفلتاً من جميع الدعاوى، وتاركاً رسالةً بعد وفاته يُدافع فيها عن الانقلاب واستخدام

«البطش المطلق» في درء خطر قيام «ديكتاتوريّة البروليتاريا»... كتب قائلاً: «كم كنتُ أتمنّى لو لم يكُن العمل العسكريّ الذي وقع في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، ضروريّاً! كم كنت أتمنّى لو أنّ الأيديولوجيا الماركسيّة ـ اللينينيّة لم تطأ أرض أجدادنا!»[٧].

لم يكُن جميع مجرمي أميركا اللاتينيّة المسؤولين عن أعوام الرعب بمثل حظّ بينوشي. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أي بعد ٢٦ عاماً على انتهاء الدكتاتوريّة العسكريّة الأرجنتينيّة، حُكم أخيراً على أحد فارضي الرعب الأساسيّين بالسجن المؤبَّد. كان الرجُل المدان، هو ميغيل أوسفالدو إيتشيكولاتز، الذي كان يعمل كضابط في شرطةِ محافظة بوينوس آيرس في عهد الطغمة العسكريّة. لكن، في خلال محاكمته التاريخيّة، اختفى شاهدٌ أساسيّ في المحاكمة هو خورخي خوليو لوبيز. كان لوبيز قد اختُطف مرّةً سابقة في السبعينيّات، وتعرَّض لتعذيب عنيف، ومن ثمّ أُطلقَ سراحه، ـ غير أنّ عمليّات الاختطاف تلك عادت لتضرب من جديد. أصبح لوبيز مشهوراً في الأرجنتين، بصفته الشخص الأوّل الذي «اختفى مرَّتين»[٨]. في الواقع، لا يزال مفقوداً منذ منتصف العام ٢٠٠٧، وكان البوليس متأكّداً من أنّ اختطافه كان تحذيراً موجّهاً إلى غيره من الشاهدين: الطريقة القديمة نفسها التي كانت تُعتمد في أعوام الرعب.

وجَد القاضي الذي كان يحكم في القضيّة، كارلوس روزانكي، البالغ من العمر ٥٥ عاماً من محكمة الأرجنتين الفدراليّة، إيتشيكولاتز مذنباً بستّ جرائم قتل، وستّ عمليّات سجن غير قانونيّة، وسبع حالات من التعذيب. وعندما أصدر حكمه، خطا خطوة استثنائيّة، إذ قال إنّ الإدانة لم تعدُل في شأن طبيعة الجريمة، وإنّه لمصلحة «بناء الذاكرة الجماعيّة»، كان في حاجة إلى أن يُضيف الجملة التالية: «جميع تلك الجرائم التي اقتُرفت بحقّ الإنسانيّة، مورست في إطار الإبادة التي وقعت في جمهوريّة الأرجنتين بين ١٩٧٦ و١٩٨٣»[٩].

لعب القاضي بإصداره حكمه هذا، دوره في إعادة كتابة تاريخ الأرجنتين: فجرائم قتل اليساريّين في السبعينيّات لم تكن جزءاً من «حرب قذرة» تصادَم فيها

الجانبان، واقترِفت فيها جرائم مختلفة، كما أشارت الرواية الرسميّة خلال عقود. ولم يكن المفقودون ضحايا لدكتاتوريّين عشقوا الساديّة، وعبدوا احتكار السلطة. الذي حصَل فاقَ ذلك علماً ومنطقاً بشكل مرعب. فعلى حدّ تعبير القاضي، كانت ثمّة «خطّة إبادة نفّذها من كان يحكم البلاد»[١٠].

شرح القاضي أنّ عمليّات القتل كانت جزءاً من نظام، وأنّها جاءت ضمن خطّة رُسمت منذ زمن بعيد، وأنّه تمّ اقترافها بالطريقة المُستنسخة نفسها في أرجاء البلد، وأنّها اقترفت ليس بنيّة الاعتداء على أفراد، بل لتدمير شريحة من المجتمع كان يُمثّلها هؤلاء. وبما أنّ الإبادة هي محاولة لقتل فئة من الناس، وليس مجموعة من الأفراد، اعتبر القاضي تلك الجرائم إبادة[١١].

اعترفَ روزانسكي بأن استخدامه عبارة «الإبادة»، كان مثيراً للجدل، فكتبَ قراراً مطوَّلاً بغية دعم خياره. أقرّ كذلك، أنّ مؤتمر الأمم المتّحدة حول الإبادة يعرِّف الجريمة على أنّها «نيّة» بتدمير، فئة قوميّة، أو إثنيّة، أو عرقيّة، جزئيّاً أو كُلّياً». في الواقع، لا يشمل التعريف الذي وضعه المؤتمر إلغاء فئة على أساس معتقداتها السياسيّة ـ كما كانت الحال في الأرجنتين ـ غير أنّ روزانسكي أورد أنّه لم يعتبر ذلك الاستثناء شرعاً قانونيّاً[١٢]. وبإشارته إلى فصل غير مشهور في تاريخ الأمم المتّحدة، شرحَ روزانسكي أنّه في الحادي عشر من تشرين الأوّل/ أكتوبر، ١٩٤٦، أصدرت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في ردّ فعلٍ مباشر على المحرقة النازيّة، قراراً بالإجماع قضى بحظر أعمال الإبادة «عند القضاء جُزئيّاً أو كلّياً» على فئة سياسيّة، دينيّة أو سياسيّة»[١٣]. والسبب الذي حُذفت من أجله كلمة سياسيّ في المؤتمر منذ سنتَين، مردّه إلى طلبٍ تقدَّم به ستالين لإيقانه بأنه في حال اعتُبر إلغاء «فئة سياسيّة» عمل إبادة، فإنّ عمليّات سفك الدماء والاعتقالات الجماعيّة التي مارسها للتخلّص من خصومه في السياسة ،كانت ستندرج ضمن اللائحة. كما أنّه كان لستالين مناصرون كثر من قادة الدول الأخرى الذين أرادوا هم أيضاً الاحتفاظ بحقّ القضاء على أعدائهم، ما أدىّ في النهاية إلى إسقاط الكلمة[١٤].

كتبَ روزانسكي أنّه يعتبر التعريف الأصليّ للأمم المتّحدة شرعيّاً أكثر، بما

أنّه لم يخضع لمثل هذه التسوية التي تتوخّى المصلحة(*). كذلك، أشارَ إلى حُكم أصدرته محكمة إسبانيّة وطنيّة جرت فيها ملاحقة إحدى جرائم التعذيب التي اقتُرفت في الأرجنتين في العام ١٩٩٨. كانت تلك المحكمة قد أدانت الطغمة العسكريّة الأرجنتينيّة باقتراف «جريمة الإبادة». وقد عرَّفت المحكمة الفئة التي كانت الطغمة العسكريّة تسعى إلى إقصائها بـ «تلك الفئة من السكّان التي لم تنسجم مع النموذج الذي وضعه القامعون واعتبروه ملائماً للنظام الجديد الذي كان يتمّ تأسيسه في البلد»[١٥] وفي السنة التالية، في العام ١٩٩٩، صرّح القاضي الإسبانيّ، بالتاسار غارزون، الذي اشتهر لإصداره مذكّرة توقيف بحقّ أوغوستو بينوشي، أنّ الأرجنتين قد عانت الإبادة. وقد حاول بدوره أن يحدّد المجموعة التي كان يُهدف إلى إلغائها. كما كتبَ في هذا السياق أنّ هدفَ الطغمة العسكريّة تمثَّل في «تأسيس نظام جديد، كذلك الذي أراد هتلر تحقيقه في ألمانيا؛ نظام لا مكان فيه لفئة معيّنة من البشر». الأشخاص الذين لم يكونوا يصلحون للنظام الجديد «تمركزوا في تلك القطاعات التي اعترضت تحقيق النموذج المثاليّ للأمّة الأرجنتينيّة الجديدة»[١٦].

لا مجال بالتأكيد للمقارنة بين ما حصل في ظلّ حكم النازيّين أو في رواندا في العام ١٩٩٤، وبين الجرائم التي ارتكبتها الدكتاتوريّات المؤسّساتيّة في أميركا اللاتينيّة في السبعينيّات. ففي حال اعتُبرت الإبادة نوعاً من المحارق، فإنّ تلك الجرائم لا تندرج تحت هذه الفئة. لكن، إذا ما نظرنا إلى الإبادة من منظار تلك المحاكم التي عرّفتها على أنّها محاولة إقصاء متعمّدة لفئة من الناس تشكّل حواجز أمام مشروع سياسيّ معيّن، فعندئذٍ، لا يمكن اعتبار أنّ الإبادة جرت فقط في الأرجنتين، بل أيضاً، وبدرجات متفاوتة، في سائر أرجاء المنطقة التي حوِّلت إلى مختبر لتجارب «مدرسة شيكاغو». ففي تلك البلدان،

(*) تُدين القوانين الجنائيّة في بلدان عديدة، تشمل البرتغال والبيرو وكوستا ريكا، أعمال الإبادة، بواسطة تعريفات تشمل «الفئات السياسيّة» أو «الفئات الاجتماعيّة» بشكل واضح. ويتوسّع القانون الفرنسيّ أكثر من ذلك ليعرِّف الإبادة على أنّها خطّة تهدف إلى تدمير «أي فئة قد تتحدَّد بأيّ نوعٍ من المعايير».

كان الناس «الذين اختاروا النموذج المثالي» يساريّين من كلّ الشرائح الاجتماعيّة: اقتصاديّين وعمّال مطابخ، ونقابيّين، وموسيقيّين، وأصحاب مزارع، وسياسيّين. كذلك، خضع جميع أعضاء تلك المجموعات لاستراتيجيا واسعة الإطار نُسِّقت من وراء الحدود عن طريق عمليّة «أوبيرايشون كوندور»، بهدف استئصال اليسار وإزالته.

اصطفّ منذ سقوط الشيوعيّة، كلّ من السوق الحرّة والأناس الأحرار في سلّة واحدة جسّدت أيديولوجيا واحدة تزعم أنّها دفاع البشريّة الوحيد والأمثل في وجه تكرار تاريخٍ مليء بالقبور الجماعيّة وحقول القتل، وغرف التعذيب. إلاّ أنّ الأمر لم يُسهم في إحلال الديموقراطيّة في المخروط الجنوبيّ، حيث أفلتت الديانة المعاصرة المتمثّلة في الأسواق الحرّة الطليقة من ورشات العمل في قبو جامعة «شيكاغو»، وطبِّقت على أرض الواقع. بل اغتذى ذلك على جوهر الديموقراطيّة من بلدٍ إلى آخر. كما أنّه لم يجلب السلام، بل تطلّب قتل عشرات الآلاف بشكل عشوائيّ وتعذيب بين ١٠٠٠٠٠ و١٥٠٠٠٠ شخص.

كان هناك، كما كتب لتولييه «انسجاماً داخلياً» بين الحماسة لتطهير قطاعات المجتمع، والأيديولوجيا الكامنة في صميم المشروع. كان «صبيان شيكاغو» وأساتذتهم الذين كانوا يتولّون إسداء النصائح والذين تبوأوا مناصب رفيعة المستوى في الأنظمة العسكريّة في المخروط الجنوبيّ، يؤمنون بشكلٍ من أشكال الرأسماليّة الطاهرة بطبيعتها. كان نظامهم الرأسماليّ الخاصّ يرتكز على الإيمان بـ «التوازن» و«النظام»، وعلى الحاجة إلى التحرر من التداخلات و«الاختلالات» بهدف النجاح. وعلى ضوء هذه الصفات، لا يمكن أن يتقبّل نظام ملتزم بالتطبيق الحرفيّ والوفيّ لهذا المثال، وجودَ وجهات نظر منافسة أو معدِّلة (مهدّئة) للموازين. كان يتطلّب إنجاز هذا النموذج المثاليّ، احتكاراً على أساس الأيديولوجيا؛ وإلاّ لاختلّت الإشارات الاقتصاديّة وفقد مجمل النظام توازنه، وذلك بحسب النظريّة الأساسيّة.

ما كان باستطاعة «صبيان شيكاغو» أن يجدوا عالماً أقلّ ترحيباً بهذه التجربة المُطلقة مثل المخروط الجنوبيّ لأميركا اللاتينيّة في فترة السبعينيّات. فقد دلّل

الصعود الاستثنائيّ للتنمويّة، على أنّ المنطقة كانت مليئة بنشاز السياسات التي اعتبرتها «مدرسة شيكاغو» اختلالات أو «أفكاراً غير اقتصاديّة». بل الأهمّ من ذلك، أن المنطقة كانت تعجّ بالحركات الفكريّة والشعبيّة التي انبثقت بشكل يتعارض مع سياسة عدم التدخّل التي تروّج لها الرأسماليّة. لم تكن تلك الأفكار هامشيّة، إنّما كانت أفكاراً تمثّل أغلبيّة المواطنين، على النحو الذي عكسته نتائج الانتخابات على مرّ السنين، ومن بلدٍ إلى آخر. لقد كانت فرص استقبال التحوّل إلى مذهب «مدرسة شيكاغو» في المخروط الجنوبيّ أشبه بالاستقبال الذي قد تحظى به ثورة بروليتاريّة في بفرلي هيلز.

قبل أن حلّت حملة الرعب على الأرجنتين، كان رودولفو والش قد كتب: «لا شيء يُمكنه أن يردعَنا، لا السجن ولا حتّى الموت». لذا، وبما أنّه لا يُمكن سجن قومٍ بكامله أو قتلهم، ونظراً إلى العدد الهائل للسكّان الأرجنتينيّين... اعلموا بأن الشعب وحده هو الذي سيُنقذ الشعب»[١٧]. كذلك، صرّحَ سلفادور آلندي بنبرة التحدّي نفسها في آخر خطابٍ توجّه به إلى الشعب عبر الراديو، وبينما كان يُشاهد الدبّابات تزحف في اتّجاه القصر الجمهوريّ لفرض حصارها عليه: «أنا أكيد أنّ البذور التي غرسناها في وعي آلاف وآلاف التشيليّين الجدير بالثناء، لن تُستأصَل مُطلقاً». بإمكانهم قهرنا لأنّهم يملكون القوّة، لكنّهم لا يستطيعون أن يوقفوا المسار الاجتماعيّ بواسطة الجريمة أو القوّة. التاريخ لنا، والناس هم الذين يصنعون التاريخ»[١٨].

كان قادة الطغمة العسكريّة في المنطقة وشركاؤهم الاقتصاديّون، يألفون تلك الحقائق. وقد شرح شخصٌ شارك في عدّة انقلابات عسكريّة التفكير الذي كان سائداً في الجيش: «في ١٩٥٥، اعتقدنا أنّ (خوان) بيرون هو المشكلة، فقُمنا بإزاحته. لكن بحلول العام ١٩٧٦، كنّا قد أدركنا أن المشكلة كمنت في الطبقة العاملة»[١٩]. كان الوضع مماثلاً في أرجاء المنطقة: فالمعضلة كانت كبيرة وعميقة. وقد عنى ذلك الإدراك أنّه إذا ما قُدِّر لثورة الليبراليّة الجديدة أن تنجح، كان على الطغمة العسكريّة أن تفعل ما أعلنَه آلندي مُستحيلاً، أي الاستئصال النهائيّ للبذور التي زُرعت خلال الفورة اليساريّة التي شهدتها أميركا اللاتينيّة.

وفي إعلان مبادئها، الذي أصدرته بعد الانقلاب، وصف نظام بينوشي الدكتاتوريّ مهمّته بأنّها: «عمليّة طويلة ومعقدة، تهدف إلى تغيير الذهنيّة التشيليّة»، وهو صدى للإفادة التي أدلى بها عرّاب مشروع التشيلي، آلبيون باترسون من الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة» («يو آس أيد») ما نحتاج إلى أن نغيّره هو بنية الإنسان»[٢٠].

لكن، كيف؟ فالبذور التي أشار إليها آلندي لم تكن تقتصر على فكرة واحدة أو حتّى على مجموعة من الأحزاب السياسيّة والنقابات. وبحلول الستّينيّات وأوائل السبعينيّات، كانَ اليسار هو الثقافة الشعبيّة المهيمنة في أميركا اللاتينيّة. كان هذا المسار ينعكس في شِعر بابلو نيرودا، وفي الموسيقى الشعبيّة لفيكتور جارا وميرسيدس سوسا، ولاهوت التحرير في رهبان العالم الثالث، ومسرح أوغوستو باول المُعتق، ونظريّة بولو فرير الجذريّة في علم التربيّة، والنبوءة الصحافيّة الثوريّة. لقد كانت تلك البذور متجذّرة في أبطال وشهداء أسطوريّين في التاريخ القديم والحديث، بدءاً بخوسيه غيرفاسيو آرتيغاس، مروراً بسيمون بوليفار وصولاً إلى تشي غيفارا. لذا، كان استئصال الاشتراكيّة من جذورها، إعلاناً بشنّ الحرب على تلك الثقافة برمّتها.

كانت تلك الحتميّة تَظهر في الاستعارات المجازيّة المهيمنة التي كانت تستخدمها الأنظمة العسكريّة في البرازيل والتشيلي والأوروغواي والأرجنتين: هؤلاء الاحتياطيّون الفاشيّون المختصّون بالتنظيف والفرك واقتلاع الجذور والشفاء. كان تطويق الطغمة العسكريّة لليساريّين في البرازيل، يحمل اسماً مشفَّراً هو: أوبيرازو ليمبيزا، عمليّة التنظيف. في يوم الانقلاب، نعت بينوشي آلندي ومجلس نوّابه «ذلك الوسخ الذي كان سيُفلِس البلاد»[٢١]. بعد شهر على ذلك، تعهّد بـ «اجتثاث جذور الشرّ من التشيلي» بهدف الوصول إلى «تطهير فكريّ» للأمّة، بحيث «تُطهَّر الأخيرة من العيوب»: صدى لمناداة مؤلّف الرايخ الثالث، آلفرد روزنبرغ بـ «طهيرٍ عديم الرحمة يتمّ بواسطة مكنسة من حديد»[٢٢].

التطهير الثقافيّ

نظّمت الطغمة العسكريّة في كل من التشيلي والأرجنتين والأرغواي، عمليّات تطهير عقائدية، فأحرقت كتب فرويد وماركس ونيرودا، وأغلقت مئات الجرائد والمجلاّت، واحتلت الجامعات، مانعة الإضرابات والاجتماعات السياسيّة. وقد تمّ تخصيص الاقتصاديّين اليساريّين المعتدلين الذين لم يستطع «صبيان شيكاغو» هزمهم إلاّ بعد الانقلابات، ببعضٍ من أفظع الهجمات. ففي جامعة التشيلي، المنافسة للجامعة الكاثوليكيّة، مقرّ «صبيان شيكاغو»، طُرد مئات الأساتذة بعد اتّهامهم بـ «إهمال الواجب الأخلاقيّ» (بمن فيهم آندريه غندر فرانك، طالب مدرسة شيكاغو المتمرّد الذي أرسل رسائل غضب إلى أساتذته السابقين في وطنه الأمّ)[٢٣]. لحظ غندر فرانك خلال الانقلاب، أنّ «ستّة طلاّب قد رُميوا بالرصاص في العلن، عند المدخل الرئيسيّ لكليّة الاقتصاد بهدف إيصال رسالةٍ واضحة إلى الآخرين»[٢٤]. وعندما استولت الطغمة العسكريّة على السلطة في الأرجنتين، زَحف الجنود إلى جامعة الجنوب في باهيا بلانكاو وسجنوا ١٧ أكاديمياً بتهم «التدريب على التمرّد»؛ ومرّةً أخرى، كان معظم هؤلاء من قسم الاقتصاد[٢٥]. وقد أعلنَ أحد الجنرالات في مؤتمر صحافيّ: «من الضروريّ تدمير هذه المصادر التي تغذّي نفوس الجانحين المتمرّدين، وتقولبها، وتزرع فيها العقائد»[٢٦]. كذلك، أبيد عددٌ إجماليّ من ٨٠٠٠ مربٍّ يساريّ «مشتبه فلي أيديولوجيّتهم» في إطار عمليّة «أوبرايشون كلاريتي» (عمليّة الجلاء)[٢٧]. وفي المدارس الثانويّة، حُظّرت العروض الجماعيّة. التي كانت تشير إلى روح جماعيّة كامنة تشكّل خطراً على «الحريّة الفرديّة»[٢٨].

كان المغنّي الشعبيّ اليساريّ، فيكتور جارا في سانتياغو، من بين هؤلاء الذين أُخذوا إلى ملعب التشيلي. كان علاجه هو تجسيداً للتصميم الفظيع على كتم صوت ثقافة ما. في البدء، هشّم الجنود يدَيه حتّى يُصبح عاجزاً عن العزف على الغيتار، ثمّ رموه بأربع وأربعين طلقة، وفقاً للجنة الحقيقة والمصالحة التشيليّة[٢٩]. ولضمان عدم انتشار إرثه، أمر النظام بإتلاف تسجيلاته الأساسيّة.

كذلك، نُفيت مرسيدس سوسا، موسيقيّة زميلة له، من الأرجنتين، وأُخضع المؤلِّف المسرحيّ، آوغستو بول الثوريّ، للتعذيب، ثمّ نُفي من البرازيل. أمّا إدواردو غاليانو، فغُرِّب عن الأوروغواي، وقُتِل والش في شوارع بوينوس آيرس. كانت ثقافة بكاملها تتعرَّض للإبادة المتعمدة.

في غضون ذلك الوقت، كان هناك ثقافة طاهرة ونظيفة تنتظر أن تحلّ مكانها. في بداية عهد الديكتاتوريّات في التشيلي، والأرجنتين، والأورغواي، كانت مظاهر الاحتشاد الوحيدة التي كان يُسمح بها، هي تلك التي كانت تبرز عند إجراء العروض العسكريّة ومباريات كرة القدم. كان ارتداء النساء للبنطال في التشيلي، كفيلاً بتوقيفهنّ، وكان تطويل الشعر كفيلاً بتعريض الرجال للاعتقال. وقد أعلنت افتتاحية في صحيفة الأرجنتين الخاضعة للطغمة العسكريّة: «أنّ الجمهوريّة برمّتها ستشهد عمليّة تطهير قريبة». وقد دعت الافتتاحية إلى تنظيف رسوم الغرافيتي اليساريّة: «فعاجلاً أم آجلاً، ستبرق السطوح، بعد أن تُحرَّر من ذلك الكابوس بفعل الماء والصابون»[٣٠].

كان بينوشي في التشيلي، عازماً على كسر عادات شعبه في النزول إلى الشارع. فكان أصغر حشدٍ يُفرَّق بواسطة مدافع المياه، أفضل سلاحٍ لدى بينوشي للسيطرة على الحشود. كانت الطغمة العسكريّة في الواقع، تملك المئات منها، وبحجم صغير، بما يكفي لقيادتها على الرصيف وتبليل فرق تلاميذ المدارس الذين كانوا يوزعون المناشير. كان أيضاً يتمّ قمع الجنازات بشكل عنيف، في حال ارتفع صوت المشيّعين أكثر من اللازم. كانت المدافع الحاضرة في كلّ مكان، والتي كانت تحمل لقب الـ «غواناكوس»، تيمّناً بحيوان الغوناق المنتمي إلى فصيلة اللاما المشهورة بعادة البصق، تزيل الناس كأنّهم نفايات، بغية ترك الطرقات نظيفة ولامعةً وفارغة. وقد أصدرت الطغمة العسكرية بعد وقوع الانقلاب بوقت قصير، مرسوماً يحثّ المواطنين على «المساهمة في تطهير وطنهم» من خلال الإبلاغ عن «المتطرّفين» والتشيليّين المتعصّبين»[٣١].

مَن قُتِل... ولماذا؟

لم يكن معظم الناس الذين قضوا في تلك الغارات، «إرهابيّين»، بالمعنى

الحرفيّ للكلمة، بل أشخاص عرّفتهم الطغمة العسكريّة على أنهم الحاجز الأكثر تهديداً لبرنامجها الاقتصاديّ. كان بعضهم معارضاً فعلياً، إلاّ أنّ العديد منهم كانوا يُمثّلون ببساطة قيماً مناقضة لقيم الثورة. ويُمكن التدليل على طبيعة حملة التطهير هذه، من خلال مُطابقة تواريخ الخطف والاعتقال وأوقاتها الموثّقة في تقارير لجنتَي حقوق الإنسان والحقيقة. لم تبدأ الطغمة العسكريّة بممارسة القمع الجماعيّ في البرازيل، إلاّ في أواخر الستّينيّات، لكن لم يكن هناك أيّ استثناءات: فما إن أُطلِق الانقلاب، حتّى حاصر الجنود قيادة الاتّحادات النقابيّة الناشطة في المصانع، وفي المزارع الكُبرى. ووفقاً للتقرير المعنون Brazil:Nunca M?is («البرازيل: أبداً بعد الآن»)، كان هؤلاء يُرسلون إلى السجن، حيث كان يخضع العديد منهم للتعذيب «السبب بسيط هو تأثّرهم بفلسفة سياسيّة تعارضها السلطات». وقد أفاد تقرير لجنة الحقيقة، المرتكز على سجلاّت المحكمة العسكريّة بذاتها، أنّ قيادة العمّال العامّة (CGT)، وهو التحالف الرئيسيّ للنقابات العمّاليّة، تظهر في إجراءات محكمة الطغمة العسكريّة كـ «شيطان دائم الحضور يجب طرده». ويستنتج التقرير بصراحة تامّة أنّ السبب وراء «استيلاء السلطات على الحكم في ١٩٦٤، هو أنّها كانت متنبّهة بشكل خاصّ إلى «تطهير» هذا القطاع»، لأنّها «خشيت انتقال المقاومة من النقابات العمّاليّة إلى برامجها الاقتصاديّة التي كانت ترتكز على تقليص الأجور، وإزالة التأميم عن الاقتصاد»[٣٢].

استخدمت الحكومات العسكريّة في كلّ من التشيلي والأرجنتين، الفوضى الأساسيّة للانقلاب من أجل إطلاق هجومها الكاسح ضد الحركة النقابيّة. كان مخطَّطاً لهذا الهجوم منذ وقت سابق، فقد بدأت الغارات المُنسَّقة في اليوم نفسه الذي جرى فيه الانقلاب. وفي التشيلي، وبينما كانت جميع الأنظار مُسلّطة على القصر الجمهوري المُحاصَر، أرسلَ كتائب أخرى إلى «مصانع تواجدت في ما كان يُعرف بـ «الطوق الصناعيّ»، حيث قامت قوى بعمليّات مداهمات واعتقلت عدداً من الأشخاص. وأشارت ملاحظات تقارير لجنة الحقيقة والمُصالحة خلال الأيّام القليلة المقبلة، إلى أنّه تمّت مداهمة عدد آخر من المصانع»، «ما أدّى

إلى اعتقال مزيد من الأشخاص الذين قتلوا لاحقاً أو فُقدوا»[٣٣]. وفي العام ١٩٧٦، كان العمّال والفلاّحون يشكّلون ٨٠ في المئة من المساجين السياسيّين في التشيلي[٣٤].

مرّة أخرى، أفاد تقرير لجنة الحقيقة، «أبداً بعد الآن»، عن توجيه ضربةٍ جراحيّة موازية إلى الاتّحادات العمّاليّة: «نحن نلاحظ أنّ نسبة كبيرة من تلك العمليّات (المستعدية للعمّال)، كانت تُجرى يوم حدوث الانقلاب بالذات أو بعده مباشرة»[٣٥]. وقد وردت في لائحة تلك الهجومات على المصانع، شهادة كشفت بشكل واضح كيفيّة استخدام «الإرهاب» كذريعة للنيل من العمّال الناشطين المُسالمين. وقد وصفت غراسييلا غونا، وهي سجينةٌ سياسيّة كانت معتقلة في مخيّم التعذيب الذي عُرف بـ «لابيرلا»، كيف دبت الحماسة في الجنود الذين كانوا يتولّون حراستها مع اقتراب تنظيم إضراب في شركة الكهرباء.

كاد الإضراب يشكّل «مثالاً مهمّاً على المقاومة ضدّ الدكتاتوريّة العسكريّة»، الأمر الذي لم تكن الطغمة العسكريّة ترغب في حصوله. تتذكّر «غونا» وتقول: «قرّر الجنود في تلك الوحدة أنّ يجعلوا الإضراب غير قانونيّ، أو، «أن «يُلحقوه بـ« المونتونيروس»، على حدّ تعبيرهم (وذلك لكون «المونتونيروس» المجموعة الثورية الوحيدة التي سبقَ للجيش أن هزمها بشكل فعّال). لم يكن المضربون في الواقع، على أيّ صلة بالـ «مونتونيروس»، لكن لم يكن لذلك أهميّة. فقد أقدم «الجنود في «لابيرلا» بأنفسهم على طبع المنشورات التي ذيّلوها بتوقيع الـ «مونتونيروس»: كانت تلك المنشورات تدعو القوى العمّاليّة إلى الإضراب». وقد استُخدمت في نهاية المطاف كـ"إثباتٍ" لخطف القادة النقابيّين وقتلهم[٣٦].

تعذيب برعاية الشركات

كانت عمليّات الهجوم التي يتعرّض لها رؤساء النقابات، تُنفَّذ بتعاون وثيق مع أرباب العمل، ونوفر الدعاوى التي رُفعت في الأعوام الأخيرة أفضل الأمثلة

الموثَّقة على التورُّط المباشر لبعض المموّلين المحلّيين التابعين لشركات أجنبيّة متعدّدة الجنسيّات ترك صعود الجناح اليساريّ العسكريّ. في السنين التي تلت الانقلاب الذي حصل في الأرجنتين، أثرَه في في الشركات الأجنبيّة، من الناحيتَين الاقتصاديّة والشخصيّة. وبين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٦، اغتيل خمسة مدراء تنفيذيّين في شركة سيّارات «فيات»[٣٧]. لقد تغيّرت ثروات تلك الشركات بشكل دراماتيكيّ مع وصول الطغمة العسكريّة إلى السلطة وتطبيقها سياسات «مدرسة شيكاغو»؛ فقد باتت هذه «المدرسة» قادرة الآن على إغراق السوق المحليّة بالمنتجات المستوردة، ودفع أجور أقلّ، وطرد العمّال بشكل اعتباطيّ، والعودة بالأرباح إلى الوطن بدون الخضوع لأيّ قوانين تنظيميّة.

أعرب العديد من الشركات المتعدّدة الجنسيّات عن امتنانه بشكل واضح. وفي السنة الأولى من الحكم العسكريّ في الأرجنتين، نشرت شركة «فورد موتور» مقالاً دعائياً احتفالياً، أقرّت فيه علناً بدعمها للنظام ١٩٧٦: «مرّة أخرى، تجد الأرجنتين طريقها. ١٩٧٧: عام جديد مليء بالإيمان والأمل لجميع أصحاب النيات الطيّبة من الأرجنتينيّين. يلتزم فرع «فورد موتور» في الأرجنتين، وفريقه، بالكفاح الهادف إلى تحقيق قدر الأجداد العظيم»[٣٨].

تخطّت الشركات الأجنبيّة تقديم الشكر إلى الطغمة العسكريّة على عملها الجيّد؛ وذهب بها الأمر إلى المشاركة الفعّالة في حملات الترهيب. ففي البرازيل، تضامن العديد من الشركات المتعدّدة الجنسيّات معاً، وبدأ يموِّل فرق التعذيب الخاصّة بهذه الشركات. وفي منتصف العام ١٩٦٩، مباشرةً بعد دخول الطغمة العسكريّة في أعنف مرحلة لها، أنشئ بوليس بعيد كلّ البعد عن القانون حمل اسم «أوبرايشون بانديرانتز»، أو ما يُعرف بـ «آوبان» OBAN. كان ذلك البوليس يعجّ بضبّاط عسكريّين، وتموِّله «مساهمات تقدّمها شركات متعدّدة الجنسيّات متنوِّعة، بما فيها «فورد» و«جنرال موتورز»، وفقاً لتقرير «البرازيل: أبداً بعد الآن». وبفضل هيكليّتها العسكرية الرسميّة والبوليسيّة الخارجيّة، تمتّعت «أوبان» بـ «مرونة في التعامل وحصانةٍ في ما يتعلق باستخدامها أساليب الاستجواب»، على نحو ما أفاد التقرير. كما اشتهرت سريعاً بساديّتها التي لا نظير لها»[٣٩].

كان تورّط فرع شركة «فورد» المحليّ في جهاز الرعب برغم ذلك، أكثر وضوحاً في الأرجنتين. فقد كانت الشركة تزوّد الجيش بالسيّارات. فكانت «السِّيدان الخضراء»، «فورد فالكون»، العربة المُستخدمة في آلاف عمليّات الخطف والإنهاء. وقد وصفَ عالم النفس الأرجنتينيّ والكاتب المسرحيّ، إدواردو بافلوفسكي السيّارة بأنّها «التعبير الرمزيّ للرعب. الموت الجوّال»[٤٠]. وبينما كانت «فورد» تزوّد الطغمة العسكريّة بالسيّارات، كانت هذه الطغمة تُسدي إليها خدمةً في المقابل، بخرقها صفوف النقابيّين المثيرين للمشاكل. كانت «فورد» قبل الانقلاب، قد أُجبِرت على تقديم تنازلات كبيرة إلى عمالها: تطويل استراحة الغداء من عشرين دقيقة إلى ساعة، وتحويل نسبة واحد في المئة من أرباح المبيعات إلى برامج الخدمة المدنيّة. لكن كلّ ذلك تغيّر بسرعة خاطفة يوم الانقلاب، ومع بدء الثورة المضادّة. لقد تحوّل مصنع «فورد» في ضواحي بوينوس آيرس إلى مخيّم مسلّح ؛ وفي الأسابيع التالية للانقلاب، كان المصنع يعجّ بالعربات العسكريّة، بما فيها الدبّابات والطوّافات التي كانت تحوم فوق المصنع. وقد شهدَ العمّال على بقاء كتيبة عسكريّة من ١٠٠ جنديّ متمركزة في المصنع بشكل دائم[٤١]. ويقول بيدرو تروایاني، أحد المندوبين النقابيّين «لقد بدا الأمر كأننا نشنّ حرباً في «فورد». كان كلّ شيء مسلّطاً علينا، كعمّال»[٤٢].

كان الجنود يجوبون في المكان، فيقبضون على أكثر أعضاء النقابات نشاطاً ويكبّلونهم، بعد أن يكون قد وشى بهم المسؤول عن المصنع. كان تروایاني من بين الذين سُحبوا من صفوف سلسلة التركيب. هو يتذكّر أنّه قبل «اعتقاله، أخذوا يجولون به في المصنع، وقد فعلوا ذلك في العلن على مرأى من الجميع: «استخدمت فورد ذلك حتّى تقضي على التجمّع النقابيّ في المصنع»[٤٣]. لكن الأغرب، ما حدث بعد ذلك: قال تروایاني وغيره، إنّه بدلاً من أن يُسرع بهم الجنود إلى سجنٍ مجاور، اقتادوهم إلى معتقل بُني داخل جدران المصنع في مكان عملهم، حيث كانوا يتفاوضون بشأن العقود قبل أيّام فقط. كان العمّال يؤخذون إلى هناك ويُركلون، وكانوا في كلتا الحالتَين يخضعون للصدمة الكهربائيّة[٤٤].

كانوا يؤخذون إلى سجون يستمرّ فيها التعذيب طوال أسابيع، وفي بعض الحالات، عدّة شهور[٤٥]. فوفقاً لمحامي العمّال، اختُطف على الأقلّ ٢٥ ممثِّلاً نقابياً في تلك الفترة، اعتُقِل نصفهم على أرض الشركة في مكان تُطالب فرق حقوق الإنسان في الأرجنتين بوضعه على لائحة رسميّة بالمعتقلات السابقة السرّية[٤٦].

رفع المدّعون الفدراليّون في العام ٢٠٠٢، شكوى جنائيّة ضدّ «فورد أرجنتينا»، نيابةً عن ترواياني وأربعة عشر عاملاً آخر، زعموا أنّ الشركة مسؤولة قانونياً عن القمع الذي مورس على أرضها. ويقول ترواياني: «تواطأت» فورد أرجنتينا» ومدراؤها معاً في عمليّة خطف عمّالها، وأظنّ أنّه يجب تحميلهم مسؤوليّة ذلك»[٤٧]. وتخضع «مرسيدس بنز» (وهي شركة تابعة لـ «دايملر كرايزلر») لتحقيق مشابه ناتجٍ عن ادّعاءات تقول إن الشركة قد تعاونت مع الجيش، في خلال السبعينيّات من أجل تطهير أحد مصانعها من الرؤساء النقابيّين، مقدِّمة لائحة مزعومة باسم ستّة عشر عاملاً، وعناوينهم، كانوا اختفوا في مرحلةٍ لاحقة، ولم يتمّ العثور إلاّ على أربعة عشر واحداً منهم[٤٨].

ووفقاً للمؤرِّخ الأميركيّ اللاتينيّ، كارين روبرت، في نهاية حكم الدكتاتوريّة، كان معظم الممثّلين النقابيّين قد اختفوا من أكبر شركات البلد... على غرار «مرسيدس بنز»، و«كرايزلر» و«فيات كونكورد»[٤٩]. في الواقع، كلّ من «فورد» ومرسيدس بنز» تنفي أنّ مدراءها قد لعبوا أيّ دور في عمليّات القمع. ما زالت هذه الدعاوي جارية. لم يكن النقابيّون وحدهم هم الذين واجهوا هجوماً استباقيّاً، بل كلّ شخص كان يجسّد رؤية لمجتمع مبنيّ على القيم وليس على الربح البحت. وقد خضع المزارعون الذين شاركوا في الكفاح من أجل إصلاح الأراضي، لاعتداءات تميّزت بعنفها.

كان قادة اللجان الزراعيّة الأرجنتينيّة، الذين كانوا ينشرون أفكاراً حول حقّ الفلاّحين في امتلاك الأراضي، يتعرّضون للمطاردة والتعذيب، وذلك غالباً في

الأراضي التي كانوا يعملون فيها، وعلى مرأى من جميع أفراد المُجتمع. كان الجنود يستخدمون بطّاريّات الشاحنات من أجل تعبئة عصا الـ «بيكانا»، محوّلين عدّة الزراعة ضدّ المزارعين بأنفسهم. وشكّلت سياسات الطغمة العسكريّة في غضون ذلك الوقت، مكسباً غير متوقّعٍ لمالكي الأراضي وأصحاب مزارع تربية الماشية. كان مارتينز دي هوز قد تلاعب في أسعار اللحوم، فارتفعت إلى أكثر من ٧٠٠٪، ما استتبع أرباحاً فائقة[٥٠].

شكّل الناشطون الاجتماعيّون في الأحياء الفقيرة، هدف الإضرابات الإجهاضيّة. وقد كان معظم هؤلاء من رعايا الكنيسة، الذين كانوا ينظّمون أفقر قطاعات المُجتمع من أجل تأمين الرعاية الصحّية والإسكان العامّ والتعليم، أو بعبارات أخرى، من أجل قيام «دولة الرعاية الاجتماعيّة» التي كان يعمل «صبيان شيكاغو» على تفكيكها. وقد قيل لطبيب أرجنتينيّ يُدعى نوربرتو ليوسكاي بينما كانَ «يُعمد إلى صدمه كهربائياً عبر اللثة والحلمات والأعضاء الجنسيّة والمعدة والأذنَين»: «لن يكون للفقراء بعد الآن أناسٌ طيّبون لرعايتهم!»[٥١].

وشرح كاهنٌ أرجنتينيّ تعامَلَ مع الطغمة العسكريّة، الفلسفة الموجِّهة: «عدوّنا هو الماركسيّة. الماركسيّة التي في الكنيسة وفي الوطن الأم، على سبيل المثال، هي خطرٌ على الأمّة الجديدة»[٥٢]. ويبرِّر ذلك «الخطر على الأمّة الجديدة»، السبب الذي كان من أجله ضحايا الطغمة العسكريّة من الشبّان. ففي الأرجنتين، كان ٨١٪ من الثلاثين ألف شخصٍ الذين اختفوا بين السادسة عشرة والثلاثين من عمرهم[٥٣]. «نحن نعمل الآن لأجل الأعوام العشرين القادمة»، أعلن جلاّد أرجنتينيّ شهير لإحدى ضحاياه[٥٤]. ومن بين الأصغر سنّاً، مجموعة من تلاميذ المدرسة الثانويّة، كانت قد اتّحدت معاً في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ كي تطالب بتخفيض أجرة النقل بالباص. ورأت الطغمة العسكريّة أنّ هذا النشاط الجماعيّ دلّ على أنّ المراهقين قد أُصيبوا بفيروس الماركسيّة، فجاء ردّها عنيفاً جدّاً، إذ عمدت إلى تعذيب ستّة منهم، وقتلهم[٥٥]. كان ميغل إتشيكولاتز، مفوَّض الشركة الذي أُدين أخيراً في عام ٢٠٠٦، إحدى الشخصيّات الأساسيّة التي تورّطت في الهجوم.

كان نمط تلك الاختفاءات واضحاً: بينما كان معالجو الصدمة يحاولون تطهير الاقتصاد من جميع ما بقي من عناصر التضامُن، كانت جيوش الصدمة تُنظِّف ممثّلي تلك الثقافة من الطرقات، والجامعات والمصانع.

وكان بعض هؤلاء الذين يقفون في واجهة التحويل الاقتصاديّ يعترفون في زلّة لسانٍ، بأنّ إنجاز أهدافهم يتطلّب عمليّة قمعٍ جماعيّ. أفاد في هذا السياق، فيكتور إيمانويل، مدير شركة «بورسون ـ مارستيللر» للعلاقات العامّة، وكان مسؤولاً عن تسويق نظام الطغمة العسكريّة الأرجنتينيّة المُنسجمة مع عالم الأعمال إلى العالم، أنّ العنف كان ضرورياً لفتح الاقتصاد الأرجنتينيّ «الحامي والراكد». قال: «لا أحد، لا أحد إطلاقاً يستثمر في بلدٍ متورِّطٍ في حرب أهليّة». لكنّه، أقرّ أنّ الذين سقطوا لم يكونوا فقط من الميليشيا. قائلاً للمؤلّفة مارغرت فيتلويتز: «العديد من الذين قُتلوا كانوا أبرياء على الأرجح، لكن كان مطلوباً استخدام أكبر قدرٍ من العنف»[٥٦].

وقال سيرجيو دي كاسترو، وزير الاقتصاد التابع لـ «مدرسة شيكاغو»، الذي تبنّأ بالمعالجة بالصدمة «ما كان باستطاعته أبداً أن يقوم بذلك بدون دعم بينوشي ذي القبضة الحديديّة». «كان الرأي العامّ ضدّنا بشكل واضح، لذا كنّا في حاجة إلى شخصيّة قويّة للإبقاء على سياستنا. لحسن حظّنا أنّ الرئيس بينوشي استوعب الأمر، وكان قويّاً بما يكفي لتحمّل النقد». كذلك، لاحظ أنّ «الحكومة المتسلّطة» هي الأنسب لحماية الحرّية الاقتصاديّة، بسبب استخدامها «غير الذاتيّ» للسلطة[٥٧].

وكما هي الحال في معظم دول الرعب، خدمت عمليّات القتل المُستهدف هدفاً مزدوجاً. أزالت أوّلاً، أزالت العوائق الفعليّة من الطريق: الأشخاص الأكثر استعداداً للمقاومة. وكان ثانياً، كلّ شخص يشهد على اختطاف «المتمرّدين»، يُرسل تحذيراً واضحاً إلى كلّ من كان يفكّر في المقاومة، فيساهم في تجنُّب العوائق في المستقبل.

نجح ذلك. «لقد كنّا مرتبكين وقلقين وخانعين ننتظر تلقّي الأوامر... لقد تقاعس الناس؛ أصبحوا أكثر تبعيّةً وخوفاً». كما ذكر عالم نفسي تشيليّ يُدعى ماركو أنطونيو دي لا بارّا[٥٨]. لقد كانوا بمعنى آخر في حالةٍ من الصدمة. لذا، عندما أدّت الصدمات الاقتصاديّة إلى ارتفاع جنونيّ للأسعار وانخفاضٍ كبير للأجور، بقيت شوارع التشيلي والأرجنتين والأورغواي فارغة وهادئة. لم تحصل مظاهرات تطالب بالغذاء أو إضرابات عامّة. كانت العائلات تتكيّف بصمتٍ، وتفوّت الوجبات، وتغذّي أطفالها بالمتّي، وهو شاي تقليديّ يقمع الجوع، وكان يستيقظون قبل طلوع الفجر كي يسيروا ساعات إلى مكان عملهم، موفّرين بذلك أجرة الباص. مَن لم يمت مِن الشعب بسبب سوء التغذية أو التيفوئيد، كانَ يُدفن حيّاً.

كانت بلدان المخروط الجنوبيّ قبل عشر سنوات ـ مع قطاعاتها الصناعيّة المُزدهرة بشكل كبير، وطبقتها الوسطى السريعة التوسّع، وصحّتها القويّة وأنظمة تعليمها ـ أمل العالم النامي. فقد بات الأغنياء والفقراء يتخبّطون في عالمَين اقتصاديّين مختلفَين، مع منح الأثرياء جنسيّات شرفيّة في ولاية فلوريدا، والدفع بالباقين إلى حالة من التخلّف، وسوء التنمية؛ وهي حالة كان من شأنها أن تزداد حدّة في ظلّ «إعادة الهيكلة» التي قامت بها الليبراليّة الجديدة في عهد ما بعد الدكتاتوريّة. وباتت تلك البلدان مع توقّفها عن تشكيل مثالٍ يُحتذى به، تشكل إنذاراً مُرعباً يعكس الحالة التي ستؤول إليها البلدان الفقيرة التي تُعدّ نفسها قادرة على إخراج نفسها من العالم الثالث.

لقد كان تحوّلاً وازى ما كان يعانيه السجناء في مراكز تعذيب مجلس قيادة الشعب: لم يكُن التكلّم كافياً. لقد كانوا يجبرون على التنازل عن أعزّ المعتقدات على قلوبهم، وخيانة أحبّائهم وأطفالهم. كان الذين يستسلمون يلقّبون بالـ «كيبرادوس»، أي «المنهزمين». هذا ما كان عليه الوضع في المخروط الجنوبيّ: فالمنطقة لم تُهزَم فقط، بل أُصيبت بالإحباط.

التعذيب كـ «علاج»

حاولت السياسات شطب مذهب الجماعيّة من الثقافة، في وقت حاول فيه التعذيب داخل السجون أن يزيله من النفوس والذهون. وقد ذكرت افتتاحية صحيفة أرجنتينيّة في العام ١٩٧٦، «الأذهان أيضاً يجب أن تطهَّر، ففيها ينشأ الخطأ»[٥٩].

اعتمد العديد من الجلاّدين وضعية الطبيب أو الجرّاح. كان هؤلاء المحقِّقون، على غرار اقتصاديّي «مدرسة شيكاغو» والمعالجة بالصدمة الموجعة، لكن الضروريّة، التي خضعوا لها، يتخيّلون أنّ الصدمات الكهربائيّة وغيرها من أساليب التعذيب، كانت علاجيّة، أي أنّهم كانوا يصفون نوعاً من الدواء لسجنائهم، الذين غالباً ما كان يُشار إليهم داخل المعتقل بـ «الأبيزاتوس»، أي المرضى أو القذرين. لقد اعتقدوا أنّهم كانوا يشفونهم من داء الاشتراكيّة ومن الدافع إلى التحرّك الجماعي[*]. كان «علاجهم» موجعاً بالتأكيد. وكاد يكون مُميتاً حتّى، إنّما صبّ ذلك في مصلحة المريض الخاصّة. وقد طرح بينوشي سؤالاً في ردّ سريع له على الانتقادات التي تلقّاها في ضوء سجلّه في انتهاك حقوق الإنسان: «إن كانت ذراعك مصابة بالغنغرينا، فيجب عليك عندئذٍ أن تبترها، أليس كذلك؟»[٦٠].

ووفقاً لإفادات وردت في تقارير لجنة الحقيقة في المنطقة، أخبر السجناء عن نظام صُمِّم لإجبارهم على خيانة المبدأ الذي يشكّل جزءاً لا يتجزّأ من وعيهم ذاتهم. كان المبدأ الأعزّ على قلوب معظم الأميركيّين اللاتينيّين اليساريّين، هو ما دعاه المؤرِّخ التاريخيّ الراديكاليّ أوزفالدو باير، «اللاهوت

(*) هذا ما أرجعَ المعالجة بالصدمة الكهربائيّة إلى تجلّياتها الأولى كتقنية من تقنيات الشعوذة. جرى أوّل استخدام طبّي للصدمة الكهربائيّة على يد طبيب سويسريّ، في السبعينيّات من القرن السابع عشر، واعتقاداً منه أنّ المرض العقليّ كان متأتيًا عن الشيطان، جعل الطبيب أحد مرضاه يتمسّك بسلك مدّه بالكهرباء الساكنة. كانت كلّ شحنة يزوَّد بها المريض، تهدف إلى طرد واحد من الشياطين. وعند اكتمال العمليّة، يُعلن شفاء المريض.

المتسامي الوحيد»: ألا وهو التضامن»[٦١]. وقد أدرك الجلاّدون أهمّية التضامن جيّداً، فخطّطوا لصدم هذا الدافع من التشابك الاجتماعيّ بين سجنائهم. كان الهدف من الاستجواب بالطبع، اكتساب معلومات قيّمة، وبالتالي استدراج الخيانة، غير أنّ العديد من السجناء كانوا يفيدون بأنّ جلاّديهم كانوا أقلّ اهتماماً بالمعلومة، التي كانت أصلاً في حوزتهم، منه بتحقيق فعل الخيانة بحدّ ذاته. فالهدف من العمليّة هو حثّ المساجين على إحداث ضررٍ غير قابل للتصحيح لتلك الناحية فيهم، التي كانت تؤمن بمساعدة الآخرين قبل كلّ شيء؛ أي ذلك الجزء منهم الذي جعلهم ناشطين، والاستعاضة عنه بالعار والذلّ.

تكون الخيانة في بعض الأحيان، خارجة عن إرادة السجين. فعلى سبيل المثال، كان السجين الأرجنتينيّ، ماريو فيلاني يحمل مفكّرته معه عندما تمّ اختطافه. احتوت المفكّرة على معلومات حول اجتماع كان قد حدّده مع صديق؛ فداهم الجنود منزل هذا الصديق وضمّوه إلى لائحة الناشطين الذين فُقدوا في آليّة الحرب. عذّب المحقّقون فيلاني بتكرارهم أنّهم قبضوا على خورخي لأنّهم وجدوا في حوزته موعد اللقاء المفترض. «لقد أدركوا أنّ معرفتي بذلك ستشكّل عذاباً أشدّ من الـ ٢٢٠ فولتاً التي كانوا يشحنونني بها. إنّ ندمي على ذلك يفوق كلّ تصوّر»[٦٢].

كانت أقصى علامات التمرّد في هذا الإطار، بادرة لطيفة صغيرة يتبادلها السجناء، مثل العناية بجروح بعضهم البعض، أو تقاسم الطعام القليل. لكن لدى اكتشاف تلك الأفعال، كان السجناء المعنيّون يخضعون لعقابٍ قاس. فكانوا يُجبَرون على التصرّف بفرديّة مُطلقة، وكان يُعرَض عليهم غالباً إجراءَ مساومةٍ فاوستيّة (نسبة إلى تضحية فاوست)، كتخييرهم بين نوعَين من التعذيب: واحد خفيف لهم، وآخر أشدّ لزملائهم. كان السجناء في بعض الحالات، محطّمين نفسياً، إلى درجة أنّهم كانوا يوافقون على تسليط الـ «بيكانا» على أحد زملائهم، أو كان يذهب بهم الأمر إلى نكران معتقداتهم السابقة على شاشة التلفزيون. لقد مثّل هؤلاء المساجين الانتصار الأكبر لجلاّديهم: فهم لم يتنازلوا عن روح التضامن فقط، بل استسلموا كُلّيّاً للمعتقدات الفتّاكة التي تكمن في

جوهر الرأسماليّة والحرّية الاقتصاديّة: «البحث عن الرقم ١»، على حدّ تعبير مدير الـ «آي تي تي»[٦٣](*).

لجأت مجموعتا «طبّ» الصدمة العاملتان في المخروط الجنوبيّ ـ الجنرالات والاقتصاديّون ـ إلى استخدام الاستعارات نفسها تقريباً في عملهما. فقد شبّه فريدمان دوره في التشيلي بدور الطبيب المُختصّ، الذي قدَّم «نصيحة طبيّة تقنيّة إلى الحكومة التشيليّة من أجل المساعدة على إنهاء وباء طبّيّ»: «وباء التضخّم»[٦٤]. وقد ذهب آرنولد هاربرغ، المسؤول عن البرنامج الأميركيّ اللاتينيّ في جامعة «شيكاغو»، إلى أبعد من ذلك. ففي محاضرة ألقاها أمام اقتصاديّين شبان في الأرجنتين، بعد وقت طويل من انتهاء الدكتاتوريّة، قال إنّ الاقتصاديّين الجيّدين يُشكّلون تجسيداً للعلاج، فهم يؤدّون دور «المضادّات الحيويّة التي تكافح الأفكار والسياسات المناهضة للاقتصاد»[٦٥]. وقد قال وزير الخارجيّة في الطغمة العسكريّة، سيزار أوغوستو غوزيتي: «عند إصابة الهيكل الاجتماعيّ في البلد بعدوى مرضيّة تُتلف أحشاءه، يولِّد هذا الهيكل مضادّات حيويّة. ولا يُمكن التعامل مع هذه المضادّات بالطريقة نفسها التي تُعامل فيها الميكروبات. فمع سيطرة الحكومة على الميليشيات وتدميرها، سيختفي مفعول

(*) يُمكن إيجاد التعبير المعاصر لهذه العمليّة المقوّضة للشخصيّة في الطريقة التي يُستخدم بها الإسلام كسلاح ضدّ السجناء المسلمين في السجون الخاضعة لإدارة الولايات المتّحدة. من بين آلاف وآلاف البراهين التي وجدت في سجن أبي غريب ومعتقل غوانتانامو، لا ينفكّ شكلان من أشكال الإساءة إلى السجين يظهران إلى العيان: التعرية، والتدخّل المتعمّد في طقوس الصلاة الإسلاميّة، سواء أكان من خلال إجبار السجين على حلق لحيته، أم ركل القرآن، أم لفّ السجين بعلم إسرائيل، وإجبار الرجال على اتّخاذ وضعيّات مثليّة، أو حتّى فركهم بدم الحيض المُستحَث. يقول سجين سابق في معتقل غوانتانامو، يدعى موازام بيغ، كان يُجبر بشكل مكثّف على حلاقة ذقنه، وكان يقول له أحد الحرّاس: «هذا هو الجزء الذي ينال منكم حقًّا أيّها المسلمون، أليس كذلك؟». يتمّ تحقير الدين الإسلاميّ ليس لأنّ الحرّاس يكرهون هذا الدين (برغم أنّ ذلك قد ينطبق على بعضهم)، بل لأنّه يشكل صلب عقيدة السجناء. وبما أنّ هدف التعذيب هو تفكيك الشخصيّة، يجب بالتالي حذف كلّ ما يمتّ إليها بصلة: من ثياب السجين إلى أعزّ المعتقدات على قلبه. كان يُعتبر ذلك في السبعينيّات نوعًا من التعدّي على التضامن الاجتماعيّ، لكنّه بات اليوم يعني التعدّي على الإسلام.

المضادّات الحيويّة، كما هو حاصل. الأمر أشبه بردّ فعل طبيعيّ على جسم مريض»[٦٦].

هذه اللغة هي بالطبع، البنية الفكريّة نفسها التي أتاحت للنازيّين أن يجادلوا بشأن تنظيفهم «الجسم القومي» من خلال قتلهم أفراد المجتمع «المصابين بالمرض». وهي تذكّرنا بحديث للطبيب النازيّ فريتز كلاين قال فيه: «أودّ أنّ أحافظ على الحياة. فأنا انطلاقاً من احترامي الحياة الإنسانيّة، قد أستأصل مرارة مصابة بالغنغرينا من جسم معتلّ. إنّ اليهود هم المرارة المصابة بالغنغرينا في جسم البشريّة». كذلك، استخدم الخمير الحمر، اللغة نفسها لتبرير المذبحة التي قاموا بها في كمبوديا، مدّعين أنّه: «يجب اجتثاث ما هو مصاب بالعدوى»[٦٧].

أطفال «طبيعيّون»

لم يوازِ الرعبُ الذي أثارته تلك الممارسات في العالم، الرعبَ الذي جعلته الطغمة العسكريّة يدبّ في النفوس داخل مراكز التعذيب التي أقامتها. في الواقع، يذكر إعلان مؤتمر الأمم المتّحدة حول الإبادة، أنّ من ضمن ممارسات الإبادة التي مارستها الطغمة «فرض تدابير تهدف إلى منع الولادة ضمن المجموعة» و«تحويل أطفال المجموعة إلى مجموعة أخرى»[٦٨]. في الواقع، سُرعان ما أدرجت الطغمة ما يقدَّر بـ ٥٠٠ طفلٍ وُلدوا داخل المعتقلات في الأرجنتين، في خطّة إعادة هندسة المجتمع وخلق جنسٍ جديد من المواطنين النموذجيّين. فبعد فترة رضاعةٍ وجيزة، كان مئات الأطفال يُباعون أو يُوهَبون إلى أزواجٍ غير والديهم، ربطت معظمهم علاقةٌ مباشرة بالنظام الدكتاتوريّ.

ووفقاً لمجموعة حقوق الإنسان، المعروفة بـ «جدّات بلازا دي مايو»، التي اقتفت بشكل دؤوب آثار أعداد كبيرة من هؤلاء الأطفال، تمّت تربية معظم هؤلاء على الأسس الرأسماليّة والقيم المسيحيّة، التي كانت تُعتبر «طبيعيّة» وصحّيّة من وجهة نظر الطغمة العسكريّة، وحُجبوا تماماً عن أصلهم[٦٩]. وغالباً ما كان أهل هؤلاء الأطفال يُقتلون في المُعتقل لاعتبارهم في مرحلة متقدّمة من المرض لا يُمكن شفاؤها. لم تكن سرقة الأطفال تجاوزات فرديّة، بل عمليّات

منظَّمة من تخطيط الدولة. ففي إحدى القضايا، قُدِّمت وثيقة من وزارة الداخليّة كبرهان، حملت عنوان «تعليمات بشأن التدابير التي يجب اتّباعها مع الأطفال القاصرين عندما يكون آباؤهم الذين يعملون في السياسة أو ينتمون إلى نقابات عمّالية، معتقلين أو مفقودين»[٧٠].

كان لهذا الفصل من تاريخ الأرجنتين، نقاط تشابه لافتة مع الخطف الجماعيّ لأطفال الهنود الحمر من عائلاتهم في الولايات المتّحدة وكندا وأستراليا، حيث كانوا يُرسلون إلى مدارس داخليّة، ويُمنعون من التحدّث بلغتهم الأمّ، ويُضربون حتّى «يتحولوا إلى عرق «أبيض». في الأرجنتين في السبعينيّات، كان يُعمل كذلك الأمر وفقاً للمنطق الإقصائيّ نفسه، المرتكز على الانتماء السياسيّ والثقافة والطبقة، وليس على العرق».

ولم يُكتشف أحد الروابط الأكثر وضوحاً بين عمليّات قتل السياسيّين وثورة السوق الحرّة، إلاّ قبل أربع سنين من أفول نجم النظام الأرجنتينيّ الدكتاتوريّ. ففي العام ١٩٨٧، وبينما كان طاقم تصوير يصوّر في بهو «غاليرياس باسيفيكو»، أحد أفخم متاجر وسط المدينة في بوينوس آيرس، وقعَ مذعوراً على مركز تعذيب مهجور. فقد تبيّن أنّه خلال الحكم الاستبداديّ، كانت قوى الجيش الأولى تعمد إلى تخبئة بعض مفقوديها في مجاري المتجر. وكانت جدران المستنقع لا تزال تحمل كتابات سجنائه الذين لقوا حتفهم منذ مدّة طويلة من الزمن: أسماء، وتواريخ، ونداءات استغاثة[٧١].

تعتبر اليوم، «غاليرياس باسيفيكو»، الجوهرةُ الأساسيّة في مُقاطعة بوينوس آيرس» التجاريّة، برهاناً على تحوّل هذه المدينة إلى عاصمة استهلاك عالميّة، تحيط ناطحات السحاب والجدرانيّات المفعمة بالألوان فيها بسلسلة من متاجر شهور الماركات التجاريّة، من «كريستيان ديور»، إلى «رالف لورينو، إلى «نايكي»؛ ماركاتٍ لا يُمكن الأغلبيّة الواسعة من السكّان أن تتكبّد أسعارها، لكنّها تُشكّل صفقة مربحة للأجانب الذين يتوافدون إلى المدينة للاستفادة من قيمة عملتها المتدنّية.

أمّا بالنسبة إلى الأرجنتينيّين الذين يُدركون تاريخهم جيّداً، فإنّ المتجر ينتصب كتذكار مخيف يشهد على قيام شكل قديم للرأسماليّة فوق قبور الشعوب الأصليّة للبلد. كان مشروع «مدرسة شيكاغو» في أميركا اللاتينيّة، قد شُيِّد حرفيّاً فوق مخيّمات التعذيب السرّية التي توارى فيها آلاف المواطنين الذين كانوا يؤمنون بصيغة مختلفة للوطن.

الفصل الخامس

«مُنفصلان كلّيّاً»

كيف تمّ تطهير الأيديولوجيا من جرائمها

يُشكِّل ميلتون [فريدمان] تجسيداً للفكرة القائلة إن «للأفكار عواقب».

دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأميركيّ، أيّار/مايو ٢٠٠١[١].

سُجِن الناس كي تتحرّر الأسعار.

إدواردو غاليانو، ١٩٩٠[٢]

بدا لفترة وجيزة من الزمن، بالفعل، أنّ جرائم المخروط الجنوبيّ ستبقى ملتصقة بحركة الليبراليّة الجديدة فتنزع عنها الصدقية قبل أن تتوسّع إلى أبعد من حدود مختبرها الأوّل. وبعد الرحلة القدريّة التي قام بها ميلتون فريدمان إلى التشيلي في ١٩٧٥، طرح كاتب العمود في الـ «نيويورك تايمز»، أنطوني لويس، سؤالاً بسيطاً لم يخلُ من السخونة: «إن كان القمع هو الثمن الذي يجب أن يُدفع لتنفيذ نظريّة شيكاغو الاقتصاديّة في التشيلي، ألا يجب أن يشعر أصحاب تلك النظريّة بجزء من المسؤوليّة؟»[٣].

ثابر بعد مقتل أورلندو لوتولييه، الناشطون المتأصّلون في مطالبتهم بتحميل «المهندس الفكريّ» لثورة التشيلي الاقتصاديّة مسؤوليّة الكلفة البشريّة التي تسبّبت فيها سياساته. لم يكن باستطاعة ميلتون فريدمان في تلك الأعوام أنّ يُلقي محاضرةً بدون أن يُقاطعه أحد ليستشهد بلتولييه، وقد أُجبر على الدخول من المطبخ في عدّة مناسبات أُحييت لتكريمه.

كان الطلاّب في جامعة «شيكاغو» ينزعجون لدى معرفتهم بتعاون أساتذتهم مع الطغمة العسكريّة، إلى درجة أنّهم أخذوا يطالبون بتحقيق أكاديميّ. حصلَ هؤلاء الطلاّب على دعم بعض الأكاديميّين، بمن فيهم الاقتصاديّ النمساويّ، غيرهارد تينتنر، الذي كان قد هرَب من الفاشيّة الأوروبيّة، وجاء إلى الولايات المتّحدة في الثلاثينيّات. قارَن تينتنر التشيلي في ظلّ بينوشي بألمانيا في ظلّ الحكم النازيّ، وأخذ يسجّل نقاط التشابه بين دعم فريدمان لبينوشي والخبراء الفنّيّين الذين كانوا ينسّقون مع الـ «رايخ الثالث» (اتّهم فريدمان بدوره، نقّاده بأنّهم «نازيّون»)[٤].

تقبّل كلّ من فريدمان وآرنولد هاربرغر، برضا، الفضل الذي أعيد إليهما إزاء المعجزات الاقتصاديّة التي قام بها «صبيان شيكاغو» الأميركيّون اللاتينيّون. وقد تبجّح فريدمان، كالأب الفخور بأولاده، في صحيفة الـ «نيوزويك» في العام ١٩٨٢، قائلاً: «إنّ «صبيان شيكاغو»... قد جمعوا بين القدرة الفكريّة والتنفيذيّة الهائلة وشجاعة التمسّك بالقناعات، وحسّ التفاني لتطبيق تلك القناعات». وقد قال هاربرغر: «أنا فخور بتلاميذي أكثر من أيّ شيء كتبته. في الواقع، إنّ المجموعة اللاتينيّة تخصّني أكثر ممّا تخصّني مساهمتي الأدبيّة»[٥]. وفجأةً، عندما وصل الأمر إلى دراسة التكاليف البشريّة التي تسبّبت فيها «العجائب» التي أدّاها تلاميذهما، لم يعد الرجلان يريا علاقة بين الاثنتَين.

كتب فريدمان في عمود في صحيفة «النيوزويك»: «برغم خلافي الشديد مع النظام الاستبداديّ في التشيلي، أنا لا أعتبر إسداء اقتصاديٍّ نصيحةً تقنيّة للحكومة التشيليّة فعلاً شرّيراً»[٦].

وادّعى في مذكّراته أنّ بينوشي أمضى السنتَين الأُولَيَين من حياته وهو يحاول أن يُدير الاقتصاد بنفسه، وأنّه لم يلجأ إلى «صبيان شيكاغو» إلاّ في العام ١٩٧٥ عندما كان التضخّم لا يزال في أوجه، وبعد أن استتبع ركود السوق العالميّة كساداً في التشيلي»[٧]. كانت تلك نزعة معدِّلة اجتهاديّة واضحة، فقد كان «صبيان شيكاغو» يعملون مع الجيش قبل وقوع الانقلاب حتّى، وكان

التحوّل الاقتصاديّ قد بدأ في اليوم الذي استولت فيه الطغمة العسكريّة على السلطة. حتّى أنّ فريدمان ادّعى في محطّات أخرى، أنّ إدارة بينوشي للحكم ـ سبعة عشر عاماً من الحكم الدكتاتوريّ، وعشرات آلاف المعذّبين ـ لم تكن بمجملها تخريباً عنيفاً للديموقراطيّة، لا بل على العكس. وقد أفاد فريدمان أنّ الشيء المهمّ الوحيد بشأن الأعمال في التشيليّ، هو أنّ الأسواق الحرّة فعلت فعلها في تحرير المُجتمع»[٨].

وصلت بعد ثلاثة أسابيع من اغتيال لتولييه، أخبار بشأن توقّف الجدال الجاري حول كيفيّة انعكاس جرائم بينوشي على حركة «مدرسة شيكاغو». كان ميلتون فريدمان قد حاز جائزة نوبل للاقتصاد على مؤلّفه ***Original and Weighty*** («أصيل ووازن»)، الذي يعالج العلاقة بين التضخّم والبطالة[٩]. وقد استخدم فريدمان هذه الجائزة ليُجادل في أن علم الاقتصاد هو نظام علميّ موضوعيّ وصارم، كالفيزياء والكيمياء والطبّ، يعتمد على التفحّص غير المنحاز للوقائع المتوفّرة. وقد تجاهل بشكل استثنائيّ الإثبات الواضح الذي بيَّن خطأ الفرضيّة المحوريّة التي نال الجائزة على أساسها، من خلال الصفوف التي امتدّت للحصول على الخبز، ومن خلال تفشّي التيفوئيد وإقفال المعامل في التشيلي، حيث النظام كان باطشاً بما يكفي ليضع أفكاره حيِّز التنفيذ[١٠].

حصل بعد سنةٍ، أمر آخر قام بتحديد إطار الجدال حول المخروط الجنوبيّ: ربحت منظّمة العفو الدوليّة جائزة نوبل للسلام، وقد عاد ذلك بشكل كبير إلى شجاعتها وعملها الجبّار في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت في التشيلي والأرجنتين. إنّ جائزة الاقتصاد مستقلّة عن جائزة السلام، كما تقوم لجنة مختلفة بتقديمها في مدينة مختلفة. وبرغم ذلك، كان يبدو من بعيد أنّ أرفع لجان التحكيم شأناً في العالم، قد أصدرت حكمها، من خلال منحها تينك الجائزَتَين: كان لا بدّ من إدانة غرف التعذيب، لكن توجّب أيضاً التصفيق للمعالجة بالصدمة. وكما كتب لتولييه بسخرية متقطِّرة، كان شكلا الصدمة، مُنفصلَين كّلياً»[١١].

التغاضي عن «حقوق الإنسان»

انتصب هذا الجدار الناري الفكريّ، ليس فقط بسبب رفض «مدرسة شيكاغو» الاعتراف بوجود رابطٍ بين سياساتها واستخدام الرعب. وما ساهم أكثر في المشكلة، هو الطريقة التي تحدَّدت بموجبها أعمال العنف على أنّها «انتهاكات بسيطة لحقوق الإنسان»، وليست أداةً تخدم أهدافاً سياسيّة واقتصاديّة واضحة. ويُعزى ذلك جُزئيّاً إلى أنّ المخروط الجنوبيّ لم يكن فقط في السبعينيّات مجرَّد مختبر لنموذج اقتصاديّ جديد، بل كان مختبراً لنموذجٍ جديد من الناشطين: حركة حقوق الإنسان الشعبيّة الدوليّة. لا شكّ في أنّ تلك الحركة قد لعبَت دوراً أكيداً في إنهاء أفظع انتهاكات الطغمة العسكريّة. وبالتركيز حصريّاً على الجرائم وليس على الأسباب الكامنة وراءها، ساعدت حركة حقوق الإنسان أيضاً «مدرسة شيكاغو» على الهروب من مختبرها الدمويّ الأوّل بدون أيّ إصابات فعليّة.

يعود تاريخ المعضلة إلى انطلاقة حركة حقوق الإنسان الحديثة مع اعتماد الأمم المتّحدة الإعلان الدوليّ لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨. فما إن وضعت الوثيقة حتّى باتت كبش الحصار الحزبيّ الذي استخدمه كلّ من الجانبيَن لاتّهام الآخر بأنّه «الهتلر القادم». وقد كشفت التقارير الصحافيّة في العام ١٩٦٧، أنّ لجنة المحلّفين الدوليّة، لم تكن الحكَم الموضوعيّ الذي ادّعته، بل كانت تتلقّى التمويل من وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة[١٢].

طوّرت منظّمة العفو الدوليّة في هذا الإطار المشحون بالضبط، عقيدة الحياديّة الصارمة الخاصّة بها: كان تمويل المنظّمة سيأتي من الأعضاء حصرياً، وكانت ستحافظ على «استقلاليّتها من أيّ حكومة أو طرف سياسيّ أو أيديولوجيا أو مصلحة اقتصاديّة أو معتقد دينيّ كان». وكي تُبرهنَ أنّها لم تكن تستخدم حقوق الإنسان لطرحِ جدول أعمال سياسيّ معيّن، تمّ ترتيب كلّ فصل من فصول منظّمة العفو بطريقة تنصّ على «اعتماد» ثلاثة سجناء ضمير، «أي واحد من «بلدٍ شيوعيّ، وثانٍ من بلدٍ غربيّ، وثالث من أحد بلدان العالم

الثالث»[١٣]. وكان موقف منظمّة العفو، التي كانت تجسّد بشكل رمزيّ مجمل حركة حقوق الإنسان في ذلك الوقت، أنّه، بما أنّ انتهاكات حقوق الإنسان كانت بحدّ ذاتها شرّاً دوليّاً، وأعمالاً سيئة، لم يكن من الضروريّ تحديد السبب الذي مورست من أجله، بقدر ما كان مهمّاً توثيقها بأدقّ وأصدق شكلٍ ممكن.

يعكس هذا المبدأ بالطريقة التي جرت فيها حملة الرعب في المخروط الجنوبيّ. ففي ظلّ حراسة مستمرّة ومضايقات من البوليس السريّ، أرسلت فرق حقوق الإنسان وفوداً إلى الأرجنتين والأرغواي والتشيلي، من أجل إجراء مقابلة مع مئات ضحايا التعذيب وعائلاتهم، فتمكّنت تلك الفرق من الولوج قدر المستطاع إلى السجون. وعلى ضوء حظر الإعلام الحرّ وقيام الطغمة العسكريّة بإنكار جرائمها، شكّلت تلك الإفادات الوثائق الأولى التي شهدت على تاريخ ما كان يُفترض به أن يُكتب. لكن، بقدر ما كان ذلك العمل مهماً، بقدر ما كانَ محدوداً أيضاً: كانت التقارير عبارة عن لوائح قانونيّة تتضمّن أكثر أساليب القمع فظاعة، المشار إليها في مواثيق حقوق الإنسان.

كان الإطار الضيِّق الأكثر إثارة للجدل في تقرير منظمّة العفو الدوليّة حول الأرجنتين للعام ١٩٧٦، سرداً خارقاً لفظاعات الطغمة العسكريّة، استحقّ جائزة نوبل التي نالتها المنظّمة. وبرغم ذلك، وبرغم دقّته، لم يسلِّط التقرير الضوء على سبب اقتراف تلك الانتهاكات. فقد طرَح السؤال التالي: «إلى أي درجة يُمكن تبرير الانتهاكات، أو اعتبارها «ضروريّة» لفرض «الأمن»». وانطلقت الطغمة العسكريّة من هذا الأساس لتبرير «الحرب القذِرة»[١٤]. فبعد مراجعة البراهين، ختم التقرير بالقول إن التهديد الذي كانت تشكّله الميليشيات اليساريّة لم يكن يتناسب بأيّ شكل من الأشكال مع مستوى القمع الذي مارسته الدولة. لكن، هل كان ثمّة هدف آخر جعلَ العنف «مبرّراً أو ضرورياً؟». لم تذكر منظمّة العفو أيّ شيء في هذا الصدد. في الواقع، هي لم تذكر في تقريرها البالغ ٩٢ صفحة، أنّ الطغمة العسكريّة كانت في سياق إعادة بناء الوطن على أسس رأسماليّة راديكاليّة بحتة. وهو لم يورد أيّ تعليق حول الفقر المدقِع، أو الإطاحة المأساويّة بالبرامج الآيلة إلى إعادة توزيع الثروة، برغم أنّ تلك كانت

المحاور التي ارتكزت عليها الطغمة العسكريّة في حكمها. عرضَ التقرير بالتفصيل، جميع قوانين الطغمة العسكريّة ومراسيمها التي انتهكت الحرّيّات المدنيّة، لكنّه لم يسمِّ أيّاً من المراسيم التي نصّت على تخفيض الأجور ورفع الأسعار، فانتهكت الحقّ في الحصول على الغذاء والملجأ، الذي تلحظه كذلك الأمر شرعة حقوق الأمم المتحدة. في الواقع، لكانت مراجعة سطحيّة لمشروع الطغمة العسكريّة الاقتصاديّ، في حال حصولها، كفيلة بكشف السبب الذي جعل من هذا القمع الخارج عن المألوف ضروريّاً، تماماً كما كان كفيلاً بشرح لمَ كان العديد من سجناء الرأي في منظّمة العفو، نقابيّين مسالمين وناشطين اجتماعيّين.

صوّرت منظّمة العفو النزاع في عمليّة حذفٍ مهمّة أخرى، على أنّه منحصرٌ بين الجيش المحلّيّ والمتشدّدين اليساريّين. لم يُذكر لاعبون آخرون: لا الحكومة الأميركيّة، ولا وكالة الاستخبارات، ولا حتى أصحاب الأراضي المحليون ولا المؤسّسات المتعدّدة الجنسيّات. وبغضّ النظر عن الخطّة الأكبر التي تهدف إلى فرض رأسماليّة* خالصة على أميركا اللاتينيّة، لم يكن هناك أيّ معنى للممارسات الساديّة التي وثّقها التقرير: لم تكن سوى أحداث عشوائيّة، وسيّئة تطفو في الأثير السياسيّ، يُدينها أصحاب الرأي، لكن يُعجز عن فهمها.

كان كلّ وجه من أوجه حركة حقوق الإنسان، يعمل في ظروف محصورة، وإن لأسباب مختلفة. وفي البلدان المتضرّرة، أوّل الأشخاص الذين لفتوا الانتباه إلى الرعب، كانوا من الأصدقاء وأقرباء الضحايا، لكن كان هناك قيود كبيرة على ما كان يُمكن أن يقولوه.

لم يكونوا يتحدّثون عن جدول الأعمال الاقتصاديّ أو السياسيّ الذي كان يكمن وراء اختفاء المواطنين، لأنّهم بذلك قد يعرّضون أنفسهم للاختطاف إن فعلوا ذلك. كانت «أمّهات بلازا دي مايو»، اللواتي كنّ معروفات في الأرجنتين، باسم الـ «مادريس»، من بين أهمّ ناشطي حقوق الإنسان الذين برزوا في ظلّ تلك الظروف. وفي المظاهرات الأسبوعيّة التي كانت تقيمها خارج مقرّ الحكومة في بوينوس آيرس، لم تتجرّأ «ذو مادريس» على رفع رايات المظاهرة،

بل ذيّلنَ صور أطفالهنّ المفقودين بسؤال: «دوندي إيستان؟»، أي، «أين هم؟». وعوضاً عن تلاوة الأناشيد، رُحن يتجوّلن بصمت، وهنّ مرتديات عصابات بيضاء مطرَّزة بأسماء أولادهن. كانت الكثيرات من الأمّهات متمسكات باتّجاههن السياسيّ، لكنّهنّ كنّ حريصات على عدم تشكيل تهديد للنظام يكون أكبر من التهديد الذي قد تمثّله والدات منتحبات، تسعينَ بأقصى ما يمكنهنّ إلى معرفة إلى أين اقتيد أطفالهنّ(*).

كانت لجنة السلام أكبر فرق حقوق الإنسان في التشيلي، وقد كانت مؤلَّفة من سياسيّين ومحامين ورؤساء كنسيّين معارضين. كان هؤلاء ناشطين سياسيّين مخضرمين، يُدركون أنّ محاولة وقف التعذيب وتحرير السجناء السياسيّين، ستشكّل جبهة واحدة في نزاع على نطاق أوسع حول من سيستولي على ثروة التشيلي. لكن، تفادياً منهم للوقوع ضحيّة مستقبليّة للنظام، أسقطوا رفضهم اليساريّ القديم للطبقة البورجوازيّة، وأخذوا يتعلّمون لغة «حقوق الإنسان الدوليّة» الجديدة. وهكذا، بعد إزالة الدلالات إلى الغني والفقير، الضعيف والقويّ، الشمال والجنوب، أكّدت تلك الطريقة الجديدة المستخدمة لوصف العالم بأسلوب بسيط، والتي اكتسبت رواجاً كبيراً في أميركا الشماليّة وأوروبا، أنّ كلّ شخصٍ يملك الحقّ في محاكمة عادلة، وأن يكون بمنأى عن المعاملة الوحشيّة واللاإنسانيّة المذلّة. لم يسأل لماذا إنّما اكتفى بالتأكيد على ذلك. في معمعة المصطلحات القانونيّة والمصلحة الإنسانيّة التي تميّز قاموس حقوق الإنسان، تعلّم هؤلاء أنّ الـ «كومبانييروز» كانوا في الواقع سجناء الرأي الحيّ الذين انتُهك حقّهم في حريّة التفكير والتعبير، الذي تحميه المادّتان ١٨ و١٩ من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.

وبالنسبة إلى هؤلاء الذين كانوا يعيشون في ظلّ النظام الدكتاتوريّ، شكّلت اللغة الجديدة رمزاً بشكل أساسيّ: فتماماً كما كان الموسيقيّون يُخفونَ الرسائل

(*) بعد سقوط الدكتاتوريّة، تحوّلت الـ «مادريس» إلى أشدّ الناقدات للنظام الاقتصاديّ الجديد. وهنّ لا يزلنَ كذلك حتّى اليوم.

السياسيّة في استعارات مجازيّة ماكرة، كان هؤلاء يُخفون اتّجاههم اليساريّ في المصطلحات القانونيّة المتخصِّصة: طريقة لتعاطي السياسة بدون ذكرها(*).

وعندما احتضنت حركة حقوق الإنسان السريعة الانتشار الحملة الأميركيّة اللاتينيّة ضدّ الرعب، كان لهؤلاء الناشطين أسباب خاصّة بهم ومختلفة كلّياً، لتجنّب التكلّم في السياسة.

فورد على فورد

تميَّزت ثقافة حقوق الإنسان في تلك الفترة، برفض ربط جهاز رعب الدولة بالمشروع الأيديولوجي الذي كان يخدمه. فبرغم أنّه كان يُمكن أن يُفهم تحفُّظ منظّمة العفو كمحاولة للبقاء على الحياد في خضم تشجنّات الحرب الباردة، فقد كان هناك بالنسبة إلى فئات عديدة أخرى، عامل آخر لذلك: هو عامل المال. شكّلت «مؤسّسة فورد» التي كانت يومها أكبر مؤسّسة خيريّة في العالم، المموِّل الأكبر لهذا العمل. ففي الستينيّات، أنفقت المنظّمة جزءاً بسيطاً فقط من ميزانيّاتها من أجل نصرة حقوق الإنسان، لكن في السبعينيّات والثمانينيّات، أقدمت على إنفاق رقم خياليّ بلغ ٣٠ مليون دولار على الأعمال المكرّسة لدعم حقوق الإنسان في أميركا اللاتينيّة. واستطاعت المؤسّسة بواسطة هذه الأموال، أن تدعم فرق حقوق الإنسان في أميركا اللاتينيّة، على غرار «لجنة التشيلي للسلام»، إضافةً إلى غيرها من الفرق الأميركيّة الجديدة، على غرار «أميركاز واتش»(١٥).

كان دور مؤسّسة فورد الأساسيّ في المخروط الجنوبيّ، قبيل الانقلاب العسكريّ، هو تمويل تدريب الأكاديميّين، لا سيّما في مجالَي علم الاقتصاد

(*) لم يكن ناشطو حقوق الإنسان بمنأى عن الرعب بالرغم من تدابير الحماية تلك. لقد كانت السجون التشيليّة مليئة بمحامي لجان حقوق الإنسان. ففي الأرجنتين، أرسلت الطغمة العسكريّة أحد أبرز جلاّديها ليتغلل بين الـ «مادريس»، منتحلاً شخصيّة أحد الأقرباء المحزونين. في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٧٧، دوهمَت المجموعة: اختفت ١٢ والدة إلى الأبد، بمن فيهنّ، قائدة الـ «مادريس، آزوسينا دي فيستي، ومعها راهبتان فرنسيّتان.

وعلم الزراعة، وذلك بالعمل بشكل وثيق مع وزارة الخارجيّة الأميركيّة[١٦]. وقد شرح فرانك سوتون، نائب رئيس قسم فورد الدوليّ بالوكالة، فلسفة المنظّمة: «لا يُمكن الحصول على بلدٍ مُحدَّث بدون نخبة محُدِّثة»[١٧]. وبرغم أنّها جاءت في إطار منطق الحرب الباردة الذي قضى بمحاولة دعم بديلٍ للماركسيّة الثوريّة، لم تخُن معظم منح «فورد» التيّار اليمينيّ القويّ. كان الطلاّب الأميركيّون اللاتينيّون يُرسلون إلى سلسلة واسعة من الجامعات الأميركيّة، وكانت كلّيّات الدراسات العيا تستقبل التمويل في مختلف الجامعات الأميركيّة اللاتينيّة، بما فيها الجامعات الرسميّة الضخمة التي اشتهرت بميولها اليساريّة.

لكن، كان هناك عدد لا بأس به من الاستثناءات. كانت مؤسّسة فورد المموِّل الأوّل للبرنامج الأميركيّ اللاتينيّ للبحث والتدريب الاقتصاديّ التابع لجامعة «شيكاغو»، الذي أطلقَ العديد من «صبيان شيكاغو» الأميركيّين. كذلك، موّلت «فورد» برنامجاً موازياً في الجامعة الكاثوليكيّة في سانتياغو، مُصمَّماً لجذب طلاّب الاقتصاد من البلدان المجاورة حتّى يتتلمذوا على أيدي «صبيان شيكاغو». وقد حوَّل ذلك «مؤسّسة فورد»، سواء أكان بشكل متعمّد أم غير متعمّد، إلى مصدر رئيسيّ لتمويل انتشار أيديولوجيا «مدرسة شيكاغو» في أرجاء أميركا اللاتينيّة، بات أهمّ من الحكومة الأميركيّة حتّى[١٨].

وصَل «صبيان شيكاغو» إلى السلطة برفقة «بينوشي» تحت وابلٍ من الرصاص، لكن ذلك لم ينعكس بشكل جيّد على «مؤسّسة فورد». كان «صبيان شيكاغو» يحصلون على الدعم الماليّ لكونهم جزءاً من مهمّة الجمعيّة الساعية إلى «تحسين المؤسّسات الاقتصاديّة بهدف تنفيذ أفضل للأهداف الديموقراطيّة»[١٩]. إلا أنّ تلك المؤسّسات الاقتصاديّة التي ساهمت «فورد» في بنائها في كلّ من شيكاغو وسانتياغو، باتت اليوم تلعب دوراً مركزيّاً في الانقلاب على الديموقراطيّة التشيليّة، وكان طلاّبها القدامى في خضم تطبيق ثقافتهم الأميركيّة في إطارٍ من العنف الصاعق. وما جعل الأمور أكثر تعقيداً بالنسبة إلى المؤسّسة، أنّ تلك كانت المرّة الثانية في غضون بضع سنين فقط،

التي يختار فيها الخاضعون لحمايتها، طريقاً عنيفةً للوصول إلى السلطة؛ فالحالة الأولى تمثّلت في وصول «مافيا بيركلي» السريع والمُبهر إلى السلطة في إندونيسيا بعد انقلاب سوهارتو الدمويّ.

كانت فورد قد أسّست كليّة العلوم الاقتصاديّة في جامعة إندونيسيا بدءاً من الصفر؛ لكن، عندما وصَل سوهارتو إلى السلطة، كان «معظم الاقتصاديّين الذين تخرّجوا من البرنامج، قد وُظِّفوا في الحكومة»، وفقاً لملاحظة وردت في إحدى وثائق المؤسّسة. فلم يبق عمليّاً أحد لتعليم الطلاّب[٢٠]. انفجرت في العام ١٩٧٤، مظاهرات وطنيّة في إندونيسيا ضدّ «التمرّد الأجنبيّ» على الاقتصاد. وقد صبّ غضب الشعب بكامله على «مؤسسة فورد». فبحسب ما أشار كثيرون، كانت المؤسّسة هي التي درّبت اقتصاديّي سوهارتو على بيع النفط الإندونيسيّ والثروة المعدنيّة إلى الشركات الغربيّة المتعدّدة الجنسيّات.

وبين «صبيان شيكاغو» في التشيلي و«مافيا بيركلي»، كان صيت «مؤسّسة فورد» يزداد سوءاً: كان متخرجو برنامجَيها القياديون يتزعّمون الدكتاتوريّات اليمينيّة الأعنف في العالم. وبرغم أنّ المؤسّسة لم تكن تعلم بأن الأفكار التي درّبت متخرجيها عليها، ستؤول إلى مثل هذه البربريّة، فقد أثير العديد من الأسئلة حول السبب الذي جعلَ مؤسّسةً مكرَّسة إلى درجةٍ كبيرة للسلام والديموقراطيّة، متورِّطةً حتّى الأذنَين في الاستبداديّة والعنف.

تعاملت «فورد» مع مشكلة الاستبداد بطريقة استباقيّة، كما قد تفعل أي مؤسّسة ناجحة، سواء أفعلت ذلك نتيجةً للهلع أم الوعي الاجتماعي. ففي منتصف السبعينيّات، حوّلت «فورد» نفسها من منتجة لـ «الخبرات الفنّية» في ما يُسمّى العالم الثالث، إلى مموِّلة رئيسيّة لنشاطات حقوق الإنسان. كان وقع هذا الوجه شبه الجديد صاعقاً بشكل خاصّ على كلّ من التشيلي وإندونيسيا. فبعد أن أُزيل اليسار في تلك البلدان على أيدي أنظمة كانت «فورد» قد ساهمت في تشكيلها، أتت «مؤسسة فورد» نفسها لتموّل جيلاً جديداً من المحامين الفاتحين الذين يكرّسون أنفسهم لتحرير مئات آلاف السجناء السياسيّين المُحتجزين لدى الأنظمة نفسها تلك.

ونظراً إلى تاريخ المؤسّسة المليء بالمساومات، ليس من المستغرب أن تعمد هذه المؤسسة إلى اختيار أضيق تعريفٍ ممكن لحقوق الإنسان. فهي قد آثرت بشكل كبير أن تتعامل مع فرق أضفت على نفسها صفة الكفاح القانونيّ، الهادف إلى استتباب «حكم القانون»، و«الشفافية» و«الحاكميّة الصالحة». وعلى حدّ وصف أحد موظّفي «فورد»، تجسّد موقف المنظّمة في التشيلي، في السؤال التالي: «كيف يُمكن أن نفعل ذلك بدون أن نتدخّل في السياسة؟»(٢١). لم يقتصر الأمر على كون «فورد» مؤسّسة محافظة بطبيعتها اعتادت العمل بالتكافل مع مؤسّسات أخرى، ولم تكن أهدافها تنسجم مع أهداف السياسة الخارجيّة الأميركيّة(*). بل كان أيّ تحقيق رسميّ في أهداف الانقلاب الذي جرى في التشيلي، ستؤدّي خيوطه حتماً إلى «مؤسّسة فورد» وإلى الدور الرئيسي الذي لعبته في تلقين حكّام البلد الحاليّين العقيدة الاقتصاديّة المتشدّدة.

كانت الجمعيّة قد بدأت العام ١٩٣٦، بمنح تبرّعات على شكل أسهم قدّمها ثلاثة مدراء من «فورد موتورز»، بمن فيهم هنري وإيدسيل فورد. ومع توسّع ثروة المؤسّسة، بدأت تعمل بشكل مستقلّ، إلاّ أنّ تجريدها من حقّها في أسهم «فورد موتور»، لم يكتمل قبل العام ١٩٧٤، بعد سنة من الانقلاب في التشيلي، وسنين من انقلاب إندونيسيا. فبقيت عائلة فورد في مجلس هيئة الإدارة حتّى العام ١٩٧٦(٢٢).

كانت التناقضات خياليّة في المخروط الجنوبيّ: فقد شكّل الإرث الخيريّ للشركة ـ الذي ارتبط بشكل وثيق بجهازها المُرعب ـ المُتّهم بامتلاكه مكاناً سرّياً على أرضه مخصّصاً لأعمال التعذيب، وبالمساعدة في اختفاء عمّال

(*) عملت «مؤسّسة فورد» في الخمسينيّات، في أغلب الأحيان كمنظّمة تشكّل غطاءً لوكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة، فأفسحت المجال للوكالة لتجيير الأموال إلى أكاديميّات مناهضة للماركسيّة، وإلى فنّانين لم يعلموا من أين كان يأتيهم المال. هذا النوع من العمليّات موثّق بشكل مفصّل في الكتاب المعنون «الحرب الباردة الثقافيّة» «لفرانسس ستونور ساوندرز» لم تكن منظّمة العفو الدوليّة مموّلة من قبل «مؤسّسة فورد»، ولا حتّى أشرس المدافعين عن حقوق الإنسان في أميركا اللاتينيّة، أمّهات «بلازا دي مايو» كنّ كذلك.

المؤسّسة، أفضل فرصة، وغالباً الفرصة الوحيدة، لوضع حدٍّ لأسوأ الاعتداءات الحاصلة. فمن خلال تمويلها مُطلقي حملات حقوق الإنسان، أنقذت «مؤسّسة فورد» العديد من الأشخاص في خلال تلك الأعوام. وهي تستحقّ على الأقلّ بعضاً من الفضل لإقناعها الكونغرس الأميركيّ بوقف دعمه العسكريّ للأرجنتين والتشيلي، مجبرة بذلك الطغمة العسكريّة في المخروط الجنوبيّ بشكل تدريجيّ على تخفيف أعنف أساليبها القمعيّة. لكن، عندما هبّت «فورد» للنجدة، كان الثمن في مقابل ذلك ـ بشكل واعٍ أو لاواعٍ ـ النزاهة الفكريّة لحركة حقوق الإنسان. فقرار المؤسّسة الدخول في مجال حقوق الإنسان، لكن «بدون التورّط في السياسة»، خلق إطاراً سُمح به كلّ شيء ما عدا طرح السؤال الكامن وراء العنف الذي كانت توثّقه: لماذا يجري العنف، ولمصلحة من؟

لعب حذف تلك المعلومة دوراً مشوِّهاً للطريقة التي سُرد فيها تاريخ ثورة السوق الحرّة، بحيث خلا ذلك التاريخ من وصمة العنف التي أحاطت بظروف ولادتها. وفي حين لم يكُن لدى اقتصاديّي شيكاغو أيّ شيء ليقولوه بشأن التعذيب (إذ كان الأخير خارج نطاق اختصاصهم)، كان لدى فرق حقوق الإنسان الشيء القليل لتقوله بشأن التحوّلات الجذريّة التي كانت تحصل في الحلقة الاقتصاديّة (فقد كان ذلك خارج إطارها القانونيّ الضيّق).

لم تُعرض فكرة أنّ القمع وعلم الاقتصاد كانا في الواقع مشروعاً واحداً موحّداً، سوى في أحد التقارير المهمّة التي صدرت في تلك الفترة عن لجنة حقوق الإنسان: «البرازيل: أبداً بعد الآن». في الحقيقة، كان ذلك التقرير الوحيد الذي أصدرته لجنة الحقيقة بشكل مستقلّ عن كلّ من الدولة والمؤسّسات الأجنبيّة. وارتكز هذا التقرير على سجلّات المحكمة العسكريّة التي نُسخت بشكل سرّيّ على مدى أعوام من قبل محامين ذوي جرأة كبيرة، وناشطين في الكنيسة، في فترة كان لا يزال فيها الوطن واقعاً في قبضة الحكم الاستبداديّ. بعد تفصيل بعض أفظع الجرائم، يطرح المحرّرون السؤال المحوريّ الذي دأب الآخرون على تجنّبه: لماذا؟ وقد جاء جوابهم بطبيعة الحال: «بما أنّ شعبيّة السياسة الاقتصاديّة كانت متدنّية جدّاً في العديد من القطاعات، كان لا بدّ من تطبيقها بالقوّة»[٢٣].

سيتبيّن أنّ النموذج الاقتصاديّ الراديكاليّ الذي تجذّر عميقاً في خلال الحكم الاستبداديّ كان أعتى من الجنرالات الذين طبّقوه. بعد مضيّ وقتٍ طويل على عودة الجنود إلى ثكناتهم، والسماح للأميركيّين اللاتينيّين بانتخاب حكوماتهم مرّةً جديدة، بقي منطق «مدرسة شيكاغو» راسخاً بشكل ثابت. وقد قالت كلوديا آكونيا، وهي صحافيّة أرجنتينيّة ومربّية، كيف كان من الصعب جدّاً على المرء في فترة السبعينيّات والثمانينيّات أن يستوعب أنّ العنف لم يكن هدفاً لدى الزمرة الحاكمة، بل وسيلة فقط. «كان انتهاكهم حقوق الإنسان في غاية من الفظاعة وفائقاً كلّ تصوّر، بحيث أصبح إيقافهم أولويّةً بالطبع. لكن، برغم تمكّننا من تدمير مراكز التعذيب السرّيّة، لم نستطع تقويض البرنامج الاقتصاديّ الذي بدأته الحكومة والذي تستمرّ به إلى يومنا هذا». في النهاية، وكما تنبّأ رودولفو والش، ستُختطف أرواح كثيرة بعدُ عن طريق «البؤس المخطّط له» أكثر منه عن طريق الرصاص. الأمر الحاصل هو أنّه تمّ التعامل مع المخروط الجنوبيّ في أميركا اللاتينيّة خلال فترة السبعينيّات، على أنّه ساحة للقتل، في حين كان في الواقع، موقعاً لعمليّة سرقة مسلّحة وعنيفة بشكل استثنائيّ. وقد أسرّت لي «آكونيا»، «كما لو أنّ الدم، أي دم المفقودين، شكّل تغطية لكلفة البرنامج الاقتصادي».

لم يكن النقاش حول ما إذا كان يُمكن حقّاً فصل قضيّة «حقوق الإنسان» عن السياسة والاقتصاد، حكراً على أميركا اللاتينيّة؛ فقد ظهرت مثل تلك الأسئلة إلى العلن، كلّما استخدمت الدول التعذيب كسلاح سياسيّ. وبرغم الغموض الذي أحاط بأعمال التعذيب، والدافع المفهوم للتعامل معه على أنّه سلوك مُشين يتعدّى العمل السياسيّ، فإنّ العمل السياسي ليس معقّداً أو غامضاً بشكل خاصّ. ويُتوقّع أن ينبثق التعذيب كأداة لأنقى أنواع الترهيب كلّما افتقر محتلٌّ أجنبيّ أو مستبدّ محلّي إلى موافقة الشعب على حُكمه: كما ماركوس في الفيليبين، والشاه في إيران، وصدّام في العراق، والفرنسيّون في الجزائر، والإسرائيليّون في الأراضي المحتلّة، والولايات المتّحدة في العراق وأفغانستان... وهلمّ جرّاً. يُشكّل انتشار تعنيف المساجين برهاناً مثالياً أساسياً

على محاولة السياسيّين فرض نظام ما ـ سواء أكان هذا النظام سياسياً أم دينياً أم اقتصادياً ـ يُعتبر مرفوضاً من شريحة واسعة من المواطنين الخاضعين لحكمهم. تماماً، كما يعرّف علماء البيئة، علم البيئة، من خلال تواجد بعض الأجناس التي تؤشّر إلى النباتات والطيور، هم يعتبرون أنّ التعذيب هو جنس مؤشّر إلى نظام متورِّط في مشروع بعيد كلّ البعد عن الديموقراطيّة، حتّى لو كان ذلك النظام قد استلمَ الحكم عن طريق الانتخابات.

من المعلوم أنّه لا يُمكن الاعتماد على التعذيب كوسيلة لاستخراج المعلومات في خلال الاستجواب، وإن كان لا يوجد وسيلة أشدّ فعاليّة منه لترهيب الشعب والتحكّم فيه. من هذا المنطلق، نرى كيف فقد الجزائريّون صبرهم في الخمسينيّات والستّينيّات إزاء الليبراليّين الفرنسيّين الذي عبّروا عن سخطهم لدى سماعهم أنّ بعض الجنود التابعين لهم كانوا يكهربون عناصر التحرير ويغطّسونهم في الماء. وبرغم ذلك، لم يفعلوا شيئاً لإنهاء الاحتلال الذي شكّل سبباً لتلك الانتهاكات.

كتبت جيزيل حاليمي بيأس في العام ١٩٦٢، وهي محامية فرنسيّة كانت تدافع عن العديد من الأرجنتينيّين الذين تعرّضوا للاغتصاب والتعذيب في السجن: «الكلمات هي محطّات كلاميّة مبتذلة: فمنذ أن بوشر باستخدام التعذيب في الجزائر، استُخدمت الكلمات وعبارات التنديد نفسها. وبرغم ذلك، لم يكسر هذا الروتين الأوتوماتيكيّ سلسلة واحدة من الالكترودات أو نرابيش المياه، كما أنّه لم يحدّ، بأي طريقةٍ فعّالة عن بعد، من سلطة الذين كانوا يستخدمونها». وقد وافقت سيمون دو بوفوار في تناولها الموضوع، على ذلك بكتابتها: «معارضة «التجاوزات» أو «الانتهاكات» باسم الأخلاق، أمر خاطئ يلمّح إلى تواطئ ما. ليس ثمّة «انتهاكات» أو «تجاوزات» هنا؛ هناك ببساطة نظام منحرف برمّته»[٢٤].

كانت النقطة التي تريد إيصالها هي أنّ الاحتلال لا يُمكن أن يُفرَض بطريقة إنسانيّة. فما من طريقة إنسانيّة لحكم الشعب رغماً عنه. وتابعت بوفوار بقولها إنّ ثمّة خيارَين: إمّا قبول الاحتلال وجميع الأساليب اللازمة لتطبيقه، وإما

«رفض المرء ليس فقط بعض الممارسات المحدّدة، بل الهدف الأعظم الذي يعتمدها، والذي من أجله تُعتبر أساسيّة". يبرز الخيار نفسه اليوم في العراق وفلسطين، وقد كان الخيار الوحيد في المخروط الجنوبيّ في السبعينيّات. بالضبط. وكما لا يوجد طريقة لطيفة وناعمة لاحتلال الشعوب رغم إرادتها، ما من طريقة سلميّة لسلب ملايين المواطنين ما يحتاجون إليه ليعيشوا بكرامة. وهذا ما كان «صبيان شيكاغو» مصمّمين على فعله. إنّ سلب الأرض أو أسلوب الحياة، يتطلّب القوّة، أو على الأقلّ هالتها المهدِّدة. لهذا السبب، يحمل اللصوص المسدّسات ويستخدمونها غالباً. التعذيب مُقزّز، لكنّه غالباً ما يكون الطريقة الأكثر عقلانيّة لإنجاز هدفٍ معيّن. بالطبع، لا بدّ من أن تكون تلك الطريقة الوحيدة لإنجاز تلك الأهداف. الأمر الذي يُثير السؤال الأهمّ: سؤالاً عجز الكثيرون عن طرحه في أميركا اللاتينيّة في ذلك الزمن: هل الليبراليّة الجديدة أيديولوجيا عنيفة بطبيعتها، وهل من شيء في أهدافها يستلزم هذه الحلقة من التطهير السياسيّ العنيف، الذي تليه عمليّات التنظيف التي تقوم بها فرق حقوق الإنسان؟

إحدى أكثر الشهادات تأثيراً حول هذه المسألة، تأتي من سيرجيو طوماسيلاّ، وهو مزارع تبغ والأمين العامّ لاتّحاد الأرجنتين الزراعيّ، وقد تعرّض للتعذيب والسجن لمدّة خمس سنين، على غرار زوجته والعديد من أصدقائه وأفراد عائلته(*). استقلّ طوماسيلاّ في أيّار/مايو ١٩٩٠، الباص ليلاً إلى بوينوس آيرس من محافظة ريفيّة في كوريانتس بغية ضمّ صوته إلى محكمة الأرجنتين المناهضة للإفلات من العقوبة، التي كانت تعقد جلسة استماع إلى أقوال الشهود في ما يتعلّق بانتهاكات حقوق الإنسان خلال الحكم الدكتاتوريّ. كانت شهادة طوماسيلاّ مختلفة عن شهادة الآخرين. وقفَ أمام الجمهور المدينيّ في ملابس الزراعة وجزمة العمل، وأخذ يشرح أنّه كان ضحيّة حربٍ طويلة بين الفلاّحين الفقراء الذين أرادوا أجزاء من الأرض لتشكيل تعاونيّات، وبين أصحاب المزارع النافذين الذي كانوا يملكون نصف الأرض في محافظته.

(*) أنا مدينةٌ بهذه القصّة لكتاب مارغريت فيتلوفيتز المثير «قاموس مصطلحات الرعب».

«ويستمرّ الخطّ. يستمرّ هؤلاء الذين أخذوا الأرض من الهنود بقمعنا بهيكليّاتهم الإقطاعيّة»[٢٥].

لقد أصرّ على أنّ الإساءة التي تعرَّض لها هو زملاؤه في الاتّحاد الزراعيّ، لا يُمكن عزلها عن المصالح الاقتصاديّة الضخمة التي كانت تقوم على خرق جسمهم وتقويض شبكاتهم الناشطة. لذا، بدلاً من تسمية الجنود الذين أساءوا إليه، اختار أن يسمّي المؤسّسات، الأجنبيّة والوطنيّة، التي تستفيد من عدم قدرة الاقتصاد الأرجنتيني على الاعتماد على نفسه. «تفرض الاحتكارات الأجنبيّة الحصاد علينا، وتفرض الكيميائيّات التي تلوّث أرضنا وتفرض التكنولوجيا والأيديولوجيا (مذهباً عقائدياً). كلّ ذلك من خلال أقلّية حاكمة تملك الأرض وتهيمن على الحياة السياسيّة. لكن، يجب أن نتذكّر أن الأقلّيّة الحاكمة تخضع بدورها أيضاً للاحتكارات نفسها، «فورد موتورز»، ومونسانتو»، و«فيليب موريس». الهيكليّة هي ما يجب أن نغيّر. هذا ما جئت أبلّغ عنه. هذا كلّ شيء».

دوّت صالة الحضور بالتصفيق. وقد أنهى طوماسيلا شهادته بتلك الكلمات: «أنا أعتقد أنّ الحقيقة والعدل سينتصران في النهاية». سستلزم أجيال لذلك. وإن كنت سأموت في هذه المعركة فليكن. لكنّنا سننتصر في يوم من الأيّام. في غضون ذلك، أنا أعلم من هو العدوّ، والعدوّ أيضاً يعرف من أكون»[٢٦].

كان يجب أن تُشكّل تجربة «صبيان شيكاغو» الأولى في السبعينيّات، تحذيراً للإنسانيّة: إنّ أفكارهم خطيرة. من خلال فشلنا في تحميل أيديولوجيتهم مسؤوليّة الجرائم التي اقتُرفت في مختبرها الأوّل، منحنا مجموعة الثقافة الفرعيّة المتكوّنة من العقائديّين الذين لا يشعرون بالندم حصانةً وحرّيةً تخوّلانها أن تجوب أنحاء العالم سعياً إلى غزوها التالي. في هذه الأيّام، نحن نعيش مرّة جديدة في عهدٍ من المذابح الشركاتيّة، في بلدانٍ تعاني عنفاً مسلّحاً هائلاً إلى جانب محاولات منظّمة لإعادة بنائها وتحويل اقتصادها إلى اقتصاد «السوق الحرّة». لقد عادت عمليّات الخطف والتعذيب مصحوبةً برغبة في الانتقام. ومرّةً جديدة، تتم معالجة أهداف بناء الأسواق الحرّة والحاجة إلى مثل هذا العنف، كما لو أنّهما منفصلتان كلّيّاً.

القسم الثالث

البقاء في ظلّ الديموقراطيّة

قنابل من قوانين

يثيرُ النزاع المسلَّح بين الأمم الرعبَ في نفوسنا. لكن الحرب الاقتصاديّة ليست أفضل على الإطلاق من النزاع المسلّح. الأمر أشبه بعمليّة جراحيّة؛ فالحرب الاقتصاديّة عذاب استنزافيّ، لا تقلّ أضراره فظاعةً عن تلك التي تُرصَد في الثقافة الحربيّة بمعناها الحرفيّ. ونحن لا نكترث بشأن تلك الحروب إذ إنّنا ألِفنا عواقبها القاتلة... من الصائب أن تنشأ حركات مناهضة للحرب. وأنا أصلّي لنجاح مثل تلك الحركات. لكنّي، لا أستطيع أن أضع حدّاً للتخوّف القارِص من فشلها في استئصال الطمع البشريّ: أصل البلاء كُلّه.

ـ م. ك. غاندي، «اللاعنف: أقوى الأسلحة»، ١٩٢٦

الفصل السادس

الحرب الإنقاذيّة

التاتشريّة وأعداؤها المفيدون

السياديّ هو الذي يحدّد حالة الطوارئ.

كارل شميت، محام نازيّ[1].

عندما عاد فريديرك هايك، القدّيس الشفيع لـ «مدرسة شيكاغو»، من زيارة له للتشيلي في العام ١٩٨١، أبدى إعجاباً شديداً بأوغوستو بينوشي و«صبيان شيكاغو»، إلى درجة أنّه جلسَ وكتب رسالةً لصديقته مارغرت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، ألحّ عليها فيها كي تستعين بهذا البلد الأميركيّ الجنوبيّ كنموذج لإحداث نقلةٍ في الاقتصاد البريطانيّ الذي كان مرتكزاً وقتها على مذهب كينز. وبالفعل، أصبح كلّ من تاتشر وبينوشي صديقَين مقرَّبَين في وقت لاحق، ولا سيّما بعد زيارات تاتشر المشهورة للجنرال الذي كان يتقدّم في السنّ في معتقله في إنكلترا، فيما كان يواجه اتّهاماتٍ بممارسته أعمال الإبادة والتعذيب والإرهاب.

كانت رئيسة الوزراء البريطانيّة على معرفة وثيقة بما سمّته «نجاح الاقتصاد التشيلي المميَّز»، فقد اعتبرت هذا الاقتصاد «مثالاً لافتاً للإصلاح الاقتصاديّ يُمكن أن يتعلّم منه المرء أمثولات كثيرة». وبرغم ذلك، وبرغم إعجابها

ببينوشي، لم تقتنع تاتشر على الإطلاق بنصيحة هايك عندما أوصاها بمحاكاة سياسة العلاج بالصدمة التي اعتُمدت في التشيلي. شرحت رئيسة الوزراء في شباط/فبراير ١٩٨٢، والمشكلة بشكل صريح، في رسالة خاصّة وجّهتها إلى مرشدها الفكريّ: «أنا واثقة من أنّك ستوافقني أنّه بتواجد المؤسّسات الديموقراطيّة والحاجة إلى موافقة شريحة كبيرة من الناس في بريطانيا، تُعتبر بعض التدابير التي اعتمدت في التشيلي غير مقبولةٍ على الإطلاق. يجب أن يتمّ إصلاحنا وفقاً لتقاليدنا ودستورنا. وفي بعض الأحيان، قد تبدو العمليّة بطيئة بشكل مؤلم»[٢].

خُلاصة القول أنّ المعالجة بالصدمة على نمط «مدرسة شيكاغو» لم تكن ممكنة في ديموقراطيّة كبريطانيا. فقد كانت تاتشر في السنة الثالثة من ولايتها، وكانت شعبيّتها الانتخابيّة تتراجع؛ لذا، لم تكن على استعداد لأن تُجازف بخسارة الانتخابات القادمة من خلال قيامها بأمر جذريّ أو غير ذي شعبيّة، كالذي كان يقترحه هايك. كان التقييم مُخذلاً بالنسبة هايك، وإلى الحركة التي كان يمثّلها. فقد كانت تجربة المخروط الجنوبيّ قد ولّدت أرباحاً فائقة، وإن كان عدد اللاعبين فيها قليلاً، ـ إلى درجة أنّه برزت شهيّة هائلة لدى الشركات المتعدّدة الجنسيّات المتزايدة لخرق حدود جديدة، ليس فقط في البلدان النامية بل في البلدان الغنيّة الغربيّة أيضاً، حيث كانت الدول تتحكّم في أصول أكثر إنتاجيّةً أمكنت إدارتها كمصالح تتوخّى الربح: شركة الهاتف، وخطوط الطيران، وموجات البثّ التلفزيونيّ، وشركات الطاقة. فلو كان من شأن أحدهم وقتها أن يعتمد جدول الأعمال هذا، لكان تمثّل هذا الشخص بالطبع في تاتشر في بريطانيا وورونالد ريغن، الرئيس الأميركيّ آنذاك.

عرضت مجلّة «فورتون» في عام ١٩٨١ مقالاً يُثنيني على بفضائل «عالم الريغَنيّة التشيليّ الجديد والجريء». وبإثنائه على «المتاجر الفخمة الملأى والمُشعّة» و«السيّارات اليابانيّة الجديدة البرّاقة»، كان المقال غير آبهٍ بالقمع المُستمرّ وتفشّي أكواخ الفقر. فسأل: «ماذا يُمكننا أن نتعلّم من تجربة التشيلي في المذهب الاقتصادي؟». وقدّم الجواب بسرعة: «في حال استطاع بلدٌ صغير

متخلِّف أن يعيش وفقاً لنظريّة الفائدة التنافسيّة، فإنّ اقتصادنا الذي يملك مصادر لامتناهية، يُمكنه ذلك بالطبع»[٣].

وبرغم ذلك، كما أوضحت رسالة تاتشر إلى هايك، لم يكن الأمر بمثل هذه السهولة. كان على القادة المنتخبين أن يقلقوا بشأن رأي الناخبين في أدائهم وظيفتهم، التي كانت تخضع لمراجعة منتظمة. في أوائل الثمانينيّات، حتّى مع وجود ريغن وتاتشر في السلطة، وعمل هايك وفريدمان كمستشارَين نافذين، لم يكن واضحاً ما إذا كان نوع جدول الأعمال الاقتصاديّ الإصلاحيّ الذي فُرض بمثل ذلك العنف في المخروط الجنوبيّ، سينجح في بريطانيا والولايات المتّحدة.

كان فريدمان قد مُني قبل عقد من الزمن، بفشلٍ ذريع في الولايات المتّحدة لم يتسبّب فيه أحدٌ سوى ريتشارد نيكسون. وقد جاء هذا الفشل ليؤكِّد هذه النقطة. فعندما استلم نيكسون منصبه في العام ١٩٦٩، «اعتقد فريدمان أنّ الوقت قد حان لأن يقود ثورته المضادّة لإرث الخطّة الاقتصاديّة الجديدة». وقد كتبَ عن نيكسون قائلاً: قليلون هم الرؤساء الذين اقتربوا من التعبير عن فلسفة تنسجم مع فلسفتي»[٤]. كان الرجلان يلتقيان بشكل منتظم في المكتب البيضاويّ، وعيّن نيكسون العديد من أصدقاء فريدمان وزملاء له يتبعون نهجه، في مناصب اقتصاديّة مهمّة. كان أحد هؤلاء، جورج شولتز، البروفسور في جامعة «شيكاغو»، الذي ساعد فريدمان في توظيفه في إدارة نيكسون. أمّا الشخص الآخر، فكان دونالد رامسفيلد، الذي كان آنذاك في السابعة والثلاثين من عمره. كان رامسفيلد معتاداً حضور الحلقات الدراسيّة في جامعة «شيكاغو»، وهي اجتماعات أشار إليها في أوقات لاحقةٍ بعبارات التبجيل. لقّب رامسفيلد فريدمان ونظراءه بـ «مجموعة من النابغين»، بينما وصف نفسه وسائر زملائه بـ «الجراء الصغيرة»، «التي كانت تأتي وتتلمذ عند أقدامهم... كنت محظوظاً جدّاً»[٥]. كان كلّ شيء على ضوء السياسة التي اتّبعها في استقطاب التلاميذ، وعلاقته الجيّدة مع الرئيس، يدعو فريدمان إلى الاعتقاد أنّ أفكاره كانت ستدخل حيِّز التنفيذ في أقوى اقتصادٍ في العالم.

إلاّ أنّه في العام ١٩٧١، كان الاقتصاد الأميركيّ في حالة تدهور. فقد ارتفعت نسبة البطالة، وساهم التضخُّم بشكل أكبر في زيادة الأسعار. علم نيكسون أنّه إذا عمل بنصيحة فريدمان واتّبع سياسة عدم التدخّل، فإنّ ملايين المواطنين سينتخبونه في مقابل حصولهم على وظيفة. لذا، قرّر وضع عتبة لأسعار المنتجات الضروريّة، كالنفط والإيجار. أثار ذلك سخط فريدمان: فقد كان ضبط الأسعار أسوأ «الاختلالات» الحكوميّة التي يُمكن أن تحصل. لقد اعتبر أنّها «سرطان يُمكن أن يقوِّض قدرة النظام الاقتصاديّ على العمل»[٦]. والأكثر خزياً من ذلك بعد، أنّ تلاميذه هم من عمدوا إلى تعزيز مذهب كينز: كان رامسفيلد مسؤولاً عن برنامج ضبط الأجور والأسعار، واستمع إلى شولتز، الذي كان وقتها مدير مكتب الإدارة والموازنة.

اتّصل في مرحلةٍ معيّنة، فريدمان برامسفيلد في البيت الأبيض وراح يحطّ من قدر «جروه الصغير» السابق. يقول رامسفيلد، إن فريدمان أمره قائلاً: «يجب أن تتوقّف عن فعل ما تقوم به». فأجابه البيروقراطيّ المبتدئ بأن ما كان يقوم به كان يبدو ناجعاً. كان التضخّم ينخفض، والاقتصاد يزدهر. فردّ عليه فريدمان بغضب، بأن ذلك كان أفظع الجرائم على الإطلاق: «سيعتقد الناس أنّكم أنتم من تفعلون ذلك... سيتعلّمون الأمثولة الخاطئة»[٧]. وهذا ما فعلوه بالفعل. لقد أعادوا انتخاب نيكسون بنسبة ٦٠٪ من الأصوات الشعبيّة في السنة التالية. في الواقع، ثابر نيكسون في ولايته الثانية، على تقطيع جزء أكبر من أوصال مذهب فريدمان، من خلال تمريره عدداً وافراً من القوانين التي فرضت معايير بيئيّة وأمنيّة أعلى على الصناعة. «جميعنا كينزيّ الآن»، أعلن نيكسون جهارةً، وكان هذا التصريح الاستقطاع الأشنع لمذهب فريدمان»[٨]. لقد كانت تلك خيانة عُظمى بالنسبة إلى الأخير إلى درجة أنّه وصف نيكسون لاحقاً بأنّه «الرئيس الأكثر ميلاً إلى الاشتراكيّة من بين رؤساء الولايات المتّحدة في القرن العشرين»[٩].

شكّلت ولاية نيكسون درساً قاسياً بالنسبة إلى فريدمان. كان البروفسور في جامعة «شيكاغو» قد أسّس حركةً ارتكزت على المعادلة بين الرأسماليّة والحريّة.

وبرغم ذلك، تبيّن أنّ الناس الأحرار لم يصوّتوا للسياسيّين الذين كان يتبعون نصيحته. بل الأسوأ من ذلك، كانت الحكومات الدكتاتوريّة ـ حيث كانت الحريّة مفقودة بشكل ملحوظ ـ هي الوحيدة التي أبدت استعداداً لوضع عقيدة السوق الحرّة الخالصة قيد التنفيذ. لذا، شقّ متنوِّرو «مدرسة شيكاغو» طريقهم بسرعة وصولاً إلى الطغمة العسكريّة في خلال فترة السبعينيّات في حين كانوا يحاولون هضم الخيانة التي تعرّضوا لها في الوطن. كان يُمكن تلمّس وجود جامعة «شيكاغو» حيثما تواجدت الدكتاتوريّات العسكريّة اليمينيّة. فقد عمل هاربرغر كمستشار في النظام البوليفيّ العسكريّ في العام ١٩٧٦، وقبل درجة شرفيّة من جامعة توكومان في الأرجنتين في العام ١٩٧٩، في وقت كانت فيه الجامعات تحت سيطرة الطغمة العسكريّة[١٠]. وذهب به الأمر أيضاً إلى أن يعمل كمستشار لسوهارتو و«مافيا بيركلي» في إندونيسيا. وقد وضَع فريدمان من جهته، برنامجاً لتحرير الاقتصاد خاصاً بالحزب الشيوعيّ الصينيّ، عندما قرّر هذا الحزب التحوّل سريعاً إلى اقتصاد السوق الحرّة[١١].

أذعنَ ستيفن هاغرد، وهو عالم سياسيّ نيو ليبراليّ في جامعة كاليفورنيا، لـ «حقيقة المؤسفة» التي تقول إن «بعض الجهود الإصلاحيّة الأكثر شموليّة» في الدول النامية، كانت تُبذل مباشرةً بعد الانقلابات العسكريّة. وقد أورد في لائحته، تركيا وكوريا الجنوبيّة وغانا، إضافةً إلى المخروط الجنوبيّ. كذلك، برزت نجاحات إصلاحيّة في الدول الأحاديّة الحزب، مثل المكسيك وسنغافورة وهونغ كونغ وتايوان. وفي تناقض صريح مع مطلب فريدمان الأساسيّ، استنتج هاغرد أنّ «الأمور الجيّدة ـ على غرار الديموقراطيّة والسياسة الاقتصاديّة التي تؤمّن استقرار السوق ـ لا تتماشى معاً بشكل دائم»[١٢]. بالفعل، في أوائل الثمانينيّات، لم تُذكر حالة واحدة تحوّلت فيها ديموقراطيّة متعدّدة الأحزاب إلى اعتناق سريع للسوق الحرّة.

لطالما جادل اليساريّون في العالم النامي أنّ الديموقراطيّة الحقّة، المصحوبة بقواعد عادلة تَحُول دون شراء المؤسّسات الأصوات الانتخابيّة، ستستتبع حُكماً قيام حكوماتٍ تلتزم بإعادة توزيع الثروة. المنطق بسيطٌ بما يكفي: يفوق عدد

الفقراء في تلك البلدان، عدد الأغنياء بكثير. وكانت السياسات التي تعيد توزيع الأراضي وترفع الأجور بشكل مباشر، ولا تعتمد التقطير، تصبّ في مصلحة الأغلبيّة الفقيرة بشكل واضح. فإن مُنح الشعب حقّ الانتخاب وعمليّة انتخابيّة عادلة ومعقولة، فإنّه سيفضّل انتخاب الأشخاص الذين يبدون أكثر استعداداً لتأمين الوظائف والأراضي، على انتخاب الأشخاص الذين يقدّمون مزيداً من الوعود بتحرير السوق.

أمضى فريدمان لجميع هذه الأسباب، مدّةً لا بأس بها وهو يتأمّل في مفارقة فكريّة: آمن فريدمان بشغف بصفته وريث آدم سميث، بشغف بأن الناس كانوا محكومين بالمصلحة الذاتيّة، وأنّ المجتمع يعمل في أحسن حال عندما يُسمح للمصلحة الذاتيّة بأن تدير جميع النشاطات، إلاّ عندما يتعلّق الأمر بنشاط صغير هو العمليّة الانتخابيّة. وبما أنّ معظم الناس في العالم هم إمّا فقراء وإما يعيشون ما دون متوسّط الأجر في بلادهم (بما في ذلك الولايات المتّحدة)، فإنّه من مصلحتهم الذاتيّة القصيرة الأمد أن ينتخبوا سياسيّين يعدون بإعادة توزيع الثروات انطلاقاً من أعلى الهرم الاقتصاديّ وصولاً إليهم[١٣]. وقد فسّر صديق فريدمان القديم، آلن ميلتزر، وهو اقتصاديّ تابع لمذهب النقديّة، اللغز بهذه الطريقة: «تُوزَّع الأصوات بشكل متساوٍ أكثر ممّا تُوزَّع الأجور... الناخبون الذين يتقاضون متوسّط الأجر، أو ما دونه ، يربحون من خلال تجيير الأجر لأنفسهم». وقد اعتبر ميلتزر ردّ الفعل هذا «جزءاً من كلفة الحكومة الديموقراطيّة والحرّيّة السياسيّة»، لكنّه قال إنّ «عائلة فريدمان (ميتلون وزوجته روز)، سبحت عكس هذا التيّار الجارف. وهي لم تكن قادرة على إيقافه أو عكس مجراه، إلاّ أنّها تركت تأثيراً أقوى من التأثير الذي تركته معظم الطرائق التي كان يفكّر فيها الناس والسياسيّون، ويتصرّفون على أساسها[١٤].

كانت تاتشر في الجهة الأخرى من المحيط الأطلسيّ تحاول تطبيق نسخة إنكليزيّة لمذهب فريدمان من خلال دعمها ما أصبح معروفاً بـ «مجتمع الملاّكؤ. وقد تركّز هذا الجهد على برنامج بريطانيا للإسكان العامّ، أو ما يُعرف بالمجموعات السكنيّة التي يملكها مجلس المدينة، والتي كانت تاتشر تعترض

عليها انطلاقاً من أسس فلسفيّة. كانت المجموعات السكنيّة التابعة لمجلس المدينة مليئة بنوعيّة الأشخاص التي ما كانت ستنتخب عائلة الـ «توري»، لأنّ ذلك لم يكن يصبّ في مصلحتها. كانت تاتشر مقتنعة بأنه لو كان بالإمكان إرجاع هؤلاء الأشخاص إلى السوق، فإنّهم سيتماثلون بمصالح الطبقات الأكثر ثراءً التي كانت تعارض إعادة التوزيع. وقد قدّمت تاتشر واضعةً ذلك نُصب عينَيها، حوافز قويّة لسكّان المجمّعات الشعبيّة كي يشتروا شققهم بأسعار مخفَّضة. وهكذا، من استطاع منهم أن يسدّد ثمن المنزل، أصبح مالكاً، في حين تكبّد من لم يستطع ذلك، إيجارات بلغت تقريباً ضعف قيمتها السابقة. نجحت سياسة فرِّق تَسُد هذه: فقد استمرّ المؤجّرون في معارضة تاتشر، وقد شهدت الشوارع في مدن بريطانيا الكبرى ازدياداً ملموساً في عدد المشرّدين. وبرغم ذلك، أظهرت نتائج الانتخابات أنّ أكثر من نصف الملاّك الجدد غيّروا انتماءهم الحزبيّ، وانضمّوا إلى عائلة «التوريز»(١٥).

برغم أن بيع العقارات قدَّم بصيص أمل من حيث إمكانية تطبيق اقتصادٍ رأسماليّ راديكاليّ في نظام ديموقراطيّ، بدت تاتشر مستعدّة لخسارة وظيفتها بعد ولاية واحدة لها فقط. ففي العام ١٩٧٩، اختارت شعار «القوى العاملة لا تعمل»، لكن بحلول العام ١٩٨٢، كان عدد العاطلين عن العمل قد تضاعف على مرأى منها، كما فعل معدّل التضخّم(١٦). حاولت تاتشر أن تستميل أحد أقوى الاتّحادات في البلد، عمّال مناجم الفحم، لكنّها فشلت في ذلك. وبعد ثلاث سنين من تولّيها المنصب، شهدت هبوطاً في شعبيّتها وصل إلى ٢٥ ٪ فقط، أي إلى نسبة أقلّ من النسبة التي نالها جورج بوش في أسوأ أيّامه، وأقلّ من أيّ نسبة نالها الوزراء البريطانيّون في تاريخ استطلاعات الرأي. كانت الموافقة على حكومتها بمجملها قد تراجعت إلى ١٨٪(١٧). ومع اقتراب موعد الانتخابات العامّة، كان مذهب تاتشر، على وشك أن يشارف نهايته المبكرة الخالية من المجد، قبل إنجاز عائلة الـ"توريز" أكثر أهدافها طموحاً في خصخصة المؤسّسات العامّة، وخرق اتّحادات الياقة الزرقاء (اليد العاملة). كتبت تاتشر لهايك في تلك الظروف العصيبة، لتُبلغه بشكل مهذّب أنّ التحوّل

الذي يتبع النمط التشيليّ كان «غير مقبول على الإطلاق» في المملكة المتّحدة. وقد بدا أنّ ولاية تاتشر الكارثيّة أعادت التأكيد على أكثر الأمثولات التي تمّ استنتاجها في خلال عهد نيكسون: لا يُمكن سياسات «مدرسة شيكاغو» التي تتوخّى أرباحاً طائلة أن تصمد في نظام ديموقراطيّ. لقد بدا واضحاً أنّ الفرض الناجح للمعالجة بالصدمة الاقتصاديّة، كان يتطلّب نوعاً آخر من الصدمات، سواء أكانت تلك الصدمة انقلاباً، أم غرفة تعذيب في نظام قمعي

كان ذلك احتمالاً مزعجاً بالنسبة إلى «وال ستريت» بشكل خاصّ. في أوائل الثمانينيّات، قد بدأت تنهار في أنحاء العالم ـ في إيران، ونيكاراغوا والإكوادور، والبيرو، وبوليفيا ـ، وكان من شأن ما لقّبه الخبير السياسيّ المحافظ، صامويل هانتينغتون، بـ «الموجة الثالثة» من الديموقراطيّة، أن يصيب بلدان أخرى[١٨]. كانت تلك تطوّرات مُثيرة للقلق. فما الذي كان يحول دون بروز «آلندي ثان»، يحصد أصوات الجمهور ودعمه، بسياساته المناصرة عامّة الشعب؟.

كانت واشنطن قد شاهدت السيناريو نفسه يُتداول في كلّ من إيران ونيكاراغوا في العام ١٩٧٩. ففي إيران، تمّ إسقاط الشاه المدعوم من الولايات المتّحدة عن طريق تحالف قام بين اليساريّين والإسلاميّين. وبينما تصدّرت قصص الرهائن و«آيات الله» عناوين الأخبار، كان الجانب الاقتصاديّ من البرنامج يدقّ جرس الإنذار في واشنطن. كان النظام الإسلاميّ الذي لم يكن قد تحوّل بعدُ كلّيّاً إلى حكم استبداديّ ناضج، قام بتأميم القطاع المصرفيّ، واستقدم برنامجاً لإعادة توزيع الأراضي. كذلك، كان قد فرض رقابة على الصادرات والواردات، معتنقاً سياسات مناقضة لسياسات السوق الحرّة التي انتهجها الشاه[١٩]. وفي نيكاراغوا، سقطت بعد خمسة شهور، دكتاتوريّة آناستازيو سوموزا ديبايلي، بعد ثورة شعبيّة مهّدت الطريق لقيام حكومة ساندينيستا اليساريّة. وقد راقبت تلك الحكومات الواردات، وقامت على غرار الإيرانيّين بتأميم القطاع المصرفيّ. لقد جلب ذلك رؤيةً سوداويّة إلى حلم السوق الحرّة العالميّة. فمع حلول أوائل الثمانينيّات، كان أتباع فريدمان يواجهون

إمكانيّة عجز ثورتهم، التي بدأت قبل أقلّ من عشرين عاماً، عن الإفلات من موجة المذهب الشعبيّ.

الحرب الإنقاذيّة

جرى بعد ستّة أسابيع من كتابة تاتشر رسالةً إلى هايك، حدثٌ غيرّ رأيها وبدّل مصير الفتح المؤسّساتيّ: في الثاني من شهر نيسان/أبريل ١٩٨٢، اجتاحت الأرجنتين جزر الفوكلند، التي تُعتبر من مخلّفات الحكم البريطانيّ الاستعماريّ. نزلت جزر الفوكلند، أو «حرب مالفيناز» بحسب الأرجنتينيّين، في التاريخ على أنّها معركة عنيفة، لكن ثانويّة. ففي ذلك الوقت، لم يبدُ أنّ ثمّة أهميّة استراتيجيّة لتلك الجزر.

كانت الجزر الكثيرة المنتشرة على طول الشاطئ الأرجنتينيّ، في الواقع بعيدةً آلاف الأميال عن بريطانيا، وكانت عمليّة حراستها والحفاظ عليها مكلفة. كما أنّ الأرجنتين بدورها كانت لا تستخدمها كثيراً، حتّى لو كان يُنظر إلى المركز الطليعيّ البريطانيّ القابع في مياهها كتحدٍّ للكرامة الوطنيّة. وقد وصف الكاتب الأرجنتينيّ الأسطوريّ، خورخي لويس بورغيس، بسخرية النزاع القائم على الأرض بأنّه «عراك بين رجلَين أصلَعَين على مشط»[٢٠].

لم يبد من وجهة نظر عسكريّة، أنّ لتلك المعركة التي استمرّت ١١ أسبوعاً أيّ أهمّية تذكر. لكن، ما تمّ إغفاله، هو تأثير الحرب في مشروع السوق الحرّة، الذي كان في الواقع هائلاً: كانت حرب الفوكلند هي التي منحت تاتشر الغطاء السياسيّ التي كانت في حاجة إليه كي تحدث، للمرّة الأولى، تحولاً رأسمالياً جذرياً في بلدٍ ديموقراطيّ ليبراليّ.

كان طرفا النزاع يملكان أسباباً وجيهة لخوض الحرب. في العام ١٩٨٢، كان اقتصاد الأرجنتين ينهار تحت وطأة الديون والفساد، وكانت حملات حقوق الإنسان تكتسب زخماً. وقد اعتبرت حكومة الطغمة العسكريّة الجديدة، بقيادة الجنرال ليوبولدو غالتييري، أنّ الشيء الوحيد الذي كان أقوى من الغضب، هو

فكرة أنّ القمع المستمرّ للديموقراطيّة كان شعوراً معادياً للامبرياليّة، أطلقه الجنرال غالتييري ضدّ البريطانيّين بسبب رفضهم التنازل عن الجزر. وبعد وقتٍ قصير، كانت الطغمة العسكريّة قد غرست علم الأرجنتين الأزرق والأبيض على ذلك المركز الطليعيّ الصخريّ، وأخذ البلد يهلّل ما إن فعلت ذلك.

عندما وصل الخبر بأنّ الأرجنتين قد وضعت يدها على جزر الفوكلند، اعتبرت تاتشر الأمر فرصةً أخيرة لتعويض خسارتها السياسيّة، واعتمدت على الفور أسلوب تشرشل في المعركة. حتّى تلك النقطة، لم تكن قد أبدت تاتشر سوى الازدراء بالعبء الذي كانت تشكّله جزر الفوكلند على الخزينة البريطانيّة. كانت قد أوقفت الإعانات التي كانت تمدّ الجزيرة بها، وأعلنت عن تخفيف كبير في تمويل الأسطول البحريّ، بما فيه السفن الحربيّة التي كانت تحرس الجزر: كانت تلك خطوات قرأها الجنرالات الأرجنتينيّون على أنّها إشارات واضحة إلى استعداد بريطانيا لتسليم الأرض (وقد وصف أحد كاتبي سيرة تاتشر، السياسة التي اتبعتها في جزر الفوكلند، «بأنّها كانت عمليّاً دعوة للأرجنتين إلى القيام بالاجتياح»)[٢١]. واتّهم النقّاد في عمليّة الشحن للحرب، في الساحة السياسيّة تاتشر باستخدام الجيش لأهدافها السياسيّة الخاصّة. وقال العامل، طوني بين: «كانت الرؤية تتوضّح أكثر فأكثر بأنّ السيّدة تاتشر هي التي كانت في خطر وليس جزر الفوكلند، في حين أوردت الـ «الفاينانشل تايمز» المحافظة: «المريع هو أنّ المسألة اختلطت بسرعة بالاختلافات السياسيّة التي في داخل بريطانيا نفسها، والتي لم يكن لها علاقة أبداً بالقضيّة». لم يكن الأمر يتعلّق فقط بكرامة الأرجنتين، بل بصمودها، أو بالأحرى ببقاء حكومة الـ «توريز» في بريطانيا»[٢٢].

وبرغم ذلك، وبرغم كلّ اللامبالاة إزاء عمليّة الإدارة، وحالما أُرسل الجنود، اكتسح البلاد مشروع قانون لحزب العمّال، وصِف بـ «الإطار الذهنيّ المغالي في التعصّب القوميّ وسياسة السيادة الحربيّة»، مجتاحاً جزر الفوكلند كهبوب أخير لعظمة امبراطوريّة بريطانيا المتلاشية[٢٣]. أثنت «تاتشر» على «روح جزر الفوكلند»، التي قبضَت على الأمّة، ما عنى عمليّاً، اقتصار الأصوات

المتصاعدة على «اقضوا على العاهرة!»، بينما كانت القمصان المكتوب عليها «فلتذهب الطغمة العسكريّة إلى الجحيم!»، تُباع بشكل رائج[٢٤]. لم تقُم لندن ولا حتى «بوينوس آيرس» بأيّ محاولة جدّيّة لتجنّب تصفية الحسابات.

لم تبالِ تاتشر بالأمم المتّحدة، تماماً كما فعل بوش وبلير عندما هرولا إلى شنّ الحرب على العراق. ولم تأبه بالعقوبات أو المفاوضات. فقد كان النصر الجليل النتيجة الوحيدة التي تهمّ كلا الفريقَين. كانت تاتشر تكافح من أجل مستقبلها السياسيّ، وقد نجحت في ذلك بشكل مدهش: بعد النصر الذي أحرزته في حرب جزر الفوكلند، التي قضى فيها ٢٥٥ جندياً بريطانياً و٦٥٥ أرجنتينياً، هُلِّل برئيسة الوزراء كبطلة حرب، وتحوّل لقبها، «الامرأة الحديديّة»، من إهانةٍ إلى تبجيل[٢٥]. كذلك، تحسّنت أصواتها الانتخابيّة. وعلى امتداد المعركة، بلغت مستويات شعبيّتها أكثر من ضعف ما كانت عليه، أي أنها ارتفعت من ٢٥٪ إلى ٥٩٪. في النهاية، ممهِّدة بذلك الطريق إلى نصر حاسم في انتخابات السنة المقبلة[٢٦].

مُنح اسم الاجتياح العسكريّ البريطانيّ المضادّ في جزر الفوكلند، اسماً مشفّراً هو «أوبيرايشون كوربوريت» (العمليّة المؤسّساتيّة). وبرغم أنّه كان اسماً غريباً بالنسبة إلى حملة عسكريّة، فقد تبدّى متبصِّراً.

استخدمت تاتشر الشعبيّة الكبيرة التي حصدتها بعد النصر لإطلاق الثورة المؤسّساتية التي أخبرت هايك بأنّها مستحيلة قبل الحرب. وعندما أضربَ عمّال المناجم في العام ١٩٨٤، اعتبرت تاتشر الاعتصام استمراراً للحرب على الأرجنتين، داعيةً إلى اعتماد حلّ عنيفٍ مماثل للمسألة. وقد قالت بتصريحها المشهور: «كان علينا أن نكافح العدوّ في جزر الفوكلند، والآن علينا أن نقاتل العدوّ المتربِّص في الداخل. العمليّة أصعب، لكنّ الخطر على الحريّة هو نفسه»[٢٧]. وهكذا، مع تصنيف العمّال البريطانيّين كعدوّ من أهل البيت، أفلتت تاتشر الدولة بكامل قوّتها على المُضربين. فانقضّ ٨٠٠٠ عنصرٍ من شرطة مكافحة الشغب، العديد منهم ممتطٍ صهوة الحصان، مرّةً واحدة على من أصرّ على مواصلة الإضراب، متسبّبين في حوالى ٧٠٠ إصابة. وقد ارتفع عدد

الإصابات خلال فترة الاعتصام إلى الآلاف. وأورد مراسل الـ «غارديان»، سوماز ميلن، تقارير في مقاله الذي حمل عنوان: «عدوّ من أهل البيت: حرب تاتشر السريّة على عمّال المناجم»، كيف ضغطت رئيسة الوزراء على قوى الأمن لتشديد الحراسة على النقابة، وبالأخصّ على رئيسها، آرثر سكارغيل. وقد أدّى ذلك إلى قيام «أكثر عمليّات الحراسة المضادّة طموحاً في بريطانيا». فقد تغلغل العديد من العملاء والمخبرين في الاتحاد، وتمّ التنصّت على جميع الهواتف، إضافة إلى مراقبة مطاعم السمك التي كانت ترتادها القيادات. وقد اتُّهم المدير التنفيذيّ للاتّحاد زوراً، في مجلس العموم، بأنّه عميل للمخابرات العسكريّة، أُرسل كي «يزعزع الوضع ويستولي على الاتّحاد»، برغم رفض الأخير لهذه التهمة[٢٨].

شرح نيغل لووسن، وزير الماليّة خلال فترة الاعتصام بعد مضيّ عشر سنين، أنّ حكومة تاتشر اعتبرت الاتّحاد عدواً لها. «كان الأمر أشبه بالتسلّح من أجل مواجهة الخطر الهتلريّ في أواخر الثلاثينيّات. كان لا بدّ للمرء من أن يكون جاهزاً»[٢٩]. كان الأمر شبيهاً بما حصلَ في جزر الفوكلند لم يكن ثمّة اهتمام كبير في المقايضة، بل كان هناك عزم مركّز على خرق الاتّحاد بغض النظر عن الكلفة (كانت الكلفة هائلة مع ٣٠٠٠ شرطيّ إضافيّ في اليوم). وقد شبّه كولين نايلر، وهو رقيب عامل في الشرطة كان في الصفوف الأماميّة من الصدامات، الأمر بـ «الحرب الأهليّة»[٣٠]. وبحلول العام ١٩٨٥، كانت تاتشر قد ربحت تلك الحرب أيضاً: كان العمّال يزدادون جوعاً، فلم يتمكّنوا من الصمود. وفي النهاية، طُرد ٩٦٦ شخصاً[٣١]. كانت تلك انتكاسة مدمِّرة لأقوى اتّحاد في بريطانيا. وقد أرسَل ذلك رسالة واضحة إلى الاتحادات الأخرى. لو أبدت تاتشر استعداداً لضرب عرض الحائط في سبيل إضعاف عمّال المناجم، الذين كان البلد يعتمد عليهم للحصول على الإنارة والدفء، فإنّ امتثال الاتّحادات الأضعف التي كانت تُنتج منتجات أقلّ حيويّةً بالنسبة إلى نظامها الاقتصاديّ الجديد كان سيُعتبر أشبه بعمليّة انتحار. لذا، كان من الأفضل القبول بما كان يتمّ عرضه. كانت تلك رسالة مشابهة كثيراً لتلك التي أرسلها رونالد

ريغن بعد شهور من تولّيه منصبه، إلى مفتّشي حركة المرور الجوّيّ المضربين. قال ريغن إنّ هؤلاء قد «خسروا وظائفهم» بعدم قدومهم إلى العمل، وإنّه «سيتمّ القضاء عليهم». وقد عمد ريغن بعد ذلك إلى طرد ١١٤٠٠ من أهمّ عمّاله دُفعةً واحدة: وهي صدمة لم تتعافَ منها القوى العاملة بشكل كامل إلى يومنا هذا[٣٢].

استخدمت تاتشر في بريطانيا، النصر الذي حقّقته في جزر الفوكلند، وتغلّبها على عمّال المناجم، للقيام بقفزة كبيرة إلى الأمام في جدول أعمالها الاقتصاديّ الراديكاليّ. فخصخت الحكومة بين ١٩٨٤ و١٩٨٨، شركات الاتّصالات والغاز والخطوط الجويّة البريطانيّة، من ضمن شركات أخرى، في حين باعت حصصها في شركة «بريتيش بيتروليوم». وتماماً كما استُخدم هجوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ للمجيء برئيس فاقد للشعبيّة، ومنْحه فرصةً لإطلاق مبادرة خصخصة شاملة (خصخصة الأمن، والحرب، وإعادة الإعمار، في حالة بوش)، استخدمت تاتشر حربها لإطلاق أوّل مزاد لخصخصة القطاع العامّ في ديموقراطيّة غربيّة. كانت تلك عمليّة «أوبيرايشون كوربوريت» الفعليّة نظراً إلى ما تركته من تبعات تاريخيّة. كان التسخير الناجح الذي قامت به تاتشر لحرب الفوكلند، هو البرهان الحاسم الأوّل الذي أثبت أنّ برنامج مدرسة شيكاغو الاقتصاديّ لم يكن في حاجة إلى دكتاتوريّة عسكريّة وغرفٍ للتعذيب كي يفرض نفسه. فبقدر كافٍ من الأزمة السياسيّة يجتمع الشمل حولها، يُمكن فرض نسخة محدودة عن المعالجة بالصدمة على نظام ديموقراطيّ. وبرغم ذلك، كانت تاتشر لا تزال في حاجة إلى عدوٍّ كي توحّد البلد، وإلى سلسلة من الأحداث تبرّر استخدامها تدابير حالة الطوارئ والقمع: أزمة أضفت عليها طابع القسوة والحسم بدلاً من الوحشيّة والتسلّط. كانت حرب الفوكلند قد خدمت الهدف بشكل مثاليّ؛ لكنها شكلت، برغم مع ذلك، حالةً شاذّة في أوائل الثمانينيّات، فقد جسّدت العودة إلى النزاعات الاستيطانيّة الأولى. لو كانت الثمانينيّات ستشكّل بدايةً لعصر جديد من السلام والديموقراطيّة، كما ادّعى الكثيرون، لكان عندها ندر وجود الصدامات الشبيهة بحرب الفوكلند، وانعدم بالتالي وجود أساس لمشروع سياسيّ عالميّ.

في عام ١٩٨٢ بالضبط، كتب ميتلون فريدمان المقطع الذي ترك أثراً كبيراً، بإيجازه البارع لعقيدة الصدمة: «وحدها الأزمة ـ الواقعة أو المنظورة ـ هي التي تحدث تغييراً فعليّاً. فعند حدوث تلك الأزمة، تكون التدابير المتّخذة منوطةً بالأفكار المحيطة. تلك هي وظيفتنا الأساسيّة، على ما أعتقد: أن نطوّر البدائل للسياسات الموجودة، وأن نُبقي تلك البدائل قائمة ومتوفّرة حتّى يُصبح المستحيل سياسيّاً حتميّة سياسيّة»(٣٣).

كان قدر ذلك المقطع أن يُصبح نوعاً من أنشودة شعاريّة بالنسبة إلى حركته في العصر الديموقراطيّ الجديد. وقد أسهب «ميلتزر» في شرح هذه الفلسفة: «الأفكار هي بدائل تتربّص بأزمة ما كي تعمل كمحفِّز للتغيير. تمثّل نموذج النفوذ الذي طرحه فريدمان بتشريع الأفكار، وجعلها محتملة وجديرة بالمحاولة عند سنوح الفرصة»(٣٤). لم يكن نوع الأزمة الذي كان يفكّر فيه فريدمان عسكرياً، بل اقتصادياً. فبحسب مفهومه، تؤخذ القرارات الاقتصاديّة في الظروف العاديّة على أساس عمليّة الشدّ والإرخاء في التنافس على المصالح: يريد العمّال وظائف وزيادات للأجور، في حين يريد أرباب العمل ضرائب منخفضة وقواعد متساهلة؛ وبالتالي، على السياسيّين أن يجدوا توازناً بين تلك القوى المتنافسة.

وبرغم ذلك، في حال ضربت أزمة اقتصاديّة وبالقوّة الكافية ـ هبوط في قيمة العملة، وانهيار السوق، وركود كبير ـ، فإنّها ستُطيح بكلّ شيء آخر، مانحةً القادة الحريّة للقيام بما هو ضروريّ (أو ما يُزعم أنه ضروري) باسم المصلحة القوميّة الطارئة. تكون الأزمات، بطريقة من الطرائق، مناطق خالية من الديموقراطيّة: ثغرات في السياسة تحصلِ عادةً عندما يبدو أنّه لا يمكن تلبية الحاجة إلى القبول والتفاهم.

وتعود الفكرة القائلة إن انهيار السوق يمكن أن يعمل كمحفِّز للتغيير الثوريّ، إلى تاريخ بعيد في اليسار الأقصى، ولا سيّما إلى النظريّة البولشفيّة التي تعتقد أنّ التضخّم، الذي يحصل عن طريق تقويض العملة، يقرّب الشعب

خطوة من دمار الرأسماليّة بذاتها[٣٥]. تفسّر هذه النظريّة لماذا بعض الفصائل اليساريّة المتشدّدة، يحتسب دائماً الظروف المحدّدة التي ستبلغ الرأسماليّةُ في ظلّها «الأزمة»، تماماً كما يَزِن المسيحيّون الإنجيليّون علامات الاغتباط الآتي.

بدأت في منتصف الثمانينيّات، تلك الفكرة الشيوعيّة تنتعشُ من جديد، مع بروز اقتصاديّ «مدرسة شيكاغو» الذين أخذوا يجادلون في أنّه تماماً كما يُمكن انهيار السوق أن يقود إلى ثورات يساريّة، كذلك يُمكن استخدامه لإشعال ثورات يمينيّة مضادّة. وهذه نظريّة باتت تُعرَف بـ «فرضيّة الأزمة»[٣٦].

كان اهتمام فريدمان بالأزمات محاولةً واضحة للتعلّم من انتصارات اليسار بعد الكساد الكبير: عندما انهارت السوق، كان كينز وأتباعه، الذين لم يستمع إليهم أحد قبل ذلك، قد استعدّوا وجهّزوا أفكارهم لوضع حلول الخطّة الاقتصاديّة الجديدة. وكان فريدمان وشركاؤه، في السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات، قد حاولوا محاكاة هذه العمليّة بواسطة جهوزيّتهم الفكريّة المميّزة والفريدة من نوعها للكارثة. فقد بنوا بعناية شديدة شبكة من أهل الخبرة اليمينيّة، بما فيها هيريتج وكاتو، وأنتجوا أكبر وسيلة ممكنة لنشر آراء فريدمان، ألا وهو المسلسل القصير المؤلّف من عشرة أجزاء الذي عرض على شاشة الـ «بي بي أس» ـ «لك حريّة الاختيار ـ من إعداد بعض أضخم الشركات في العالم، بما فيها «غيتي أويل»، «فاير ستون تاير أند رابر» و«بيبسي كو» و«جنرال موتورز»، و«بيتشل»، و«جنرال ميلز»[٣٧].

عندما وقعت الأزمة التالية، كان فريدمان مصمّماً على أنّ يكون «صبيان شيكاغو» على جهوزيّة لتقديم الأفكار والحلول. وعندما قام بشرح نظريّة الأزمة للمرّة الأولى في أوائل الثمانينيّات، كانت الولايات المتّحدة في حالة من الركود: نحس مزدوج تمثّل في التضخّم العالي والبطالة. أمّا سياسات «مدرسة شيكاغو» المعروفة اليوم بـ «الريغنيّة»، فسيطرت بشكل كبير على واشنطن. لكن حتّى ريغن نفسه، لم يتجرّأ على تطبيق هذا النوع من المعالجة بالصدمة الكاسحة التي حلم بها فريدمان، أي النوع الذي وصفه للتشيلي.

مرّةً جديدة، سيكون المختبر الواقعيّ التالي لنظريّة فريدمان حول الأزمة، بلداً أميركياً لاتينياً، وهذه المرّة لن يكون أحد «صبيان شيكاغو» هو من سيقود الطريق، بل فصيلة جديدة من أطبّاء الصدمة: فصيلة أكثر انسجاماً مع العصر الديموقراطيّ الجديد.

الفصل السابع

طبيب الصدمة الجديد

الحرب الاقتصاديّة تحلّ محلّ الدكتاتوريّة

تمكن مقارنة وضع بوليفيا بحالة شخصٍ مصابٍ بالسرطان. فهو يعلم بأنه يواجه مسألة تثبيت العملة وعدداً آخر من التدابير التي ستشكّل بدون شكّ أكثر العمليّات خطراً وإيلاماً. وهو لا يجد أمامه برغم ذلك خياراً آخر.

«كورنيليوس زونداغ»، مستشار الولايات المتحدة الاقتصاديّ في بوليفيا، ١٩٥٦[١].

إنّ استخدام مرض السرطان في المجال السياسيّ يدعم نظريّة القضاء والقدَر، ويبرّر التدابير «القاسية» المتّخذة، إضافةً إلى تعزيزه المفهوم العامّ بأنّ المرض هو فتّاك بشكل أساسيّ. إنّ مفهوم المرض ليس بريئاً أبداً. لكن تمكن المجادلة في أنّ الاستعارات السرطانيّة هي بحدّ ذاتها إباديّة ضمنياً.

سوزان سونتاغ، المرض كاستعارة، ١٩٧٧[٢].

انضمّت بوليفيا في العام ١٩٨٥ إلى لائحة البلدان النامية التي عصفت بها موجة الديموقراطيّة. فخلال السنين الثماني عشرة من السنين الواحدة والعشرين الماضية، كان البوليفيّون يعيشون في ظلّ نوعٍ من النظام الدكتاتوريّ. وقد وجدوا أنفسهم في ذلك العام أمام فرصةٍ لاختيار رئيس لهم من خلال إجراء انتخاباتٍ وطنيّة.

بدت برغم ذلك، السيطرة على الاقتصاد البوليفيّ في تلك المرحلة

الانتقاليّة، عقاباً أكثر من كونها جائزةً: كان دين البلد مرتفعاً كثيراً إلى درجة أنّ تراكم الفائدة تخطّى الميزانيّة القوميّة بالكامل. وقبل ذلك بسنة، أي في العام ١٩٨٤، دفعت إدارة رونالد ريغن البلد إلى حافّة الهاوية من خلال تمويلها حملة هجوميّة لا سابقة لها على زارعي نبات الكوكا الذي يُصنَّع منه الكوكايين. لم يكتفِ الحصار، الذي حوَّل قسماً كبيراً من بوليفيا إلى منطقة عسكريّة، بالقضاء على تجارة الكوكا، بل قطع حوالى نصف الأرباح التي كانت تعود على البلد من خلال عمليّة التصدير، محفّزاً بذلك وقوع انهيار اقتصاديّ. وكما أفادت صحيفة «النيويورك تايمز»: «عندما سار الجيش إلى شابار في شهر آب/أغسطس، وأغلق خطّ أنابيب دولارات المخدّرات، ضربت موجة الصدمة مباشرة السوق السوداء التي كانت تغصّ بالدولارت... وبعد أقلّ من أسبوع على احتلال شابار، أُجبرت الحكومة على تخفيض قيمة البيزو الرسميّة بأكثر من نصف قيمته». ازداد التضخّم بعد مضيّ شهور قليلة، عشرات الأضعاف، وبدأ الآلاف يهاجرون من الوطن إلى الأرجنتين والبرازيل وإسبانيا والولايات المتّحدة، بحثاً عن وظيفة[٣].

في تلك الظروف المتقلّبة بالذات، والتي بلغ فيها التضخّم نسبة عالية وصلت إلى ١٤٠٠٠ في المئة، دخلت بوليفيا في انتخابات العام ١٩٨٥، الوطنيّة التاريخيّة. كانت العمليّة الانتخابيّة عبارة عن تنافسٍ بين شخصيّتَين معروفتَين من البوليفيّين، هما الدكتاتور السابق، هيوغو بانزر، والرئيس المُنتخب السابق، فيكتور باز إستينسورو. كان موعد الانتخابات قد أصبح وشيكاً، وكان القرار الأخير متروكاً للكونغرس البوليفيّ، وإن كان فريق بانزر واثقاً من فوزه. فقبل إعلان النتائج، طلب الحزب من رجل اقتصاد غير ذي شهرة كبيرة في الثلاثين من عمره، اسمه جيفري ساكس، أن يساهم في تطوير خطّة اقتصاديّة مضادّة للتضخّم. كان ساكس النجم الصاعد في كلّية الاقتصاد في جامعة هارفرد، وكان يحصد الجوائز الأكاديميّة، ويشكّل واحداً من أكثر أساتذة الجامعة إجلالاً. في الواقع، كان وفد سياسيّ بوليفيّ قد زار جامعة هارفرد قبل شهور من ذلك كي يشاهد ساكس في إطار عمله. فأُعجِب بجرأة الأخير،

ولاسيّما أنّ ساكس أعلن للوفد أنّه بإمكانه إيجاد حلٌ لأزمة بوليفيا الاقتصاديّة في يوم واحد. في الواقع، لم يكن تكن لساكس تجربة سابقة في الاقتصاد التنمويّ؛ إلاّ أنّه أقرّ شخصياً بالتالي: «لقد اعتقدت أنّي كنت ملماً بكلّ ما يلزم معرفته حول التضخّم»(٤).

كان ساكس متأثّراً كثيراً بكتابات كينز حول العلاقة بين فرط التضخّم وانتشار الفاشيّة في ألمانيا بعد الحرب العالميّة الأولى. وكانت اتّفاقية السلام التي فُرضت على ألمانيا، قد قادتها إلى أزمة اقتصاديّة حادّة ـ شملت فرط تضخّم بلغ معدّل ٣,٢٥ مليون في المئة في العام ١٩٢٣ ـ أُضيف إليه الكساد الكبير بعد بضع سنين. وبالتالي، مع معدّل بطالة وصل إلى ٣٠٪، وغضب معمّم إزاء ما بدا أنّه مؤامرة اقتصاديّة عالميّة، بات البلد أرضاً خصبة لصعود النازيّة.

أحبّ ساكس أن يستشهد بتحذير كينز التالي: «ما من وسيلة أدقّ أو أضمن لقلب ركيزة المجتمع القائمة غير الحطّ من قيمة العملة. فهذه العمليّة توظّف جميع القوى الخفيّة في القانون الاقتصاديّ لصالح التدمير»(٥). وقد اتّفقَ ساكس مع كينز على أن الدور المقدَّس الذي يجب على الاقتصاديّ لعبه هو قمع تلك القوى المدمِّرة مهما تكن التكاليف». ويقول ساكس: «الشيء الذي أخذته عن كينز، كان ذلك الحزن العميق والإحساس بخطر خروج الأمور عن إطارها». كم كان من الغباء ترك ألمانيا في حالة من الخلل»(٦). كذلك، وأسر ساكس لفريق من الصحافيّين أنّه كان يرى في كينز نموذج رجل الاقتصاد الملتزم سياسياً، والرحّالة العالميّ الذي يحتذي به في مسيرته الخاصّة.

صحيح أنّ ساكس كان يشاطر كينز أفكاره حول قدرة الاقتصاد على مكافحة الفقر، فهو كان أيضاً ابن المدرسة الريغنيّة، التي تَشكّلت في العام ١٩٨٥، في غمرة الحركة الارتداديّة المفاجئة المستوحاة من فريدمان، والمناهضة لجميع ما مثّله كينز. باتت المبادئ السلوكيّة التي وضعتها مدرسة شيكاغو بشأن السوق الحرّة، المذهب الأكيد في كلّيات الاقتصاد في آيفي ليغ، بما فيها كلّيات جامعة هارفرد. ولم يكن ساكس محصّناً ضدّها بالطبع، فقد كان ساكس معجباً بفريدمان وبإيمانه بسيادة السوق الحرّة وبإصراره المستمرّ على الإدارة النقديّة

الصحيحة»، معتبراً ما سبق «أكثر دقّة بكثير من الحجج البنيويّة المُبهمة أو الكينزيّة المُستعارة التي كان يسمعها كثيراً في العالم النامي»[٧].

كانت تلك «الحجج» المبهمة هي نفسها التي قُمعت في أميركا اللاتينيّة عن طريق العنف قبل عشر سنين: القناعة بأنّه من أجل الهروب من الفقر، كان على القارّة أن تكسر بنى الملكيّة الاستعماريّة بسياسة تدخّليّة على غرار إصلاح الأراضي، وحماية النقابات وإعانتها، وتأميم الموارد الطبيعيّة، والتعاون في إدارة أماكن العمل. كان أمام ساكس وقت قصير لإجراء مثل تلك التعديلات الهيكليّة. لذا، برغم أنّه لم يكن يعلم شيئاً تقريباً عن بوليفيا وتاريخها الطويل من الاستغلال الاستعماريّ، وعن قمع سكّانها الأصليّين والمكاسب التي جُنيت بصعوبة في خلال ثورة العام ١٩٥٢، فإنّه كان مقتنعاً بأنه بالإضافة إلى فرط التضخّم، عانت بوليفيا ما يُسمّى «الرومانسية الاشتراكيّة»، وهي عبارة عن الوهم نفسه من التنمويّة التي حاول جيل سابقٌ من الاقتصاديّين الأميركيّين المدرّبين، أن يُخرجها من المخروط الجنوبيّ[٨].

ما اختلف به ساكس عن مذهب «مدرسة شيكاغو»، هو أنّه اعتقد أنّ سياسات السوق الحرّة كانت في حاجة إلى الدعم عن طريق تخفيف الدين وتقديم المساعدات السخيّة فبالنسبة إلى الاقتصادي الشابّ المتخرّج من جامعة هارفرد، لم تكن اليد الخفيّة كافية. وقد أدّى به هذا التباين في نهاية المطاف، إلى الانفصال عن زملائه الذين كانوا يميلون أكثر إلى سياسة عدم التدخّل، وتكريس جهده حصرياً للمساعدة. لكن هذا الانشقاق حصَل بعد أعوام طويلة. ولم تشكّل أيديولوجيا ساكس الهجينة في بوليفيا وقتها سوى مزيجٍ من التناقضات الغريبة. على سبيل المثال، عندما خرجَ ساكس من الطائرة في لا باز، وتنشّق الهواء الأنديزيّ الرقيق لأوّل مرّة، تخيّل نفسه الـ «كينز» الجديد الذي وصل لنجدة الشعب البوليفيّ من «الفوضى والاختلال» المتأتّيين عن فرط التضخّم(*). وبرغم أنّ المبدأ الجوهريّ لمذهب كينز، يتمثّل في وجوب إقدام

(*) لم ينجّ القضاء على التضخُّم، ألمانيا من الركود وبعدها من الفاشيّة، وهو تناقض لم يتطرّق إليه ساكس قط في استخدامه المتكرّر هذا التشبيه.

البلدان التي تعاني ركوداً اقتصادياً حاداً بإنفاق المال من أجل تحفيز عجلة الاقتصاد، تناول ساكس مقاربة مضادّة، مناصراً تقشُّف الحكومة وتخفيض الأسعار في خضم الأزمة، وهي وصفة الانقباض التي وصفتها «البزنس ويك» في التشيلي بأنّها: «عالم الدكتور سترانغلوف للركود المُستحثّ عن قصد»[٩].

كانت نصيحة ساكس لبنزر صريحة: وحدها المعالجة المفاجئة للصدمة ستشفي الأزمة التي تعانيها بوليفيا من جرّاء فرط التضخُّم. لقد اقترح زيادة سعر النفط بعشرات الأضعاف، وإزالة قواعد خاصّة بالأسعار، وبتخفيف الميزانيّة، تنبأ مرّة ثانية في خطاب وجّهه إلى غرفة التجارة البوليفيّة الأميركيّة، بقدرته على إنهاء فرط التضخّم بين ليلة وضحاها، مفيداً بأنّ «الجمهور كان مندهشاً وسعيداً جدّاً بذلك الاحتمال»[١٠]. وكما فريدمان، كان ساكس مؤمناً جدّاً بأنه «بشحنةٍ سياسيّة مفاجئة، «يُمكن تحويل الاقتصاد عن طريق الاشتراكيّة والفساد العامّ والتخطيط المركزيّ المسدود، إلى اقتصاد سوقٍ طبيعيّة»[١١].

قام ساكس بتلك الوعود الجريئة، وفي حين كانت نتائج الانتخابات البوليفيّة لا تزال بعيدة. كان الدكتاتور السابق، هيوغو بنزر، يتصرّف كأنّه الفائز، في حين أنّ باز إستنسورو، منافسه في السباق، لم يكن قد استسلم بعد. كان باز إستنسورو قد قدّم خلال الحملة الانتخابيّة، بيانات ملموسة عن خطّته في التعامل مع التضخّم. لكنّه كان قد انتُخب رئيساً ثلاث مرّات من قبل، كان آخرها في العام ١٩٦٤، قبل أن يُسقطه الانقلاب. لقد شكّل باز واجهة تحوّل بوليفيا إلى المذهب التنمويّ من خلال تأميمه المناجم الضخمة، وبدئه بتوزيع الأراضي على الفلاّحين الأصليّين، والدفاع عن حقّ البوليفيّين في الانتخاب. وكما خوان بيرون في الأرجنتين، كان باز رجلاً ثابتاً ذا حضور دائم ومعقّد في الساحة السياسيّة، وغالباً ما كان يبدّل ولاءاته تمسّكاً منه بالسلطة، أو ضماناً للعودة إليها. وقد تعهد، في الواقع، خلال العام ١٩٨٥، بولائه لماضي «الثورة القوميّة». ، وأدلى بشهادات مُبهمة بشأن المسؤوليّة الماليّة. لم يكن اشتراكياً، بل كان ليبرالياً جديداً من أتباع «مدرسة شيكاغو» الجديدة، أو هذا ما اعتقده البوليفيّون[١٢].

كان القرار الأخير بشأن تسمية الرئيس يعود إلى الكونغرس، وكان طبيعياً أن تكون تلك مرحلة مفاوضات حسّاسة جدّاً عُقدت خلف الستار، ومقايضات بين طرفَين، هما الكونغرس ومجلس الشيوخ. وقد انتهى الأمر بأحد أعضاء مجلس الشيوخ المنتخب حديثاً، بلعب دور محوريّ: كان ذلك العضو هو غونزالو سانشيز دي لوزادا (المعروف في بوليفيا بـ «غوني»). كان غوتزالو قد عاش في الولايات المتّحدة لفترة طويلة، إلى درجة أنّه كان يتكلّم الإسبانيّة بلكنة أميركيّة ثقيلة، وقد عادَ إلى بوليفيا ليُصبح أحد أغنى رجال الأعمال فيها. كان يملك كومسور، المنجم الخاصّ الأضخم الثاني في البلد، والذي لم يطل به الأمر ليُصبح الأوّل. درس «غوني» خلال فترة شبابه في جامعة «شيكاغو». لم يكن رجل اقتصاد، لكنّه تأثّر كثيراً بأفكار فريدمان، واعترف بأنّها حوت إمكانيّات ربح هائلة في قطاع المناجم، الذي كان لا يزال آنذاك بيد الحكومة البوليفيّة. وعندما سلّم ساكس خططه الصادمة لفريق بنزر، لم يتردّد غوني في التعبير عن إعجابه.

لم يُفصح أبداً عن تفاصيل مفاوضات خلف الستار، لكن النتائج كانت شديدة الوضوح. ففي السادس من شهر آب/أغسطس ١٩٨٥، كان باز هو الذي أدلى بقسم اليمين الرئاسيّ. وبعد ذلك بأربعة أيّام فقط، عيّن باز غوني ليترأس فريقاً اقتصاديّاً طارئاً بالغ السريّة، مؤلّفاً من الحزبَين، كُلِّف بإعادة هيكلة الاقتصاد بشكل جذريّ. بدأ الفريق عمله انطلاقاً من «المعالجة بالصدمة» التي تقدّم بها ساكس، لكنّ تلك المعالجة ستتخطّى كلّ ما اقترحه الأخير. في الواقع، اقترحت تلك المعالجة تفكيك النموذج الاقتصاديّ الحكوميّ المركزي الذي أسّسه باز بنفسه قبل عشرات السنين. كان ساكس في تلك المرحلة، قد عاد إلى «هارفرد»، لكنّه قال إنّه كان «سعيداً لسماع أنّ الـ «آي دي أن» (حزب بنزر) قد تشاطر نسخة من خطّة التثبيت التي وضعناها مع الرئيس الجديد وفريقه»[١٣].

لم يكن لحزب باز أدنى فكرة بأن قائده قد عقد صفقة جانبيّة. وباستثناء

وزيرَي الماليّة والتخطيط، اللذَين شكّلا جزءاً من الفريق السرّي، لم يبلغ باز حكومته المنتخبة حديثاً بوجود فريق الخطّة الاقتصاديّة الطارئة[١٤].

التقى الفريق في غرفة الجلوس في قصر «غوني» خلال سبعة عشر يوماً على التوالي. وقد كشفَ وزير التخطيط، غييرمو بدريغال، في مقابلة له أجريت في العام ٢٠٠٥، عن التفاصيل لأوّل مرّة قائلاً: «لقد كنّا نذهب إلى هناك بطريقة حذرة وسرّية»[*][١٥]. وما كانوا يتباحثون فيه، كان تحويلاً جذريّاً كاسحاً للاقتصاد الوطنيّ بطريقة لم تشهدها ديموقراطيّةٌ من قبل. كان الرئيس باز مقتنعاً بأنّ الأمل الوحيد الذي كان أمامه هو الانتقال بأقصى قدر ممكن من السرعة والمفاجأة. كان المناضلون البارزون في النقابات العمّاليّة البوليفيّة ومجموعات الفلاّحين، سيؤخذون بتلك الطريقة، على غفلة، ويعجزون بالتالي عن إيجاد فرصةٍ لرّد الفعل، أو على الأقلّ، هذا ما أمل به. وقد تذكّر «غوني» أنّ باز كان «لا ينفكّ يكرّر: «إن كنتم ستفعلون ذلك، فافعلوه الآن. لا يُمكنني أن أشتغل مرّتَين»[١٦]. لا يزال السبب وراء إعادة انتخاب باز مجهولاً.

فقد توفّي في العام ٢٠٠١، ولم يشرح أبداً ما إذا كان قد وافقَ على اعتماد برنامج المعالجة بالصدمة الذي تقدَّم به «بنزر» مقابل حصوله على سدّة الرئاسة، أو ما إذا كان قلبه قد حثّه على تغيير أيديولوجيته وقد زوّدني إدوين كور، سفير الولايات المتّحدة إلى بوليفيا في تلك الفترة، ببعض الخيوط التوضيحيّة. تذكّر أنّه كان قد التقى بجميع الأحزاب السياسيّة، وأوضح أنّ المساعدات ستتدفّق من الولايات المتحدة في حال اختاروا أسلوب الصدمة.

استلم بدرغال، وزير التخطيط، بعد سبعة عشر يوماً، مسوّدة برنامج المعالجة بالصدمة. وقد دعا ذلك البرنامج إلى حذف الإعانات الغذائيّة، وإزالة

(*) لم يعلم البوليفيّون على مدى عقدَين، كيف ابتُدع برنامج المعالجة بالصدمة الخاصّ بهم. وفي آب/أغسطس من العام ٢٠٠٥، أي بعد عشرين سنة على وضع مشروع المرسوم الأصليّ، أجرت الصحافيّة البوليفيّة سوزان فيلاسكو بورتيو مقابلة مع الأعضاء الأصليّين للفريق الاقتصاديّ الطارئ، أفصح فيها العديد منهم عن معلومات تتعلّق بالعمليّة السريّة. وقد ارتكز هذا السرد بشكل أوّلي على تلك المعلومات.

كلّ أنواع الرقابة على الأسعار تقريباً، ورفع سعر النفط بحوالى ٣٠٠ في المئة[١٧]. وبرغم أنّ الحياة كانت على وشك أن تزداد غلاءً في بلدٍ واقع أصلاً في الفقر، جمّدت الحكومة أجور الموظّفين الحكوميّين عند مستوياتها المتدنّية لمدّة سنة. كما طالب بضبطٍ كبير لإنفاق الحكومة، وفتح الحدود البوليفيّة على مصراعَيها أمام الواردات غير الخاضعة للقيود، وطالب بتحجيم الشركات التي تملكها الدولة، كحافز للخصخصة. كانت بوليفيا قد فوّتت الثورة الليبراليّة الجديدة التي فُرضت على سائر المخروط الجنوبيّ في السبعينيّات، وكانت ستُعوِّض الآن عن الوقت الضائع.

عند إنتهاء أعضاء فريق الطوارئ من وضع مسوّدة القوانين الجديدة، لم يكونوا بعد جاهزين لمشاطرتها مع الممثّلين البوليفيّين المُنتخبين، ولا مع الناخبين الذين لم يعطوا أصواتهم لمثل هذه الخطّة. كان لدى الفريق مهمّة إضافيّة لإنهائها، فتوجّه أعضاؤه إلى مكتب ممثّل صندوق النقد الدوليّ في بوليفيا وأطلعوه على خطّتهم. همَّ الأخير بتشجيعهم بدون أن يخفي كدره: «هذا ما كان يحلم به كلّ موظَّف في صندوق النقد الدوليّ. لحسن الحظّ أنّه لديّ حصانة دبلوماسيّة، ويمكنني أن ألحقَ بالطيّارة وأنفذ بجلديّ، في حال لم ينجح ذلك»[١٨].

لم يكن لدى البوليفيّين الذين اقترحوا الخطّة، مخرج مماثل للفرار، وكان العديد منهم مرعوباً إزاء ردّ فعل الجمهور. افترض فرناندو برادو، وهو أصغر عضو في المجموعة، أنّ الشعب سيقوم بقتلهم. حاول بدريغال، الواضع الأساسيّ للخطّة، شدّ أزر الفريق من خلال تشبيه أعضائه بطيّاري المقاتلات الذين يهاجمون العدوّ. قال: «يجب أن نكون كطيّار هيروشيما. فعندما أسقط القنبلة الذرّيّة، لم يكن يعلم ماذا يفعل. لكن عندما رأى الدخان، قال: «آخ. أنا آسف»! هذا بالضبط، ما يجب أن نفعله، يجب أن نُطلقَ التدابير ونقول بعدها: «آخ، نحن آسفون»![١٩].

تراود الفكرة القائلة بأنّ تغيير السياسة يجب أن يكون كشنّ هجومٍ عسكريّ مفاجئٍ، أذهان المعالجين بالصدمة الاقتصاديّة. ففي الكتاب المعنونٍ «الصدم

والترهيب: تحقيق هيمنة سريعة: عقيدة الولايات المتّحدة العسكريّة»، الصادر في ١٩٩٦، والذي شكّل في نهاية المطاف أساساً لغزو العراق، يفيد المؤلّفون أنّه يجب على القوّة الغازية أن «تسيطر على البيئة، وتُشلّ قدرة العدوّ على توقّع الأحداث واستيعابه لها، أو تثقلها، بحيث يُصبح غير قادرٍ على المقاومة»[٢٠]. في الواقع، تعمل الصدمة الاقتصاديّة وفقاً لنظريّة مماثلة: تُبلور المقدِّمةُ المنطقيّة الأولى فيها، فكرة أنّ الناس قادرون على تطوير ردود فعل إزاء التغيّرات التدريجيّة ـ برنامج صحّيّ هنا، صفقة تجاريّة هناك ـ لكن، إن أتت عدّة تغيّرات من اتّجاهات مختلفة دُفعةً واحدة، فعندئذٍ يستتبّ شعورٌ بالعبثيّة، ويتراخى الشعب.

طلب المخطّطون البوليفيّون تطبيق جميع تدابيرهم الجذريّة في الوقت عينه، واستكمالها في الأيّام المئة الأولى من ولاية الحكومة الأولى، على أمل حثّ ذلك الإحساس باليأس. وبدلاً من تقديم كلّ قسمٍ من الخطّة ضمن قانونٍ خاصّ به (قانون الضريبة الجديد، وقانون الأسعار الجديد، وإلى ما ذلك)، أصرّ فريق باز على تكريس الثورة برمّتها في مرسوم تنفيذيّ واحد، هو «دي. أس» ٢١٠٦٠. لقد حوى هذا المرسوم ٢٢٠ قانوناً منفصلاً، وغطّى كلّ جانبٍ من جوانب الحياة الاقتصاديّة في البلد، موازياً نفسه، من حيث الإطار والطموحات، بـ «ذو بريك»، المخطَّط الهندسيّ الضخم الذي وضعه «صبيان شيكاغو» تحضيراً لانقلاب بينوشي. اعتبر مؤلّفو البرنامج أنّه يجب إمّا قبوله كاملاً، وإما رفضه، وأنّه لا يُمكن تعديله. لقد كان ذلك النظير الاقتصاديّ عقيدة «الصدم والترهيب».

عند انتهاء الوثيقة، طبع الفريق ٥ نسخ: واحدة لباز، وواحدة لـ «غوني» وواحدة لوزير الخزينة. وقد بيّنت وجهة النسختَين الأُخرَيين كم كان باز وفريقه واثقَين من تلقف العديد من البوليفيّين الخطّة على أنّها عملٌ حربيّ: ذهبت واحدة إلى قائد الجيش، وأخرى إلى قائد الشرطة. وبرغم ذلك، كان مجلس وزراء باز لا يزال جاهلاً المسألة. فقد كان المجلس لا يزال موهوماً بأنّه كان

يعمل للرجل نفسه الذي أمّم المناجم، وأعاد توزيع الأراضي طوال تلك الأعوام الماضية.

دعا الرئيس باز بعد ثلاثة أسابيع من إدلائه قسم اليمين، مجلس وزرائه أخيراً، من أجل إطلاع النوّاب على المفاجأة التي كان يُخبّئها لهم. طلب اغلاق الأبواب و«أمر الأمناء بقطع الاتّصالات الهاتفيّة عن الوزارء». وقرأ بيدرغال الصفحات الستّ والستين على مسامع الحضور المذهول. وقد اعترف بأنه حصل له نزفٌ في الأنف قبل بضع دقائق من ذلك لشدّة ما كان متوتّراً. أبلغ باز مجلس وزرائه أنّ المرسوم لم يكن قابلاً للنقاش، مع العلم بأنه كان قد ضمَنَ دعم حزب بنزر المعارض في صفقة جانبيّة. وقد أعلنَ أنّه كان مستعدّاً للاستقالة في حال رفضوا البرنامج.

أعلنَ وزير الصناعة: «أنا غير موافق».

فأجابه باز: «انصرف من فضلك". لكن الوزير لم ينصرف. ومع استمرار التضخّم بالتصاعد، وعلى ضوء التلميحات إلى أن اعتماد مقاربة المعالجة بالصدمة سيُكافأ بمساعدة ماليّة كبيرة من واشنطن، لم يتجرّأ أحدٌ على المغادرة. بعد يومَين، وفي خطابٍ رئاسيّ مُتلفَز بعنوان: «بوليفيا تحتضر»، أنزَل باز كتاب «الآجرّة» الخاصّ ببوليفيا على جمهورٍ بعيد كلّ البعد عن الشكوك.

كان ساكس مُحقاً في تنبئه بأنّ ارتفاع الأسعار سيؤدّي إلى فرط التضخّم. ففي غضون سنَتين، كان التضخُّم قد هبط بنسبة ١٠٪، وهو رقمٌ مذهلٌ بحسب كلّ المعايير[٢١]. كان الإرث الأشمل بالنسبة إلى ثورة بوليفيا الليبراليّة الجديدة أكثر إثارةً للنزاع بكثير. فجميع الاقتصاديّين يوافقون على أنّ التضخُّم السريع هو مضرٌّ بشكل هائل، وغير مُستدام ومتوجِّب المُراقبة، وهي عمليّة تفرض ألماً كبيراً خلال عمليّة التكيّف. أمّا الجدال القائم فتمحورَ حول كيفيّة تنفيذ برنامج ذي مصداقيّة، وحول طبيعة الشعب الذي سيُجبر على تحمّل مقدار هذا الألم، في أي مجتمع من المجتمعات. يشرح ريكاردو غرينسبون، وهو بروفسور في علم الاقتصاد الخاصّ بأميركا اللاتينيّة، في جامعة يورك، أنّ المقاربة وفقاً

للتقليد الكينزيّ أو التنمويّ، تبحث عن تجنيد الدعم ومشاطرة العبء من خلال «عمليّة خاضعة للمفاوضة تشمل أصحاب الحصص الأساسيّين الحكومة والموظّفين والمزارعين والاتّحادات وما إلى ذلك. ويتوصّل الأطراف بتلك الطريقة، إلى تفاهم حول سياسات الدخل، على غرار الأجور والأسعار، في الوقت نفسه الذي يتمّ فيه تنفيذ تدابير التثبيت. ويقول غرينسبون بتناقض حادّ مع الذي سبق: «المقاربة الكلاسيكيّة تتمثّل في تحويل كامل الكلفة الاجتماعيّة إلى الفقراء من خلال المعالجة بالصدمة». وهذا بالتحديد، ما حصَل في بوليفيا.

كان يفترض بالتجارة الحرّة تماماً كما وعد فريدمان في التشيلي، أن تخلقَ الوظائف للعاطلين عن العمل، الذين برزوا حديثاً. لكنّها لم تفعل. فقد ارتفع معدّل البطالة من ٢٠٪ في زمن الانتخابات إلى ما بين ٢٥ و٣٠٪ بعد سنتين[٢٢]. كان عدد موظّفي شركة التعدين التابعة للدولة وحدها ـ أي الشركة نفسها التي كان باز قد أمّمها في الخمسينيّات ـ قد انخفضَ من ٢٨٠٠٠ إلى ٦٠٠٠[٢٣].

لم يستعد الحدّ الأدنى للأجور قيمته. وفي غضون سنتَين من تطبيق البرنامج، انخفضت الأجور الفعليّة بنسبة ٤٠٪. وفي مرحلةٍ من المراحل، انخفضت بنسبة ٧٠٪[٢٤]. كان متوسّط دخل المواطن الواحد في بوليفيا ٨٤٥$ في العام ١٩٨٥، سنة المعالجة بالصدمة؛ وتراجع بعد سنتَين، متوسّط الدخل إلى ٧٨٩$. كان ذلك التدبير الذي اعتمده ساكس والحكومة. وبرغم نقص التطوّر الذي تسبّب فيه، فهو لم يبدأ بأسر تراجع مستوى الحياة اليوميّة الذي كان يشهده العديد من البوليفيّين. يُحسب متوسّط الدخل من خلال جمع إجماليّ دخل البلد وقسمه على عدد السكّان؛ ويتغاضى ذلك واقع أنّ المعالجة الصدميّة في بوليفيا تركت الآثار نفسها التي تركتها في سائر بلدان المنطقة: فقط نخبة صغيرة ازدادت ثراءً، بينما شرائح كبيرة من المواطنين الذين كانوا يشكّلون الطبقة العاملة، أُخرجت من العجلة الاقتصاديّة بشكل كامل، وتحوّلت إلى فائضٍ بشريّ. في عام ١٩٨٧، كان المزارعون البوليفيّون، المعروفون بـ «الكامبيزينوس»، يتقاضون في العام ١٩٨٧، معاشاً لا تتعدّى قيمته ١٤٠$ في

السنة، أي أقلّ من خُمس «متوسّط الدخل»[٢٥]. في الواقع، هنا تكمن المشكلة في احتساب «المعدّل» فقط: إنها تحذف تلك القسمات الحادّة بشكل فعّال.

شرح أحد قادة نقابة المزارعين، قائلاً إنّ الإحصاءات التي قامت بها الحكومة لم تعكس العدد المتزايد للعائلات التي أُجبِرت على العيش في الخيم، أو آلاف الأطفال الذين كانوا يعانون سوء التغذية، ولم يكونوا يحصلون سوى على قطعة خبز وكوب شاي في اليوم، أو مئات المزارعين البوليفيّين الذين كانوا يتوافدون إلى العاصمة بحثاً عن عمل وانتهى بهم الأمر بالتسوّل على الطرقات»[٢٦]. كانت تلك القصّة المخفيّة للمعالجة الصدميّة في بوليفيا: أُلغيت مئات آلاف الوظائف الكاملة الدوام التي تدفع المعاشات التقاعديّة، واستُبدلت بوظائف غير مستقرّة لا تقدّم أيّ حماية. وبين العامين ١٩٨٣ و١٩٨٨، هبطَ عدد البوليفيّين المؤهّلين للضمان الاجتماعيّ بنسبة ٦١٪[٢٧].

عارض ساكس، بعد عودته إلى بوليفيا كمستشار في خضم المرحلة الانتقاليّة، رفع الأجور الهادف إلى مجاراة الارتفاع في سعر الغذاء والغاز، وفضّل بدلاً من ذلك تمويلاً طارئاً يساعد في إنزال الضربة الأشدّ: وضع ضمادة على ما قد أصبح جرحاً عميقاً. عاد ساكس إلى بوليفيا بناءً لطلب باز إستنسورو، وعمل مباشرةً لدى الرئيس. وقد اشتهر بحضوره العديم الجدوى. أمّا بالنسبة إلى «غوني» (الذي سيُصبح لاحقاً رئيساً لبوليفيا)، فقد ساعد ساكس على تقوية عزيمة صنّاع السياسة عندما كان الضغط الشعبيّ يتصاعد ضدّ الكلفة البشريّة التي تسبّبت بها المعالجة الصدميّة. «في زياراته، قال [ساكس]، «اسمع، كلّ تلك الأمور التدريجيّة لا تنجح بكلّ بساطة. عندما يخرج الأمر عن السيطرة، عليك أن تضع حدّاً له، تماماً كما في الطبّ. عليك أن تأخذ خطوات جذرية؛ وإلاّ مات مريضك»[٢٨].

من النتائج المباشرة لهذه العزيمة، الدفع بشريحة المجتمع البوليفيّ الأشدّ فقراً إلى زراعة الكوكا، إذ كان ربحها عشرة أضعاف المحاصيل الأخرى (وفي هذا الأمر نوع من السخرية، إذ إنّ الأزمة الاقتصاديّة الأصليّة أطلِقت بعد الحصار الذي أقيم على زارعي الكوكايين بتمويل من الولايات المتّحدة)[٢٩].

وبحلول العام ١٩٨٩، ما يقدَّر بواحد من أصل عشرة عمّال كانوا يتحوَّلون إلى العمل في أحد قطاعات صناعة الكوكايين[٣٠]. كان هؤلاء العمّال يشملون عائلة «إيفو موراليس»، الرئيس المستقبليّ لبوليفيا والقائد السابق لنقابة زارعي الكوكايين المجاهدة.

لعبت صناعة الكوكا دوراً مهماً في إعادة إنعاش الاقتصاد البوليفيّ والتغلّب على التضخّم (وهذه حقيقة يُقرّ بها المؤرخّون اليوم، لكن لم يعلنها ساكس قطّ في شرحه كيفيّة تمكّن إصلاحاته من معالجة التضخّم)[٣١]. بعد سنتَين فقط من إسقاط «القنبلة الذرّيّة»، كانت صادرات المخدرات غير القانونيّة تزيد من دخل بوليفيا أكثر من جميع صادراتها القانونيّة مجتمعةً، وكان ما يناهز ٣٥٠٠٠٠ شخصٍ يكسبون رزقهم في مجال من مجالات الاتّجار بالمخدّرات. وقد علّق أحد المصرفيّين الأجانب: «في الوقت الحاليّ، الاقتصاد البوليفيّ عالقٌ بالكوكايين»[٣٢].

قلّة من الناس خارج بوليفيا، كانت تتحدّث مباشرةً في عقب المعالجة الصدميّة، عن انعكاسات بمثل ذلك التعقيد. ووفقاً لـ «بوسطن ماغازين»، كان هؤلاء يخبرون قصصاً أبسط بكثير: كانوا يتحدّثون عن بروفسور صبيانيّ الطباع وجريء من هارفرد، غيّر بمفرده «الاقتصاد البوليفيّ الذي قوَّضه التضخُّم»[٣٣]. كان الانتصار على التضخُّم الذي ساعد ساكس في تصميمه، كافياً ليجعل من بوليفيا «قصّة مدهشة حول نجاح السوق الحرّة»، والقصّة «الأبرز في الزمن الحديث»، على حدّ وصف «ذي إيكونوميست»[٣٤]. لقد رفعت «المعجزة البوليفيّة» فوراً ساكس إلى رتبة النجوميّة في الأوساط الماليّة النافذة وأطلقته في مسيرته كخبير رياديّ في شؤون الاقتصاد المتأزِّم، موفدةً إيّاه في الأعوام التي تلت، إلى الأرجنتين والبيرو والبرازيل والإكوادور وفنزويلا.

لم يكن الثناء الذي حظي به ساكس يُعزى إلى تغلّبه على التضخّم في بلدٍ فقير، إنّما لإنجازه ما كان الكثيرون قد ادّعوا أنّه أمر مستحيل: لقد ساعد على إحداث تحوّل جذريّ ليبراليّ جديد ضمن إطار الديموقراطيّة، بدون اللجوء إلى حرب، وهو تغيير كان ساحقاً أكثر من التغييرات التي حاول إحداثها كلّ من

تاتشر وريغن. كان ساكس مدركاً تماماً معنى ما قام به تاريخياً. وقد صرّح بعد سنين قليلة: «كانت بوليفيا في نظري أوّل مزيج من الإصلاح الديموقراطيّ والتغيير المؤسّساتيّ الاقتصاديّ». «وقد برهنت بوليفيا أكثر من التشيلي، أنّه بإمكانك المزج بين التحرير السياسيّ والديموقراطيّة مع التحرير الاقتصاديّ. وتُستخلص من جعل الاثنَين يعملان بشكل متوازٍ مع قيام واحدهما بتعزيز الآخر، أمثولةٌ بالغة الأهمّيّة»(٣٥).

لم تكن المقارنة بين بوليفيا والتشيلي عرضيّة. فبفضل ساكس ـ «المبشّر بالرأسماليّة الديموقراطيّة»، كما وصفته الـ «نيو يورك تايمز» ـ كانت المعالجة الصدميّة قد توصّلت أخيراً إلى محو عفونة الديكتاتوريّات ومعتقلات الموت التي كانت تلتصق بها منذ أن أجرى فريدمان زيارته المصيريّة إلى سانتياغو قبل عشرة أعوام(٣٦) كان ساكس قد برهن، على عكس ما ادّعاه النقّاد، أنّ فتح السوق الحرّة لا يُمكن أن يصمد فقط في وجه قيام الموجة الديموقراطيّة التي تجتاح العالم اليوم، بل يمكنه ركوبها أيضاً. لقد كان ساكس أيضاً، بمديحه لكينز، والتزامه الفاضح بتحسين مصير العالم النامي، الشخص المثاليّ لقيادة عمليّة الفتح وصولاً إلى هذا العصر الأكثر ألفةً وسلاماً.

كان اليسار البوليفيّ قد لبّى نداء مرسوم البينوشيّة الاقتصاديّة («بينوشيتيسمو إيكونوميكو») الذي أقرّه باز(٣٧). وبالنسبة لمجتمع رجال الأعمال، داخل بوليفيا وخارجها، كان ذلك لبّ الموضوع: كانت بوليفيا قد استحضرت معالجة صدميّة على نمط بينوشي، بدون وجود واحد، في ظلّ حكومة يساريّة مركزيّة، ليس أكثر. وكما يصف أحد المصرفيّين البوليفيّين بإعجاب: «ما حقّقه بينوشي بواسطة السيف، حقّقه باز من خلال نظام ديموقراطيّ»(٣٨).

أُخبرت قصّة الأعجوبة البوليفيّة مراراً وتكراراً في الصحف والمجلاّت، وفي سِيَر تحدّثت عن ساكس؛ كما وردت في، كتاب الأخير الذي حقّق أرقاماً قياسيّة من حيث المبيع، وفي الإنتاجات الوثائقيّة، على غرار التقرير الثلاثيّ الأجزاء الذي عرِض على قناة الـ «بي بي أس» وحمل عنوان: Commanding Heights: the Battle for the World Economy («القادة الآمرون: المعركة في سبيل

الاقتصاد العالميّ»). في الواقع، كانت هناك مشلكة واحدة: لم يكن الأمر صحيحاً. لقد بيّنت بوليفيا أنّ المعالجة الصدميّة يُمكن أن تُفرض في بلدٍ أجريت فيه الانتخابات للتوّ، لكن لم تبيّن أنّه كان يُمكن فرض المعالجة الصدميّة بشكل ديموقراطيّو أو بدون اللجوء إلى القمع. في الواقع، لقد أثبتَت مرّة أخرى، أنّ العكس كان لا يزال صحيحاً.

كانت هناك في البدء المشكلة الواضحة المتمثّلة في عدم امتلاك الرئيس باز تفويضاً من الناخبين البوليفيّين كي يعيد هندسة كامل الاقتصاد الوطنيّ. فهو كان قد ربح الانتخابات على أساس قاعدة شعبيّة تخلّى عنها فجأة في صفقة جانبيّة. وبعد بضع سنين، وضع الاقتصاديّ النافذ المؤمن بالسوق الحرّة، جون ويليامسون، توصيفاً لما اقترفه باز: لقد دعا سياسة باز «سياسة الفودو»، وقد اعتبرها الكثيرون كذباً بكلّ بساطة[٣٩]. لم يكن ذلك، في أي حال من الأحوال، المشكلة الوحيدة في المسيرة الديموقراطيّة.

شعر العديد من الناخبين الذين انتخبوا «باز» كما كان متوقعاً، بالغضب الشديد إزاء خيانته. وما إن سلّم المرسوم حتّى قام عشرات الآلاف منهم بالنزول إلى الشوارع محاولين صدّ خطّة كانت تستتبع تسريحات العمّال الموقتة والمزيد من الفقر. أتت المعارضة الأكبر من أبرز اتّحادٍ عمّالي في البلد، دعا إلى إضرابٍ عامّ شلّ الحركة الصناعيّة. وقد جعلت رد فعل باز إزاء ما حصل، معالجة تاتشر للمسألة تبدو مهزلة. فقد أعلنَ بشكل مفاجئ «حالة حصار»، وزحفت دبّابات الجيش إلى شوارع العاصمة، التي كانت قد وُضِعت تحت حصار صارم. بات المواطنون البوليفيّون في حاجة الآن إلى جوازات مرور ليتمكّنوا من التنقّل داخل بلدهم. كانت شرطة مكافحة الشغب تدعم الاتّحادات والجامعات ومحطّات التلفزة، إضافةً إلى العديد من المعامل. كذلك، مُنعت التجمّعات السياسيّة والمسيرات، ووجب طلب إذنٍ من الدولة لعقد الاجتماعات[٤٠]. في الواقع، قُضي بشكل فاعل على السياسات المعارضة، تماماً كما حصل في عهد بنزر الدكتاتوريّ.

أوقفت الشرطة ١٥٠٠٠ متظاهر لإخلاء الشوارع من المعتصمين، وفرّقت

الجماهير المحتشدة بواسطة الغاز المسيِّل للدموع، وأطلقت النار على المُضربين زاعمةً أنّهم تعرّضوا لعناصرها[41]. كذلك، أخذ «باز» تدابير إضافيّة كي يضمن الاستئصال الكلّي لحركة المُضربين ووجه بارز، بالتعاون مع قادة الاتّحاد العمّاليّ المُضرب عن الطعام، تعليماته إلى الشرطة كي تحاصر القادة النقابيّين المئتَين الأبرز في البلد، وتنقلهم على متن الطائرة إلى سجونٍ نائية في الأمازون[42]. ووفقاً لوكالة «رويترز، كان من بين المعتقلين «قيادة الاتّحاد العمّالي البوليفيّ ومسؤولون نقابيون بارزون آخرون»، أُخِذوا إلى «قرى معزولة في حوض الأمازون في شمال بوليفيا، حيث قيِّدت حركتهم»[43]. كان الأمر أشبه بخطف جماعيّ، انتهى بطلب فدية: لم يكن سيُطلق سراح المسجونين إلاّ إذا ألغى النقابيّون إضرابهم، وهو أمرٌ وافقوا على فعله في نهاية المطاف. كان فيلمون إسكوبار، عاملاً في المنجم وناشطاً يُشارك في الإضراب في تلك الأعوام. وقد تذكّر في مقابلة أ/جريت معه عبر الهاتف وهو في بوليفيا، «أنّهم انتزعوا القادة النقابيّين من الشوارع، وأخذوهم إلى الأدغال حتّى تأكلهم الحشرات وهم أحياء. وعندما أُطلِق سراحهم، كانت الخطّة قد وُضْعت حيّز التنفيذ». ووفقاً لإسكوبار، لم تقتد الحكومة الناس إلى الأدغال حتّى يتعرّضوا للتعذيب أو القتل، بل حتّى يتمكّنوا هم من السير بخطّتهم قدماً».

استمرّت تلك الحالة الاستثنائيّة من الحصار لمدّة ثلاثة شهور. وبما أنّ الخطّة دُفعت قدماً في مئة يوم، عنى ذلك أنّ البلد كان معطّلاً خلال فترة المعالجة الصدميّة الحاسمة. وبعد سنة، ومع استمرار حكومة باز بتسريح العمّال بشكل موقّت، نزل النقابيّون مرّة أخرى إلى الشوارع، وتكرّرت السلسلة نفسها من الأحداث الدراماتيكية: أُعلنت حالة الحصار، ونقلت طائرتان في السلاح الجويّ البوليفيّ مئة من أبرز القادة العمّاليّين إلى مخيّمات في سهوب بوليفيا الاستوائيّة. وقد شمل القادة المخطتفون هذه المرّة، وزيرَي عمل سابقَين وسيناتوراً سابقاً، ما ذكّر بسجن الشخصيّات الرفيعة المستوى الذي أنشأه بينوشي في جنوب التشيلي، والذي اقتيد إليه لتوليه. حُجز القادة في المعتقلات لمدّة أسبوعَين ونصف الأسبوع، إلى أن وافقت النقابات مرّة جديدة على وقف اعتصاماتها وإضرابها عن الطعام[44].

كان ذلك نموذجاً مصغَّراً عن الطغمة العسكريّة. فكي يتمكّن النظام من فرض معالجة بالصدمة الاقتصاديّة، كان لا بدّ من أن يختفي بعض الأشخاص، وإن كان بشكل موقّت. وبرغم كونها أقلّ عنفاً، فقد كانت عمليّات الاختطاف تلك تخدم الغاية نفسها التي سادت في السبعينيّات. وقد حالت سجون نقابيّي العمّال البوليفيّين دون إقدام هؤلاء على مقاومة الإصلاحات، وفتحت المجال أمام حذف جميع القطاعات العمّالية من الاقتصاد. وسُرعان ما خسر العمّال وظائفهم، وانتهى بهم الأمر في أكواخ وأحياء فقيرة تحيط بالباز. صحيح أنّ ساكس استشهد بتحذير كينز حول الانهيار الاقتصاديّ الذي من شأنه أن يولِّد الفاشيّة عندما ذهب إلى بوليفيا، لكنّه عمد إلى وصف إجراءات شديدة الإيلام اقتضت تدابير شبه فاشيّة لتطبيقها.

غطّى الإعلام العالميّ في تلك الفترة، أخبار انهيار حكومة لا باز، لكن من خلال مقال أو مقالَين إخباريَّين فقط تطرّقا إلى سلسلة الشغب في أميركا اللاتينيّة. وبرغم ذلك، لم تفِد أيّ أخبار تعلّقت بانتصار «إصلاحات السوق الحرّة» في بوليفيا (تماماً كما عُمد إلى حذف تكافل بينوشي والأعجوبة الاقتصاديّة في التشيلي). لم يكن جيفري ساكس بالطبع هو الذي نادى شرطة مكافحة الشغب أو أعلن حالة الحصار، لكنّه هو الذي كرّس فصلاً في كتابه «نهاية الفقر»، للقمع الذي كان مطلوباً لتنفيذ الخطّة. وأقرب ما وصل إليه هو إشارة غير مباشرة إلى «اللحظات المتشنِّجة في الأشهر الأولى من برنامج التثبيت»[٤٥].

اختفى هذا الاعتراف في روايات لاحقة. وقد ذهبَ الأمر بـ «غوني» إلى الادّعاء أنّ «التثبيت قد تحقّق في ديموقراطيّة بدون التعرّض لحريّات الناس، أو منعهم من التعبير عن رأيهم»[٤٦]. وقد أدلى وزيرٌ في حكومة لاباز بتقييم أقلّ مثاليّة، قال فيه إنّهم "تصرّفوا كالخنازير المتسلِّطة»[٤٧].

قد يكون هذا التنافر هو الإرث الأطول عمراً الذي خلّفته تجربة المعالجة بالصدمة في بوليفيا. فقد بيّنت هذه الصدفة أنّه كان لا يزال ثمّة حاجة إلى إرفاق تلك المعالجة العنيفة بهجمات صادمة في فئات اجتماعيّة معيقة، وعلى

المؤسّسات الديموقراطيّة. كما برهنت أنّ الفتح المؤسّساتيّ يُمكنه أن يزدهر من خلال الوسائل الاستبداديّة الوقحة تلك مع المحافظة على طابعٍ ديموقراطيّ، ولا سيّما في ضوء إجراء الانتخابات، وبغض النظر عن الطريقة الكليّة التي قُمعت بها الحريّات المدنيّة في أعقاب الكارثة، أو تمّ فيها تجاهل المطالبة بالحريّات (في الأعوام المقبلة، سيتبيّن أنّ تلك الأمثولة كانت نافعة لبوريس يلتسن، من بين قادة آخرين). وهكذا، تكون بوليفيا قد قدَّمت مخطَّطاً هندسيّاً لنوعٍ جديد وأكثر تجسيداً للحكم المُطلَق، ونموذجاً لانقلاب مدنيّ يقوم به سياسيّون واقتصاديّون في بزّات عمل رسميّة عوضاً عن جنودٍ يرتدون زيّهم العسكريّ، تجلّيا عبر الغشاء الرسميّ للنظام الديموقراطيّ.

الفصل الثامن

الأزمة ناجعة

حَزْم المعالجة بالصدمة

ما المغزى من كسر رأسي ومحو ذاكرتي، التي هي رصيدي، وتعطيلي عن العمل؟ كان ذلك علاجاً رائعاً، لكنّنا فقدنا المريض.

يرنست هامينغواي، حول المعالجة بالصدمة الكهربائيّة، قبل وقتٍ قليل من إقدامه على الانتحار، ١٩٦١[١].

الأمثولة التي تعلّمها جيفري ساكس من مغامرته الدوليّة الأولى، هي أنّه يُمكن بالتأكيد وضع حدود لفرط التضخُّم عن طريق اتّخاذ تدابير قاسية وجذريّة صحيحة. فهو كان قد قد توجّه إلى بوليفيا لسلخ التضخُّم، وقد نجحَ في ذلك. أُقفِل الملفّ.

كان، جون ويليامسون، وهو أحد أبرز الاقتصاديّين اليمينيّين النافذين في واشنطن، ومُستشار رئيسيّ في صندوق النقد والبنك الدوليَّين، يراقب تجربة ساكس عن كثب. وقد اكتشفَ في بوليفيا أمراً بالغ الأهمّية. لقد وصف برنامج المعالجة بالصدمة الذي طُبِّق في ذلك البلد، بلحظة «الانفجار الكبير»: إنجاز كبير أُحرِز لنشر عقيدة «مدرسة شيكاغو» في أرجاء المعمورة[٢]. في الواقع، لم يُعزَ الفضلُ في ذلك إلى العلوم الاقتصاديّة بقدر ما عُزي إلى التكتيك.

كان ساكس قد أثبتَ بطريقة استعراضيّة صحّة نظريّة فريدمان المطلقة في ما

يتعلّق بالأزمات، وإن لم يكن في نيّته ذلك. كان الانهيار الاقتصاديّ الناتج عن التضخّم في بوليفيا، الحجّةَ التي كانت منتظَرة لاستقدام برنامجٍ استحال تطبيقه سياسياً في الظروف العاديّة. كانت بوليفيا وطناً لحركة العمّال القويّة والمجاهدة، وإرثاً يسارياً نافذاً، وموقع المقاومة الأخير لتشي غيفارا. وبرغم ذلك، أُجبِر ذلك البلد على قبول تلك المعالجة الصدميّة الجهنّميّة، تحت شعار تثبيت العملة التي خرجت عن طورها.

لاحظَ عددٌ من الاقتصاديّين بحلول منتصف الثمانينيّات، أنّه من المحتمل أن تقعَ أزمة فعليّة ناتجة عن فرط التضخُّم، من شأنها أن تُحدث الأضرار التي قد تستتبعها حرب عسكريّة، فتزرع الرعب والارتباك، وتتسبَّب في تشريد الناس وخسارة الأرواح[٣]. وكان من الواضح جداً، أنّ التضخُّم قد لعبَ الدور نفسه الذي لعبته «الحرب» التي قادها بينوشي في التشيلي، وحرب مارغريت تاتشر في جزر الفوكلند. كانت تلك الحرب قد ولّدت الإطار اللازم لاتّخاذ تدابير حالة الطوارئ، أي الوضع الاستثنائيّ الذي يُمكن من خلاله تعليق العمل الديموقراطيّ وتسليم السلطة الاقتصاديّة إلى فريق الخبراء الموجود في غرفة الجلوس التابعة لـ «غوني». وعنى ذلك، بالنسبة إلى الأشخاص الذين كانوا يؤمنون بشدّة بمبادئ «مدرسة شيكاغو»، على غرار ويليامسون، أن التضخُّم لم يكن مشكلة يجب حلّها فحسب، بحسب ما اعتقد ساكس، بل فرصة ذهبيّة يجدر انتهازها.

لم تَندُر تلك الفرص في الثمانينيّات. في الواقع، كان معظم بلدان العالم النامي، في تلك الحقبة وبشكل خاصّ بلدان أميركا اللاتينيّة، يدور في دوّامة التضخُّم. وقد أتت الأزمة نتيجةً لعاملَين رئيسيّين، ارتبط كلاهما بمؤسّسات واشنطن الماليّة. كان العامل الأوّل الإصرار على توريث الحكومات الديموقراطيّة الجديدة الديونَ غير الشرعيّة التي راكمتها الأنظمة الدكتاتوريّة التي كانت تحكم بلدانها. أمّا العامل الثاني، فكان القرار المتّخذ في مصرف الاحتياط الفدراليّ الأميركيّ المستوحى من فريدمان، والذي قضى بترك معدّلات الفائدة ترتفع بشكل جنونيّ، بحيث يتضاعف حجم ديون تلك الحكومات بين ليلة وضحاها.

توريث الديون البغيضة

جسّدت الأرجنتين حالةً مألوفة. ففي العام ١٩٨٣، عندما انهارت الطغمة العسكريّة إثر حرب جزر الفوكلند، انتخبت الأرجنتين راوول آلفونسين رئيساً جديداً لها. كان البلد الجديد المحرَّر على وشك الانفجار بفعل زرع قنبلة الدَّين المزعومة. لذا، أصرّت واشنطن كجزء ممّا سمّته الطغمة العسكريّة الآفلة، «النقلة المُشرِّفة» إلى الديموقراطيّة، على الحكومة الجديدة كي توافق على تسديد الديون التي كدّسها الجنرالات. وكما حصل خلال حكم الطغمة العسكريّة، ارتفعت قيمة الدين القوميّ بشكل جنونيّ من ٩,٧ بلايين دولار، في السنة التي سبقت الانقلاب، إلى ٤٥ بليون دولار وقت انتقال الحكم، أي الدين المستحقّ لصندوق النقد والبنك الدوليَّين، ومصرف الاستيراد والتصدير والمصارف الخاصّة المتّخذة مقرّاً لها في الولايات المتّحدة. كانت الطغمة العسكريّة في الأوروغواي، قد اقترضت مبلغ ٥ بلايين دولار، وقد شكّل هذا الرقم عبئاً كبيراً على بلدٍ لم يتعدّ عدد سكّانه الثلاثة ملايين نسمة. أمّا في البرازيل، التي شكّلت الحالة الأكثر دراماتيكيّة، فقد أقدمَ الجنرالات في العام ١٩٨٥، والذين وصلوا إلى السلطة في العام ١٩٦٤ على أساس وعدٍ بإقامة استقرار ماليّ، على رفع قيمة الدين من ثلاثة بلايين دولار إلى ١٠٣ بلايين دولار[٤].

قدِّمت أثناء عمليّة الانتقال إلى الديموقراطيّة، طروحات مهمّة، أخلاقيّة وقانونيّة، أفادت بأنّ تلك الديون كان «بغيضة»، وأنّه لا يجب إجبار الشعوب التي حُرِّرت حديثاً على دفع فواتير قامعيها وجلاّديها. وقد كان النقاش حادّاً بشكل خاصّ في المخروط الجنوبيّ، إذ كان الدين الخارجيّ قد ذهبَ بمعظمه إلى الجيش والقوى الأمنية في عهد النظام الدكتاتوريّ، وقد استُخدم لتسديد ثمن الأسلحة وخراطيم المياه ومعتقلات التعذيب المتطوِّرة. ففي التشيلي، على سبيل المثال، ازدادت قيمة القروض ثلاثة أضعاف، وصُرِفت الأموال على الجيش، ورُفع عديده من ٤٧٠٠٠ في ١٩٧٣ إلى ٨٥٠٠٠ في ١٩٨٠. وفي الأرجنتين، اعتبر البنك الدوليّ أنّ الـ ١٠ بلايين دولار التي اقترضها الجنرالات، قد ذهبت إلى الإنفاق العسكريّ»[٥].

معظم المال الذي لم يُنفق على الجيش اختفى بكل بساطة. فقد كان الفساد يتغلغل في الطغمة العسكريّة، راسماً لمحة عن المستقبل اللاأخلاقيّ الذي سيحلّ مع انتشار السياسات الاقتصاديّة الحرّة في روسيا والصين و«منطقة الاحتيال الحرّ» في العراق المحتلّ (استشهاداً بجملة قالها مستشار أميركيّ غير مصاب بالعدوى)[٦]. ووفقاً لتقرير صدرَ عن مجلس الشيوخ في العام ٢٠٠٥، كان بينوشي يملك شبكة بيزنطيّة من ١٢٥ حساباً سرياً في مصارف أجنبيّة بأسماء خلطَ فيها اسمه باسم عائلات أخرى متنوّعة. وشهور تلك الحسابات كان مودعاً في بنك الريغز في العاصمة واشنطن، وقد خفى مبلغاً بقيمة ٢٧ مليون دولار[٧].

اتُّهمت الطغمة العسكريّة في الأرجنتين، بطمعها الزائد. ففي ١٩٨٤، اعتُقل خوسي مارتينز دي هوز، مهندس البرنامج الاقتصاديّ، بتهمة الاحتيال المتعلّق بتقديم الدولة إعانة كبيرة جداً إلى شركةٍ كان يرأسها (وقد أُسقِطت الدعوى في وقت لاحق)[٨]. لقد أجرى البنك الدوليّ تحرّياته ليعرف ماذا حلّ بالقروض الأجنبيّة التي حصلت عليها الطغمة العسكريّة، والتي بلغت قيمتها ٣٥ بليون دولار، فوجد أنّ ١٩ بليون دولار منها ـ أكثر من نصف المبلغ الإجمالي ـ نُقلت إلى خارج البلاد. وقد أكّد مسؤولون سويسريّون أنّ معظم ذلك المبلغ قد انتهى في حسابات مرقّمة[٩]. كذلك، لاحظ مصرف الاحتياط الفدراليّ الأميركيّ، أنّه في العام ١٩٨٠ وحده، ازدادت قيمة دَين الأرجنتين ٩ بلايين دولار؛ وفي السنة ذاتها، ازداد عدد الأموال التي أودعها الأرجنتينيّون في بنوك أجنبيّة ٧,٦ بلايين دولار[١٠]. وقد وصفَ لاري سجاستاد، وهو بروفسور أرجنتينيّ درّب شخصياً العديد من صبيان «مدرسة شيكاغو» تلك البلايين المفقودة (التي سُرقت تحت أنوف طلاّبه)، بأنّها «أكبر عمليّة احتيال في القرن العشرين»(*)[١١].

وصلَ الأمر ببعض أفراد الطغمة العسكريّة، إلى اتهام ضحاياهم في تلك

(*) قد تكون تلك العمليّة أكبر ضروب الاحتيال في ذلك الوقت، لكنّ القرن لم يكن قد انتهى بعد. كانت تجربة «مدرسة شيكاغو» الروسيّة على وشك أن تبدأ.

الجرائم. في الواقع، كان مركز التعذيب، «إي. أس. أم. آي»، في بوينوس آيرس، يُخرج السجناء الذين يتقنون لغات أجنبيّة، أو يحملون شهادات جامعيّة خارج زنزاناتهم بشكل منتظم كي يؤدّوا مهمّات مكتبيّة لسجّانهيم. وقد طُلبَ من إحدى الناجين وتُدعى «غراسييلا داليو»، أن تطبع وثيقةً توصي بوضع الأموال التي كانوا يختلسونها في أماكن آمنة من الضرائب»[١٢].

أمّا ما تبقّى من الدين الوطنيّ فقد أُنفِق بمعظمه على تسديد قيمة الفوائد، وعلى الكفالات السريّة لشركات خاصّة. في ١٩٨٢، قبَيل انهيار الدكتاتوريّة الأرجنتينيّة، أسدت الطغمة العسكريّة خدمةً أخيرة للقطاع الشركاتيّ. فقد أعلن، رئيس البنك المركزيّ الأرجنتينيّ، دومينغو كافالو أنّ الدولة كانت تمتصّ ديون الشركات المحليّة والمتعدّدة الجنسيّات الكبرى التي، على غرار الـ «بيرانا» في التشيلي، بالغت في اقتراض الأموال حتّى دفعت بنفسها إلى حافّة الإفلاس. وقد قضت التسوية النظيفة بأن تستمرّ تلك الشركات بامتلاك أصولها وأرباحها، على أن تقوم عامّة الشعب بدفع ما بين ١٥ و ٢٠ بليون دولار لتسديد ديونها؛ ومن بين تلك الشركات التي حظيَت بهذه المعاملة الكريمة، «فورد موتور أرجنتينا» و «شايس مانهاتن» و«سيتي بنك»، و«آي بي أم»، و«مرسيدس بنز»[١٣].

أمّا الذين فضّلوا الهروب من تلك الديون المتراكمة بشكل غير شرعيّ، فاعتبروا أنّ المقرضين كانوا يعلمون أو كان من المفترض بهم أن يعلموا بأنّ ذلك المال كان يُنفق على القمع والفساد. والذي دعمَ هذه القضيّة هو محضر اجتماع جرى بين هنري كسينجر ووزير الخارجيّة آنذاك، الأدميرال سيزار آوغوستو غوزيتي، نشرت محاضرة وزارة الخارجيّة في شهر ٧ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٧٦. بعد مناقشة الاستنكار الذي رفعته مجموعات حقوق الإنسان في إثر الانقلاب، قال كسينجر: اسمعوا، يتمثّل موقفنا الأساسيّ في رغبتنا في نجاحكم. لدي نظرة قديمة تقول إنه يجب دعم الأصدقاء... كلّما كان نجاحك سريعاً كان أفضل». وانتقلَ كسينجر بعدها إلى موضوع القروض، مشجّعاً غوزيتي على طلب أكبر وأسرع مساعدة ممكنة، قبل أن تكبِّل «مشكلة حقوق الإنسان» في الأرجنتين يدَي الإدارة الأميركيّة. وقال بإشارة منه إلى «بنك التنمية

الأميركيّ الدوليّ»: «ثمّة قرضان في البنك. وليس لدينا أيّ نيّة بالتصويت ضدّهما». كما نبّه الوزير قائلاً: «باشر بتلبية طلبات الاستيراد والتصدير. نريد لبرنامجكم الاقتصاديّ النجاح، وسنبذل ما في وسعنا لمساعدتكم»(١٤).

يُثبت المحضر أنّ الحكومة الأميركيّة وافقت على قروض قُدّمت إلى الطغمة العسكريّة، وهي على يقين بأنّها كانت تُستخدم ضمنَ حملةٍ من الرعب والترهيب. وفي أوائل الثمانينيّات، كانت تلك الديون البغيضة هي التي أصرّت واشنطن على الأرجنتين كي تسدّدها.

صدمة الدين

كانت الديون بحدّ ذاتها تشكّل عبئاً كبيراً على الديموقراطيّات الجديدة، غير أنّ هذا العبء كان سيزداد ثقلاً بعدُ. فقد برز نوعٌ جديد من الأضواء: «صدمة فولكر. استخدم الاقتصاديّون هذه العبارة كي يشرحوا التأثير الذي تركه قرار رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطيّ الفدراليّ الأميركيّ، بول فولكر، عندما قام بزيادة نسبة الفائدة بشكل دراماتيكيّ في الولايات المتّحدة، سامحاً لهذه النسبة بالارتفاع وصولاً إلى ٢١٪، وبلوغ ذروتها في العام ١٩٨١ وصولاً إلى منتصف الثمانينيّات(١٥). وقد أدّى ارتفاع نسبة الفائدة في الولايات المتّحدة إلى موجةٍ من الإفلاسات. وتضاعف في العام ١٩٨٣ تضاعف عدد الناس الذين تخلّفوا عن فكّ رهاناتهم ثلاث مرّات(١٦).

كان وقع الضربة برغم ذلك، أكثر إيلاماً خارج الولايات المتّحدة. ففي البلدان النامية التي كانت تتحمّل أعباء دين ثقيلة، كانت «صدمة فولكر - التي اشتهرت أيضاً بـ «صدمة الدين» أو «أزمة الدين» ـ أشبه بمسدّس صدم كهربائيّ صوّبته واشنطن إلى العالم، فزعزعته. كان المقصود من رفع نسب الفائدة رفع قيمة المدفوعات التي تسدِّد الديون الأجنبيّة، ما استتبع طلب المزيد من القروض. وبذلك، كانت دوّامة الدين قد وُلِدت. ففي الأرجنتين، ارتفعت قيمة الدين الموروث عن الطغمة العسكريّة والذي كان كبيراً في الأصل، من ٤٥ بليون دولار إلى ٦٥ بليون دولار في العام ١٩٨٩. وقد تكرّر هذا الوضع في

أرجاء العالم[١٧]. انفجرَ دين البرازيل بعد «صدمة فولكر»، فتضاعفت قيمته، أي أنّه ارتفع من ٥٠ بليون دولار إلى ١٠٠ بليون دولار في غضون ستّ سنين. كذلك، وجد العديد من البلدان الأفريقيّة نفسه في أزمات مماثلة بعد أن أكثر من اقتراضه في فترة السبعينيّات: ارتفع دين نيجيريا في الفترة القصيرة نفسها من ٩ إلى ٢٩ بليون دولار[١٨].

لم تكن تلك الصدمات الاقتصاديّة الوحيدة التي كانت تنتقل من بلد إلى آخر في العالم في فترة الثمانينيّات. فقد كانت تُحدث صدمة في الأسعار كلّما كان يهبط سعر سلعة تصديريّة، مثل البنّ أو التين، بنسبة ١٠ ٪ أو أكثر. ووفقاً لصندوق النقد الدوليّ، اختبرت الدول النامية ٢٥ صدمة مماثلة بين ١٩٨١ و١٩٨٣؛ وبين العام ١٩٨٤ و١٩٨٧، وصل عدد أزمات الدين التي اختبرتها تلك البلدان إلى ١٤٠؛ ما أسهم في إغراق هذه البلدان في مزيد من الديون[١٩]. وقد ضربت أزمة بوليفيا في العام ١٩٨٦، بعد سنة على ابتلاعها دواء جيفري ساكس المرير، وخضوعها لعمليّة تجميل رأسماليّة. وقد هبط سعر التين، وهي سلعة التصدير الأهمّ بعد الكوكا، بنسبة ٥٥٪، مدمِّراً اقتصاد الوطن بدون ذنب يُذكر. (كان ذلك بالضبط شكْل التصدير المعتمد على الموادّ الخامّ الذي كان الاقتصاديّون التنمويّون يحاولون الترفّع عنه في الخمسينيّات والستّينيّات- وهو الإجراء الذي رفضته المؤسّسة الاقتصاديّة الشماليّة باعتباره «غير واضح»).

تعزَّزت هنا نظريّة فريدمان حول الأزمة. فكلّما اتّبع الاقتصاد العالميّ تعليماته، مع تعويم معدّلات الفائدة واللعب بالأسعار واعتماد التصدير، ازدادت قابليّة النظام للأزمات. وباتت هذه القابليّة تُنتج مزيداً من الانهيارات التي كان فريدمان قد صنّفها على أنّها الظروف الوحيدة التي قد تعتمد في ظلّها الحكومات المزيد من نصائحه الراديكاليّة.

تُبنى الأزمة بهذه الطريقة، على أساس نموذج «مدرسة شيكاغو». عندما تكون مبالغ غير محدودة حرّةً بالسريان في العالم بسرعة كبيرة، ويكون المضاربون قادرين على المراهنة على قيمة كلّ شيء، من الكوكا إلى العملات،

تتجسّد النتيجة بتقلّبيّة هائلة. وبما أنّ سياسات التجارة الحرّة تُشجّع البلدان الفقيرة على المثابرة في اعتمادها على تصدير الموادّ الخامّ، مثل البنّ والنحاس والزيت أو القمح، تكون تلك البلدان معرَّضة بشكل خاصّ للوقوع في حلقة مفرغة من الأزمات المستمرّة. فقد يدفع تراجع مفاجئ في سعر البنّ بمُجمل الاقتصاد إلى الركود. ويتفاقم هذا الركود بدوره بفعل تجّار العملة، الذين، بعد استشعارهم بتدهور الوضع الاقتصاديّ في البلد، يستجيبون بالمراهنة ضدّ عملته، متسبّبين في انهيار قيمتها. ومع إضافة نسب الفائدة العالية، وتضخيم الديون الوطنيّة بين ليلة وضحاها، تتوفّر المكوّنات التي ترجّح وقوع فوضى كبيرة في الاقتصاد.

يميل المؤمنون بـ «مدرسة شيكاغو» إلى تصوير فترة منتصف الثمانينيّات وبعدها، كمسيرة انسيابيّة متوّجة بالنصر لأيديولوجيتهم: في الوقت عينه الذي كانت تنضمّ فيه سائر الدول إلى الموجة الديموقراطيّة، كانت لديهم قناعة جماعيّة بأنّ الناس الأحرار والأسواق الحرّة يُمكن أن يتعايشوا. لطالما كانت تلك القناعة وهميّة. وما حصلَ هو أنّه مع اكتساب السكّان أخيراً حرّياتهم التي لطالما حُرموا منها من خلال هروبهم من صدمة غرف التعذيب التي أنشأها فردينان ماركوس في الفيليبّين وخوان ماريا بوردابيري، ضربتهم عاصفة مثاليّة أخرى من الصدمات الماليّة ـ صدمات ناتجة عن الدين، والأسعار والعملة ـ الناتجة عن الاقتصاد العالميّ الشديد التقلّب.

لقد كانت تجربة الأرجنتين في كيفيّة تراكم أزمة الدين بفعل صدمات أخرى، نموذجيّة بشكل مؤسف. تسلّم راوول ألفونسو مقاليد الحكم في ١٩٨٣، في غمرة صدمة فولكر، ما وضع الحكومة أمام نوع جديد من الأزمات منذ اليوم الأوّل. في العام ١٩٨٥، كان التضخُّم شديداً للغاية، إلى درجة أنّ ألفونسين أُجبر على الكشف عن عملته الجديدة، الأوسترال، مراهناً على أنّ البداية الجديدة ستسمح له بإعادة الإمساك بزمام الأمور. وفي غضون أربع سنين، ارتفعت الأسعار بشكل جنونيّ إلى درجة أنّ أعمال الشغب بدأت تنبثق في كلّ مكان بسبب عدم التمكّن من الحصول على الغذاء، وكانت المطاعم

الأرجنتينيّة تستخدم العملة كجدار حاجب، إذ أصبحت قيمة الأخيرة أدنى من قيمة الورق. في حزيران/يونيو ١٩٨٩، ومع وصول التصخّم إلى ٢٠٣ في ذلك الشهر وحده، وقبل خمسة شهور من انتهاء ولايته، استسلم ألفونسين : استقال وطالب بإقامة انتخابات مبكّرة»[٢٠].

كانت ثمّة خيارات أخرى أمكن أن يتّخذها سياسيٌّ في منصب ألفونسين. كان بإمكانه أن يتخلّف عن تسديد ديون الأرجنتين الضخمة، أو أن ينضمّ إلى الحكومات المجاورة التي كانت واقعة في الأزمة نفسها، فينظّم كارتيلاً للمدينين. كذلك، كان باستطاعة تلك الحكومات أن تخلق سوقاً مشتركة ترتكز على المبادئ التنمويّة، وهي عمليّة كانت قد بدأت عندما تفتّتت المنطقة تحت وطأة الأنظمة العسكريّة الساديّة. لكن جزءاً من التحدّي الذي تواجد وقتها، ارتبطَ بإرث دولة الرعب الذي كانت تواجهه الديموقراطيّات الجديدة. في الثمانينيّات والتسعينيّات، كانت معظم بلدان العالم النامي، وواقعةً في قبضة نوع من العنف، وكانت حرّةً على الورق، لكنها حذرة وقلقة في ممارسة حرّيتها على أرض الواقع. وبعد أن تحرّرت في النهاية من عتمة الدكتاتوريّات، كانت قلّة من السياسيّن المنتخبين جاهزة للمجازفة في انقلابات بدعم من الولايات المتّحدة، وذلك من خلال الإطاحة بالسياسات نفسها التي كانت قد قامت بالانقلابات في فترة السبعينيّات، ولاسيّما أنّ معظم المسؤولين العسكريّين الذين نظّموا تلك الانقلابات، لم يكونوا في السجن، بل كانوا جالسين في ثكناتهم يراقبون ما يجري وهم يتمتّعون بالحصانة التي نالوها عن طريق المساومة.

لم يكن أمام الديموقراطيّات الجديدة التي ضربتها الأزمة، سوى اللعب وفقاً لقواعد واشنطن، وذلك انطلاقاً من عدم رغبتها في خوض حربٍ مع المؤسّسات المُقرضة المُستقرّة في العاصمة. وفي أوائل الثمانينيّات، ازدادت قواعد واشنطن صلابةً. ورُدّ ذلك إلى أنّ الصدمة الناتجة عن الدين تزامنت بشكل دقيق، وليس بمعرض الصدفة، مع عصرٍ جديد من العلاقات الشماليّة الجنوبيّة، وهي علاقات ستحدّد الدكتاتوريّات أهميّتها بشكل كامل. وقد شكّل ذلك فجراً من «التكيُّف الهيكليّ» المعروف بعباراتٍ أخرى بـ «دكتاتوريّة الديون».

لم يكُن ميلتون فريدمان من الناحية الفلسفيّة، مؤمناً بصندوق النقد والبنك الدوليّين. فقد شكّلا مثالَين تقليديَّين لحكومات كُبرى تتدخَّل في المؤشِّرات الدقيقة للسوق الحرّة. لذا، كان من السخرية أن يتواجد حزام إمداديّ يزوِّد مقرَّي المؤسّستَين الضخمَين في الشارع ١٩ من العاصمة واشنطن، بتلامذة من «مدرسة شيكاغو» كي يتولّوا المناصب المهمّة.

كان آرنولد هاربرغ، الذي ترأس برنامج جامعة «شيكاغو» الأميركيّ اللاتينيّ، يتفاخر بالوظائف المهمّة التي كان يشغلها طلاّبه المتخرّجون في صندوق النقد والبنك الدوليَّين. يقول: «كانت ثمّة لحظة في الزمن، كان فيها أربعة من الاقتصاديّين الإقليميّين الكبار في صندوق النقد من بين طلاّبي في شيكاغو. أحدهم هو مارسيلو سيلوفسكي، الذي أصبح الاقتصاديّ الرئيسيّ في الاتّحاد السوفياتيّ السابق، وهي أعلى وظيفة في ذلك البنك. واحزروا ماذا؟ لقد تمّ استبداله بطالب آخر كان أيضاً من أحد طلاّبي، هو سيباستيان إدواردز. بالتالي، من الجميل رؤية هؤلاء الأشخاص يترقّون في وظيفتهم. وأنا فخورٌ بأنّي لعبت دوراً في تطوُّرهم كاقتصاديّين»[٢١]. ومن أحد النجوم أيضاً، كلاوديو لوزر، وهو أرجنتينيّ تخرّج من جامعة «شيكاغو» في العام ١٩٧١، وتدرَّج ليُصبح مدير القطب الغربيّ في صندوق النقد الدوليّ، وهو المنصب الأهمّ الذي يتعامل صاحبه مع أميركا اللاتينيّة[*]. احتلّ الشيكاغويّون العديد من المناصب المهمّة في صندوق النقد الدوليّ، بما فيها ثاني أعلى منصب في الأخير، أي نائب المدير الإداريّ الأوّل، إضافة إلى منصب مدير البحث الأعلى، والاقتصادي الأبرز في القسم الأفريقيّ[٢٢].

لعلّ فريدمان قد تعارض مع المؤسّسات من الناحية الفلسفيّة، لكن عمليّاً، لم تكن هناك مؤسّسات أفضل من تلك لتطبيق نظريّة الأزمة التي وضعها.

(*) تم فصل لوزر بعد انهيار الأرجنتين عام ٢٠٠١. وكان الإجماع على أن إشرافه على صندوق النقد الدولي خلا من سياسات السوق الحرة، إلى حد أنه أسرف في تأمين القروض لدول قلصت من صرفها وخصخصت اقتصاداتها. كما أنه غض النظر عن نقاط الضعف البارزة في اقتصاد هذه الدول، كالبطالة العالية النسبة، والفساد المنتشر ولا ننسى طبعاً الديون المستدامة لصندوق النقد الدولي.

وعندما بدأت البلدان تدخل في سلسلة من الأزمات في الثمانينيّات، لم يكن أمامها من تلجأ إليه سوى صندوق النقد والبنك الدوليَّين. وعندما كانت تفعل ذلك، كانت تصطدم بجدار من «صبيان شيكاغو» المدرَّبين على رؤية الكوارث الاقتصاديّة، ليس كمشكلة يجدر حلّها، بل كفرص ذهبيّة يجدر انتهازها بهدف ضمان تأمين حدود جديدة للسوق الحرّة. فقد بات الآن، انتهاز الأزمات المنطقَ الموجِّه لأقوى المؤسّسات الماليّة في العَالم. وقد شكَّل ذلك أيضاً خيانةً جذريّة لمبادئها التأسيسيّة.

تمّ إنشاء كلّ من البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ كما الأمم المتّحدة، كردّ فعل مباشر على فظاعة الحرب العالميّة الثانية. وبهدف عدم تكرار الأخطاء التي سمحت للفاشيّة بالنهوض في قلب أوروبا، اجتمعت القوى العالميّة معاً في ١٩٤٤ في بريتون وودز، نيو هامشاير، بغية خلق تصميم اقتصاديّ جديد. مُنح كلّ من البنك وصندوق النقد الدوليَّين، اللذَين كانت تموِّلهما البلدان ذات العضوية الرئيسيّة الثلاثة والأربعون، صلاحيّة واضحة لمنع الصدمات الاقتصاديّة المستقبليّة والانهيارات، على غرار تلك التي زعزعت استقرار ألمانيا في عهد ويمار. كان البنك الدوليّ سيقوم باستثمارات طويلة الأمد في مجال التنمية من أجل انتشال البلدان من الفقر، في حين أنّ صندوق النقد الدوليّ كان سيمتصّ الصدمات العالمية، معزِّزاً بذلك السياسات الاقتصاديّة التي تحدّ من المُضاربات الماليّة وتقلّبات السوق. فعندما كان يبدو أنّ أحد البلدان سيقع في أزمةٍ ما، كان صندوق النقد الدوليّ يهبّ ليقدِّم له المنح والقروض، مستبقاً بذلك الأزمات الوشيكة[٢٣]. وكانت المؤسّستان الواقعتان قبالة بعضهما البعض في الشارع نفسه في واشنطن، تنسِّقان الأعمال في ما بينهما.

كان جونماينرد كينز الذي ترأّس الوفد البريطانيّ، مقتنعاً بأنّ العالم كان قد أقرّ في نهاية المطاف المخاطر السياسيّة التي قد تنجم عن ترك السوق تنظِّم نفسها بنفسها. وقد صرّح في نهاية المؤتمر: «قليلون هم من اعتقدوا أنّ ذلك ممكن. لكن، إن بقيت المؤسّسات وفيّة لمبادئها التأسيسيّة، فإنّ الأخوة الإنسانيّة ستكون أكثر من حبر على ورق»[٢٤].

لم يطمح صندوق النقد والبنك الدوليان إلى مثل هذه الرؤية العالميّة. فمنذ البداية، خُصّصت السلطة ليس على أساس «بلد واحد، صوت واحد»، على غرار الجمعيّة العامّة-للأمم المتّحدة، بل وفقاً للحجم الاقتصاديّ لكلّ بلد. وهو تدبير يُعطي الولايات المتّحدة فيتو فعّالاً على جميع القرارات المهمّة، مع قيام أوروبا واليابان بالسيطرة على الباقي. وقد عنى ذلك أنّه عندما وصل كلّ من ريغن وتاتشر إلى السلطة في الثمانينيّات، كانت إدارتهما الأيديولوجيّة قادرة بشكل أساسيّ على استغلال المؤسّستَين لغايتهما الخاصّة، مُضاعفَين بذلك قوّتَيهما ومستخدمين المؤسّستَين بهدف تطوير الفتح الشركاتيّ.

لم يكُن استعمار «مدرسة شيكاغو» لصندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ مسألةً يشيع الحديث عنها، إلاّ أنّها باتت رسميّة في العام ١٩٨٩، عندما كشفَ جون ويليامسون عمّا سمّاه «تفاهم واشنطن». كان ذلك التفاهم عبارة عن لائحة بسياسات اقتصاديّة، قال إن المؤسّستَين باتت تعتبرهما الحدّ الأدنى اللازم لاستتباب الصحّة الاقتصاديّة: الجوهر الأساسيّ للحكمة التي اعتنقها جميع الاقتصاديّين الجدّيين»[٢٥]. وقد تضمّنت هذه السياسات التي اتّخذت مظهراً تقنياً، مطالب جريئة كـ «تجب خصخصة المؤسّسات الحكوميّة» و«يجب إلغاء الحواجز التي تعيق دخول الشركات الأجنبيّة»[٢٦]. وعندما اكتملت اللائحة، لم تشكّل سوى ما نادى به فريدمان من إجراءات ليبراليّة جديدة تدعو إلى الخصخصة ورفع القيود وإحلال السوق الحرّة، ووضع حدٍّ كبير للإنفاق الحكوميّ. كانت تلك السياسات التي «ألحّت الشركات في واشنطن على أميركا اللاتينيّة كي تستخدمها»، بحسب قول ويليامسون»[٢٧]، وقد كتب جوزيف ستيغلتز، رئيس البنك الدوليّ السابق، قائلاً إنّ «كينز لسوف يتقلّب في قبره إن علم بما حلّ بطفله»[٢٨].

كان المسؤولون في صندوق النقد والبنك الدوليَّين، يقدِّمون دائماً التوصيات بشأن السياسات التي يجب اتّباعها لدى تقديمهم القروض. لكن في أوائل الثمانينيّات، وبعد أن استمدّوا وقاحتهم من اليأس الذي أبدته البلدان النامية، أخذوا يطالبون هذه البلدان بتحوّل جذريّ إلى السوق الحرّة. وعندما كانت

الأزمات تُصيب البلدان، كانت هذه البلدان تلجأ إلى صندوق النقد الدوليّ سعياً إلى الحصول على قروض طارئة ومساعدات لتسديد الدين، وكان الصندوق يتجاوب معها بفرض برامج المعالجة بالصدمة الكاسحة، وازت من حيث إطارها كتاب «الآجرّة»، الذي وضعه «صبيان شيكاغو» لبينوشي» والمراسيم القانونيّة الـ ٢٢٠ التي وُضِعت في غرفة جلوس «غوني» في بوليفيا.

أصدر صندوق النقد الدوليّ برنامجه الكامل لـ «التعديل الهيكليّ» في العام ١٩٨٣. وعلى امتداد العقدَين التاليَين، كان كلّ بلد يلجأ إلى صندوق النقد الدوليّ طالباً قروضاً كبيرة، كان يُبلغ بأنه عليه أن يعيد هيكلة اقتصاده من رأس الهرم حتّى القاعدة. وفي وقت لاحق، أقرّ دافيسون بودهو، وهو اقتصاديّ رفيع المستوى في صندوق النقد الدوليّ صمَّم برامج التعديل الهيكليّة في أميركا اللاتينيّة وأفريقيا، ما يلي: «كلّ شيء قمنا به انطلاقاً من العام ١٩٨٣، كان مرتكزاً على حسّنا الجديد بوجوب أداء مهمّتنا في «خصخصة الجنوب» أو إهلاكه. وعلى ضوء هذه الغاية، عمدنا بشكل مشين إلى خلق منطقة هرجٍ ومرج في أميركا اللاتينيّة وأفريقيا بين العامين ١٩٨٣ و١٩٨٨»[٢٩].

وبرغم هذه المهمّة الجديدة الجذريّة (والشديدة الربح)، لطالما ادّعى صندوق النقد والبنك الدوليان، أنّ كلّ ما كان يُنجز، كان يصبّ في مصلحة الاستقرار الاقتصاديّ. كانت مهمّة الصندوق الرسميّة لا تزال ترتكز على الحؤول دون وقوع الأزمات ـ وليس على الهندسة الاجتماعيّة أو التحويل الأيديولوجيّ ـ لذا كان لا بدّ من أن يكون الاستقرار أساساً منطقياً رسمياً. أمّا في الواقع، فكانت أزمة الدين الدوليّة التي كانت تتنقّل من بلدٍ إلى آخر، تُستخدم بشكل منهجيّ لطرح جدول أعمال «مدرسة شيكاغو»، بالارتكاز على تطبيقٍ عديم الرحمة لعقيدة فريدمان.

أقرّ الاقتصاديّون في صندوق النقد والبنك الدوليَّين ذلك وقتَها، برغم أنّ هذه الاعترافات أُدليت بلغة اقتصاديّة مشفَّرة، واقتصرت على المؤتمرات المتخصّصة ومنشورات خاصّة بالخبراء التقنيّين. وقد وصف داني رودريك، وهو اقتصاديّ مشهور في جامعة كولومبيا عمل بشكل مكثَّف مع البنك الدوليّ، عمليّة

«التعديل الهيكليّ» بأنّها «استراتيجيّة تسويقيّة لامعة». وكتبَ في العام ١٩٩٤ أنّه يجب شكر البنك الدوليّ على «اختراعه مفهوم «التعديل الهيكليّ وتسويقه»، وهو مفهوم جمع إصلاحات الاقتصاد الكلّي وإصلاحات الاقتصاد الجزئيّ معاً في سلّة واحدة. بيع «التعديل الهيكلي» كعمليّة واجبٌ على البلدان أن تخضع لها لإنقاذ اقتصادها من الأزمة. وبالنسبة للحكومات التي قبلت بالسلّة الكاملة، تمّ إلغاء التمييز بين السياسات الاقتصاديّة الكبرى التي تحافظ على توازن خارجيّ وأسعار ثابتة، من جهة، والسياسات التي تحدِّد الانفتاح (كسياسة السوق الحرّة)، من جهة أخرى»[٣٠].

كان المبدأ سهلاً: كانت الدول المتأزّمة في حاجةٍ ماسّة إلى مساعدات طارئة من أجل تثبيت عملتها. فعند جمع سياستَي الخصخصة والتجارة الحرّة مع الكفالة الماليّة، لا يكون أمام تلك البلدان خيارٌ آخر غير القبول بالسلّة المتكاملة. أمّا الجزء الذكيّ في الموضوع، فكان معرفة الاقتصاديّين بحدّ ذواتهم، أنّ التجارة الحرّة لم تكن ترتبط بأيّ شكل من الأشكال بإنهاء الأزمة، وأنّ تلك المعلومة كانت «مموّهة» بخبرة. كان المديح هو الهدف من تعليق رودريك. لم تنجح سياسة الرزم هذه فقط في حثّ البلدان الفقيرة على القبول بالسياسات التي اختارتها لهم واشنطن، لكنّها كانت الوحيدة الناجعة، وكان لدى رودريك الأرقام اللازمة لدعم أقواله. فهو كان قد درس جميع البلدان التي اعتنقت سياسة التجارة الحرّة الراديكاليّة في الثمانينيّات، ووجد أنّه «في الثمانينيّات، ما من حالةٍ مهمّة في عمليّة الإصلاح التجاريّ في بلدٍ نامٍ، جرت خارج إطار أزمةٍ اقتصاديّة خطيرة»[٣١].

كان ذلك اعترافاً صاعقاً. ففي تلك المرحلة من التاريخ، كان كلٌّ من البنك والصندوق الدوليَّين، يصرّ علناً على أنّ الدول في أنحاء العالم قد رأت الضوء، وأدركت أنّ سياسات التوافق في واشنطن كانت الوصفة الوحيدة لإحلال الاستقرار، وبالتالي الديموقراطيّة. وبرغم ذلك، جاء هذا الإقرار من داخل واشنطن، ليؤكد أن البلدان النامية كانت تخضع لتلك السياسات فقط من خلال مزيج من الادّعاءات الكاذبة وعمليّات الابتزاز الوقحة: هل تريد إنقاذ وطنك؟

إذاً، بعه. حتّى أنّه وصل الأمر برودريك إلى أن يقول إنّ الخصخصة والتجارة الحرّة ـ وهما جزآن أساسيّان في سلّة التعديل الهيكليّ ـ لم يكن لديهما أيّ صلة مباشرة بخلق الاستقرار. بتعبير آخر، كانت هاتان تشكّلان، بحسب رودريك، «ممارسة اقتصاديّة سيئّة»[٣٢].

تُقدّم الأرجنتين ـ «التلميذ النموذج» لصندوق النقد الدوليّ في تلك المرحلة ـ مرّة أخرى نافذة واضحة على آليّة النظام الجديدة. فبعد أزمة فرط التضخُّم، أُجبِر الرئيس ألفونسو على الاستقالة، وحلّ محلّه كارلوس منعم، الحاكم النصير لبيرون، ذو العذارَين الممتدَّين إلى الخدَّين، الآتي من محافظة صغيرة، والمشهور ببدلاته الجلديّة، والذي بدا صلباً بما يكفي ليقف في وجه كلّ من الجيش المهدِّد والدائنين. وبعد جميع المحاولات العنيفة التي بُذلت لإلغاء الحزب البيرونيّ وحركة الاتّحادات العمّاليّة التي كانت تعد بإعادة إحياء سياسات خوان بيرون الاقتصاديّة الوطنيّة، كانت تلك لحظات عاطفيّة تذكّر بالاحتفال بوصول باز إلى الرئاسة في بوليفيا.

لقد أثار ذلك عواطف أكثر من اللزوم على ما يبدو. فبعد سنة من تبوّئه السلطة، وفي ظلّ ضغطٍ كبير من صندوق النقد الدوليّ، انتهج منعم سياسات الفودو التي تُثير التحدّي. وكونه انتُخب كرمزٍ للحزب الذي اعترض على الدكتاتوريّة، عيَّن منعم دومينغو كافالو وزيراً للاقتصاد، معيداً بذلك إلى المناصب الرسميّة الطغمة العسكريّة التي كانت وراء تسديد الديون للقطاع المؤسّساتي، وقدّم ذلك كهديّة إلى الدكتاتوريّة[٣٣]. كان تعيين كافالو، بحسب الاقتصاديّين، «إشارة» ـ إشارة واضحة جدّاً ـ في تلك الحالة، إلى أنّ الحكومة الجديدة ستستعيد التجربة المؤسّساتيّة التي بدأت بها الطغمة العسكريّة، وتتابعها. استجابت أسهم البورصة في بوينوس آيرس بالاحتفاء وقوفاً: حسم ٣٠٪ على تجارة المسامير يوم أُعلن اسم كافالو»[٣٤].

سُرعان ما استحضر كافالو تعزيزات أيديولوجيّة، فكدّس الحكومة بتلاميذ سابقين لميلتون فريدمان وآرنولد هاربرغر. وبات بالتالي، «صبيان شيكاغو» يَشغلون جميع المناصب العليا في البلد: تولّى روك فرنانديز، الذي كان قد

عمل في صندوق النقد والبنك الدوليَّين، رئاسةَ المصرف المركزيّ؛ وعُيِّنَ بيدرو باو، الذي كان قد عمل لصالح الدكتاتوريّة، نائب رئيس المصرف المركزيّ؛ وعيِّن بابلو غويدوتي، الذي أتى مباشرةً من وظيفته السابقة في صندوق النقد الدوليّ التي كان يعمل فيها في خدمة مايكل موسا، وهو بروفسور آخر من جامعة «شيكاغو»، مستشاراً لرئيس المصرف المركزيّ.

لم تكن الأرجنتين الوحيدة في هذا الإطار. فبحلول ١٩٩٩، كانت لجنة قدامى «مدرسة شيكاغو» تتضمَّن وزراء في أكثر من ٢٥ حكومة، وأكثر من ١٢ رئيساً لمصارف مركزيّة، بدءاً بإسرائيل وصولاً إلى كوستا ريكا. وقد شكّل ذلك إطار نفوذ واسع استثنائيّ بالنسبة إلى كلية جامعيّة[٣٥]. وقد شكّل صبيان «شيكاغو» في الأرجنتين، كما في بلدان عديدة أخرى، نوعاً من القبضة الأيديولوجيّة على الحكومة المُنتخبة: فريق يشدّ الحبلَ من الداخل، وآخر يمارس ضغطه من واشنطن. على سبيل المثال، كان غالباً ما يترأّس الوفود الآتية من صندوق النقد الدوليّ إلى بوينوس آيرس، كلاوديو لوزر، أحد «صبيان شيكاغو». ما عنى أنّه عندما كان لوزر يلتقي بوزير الماليّة ورئيس المصرف المركزيّ، لم تكن تلك اللقاءات عبارة عن مفاوضات بين أخصام، بقدر ما كانت مناقشات طلاّبيّة بين أصدقاء وزملاء تشاطروا مقاعد الدراسة في جامعة «شيكاغو»، وشركاء في العمل في الشارع الرقم (١٩). ويحمل كتاب حول تأثير هذه الأخوّة الاقتصاديّة العالميّة، صدر في الأرجنتين، عنواناً بليغاً: بوينوس موتشاتشوس، كإشارة إلى المافيا التقليديّة التي عُرفت بأفلام مارتن سكورسيزي، بالـ «غودفيلاز»[٣٦].

كان أفراد هذه الأخويّة على اتّفاق تامّ حول ما كان يلزم فعله بالاقتصاد الأرجنتينيّ، وكيفيّة تحقيق النجاح. وقد ارتكزت «خطّة كافالو»، كما اصطلح على تسميتها، على حيلة السلّة الذكيّة التي صقلها صندوق النقد والبنك الدوليان: استغلال الفوضى واليأس لتمرير مشروع الخصخصة كجزء لا يتجزّأ من مهمّة الإنقاذ. لذا، حدَّ كافالو كثيراً من الإنفاق الحكوميّ لتثبيت النظام الماليّ، وأطلق عملةً أخرى جديدة، هي البيزو الأرجنتينيّ، ارتبطت قيمته بقيمة الدولار الأميركيّ. وفي غضون سنة، انخفض التضخُّم إلى ١٧,٥٪ وكادَ يختفي

كلّياً في الأعوام القليلة اللاحقة(٣٧). لقد عالج ذلك العملة، لكنّه عقّد الجزء الآخر من البرنامج.

كانت دكتاتوريّة الأرجنتين، مع التزامها الكامل بإرضاء المستثمرين الأجانب، قد تركت أجزاء كبيرة ومرغوباً فيها من الاقتصاد في يد الدولة، بدءاً بالخطوط الجويّة الوطنيّة وصولاً إلى احتياطيّ النفط الكبير. وفي ما تعلّق بكافالو و«صبيان شيكاغو»، لم يكن قد نُفِّذ سوى نصف الثورة، لذا، كانوا مصمّمين على استخدام الأزمة الاقتصاديّة بغية إنجاز عملهم.

باعت الأرجنتين في أوائل التسعينيّات، ثروات البلد بسرعة كبيرة، وبشكل كامل، إلى درجة أنّ المشروع المرسوم فاقَ الإنجازات التي تحقّقت في التشيلي قبل عشر سنين. وبحلول العام ١٩٩٤، كانت نسبة ٩٠٪ من المؤسّسات الحكوميّة قد بيعت لشركات خاصّة، بما فيها «سيتي بنك»، و«بنك بوسطن» والشركة الفرنسيّة «سوييز وفيفندي»، والشركة الإسبانيّة «ريبسول وتيليفونيكا». وقبل المباشرة بعمليّات البيع، كان منعم وكافالو قد أسديا خدمةً كبيرة للمالكين الجدد بطردهم حوالى ٧٠٠ ألف من عمّالهم، بحسب تقدير كافالو الخاصّ؛ وقد افترض البعض أن الرقم أكبر من ذلك. فقد خسرت شركة النفط وحدها ٢٧٠ ألف عامل خلال أعوام الفوضى. وبصفته معجباً لجيفري ساكس، أطلقَ كافالو على هذه العمليّة لقب «المعالجة بالصدمة». وكان لدى منعم جملة عنيفة يكرِّرها مراراً: في بلد لا يزال مصدوماً بسبب التعذيب الجماعيّ، تكون العمليّة أشبه بـ «عمليّة جراحيّة كبيرة بدون مخدِّر»(*)(٣٨).

(*) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أي بعد وقتٍ طويل على خروج منعم وكافالو من السلطة، تلقّى الأرجنتينيّون أخبارًا مفاجئة. فقد اتّضح أن خطّة كافالو لم تكن خاصّة به، ولا حتّى بصندوق النقد الدوليّ: وُضِع برنامج المعالجة بالصدمة كاملاً بشكل سرّيّ من قبل «جي. بي. مورغان» و«سيتي بنك»، وهما أكبر مصرفَين مُقرِضَين للأرجنتين. وفي خضمّ دعوى قانونيّة رُفعت ضدّ الحكومة الأرجنتينيّة، كشف المؤرِخ المشهور آليخاندرو ألموس غاونا، عن وثيقة صاعقة بلغت ١٤٠٠٠ صفحة كتبها المصرفَان الأميركيّان لكافالو، أوردت «السياسات التي نفّذتها الحكومة انطلاقًا من العام ١٩٩٢ وصعوداً... خصخصة المرافق، إصلاح قانون العمّال، خصخصة نظام التعويضات. وقد قُدِّمت بتأنٍّ شديد وبحذافيرها... إلى درجة أنّ المرء اعتقد أنّ الخطّة الاقتصاديّة المتّبعة منذ ١٩٩٢، كانت من ابتكار كافالو، لكن ليس هذا ما كان الوضع عليه».

في منتصف عمليّة التحوُّل، تصدَّر منعم غلاف مجلّة الـ «تايم» وهو يظهر مبتسماً في وسط زهرة دوّار الشمس، تحت عنوان: «مُعجزة منعم»[٣٩]. لقد كانت معجزةً بالفعل. فقد أنجزَ كلّ من منعم وكافالو، برغم المصاعب، خصخصة جذريّةً على نطاق شعبيّ. تُرى كيف فعلا ذلك؟ شرح كافالو الأمر على النحو التالي بعد مضيّ سنين عديدة: عندما يكون التضخُّم مفرطاً، يصبح الوضع لا يُحتمل بالنسبة إلى عامّة الشعب، وبالأخصّ ذوي الدخل المحدود منهم وصغار المدّخرين، إذ يجدون من يقول لهم في خلال ساعات أو أيّام، إنّ رواتبهم قد نُسِفت من جرّاء ارتفاع الأسعار بسرعة مذهلة. لذلك، يلتمسون الحكومة قائلين: «نرجوك أنّ تفعلي شيئاً». عندها، إن أتت الحكومة بخطّة جيّدة لتثبيت الأسعار، تكون قد وفّرت الفرصة لإرفاق تلك الخطّة بإصلاحات أخرى... وقد ارتبط أهم هذه الإصلاحات بفتح السوق وعمليّة الخصخصة، وإلغاء القواعد المنظّمة. لكن في ذلك الوقت، تمثّلت الطريقة الوحيدة لتنفيذ جميع هذه الإصلاحات بالاستفادة من الوضع الناتج عن فرط التضخُّم، إذ إنّ المواطنين كانوا مستعدّين لقبول التغييرات الجذريّة بغية إزالة فرط التضخُّم والعودة إلى الوضع الطبيعيّ»[٤٠].

سيتّضح على المدى الطويل أنّ برنامج كافالو كان بمجمله كارثيّاً على الأرجنتين، وأنّ طريقته في تثبيت العملة وربط البيزو بالدولار الأميركيّ، جعلت عمليّة الإنتاج مكلفة إلى درجة أنّ المصانع المحلّيّة عجزت عن منافسة الواردات الرخيصة التي تدفّقت على السوق. وهكذا، فُقدت وظائف عدّة إلى درجة أنّ ما يزيد على نصف السكّان دُفعوا إلى ما دون خطّ الفقر. وبرغم ذلك، نجحت الخطّة بشكل باهر على المدى القصير: فلقد استطاع كافالو ومنعم تمرير عمليّة الخصخصة بينما كان البلد يرزح تحت وطأة التضخُّم. كانت الأزمة قد فعلت فعلها.

كانت التقنيّة التي تمكّن الزعماء الأرجنتينيّون من تطبيقها في تلك الفترة نفسيّة أكثر منها اقتصاديّة. وقد أدرك كافالو جيّداً بصفته مسؤولاً قديماً في الطغمة العسكريّة: أنّ الشعب يُبدي استعداداً كبيراً في وقت من الأوقات لتسليم

جزء كبير من السلطة إلى أيّ شخص يدّعي أنّه يملك العلاج السحريّ، سواء أكانت تلك الأزمة انهياراً «مالياً»، أم هجوماً إرهابيّاً على النحو الذي ستُظهره إدارة بوش.

تلك هي الطريقة التي تمكّن بفضلها الفتح الذي بدأه فريدمان من البقاء في وجه النقلة المخيفة نحو الديموقراطيّة، ليس بسبب مناصريه الذين أخذوا يقنعون المرشّحين بحكمة نظرتهم إلى العالم، بل من خلال الانتقال بشكل حاذق من أزمةٍ إلى أخرى، مستغلّين بخبرةٍ الوضعَ اليائس للحالات الاقتصاديّة الطارئة من أجل الدفع قدماً بسياساتٍ قد تكبّل أيدي الديموقراطيّات الجديدة الهشّة. فور صقل التكتيك، بدأت الفرص تتكاثر. تلت بعد ذلكُ أزمة فولكر، «أزمة تيكيلا المكسيك» في العام ١٩٩٤، والعدوى الآسيويّة في العام ١٩٩٧ والانهيار الروسيّ في العام ١٩٩٨، الذي أعقبته بعد وقتٍ قصير أزمةٌ في البرازيل. وعندما بدأت هذه الصدمات والأزمات تفقد سلطتها، كانت تبرز مكانها أزمات كارثيّة أكبر: تسونامي، أعاصير، حروب وهجومات إرهابيّة. كانت الرأسماليّة الكارثيّة تتبلور أكثر فأكثر.

القسم الرابع

لقد ضعنا في المرحلة الانتقاليّة

بينما كنّا ننتحب ونرتجف ونرقص

أسوأ الظروف تُنتج أفضل الفرص لأولئك الذين يُدركون الحاجة إلى إصلاحٍ اقتصاديّ جذريّ.

أسطفان هاغرد وجون ويليامسون، «الاقتصاد السياسيّ للإصلاح السياسيّ»، ١٩٩٤

الفصل التاسع

طيُّ صفحة التاريخ

أزمة في بولندا ومجزرة في الصين

أنا أعيش في بولندا التي أصبحت حرّةً الآن، وأعتبر ميلتون فريدمان أحد أبرز المفكّرين الذين أرسوا ركائز الحرّيّة في بلدي.

لزيك بالسيروفيكز، وزير المالية السابق في بولندا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[١].

حين تجني عشرة أضعاف ما تملك من المال، تفرز معدتُك مادّةً كيميائيّة تتسبّب في الإدمان.

وليام برودر، مدير مالي أميركيّ، حول الاستثمار في بولندا في أوّل أيّام الرأسماليّة[٢].

لا ينبغي أن نمتنع عن الأكل خوفاً من الاختناق.

صحيفة «بيبولز دايلي» الرسميّة، حول الحاجة إلى استكمال إصلاحات السوق الحرّة بعد مجزرة ساحة تيانانمن»[٣].

برزَت بعد سقوط جدار برلين، الذي أصبح رمزاً لانهيار الشيوعيّة، صورة أخرى حملت في كنفها وعوداً باندثار الحواجز السوفياتيّة. كان لش فاليسا، الرجل ذو الشاربين الكثّين والشعر المبعثر، والكهربائيّ الذي فُصل من عمله، هو الشخص الذي كان يتسلّق ذاك السياج الفولاذيّ المزيَّن بالورود والرايات، في غدانسك، كان ذلك السياج في الواقع، يحمي المسافن اللينينيّة وآلاف

العمّال الذين تمترسوا في الداخل احتجاجاً على قرار الحزب الشيوعيّ رفع سعر اللحوم.

شكّل إضراب العمّال هذا، تحدّياً غير مسبوق للحكومة التي كانت تديرها موسكو والتي كانت تحكم بولندا منذ خمسة وثلاثين عاماً. لم يكن أحدٌ يعرف ما الذي كان بإمكانه أن يحصل: هل كانت موسكو ستُرسل دبّاباتها؟ هل كانت ستُطلق النيران على المعتصمين لإجبارهم على العودة إلى العمل؟ أصبحت المسافن بعد انتهاء الاعتصام، مهداً للديموقراطيّة الشعبيّة في بلدٍ قمعيّ، وبدأت مطالب العمّال تتزايد. لم يعُد هؤلاء يريدون أن يتحكّم موظّفو الحزب الشيوعيّ الذين يدّعون أنهم يتكلمون باسم الطبقة العاملة، في حياتهم المهنيّة. لقد أرادوا تأسيس اتحاد عمّاليّ خاصّ بهم؛ كما أرادوا الحصول على حقّ التفاوض والمساومة والإضراب. لذا، لم ينتظروا إذناً من أحد، وصوّتوا لتشكيل اتّحادهم، الذي أطلقوا عليه اسم «سوليدارنوسيس»، أي «التضامن»[٤]. كان ذلك في العام ١٩٨٠، السنة التي سطع فيها نجمُ اتحاد «التضامن»، وقائده لش وفاليسا، في العالم.

كان فاليسا في السادسة والثلاثين من عمره آنذاك، وكان مأخوذاً بطموحات العمّال البولنديين الذين جمعه بهم رابطٌ روحيّ قويّ. فصرّحَ عالياً عبر مكبِّرات الصوت، في مسافن غدانسك: «نحن نأكل الخبز نفسه!». لم يُشر هذا التصريح إلى أوراق اعتماد فاليسا المحصَّنة من العمّال فحسب، بل إلى الدور الكبير الذي لعبته الكاثوليكيّة في تلك الحركة المتمددة النفوذ والدور. وإزاء امتعاض مسؤولي الحزب، تحصَّن العمّال بإيمانهم وبينهم المسيحيين مستمدّين منهما الشجاعة، واصطفّوا خلف المتاريس لتناول القرابين. فتحَ فاليسا، المتمرِّد والتقيّ في آن، باب مكتب «التضامن حاملاً صليباً خشبياً في يد وباقة زهور في يدٍ أخرى. وعند توقيع الاتّفاق العمّالي الأوّل بين «التضامن» والحكومة، كتب فاليسا اسمه بواسطة قلم تذكاري عملاق تيمُّناً بالبابا يوحنا بولس الثاني. كان الإعجاب بين الرجلَين متبادلاً. فقد قال البابا («البولندي الأصل أيضاً) لفاليسا في إحدى المناسبات، إنّه يذكر حركة التضامن في صلواته[٥].

انتشرت الحركة بسرعة جنونيّة في المناجم والمسافن والمصانع، حتى باتت تضمّ في سنة واحدة، عشرة ملايين عامل، أي ما ناهز نصف الطبقة العاملة في بولندا. ومع حصول الحركة على حقّ المساومة، بدأت تُترجم أعمالها على أرض الواقع: أصبح عدد أيّام العمل في الأسبوع خمسة عوضاً عن ستّة، واكتسب العمّال المزيد من المشاركة في إدارة المصانع. كان أعضاء حركة «التضامن» قد سئموا العيش في بلد كان يُجلّ الطبقة العاملة ويرفعها إلى أعلى المستويات، لكنّه كان في الوقت نفسه يستغلّ طاقة أفرادها، لذا عمدوا إلى التنديد بالفساد والعنف اللذين كان يمارسهما مسؤولو الحزب من خلال عدم امتثالهم لمطالب الشعب البولندي وتوقّفهم عن الخضوع لأمرة البيروقراطيّين المنعزلين في موسكو. صبَّ هذا التوق إلى الديموقراطيّة، ونيل الحقّ في تقرير المصير الذي كان يقمعه حكم الحزب الواحد، في صالح اتحادات حزب «التضامن» المحلّية، مُستقطباً بذلك عدداً هائلاً من أعضاء الحزب الشيوعيّ الذين تركوا حزبهم لينضمّوا إلى تجمع فاليسا.

اعتبرت موسكو بأن الحركة تشكِّل التهديد الأكبر لامبراطوريتّها الشرقيّة؛ ولا سيّما أن المعارضة داخل الاتحاد السوفياتيّ، كانت لا تزال تصدر عن ناشطين في مجال حقوق الإنسان، انتمى عدد كبير منهم إلى اليمين السياسيّ. لم يكُن استبعاد أعضاء «التضامن» واعتبارهم عملاء للرأسماليّة، مسألة سهلة، فقد كان هؤلاء عمّالاً يحملون المطارق في أيديهم، ويلوّن الفحم الأسود بشرتهم، أي أنهم كانوا الفئة التي ينبغي اعتبارُها، بحسب النظريّة الماركسيّة، قاعدة الحزب(*). وما زاد من تهديد الحركة هو أن مبادئها كانت منافية بمجملها لمبادئ الحزب الشيوعيّ: فقد آمنت بالديموقراطيّة واللامركزيّة والمشاركة، في حين كان الحزب مستبداً وقائماً على المركزيّة والبيروقراطيّة. كذلك، كان أعضاء الحركة العشرة ملايين كفيلين بالتسبُّب في ركود الاقتصاد البولنديّ. وهدَّد فاليسا بربح المعركة السياسيّة مصرِّحاً بأنه: «لن يتمّ إجبارنا

(*) أحد أبرز شعارات الحركة في العام ١٩٨٠ «نعم للاشتراكية، لا للنسخة المشوّهة عنها».

على العمل. إن أرادنا الشعب أن نصنع الدبّابات، سنصنع السيّارات؛ ومن شأن الشاحنات أن تسير في اتّجاه خلفيّ إن طبّقنا ذلك عليها. نحن نعرف كيف نهزم النظام، لأنّنا تلامذته».

شجّع التزام أعضاء «التضامن» بالديموقراطيّة، بعض أعضاء الحزب الشيوعيّ على التمرُّد. وصرّحت ماريان أرندت، العضو في اللجنة المركزيّة لصحيفة بولنديّة، قائلة: «كنت مخطئة في السابق حين ظننت أنّ حفنة من الأشرار هي التي كانت مسؤولة عن أخطاء الحزب. لقد تخلّصت الآن من هذه الأوهام، وبتُّ على يقين بأن خطأً ما يسود بنيتنا ونظامنا برمّته»(٦).

أصبح أعضاء «التضامن» في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، مستعدّين للانتقال إلى الخطوة التالية. اجتمع تسعمئة عامل بولنديّ مرّةً أخرى في غدانسك لإحياء المؤتمر الأوّل للاتحاد. هناك، تحوّلت حركة «التضامن» إلى حركة ثوريّة تطمح إلى السيطرة على الدولة متحصّنةً ببرنامج اقتصاديّ وسياسيّ بديل خاصّ بها. وقد نصّت خطّة الحركة على مطلب واضح: «نطالب بإصلاحات تؤدّي إلى الحكم الذاتيّ والديموقراطيّة على الأصعدة الإداريّة كلها، بالإضافة إلى قيام نظام اجتماعيّ اقتصاديّ يرتكز على التخطيط، والحكم الذاتيّ، والسوق». أمّا النقطة الأساسيّة فكانت نظرة حاسمة إلى الشركات الضخمة التي تديرها الدولة، والتي توظِّف الملايين من أعضاء «التضامن»، لتتمكّن هذه الشركات من التخلّص من السيطرة الحكوميّة وتصبح تعاونيّات عمّاليّة ديموقراطيّة. وبحسب البرنامج الذي وضعته الحركة، كان «ينبغي أن تكون المؤسّسات الاشتراكيّة الوحدة المنظّمة الأساسيّة للاقتصاد، يديرها مجلس عمّالي يمثِّل المجموعةَ، ويتحمَّل مسؤوليّة إدارتها العمليّة مدير يُعيَّن بعد خوض مسابقة، ويمكن إقالته من قبل المجلس»(٧). عارض فاليسا هذا الطلب خشية أن يؤدّي تحدّي حكم الحزب الواحد إلى حدوث انهيار. وبرَّر آخرون ذلك بقولهم إن الحركة في حاجة إلى هدف، وإلى أمل في مستقبلٍ إيجابيّ، وليس إلى عدوّ يقف في وجهها. فشل فاليسا في إقناع رفاقه، وأصبحَ هذا البرنامج الاقتصادي السياسة الرسميّة المتّبعة من قبل حركة «التضامن».

تبيَّن في ما بعد أن فاليسا كان محقّاً في خوفه من الانهيار: أخافت طموحات الحركة المتزايدة موسكو وأغضبتها. وتحت الضغط القويّ، أعلن قائد بولندا، الجنرال وويسيك جاروزلسكي، تطبيق القانون العسكري في كانون الأوّل/ديسمبر من العام ١٩٨١. فاخترقت الدبّابات الثلوج وأحاطت بالمناجم والمعامل، وتمّت محاصرة الآلاف من أعضاء الحركة، كما أُوقِف عدد من قيادييّها، ومن بينهم فاليسا نفسه. ونقلت صحيفة الـ «تايمز» أنّ «الجنود والشرطيّين لجأوا إلى القوّة لإخراج العمّال المقاومين ما أدى إلى مقتل سبعة أشخاص وجرح المئات، بينما قاتل العمّال في منجم في كاتوفيس بواسطة الفؤوس والمخل»[٨].

أُجبِرت الحركة بعدئذٍ على العمل في السرّ، إلاّ أن شعبيّتها قد ازدادت أكثر فأكثر في الأعوام الثمانية التالية التي سيطرَ فيها الحكم العسكريّ. نال فاليسا في العام ١٩٨٣ جائزة «نوبل» للسلام. لكن بقيت القيود مفروضة على تحرّكاته، فلم يتمكّن من استلام الجائزة شخصيّاً. وقال ممثِّل لجنة «نوبل» أثناء حفل تسليم الجائزة: «إنّ مقعد حامل جائزة «نوبل» للسلام شاغر، فلنحاول إذاً، بذل جهدٍ أكبر كي نُصغي إلى الخطاب الصامت لهذا المقعد الشاغر».

شكَّل المقعد الفارغ استعارة مجازيّة مناسبة. فبحلول ذلك الوقت، كانت الأطراف كلها قد بدأت تنظر إلى حركة «التضامن» انطلاقاً من مفاهيمها الخاصّة: فلجنة «نوبل» رأت في الحركة «مبادرة سلميّة قام بها الرجل بدون اللجوء إلى السلاح»[٩]. أمّا اليسار فرأى فيها نسخة جديدة من الاشتراكيّة لم تكُن مصبوغة بممارسات ستالين وماو، بينما رأى اليمين أن الدول الشيوعيّة يمكنها أن تعبِّر بشكل معتدل عن معارضتها العنف. ورأت مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان فيها، أشخاصاً يُسجنون بسبب معتقدهم؛ كما وجدت الكنيسة الكاثوليكيّة في الحركة حليفاً ضدّ الإلحاد الشيوعيّ. واستبشر كل من مارغريت تاتشر ورونالد ريغن خيراً بالبوادر الأولى لتزعزُع الاتحاد السوفياتيّ برغم أنّ الحركة كانت تدافع عن حقوق كان كل من تاتشر وريغن يحاول أن

يقضي عليها في بلده. وكلما طالت مدّة فرض القيود على الحركة ازدادت قوّةً وشعبية.

تبدَّدت بحلول العام ١٩٨٨، المخاوف حول حدوث انهيار، وعاود العمّال البولنديّون تنظيم إضرابات كبرى. ومع تدهور الاقتصاد ووصول ميخائيل غورباتشيف إلى سدّة الرئاسة في موسكو في ظلّ نظام معتدل، استسلم الشيوعيّون، فشرّعوا أعمال حركة «التضامن»، ووافقوا على إجراء انتخابات سريعة. انقسمت الحركة إلى قسمين: الاتحاد من جهة، والجناح الجديد، «تضامن لجنة المواطنين»، الذي كان سيُشارك في الانتخابات من جهة أخرى. كان الترابط بين الهيئتين وثيقاً جدّاً، وكان قادة الحركة مرشَّحين إلى الانتخابات. وفي ظلّ الرؤية الضبابيّة للقاعدة الانتخابيّة، كمنت الضمانات المحدَّدة حول مستقبل الحركة في البرنامج الاقتصادي للاتّحاد. لم يترشّح فاليسا إلى الانتخابات، بل فضّل أن يبقى مسؤولاً عن الجناح الجديد. إلا أنه كان الوجه الذي ظهرت به الحملة الانتخابيّة التي تبنّت الشعار التالي «أنتم أكثر أمناً، معنا»[١٠]. خسر الشيوعيّون بشكل مهين، وحقّقت الحركة انتصاراً كبيراً، إذ فازت بـ ٢٦٠ مقعداً من المقاعد الـ ٢٦١ التي ترشّحت إليها[*] أمّا فاليسا، الذي كان يعمل وراء الكواليس، فقد اختار تاديوز مازوييكي رئيساً للحكومة. لم يتمتّع مازوبيكي بالكاريزما التي تمتّع بها فاليسا، إلا أنه كان يُعتبر من أبرز المفكّرين في الحركة، وخاصة أنه كان رئيس تحرير الصحيفة الأسبوعيّة الخاصّة بها.

صدمة السلطة

لاحظ سكّان أميركا اللاتينيّة، أنّه من عادة الأنظمة القمعيّة أن تعتنق

(*) على الرغم من أن الأنتخابات شهدت غشاً، إلا أنها شكّلت خرقاً. حصل الحزب الشيوعي في البداية على ٦٥٪ من المقاعد النيابية، فيما حصلت الحركة على ما بقي. إلا أن الفوز كان كاسحاً إلى درجة أنهم استولوا كليًّا على الحكم.

الديموقراطيّة في الوقت الذي توشك فيه مشاريعها الاقتصاديّة على الانهيار. لم تشذّ بولندا عن هذه القاعدة؛ فقد كان الشيوعيّون يسيئون إدارة الاقتصاد طوال عقود مرتكبين الخطأ تلو الآخر، ومتسبّبين في أضرار فادحة؛ ما جعلهم على حافة الانهيار. وقال فاليسا، في خطاب شهير (ومتبصِّر): «من سوء حظّنا أنّنا فزنا». في الواقع، حين أمسكت الحركة بزمام الأمور، كان الدين قد بلغ أربعين مليار دولار أميركي، ونسبة التضخّم ٦٠٠٪؛ فضلاً عن أنه كان هناك نقص شديد في الموادّ الغذائية، وكانت السوق السوداء مزدهرة. كذلك، كان عدد كبير من المعامل يصنع منتجات لا أسواق تصديرية لها كانت تُرمى في المخازن حتّى تفسد[١١]. وشكّلت هذه الحالة بالنسبة إلى البولنديين مدخلاً شائكاً إلى الديموقراطيّة. صحيح أنّ الأشعّة الأولى للحرّية كانت قد بزغت، إلا أنّ قليلين هم الذين كانوا قادرين على الاحتفال بها في ظلّ الحالة الاقتصاديّة المتدهورة. فقد كان المواطنون يمضون أيّامهم وهم ينتظرون في الصفوف للحصول على الطحين والزبدة؛ ذلك إن صدف توفّرها في المتاجر.

في الصيف الذي تلى انتصار الحركة في الانتخابات، كانت الحكومة مشلولة وغير قادرة على اتخاذ القرارات. وشكّلت سرعة انهيار النظام السابق والانتخابات الخاطفة بحدّ ذاتها، سلسلة من الصدمات: ففي غضون شهور قليلة أصبح الناشطون في الحركة الذين كانوا يختبئون من الشرطة السريّة مسؤولين يدفعون رواتب هؤلاء الشرطيّين. وقد تعرّض هؤلاء لصدمةٍ ثانية عندما علموا بأنهم بالكاد يملكون المال لدفع الرواتب. فبدلاً من بناء اقتصاد ما بعد المرحلة الشيوعيّة الذي حلموا به، باتت الحاجة إلى تجنّب انهيار اقتصاديّ شامل ومجاعة شعبيّة محتملة أكثر إلحاحاً.

أراد قادة الحركة أن يضعوا حدّاً لقبضة الدولة على الاقتصاد، لكنّهم لم يعرفوا بماذا يستعيضون عنها. فاعتُبرت تلك المرحلة فرصةً لاختبار البرنامج الاقتصادي الذي وضعته الحركة: كان هناك فرصة بأن تصبح الشركات التي كانت تديرها الدولة جديرة بالثقة من جديد في حال تحوّلت إلى تعاونيّات عمّاليّة؛ فالإدارة العمّالية تُعتبر أكثر فعالية، ولا سيّما إن تحرّرت من عبء

النفقات البيروقراطيّة. وطالب آخرون بتطبيق نهج التحوّل التدريجي الذي كانت تدعمه سياسة غورباتشيف في موسكو، الذي اعتمد على توسيع بطيء للمناطق التي تُطبَّق فيها النظم الماليّة المرتكزة على العرض والطلب (مزيد من المتاجر والأسواق القانونيّة)، وعلى بناء قطاع عامّ قويّ مصمّم على شاكلة الديموقراطيّات الاشتراكية الاسكندينافية.

لكن، على غرار ما حصلَ في أميركا اللاتينيّة، كان ينبغي قبل إنجاز أيّ مشروع، إنقاذ بولندا من عبء الدين، وتقديم المساعدات إليها للخروج من الأزمة. كان ذلك من الناحية النظريّة الوظيفة الأساسيّة التي يتولاّها صندوق النقد الدوليّ؛ وذلك من خلال تأمينه الأموال بهدف إرساء الاستقرار، وبالتالي تجنّب الكوارث الاقتصاديّة. والحكومة الوحيدة التي كانت تستحقّ هذه الإمدادات الحيويّة، لم تكن سوى تلك التي ترأستها حركة «التضامن»، باعتبار أنّها صنعت الديموقراطيّة الأولى في المخيّم الشرقيّ، خارقةً نظاماً شيوعيّاً دام أربعة عقود. كان من المنطقيّ أن يتوقّع الحكّام الجدد الحصول على القليل من تلك المساعدات، ولا سيّما بعد أن حاربت بولندا التوتاليتاريّة من وراء الستار الحديدي، أثناء الحرب الباردة.

لم يتوفّر هذا النوع من المساعدات. لقد وقعت بولندا في قبضة الخبراء الاقتصاديّين الذين انتموا إلى «مدرسة شيكاغو»، كما هوت في قبضة صندوق النقد الدوليّ والخزينة الأميركيّة التي نظرت إلى المشاكل في بولندا انطلاقاً من مبدأ الصدمة. وهكذا، على ضوء الانهيار الاقتصاديّ، وعبء الديون، والارتباك الناتج عن تغيير الحكم السريع، أصبحت بولندا في الموقع الضعيف الملائم لقبول برنامج علاجيّ جذري انطلاقاً من مبدأ الصدمة. في الواقع، كانت الحصص الماليّة في بولندا أكبر من الحصص في أميركا اللاتينيّة: فأوروبا الشرقيّة كانت بمنأى عن الرأسماليّة الغربية، ولم يكن هناك أي سوق تأخذ المستهلك بعين الاعتبار. كانت الممتلكات الكبرى لا تزال في يد الدولة، وكانت الدولة نفسها المرشّحة الأولى للخصخصة. في الواقع، اعتُبرت السرعة المتوقّع أن يحقّق بها المالكون الجدد الأوائل أرباحهم في تلك الحقبة هائلة جدّاً.

أيقنَ صندوق النقد الدوليّ أنه كلّما ازداد الأمور سوءاً، اضطرّت بولندا إلى القبول بالتحوّل الكامل إلى الرأسماليّة غير المقيدة، وكانت بالتالي ستترك البلد يغرق أكثر فأكثر في الدين والتضخُّم. هنّأ البيت الأبيض في عهد جورج بوش حركة «التضامن» على انتصارها على الشيوعيّة، إلا أنه أوضح لها ضرورة تسديد الديون المتراكمة من النظام السابق الذي عمل على قمع أعضاء الحركة وسجنهم، وهو لم يقدّم إليها سوى ١١٩ مليون دولار أميركي، كمساعدة متواضعة لبلد كان يواجه انهياراً اقتصادياً شديداً، ويحتاج إلى إعادة هيكلة اقتصادية ومالية أساسيّة.

بدأ في ظل هذه الظروف، جيفري ساكس، الذي كان في الرابعة والثلاثين من عمره حينذاك، العمل كمستشار لحركة «التضامن». حظي ساكس بشهرة واسعة جدّاً منذ تحقيقه الإنجازات في بوليفيا. وفي إطار إبداء تعجّبها لكيفيّة عمل ساكس كطبيب للصدمات في ستة بلدان مختلفة، ومحافظته في الوقت عينه على وظيفته في التعليم، وصفت صحيفة «لوس أنجلس تايمز» ساكس ـ الذي كان لا يزال يبدو فاعلاً كأحد أفراد فريق المناقشة في «هارفرد» ـ بـ «إنديانا جونز العلوم الاقتصاديّة»[١٢].

كان ساكس قد بدأ العمل في بولندا قبل انتصار الحركة في الانتخابات، بناءً على طلب الحكومة الشيوعيّة. فبدأ عمله في البلد ضمن رحلة دامت يوماً واحدا، قام بها إلى بولندا والتقى فيها كلاً من الحكومة الشيوعيّة والحركة. وكان جورج سوروز، وهو مموّل ملياردير وتاجر عملة، هو الذي جنّدَ ساكس ليلعب دوراً فعّالاً في البلد. سافر سوروز وساكس معاً إلى وارسو. ويتذكّر ساكس فيقول: «لقد قلت للحكومة البولنديّة ولحركة التضامن، إني مستعد للالتزام أكثر بمساعدة بولندا على تقويم الوضع ومعالجة الأزمة الاقتصاديّة المستفحلة»[١٣]. وافق سوروز على دفع تكاليف ساكس وزميله دايفد ليبتون، وهو خبير اقتصادي ماهر في حقل الأسواق الحرّة، كان يعمل آنذاك مع صندوق النقد الدوليّ، وكان ذلك من أجل البدء بالمهمّة البولنديّة. وعندما فازت حركة «التضامن» فوزاً ساحقاً في الانتخابات، بدأ ساكس يعمل بشكل وثيق مع الحركة.

نظر المسؤولون في حركة «التضامن» إلى ساكس على أنه يملك القدرة على جلب الخلاص، برغم أنه كان يعمل كعميل مستقلّ مع صندوق النقد الدولي والحكومة الأميركية، ولم يكن على لائحة رواتب أي منهما. ونظراً إلى العلاقات التي لديه مع مسؤولين رفيعي المستوى في واشنطن، وسمعته الأسطورية، بدا ساكس وكأنّه يملك المفتاح الذي سيمدّ بولندا بالمساعدات ويحرّرها من عبء الدين؛ وهما أمران شكّلا الفرصة الوحيدة المتوفرة للحركة. قال ساكس وقتها إنّه كان يجب على حركة التضامن أن ترفض تسديد الدين الذي ورثته عن النظام السابق، ووعد بثقة بأنه سيحشد ثلاثة مليارات دولار لدعم الدولة، ما اعتُبر ثروةً بالمقارنة مع المبلغ الذي قدّمه بوش[١٤]. لم يكن هناك أي سبب للشكّ في قدرات ساكس بعد أن كان قد نجح في وقت سابق في مساعدة بوليفيا على حلّ مشكلة القروض التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي، مانحاً إيّاها فرصة التفاوض من جديد بشأن ديونها.

لكن هذه المساعدة لم تكن مجّانية: فكي تتمكّن الحركة من النفاذ إلى علاقات ساكس ومحاكاة قدرته على الإقناع، كان على الحكومة أن تعتمد بادئ ذي بدء ما بات معروفاً في الصحافة البولنديّة بـ «خطة ساكس» أو «العلاج بالصدمة».

كان هذا التغيير المفروض أكثر راديكاليّةً من ذلك الذي طُبِّق في بوليفيا حتّى: فبالإضافة إلى مراقبة الأسعار والتخفيض المفاجئ للإعانات الماليّة، شجّعت خطّة ساكس على بيع المناجم والمسافن والمصانع التابعة للدولة للقطاع الخاصّ. تعارضت هذه الخطوات بشكل كلّي مع برنامج «التضامن» الاقتصادي المبنيّ على ملكيّة العامل. وبرغم أن قادة الحركة توقّفوا عن الكلام عن الأفكار المثيرة للجدل الواردة في البرنامج، إلا أن عدداً منهم بقي وفياً لبرنامجه. صاغ ساكس وليبتون خطة المعالجة بالصدمة في ليلة واحدة. وقد بلغ طول هذه الخطّة ١٥ صفحة. قال ساكس بشأنها: «أظن أنها المرّة الأولى التي يصوغ فيها أحدُهم خطّة شاملة لتحوّل اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق»[١٥].

كان ساكس مقتنعاً بأنه على بولندا أن «تقفز فوق هذه الهوّة المؤسّساتيّة»

على الفور، لأنها، إضافةً إلى مشاكلها الأخرى، كانت على حافة التضخّم المفرط. «حين سيحصل ذلك ستواجه» بولندا، على حدّ قوله «انهياراً عميقاً... وكارثة محتّمة»(١٦).

أقام ساكس حلقاتٍ دراسيّة عديدة ليفسّر الخطّة لمسؤولي «التضامن»، دام بعضها أربع ساعات، كما أنه توجّه إلى المسؤولين المنتخبين في الحركة كمجموعة. لم يحبِّذ عدد من قادة الحركة أفكار ساكس ـ فتلك الحركة كانت قد تشكّلت كثورة ضد الارتفاع الشديد للأسعار الذي فرضه الشيوعيّون ـ. وها من أتى الآن ليطلب منهم أن يتّخذوا الإجراءات نفسها، لكن على نطاقٍ أوسع. وقد جادلَ ساكس في أنه كان بإمكانهم تنفيذ تلك الخطوة بنجاح نظراً إلى ثقة الشعب الكبيرة بالحركة، التي كانت ظاهرةً فريدة وحسّاسة بشكل هائل(١٧).

لم يكن قادة الحركة يخطِّطون لاستغلال هذه الثقة بغية فرض سياسات مؤلمة، إلا أن الأعوام الطويلة التي أمضوها في الاختباء أو في السجون، قد أبعدتهم بعض الشيء عن مبادئهم الأساسيّة. وفسّر المحرّر الصحافي البولندي برزميسلاف فيلغوز بأن قيادات الصفّ الأوّل في الحركة «أصبحت معزولة بشكل كامل، إذ لم تعد تلقى الدعم من المنشآت الصناعيّة والمعامل، إنما من الكنيسة»(١٨). لقد رغب القادة بشدّة بإجراء تقويم سريع، وإن على نحو مؤلم، للوضع؛ وهذا بالضبط ما كان ساكس يقدّمه. وتساءل آدم مكنيك، وهو أحد أبرز المفكّرين في حركة «التضامن»: «هل سينجح ذلك؟ كلُّ ما أريد معرفته هو إن كان ذلك سينجح». إلا أن ساكس لم يتردَّد، بل عقّب قائلاً: «الخطة جيّدة وستنجح»(١٩)(*).

حدّد ساكس بوليفيا كنموذج ينبغي على بولندا اتّباعه، وكرّر ذلك حتّى سئم البولنديون الاستماع إلى ما حدث في بوليفيا. وقال واحدٌ من قادة الحركة في هذا الصدد إلى أحد الصحافيّين: «أودّ أن أزور بوليفيا، لا بدّ من أنها مكان

(*) علّق مكنيك، في وقت لاحق وبأسلوب حاد، قائلاً «إن أسوأ ما في الشيوعية هو المرحلة التي تتبع الشيوعية».

رائع وغير مألوف. لكنّني لا أريد أن أرى بوليفيا وأنا هنا». نشأت لدى لش فاليسا كراهية حادّة إزاء بوليفيا، واعترف بذلك لغونزالو سانشيز دي لوزادا، المعروف بـ «غوني»، عندما التقى الاثنان قبل أعوام في إحدى القمم، وكان كلاهما رئيساً حينئذٍ. ويُخبر «غوني» كيف توجّه فاليسا إليه وقال له: «لطالما أردت أن ألتقي بوليفياً، ولا سيما إن كان رئيساً، فنحن مضطرّين دائماً إلى أخذ هذا الدواء المُرّ بحجّة أنّ البوليفيّين فعلوا ذلك. أمّا الآن وقد بتُّ أعرفك، فيمكنني القول إنك لست رجلاً سيئاً. هذا لا ينفي أني كنت أكرهك في ما مضى»[٢٠].

أثناء تحدّث ساكس عن بوليفيا، فاته أن يذكر أنه من أجل التقدّم في البرنامج العلاجيّ أقدمت الحكومة على إعلان حال الطوارئ، واختطاف قادة الاتحاد واحتجازهم، مرّتَين، تماماً كما أوقف النظام الشيوعي قادة «التضامن» في ظلِّ حالة طوارئ منذ مدّة ليست بطويلة.

وما زاد حجّة ساكس إقناعاً، هو أنه وعد، كما يذكر الكثيرون، بأن تصبح بولندا دولة أوروبيّة طبيعية إن اتبّعت نصيحته القاسية. لكن، في حال صدق ساكس، ألا يُعتبر إسراع بولندا في التحوّل إلى دولة مثل فرنسا أو ألمانيا، بمجرّد دكّها أعمدة النظام السابق، أمراً يستحقّ العناء؟ ما حاجة اختيار طريق أطول قد يفشل، أو وضع خطة ثالثة، في حين أنّ ثمّة أمثلة أوروبيّة تُثبت نجاح هذا النهج؟ توقَّع ساكس أن يتسبّب هذا العلاج في اختلالات آنيّة مع ارتفاع الأسعار المفاجئ، غير أنّ «الناس كان من شأنهم أن يتأقلموا مع استقرار الأسعار»[٢١].

أقام المستشار تحالفاً مع وزير الماليّة البولندي المعيّن حديثاً لزيك بالسيروفيكس، وهو أستاذ في «الجامعة الرئيسة للتخطيط والإحصاءات» في وارسو. لم يكن يُعرف الكثير عن ميول وزير المالية الجديد حين تمّ تعيينه (رسميّاً، كان جميع الخبراء الاقتصاديّين اشتراكيّين)، إلاّ أنّه اتّضح في ما بعد أنه كان «الطفل المدلَّل» لـ «مدرسة شيكاغو»، وأنه قد تعمّق في نسخة غير شرعية لكتاب من كتب فريدمان حمل عنوان «حرّية الاختيار» وُضِع باللغة

البولندية. قال بالسيروفيكس عن الكتاب: «لقد حثّني وغيري، خلال سنيّ الشيوعيّة الأشد ظلمة، على الحلم بمستقبل مليء بالحريّة»[٢٢].

إلاّ أنّ نسخة فريدمان الأصلية للرأسماليّة، كانت بعيدة كل البعد عمّا كان يعد فاليسا به في ذلك الصيف. وهو كان لا يزال مصرّاً على أن بولندا ستجد وسيلة ثالثة أفضل، وصفَها في مقابلة له مع باربرا والترز بأنها مزيج... لن تكون نظاماً رأسمالياً، بل نظام أفضل من شأنه أن يستبعد كلّ شوائب الرأسماليّة»[٢٣].

وجد العديد أن هذا الإصلاح السريع الذي خطّط له ساكس وبالسيروفيكس، لم يكن سوى خرافة، بحيث إن المعالجة بالصدمة لم تُعد بولندا إلى صحّتها ووضعها الطبيعيَّين، بل تسبّبت في المزيد من الفوضى والفقر والانحطاط على الصعيد الصناعيّ. وقال أحد الأطبّاء والمدافعين عن نظام الرعاية الصحّية لصحافي في الـ «نيو يوركر» يُدعى لورنس وشلر: «إنّه بلدٌ ضعيف وفقير، وهو لن يتحمّل الصدمة»[٢٤].

بعد مرور ثلاثة شهور على فوز «التضامن» في الانتخابات، وبعد انتقاله المفاجئ من كونه خارجاً عن القانون إلى مشرّع، بقيَت قيادة الحركة محتارة في أمرها، وغير قادرة على اتّخاذ أيِّ قرار. كان البلد يغرق كل يومٍ أكثر في الأزمة الاقتصاديّة.

خطوة متردِّدة

وقف رئيس الوزراء البولنديّ تادييوز مازوفييكي في ١٢ أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٨٩، أمام أوّل مجلس نيابيّ منتخب. كانت حركة «التضامن» قد قرّرت أخيراً ما ستفعله حيال الاقتصاد، إلا أن عدد الأشخاص الذين كانوا على علم بالقرار النهائي، كان قليلاً جداً: هل كان هذا القرار اعتماد خطّة «ساكس»؟ أم نهج غورباتشيف التدريجي؟ أم قاعدة تعاونيات العمال التابعة لحركة «التضامن»؟ كان «مازوفييكي» على وشك إعلان الحكم النهائي. برغم هذا التساؤل، وفي منتصف خطابه التاريخي، وقبل أن يتطرّق إلى المسألة التي كانت تشغل البلاد،

ساءت الأمور. بدأ مازوفييكي يترنّح، وأوقع المنصّة واكفهرّ لونه. وأفاد أحد الشهود بأنه بات يتنفّس بصعوبة، وسُمع يهمس لأحدهم «أشعر بأنني لست بخير»[٢٥]. أخرجه مساعدوه من الغرفة تاركين النوّاب الـ ٤١٥ يتبادلون الشائعات. هل هي نوبة قلبية؟ هل سُمّم؟ ومن سمحه؟ هل هم الشيوعيّون؟ أم الأميركيون؟

عاين فريق من الأطبّاء مازوفييكي في الطابق السفلي، ووصف له تخطيطاً كهربائياً للقلب. لم تكن نوبة قلبية أو حالة تسمُّم. كان رئيس الوزراء يعاني بكلّ بساطة، حالةَ إرهاق شديد بسبب قلّة النوم والضغط النفسيّ. وبعد ساعة من تداول الشكوك، عاد إلى القاعة البرلمانية حيث استُقبِل بالتصفيق الحارّ. قال مازوفييكي المثقّف والمُطّلع: اعذروني، لكن وضعي الصحّي مشابه لوضع الاقتصاد البولنديّ»[٢٦].

صدر الحكم أخيراً: ستتمّ معالجة حالة الإرهاق التي يعانيها الاقتصاد البولندي بواسطة العلاج بالصدمة، وهو نهج جذري يشمل «خصخصة الصناعة الرسميّة، وتأسيس سوق لصرف العملة والأرصدة، وإصدار عملة قابلة للتحويل، والانتقال من الصناعة الثقيلة إلى صناعة الموادّ الاستهلاكيّة»؛ ذلك إضافةً إلى إجراءات أخرى تتضمّن الموازنة العامة، على أن يجري ذلك بأسرع وقت ممكن[٢٧].

إن كان حلم الحركة قد بدأ مع قفز فاليسا فوق السياج الفولاذي في غدانسك، فإنّه انتهى باستسلام مازوفييكي للعلاج بالصدمة. ففي نهاية الأمر، ارتبط القرار بالمال. لم يكن أعضاء الحركة هم من قرّروا أن رؤيتهم اقتصاداً مبنياً على التعاونيّات العمّالية كانت رؤية خاطئة، بل كان القادة هم الذين توصّلوا إلى قناعة مفادها أن المهمّ هو التخلّص من عبء الديون الشيوعيّة، والتمكُّن فوراً من تثبيت العملة. وقال هنريك فوييك، أحد أبرز المدافعين عن التعاونيّات العمّالية في هذا الشأن: «لو كنّا نملك الوقت لكنّا أرجأنا تطبيق هذه الخطوة. لكننا لم نعد نملك الوقت»[٢٨]. في تلك الأثناء، تمكّن ساكس من أن يسلِّم المال، وساعد بولندا على التفاوض مع صندوق النقد الدولي بغية التوصل

إلى اتفاق من أجل التخفيف من عبء الدين وتقديم بليون دولار أميركي لتأمين استقرار العملة. إلا أن هذه المساعدات كانت كلها مشروطة بموافقة الحركة على المعالجة بالصدمة.

أصبحت بولندا خير مثال لنظرية فريدمان حول الأزمات: يدفع كلّ من الارتباك الناتج عن تغيير سياسي سريع و الخوف الجماعي الناتج عن تدهور اقتصادي، إلى اعتماد أي طرحٍ لعلاجٍ سريع وسحريّ ـ غالباً ما يكون وهمياً ـ تحول جاذبيّته البالغة دون رفضه. شبّهت هالينا بورتنوفسكا الناشطة في مجال حقوق الإنسان سرعة التغيير في هذه المرحلة بـ «الفارق بين سني حياة الإنسان وسني حياة الكلب، «نظراً إلى الطريقة التي نعيش فيها أيّامنا هذه... بدأنا نشهد ردّات فعل شبه ذُهانيّة. لا يمكن أن نتوقّع من الناس أن يتصرّفوا وفق مصلحتهم في ظلّ هذا الارتباك، فهم لا يعرفون ما هي مصالحهم، أو ما عادوا يهتمّون به»[٢٩].

أقرّ بالسيروفيكس، وزير المالية، بأن التعويل على الحالات الطارئة هو استراتيجية متعمّدة، مثلها مثل أي تكتيك صدميّ يُعتمد للتخلّص من المعارضة. وشرح أنّه تمكّنَ من التقدُّم في سياسات تتعارض مع رؤية الحركة من حيث الشكل والمضمون، لأن بولندا كانت تمرُّ في مرحلة وصفها بـ «الوضع السياسيّ الاستثنائيّ». وقد وصف الوضع بأنه مرحلة آنيّة لا يمكن تطبيق قواعد «السياسة الطبيعية» فيها (الاستشارة والتشاور، والتجادل)، أي أنها بؤرة خالية من الديموقراطيّة في ظلّ نظام ديموقراطيّ[٣٠].

وقال إن هذه «السياسة الاستثنائيّة» هي، من حيث التعريف، مرحلة من التقطُّع في مسار التاريخ. قد تكون هذه المرحلة أزمة اقتصادية كبيرة، أو انهياراً للنظام المؤسساتي الأسبق، أو تحرّراً من هيمنة أجنبية (أو نهاية حرب). في العام ١٩٨٩، صبّت جميع هذه الظواهر معاً في بولندا»[٣١]. وعلى ضوء هذه الظروف الاستثنائيّة، استطاع، بفضل القوّة والآليّة، أن «يعجّل العمليّة التشريعيّة بشكل جذريّ» بغية إقرار مشروع العلاج بالصدمة[٣٢].

استقطبت نظرية مازوفيكي حول «السياسة الاستثنائيّة» في مطلع التسعينيّات، اهتمام الخبراء الإقتصاديين في واشنطن. ولا عجب في أنه بعد مرور شهرين على قبول بولندا بالعلاج بالصدمة، حصل ما قد يغيّر مسار التاريخ ويرفع التجربة البولنديّة إلى مصاف العالميّة. في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٨٩، تمّ هدم جدار برلين وسط فرح عارم، وتحوَّلت المدينة إلى مهرجان مليء بالمفاجآت، وتمّ غرس الرايات المختلفة في أنقاض الجدار كأنّ برلين الشرقيّة كانت وجه القمر. فجأةً، بدا كأنّ العالم بأسره يعيش التحوّلات التي شهدها البولنديّون: بات الاتحاد السوفياتيّ على حافّة التفكُّك، وكان الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبيّة يعيش أيّامه الأخيرة، واستمرّ انهيار الأنظمة التوتاليتاريّة في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا. كما كانت الحروب [الأهلية] الطويلة تُشارف على نهايتها بدءاً من ناميبيا وصولاً إلى لبنان. كانت الأنظمة القديمة تنهار في كل مكان وكانت تتم الاستعاضة عنها بأنظمة جديدة لم تكن معالمها قد تحدَّدت بعد.

بدا في غضون أعوام قليلة كأنّ نصف العالم شهد مرحلة من «السياسة الاستثنائيّة» أو ما عُرف بـ «المرحلة الانتقاليّة» التي كانت تُستخدم في التسعينيّات للإشارة إلى البلدان المتحرِّرة: العالقة بين الماضي والمستقبل. قال توماس كاروثرز، وهو أحد قادة جهاز الديموقراطيّة في الحكومة الأميركية، إنه «في النصف الأوّل من التسعينيّات... ازداد عدد البلدان التي كانت تُعتبر في مرحلة انتقاليّة، بحيث دخَل ما يقارب المئة منها (حوالى ٢٠ في أميركا اللاتينية، و٢٥ في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتيّ السابق، و٣٠ في أفريقيا ـ جنوب الصحراء و١٠ في آسيا، و٥ في الشرق الأوسط)، في حالة من التنقّل المأساويّ بين نموذج وآخر»[٣٣].

وقد اعتبر البعض أن هذا التدفُّق، والسقوط الحقيقي أو المجازيّ للجدران، سيؤديان إلى نهاية العقيدة الأيديولوجيّة. فبعد أن تتحرّر البلدان أخيراً من تأثير القوى العظمى المتناحرة، سيكون بمقدورها أن تختار الأفضل بين المخيّمين. وقد فسّر غورباتشيف ذلك قائلاً: أرخت العقود الطويلة من الانجذاب إلى

العقائد وقواعد الحكم، بثقلها على العالم. نريد أن نُدخل اليوم روحاً خلاّقة جديدة إلى عالمنا»[٣٤].

لقي الحديث عن الأيديولوجيات ازدراءً كبيراً في أوساط «مدرسة شيكاغو». كانت بولندا قد أظهرت بشكل جليٍّ أن هذا النوع من الانتقال العشوائي يتيح لأصحاب العزم من الرجال العمل بسرعة خاطفة بغية إحداث تغييرات مفاجئة. كان ذلك الوقت المناسب للانتقال من الشيوعيّة إلى الـ «فريدمانية» المحضة، وليس إلى مساومة «كينيزية» هجينة. وقد كمن السرّ، على حدّ قول فريدمان، في امتلاك طلاّب «شيكاغو» حلولاً جاهزة في الوقت الذي يكون الجميع واقعاً في حالة من التساؤل، ويعيد حساباته.

تم في جامعة «شيكاغو»، في ذلك الشتاء المليء بالأحداث من العام ١٩٨٩، إحياء لقاء بين جميع الذين اعتنقوا هذه النظرة إلى العالم. أمّا المناسبة فكانت خطاباً لفرانسيس فوكوياما تحت عنوان «هل شارفنا على نهاية التاريخ؟[*]» «فبالنسبة إلى فوكوياما، الذي كان آنذاك من صنّاع القرار البارزين في وزارة الخارجية الأميركية، كانت استراتيجيّة المدافعين عن الرأسماليّة الخالية من القيود واضحة: لا تناقشوا الوسطيّين بل أَعلنوا النصر بشكل استباقيّ. لم يكن فوكوياما مقتنعاً بالتخلي عن الخيارات المتطرفة، أو بفكرة وجود مخيّم أفضل أو بتقاسم الفرق. فقد توجّه إلى الحضور قائلاً: إن انهيار الشيوعيّة لن يؤدي إلى نهاية هذه الأيديولوجيا، أو إلى التقاء الرأسماليّة والاشتراكية... بل إلى انتصار كبير لليبيرالية السياسية والاقتصاديّة». ليست الأيديولوجيا هي التي انتهت، إذاً، بل «التاريخ بحدّ ذاته هو الذي انتهى»[٣٥].

كان هذا الحديث برعاية جون م. أولن، أحد المؤسّسين القدامى لحملة ميلتون فريدمان الأيديولوجية، وأحد ممولي الأدمغة المفكّرة اليمينيّة[٣٦]. وجاء هذا التآزر مؤاتياً بما أن فوكوياما كان يكرّر ما قاله فريدمان حول تشكيل

(*) شكّلت هذه المحاضر أساساً لكتاب فوكوياما، حملت عنوان «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، الذي نُشر بعد ثلاث سنين.

الأسواق الحرّة وكون الشعب المستقلّ جزءاً من مشروع واحدٍ. ونقل فوكوياما هذه النظرية إلى أرض جديدة، مجادلاً في أن الأسواق الحرّة في الخانة الاقتصاديّة بالإضافة إلى الديموقراطيّة في الخانة السياسية تمثل «نهاية تطوّر البشر الأيديولوجي... الشكل النهائي للحكم البشري»[٣٧]. ولا يشمل الانصهار الديموقراطيّة والرأسماليّة الراديكالية فحسب، بل يشمل الحداثة والتقدم والإصلاح أيضاً. فلم يكن الذين اعترضوا على الدمج على خطأ، بل في حالة «جمود في التاريخ»، على حدِّ تعبير فوكوياما، كمن تأخّر في اللحاق بالمجموعة التي وصلت إلى الغبطة، فارتقت إلى مرتبة سماوية تخطّت التاريخ[٣٨].

شكّلت هذه الذريعة خير مثال للتجنّب الديموقراطيّ الذي تحدّثت عنه مطوّلاً «مدرسة شيكاغو». وعلى غرار صندوق النقد الدولي الذي أدخل الخصخصة و«التجارة الحرّة» إلى أميركا اللاتينية وأفريقيا تحت ذريعة برامج إرساء الاستقرار الطارئة، حاول فوكوياما دس جدول الأعمال المثير للجدل في الموجة الموالية للديموقراطيّة التي تصاعدت من وارسو إلى مانيلا. وأفاد أنه كان هناك إجماع متزايد لا يمكن كبحه على حق الشعوب بحكم ذاتها ديموقراطياً، إلا أن تلك الرغبة في منح الشعب الديموقراطيّة، والتوقّع من المواطنين القبول بنظام اقتصاديّ يُطالب بالتخلّص من ضمانات العمل ويتسبّب في تسريح العمّال من عملهم، لم تجد لها مرتعاً سوى في أخصب تخيّلات وزارة الخارجية الأميركية.

إن كان هناك من إجماع فعليّ على شيء، فكان على حقّ الشعوب الهاربة من الدكتاتورية اليمينيّة أو اليساريّة، في أن يكون لديها قول ورأي في جميع القرارات المتّخذة بدلاً من خضوعها لإرادة أيديولوجيات غريبة تفرض القرارات فردياً وبالقوّة. بتعبيرٍ آخر، شمل المبدأ العالميّ الذي عرّف عنه فوكوياما بأنه «سيادة الشعب»، سيادة الشعب في اختيار طريقة توزيع الثروات في بلده بدءاً من الشركات التي تملكها الدولة، وصولاً إلى تمويل المدارس والمستشفيات. وبات المواطنون في أرجاء العالم كافّة، جاهزين لممارسة سلطتهم التي دفعوا ثمنها غالياً كي يصبحوا أخيراً صانعي مصيرهم الوطني.

بدأ التاريخ في العام ١٩٨٩، يأخذ منحًى مثيراً، بدخوله مرحلة فعليّة من الانفتاح والاحتمالات. لذا، لم يكن من باب الصدفة أن اختار فوكوياما في ذلك الوقت بالذات، انطلاقاً من منصبه كوزير للشؤون الخارجيّة، أن يطوي صفحة التاريخ. كما أنه لم يكن من الصدفة أن يختار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تلك السنة المتقلّبة للكشف عن الاتفاقية واشنطن»: كانت تلك عبارة عن مجهود كبير لوقف الأحاديث والنقاشات حول أي أفكار إقتصادية خارج إطار السوق الحرّة. كانت تلك استراتيجيات لاحتواء الديموقراطيّة، مصمَّمة للحد من فورات حقّ تقرير المصير غير المتوقّعة التي كانت، ولا تزال، تشكّل التهديد الأكبر لحملة «مدرسة شيكاغو».

صدمة ساحة تيانانمين

اعتُبرت الصين المكان الأوّل الذي ظهر فيه استياء فوكوياما بوضوح. لقد ألقى خطابه في شهر شباط/فبراير من العام ١٩٨٩، وانبثقت بعد شهرين انبثقت حركة تطالب بالديموقراطيّة في العاصمة بكين، رافقتها مظاهرات واعتصامات حاشدة نظِّمت في ساحة تيانانمين. اعتبر فوكوياما الديموقراطيّة والإصلاحات في السوق الحرّة، عملية مزدوجة لا يمكن تجزئتها. إلا أن هذا ما قامت به الحكومة في الصين: لقد بذلت جهدها لتحرير الأجور والأسعار ولتوسيع السوق. وبرغم ذلك، كانت عازمة كل العزم على مقاومة أي مطالبة بإجراء الانتخابات وغيرها من الحرّيات المدنية. كما طالب المتظاهرون بالديموقراطيّة، لكنّ العديد منهم عارض الخطوة التي قامت بها الحكومة نحو الرأسماليّة الحرّة. وهذا ما لم تأتِ الصحافة الغربية على تغطيته. لم تتبع الديموقراطيّة واقتصاد جامعة «شيكاغو» خطَّين متوازيَين، بل كان كل منهما يقف في جهة مختلفة، خلف المتاريس المحيطة بساحة تيانانمين.

كانت الحكومة الصينية برئاسة دنغ كسيباوبينغ آنذاك، تعمل في مطلع الثمانينيّات، على عدم تكرار ما حصل في بولندا، حيث سُمِح للعمال أن يشكّلوا حركة مستقلة تحدّت احتكار الحزب الشيوعي للسلطة. لم يلتزم

المسؤولون الصينيون بحماية المعامل التي كانت تعود ملكيّتها إلى الدولة، أو مجموعة المزارع التي شكلت أساس الدولة الشيوعيّة. في الواقع، التزم دنغ بحماسة بإنشاء اقتصاد مبنيٍّ على الشركات. وفي هذا الإطار، دعت الحكومة الصينية في العام ١٩٨٠ ميلتون فريدمان إلى أن يزور الصين، ويعطي الدروس لأبرز موظّفي الدولة، والمعلّمين، والخبراء الاقتصاديين في الحزب، حول أساسيّات نظريّة السوق الحرّة. يتذكّر فريدمان الحضور في بكين وشانغهاي. ويقول: «كان جميع الحضور مدعوّين، وكان عليهم إبراز بطاقة دعوة ليتمكّنوا من الحضور». وكانت رسالته المركزيّة آنذاك: «كم كانت حياة الأشخاص العاديين في ظلّ الرأسماليّة أفضل من حياتهم في ظلّ الشيوعيّة»[٣٩]. وقدَّم هونغ كونغ، التي لطالما أُعجِب بها بسبب «طابعها النشيط والمتجدد الذي نتج عن الحرّيّة الشخصية والتجارة الحرّة وتدنّي الضرائب وقلّة تدخّل الحكومة، كمثال للرأسمالية الطاهرة». فهونغ كونغ، تتمتع على حدّ قوله، بالحرّيّة أكثر من الولايات المتحدّة، برغم أنها غير ديموقراطيّة، وذلك بسبب قلّة مشاركة الحكومة في الشؤون الاقتصاديّة[٤٠].

انطبقَ مفهوم فريدمان للحرّية ـ الذي تكون فيه الحرّيات السياسية نادرة، أو حتى غير ضرورية، بالمقارنة مع الحرّيّة التجارية التي لا يُفرض عليها أي قيد ـ على الوضع الصيني بشكل كبير. أراد الحزب أن ينفتح الاقتصاد على الملكيّات الخاصّة، وأن يأخذ بعين الاعتبار حاجات المستهلك، بينما تبقى السلطة بقبضة الحزب. وتضّمنت هذه الخطّة أن يقتنص مسؤولو الحزب وأقرباؤهم أبرز الصفقات التي تجني أرباحاً طائلة حين يتمّ عرض أملاك الدولة للبيع. ونتيجةً لهذا النهج الانتقاليّ، بقي البلد في ظل الرأسماليّة تحت حكم الأشخاص أنفسهم الذين حكموا أيّام الشيوعيّة، مع فارق وحيد هو أن هؤلاء الأشخاص سيتمتّعون بمستوى معيشة أكثر رفاهية. يُعتبر النموذج الذي كانت الصين تنوي اتّباعه مختلفاً عن الولايات المتحدّة، بل هو أقرب إلى ما كان يُطبَّق في التشيلي في عهد بينوشي: أسواق ليبرالية في ظلّ حكم سياسيّ استبدادي، يدعمه قمعٌ بقبضة حديديّة.

فهم دنغ من البداية، أنّ القمع عنصر لا بدّ منه. مارست الحكومة الصينية في عهد ماو سيطرة عنيفة على الشعب من خلال القضاء على المعارضين وإرسالهم إلى مخيّمات إعادة التأهيل. إلا أن القمع في عهد ماو مورِس باسم العمال وضدّ البورجوازية: كان الحزب سيُطلق ثورته المُضادّة، ويطلب من العمال أن يتخلّوا عن بعض أرباحهم وضماناتهم لصالح أقلّية تقوم بجني الأرباح الطائلة. وسيتبيّن أنّ ذلك لم يكن مهمّة سهلة. وبالتالي، فتح دنغ في العام ١٩٨٣، البلاد أمام الاستثمارات الخارجية، وخفض الإجراءات الحامية للعمّال، وأمر بتشكيل شرطة مسلّحة مؤلفة من ٤٠٠ ألف شرطي، كانت عبارة عن فرقة متجوّلة مكافحة للشغب تولّت القضاء على أشكال «الجرائم الاقتصاديّة» كافّة، كالتظاهرات والإضرابات.

تضمَّنت ترسانة شرطة الشعب المسلَّحة بحسب المؤرِّخ الصينيّ موريس ميسنر مروحيّات ومناخيس الماشية الكهربائيّة، وكانت كلّها أميركية الصنع. و«تم إرسال وحدات من هذه الشرطة إلى بولندا لاتباع تدريبات حول مكافحة الشغب وتعلّم تكتيكات كانت تُستخدَم ضدّ حركة «التضامن» البولنديّة أيّام الأحكام العرفيّة»[٤١]. لقي عدد من الإصلاحات التي قام بها دنغ نجاحاً كبيراً، فقد استطاع أصحاب المزارع أن يمارسوا بعض السيطرة على حياتهم وعادت التجارة إلى المدن. إلا أن «دنغ» بدأ بتطبيق إجراءات غير شعبيّة في نهاية الثمانينيّات ولا سيما على العمّال في المدن، فرُفعت الرقابة عن الأسعار، ما تسبَّب في ارتفاعها بشكل كبير. كما تمّ رفع الضمانات المتعلّقة بالعمل، ما أدّى إلى موجة كبيرة من البطالة. وهكذا، بات الشرخ يتوسّع أكثر فأكثر بين الفائزين والخاسرين في الصين الجديدة. واجه الحزب ردود فعل عنيفة في العام ١٩٨٨، فاضطُر إلى الرجوع عن بعض الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار. تزايد الاستياء من الفساد ومحاباة الأقارب في الحزب. كذلك، أراد عدد كبير من المواطنين الصينيين مزيداً من الحرّيّة في السوق، غير أن «الإصلاحات» بدت أكثر كأنّها رمز لمسؤولي الحزب الذين تحوّلوا إلى رجال أعمال عمالقة؛ ولا سيما بعد استحواذ عدد كبير منهم بشكل غير قانوني على الأملاك التي كانوا يديرونها كبيروقراطيّين فيما مضى.

دُعيَ ميلتون فريدمان إلى الصين مرّةً أخرى، ولا سيّما بعد أن باتت خبرة السوق الحرّة في خطر، تماماً كما طلب بعض أنصار اقتصاد جامعة «شيكاغو» والـ «بيرانا» مساعدته في العام ١٩٧٥، حين تسبَّب برنامجهم في ثورة داخلية في التشيلي[٤٢]. كانت تلك الزيارة التي قام بها معلّم الرأسماليّة إلى الصين ما يحتاج إليه «دُعاة الإصلاح».

تفاجأ فريدمان حين وصل برفقة زوجته روز إلى شانغهاي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، بالسرعة التي أصبحت فيها الصين تشبه هونغ كونغ. وبرغم تزايد استياء السكّان المتأصّلين، فإن كل ما كانوا يرونه كان يؤكّد إيمانهم ويرسخه بقوّة السوق الحرّة». ووصف فريدمان هذه المرحلة بأنها «المرحلة الأكثر تفاؤلاً في التجربة الصينية».

التقى فريدمان بحضور الإعلام الرسمي، زهاو زيانغ، الأمين العام للحزب الشيوعي وجيانغ زيمين، أمين سر الحزب في لجنة شانغهاي والرئيس المستقبلي. وقد كرّر في رسالته إلى جيانغ النصيحة نفسها التي أسداها لبينوشي، حين كان المشروع التشيليّ على وشك الانهيار: «لا تستسلم للضغط ولا يرفّ لك جفنٌ». ويتذكّر فريدمان قائلاً: «لقد شدّدت على أهمّيّة الخصخصة والأسواق الحرّة من جهة، والتحرير المفاجئ من جهة أخرى». وكان فريدمان قد شدّد في مذكّرة أرسلها إلى الأمين العام للحزب الشيوعيّ، على أنه كان ثمّة حاجة إلى مزيد من المعالجة بالصدمة وليس إلى قدر أقلّ. «لقد حقّقت الخطوات الإصلاحيّة الأولى في الصين نجاحاً باهراً. وتستطيع الصين أن تحقق تقدُّماً أكبر بعد بالاعتماد أكثر على الأسواق الحرّة الخاصّة»[٤٣].

تذكر فريدمان بعد مرور مدّة قصيرة على عودته إلى الولايات المتحدّة الترحاب الذي لقيته نصيحته لبينوشي، وكتب رسالة إلى محرر صحيفة طلاّبية بعنوان «من الشرّ المطلق»، ليردّ على المعايير المزدوجة التي اعتمدها نُقّاده. شرح فريدمان أنه كان قد أمضى لتوّه اثني عشر يوماً في الصين، حلّ خلالها في معظم الأحيان ضيفاً على هيئات حكوميّة، والتقى مسؤولي الحزب الشيوعي الرفيعي المستوى. إلا أن هذه اللقاءات لم تثر أي ضجّة حول حقوق الإنسان

في الجامعات، بحسب ما أشار إليه فريدمان. واختتم بتهكّم قائلاً: «لقد أسديت صدفةً النصيحة نفسها إلى التشيلي والصين. هل سأواجه موجة عارمة من المعارضات لأنني كنت مستعدّاً لإسداء النصائح إلى حكومات بهذا السوء؟»[٤٤].

بدأت هذه الرسالة بعد شهور قليلة تأخذ منحًى مظلماً، إذ بدأت الحكومة الصينيّة تحُاكي بعضاً من تكتيكات بينوشي البغيضة.

لم تؤدِ رحلة فريدمان إلى النتائج المرجوّة، فهو لم يتمكّن من أن يحشد دعم الناس الذين حفظوا في ذاكرتهم صورته وهو يبارك بيروقراطيّي الحزب. ازدادت الاحتجاجات، وأصبحت أكثر حدّة في الأشهر التالية. وشكّلت مظاهرات الطلاّب في ساحة تيانانمين الرمز الأكثر بروزاً للمعارضة. وظهرت هذه الاحتجاجات التاريخيّة في الإعلام العالميّ على أنها صدام بين طلاّب معاصرين ومثاليّين يريدون تطبيق النموذج الغربيّ للديموقراطيّة والحرّيّة ومسؤولين مستبدّين يريدون المحافظة على الدولة الشيوعيّة. وقد ظهر حديثاً تحليل آخر لأحداث تيانانمين، يتحدّى الاتجاه السائد، ويضع «الفريدمانيّة» في قلب القصّة. وقد روّج وانغ هوي، أحد منظِّمي احتجاجات العام ١٩٨٩، لهذه الفكرة بدون سواها؛ وهو الآن أحد أبرز المفكّرين الصينيّين الداعمين لما بات يُعرف بـ «اليسار الجديد». ويفسّر وانغ في الكتاب الذي أصدره العام ٢٠٠٣، تحت عنوان «النظام الجديد في الصين»، بأن المعترضين الصينيين شكّلوا شريحة كبيرة من المجتمع: لم يكونوا من النخبة الطالبيّة، بل من عمّال المعامل والمستثمرين الصغار والمعلّمين. وما غذّى هذه الاحتجاجات، هو استياء الشعب تجاه تغييرات دنغ الثوريّة في القطاع الاقتصاديّ، التي قضت «بتخفيض الأجور ورفع الأسعار وإحداث موجة بطالة كبرى»[٤٥]. وكانت هذه التغييرات بحسب وانغ المحفِّز الأساسيّ للحشد الشعبي في عام ١٩٨٩[٤٦].

لم تكن تلك التظاهرات ضدّ الإصلاح الاقتصادي بحدّ ذاته، بل ضدّ طبيعة الإصلاحات التي أوحى بها فريدمان وسرعتها وقساوتها وطابعها المُضادّ للديموقراطيّة. ويقول وانغ إنّ مطالبة المحتجّين بالانتخابات وبحريّة التعبير،

كانت على ارتباط وثيق بالمعارضة الاقتصاديّة. اندفع الشعب للمطالبة بالديموقراطيّة بسبب تطبيق الحزب تغييرات ثوريّة رغماً عن إرادته. وكتب وانغ في هذا الشأن: «كانت هناك مطالبة عامّة بوضع وسائل ديموقراطيّة لمراقبة سير الإصلاحات، ولإعادة تنظيم المكاسب الاجتماعيّة»(٤٧).

حملَت هذه المطالبات اللجنة التنفيذيّة للحزب الشيوعي على اتخاذ قرار حاسم. ولم يكن هذا الخيار كما قيل بين الديموقراطيّة والشيوعيّة، أو بين «الإصلاح» و«التيّار المحافظ». بل كانت الخيارات معقّدة: هل يجدر بالحزب أن يُكمل جدول أعماله مهما كلّف الثمن، وذلك بالقضاء على المعارضين؟ أم عليه أن يستسلم أمام مطالب الشعب ويتخلّى عن تفرّده بالحكم ويخاطر بتراجع المشروع الاقتصاديّ؟

بدا بعض مُصلحي الأسواق الحرّة في الحزب، على غرار الأمين العامّ زهاو زيانغ، كأنّهم جاهزون للمراهنة على الديموقراطيّة، فقد كانوا مقتنعين بالتوافق بين الإصلاحات الاقتصاديّة والسياسيّة. إلا أن عدداً من العناصر الأكثر نفوذاً في الحزب لم يودّ المخاطرة. وصدر الحكم: سوف تحمي الدولة إصلاحاتها الاقتصاديّة بالقضاء على المتظاهرين. كانت الرسالة واضحة؛ وقد تُرجمت في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٩ حين أعلنت الحكومة الشعبية في الصين قيام الحكم العسكري توغّلت في الثالث من حزيران/يونيو دبّابات جيش التحرير الصيني بين المتظاهرين وأطلقت النار عليهم بدون تفرقة. واقتحم الجنود الباصات التي كان المتظاهرون يختبئون فيها، وانهالوا عليهم بالعصيّ والهراوات، بينما اخترق غيرهم من الجنود المتاريس التي كانت قد أنشِئت حول ساحة تيانانمين، حيث كان الطلاّب قد شيّدوا تمثالاً لإلهة الديموقراطيّة، وحاصروا المنظّمين. وقد انتشرت هذه الصدامات بشكل متزامن في كلّ أنحاء البلاد.

لن تظهر أبداً أرقام تقريبيّة حول عدد الأشخاص الذين قُتلوا أو جُرحوا في تلك المرحلة. ويعترف الحزب بمقتل مئة من المتظاهرين، بينما يقدِّر بعض الشهود العيان أنّ عدد القتلى تراوح بين ألفين وسبعة آلاف، بينما ارتفع عدد

الجرحى إلى ما يقارب الثلاثين ألفاً. وتلت هذه الأحداث مطاردة واسعة النطاق للمنتقدين والمعارضين. تمّ اعتقال ما يقارب الأربعين ألفاً، وسُجن الآلاف، وأُعدِم المئات. وخصّصت الحكومة، كما في أميركا اللاتينيّة، عمّال المصانع الذين شكّلوا التهديد الأكبر للرأسمالية الحرّة، بأقصى التدابير. وكتب موريس مايسنر في هذا الصدد: «معظم الموقوفين وكلّ الذين أُعدموا كانوا من العمّال. ومن أجل ترهيب الشعب، تم نشر سياسة تقضي بممارسة الضرب والتعذيب تلقائياً ضد الأفراد المعتقلين»[٤٨].

تمّت تغطية هذه المجازر من قبل الصحافة الغربيّة باعتبارها نموذجاً للعنف في الدول الشيوعيّة: وتماماً كما تخلّص ماو من المعارضين خلال الثورة الثقافيّة، ها إن «جزار بكين»، دنغ، يقوم الآن بسحق المنتقدين تحت العين الساهرة في «رسم ماو التصويري». وقد أورد أحد عناوين صحيفة «وول ستريت جورنال» أن أعمال العنف في الصين كانت تهدِّد الإصلاحات التي كانت تُطبَّق منذ عشر سنين»، كما لو أنّ دنغ كان معادياً لها، وليس أشرس المدافعين عنها، العازمين على إرساء دعائمها[٤٩].

توجَّه دنغ إلى الأمّة بعد مرور خمسة أيّام على الحوادث الدمويّة، وأوضح أنه بنهجه هذا لا يدافع عن الشيوعيّة بل عن الرأسماليّة. وبعد التخلّص من المعارضين «الذين شكّلوا جزءاً كبيراً من حُثالة المجتمع»، أكّد رئيس جمهوريّة الصين التزام الحزب بالمعالجة بالصدمة الاقتصاديّة. وقال: «باختصار، كان ذلك اختباراً، وقد تخطّيناه. لعلّ ما حصل سيُتيح لنا متابعة الإصلاح والانفتاح السياسيّ بخطى واثقة وسريعة. لم نكن على خطأ، وليس هناك ما يشوب المبادئ الأربعة للإصلاح الاقتصادي. وإن كان هناك خطأ ما. فهو أننا لم نطبِّق هذه المبادئ بشكل كامل»[*][٥٠].

(*) كان البعض يدافع عن دنغ. بعد المجزرة، كتب هنري كيسنجر مقالةً يقول فيها إنه لم يكن أمام الحزب من خيار آخر. ليس هناك من حكومة في العالم ترضى بأن يحتلّ عشرات آلاف المتظاهرين الساحة الرئيسية في عاصمتها لمدة ٨ أسابيع... كان لا بدّ من حصول انهيار.

لخّص العالم المختصّ بالصين والصحافيّ أوفريل شل خيار دنغ كسياوبينغ على النحو الآتي: بعد مجزرة العام ١٩٨٩، قال بنفسه أنه لن يوقف الإصلاحات الاقتصاديّة، بل الإصلاحات السياسيّة»[٥١].

لم يعد هناك بالنسبة إلى دنغ وغيره من المسؤولين في المجلس التنفيذيّ للحزب الشيوعيّ، أي حدود الآن أمام إمكانيّات السوق الحرّة. فتماماً كما أخلى الرعب الذي تسبَّب فيه بينوشي الطرقات من الثوريين، مهّدت ساحة تيانانمين الطريق أمام تحوّلات جذرية بدون أيّ خوف من التمرّد. وحتّى لو جارت الظروف المعيشيّة على العمّال والفلاّحين، كان على هؤلاء أن يسكتوا ويقبلوا بذلك أو أن يواجهوا غضب الجيش والعملاء السرّيين.

وهكذا، في ظلّ العنف الذي كان يرعب الشعب، تمكّن من تطبيق تغييرات ساحقة لا سابق لها.

اضطُرّ دنغ إلى التخفيف من بعض الإجراءات المؤلمة قبل أحداث تيانانمين، وبعد مرور ثلاثة شهور على المجزرة، أعاد هذه التغييرات، ونفَّذ عدداً آخر من توصيات فريدمان، بما فيها تحرير الأسعار. وبالنسبة إلى وانغ، هناك سبب واضح لـ «نجاح تطبيق الإصلاحات بعد أحداث ١٩٨٩، علماً بأن تطبيقها كان قد فشل في بداية الثمانينيات». وهذا السبب هو أنّ «أعمال العنف التي اندلعت العام ١٩٨٩ ساعدت في تقييم النقمة الاجتماعيّة تجاه هذه العملية، وظهرت معالم النظام التسعيري الجديد»[٥٢]. بتعبيرٍ آخر، جعلت الصدمة التي أحدثتها المجزرة العلاج بالصدمة ممكناً.

انفتحت الصين على الاستثمار الخارجي، في السنين الثلاث التي أعقبت المجزرة، ولا سيّما مع إنشاء مناطق خاصّة بالتصدير في أنحاء البلد. وذكّر دنغ الشعب، بينما كان يعلن هذه المبادرات قائلاً: «إن وجدنا ذلك ضرورياً، فإننا سنلجأ إلى أي وسيلة متاحة لنا كي نقضي على أيّ عامل قد يتسبّب باضطراب مستقبليّ لدى ظهور المؤشّرات الأولى له. قد يتمّ تطبيق الحكم العسكري أو

غيره من التدابير الصارمة(*)[٥٣].

حوّلت هذه الموجة من الإصلاحات الصين إلى مجرّد مقرّ ذي سمعة عالميّة للعمّال ذوي الأجور المنخفضة، ما جذب مصانع الشركات المتعدِّدة الجنسيّات كلها إلى الصين. ليس ثمّة بلد في العالم قدّم مكاسب ماديّة أكثر من الصين: ضرائب ورسوماً جمركية منخفضة، فساداً مستشرياً بين المسؤولين، والأهمّ من ذلك تقديم يد عاملة هائلة ذات أجر منخفض لن تطالب في المدى المنظور بأيِّ زيادة للأجور، أو بأي ضمانات متعلّقة بالعمل، خوفاً من أشدّ أنواع القمع عنفاً.

كانت تلك صفقة اللاغالب واللامغلوب بالنسبة إلى كل من المستثمرين والحزب. فبحسب دراسة أُجريت العام ٢٠٠٦، فإن ٩٠٪ من أثرياء الصين هم أبناء مسؤولين في الحزب الشيوعي. أو بتعبيرٍ آخر، يملك ٢٩٠٠ من أولاد المسؤولين في الحزب ـ المعروفين بالـ «برايسلنغ»، ثروة قدرها ٢٦٠ مليار دولار أميركي[٥٤]. وتعكس هذه الوقائع حال الدولة الشركاتيّة التي كانت التشيلي رائدةً فيها في عهد بينوشي، ويمكن تشبيه هذه الحال بباب يُفتح بين النخبة السياسيّة ونخبة أصحاب الشركات التي تضمّ جهودها للقضاء على القوّة السياسيّة المنظَّمة التي يشكلها العمال. ويتمّ اليوم دعم هذا التدبير من قبل شركات الإعلام والتكنولوجيا المتعدِّدة الجنسيّات التي تساعد الدولة الصينية في التجسُّس على المواطنين الصينيّين، وفي التأكّد من أن الطالب الذي يبحث في شبكة الإنترنت عن عبارات كـ «ساحة تيانانمين» أو «الديموقراطيّة»، لن يحصل على أيّ وثيقة ذات صلة. وحول هذا الموضوع، كتب وانغ هوي: «لم يكن مجتمع السوق الحالي وليد سلسلة من الأحداث المفاجئة بل نتيجة تدخّل الدول والعنف الذي مارسته»[٥٥].

(*) يقول عالم الإناسة دايفد هارفي في جامعة نيويورك، إن دنغ قام بجولته في جنوبي الصين بعد مجزرة تيانانمين، وإن «الحكومة الصينية ركّزت جهودها كلّها على فتح السوق التجاريّة أمام الاستثمار الأجنبيّ المباشر».

من بين إحدى الحقائق التي كشفتها مجزرة «تيانانمين» الشبه اللافت بين التكتيكات التي اتبعتها الشيوعيّة التوتاليتارية ورأسمالية، مدرسة شيكاغو»: يلتقي التيّاران على ضرورة إلغاء الآخر والقضاء على أي أثر للمقاومة بغية البدء من جديد.

لم يواجه فريدمان قطّ موجة عارمة من الاحتجاجات على إسدائه النصائح إلى حكومة سيّئة»، برغم أنّ المجزرة حصلت بعد شهور قليلة من تشجيعه المسؤولين الصينيّين على اتّباع سياسات غير شعبيّة ومؤلمة لتأسيس الأسواق الحرّة. وكالعادة، لم يلحظ أي علاقة بين النصيحة التي أسداها والعنف الذي مورِس ضدّ الشعب. وبرغم أنه ندَّد بالقمع الذي لجأت إليه الصين، إلا أنه واصل اعتبار هذه الدولة مثالاً «لفعالية تدابير السوق الحرّة في تحفيز الازدهار والحرّيّة»[٥٦].

ولعلّها مصادفة غريبة، أن تقع مجزرة تيانانمين في اليوم نفسه الذي فازت فيه حركة «التضامن» بالانتخابات في بولندا، أي في الرابع من حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٩. شكّلت الحالتان حقلين مختلفَين للدراسة في إطار نظرية الصدمة. كان على كلّ من الدولتين أن تستفيد من الصدمة والخوف للتقدّم إلى مرحلة الأسواق الحرّة. في الصين، حيث لجأت الدولة إلى أساليب الترهيب والقتل والتعذيب بشكل علني، أتت النتيجة، من وجهة نظر السوق، نجاحاً لا مثيل له. وفي بولندا، حيث تمّت الاستفادة فقط من صدمة الأزمة الاقتصاديّة والتغيير السريع ـ بدون لجوء ظاهر إلى العنف ـ اختفت مظاهر الصدمة، بيد أن النتائج كانت أقل وضوحاً بكثير.

طُبِّق العلاج بالصدمة في بولندا بعد الانتخابات، إلا أنه تحوّل إلى مهزلة للديموقراطيّة، لكونه قد تعارض مع رغبة الأغلبية الساحقة للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لحركة «التضامن». وفي العام ١٩٩٢، أي بعد مضيّ فترة طويلة، كان ٦٠٪ من البولنديين لا يزالون يعارضون خصخصة الصناعة الثقيلة. ودافع ساكس عن نفسه قائلاً إنه لم يكن يملك خياراً آخر، مشبِّهاً دوره بدور جرّاح في قسم الطوارئ. قال: «حين يصل المرء إلى قسم الطوارئ وقلبه متوقّف عن الخفقان،

يشقُّ الطبيب القَصّ بدون أن يخشى ظهور الندبات في ما بعد. الهدف هو أن يعاود قلب المريض الخفقان، حتى لو أُحدِثت فوضى دموية في المكان. فالمريض لا يملك خياراً آخر»[٥٧].

إلا أن البولنديين طرحوا أسئلة كثيرة حول الطبيب والعلاج حين شُفي البلد من الجراحة. ولم يتسبَّب العلاج بالصدمة في «اختلالات آنيّة لبولندا»، كما توقّع ساكس. بل تسبَّب في انهيار كلي: انخفض الإنتاج الصناعي ٣٠٪ في خلال السنتين اللتين تلتا المجموعة الأولى من الإصلاحات. وازدادت نسبة البطالة بشكل هائل مع خفض كلفة الاستيراد، ووصلت إلى ٢٥٪ في بعض المناطق. ويُعتبر هذا التغيير مؤلماً بالنسبة لبولندا التي لم تعرف يوماً البطالة حتى في ظلّ الشيوعيّة بشوائبها وقسوتها. وأصبحت مشكلة البطالة مزمنة حتى مع عودة النموّ الاقتصادي. وتسجّل بولندا بحسب آخر إحصاءات للبنك الدولي، نسبة ٢٠٪ من البطالة وهي النسبة الأكثر ارتفاعاً في الاتحاد الأوروبي. كما تبرز الأزمة بأوجّها لدى الشبّان تحت سن الـ ٢٤ إذ إن نسبة العاطلين عن العمل بينهم في العام ٢٠٠٦ وصلت إلى ٤٠٪، وهي ضعف النسبة الإجماليّة في الاتّحاد الأوروبي. والمأساوي في هذه الأرقام. هو نسبة الفقر، إذ كان ١٥٪ من البولنديين يعيشون تحت خط الفقر في العام ١٩٨٩، بينما أصبحت هذه النسبة ٥٩٪ في العام ٢٠٠٣[٥٨]. اتّضح إذاً، أن العلاج بالصدمة، الذي أتى على الضمانات في إطار العمل وجعل الحياة اليومية باهظة، لم يكن الطريق الصحيح لوصول بولندا إلى مرتبة البلد الأوروبي «الطبيعي» (المعروف بقوانين العمل الصارمة والخدمات الاجتماعيّة الوافرة)، بل أوصلها إلى حالة البلد الذي يعمل على ملء الثغرات التي رافقت الثورة المُضادّة حيث انتصرت، من الصين إلى التشيلي.

ارتكبت حركة «التضامن» خيانة عظمى أدّت إلى حالة مرارة وغضب في البلد لم يتعاف منها، علماً بأنها الحركة التي أسّستها اليد العاملة، والتي راقبت نشوء هذه الطبقة الدنيا. وغالباً ما يتلاعب مسؤولو الحركة في جذورها الاشتراكية، ولا سيما أن فاليسا يدّعي الآن أنه في العام ١٩٨٠ كان المسؤولون

يعرفون أنهم سيؤسِّسون للرأسمالية». ويتذكّر كارول مودزلفسكي، المقاوم والمفكِّر في حركة «التضامن» الذي كان قد أمضى ثماني سنين ونصف السنة في السجون الشيوعيّة: «ما كنت لأقضي شهراً ولا حتى أسبوعاً من أجل الرأسماليّة، فما بالك وقد قضيت ثماني سنين ونصف السنة!»(٥٩).

صدَّق العمّال، في السنة والنصف الأولى من حكم الحركة، أبطالهم حين قالوا لهم إن مرحلة الألم ستكون موقتة، وإنها مرحلة لا بد منها لإدخال بولندا عالم أوروبا الحديثة. انتظر الشعب، برغم وطأة البطالة، بصمت وصبر، أن يظهر مفعول العلاج وتبدأ مرحلة الشفاء. وعندما لم تأتِ مرحلة الشفاء المرتقبة، أقلّه على شاكلة فرص عمل، ارتبك أعضاء الحركة: كيف تمكّنت الحركة، أن توصل البلاد إلى مستوى عيش أدنى من ذلك الذي كان سائداً في أيّام الشيوعيّة؟ قال أحد عمّال البناء البالغ من العمر ٤١ سنة «دافعت الحركة عني في العام ١٩٨٠ حين أسّست الاتّحاد، إلا أنني حين عدت وقصدت أعضاءها من أجل المساعدة، قالوا لي إنّه علي أن أتألّم من أجل الإصلاح»(٦٠).

طفح الكيل بالنسبة إلى الحركة، وطلبت وضع حدٍّ لهذا الاختبار بعد مرور ثمانية عشر شهراً على مرحلة «السياسة الاستثنائيّة» في بولندا. وانعكس الاستياء الكبير بين المواطنين بزيادة عدد المضربين: في حين كان عددهم ٢٥٠ في العام ١٩٩٠، حين كانت الحركة تتمتّع ببعض الدعم، فاق هذا العدد الـ ٦٠٠٠ في العام ١٩٩٢.(٦١). اضطُرت الحكومة بالتالي إلى أن تبطئ تقدم مشاريع الخصخصة الطموحة أمام هذا الضغط الشعبي القوي. في نهاية العام ١٩٩٣، السنة التي شهدت ما يقارب ٧٥٠٠ إضراب، كان ٦٢٪ من إجمالي الصناعة في بولندا لا يزال عاماً، وملكاً للدولة(٦٢).

نجح العمّال في الحقيقة، في وضع حد لعملية الخصخصة الشاملة نظراً إلى صعوبة الإصلاحات والعواقب الوخيمة، إلا أن هذه العواقب كان يمكن أن تكون أسوأ بكثير. لقد حفظت هذه الموجة من الإضرابات مئات آلاف الوظائف التي كانت ستُفقد لو سُمح باستمرار إغلاق المؤسسات المعتبَرة غير فعّالة، أو

تصغير حجمها، أو بيعها. واللافت في ذلك أن النمو الإقتصادي عاد سريعاً مثبتاً، على حدّ قول تاديوس كواليك الخبير الاقتصادي والعضو السابق في الحركة، أنّ الذين كانوا مستعدّين للتخلّي عن شركات الدولة لكونها غير مجدية وبدائية، كانوا على خطأ.

وجد العمّال بالإضافة إلى الإضرابات، وسيلة أخرى للتعبير عن غضبهم إزاء حلفائهم لمرّة يتيمة في حركة «التضامن»: لجأوا إلى المفتاح الديموقراطي الذي ناضلوا من أجله كي يعاقبوا الحركة عقاباً قاسياً في الانتخابات، بمن فيهم الحبيب السابق لش فاليسا أتت الضربة القاضية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حين فاز ائتلاف الأحزاب اليسارية، من بينها الحزب الشيوعي الذي كان حاكماً في السابق والذي بات يُدعى «الحلف اليساري الديموقراطي»، بـ ٦٦٪ من المقاعد البرلمانيّة. وتحوّلت الحركة عندئذٍ إلى فصائل متناحرة. أحرزت فصيلة الاتحاد العمّالي أقلّ من ٥٪، ما أدى إلى فقدان الحركة مكانتها في البرلمان وظهور حزب جديد بقيادة مازوفييكي، رئيس الوزراء. وقد فاز هذا الحزب بـ ١٠,٦٪ فقط من المقاعد، ما عبّر عن نبذ العلاج بالصدمة.

في الأعوام القادمة، ومع نضال عشرات البلدان لإصلاح الاقتصادات، سيتمّ بطريقة من الطرق، التخلّص من بعض التفاصيل المزعجة كالإضرابات، والفشل في الانتخابات، وتبدّل السياسات. وينبغي أن تمثل بولندا نموذجاً وإثباتاً على أنه يمكن تطبيق تغييرات جذرية للوصول إلى الأسواق الحرّة بوسائل ديموقراطيّة وسلمية.

كالعديد من القصص التي سمعناها عن بلدان في طورٍ انتقاليّ، كانت هذه القصّة أشبه بأسطورة. لكن هذه الأسطورة كانت أفضل من الحقيقة: ففي بولندا، تم اللجوء إلى الديموقراطيّة كسلاح ضدّ الأسواق الحرّة في الشارع وفي صناديق الاقتراع. وفي تلك الأثناء، دهست عربة الرأسماليّة على الديموقراطيّة في ساحة «تيانانمين، حيث ولّد الذعر والعنف الفورة الاستثمارية الأطول والأكثر ربحاً في التاريخ المعاصر. إنها معجزة جديدة، وُلدت من رحم مجزرة.

الفصل العاشر

الديموقراطيّة مولودة مكبّلة

حرّية مقيّدة في جنوب أفريقيا

تعني المصالحة أن أولئك الذين كانوا يعيشون في ظلمة التاريخ، عليهم أن يدركوا الاختلاف النوعيّ بين القمع والحرّيّة. وتُترجَم الحرّيّة في لغتهم بتوفّر مياه شفة نظيفة وكهرباء، ومسكن وعمل لائقَين، بالإضافة إلى إمكانيّة إرسال الأطفال إلى المدرسة، والحصول على الرعاية الصحّية الضروريّة. ما أودُّ قوله هو، ما نفع تحقيق الانتقال إن لم يتمّ تحسين مستوى حياة هؤلاء الأشخاص؟ فإن لم يتحقّق ذلك، تُعتبر الانتخابات عديمة الفائدة.

رئيس الأساقفة دوزموند توتو، رئيس لجنة المصالحة والحقيقة لجنوب أفريقيا، ٢٠٠١[١].

أراد الحزب الوطنيّ أن يُضعف السلطة قبل انتقالها، ففاوض للتوصّل إلى نوع من المقايضة بحيث يتخلّى عن حكم البلاد لقاء الحصول على حقّ منع السود من حكم البلاد على طريقتهم.

أليستر سباركس، صحافيّ من جنوب أفريقيا[٢]

جلس نلسون مانديلا، الذي كان في الحادية والسبعين من عمره آنذاك، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، إلى طاولته في السجن، ليكتب رسالة إلى مؤيّديه في الخارج. كان الهدف من الرسالة البتّ في نقاشٍ حول ما إذا كانت السنون الثماني والعشرون خلف القضبان، معظمها على جزيرة روبن المجاورة لشاطئ

كيب تاون، قد أضعفت التزام الزعيم بإجراء تحوُّل اقتصاديّ في دولة الفصل العنصريّ، في جنوب أفريقيا. بلغ طول الرسالة جملتين كانتا كافيتين للتعبير عن حزمه: «يُجسِّد تأميم المناجم والمصارف والشركات الكبرى، سياسة المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ؛ وأيُّ تغيير في وجهة نظرنا في هذا الخصوص غير وارد. نحن ندعم الهدفَ الذي يقضي بتمكين السود على الصعيد الاقتصاديّ، إلاّ أنه في حالتنا هذه لا مهربَ من سيطرة الدولة على بعض القطاعات الاقتصاديّة»[٣].

اتّضح أنّ التاريخ لم ينتهِ بعدُ كما قال فوكوياما. في الواقع، كان لا يزال السكّان في دولة جنوب أفريقيا، صاحبة الاقتصاد الأكبر في القارّة الأفريقية، يعتقدون أن الحريّة تشمل حقّ المطالبة باستعادة المكاسب غير الشرعيّة التي جمعها القامعون وإعادة توزيعها. وقد شكَّل هذا الاعتقاد ركيزةَ سياسة المؤتمر الوطني الأفريقي لمدّة ٣٥ سنة، بعد أن كان قد تمّ إعلانه للمرّة الأولى في «ميثاق الحريّة» الذي تضمّن المبادئ الجوهريّة لهذه السياسة. في الواقع، تُعتبر قصّة صياغة الميثاق من تراث جنوب أفريقيا، وذلك لسبب وجيه. فقد بدأت العمليّة في العام ١٩٥٥، مع إرسال الحزب خمسين ألف متطوّع إلى البلدات والمناطق الريفية المختلفة. تمثّلت مهمّة هؤلاء المتطوِّعين في جمع «طلبات الحريّة» من الناس، ورصد نظرتهم إلى العالم في مرحلة ما بعد الفصل العنصريّ، التي كان من شأن الجميع أن يحظى خلالها بحقوق متساوية. أتت الطلبات مكتوبةً بخطّ اليد على قصاصاتٍ من الورق وحملت العناوين التالية: «إعطاء أراضي للذين لا يملكونها»؛ «أجور عادلة وساعات عمل أقلّ»؛ «تعليماً مجّانياً وإلزامياً بغضّ النظر عن اللون أو العرق أو الجنسية»؛ «حقّ السكن والتنقّل بحرّية»... إلخ[٤]. عند تسلُّم قادة المؤتمر الوطني الأفريقيّ هذه الطلبات، استخلصوا أهمّ عناوينها في وثيقة نهائيّة تمّ تبنّيها في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٥، في «مجلس الشعب» في «كليبتاون»، البلدة التي اعتُبرت منطقة فاصلة هدفها حماية سكّان جوهانسبورغ البيض من الحشود القادمة من سويتو. اجتمع ثلاثة آلاف مندوب من بينهم سود، وهنود، وأصحاب بشرة ملوّنة، وقلّة من البيض، ليصوّتوا على محتوى الوثيقة. ويقول نلسون مانديلا عن ذلك

التجمّع التاريخيّ: «قُرئ الميثاق بصوتٍ مرتفع للناس، جزءاً تلو الآخر، باللغة الإنكليزية وباللغتين المحلّيتين، الـ «سيسوتو» والـ «كزوسا». وكانت الحشود تهتف بعد تلاوة كلّ جزء «أفريكا!» و«مايبويي!»[٥]. في الواقع، يحمل المطلب الأوّل في ميثاق الحرّيّة عنوان «على الشعب أن يحكم!».

إلاّ أنّه في منتصف الخمسينيّات، كان ذلك الحلم يَبعد عقوداً عن تحقّقه. فقد قاطعت الشرطة بعنف التجمّع في اليوم الثاني من اجتماع «المجلس»، مدّعيةً أنّ المندوبين كانوا يتآمرون للخيانة.

كان البيض والإنكليز يسيطرون على الحكومة منذ ثلاثة عقود، ففرضوا حظراً على المؤتمر الوطني الأفريقي وغيره من الأحزاب السياسية التي كانت تحاول وضع حدٍّ للفصل العنصري. إلا أن انتشار «وثيقة الحرّيّة» استمرّ برغم القمع الشديد، وانتقلت الأخرى من يد إلى أخرى بين الثوريين السرّيين، موحيةً لهم بالأمل والعزيمة. تم اختيارها بعد ذلك، في الثمانينيّات من قبل جيل جديد من المناضلين الشبّان الذين بدأوا يظهرون في القرى. فاجأ هؤلاء الشبّان الراديكاليّون آباءهم بجرأتهم غير المعهودة، إذ سئموا الصبر وحسن السلوك، وعزموا على القيام بكل ما يلزم من أجل الانقلاب على هيمنة البيض. فنزلوا إلى الشوارع للتظاهر وهم ينشدون: «لا الرصاص ولا القنابل المسيّلة للدموع ستوقفنا». واجه المناضلون المجزرة تلو الأخرى، واضطرّوا إلى دفن رفاقهم، إلاّ أنهم تابعوا الغناء، وواصلوا التقدّم. وحين كانوا يُسألون ضدّ ماذا كانوا يقاتلون، كانوا يجيبون «ضدّ الفصل العنصري»، أو «ضدّ العنصرية». وحين كانوا يُسألون من أجل ماذا يقاتلون، كانوا يجيبون: «من أجل الحرّية» أحياناً، و«من أجل ميثاق الحرّيّة» في معظم الأحيان.

يقدّس الميثاق حقّ العمل والمسكن اللائق، وحرّية المعتقد، والأهمّ من ذلك بعد، حقّ تقسيم ثروة أغنى بلدٍ في القارّة الأفريقية، يملك، من بين ما يملك، أكبر احتياطي من الذهب في العالم. وينصّ الميثاق على أنه: «ينبغي إعادة الثروة الوطنيّة وإرث جنوب أفريقيا إلى الشعب؛ وينبغي أن تحوَّل إليه أيضاً المعادن التي لا تزال في المناجم والمصارف والمصانع الكبرى؛ كما

يجب فرض رقابةٍ على سائر أشكال الصناعة والتجارة من أجل المساعدة في تحقيق الرفاه للسكّان[٦].

اعتبر البعضُ الميثاق وثيقة وسطيّة إيجابيّة، بينما اعتبره آخرون ضعيفاً بشكل لا يُغتفَر له. لام الداعون إلى الوحدة، الأفريقيّون بدورهم، المؤتمرَ الوطني الأفريقي على تنازله عن الكثير لصالح المستعمرين البيض. فكانوا يتساءلون: «لمَ ينبغي على دولة جنوب أفريقيا أن تكون ملكاً للجميع، بِيضاً كانوا أم سُوداً؟ يجدر بالبيان الرسميّ أن يطالب، كما فعل القوميّ الجامايكيّ الأسود ماركوس غارفي، بأن تكون أفريقيا للأفريقيين. رفضَ الماركسيّون المتحمّسون بدورهم الطلبات باعتبار أنّها «بورجوازيّة تافهة»، فهم لم يجدوا ما هو ثوريّ في فكرة تقسيم الأرض على الشعب؛ ولا سيّما أنّه كان قد سبق لينين، أن تحدّث عن ضرورة إلغاء الملكيّة الخاصّة.

آمنت الفصائل كلّها التي كانت تناضل في سبيل التحرير، بأن الفصل العنصريّ لم يكن نظاماً سياسياً يحكم من يحقّ له التصويت أو التنقّل بحرّية فحسب، بل كان أيضاً نظاماً اقتصادياً استغلّ العنصريّة للقيام بأعمال مربحة جداً: فقد تمكّنت نخبة بيضاء صغيرة من كسب أرباح طائلة عن طريق المناجم، والمزارع، والمصانع في الجنوب لأن الأغلبية الساحقة من السود كانت ممنوعة من استملاك الأراضي، ومضطرّة إلى العمل بأجرٍ زهيد جداً. فضلاً عن أنّ مصير هذه الأغلبيّة السوداء كان أن تتعرّض للضرب والسَّجْن في حال تجرّأت على التمرّد. في الواقع، كان البيض يتقاضون عشرة أضعاف أجور السود في المناجم. وكما في أميركا اللاتينية، كان أصحاب المصانع الكبرى يعملون بشكل وثيق مع الجيش ليتمكّنوا من التخلّص من العمّال المشاغبين[٧].

ويؤكّد «ميثاق الحرّيّة» الإجماع الأساسيّ بين أطراف الحركة التحريريّة حول المبدأ القائل إن الحرّيّة لا تتحقّق بتسلُّم السود زمام الحكم في البلاد، بل بتوزيع ثروة البلاد وأراضيها على المجتمع كلّه بعد أن كانت قد صُودِرت بطريقة غير شرعيّة. لم يعد بوسع جنوب أفريقيا أن تكون بلداً ذا معايير «كاليفورنيّة»

لحياة البيض، وأخرى «كونغولية» لحياة السود، كما كان يُقال أيام الفصل العنصري. لقد تمثّلت الحريّة في إيجاد البلد الحلّ الوسط».

هذا في الواقع، ما أكّده نلسون مانديلا في رسالته التي اقتصرت على سطرين: كان لا يزال مؤمناً بالخطّ الأساسيّ القائل إنه ليست ثمّة حرّية بدون إعادة التوزيع. لا شكّ في أن كلام مانديلا، في تلك المرحلة التي كانت تشهد تحوّل عدد كبير من البلدان، كانت له تبعات لا يمكن غضُّ النظر عنها. فإن تمكّن مانديلا من إيصال المؤتمر الوطني الأفريقي إلى الحكم ونجح في تأميم المناجم والمصارف، فإنّه كان سيصعّب مهمّة الخبراء الاقتصاديين في جامعة «شيكاغو» في إظهارهم هذا الخطاب على أنه يجسّد أفكاراً قديمة من الماضي لم تعد صالحة، وبالتالي استبعاده. كما كان سيصعِّب عليهم إقناع البلدان الأخرى بأن الأسواق الحرّة والتجارة الحرّة قادرة على إصلاح التباين وعدم التكافؤ.

في ١١ شباط/فبراير من العام ١٩٩٠، بعد أسبوعين من كتابة مانديلا رسالته، خرج من السجن حرّاً طليقاً، وكانت صورته أشبه بصورة قدّيس بالنسبة إلى العالم بأسره. بدأت الاحتفالات في مقاطعات البلاد كلها التي جدّدت إيمانها بأن لا شيء يمكنه وضع حدٍّ للنضال من أجل التحرير. وعلى خلاف الحركة التحريرية في أوروبا، لم يتمّ إحباط الحركة التحريرية في أفريقيا. فقد كانت هذه الحركة أوفر حظّاً. أمّا مانديلا، فواجه صدمة ثقافية إلى حدّ أنه خال الكاميرا نوعاً جديداً من الأسلحة تمّ تطويره بينما كان في السجن[8].

لقد اختلف العالم كلياً منذ أن انفصل مانديلا عنه منذ سبعة وعشرين عاماً. كانت موجة من التأميم في العالم الثالث تزحف إلى القارّة الأفريقية حين اعتُقل مانديلا العام ١٩٦٢، وكانت الحرب تمزّق البلاد آنذاك. كما كان قد تمّ إخماد الثورات الاشتراكية كلها خلال فترة اعتقاله: قُتل تشي غيفارا في بوليفيا العام ١٩٦٧، ومات سلفادور آلندي في انقلاب العام ١٩٧٣، وقضى بطل تحرير الموزمبيق ورئيس جمهوريّتها، ساموراً ماشل في حادث سقوط طائرة غامض العام ١٩٨٦. وشهدت أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيّات، انهيار الشيوعيّة، وسقوط جدار برلين، وعمليات القمع في ساحة تيانانمين. وسط هذه الأحداث

المتسارعة، لم يتسنَّ لمانديلا الوقت ليجاري الأمور، وعندما خرج من السجن كان بانتظاره شعب قادر على التوجّه نحو الحرّيّة بدون تعريض البلد لحرب أهلية أو لانهيار اقتصادي؛ مع العلم بأن الاحتمالين كانا وارديَن.

في حال وُجِد خيارٌ ثالث بين الشيوعيّة والرأسماليّة، يشكّل سبيلاً إلى إحلال الديموقراطيّة في البلاد وإعادة توزيع الثروات في الوقت عينه، لكانت دولة جنوب أفريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي، الوحيدة التي تواجدت في موقع يسمح لها بتحقيق الحلم. ولا يُعزى ذلك إلى الإعجاب والدعم الخارجيَّين والتعاطف الدولي التي انصبّت على مانديلا فحسب، بل إلى الطريقة الفريدة التي تمّ فيها النضال ضدّ الفصل العنصري أيضاً. فقد أصبح هذا النضال حركة شعبيّة شاملة في الثمانينيّات. وخارج جنوب أفريقيا، كان السلاح الأنجح في أيدي الناشطين، هو مقاطعة الشركات، وذلك من خلال رفض منتجات الشركات الجنوب أفريقيّة والمصانع العالميّة التي كانت تتعامل مع دولة الفصل العنصري. كان الهدف الاستراتيجي للمقاطعة أن يُفرض ما يكفي من الضغط على قطاع الشركات بغية التأثير في الحكومة المتعنّتة من أجل أن تضع حدّاً للفصل العنصري. وتضمّنت هذه الحملة عنصراً معنوياً أيضاً: فقد اعتبر عدد كبير من المستهلكين أنّ الشركات التي تستفيد من هيمنة البيض تستحقّ ضربة ماليّة.

سنح هذا السلوك للمؤتمر الوطني الأفريقي، أن يرفض سياسة الأسواق الحرّة التي كانت رائجة حينها. وتمكّن مانديلا من الانتقال إلى المرحلة التالية، بما أنه كان ثمّة اتّفاق على أن تتحمَّل الشركات جزءاً من المسؤولية على الجرائم التي ارتُكبت. قضت تلك المرحلة بأن يشرح مانديلا السبب الذي توجّب تأميم القطاعات الرئيسة في جنوب أفريقيا على النحو الذي جاء في ميثاق الحرّيّة. كان باستطاعة مانديلا أن يقدّم الحجّة نفسها ليبرِّر الظلم الكامن في تحمُّل حكومة جديدة منتخَبة من الشعب عبء الدين الذي تراكم أيّام الفصل العنصري. صحيح أنّ ذلك كان ليثير امتعاض صندوق النقد الدولي، والخزينة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، تجاه سلوك مانديلا المشاغب، إلا أنّ مانديلا كان قدّيساً حياً بنظر الناس، وكان دعم الشعب سيُشكِّل سنداً كبيراً له.

لا يمكننا أن نعرف أياً من العوامل التي توفَّرت، كان سيغلب. ففي خلال الأعوام التي مضت، بين كتابة مانديلا رسالته في السجن، وفوز المؤتمر الوطني الأفريقي في انتخابات العام ١٩٩٤، أي تلك التي انتُخب فيها مانديلا رئيساً للجمهورية، باتت الفئات المختلفة في الحزب مقتنعة بأنها لن تستطيع استخدام الأسس التي أنطلقت منها للمطالبة بإعادة توزيع ثروة البلاد المسروقة. وبدلاً من أن يلتقي طرفا جنوب أفريقيا في الوسط، بين كاليفورنيا والكونغو، زادت حدّة عدم المساواة والجرائم إلى أن أصبح الشرخ والفارق بينهما أشبه بالفارق بين بفرلي هيلز وبغداد. تجسّد جنوب أفريقيا اليوم شهادة حيّة لما قد يحصل عند تداخُل التحوّل السياسي مع الإصلاح الاقتصادي. فسياسياً، كان يحقّ للشعب أن يصوّت، وأن يتمتّع بحرّيته المدنيّة وبحكم الأكثريّة. لكن، اقتصادياً، كانت دولة جنوب أفريقيا قد تفوَّقت على البرازيل من حيث اختبارها أشدّ حالة عدم مساواة عرفها العالم.

زرتُ جنوب أفريقيا في العام ٢٠٠٥ كي أفهم ما الذي حصل أثناء المرحلة الانتقالية الممتدّة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٤، وجعلَ مانديلا يختار طريقاً كان يعتبرها «غير ممكنة».

دخل المؤتمر الوطني الأفريقي في مفاوضات مع الحزب الوطنيّ الحاكم لتجنب الكابوس الذي راود الموزمبيق المجاورة، حين أجبرت حركةُ الاستقلال المستعمرَ البرتغالي على أن ينهي استعماره في العام ١٩٧٥. لقد أصيب البرتغاليون، خلال اندحارهم من البلاد، بنوبة غضب مدمّرة، وراحوا يسكبون الإسمنت في حفر المصاعد، ويسحقون الجرّافات، ويجرّدون البلد من كلّ ما وصلت إليه أيديهم. إلا أنّ المؤتمر الوطني الأفريقي، استطاع بفضل شعبيّته، أن يفاوض للحصول على تسليم سلميّ نوعاً ما للسلطة. بيد أن تلك المفاوضات لم تجنّب جنوب أفريقيا نوبة الغضب التي أصابت حكّام الفصل العنصري لدى خروجهم من السلطة. وعلى عكس نظرائه في الموزمبيق، لم يسكب الحزب الوطنيّ الإسمنت. وبرغم أنّ استيلاءه على السلطة كان موازياً

من حيث قدرته على الشلّ، فإنّه كان أكثر رأفةً، وحصل ضمن إطار تلك المفاوضات التاريخيّة.

جرت المحادثات حول إنهاء مرحلة الفصل العنصري على محورين غالباً ما تلاقيا: الأوّل كان سياسياً والثاني اقتصادياً. وبطبيعة الحال، تركّزت الأنظار كلّها على القمم العالية المستوى بين مانديلا وف.و. دي كليرك، قائد الحزب الوطني. قضت استراتيجية دي كليرك بالحفاظ على القدر المستطاع من السلطة، فلجأ إلى كل السبل الممكنة في سبيل ذلك، كتقسيم البلد إلى فدراليّات، ومنح حقّ النقض للأقليّات، وتخصيص حدٍّ أدنى من المقاعد النيابية لجميع الإثنيّات. لقد حاول «دي كليرك»، باختصار، المستحيل لمنع حكم الأكثريّة، لأنه عرف أن ذلك سيؤدّي إلى تجريد أصحاب الأراضي من أملاكهم، وإلى تأميم الشركات. وقال مانديلا في ما بعد، إن «الحزب الوطني حاول المحافظة على هيمنة البيض بموافقتنا». ففي حين امتلك دي كليرك دعم المال والسلاح، كان خصمه، أي مانديلا، مدعوماً شعبياً من الملايين. وقد حقّق ومفاوضه الرئيسيّ، سيريل رامافوزا، معظم أهدافهما[٩].

جرت بمحاذاة هذه القمم المتفجّرة في غالبيّتها مفاوضات اقتصادية على مستوى أقل شأناً، ترأسها من جهة المؤتمر الوطني الأفريقي تابو مبيكي، الذي سطع نجمه في الحزب آنذاك، وأصبح اليوم رئيس جمهوريّة جنوب أفريقيا. اتّضح للحزب الوطنيّ مع تقدّم المحادثات السياسيّة، أن خصمه سيستحوذ قريباً على البرلمان بأكمله، فبدأ حزب النخبة في جنوب أفريقيا يصبّ طاقاته كلّها على المفاوضات الاقتصاديّة. فشل البيض في جنوب أفريقيا بردع السود عن السيطرة على الحكومة، لكن حين وصل الأمر إلى الثروة التي جمعوها أيّام الفصل العنصري، فإنّهم لم يكونوا مستعدّين للتخلّي عنها بسهولة.

وضعت حكومة دي كليرك استراتيجية ذات وجهين، أثناء هذه المحادثات. اتّكل الوجه الأوّل من الاستراتيجية على «اتّفاقية واشنطن» القائلة بطريقة واحدة لإدارة الاقتصاد. حدّدت هذه الطريقة العوامل الرئيسة في صنع القرارات الاقتصاديّة من الناحية التقنية والإدارية، كسياسة التجارة والمصرف المركزيّ. ثمّ

استخدمت مجموعة كبيرة من الأدوات السياسيّة كالاتفاقات الدوليّة للتجارة، والتحديث في القوانين الدستورية، والبرامج الهادفة إلى تكييف البنى، وذلك من أجل تسليم إدارة مراكز القوى هذه إلى خبراء يُفترض أن يكونوا حياديّين. كان هؤلاء الخبراء اختصاصيين اقتصاديّين وفدوا من صندوق النقد والبنك الدوليَّين، ولجان الاتّفاقية العامّة للتجارة والتعريفة الجمركية، والحزب الوطني، ما عنى أنهم كانوا من خلفيّات مختلفة، باستثناء المقاتلين الأحرار منهم. اتّبعت هذه الاستراتيجية سياسة البلقنة، لكن ليس على الصعيد الجغرافي كما أراد دي كليرك في البداية، بل على الصعيد الاقتصادي.

لم ينجح تنفيذ هذه الخطة تحت أنظار قادة المؤتمر الوطني الأفريقي الذين كانوا منشغلين في ربح معركة السيطرة على البرلمان. وفي خلال العمليّة، فشل المؤتمر الوطني الأفريقي في حماية نفسه من استراتيجية أكثر خطورة، ـ كانت في جوهرها عبارة عن ضمانة مبلورة ضدّ تحوّل البنود الاقتصاديّة في ميثاق الحرّيّة إلى قانون في جنوب أفريقيا. أصبحت عبارة «على الشعب أن يحكم!»، حقيقة في وقت قصير، لكن المساحة التي كانوا سيحكمونها كانت تتقلّص بسرعة قياسيّة.

انكشفت أوراق المحادثات بين الخصمين، كان المؤتمر الوطني الأفريقي يتحضّر في صفوفه الداخلية لتسلُّم الحكم. في وقت شكّل محامو المؤتمر الوطني الأفريقي وخبراؤه الاقتصاديّون فرق عمل تتولّى تطبيق الوعود الواردة في ميثاق الحرّيّة المرتبطة بالتسهيلات المنزلية والرعاية الصحّية. كان أبرز هذه الخطط، خطّة «فلتنجح الديموقراطيّة»، مخططاً من شأنه أن يمنح جنوب أفريقيا مكانةً اقتصاديّة بعد مرحلة الفصل العنصري وقد تحضيره أثناء المفاوضات الرفيعة المستوى. غير أنّه خُفي عن أعضاء الحزب الذين كانوا منشغلين بخططهم الطموحة، أنّ فريق التفاوض كان يقوم بتنازلات على طاولة المفاوضات تجعل تحقيق هذه الخطط مستحيلاً. قال لي الخبير الاقتصادي فيشنو باداياشي بشأن خطّة «فلتنجح الديموقراطيّة» «إنها ماتت قبل أن تولد حتى». وفي الوقت الذي أصبح فه مشروع الاتّفاقية كاملاً «كانت قد وُجدت كرة جديدة في الملعب».

اختير باداياشي ليلعب دوراً مهماً في خطّة «فلتنجح الديموقراطيّة»، بما أنه كان أحد الخبراء الاقتصاديين المدرّبين القليلين الناشطين في المؤتمر الوطني الأفريقي. وكان يقول في هذا الصدد إنه «كان يسحق بالأرقام». وصل معظم من عمل معهم باداياشي إلى مراكز مهمّة في حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي ما عداه، لأنه رفض كل العروض التي قُدِّمت إليه لاستلام منصب في الحكومة. لقد فضّل الحياة الأكاديميّة في دوربان حيث يعلّم ويكتب ويملك «آيكي»، مكتبته العزيزة على قلبه. وسُمّيت مكتبته كذلك تيمُّناً بآيكي مايت، أوّل بائع كتب غير أبيض في جنوب أفريقيا. وقد كنا نلتقي في مكتبته تلك، للتحدُّث بشأن المرحلة الانتقالية، ونحن محاطان بكتب التاريخ القديمة والضخمة.

دخل باداياشي معترك النضال التحريريّ في السبعينيّات كمستشار للاتحاد العمّالي في جنوب أفريقيا. قال: «كان الجميع يعلّقون ميثاق الحرّيّة على أبوابهم في تلك الأيام». وعندما سألتهُ متى عرف أن أهدافه الاقتصاديّة لن تتحقّق، أجاب بأنّ الشكوك راودته منذ البداية، أي في أواخر العام ١٩٩٣، حين تلقّى وزميله في «فلتنجح الديموقراطيّة» اتصالاً من الفريق المفاوض في مراحل المفاوضات الأخيرة مع الحزب الوطني، جاء فيه طلب أن يكتبا وثيقة بإيجابيّات وسلبياته استقلال إدارة المصرف المركزيّ في جنوب أفريقيا عن الحكومة المنتخبة. وقد أراد المتّصلون وقتها الوثيقة عند الصباح!

يتذكّر باداياشي، الذي هو الآن في مطلع الخمسينيّات من عمره، فيقول: «أُخذنا على غفلة». كان باداياشي في الواقع، قد أجرى دراسته في جامعة جون هوبكينز، في بالتيمور. وكان يعلم أنّه حتّى في ذلك الحين، كان ثمّة أشخاص في كنف الخبراء الاقتصاديين الأميركيين المختصّين بالأسواق الحرّة، يعتبرون استقلال المصرف المركزي فكرة غريبة، أو سياسة عزيزة على قلب مفكِّري جامعة «شيكاغو» الذين يظنّون أنه ينبغي إدارة المصرف المركزي ككيان مستقلّ بعيداً عن تدخّل السياسيّين المشرّعين المنتخبين»(*)(١٠). اعتبر باداياشي

(*) غالباً ما كان فريدمان يقول ممازحاً إنّه لو كانت المصارف المركزية معتمدةً على العلوم الاقتصاديّة المحضة، لكانت تمّت إدارتها من قبل أجهزة كومبيوتر ضخمة، من دون حاجةٍ إلى البشر.

وزملاؤه، الذين كانوا يؤمنون بأن السياسة المالية تخدم الحكومة و«أهدافها الكبيرة على صعيد التنمية، وفرص العمل، وإعادة توزيع الثروات»، أن موقف المؤتمر الوطني الأفريقي كان بديهياً: «لن يكون هناك مصرف مركزي مستقل في جنوب أفريقيا». وقد سهر باداياشي وزميل له، طوال الليل ليكتبا وثيقة تمنح الفريق المفاوض الذرائع كلها التي كان في حاجة إليها لتخطّي المطبّة التي وضعها الحزب الوطني أمامه. إن تمّت إدارة المصرف المركزي، الذي يُعرف بمصرف الاحتياطي في جنوب أفريقيا، بشكل مستقلّ، فسيشكّل ذلك عائقاً أمام المؤتمر الوطني الأفريقي في تحقيق الوعود التي قطعها. فإن لم تكن حكومة المؤتمر الوطنيّ الأفريقي هي التي ستُخضع المصرف المركزي للمساءلة، فمن غيره كان سيفعل؟ أصندوق النقد الدولي؟ أم سوق الأوراق المالية في جوهانسبورغ؟ لا شكّ في أن الحزب الوطني كان يسعى إلى إيجاد مخرج خلفيّ يوصله إلى الحفاظ على السلطة بعد خسارة الانتخابات، وكان ينبغي مقاومة هذه الاستراتيجية مهما كلّف الأمر. ويعلّق باداياشي على ما سبق قائلاً: «كانوا يحاولون الحفاظ على مصالحهم قدر المستطاع، فقد كانت تلك جزءاً جوهرياً في جدول الأعمال».

أرسل باداياشي الوثيقة عبر الفاكس في الصباح، ومرّت أسابيع بدون أن يسمع الردّ. وحين سأل عن المستجدّات، جاءه الردّ انهزامياً: «لقد استسلمنا في ما يخصّ هذا الموضوع». لم يقتصر الأمر على إدارة المصرف المركزيّ ككيان مستقلّ ضمن دولة جنوب أفريقيا، وإيراد تلك الاستقلاليّة في الدستور، فحسب، بل على جعل كريس ستالز، الذي كان يحكم في حقبة الفصل العنصريّ، رئيساً له. وأيضاً، لم يتخلَّ المؤتمر الوطني الأفريقي عن المصرف المركزي فحسب، بل قام وزير المالية الأبيض أثناء الفصل العنصري، ديريك كييس، بمساومة مهمّة لصالح فريقه، بقي على إثرها في مركزه. كذلك، بقي معظم المسؤولون الأرجنتينيون في مناصبهم، حتى بعد إرساء الديموقراطيّة. لقد حظي كييس، في الواقع، بمديح الـ «نيويورك تايمز» التي اعتبرته «رسولاً لحكومة الإنفاق المنخفض والأعمال»[11].

حتّى تلك المرحلة، قال باداياشي: ما زلنا قادرين على النهوض، فنحن في

نضال ثوري، ولا بدّ لنا من أن نحصد منه شيئاً». وحين علم بأن المسؤولين أيّام الفصل العنصري هم من كانوا سيديرون المصرف المركزي وخزينة الدولة، أيقن «أنّ فشلاً كاملاً كان سيحصل، لجهة التحوّل الاقتصاديّ». وحين سألته إن كان المفاوضون على علم بحجم الخسارة، أجاب: «بصراحة، لا». الأمر أشبه بالمقايضة، «كان ينبغي التنازل عن شيءٍ ما أثناء المفاوضات، وقد قرّر فريقنا التنازل عن هذه الأمور: أعطني هذا وخُذ ذاك».

لم يحصل ذلك، من وجهة نظر باداياشي، بسبب خيانة من طرف قادة المؤتمر الوطني الأفريقي، بل لأنّه تمّ التغلّب عليهم في ما خصّ سلسلة من المسائل التي لم يعتبروا وقتها أنها على قدرٍ عالٍ من الأهمّية، في حين اتّضح اليوم أن تحرّر جنوب أفريقيا الدائم والمستمر، هو الذي كان على المحك.

وجد المؤتمر الوطني الأفريقي نفسه عالقاً في شباكٍ جديدة، في تلك المفاوضات. كانت تلك الشباك مصنوعة من قوانين وأنظمة غامضة تهدف كلها إلى الحدّ من سلطة القادة المنتخبين. قلّةٌ هم الأشخاص الذين لاحظوا هذه الشِّباك التي كانت تلتفُّ حول البلاد، إلا أنّه عندما استلمت الحكومة الحكم وأرادت أن تقدِّم إلى الشعب مكاسب الحرّيّة التي صوّت الناس من أجلها، لاحظت أن الخيوط أخذت تشتدّ حولها، وتضيِّق عمل الإدارة، وأنّ صلاحيّاتها كانت محدودة جداً. عمل باتريك بوند كمستشار اقتصادي في مكتب مانديلا في أعوام الحكم الأولى للمؤتمر الوطني الأفريقي، وهو يتذكّر التساؤل الظريف الذي ساد وقتها: «نحن على رأس هذه الدولة، لكن أين صلاحيّاتنا»؟ أدركت الحكومة في الحقيقة، أين كان مكمن الصلاحيّات الحقيقي، حين أرادت أن تترجم على أرض الواقع الوعود التي قطعها ميثاق الحرّيّة.

تريدون إعادة توزيع الأراضي؟ مستحيل: ففي آخر لحظة، وافق المفاوضون على إضافة بند إلى الدستور يحمي الملكيّات الخاصّة كلّها، ما جعل الإصلاح على صعيد الأراضي مستحيلاً. تريدون خلق ملايين فرص العمل من أجل العاطلين عن العمل؟ لا تستطيعون: كانت آلاف المعامل على وشك الإقفال لأنّ المؤتمر الوطني الأفريقي كان قد وقّع على الاتفاقية العامّة للتجارة والتعرفة

الجمركية، التي اعتُبرت مقدّمة لمنظّمة التجارة الدولية، ما جعل دعم المنشآت الصناعية ومعامل الأنسجة غير شرعي. تريدون علاجات مجّانية لمتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) التي كانت تنتشر بسرعةٍ مخيفة؟ هذا خرق لحقوق الملكيّة الفكرية المتّفَق عليها في منظّمة التجارة الدولية، التي انضمّ المؤتمر الوطني الأفريقيّ إليها بدون أيّ نقاش، باعتبارها استكمالاً للاتّفاقية العامّة للتجارة والتعرفة الجمركيّة. أتحتاجون إلى المال من أجل بناء منازل أكثر وأكبر للفقراء، ولتأمين الكهرباء للمقاطعات كافّة مجّاناً؟ عذراً، فالموازنة تتآكل من جرّاء الدين العامّ الذي راكمته حكومة الفصل العنصريّ بصمت. تريدون طبع المزيد من النقود؟ اطلبوا ذلك من حاكم المصرف المركزيّ الآتي من زمن الفصل العنصري. تريدون توفير الماء مجّاناً للجميع؟ هذا غير ممكن: إنّ البنك الدوليّ، (الذي يعلن نفسه «بنكاً للمعرفة»)، مع فريق عمله المؤلّف من خبراء اقتصاديّين وباحثين ومدرّبين، يحاولان جعل الشراكات ضمن القطاع الخاصّ معياراً للخدمات. تريدون فرض رقابة على العملة تحسُّباً للمضاربات؟ هذا سيخرق اتّفاق الـ ٨٥٠ مليون دولار أميركيّ، المعقود مع صندوق النقد الدوليّ، والذي وُقِّع في الوقت المناسب، أي قبل الانتخابات بوقتٍ قصير. تريدون رفع الحدّ الأدنى للأجور لتقليص الهوّة الموجودة منذ أيّام الفصل العنصريّ؟ لا، فاتّفاق صندوق النقد الدولي يعدُ بتحديد الأجور؛[١٢] ولا يمكن تجاهل هذا الاتفاق لأنّ ذلك سيُعتبر دليلاً على عدم جدارة الحكومة بالثقة، وعدم الالتزام بالإصلاح، وغياب نظام قائم على القانون. وسيؤدّي ذلك بالتالي إلى انهيار العملة، وتوقُّف المساعدات، ونفاد رؤوس الأموال. باختصار، لقد حُرِّرت دولة جنوب أفريقيا، لكنها سرعان ما عادت إلى الأَسْر. وكان كلّ مُصطلح من تلك الاصطلاحات الغامضة بمثابة خيط يشتدّ حول خناق الحكومة الجديدة.

وصف الناشط القديم ضدّ الفصل العنصري، راسول سنايمن، الفخّ الذي وقع فيه المؤتمر الوطني الأفريقي، بعبارات صريحة: «لم يحرِّرونا يوماً بالفعل، بل نزعوا القيود عن أعناقنا، ولفّوها حول كواحلنا». وقالت لي ياسمين سوك، وهي ناشطة بارزة في مجال حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، إنّ «مرحلة

الانتقال كانت عمليّة تجارية... قالو لنا إنّهم سيحتفظون بكلّ شيء، وإننا سنحكم بالاسم فقط... يمكنكم التمتّع بالصلاحيّات السياسية وواجهة الحكم، لكن الإدارة الحقيقية ستكون في مكان آخر»(*)(١٣) الأمر كان أشبه بالتعامل مع الأطفال، وقد كان شائعاً في البلدان التي كانت في طور التحوُّل، إذ كانت هذه الدول تُسلِّم مفاتيح البيت، وليس مفاتيح الخزنة.

جزءٌ ممّا وددت فهمه هو كيف يمكن السماح بحصول ذلك، بعد هذا النضال الملحمي من أجل الحرّيّة؟ أنا لا أتساءل كيف استسلم قادة المؤتمر الوطني الأفريقي في الجبهة الاقتصاديّة، بل كيف سمحت القاعدة ـ أي الشعب ـ التي دفعت غالياً ثمن الحرّيّة، للقادة بأن يستسلموا. لماذا لم يطالب الشعب المؤتمر الوطني الأفريقي بتطبيق مبادئ ميثاق الحرّيّة ومقاومة المساومات؟

طرحت السؤال على وليم غوميد، وهو ناشط من الجيل الثالث في المؤتمر الوطني الأفريقي، وكان قبل ذلك قائد الحركة الطلاّبية في المظاهرات أيّام المرحلة الانتقالية. فأجاب متحدِّثاً عن مفاوضات كليرك ومانديلا: كان الجميع مأخوذاً بالمفاوضات السياسية، ولو شعر الناس بوجود خطبٍ ما لكانوا قاموا بتحرّكات شعبية تُندِّد بذلك. إلا أنهم اعتبروا تقارير المفاوضين الاقتصاديين تقنية ولم تُثر اهتمامهم». كان مبيكي هو الذي روّج لهذه الصورة، واصفاً المحادثات بأنها «إداريّة» ولا تهمّ الشعب. وهذا شبيه كثيراً بما حصل في التشيلي أثناء إرساء «الديموقراطيّة التقنيّة». قال غوميد في هذا الصدد بحسرة «لقد فاتتنا الفرصة، فاتتنا القصّة الحقيقية».

(*) إنّ خبراء جامعة شيكاغو هم روّاد عملية الرأسمالية المصلحة للديموقراطية، أو بناء «الديوقراطية الجديدة» على حدّ قولهم، تلاعب هؤلاء الخبراء في الدستور والمحاكم في التشيلي قبل تسليم الحكم إلى حكومة منتخبة بعد ١٧ عاماً من حكم الطغمة، فأصبح من المستحيل العودة عن قوانين الثورة. وقد أطلقوا تسميات عدة لهذه العملية: بناء «الديموقراطية التقنية»، «الديموفراطية المحمية»، أو كما يقول وزير بينوشي، الشاب خوسي بييرا تأمين «الفصل عن السياسة». وفسّر ألفارو باردين، نائب وزير الاقتصاد في عهد بينوشي، منطق جامعة «شيكاغو» الكلاسيكي قائلاً: «إن اعترفنا بالإقتصاد كعِلم، فهذا يضعّف قوة الحكومة والبنية السياسية، لأنهما ستفقدان الصلاحيات لاتخاذ القرارات».

أدرَك غوميد، وهو صحافي استقصائيّ مرموق في جنوب أفريقيا، أن هذه الاجتماعات «التقنية» هي التي قرَّرت مصير البلاد، إلا أن قلّةً من الناس أيقنت ذلك آنذاك. وذكّرني كل من التقيت بهم، إلى جانب غوميد، بأن دولة جنوب أفريقيا كانت على شفير الحرب الأهلية في المرحلة الانتقاليّة: ساد الذعر في المقاطعات كافّة بسبب العصابات التي سلّحها الحزب الوطني؛ وقد تواصلت المجازر التي كانت ترتكبها الشرطة، كما استمرّ اغتيال قادة المؤتمر الوطني الأفريقيّ. كذلك، سرت أحاديث بأن البلاد تغرق في حمام دم. أضاف غوميد: «انحصر تركيزي على السياسة، ولا سيّما مع الأحداث التي كانت تجري في بيشو، حيث حصلت مواجهة عنيفة بين المتظاهرين والشرطة، وكان المتظاهرون يصرخون «فليرحلوا!»، لكن هذه لم تكن المعركة الحقيقية، لأن المعركة الحقيقية جرت على أرضيّة اقتصاديّة. أشعر بالحرج لكوني بهذه السذاجة. ظننت أنني أملك النضوج السياسي الكافي لأفهم المسألة. كيف فاتني هذا التفصيل بالذات؟».

يحاول غوميد منذ ذاك الوقت، أن يعوّض عن الوقت الضائع. حين التقيته كان ذلك في خضمّ ضجّة عارمة أثارها كتاب جديد له حمل عنوان «تابو مبيكي ومعركة روح المؤتمر الوطني الأفريقي». يشكّل الكتاب عرضاً مسهباً للمفاوضات التي فرَّط فيها المؤتمر الوطني الأفريقي بسيادة البلاد الاقتصاديّة، والتي كان مُنهمكاً كثيراً وقتها كي يلاحظ خطورتها. قال لي إن الغضب هو الذي ألهمه لوضع الكتاب. وأضاف: «أنا غاضب من نفسي ومن الحزب».

يصعب تخيّل نتائج مختلفة لتلك المرحلة. ما كانت الفرص المتاحة أمام مقاتلين الحركة لو كان باداياشي محقاً، وفشل مفوّضو المؤتمر الوطني الأفريقي في تقدير حجم ما كانوا يساومون عليه؟

في خلال تلك الأعوام المصيريّة التي تمّ فيها توقيع الصفقات، كانت دولة جنوب أفريقيا تعيش في حالة أزمة مستمرّة، متأرجحةً بين الفرح العارم برؤية مانديلا يخرج من السجن، والغضب الذي اعتراها لدى سماع خبر اغتيال كريس هاني، على يد أحد العنصريّين؛ برغم أن هاني كان أصغر المناضلين، كان

الكثيرون يتمنّون أن يكون خلفاً لمانديلا. لم يودّ أحدٌ التحدّث عن استقلال المصرف المركزيّ باستثناء بعض الخبراء الاقتصاديّين. وكان هذا الموضوع بمثابة منوِّم فعّال حتّى في الظروف الطبيعيّة. وأشار غوميد إلى أن معظم الأشخاص اعتبروا أنه مهما كانت التنازلات التي ينبغي القيام بها كبيرة، يمكن العودة عنها عندما يستلم المؤتمر الوطني الأفريقي الحكم. وأضاف «سنصبح نحن في الحكم، وسنصلح جميع الأمور».

ما لم يفهمه الناشطون في المؤتمر الوطني الأفريقي وقتها، هو أن تلك المفاوضات كانت تُغيّر طبيعة الديموقراطيّة بحدّ ذاتها. ونتيجةً لهذا التغيير، كان سيُقضى على مستقبل البلد حين تلتفّ شباك القيود جيّداً حوله. حاول الحزب في السنتين الأوليين لحكم المؤتمر الوطني الأفريقي، استخدام الموارد المحدودة ليفي بوعد إعادة التوزيع الذي قطعه. تهافت بالتالي المستثمرون وتمّ بناء أكثر من مئة ألف مسكن للفقراء، كما وصلت المياه إلى الملايين تماماً كالكهرباء والخطوط الهاتفية[١٤]. إلا أنّ التاريخ كان يعيد نفسه، ولا سيّما مع بدء الحكومة برفع الأسعار تحت وطأة الدين والضغوط الدوليّة لخصخصة تلك الخدمات. وبعد مرور عقد من حكم المؤتمر الوطنيّ الأفريقي قُطعت الماء والكهرباء عن ملايين الأشخاص لأنّهم كانوا عاجزين تسديد الفواتير[*]. وفي العام ٢٠٠٣، كان قد أصبح ٤٠٪ على الأقلّ من الخطوط الهاتفية الجديدة خارج الخدمة[١٥]. أمّا بالنسبة إلى «المصارف والمناجم والمصانع الكبرى» التي تعهّد مانديلا بتأميمها، فقد بقيت في أيدي أربع تكتّلات عملاقة تعود إلى البيض، وتتحكّم في ٨٠٪ من سوق الأوراق الماليّة في جوهانسبورغ»[١٦]. في العام ٢٠٠٥ لم يكن السود يملكون أو يديرون سوى ٤٪ فقط من الشركات المسجّلة في سوق الأوراق الماليّة[١٧]. وكان البيض لا يزالون يحتكرون ٧٠٪

(*) يعترض الكثيرون على النظرية القائلة إن عدد الخدمات التي قُطعت فاق عدد الخدمات التي قُدّمت. إلا أن إحدى الدراسات الموثوقة، تؤكّد أن عدد الخدمات المقطوعة يفوق تلك الموصولة، وفي حين تعترف الحكومة بإجرائها ٩ ملايين عملية توصيل، أشارت هذه الدراسة إلى ١٠ ملايين عملية قطع.

من الأراضي في العام ٢٠٠٦، علماً بأنهم يشكّلون ١٠٪ من مجموع السكّان[١٨]. وليزداد الأمر سوءاً، قضت حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي وقتاً لإنكار حجم أزمة الإيدز أكثر من الوقت الذي أمضته في تأمين الأدوية لإنقاذ المُصابين بالفيروس الذي ناهز عددهم خمسة ملايين، وإن ظهرت بعض بوادر التقدّم في هذا الإطار في مطلع العام ٢٠٠٧[١٩]. ولعلّ أكثر الإحصاءات إثارةً للدهشة: أنّه منذ العام ١٩٩٠، أي العام الذي غادر فيه مانديلا السجن، انخفض متوسِّط العمر في جنوب أفريقيا ثلاثة عشر عاماً[٢٠].

انطوت هذه الحقائق والأرقام على خيار مصيري اتّخذه قادة الحزب بعد أن أدركوا أنهم وقعوا ضحيّة مناورة المفاوضات الاقتصاديّة. كان بمقدور هؤلاء في تلك المرحلة، إمّا إطلاق حركة تحريرية ثانية للتخلّص من الشِّباك التي التفّت حول البلاد وخنقتها خلال المرحلة الانتقالية، وإما الخضوع للأمر الواقع والاستسلام للنظام الاقتصادي. وقد اختارت قيادات المؤتمر الوطني الأفريقي الخيار الثاني. وبدلاً من أن يجعل المؤتمر الوطني الأفريقي قضيّة إعادة توزيع الثروات الركن الأساسيّ لسياسته، ولاسيّما أنها شكّلت صلب ميثاق الحرّيّة الذي انتُخب الحزب على أساسه، اقتنع الأخير بالمنطق المسيطر القائل بأن أمل البلاد الوحيد يكمن في جذب المستثمرين الأجانب الذين قد يحقِّقون ثروة جديدة في البلاد من شأنها أن تتقاطر على الفقراء. لكن من أجل تحقيق هذا الأمل، كان على المؤتمر الوطني الأفريقي أن يغيّر سلوكه كي تصبح البلاد جذّابة بالنسبة إلى المستثمرين.

أدرك مانديلا بعد خروجه من السجن، أنّ تلك المهمّة لم تكن سهلة. في الواقع، ما إن أُطلِق سراحه حتّى انهارت سوق الأسهم الماليّة الجنوب أفريقيّة فانخفضت قيمة «الراند» بنسبة ١٠٪[٢١]. ونقلت شركة الماس، «دي بيرز»، بعد بضعة أسابيع، مقرّها الرئيسيّ من جنوب أفريقيا إلى سويسرا[٢٢]. لم يكن هذا العقاب الآنيّ من قبل الأسواق وارداً قبل ثلاثة عقود، أي حين أُدخل مانديلا السجن. ففي الستينيّات مثلاً، لم يكن من الممكن للشركات المتعدِّدة الجنسيّات، أن تغيّر جنسيّتها على حين غرّة، حين كانت الأنظمة النقدية مرتبطة

بالذهب. أمّا الآن، فقد أصبحت عملة دولة جنوب أفريقيا مجرّدة من الرقابة، وأُسقطت الحواجز التجارية، واعتَمد الجزء الأكبر من التجارة على المضاربات القصيرة الأمد.

لم تحبِّذ السوق المتقلّبة فكرة إطلاق سراح مانديلا، ولا سيّما أنّ بضع كلمات منه أو من زملائه القادة في المؤتمر الوطني الأفريقي، كانت كفيلة بإحداث زلزال، وصفه الصحافيّ في الـ «نيويورك تايمز»، «توماس فريدمان»، بشكل دقيق بـ«القطيع الإلكتروني»(٢٣). وشكّل الجفول الذي استُقبل به خبر خروج مانديلا من السجن نقطة البداية للمواجهة بين المؤتمر الوطني الأفريقي والأسواق المالية، أو بتعبير آخر لحوار الصدمة الذي جرّ الحزب إلى لعبة ذات قوانين مختلفة. وفي كلّ مرّة كانت قيادات الحزب تلوّح فيها بميثاق الحرّيّة كسياسة مستقبليّة للبلاد، كانت الأسواق تواجه صدمة تؤدّي إلى تدهور الرائد (لمجلة البلاد). كانت القواعد بسيطة وواضحة: مرادفات إلكترونيّة لهمهمات قصيرة: عدالة ـ باهظ، بيع؛ الوضع القائم ـ جيّد، شراء. هبط مؤشّر الذهب بنسبة ٥٪ حين تحدّث مانديلا عن التأميم في حفل غداء خاصّ مع رجال أعمال بارزين، بعد مدّة قصيرة من خروجه من السجن(٢٤).

اتّضح أنه حتى التحرّكات التي بدت كأنّ لا علاقة لها بالماليّة، بل بمحاربة العنصرية الباطنيّة، كانت تتسبّب في هزّة في السوق. وتلقّى الراند ضربة أخرى حين قال تريفور مانويل، وهو وزير من المؤتمر الوطني الأفريقي، إنّ لعبة الروغبي في جنوب أفريقيا هي لعبة للأقلّية البيضاء، بما أن الفريق كان مؤلّفاً بكامله من لاعبين بيض(٢٥).

وتبيّن أن الضغط الذي تمارسه السوق هو الضغط الأقوى على الحكومة الجديدة. في الحقيقة، هنا تكمن قوّة الرأسمالية الحرّة: فهي تفرض نفسها بنفسها. أي حالما تفتح البلدان أبوابها أمام مزاجات السوق العالميّة المتقلّبة، يؤدّي أي ابتعاد عن خطّ «مدرسة شيكاغو» إلى فرض عقوبات عليها من قبل التجّار في نيويورك ولندن. وكان هؤلاء يعملون ضدّ عملة البلد الخارج عن القاعدة بغية زيادة أزمته، ودفعه إلى مضاعفة ديونه المصحوبة بشروط قاسية.

أدرك مانديلا الفخّ الذي وقع فيه العام ١٩٩٧، إذ قال في تصريح للمؤتمر الوطني الأفريقي «يستحيل للبلدان أن تأخذ قرارات بشأن السياسة الاقتصاديّة الوطنيّة مثلاً، بدون أن تأخذ بعين الاعتبار استجابة الأسواق، ولا سيّما في ظلّ حركة رؤوس الأموال التي نشهدها، وعولمتها هي وغيرها من الأسواق»[٢٦].

ويبدو أن تابو مبيكي كان الشخص الذي أدرك كيفيّة إيقاف هذه الصدمات. كان مبيكي اليد اليمنى لمانديلا أثناء تولّيه الرئاسة، ولم يمض وقت طويل على خلافته له. في الواقع، كان «مبيكي» قد أمضى سنين عديدة في المنفى في بريطانيا، وتابع دروسه في جامعة ساسكس، ثمّ انتقل إلى لندن. وهو قد تنفّس أبخرة الـ تاتشرية» بينما كانت بلاده تختنق بالغازات المسيّلة للدموع في الثمانينيّات. تفوّق هذا الرجل على غيره من قادة المؤتمر الوطني الأفريقي في الاختلاط بسهولة مع رجال الأعمال في البلد. ونظم قبل خروج مانديلا من السجن، لقاءات سرِّية عدّة مع مدراء الشركات الذين خشيوا حكم الأكثريّة السوداء. في العام ١٩٨٥، بعد قضائه أمسية مع مبيكي ومجموعة من رجال الأعمال في جنوب أفريقيا، وشربهم الويسكي معاً في أحد المنتجعات الزامبيّة، قال هيو موراي، وهو رئيس تحرير مجلّة شهيرة مختصّة بالأعمال: «يملك كبير مسؤولي المؤتمر الوطني الأفريقي قدرة هائلة على الإيحاء بالثقة حتى في أكثر الظروف توتّراً»[٢٧].

كان مبيكي مقتنعاً بأنّ السبيل إلى تهدئة السوق كان من خلال تأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي لهذه الثقة على صعيد أكبر. فأخذ، على حدّ قول غوميد، دور راعي الأسواق الحرّة في الحزب. ويشرح «مبيكي الأمر بقوله إنّ وحش السوق قد أُفلِت؛ يستحيل ترويضه، ويجب إطعامه ما يشتهيه: النمو، والمزيد من النمو.

بدأ مبيكي ومانديلا بدلاً من المناشدة بتأميم المناجم، يلتقيان بصورة منتظمة بهاري أوبنهايمر، الرئيس الأسبق لشركات التعدين الإنكليزيّة الأميركية الكبرى وشركة دي بيرز، أي ما يمثّل الرمز الاقتصادي لحكم الفصل العنصريّ.

وأخضعا البرنامج الاقتصادي للمؤتمر الوطني الأفريقي بعد انتخابات العام ١٩٩٤ بمدّة قصيرة، لموافقة أوبنهايمر الذي أعاد النظر فيه من أجل التخلّص من مخاوفه ومخاوف كبار الصناعيين[٢٨]. أمل مانديلا تجنّب صدمة أخرى في السوق، لذا إبتعد عن خطابه الأسبق المتحدّث عن التأميم في المقابلة الأولى التي أجراها كرئيسٍ للبلاد: «لا تقضي سياستنا الاقتصاديّة باتخاذ إجراءات كالتأميم، وهذا ليس من صنع الصدفة. فما من شعار يربطنا بالأيديولوجيا الماركسية»[*][٢٩]. وشجّع الإعلام المالي هذا الخطاب، حيث ورد في صحيفة «وول ستريت جورنل» أنه: «برغم وجود جناح يساري قوي في المؤتمر الوطني الأفريقي، أصبح مانديلا مؤخّراً أقرب إلى مارغرت تاتشر، من الثائر الاشتراكي الذي كان يُجسّده سابقاً»[٣٠].

التصقت بالمؤتمر الوطني الأفريقي ذكرى ماضيه الراديكاليّ. وبرغم جهود الحكومة الجديدة للطمأنة، استمرّت السوق بإخضاعها للصدمات المؤلمة. فانخفضت قيمة الرائد مثلاً، في خلال شهر واحد من العام ١٩٩٦، بنسبة ٢٠٪. واستمرّ بالتالي نزف رؤوس الأموال في جنوب أفريقيا مع انتقال أموال الأغنياء إلى الخارج. أقنع مبيكي مانديلا بأن ما تحتاج إليه البلاد هو انفصال نهائي عن الماضي. وبات المؤتمر الوطني الأفريقي في حاجة إلى خطّة اقتصادية جديدة تعبّر عن رغبة المؤتمر الوطني الأفريقي في الالتزام بـ «اتفاقية واشنطن» في ظل الصدمات الموجعة التي تثيرها السوق[٣١].

وكما في بوليفيا، حيث حُضّر برنامج العلاج بالصدمة بالسريّة التي قد تجري فيها عملية عسكرية، عدد قليل من الزملاء المقرَّبين مبيكي علموا بأنه يتمّ العمل على خطة اقتصادية جديدة في جنوب أفريقيا؛ خطّة كانت مختلفة كثيراً عن الوعود التي انتُخبوا على أساسها في العام ١٩٩٤. كان غوميد أحد أعضاء

(*) في الواقع، دعت القاعدة الاقتصاديّة للمؤتمر الوطني الأفريقي التي انتُخب على أساسها إلى «تعزيز القطاع الخاصّ في مناطق استراتيجية، كالتأميم. ثم وُضع ميثاق الحريّة الذي أصبح البيان الرسميّ للحزب.

هذا الفريق، وقد كتب: «حُمل أعضاء الفريق كلهم على القَسَم بالسرّية، وجرت العملية كلها بسرّية تامة خشيةً من أن يصل خبر خطّة مبيكي إلى الجناح اليساري»[٣٢]. وأقرّ الخبير الاقتصادي ستيفن غلب، الذي شارك بصياغة البرنامج الجديد، بأن هذا البرنامج كان «إصلاحاً من الأعلى، هدفه الانتقام، اعتنق بشكل متطرّف حجج العزل واستقلالية صنّاع القرار عن الضغوط الشعبية»[٣٣]؟ (كان التشديد على السرّية والعزل ساخراً، إذ إنّ المؤتمر الوطني الأفريقي طبّق إجراءات علنية أثناء طغيان حكم الفصل العنصري لوضع ميثاق الحرّيّة. وهو اليوم، في ظلّ نظام ديموقراطيّ جديد، يعمد إلى إخفاء خططه الاقتصاديّة عن بني قومه).

كشف مبيكي عن النتائج، في حزيران/يونيو ١٩٩٦. وقد تمثّلت في برنامج ليبراليّ جديد للمعالجة بالصدمة في جنوب أفريقيا يدعو إلى المزيد من الخصخصة والتخفيض من إنفاق الحكومة، بالإضافة إلى «مرونة» في العمل، وتجارة أكثر تحرُّراً، ورقابة أقلّ على تدفُّق الأموال. وقد هَدف هذا البرنامج بشكل رئيسي، بحسب غلب، إلى «إرسال إشارة إلى المستثمرين المحتملين بأن الحكومة (ولا سيّما المؤتمر الوطني الأفريقيّ) كانت ملتزمة بالخطّ المستقيم السائد في العالم»[٣٤]. وكي يتأكّد مبيكي من أن الرسالة كانت واضحة بالنسبة إلى التجار في نيويورك ولندن، قال ممازحاً بمناسبة إطلاق الخطة بشكل رسميّ «نادوني التاتشريّ، بكل بساطة»[٣٥].

اعتماد المعالجة بالصدمة الدائم على أداء السوق، هو جزء من نظريّتها الباطنيّة. تعشَقُ سوق الأسهم الماليّة المراحلَ المتوتّرة التي تُشغل المسؤولين، إذ تستتبع تلك المراحل ارتفاعاً هائلاً في أسعار الأسهم المالية. ويتسبّب عادةً في هذا الارتفاع، عرضٌ أولي للأسهم العامة أو إعلان لعمليّات دمج كبيرة أو توظيف مدير تنفيذي شهير. وحين يحثّ الخبراء الاقتصاديّون البلدان على إعلان علاج صدمة ساحق، تكون النصيحة معتمدةً بشكل جزئي على محاولةٍ لتقليد هذا النمط المتأزّم في الأسواق بهدف إثارة جفولٍ ما، غير أنّه عوضاً عن بيع أسهم منفردة، يتمّ بيع بلدٍ برمّته. كان يُعبَّر عن ردود الفعل المرجوّة بعبارات

كـ «إشتروا أسهم أرجتينية!»، «اشتروا سندات بوليفية!». في الواقع، تتوفّر مقاربة أقلّ سرعة وقساوة، لكنها لا تمنح السوق مراحل التأزُّم التي يحلم بها والتي تُجنى فيها الأرباح الحقيقية. لطالما كان العلاج بالصدمة رهاناً. لكن هذا الرهان لم يكن رابحاً في جنوب أفريقيا، إذ فشلت خطوة مبيكي في جذب الاستثمارات الطويلة الأمد، ولم تُفضِ إلا إلى مراهنات تقديرية أدّت إلى مزيدٍ من تدهور العملة.

صدمة في القاعدة

التقيت بالكاتب أشوين ديساي في مقرّ إقامته في دوربان ليحدّثني عن ذكرياته عن تلك الحقبة. أخبرني أن «هذا التحوّل كان حماسياً على نحو كبير فقد سعت الحكومة إلى الإرضاء أكثر فأكثر». لقد سُجن ديساي مدّةً أثناء النضال التحريريّ، واكتشف وجه شبه بين الحالة النفسيّة في السجون وسلوك حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي. قال، «وأنت في السجن كلما أرضيت السجّان تحسّن وضعك. وانطبقت هذه الحقيقة بطبيعة الحال على بعض أفعال جنوب أفريقيا. أرادوا أن يثبتوا بطريقة ما، بأي طريقة، أن وضعهم كسجناء تحسّن. وقد كانوا سجناء أكثر انضباطاً من غيرهم من البلدان».

إلا أن قاعدة المؤتمر الوطني الأفريقي كانت خارج السيطرة، ما استدعى المزيد من الانضباط. وبحسب ياسمين سوكا، وهي عضو في هيئة المحلّفين للجنة الحقيقة والمصالحة، انطبقت عقلية النظام على نواحي التحوُّل كافةً. بدأت اللجنة عملها لإيجاد حلول لحالات الظلم، بعد أن قضت أعواماً في الاستماع إلى الشهادات حول حالات التعذيب والقتل والاختفاء. كان عنصرا الحقيقة والمسامحة مهمّين كثيراً، وكذلك كانت ضرورة التعويض على الضحايا وعائلاتهم. ولم يكن من المنطقي أن يُطلب من الحكومة أن تدفع هذه التعويضات، بسبب جرائم لم ترتكبها. وكل ما كان سيُدفع من تعويضات كان سيُحسم من الأموال التي يُفترض بها أن تفيد لبناء البيوت والمدارس للفقراء في هذه الأمّة التي حُرّرت حديثاً.

اعتبر بعض أعضاء اللجنة أنه على الشركات المتعدِّدة الجنسيّات التي استفادت أيّام الفصل العنصري، أن تدفع التعويضات. وفي النهاية، أجرت اللجنة توصية متواضعة طلبت فيها من الشركات أن تدفع ضريبة لمرّة واحدة نسبتها واحد في المئة من أجل جمع المال للضحايا، عُرفت بـ «الضريبة التضامنيّة». توقّعت سوكا أن تلقى هذه المبادرة دعم المؤتمر الوطني الأفريقي، إلاّ أن الحكومة التي كان يترأسها مبيكي رفضت أي اقتراح يقضي بأن تدفع الشركات التعويضات أو «الضريبة التضامنيّة»، خوفاً منها أن ترسل هذه الخطوة إلى السوق رسالة مضادة للأعمال. وقالت سوكا في هذا الصدد إن «الرئيس قرّر بكل بساطة ألاّ يحمّل قطاع الأعمال أيّ مسؤولية». وقامت الحكومة وكخطوة نهائية، بتبنّي جزء من الاقتراح؛ أي أنّها استعانت بمال الموازنة، كما كان أعضاء اللجنة يخشون.

اعتُبرت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا نموذجاً ناجحاً "لإرساء السلام»، وتمّ تصديرها إلى مناطق نزاع مختلفة في العالم، من سريلانكا إلى أفغانستان. إلا أن آراء العاملين فيها كانت متناقضة. وكشف رئيس اللجنة، رئيس الأساقفة دوزموند توتو، عن التقرير النهائي في آذار/مارس ٢٠٠٣، وواجه الصحافيين بكل ما لم يُنجز من الحريّات. «هل يمكنكم أن تفسّروا كيف يستيقظ اليوم إنسانٌ أسود في أحد الغيتوهات القذرة، بعد مرور ١٠ سنين على استعادتنا للحرّية؟ ثم يقصد المدينة ليعمل فيها، حيث معظم السكّان لا يزالون من البيض ويسكنون في منازل أقرب منها إلى القصور. ثمّ يعود في نهاية النهار إلى بيته في منطقة فقيرة؟ لا أعرف لماذا هؤلاء الأشخاص لا يقولون بكلّ بساطة «فليذهب السلام إلى الجحيم! فليذهب توتو ولجنة الحقيقة إلى الجحيم»[٣٦].

تترأس سوكا اليوم مؤسّسة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، وتقول إنها تشعر بأن الاستماع إلى الشهادات غطّى ما وصفته بـ «المظاهر العلنيّة للفصل العنصري، كالتعذيب، وسوء المعاملة، والاختفاء»، في حين بقي سوء استغلال الاقتصاد «على حاله». ويتماشى ذلك مع المخاوف التي عبّر عنها أورلاندو لتوليه منذ ثلاثة عقود حول التغاضي عن حقوق الإنسان. وأضافت سوكا أنه لو

عاد بها الزمن إلى الوراء لكانت قامت بذلك بطريقة مختلفة جداً. لكنت نظرت إلى نظام الفصل العنصري، ونظرت في مسألة الأراضي، وبالطبع لكنت نظرت في دور الشركات المتعدِّدة الجنسيات، والأهمّ من ذلك أنني كنت نظرت في مسألة الصناعة المنجمية عن قرب وعن كثب، لأنني أظن أنها مكمن الداء في جنوب أفريقيا... لكنت نظرت إلى آثار سياسة الفصل العنصري، ولكنت استمعت إلى حالة تعذيب واحدة فقط، لأنني أظن أنك حين لا تركّز على الممارسات التعذيبية، بل على البحث في أسبابها وظروفها، تكون بدأت دراسة التاريخ عن حق».

تعويضات معكوسة

أشارت سوكا إلى أن رفض المؤتمر الوطني الأفريقي الاقتراح الذي تقدّم بدفع الشركات التعويضات، كان غير عادلٍ، ولا سيما أن الحكومة لا تزال تسدِّد الديون التي راكمتها حكومة الفصل العنصري. وقد كلّفها ذلك في الأعوام الأولى بعد تسلّم الحكم. ٣٠ مليار راند سنوياً، (أي ٤,٥ مليارات دولار أميركي) لتسديد فوائد الدين. ويشكّل هذا المبلغ تناقضاً فاضحاً مع مبلغ الـ ٥٨ مليون دولار الذي دفعته الحكومة لأكثر من تسعة عشر ألف شخص من ضحايا القتل والتعذيب وعائلاتهم. اعتبر نلسون مانديلا أن الدين العام هو العائق الأكبر والأوحد أمام الإيفاء بوعود ميثاق الحرّيّة. «كان باستطاعتنا أن نستخدم الـ ٣٠ مليار راند لبناء المنازل التي خطّطنا لها قبل استلام الحكم، ولإرسال أطفالنا إلى أفضل المدارس، ولخلق فرص عمل، إذ يحق لكل امرىء أن يحظى بعمل كريم يعود عليه بمدخول لائق يؤمن من خلاله سقفاً وملجأً لمن يحبّهم... لكن الدين الذي ورثناه يكبّلنا»[٣٧].

وبرغم اعتراف مانديلا بثقل الدين الذي خلّفه الفصل العنصري، اعترض الحزب على أيّ اقتراح غير ذلك. فقد كان ثمّة تخوّف من أنّه حتى لو كان الدين عبئاً غير عادل على الحكومة، فإنّ أي تحرّك للتهرّب منه كان سيجعل دولة جنوب أفريقيا تبدو خطرة وراديكاليّة بالنسبة إلى المستثمرين، ما قد يتسبّب

بصدمة اقتصادية أخرى. اصطدم دنيس بروتوس بهذا الحائط بدوره، هو الذي كان عضواً في المؤتمر الوطني الأفريقي لمدّة طويلة، وقد سُجن على جزيرة روبن. قرَّر بروتوس مع فريق من الناشطين في جنوب أفريقيا بعد إدراكه حجم الدين، أن يدعم النضال الحاليّ في العام ١٩٩٨، وأطلق بالتالي حملة «الإعفاء من الدين». يقول بروتوس، الذي كان عضواً في المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ وسُجن على جزيرة روبن، وهو الآن في عقده السابع: «كم كنت غبياً لتوقّعي أنّ الحكومة ستبدي بعض التقدير لنا، إذ إن القاعدة الشعبيّة هي التي كانت ستتولّى حلّ مشكلة الدين، ما كان سيقوّي الحكومة». إلا أنّه تفاجأ حين صدّته الأخيرة ورفضت دعمه لها.

ملأ قرار المؤتمر الوطني الأفريقي بالاستمرار بتسديد الديون ناشطي كبروتوس بالغضب، لأن هؤلاء قاموا بتضحيات كثيرة من أجل الحصول على كل حقٍّ من حقوقهم. على سبيل المثال، بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٤، باعت حكومة جنوب أفريقيا ثمانية عشر مصنعاً تملكها الدولة، فجمعت ٤ مليارات دولار، لكن نصف هذا المال تقريباً خُصص لخدمة الدين[٣٨]. بتعبيرٍ آخر، لم يتراجع المؤتمر الوطني الأفريقي عن وعد مانديلا الأساسيّ بتأميم المناجم، والمصارف، والشركات الكبرى، تحت عبء الدين فحسب، بل كان يقوم بعكس ذلك: كان يبيع ممتلكات وطنية ليسدِّد الدين الذي راكمه القامعون.

طُرح أيضاً السؤال التالي: أين يذهب المال؟ طالب فريق المفاوضات دي كليرك، أثناء مفاوضات المرحلة الانتقالية، بأن يحتفظ موظّفو الدولة بوظائفهم بعد تسليم الحكم، وكان ينبغي دفع تعويضات عالية مدى الحياة لمن أراد ترك عمله. كان هذا الطلب مفاجئاً كثيراً في بلد غابت فيه مجملُ الضمانات الاجتماعيّة. وبرغم ذلك، شكَّل هذا الموضوع إحدى النقاط «التقنيّة» التي تنازل عنها المؤتمر الوطني الأفريقي[٣٩]. وقد عنى هذا التنازل أن الحكومة الجديدة كانت ستتحمّل تكاليف حكومتين: تكاليفها هي، وتكاليف شبح الحكومة البيضاء السابقة. في الواقع، يذهب ٤٠٪ مما تدفعه الحكومة كتسديد للدين إلى صندوق

التعويضات، ومعظم المستفيدين من هذه التعويضات هم موظّفو نظام الفصل العنصري السابق(*)(٤٠).

وجدت دولة جنوب أفريقيا نفسها أخيراً في قضية تعويضات معكوسة مع رجال الأعمال البيض الذين جمعوا ثروات طائلة بفضل عمل السود أثناء أعوام الفصل العنصري، ولم يدفعوا فلساً للضحايا. بل على العكس، كان الضحايا هم من يدفع معظم أموالهم لطغاتهم. وكيف كان عساهم أن يجمعوا المال ليعبِّروا عن كرمهم هذا؟ بتجريد الدولة من ممتلكاتها من خلال الخصخصة. إنّه شكل جديد من الاختلاس، حاول المؤتمر الوطني الأفريقي تفاديه حين وافق على المفاوضات ليتجنّب تكرُّر مأساة الموزمبيق في جنوب أفريقيا. وخلافاً لما حصل في الموزمبيق، حيث حطّم موظّفو الدولة الآلات ونهبوا الأموال وهربوا، يستمرُّ تفكيك جنوب أفريقيا ونهبه حتى يومنا.

حين وصلتُ إلى جنوب أفريقيا، كانت الذكرى الخمسون لميثاق الحرّيّة تقترب، وقد قرّر المؤتمر الوطني الأفريقي أن يحتفل بهذه الذكرى باستعراضٍ إعلاميّ. تمّ التخطيط لنقل البرلمان في ذلك النهار من مركزه الأصليّ في كيب تاون إلى ضواحي كليبتاون المتواضعة حيث صُدِّق ميثاق الحرّيّة للمرّة الأولى. كان رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي سيستغلُّ هذه الفرصة لإطلاق اسم والتر

(*) في الواقع، يرفع هذا العبء الموروث من حقبة الفصل العنصري الدين العام ويُبقي مليارات الراندات من مال الخزينة بعيدة عن متناول أيدي البلد سنوياً. حصل تغير «تقني» في المحاسبة العام ١٩٨٩، فتحوّل صندوق التعويضات من نظام يقضي بالدفع من الضرائب المجنية في سنة معيّنة، إلى نظام يقضي بأن يتواجد في الصندوق مبلغ يكفي لدفع ٧٠٪ أو ٨٠٪ من مجمل المسؤوليات في أي وقت، وهذا ما لن يحصل أبداً. ونتيجةً لذلك، تضخّم الصندوق الذي كان يحتوي على ٣٠ مليار راند في العام ١٩٨٩ ليضم في العام ٢٠٠٤ أكثر من ٣٠٠ مليار راند، ما شكّل بكل تأكيد صدمة دَين. أي أن رأس المال الضخم هذا تتم إدارته بشكل مستقل، بعيداً عن متناول أيدي السكان الذين قد يستخدمونه لبناء المنازل ودعم الخدمات الصحّية وغيرها من الخدمات الأساسيّة. كان جو سلوفو هو المسؤول عن المفاوضات بشأن اتّفاقية التعويضات لجهة المؤتمر الوطني الأفريقي؛ كان سلوفو، القائد الأسطوري للحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا. ولا يزال هذا الواقع يثير مشاعر البغض في البلد حتى يومنا هذا.

سيسولو، ساحة الولاء تيمُّناً بأحد كبار قادة المؤتمر الوطني الأفريقي. وكان مبيكي سيدشّن أيضاً نصباً تذكارياً جديداً لميثاق الحرّيّة. كان هذا النصب عبارة عن برج من الأطواب حُفرت عليها كلمات الميثاق. كما أشعل الرئيس شعلة الحرّيّة. وإلى جوار هذا المبنى، تم العمل على إقامة نصب آخر يُدعى «أبراج الحرّيّة» مؤلّف من سرداق تسنده أعمدة اسمنتيّة سوداء وبيضاء، ويرمز إلى البند الشهير من الميثاق: «دولة جنوب أفريقيا ملك لكلّ من يسكن فيها، أبيض كان أم أسود»[٤١].

يصعبُ أن يفوتك الهدف الأساسيّ من هذا الحدث : كان الحزب قد وعد قبل خمسين عاماً بتحرير أفريقيا، وهذا ما حصل بالضبط. لذا يستطيع المؤتمر الوطني الأفريقي أن يستمتع بذكرى المهمّة التي أنجزها.

إلاّ أنّ شيئاً من الغرابة ساد الحدث. لم تكن كليبتاون في الواقع، سوى بلدة فقيرة، مدمّرة، تجري في شوارعها مياه الصرف الصحّي، وتبلغ نسبة البطالة فيها ٧٢٪، أي أنها في حال أسوأ بكثير ممّا كانت عليه أيّام الفصل العنصري. وتبدو هذه البلدة الآن رمزاً لاندثار وعود ميثاق الحرّيّة، أكثر ممّا تبدو خلفيّة مناسبة لاحتفالٍ بهذه الأهمّية[٤٢]. اتّضح في ما بعد أن من اهتمّ بإدارة التحضيرات لهذا الحلّ، لم يكن المؤتمر الوطني، بل شركة غريبة تُدعى «بلو آي كيو». وبرغم أن تلك الشركة كانت تشكّل ذراعاً ريفيّة للحكومة، إلاّ أنّها كانت «تعمل في بيئة مصمَّمة بتأنٍّ جعلها تبدو كأنّها جزء من القطاع الخاصّ أكثر من كونها جزءاً من الحكومة» وذلك بحسب الكتيّب الأزرق اللامع الذي يعرِّف عنها. تهدفُ الشركة إلى استقطاب القدر المستطاع من الإستثمارات الخارجيّة، كجزء من برنامج المؤتمر الوطني الأفريقي الخاصّ بـ «إعادة التوزيع من خلال النموّ».

كانت «بلو آي كيو» قد أشارت إلى أنّ السياحة حقلٌ أساسي للنموّ ينبغي استثماره، ولاسيّما أنّ الأبحاث التي أجرتها السوق أظهرت أنّ السائحين الذين يزورون جنوب أفريقيا تجذبهم سمعة المؤتمر الوطنيّ الأفريقي العالميّة التي تميّزت بانتصاره على الطُّغيان. واعتبرت الشركة أنه ليس هناك من رمزٍ لقصّة

انتصار جنوب أفريقيا على الخصم أفضل من ميثاق الحرّيّة. وانطلاقاً من هذه الفكرة، أطلقت مشروعاً لتحويل كليبتاون إلى حديقة تحمل موضوع ميثاق الحرّيّة، فتصبح «موقعاً سياحياً عالمياً، وموقعاً ذا إرث عريق يقدِّم إلى السياح المحلّيّين والأجانب تجربةً فريدة من نوعها»؛ إضافةً إلى بناء متحف، ومركزٍ تجاريٍّ مكرّس لموضوع الحرّيّة، وفندق للحرّيّة مصنوع من الفولاذ والزجاج. لقد تمّ تحويل الأحياء الفقيرة إلى ضاحية مزدهرة وجذّابة في جوهانسبورغ، بينما نُقل سكّان هذه الأحياء إلى أحياء فقيرة أخرى لم تتميّز بمثل هذا الطابع التاريخي(٤٣).

تبعت شركة «بلو آي كيو» خطَّ السوق الليبرالية بمشروعها لتجديد كليبتاون. حفّزت الأعمال الاستثمارية آملةً أن تخلق فرصَ عمل لسكّان البلدة. إلاّ أنّ المشروع قد فشل فيها، لأنّ الأساس الذي ارتكز عليه كان ورقةً عمرها خمسون عاماً دعت إلى إيجاد طريق مباشر للقضاء على الفقر. وطالب صاغة ميثاق الحرّيّة بإعادة توزيع الأراضي ليتمكّن الملايين من تأمين عيشهم، كما طالبوا أيضاً باستعادة المناجم كي يفيد مردودُها في بناء المنازل، والبنى التحتيّة، وخلق فرص العمل. بتعبير آخر، طالبوا بالاستغناء عن الوسطاء. قد تبدو هذه الأفكار المناصرة للشعب مثاليّة لبعض سامعيها، لكن بعد فشل اختبارات «مدرسة شيكاغو» العقائديّة، يبدو أنّ الحالمين الحقيقيين هم الذين يؤمنون بأن مشروعاً كحديقة ميثاق الحرّيّة، منح الكثير للشركات، وزادَ من حاجة الفقراء، هو الذي كان سيحلّ المشاكل الصحية والاقتصاديّة لسكّان جنوب أفريقيا الـ ٢٢ مليون الذين لا يزالون يعيشون في الفقر المدقع(٤٤).

بعد مرور أكثر من عقد على اتخاذ جنوب أفريقيا قراراً بتوجّهها نحو التاتشريّة، أتت العواقب كارثيّة:

- منذ العام ١٩٩٤ الذي تسلّم المؤتمر الوطني الأفريقي فيه الحكم، تضاعف عدد الأشخاص الذين يتقاضون أقلّ من دولار واحد في اليوم، أي أنّ العدد ارتفع من مليونين إلى ٤ ملايين في العام ٢٠٠٦(٤٥).

- ازدادت نسبة البطالة بين السود بين العامين ١٩٩١ و٢٠٠٢ أكثر من الضعف، أي أنها ارتفعت من ٢٣ إلى ٤٨٪(٤٦).

- من بين سكّان جنوب أفريقيا السود الـ٣٥ مليوناً، خمسة آلاف فقط يتقاضون أكثر من ٦٠٠٠٠ دولار سنوياً. أمّا عدد البيض الذين يتقاضون هذا المدخول فهو أكثر بعشرين مرّة، ويتقاضى عدد كبير منهم أكثر من هذا المبلغ بكثير(٤٧).

- بنت حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي ١,٨ مليون منزل، إلا أنّه في غضون ذلك فقد مليونا شخص منازلهم(٤٨).

- طُرد ما يقارب المليون شخص من المَزارع في العقد الأوّل من حلول الديموقراطيّة(٤٩).

- تعني هذه الإخلاءات أن عدد سكاّن الأكواخ ازداد بنسبة ٥٠٪. في العام ٢٠٠٦، أكثر من واحد من بين أربعة سكان في جنوب أفريقيا، يعيشون في أكواخ ومدن الصفيح التي لا تصل المياه والكهرباء إلى معظمها(٥٠).

لعلّ أفضل انعكاسٍ لوعود الحرّيّة التي لم يُوفَ بها، هو الطريقة التي يُنظر بها إلى ميثاق الحرّيّة في مختلف مناطق جنوب أفريقيا. فمنذ زمنٍ ليس بطويل، شكّلت هذه الوثيقة التهديد الأكبر لامتيازات البيض. أمّا اليوم، فهي تُعتمد في اجتماعات الأعمال والمجتمعات المحمية كتعبير عن النيات الحسنة، إذ إنّها تمثّل إطراءً لا يشكّل أي تهديد، يترافق مع مدوّنة سلوك منمقّة في مجال الشركات. لكن في المقاطعات، حيث تم تبنّي هذه الوثيقة التي كانت تحمل وعوداً وفرصاً كثيرة، وقد أصبح التفكير في هذه الوعود مؤلماً. وفي هذا الإطار، قاطع عدد من سكان جنوب أفريقيا، بشكل نهائي، الاحتفالات بذكرى الميثاق الذي أُقيم برعاية الحكومة. وقال لي سبو زيكودي، وهو أحد قادة حركة جديدة يؤلّفها سكّان الأحياء الفقيرة في دوربان: «يُعتبر محتوى ميثاق الحرّيّة ممتازاً، لكن كل ما يمكنني رؤيته الآن هو الخيانة».

إنّ أكثر الحجج إقناعاً بضرورة التخلّي عن الوعود بإعادة التوزيع في نهاية الأمر، كان الأقلّ توقّعاً، وهو: الجميع يقوم بذلك. ولخّص فيشنو باداياشي الرسالة التي كانت قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي تتلقّاها منذ البداية من الحكومات الغربيّة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي: «لقد تغيّر العالم، ولم يعُد أيّ من الأفكار اليساريّة ذات قيمة الآن؛ هذه هي قواعد اللعبة الجديدة». وكما ورد في كتابات غوميد: «لم يكن المؤتمر الوطني الأفريقي مهيّأً البتّة لهذه الهجمة. كان أبرز القادة الاقتصاديّين يُقتادون بصورة منتظمة إلى المكاتب الرئيسيّة للمنظّمات الدوليّة، على غرار صندوق النقد والبنك الدوليَّين. وفي العامَين ١٩٩٢ و١٩٩٣، اشترك بعض أعضاء المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، وجزء منهم لا يتمتّع بأيٍّ مؤهّلات على الصعيد الاقتصادي، في برامج تدريب تنفيذيّة موجزة أجرتها كلّيات الأعمال والمصارف الاستثمارية، واللجان الاستشارية للسياسة الاقتصاديّة، والبنك الدولي، حيث كان يتمّ حقنهم بعقاقير من الأفكار الليبرالية الجديدة. وقد فاق ما جرى قدرة استيعاب الحزب. في الواقع، لم تنجذب أي حكومة قيد التحوّل من قبل إلى الأسرة الدولية بهذا الشكل»[٥١].

تلقى مانديلا جرعة مُكثّفة من هذه الأفكار بفعل الضغط الذي مارسته نخبة من نظرائه حين التقى القادة الأوروبيين في منتدى الاقتصاد العالميّ في دافوس العام ١٩٩٢. ولم يعترف وزير المالية الهولندي بوجه الشبه، حين أشار مانديلا إلى أن ما أرادت دولة جنوب أفريقيا القيام به، لم يكن أكثر راديكاليةً من الذي قامت به أوروبا الغربيّة تحت «خطّة مارشال» بعد الحرب العالميّة الثانية. «هذا ما اعتقدناه آنذاك. تعتمد أنظمة العالم الاقتصاديّة على بعضها البعض. ومع تقدّم عملية العولمة، لا يمكن أي اقتصاد أن ينمو بمعزلٍ عن غيره من البلدان»[٥٢].

مع انخراط القادة، كمانديلا، سريعاً في دائرة العولمة، أُوهِموا بأنه حتى أكثر الحكومات يساريّةً كانت تتبنّى «تفاهم واشنطن»: فهذا ما كان يفعله الشيوعيّون في فييتنام والصين، والاتّحاد العمّالي في بولندا، والديموقراطيّون الاشتراكيون في التشيلي، التي تحرّرت أخيراً من بينوشي. وقد وصلت أشعّة

النور الليبراليّ الجديد إلى روسيا، ففي حين كان المؤتمر الوطني الأفريقي يخوض غمار المفاوضات، كانت موسكو في حالةِ هيجان: كانت تبيع ممتلكاتها بأسرع وقتٍ ممكن لكبار موظّفي الحزب الشيوعيّ الذين تحوَّلوا إلى متعّهدين. إن كانت موسكو قد استسلمت، فكيف ستتمكّن مجموعة من المناضلين الفقراء في جنوب أفريقيا من مقاومة هذه الموجة العارمة الوطنيّة؟

كانت تلك على الأقلّ الرسالة التي أراد أن يوصلها المحامون، وخبراء الاقتصاد، والعمّال الاشتراكيّون الذين أنجزوا عملية «التحوّل» السريعة في قطاع الصناعة: فريق من خبراء انتقلوا من بلد تمزّقه الحرب إلى مدينة ترهقها الأزمة، وأفرحوا السياسيّين باستعارة أفضل الممارسات من بوينوس آيرس، واستيحاء قصص النجاح من وارسو، ومحاكاة زئير نمور آسيا المثير للرعب. إنّ «علماء التحوّل» (كما يسمّيهم خبير العلوم السياسية ستيفن كوهن في جامعة نيويورك) قد تفوّقوا على السياسيّين الذين يسدون إليهم النصائح: فهم يشكّلون شريحة سريعة الحركة، بينما يبقى قادة التحرير منشغلين بالشؤون الداخلية[٥٣]. بطبيعة الحال، يركّز الأشخاص الذين يترأسون التحوّلات الوطنية بشكل حصري على قصصهم ونضالاتهم، وغالباً ما يغيب عنهم أنه هناك عالم خارج حدودهم. هذا مؤسف حقاً لأنّه لو كان بإمكان قيادة المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ أن تتّعظ من حالة التحوّل التي مرّت في موسكو، وبوينوس آيرس، وسيول، لكانت الصورة اختلفت في جنوب أفريقيا.

الفصل الحادي عشر

شعلة الديموقراطيّة الفتيّة

روسيا تعتمد خيار بينوشي

لا يمكن بيع أجزاء من مدينة آهلة في المزاد العلنيّ بدون الأخذ بعين الاعتبار وجود بعض التقاليد الأصلية، حتى لو بدت هذه التقاليد غريبة بالنسبة إلى لأجانب... التقاليد تقاليدنا والمدينة مدينتنا. لقد عشنا مدّة طويلة تحت نير الدكتاتورية الشيوعيّة، لكننا اكتشفنا اليوم أن العيش تحت رحمة دكتاتورية رجال الأعمال لم يكن أفضل. هم لا يكترثون البتّة بالبلد الذي يعيشون فيه.

غريغوري غورين، كاتب روسي، ١٩٩٣[١].

الحقيقة هي أن قوانين الاقتصاد كقوانين الهندسة، تكفي مجموعة واحدة منها لتُطبَّق في كل مكان.

لورانس سامرز كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، ١٩٩١[٢].

كان لا بدّ للرئيس ميخائيل غورباتشيف، من أن يتوقّع استقبالاً يليق بالأبطال حين سافر إلى لندن لحضور أوّل اجتماع لمجموعة السبع، في تموز/ يوليو ١٩٩١. فقد بدا الرئيس الروسي في السنين الثلاث السابقة كأنّه يهيم على خشبة المسرح الدوليّ، ساحراً وسائل الإعلام بتوقيعه معاهدات نزع السلاح، وحصوله على جوائز السلام، التي من بينها جائزة «نوبل» العام ١٩٩٠.

تجرّأ هذا القائد الروسيّ باستمالته الجمهور الأميركيّ، على ما لا يخطر في بال أحد. لقد تجرّأ على تحدّي الرسوم الساخرة التي استهدفت «امبراطوريّة

الشرّ»، إلى حدّ جعل الصحافة الأميركيّة تشير إليه باسم مصغَّر ومحبَّب، هو «غوربي». وفي العام ١٩٨٧، خاطرت مجلّة الـ «تايم ماغازين» باتخاذ قرار يجعل من الرئيس السوفياتيّ «رجل العام». وفسّر المحرّرون أنّ غورباتشيف، على خلاف أسلافه الذين كانوا أشبه «بالكراغل التي تعتمر قبّعات الفراء»، يمثّل رونالد ريغن الروس الكريملين الذي يشكّل نسخةً عن «المحاور العظيم». وممّا قالته لجنة جائزة «نوبل» في الرجل: بفضل أعماله «نحن نحتفي اليوم بتحقّق أملنا بانتهاء الحرب الباردة»[٣].

قاد غورباتشيف، في بداية التسعينيات، روسيا إلى عملية دمقرطة لافتة من خلال سياسته المزدوجة القائمة على الـ «غلاسنوست»، أي الانفتاح، والـ «بيريسترويكا»، أي إعادة الهيكلة: أصبحت بالتالي الصحافة حرّة، وتم انتخاب البرلمان والمجالس المحلّية والرئيس ونائب الرئيس، وأصبحت المحكمة الدستورية مستقلّة. أمّا على الصعيد الاقتصاديّ، فاتّجه غورباتشيف نحو مزيج من الأسواق الحرّة، وشبكة أمن قوية، ومفاتيح صناعية رئيسية تُسيطر عليها الحكومة. توقّع الرئيس الروسي إنجاز هذه العملية في مهلة تتراوح بين عشر سنين وخمس عشرة سنة. لقد تمثّل هدفه الأسمى في بناء ديموقراطيّة اشتراكية على النموذج الاسكندنافي، تكون «مشعلاً للاشتراكية في العالم كله»[٤].

بدا في بادئ الأمر، كأنّ الغرب أيضاً كان متحمّساً لنجاح غورباتشيف في اعتماد سياسة اقتصادية سوفياتيّة أكثر ليونةً، وتحويل الاقتصاد الروسيّ إلى ما يشبه اقتصاد السويد. ووصفت لجنة «نوبل» صراحةً بأنّ الجائزة قد مُنحت كدعم لعمليّة التحوُّل، أو «كيد عون في ساعة عوز». كذلك، أوضح الرئيس الروسيّ، في زيارةٍ له إلى براغ، أنه لا يستطيع أن ينجح بمفرده: «فأمم العالم أشبه بمتسلّقي الجبال الذين يتمسكّون بحبلٍ واحد، قد يصل جميعها إلى القمّة، أو قد تسقط معاً في الهاوية»[٥].

حمل اجتماع مجموعة السبع في العام ١٩٩١، مفاجأةً غير سارّة، على عكس ما كان متوقَّعاً. فقد أجمع رؤساء الدول على توجيه رسالة واحدة إلى

غورباتشيف: إن لم يعتمد علاجاً إقتصادياً بالصدمة يكون فورياً وراديكالياً، فإنّهم سوف يقطعون الحبل ويتركونه يقع. وكتب الرئيس حول هذا الحدث: «كانت اقتراحاتهم مفاجئة كثيراً من حيث النمط والوسائل»(٦). كانت بولندا في ذلك الوقت، قد أنهت الدورة الأولى من العلاج بالصدمة تحت وصاية صندوق النقد الدولي وساكس، فأجمع كل من رئيس الوزراء البريطانيّ جون مايجور والرئيس الأميركي جورج هـ. و. بوش ورئيس الوزراء الكندي براين ملروني، ورئيس الوزراء الياباني توشيكي كايفو، على أنه ينبغي على الاتحاد السوفياتيّ اتباع مسار بولندا، لكن بجدولٍ زمني أقصر. تلقّى غورباتشيف بعد الاجتماع الأوامر نفسها من صندوق النقد والبنك الدوليَّين، ومن الجهات الدائنة كافةً. طلبت روسيا في العام نفسه، عفواً عن الدين تجنّباً لوقوع كارثة اقتصادية، فأتى الجواب بأنه يجب إيفاء الدين(٧). كان المزاج السياسي قد تغيَّر منذ أن عمل ساكس على منح بولندا مساعدات وإجراءات تم إعفاؤها من الدين؛ لقد أصبح أكثر قساوةً.

تشكّل الأحداث المذكورة في ما يلي فصلاً توثيقياً ممتازاً في التاريخ المعاصر، إذ تم حلّ الإتحاد السوفياتيّ، واختفى غورباتشيف بظهور يلتسين، وتمّ تطبيق العلاج بالصدمة في روسيا وسط أجواء مضطربة. تم تناقل هذه القصّة كثيراً في معرض التحدُّث عن «الإصلاح»، إلاّ أن شموليّة الرواية جعلتها تُخفي إحدى أكبر الجرائم التي ارتُكبت ضدّ الديموقراطيّة في التاريخ الحديث. لقد أُجبرت روسيا، تماماً كالصين، على الاختيار بين برنامج «مدرسة شيكاغو» الاقتصادي وثورة ديموقراطيّة حقيقيّة. وأمام هذَين الخيارين، هاجم قادة الصين الشعب خوفاً من أن تُحبط الديموقراطيّة خططَ الأسواق الحرّة. أمّا روسيا فكانت مختلفة: كانت الثورة الديموقراطيّة فيها قد بدأت فعلاً، لذا، وجب من أجل التقدّم في برنامج «مدرسة شيكاغو» الاقتصاديّ إيقاف عملية غورباتشيف السلميّة فوراً، والعودة عنها بشكل راديكالي.

عَرف غورباتشيف أنّ الطريقة الوحيدة لفرض العلاج بالصدمة الذي يقدِّمه صندوق النقد الدولي ومجموعة السبع، هي القوّة، كما فعل العديد من الدول

الغربية التي تروّج لهذه السياسة. في الواقع، حثّت مجلّة ذي إيكونوميست في مقال ظهر العام ١٩٩٠ غورباتشيف على اعتماد رحكم الرجل القوي... وسحق المقاومة التي أعاقت الإصلاحات الاقتصاديّة»[٨]. وبعد مرور أسبوعين فقط على إعلان لجنة «نوبل» انتهاء الحرب الباردة، حثّت المجلّة غورباتشيف على أن يلعب دور أحد شهور قتلة الحرب الباردة. حمل المقال عنوان «ميخائيل سرغيفيتش بينوشي؟»، واعتبر أنّ أخذ غورباتشيف بالنصائح الواردة في المقال - وإن أدّى ذلك إلى وقوع إراقةٍ للدماء - من شأنه، وهذا مجرّد احتمال، أن يحيل الدور إلى الاتّحاد السوفياتيّ كي يعتمد ما يُمكن تسميته «مقاربة بينوشي للاقتصاد الليبراليّ». وأرادت الـ «واشنطن بوست» أن تذهب إلى أبعد من ذلك بتحليلها. فأوردت في آب/أغسطس من العام ١٩٩١، تعليقاً تحت عنوان «التشيلي البينوشيّة: نموذج براغماتيّ للاقتصاد السوفياتيّ». وتحدّث المقال عن انقلاب يهدف إلى التخلّص من بطء غورباتشيف، إلا أن الكاتب مايكر شرايج خشي «ألاّ يتمتّع معارضو الرئيس بالفطنة والدعم اللازمين من أجل اعتماد خيار «بينوشي»». فأضاف إنه عليهم أن يتمثّلوا بـ «طاغيةٍ عرف كيف يقود انقلاباً: لم يكن هذا القائد سوى الجنرال المتقاعد أوغوستو بينوشي»[٩].

سرعان ما وجد غورباتشيف نفسه أمام خصمٍ مستعدٍّ للعب دور «بينوشي الروسيّ». في الواقع، لم يحظَ بوريس يلتسنْ برغم شغله منصب رئيس الجمهوريّة، بالمكانة نفسها التي حظي بها غورباتشيف. فغورباتشيف كان قد ترأس الاتحاد السوفياتيّ بكامله. لكن هذا الأمر تغيّر فجأةً في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١، بعد مرور شهر على اجتماع مجموعة السبع. وتقدّم بعض أنصار النظام الشيوعي بالدبّابات نحو «البيت الأبيض»، لقب مبنى البرلمان الروسي، وهدّدوا بشنّ هجوم على أوّل برلمان منتخَب في البلاد، في مسعى منهم إلى إيقاف عملية الدمقرطة. وقف يلتسن وسط حشد من الروس الذين كانوا عازمين على الدفاع عن ديموقراطيتهم الجديدة، واعتلى إحدى الدبّابات مندّداً بالهجوم الذي اعتبره «محاولة انقلاب خبيثة على اليمين»[١٠]. اندحرت الدبّابات، وظهر يلتسن كمدافع شجاع عن الديموقراطيّة. علّق أحدُ المتظاهرين على ذلك، فقال: «إنها

المرّة الأولى التي أشعر فيها بأني قادر على التأثير في الوضع في البلد. اعترانا فرح عارم، وشعرنا بأننا موحّدين أكثر من أي وقتٍ مضى. خلنا أن أحداً لن يتمكّن من هزمنا»[١١].

هذا ما شعر به يلتسن أيضاً. فهو لطالما كان معارضاً لغورباتشيف: ففي حين خطّط غورباتشيف للازدهار واليقظة، (إذ تمثّل أحد إجراءاته الأكثر إثارة للجدل، من الحملة ضدّ مشروب الفودكا)، اشتهر يلتسين بحبّه الكبير للأكل واحتساء الكحول. صحيح أن الروس كانت لديهم تحفّظات بشأن يلتسين قبل محاولة الانقلاب، لكن بعد أن أنقذ الأخير الديموقراطيّة من انقلابٍ شيوعي، بات بطلاً شعبياً، لكن لفترة وجيزة.

سرعان ما استخدم يلتسين انتصاره الاستعراضي لاكتساب المزيد من السلطات السياسيّة. ومع بقاء الاتّحاد السوفياتيّ سليماً، لم يكن الأخير ليتمتع بالسلطة نفسها التي تمتّع بها غورباتشيف. وهكذا، في كانون الأوّل/ ديسمبر العام ١٩٩١، وبعد مرور أربعة شهور على إفشاله محاولة الانقلاب، تبنّى يلتسين مخطَّطاً ذكياً. لقد شكّل تحالفاً مع جمهوريتين سوفياتيَّتين، ما أوحى أنّ الإتحاد السوفياتيّ كان يتفكّك تلقائيّاً، وأجبر بالتالي غورباتشيف على الاستقالة. تسبّب سقوط الاتحاد السوفياتيّ ي صدمة نفسيّة كبيرة للروس، ولا سيّما أن «عدداً كبيراً منهم لم يعرف غيره وطناً». ووصف خبير في العلوم السياسّية، يُدعى ستيفن كوهن، هذه الحالة بأنها الأولى من «ثلاث صدمات موجعة» سيعرفها الروس في السنين الثلاث المقبلة[١٢].

كان جيفري ساكس موجوداً في قاعة الكريملين في اليوم الذي أعلن فيه يلتسين اندثار الاتحاد السوفياتيّ. وهو يتذكّر الرئيس عندما قال: «أيّها السادة، أريد أن أعلن نهاية الاتحاد السوفياتيّ». فقال في قرارة نفسه: «يا إلهي، إنّه حدث العصر، إنّه حدث لا يُصدّق. هو يفوق الخيال. إنّه التحرير بكل ما له من معنى، فلنساعد هذا الشعب»[١٣]. في الواقع، كان يلتسين قد دعا ساكس إلى روسيا ليعمل مستشاراً لديه، فاعتبر ساكس أنه طالما نجحت التجربة البولندية، كان لا بدّ أيضاً من أن تنجح التجربة الروسيّة[١٤].

إلاّ أن يلتسين لم يكن يريد المشورة فحسب، بل أراد المساعدات التي وصلت إلى بولندا على طبق من ذهب بفضل ساكس. فقال في هذا الصدد: «إنّ أملنا الوحيد هو إسراع مجموعة [الدول] السبع بمنحنا المساعدات المالية الضخمة التي وعدت بها»[١٥]. وقد صرّح بذلك، ولا سيما بعد أن أخبره ساكس أنه متأكّد من أنه لو كانت هناك نيّة فعليّة لدى موسكو بتأسيس اقتصاد رأسمالي، فإنّه سيعمد إلى تأمين مساعدة تقارب الـ ١٥ مليار دولار أميركي[١٦]. ستحتاج روسيا إذاً، إلى الطموح وإلى الحركة السريعة. لكن، ما لم يعرفه يلتسين آنذاك هو أن الحظّ الذي تمتّع به ساكس كان يُشارف على النفاد.

تكثر النقاط المشتركة بين تحوّل روسيا إلى الرأسماليّة والسياسة الفاسدة التي أشعلت الاحتجاجات في ساحة تيانانمين قبل عامين. وشرح رئيس بلدية موسكو غافريل بوبوف أنّه كان هناك خياران فقط متوفّران للتخلّص من المركزية الاقتصاديّة: «إمّا تقسيم الممتلكات على أفراد المجتمعات كلهم، وإما توكيل الصلاحيّات المثلى للقادة... باختصار، كانت هناك المقاربة الديموقراطيّة ومقاربة النخبة في الحزب الشيوعي»[١٧]. اختار يلتسين المقاربة الثانية، وكان على عجلة من أمره. وهكذا، في نهاية العام ١٩٩١، قصد البرلمان وقدّم طرحاً لم يكن مستقيماً كثيراً: إن مُنح سنة من الصلاحيات المميّزة، التي يستطيع من خلالها أن يسنّ قوانين بواسطة مراسيم بدون الحاجة إلى تصويت مجلس النوّاب، فإنّه سيتمكّن من حلّ الأزمة الاقتصاديّة وإعادة الازدهار والنظام السليم إلى البلد. ما كان يطالب به يلتسين هو السلطة التنفيذيّة التي يتمتّع بها الدكتاتوريون وليس الديموقراطيين، لكن البرلمان كان لا يزال تحت تأثير الدور البطوليّ الذي لعبه الرئيس عند محاولة الانقلاب، وكانت البلاد في حاجة ماسّة إلى المساعدة من الخارج. أتى الجواب: نعم، يستطيع يلتسين أن يحظى بسنة من السلطة المطلقة لينهض باقتصاد البلد.

جمع الرئيس على الفورّ فريقاً من الخبراء الاقتصاديين، كان عددٌ منهم قد شكّل في حقبة الشيوعيّة الأخيرة نادي كتاب الأسواق الحرّة، لقراءة النصوص

الأساسيّة التي أصدرها مفكّرو «مدرسة شيكاغو» وللتحدّث عن تطبيق نظريّاتها في روسيا. برغم أنّ فريق يلتسن لم يتابع دروسه في الولايات المتحدّة، إلا أنه كان مخلصاً لميلتون فريدمان إلى حدّ أن الصحافة الروسيّة أطلقت عليه اسم «تلامذة شيكاغو»، نقلاً عن العنوان الأصلي، وانسجاماً مع اقتصاد الأسواق السوداء في روسيا. أمّا الغرب فقد أسمى هذا الفريق «الإصلاحيّين الشبّان». ترأس الفريق، ييغور غايدار الذي عيّنه يلتسين أحد نائبي رئيس الوزراء. وقال بيوتر آفن، أحد الوزراء الذين عيّنهم الرئيس في العامين ١٩٩١ ـ ١٩٩٢. والذي شارك في أعمال الفريق: «لسوء الحظّ أنّ مصلحينا يتشبّهون بالله بشكل طبيعيّ انطلاقاً من إحساسهم بالفوقيّة»[١٨].

استنتجت الصحيفة الروسيّة «نيزلفيسيمايا غازيتا» التي راقبت الفريق الذي تولّى زمام السلطة في موسكو، أنّه لتطوّر مفاجئ أن تحظى روسيا للمرة الأولى بحكومة مؤلّفة من فريق ليبرالي يعتبر أعضاؤه أنفسهم خلفاء لفريدريك فون هايك و«مدرسة شيكاغو» وميلتون فريدمان». كانت سياستهم «واضحة... وتقضي باستقرار ماليّ صارم بحسب إملاءات العلاج بالصدمة». عيّن الرئيس، في هذه الأثناء، رجلاً قوياً هو يوري سكوكوف «في قيادة مراكز الدفاع والقمع: أي الجيش، ووزارة الشؤون الداخلية، ولجنة أمن الدولة». وكان هذان القراران مرتبطين ببعضهما البعض، إذ كان «من المرجّح أن يتمكّن سكوكوف القوي من تأمين إستقرار سياسي صارم في الوقت الذي كان فيه الخبراء الاقتصاديّون سيؤمّنون الاستقرار على الصعيد الاقتصاديّ». واختُتمت المقالة باستشراف للمستقبل: «لن تكون مفاجأة إن حاولوا التأسيس لنظام محلّي شبيه بنظام بينوشي، حيث سيلعب فريق غايدار دور «تلامذة شيكاغو»...»[١٩].

أمّنت الحكومة الأميركية دعماً أيديولوجياً وتقنياً لـ «تلامذة شيكاغو» الذين عيّنهم يلتسين، فموّلت خبراء التحوّل التابعين لها، كي يتولّوا مهمّاتٍ تراوحت بين كتابة مراسيم الخصخصة، وإطلاق سوق أوراق ماليّة شبيهة بالسوق النيويوركيّة، وتصميم سوق تعتمد على الصندوق التعاوني. في خريف العام ١٩٩٢، خصّصت وكالة الولايات المتحدّة للتنمية الدولية مبلغ ٢,١ مليون دولار

لمعهد هارفرد للتنمية الدولية، الذي أرسل بدوره فرقاً من المحامين والخبراء الاقتصاديين لدعم غايدار. وعيَّنت «هارفرد» في أيار/مايو من العام ١٩٩٥، ساكس مديراً لمعهد هارفرد للتنمية الدولية، ما عنى أنه لعب دورين في مرحلة الإصلاحات في روسيا: كان قد بدأ عمله كمستشار مستقل ليلتسين ثم انتقل لمراقبة جبهة «هارفرد» في روسيا التي تتلقّى التمويل من الحكومة الأميركية.

بدأت مجموعةٌ مؤلّفة من أفراد يصفون أنفسهم بالثوّار تجتمع مرّةً جديدة، سرّاً، بهدف صياغة برنامج اقتصادي راديكالي. ويتذكّر ديميتري فاسيلييف، أحد أبرز الإصلاحيّين، قائلاً: لم يكن لدينا في البداية، أي موظف، ولا حتى سكرتير. لم نكن نملك أي معدّات ولا حتى آلة لإرسال الفاكس. وكان علينا في ظلّ تلك الظروف، وخلال شهر ونصف، أن نكتب برنامج خصخصة كاملاً بالإضافة إلى ٢٠ قانوناً معيارياً... كانت مرحلةً رومانسيّةً بالفعل»[٢٠].

أعلن يلتسين في ٢٨ تشرين الأوّل/أكتوبر من العام ١٩٩١، رفع الرقابة عن الأسعار، متوقّعاً أن "تعود المياه إلى مجاريها مع تحرير الأسعار»[٢١]. انتظر الإصلاحيّون أسبوعاً واحداً فقط بعد استقالة غورباتشيف لإطلاق برنامج العلاج بالصدمة، الذي يشكّل ثانية الصدمات الثلاث. وقد شمل البرنامج أيضاً سياسات التجارة الحرّة والمرحلة الأولى من خصخصة الشركات التابعة للدولة التي قارب عددها ٢٢٥٠٠٠[٢٢].

«تفاجأ البلد ببرنامج جامعة «شيكاغو»»، كما يذكر أحد مستشاري يلتسين الاقتصاديين[٢٣]. كانت المفاجأة متعمّدة وجزءاً من استراتيجية غايدار القاضية بتطبيق تغيير مفاجئ وسريع إلى حدّ تستحيل مقاومته. والمشكلة التي كان يواجهها فريقه، لم تكن سوى المشكلة المعتادة: الديموقراطيّة التي تهدِّد خططهم. لم يودّ الروس أن تنظِّم لجنة مركزية شيوعية اقتصادهم، إلا أن معظمهم كانوا لا يزالون يؤمنون بتوزيع الثروات وبدور ناشط للحكومة. وتماماً كمناصري حركة «التضامن» البولنديّة، عبّر ٦٧٪ من الروس في استطلاع للرأي في ١٩٩٢، أنهم يعتقدون أن تعاونيات العمّال هي الوسيلة الأكثر إنصافاً لخصخصة أملاك الدولة الشيوعيّة، وقال ٧٩٪ منهم إنهم يعتبرون أن المحافظة

على فرص العمل هي من مهامّ الحكومة الأساسيّة[٢٤]. وعنى ذلك أنّه إن أخضع فريق يلتسين خططه لنقاش ديموقراطي عوضاً عن إطلاق هجوم متسلّل على شعب مشوّش أصلاً، فإنّ ثورة شيكاغو لن تحظى بأي فرصة للنجاح.

فسّر فلاديمير ماو، مستشار بوريس يلتسين في تلك الحقبة، أن «أفضل الظروف المحفِّزة للإصلاح» هي «شعب ضعيف ومنهك من الصراعات السابقة... لهذا السبب، كانت الحكومة واثقة عشية تحرُّر الأسعار من عدم حصول أزمة اجتماعيّة خطيرة، أو انقلاب على الحكومة». عارض معظم الروس، أي ٧٠٪ منهم، رفع الرقابة على الأسعار. وأضاف ماو: «لكننا لاحظنا أن الشعب، كان يركِّز، من وقت إلى آخر، على محاصيل حدائقه الخاصّة، وعلى الظروف الاقتصاديّة الفردية بشكل عامّ»[٢٥].

كان جوزف ستيغليتز وقتها مسؤولاً عن الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، فقام بتلخيص الذهنيّة التي أدّت إلى العلاج بالصدمة. لا بدّ من أن أمثلته قد أصبحت مألوفة جداً الآن: «ينبغي اقتناص الفرصة لإطلاق موجة الانتقال بمقاربة هجومية قبل أن يتسنّى للشعب أن ينظِّم حمايةً لمصالحه»[٢٦]. بتعبير آخر، تطبيق نظرية الصدمة.

دعى ستيغليتز مصلحي روسيا بـ «بولشيفيّي السوق»، نظراً إلى حبّهم الثورات الكارثية[٢٧]. إلا أن البولشيفيين الأصليّين كانوا ينوون بناء دولتهم المركزية على ركام الدولة القديمة، في حين أنّ «بولشفيّي السوق» هؤلاء كانوا يؤمنون بنوعٍ من السحر: إن تم تأمين الشروط المثلى لجني الأرباح فستتمكّن البلاد من النهوض من جديد، بدون الحاجة إلى خطط (عادت هذه العقيدة لتظهر بعد عشر سنين في العراق).

كانت وعود يلتسن وعوداً جامحة؛ إذ توقّع أن تستمرّ الأمور بالتدهور لمدّة ستّة شهور تقريباً، قبل أن يبدأ النهوض، وتتحوّل روسيا في وقت قريب إلى عملاق إقتصادي، أي إلى أحد أوّل أربعة اقتصادات في العالم[٢٨]. في الواقع، نتج عن منطق الفوضى البنآءة هذا، القليلُ من البناء والكثير من الدمار. فبعد

مرور سنة واحدة، اتّخذ العلاج بالصدمة أبعاداً كارثية: فقد ملايين الروس من الطبقة المتوسّطة مدّخراتهم مع تدهور العملة والقطع المفاجئ للإعانات المالية اللذَين أدّيا إلى انقطاع الرواتب عن ملايين العمّال لشهور عدة[٢٩]. انخفض معدّل الاستهلاك في روسيا بنسبة ٤٠٪ بين العام ١٩٩١ والعام ١٩٩٢، كما بات ثلث السكّان يعيشون تحت خطّ الفقر[٣٠]. واضطرت الطبقة الوسطى إلى بيع ممتلكاتها الخاصّة في الشوارع، ومن بينها طاولات لعب الورق. غير أنّ جامعة «شيكاغو» اعتبرت هذه الأفعال اليائسة مبادرات تجارية وإثباتاً على استمرار النهضة الرأسمالية، التي تمثّل إرثاً عائلياً وسترة رثّة في آن[٣١].

استعاد الروس، تماماً كالبولنديين، في نهاية المطاف، تحرّكاتهم، وبدأوا يطالبون بوضع حدٍّ لهذه المغامرة الاقتصاديّة الساديّة، فبرزت رسوم جدرانيّة شعبية في موسكو في ذلك الحين، تقول «كفى اختبارات». وارتأى البرلمان المنتخب، وهو الذي دعم وصول يلتسين إلى السلطة، أنه حان الوقت للسيطرة على الرئيس وفريقه من تلامذة شيكاغو، نظراً إلى ضغط الناخبين. بالتالي، صوّت مجلس النوّاب في كانون الأوّل/ديسمبر من العام ١٩٩٢ لصالح إقالة إيغور غايدار. وبعد مرور ثلاثة شهور، أي في آذار/مارس من العام ١٩٩٣، صوّت النوّاب لاستعادة الامتيازات التي كانوا قد منحوها ليلتسين، والتي أتاحت له فرض القوانين عن طريق إصدار المراسيم. انتهت فترة السماح وأتت النتائج فظيعة بالنسبة إلى الرئيس، وبات يجب مرور القوانين بالبرلمان قبل سنّها، باعتبار أنّ هذه الإجراءات تُعتمد في الديموقراطيات الليبرالية، وينصّ عليها دستور روسيا.

تصرّف النوّاب ضمن إطار صلاحيّاتهم، إلا أن يلتسين كان قد اعتاد التمتع بصلاحيّات مميزة، ولعلّه لم يعتبر نفسه رئيساً بقدر ما اعتبر نفسه ملكاً ذا سلطة مطلقة، ولا سيّما أنّه بدأ يدعو نفسه «بوريس الأوّل». انتقم يلتسن من تمرّد البرلمان بالظهور على التلفاز وإعلان حالة الطوارئ، ما أعاد إليه امتيازاته الملكيّة. وبعد مرور ثلاث سنوات، حكمت المحكمة الدستورية الروسية

المستقلّة، التي أسّسها غورباتشيف (وهي أهمّ إنجاز ديموقراطيّ قام به)، بأن يلتسين استغلّ سلطته لخرق الدستور الذي أقسم على الحفاظ عليه.

كان ممكناً في تلك المرحلة في روسيا، تحقيق إصلاح اقتصادي وآخر ديموقراطي ضمن مشروع واحد. إلا أنه بعد إعلان حال الطوارئ، أصبح المساران متداخلَين، وبات يلتسين ومطبِّقو العلاج بالصدمة في مواجهة مباشرة مع البرلمان والدستور. وبرغم ذلك، بذل الغرب جهده لدعم يلتسين الذي كان لا يزال يلعب دور «الملتزم الوفيّ بالحرّيّة والديموقراطيّة وبالإصلاح»، على حد تعبير الرئيس الأميركي بيل كلينتون[٣٢]. اصطفّ الإعلام الغربي أيضاً إلى جانب يلتسين في وجه مجمل البرلمان؛ فأُقيل أعضاؤه بعد أن اتّهموا بأنّهم متشدِّدون شيوعيون يحاولون ردع الإصلاحات الديموقراطيّة[٣٣]. وقال رئيس مكتب موسكو لـ «نيويورك تايمز» إن النواب أسرى «عقلية سوفياتيّة تجهل الإصلاحات والديموقراطيّة، وتمقت المفكّرين والديموقراطيين»[٣٤].

والحقيقة هي أن هؤلاء السياسيّين الـ ١٠٤١، برغم أخطائهم كلها، كانوا قد دعموا جميعهم كلاً من يلتسن وغورباتشيف ضدّ الانقلاب الذي قام به المتشدّدون العام ١٩٩١، وكانوا قد صوتوا لتفكيك الاتحاد السوفياتيّ؛ كما كانوا حتى تلك المرحلة بالذات مستمرّين بدعم يلتسين. وبرغم ذلك، أصرت صحيفة الـ «واشنطن بوست» على اعتبار نواب روسيا «مناهضين للحكومة»، كأنهم متطفّلون على الحكومة وليس جزءاً منها[٣٥]. في ربيع ١٩٩٣، حين قدّم البرلمان تقريراً للموازنة لا ينطبق مع متطلبات صندوق النقد الدولي الصارمة. فردّ يلتسين على ذلك بمحاولة لإلغاء البرلمان. فنظَّم فوراً استطلاعاً للرأي دعمته الصحافة التي راحت تسأل الناخبين ما إذا كانوا يوافقون على إقالة البرلمأن وعلى إجراء انتخابات فوريّة. لم تمنح أصوات الناخبين يلتسين السلطة التي احتاج إليها. لكنه استمرّ بادّعاء النصر بحجّة أن ممارسة الحكم أثبتت له أن الشعب إلى جانبه، ولا سيما بعد أن طرح سؤالاً غير إلزاميّ حول ما إذا كان الناخبون يؤيّدون إصلاحاته، فأجابت أغلبيّة بسيطة بـ «نعم»[٣٦].

اعتُبر استطلاع الرأي هذا في روسيا جزءاً من حملةٍ إشاعاتٍ متعمّدة، إلا أنّ الأخيرة فشلت أيضاً في تحقيق هدفها. في الواقع، كان يلتسين وواشنطن عالقين في صدام مع برلمان يمارس حقوقه الدستورية: أي إبطاء تحويل العلاج بالصدمة. وبدأت بالتالي حملة ضغط عنيفة. حذّر لورنس سامرز الذي كان نائب وزير الخزينة في الولايات المتحدّة، من أنه ينبغي تعزيز الإصلاحات الروسية وتقويتها من أجل تأمين الدعم المتعدد الأطراف الدائم»[٣٧]. وتلقّى صندوق النقد الدولي الرسالة، وسرّب أحد المسؤولين أنه سيتم إلغاء قرض بقيمة ١,٥ مليار دولار أميركي، وذلك لأن صندوق النقد الدولي كان «غير راضٍ عن تقاعس روسيا في تطبيق الإصلاحات»[٣٨]. وقال بيوتر آفن أحد وزراء يلتسين السابقين: «إنّ هوس صندوق النقد الدولي بالسياسات النقدية وسياسات الموازنة، وتصرّفه السطحي والرسمي في المجالات الأخرى. . . لم يلعبا أي دور في ما حصل»[٣٩]. وما جرى هو أنه بعد تسريب صندوق النقد الدولي لهذه المعلومات، كان يلتسين واثقاً من دعم الغرب له، فاتخذ قراراً لا عودة عنه يُعرف اليوم بـ «قرار بينوشي». فأصدر المرسوم ١٤٠٠ معلناً إلغاء الدستور وإقالة البرلمأن. عقد البرلمأن جلسة إستثنائية بعد يومين وصوّت على القانون ٦٣٦ ـ ٢ لردع يلتسين عن تنفيذ مخططه الجهنّمي. ويوازي هذا المخطط إقالة الرئيس الأميركي لمجلس الشيوخ منفرداً. أعلن نائب الرئيس ألكسندر روتسكوي أن روسيا «قد دفعت غالياً ثمن مغامرتها السياسية» التي خاضها يلتسين وفريقه الإصلاحيّ[٤٠].

أصبح النزاع المسلّح بين يلتسين والبرلمان حتمياً الآن. استمرّ كلينتون بدعم يلتسين، وقدّم إليه الكونغرس مساعدة قدرها ٢,٥ مليار دولار برغم أن المحكمة الدستورية الروسية حكمت مرّة أخرى بأن سلوك الرئيس غير دستوري. ازدادت قوّة يلتسين فأرسل فرقاً عسكريةً لمحاصرة البرلمان، وأمر بقطع الكهرباء ووسائل التدفئة والخطوط الهاتفية في المدينة التي تصل إلى «البيت الأبيض»، أي مبنى البرلمان الروسي. أخبرني بوريس كاغارليتسكي، وهو مدير معهد دراسات العولمة في موسكو، أن مؤيدي الديموقراطيّة الروس «أتوا بالآلاف محاولين رفع

الحصار. استمرّت المظاهرات السلمية أسبوعَين بمواجهة الجيش والشرطة، ما أدّى إلى رفع الحصار جزئياً عن المبنى ليتمكن الناس من إدخال الطعام والماء إليه. ازدادت المقاومة السلمية شعبيةً وبدأت تحصد مزيداً من الدعم».

بات الحلّ الوحيد الذي قد يؤدّي إلى حلحلة مع ازدياد الطوق حول الطرفين، هو أن يقبل الطرفان بانتخابات مبكرة، تُخضع منصب كل مسؤول لإعادة نظر عامة. حصلت الانتخابات المبكرة على موافقة الكثيرين، وبدأ يلتسين يزن الاحتمالات المتوفرة له ويميل نحو هذا الخيار، إلا أنه في هذه الأوقات الحرجة وصلت أخبار من بولندا عن معاقبة الناخبين لحركة «التضامن» بعد أن خذلت الشعب بالعلاج بالصدمة.

أيقن يلتسين ومستشاروه الغربيون أن الانتخابات المبكرة تشكل خطراً عليهم. بعد أن علموا كيف قضت على حركة «التضامن». ولا يمكن هنا أن ننسى الثروة التي تتمتع بها روسيا: فهي تضم حقولاً كبيرة من النفط، وزُهاء ٣٠٪ من احتياطي الغاز العالميّ، و٢٠٪ من احتياطي النيكل، ناهيك بمصانع الأسلحة وقسم الإعلام التابع للدولة الذي تحكَّم بواسطته الحزب الشيوعيّ في السكان.

تخلّى يلتسين عن المفاوضات وتأهّب للحرب، فضاعف رواتب الجنود، وبات معظم الجيش إلى جانبه. «حاصر البرلمان بآلاف الجنود التابعين لوزارة الداخلية وبالأسلاك الحديدية وخراطيم المياه، ومنع دخول أيٍّ كان إليه»، وذلك بحسب الـ «واشنطن بوست»[٤١]. كان نائب الرئيس روتسكوي خصم يلتسين الرئيسي في البرلمان، ولا سيما أنه كان قد سلّح حراسه وضمّ بعض القوميين الموالين للفاشية إلى مخيّمه، فضلاً عن أنّه حثّ مناصريه على عدم ترك «دكتاتورية يلتسين بسلام»[٤٢]. وقال لي كاغارليتسكي الذي شارك في الاحتجاجات وكتب كتاباً عن تلك المرحلة، إنه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر تجمّعت حشودٌ من المناصرين للبرلمان «وسارت حتى مركز «أوستانكينو تي في» التلفزيوني للمطالبة بنشر الأخبار». كان بعض المتظاهرين مسلحاً، لكن الغالبية

كانت من العُزّل. كما أن أطفالاً كانوا بين الحشود. ووُجِه المتظاهرون بفرق يلتسين المسلّحة، ولاقى حوالى مئة متظاهر وعنصر واحد من الجيش مصرعهم. قضت خطوة الرئيس التالية بحلّ المجالس في المدينة والمجالس الإقليمية كلها. لقد تم تقطيع الديموقراطيّة الروسية إرباً إرباً.

لا شكّ في أن بعض النوّاب أبدى استياءً إزاء هذه التسوية السلمية، فقاما بشحن الحشود. لكن البرلمان «لا يُحكم من قبل حفنة من المجانين اليمينيّين»، بحسب ما قال وزير الخارجية الأميركي «السلي غلب»[٤٣]. اشتدّت الأزمة بسبب حل يلتسين غير الشرعي للبرلما وتحدّيه أعلى محكمة في البلد، فاصطدمت التحركات بإجراءات يائسة في بلد يرفض التخلّي عن الديموقراطيّة التي نالها حديثاً[*].

كان يمكن يلتسين أن يعود إلى طاولة الحوار للتفاوض مع النوّاب، وذلك بإيعاز من واشنطن أو الاتحاد الأوروبي، إلاّ أنه حصلَ على دعمٍ كامل في ما كان يقوم به. وأخيراً، في صباح ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أدى يلتسين ما كان مكتوباً له القيام به، وأصبح بينوشي روسيا»، فأطلقَ سلسلة من الأحداث العنيفة التي كان لها أصداء الانقلاب الذي حدث في التشيلي منذ عشرين عاماً. أمّا الصدمة الثالثة، التي سيتسبب بها يلتسين للشعب الروسي، فهي إصدار الجيش أمراً بالهجوم على البرلمان ـ الذي عمل سنتَين على تكوين سمعته ـ وإضرام النار في المبنى وتحويله إلى رماد. كانت الشيوعيّة ستنهار على الأرجح بدون طلقة نار واحدة، بيد أنّه تبيّن أنّ الرأسماليّة التي تروّج لها «مدرسة شيكاغو» تتطلّب الكثير من النيران لتدافع عن نفسها. حشد يلتسين خمسة آلاف جندي وعشرات الدبابات وعناصر مدرّعة، ومروحيّات، بالإضافة

(*) ورد في أحد المقالات التي لفتت الأنظار، في الـ «واشنطن بوست» أن «حوالى ٢٠٠ متظاهر قد شنوا هجوماً على وزارة الدفاع الروسية، حيث تقع مراكز التحكم بالقوة النووية، وحيث كان كبار الجنرالات مجتمعين. أقفلت الوزارة أبوابها وتركت الحشود خارجاً من دون تسجيل أي حادث»، بحسب ما ورد في الصحيفة.

إلى نخبة من فرق الصدمات المزوّدة بالرشّاشات. . . كلّ ذلك من أجل الدفاع عن اقتصاد روسيا الرأسمالي الجديد في وجه الديموقراطيّة.

كتبت صحيفة «بوسطن غلوب» حول حصار يلتسين للبرلمان: «طوّقت ٣٠ دبابة روسية وعناصر مدرّعة، لمدة ١٠ ساعات البارحة، مبنى البرلمان (المعروف بـ «البيت الأبيض») ورموه بالمتفجّرات، بينما كانت فرق المشاة تطلق النار من الأسلحة الرشّاشة بكثافة. عند الساعة ٤,١٥ من بعد الظهر، خرج حوالى ٣٠٠ حارس ونائب وموظّف في صفّ واحد رافعين أيديهم»[٤٤].

كانت القوة العسكرية في نهاية النهار، قد تسبَّبت في مقتل حوالى خمسمئة شخص وجرح حوالى ألف، وتُعتبر هذه الحادثة الأكثر عنفاً منذ العام ١٩١٧[٤٥]. كتب بيتر ريدواي وديميتري غلينسكي كتاباً عن أعوام يلتسين الأخيرة تحت عنوان «مأساة الإصلاحات في روسيا: بولشيفية السوق بمواجهة الديموقراطيّة». وقد أشار الكاتبان إلى أنه «أثناء عملية التنظيف في مبنى البرلمان وحوله، تمّ توقيف ١٧٠٠ شخص وحجز ١١ سلاحاً. احتُجِز بعض المعتقلين في المدرجات الرياضية؛ ما ذكَّر بالإجراءات التي اتّخذها بينوشي بعد انقلاب العام ١٩٧٣ في التشيلي»[٤٦]. اقتيد عدد كبير من المعتقلين إلى مراكز السلطة حيث تعرّضوا لضربٍ مبرح. ويذكر كاغارليتسكي أنه بينما كان يتلقى الضربات على رأسه، صرخ أحد الضباط بأعلى صوته: «تريدون الديموقراطيّة، أيها السفلة؟ سنريكم الديموقراطيّة!»[٤٧].

لم تكرِّر روسيا ما حصل في التشيلي، بل عكست القصّة: بينوشي نظَّم الانقلاب وحلّ المؤسّسات الديموقراطيّة وفرض بعد ذلك العلاج بالصدمة. أمّا يلتسين فقد طبّق العلاج بالصدمة بالديموقراطيّة، ثم دافع عنه بحلّ الأخيرة وقيادة الانقلاب. وقد حصل السيناريوهان على دعم كبير من الغرب.

تصدّر في اليوم التالي للانقلاب، العنوان التالي الصفحة الأولى لـ «واشنطن بوست»: «يلتسين يحظى بدعم كبيرٍ على اعتدائه». وأضافت الصحيفة أنّ ما حصل كان «انتصاراً مشهوداً له للديموقراطيّة». أمّا ما جاء في عنوان الـ «بوسطن

غلوب» فكان: «روسيا تنجو من عودةٍ إلى ماضيها المظلم». وسافر رئيس خارجية الولايات المتحدّة وارن كريستوفر إلى موسكو ليقف إلى جانب يلتسين وغايدار مُصرِّحاً أن «الولايات المتحدّة لا تدعم بسهولة حل البرلمانات. لكن الظروف اليوم هي استثنائيّة»(٤٨).

لكن الأحداث بدت مختلفة في روسيا. فيلتسين الذي وصل إلى السلطة من خلال الدفاع عن البرلمان، أضرم فيه النار، بكل ما في الكلمة من معنى، وتركه مغموراً بالرماد إلى حد أنه بات يُسمّى «البيت الأسود». وقال رجل في متوسّط العمر من سكان موسكو لفريق من المصوّرين الأجانب وهو مصاب بحالة من الذعر «أيّد الشعب يلتسين لأنه وعدنا بالديموقراطيّة، لكنه في الواقع أطلق النار عليها. هو لم يكتفِ بخرقها، بل أطلق النار عليها»(٤٩). ووصف فيتالي نيمان، الذي كان حارساً على مدخل «البيت الأبيض» أثناء أنقلاب ١٩٩١، الخيانة على هذا النحو: «ما حصلنا عليه هو عكس ما حلمنا به كلياً. لقد واجهنا المتاريس من أجلهم، ووضعنا أرواحنا على أكفّنا، لكنهم لم يفوا بوعودهم»(٥٠).

لطالما احتُرم جيفري ساكس لأنه أثبت أن الإصلاحات الراديكالية الداعمة للأسواق الحرّة يمكنها أن تتماشى مع الديموقراطيّة، لكنّه استمر بدعم يلتسين علناً بعد هجومه على البرلمان وإقالته معارضيه كأنهم «مجموعة من الشيوعيين السابقين الذين سمّمتهم السلطة»(٥١). يتكلّم ساكس في كتابه نهاية الفقر عن تحليله النهائي لتدخّله بروسيا، إلا أنه لم يأتِ على ذكر هذا الفصل المأساوي من التاريخ، ولا حتى مرّة واحدة، تماماً كما ترك قبلاً دولة بوليفيا في حصارٍ هوجم فيه قادة العمّال وترافق ببرنامج الصدمة الذي فرضه(٥٢).

بقيت روسيا تحت حكم دكتاتوري بدون أي رقابة بعد الانقلاب، ولا سيما بعد أن حُلّت هيئاتها المنتخبة وعُلّقت المحكمة الدستورية، تماماً كما أُلغيَ الدستور. انتشرت الدبّابات في الشوارع، وفُرض حظر تجوال، وواجهت الصحافة رقابة شديدة، مع العلم بأن الحريات المدنية أُعيدت إلى الشعب بعد مدّة قصيرة.

ما الذي فعله الخبراء في «مدرسة شيكاغو» ومستشاروهم الغربيّون في هذه المرحلة الدقيقة؟ لقد فعلوا ما فعلوه حين أُشعِلت سانتياغو واحترقت بغداد: أي بعد تحرّرهم من تطفّل الديموقراطيّة انصبّوا على سنّ القوانين. ولاحظ ساكس، بعد مرور ثلاثة أيام على الانقلاب، أنه حتى في تلك المرحلة «لم يكن هناك بعد من معالجة بالصدمة» فالخطّة، على حد قوله، لم تكن «مترابطة أو مطبّقة بشكل محبوك" قال: بات لدينا فرصة لنقوم بشيءٍ ما»[٥٣].

وبالفعل قاموا بشيءٍ ما. نقلت مجلّة الـ «نيوزويك» أن "فريق يلتسين الاقتصادي الليبرالي يتمتّع في هذه الأيام بحظٍّ وفير. لقد وصلت الرسالة إلى مصلحي السوق في اليوم الذي تلى حلّ الرئيس للبرلمان: «ابدأوا بكتابة المراسيم». ونقلت المجلّة عن «خبير اقتصادي غربي فرح ومقرّب من الحكومة»، كان قد أوضح أن الديموقراطيّة في روسيا لطالما شكلت عائقاً أمام خطط السوق، أنه «الآن وقد أُطيح بالبرلمان، بات الوقت ممتازاً للإصلاح... كان الخبراء الاقتصاديون هنا مكتئبين جدّاً. أمّا الآن فنحن نعمل ليل نهار». وأفاد الخبير الاقتصادي المختص بروسيا في البنك الدولي، تشارلز بليتزر، لصحيفة «وول ستريت جورنل» أنه ما من حدثٍ مفرح أكثر من الانقلاب. «لم أستمتع بهذا القدر في حياتي»[٥٤].

لقد بدأت المتعة لتوّها. كانت البلاد لا تزال تترنّح من أثر الأنقلاب، تقدّم «فريق شيكاغو» الخاصّ بيلتسين بشكل ملحوظ في تطبيق الإجراءات المثيرة للجدل الواردة في برنامجه، كإجراء تخفيضات ضخمة في الموازنة، ورفع الرقابة عن أسعار المواد الغذائية الأساسيّة بما فيها الخبز، بالإضافة إلى خصخصة سريعة. وفي الواقع، تتسبّب هذه السياسات المعيارية في الكثير من البؤس والفقر إلى حدّ أنها تتطلّب قمعاً لتجنّب أي تمرّد.

دافع ستانلي فيشر وهو نائب المدير الأوّل لصندوق النقد الدولي (وأحد الخبراء الإقتصاديين في جامعة «شيكاغو» في فترة التسعينيّات) بعد انقلاب يلتسين، عن «التحرّك على الجبهات كافّة بأسرع وقت ممكن»[٥٥]. وكذلك فعل لورانس سامرز الذي كان يساعد على رسم معالم سياسة روسيا في إدارة

كلينتون. وقال «سامرز» إنّه «ينبغي تطبيق الخطوات الثلاث بأسرع وقت ممكن: الخصخصة، إرساء الاستقرار، والتحرير»(٥٦).

كان التغيير سريعاً بحيث تعذّر على الروس التكيّف معه. وغالباً ما كان يجهل العمّال أن المعامل أو المناجم التي يعملون فيها قد تم بيعها، هذا بدون التطرّق إلى طريقة بيعها أو إلى هويّة الشاري. وقد لاحظت الارتباك نفسه بعد حوالى العقد في المصانع التي تملكها الدولة في العراق.

كان يُفترض نظرياً، بهذا الكرّ وهذا الفر أن يجلبا الازدهار الإقتصادي الذي سينتشل روسيا من الهوّة. لكن، عملياً، تم استبدال الدولة الشيوعيّة بدولة شركات، استفاد من ازدهارها عددٌ ضئيل من الروس، معظمهم كان من المسؤولين الشيوعيين السابقين، بالإضافة إلى بضعة مدراء أجانب للصناديق التعاونيّة، ممن جنوا أرباحاً طائلة من الاستثمار في الشركات الروسية التي تمّت خصخصتها حديثاً. ظهرت في روسيا مجموعة من أصحاب المليارات الجدد الذين باتوا يُعرفون عالمياً بـ «لقلّة الحاكمة» بسبب ثرواتهم الطائلة ونفوذهم. وقد عملت هذه المجموعة إلى جانب يلتسين و«فريق شيكاغو» على تجريد البلاد من كلّ ما له قيمة، ناقلين مبالغ طائلة من الأرباح إلى الخارج بوتيرة ملياري دولار شهرياً. لم يكن يوجد أيّ ثري، يملك الملايين، في روسيا قبل العلاج بالصدمة، إلا أنه في العام ٢٠٠٣ ازداد عدد أصحاب المليارات فيها ليبلغ الـ ١٧، وذلك بحسب لائحة «فوربز»(٥٧).

ويعود سبب هذه الظاهرة جزئياً إلى منحى بسيط خرجَ عن خطّ «مدرسة شيكاغو»: لم يسمح يلتسين وفريقه للشركات المتعدّدة الجنسيّات بشراء أملاك روسيّة، بل تركا الحصص للروس، ثم فتحا الشركات التي تمت خصخصتها والتي تمتلكها هذه الأقليّة الحاكمة من الأثرياء، أمام المساهمين الأجانب. كانت العائدات هائلة، إلى درجة أن الـ «وول ستريت جورنال» طرحت السؤال التالي: «أتبحث عن استثمار يعود عليك بربح ٢٠٠٠٪ شهرياً؟ وحدها سوق الأوراق المالية الروسيّة تقدّم إليك هذه الفرصة»(٥٨). أسّس عدد من المصارف

الاستثمارية منها «كريدت سويس فرست بوسطن» بالإضافة إلى بعض المتموّلين الكبار صناديق تعاونيّة لروسيا.

لاحت غيمة سوداء واحدة في الأفق بالنسبة إلى أثرياء البلد والمستثمرين الأجانب، هي تدنّي شعبية يلتسين. كانت آثار البرنامج الاقتصاديّ قاسية بشكل عامّ في روسيا، وبدت مظاهر الفساد جليةً في العمليّة إلى حدٍّ أدّى إلى تدني شعبية الرئيس حتى أرقام مفردة. فإن أُقيل يلتسين كان خلفه، أياً يكن، سيضع حداً لمغامرة روسيا الرأسماليّة الخطرة. وأكثر ما أقلق الأثرياء الكبار والإصلاحيّين، هو احتمال إعادة تأميم الممتلكات التي تمّ تسليمها في ظروف سياسية غير دستورية.

قام يلتسين في كانون الثاني/ديسمبر من العام ١٩٩٤، بما كان عدد كبير من القادة الفاقدين الأمل قد فعلوه للمحافظة على السلطة؛ لقد أعلن الحرب. وقد أسرّ مسؤول الأمن القومي أوليغ لوبوف لأحد المشرعين «نحن في حاجة إلى حرب سريعة جالبة للنصر كي ننقذ شعبية الرئيس»، وتوقّع وزير الدفاع أنّ الجيش يستطيع هزم القوات الانفصاليّة في الجمهورية الشيشانيّة في غضون ساعات، وبسهولة مطلقة[٥٩].

بدا لبرهة كأنّ المشروع قد نجح. فقد قضت المرحلة الأولى بقمع حركة الشيشان الانفصالية بشكل جزئيّ، لتسيطر الجيوش الروسيّة على القصر الرئاسي المهجور في غروزني، وتُتيح ليلتسين إعلان النصر. إلا أنه اتّضح أن هذا الانتصار كان قصير الأمد بالنسبة إلى كل من الشيشان وموسكو. وحين خاضَ يلتسين الانتخابات مرّة جديدة في العام ١٩٩٦، كانت شعبيته لا تزال ضعيفة، وبدت احتمالات هزيمته عالية إلى حدٍّ انه حثّ مستشاريه على إلغاء التصويت في رسالةٍ وقّعت عليها مجموعة من المصرفيّين، ونشرت في جميع الصحف المحلّية التي سلّطت الأضواء على هذه المسألة[٦٠]. بات وزير الخصخصة الذي عيّنه يلتسين، أناتولي شوبايس، الذي كان ساكس قد وصفه بـ «المقاتل من أجل الحرّيّة»، أكثر المدافعين جرأة عن خيار بينوشي[٦١]. قال: «من أجل إرساء الديموقراطيّة في المجتمع، تنبغي ممارسة الدكتاتورية في الحكم»[٦٢]. وأتى هذا

التصريح ليمثّل صدًى للأعذار التي اختلقها بينوشي للدفاع عن خبراء شيكاغو في التشيلي، أو فلسفة دنغ كسياوبنغ الفريدمانية المجرّدة من الحريّة. في نهاية المطاف، أُجريت الانتخابات وفاز يلتسين بفضل تمويل الأثرياء الكبار الذي بلغ حجمه ١٠٠ مليون دولار، علماً بأن هذا المبلغ يوازي ثلاثة أضعاف التمويل المسموح به قانونياً. أضف إلى ذلك تغطية إعلاميّة من قبل المحطّات الإعلاميّة التي تمتلكها الطبقة الثريّة بلغت ثمانية أضعاف التغطية التي حظي بها أخصامه[٦٣]. ومع التهديد بتغيير مفاجئ في الحكومة، عجز مقلّدو خبراء شيكاغو عن إخراج الجزء الأكثر جدليّةً والأكثر جنياً للأرباح من برنامجهم، ألا وهو بيع ما كان لينين قد أسماه مرتفعات الحكم.

بِيعَ ٤٠٪ من شركة نفط بحجم شركة توتال الفرنسية لقاء ٨٨ مليون دولار، وبلغت مبيعات الشركة، للعام ٢٠٠٦، ١٩٣ مليارا. وتم بيع شركة «نوريلسك نيكل» التي كانت تنتج خُمس الإنتاج العالميّ للنيكل بـ ١٧٠ مليون دولار، برغم أن أرباحها الصافية بلغت سنوياً ١,٥ مليار دولار. وبيعت أيضاً شركة النفط الضخمة «يوكوز» التي تتحكّم في كمّية نفط تضاهي نفط الكويت بـ ٣٠٩ ملايين دولار، وتبلغ الآن عائداتها السنوية أكثر من ٣ مليارات دولار. كما تمّ بيع ٥١٪ من شركة «سيدانكو» العملاقة بـ ١٣٠ مليون دولار، وبعد سنتين فقط قُدِّر سعر الشركة في السوق العالميّة بـ ٢,٩ مليار دولار. كذلك، بيعت شركة أسلحة كبيرة بـ ٣ ملايين مليون دولار، أي ما يساوي ثمن منزل للنقاهة في أسبن[٦٤].

لم تقتصر الفضيحة على أنه كان يتم بيع ثروات روسيا بأسعار توازي أعشار أسعارها العادلة، بل إن هذه الممتلكات كان يتمّ شراؤها بالمال العام. وفسَّر الصحافيان في صحيفة «موسكو تايمز» «مات بيفنز» و«جوناس برنشتاين» ذلك بقولهما إنّ «حفنة من الرجال سيطروا على حقول النفط التي طوّرتها الدولة في روسيا بدون مقابل من خلال عملية أشبه بلعبة ثقة تدفع فيها يد الحكومة الأولى المال لليد الثانية». وفي عملية التعاون الضخمة هذه بين السياسيّين الذين باعوا الشركات الرسمية ورجال الأعمال الذين اشتروها، نقل عددٌ من وزراء يلتسين

مبالغ طائلة من الأموال العامة، كان بإمكانها تغذية المصرف المركزي أو الخزينة، إلى مصارف خاصة ساهمت سريعاً فيها الأقلية الثرية بسرعة[*]. وتعاقدت الدولة بالتالي مع المصارف عينها لإجراء المزادات من أجل خصخصة حقول النفط والمناجم. نظّمت المصارف المزادات العلنية، لكنها شاركت في عملية الشراء أيضاً، ولا شك في أن المصارف التي تملكها الأقلية الثرية، قررت أن تصبح المالك الجديد لأملاك روسيا العامّة. ومن المرجّح أن تكون الأموال التي كرّستها هذه المصارف من أجل شراء أسهم في الشركات العامة، هي نفسها الأموال التي أودعها وزراء يلتسين فيها في ما سبق[٦٥]. بتعبيرٍ آخر، شكّل الشعب الروسي تغطيةً للأموال التي كانت تُختلس من بلاده.

قال أحد الإصلاحيّين الروس الشبّان إن المسؤولين الشيوعيّين الذين قرّروا تفكيك الاتحاد السوفياتيّ قاموا «باستبدال السلطة بالأملاك»[٦٦]. تماماً كما حصل مع معلّمه، ازدادت ثروة يلتسين وعائلته، وشغل أولاده وعدد من زوجاتهم أعلى المناصب في الشركات الكبرى المخصخصة، وحين أحكمت النخبة الثرية قبضتها على ملكيّات روسيا الرئيسية، فتحت أبواب شركاتها للشركات المتعدِّدة الجنسيات الكبرى التي اقتنصت حصصاً ضخمة. ودخلت شركتا «رويل داتش شل» و«بي بي»، العام ١٩٩٧، في شراكة مع شركتين روسيتين عملاقتين في حقل النفط هما «غازبروم» و«سيدانكو»[٦٧]. كانت هذه الاستثمارت مربحة جداً، إلاّ أن الحصة الأكبر من ثروة روسيا كانت بين أيدي الروس وليس بين أيدي شركائهم الأجانب. وسيتمكن صندوق النقد الدولي والخزينة الأميركيّة من تصحيح هذه الهفوة في ما بعد، عن طريق خصخصة المزادات في بوليفيا والأرجنتين. وذهبت الولايات المتحدّة أبعد من ذلك بعد غزو العراق، محاولةً عزل النخبة المحلّيّة عن صفقات الخصخصة المربحة كلياً.

اعترف واين ماري، كبير المحللين السياسيّين في السفارة الأميركية في

(*) أبرز مصرفَين ارتبطا بالنخبة الثرية، هما «مصرف ميخائيل خودوركفسكي» ومصرف «ميناتيب أند فلاديمير بوتانين أونكسيمبانك».

موسكو بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٤، بأن الخيار بين الديموقراطيّة ومصالح السوق في روسيا، كان خياراً صعباً. «اختارت الحكومة الأميركية الاقتصاد وليس السياسة. «لقد اخترنا تحرير الأسعار وخصخصة الصناعة والتأسيس لرأسمالية حرّة كلياً، والأهم من ذلك أننا أملنا بنشوء دولة القانون، والمجتمع المدني، والديموقراطيّة التمثيلية، تلقائياً نتيجةً لذلك... لسوء الحظ، قضى الخيار بتجاهل إرادة الشعب، وبالاستمرار بهذه السياسة»[٦٨].

جُمعت ثروات طائلة في روسيا في تلك الحقبة، إلى حد أن بعض الإصلاحيّين لم يتمكّنوا من مقاومة الدخول في هذا العمل. تكشّفت بالفعل، معالم أسطورة التكنوقراطيّة في روسيا أكثر من أي مكان آخر في العالم، حيث كان يفترض بالاقتصاديّين أن يفرضوا نماذج من الكتاب انطلاقاً من قناعة كاملة. وتماماً كما في التشيلي والصين حيث تقدَّم الفساد المستشري والمعالجة بالصدمة الاقتصاديّة ضمنَ خطَّين متوازيين، انتهى المطاف بعدد من نوّاب يلتسين ووزرائه، بفقدان مناصبهم بسبب فضائح الفساد[٦٩].

وأتى في ما بعد عباقرة ناشئون من مشروع روسيا في «هارفرد». كانت مهمّتهم تنظيم الخصخصة والصناديق التعاونية في البلد. وترأس أكاديميّان المشروع، هما البروفسور في الاقتصاد في جامعة هارفرد أندريه شلايفر ونائبه جوناثان هاي. وقد اكتُشف أنّ الاثنَين كانا يستفيدان بشكل مباشر من السوق التي كانا منهمكين بتأسيسها. كان شلايفر هو المستشار الرئيسي لفريق غايدار في سياسة الخصخصة، وكانت زوجته تقوم باستثمارات كبيرة في الممتلكات الروسية. أمّا هاي الثلاثينيّ و المتخرِّج من جامعة هارفرد للحقوق، فكان يقوم باستثمارات شخصية في أسهم النفط الروسي المخصخصة، خارقاً، وفقاً لما زُعم، عقد هارفرد مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وفي حين كان هاي يساعد الحكومة الروسية على تأسيس سوق صناديق تعاونية جديد، مُنحت صديقته، وزوجته لاحقاً، إذناً لفتح شركة صناديق تعاونية في روسيا. وتمّت إدارة الشركة، في بداياتها من مكتب «هارفرد» المموّل من الحكومة (كان ساكس في مرحلة من المراحل، كان ساكس مديراً لهاي وشلايفر بما أنه تولّى رئاسة

معهد هارفرد للتنمية الدولية الذي ضمّ مشروع روسيا. بيد أنّ ساكس كان قد توقّف عن العمل في روسيا ميدانياً ولم يعد على علاقة بالأعمال المشبوهة)[٧٠].

حين ظهرت هذه المشاكل، حاكمت وزارة العدل الأميركية «هارفرد»، زاعمةً أن الأعمال التي تعاطاها شلايفر وهاي خرقت العقود التي وقعاها ووافقا من خلالها على عدم الاستفادة مادياً وشخصياً من أعمالهما الرفيعة الشأن. وبعد سبع سنين من التحقيق والمعارك القضائية، حكمت محكمة بوسطن بأن «هارفرد» خرقت العقود، وأن الأكاديميَّين قد «تآمرا لغشّ الولايات المتحدّة؛ وقد وجدت أنّ شلايفر كان قد شارك في صفقات علنية وحاول هاي تبييض ٤٠٠٠٠٠ دولار من خلال والده وصديقته»[٧١]. دفعت «هارفرد» تعويضاً بقيمة ٢٦,٥ مليون دولار، وهو أكبر مبلغ دفعته المؤسسة في تاريخها. ووافق شلايفر على دفع مليوني دولار ودفع هاي مليوناً أو اثنين بحسب مدخوله، برغم أن أيّاً منهما لم يعترف بمسؤوليته عن التهم الموجهة إليه[*][٧٢].

لعلّه لم يتواجد مهرب من هذا النوع من الصفقات الشخصية نظراً إلى طبيعة التجربة الروسية. وقد قال آندرز أسلوند، أحد أكثر خبراء الاقتصاد نفوذاً الذين كانوا يعملون في روسيا آنذاك، إن العلاج بالصدمة سينجح لأن «محفّزات الرأسماليّة أو مغرياتها الكثيرة السحريّة، ستجتاح كل شيء تقريباً»[٧٣]. وبالتالي، إن كان الطمع محرّكاً لنهوض روسيا، فإنّ موظفي «هارفرد» وزوجاتهم وصديقاتهم، بالإضافة إلى موظفي يلتسين وعائلته، كانوا يتصرَّفون بشكل منطقي.

يشير هذا الواقع إلى مسألة مزعجة ومهمّة تتعلّق بالمؤمنين بأيديولوجيا السوق الحرّة: هل هم مؤمنون حقيقيون تقول لهم عقيدتهم إن الأسواق الحرّة

(*) لسوء الحظ، لم تذهب الأموال للشعب الروسي الذين يشكِّل الضحية الحقيقية لعملية الخصخصة الفاسدة، بل عادت إلى الحكومة الأميركية، تماماً كما أدت المحاكمات بين شركة «وسل بلور» والمقاولين الأميركيين في العراق إلى تقسيم التسوية إلى حصص بين الحكومة والشركة الأميركيّتَين.

تعالج التخلّف، كما يتمّ التأكيد في أغلب الأحيان؟ أم أن أفكارهم ونظريّاتهم لم تكن سوى حجّة منطقيّة تبرّر الجشع اللامحدود الذي كانوا يخفونه بآدعائهم أنّ دوافعهم غيريّة؟ يمكن إفساد الأيديولوجيات كلها بالطبع (كما أوضح المسؤولون الشيوعيون السابقون حين تمتّعوا بامتيازات كثيرة أيام الشيوعيّة)، كما يمكن أيضاً إيجاد ليبراليين جدد نزهاء. إلا أنه تبدّى أنّ علوم «مدرسة شيكاغو» الاقتصاديّة كانت تؤدّي إلى الفساد بشكل خاص. فعندما يقتنع المرء بأن الربح والجشع اللذَين يُمارسَان على نطاق جماعي، يجلبان الربح الأكبر للمجتمع، يصبح أي عمل يهدف إلى الإثراء الشخصيّ مبرَّراً، على أنه مساهمة خلاّقة ومفيدة للرأسمالية، حتى لو اقتصرت هذه الاستفادة على المرء وزملائه.

لم يسلم عمل جورج سوروز الخيريّ في شرقي أوروبا ـ الذي شمل تمويل رحلات ساكس في المنطقة ـ من النقاش. ما من شكّ في أن سوروز كان ملتزماً بإحلال الديموقراطيّة في المخيّم الشرقي، لكن كانت له مصالح اقتصادية واضحة في الإصلاح الاقتصاديّ الذي ترافق مع العمليّة. وبما أنه أكثر تجّار العملة نفوذاً، استفاد بشكل كبير حين طبّقت البلدان نظام العملات القابلة للتحويل، ورُفعت الرقابة عن رؤوس الأموال. وحين عُرضت شركات الدولة في المزاد العلني كان سوروز أحد المشترين المحتملين.

كان يحق من الناحية القانونيّة لسوروز أن يستفيد مباشرةً من الأسواق التي كان يساهم بفتحها ضمن عمله الخيريّ، إلا أن هذا ما كان ليبدو حسناً. لمرحلة ما، حافظ سوروز على مظهره بنهي شركاته عن الاستثمار في مناطق تعمل فيها مؤسّساته. لكن، حين بدأت روسيا بالبيع لم يتمكن سوروز من المقاومة. في العام ١٩٩٤، شرح قائلاً إنّ سياسته تغيّرت نظراً إلى تطور الأسواق في المنطقة، وإنّ لم يكن لديه أي دافع أو سبب أو حق ليمتنع عن استثمار أمواله أو يمنع المساهمين التابعين له عن الاستثمار في تلك البلدان، أو حتى أن يحرم تلك البلدان من الأموال». فعلى سبيل المثال، كان سوروز قد اشترى أسهماً في شبكة الهواتف الروسية المخصخصة في العام ١٩٩٤ (والذي اتّضح

أنه استثمار سيىء جداً)، واكتسب قسماً من شركة غذائية كبرى في بولندا(٧٤). أصبح سوروز في الأيام الأولى من انهيار الشيوعيّة أحد اللاعبين الأساسيّين في تقدّم مقاربة الصدمة للتحول الإقتصادي، وذلك من خلال عمل ساكس. وفي أواخر التسعينيات، حصل تغيّرٌ جوهريٌ بحيث أصبح سوروز من أبرز النقاد للعلاج بالصدمة، وبات يدير مؤسساته لتمويل المنظّمات غير الحكوميّة التي تركّز على اتخاذ إجراءات مضادة للفساد قبل حصول الخصخصة.

أتت هذه اليقظة متأخرة جداً لإنقاذ روسيا من مخاطر الرأسماليّة. فقد تسبّب العلاج بالصدمة في تصدّعات أتاحت تدفّق الأموال الساخنة، أي المضاربات التنافسيّة وتجارة العملات القصيرة الأمد ذات الأرباح الطائلة. وقد عنت تلك المضاربات الحادة أنه في العام ١٩٩٨، حين انتشرت الأزمة الآسيوية المالية (مراجعة الفصل الثالث عشر) بقيت روسيا مكشوفة كلياً، وانهار اقتصادها الركيك بشكل نهائيّ. لام الشعب يلتسين وانخفضت نسبة تأييده إلى ٦٪، وهي نسبة متدنّية جداً(٧٥). أحدق الخطر بمصير الطبقة الثرية من جديد، وكان ينبغي إحداث صدمة كبيرة أخرى لإنقاذ المشروع الاقتصادي وردع الديموقراطيّة التي عادت تشكّل خطراً كبيراً.

ضربت في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٩، ضربت موجة من الهجمات الإرهابية البلد، وكانت وتيرتها متصاعدة: انفجرت فجأةً وبدون أي سبب ظاهر، أربعة أبنية تضمّ شققاً سكنيةً في منتصف الليل، ما أدّى إلى مقتل حوالى ثلاثمئة شخص. وفي قصةٍ شبيهة جداً بروايات الأميركيين عن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر العام ٢٠٠١، تم ربط الأحداث كلها بالسياسة التي تمثّل القوة الوحيدة على الأرض والقادرة على القيام بهذه المهمّة. وتشرح الصحافية الروسية يفغينيا ألباتس» فتقول: «كان الخوف سيّد الموقف. لقد تبيّن فجأةً أن هذه الأحاديث حول الديموقراطيّة والنخبة الثرية، لا أهمية لها في ظلّ تخوُّف المرء من الموت في شقّته»(٧٦).

تم إيلاء مهمّة اصطياد «الحيوانات» إلى رئيس الوزراء الجبّار والخطر ضمنياً فلاديمير بوتين(*)(٧٧). أمر بوتين فور تفجير الأبنية في أواخر شهر أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٩. بتعريض الشيشان لقصفٍ جوي يستهدف المدنيين. وفي موجة الذعر هذه، بات فجأةً، وجود بوتين الذي كان عضواً سابقاً في وكالة الاستخبارات الروسية لمدة سبعة عشر عاماً ـ وهي الوكالة التي شكّلت أخطر رمز للحقبة الشيوعيّة ـ واقعاً مطمئناً لعدد كبير من الروس. وكان بوتين مرشحاً لخلافة يلتسين بعد أن أصبح إدمان الرئيس الروسي على الكحول عائقاً أمام قيامه بوظائفه. في ٣١ كانون الثاني/ديسمبر من العام ١٩٩٩، ومع النقاش الذي افتتحته الحرب على الشيشان، قام عدد من كبار الأثرياء بنقل السلطة من يلتسين إلى بوتين بصمت وبهدوء، بدون الحاجة إلى إجراء انتخابات. قبل التنحّي عن السلطة. اتخذ يلتسين تدبيراً أخيراً ليقرأ الصفحة الأخيرة من كتاب بينوشي، فطلب الحصانة لنفسه. وأوّل ما قام به بوتين فور تولّيه الرئاسة، هو توقيع مشروع قانون يحمي يلتسين من أيّ ملاحقة جزائيّة بسبب الفساد أو بسبب العمليات العسكرية ضدّ المتظاهرين من أجل الديموقراطيّة التي جرت تحت ناظريه.

يُعتبر يلتسين عبر التاريخ، رجلاً فاسداً ونهماً أكثر مما يُعتبر رجلاً قوياً يشكّل تهديداً. وبرغم ذلك، ساهمت سياساته الاقتصاديّة والحروب التي موّلها لحماية هذه السياسات، إلى حد كبير في الخسائر البشريّة التي نتجت عن الحملات «الصليبية» التي شنّتها جامعة «شيكاغو»، والتي تصاعدت تدريجياً منذ أزمة التشيلي في السبعينيات. وبالإضافة إلى الضحايا الذين وقعوا من جراء انقلاب يلتسين في تشرين الأول/أكتوبر، أدّت الحروب مع الشيشان إلى خسائر بشرية قُدّرت بـ ١٠٠٠٠٠ مدني(٧٨). جرت المجازر الكبيرة التي تسبب فيها

(*) هذا ليس مفاجئاً نظراً إلى السلوك الإجرامي للطبقة الحاكمة في روسيا، فغالباً ما تحيط المؤامرات بهذا النوع من الأحداث. يعتبر عدد كبر من الروس بأن الشيشان لم يكن لهم علاقة بتفجيرات المباني، بل أن هذه التفجيرات كانت غطاءً لجعل بوتين خلفًا ليلتسين.

ببطء شديد، إلا أن عددها كان كبيراً جداً. في الواقع، شكلت هذه المجازر «الضرر العرضي» للعلاج بالصدمة الاقتصادي.

برغم غياب حالات مجاعة، أو طاعون، أو قتال شاملة، لم يشهد التاريخ هذا القدر من الخسائر من قبل. وبحلول العام ١٩٩٨، أفلس أكثر من ٨٠٪ من المزارعين الروس، وأُغلق سبعون ألف مصنع، ما خلّف موجة بطالة عارمة. في العام ١٩٨٩، أي قبل تطبيق العلاج بالصدمة، عاش مليونا شخص في الفدرالية الروسية في حالة فقر بأقل من أربعة دولارات يومياً. وبات ٧٤ مليون روسي يعيشون تحت خط الفقر عندما وصف معالجو الصدمة ترياقهم المرير، وذلك بحسب البنك الدولي. ويعني هذا أن الإصلاحات الاقتصاديّة في روسيا تسببت في إفقار ٧٢ مليون شخص في غضون ثماني سنين فقط. وبات ٢٥٪ من الروس، أي حوالى ٣٧ مليون شخص، في حالة فقر مدقع بحلول العام ١٩٩٦[٧٩].

صحيحٌ أن ملايين الروس قد خرجوا من بؤرة الفقر التي كانوا فيها في الأعوام الأخيرة بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز، إلا أن طبقة الأشخاص الواقعين في الفقر المدقع كانت لا تزال تتخبّط في المشاكل المستجدّة. وبرغم بؤس الحياة تحت نير الشيوعيّة في الشقق المكتظّة الباردة، كان الشعب لا يزال يحظى بسقف يؤويه. أمّا في العام ٢٠٠٦ فقد اعترفت الحكومة بوجود ٧١٥٠٠٠ طفل مشرّد في روسيا، بينما قدرت منظمة اليونسيف عدد هؤلاء الأطفال بـ ٣,٥ ملايين طفل[٨٠].

لطالما اعتبر الغربيون أثناء الحرب العالميّة الثانية، ومع انتشار موجة الإدمان على الكحول، أن الحياة في ظلّ الشيوعيّة كانت قاسية إلى حدّ أن الروس كانوا يحتاجون إلى كميات كبيرة من مشروب الفودكا كي يتمكنوا من الصمود حتى نهاية النهار. إلا أن نسبة احتساء الكحول قد تضاعفت أيام الرأسماليّة، وبات الشعب يبحث عن مسكّنات قوية للألم. ويقول قيصر المخدّرات الروسي ألكسندر ميخائيلوف، إن عدد المستهلكين ازداد بنسبة ٩٠٠٪ بين العامين ١٩٩٤ و٢٠٠٤، أي أكثر من أربعة ملايين شخص، كان عدد كبير

منهم مدمناً على الهيروين. بات وباء المخدرات هذا سفّاحاً صامتاً زاد من عدد الوفيات: في العام ١٩٩٥، كان خمسون ألف روسي يحملون فيروس نقص المناعة البشريّة (الأيدز) وقد تضاعف هذا العدد في خلال سنتين. أمّا بعد عشر سنين فقد ناهز عدد هؤلاء المليون، بحسب برنامج الأمم المتحدّة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية[٨١].

تُعتبر هذه الوفيات من الفئة البطيئة، إلا أن هناك فئة أخرى هي الفئة السريعة. بعد البدء بتطبيق العلاج بالصدمة في روسيا العام ١٩٩٢، سرعان ما ارتفعت نسبة حالات الانتحار التي كانت أصلاً مرتفعة. شهد العام ١٩٩٤، أي عام «إصلاحات يلتسين»، تزايداً في نسبة حالات الانتحار حتى بلغت ضعف النسبة التي سُجِّلت في السنوات الثماني السابقة. كما أن وتيرة جرائم قتل الروس لبعضهم البعض قد ارتفعت؛ وازداد عدد جرائم العنف بحلول العام ١٩٩٤ بأربعة أضعاف[٨٢]. وتساءل فلاديمير غوسيف، وهو أكاديميٌّ في موسكو، أثناء مظاهرة في العام ٢٠٠٦: «ما الذي حصده وطننا وشعبنا من السنين الـ ١٥ الإجرامية؟ لقد سلبت أعوام الرأسماليّة الإجرامية حياة ١٠٪ من سكّان بلدنا». وبالفعل، تشهد روسيا تدنيّاً خطراً لعدد سكانها، إذ إنها تخسر سنوياً ما يقارب الـ ٧٠٠٠٠٠ شخص. تقلّص عدد سكّان روسيا بفارق ٦,٦ ملايين نسمة بين العام ١٩٩٢ ـ السنة الأولى الكاملة التي طُبق فيها العلاج بالصدمة ـ والعام ٢٠٠٦[٨٣]. ومنذ ثلاثة عقود، كتب أندريه غوندر فرانك المعارض لسياسة «شيكاغو» الاقتصاديّة رسالةً إلى ميلتون فريدمان يتهمّه فيها بـ «الإبادة الاقتصاديّة». وها إن الروس يستخدمون اليوم طريقة التعبير نفسها عند تطرّقهم إلى اختفاء شركائهم في الوطن.

ازدادت حالة البؤس المبرمَجة مرارةً مع تكدّس الثروات بين أيدي النخبة في موسكو، على نحو لم يشهده سوى القليل من إمارات النفط. ويُعتبر الانقسام لجهة الثروات حادّاً في روسيا اليوم إلى درجة أن الفقراء والأغنياء لا يبدون فقط كأنهم يعيشون في بلدين مختلفين، بل حتى في زمنَين مختلفَين أيضاً. في التوقيت الزمنيّ الأوّل، تسطعُ مدينة موسكو في القرن الحادي والعشرين بعد أن

تحوّلت بسرعة مخيفة إلى مدينة حديثةٍ للخطيئة، يتسابق فيها فاحشو الثراء في مواكب سيارات الـ «مرسيدس» السوداء ترافقهم حماية مؤلّفة من فرق عسكرية مرتزقة، وينجذب إليها مدراء الأموال الغربيون بسبب قوانين الانفتاح الاستثماري نهاراً، والدعارة المجّانيّة تقريباً ليلاً. في التوقيت الزمنيّ الآخر، تجيبك فتاة قروية في السابعة عشرة من عمرها، حين تُسأل عن طموحاتها فتقول: «يصعب التكلّم على القرن الحادي والعشرين حين يكون المرء جالساً ويقرأ مستعيناً بضوء الشمعة. لا يهمّني القرن الحادي والعشرون، فنحن هنا نعيش في القرن التاسع عشر»[٨٤].

تتطلّب عملية نهب بلد يتمتّع بهذا القدر من الثروات، أعمال إرهاب فظيعة، بدءاً من إشعال البرلمان، ووصولاً إلى اجتياح الشيشان. وفي هذا السياق، كتب جورجي أرباتوف، أحد مستشاري يلتسين الاقتصاديين الأصليين والمجهولين: «السياسة التي تكبح الفقر والجرائم لا تستطيع الصمود إلا بقمع الديموقراطيّة»[٨٥]. هذه الحالة ليست مختلفة عما كان سائداً في المخروط الجنوبيّ، وفي بوليفيا تحت الحصار، وفي الصين أثناء أحداث تيانانمين، أو في العراق حتى.

حين يراودك الشك، لُمِ الفساد

يُفاجَأ المرء عند قراءة التقارير الغربية حول العلاج بالصدمة في روسيا، لملاحظته مدى تقارب الأحاديث في ذلك الوقت وأحاديث أخرى ستجرى بشأن العراق في وقتٍ لاحق. بالنسبة إلى إدارتي كلينتون وبوش الأب، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع وصندوق النقد الدولي، كان الهدف في روسيا إخفاء أثر الدولة السابقة وتأمين الظروف المؤاتية لموجةٍ رأسمالية من شأنها أن تؤدّي بدورها إلى سوق حرّة مزدهرة قائمة على الديموقراطيّة، وذلك بإدارة بعض المتخرجين الجامعيين الأميركيين الذين يتّمتعون بثقة مفرطة بذواتهم. بتعبيرٍ آخر، كان الأمر أشبه بالعراق بدون متفجِّرات.

حين كان العلاج بالصدمة في روسيا في أوجّه، كان مشجِّعوه مقتنعين تماماً

بأن وحده التدمير الكلي للمؤسّسات كافةً قادر على خلق الجوّ المناسب للنهضة: إنّه حلم الصفحة النظيفة الذي عاد يلوح في أفق بغداد. وكتب المؤرّخ في هارفرد ريشارد بايبس عن الموضوع: «يُفضّل أن تستمرّ روسيا بالتفكّك حتى لا يبقى شيئاً من بنيتها المؤسّساتية»[٨٦]. أمّا خبير الاقتصاد في جامعة كولومبيا فكتب في العام ١٩٩٥ «على أي إصلاح أن يكون معرقِلاً على الصعيد التاريخيّ بشكل لا سابق له. يجب التخلّص من عالمٍ برمّته بما في ذلك مؤسّساته الاقتصاديّة ومعظم مؤسّساته الاجتماعيّة والسياسية ليُصار أخيراً إلى وضع بنية إنتاجية رأسمالية تكنولوجيّة»[٨٧].

يظهر هنا وجه شبهٍ آخر مع العراق: مهما تحدّى يلتسين كل ما يرتبط بالديموقراطيّة، تبق سياسته بنظر الغرب «تحوّلاً نحو الديموقراطيّة»، ولم يتغيّر هذا الخطاب إلا ببدء بوتين اتخاذ تدابير صارمة بحق الأنشطة غير الشرعية التي كان بعض أفراد النخبة الثريّة يمارسها. وبصورة مشابهة، لطالما صوّرت إدارة بوش العراق على أنه في طريق الحرّيّة، حتّى لو كان هذا البلد يعيشُ حقيقة صارخة عنوانها ممارسات التعذيب وفرق الموت الفاقدة السيطرة، والرقابة الصحافية المتشدّدة. لطالما اعتُبر البرنامج الاقتصادي في روسيا على أنه «إصلاح»، تماماً كما يُعتبر العراق اليوم في مرحلة «إعادة إعمار»، حتى بعد أن غادره المقاولون الأميركيون جميعهم، تاركين بناه التحتية ركاماً في ظلّ استمرار التدمير. في منتصف التسعينيّات، كان كل من يتجرّأ في روسيا على التشكيك بحملة الإصلاحيّين، يُعتبر «ستالينياً»، تماماً كما وُجّهت إلى منتقدي الاحتلال الأميركي في العراق، تهمة تفضيلهم العيش تحت حكم صدام.

حين لم يعد من الممكن إخفاء الإخفاقات في روسيا، ولا سيما على صعيد برنامج العلاج بالصدمة، اتّجهت الأنظار إلى «ثقافة الفساد» في روسيا، واعتُبر الروس غير أهل بعد للديموقراطيّة الحقيقية بسبب تاريخهم الطويل في الأنظمة القمعية. تنصّلت اللجنة الإستشارية الاقتصاديّة في واشنطن بسرعة من الاقتصاد الوحشي الذي ساهمت في تأسيسه في روسيا واصفةً إيّاه بـ «مافيا الرأسماليّة»، وهي ظاهرة يُفترض بها أن تكون خاصة بروسيا. وورد في الـ «أتلانتيك مانثلي»

العام ٢٠٠١، نقلاً عن موظف في أحد المكاتب الروسية «لن تشهد روسيا يوماً جيداً واحداً». وقال الكاتب والصحافي ريشارد لوري في الـ «لوس أنجلوس تايم»، إن «روسيا دولة الكوارث، إذ حتى الأعمال الجيّدة والبسيطة فيها، كالتصويت وكسب المال، قد تتحوّل إلى كارثة»[٨٨]. وصرّح خبير الاقتصاد أندرز أسلوند أن «إغراءات الرأسماليّة» كفيلة بتحويل روسيا، وأن الجشع سيشكل حافزاً لإعادة إعمار البلد. وبعد بضع سنين، سُئل أين كان مكمن الخطأ، فأجاب «الفساد، الفساد، الفساد»، كأن الفساد لم يكن يشير بوضوح إلى «إغراءات الرأسماليّة» التي أشاد بها في الماضي[٨٩].

ويعود هذا اللغز ليُطرح في العراق بعد مرور عقدٍ، لتبرير اختفاء المليارات من أموال إعادة الإعمار التي اختفت، بالإضافة إلى الإرث الكريه الذي تركه صدام حسين وبؤر «الإسلام المتطرّف» اللذين يوازيان إرث الشيوعيّة والقيصرية في روسيا. وسيُترجم غضب الأميركيين في العراق من عجز العراقيين عن تقبّل هديّة الحريّة المعلّقة على فوهة المدفع بالمزيد من الإساءات. وهذه الإساءات لن تتجسّد في افتتاحيّات لاذعة تتطرّق إلى نكران الجميل فحسب، بل ستتجلّى بشكل كبير في جثث المدنيين العراقيين التي سيخلّفها الجنود الأميركيون والبريطانيون وراءهم.

تكمن المشكلة الفعليّة في الخطاب المدين لروسيا في منعه بشكل استباقيّ إجراء أي تمعُّن جدّي في الأمثولة التي قد نستخلصها من تلك الحقبة عن الوجه الحقيقيّ للفتوحات المروِّجة للأسواق الحرّة؛ وهي الموجة السياسية الأبرز في العقود الثلاثة الأخيرة. ولا يزال فساد النخبة الثرية يُقرأ على أنه قوّة خفية عبثت بمخططات الأسواق الحرّة التي كان مكتوباً لها النجاح. إلا أن الفساد لم يكن عاملاً دخيلاً على الإصلاح الروسي. فالصفقات المشبوهة والخاطفة جرت بتشجيعٍ غربي مباشر في كل مرحلةٍ من المراحل باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإطلاقِ الإقتصاد. وأوّل ما كان «خبراء شيكاغو» ومستشاروهم سيقومون به بعد الانتهاء من تقويض المؤسسات الروسية، كان جلب الخلاص للبلد عن طريق إشباع جشعهم.

لم تقتصر هذه النتائج الكارثية على روسيا فحسب، بل كان تاريخ جامعة «شيكاغو» الذي دام ثلاثين عاماً حافلاً بالفساد والتواطؤ والتآمر بين الدول والشركات الكبر، انطلاقاً من التشيلي والـ «بيرانا»، مروراً بالأرجنتين والخصخصة، وصولاً إلى روسيا والأقلّية الحاكمة ولعبة الثقة التي شاركت فيها «إنرون» للسيطرة على شركات الطاقة، وأخيراً العراق و«منطقة الاحتيال الحرّة». لقد فتح العلاج بالصدمة الباب أمام أرباح طائلة وسريعة بسبب انعدام القانون بشكل مباشر. صدرت في هذا الإطار، إحدى الصحف في العام ١٩٩٧ حاملةً عنوان «روسيا أصبحت أرض الميعاد للمضاربين العالميّين»، كما وصفت «فوربز» روسيا وأوروبا الوسطى بـ «الأراضي الجديدة»[٩٠]. ولا يسعنا في الواقع، إنكار تطابق مصطلحات عصر الاستعمار في هذه الحالة.

يمكن تفسير الحركة التي أطلقها ميلتون فريدمان في الخمسينيّات، بأنها محاولة تقوم بها رؤوس الأموال المتعددة الجنسيات لاستعادة الأراضي ذات الأرباح الوافرة والخالية من القوانين، التي تحدّث عنها آدم سميث، الأب الروحي الفكري لليبراليين الجدد. إلا أن حركة فريدمان كانت أكثر التواءً. فعوضاً عن الترحال في الأراضي البربرية والوحشية التي تحدّث عنها سميث، وحيث لا قوانين غربية (إذ لم تعد عمليّة)، قضت هذه الحركة بتفكيك القوانين والأنظمة القائمة بغية العودة إلى حالة اللاقانون. وكما جنى مستعمرو سميث أرباحاً قياسية بالاستيلاء على ما وصفه بـ «أراضٍ غير مجدية»، وبيعها بسعر رمزيّ، كذلك تعتبر الشركات المتعدّدة الجنسيّات أنّه ينبغي وضع اليد على الأملاك العامة التي ليست أصلاً للبيع، كالمكاتب والحدائق العامة والمدارس والضمان الاجتماعي، وموارد الإغاثة عند حصول الكوارث، بالإضافة إلى أي ملكية أخرى تابعة للدولة[٩١].

تبدو الدول في ظل اقتصاد جامعة «شيكاغو» كأنها مستعمرات نهبها الغزاة بالجشع والقساوة نفسيهما اللذين دفعا بأسلافهم إلى الاستيلاء على الذهب والفضة في جبال الأنديز. وكما حوّل سميث الأراضي الخضراء في السهوب والبراري إلى مزارع منتجة، كذلك اقتنصت «وول ستريت» شركة الهاتف

التشيليّة، والخطوط الجويّة الأرجنتينيّة، وحقول النفط الروسية، وشبكة المياه البوليفية، والموجات الإذاعية الأميركية، والمصانع البولنديّة. كل هذه المؤسسات تم تأسيسها بالأموال العامة لتباع لاحقاً بأسعار رمزية[٩٢]. وتأتي بعد ذلك، الكنوز التي جُمعت بحمل الدولة على فرض براءات اختراع وتسعيرات معينة على الموارد الطبيعية التي لم يتخيّل أحدهم يوماً أنّها ستصبح سلعاً تجارية، كالبذور والجينات، وغاز الكربون. بات «خبراء شيكاغو»، ببحثهم الدائم عن آفاق جديدة للربح من المجالات العامة، أشبه براسمي الخرائط في عصر الاستعمار الذين اكتشفوا معابر مائيّة جديدة في نهر الأمازون، ووضعوا العلامات على مكان تواجد الكنز في معبد الإنكا.

استشرى الفساد في تلك المرحلة من التاريخ كما كان مستشرياً أيام الطفرة الذهبية خلال فترة الاستعمار. ولم يتمّ أبداً تطبيق القوانين والأنظمة بفاعلية بما أن صفقات الخصخصة الكبرى كلها كانت تتمّ وتُوقَّع في ظل اضطرابات سياسية أو أزمة اقتصادية. حين تعمّ الفوضى تصبح الأسعار مرنة وكذلك السياسيون. وما شهدناه لثلاثة عقود، هو رأسمالية استعمارية، تنتقل مستعمراتها من بلد إلى آخر، ومن أزمة إلى أخرى، وترحل حيثما تحلّ القوانين.

لم تشكل التجربة الروسية بالتالي، عظةً لأحد. فنشوء الأقليّة الميليونيريّة في روسيا، يبرهن حجم الأرباح التي يمكن جنيها بالاستيلاء على ثروات دولة صناعية، إلا أن «وول ستريت» أرادت المزيد. ازدادت حدّة مطالبة الخزينة الأميركية وصندوق النقد الدولي، فور انهيار الاتحاد السوفياتيّ، بإجراء عمليات خصخصة فورية في بلاد أخرى شهدت أزمات مماثلة. وبرز في هذا الإطار مثال مأساوي آخر العام ١٩٩٤، حين شهدت المكسيك انهياراً اقتصادياً، عُرف بثورة الـ «تيكيلا»، بعد سنة من الانقلاب الذي تسبب فيه يلتسين. تطلّب ذلك من الولايات المتحدّة أن تمدّ المكسيك بخشبة الخلاص عن طريق عملية خصخصة سريعة جداً، وقد أعلنت فوربز أن هذه الإجراءات أدت إلى ولادة ثلاثة وعشرين مليارديراً جديداً. «الدرس هنا واضح جداً: يُمكن توقّع نشوء طبقة من أصحاب الملايين في البلدان التي يُمكن فتح أسواقها». اضطُرت المكسيك

بالتالي إلى فتح أبوابها للمالكين الأجانب بكثافة لا سابق لها؛ فـ «في العام ٢٠٠٠ أربعة وعشرون مصرفاً من بين ثلاثين كانت ملكاً لجهة أجنبية»؛[٩٣] ذلك بعد أن كان هناك في العام ١٩٩٠ بنكُ أجنبيٌ واحد في المكسيك. ومن الواضح أن التجربة الروسية أفضت إلى خلاصة بأنه كلما كانت العملية سريعة وغابت القوانين، كانت الأرباح أكبر.

الرجل الوحيد الذي تمكّن من فهم ذلك، هو غونزالو سانشيز دي لوزادا، المعروف بـ «غوني». و«غوني» هو رجل الأعمال الذي صاغ مشروع العلاج بالصدمة البوليفي في غرفة جلوسه، العام ١٩٨٥. حين كان رئيساً للجمهورية في منتصف التسعينيات، باع «غوني» شركة «النفط» البوليفية الوطنية، بالإضافة إلى شركات الخطوط الجويّة، والسكك الحديدية، والكهرباء، والهاتف. وعلى خلاف ما حصل في روسيا، حصل البوليفيون على أكبر الحصص، وكانوا هم الرابحين الأكبر من موجة البيع النارية التي شملت «إنرون»، «رويال داتش شل»، و«أموكو»، و«سيتسكورب». تمت عمليات البيع بشكل مباشر بدون الحاجة إلى شريك يملك مصانع محلية[٩٤]. ووصفت «وول ستريت جورنال» مشهد الغرب الأميركي في «لا باز» العام ١٩٩٥: «اكتظّ فندق «راديسن بلازا» بمدراء أبرز الشركات الأميركية، كشركة «آي أم آر» للطيران، و«أم سي آي» للاتصالات، بالإضافة إلى شركة «إكسون» و«الإخوة سالومون». وكان هؤلاء قد دُعيوا من قبل البوليفيين لإعادة صياغة القوانين التي تحكم القطاعات التي سيتم تخصيصها، وللدخول في مناقصات بشأن الشركات المعنية». صفقة ناجحة. وقال الرئيس سانشيز مفسراً مقاربته للمعالجة بالصدمة «المهمّ هو ألا يكون هناك رجوع عن هذه التغييرات، ومن المهمّ أيضاً إنجازها قبل دخول الأجسام المُضادّة». واتخذت الحكومة البوليفية تدبيراً كانت قد اتّخذته في ما مضى في ظروف مشابهة، للتأكد من عدم دخول الأجسام المُضادّة: لقد فرضت حصاراً مطوّلاً آخر منع التجمعات السياسية، وسمح باعتقال كل معارضي هذه العملية[٩٥].

لا ينبغي أن ننسى أيضاً حقبة الفساد الشهيرة أثناء الخصخصة في

الأرجنتين، التي حملت عنوان «عالم جديد جدير بالتهنئة» في تقريرٍ استثماري كتبه «غولدمن ساكس». أمّا الرئيس في تلك الحقبة فكان كارلوس منعم، الرئيس البيروني الذي كان قد تعهّد بتمثيل صوت العمّال، لكنّه قلّص وباع حقول النفط وباعها، إضافة إلى شبكة الهاتف، والخطوط الجوية، والقطارات، والمطار، والطرقات السريعة، وشبكة المياه، والمصارف، وحديقة الحيوانات في بوينوس آيرس، بالإضافة أيضاً إلى البريد وخطّة التعويضات الوطنية. ازدادت حياة السياسيّين ترفاً مع انتقال ثروة البلاد إلى الخارج. فمنعم الذي عُرف بسترات الجلد وبسالفيه، بدأ يرتدي البذلات الإيطالية، ويقصد أطبّاء التجميل، كما كان يُقال (وكان يبرّر انتفاخ ملامح وجهه بردّها إلى لسعة نحلة). أمّا ماريا خوليا ألسوغاراي، وزيرة منعم المسؤولة عن الخصخصة، فقد ظهرت على غلاف إحدى المجلات، في صورةٍ لا ترتدي فيها سوى معطف من الفراء المزخرف، بينما بدا منعم يقود سيارة «فراري تيستاروسا» حمراء اللون، أُهديت إليه من رجل أعمال كريم على حدّ قوله[٩٦].

وشهدت البلدان التي قلّدت الخصخصة الروسية حالات أقل وطأة من الأنقلابات المعكوسة كالتي قام بها يلتسين. فقد وجدت الحكومات التي وصلت إلى السلطة سلمياً. وبواسطة الانتخابات، نفسها مضطّرة إلى اللجوء إلى القوة للبقاء في الحكم، وللدفاع عن إصلاحاتها. انتهى حكم الليبرالية الجديدة المتحررة في الأرجنتين في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠١، حين حاول الرئيس فرناندو دي لا رويا ماليته دومينغو كابايو تطبيق إجراءات أكثر صرامة من صندوق النقد الدولي. تمرّد الشعب نتيجةً لذلك، وأرسل دي لا رويا الشرطة الفدرالية لتفرقة الحشود بالوسائل المتاحة كلها. اضطرَّ دي لا رويا إلى الهرب بواسطة مروحية بعد سقوط ٢١ قتيلاً و١٣٥٠ جريحاً[٩٧]. أمّا شهور «غوني» الأخيرة في الحكم فكانت أكثر دمويّةً، إذ تسببت الخصخصة في بوليفيا في اندلاع سلسلة من الحروب؛ أُولاها حرب الماء ضدّ عقد «بكتل» ما أدى إلى ارتفاع في الأسعار بنسبة ٣٠٠٪، وبعدها حرب الضرائب ضدّ خطة وضعها صندوق النقد الدولي لتقليص الميزانية بفرض الضرائب على الفقراء، ثم حرب

الغاز ضدّ مشروع تصدير الغاز إلى الولايات المتحدّة. اضطُر غوني في النهاية إلى الهرب من القصر الرئاسي للعيش في المنفى في الولايات المتحدة، لكن ذلك استتبع مقتل العديد من الأشخاص، كما حصل مع رويا. وقد قتل الجنود بعد أن أمر «غوني» الجيش بقمع التظاهرات في الشارع، ما يقارب السبعين شخصاً صادف مرور معظمهم في منطقة التظاهرة، وجرحوا حوالى الأربعمئة. بات «غوني» في مطلع العام ٢٠٠٧، مطلوباً للعدالة من قبل المحكمة العليا البوليفية لتهمٍ متعلّقة بالمجازر[٩٨].

اعتُبرت الأنظمة التي فرضت عمليات خصخصة شاملة في الأرجنتين وبوليفيا نماذج استشهدت بها الولايات المتحدّة لتبيّن كيف يمكن فرض العلاج بالصدمة سلمياً وديموقراطياً بدون انقلابٍ أو قمع. صحيح أن التغييرات لم تبدأ بواسطة السلاح في البلدين، لكنها انتهت كذلك. غالباً ما يُشار إلى الليبرالية الجديدة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضيّة بـ «النهب الاستعماري الثاني»: في عملية النهب الأولى تم تجريد الأرض من ثرواتها، وفي عملية النهب الثانية تم تجريد البلد من أراضيه. وبعد كل موجة أرباح تُجرّد منها البلاد، تأتي الوعود والتعهّدات بوعود بتجاوز الهفوات: في المرة المقبلة ستُطبّق قوانين أكثر صرامةً قبل بيع ممتلكات الدولة، وستُراقب العملية عن قرب من قبل محققين ومنظّمات نزيهة. في المرّة المقبلة سيتم بناء المؤسسات قبل الخصخصة (بحسب نهج ما بعد روسيا). لكن الدعوة إلى فرض القانون والنظام بعد نقل ثروات البلدان كلها إلى الخارج، وهي وسيلة لتشريع السرقة التي سبق أن حصلت، تماماً كما كان المستعمرون الأوروبيون يستولون على أراضيهم ويكرّسون ذلك بالمعاهدات. ليس غياب القوانين مشكلة في المستعمرات، كما يقول آدم سميث، بل هو الهدف، وكذلك هي قوانين اللعبة التي تنصّ على قطع الوعود بالإحسان في المرة المقبلة مع شعور بالتوبة والندم.

الفصل الثاني عشر

الهويّة الرأسماليّة

روسيا وحقبة الرأسماليّة الفظّة الجديدة

لقد جعلتم من أنفسكم أوصياء على أولئك الذين يسعون في أيّ بلدٍ من البلدان، إلى إصلاح الشوائب، من خلال تجربة مدروسة ضمن إطار النظام الاجتماعي الموجود أصلاً. ستكون الأحكام قاسية على التغيير العقلانيّ، فإن فشل، فسيُترك بين براثن العقيدة المعتمدة والثورة.

جون ماينرد كينز، في رسالةٍ إلى الرئيس روزفلت ١٩٣٣[١]

يومَ قصدت جيفري ساكس في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٦، كانت نيويورك تلتحف غطاءً رطباً رمادياً مرقَّطاً، يتخلّله كلّ خمس خطوات، أو ما شابه، لونٌ أحمرٌ صارخ. صادف ذلك الأسبوع إطلاق مُنتج العلامة التجارية الحمراء، الخاصّة بـ «بونو»، وكانت المدينة بأسرها تشارك في الحملة. كانت تلوحُ في الأفق على اللوحات الإعلانية، أجهزة الـ «آي بود»، ونظّارات «أرماني» الشمسية الحمراء، وتظهر إلى جوانب محطّات انتظار الباصّ صور للمخرج ستيفن سبيلبرغ والممثّلة بينيلوبي كروز، وهما في أزياء حمراء مختلفة. كانت جميع محلاّت ملابس غاب قد تزيّنت بالأحمر من أجل الاحتفال بالمناسبة. أمّا متجر «آبل» في الجادة الخامسة، فكان يُضيء بأشعّة وردّية. طرح أحد الإعلانات السؤال التالي: «هل تمكن قميصاً بدون أكمام أن تغيّر العالم»؟ نعم،

نحن متأكّدون من ذلك لأنّ جزءاً من أرباح هذا المنتج سيعود ريعه إلى الصندوق العالميّ لمكافحة الأيدز والسلّ والملاريا، مع العلم بأن «بونو» كان قد أطلق قبل يومَين دعوة مفتوحة إلى التسوق حملت شعار «تسوّق حتّى النهاية!» في خلال جولة تسوُّق مُتلفزة مع «أوبرا»[٢].

كان لديّ حدسٌ بأن معظم الصحافيين الذين يودّون مقابلة ساكس في ذلك الأسبوع، أرادوا معرفة رأي النجم الاقتصاديّ في آخر صيحة لجمع التبرّعات، ولا سيّما أنّ «بونو» كان يدعوه «معلّمي». وقد استوقفتني أنا شخصيّاً، صورةٌ للرجلَين حين دخلت مكتب ساكس في جامعة كولومبيا (فهو كان قد ترك «هارفرد» في العام ٢٠٠٢). شعرت في وسط هذا الجوّ الحميميّ الساحر، بالإحراج لأنّي أردت أن أتحدّث معه عن أكثر المواضيع إزعاجاً له؛ موضوع كان قد دفَع به إلى تهديد المراسلين بقطع المقابلة في منتصفها. أجل، أردت أن أحدّثه عن روسيا، وعن مكامن الخطأ في تلك الحقبة.

بدأ ساكس تحوّله الشخصيّ في روسيا بعد مرور سنة على المعالجة بالصدمة، فانتقل من اختصاصيٍّ بالصدمات العالميّة، إلى أحد أبرز قادة الحملات العالميّة الهادفة إلى زيادة المساعدات من أجل البلدان الفقيرة. لقد تسبَّب له هذا التحوّل في تلك السنين، بمشاكل عدّة بينه وبين عدد كبير من زملائه السابقين والمساهمين في الاقتصاد العقائديّ. لكن لم يكن هو الذي تغيَّر. فهو لطالما التزم بمساعدة البلدان على تأسيس اقتصاداتٍ مستندة إلى السوق تعزّزها المساعدات والإعفاء من الديون. فقد كان تحقيق هذا الهدف، من وجهة نظره، ممكناً عن طريق مؤازرة صندوق النقد الدوليّ والخزينة الأميركية. لكنّه، حين وطأ الأراضي الروسية، تبدّلت الأحاديث واصطدمَ بلامبالاة المسؤولين التي دفعته في نهاية الأمر إلى مواجهة اقتصاد واشنطن.

ما من شكّ في أنّ روسيا شكّلت بدايةَ فصلٍ جديد من تقدّم الفتح الذي أطلقته «مدرسة شيكاغو». ففي المعالجات الصدميّة الأولى في عقدي السبعينيّات والثمانينيّات، لم تكن الخزينة الدولية وصندوق النقد الدولي راغبَين سوى في نجاح سطحيّ للاختبارات، إذ اقتصر الغرضُ من «مدرسة شيكاغو» على تشكيل

نموذجٍ لسائر البلدان، فكوفئت الدكتاتوريّات في أميركا اللاتينيّة على الهجوم الذي شنّته في السبعينيّات على الاتحادات العمّالية، وعلى خرقها حدوداً جديدة. كما مُنحت القروض، وذلك برغم خروجها أحياناً عن خطّ «مدرسة شيكاغو»: استمرّت التشيلي بالسيطرة على أكبر مناجم النحاس في العالم، وأقدمت الطغمة العسكرية في الأرجنتين على إبطاء عمليّة الخصخصة. كذلك، قُدِّمت مساعدة جديدة إلى بوليفيا، وأُعفِيت من جزءٍ من ديونها بما أنها كانت الديموقراطيّة الأولى التي تبنّت العلاج بالصدمة في الثمانينيّات، وذلك قبل مدّة طويلة من تطبيق «غوني» الخصخصة في فترة التسعينيّات. أمّا في بولندا، الدولة الأولى في المخيّم الشرقيّ التي فرضت المعالجة بالصدمة، فلم يجد ساكس أيَّ صعوبة في تأمين القروض، وكُبحت عمليّات الخصخصة الكبرى مرّةً أخرى عندما واجهت الخطّة معارضة قويّة.

إلا أنّ الحال في روسيا كانت مختلفة. كانت الأحكام المنتشرة وقتها تعتبر أنّ «الصدمات باتت كثيرة بينما كانت العلاجات لا تزال ضئيلة». وبرغم ذلك، لم تتوقّف القوى الغربيّة عن طلب تطبيق أكثر الإصلاحات إيلاماً مع استمرارها في الوقت عينه في تقطير المساعدات. بينوشي بذاته، كان قد دعم العلاج المؤلم بالصدمة، ببرامج غذائيّة للأطفال الفقراء، إلاّ أن الدائنين في واشنطن لم يروا دافعاً لمساعدة يلتسين على القيام بمثل هذه الخطوة، ما أودى بالبلاد إلى كابوس هوبسي.

لا يسهُل الدخول في نقاش مفيد مع ساكس حول روسيا لكنني أملتُ، برغم ذلك، من أن أتمكّن من نقل الحديث إلى ما هو أبعد من خطوط الدفاع الأماميّة. (قال لي: «كنتُ محقّاً وكانوا هم كلّهم على خطأ»، وأضاف: «اسألي لاري سامرز. لا تسأليني، اسألي بوب روبين وكلينتون وتشيني. كم كانوا سعداء لما آلت إليه روسيا»). أملتُ أيضاً أن أتمكّن من تخطّي الكآبة السائدة، («كنت أحاول أن أقوم بشيءٍ ما في تلك المرحلة، لكن اتّضح أن ذلك كان بدون جدوى»). ما كنت أودّ معرفته هو السبب الذي كمن وراء فشل ساكس في روسيا. لمَ لم يحالف الحظّ هذا الرجل المحظوظ في العادة، في تلك المنطقة من العالم بالذات.

يقرُّ ساكس اليوم بأنّه شعر بالاختلاف ما إن وطأ أرض موسكو. «راودني حدسٌ منبِّه منذ اللحظة الأولى... واعتراني الغضب منذ البداية». كانت روسيا تواجه «أزمة اقتصاد كلّي، وكانت هذه الأزمة الأشدّ والأقلّ استقراراً من بين الأزمات التي رأيتها في حياتي»، على حدّ قوله. كان الحلّ واضحاً بالنسبة إلى ساكس: تطبيق إجراءات العلاج بالصدمة التي كان قد وصفها لبولندا، بغية تحفيز قوى السوق الأساسيّة على العمل بسرعة، إضافةً إلى تقديم مساعدة كبيرة. «كُنت أفكّر في حوالى ٣٠ مليار دولار سنوياً، يتمّ تقسيمها إلى ١٥ مليار دولار لروسيا و١٥ مليار دولار أخرى للديموقراطيّات، من أجل التمكّن من إطلاق عمليّة تحوّل سلمية وديموقراطيّة».

ينبغي الاعتراف بأن ساكس يمتلك ذاكرة انتقائيّة في ما يتعلّق بالسياسات المتشدِّدة التي فرضها في كلٍّ من بولندا وروسيا. فقد تعمَّد مراراً وتكراراً، خلال مقابلتنا، إغفال دعواته إلى إجراء عمليّات خصخصة شاملة وسريعة، وإلى تطبيق تخفيضات كبيرة. (باختصار، يرفض ساكس اليوم استخدام عبارة «المعالجة بالصدمة»، مبرِّراً بأنّ كلّ ما كان يستهدفه كان حفنة من السياسات التسعيريّة، وأنّه لم يكن ينوي بيع ممتلكات البلد بكاملها). ما يتذكّره ساكس عن دوره في ظلّ المعالجة بالصدمة، هو أنّ هذا الدور كان صغيراً، وأنه تركّز بمجمله على جمع التبرّعات؛ وتمثّلت خطّته لبولندا، على حدّ تعبيره في «المساعدة على الاستقرار، وإلغاء الدين العامّ، وتقديم إعانة مالية قصيرة الأمد، والاندماج في إقتصاد أوروبا الغربية... لقد اقترحتُ الخطّة نفسها تقريباً حين طلب منّي فريق يلتسين مساعدته»(*).

(*) اعتبر جون كسيدي في مقالة له في الـ «نيو يوركر» في العام ٢٠٠٥، أنّه «في كل من بولندا وروسيا، فضَّل ساكس الهندسة الاجتماعيّة الواسعة الإطار على التغيير التدريجي وبناء المؤسّسات. وتشكّل سياسة الخصخصة الكارثية، أحد الأمثلة المتوفّرة. وعلى الرغم من أن معظم عمليات الخصخصة أُجريَ بعد أن غادر ساكس روسيا، أي في أواخر العام ١٩٩٤، إلا أن سياسة العمل الأصلية قد وُضِعت بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣، حين كان لا يزال في روسيا».

كان العامل الأساسيّ الذي اعتمد عليه ساكس واضحاً للجميع: تأمين مساعدة كبيرة تكون بمثابة المداميك الأساسيّة للخطّة الروسيّة، وهذا ما حثّ يلتسين على إخضاع البلاد لهذه الخطّة. اعتمد ساكس، كما أخبرني، على «خطّة مارشال، أي على الـ ١٢,٦ مليار دولار (التي توازي اليوم ١٣٠ مليار دولار) التي خصّصتها الولايات المتحدّة لإعادة إعمار البنى التحتيّة في أوروبا بعد الحرب العالميّة الثانية، وقد اعتُبرت هذه الخطّة المبادرة الدبلوماسيّة الأنجح التي قامت بها واشنطن[٣]. ويعتبر ساكس أنّ «خطّة مارشال» تُبيِّن أنّه «حين يكون بلدٌ ما في حالةٍ من الفوضى، لا يمكن المرء أن يتوقّع منه النهوض من تلقاء نفسه». «لذا بالنسبة إلي، المهمّ في «خطّة مارشال... هو كيف يستطيع مبلغ متواضع من المال أن يشكِّل ركيزةً لنهوض أوروبا الاقتصادي. أُقنِع ساكس في البداية، بأن لدى واشنطن نيّة سياسيّة مماثلة لتحويل روسيا إلى اقتصاد رأسماليّ ناجح، كما حصل في ألمانيا الغربية وفي اليابان، بعد الحرب العالميّة الثانية.

كان ساكس واثقاً من أنه سيتمكّن من الحصول على الدعم من الخزينة الأميركيّة ومن صندوق النقد الدولي ليتمكّن من تطبيق «خطّة مارشال»، ولاسيّما أنّ الأسباب الموجبة كانت متوفّرة. واعتبرت صحيفة الـ «نيويورك تايمز»، في تلك المرحلة، «أنّ ساكس قد يكون الخبير الاقتصاديّ الأكثر أهمّية في العالم»[٤]. وهو يتذكّر قائلاً إنّه، حين كان مستشاراً لحكومة بولندا، «جمع مليار دولار في يوم واحد في البيت الأبيض». لكنّه قال لي: «حين اقترحت الأمر نفسه من أجل روسيا، لم ألقَ اهتماماً يُذكر. لا بدّ من أن صندوق النقد الدولي قد اعتبرني مجنوناً.

برغم أن يلتسين و«خبراء شيكاغو» أثاروا إعجاب الكثيرين في واشنطن، إلا أن أحداً لم يكن مستعدّاً لتقديم هذا النوع من المساعدات. بالتالي، حثّ ساكس روسيا على تطبيق سياسات قاسية بدون تمكّنه من إنجاح صفقته. وبدأ في تلك المرحلة يُمارس بعضاً من النقد الذاتيّ. قال في منتصف الأزمة «إن أكبر خطأ شخصي ارتكبته هو قولي للرئيس يلتسين «لا تقلق فالمساعدة آتية». ظننت

أنّ المساعدة عنصر أساسي ومهمّ بالنسبة إلى الغرب، لا يمكنه التلاعب به بالقدر الذي فعله»[٥]. إلا أن المشكلة لم تكمن فقط في عدم إصغاء الخزينة الأميركية وصندوق النقد الدولي إلى ساكس، بل في مبالغته هو في تطبيق العلاج بالصدمة قبل حصوله على ضمانات من الطرفين: كان رهاناً، دفع الملايين ثمنه غالياً.

حين عاودت التطرُّق إلى الموضوع مع ساكس، شدَّد على أن فشله الحقيقيّ كان في قراءة مزاج واشنطن السياسيّ. واسترجع في هذا الإطار حديثاً أجراه مع لورنس إيغلبرغر، الذي كان وزير خارجية الولايات المتحدّة في عهد جورج. هـ. و. بوش»، عرضَ له فيه وجهة نظره. قال: «لو سُمح لروسيا بالغوص أكثر في الفوضى الاقتصاديّة، لكانت ستولد قوى لن يتمكّن أحدٌ من السيطرة عليها، كالمجاعة الكاسحة، وعودة النزعات القوميّة، أو حتى الفاشية. ولم تكن هذه خطوة حكيمة، ولا سيّما في بلد يمتلك قوّة نووية». فأجابه إيغلبرغر: «قد يكون تحليلك صحيحاً، لكن هذا لن يحصل». ثم سأل ساكس: «هل تعرف في أيِّ سنة نحن؟».

كان ذلك العام ١٩٩٢، أي سنة الانتخابات الرئاسية الأميركية التي سيتغلّب فيها بيل كلينتون على بوش الأب. واعتمد جوهر حملة كلينتون على إهمال بوش الصعوبات الاقتصاديّة في الداخل، سعياً وراء المجد في الخارج («إنّه الاقتصاد، أيّها الغبيّ»). يظنّ ساكس أن روسيا وقعت ضحيّة هذه المعركة الداخليّة، لكنّه بات اليوم يرى عاملاً إضافياً آخر، هو أن عدداً من قوى واشنطن كان لا يزال يخوض الحرب الباردة. واعتبرت هذه القوى الانهيار الاقتصادي في روسيا انتصاراً جيوسياسياً للولايات المتحدّة، والانتصار النهائي الذي سيؤكّد فوقيّتها وزعامتها. قال لي ساكس «لم يتبادر أي من هذه العوامل إلى ذهني»، فبدا، كعادته، صبياً صغيراً في الكشّافة وقع صدفةً على إحدى حلقات «ذي سوبرانوز». «كان الوضع ممتازاً بالنسبة إلي، فقد تخلّصنا من هذا النظام الفظيع. فلنساعد الروس فعلاً، ولنبذل جهدنا في سبيل ذلك... أنا متأكّد من أنّ المخطّطين السياسيّين اعتبروا ذلك ضرباً من الجنون».

لم يظنّ ساكس، برغم فشله، أنّ أيديولوجيا السوق الحرّة هي التي كانت توجّه السياسة إزاء روسيا، بل «الخمول المطلق»، كما قال. كان ليرحّب بأي نقاش محتدم حول ما إذا كان ينبغي منح روسيا مساعدة، أو تركها في مواجهة السوق. لكن، الحالة الجماعية تميّزت باللاّمبالاة. ويقول ساكس إنه تفاجأ لغياب أيّ بحث جدّي أو نقاش حول القارّات الكبرى. «كان غياب المجهود بالنسبة إليّ، هو العامل المهيمن. فلنخصّص يومين لمناقشة هذا الموضوع، فنحن لم نقم يوماً بذلك! لم ألاحظ يوماً وجود مبادرة وإرادة للغوص في هذه المشكلة وحلّها بغية اكتشاف ما كان يجري فعلاً».

يعود ساكس، في من خلال حديثه بشغف عن «العمل الشاقّ»، إلى أيّام «الخطّة الاقتصاديّة الجديدة»، و«المجتمع الكبير، و«خطّة مارشال»، حين جلس وقتها شبّان يافعون، من رابطة «آيفي»، حول طاولات الحكم رافعين أكمامهم، وإلى جانبهم فناجين القهوة الفارغة ورزم الأوراق السياسية، كي يُجروا نقاشات محتدمة حول معدّلات الفائدة وسعر القمح. تصرّف صنّاع القرار بهذه الطريقة في أوج الموجة الـ «كينزيّة»؛ وهذه هي الجدّية المطلوبة التي كان ينبغي تخصيصها لوضع حدٍّ للكارثة في روسيا.

لكن إلقاء اللوم في التخلّي عن روسيا، على الخمول الذي أبدته واشنطن، لم يقدّم التبرير الكافي. ولعلّ الطريقة المثلى لفهم هذه الحلقة، هي النظر من عدسة خبراء الاقتصاد الذين كانوا من المؤمنين بالأسواق الحرّة. حين كانت الحرب الباردة في أوجّها، وكان الاتحاد السوفياتيّ لا يزال صامداً، استطاعت الشعوب (نظرياً على الأقلّ) أن تختار الأيديولوجيا التي تريد اعتمادها. كان هناك قطبان، وقد اتّسعت الخيارت بينهما. عنى ذلك أنه كان على الرأسماليّة أن تجتذب الزبائن: فاحتاجت إلى أن تقدِّم حوافز وسلعاً جيّدة. في الواقع، لطالما شكّلت الـ «كينزية» هذه الحاجة المطلوبة لاكتمال الرأسماليّة.

لم يطالب الرئيس روزفلت بـ «الخطّة الاقتصاديّة الجديدة»، من أجل إيجاد حلّ لـ «الكساد الكبير» فحسب، بل لوضع حدّ لحركة المواطنين الذين كانوا يطالبون بنموذج اقتصادي مختلف بعد اختبار قسوة تحرير السوق. أراد البعض

نموذجاً مختلفاً كلّياً. وفي انتخابات العام ١٩٣٢ الرئاسيّة، صوّت مليون مواطن أميركي للمرشّحين الاشتراكيّين والشيوعيّين. كذلك، ازداد عدد الأميركيين الذين انجذبوا إلى هيوي لونغ، السيناتور الشعبيّ من لويزيانا، الذي كان يؤمن بأن على كلّ أميركيّ أن يلقى مدخولاً سنوياً مضموناً قدره ٢٥٠٠ دولار. وعزا روزفلت إلحاقه الخدمة الاجتماعيّة بالخطّة الاقتصاديّة الجديدة في ١٩٣٥، إلى رغبته في «سرقة الضجّة التي أحدثها لونغ»[٦].

وافق الصناعيّون الأميركيون في هذا الإطار، على «الخطّة الاقتصاديّة الجديدة» التي صدرت عن روزفلت». كان يجب تدوير زوايا السوق من خلال دعم وظائف القطاع الخاصّ، والحرص على ألاّ يعاني أحد الجوع والفقر المدقع، لأن مستقبل الرأسماليّة القريب كان على المحكّ. لم يكن أحد محمياً من الضغوط في هذا البلد أثناء الحرب الباردة. إنّ الإنجازات الرأسماليّة في منتصف القرن أو ما يدعوه ساكس «الرأسماليّة الطبيعية» (حماية العمال، والتعويضات والرعاية الصحّية العامة، والدعم الحكومي لفقراء أميركا الشمالية)، جاء نتيجة حاجةٍ براغماتيّة إلى القيام بتنازلات كبرى لليسار القويّ.

كانت «خطّة مارشال» السلاح الأخير على هذه الجبهة الاقتصاديّة. فقد شهد الاقتصاد الألمانيّ بعد الحرب العالميّة أزمةً اقتصاديّة، ما هدَّد بانهيار سائر أوروبا الغربية. واختارت الولايات المتحدّة بالتالي، تقسيم ألمانيا إلى قسمين، بعد أن انجذب عدد كبير من الألمان إلى الاشتراكية، خوفاً من خسارة ألمانيا كلها لصالح اليسار أو الكساد. استعانت الحكومة الأميركية بـ «خطة» «مارشال» لبناء نظام رأسمالي لم يكن القصد منه خلق أسواق سريعة وسهلة لـ «فورد» و«سيرز»، بل أسواق تنجح وفقاً لشروطها الخاصّة، فتستتبع ازدهار اقتصاد السوق الأوروبيّة وتستنزف جاذبيّة الاشتراكيّة.

أمكن تفسير ذلك في العام ١٩٤٩، من خلال السماح لحكومة ألمانيا الغربية بأن تلجأ إلى أيّ سياسة غير رأسمالية إيجابيّة تختارها: خلق الحكومة فرص العمل، وإجراء استثمارات كبرى في القطاع العامّ، ومساعدة المصانع الألمانية والاتحادات العمّالية القويّة. لم يكن من الممكن تطبيق هذه السياسة في

روسيا في التسعينيّات، أو في العراق تحت الاحتلال الأميركيّ، إذ أغضبت الحكومة قطاع الشركات لديها بفرض تعليق الاستثمار الأجنبي كي لا تُضطرّ الشركات الألمانيّة إلى مواجهة المنافسة أثناء نهضتها. وقالت لي كارولين آيزنبرغ، كاتبة إحدى القصص الناجحة حول «خطّة مارشال»، إن «مجرّد الشعور بالسماح لشركات جديدة بالنشوء في تلك المرحلة بالذات كان سيُعتبر أشبه بالقرصنة»(٧). الفارق بين الماضي والحاضر هو أنّ الولايات المتحدّة لم ترَ ألمانيا دجاجةً تبيض ذهباً. لم يودّوا بث الفرقة والخلاف في ما بين الشعوب، فالفكرة السائدة آنذاك كانت أنّ الدخول إلى مكان ما ونهبه سيشكّلان تدخّلاً في نهضة أوروبا بشكل عامّ».

بالطبع، لم تنبع هذه النظريّة التي أشارت إليها آيزنبرغ من الغيريّة؛ فالاتحاد السوفياتيّ كان أشبه بمسدّس محشو. كان الاقتصاد يعاني أزمة، كما برز اليسار الألماني ووجب على الغرب اكتساب مودّة الشعب الألماني بسرعة. بالفعل، لقد وجدوا أنفسهم يقاتلون من أجل روح «ألمانيا».

يشير تقرير آيزنبرغ حول معركة الأيديولوجيات التي تمخّضت عنها «خطّة «مارشال»، إلى نقطة مظلمة ثابتة في عمل ساكس شملت مساعيه الحديثة الحثيثة إلى زيادة المساعدات لأفريقيا بشكل كبير. ونادراً ما ذكر ساكس التحرّكات الشعبيّة. إنه يعتبر أنّ صناعة التاريخ هي من مسؤولية نخبة معيّنة فقط؛ مسؤوليّة تقضي بوضع الخبراء الفنّيّين المناسبين في السكّة السياسيّة الصحيحة. فكما صيغت برامج العلاجات بالصدمة سرّاً في لاباز وموسكو، كان من الواجب أيضاً، بفضل الحجج المنطقية التي كان يقدِّمها ساكس إلى واشنطن، أن يتمّ تبنّي مشروع مساعدات بقيمة ٣٠ مليون دولار تُقدّم إلى الاتحاد السوفياتيّ. لكن آيزنبرغ لاحظت أن «خطّة مارشال» لم تتمحور حول التطوّع، ولم تستند إلى المنطق، بل جاءت نتيجةً لخوفٍ من قيام ثورة شعبيّة.

كان ساكس يكنّ تقديراً كبيراً لكينز، لكنه بدا غير مهتمّ بالأسباب التي أتاحت قيام حلول «كينزيّة» في بلده: أي الفوضى، والمطالبات المتزايدة للاتحادات العمّالية والاشتراكيين الذين ازداد نفوذهم، فحوّل الحلّ الجذري إلى

تهديد ممكن، وجعل «الخطّة الاقتصاديّة الجديدة» مساومة مقبولة. ظهرت مضاعفات خطيرة بسبب عدم الاعتراف بدور التحرّكات الشعبية في الضغط على الحكومات المتقاعسة لاعتماد الأفكار التي نادى بها. ولم يتمكّن ساكس من رؤية الحقيقة السياسية الأكثر وضوحاً التي وقفت في وجهه في روسيا: لن يكون هناك من رخطة مارشال» لروسيا لأن هذه الخطة وُضعت بسبب روسيا نفسها. حين ألغى يلتسين الاتحاد السوفياتيّ، نُزع «المسدس المحشوّ» الذي كان وراء وضع الخطّة. باتت الرأسمالية في ظلّ غياب هذا المسدّس، قادرة على إفلات عنانها، ليس في روسيا فحسب، بل في العالم كله. وبالتالي، بعد أن أصبحت صاحبة احتكارٍ شامل، كان الوقت قد حان للاستغناء عن «الشوائب» التي كانت تُخلّ بتوازنها المثالي.

هذه هي المأساة الكامنة في الوعد الذي قُطع على بولندا وروسيا، بأنهما ستصبحان من بلدان أوروبا «الطبيعية» إن طبّقتا العلاج بالصدمة. في الواقع، انبثقت تلك البلدان الأوروبية «الطبيعية» (التي تمتّعت بشبكات أمن اجتماعي قوية، وبضمانات للعمّال، وباتحادات عمّالية قوية، وبرعاية صحّية عامّة) كتسويةٍ بين الشيوعيّة والرأسماليّة. لكن، لم يعد الآن ثمّة حاجة إلى هذا النوع من التسويات، لأن هذه السياسات الاجتماعيّة المعتدلة كلّها باتت محاصرة في غربيّ أوروبا على النحو الذي حوصرت فيه في الولايات المتحدّة وكندا وأستراليا. لم تكن هذه السياسات ستدخل روسيا، خاصّة أنها لم تكن تستقبل إعانات من الغرب.

يُشكّل هذا التحرّر من كل قيد جوهر، اقتصادَ كليّة شيكاغو (الذي بات يُعرف بالليبرالية الجديدة، أو بالمحافظين الجدد في الولايات المتّحدة). ما من إبداع خلاّق في هذه السياسة الاقتصاديّة، فهي نسخة عن الكينزيّة المجرّدة من توابعها كلها، والرأسماليّة في مرحلة هيمنتها ـ نظام تحرَّر من كل شيء، لم يعد في حاجة إلى أي جهد ليجذب زبائنه، ويستطيع أن يكون مضاداً للاشتراكية أو مضاداً للديموقراطيّة، أو حتى فظّاً إن أراد. من شأن الـ «كينزيّة»، التي هي أشبه باتفاق شرفيّ، أن تستمرّ ما دام خطر الشيوعيّة يلوح في الأفق. فحين

تنهزم الشيوعيّة تندثر معها إمكانيّات المساومة كلها، ويتجلّى الهدف الذي رسمه فريدمان» قبل نصف قرن.

هذا هو بالتحديد ما كان فوكوياما يتحدّث عنه أثناء إعلان «نهاية التاريخ» الدراميّة في محاضرة له في جامعة «شيكاغو» العام ١٩٨٩. لم يقصد فوكوياما أنه لن يعود هناك من أفكار جديدة في العالم، بل قصد أنه مع انهيار الشيوعيّة، لم يعد هناك من أفكار قوية يُمكن اعتبارها منافساً يستحقّ المواجهة.

إذاً، بينما رأى ساكس في انهيار الاتحاد السوفياتيّ تحرُّراً من الحكم الاستبدادي، وبات مستعدّاً للتشمير عن الأكمام والبدء بالمساعدة، رأى زملاؤه من جامعة «شيكاغو» تحرّراً من نوعٍ آخر، تحرراً نهائياً من الـ «كينزية» ومن أفكار المحسنين كـ «جيفري ساكس». من هذا المنظار، لم يكن سلوك التقاعس تجاه روسيا الذي أغاظ ساكس «خمولاً مطلقاً»، بل عدم تدخُّل متعمّد. في الواقع، من خلال عدم تحريك إصبعٍ واحدة حتّى، كان المسؤولون عن السياسة في روسيا («ديك تشيني»، وزير الدفاع المعيّن من قبل «بوش الأب»، ونائب أمين السر للخزينة لورنس سامرز، وستانلي فيشر في صندوق النقد الدولي) يقومون بعملٍ ما. كانوا يطبّقون أيديولوجيا «مدرسة شيكاغو» تاركين السوق تتدهور أكثر فأكثر. وقد تُرجمت هذه الأيديولوجيا في روسيا أكثر من التشيلي، فباتت الجحيم الذي طُبّقت فيه السياسة الاختلاليّة: «كن ثريّاً أو مت وأنت تحاول». وقد خُلق هذا الجحيم مرّةً أخرى في العراق بعد عقدٍ من الزمن.

عُرضت قواعد اللعبة الجديدة في ولاية واشنطن في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. أمّا المناسبة فكانت مؤتمراً صغيراً، لكنه كان مهماً، للمدعوين فقط، في الطابق العاشر من مركز كارنيغي للمؤتمرات في دائرة دوبون. يبعد هذا المركز سبع دقائق في السيّارة عن البيت الأبيض، وهو على مرمى حجر من المقرّ الرئيسيّ لصندوق النقد والبنك الدوليَّين. ودعا إلى هذا المؤتمر جون وليامسون، وهو خبير اقتصادي ذو نفوذ اشتُهر لتصميمه مهامَّ كل من المؤسستَين السابق ذكرهما، واعتبر هذا المؤتمر اجتماعاً تاريخياً للفئة الليبراليّة الجديدة. حضر المؤتمر كبار الخبراء الذين تمركزوا في الجبهة الأمامية لحملة «مدرسة

شيكاغو» في العالم. وشارك فيه أيضاً وزراء ماليّة حاليّون وسابقون من إسبانيا والبرازيل وبولندا بالإضافة إلى حكّام المصارف المركزيّة في تركيا والبيرو، ورئيس أركان الرئيس المكسيكيّ، ورئيس بنما الأسبق. حضر أيضاً صديق قديم لساكس هو ليزيك بالسيروفيكز، وهو مهندس العلاج بالصدمة في بولندا بالإضافة إلى زميله في «هارفرد» داني رودريك، الخبير الاقتصادي الذي أثبت أن كل بلد قبل بالليبراليّة الجديدة وقعَ في أزمة عميقة. وكان من بين الحضور أيضاً آن كروغر، التي ستصبح في ما بعد النائبة الأولى لمدير صندوق النقد الدولي. أمّا خوسي بينييرا، أكثر وزراء بينوشي إخلاصاً، فلم يتمكّن من الحضور لأنه كان يلملم خيبته بعد الانتخابات الرئاسية في التشيلي؛ فاختار أن يبعث برسالة مفصّلة. صدر التصريح الأهم عن ساكس الذي كان لا يزال وقتها مستشاراً ليلتسين.

انكبّ المشاركون طوال النهار على فعل أَحَبّ شيء على قلب كلّ خبير اقتصاديّ: ألا وهو وضع الاستراتيجيات التي تدفع بالسياسيّين المتردِّدين إلى تبنّي سياسات لا يحبِّذها الناخبون. متى ينبغي إطلاق العلاج بالصدمة بعد الانتخابات؟ هل تُعتبر الأحزاب الوسطيّة اليساريّة أكثر فعالية من الأحزاب اليمينية نظراً إلى فُجائيّة الصدمة؟ هل يُستحسن إنذار الشعب أم مفاجأته بسياسات الرعب هذه؟ أُطلق على هذا المؤتمر تسمية «الاقتصاد السياسي في سياسة الإصلاح" وهو على ما يبدو عنوان يهدف إلى تضييع وسائل الإعلام، فقد لاحظ أحد المشاركين أن موضوع المؤتمر الحقيقي كان «الاقتصادات الماكيافيلية»[٨].

استمع «ساكس» إلى هذه الأحاديث لساعات طويلة، واعتلى بعد العشاء المنصّة ليلقي خطابه المعنون على «الطريقة الساكسيّة» «الحياة في غرفة الطوارئ الاقتصاديّة»[٩]. كان ساكس مرتبكاً بشكل واضح. وكان الحضور مستعداً لسماع خطاب أحد مثالاته العليا: شخص حمل شعلة العلاج بالصدمة في عصر الديموقراطيّة. إلاّ أن مزاج المتحدّث لم يكن في معرض تقبُّل التهاني. لقد كان عازماً على إفهام هذا الحشد النافذ، خطورة ما كان يتكشَّف في روسيا.

ذكّر ساكس حضوره بالمساعدات التي ذهبت إلى أوروبا واليابان بعد الحرب العالميّة الثانية، والتي اتّضح أنّها «كانت حيويّة لنجاح اليابان الهائل لاحقاً». أخبر قصّةً عن كيفيّة تلقّيه رسالة من محلّل في مؤسّسة «هريتاج» ـ شكّلت نقطة انطلاق الـ «فريدمانية» ـ «التي كانت تؤمن بشدّة بالإصلاح في روسيا، ولكن ليس بالمساعدات الأجنبيّة من أجل روسيا. قال ساكس: «هذه رؤية مشتركة يتشاطرها أيديولوجيّو السوق الحرّة، الذين أشكّل واحداً منهم. إنّها رؤية معقولة لكنها خاطئة؛ إذ لا يمكن السوق أن تنجز ذلك بنفسها؛ فالمساعدة الدولية أساسيّة». في الواقع، كانت سياسة عدم التدخُّل الهوسيّة الطابع تؤدّي بروسيا إلى حافّة الهاوية: «مهما يكن الإصلاحيّون في روسيا أقوياء وأذكياء ومحظوظين، فهم لن يتمكّنوا من النجاح بدون مساندة خارجيّة واسعة... نحن على وشك أن نفوّت علينا فرصة تاريخيّة».

حصل ساكس على حصّته من التصفيق، لكن الاستجابة كانت فاترة بالطبع. لمَ تُراه كان يثني على الإنفاق المسرف على المجتمع؟ لقد اجتمع الحضور لتفكيك «الخطّة الاقتصاديّة الجديدة»، وليس لتأسيس واحدة. لذا، لم يدعم أي من المشاركين الآخرين التحدّي الذي عرضه ساكس في الجلسات التالية، بل تحدّث العديد منهم ضدّه.

ما هدفَ إليه ساكس من خلال الخطاب، هو «تفسير ماهيّة الأزمة الحقيقية... بحيث تتّضح حالة الطوارئ». وأضاف أن صنّاع القرار في «واشنطن» غالباً ما «لا يفهمون ماهيّة الفوضى الاقتصاديّة، أو ما قد ينتج عنها». أراد بالتالي أن يواجههم بحقيقة أن «هناك ديناميكية تقضي بدفع الأمور أكثر فأكثر خارج السيطرة، حتى تقع الكارثة الأخرى، أي حتى يعود «هتلر» إلى الحكم، أو حتى تقع الحرب الأهلية والمجاعة... وإلى ما ذلك... تحتاج إلى إجراءات طارئة كي تقدِّم المساعدة، إذ لا بدّ من أن توجِد حالةُ عدم الاستقرار سبيلاً إلى المزيد من عدم الاستقرار، وليس فقط سبيلاً إلى التوازن الطبيعي».

لا أستطيع أن أتوقّف عن التفكير في ساكس، وكيف استطاع أن يستخفّ بثقافة حضوره. فمن وُجد في تلك الغرفة، كان قد تعمّق بدراسة نظرية الأزمة

التي وضعها ميلتون فريدمان، وكان قد طبّقها في بلده. كما كان معظمهم على دراية بمدى تقلّب وقسوة الانهيار الإقتصاديّ، إلا أنهم أرادوا استخلاص درس آخر من روسيا مفاده: أنّ الوضع السياسي الصعب والمربك كان يجبر يلتسين على بيع ثروات البلد، وهي نتيجة صبّت في مصلحة كثيرين.

تولّى المضيف جون وليامسون مهمّة العودة بالنقاش إلى تلك الأولويّات البراغماتيّة. سطع نجم ساكس في ذلك المؤتمر، إلاّ أن وليامسون كان المرشد الحقيقي للحضور. كان ساكس أصلع، ولم تكن ملامحه جذّابة على التلفاز، لكن الأهم من ذلك هو أنه لم يكن متحدّثاً لبقاً. في الواقع، كان وليامسون هو الذي وضع عبارة تفاهم واشنطن. ولعلّ هذه العبارة هي أكثر العبارات اقتباساً وإثارةً للجدل في علم الاقتصاد الحديث. وقد اشتهر وليامسون بمؤتمراته المنظَّمة والمغلقة، والتي هدف كل منها إلى امتحان فرضياته القوية. كان جدول أعماله ملحاً في مؤتمر كانون الثاني/يناير، لقد أراد، في الحقيقة، يمتحن «فرضية الأزمة» بشكل نهائي[١٠].

لم يُصدر وليامسون أثناء إلقائه للمحاضرة، أي إنذارات لضرورة إنقاذ أي بلدٍ من الأزمة، بل تحدّث بعاطفة مفرطة عن بعض الكوارث. وذكّر المتحدث الحضور بحقيقة لا يمكن إنكارها: وحدها البلدان التي تعاني أزمة شديدة، تقبل بابتلاع الدواء المرير؛ ووحدها البلدان التي في حالة صدمة ترضى أن تُعالَج بالصدمة. وأعلن وليامسون قائلاً: «تُقدِّم أسوأ الأوقات أفضل الفرص إلى من يفقه الحاجة إلى إصلاح اقتصادي جذريّ»[١١].

طرَح وليامسون على طريقته الفريدة في تفسير العقل الباطني للعالم الماليّ بشكل ملحميّ، عَرَضاً بعضَ التساؤلات المربكة:

على المرء أن يتساءل إن كان من المنطقي افتعال أزمة لتحريك الجماد السياسيّ نحو الإصلاح. ففي البرازيل، على سبيل المثال، اقتُرحت زيادة التضخّم لإثارة الخوف والتحفيز لقبول التغيير... ما كان يُفترض بشخصٍ ذي بصيرة تاريخية أن يدعو ألمانيا واليابان في منتصف الثلاثينيّات إلى خوض

الحرب من أجل الحصول على مكاسب النموّ الهائل الذي تلى هذه الهزيمة. لكن، هل كانت أزمة أقلّ وطأة خدمت الوظيفة نفسها؟ هل من الممكن اختلاق أزمة وهمية تخدم الوظيفة الإيجابيّة بدون تكبّد كلفة الأزمة الحقيقيّة؟[١٢].

شكّلت ملاحظات وليامسون في قاعةٍ تعجّ بوزراء المالية وحكّام المصارف المركزية الذين اجتمعوا معاً لعقد قمّة تجارية، قفزة نوعيّة لعقيدة الصدمة. وبدأ الحديث بشكل علنيّ عن فكرة افتعال أزمة في بلدٍ ما من أجل تفعيل العلاج بالصدمة.

آثرَ، جون تويي، وهو خبير اقتصادي بريطاني من جامعة ساسكس»[١٣]، كان مشاركاً في الاجتماع، الابتعاد عن المناطق الخطرة التي تطرَّق وليامسون إليها في خطابه. قال: «إن اقتراح وليامسون بالتسبُّب في أزمة اصطناعية من أجل إطلاق عمليّة إصلاحيّة، يمكن اعتباره فكرة هدفها الاستفزاز والازعاج». في الواقع، لم يكن ثمّة ما يؤكّد أن وليامسون كان يقوم بالاستفزاز. بل كثُرت البراهين التي أشارت إلى أنّ الاعتماد على فكرته في صناعة القرارات الماليّة الرفيعة المستوى، كان يحدث أصلاً في واشنطن وغير واشنطن.

ظهَرت في بلدي بعد مرور شهرٍ على مؤتمر وليامسون، بعض الحماسة لـ «الأزمة الوهميّة»، وإن أدركت قلّة وقتها أنّها كانت جزءاً من استراتيجيّة عالميّة. في شباط/فبراير ١٩٩٣، كانت كندا في منتصف كارثة ماليّة. على الأقلّ هذا ما كان يمكن استنتاجه من قراءة الصحف أو مشاهدة التلفاز. وظهر على غلاف مجلّة «غلوب أند ميل» عنوان يدقّ ناقوس الخطر: «أزمة الدين تلوح في الأفق». ونقلت محطة تلفزيونية محلية شهيرة أن «خبراء الاقتصاد يتوقّعون أن يدخل نائب وزير المالية بعد سنة أو سنتَين الحكومة، ويعلن أن رصيد كندا قد نفد... ستنقلب حياتنا [حينها] رأساً على عقب»[١٤].

دخلت فجأةً، العبارة الجديدة «جدار الدين»، القاموس الاقتصاديّ. وما عنته هو أنه برغم السلم والرخاء اللذين كانت تنعم بهما كندا، فإنّ الأخيرة كانت تنفق أكثر من مقدورها، وكانت الشركات الكبرى في «وول ستريت»

ستقوم قريباً جداً، مثل «مودي» و«ستاندرد» و«بور»، بتخفيض تصنيف رصيدنا القومي. وحين سيحصل ذلك، سيسحب المستثمرون أموالهم من كندا لإيداعها في مكان آخر أكثر أمناً، ولا سيّما أن هؤلاء المستثمرين قد تحرَّروا من أي قيد بفعل القوانين الجديدة للعولمة والتجارة الحرّة. وقيل لنا إن الحلّ الوحيد المتوفّر هو إيقاف الإنفاق كلّياً على بعض البرامج المتعلّقة بالبطالة والتأمين والرعاية الصحّية. وبالطبع، التزم الحزب الليبراليّ الحاكم بهذه التوصيات برغم أنه كان قد انتُخب على أساس استحداث فرص العمل (كانت هذه النسخة الكندية لسياسات الفودو).

أعربت صحافية استقصائيّة تُدعى ليندا ماك كوايغ بعد مرور سنتين على هستيريا العجز، عن أن شعوراً بالأزمة قد صُنع وتمّ التحكّم فيه من قبل بعض الهيئات الاستشاريّة التي تموّلها أكبر المصارف والشركات في كندا، وعلى وجه الخصوص معهد سي دي هوي ومعهد فرايزر (الذي لطالما دعمه ميلتون فريدمان بشكل فعّال)[١٥]. عانت كندا بالفعل مشكلة عجز، لكن السبب لم يكن برنامجي البطالة والتأمين وغيرهما من البرامج الاجتماعيّة. لقد بيّنت الإحصاءات أن السبب كان ارتفاع معدّلات الفائدة التي زادت من قيمة الدين، تماماً كما زادت صدمة فولكر دين البلدان النامية في الثمانينيات. قصدت ماك كويغ المكاتب الرئيسة لشركة «مودي» في «وول ستريت» وتحدّثت إلى فنسنت تروغليا وهو من كبار المحلّلين ومسؤول عن إصدار تصنيف رصيد كندا. قال لها شيئاً لافتاً، وهو أنه تعرّض لضغط مستمرّ من قبل مدراء الشركات الكندية ومن المصرفيّين كي يُصدر تقارير سلبية بشأن وضع البلد المالي. رفض الرضوخ للضغوطات لأنه اعتبر كندا مكاناً مستقراً وممتازاً للاستثمار. «إنه البلد الوحيد الذي أتعامل معه، والذي يريد مواطنوه الإمعان في الحطّ من قدره. فهم يظنّون أن درجة تصنيفه أعلى مما يجب أن يكون». وقال إنه اعتاد تلقّي الاتّصالات من ممثلي بلدان يلومونه على أنّه وضع بلدانهم في مراتب منخفضة جداً. «إن كان لا بدّ من قول ذلك، فإنّ الكنديين كانوا يستخفّون عادةً ببلدهم أكثر بكثير مما يفعله الأجانب».

يعود سبب هذا التصرّف إلى أن اللجنة المالية الكندية تعتبر «أزمة العجز» سلاحاً مهماً في معركتها السياسيّة. وفي الوقت عينه الذي كان تروغليا يتلقّى فيه هذه الاتصالات الغريبة، كانت شركة كبرى تضغط على الحكومة من أجل تخفيض الضرائب عن طريق الحدّ من الإنفاق على البرامج الاجتماعيّة، كالصحّة والتعليم. وبما أن هذه البرامج تدعمها الأغلبيّة الكندية الساحقة من الشعب، فقد كانت الطريقة الوحيدة لتطبيقها هي التبرير أنه في حال لم تُعتمد سيحدث انهيار اقتصاديّ على صعيد الوطن: أزمة شديدة ومكتملة. وقد ساهم استمرار شركة «مودي» بمنح كندا تصنيفاً ممتازاً، إلى ازدياد صعوبة نشر التكهّنات.

ازداد المستثمرون في هذه الأثناء، ارتباكاً بسبب الرسائل المتناقضة. فتقارير «مودي» كانت إيجابية بشأن كندا بينما استمرّت الصحف تتحدّث عن كارثة مالية. ضاق تروغليا ذرعاً من الإحصاءات المسيَّسة الصادرة عن كندا، وشعر بضرورة التدخّل، فاتّخذ خطوةً مفاجئة، وأصدر «تعليقاً استثنائياً» يوضّح فيه أن الإنفاق في كندا «لم يخرج عن السيطرة»، حتى أنه ألمح إلى السياسة الملتوية التي تلجأ إليها الأدمغة المفكِّرة اليمينيّة. «العديد من التقارير التي صدرت مؤخّراً بالغ إلى حدّ كبير في تحديد وضع كندا الماليّ. ضمّ بعض هذه التقارير أرقاماً أُخِذت مرَّتين في الحسبان، وشملت أخرى مقارنات دولية غير منصفة... ولعلّ هذه القياسات غير الدقيقة، قد لعبت دوراً في التقييم المبالغ فيه لخطورة حجم الدين في كندا». قضى تقرير «مودي» على «جدار الدين» الذي كان يلوح في الأفق، وهذا لم يعجب رجال الأعمال الكنديين. يقول تروغليا إنّه حين أصدر التعليق اتّصل به أحد الكنديين العاملين في مؤسسة مالية كبرى، وبدأ يصرخ على الهاتف. "كان يصرخ بكلّ قواه. كان ذلك فريداً من نوعه»(*)(١٦).

حين علم الكنديون بأن «أزمة العجز» كانت خدعة من قبل الأدمغة المفكِّرة المموّلة من الشركات، لم يعد لذلك تأثير كبير. كانت التخفيضات على الميزانية

(*) ينبغي القول إن تروغليا حالة نادرة في «وول ستريت»: تخضع تصنيفات السندات والقروض للضغوط السياسية، وتُستخدم لزيادة الضغوط لتفعيل «إصلاحات السوق».

قد فُرضت، وتمّ تكريسها بشكل لا رجوع عنه. وتآكلت نتيجةً لذلك البرامج الاجتماعيّة للعاطلين عن العمل، ولم تتعاف في ما بعد، حتى مع إجراء زياداتٍ عدّة على الموازنة. تم اللجوء إلى استراتيجية الأزمة مراراً وتكراراً في تلك المرحلة، وسُرِّب شريط مصوّر إلى الصحافة في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٩٥، يظهر فيه جون سنوبلن وزير التربية في أونتاريو وهو يقول في اجتماع مغلق لموظّفي الدولة إنه قبل تخفيض الإنفاق على التعليم وغير ذلك من الإصلاحات غير الشعبيّة، كان ينبغي خلق حالة من الهلع بتسريب معلومات أكثر تشاؤماً «مما يميل إلى قوله». وأطلق على تلك السياسة تسمية «خلق أزمة مفيدة»(١٧).

«سوء ممارسة إحصائيّ» في «واشنطن

تناولت الخطابات السياسية في معظم بلدان الديموقراطيات الغربية بحلول العام ١٩٩٥، جدران الدين والانهيارات الاقتصادية الوشيكة التي تتطلّب المزيد من التخفيضات، ومن الخصخصة، ولا سيما أنّ الأدمغة المفكّرة الـ «فريدمانية» كانت تنذر دائماً بوقوع أزمات. لم تشأ المؤسّسات المالية الأقوى في واشنطن خلق أزمة ظاهريّة من خلال الإعلام، بل أرادت أخذ إجراءات ملموسة لخلق أزمات حقيقيّة. وبعد مرور سنتين على ملاحظات وليامسون حول التحضير للصدمة، تكرّرت هذه الأقاويل على لسان مايكل برونو، كبير الخبراء الاقتصاديين لتنمية الاقتصادات في البنك الدولي، إلاّ أنه لم يُثر فضول الإعلام. ففي محاضرةٍ للجمعية الاقتصاديّة الدولية في تونس العام ١٩٩٥، نشرها البنك الدولي في ما بعد، أخبر برونو خمسمئة خبير اقتصادي اجتمعوا من ثمانية وستين بلداً أن هناك إجماعاً متزايداً حول «فكرة تشكيل أزمة ذات حجم كبير صدمة للسياسيين المتردّدين إزاء القيام بإصلاحات تعزّز الإنتاج»(*)(١٨). وأشار برونو إلى أميركا اللاّتينية على أنها «المثال الأبرز للأزمات الحادّة المفيدة

(*) على الرغم من أن برونو لم يرتد جامعة شيكاغو، إلا أنه درس فيها، وكان معلّمه دون باتينكين الذي اقتُبس سابقاً، وهو يقارن بين اقتصادات شيكاغو والماركسية «التكاملهما المنطقي».

ظاهرياً»، وإلى الأرجنتين على وجه الخصوص حيث يقوم الرئيس كارلوس منعم ووزير ماليّته دومينغو كفالو بعملٍ جيدٍ على حدّ قوله لأنهما «استفادا من حالة الطوارئ» من أجل توسيع عمليّات الخصخصة. ولمزيد من التوضيح، استطرد «برونو» قائلاً: «لقد ركّزت على موضوع رئيسيّ: يميل اقتصاد الأزمات الشديدة السياسيّ إلى تطبيق إصلاحات جذرية ذات نتائج إيجابية».

قال برونو على ضوء هذه الحقائق، إنّ الوكالات الدولية تحتاج إلى أكثر من مجرّد الإستفادة من الأزمة الاقتصاديّة من أجل التقدّم في «تفاهم واشنطن»: بدايةً، هم في حاجة إلى قطع المساعدات لزيادة هذه الأزمات حدّة. «قد تزيد الصدمة المُضادّة (كهبوط في عائدات الحكومة أو في التحويلات الخارجية من الرفاه لأنها تختصر المهلة السابقة لاعتماد الإصلاحات). ويظهر هنا بطبيعة الحال، المبدأ القائل إنّ «الحالة عليها أن تسوء قبل أن تتحسّن... في الواقع، قد تترك أزمة تضخّم شديدة البلد في حالٍ أفضل مما كان سيكون عليها في ظلّ أزمة أقل حدّة».

اعترف «برونو» بأن زيادة الأزمة سوءاً أو خلق انهيار اقتصادي، مثير للخوف ـ فقد تتوقّف الحكومة عن دفع الرواتب، وتهترئ البنى التحتية ـ، لكن كونه أحد تلامذة «مدرسة شيكاغو»، حثّ الحاضرين على اعتماد هذا التقويض كمرحلة أولى من عمليّة الخلق. قال: «بالطبع، قد تضمحلّ الحكومة تدريجيّاً مع اشتداد الأزمة. ولهذا التطوّر نتيجة إيجابية، إذ، على سبيل المثال، تكون المجموعات المعادية قد أُضعفت عند إجراء الإصلاح، وقد يحظى القائد الذي يختار حلاً طويل الأمد بدعمٍ أكبر للإصلاحات»(١٩).

كان مدمنو أزمات «مدرسة شيكاغو» يسلكون مساراً فكرياً سريعاً بلا شكّ. فمنذ سنين قليلة فقط، كانوا يتوقّعون أن أزمة تضخّم مفرط قد تولّد ظروف الصدمة التي تتطلّبها سياسات الصدمة. وها إن خبيراً اقتصادياً من البنك الدولي ـ الذي كان وقتها مؤسّسة تموّل عن طريق دولارات الضرائب التي يدفعها ١٧٨ بلداً تقضي مهامها بتعزيز البلدان التي تعاني مشاكل اقتصادية وتقويتها ـ يدافع اليوم عن فكرة إفشال الدول من أجل الحصول على فرصة البدء من جديد(٢٠).

سرت الإشاعات لأعوام بأن المؤسّسات المالية الدولية كانت تمارس فنّ «الأزمات الوهميّة» ببراعة، على حدّ قول ولیامسون، من أجل إخضاع البلدان لإرادتها، إلا أنه صعب إثبات ذلك. أمّا الشهادة الأكثر شموليّة فأدلى بها دايفد بودو، وهو موظّف في صندوق النقد الدولي أصبح مخُبراً في ما بعد: اتّهم المؤسسة بالتخطيط من أجل القضاء على اقتصادات البلدان الفقيرة التي تتمتّع بقوّة الإرادة.

كان بودو، من جامعة لندن للعلوم الاقتصاديّة، قد وُلد في غرناطة، وهو عالم اقتصاد متدرّب وصل إلى واشنطن بفضل نمطه الشخصي غير المألوف؛ فهو يترك شعره منكّشاً ومبعثراً على طريقة «ألبرت آينشتاين»، ويفضّل السترات الدافئة غير الرسمية على البذلات ذات الخطوط الدقيقة. عمل لدى صندوق النقد الدولي لمدّة اثني عشر عاماً، وكانت وظيفته تصميم برامج للتعديلات البنيوية في أفريقيا وأميركا اللاتينية والكاريبي. لم يعد بودو يشعر بالراحة في المنظّمة بعد أن انحازت إلى اليمين كلياً في عهد ريغن وثاتشر. فقد أصبحت المؤسّسة تعج بـ «خبراء شيكاغو» المتحمّسين الذين ترأسهم المدير ميشال كمدسوس الليبرالي الجديد النافذ. عندما استقال بودو في العام ١٩٨٨، كرّس وقته لفضح أسرار مقر عمله السابق. وقد انكبّ على ذلك عندما بدأ بكتابة رسالة مفتوحة إلى كمدسوس، معتمداً نمط الاتّهام j'accuse الذي انتهجه قبل عقد أندريه غندر فرانك في رسائله إلى فريدمان.

ظهر في الرسالة حس لغويّ جديد على الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي. بدأت الرسالة على النحو التالي: «أنا أستقيل اليوم من فريق عمل صندوق النقد الدولي بعد أكثر من ١٢ عاماً من الخدمة، وبعد ١٠٠٠ يوم من العمل الميداني في تأمين المساعدات الرسميّة؛ عمل تمثَّل في الإتّجار بأدويتكم وبحقائبكم المملوءة بالخدع، وإرسالها إلى الحكومات والشعوب في أميركا اللاتينية والكراييب وأفريقيا. تُعتبر الاستقالة بالنسبة إلي اليوم تحرّراً لا يُقَدَّر بثمن، لأنّي أخطو بها خطوتي الكبيرة الأولى إلى المكان الذي يسعني فيه أن أحلم بغسل يديّ ممّا يشكّل، في نظري، دماء ملايين الفقراء والجياع... لقد

كَثُرت الدماء إلى حدّ أنها باتت أنهراً. وهي تجفّ أيضاً وتلتصق بي. أشعر أحياناً بأنه ليس هناك ما يكفي من صابون في العالم لتنظيفي من كلّ الأشياء التي فعلتها باسمكم»[٢١].

استمرّ بودو ببناء قضيّته، فاتّهم المؤسّسة باستخدام الإحصاءات كأسلحة «فتّاكة». لقد أحسنَ توثيق ما كان يقوم به كموظَّف في منتصف الثمانينيّات. فهو كان متورِّطاً في «ممارسات إحصائية سيّئة» هدفت إلى تضخيم الأرقام الواردة في صندوق النقد الدولي في ما تعلّق بدولة ترينيداد وتوباغو الغنية بالنفط، وذلك كي تبدوَ الأخيرة كأنها أقلّ استقراراً مما كانت عليه فعلاً. وقال إن صندوق النقد الدولي قام بمضاعفة أرقام في إحصائيّات في غاية الأهمية تقيس كلفة العمل في البلد، ما جعله يبدو كأنّه غير منتج إلى حدّ كبير، برغم أن المؤسسة كانت تملك الأرقام الصحيحة بين يديها. ويقول «بودو» في مثالٍ آخر، إن المؤسسة اختلقت «من لاشيء» دَيناً حكومياً غير مُسدّد، ذا حجم هائل[٢٢].

لم تكن «التجاوزات الفادحة» التي تحدّث عنها بودو مجرّد «أخطاء حسابية»، بل كانت متعمّدة؛ وبرغم ذلك تبنّتها الأسواق المالية معتبرةً أن ترينيداد وتوباغو في خطر، وتوقّفت بالتالي عن تمويلها. هبطت أسعار النفط مؤدّيةً إلى عملية التصدير الأولى، وتحوّلت مشاكل البلد الاقتصاديّة إلى كارثة، فاضطر إلى توسّل صندوق النقد الدولي لمدّ يد العون، فطالبته المؤسسة المالية الدولية بالقبول بما سمّاه بودو «الدواء الفتّاك»؛ أي صرف الموظّفين، وتخفيض الأجور، وسلسلة لا تنتهي من السياسات التصحيحيّة. وصف الرجلُ العملية بأنّها «إعاقة متعمّدةِ للخطّ الحيوي في البلد من خلال اختلاق الذرائع»، وذلك من أجل رؤية «ترينيداد وتوباغو تتحطّم اقتصادياً أوّلاً، وتتحوّل ثانياً».

أوضح بودو، الذي توفّي في العام ٢٠٠١، في رسالته، أن اعتراضه لم يقتصر على تحكّم حفنة من المسؤولين في بلدٍ ما. ووصف برنامج صندوق النقد الدولي كله بأنه وسيلة تعذيب جماعية «تُخضع لتأثيرها الشعوبَ والحكومات المتألّمة، فتركع أمامنا منهزمة محطّمة ومذعورة، تتوسّل لفتةَ رحمة وشهامة منّا. لكننا نضحك بقسوة بوجهها، ويستمرّ التعذيب».

قامت حكومة ترينيداد بعد نشر الرسالة بدراستين مستقلّتين لتتحقّق من الاتهامات، فتبيّن لها أنها كانت صحيحة: لقد ضخّم صندوق النقد الدولي الأرقام واخترعها متسبِّباً بأضرار فادحة في البلد[٢٣]. وحتى مع تأكّد هذه المعلومات، اختفت ادّعاءات بودو، ولم يبقَ لها أثر؛ إنّ ترينيداد وتوباغو مجموعة من الجزر الممتدّة مقابل الشواطئ الفنزويلية؛ لذا، ما لم يهاجم شعبها المقرّ الرئيسي لصندوق النقد الدوليّ في الشارع التاسع عشر، لم تكن احتجاجاته لتلقى أي صدًى. وبرغم ذلك، تحوّلت هذه الرسالة إلى مسرحية العام ١٩٩٦، عُرفت بعنوان رسالة استقالة السيّد بودو من صندوق النقد الدولي» («خمسون سنةً كافيةٌ)، وعُرضت في مسرح صغير في قريةٍ في شرقيّ نيويورك. لقيت المسرحيّة صدًى إيجابياً عُبّر عنه في مقال نقديّ في الـ «نيويورك تايمز»، أشاد بالقدرة الخلاّقة غير المألوفة التي أنجحت هذه المسرحية[٢٤]. كانت تلك المرّة الأولى والأخيرة التي جيء فيها على ذكر اسم بودو في صحيفة الـ «نيويورك تايمز».

الفصل الثالث عشر

فلتحترق

اختلاس آسيا و«سقوط ثانٍ لجدار برلين»

تتدفّق الأموال حيث تتواجد الفرص. وحاليّاً، تبدو آسيا رخيصة.

جيرارد سميث، مصرفيٌّ متخصّص بالمؤسّسات الماليّة لدى «يو بي أس» للأوراق المالية في نيويورك، حول الأزمة الاقتصاديّة الآسيوية العامين ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨[١].

الأوقات الجيّدة تصنع السياسات السيّئة.

محمّد سادلي، مستشار اقتصادي لدى الجنرال سوهارتو الإندونيسي[٢].

بدت هذه الأسئلة بديهيّة: ماذا يمكن أن تشتري براتبك؟ هل هو كافٍ للمأكل والمسكن؟ هل يبقى منه ما يمكنك إرساله إلى والدَيك؟ ماذا عن كلفة وسيلة تنقّلك إلى المصنع، ومنه؟ وكيفما صغتُ الأسئلة، عجزتُ عن الحصول على إجابة غير «بحسب»، أو «لست أدري».

شرحت لي فتاة في السابعة عشرة من عمرها، تعمل في قسم الخياطة لدى «غاب» بالقرب من مانيلا الأمرَ، فقالت: «منذ بضعة شهور، كان المال يكفيني لأرسل جزءاً منه إلى عائلتي بشكل شهريّ، لكنِ الآن، أنا لا أجني ما يكفي لشراء الطعام حتّى». سألتها إن كانت الشركة تخفِّض الأجور، فأجابت مرتبكةً: «لا، لا أظنّ ذلك. لكنّ الأجر لم يعد يكفي لشراء الكثير نظراً إلى تواصل ارتفاع الأسعار».

كان ذلك في صيف ١٩٩٧، حين كنت في آسيا أُجري بحثاً عن ظروف

العمل في مصانع التصدير المزدهرة. صادفت هناك عمّالاً يواجهون مشاكل فاقت خطورتُها خطورةَ ساعات العمل الإضافية الإلزامية، أو سوء المعاملة من قبل المُشرفين: كان البلد ينحدر بسرعة نحو كساد محتمٍّ على الأصعدة كافّة. ففي إندونيسيا، البلد الذي شهد الأزمة الأشدّ، كانت الأوضاع تتقلّب بشكل خطير. كانت قيمة العملة الإندونيسية تنخفض بين ليلة وضحاها، وبشكل مستمرّ. وفي ظلّ ذلك التقلّب، استطاع عمّال المصانع شراء الأرز والسمك في يوم، بينما اضطرّوا في يوم آخر إلى الاكتفاء بالأرز. وبحسب ما سمعت عبر الأحاديث اليومية في المطاعم وسيّارات الأجرة، كانت الصين المُلامة الوحيدة. فقد بدا أنّ الشريحة الصينية الإثنيّة وطبقة التجّار في إندونيسيا، كانتا الوحيدتَين المستفيدتَين بشكل مباشر من ارتفاع الأسعار؛ وبالتالي كان الغضب الشعبي ينصبّ عليهما. هذا في الواقع، ما كان كينز يشير إليه عندما حذّر من مخاطر الفوضى الاقتصاديّة، فقد اعتبر أنّه لا يمكن التنبّؤ بشعلة الغضب والعنصرية والثورة التي قد تنطلق في ظلّ مثل تلك الأزمات.

كانت بلدان جنوبيّ شرقي آسيا، الأكثر عرضة لنظريّات التآمر، ولوقوعها كبش محرقة للتناحرات الإثنيّة، ولاسيما أنّه لم يكن هناك ظاهرياً سبب منطقيّ وراء الأزمة المالية. وكانت وسائل الإعلام والمحلّلون يشيرون إلى المنطقة كأنها قد التقطت عدوى غامضة وخطرة، فقد تمّ وصم انهيار الأسواق فوراً بـ «الإنفلونزا الآسيويّة»، التي تأزّمت لدى انتقالها إلى أميركا اللاتينيّة وروسيا، فاتّخذت اسم الـ «عدوى آسيوية».

كانت هذه البلدان تُعتبَر، قبل أسابيع قليلة من تدهور الأمور فيها، نموذجاً للصحّة والرشاقة الاقتصاديّة، وقد عُرفت بـ «النمور الآسيويّة»، أنجح تجارب العولمة. في الحقيقة، كان سماسرة البورصة تارةً يقولون لزبائنهم إنه ليس هناك من طريقة آمنة لجمع الثروات أكثر من وضع المدّخرات في سوق الصناديق التعاونية «الناشئة» في آسيا، وطوراً يسحبون أموالهم من سوق هذه الصناديق بكمّيات هائلة، ولا سيّما لدى مهاجمة التجّار العملات: أي الـ «باهت» والـ «رينغيت» والـ «روبيا». وقد أدّى سحب الأموال هذا إلى ما سمّته «ذي

إيكونوميست» «تفريطاً بالمدّخرات يحاكي الحروب من حيث إطاره الواسع»[٣]. وبرغم ذلك، لم تتمّ ملاحظة أي تغيير في اقتصادات النمور الآسيوية؛ ففي معظم الأحوال كانت لا تزال تديرها النخبة نفسها، وهي لم تتأثر بأي حرب أو كارثة طبيعية؛ كما أنها لم تكن تعاني عجزاً كبيراً، وبعضها لم يعانِ أي عجز حتّى. رزحت عدّة تكتّلات تحت ثقل ديونٍ كبيرة، لكنّ عجلتها الصناعيّة لم تتوقّف، فاستمرّت بتصنيع كلّ شيء، بدءاً بأحذية الـ «سنيكر» الرياضية، وصولاً إلى السيّارات. أمّا مبيعاتها فكانت بالقوّة نفسها التي كانت عليها قبل الأزمة. كيف يُعقل إذاً، أن يكون المستثمرون قد رأوا في العام ١٩٩٦، أنّه من الصائب صرف ١٠٠ مليار دولار في كوريا الجنوبيّة، في حين أنّ البلد لم يلبث أن شهد في السنة التالية حركة استثمار سلبية قدِّرت بـ٢٠ مليار دولار فقط، أي أن تناقضاً ما قد وقع بلغت كلفته ١٢٠ مليار دولار؟[٤] كيف يمكن تفسير هذه الضربات النقديّة؟

اتّضح في ما بعد أن هذه البلدان وقعت ضحيّة ذُعرٍ أصبح فتّاكاً مع سرعة الأسواق المُعولمة وتقلّبها. بدأ كلُّ شيء بإشاعة تقول إن تايلاند لم تكن تملك ما يكفيها من الدولارات كي تدعم عملتها، وحوّل هذا القطيع الالكترونيّ الإشاعة إلى عاصفة هوجاء. طالبت المصارف بقروضها، أمّا السوق العقاريّة التي كانت تتوسّع بسرعة كبيرة حتى أصبحت فقّاعة كبيرة، ففُقئت. توقّفت ورش البناء كلّها، وكثُرت المراكز التجاريّة وناطحات السحاب، والمنتجعات السياحيّة غير المكتملة، ولاحت الرافعات الجامدة في أفق بانكوك المكتظّة. كان ممكناً لهذه الأزمة أن تتوقّف هنا لو أننا كنّا في عصر رأسمالية أقلّ سرعة، لكن سماسرة الصناديق التعاونيّة تعاملوا مع النمور الآسيوية ككيان استثماري واحد، لذا حين وقع أحدها لحقت به الأخرى. وما لبثت بعد حالة الهلع التي أصابت تايلاند، أن تبخّرت الأموال من إندونيسيا وماليزيا والفيليبين، وحتى من كوريا الجنوبية نفسها، التي تُعتبر الاقتصاد الحادي عشر في العالم، ونجمة في سماء العولمة.

اضطُرَّت الحكومات الآسيويّة إلى إفراغ مصارفها الاحتياطية بغية دعم

عملاتها، محوّلةً بالتالي المخاوف الأوّليّة إلى حقيقة: بدأت الآن فقط تلك البلدان تفلس. ازداد الذعرُ في السوق فاختفى ٦٠٠ مليار دولار من سوق الأوراق الماليّة الآسيوية في غضون سنة واحدة ـ علماً بأن جمع تلك الثروة تطلّب عقوداً عدّة(٥).

تسببَّت هذه الأزمة في اتّخاذ إجراءات يائسة. ففي إندونيسيا مثلاً، اندفع الشعب الذي غرق في الفقر، إلى المتاجر واقتحمها وأخذ كلّ ما وصلت إليه يداه. وفي أحد الحوادث الرهيبة في جاكارتا، نشب حريقٌ في أحد المراكز التجارية بينما كان يتعرّض للنهب، وحُرق فيه مئات الأشخاص أحياء(٦).

أمّا في كوريا الجنوبيّة، فقد أطلقت المحطّات التلفزيونية حملة دعائية واسعة تطلب من المواطنين التبرّع بمجوهراتهم المصنوعة من الذهب لتُذوَّب وتُستَعمل من أجل تسديد دين الدولة. وفي غضون أسابيع قليلة فقط، سلّم ٣ ملايين شخصاً عقوداً وحلقاً وأوسمة وجوائز مصنوعة من الذهب. وتبرّعت امرأة على الأقلّ بخاتم زواجها، وكردينال واحد بصليبه الذهبي. كما نظَّمت المحطات التلفزيونية برامج ألعاب تهدف إلى التبرّع بالذهب. لكن حتى مع مئتي طنّ من الذهب، كان يفترض بها أن تكون كافيةً لتخفيض الأسعار عالميّاً، استمرّت عملة كوريا بالتدهور(٧).

أدّت هذه الأزمة إلى موجة من الانتحارات، تماماً كما حصل خلال الكساد الكبير. فقد رأت العائلات مدّخراتها تتبخّر، واضطرّ عشرات الآلاف من الشركات الصغيرة إلى الإقفال. إرتفعت معدّلات الانتحار في كوريا الجنوبيّة بنسبة ٥٠٪ العام ١٩٩٨. وظهرت هذه الموجة في أوجّها لدى فئة الأشخاص الذين تعدّوا عمر الستّين، والذين أرادوا أن يخفّفوا العبء الاقتصادي عن أولادهم. وتحدّثت الصحافة الكوريّة أيضاً عن زيادة خطيرة في مواثيق الانتحار العائلية التي كان يقوم فيها الأب بجرّ عائلته المَدينة إلى مشانق جماعية. وقد أعلنت السلطات وقتها «أنّ موت الأب فقط يُحسب انتحاراً. أمّا موت بقية أفراد العائلة فيُعَدّ جريمة قتل. لذا، فإن عدد حالات الانتحار الفعليّة هو أكثر بكثير من الأرقام الواردة في الإحصاءات المنشورة»(٨).

يعود سبب الأزمة في آسيا إلى حلقة خوف كلاسيكيّة؛ والعامل الوحيد الذي كان بإمكانه أن ينقذ البلاد هو نفسه الذي أنقذ المكسيك أثناء أزمة الـ"تكيلا" في العام ١٩٩٤، أي قرض سريع يثبت للسوق أنَّ الخزينة الأميركية لن تدع المكسيك تقع في الهوّة[٩]. إلا أنّ مثل هذه الفرصة لم تتوفّر لآسيا. في الحقيقة، حالما بدأت الأزمة، تلقّت آسيا موجة مفاجئة من الضربات، وجّهتها المؤسّسات المالية التي عبّرت بوضوح عن رأيها: لا تساعدوا آسيا.

ظهر ميلتون فريدمان الذي كان قد أصبح في منتصف الثمانينيّات في إحدى مقابلاته التلفزيونيّة النادرة على قناة الـ «سي أن أن»، ليقول لمذيعة الأخبار لو دوبز، إنه كان يعارض أي نوع من المساعدات، إنه ينبغي ترك السوق تُصلح نفسها بنفسها. فأجابته دوبز بحرج وقد صعقتها نجوميّة الرجل: «لا يمكنني أن أعبّر لك، بروفسور، عن أهمّية الحصول على دعمك في مثل هذه المناقشة الدلاليّة». وكرّر هذا الموقف «صديق فريدمان القديم» والتر وريستون، رئيس مصرف «سيتي بانك» السابق وجورج شولتز الذي كان يعمل إلى جانب فريدمان في مؤسّسة هوفر اليمينيّة وكعضو مجلس إدارة في شركة «تشارلز شواب» للسمسرة[١٠].

كما شاطر النظرة أعلاه أحد مصارف «وول ستريت» الاستثماريّة الأولى، «مورغان ستانلي». وقال جاي بيلوسكي، الخبير الاقتصادي الماهر في المؤسّسة وخبير استراتيجيات السوق الناشئة، في مؤتمر في لوس أنجلوس أُقيم برعاية معهد ملكن، إنّه من الضروري ألا تقوم الخزينة الأميركية وصندوق النقد الدولي بأي شيء لتخفيف آلام الأزمة التي تحاكي في أبعادها أزمة الثلاثينيّات. وصرّح بيلوسكي: «ما نحتاج إليه الآن في آسيا، هو سماع المزيد من الأخبار السيّئة. هذه الأخبار السيئة ضرورية لمتابعة تحفيز عملية التكييف»[١١].

اتّبعت إدارة كلينتون مسار وول ستريت. فحين انعقدت قمّة التعاون الاقتصاديّ لآسيا ـ المحيط الهادئ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في فانكوفر، بعد مرور أربعة شهور على بداية الانهيار، أغضب بيل كلينتون نظراءه الآسيويّين، باعتباره أنّ ما رأوه هم نهاية اقتصادية، كان مجرّد «عوائق تعترض

الطريق»[١٢]. بدت الرسالة واضحة: لم تكن الخزينة الأميركية في عجلة من أمرها لإيقاف الألم الآسيوي. أمّا صندوق النقد الدولي الذي أُسِّس لتجنُّب أزماتٍ من هذا النوع، فاعتمدَ سياسة اللافعل التي أصبحت جزءاً من هويّته منذ أزمة روسيا. في الواقع، تجاوب صندوق النقد الدولي مع الأزمة، لكن ليس بالقرض السريع الذي يحقِّق الاستقرار، والذي تحتاج إليه أزمة ماليّة صرف من هذا النوع. عوضاً عن ذلك، أصدرت المؤسَّسة لائحة طويلة من المطالبات التي ساهمت «مدرسة شيكاغو» في تضخيمها، إذ اعتبرت أن الأزمة كانت تخفي فرصةً سانحة.

بالعودة إلى مطلع التسعينيّات، في كلّ مرّة أراد فيها المدافعون عن التجارة الحرّة إيجاد قصّة نجاح مقنعة ليستشهدوا بها في نقاشاتهم، كانوا يشيرون بشكل مستمرّ إلى النمور الآسيويّة. فقد كانت معجزة اقتصاديّة تنمو بشكل متسارع ومطّرد، وذلك على الأرجح بسبب تشريعها أبوابها أمام العولمة بدون أيّ قيد أو شرط. وكانت تلك القصص فعّالة بما أن اقتصاد النمور الآسيوية كان ينمو بسرعة هائلة، إلا أنّ الادعاء أن سبب هذا النموّ هو التجارة الحرّة كان ادّعاءً كاذباً. كانت ماليزيا وكوريا الجنوبيّة وتايلاند تتبع سياسات حمائيّة صارمة تمنع الأجانب تملك الأراضي، أو شراء المصانع المحلية. وكانت الدولة لا تزال تتمتّع بدور كبير في تلك البلدان، مبقيةً قطاعاتٍ، كالطاقة والنقل، في يدي الحكومة. كانت النمور قد منعت استيراد بعض السلع من اليابان، وأوروبا، وأميركا الجنوبية، بما أنّها كانت قد طوّرت أسواقها الداخلية. لا شكّ في أنّ هذه القصص كانت قصص نجاح، لكنها أثبتت أنّ الاقتصادات ذات الإدارة المشتركة تنمو بسرعة وبشكل متكافئ أكثر مما تفعل الاقتصادات التي تتبع نمط الغرب الأميركي، و«تفاهم واشنطن».

استاءت المصارف الاستثمارية والشركات المتعدّدة الجنسيات الغربية واليابانية من ازدهار سوق آسيا الاستهلاكية التي كانت تشهد نمواً متزايداً، وأرادت بالطبع أن تحصل على نفاذٍ غير مشروط إلى أسواق هذه المنطقة بهدف

تسويق منتجاتها الخاصّة. كما أبدت المؤسّسات الغربية واليابانية رغبتها في شراء أكبر شركات النمور الآسيوية، وبخّاصة تكتّلات كوريا كـ «دايو»، و«هيونداي»، و«سامسونغ»، و«أل.جي». وهكذا، وافقت الحكومات الآسيويّة على حلّ وسط في منتصف التسعينيّات، وتحت ضغوط صندوق النقد الدولي ومنظمّة التجارة الدوليّة التي كانت قد أنشئت حديثاً: يمكنها أن تبقي القوانين التي تحمي المؤسّسات المحلّية من الاستملاك الأجنبي، ويمكنها أن تقاوم الضغوط لخصخصة شركات الدولة الأساسيّة، لكن سيكون عليها مقابل ذلك أن ترفع الحواجز عن قطاعاتها الماليّة، ما سيتيح قيام موجة من الاستثمارات، وإتّجاراً بالعملة.

انقلبت المقاييس في العام ١٩٩٧ ، من جراء تدفّق الأموال الفجائيّ في آسيا، وكان ذلك نتيجة مباشرة لهذا النوع من المنافسة الاستثمارية التي أصبحت مشروعة فقط بفعل الضغط الغربيّ. لم تكن نظرة «وول ستريت» مماثلة بالطبع. ورأى أبرز المحلّلين الاستثماريين في هذه الأزمة فرصة للتخلّص من الحواجز المتبقّية لحماية سوق آسيا نهائياً. تحدّث بيلوسكي، الخبير الاستراتيجي لدى «مورغان ستانلي» بشكل مباشر عن هذه النظرية: إن تُركت الأزمة لتزداد سوءاً فستستنزف العملات الأجنبية كلها من المنطقة، سيكون على الشركات الآسيوية أن تغلق، أو أن تُباع لشركات غربيّة. وستصبّ المكاسب في الحالتين في مصلحة «مورغان ستانلي». «أودّ أن أرى شركات تقفل وممتلكات تُباع... بيع الممتلكات صعب جداً، فغالباً ما لا يودّ المالكون البيع إلا إن كانوا مُجبَرين على ذلك. لذا، نحن في حاجة إلى مزيد من الأخبار السيّئة للضغط على المالكين كي يبيعوا شركاتهم»[١٣].

رأى البعض في انهيار آسيا حدثاً عظيماً. رحّب خوسي بينييرا، الوزير المفضّل لدى بينوشي، الذي كان يعمل لدى معهد كاتو في واشنطن، بهذه الأزمة بفرحٍ لم يسعَ إلى إخفائه. قال إنّ «يوم تصفية الحساب قد حان». تشكّل هذه الأزمةَ بنظر بينييرا، الفصل الأخير من الحرب التي شنّها في خلال التسعينيّات في التشيلي إلى جانب خبراء شيكاغو. وقد قال إنّ سقوط النمور

ليس سوى «سقوطٍ لجدار برلين ثانٍ» وسقوطٍ لـ «الفكرة القائلة إنه ما من حلّ وسط بين الرأسماليّة الديموقراطيّة والأسواق الحرّة والاشتراكية الحكوميّة»[١٤].

لم تكن فكرة بينييرا غريبة. فقد شاطره إياها علناً، آلن غرينسبان، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأميركي، الذي هو على الأرجح صانع القرارات الأقوى والأوحد في العالم. وصف غرينسبان الأزمة، فقال: «إنّها حادثة مأساوية تتّجه نحو إجماع حول نظام السوق الذي نطبّقه في بلدنا». أضاف: «يُحتمل أن تُسرّع هذه الأزمة الحالية تفكّك بلدان آسيوية عدّة قائمة على نظام تدير الحكومة معظم استثماراته»[١٥]. بعبارة أخرى، إن تدمير الاقتصاد الآسيوي كان عملية تأسيس اقتصاد ذي نمط أميركي. وقد مثّلت هذه المرحلة مخاض ما قبل ولادة آسيا جديدة، وهي استعارة ستُستخدم بشكل أعنف في الأعوام القليلة اللاحقة.

أعربَ ميشال كامدسو، الذي اعتُبر بصفته رئيساً لصندوق النقد الدوليّ، ثاني أقوى صانع قرار مالي في العالم، عن وجهة النظر عينها؛ فأفاد في إحدى مقابلاته النادرة، أن الأزمة الآسيوية تشكّل فرصةً كي تخلع المنطقة ثوبها القديم، وتُولد من جديد. «ليست النماذج الاقتصاديّة أبديّة، فأحياناً تكون مفيدة، وأحياناً أخرى تصبح قديمة، وينبغي التخلّي عنها»[١٦]. وقد بدا أنّ الأزمة التي انطلقت من إشاعة لتتحوّل بعدها إلى حقيقة، وفّرت الوقت الذي تحدّث عنه كامدسو.

كان صندوق النقد الدولي توّاقاً إلى استغلال هذه الفرصة ـ بعد مرور شهور من الجمود وازدياد الأمور سوءاً في آسيا ـ، فدخل أخيراً في مفاوضات مع حكومات آسيا المنازعة. كانت ماليزيا الدولة الوحيدة التي قاومت صندوق النقد الدولي بفضل ديونها الصغيرة نسبياً. وقد صرّح رئيس وزراء ماليزيا المثير للجدل، مهاتير محمد، أنه لم يظنّ أنه ينبغي «تدمير الاقتصاد من أجل تحسينه»، ما كان آنذاك، كافياً لتسميته بالراديكالي[١٧]. أمّا بقية الدول الآسيوية العالقة في الأزمة، فكانت في حاجة ماسّة إلى عملات أجنبية، لذا لم تتمكّن من رفض احتمال الحصول على عشرة مليارات دولار كقرض من صندوق النقد الدولي. حضر إلى طاولة المفاوضات كل من تايلاند، والفيليبين، وإندونيسيا،

وكوريا الجنوبية. وقال ستانلي فيشر، المسؤول عن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي: «لا يستطيع المرء إجبار دولة على طلب المساعدة منه، إذ عليها أن تطلب ذلك بنفسها. لكن، حين تفتقر الدول إلى المال، لا يكون أمامها جهات كثيرة تلجأ إليها»(١٨).

كان فيشر من أبرز المدافعين عن العلاج بالصدمة في روسيا. وبرغم الكلفة البشرية المروّعة هناك، لم يتنازل عن هذا الرأي في ما خصّ آسيا. اقترحت حكومات عدّة، أنّه بما أن الأزمة نتجت عن سهولة تنقُّل الأموال داخل البلاد وخارجها بدون أي عامل يبطئ تدفّقها، فقد يكون من المنطقي وضع بعض الحواجز، أو بتعبيرٍ آخر: فرض «رقابة على رؤوس الأموال». كانت تلك العبارة تثير مخاوف الكثيرين. حافظت الصين على رقابتها، متجاهلةً نصائح «فريدمان»، وكانت البلد الوحيد الذي لم تجتحه الأزمة. أمّا ماليزيا، فأعادت الرقابة إلى أسواقها، وبدأ الوضع يتحسّن.

رفض فيشر وسائر فريق صندوق النقد الدولي، الاعتراف بأن الأمور خرجت عن السيطرة(١٩). ولم يعبّر صندوق النقد الدولي عن أي اهتمام بسبَب الأزمة، بل كان يبحث، كالمستجوب في السجن، عن كيفية تحويل هذه الأزمة إلى نفوذ. كان الانهيار قد أجبرَ بعض البلدان العنيدة على توسّل المساعدة، واعتبر الخبراء الاقتصاديون المنتمون إلى مدرسة شيكاغو، والذين كانوا يديرون صندوق النقد الدولي، أنّ عدم استغلال هذه الفرصة يوازي الإهمال المهني.

كانت النمور محطّمة ومحبطة، في ما يخصّ صندوق النقد الدولي، نظراً إلى فراغ خزينتها، فباتت جاهزة لولادة جديدة. قضت المرحلة الأولى من العملية بتجريد البلدان «من الحماية الاستثمارية والتجارية والتدخُّل الناشط للدولة التي شكَّلت مفتاح «المعجزة الآسيوية»»، على حدّ قول الخبير في العلوم السياسيّة «والدن بيلو»(٢٠) وطلب صندوق النقد الدولي أيضاً من الحكومات إجراء تخفيضات كبيرة على ميزانياتها؛ ما أدّى إلى موجة بطالة بين عمّال القطاع العامّ، في بلدان كانت قد وصلت فيها أصلاً معدّلات الانتحار إلى أرقام قياسيّة. وبعد أن توصّل صندوق النقد الدولي إلى هذه الحقيقة في كوريا

وإندونيسيا، اعترف فيشر بأن الأزمة غير متعلّقة بنفقات الحكومات. إلاّ أنه استخدم النفوذ الذي منحته إياه الأزمة لاستخراج الإجراءات المؤلمة والخطرة. وكتب أحد مراسلي الـ «نيويورك تايمز» أن أعمال صندوق النقد الدولي كانت «مثل عمل جرّاح قلب يقرّر في منتصف عمليّةٍ جراحيّة، إجراء بعض التحسينات في الرئتين والكليتين أيضاً»(*)[٢١].

أصبحت النمور جاهزة لتُولَد من جديد، بعد أن جرّدها صندوق النقد الدوليّ من عاداتها القديمة كلّها. وستكون هذه الولادة الجديدة على نمط خطّ «مدرسة شيكاغو»؛ أي مع خدمات أساسية مخصخصة، ومصارف مركزية مستقلّة، وقوّة عاملة مرِنة، وإنفاق اجتماعي متدنٍّ، وبالطبع حرّية تجاريّة. وبموجب الاتفاقات الجديدة، ستتيح تايلاند للأجانب امتلاك جزء كبير من مصارفها، وستخفّض إندونيسيا إعاناتها الغذائية، وستلغي كوريا القانون الذي يحمي العمّال من موجات البطالة[٢٢]. حدَّد صندوق النقد الدولي أهدافاً صارمة للبطالة في كوريا: من أجل الحصول على قرض ينبغي على القطاع المصرفيّ تخفيض القوّة العاملة فيه بنسبة ٥٠٪ (لن يبقى منها في ما بعد إلاّ ٣٠٪)[٢٣]. كان هذا الطلب ضرورياً للشركات الغربيّة التي أرادت ضمانات بأنها ستتمكّن من تقليص الشركات الآسيوية إلى حدّ كبير، قبل شرائها. وهكذا سقط «جدار برلين» الذي تحدّث عنه بينيرا.

لم يكن بالإمكان تخيّل مثل هذه الإجراءات قبل عام على بدء الأزمة، حين كانت الاتحادات العمّالية في كوريا الجنوبية في أوج نضالها. فقد استقبلت هذه الاتحادات قوانين العمل الجديدة التي كانت تحدّ من ضمانات العمل، بأعنف

(*) يُصوَّر صندوق النقد الدولي كتابع للخزينة الأميركية، لكن الخيوط لم تكن بهذا الوضوح قبل المفاوضات. وللتأكد من أن مصالح الشركات الأميركية انعكست في الاتفاقيات النهائية، سافر دايفد ليبتون، نائب وزير الخزينة الأميركية للشؤون الدولية (شريك ساكس السابق إبان الأزمة البولندية)، إلى كوريا الجنوبية ونزل في فندق «هيلتون» في سيول، حيث جرت المفاوضات بين صندوق النقد الدولي والحكومة الكورية. وبحسب بول بلوشتاين من الـ «واشنطن بوست»، كان حضور ليبتون إثباتاً لتأثير إيحاءات الولايات المتحدّة في سياسة صندوق النقد الدولي».

موجة من الاحتجاجات شهدها تاريخ كوريا الجنوبية. لكن قواعد اللعبة تغيّرت بفعل الأزمة. كان الانهيار الاقتصادي حاداً إلى درجة أنه أجاز للحكومة إعلان حكم قمعيّ آنيّ (كما حصل في روسيا وبوليفيا) لم يدم طويلاً، ما كان كافياً كي يفرض صندوق النقد الدولي مراسيمه.

لم يتبنَّ مجلس النوّاب بالنسبة إلى تايلند العلاج بالصدمة من خلال إجراء طبيعيّ، بل من خلال أربعة مراسيم طارئة. قال رئيس مجلس نوّاب تايلند سوباشاي بانيتشباكدي «لقد خسرنا سيادتنا وقدرتنا على تحديد سياسة الاقتصاد الكلي. هذا مؤسف حقاً». (كوفئ رئيس مجلس النوّاب في ما بعد لتعاونه وتمّ تعيينه رئيساً لمنظَّمة التجارة العالميّة)[٢٤]. أمّا في كوريا الجنوبية، فمناقضة صندوق النقد الدولي للديموقراطيّة كانت أكثر علانيّةً. تصادفت نهاية مفاوضات صندوق النقد الدولي مع الانتخابات الرئاسية المقررة، وكان اثنان من المرشحين يتبنّيان برنامج صندوق النقد الدولي. وفي تدخّل لا سابق له في السياسة الداخلية، رفض صندوق النقد الدولي منح المال قبل الحصول على تعهّدات من المرشّحين الأربعة بالالتزام بالقوانين الجديدة في حال فوزهم. في الواقع، أعلن صندوق النقد الدولي انتصاره مع أخذ البلاد رهينةً له. فقد تعهّد له كلّ مرشّح خطّياً بتقديم الدعم[٢٥]. لم يكن خرق مهمّات جامعة «شيكاغو» للديموقراطيّة أكثر صراحةً يوماً؛ يمكن سكّان جنوب كوريا أن يصوّتوا، لكن أصواتهم لن تؤثّر في إدارة الاقتصاد وتنظيمه (اعتُبر النهار الذي أُبرمت فيه الصفقة «يوم الذلّ الوطني» في كوريا)[٢٦].

لم يكن هناك من حاجة إلى تدابير من أجل احتواء الديموقراطيّة في أكثر البلدان تأثُّراً بالأزمة. فإندونيسيا، التي كانت أوّل من فتح أبوابه أمام الاستثمار الحرّ الأجنبي، كانت لا تزال تحت حكم الجنرال سوهارتو، منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وقد أصبح سوهارتو أقلّ التزاماً بالغرب مع تقدّمه في السنّ. كان ذلك يحصل عادةً مع معظم الدكتاتوريين. فبعد عقود من بيع النفط والثروة المعدنية الإندونيسيّة للشركات الأجنبية، ملّ سوهارتو من إثراء الآخرين، وأمضى العقد الأخير يعتني بنفسه وبعائلته وبأصدقائه. لقد أعطى الجنرال، على

سبيل المثال، مساعدات هائلة لشركة السيّارات التي يملكها إبنه تومي، ما تسَّبب بامتعاض «فورد» و«تويوتا» اللتَين لم تجدا دافعاً كي تتنافسا مع ما سمّاه المحلّلون «ألعاب تومي»[٢٧].

حاول سوهارتو لشهور عدّة، أن يقاوم صندوق النقد الدولي، وذلك بإصدار موازنة لا تحتوي على تخفيضات كبيرة، فضاعف الصندوق ضغوطه المؤلمة. وبرغم أنّه لا يُسمح رسمياً لممثلي صندوق النقد الدولي بالتحدّث مع الصحافيين أثناء المفاوضات ـ لأنّ أي تسريب لمعلومات حول سير المحادثات يؤثّر بشكل كبير في السوق، لم يمتنع أحد مسؤولي صندوق النقد الدولي من إخبار الـ «واشنطن بوست» بأن «الأسواق تتساءل إلى أيّ حد ستلتزم القيادة الإندونيسية القديمة بهذا البرنامج، ولا سيّما بالإجراءات الإصلاحيّة الرئيسية». وتوقّعت المقالة أن يعاقب صندوق النقد الدولي إندونيسيا بالاحتفاظ بالمليارات التي وعد بإقراضها لها. وفور نشر المقالة، انهارت العملة الإندونيسية كلياً، حيث فقدت ٢٥٪ من قيمتها في يومٍ واحد[٢٨].

استسلم سوهارتو بوجه هذه الضربة. تساءل وزير الخارجية «هل يمكن أحدهم أن يجد لي خبيراً إقتصادياً يعرف ما الذي يجري؟»[٢٩]. في الواقع، وجد سوهارتو هذا الخبير؛ أو بالأحرى وجد عدّة خبراء. فبعد تأكّده من جريان المفاوضات بهدوء، أعاد الجنرال إلى الحكم «مافيا بركلي» التي كانت قد لعبت دوراً أساسياً في بداية عهده. صحيحٌ أنّه مع تقدّمه في السنّ، فقدت المافيا قوّتها. لكن، بعد أن أمضت سنين طويلة في الصحاري، ها إنها تعود اليوم كي تتولّى عمليّة التفاوض بزعامة ويدجوجو نيتيساسترو، البالغ من العمر سبعين عاماً، والمعروف في إندونيسيا بـ «عميد مافيا البركلي». ويفسّر «محمّد سادلي»، الوزير السابق لدى سوهارتو، قائلاً: «في الأحوال الجيدة، يوضع ويدجوجو والخبراء في الظلام بينما يتحدّث سوهارتو إلى أصدقائه. وعندما تكون البلاد في أزمة، تقدّم المجموعة التكنوقراطية أفضل ما عندها؛ فيستمع سوهارتو إليها، ويطلب من الوزراء كلهم أن يصمتوا»[٣٠]. اتخذت المحادثات مع صندوق النقد الدولي منحًى أكاديمياً جامعياً، وبدأت الأحاديث تأخذ منحى فكرياً أقوى. «لم

يكن ثمّة ما يفرضه طرفٌ على الآخر» بحسب ما قاله أحد أعضاء فريق ويدجوجو. لقد حصل صندوق النقد الدولي على معظم ما يريده وبلغ عدد التعديلات الإجماليّ ١٤٠ تعديلاً[٣١].

الإفصاح

كانت الأزمة تجري بشكل جيّد فيما يتعلّق بصندوق النقد الدولي. في أقلّ من سنة، أجرى الصندوق مفاوضات لإجراء تغييرات اقتصادية جذرية في تايلاند، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، والفليبين[٣٢]. وقد بات جاهزاً للحظة الحاسمة في كلّ عمليّة تحوُّل مأساويّة: «الإفصاح»، أي الوقت الذي تُكشفُ فيه المواضيع المخفية والمطموسة للشعب المترقِّب والقلق. وفي هذه الحال، تعلّق الأمر بالأسهم العالميّة وأسواق العملات. إن جرى كل شيء على ما يرام، أي حين يرفع صندوق النقد الدولي الستار عن إنجازاته الأربعة الجديدة، فإنّ الأموال الساخنة التي تبخّرت من آسيا في العام الماضي، ستعود بقوّة لشراء أسهم النمور الآسيويّة وسنداتها وعملاتها، النمور الآسيويّة التي باتت غير قابلة للمقاومة. لكن، ما حصل كان مختلفاً، فقد أصيبت السوق بحالة ذعر، ولا سيّما أنّ المنطق التحليليّ الذي ساد وقتها، كان: إن ظنَّ صندوق النقد الدولي أن النمور يائسة بحيث إنّها تحتاج إلى بداية جديدة، فلا بُدّ إذاً من أن آسيا هي في حالة أسوأ مما يمكن تخيّله.

إذاً، عوضاً عن العودة سريعاً إلى آسيا، استجابت السوق لإفصاح صندوق النقد الدولي بسحب المزيد من الأموال، وزيادة الهجوم على عملات آسيا. كانت كوريا تخسر مليار دولار يومياً، وتحوّل دينها إلى سندات استثمار. لقد حوّلت مساعدة صندوق النقد الدولي الأزمة إلى كارثة. وفسّر «ساكس» الوضع بالقول: «عوضاً عن إخماد النار، قام صندوق النقد الدولي بإضرامها»[٣٣]. وأتت الكلفة البشرية لانتهازيّة صندوق النقد الدولي في آسيا، كما في روسيا، مريعة! قدّرت منظّمة العمل الدولية أن حوالى ٢٤ مليون شخص فقدوا وظائفهم، وأن معدّل البطالة في إندونيسيا ازداد من ٤٪ إلى ١٢٪. وبينما كانت

الإصلاحات في أوجّها في تايلاند، كانت البلاد تخسر ٢٠٠٠ من وظائفها يومياً، أي ٦٠٠٠٠ في الشهر. أمّا في كوريا الجنوبية، فقد صُرِف ٣٠٠٠٠٠ عامل من عمله بشكل شهريّ. ويعود سبب هذه الخسائر كلها إلى طلب صندوق النقد الدولي، غير الضروري، خفض الميزانيّات ورفع معدّلات الفائدة. وبحلول العام ١٩٩٩، كانت نسبة البطالة في كوريا الجنوبية وإندونيسيا قد بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ سنتين. وكما حصل في أميركا اللاتينية في السبعينيات، اختفى من هذه المنطقة الآسيوية كل ما صنع «المعجزة» سابقاً: الطبقة الوسطى الكبيرة والمتزايدة. كذلك، قُدِّرت نسبة الأشخاص في الطبقة الوسطى في العام ١٩٩٦ بـ ٦٣،٧٪ في كوريا الجنوبية، وهبطت هذه النسبة إلى ٣٨,٤٪ بحلول العام ١٩٩٩. أصبح ٢٠ مليون آسيوي في حالة من الفقر في تلك المرحلة التي دعاها رودولفو والش «البؤس المدبَّر»[٣٤]، وذلك بحسب البنك الدولي.

تختبئ خلف كل إحصاء، قصّة تضحيات وقرارات مذلّة. وكالعادة، كان أكثر من يعاني هذه الأزمات النساء والأطفال. فقد باعت عائلات ريفية كثيرة في الفيليبين وكوريا الجنوبية، بناتهنّ لتجّار الرقّ الذين أخذوهنّ للعمل في الدعارة في أستراليا وأوروبا وأميركا الشماليّة. أعلن مسؤولون في قطاع الصحّة العامة في تايلاند، زيادة بنسبة ٢٠٪ في دعارة الأطفال في خلال عام واحد، أي في العام الذي تلى تطبيق إصلاحات صندوق النقد الدولي، كذلك الأمر في الفيليبين. وقالت خون بونجان، وهي رئيسة جمعية في شمالي شرقي تايلاند، اضطُرت إلى إرسال أولادها للعمل في جمع النفايات بعد أن فقد زوجها عمله «يستفيد الأثرياء من الازدهار، وندفع نحن الفقراء ثمن الأزمة. قالت: «حتى النفاذ المحدود إلى المدارس والرعاية الصحّية، لم نعد اليوم نحصل عليهما»[٣٥].

زارت في ظلّ هذه الظروف، وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت تايلاند في آذار/مارس من العام ١٩٩٩، ووجدت أن من المناسب توبيخ التايلانديّات على اتّجاههنّ نحو الدعارة والمخدّرات. وقالت واعظةً «من المهمّ

عدم استغلال الفتيات وعدم تعريضهن للأيدز. يجب محاربة ذلك». وبرغم ذلك، هي لم تجد أي رابط بين الظروف التي أجبرت الكثير من الفتيات التايلانديات على العمل في الدعارة، والسياسات التقشّفيّة التي عبّرت عن دعمها القوي لها. كان تصريحها هذا شبيهاً بتعبير ميلتون فريدمان عن استيائه من خرق بينوشي ودنغ حقوق الإنسان في الوقت نفسه الذي كان يمدحهما على اعتمادهما المعالجة بالصدمة[٣٦].

الاستفادة من الأنقاض

تنتهي قصّة أزمة آسيا هنا. حاول صندوق النقد الدولي المساعدة، لكن بدون فائدة. حتى أنّ المدقّق الداخلي في صندوق النقد الدولي، قد توصّل إلى هذه النتيجة. واستنتج مكتب التقييم المستقلّ التابع لصندوق النقد الدولي، أن التغييرات التي طُلب تنفيذها كانت مبنية على «نصائح سيّئة» كما أنها كانت «أوسع مما ينبغي»، و«لم تكن أساسية لحلّ الأزمة». كذلك، حذّر المكتب من أنه «لا ينبغي اعتبار الأزمة فرصة تسمح بوضع جدول أعمال طويل للإصلاحات فقط، لأنّ الإمكانيّة سانحة، وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار التبريرات المؤاتية لهذه الإصلاحات»[*] إتّهم جزء كبير من تقرير صندوق النقد الدولي بأنه كان معمياً بأيديولوجيا السوق الحرّة القائلة إن الرقابة على رؤوس الأموال أمر لا يمكن تخيّله مؤسّساتياً. «إن كان القول إن الأسواق المالية لا توزّع رؤوس الأموال بطريقة عقلانية ومستقرّة هرطقة، فإنّه من الخطأ المميت التفكير في فرض الرقابة على رؤوس الأموال»[٣٧].

وما رفض الكثيرون الاعتراف به، هو أنه بينما خذل صندوق النقد الدولي شعوب آسيا، لم يخذل «وول ستريت»، بل كان بعيداً عن ذلك. لقد أخافت

(*) لسببٍ ما، لم يصدر التقرير المثير قبل العام ٢٠٠٣، أي بعد مرور خمس سنين. كان الوقت في ذلك الحين قد تأخر للتنبيه من الانتهازيّة التي سادت في ظل الأزمة: كان صندوق النقد الدولي قد بدأ التغيرات في أفغانستان، والتخطيط لمشروع جديد في العراق.

الإجراءات القاسية الأموال الساخنة، لكن المؤسسات الاستثمارية والشركات المتعدّدة الجنسيات باتت أكثر قوة. قال جيروم بوث، رئيس الأبحاث في مؤسسة «أشمور» الاستثمارية في لندن: «بالطبع هذه الأسواق متقلّبة جداً، لكن هذا هو الممتع فيها»[٣٨]. لقد أدركَت هذه الشركات التي تبحث عن المتعة، أنه نتيجةً للتغييرات التي يفرضها صندوق النقد الدولي سيكون كلُّ شيء في آسيا معروضاً للبيع. وكلّما ازداد الهلع في السوق باتت الشركات الآسيوية في حاجة أكثر إلى البيع عن طريق تخفيض أسعارها إلى حدّ كبير. وفي هذا الإطار قال بيلوسكي: «إن ما تحتاج إليه آسيا هو المزيد من الأخبار السيئة بغية الاستمرار بالضغط على المؤسّسات المتضامنة كي تبيع شركاتها»، وهذا بالتحديد ما حصل بفعل مساعي صندوق النقد الدولي.

ويبقى النقاش مفتوحاً حول ما إذا كان صندوق النقد الدولي قد خطَّط لزيادة الأزمة حدّة، أم أنه تصرّف بلامبالاة. لعلّ التفسير الأكثر رأفةً هو أنّ الصندوق عرف أنه لا يستطيع أن يخسر: فإن تسبَّبت إجراءاته في تضخّم فقاعة أخرى في أسهم الأسواق الناشئة، كان من شأن ذلك أن يؤدّي إلى فورة. وإن أثارت المزيد من هجرة رؤوس الأموال، فستكون فرصة ذهبية للرأسماليين. في كلتا الحالتين، كان صندوق النقد الدولي مرتاحاً إلى احتمال أن يقلب الانهيار الكلي الموازين. بات الآن معروفاً من ربح الرهان.

نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» بعد مرور شهرين على الاتفاق النهائيّ بين صندوق النقد الدولي وكوريا الجنوبية، مقالةً بعنوان «وول ستريت تجمع النفايات». نقلت هذه المقالة أن شركة بيلوسكي وغيرها من الشركات البارزة وزّعت جيوشاً من المصرفيين في آسيا ـ محيط الهادئ في منطقة آسيا المحيط الهادئ، بحثاً عن شركات السمسرة، وشركات إدارة الملكيات، أو شركات لإدارة الأموال، وحتّى عن مصارف، من أجل اقتناص أسعار منخفضة. وتُعتبر عملية اصطياد المكتسبات الآسيوية طارئة لأنّ عدداً من الشركات كـ «مريل لينش أند كو»، و«مورغان ستانلي» قد جعلت التوسّع في الخارج أوّلويةً لها»[٣٩]. باختصار، جرت عدّة عمليات بيع كبيرة من خلالها، فقد اشترت

«مريل لينش» سندات شركة «يامايشي» اليابانية، بالإضافة إلى أكبر الشركات التايلاندية، بينما اشترت شركة «أيه آي جي» مصرف «بانكوك» للاستثمار بمبلغ لا يُشكّل سوى جزء بسيط من قيمته. واشترت «جاي بي موغان» جزءاً من «كيا موتورز»، بينما اشترت «ترافلرز غروب» و«سالمون سميث بارني» إحدى أكبر شركات النسيج الكورية إلى جانب شركات أخرى. والمثير للاهتمام، هو أن رئيس المجلس الاستشاري الدوليّ لـ «سالومون سميث بارني» الذي كان يقدّم النصائح إلى الشركة حول الدمج والمكتسبات في تلك المرحلة، كان دونالد رامسفيلد (الذي عُيِّن العام ١٩٩٩). وكان ديك تشيني أيضاً عضواً في المجلس. كان ثمّة رابحٌ آخر هو «كارلايل غروب»، الشركة السرية في واشنطن المعروفة بكونها المفضلة والأكثر ضماناً للرؤساء السابقين والوزراء، من وزير الخارجية جايمس بايكر، مروراً برئيس الوزراء البريطانيّ جون مايجور، وصولاً إلى بوش الأب الذي عمل مستشاراً فيها. استعانت «كارلايل» بهذه العلاقات المهمّة من أجل اقتناص قسم «دايوو» للاتصالات»، و«سانغيونغ» للمعلومات والتواصل (إحدى أكبر الشركات الكورية العالية التقنيّة)، كما أنها باتت المساهم الرئيسي في أكبر المصارف الكوريّة[٤٠].

توقّع جيفري غارتن، نائب وزير التجارة السابق، أنه حين سينتهي صندوق النقد الدولي من عمله «ستكون هناك آسيا مختلفة جداً؛ آسيا تكون فيها الشركات الأميركية قد حقّقت تغلغلاً وأمّنت ولوجاً أكبر إليها»[٤١]. ولم يكن النائب السابق يمازح حين قال ذلك. ففي خلال عامين، تغيّر وجه آسيا كلياً، مع حلول كبرى الشركات المتعدِّدة الجنسيات محلّ العلامات التجاريّة المحلّية. ووصفت الـ «نيويورك تايمز» ذلك بـ «أضخم حسم عالميّ بسبب تصفية الأعمال». كما وصفت الـ «بزنس ويك الأمر» بـ «بزاَر بيع الأعمال»[٤٢]. في الحقيقة، كان ذلك توقّعاً بنوع من الرأسماليّة الكارثيّة التي ستصبح معياراً للسوق بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: وقد تمّ استغلال هذه المأساة للسماح للشركات الأجنبية باكتساح آسيا. لم تكن في حاجة إلى بناء مؤسّساتها وخوض المنافسة، بل اقتنصت الشركات بكاملها، ومعها القوّة العاملة،

والقاعدة الزبائنيّة وقيمة العلامة التجارية، التي تطلّب بناؤها عقوداً من قبل الشركات الكورية، لتعمد بعد ذلك إلى تفكيكها وتقليصها، أو حتى إغلاقها من أجل التخلّص من المنافسة. تمّت تجزئة الشركة العملاقة الكوريّة «سامسونغ» على سبيل المثال، وبيعت أجزاء منها: حصلت شركة «فولفو» على قسم الصناعات الثقيلة، وحصلت «أس سي جونسون» على الذراع الصيدلي، أمّا «جنرال إلكتريك» فحصلت على قسم الإنارة. وبيع بعد أعوام قليلة، قسم «دايوو» للسيّارات، الذي كان قوياً جداً في ما مضى، لشركة «جي أم» لقاء ٤٠٠ مليون دولار فقط، بعد أن كان ثمنه قد قُدِّر بـ ٦ مليارات دولار، ما يذكّرنا بالعلاج بالصدمة في روسيا. لكن هذه المرّة، على خلاف ما حصل في روسيا، تم كسحُ الشركات المحلية من قبل الشركات المتعدِّدة الجنسيّات[٤٣].

من بين كبار اللاعبين الذين حصلوا على حصّة من مبيعات آسيا اليائسة، «سيغرامز»، «هيولت باكارد»، «نسله»، «إنتربرو»، «نوفارتيس»، «كاريفور»، «تسكو»، «إريكسون». أمّا شركة «كوكا كولا» فقد اشترت شركة كورية لتعبئة القوارير بنصف مليار دولار، واشترت «بروكتر» و«غامبل» شركة تعليب كورية. أمّا «نيسان» فاشترت إحدى أكبر شركات السيّارات في إندونيسيا. وحصلت «جنرال إلكتريك» على حصّة تسمح لها بالتحكّم في مصنع البرّادات الكوري «أل جي». واشترت «باورجن» البريطانية شركة «أل جي» للطاقة، وهي شركة كوريّة كبيرة للكهرباء والغاز. وبحسب الـ «بزنس ويكؤ، كان الأمير السعودي الوليد بن طلال يحلّق في سماء آسيا بطائرته الخاصّة ـ البوينغ ٧٢٧ الكريميّة اللون ـ بحثاً عن عروضات مغريّة، من بينها حصّة في «دايوو»[٤٤].

أقحمت «مورغان ستانلي» التي كانت أكثر الشركات التي تطرّقت إلى عمق الأزمة الآسيوية، نفسها في عدد من هذه الصفقات، ما أتاح لها جمع مبلغ ضخم من العمولات. فعملت الشركة كمستشار لـ «دايوو» في قسم بيع السيّارات، كما عملت في السمسرة لخصخصة عدد من مصارف كوريا الجنوبيّة[٤٥].

لم تكن الشركات الخاصّة الوحيدة التي كانت تُباع للأجانب. فتماماً

كالأزمات السابقة في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقيّة، أجبَرت هذه الأزمة أيضاً الحكومات على بيع الخدمات العامة بغية زيادة رصيدها المتقلّص. واستبقت الحكومة الأميركية هذا الحدث. فأثناء مناقشتها ضرورة موافقة الكونغرس على دفع صندوق النقد الدوليّ المليارات من أجل نهضة آسيا، قدّمت الممثلة التجارية شارلين بارشفسكي ضمانات بأن هذه الاتفاقات «ستخلق فرصاً جديدة للشركات الأميركية، إذ ستُضطر آسيا إلى تسريع خصخصة قطاعات رئيسية، بما فيما الطاقة والمرافق العامّة، والإتصالات»[٤٦].

أطلقت الأزمة بالطبع موجةً من الخصخصة، فأتت الشركات المتعدّدة الجنسيات للتنظيف. حصلت شركة «بكتل» على عقد لخصخصة شبكة مياه الصرف الصحّي في مانيلا، وعقد لبناء مركز تكرير النفط في سولاوزي في إندونيسيا. وسيطرت موتورولا سيطرة مطلقة على الشركة الكوريّة، «آبيل» للإتصالات . أمّا شركة النفط الكبرى «سايث» التي يقع مقرها في نيويورك، فحصلت على حصّة كبيرة من شركة الغاز العامة في تايلاند، «كوجنرايشن». أمّا شبكة مياه إندونيسيا فقُسمت إلى قسمين، ذهب قسمٌ منهما إلى شركة «تايمز» البريطانيّة للمياه، و«لا ليونيز دي زو». أمّا شركة «وستكوست» الكندية للطاقة فاقتنصت مشروع بناء منشأة طاقة ضخمة في إندونيسيا. كذلك، اشترت شركة «بريتيش تيليكوم» حصّة ضخمة من خدمات البريد في كلّ من ماليزيا وكوريا. وحصلت «بيل كندا» على جزء من شركة «هنسول» الكورية للاتصالات[٤٧].

حصلت في الإجمال في غضون ٢٠ شهراً، ١٨٦ عمليّة دمج واستيلاء في إندونيسيا، وتايلاند، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، والفيليبين، من قبل شركات متعدِّدة الجنسيات. وعلى ضوء ذلك، توقّع الاقتصادي لدى «أل أس إي» روبرت وايد، والمستشار الاقتصادي فرانك فينيروزو، أن «يساهم برنامج صندوق النقد الدولي في أكبر عملية نقل للأموال من أصحابها المحلّيين إلى الخارج في أيّام السلم، وذلك في أي منطقة من العالم»[٤٨].

اعترف صندوق النقد الدولي بارتكاب بعض الأخطاء في الردود الأوّلية على الأزمة، لكنه سرعان ما ادّعى أنه صحّحها، وأنّ برامج الاستقرار كانت ناجحة.

صحيح أن سوق آسيا قد هدأت في النهاية، لكن الكلفة كانت باهظة، وهي لا تزال مستمرّة. كان فريدمان قد نبَّه في أوج الأزمة من عدم الهلع، مشدِّداً على أن «الأزمة ستنتهي...»، ومضيفاً: «حين سيحلّون مشكلة هذه الفوضى الماليّة سترون كيف سيعود النموّ إلى آسيا؛ لكن أحداً لن يتمكّن من معرفة ما إذا كان ذلك سيتطلّب يوماً أو اثنين أو ثلاثة»[٤٩].

الحقيقة هي أن أزمة آسيا لم تُحَل بعد، حتى بعد مرور عقدٍ على حصولها. فعندما يخسر ٢٤ مليون شخص عمله في غضون سنتين، يتجذَّر نوعٌ جديد من اليأس لا يُمكن أي حضارة احتواؤه، لأنه سيعبِّر عن نفسه بطرق عدة في المنطقة، بدءاً من ازدياد التطرّف الديني في إندونيسيا وصولاً إلى تفشّي دعارة الأطفال في تايلاند.

حتّى اللحظة، لم تبلغ معدّلات التوظيف في إندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية المعدّلات التي كانت عليها قبل العام ١٩٩٧. وبالطبع، لم يسترجع العمّال الوظائف التي خسروها خلال الأزمة. فقد استمرّت عمليّات الطرد مع استمرار الشركات بالسعي إلى تحقيق أرباح أكبر لاستثماراتها. كذلك، استمرّت حوادث الانتحار أيضاً. وهي اليوم تشكِّل رابع سبب للوفاة في كوريا الجنوبية، ويوازي معدّلها ضعف النسبة التي كانت تُسجَّل قبل الأزمة. ويُقدّر أن عدد الأشخاص الذين يضعون حداً لحيواتهم يومياً، يصل إلى ٣٨[٥٠].

هذه هي القصص غير المحكية عن السياسات التي يلقّبها صندوق النقد الدولي «برامج الاستقرار»، والتي تعامل البلدان كأنها مراكب في بحر السوق الهائج. بالفعل، يتحقّق الاستقرار في هذه البلدان، لكنّ ذلك يتمّ برمي الملايين من موظّفي القطاع العامّ، وأصحاب الشركات الصغيرة والمزارعين وأعضاء الاتحادات العمّالية خارج المركب. وأبشع أسرار هذا الاستقرار أن هذه الأغلبية الساحقة لا تعود أبداً إلى متن السفينة، فينتهي بها الأمر في الأحياء الفقيرة التي تؤوي مليار شخص حالياً، أو في الملاهي المخصّصة للدعارة، أو في مستوعبات الشحن. يُصبحون كما وصفهم الشاعر الألماني راينر ماريا ريلكي: «هؤلاء الذين لا يملكون لا ماضياً ولا مستقبلاً»[٥١].

لم يكن هؤلاء وحدهم ضحايا مطالبة صندوق النقد الدولي بتطبيق العقيدة المثاليّة في آسيا. فذاك الشعور بالكراهية إزاء الصينيّين الذي شهدته في آسيا في صيف ١٩٩٧، هو في تزايد؛ وتساهم في مضاعفته أيضاً الطبقة السياسيّة التي يُسعدها أن تبعد الأنظار عنها. لقد إزداد الأمر سوءاً حين قرر سوهارتو رفع أسعار السلع الأساسيّة، ما أدّى إلى قيام احتجاجات في البلد كله، استهدف عددٌ منها الأقلّية الصينية، فقُتل ما يقارب ١٢٠٠ شخص وتعرّضت عشرات النساء الصينيات للاغتصاب من قبل العصابات[٥٢]. هؤلاء أيضاً ينبغي احتسابهم من بين ضحايا أيديولوجيا «مدرسة شيكاغو».

اتّجه الغضب في إندونيسيا أخيراً، نحو سوهارتو والقصر الرئاسي. فقد جمعت الذكرى الدموية التي أوصلت سوهارتو إلى سدّة الرئاسة، الإندونيسيّين لمدة ثلاثة عقود، وكانت تنعش مجازر متفرّقة في المقاطعات وفي تيمور الشرقية هذه الذكرى. بقي هذا الغضب على سوهارتو خامداً طوال أعوام. واستلزمَ الأمر أن يطلب صندوق النقد الدولي من سوهارتو رفع أسعار المحروقات ـ ساكباً بذلك الزيت على النار ـ، حتى ينقلب الشعب عليه، ويزيحه من السلطة.

لجأ صندوق النقد الدولي إلى الألم المبرح الذي اعتمده المحققون في السجون» من أجل تحطيم إرادة النمور وإخضاعها. لكن وكالة الاستخبارات الأميركية تنبّه في كتيّبها من الذهاب بعيداً في استخدام الألم، التسبُّب في الألم المباشر قد يؤدّي إلى التحدّي والثقة عوضاً عن الخضوع والتراجع. تم اجتياز الخطّ الأحمر هذا في إندونيسيا، ما يذكّرنا بأنّه إذا اعتُمد الألم المبرِّح فإنّه قد يستحثّ ارتداداً، من النوع الذي سنألفه في بوليفيا والعراق.

إنّ الغزاة المروِّجين للسوق الحرّة، يتعلّمون ببطء حين يتعلّق الأمر بالعواقب الوخيمة لسياساتهم. الدرس الوحيد الذي تعلّموه هو أن عمليات البيع الآسيوية المربحة أتت لتؤكّد نظرية الصدمة، وقدّمت إثباتات أخرى (كما لو أنّنا كنّا في حاجة إلى واحدةٍ بعد) على أن الأزمة الحقيقية ـ التي تُسهم في قمع المجتمع ـ

هي وحدها القادرة على فتح حدودٍ جديدة. وحتّى بعد مضيّ أعوام قليلة على بلوغ الأزمة ذروتها، يستمرّ بعض المعلّقين البارزين بالتمادي والقول إن ما حصل في آسيا، برغم الكوارث كلها، هو نعمة مخبّأة. وقد ورد في «ذي إيكونوميست أنه «تطلّب كوريا الجنوبية أزمة وطنية لتتحوّل من دولة منغلقة على نفسها إلى دولة تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبيّة والتغيير والمنافسة». وأعلن فريدمان في كتابه الذي سجّل أعلى مبيعات «اللكسوس وشجرة الزيتون»، أن ما حصل في آسيا لم يكن أزمة. «أظن أن العولمة أسدتنا خدمة كبيرة بالقضاء على اقتصادات تايلاند، وكوريا، وماليزيا، وإندونيسيا، والمكسيك، وروسيا، والبرازيل، في التسعينيّات، لأنها كانت كلّها معتمدة على ممارسات ومؤسّسات فاسدة ومهترئة. لا يسعني أن أكتب في كتابي أن الرأسماليّة الودودة في كوريا كانت أزمة»[٥٣]. وفي مقالٍ له صدر في الـ «نيويورك تايمز» يدعم فيه اجتياح العراق، يظهر منطق مشابه بفارق واحد هو أن تدمير الاقتصاد يحصل فيه من خلال صورايخ الكروز، وليس عن طريق الإتجار بالعملة.

برهنت الأزمة الآسيوية بالتأكيد، على مدى فعالية استغلال الكارثة. فانهيار الأسواق واستجابة الغرب الساخرة، أثارا حركات مضادّة قويّة جداً. استطاعت قوى الشركات المتعدِّدة الجنسيات أن تشقّ طريقها في آسيا، لكنها ولّدت غضباً موجَّهاً ضدّ المؤسّسات الداعمة للرأسمالية الحرّة. وخلافاً للعادة، ظهر مقال متّزن في الـ «فاينانشل تايمز» يقول إن آسيا كانت «بمثابة إنذار بأن غضب الشعب من الرأسماليّة والعولمة وصل إلى معدلات مقلقة. وأظهرت هذه الأزمة أيضاً كيف يمكن إخضاع أقوى الاقتصادات بسحب الأموال إلى خارجها. غضب الناس من فكرة أن نزوات الصناديق التحوّطيّة السّرية يمكن أن تؤدّي بالشعوب إلى الفقر المدقع في الجهة الأخرى من العالم»[٥٤].

وعلى خلاف الاتحاد السوفياتيّ السابق حيث كان البؤس المدروس مرحلة عابرة وجزءاً من «التحوّل الأليم» من الشيوعيّة إلى ديموقراطية السوق، شكّلت الأزمة في آسيا بوضوح أساساً للسوق العالميّة. ومع ذلك حين أرسل كبار كهنة العولمة إرسالياتهم إلى المناطق المنكوبة، كل ما أرادوه كان زيادة حدّة الألم.

إحدى نتائج هذه الأعمال، أن هذه الإرساليّات خسرت الهويّة السرّية التي كانت تتيح لها العمل بارتياح في ما مضى. ويذكر ستانلي فيشر الأجواء الأشبه بالسيرك التي كانت تحيط بفندق الـ «هيلتون» في سيول، حين زار كوريا الجنوبية لبدء المفاوضات. لقد حُبستُ في غرفتي في الفندق، ولم أتمكّن من مغادرتها، لأنني لو فتحت الباب كنت سأجد ١٠٠٠٠ مصوّر». وقيل أيضاً إنّه من أجل الوصول إلى القاعة التي جرت فيها المفاوضات كان على ممثلي صندوق النقد الدولي أن يسلكوا «طريقاً جانبياً أطول للوصول إلى المدخل الخلفيّ صعوداً ونزولاً على السلالم ومروراً بمطبخ الـ «هيلتون» الشاسع»[٥٥]. لم يكن مسؤولو صندوق النقد الدولي في ذلك الحين، معتادين على هذا النوع من الانتباه. وأصبح الانحباس في غرف الفنادق ذات النجوم الخمس ومراكز المؤتمرات، جزءاً طبيعياً من مهامّ مبعوثي «تفاهُم واشنطن» في الأعوام التي تلت، بما أن احتجاجات كبرى بدأت تستقبلهم في كل أقطار العالم.

أصبح من الصعب بعد العام ١٩٩٨ فرض العلاج بالصدمة ـ عن طريق إحداث التغييرات الجذرية بالوسائل السلمية ـ من خلال سياسة لوي الذراع التي يعتمدها صندوق النقد الدولي في القمم التجارية. وكانت بدايات المزاج المعترض الجديد العالميّة الآتية من الجنوب قد شهدت بداياتها عند فشل محادثات منظَّمة التجارة العالميّة في «سياتل» العام ١٩٩٩. حازت الاحتجاجات الطلاّبية في الشارع التغطية الإعلامية، برغم أن التمرّد الحقيقي كان داخل قاعة المؤتمر، حين أسّست البلدان النامية جبهة صوَّتت ضدّ الطلبات بإجراء المزيد من التنازلات التجاريّة ما استمرّت الولايات المتحدّة وأوروبا بمساعدة شركاتهما الخاصة وحمايتها.

كان من المستحيل آنذاك تجاهل «حادثة سياتل واعتبارها عائقاً بسيطاً في وجه التقدُّم الثابت نحو النظام الشركاتيّ. وأصبح مستحيل بعد أعوام قليلة، غضّ النظر عن عمق الشرخ، وتخلّت الحكومة الأميركية عن حلمها بتأسيس منطقة تبادل حرّة تشمل آسيا ـ المحيط الهادئ، وعن الاتّفاقيّات الاستثماريّة

والخطط التي هدفت إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأميركيّتين، بدءاً بألاسكا وصولاً إلى التشيلي.

ولعلَّ أسوأ مآثر الحركة المعادية للعولمة، قذف عقيدة «مدرسة شيكاغو» إلى حلقة النقاشات الدولية المفرغة. لفترة وجيزة عند مقلب الألفية السابقة، لم تكن هناك من أزمات ملحّة تسترعي الاهتمام. كانت صدمات الدين قد بهتت، والتحوّلات قد اكتملت، ولم يكن قد آن الأوان بعدُ لحرب عالميّة جديدة. كل ما بقي هو سجلّ حملات السوق الحرّة الفاتحة، وما نشأ عن ذلك من حقائق مؤلمة كعدم المساواة والفساد، والتدهور البيئيّ، التي خلّفتها الحكومات المتتالية التي تبنّت النصيحة التي أسداها فريدمان إلى بينوشي منذ أعوام طويلة، وهي أنه من الخطأ أن تحاول «أن تفعل خيراً بمال غيرك».

يُصعق المرء بإلقاء نظرة إلى الماضي، لإدراكه أنّ فترة تفرُّد الرأسماليّة ـ الفترة التي تعدّ مضطرّة فيها إلى التعامل مع قوى أو أفكار منافسة لها - كانت قصيرة جداً. لم تتعدَّ الفترة الممتدّة بين انهيار الاتحاد السوفياتيّ في العام ١٩٩١ وفشل محادثات منظَّمة التجارة العالميّة في العام ١٩٩٩، سوى ثماني سنين. وبرغم ذلك، فإنّ المعارضة المتزايدة لن تضع حداً لجدول أعمال الرأسماليّة الغريب والمربح، وسيظلّ مناصروها يركبون موجة الخوف والتشويش التي ستخلقها صدمات قُدِّر لها أن تكون أكبر من أي وقت مضى.

القسم الخامس

الأوقات الصادمة

صعود وحدة رأسماليّة الكوارث

التدمير الخلاّق هو عنواننا، سواء أكان في مجتمعنا أم خارجه. نحن نقوم يومياً بتقويض النظام القديم، بدءاً بالأعمال، وصولاً إلى العلم والأدب والفنّ والهندسة والسينما والسياسة والقانون. عليهم أن يهاجمونا في سبيل البقاء، تماماً كما علينا أن ندمّرهم كي نمضي قدماً في مهمّتنا التاريخيّة.

مايكل لدين «أسياد الحرب على الإرهاب»، ٢٠٠٢

تتمثّل إجابة بوش عن كلّ سؤال يُطرح عليه، في اجتثاث المشكلة من أساسها. لهذا السبب، بحسب اعتقادي، هو يتّفق جيّداً مع كلّ من تشيني ورامسفيلد.

لورا بوش، مراسلو البيت الأبيض، في حفل عشاء أقامته إحدى الجمعيّات، ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥

الفصل الرابع عشر

العلاج بالصدمة في الولايات المتحدة

فقاعة الأمن في الوطن

إنّه لنذل عديم الرحمة، هذا أمرٌ مؤكّد.

ريتشارد نيكسون، الرئيس الأميركي متحدِّثاً عن دونالد رامسفيلد، ١٩٧١[١]

أخشى أن نكون اليوم قد استيقظنا على مجتمع رقابيّ بات مُحدقاً بنا.

ريتشارد توماس، عضو في لجنة المعلومات، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[٢]

قد يكون الأمن القومي وصل إلى المرحلة التي وصلت إليها الإنترنت في العام ١٩٩٧. في ذلك الوقت، كل ما كنت تحتاج إليه هو وضع e قبل اسم شركتك فيسرّع الـ «آي بي أو» البحث. يمكنك الآن القيام بالأمر مثله مع كلمة «الحصن».

دانييل غروس، سلايت، في حزيران/يونيو ٢٠٠٥[٣].

كان ذلك نهار اثنين حاراً ورطباً في واشنطن، وكان دونالد رامسفيلد على وشك القيام بشيءٍ يكرهه: كان عليه أن يتحدّث إلى أركانه. فهو منذ أن أصبح وزيراً للدفاع، دأب على تعزيز سمعته بين رؤساء الأركان على أنّه وقح وغامض، وبالأخصّ متعجرف. كانت عدائيّتهم له من هذا المنطلق مُبرَّرة. فمنذ أن وطأت قدمه «البنتاغون» تخلّى رامسفيلد عن دوره المفترض كقائد ومحفّز ليصبح رجُلاً باطشاً، يعمل كسكرتير تنفيذيّ في مهمّة تحجيميّة.

تساءل الكثيرون عن مُبتغاه حين قبل رامسفيلد المنصب. فهو في الثامنة

والستين من عمره، ولديه خمسة أحفاد ويتمتّع بثروة شخصيّة تُقدَّر بـ ٢٥٠ مليون دولار، كما أنه قد شغل المنصب نفسه في إدارة جيرالد فورد[٤]. لكن رامسفيلد لم يكن يريد أن يكون وزير دفاع تقليدياً، يشتهر بالحروب التي شُنّت تحت إشرافه. كانت طموحاته أكبر من ذلك بكثير.

أمضى وزير الدفاع الجديد الأعوام العشرين الماضية في رئاسة الشركات المتعدِّدة الجنسيّات ومشاركته في مجالس إدارتها. وغالباً ما كان يقودها إلى عمليات دمج واستيلاء مأساوية، ويُخضعها لإعادة هيكلة مؤلمة. وبحلول التسعينيّات، كان قد بدأ يرى نفسه رجل الاقتصاد الجديد، من خلال إدارته شركة مختصّة بالتلفزيون الرقمي، ومشاركته في مجلس إدارة شركة حلول إلكترونية واعدة، كما أنه كان قد عمل كرئيسٍ لمجلس إدارة شركة بيوتكنولوجيّة حاصلة على براءة اختراع لعلاج إنفلونزا الطيور وعدد من الأدوية المعالجة للأيدز[٥]. حين انضم رامسفيلد إلى حكومة بوش في العام ٢٠٠١، كانت له مهمّة محدَّدة، هي اختراع حرب للقرن الحادي والعشرين، ما أضفى على وظيفته طابعاً نفسياً أكثر منه عملانياً، وإمكانيّة ربحٍ فاقت كلّ التوقّعات السابقة.

كُتب الكثير عن مشروع التحوّل المثير للجدل الذي وضعه رامسفيلد، والذي دفع بثمانية جنرالات متقاعدين إلى المطالبة بإقالته، وإجباره بالتالي على التنحّي بعد الانتخابات النصفية في العام ٢٠٠٦. حين أعلن بوش استقالة رامسفيلد وصفَ «مشروع التحوّل الكاسح» ـ وليس الحرب على العراق أو بشكل أشمل «الحرب على الإرهاب ـ بأنّه المساهمة الأكبر التي قدّمها رامسفيلد. «لم يحتلّ عمل الأخير في هذا المجال العناوين دائماً، لكن الإصلاحات التي أطلقها كانت تاريخية»[٦]. لقد كانت كذلك بالفعل، وإن لم يكن موضوعها واضحاً في أغلب الأحيان.

اعتبر بعض المسؤولين الكبار أن هذا التحوّل لم يكن سوى «كلام فارغ»، وكان رامسفيلد يبدو دائماً عازماً على إثبات صحّة أقوال منتقديه ومعارضيه (وإن بطريقة شبه كوميديّة): فهو قد قال في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٦: «سيخوض الجيش ما هو عبارة عن عملية عصرنة كبرى. سيتحوّل من قوّة مجتزأة إلى قوّةٍ

كتيبة عسكريّة مقاتلة... ومن قتالٍ في الحروب بطريقة مركّزة على الخدمات، إلى قتال يهدف إلى حلّ النزاعات وتنظيم العمليات وتنسيق متبادل بين الفرق. كان ذلك عملاً شاقاً»[٧]. لكن المشروع لم يكن يوماً معقَّداً بالطريقة التي أرادها رامسفيلد. ولم يكن هناك سوى خلف هذه المصطلحات التقنيّة محاولة لنقل الثورة إلى الخارج، والتسجيل أنه جعلَ الشركات المؤسّساتيّة في قلب الجيش الأميركيّ.

اعتمدت خلال التسعينيّات، عدّة شركات كانت تُنتج منتوجاتها الخاصّة بالطريقة التقليديّة وحافظت على قوّة عاملة ضخمة وثابتة، ما بات يُعرف بنموذج «نايكي»: وهو نموذج ينصّ على عدم امتلاك شركات خاصّة، بل صنع المنتجات من خلال شبكة معقَّدة من المتعّهدين الكبار والصغار، واستثمار الموارد في التخطيط والتسويق. اعتمد عدد آخر من الشركات على نموذج «مايكروسوفت»، أي أنّه حافظ على نظام تحكّم محكَم، تألّف من المساهمين والموظفين الذين يُمارسون الاختصاص الكفؤ الجوهريّ، وسلّم الأعمال الموقّتة البسيطة للموارد الخارجية، كغرفة البريد والمدوّنات. دعا البعض الشركات التي خضعت لهذه التغييرات «الشركات الفارغة»، إذ كانت قد حافظت على شكلها، لكنّها خلت تقريباً من مضمونها الجوهريّ.

كان رامسفيلد مقتنعاً بأن وزارة الدفاع الأميركية كانت في حاجة إلى هذا النوع من التغيير. وقالت فورتشون، حين وصل رامسفيلد إلى البنتاغون: السيد المدير التنفيذيّ على وشك أن يتنبأ بالنوع نفسه من إعادة الهيكلة التي نظّمها في عالم الشركات»[٨]. كان هناك بعض الفروقات الضروريّة بالطبع. فحيث تخلّصت الشركات من الحدود الجغرافية ومن العاملين بدوام كامل، رأى رامسفيلد ضرورةً لإجراء تخفيضات في عدد الجنود الذين يخدمون بدوام كامل لصالح فرق أركان جوهريّة صغيرة واستبدالهم بجنود يعملون بدوام موقت من الحرس الاحتياطي والوطني، يتقاضون أجراً أرخص. في تلك الأثناء، كان سيتولّى المتعهّدون من شركتَي «بلاكووتر» و«هاليبورتن» مسؤوليات قياديّة بالغة الخطورة، كالسوق والتحقيق مع السجناء، والرعاية الصحّية، والتموين. وحيث

وضعت الشركات مدخراتها في التصميم والتسويق، أنفَقَ رامسفيلد ما ادخَره من جرّاء تقليص عدد الجنود والدبّابات على أحدث الأقمار الصناعيّة والتكنولوجيا الدقيقة في القطاعات الخاصة. قال رامسفيلد بشأن المؤسسة العسكرية الحديثة: «سيكون علينا في القرن الواحد والعشرين أن نتوقّف عن التفكير في الأمور وعددها والكتل، والتفكير أيضاً، وربّما أوّلاً، في السرعة والخفّة والدقة». لقد بدا رامسفيلد وكأنّه طوم بيترز، المستشار الإداري المفرط النشاط، الذي أعلن في التسعينيّات أنه على الشركات أن تقرر إن كانت تريد أن تلعب دور «الدماغ المفكِّر» أو «التكتّلات المموّنة»[٩].

ولم يكن من المفاجئ أن الجنرالات الذين كانوا مستعدّين للتحكّم في البنتاغون، كانوا لايزالون مقتنعين بأن تلك «الأشياء» و«الكتل» التي تحدّث عنها رامسفيلد، كانت لا تزال مهمّة في الحروب. وسرعان ما أصبحوا معارضين شرسين لرؤية رامسفليد لجيش فارغ. في الواقع، بعد قضاء رامسفيلد سبعة شهور ونيفاً في منصبه، كان قد داسَ على مصالح الكثيرين، إلى درجة أنّه أُشيع أنّ أيّامه باتت معدودة.

دعا رامسفيلد في تلك المرحلة بالتحديد، إلى اجتماع نادر لأركان «البنتاغون». وسرعان ما بدأت التساؤلات : هل سيستقيل؟ هل سيجرّب للمرّة الأولى إدارة محادثات فعّالة؟ هل سيحاول أن يقنعنا بالتحوّل؟ بينما توافد مئات رؤساء الأركان في البنتاغون إلى القاعة في صباح ذلك الاثنين، «كان الفضول سيّد الموقف»، بحسب ما قال لي أحدهم. «تساءلنا كيف سيتمكّن من إقناعهم؟ ولا سيّم وأنّ معارضةً شرسة كان تقف له بالمرصاد».

حين دخل رامسفيلد وقفنا له احتراماً، ثم جلسنا». سُرعان ما تبيّن أنّه لم يكن ينوي الاستقالة، وأنّه لم يكن في معرض إجراء خطابٍ لرفع المعنويّات. بل، لعلّ الخطاب الذي ألقاه كان أغرب خطاب ألقاه وزير دفاع في تاريخ الولايات المتحدّة؛ وقد بدأ على الشكل التالي:

«موضوعنا اليوم هو عدوّ يشكّل تهديداً؛ تهديداً جدّياً لأمن الولايات

المتحدّة. وهذا العدوّ هو آخر معاقل التخطيط المركزي. فهو يحكم بفرض خطط تمتدّ على سنين سنوات. وهو يحاول انطلاقاً من عاصمة واحدة، فرض متطلّباته على مختلف مناطق العالم والقارّات والمحيطات وما بعدها. إنّه يعمل بشكل عنيف، على قمع الفكر الحرّ وسحق الأفكار الجديدة. كذلك، يُخلّ هذا العدوّ بأمن الولايات المتحدّة ويضع حياة الرجال والنساء من الجيش على المحك.

«قد يكون هذا العدّو مشابهاً للاتحاد السوفياتيّ السابق، لكنّ الاتحاد السوفياتي قد انتهى. إنّ أعداءنا أكثر دقّةً، وهم أقرب إلى ديارنا. إنّهم بيروقراطيّو البنتاغون»[١٠].

أصيب الحضور بالذهول مع تجلّي مضامين الخطاب. فمعظم المستمعين كانوا قد كرّسوا حيواتهم لمحاربة السوفياتيّين، ولم يحبّذوا أن تتمّ مقارنتهم بالشيوعيّين في تلك المرحلة من اللعبة. لم يكن رامسفيلد قد انتهى بعد: «نحن نعرف العدوّ، ونعرف مدى خطورته، وبالعزم نفسه الذي يتطلّبه قتال الخصم، علينا أن نمسك به ونتخلّص منه... نحن نُعلن اليوم الحرب على البيروقراطيّة».

لقد فعلها: لم يكتفِ وزير الدفاع الأميركي باعتبار وزارة الدفاع خطراً، بل ذهب به الأمر إلى إعلان الحرب على المؤسَّسة التي يعمل فيها. كان وقع الصدمة كبيراً على الحضور. وقد قال لي أحد الأركان : «كان يقول إننا العدوّ؛ أي إنّ العدوّ كان نحن. نحن الذين اعتبرنا أنفسنا نتولّى أعمال الأمّة».

لم يكن رامسفيلد يريد أموال دافعي الضرائب. كان قد طالب الكونغرس بزيادة الموازنة بنسبة ١١٪. لكن بحسب المبادئ الشركاتيّة للثورة المُضادّة حيث تضمّ قوى الحكومة الكبيرة قواها إلى عالم الأعمال الكبير بهدف إعادة توزيع الأموال بشكل تصاعديّ، أراد رامسفيلد تخفيض الإنفاق على الموظّفين، وتحويل المزيد من الأموال العامّة إلى خزائن الشركات الخاصّة بشكل مباشر. هكذا، أطلق «الحرب». كان كلُّ قسم في حاجة إلى تخفيض عدد موظفيه بنسبة ١٥٪، بما في ذلك «كل قواعد المقرّات الرئيسيّة في العالم». ليس هذا مجرّد قانون؛ «بل هي فكرة جيدة وسوف ننفذّها»[١١].

كان قد سبق لرامسفيلد أن أدار كبار موظّفيه لتنظيف الوزارة من الوظائف التي تمكن تأديتها من قبل موارد خارجية تجاريّة بكلفة أقلّ». أراد أن يعرف «لماذا كانت منظّمة «دي. أو . دي». إحدى آخر المنظّمات الباقية، لا تزال تقطع شيكاتها بنفسها؟ حين يكون هناك مصنع كامل لإدارة المخازن بفاعلية، لماذا علينا أن نملك المخازن وندير ها بأنفسنا؟ لماذا نقوم بجمع نفاياتنا بأنفسنا؟ ومسح أراضينا؟ عوضاً عن التعاقد من أجل الحصول على خدمات أجنبية، كما يحصل في عالم الأعمال؟ يمكننا بالطبع أن نستعين بموارد خارجيّة تملك أنظمة كومبيوتر».

وصلَ الأمر برامسفيلد إلى المسّ بمقدّسات المؤسّسة العسكرية: الرعاية الصحّية الخاصّة بالجنود. تساءل عن سبب تواجد عدد كبير من الأطباء، مقترحاً أنّه «يمكن تسليم بعض الحاجات، ولاسيما تلك التي تشمل الممارسات العامة أو الاختصاصات غير المتعلّقة بالقتال، إلى القطاع الخاصّ الذي قد يكون أكثر فاعلية». أمّا في ما يتعلّق بمنازل الجنود، فيمكن بناؤها بواسطة شراكة بين القطاعَين العامّ والخاصّ.

على وزارة الدفاع أن تركّز في مجال كفاءاتها، أي: «الحرب... لكن في ما غير ذلك، يمكن البحث عن ممولين يستطيعون تأمين القيام بالأعمال غير الأساسيّة بشكل فعّال ومضمون».

اعتبر الكثيرون من موظّفي البنتاغون بعد الخطاب، أن العائق الوحيد أمام نظرية رامسفيلد بتأمين موارد خارجية للجيش، كان مسألة بسيطة: الدستور الأميركي الذي يجعل الأمن القومي من مسؤولية الحكومة، وليس الشركات الخاصّة. وقال لي مصدري: «ظننت أن هذا الخطاب سيكلِّف رامسفيلد وظيفته».

غير أنّ ذلك لم يحصل. أمّا الحرب التي أعلنها على البنتاغون فلم تلقَ أهمّية تُذكر، بما أن تاريخ ذلك الخطاب كان العاشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

كانت مصادفة تاريخية غريبة. أن تعلن نشرة الأخبار على محطّة الـ «سي أن

أن» في العاشر من أيلول/سبتمبر، ضمن تقرير قصير حمل عنوان «وزير الدفاع يعلن الحرب على بيروقراطيّة البنتاغون»، لتعود فتنقل في الصباح التالي خبر الهجوم الحقيقيّ على البنتاغون. وقع ضحيّة هذا الحادث ١٢٥ من الموظفين، بينما أصيب أكثر من ١١٠ بجروح خطرة. كان القتلى والجرحى من الأشخاص الذين اعتبرهم الوزير منذ أقل من ٢٤ ساعة، أعداء الدولة[١٢].

تشيني ورامسفيلد: رأسماليّا الكوارث

الرسالة الواردة في خطاب رامسفيلد المنسيّ، ليست سوى عقيدة نظام بوش المركزيّة: ليس من وظيفة الحكومة أن تحكم، بل أن تتعاقد مع القطاع الخاصّ لتسليمه المهمّة كي ينجزها بفعالية. وقد أوضح رامسفيلد أن هذه المهمّة قد تكون عبارة عن أمرٍ بسيطٍ كتقليص الموازنة، لكن المعارضين اعتبروها حملة صليبية تغيّر العالم وتوازي هزيمة الشيوعيّة.

كانت موجة الخصخصة في الثمانينيّات والتسعينيّات، (التي كانت قد دعمتها إدارة كلينتون والحكومات المحليّة وفي الولايات)، حين تسلّم بوش الحكم، قد نجحت ببيع الشركات التي كانت ملكاً للدولة في قطاعات مختلفة، كالماء والكهرباء وصيانة الطرقات السريعة، وجمع النفايات. فبعد قطع أطراف الدولة، لم يبقَ سوى الصميم، أي كل ما كان له علاقة مباشرة بالحكم، ولا يمكن تسليمه إلى القطاع الخاصّ من باب المحافظة على مفهوم الدولة ـ الأمّ: مؤسّسة الجيش، والشرطة، ومراكز إطفاء الحرائق والسجون، ومراقبة الحدود، ونظام المدارس الحكوميّة، وإدارة بيروقراطيّة الحكومة. كانت مراحل الخصخصة الأولى مربحة جداً، وبرغم ذلك بقي عدد من الشركات التي اشترت أملاك الدولة يتربّص بالوظائف الحكوميّة، باعتبارها المصدر التالي الذي من شأنه أن يحقّق الأرباح الطائلة والفوريّة.

انطلقت في أواخر التسعينيّات، حركة جبّارة أوشكت على خرق المحرّمات المتمثّلة في عدم خصخصة الوظائف «الجوهريّة». كانت تلك الحركة في الواقع، امتداداً منطقياً للوضع السائد، تماماً كحقول النفط الروسية، وشركات

الاتصالات الأميركية اللاتينية، والصناعة الآسيوية التي زوّدت سوق الأسهم بالأرباح الكبيرة التي تحقَّقت في التسعينيات. بات الآن على الحكومة الأميركية أن تلعب هذا الدور الاقتصاديّ المركزيّ. اعتُبرت تلك الخطوة أكثر أهميّةً بسبب ردود الفعل المضادّة للخصخصة والتجارة الحرّة التي كانت تنتشر بسرعة في العالم النامي وتسدّ أفق النموّ.

أعادت هذه الحركة إحياء عقيدة الصدمة: فحتى تلك النقطة، استُغلّت الكوارث والأزمات بغية التقدّم في خطط الخصخصة الراديكالية، لكن المؤسسات التي كانت تملك القوّة لخلق هذه الأحداث والاستجابة لها، هي آخر معاقل الإدارة الحكوميّة، ومن بينها: الجيش، ووكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركية، والصليب الأحمر، وقوّات الطوارئ في الأمم المتّحدة. أمّا الآن، وقد بات الصميم مُعدّاً ليتآكل، فوسائل استغلال الأزمات التي اعتُمدت في العقود الثلاثة الماضية ستُستخدم لخصخصة البنى التحتيّة الخالقة للكوارث والمستجيبة لها. لقد أصبحت نظرية فريدمان عن الأزمة أكثر حداثةً.

برزت وجوه إدارة بوش في مقدّمة ما لا يمكن وصفه إلاّ بالدولة البوليسيّة المخصخصة: ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد وجورج بوش نفسه.

كانت فكرة تطبيق «منطق السوق» على المؤسّسة العسكرية الأميركية بالنسبة إلى رامسفيلد، مشروعاً يعود إلى أربعة عقود في الزمن. بدأ المشروع في مطلع الستّينيّات حين بدأ رامسفيلد يحضر حلقات دراسيّة في قسم الاقتصاد في جامعة «شيكاغو». هناك، تطوّرت علاقةٌ وثيقة بينه وبين فريدمان. فبعد أن انتُخب رامسفيلد في الكونغرس وهو في عقده الثالث، تبنّى فريدمان هذا الجمهوريّ الجديد، وساعده على تطوير قاعدة سياسة السوق الحرّة، وعلّمه النظريّات الاقتصاديّة. بقي الرجلان مقرّبين على مرّ السنين، وكان رامسفيلد في كل سنة، يحضر حفلة عيد ميلاد فريدمان الذي كانت تحتفلُ به مؤسّسة هريتاج برئاسة إد فولنر. وقال رامسفيلد في معلّمه حين كان يحتفل في التسعين من عمره: «حين أكون إلى جانب ميلتون وأتحدّث إليه، أشعر بأني أكثر ذكاءً»[١٣].

كان الإعجاب متبادلاً. فقد تأثّر فريدمان بالتزام رامسفيلد بالأسواق الحرّة إلى حدّ أنه ضغط على ريغن ليتشارك معه في انتخابات العام ١٩٨٠ عوضاً عن جورج و. بوش. وهو لم يسامح ريغن يوماً لعدم أخذه بهذه النصيحة. كتب فريدمان في مذكّراته: «أظن أن ريغن قد ارتكب خطأً فادحاً حين رشّح بوش كنائب للرئيس. أمّا أنا فأظن أن هذا القرار كان الأسوأ، ليس في حملته فحسب، بل في عهده ككلّ. في الواقع، كان المشترك المفضل لدي هو دونالد رامسفيلد، فلو اختاره ريغن لكان جاء خلفاً له، ولما كنّا شهدنا مرحلة «بوش ـ كلينتون» المؤسفة أبداً»(١٤).

تخطّى رامسفيلد عدم اختيار ريغن له بخوض غمار الأعمال. حين كان مديراً تنفيذياً للشركة الدولية للأدوية والكيميائيات «سرل فارمسوتيكلز»، لجأ إلى علاقاته السياسية لحماية إدارة الأغذية والأدوية التي كانت تجني أرباحاً طائلة، وتثير الكثير من الجدل، بعد أن وافقت على «الأسبارتام» (المستخدم كمحلٍّ حياديّ). وحين توسّط رامسفيلد لبيع «سرل» لـ «مونسانتو» ربح شخصياً ١٢ مليون دولار(١٥).

جعلت المبيعات الواسعة النطاق من رامسفيلد لاعباً بارزاً في مجال الشركات، ما منحه مقاعد في مجالس إدارات أكبر الشركات كـ «سيرز» و«كيلوغز». ونظراً إلى منصبه السابق كوزير للدفاع، بات رصيداً لأي شركة شكّلت جزءاً ممّا دعاه آيزنهاور «الوحدة العسكرية الصناعية». شارك رامسفيلد أيضاً في مجلس إدارة «غالفستريم»، وهي شركة لصناعة الطائرات، وكان يتلقّى مبلغ ١٩٠٠٠٠ دولار سنوياً على منصبه في مجلس إدارة ASEA Brown Boveri (ABB)، وهي شركة هندسة سويسريّة كبرى لفتت أنظاراً لم تكن تريدها حين كُشف أنها باعت التكنولوجيا النووية لكوريا الجنوبية، بما فيها القدرة على إنتاج البلوتونيوم. في الواقع، بيعَ المفاعل النووي في العام ٢٠٠٠ بينما كان رامسفيلد، الأميركي الوحيد في مجلس إدارة الشركة. وهو يدّعي أنّه لا يذكر أن تلك المسألة طُرحت أمام المجلس، برغم أن الشركة تصرّ على أن أعضاء المجلس كانوا على علم بالمشروع(١٦).

عُيّن رامسفيلد في العام ١٩٩٧ رئيساً لمجلس إدارة الشركة البيوتكنولوجية، «جلياد ساينسز» وقال حينها إنّه سيكون أوّل نموذج للرأسماليّة الكارثيّة. كانت الشركة قد سجّلت براءة اختراع لـ «تاميفلو»، وهو علاج لأنواع عديدة من الإنفلونزا، والدواء المفضّل لمعالجة إنفلونزا الطيور(*). ففي حال تفشّى فيروس إنفلوانزا الطيور الشديد العدوى (أو ظهر خطر لتفشّيه)، فإنّ الحكومات ستُضطرّ إلى دفع بلايين الدولارات لشرائه.

لا يزال منح براءة اختراع لإنتاج العقاقير واللقاحات بغية معالجة الحالات الصحّية الطارئة، مسألة مثيرة للجدل. لم تعانِ الولايات المتّحدة أي عدوى لعقود عدة، لكن في أوج انتشار مرض شلل الأطفال في منتصف الخمسينيّات، جرت أحاديث كثيرة حول أخلاقيّات الاستفادة من المرض. فمع التبليغ عن ٦٠٠٠٠ إصابة بشلل الأطفال، ومع خشية الأهل من إصابة أولادهم بهذا المرض الذي يؤدّي إلى الإعاقة أو الموت، كان السعي إلى إيجاد دواء جنونياً. وعندما اكتشف جوناس سالك، وهو عالم من جامعة بيتسبورغ، أوّل لقاح ضدّ شلل الأطفال العام ١٩٥٢، لم يحصل على براءة اختراع لدوائه المنقذ للحياة. وقال سالك للمذيع إدوارد ر. مورو، ليس هناك من براءة اختراع. وهل تحتاج الشمس لبراءة اختراع؟»(١٧).

لو كان بالإمكان منح الشمس براءة اختراع، لكان رامسفيلد أسرعَ في منحها لمكتب العلامات التجاريّة الأميركيّة، كي يكون في الجانب الآمن. فقد بذلت الشركة التي تعامل معها سابقاً، «جلياد ساينسز»، التي تملك أيضاً براءة اختراع لأربعة علاجات للأيدز، طاقة كبيرة في محاربة توزيع أنواع أخرى أقل ثمناً

(*) أثار الـ «تاميفلو» جدلاً كبيراً. فقد أشار عددٌ متزايد من الحالات التي بُلّغ عنها، إلى أن أشخاصاً يافعين أصيبوا بالارتباك، والهلوسة، ودُفعوا إلى الانتحار حتى، من جرّاء تناولهم هذا العقار. وبين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقعت ٢٥ حالة وفاة في العالم ارتبطت بتناول الدواء؛ وفي الولايات المتّحدة، لا يُرفق هذا العقار بأي ورقة تنذر بإمكانية الإصابة بالأذى أو التعرّض لتشوّش في الأفكار، أو تحثّ على الخضوع لمراقبة عن قرب لرصد أي مضاعفات غير طبيعيّة.

يمكن أن تنقذ حيوات الكثيرين في العالم النامي. استهدف الناشطون الأميركيّون في مجال الصحّة العامة هذه الممارسات، وأشاروا إلى أن بعضاً من الأدوية المهمّة التي تصنعها الشركة تم تطويرها بأموال الضرائب[١٨]. من جهتها، ترى جلياد في حالات العدوى، حملة تسويقية كاسحة تشجِّع المؤسّسات والأفراد على تخزين الـ «اميفلو» لحالات الطوارئ. كان رامسفيلد إلى عودته الحكومة، مقتنعاً بأنه لاعب أساسي في الصناعة الحديثة، وأنه ساهم في تأسيس صناديق إستثمارية خاصة متعلّقة بالتكنولوجيا الحيوية والصيدلة[١٩]. في الواقع، تراهن هذه الشركات على مستقبل مظلم تنتشر فيه الأمراض، تُضطرّ فيه الحكومات إلى الشراء من القطاع الخاصّ الحاصل على براءات الذمّة أدوية يُمكنها إنقاذ حيوات الكثيرين.

لطالما عمل ديك تشيني على حماية رامسفيلد داخل إدارة فورد، وقد جمع ثروةً بالمراهنة على المستقبل المظلم، برغم أنه حيثما رأى رامسفيلد، سوقاً متدهورة، راهن على حرب. خفّض تشيني، الذي كان وزيراً للدفاع في عهد بوش الأب، عديد الجيش الناشط بشكل ملحوظ، واتّكل على متعهدين من القطاع الخاصّ. فتعاقد مع شركة «براون أند روت»، أي القسم الهندسي لشركة هاليبرتون، المتعدِّدة الجنسيّات، المتّخذة مقرّاً لها في هيوستن من أجل رصد المهامّ التي ينجزها الجيش، والتي يمكن أن يستغلّها القطاع الخاص لجني الأرباح.

حدَّدت الشركة بالطبع، جميع المهامّ التي تستطيع تولّيها، وأدّى ذلك إلى توقيع عقد بارز مع «البنتاغون»: برنامج زيادة اللوجستيات المدنيّة. فقد كان «البنتاغون» مشهوراً بعقود ببلايين الدولارات كان يعقدها مع صنّاع الأسلحة، لكن ذلك العقد كان جديداً من نوعه: لم يكن يزوّد الجيش بالدروع، إنّما يخدم لإدارة عمليّاته[٢٠].

دُعيت شركات معيّنة إلى تقديم الطلبات من أجل تزويد الجيش بدعم لوجستي غير محدود، في العمليّات العسكرية، لكن كان توصيف الوظيفة غامضاً كلياً. فضلاً عن ذلك، لم يُدوَّن في هذا العقد مبلغ معيّن، بل ورد أنّ

«البنتاغون» سيضمن للشركة الرابحة تغطيةً لجميع ما ستقوم به للجيش، إضافةً إلى ربح مضمون، أو ما يُعرف بعقد «الكلفة الإضافية». كانت تلك الأيّام الأخيرة لإدارة بوش الأب، وبالطبع لم تكن الشركة التي فازت بالعقد سنة ١٩٩٢، سوى شركة «هاليبرتون». قال كريستيان ميلار في الـ «نيويورك تايمز» إنّ «هاليبرتون» «هزمت ٣٦ شركة أخرى دخلت في المناقصة بغية الفوز بعقد مدّته خمس سنين، وقد لا يكون ذلك مفاجئاً، علماً بأنّها كانت الشركة التي وضعت الخطط».

عيّنت «هاليبرتون» تشيني رئيساً جديداً لها في العام ١٩٩٥ مع وجود كلينتون في البيت الأبيض، كان قسم «براون أند رووت» يملك تاريخاً طويلاً في التعاقد مع الجيش الأميركي، غير أنّ دور «هاليبرتون» توسّع تحت رئاسة تشيني إلى حدّ كبير جعلها تغيّر طبيعة الحرب الحديثة. وبفضل العقد المرن الذي أبرمه تشيني مع «هاليبرتون» حين كان في «البنتاغون»، تمكّنت الشركة من تمديد تعريف الـ «دعم اللوجستي» حتى باتت مسؤولة عن تأسيس البنية التحتيّة كلّها لعمليات الجيش خارج الأراضي الأميركية. كلُّ ما كان يُطلب من مؤسَّسة الجيش هو توفير الجنود والسلاح لذا، لعب الجيش دور المموِّن، بينما تولّت «هاليبرتون» كل ما تبقّى.

بدأت النتائج تظهر أوّلاً في البلقان، حيث كان الاختبار أشبه بإخلاء موسّع ومسلّح. وقال ناطق باسم الشركة: «الشخص الأول الذي يرحب بالجنود لدى وصولهم، والأخير الذي يلوّح لهم عند الوداع هو موظّف من الشركة»، ما يجعل الموظفين أشبه بمضيفين على متن سفينة سياحية أكثر من كونهم عناصر لوجستيّة[٢١]. هذا في الواقع، ما ميّز «هاليبرتون»: لم يجد تشيني أي سبب يحول دون جعل الحرب حقلاً مزدهراً بالأعمال في الولايات المتحدّة، وخدمة اقتصادية مربحة: اجتياحاً ترافقه ابتسامة.

بدت القواعد العسكرية في البلقان، حيث نشر كلينتون ١٩٠٠٠ جندي، بدت القواعد العسكرية كمدنٍ «هاليبرتونية» مصغّرة: منظّمة وآمنة. كانت الشركة مسؤولة عن بناء هذه القواعد وإدارتها، وقد التزمت بتوفير الراحة للجنود،

فتولّت تأمين المأكولات السريعة، والمتاجر، وصالات السينما، والنوادي الرياضية المتطوّرة[٢٢] وتساءل بعض المسؤولين عن فائدة المتاجر في تنظيم انضباط الجيش، لكنهم كانوا يستمتعون بدورهم بالمتوفّر. وقال لي أحدهم «كل شيء مع «هاليبرتون» كان مطلياً بالذهب، لذا لا يمكننا التذمّر». أمّا في ما يخص «هاليبرتون» فكان همّها إبقاء الزبون راضياً، من أجل الحصول على المزيد من العقود، ومن أجل زيادة الأرباح التي كانت تُحتسب كنسبة من الكلفة. وباتت عبارة «لا تقلق، إنّها الكلفة الإضافية»، شهيرة في المنطقة الخضراء في بغداد، مع العلم بأن الحروب المُترفة كانت قد شهدت بدايتها مع إدارة كلينتون. وتضاعفت، بعد مرور خمس سنين على عمل تشيني مع «هاليبرتون»، نسبة الأموال التي كانت تستخرجها من الخزينة الأميركية، وازدادت من ١,٢ مليار دولار إلى ٢,٣ مليار دولار. أمّا القروض الفدرالية وضمانات القروض التي كانت تتلقاها فتضاعفت ١٥ مرّة[٢٣]. كوفئ تشيني بشكل جيد لجهوده. وقبل تسلُّم منصب نائب الرئيس، قُدّرت قيمة شبكته بما يتراوح بين ١٨ و٨١,٩ مليون دولار، بما فيها أسهم في «هاليبرتون» تراوحت بين ٦ و٣٠ مليار دولار. وبلغ مجموع ما تلقّاه تشيني ١٢٦٠٠٠٠ دولار، كانت ١٠٠٠٠٠ منها قد استُخدمت، و٧٦٠٠٠٠ كانت قابلة للتعويض، و١٦٦٦٦٧ ستستحقّ في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٠[٢٤].

أخذت المساعي إلى إدخال اقتصاد الخدمات إلى قلب الحكومة طابعاً عائلياً بالنسبة إلى تشيني. في أواخر التسعينيّات، بينما كان لا يزال يحوّل القواعد الأميركيّة إلى ضواحٍ لـ «هاليبرتون»، كانت زوجته لين تجني الأسهم، بالإضافة إلى راتبها كعضو في مجلس إدارة «لوكهيد مارتين»، أكبر شركة متعاقدة مع وزارة الدفاع في العالم. وتصادف وجود لين في المجلس بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠١، مع مرحلة التحوّل الأساسيّة التي شهدتها الشركات، على غرار «لوكهيد»[٢٥]. انتهت الحرب الباردة، وبدأ الإنفاق على الحروب الباردة ينخفض. فاحتاجت هذه الشركات ونظيراتها في مجال صناعة الأسلحة، إلى نموذج جديد، ولا سيّما أن معظم ميزانيّتها كان يُستمدّ من عقود الأسلحة التي

تبرمها الدولة. ظهرت استراتيجيّة عمل صارمة في «لوكهيد» وغيرها من مصانع الأسلحة، تمثّلت في إدارة الحكومة مقابل الرسوم.

بدأت الشركة في منتصف التسعينيّات، تسيطر على أقسام تقنيّة المعلومات في الحكومة الأميركيّة، وتدير نظام الكمبيوتر، وجزءاً كبيراً من البيانات. ذهبت الشركة بعيداً في هذا الاتّجاه تحت أنف عامّة الشعب. وورد في صحيفة الـ «نيويورك تايمز»: «لا تدير شركة «لوكهيد مارتين» الولايات المتحدّة، بل تساعد في إدارة جزء هائل منها... فهي تفرز بريدك وتجمع ضرائبك، وتخفّض حسابات الضمان الاجتماعي، وتقوم بإحصاء السكّان. وتدير الشركة أيضاً قطاع الطيران وتراقب الحركة الجويّة. وتستخدم الشركة من أجل إنجاز ذلك كله، الرموز الحاسوبيّة، أكثر ممّا تفعل شركة «مايكروسوفت» بنفسها[(*)][(٢٦)].

عزّز ذلك قوّة الثنائيّ. فبينما كان ديك يدفع بـ «هاليبرتون» إلى السيطرة على البنى التحتية الحربية خارج البلاد، كانت زوجته تساعد «لوكهيد» في السيطرة على المزيد من المهامّ اليومية الحكوميّة داخل الوطن. كان الزوج والزوجة في بعض الأحيان، يتنافسان بشكل مباشر. وفي العام ١٩٩٦، حين أعلنت ولاية تكساس أنّه يمكن الشركات أن تدخل في مناقصة للحصول على إدارة مشروع الرعاية الاجتماعيّة الخاصّ بها ـ وهو عبارة عن عقد بقيمة ملياري دولار على خمس سنين، دخل كلٌّ من «لوكهيد» وشركة «الكترونيك داتا سيستم» الكبرى التي يعمل تشيني في مجلس إدارتها، في المناقصة. تدخّلت في النهاية، إدارة كلينتون وأوقفت المزاد، لأنها برغم دعمها الاعتماد على الموارد الخارجية، قد قرّرت اعتبار الرعاية الاجتماعيّة من صميم مهامّ الحكومة. استاء كلّ من «لوكهيد» و«الكترونيك داتا سيستم» من ذلك، تماماً كما فعل حاكم ولاية

(*) دخل مصنعو السلاح جميعهم في مجال إدارة الحكومة في تلك المرحلة. وحازت «كومبيوتر ساينسز»، التي تؤمن تكنولوجيا المعلومات للجيش، بما فيها نظام تحديد الهوية، عقداً بقيمة ٦٦٤ مليون دولار من مقاطعة سان دييغو، وكان هذا العقد أحد أكبر العقود الممنوحة. لم تكن المقاطعة راضية عن الأداء، لذا لم تجدد العقد، واختارت شركة أخرى لتصنيع الأسلحة، هي «نورثروب غرامن» صانعة القنابل المتخفّية B-2.

تكساس «جورج بوش» الذي اعتبر أنّ خصخصة نظام الرعاية الاجتماعيّة كان فكرة رائعة[٢٧].

لم ينجح بوش في إدارة مجالات عدّة كحاكم، إلا أنه برع في مجال معيّن هو: تجزئة الوظائف الحكوميّة المختلفة الذي انتُخب للقيام بها، وتوزيعها على مصالح خاصة، ولا سيما تلك المتعلّقة بالأمن، ما شكّل صورةً مسبقة للحرب على الإرهاب المخصخصة التي كان سيُطبّقها قريباً. ازداد تحت إشرافه، عدد السجون الخاصّة في تكساس، من ٢٦ إلى ٤٢، ما دفع بـ «ذي أميركان بروسبكت» إلى دعوة تكساس في عهد بوش، «عاصمة عالميّة لصناعة السجون الخاصة». وأجرى مكتب التحقيق الفدرالي العام ١٩٩٧ تحقيقاً حول سجن مقاطعة برازوريا التي تبعد ٤٠ ميلاً عن هيوستن، بعد أن عرضت محطّة تلفزيونية شريطاً لحرّاس يسيئون معاملة المساجين باستخدامهم مسدّسات الوخز الكهربائيّ، ومهاجمتهم بالكلاب. كان هناك حارس واحد على الأقلّ يرتدي بذلة طُبع عليها شعار «الموارد التصحيحية الكبرى»، وهو اسم شركة خاصة متعاقد معها لتأمين حرّاس للسجن[٢٨].

لم تخفّف حادثة برازوريا من حماسة بوش للخصخصة . ففي غضون أسابيع، التقى خوسي بينيرا، الوزير التشيلي الذي خصخص الضمان الاجتماعيّ أيام بينوشي. ويصف بينيرا اللقاء، قائلاً: «أدركت من خلال تركيزه، ولغة جسده، وأسئلته الذكية، أن السيّد بوش قد فهم جوهر فكرتي: يمكن استخدام إصلاح الضمان الاجتماعي لتأمين تقاعد لائق وخلق عالم من العمّال الرأسماليين، ومجتمع متملّك... كان متحمّساً إلى درجة أنه همس في أذني في النهاية، وهو يبتسم: اذهب وأطلِع أخي الصغير في فلوريدا على كل هذا، ستروقه الفكرة أيضاً»[٢٩].

إنّ التزام الرئيس المستقبلي ببيع الدولة، واعتماد تشيني على الموارد الخارجية من أجل الجيش، ومنح رامسفيلد براءات ذمّة على بعض الأدوية التي قد تجنِّب انتشار العدوى في المستقبل، تُعطينا، مجتمعة، صورة عن نوع الدولة التي سيبنيها هؤلاء الثلاثة: رؤية بقيام حكومة فارغة كلّيّاً. وبرغم أن هذا

البرنامج الراديكاليّ لم يكن جزءاً من حملة بوش الرئاسيّة خلال العام ٢٠٠٠، إلا أنه كانت هناك بعض الإشارات إليه في أحد خطاباته: «هناك مئات آلاف الموظَّفين الفدراليّين الذين يعملون بدوام كامل للقيام بمهمّات يمكن القطاع الخاص أن يقوم بها. سوف أعرض قدر ما يُمكن من تلك المهمّات في المناقصة. فإن كان القطاع الخاصّ قادراً على القيام بعملٍ أفضل، فسيكون عليه الحصول على العقد»[٣٠].

الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وعودة الخدمة المدنيّة

استلم بوش وحكومته المهامّ في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠١، وباتت الحاجة إلى تنمية موارد جديدة للشركات الأميركية أكثر إلحاحاً. مع انفجار فقّاعة التكنولوجيا، وهبوط أسهم الـ «دو جونز» إلى ٨٢٤ نقطة بعد مرور شهرين ونصف الشهر على العهد الجديد، وجد الجميع أنفسهم أمام أزمة اقتصادية خطرة. قال كينز إنّه على الحكومات أن تجد طريقها لتخرج من الركود بتحفيز الاقتصاد من خلال الأشغال العامة. أمّا الحلّ الذي اقترحه بوش فكان تفكيك الحكومة لذاتها، بإعطاء أجزاء كبيرة من ثرواتها للشركات الأميركيّة، على شكل تخفيضات للضرائب، أو عقود مربحة. وقال مدير الموازنة في عهد بوش، ميتش دانييلز: «تبدو الفكرة العامّة ـ القائلة إن عمل الحكومة لا يقضي بتأمين الخدمات بل بالتأكد من أنّ الخدمات، يتم تأمينها ـ بديهيّة بالنسبة إليّ»[٣١]. وشملَ هذا التقييم الاستجابة لحالات الطوارئ. ووصفَ جوزف آلبو، المسؤول في الحزب الجمهوريّ الفدراليّ، الذي عيّنه بوش مسؤولاً عن وكالة إدارة الطوارئ الفدرالية ـ أي الهيئة المسؤولة عن الاستجابة للطوارئ، بما فيها الهجومات الإرهابية، مكان عمله الجديد بأنه «برنامج تأهيليّ مبالغ فيه»[٣٢].

وقعت بعد ذلك حوادث ١١ أيلول/سبتمبر. وفجأةً، لم تعد فكرة الحكومة التي تقضي مهمّتها الأساسيّة بالقضاء على نفسها، فكرة جيّدة. كان بالإمكان مع إصابة الشعب بالهلع وازدياد حاجته إلى حماية حكومة قوية وصلبة، أن ينتهي مشروع بوش لتفريغ الحكومة وهو في بداياته.

بدا ذلك للحظة، واقعاً. كان فولنر صديق فريدمان القديم، أوّل من علّق على الحادثة بعد ١٠ أيّام من وقوعها قائلاً: «البرهة بدا كأنّ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ستغيّر كل شيء». ظنَّ الكثيرون أن جزءاً من هذا التغيير سيشكّل إعادة تقييمٍ لجدول الأعمال الراديكالي المُضادّ للدولة الذي كان يعمل عليه فولنر وحلفاؤه الأيديولوجيّون في الوطن وفي العالم كله طوال ثلاثة عقود. لقد أظهرت الثغرات الأمنية في ١١ أيلول/سبتمبر، نتيجة عشرين عاماً من الابتعاد عن القطاع العامّ وتوكيل الوظائف الحكوميّة لشركات تتوخّى الربح. وبقدر ما جاء طوفان نيو أورلينز ليبيِّن الحالة السيئة للبنى التحتيّة العامّة، أزاحت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الستار عن دولة ازداد ضعفها حتى بات يشكّل خطراً: تعطّل نظام التواصل الخاصّ بشرطة نيويورك ورجال الإطفاء في منتصف عملية الإنقاذ، ولم يلاحظ مراقبو الخطوط الجوية الطائرات التي خرجت عن مسارها في الوقت المناسب، ومرّ المجرمون بالقرب من الموظّفين المتعاقدين المسؤولين عن الأمن في المطار الذي كان بعضهم يتقاضى أقل من زملائه العاملين في قسم تحضير الطعام(٣٣).

كان أوّل انتصار لثورة فريدمان المُضادّة، في الولايات المتحدّة، مهاجمة ريغن اتحاد مراقبة الخطوط الجوية وعدم انتظامها. وبعد عشرين سنة، تمّت خصخصة نظام الطيران بأكمله، وتقليصه ورفع القوانين عنه، مع توكيل مسؤولية أمن المطار لمجموعة من المتعاقدين ذوي الأجور المنخفضة والتدريبات الضعيفة غير الداخلين في الاتّحاد، شهد المفتّش العام لوزارة النقل بعد الهجمات بأن الخطوط الجوية التي كانت تتولّى مسؤوليّة أمنها الخاصّ، كانت تعتمد سياسة التقطير للحفاظ على أسعار متدّنية. وقال للجنة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر التي دعاها بوش إلى الاجتماع إن «الضغوطات المضادّة انعكست كمكامن ضعف أساسيّة في مجال الأمن. واعترف مسؤول قديم في السلطة الفدرالية للخطوط الجويّة، أمام اللجنة بأن مقاربة الخطوط الجوية للأمن كانت تُختصر بـ «النكرن والإنكار والإرجاء»(٣٤).

لم تكن الأمور في العاشر من أيلول/سبتمبر تشكّل أي مشكلة، بما أن

الرحلات كانت منخفضة الثمن ومليئة بالركاب. لكن، في ١٢ أيلول/سبتمبر، بدا توظيف عمّال أمن المطار بأجرٍ يوازي ٦ دولارات في الساعة، استخفافاً بالمسؤولية. وفي تشرين الأوّل/أكتوبر، بدأ الصحافيون وصنّاع القرار يتلقّون ظروفاً تحتوي على مسحوق أبيض، فسادت حالة هلع من احتمال تفشّي داء الجمرة الخبيثة. وبدت على ضوء هذه المعطيات، وعمليّات الخصخصة التي أُجريت في التسعينيّات، مختلفة جداً مرّة أخرى: فلماذا حُصر حقّ إنتاج لقاح الجمرة الخبيثة بمختبر خاصّ؟ هل تخلّت الحكومة عن مهمّة حماية الشعب في حالات الطوارئ الصحّية؟ وما زاد الأمر سوءاً هو أن «بيوبورت»، المختبر المخصخص، فشل في سلسلة من التدقيقات، ولم تكن إدارة الأغذية والأدوية تسمح له بتوزيع اللقاح آنذاك[٣٥]. وإن كان صحيحاً أنه يمكن دسّ الجمرة الخبيثة والجدريّ وغيرها من المواد الكيميائية المميتة، في البريد، أو الغذاء، أو شبكة المياه، فهل من المنطقي أن نستمرّ بمخطط بوش لخصخصة خدمة البريد؟ وماذا عن أولئك المدققين في الغذاء الذين صُرفوا، هل تمكن إعادتهم؟

ازدادت ردود الفعل ضدّ التوافق على تولّي الشركات زمام الأمور، ولا سيما مع بروز فضائح جديدة، على غرار فضائح «إنرون» أعلنت شركة «إنرون إفلاسها، بعد مرور ٣ شهور على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ما أدى إلى خسارة آلاف الموظّفين تعويضاتهم، بينما قام المدراء التنفيذيّون الداخليون بالحصول عليها. وأدّت هذه الأزمة إلى تزعزع الثقة بقدرة القطاع الصناعيّ الخاصّ على تأدية الخدمات الأساسيّة، ولا سيما حين تبيّن أن تلاعب الشركة بأسعار الطاقة هو ما كان يؤدّي إلى انقطاع الكهرباء على نطاق واسع قبل شهور قليلة في كاليفورنيا. خشي فريدمان الذي كان في التسعين من عمره، عودة نظرية «الكينزيّة» إلى الهيمنة، فتذمّر من «تصوير رجال الأعمال كأنهم مواطنون من الدرجة الثانية»[٣٦].

كان المدراء التنفيذيون يسقطون من أبراجهم العاجية، في حين إزداد الدعم الشعبي لاتحادات موظّفي القطاع العامّ: أي أعداء ثورة فريدمان المُضادّة. ووصلت معدّلات الثقة بالحكومة في خلال شهرين من الأحداث إلى درجات لم

تبلغها منذ ١٩٦٨. وربط بوش ذلك أمام حشد من الموظّفين الفدراليين بطريقة أداء هؤلاء لأعمالهم[٣٧]. كان أبطال الحادي عشر من أيلول/سبتمبر هم قوّات الطوارئ: أي رجال الإطفاء، والشرطة، والمنقذون الـ ٤٠٣ الذين فقدوا حيواتهم بينما كانوا يحاولون إخراج الضحايا من البرجين. وباتت الولايات المتحدّة كلها الآن تقدّر الرجال والنساء الذين يرتدون البدلات على اختلاف أشكالها، فحاول السياسيّون الحفاظ على هذا المنحى عن طريق تهنئة قوّات شرطة نيويورك وقسم الإطفاء.

حين وقف بوش إلى جانب رجال الإطفاء والمنقذين على أنقاض البرجين في ١٤ أيلول/سبتمبر ـ في اللحظة التي أطلق عليها مستشاروه «بول هورن مومانت» ـ كان يعانق بعض الموظّفين الحكوميّين الداخلين في الاتّحاد الذين كانت حركة المحافظين الجدد قد كرّست جهودها للقضاء عليهم. بالطبع، كان عليه أن يقوم بذلك (حتّى تشيني بذل جهداً في ذلك)، لكنه لم يكن مجبراً على فعلها عن قناعة . ومع تلاقي بعض مشاعر بوش الصادقة وحاجة الشعب إلى قائد قوي أهل بتلك المرحلة، ألقى بوش أبرز خطابٍ في حياته السياسية كلها. استمرّ بوش لأسابيع بالقيام بجولات وبالالتقاء بموظّفي القطاع العام في المدارس الخاصة، ومراكز رجال الإطفاء، ومراكز الوقاية من الأمراض، وكان يهنئ هؤلاء الموظّفين على ولائهم للوطن، وعلى مساهمتهم المتواضعة. قال بوش في خطاب أشاد فيه بخدمات الطوارئ، والمعلّمين، وموظّفي البريد والرعاية الصحّية: «لقد أصبح لدينا أبطال جدد»[٣٨]. كان الرئيس في هذه المرحلة، يعبِّر عن الامتنان والاحترام للقطاع العامّ بشكل لم تشهده الولايات المتّحدة منذ أربعة عقود. وفجأةً، أصبحت التخفيضات على الموازنة غائبة عن جدول الأعمال، وكان الرئيس يُشجِّع في كل خطاب له هذه الفئة من الشعب.

أسرّ جون هاريس ودانا ميلبانك للـ «واشنطن بوست» بعد مرور ١١ يوماً على الأحداث التي «غيّرت الحاجة المزدوجة إلى إقتصاد هابط وحالة حرب طارئة على الإرهاب»، جوهر جدول أعمال بوش. لقد أتى هذا الرجل إلى السلطة معرّفاً عن نفسه كخلف أيديولوجيّ لريغن، وها هو بعد تسعة شهور يبدو

أقرب إلى صورة ولي عهد فرانكلين د. روزفلت. لاحظا كذلك الأمر أن بوش كان يعمل على حقيبة حوافز اقتصاديّة لوقف الركود. فهو قد قال إنّ الاقتصاد الضعيف يحتاج إلى ضخّ أموال كثيرة من قبل الحكومة، وهذا يشكّل مبدأ أساسياً لنظرية كينز الاقتصاديّة، التي شكّلت جوهر «الخطّة الاقتصاديّة الجديدة التي وضعها روزفلت»[٣٩].

خطّة اقتصاديّة شركاتيّة جديدة

لم يكن بوش والمقرّبون منه بعيداً عن الإعلانات العامّة والصور الدعائيّة، ينوون التحوّل إلى النظريّة الكينيزيّة. لم تهزّ الإخفاقات الأمنيّة في ١١ أيلول/ سبتمبر عزمهم على إضعاف الدائرة العامّة، بل على العكس أعادت التأكيد على أعمق معتقداتهم الأيديولوجيّة (والأنانيّة)، بأن الشركات الخاصّة وحدها تمتلك الذكاء والقدرة على الابتكار لمواجهة التحدّي الأمني الجديد. صحيحٌ أن البيت الأبيض كاد ينفق كمّيةً طائلة من أموال دافعي الضرائب على تحفيز الاقتصاد، إلاّ أنه لم يكن ليفعل ذلك على مثال فرانكلين روزفيلت. بل اختار بوش أن يعقد صفقته الجديدة حصراً مع شركات الولايات المتّحدة، أي أنّه سيقوم بتحويل مباشر لمئات المليارات من دولارات القطاع العام سنوياً إلى أيدي القطاع الخاصّ. سيتمّ ذلك على شكل عقودٍ عُرض العديد منها سراً بلا أي منافسة، ومع رقابة شبه غائبة على شبكة من الصناعات المتوسّعة في مجال التكنولوجيا والإعلام والاتصالات والسجن والهندسة والتعليم والرعاية الصحّية[*].

إن أعدنا النظر في ما حدث في فترة الضياع الجماعيّ بعد هجمات ١١

(*) لقد ميّز غياب المنافسة في منح العقود ولاية الرئيس بوش. ولحظ تحليل لصحيفة الـ «نيويورك تايمز» في شباط/فبراير ٢٠٠٧، أن «أقلّ من نصف «نشاطات العقود» - أي العقود الجديدة والمدفوعات على العقود الموجودة ـ بدأت تخضع للمنافسة التامّة والمفتوحة. وقد وصلت نسبتها إلى ٤٨٪ فقط في العام ٢٠٠٥ بعد أن كانت تلك النسبة ٧٩٪ في العام ٢٠٠١».

أيلول/سبتمبر نجد أنّه كان نوعاً محلّياً من المعالجة بالصدمة الاقتصاديّة. فسرعان ما انتقل فريق عمل بوش المعتمد المنهجيّة الفريدمانيّة إلى استغلال الصدمة التي ضربت الأمّة للمضيّ قدماً برؤيته الراديكاليّة لحكومة فارغة يكون كل شيءٍ فيها، من خوض الحروب إلى الاستجابة للكوارث، مجرّد مجازفة لجني الأرباح.

كان هذا تطوّراً جريئاً للعلاج بالصدمة. وبدلاً من مقاربة التسعينيّات التي قضت ببيع الشركات العامّة الموجودة، استحدث فريق عمل بوش إطار عملٍ جديداً لنشاطاته ـ وهو الحرب ضدّ الإرهاب ـ، بُنِي ليكون خاصّاً في الأصل. وتطلّب هذا الإنجاز مرحلَتَين: أوّلاً، استخدم البيت الأبيض شعور الخطر المهَيمن بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر لزيادة قدرات القسم التنفيذيّ على الضبط والمراقبة والاعتقال وخوض الحروب بشكل دراماتيكيّ، وهذا إمساك بزمام السلطة أسماه المؤرّخ العسكري أندرو باسيفيتش «الانقلاب المتكرِّر»(٤٠). تم بعدئذٍ، تلزيم وظائف الأمن والاحتلال وإعادة الإعمار فوراً، فنُقِلت موارد خارجيّة ووضِعت في يدي القطاع الخاصّ ليؤدّيها ويجني الأرباح منها.

برغم الادّعاء المعلن بأن الهدف هو محاربة الإرهاب، نتج عن ذلك ظهور وحدة رأسماليّة الكوارث، ـ أي نظام اقتصادي كامل جديد في الأمن القوميّ، والحرب المخصخصة، وإعادة الإعمار بعد الكوارث، مهمّته فقط بناء دولة أمنيّة مخصخصة في الداخل والخارج، وخصخصتها كان المحفّز الاقتصادي لهذه المبادرة الكاسحة كافياً لإكمال مسيرتَي ظاهرتَي العولَمة والعمل عبر الإنترنت. وكما أطلقت الإنترنت فقاعة العمل عبر الشبكة، أطلقت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر فقاعة رأسماليّة الكوارث. وتسأل روجر نوفاك من شركة نوفاك بيدل فنتشور بارتنرز، وهي شركة تجازف برؤوس الأموال للاستثمار في شركات الأمن القومي: «حين أقفلت صناعة تكنولوجيا المعلومات، في مرحلة ما بعد الفقاعة، احزروا من كسب كل الأموال؟ الحكومة. والآن، يرى كل صندوق مدى الحضيض الاقتصادي الذي تم التوصّل إليه، ويتساءل كيَف يمكنه أن يستفيد منه».

كانت هذه ذروة الثورة المُضادّة التي أطلقها فريدمان، فطوال عقود، كانت السوق تتغذى من أطراف الدولة لكنها كانت الآن ستعمد إلى التهام لبّها[٤١].

والغريب أن الأداة الأيديولوجيّة الأكثر فاعلية في هذه العمليّة، كانت الادّعاء أن الإيديولوجيا الاقتصاديّة لم تعد محفّزاً أساسياً للسياستين الأميركيتين الداخليّة والخارجيّة. وقد نجح الشعار القائل إن «أحداث ١١ أيلول/سبتمبر غيّرت كل شيء» في إخفاء حقيقة أن الشيء الوحيد الذي تغيّر بالنسبة إلى أيديولوجيي تحرير الأسواق والشركات التي يخدمون مصالحها، هو سهولة تحقيق مشاريعهم الطموحة. فالآن، بدلاً من إخضاع السياسات الجديدة لنقاشٍ عام صاخب في الكونغرس أو لنزاع مرير مع اتّحادات القطاع العامّ، تمكّن البيت الأبيض برئاسة بوش من استخدام الاصطفاف الوطني وراء الرئيس والضوء الأخضر الذي منحته الصحافة للتوقّف عن الكلام والبدء بالعمل. وكما لاحظت صحيفة «النيويورك تايمز» في شباط/فبراير ٢٠٠٧، «في ظلّ غياب النقاش العام أو القرار السياسي الرسمي، أصبح المتعاقدون عمليّاً فرعاً رابعاً من الحكومة»[٤٢].

وعوضاً عن مواجهة التحدّي الأمني الذي أوجَدته هجمات ١١ أيلول/سبتمبر بواسطة خطّة شاملة لسدّ الثغرات في البنيّة التحتيّة العامّة، اخترع فريق بوش دوراً جديداً للحكومة، لا تكون فيه مهمّة الدولة توفير الأمن، بل شراؤه بأسعار السوق. وهكذا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أي بعد انقضاء شهرَين فقط على الهجمات، جَمَعت وزارة الدفاع ما وصفته بـ «فريق صغير من المستشارين في مجال رأس المال المجازِف»، يتمتّع بالخبرة في عالم العمل على الإنترنت. كانت مهمّة الفريق تحديد «الحلول التكنولوجيّة الصاعدة التي تساهم بشكل مباشر في جهود الولايات المتّحدّة في الحرب العالميّة ضدّ الإرهاب». وبحلول بداية العام ٢٠٠٦، كان هذا التبادل غير الرسمي قد أصبح فرعاً رسميّاً للـ «بنتاغون» اسمه: المبادرة المحفّزة للمجازفة الدفاعيّة («ديفنشي»)، أي «مكتب عامل بشكل كامل» يزوّد بالمعلومات الأمنيّة بشكل مستمرّ الرأسماليّين المجازِفين المتّصلين بالسياسة، الذين يبحثون بدورهم في

القطاع الخاصّ عن برامج قد تنتج مراقبة جديدة ومنتجات ذات صلة. ويوضح مدير مبادرة ديفنشي بوب بوهانكا أنه: «نحن محرّك بحث»[٤٣]. فبحسب نظرة بوش إلى الأمور، إن دور الحكومة يقتصر على جمع الأموال الضروريّة لإطلاق سوق الحرب الجديدة، ثمّ شراء أفضل المنتجات التي تنتج عن هذا الحزام المليء بالأفكار، ما يشجّع الصناعة على ابتكار أوسع بعد. بتعابير أخرى، يخلق السياسيون الحاجة، ويؤمّن القطاع الخاص كل أنواع الحلول. إنه اقتصاد مزدهر في مجال الأمن القومي وحروب القرن الحادي والعشرين، مصنوعٌ بدولارات دافعي الضرائب بشكل كامل.

ولعلّ وزارة الأمن القومي كفرعٍ جديد من فروع الدولة الذي استحدثته إدارة بوش، هو التعبير الأوضح عن هذا النوع المقدّس من الحكم المرتكز على تلزيم الخارج. وكما توضح جاين ألكسندر، نائبة رئيس قسم البحث في وزارة الأمن القومي: نحن لا نصنع الأشياء، وإن لم تأت من الصناعة، فنحن لن نتمكّن من الحصول عليها»[٤٤].

يمكننا أن نذكر هنا أيضاً وكالة استخبارات جديدة أخرى، وهي وكالة نشاط الاستخبارات المُضادّة على الأرض، التي أنشِئت في خلال فترة حكم رامسفيلد، وهي مستقلّة عن وكالة الاستخبارات المركزيّة. وتلزّم وكالة التجسّس الموازية هذه ٧٠٪ من ميزانيّتها للمتعاقدين الخاصّين. وقد بُنيت، مثلها مثل وزارة الأمن القومي، كمجرّد قشرة فارغة. وكما فسّر كين مينيهان، المدير السابق لوكالة الأمن القومي: «فإن الأمن القومي أكثر أهمّيةً من أن يُترك للحكومة». يُذكر أن مينيهان كمئات الموظّفين في إدارة بوش، قد ترك منصبه الحكومي ليعمل في صناعة الأمن القومي السريعة النموّ التي ساعد هو نفسه في خلقها، بصفته جاسوساً من الطراز الأوّل[٤٥].

لقد خدم كلّ وجه من طريقة تحديد إدارة بوش لمعايير الحرب على الإرهاب، في زيادة ربحيّتها واستدامتها كسوق عمل: من تحديد العدوّ إلى قواعد الالتزام بمقياس المعركة المتوسّع باستمرار. وبحسب الوثيقة التي كانت وراء إطلاق وزارة الأمن القومي: «يمكن إرهابيّي اليوم أن يضربوا في أي مكان

وزمان وبأيّ سلاح»، ما يعني بوضوح أنه على أجهزة الأمن المطلوبة أن تحمي من أي خطر يمكن تصوّره في أي مكان يمكن تخيّله، وفي أي زمان ممكن. كما ليس من الضروري إثبات حقيقة التهديد ليستحقّ ردّاً على نطاق واسع: ليس في ظلّ رؤية تشيني «عقيدة الواحد في المئة»، التي برّرت غزو العراق على أساس أنه إن كان هناك احتمال لوجود خطرّ بنسبة واحد في المئة، فعلى الولايات المتّحدّة أن تردّ كأن هذا التهديد هو مؤكّد بنسبة مئة في المئة. وشكّل هذا المنطق هديّةً خاصّة لصانعي مختلف أدوات الكشف المتطوّرة: على سبيل المثال، بما أنّ وقوع هجوم عبر نشر مرض الجدري وارد، أعطت وزارة الأمن القومي نصف مليار دولار للشركات الخاصّة من أجل تطوير معدّات كشف وتركيبها للحماية من هذا التهديد غير المُبرهَن[٤٦].

تعدّدت تسميات النزاع ـ من حرب ضدّ الإرهاب، إلى الحرب ضدّ الإسلام المتطرّف، والحرب ضدّ الفاشيّة الإسلاميّة، والحرب العالميّة الثالثة والحرب الطويلة والحرب الجيليّة ـ، لكنّ شكله الأساسيّ واحد، فهو غير محدّد من حيث الزمان أو المكان أو الهدف. تجعل هذه السمات الممتدّة والمبهمة، من الحرب ضدّ الإرهاب، من الناحية العسكريّة، اقتراحاً لا يمكن الفوز من خلاله، لكنّها تجعلها من الناحية الاقتصاديّة حلاً لا يُقهَر: فهذه الحرب ليست بحربٍ يمكن ربحها بين ليلةٍ وضحاها، بل هي عنصر جديد وثابت في التركيبة الاقتصاديّة العالميّة.

هذا هو دليل الأعمال الذي عرضته إدارة بوش على شركات الولايات المتّحدّة بعد ١١ أيلول/سبتمبر. كان سيل العائدات يبدو تموينًا لا ينضب من دولارات الضرائب يرسله البنتاغون (٢٧٠ مليار دولار سنويّاً للمتعاقدين الخاصّين، أي بارتفاع بقيمة ١٣٧ مليار دولار منذ وصول بوش إلى سدّة الرئاسة). ووكالات الاستخبارات الأميركيّة (٤٢ مليار دولار سنوياً للمتعاقدين من أجل عمليّات الاستخبارات المُلَزَّمة، أي أكثر من ضعف مستويات العام ١٩٩٥)، وآخر الواصلين، وزارة الأمن القومي. وقد أنفقت هذه الوزارة ١٣٠ مليار دولار على عقود مع شركات خاصّة بين ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والعام

٢٠٠٦، وهي أموال لم تكن داخلة في الاقتصاد سابقاً، وتفوق قيمة إجمالي الناتج المحلّي في التشيلي أو جمهوريّة تشيكيا. أنفقت إدارة بوش في العام ٢٠٠٣، ٣٢٧ مليار دولار على العقود الخاصّة: قرابة ٤٠ سنتاً من كلّ دولار طليق[٤٧]. وسرعان ما امتلأت الضواحي المحيطة بواشنطن العاصمة، بالمباني الرماديّة التي تضم شركات الأمن الحديثة والشركات الحاضنة، ونُفِّذت بعض العمليّات سريعاً، حيث بدأت تُدَرّ الأموال قبل أن يسمح الوقت بوضع الأثاث، كما حصل في نهاية التسعينيّات مع مجمّع «سيليكون فالي». لعبت إدارة بوش في هذا الوقت، دور الرأسمالي المجازِف المنفِق في فترة الاندفاع نفسها. وبينما كان الهدف في التسعينيّات تطوير البرنامج الاستثنائيّ العصري وبيعه لشركة «مايكروسوفت» أو «أوراكل» بات، الهدف الآن هو ابتكار تكنولوجيا للبحث عن الإرهابيّين والقبض عليهم، وبيعها لوزارة الأمن القومي أو الـ «بنتاغون». وبينما بالإضافة إلى الشركات الحديثة وصناديق الاستثمار، أنشأت صناعة الكوارث جيشاً من الشركات التي شكلت لوبياً جديداً، ووعدت بتشكيل شركات جديدة مع الأشخاص المناسبين في الكونغرس ـ كان اللوبي العام ٢٠٠١، يتشكّل من شركتَين أمنيتَين فقط، لكن بحلول منتصف العام ٢٠٠٦، بات مؤلّفاً من ٥٤٣ شركة. يقول مايكل ستيد، مدير شركة الأمن القومي «بالادين»، لمجلّة «وايرد»: «أنا أعمل في مجال الأسهم الخاصّة منذ بداية التسعينيّات، ولم أشهد تدفّقاً دائماً ومتواصلاً للصفقات كهذا»[٤٨].

سوق للإرهاب

تنتفخ فقاعة الكوارث مثل فقاعة العمل عبر الإنترنيت، بنمطٍ ارتجالي وفوضويّ. وقد حدث الازدهار الأوّل في صناعة الأمن القومي مع كاميرات المراقبة، وُضعت ٢,٤ مليون منها في بريطانيا، أي واحدة لكل ١٤ شخصاً، و٣٠ مليون كاميرا في الولايات المتّحدّة تصوّر حوالى ٤ مليارات ساعة في السنة. ولكن ذلك ولّد مشكلة: فمن كان سيشاهد ٤ مليارات ساعة تصوير؟ وهكذا ظهرت سوق جديدة «للبرامج التحليل» تمسح الأشرطة وتخلق تطابقات

مع صورٍ موجودة أصلاً (يُذكر أن الربط بين شبكات أنظمة الأمن المختلفة كان مصدراً لأكثر العقود ربحيّةً. نذكر على سبيل المثال، مبلغ الـ ٩ مليارات دولار من سلاح الجوّ التي أعطيت لمجموعة شركات تضمّ «بوز آلن هاملتن»، إحدى أقدم الشركات للاستشارة الاستراتيجيّة، وبعض أكبر المتقاعدين في مجال الدفاع)[٤٩].

خلق هذا التطوّر مشكلةً أخرى، لأن برامج التعرّف إلى الوجه لا يمكنها أن تحدّد شخصاً إلاّ إذا كان واقفاً أمام الكاميرا من الجهة الأماميّة وفي الوسط، وهذا نادراً ما يقوم به من يذهب أو يعود من عمله بعجلة. تمّ إذاً، خلق سوق أخرى من أجل تحسين الصورة الرقميّة. بدأت شركة «سالينت ستيلز» لبيع البرمجيّات وعزل صور الفيديو وتحسينها، بتسويق تكنولوجياتها لشركات الإعلام، لكن بدا أن المدخول قد يكون أكبر إذا ما جاء من مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالات تطبيق القانون الأخرى[٥٠]. ويوجد كل هذا التطفّل ـ عبر تسجيل المخابرات والتنصّت والسجلاّت المالية والبريد الالكتروني وكاميرات المراقبة واستخدام الإنترنت ـ، غرقت الحكومة في المعطيات، ما شرّع الأبواب أمام سوق هائلة أخرى في مجال إدارة المعلومات وتنقيب البيانات، بالإضافة إلى برمجيّات يُزعم أنّها قادرة على إيجاد الرابط بين هذا البحر من الكلمات والأرقام، فتحدّد أي نشاط مريب.

لم تنفكّ شركات التكنولوجيا في التسعينيّات تمدح منافع عالم بلا حدود وقدرة تكنولوجيا المعلومات على الإطاحة بالأنظمة الاستبداديّة وهدم كل الجدران. واليوم، في إطار تركيبة رأسماليّة الكوارث، انقلبت أدوات ثورة المعلومات لتخدم الهدف المعاكس. وتحوّلت الهواتف النقالة والإنترنت في هذا الإطار، إلى أدوات قويّة للمراقبة الواسعة النطاق عبر أنظمة أكثر وأكثر استبداداً، مع تعاون تام من قبل شركات الهاتف المخصخصَة. ومحرّكات البحث: أكان ذلك عبر تعاون شركة «ياهو» مع الحكومة الصينيّة لتحديد موقع المعارضين، أم عبر مساعدة «آي تي أند تي» لوكالة الأمن الوطني الأميركيّة للتنصّت على زبائنها بدون الحصول على إذن (وهذا ما ادّعت إدارة بوش أنها

أوقفته). استُبدل تفكيك الحدود، الرمز والوعد العظيمَين للعولمة، بصناعة مراقبة الحدود المتفشّية، من المسح البصري والهويّات بالمقاييس البيولوجيّة، إلى سياج الفصل المتطوّر المصمّم على الحدود بين المكسيك والولايات المتّحدة، بقيمة تصل إلى ٥,٢ مليارات دولار لشركة بوينغ ومجموعة من الشركات الأخرى(٥١). ومع أنتقال شركات التكنولوجيا من فقاعة إلى أخرى، كانت النتيجة دمجاً غريباً بين ثقافتَي الأمن والتسوّق.

إن العديد من التكنولوجيّات المستخدمة اليوم، كجزءٍ من الحرب ضدّ الإرهاب - كالهويّات بالمقاييس البيولوجيّة، والمراقبة بكاميرات الفيديو، والتعقّب عبر الإنترنت، والتنقيب في البيانات التي تبيعها شركات كـ «فيرينت سيستمز» و«سيسنت» و«أكسنتشور» و«شويس بوينت» ـ طوّرها القطاع الخاص قبل ١١ أيلول/سبتمبر، كطريقة لبناء ملفّات مفصّلة عن الزبائن وفتح أبواب جديدة للتسويق الصغري. كما وعدت بتقليص عدد البائعين في السوبر ماركت ومراكز التسوّق، لأن الهويّات بالمقاييس البيولوجيّة بالإضافة إلى بطاقات النقود، ستقضي على الحاجة إلى أمناء صناديق. وحين أعاق الانزعاج الواسع من التكنولوجيّات التطفّليّة هذه، العديد من هذه المبادرات، خاب أمل المسوّقين والبائعين على حدّ سواء. وأتت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لحلحلة هذه الأزمة في السوق: إذ بات الخوف من الإرهاب فجأةً أكبر بكثير من الخوف من العيش في مجتمع رقابيّ. بات الآن من الممكن بيع المعلومات نفسها التي تم جمعها من بطاقات النقود أو بطاقات «الولاء»، ليس فقط لوكالة سفريّات أو لمتجر «غاب» كبيانات للتسويق، بل أيضاً لمكتب التحقيقات الفدرالي كبيانات أمنيّة، لتحديد مصالح «مشبوهة» في الهواتف المدفوعة مسبقاً والسفر إلى الشرق الأوسط(٥٢).

وأوضح مقال مُسهب في مجلّة «ريد هيرينغ» للأعمال، أن هذه البرامج «تتعقّب الإرهابيّين عبر اكتشاف ما إذا كان اسمٌ ما يمكن أن يُكتب بمئة طريقة مختلفة يتطابق مع اسمٍ في قاعدة بيانات الأمن القومي. فلنأخذ مثلاً اسم محمّد: يحتوي البرنامَج على مئات الطرائق المحتملة لكتابة هذا الاسم

بالإنكليزيّة، ويمكنه أن يبحث في تيرابايتات من البيانات بثانية»[٥٣]. هذا مدهشٌ فعلاً، إلاّ إذا تم القبض على «محمّد» آخر، وهذا ما يحصل في أكثر الأحيان، من العراق إلى أفغانستان إلى ضواحي «تورونتو».

واحتمال الخطأ هذا، هو ما يجعل من عدم الكفاءة والجشع اللّذين شكلا دمغة ولاية بوش، من العراق إلى نيو أورلينز، أمراً مغيظاً. تكفي هويّة خاطئة واحدة آتية من مغامرات الصيد الالكتروني هذه، لتصنيف ربّ عائلة لا يتعاطى السياسة، ويبدو أن الاسم قد ينطبق عليه، كإرهابي محتمل (على الأقل بالنسبة إلى من يجهل الثقافتين العربيّة والإسلاميّة). تتولّى الشركات الخاصّة أيضاً عمليّة إدراج الأسماء والمنظّمات على لوائح المراقبة، كما ينطبق هذا على برامج مطابقة أسماء المسافرين مع الأسماء في بنك البيانات. وابتداءً من حزيران/يونيو ٢٠٠٧، كان هناك نصف مليون اسم على لائحة من الإرهابيين المحتملين يحتفظ بها المركز الوطني لمكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، سبق وحدّد نظام الاستهداف الممَكنن الذي أعلِن عنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تصنيفاً في «تقويم الخطر» لعشرات الملايين من المسافرين المارّين عبر الولايات المتّحدّة. يرتكز هذا التصنيف الذي لم يفصَح عنه أبداً للمسافرين، على عناصر مريبة كُشف عنها النقاب عبر التنقيب التجاري عن المعلومات، مثل المعلومات التي تعطيها الخطوط الجويّة عن «تاريخ المسافر في شراء تذاكر الذهاب، وأي مقعد يفضّل، وسجلات الشخص المسافر بانتظام، وعدد الحقائب، وكيف يدفع ثمن التذكرة، وحتّى محتوى الوجبات التي يطلبها»[٥٤]. وتُسَجَّل الأحداث التي تُعتبَر مريبة للحصول على تصنيف، خطراً لكل مسافر.

يمكن منع أي شخصٍ من السفر،كما يمكن حرمانه من تأشيرة دخول إلى الولايات المتّحدّة، حتّى أنه قد يُقبَض عليه ويُصنَّف «مقاتلاً عدوّاً»، بالاستناد إلى إثباتات من هذه التكنولوجيّات المثيرة للشكوك، مثل صورة غير واضحة تم تحديدها عبر برنامج التعرّف إلى الوجه، أو اسم لم يُكتَب بالشكل الصحيح، أو جزء من محادثة أخطأ أحدهم في تفسيره. وإن لم يكن «المقاتلون الأعداء» مواطنين أميركيّين، فلن يعرفوا حتّى ما الذي تسبّب في إدانتهم، لأن إدارة بوش

قد حرمتهم من حقّ الإشعار القضائيّ، وحقّ رؤية الإثبات في المحكمة، والحقّ أيضاً في محاكمة عادلة ودفاع قوي.

وإن تمّ نقل المشتبه فيه نتيجةً لذلك إلى غوانتنامو، فقد ينتهي به الأمر في السجن الجديد ذي التدابير الأمنيّة المشدّدة، الذي يحتوي على ٢٠٠ شخص، والذي بنته شركة «هاليبرتون» أمّا إذا وقع ضحيّة برنامج «الترحيل الاستثنائي» لوكالة المخابرات المركزيّة، واختُطِف من شوارع ميلانو، أو بينما كان يغيّر طائرته في مطارٍ أميركي، ثمّ أخِذ إلى ما يسّمى الموقع الأسود في مكان ما من مجموعة السجون السرّية التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة، فعلى الأرجح أن يطير السجين المقنّع على متن طائرة «بوينغ» ٧٣٧، المصمّمة أصلاً لتكون طائرة خاصّة فخمة، رُمّمت لهذا الهدف. وبحسب صحيفة «ذي نيويوركر»، تلعب شركة «بوينغ» دور «مكتب سفريّات وكالة المخابرات المركزيّة» ـ، عبر إخفاء خطط سفر لما لا يقلّ عن ١٢٤٥ رحلة ترحيل، وتدبير طاقم أرضيّ وحتّى حجز للفنادق. ويوضح تقرير للشرطة الإسبانية أن شركة «جيبسون إنترناشيونال تريب بلانينغ»، هي التي قامت بالعمل، وهي شركة تابعة لـ «بوينغ» في «سان خوسيه». رفع اتحاد المدافعين عن الحرّيات المدنية الأميركي دعوى ضدّ الشركة التابعة لـ «بوينغ»، وقد رفضت الشركة تأكيد هذه الادّعاءات أو نفيها[٥٥].

حين يصل السجين إلى المكان المحدّد، يواجه محقّقين، لم تعمد وكالة المخابرات المركزيّة أو الجيش إلى توظيفهم كلّهم، بل قام بذلك متعاقدون خاصّون. وبحسب «بيل غولدن»، الذي يدير موقع التوظيف www.IntelligenceCareers.com، فإن «أكثر من نصف خبراء الاستخبارات المُضادّة المؤهّلين في الميدان، يعملون لحساب المتعاقدين»[٥٦]. وإن أراد المحقّقون المستقلّون هؤلاء الحصول على عقود مربحة، فعليهم سحب «المعلومات الفعّالة» من السجناء، كما يريد أرباب عملهم في واشنطن.

إنّه ظرفٌ مؤاتٍ للاستغلال: فكما قد يقول السجناء أي شيء تحت التعذيب لوقف الألم، لدى المتعاقدين محفّز اقتصاديّ قويّ لاستخدام كل التقنيّات الضروريّة للحصول على المعلومات المُرادة، بغضّ النظر عن مدى صحّتها (لقد

اعتمدت إدارة بوش بشكل كبير على المتعاقدين الخاصّين في مجال الاستخبارات العاملين في تراكيب جديدة لمكتب رامسفيلد السرّي للخطط الخاصّة، وهذا يعود جزئيّاً إلى أنهم برهنوا عن إرادة أكبر بكثير من نظرائهم في الحكومة للتصرّف بالمعلومات لتحقيق أهداف الإدارة السياسيّة، فهذا ما يعتمدون عليه للحصول على عقدهم التالي.

هناك أيضاً النسخة ذات التكنولوجيا البسيطة لهذا التطبيق لـ «حلول» السوق على الحرب ضدّ الإرهاب، وهو الاستعداد لدفع مبالغ طائلة لأي شخصٍ مقابل معلومات حول إرهابيّين مزعومين. أعلن ضبّاط المخابرات الأميركيّة خلال غزو أفغانستان، أنهم سيدفعون بين ٣٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ دولار لمن يسلّمهم أعضاء من القاعدة أو حركة طالبان. وقد كُتب مثلاً في منشور نموذجي «احصلوا على ثروة وسلطة أكبر ممّا تحلمون به، قد تحصلون على ملايين الدولارات عبر مساعدة القوّات المحاربة ضدّ الطالبان... هذا يكفي لإعالة عائلاتكم وقريتكم وقبيلتكم لبقيّة حياتكم»[٥٧]. يُذكر أن المنشور قُدِّم كدليل في شكوى من قبل عدّة معتقلين في سجن غوانتنامو في المحكمة الفدرالية الأميركيّة العام ٢٠٠٢. وسرعان ما غرقت خلايا سجنَي «باغرام» و«غوانتنامو» برعاة الماعز وسائقي سيّارات الأجرة والطبّاخين وأصحاب الدكاكين، وكلهم خطرون جدّاً بحسب إفادة الرجال الذين سلّموهم واستلموا جوائزهم.

سأل عضوٌ في محكمة عسكريّة ذات مرّة، مصريّاً مسجوناً في «غوانتنامو»: «هل تعرف لمَ قد تكون الحكومة والمخابرات الباكستانيّة قد فضحت أمرك وسلّمتك إلى الأميركيين؟». يبدو السجين مرتاباً بحسب النسخة المنشورة، ويجيب "يا رجل، أنت تعرف ما الذي حدث. يمكنك أن تشتري شخصاً في باكستان مقابل ١٠ دولارات، كيف إذاً، مقابل ٥٠٠٠ دولار؟".

فسأله عضو المحكمة «أتقول إذاً إنهم باعوك؟». وكأن الفكرة لم تخطر في باله قطّ: «أجل».

تمّ بحسب أرقام الـ «بنتاغون»، تمّ تسليم ٨٦ ٪ من سجناء «غوانتنامو» من قبل مقاتلين أو عناصر أفغان وباكستانيّين بعد الإعلان عن الجوائز. في كانون

الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٦، كان البنتاغون قد أطلق سراح ٣٦٠ سجيناً من «غوانتنامو». وتمكّنت وكالة «أسوشيتد بريس» من تعقّب ٢٤٥ منهم؛ وكان قد حُرّر ٢٠٥ منهم أو بُرّئوا من كل التهم حين عادوا إلى وطنهم[٥٨]. إنّه سجل تعقّب يشكّل اتّهاماً كبيراً موجّهاً ضدّ المعلومات التي تنتجها مقاربة الإدارة المرتكزة على السوق حيال تحديد الإرهابيّين.

انفجرت صناعة الأمن القومي في غضون بضع سنين فقط ـ وهي كانت بالكاد موجودة قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ـ لتصبح أضخم حتّى من «هوليوود»، أو صناعة الموسيقى[٥٩]. لكن أكثر ما يدهش في الأمر هو ندرة تحليل هذا الازدهار في مجال الأمن والتحدّث عنه كعنصر اقتصاديّ، على أنه تلاقٍ لا سابق له بين سلطات شرطة غير مضبوطة ورأسماليّة غير مضبوطة، ودمجٌ بين مراكز التسوّق والسجون السرّية. وحين تتحوّل المعلومات حول من يشكل تهديداً للأمن أو لا، إلى منتجٍ يُباع كالمعلومات حول من يشتري كتب هاري بوتر عبر موقع «أمازون»، أو مَن ذهب في رحلةٍ إلى الكاريبي، وقد يودّ الذهاب إلى ألاسكا، تتغيّر قيَم الثقافة المعنيّة. وهذا التغيّر لا يشكل محفّزاً على التجسّس والتعذيب وإنتاج المعلومات الكاذبة فحسب، بل يولّد دافعاً قويّاً لاستمرار الخوف والشعور بالخطر اللذَين كانا وراء إنشاء الصناعة في الأصل.

حين ظهرت الاقتصادات الجديدة في الماضي، من الثورة الفورديّة إلى ازدهار تكنولوجيا المعلومات، سبّبت تدفّقاً من التحاليل والنقاشات حول التبدّل الذي تلحقه هذه التغييرات الهائلة في إنتاج الثروات بطريقة عملنا كثقافة، وطريقة سفرنا، وحتّى طريقة معالجة ذهننا للمعلومات. أمّا اقتصاد الكوارث الجديد، فهو لم يخضع لأيّ من هذه النقاشات البعيدة المدى. جرى بعض النقاشات طبعاً، وهذه النقاشات لا تزال جارية حول دستوريّة قانون «باتريوت»، وحول الاحتجاز غير المحدّد والتعذيب والترحيل الاستثنائي، لكن تم تفادي التحدّث عن معنى تأدية هذه الوظائف كصفقات تجاريّة بشكل شبه تامّ. وما تتمّ مناقشته، محصورٌ بحالات فرديّة من الاستفادة من الحروب ومن فضائح الفساد، بالإضافة إلى القلق المعتاد بشأن فشل الحكومة في الإشراف على المتعاقدين الخاصّين بالشكل الملائم. ولكن نادراً ما يدور النقاش حول الظاهرة الأوسع

والأعمق، المتعلّقة بمعنى التورّط في حربٍ مخصخصة بشكل كامل بُنِيَت كي لا تنتهي.

والشعور بأن اقتصاد الكوارث قد باغتنا يشكّل جزءاً من المشكلة. فالاقتصادات الجديدة في الثمانينيّات والتسعينيّات، قد كشفت عن نفسها بفخرٍ وضجّة كبيرَين. وقد أحدثت فقاعة التكنولوجيا بشكل خاص فورةً دعائيّة استمدّت وحيها من طبقةٍ جديدة من أصحاب الملكيّات: نماذج لامتناهية من الرفاهية تتجسّد في وسائل الإعلام عبر مدراء يقفون قرب طائراتهم الخاصّة ويخوتهم التي يمكن التحكّم عن بعد، ومنازلهم الهادئة الجميلة في جبال سياتل.

اليوم، تولَد هذه الثروات من وحدة الكوارث، برغم أننا نادراً ما نرى ذلك. فبحسب دارسة من العام ٢٠٠٦، «منذ بدء «الحرب ضدّ الإرهاب»، حظي مدراء تنفيذيّون من بين أهمّ ٣٤ متعاقداً في مجال الدفاع بأجور وصلت إلى ضعف الأجور التي تلقّوها خلال السنين الأربع التي سبقت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر». وبينما رأى هؤلاء المدراء التنفيذيّون تعويضهم يصل إلى معدّل ١٠٨ ٪ بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٥، لم يصل هذا المعدّل إلى أكثر من ٦٪ في الفترة نفسها[٦٠] في ما يتعلّق بالمدراء التنفيذيّين في شركات أميركيّة كبيرة أخرى قد تقترب صناعة الكوارث من مستويات ربحيّة العمل عبر الإنترنت، ولكنّ مستويات التكتم فيها تحاكي مستويات وكالة المخابرات المركزيّة. فالرأسماليّون في صناعة الكوارث يخدعون الصحافة، ويقلّلون من قيمة ثروتهم، ويتفادون التفاخر. وقال جون إلستنر من مركز «شيزبيك إينوفايشن سنتر»، وهي شركة حاضنة في مجال الأمن القومي: «نحن لا نحتفل بوجود هذه الصناعة الهائلة التي تتفتّح حول فكرة حماية أنفسنا من الإرهاب، لكن هناك مجال عمل مهمّاً مفتوحاً، وشركتنا في وسطه»[٦١].

ويصف بيتر سواير الذي خدم كمستشار خاصّ للحكومة الأميركيّة خلال ولاية كلينتون، تلاقي القوى الحاصل وراء فقاعة الحرب ضدّ الإرهاب: «لدينا حكومة تقوم بمهمّة مقدّسة هي زيادة جمع المعلومات، ولدينا صناعة تكنولوجيا معلومات تستميت في سبيل أسواق جديدة»[٦٢]. بتعبير آخر، إنّها الشركاتيّة: شركة وحكومة كبريان تجمعان قواهما الهائلتَين لتنظيم حياة المواطنين وضبطها.

الفصل الخامس عشر

الدولة الشركاتيّة

إزالة الباب الدوّار، ووضع مدخلٍ عقديّ

هذا غريب وجنونيّ. أن تقول إنّ كل ما نقوم به هو بدافع الحصول على المال، ضرب من الجنون. أظنّ أنّه عليك أن تعود إلى مقاعد الدراسة.

جورج هـ. و. بوش»، ردّاً على اتّهام ابنه بأنه غزا العراق كي يفتح أسواق جديدة للشركات الأميركيّة[1].

يملك موظّفو الدولة شيئاً لا يملكه القطاع الخاصّ. إنّه واجب الوفاء للخير الأعظم؛ واجب الوفاء لمصلحة الجميع بدلاً من مصلحة البعض. لدى الشركات واجب الوفاء لمساهميها، وليس للبلد.

دايفد م. والكر، مراقب عامّ في الولايات المتّحدة، شباط/فبراير ٢٠٠٧[2].

هو لا يرى الفرق بين المصالح العامّة والخاصّة.

سام غاردينر، جنرال متقاعد من القوّات الجويّة الأميركيّة، متحدّثاً عن ديك تشيني، في شباط/فبراير ٢٠٠٤[3].

وقّع جورج و. بوش في خضمّ الانتخابات النصفيّة للعام ٢٠٠٦، أي قبل ثلاثة أسابيع من إعلان استقالة رامسفيلد، على قانون السماح بالدفاع في احتفالٍ خاص في المكتب البيضاويّ. نجد بين صفحات هذا القانون الألف والأربعمئة، فقرةً إضافيّة كاد لا يلحظها أحد في تلك الفترة، تعطي الرئيس صلاحيّة إعلان

حالة الأحكام العرفيّة و«استخدام القوّات المسلّحة، بما فيها الحرس القومي»، في «حالات الطوارئ العامّة»، وذلك برغم إرادة حكّام الولايات، وبهدف «إعادة إرساء النظام العامّ»، و«قمع» الفوضى. قد تكون حالة الطوارئ هذه إعصاراً، أو تظاهرة ضخمة، أو «حالة طوارئ عامّة صحيّة»، يُمكن أن يُستعان من خلالها بالجيش لفرض الحجر الصحّي وتأمين اللّقاحات[٤]. قبل صدور هذا القانون، يملك صلاحيّة إعلان الأحكام العرفيّة إلاّ في حالة التمرّد.

وحده السيناتور الديموقراطي باتريك ليهي، إلى جانب زملاء له في الحملة، دقّ ناقوس الخطر، بتسجيله أن استخدام القوّة العسكريّة لتطبيق القانون يتناقض مع إحدى العقائد المؤسّسة للديموقراطيّة الأميركيّة، وبإشارته إلى أنّ "عواقب تغيير القانون وخيمة. وبرغم ذلك، أُدرج هذا التغيير سرّاً في قانون الدفاع، على شكل فقرة إضافيّة لم تُدرَس بتمعّن. كما لم تحظَ لجان الكونغرس الأخرى التي لديها صلاحيّة النظر في هذه المسائل بفرصة عقد جلسات مناقشة، ولا حتّى التعليق على هذه المقترحات»[٥].

برزَ بالإضافة إلى السلطة التنفيذيّة، التي اكتسبت قدرات استثنائيّة جديدة، فائزٌ واحدٌ آخر على الأقلّ: الصناعة الصيدلانية. ففي حال تفشّي مرض معيّن، قد يُستدعى الجيش ليحرس المختبرات الصيدلانية ومخزون الأدوية، ويفرض الحجر الصحّي، ما يُشكّل أحد الأهداف السياسيّة الطويلة الأمد لإدارة بوش. كانت هذه أخباراً سارّة بالنسبة إلى شركة رامسفيلد السابقة، جيلياد ساينسز، التي تملك براءة اختراع دواء «تاميفلو» المستخدم لمعالجة إنفلونزا الطيور. حتّى أن القانون الجديد، والتخوّف من انتشار المرض باستمرار، قد يكونان ساهما في أداء «تاميفلو» المبهر بعد تخلّي رامسفيلد عن منصبه؛ فقد ارتفع سعر السهم في الشركة بنسبة ٢٤٪ في غضون ٥ شهور فقط[٦].

ما الدور الذي لعبته مصالح الصناعات في تحديد تفاصيل القانون؟ لعلّها لم تلعب أيّ دور. لكنّ السؤال يستحقّ أن يُطرَح. كما يمكننا أن نسأل، على نطاق أوسع، ما هو الدور الذي لعبته أرباح المتعاقدين كـ «هاليبرتون» و«بكتل» وشركات النفط كـ «إكسون موبيل»، في حماسة فريق بوش لغزو العراق،

واحتلاله؟ تستحيل الإجابة بدقّة عن هذا السؤال المرتبط بالحوافز، لأنّ المتورّطين مشهورون بالخلط بين مصالح الشركات والمصالح الوطنيّة، إلى درجة أنهم يبدون هم أنفسهم غير قادرين على رسم الحدود بينها يحاول المراسل السابق في الـ «نيويورك تايمز» «ستيفن كنيزر». في كتابه الذي صدر العام ٢٠٠٦ ، تحت عنوان «أوفرثرو» (الانقلاب)، التوصّل إلى المحفّز الأساسيّ للسياسيّين الأميركيّين الذين أمروا بإجراء انقلابات خارجيّة خلال القرن الماضي، وتولّوا تنظيمها. وبعد دراسةٍ بَحث فيها تدخّل الولايات المتّحدة في عمليّات تغيير الأنظمة، بدءاً بـ «هاواي» في العام ١٨٩٣، وصولاً إلى العراق في العام ٢٠٠٣، لاحظ الكاتب أنه غالباً ما تحصل عمليّة واضحة مؤلّفة من ثلاث مراحل. بادئ ذي بدء، تواجه شركة متعدّدة الجنسيّات مقرّها الولايات المتّحدة، نوعاً من الخطر على أرباحها إثر طلب حكومة أجنبيّة منها «دفع الضرائب المُستحقّة، أو احترام قوانين العمل أو البيئة المحيطة». قد تؤمَّم هذه الشركة في بعض الحالات، أو قد يُطلَب منها بيع بعض أراضيها أو أصولها، بحسب ما يقوله يرصد السياسيّون الأميركيّون ثانياً، هذه النكسة في الشركة ويعيدون تفسيرها كهجومٍ يستهدف الولايات المتّحدة: «يحوَّل الحافز الاقتصادي إلى حافزٍ سياسي أو جيواستراتيجي. فهم يفترضون أنّ كل نظام قد يزعج شركةً أميركيّة أو يضايقها، هو معادٍ للولايات المتّحدة، وقمعي ودكتاتوري، ولا بدّ من أنه يشكّل أداةً لقوّة أو مصلحة خارجيّة، تريد إضعاف الولايات المتّحدة». وتصل المرحلة الثالثة، حين يصبح على السياسيّين أن يقنعوا الرأي العامّ بضرورة التدخّل. هنا تصبح المسألة صراعاً عامّاً مرسوماً بين الخير والشرّ، «فرصة لتحرير شعبٍ فقير ومقموع من وحشيّة نظام يُفترض أنه دكتاتوري، باعتبار أنّه ما من نظام غير ذلك يمكنه أن يزعج شركةً أميركيّة!»(٧). باختصار، إن جزءاً كبيراً من سياسة الولايات المتّحدة الخارجيّة، هو تمرّس في التقدير العامّ، تخلط فيه نخبةٌ أنانيّة بين حاجاتها ورغباتها، وحاجات العالم بأسره.

يشير كينزر إلى أن هذا الميل كان واضحاً لدى السياسيّين الذين ينتقلون مباشرةً من عالم الشركات إلى الوظيفة العامة. فلنأخذ مثلاً، وزير خارجيّة

الرئيس أيزنهاور، جون فوستر دالاس، الذي عمل معظم حياته كمحام ذي نفوذ كبير وعالميّ للشركات، ووكيلٍ لبعض أغنى الشركات العالميّة التي تولّى الدفاع عنها في خلافاتها مع الحكومات الأجنبيّة. وخلُص العديد من الكتّاب، أمثال كينزر، إلى أن وزير الخارجية دالاس لم يكن قادراً على التفرقة بين مصالح الشركات ومصالح بلده. كتب كينزر، أنه «كان لدالاس» هوَسان: محاربة الشيوعيّة، وحماية حقوق الشركات المتعدّدة الجنسيّات. فهما كانتا مسألتَين مترابطتَين في ذهنه... وتستمدّان قوّتهما من بعضهما البعض»[٨]. هذا يعني أنه لم يكن عليه أن يختار هوساً من بين الاثنين: فإذا قامت حكومة غواتيمالا مثلاً، بعملٍ يُضرّ بمصالح شركة «يونايتد فروت كومباني»، كان ذلك يُعتبر هجوماً على الولايات المتّحدّة، يستوجِب ردّاً عسكريّاً.

يقود تتمسّك إدارة بوش، التي تعجُّ بالمدراء التنفيذيّين الخارجين مباشرةً من مجلس هيئة الإدارة، بهوَسيها المتمثّلَين في محاربة الإرهاب وحماية مصالح الشركات المتعدّدة الجنسيات، إلى أن تقع، هي نفسها، رهينة الضَّياع والخلط نفسيهما. لكن ثمّة فارقاً ملحوظاً هنا. فالشركات التي كان دالاس يتماهى بها، كانت متعدّدة الجنسيّات وتقوم باستثمارات دوليّة طائلة في بلدان أجنبيّة: في مجال التعدين والزراعة والمصارف والنفط. وكانت هذه الشركات تتشاطر في العادة هدفاً واضحاً: كانت تريد بيئة عمل مستقرّة ومربحة لتعمل فيها: قوانين استثمار مرنة وعمّالاً مرنين، وانعدام مفاجآت تهدف إلى نزع الملكيّة. كانت الانقلابات والتدخّلات العسكريّة وسيلة تهدف إلى تحقيق تلك الغاية، ولم تكن بحدّ ذاتها الغاية المنشودة.

ينتمي مهندسو الحرب على الإرهاب باعتبارهم أوائل المستفيدين من الكوارث، إلى نوعٍ من الرأسماليّين يختلف عن أسلافهم من سياسيّي الشركات: نوع تشكِّل له الحروب وغيرها من الكوارث، هدفاً بحدّ ذاته. حين يخلط ديك تشيني ودونالد رامسفيلد بين ما هو جيّد لـ «لوكهيد» وهاليبرتون و«كارلايل» و«غيلياد»، وما هو مفيد للولايات المتّحدّة والعالم، يُعتبر تقييمهما ذا عواقب خطيرة. فالكوارث هي التي تزيد من أرباح تلك الشركات ـ الحروب والأوبئة

والكوارث الطبيعيّة ونقص الموارد ـ، وقد ازدادت ثروات بشكل خاص منذ أن تسلّم بوش زمام السلطة. وما يجعل ذلك التقييم أكثر تلك الشركات خطراً بعد، هو أنّ المسؤولين الأساسيّين في إدارة بوش قد حافظوا على مصالحهم في وحدة رأسماليّة الكوارث بشكل غير مسبوق، فبدأوا مرحلةً جديدة من الحروب والاستجابة للكوارث المخصخصة، سمحت لهم بالاستفادة من الكوارث التي يساعدون في تفجيرها. فحين استقال رامسفيلد مثلاً بعد انهزام الجمهوريّين في الانتخابات النصفيّة العام ٢٠٠٦، نقلت الصحافة أنه سيعود إلى القطاع الخاص. والحقيقة أنه لم يكن قد تركه أصلاً حتّى يعود إليه. فحتى قبل تعيين بوش له كوزير للدفاع، طُلب منه ما يُطلب من كلّ مسؤول في الدولة: أن يتخلّى عن أي أملاك قد تتأثّر من القرارات التي سيتّخذها في خلال فترة ولايته. هذا بسيطٌ جدّاً: كان يجب إذاً، بيع كل ما يتعلّق بالأمن القومي أو الدفاع، لكنّ رامسفيلد وقع في مشكلة، إذ إنه كان مثقلاً بالأملاك في مختلف الصناعات المرتبطة بالكوارث، إلى درجة أنه ادّعى أنه يستحيل أن يتخلّى عنها ضمن المهلة المطلوبة، فأفسد القواعد الأخلاقيّة، في سعيه إلى الاحتفاظ بكل ما أمكن.

باع رامسفيلد الأسهم التي كان يملكها مباشرةً في شركتَي «لوكهيد» و«بوينغ» وشركات دفاعية أخرى، وتخلّى عن أسهم بقيمة ٥٠ مليون دولار بثقةٍ عمياء. لكنّه كان لا يزال مالكاً كاملاً أو جزئيّاً لبعض شركات الاستثمار الخاصّة المخصّصة لأسهم الدفاع والبيوتكنولوجيا. لم يكن رامسفيلد مستعدّاً لتحمّل خسائر بيع هذه الشركات بسرعة، بل طالب بتمديد المهلة لشهرين أو ثلاثة. كان ذلك نادراً على مستوى الحكومة. فقد عنى ذلك أنه كان لا يزال يبحث عمّا اعتبره مشترين مناسبين لشركاته وأصوله بعد مضي ٦ شهور، أو حتّى أكثر، على بداية ولايته كوزير للدفاع[٩].

حين وصل دور شركة «غيلياد ساينسز» المرؤوسة سابقاً من قبل رامسفيلد، والتي تملك براءة اختراع دواء «تاميفلو»، كان وزير الدفاع صارماً. وحين طُلب منه أن يختار بين مصالح عمله ووظيفته العامّة، رفض الاختيار بكلّ بساطة.

تتعلّق مسألة الأوبئة في الواقع، بالأمن القوميّ، وتدخل ضمن حقيبة وزارة الدفاع، إلاّ أنه برغم تضارب المصالح الفاضح هذا، لم يبع «رامسفيلد» أسهمَه في شركة «غيلياد» في خلال كامل ولايته، فاحتفظ بأملاك تتراوح قيمتها بين ٨ ملايين و٣٩ مليون دولار في الشركة[١٠]. وحين حاولت اللجنة الأخلاقيّة في مجلس الشيوخ أن تجبره على الالتزام بقواعد تضارب المصالح، كان رامسفيلد عدائيّاً بوضوح. حتّى أنه كتب رسالةً إلى اللجنة الأخلاقيّة في الحكومة، يشتكي فيها من أنه اضطرّ إلى إنفاق ٦٠٠٠٠ دولار على المحاسبين الذين ساعدوه في تحضير الكشوفات «المربكة والبالغة التعقيد». لكن، بالنسبة إلى رجلٍ مصمّمٍ على الاحتفاظ بأسهم بقيمة ٩٥ مليون دولار في خلال فترة ولايته، لا يُعتبر مبلغ ٦٠٠٠٠ دولار مبلغاً ضخماً[١١].

كان رفض رامسفيلد الصلب التوقّفَ عن كسب الأموال من الكوارث بينما كان في منصبٍ أمنيّ أساسي في الدولة، قد أثّر في أدائه عمله بطرائق ملموسة عديدة. كان رامسفيلد منهمكاً بالتخفيف من أملاكه الخاصّة، في خلال معظم الفترة الأولى من عمله في القطاع العامّ، حينما اضطرّ إلى إبعاد نفسه عن مجموعة كبيرة جدّاً من القرارات السياسيّة الأساسيّة: فبحسب وكالة «أسوشييتد بريس»، «تفادى حضور اجتماعات «البنتاغون» التي تمّت خلالها مناقشة موضوع الأيدز». وحين اضطرّت الحكومة الفدراليّة إلى تقرير ما إذا كان عليها التدخّل في عمليّات دمج وبيع لمهمة تتضمّن كبار المتعاقدين في مجال الدفاع، بما فيها «جنرال الكتريك» و«هونيويل» و«نورثروب غومان» و«سيليكون فالي غرافيكس»، نأى رامسفيلد بنفسه عن هذه المحادثات الرفيعة المستوى أيضاً. وقد بدا أنه كان مرتبطاً بعلاقات ماليّة مع تلك الشركات، بحسب ما أفاد به الناطق باسمه. وقد قال رامسفيلد لصحافي سأله عن إحدى عمليّات البيع: «لقد حاولت حتّى الآن أن أبقى بعيداً عنها»[١٢].

كان رامسفيلد يضطرّ خلال السنين الستّ التي تولّى فيها منصبه، إلى مغادرة قاعة الاجتماع كلّما تطرّق المتحدّثون إلى إمكانيّة معالجة إنفلونزا الطيور وشراء الأدوية لهذا المرض. فبحسب الرسالة التي وضعت بنود الاتّفاق التي سمحت

له بالاحتفاظ بأسهمه، كان عليه ألاّ يتدخّل في القرارات التي «تؤثّر في شركة «غيلياد» بشكل مباشر أو يُحتمل أن تؤثّر فيها».[١٣] إلاّ أن زملاءه اعتنوا جيّداً بمصالحه. ففي تمّوز/يوليو ٢٠٠٥، اشترت وزارة الدفاع أدوية «تاميفلو» بقيمة ٥٨ مليون دولار، وأعلنت وزارة الصحّة والخدمات البشريّة أنها ستطلب كمّية من الدواء بقيمة مليار دولار بعد بضعة شهور[١٤].

يبدو إذاً أن تعنّت رامسفيلد كان مربحاً، فلو باع أسهم «غيلياد» التي كان يملكها في بداية ولايته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، لكان كسب ٤٥,٧ دولاراً ثمن السهم الواحد. لكن من خلال الاحتفاظ بها في ظلّ التخوُّف من إنفلونزا الطيور والارتعاب من الإرهاب البيولوجي، وقرارات إدارته الاستثمار بقوّة في الشركة، وصلت قيمة السهم إلى ٦٠,٦٧ دولاراً حين ترك منصبه، أي أنّه حدث ارتفاع بنسبة ٨٠٧٪ (بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧ كان قد وصل سعر السهم إلى ٨٤ دولاراً)[١٥] وعنى ذلك أنه حين استقال رامسفيلد من منصبه كوزيرٍ للدفاع، كان قد أصبح أكثر ثراءً بكثير ممّا كان عليه لدى تسلّمه المنصب، وهذه حادثة نادرة لمليونير كبير في وظيفةٍ عامّة.

لم يترك رامسفيلد شركة «غيلياد» أبداً؛ وقد تردّد تشيني مثله في التخلّي عن علاقاته بشركة هاليبرتون ـ وهي تسوية حظيت باهتمام كبير من وسائل الإعلام، على عكس تسوية «رامسفيلد» مع «غيلياد». فقبل أن يستقيل من منصب المدير التنفيذي ليساعد بوش في الحكم، استطاع تشيني أن يحصل على عرض تعاقديّ تركه محمّلاً بأسهم وخيارات كثيرة في «هاليبرتون». وبعد أن أحرجته بعض الأسئلة الصحافيّة، قبل ببيع بعض الأسهم، فجنى ربحاً بقيمة ٥,١٨ ملايين دولار، لكنّه لم يتخلَّ عن كل شيء. فبحَسب الـ «وول ستريت جورنال» احتفظ «تشيني» بـ ١٨٩٠٠٠ سهم في «هاليبرتون و ٥٠٠٠٠٠ خيار غير موكل حتّى بعد بدء ولايته كنائب رئيس[١٦].

وأن يظل تشيني يحتفظ بهذه الكمّية من الأسهم، فهذا يعني أنه في خلال ولايته كنائب رئيس، عادت عليه أسهمه بملايين الدولارات، ودُفع له مدخول مؤجّل سنويّاً من هاليبرتون بقيمة ٢١١٠٠٠ دولار: هذا مساوٍ تقريباً لمعاشه

الحكومي. وحين سيغادر منصبه في العام ٢٠٠٩، ويتمكّن من الحصول على قيمة أملاكه في هاليبرتون نقداً، سيستفيد تشيني بشكل كبير من التحسّن المدهش في ثروات الشركة، إذ ارتفع سعر السهم فيها من ١٠ دولارات قبل اجتياح العراق إلى ٤١ دولاراً بعد ٣ سنوات، أي أن قفزة بنسبة ٣٠٠ ٪ قد حصلت بفضل تحليق أسعار الطاقة وإبرام العقود، اللذَين نتجا كلاهما بشكل مباشر عن دفع تشيني بالبلاد إلى شنّ حرب على العراق[١٧].

ويبدو أن قضيّة العراق تنطبق بشكل كامل على معادلة كينزر. فصدّام حسين لم يكن يشكِّل خطراً على أمن الولايات المتّحدة، بل على شركات الطاقة لديها، إذ كان قد وقّع عقوداً مع شركة نفط روسيّة، وكان يخوض مفاوضاتٍ مع شركة «توتال» الفرنسيّة، مهملاً بذلك شركات النفط الأميركيّة والبريطانية؛ كان البلد الثالث في العالم من حيث احتياطيِّ النفط يفلت من القبضة البريطانية الأميركيّة[١٨]. لذا، جاء الانقلاب على صدّام ليفتح أفقاً جديدة أمام شركات النفط العملاقة، بما فيها «إكسون موبيل» و«شيفرون» و«شيل» و«بي بي»، التي كانت كلها تحضّر لصفقات جديدة في العراق. كذلك، استفادت هاليبرتون من الانقلاب، وذلك بعد أن انتقلت إلى دبي حيث بات موقعها ممتازاً لبيع خدمات الطاقة لكلّ الشركات أعلاه[١٩]. اعتبرت الحرب بحدّ ذاتها مصدر الربح الأكبر في تاريخ شركة هاليبرتون.

كان يمكن رامسفيلد كما تشيني، أن يتّخذا تدابير بسيطة لإبعاد نفسَيهما بشكل تامّ عن الأملاك المتعلّقة بالكوارث، فيزيلا أي شكوك حول الدور الذي لعبته حماستهما للربح في الأوضاع المنتجة للكوراث. لكنّهما لو فعلا ذلك، لكانا أضاعا الأعوام الذهبيّة في صناعتهما. وحين طُلب منهما الاختيار بين الربح الخاصّ والحياة العامّة، اختارا الربح مراراً وتكراراً، وأجبرا اللجان الأخلاقيّة في الحكومة على التكيّف مع موقفهما المتحدّي.

هاجم الرئيس فرانكلين د. روزفلت بقوّة خلال الحرب العالمية الثانية، المستفيدين من الحروب، قائلاً: «لا أريد أن أرى مليونيراً واحداً في الولايات المتّحدة اغتنى من تلك الكارثة». قد يتساءل المرء ماذا كان تشيني الذي

تكدّست ملايينه بفضل الحرب ليفعل وهو يشغل منصب نائب رئيس.ئ وماذا عن رامسفيلد؟ هو الذي لم يستطع أن يقاوم رغبته في اكتساب بعض أسهم «غيلياد» في العام ٢٠٠٤، فجنى ٥ ملايين دولار بكل سهولة، بحسب كشف حساباته السنوي، حين كان وزيراً للدفاع. لم يكن ذلك سوى نموذج مصغَّر لما كان ينتظره بعد نهاية ولايته[٢٠]. لا يسعى المستفيدون من الحرب في إدارة بوش إلى الوصول إلى الحكومة، فهم يشكِّلون الحكومة، وما من تمايز بينهما.

لقد تميّزت ولاية بوش ببعض فضائح الفساد الصارخة والأكثر ابتذالاً في الذاكرة الحديثة، مثل: جاك أبراموف وعطلة الغولف التي قدّمها إلى أعضاءٍ في الكونغرس؛ وقضيّة راندي دوق كونينغهام، الذي ينفِّذ حالياً عقوبة السجن لفترة ثمانية أعوام، عدا عن فضيحة يخته «دو ديوك ستير»، الذي يشكِّل جزءاً من «قائمة الرشى التي ذهبت إلى متعهّد في مجال الدفاع، والمذكورة في رسالة رسميّة للكونغرس. والحفلات في فندق واترغايت مع المومسات الأنيقات: كلها عناصر توحي كأننا في موسكو أو بوينس آيرس في منتصف التسعينيّات[٢١].

هناك أيضاً الباب الدوّار بين الحكومة والصناعة، وهو لطالما كان موجوداً. بيد أنّه في أكثر الأحيان كانت الشخصيّات السياسيّة تنتظر نهاية ولاية إداراتها قبل أن تحاول الاستفادة من علاقاتها الحكوميّة. لكن في عهد بوش، بدا ازدهار سوق الأمن القومي المستمرّ، مغرياً جدّاً، فلم يستطع المسؤولون الحكوميّون أن يقاوموه. وبدلاً من الانتظار حتّى نهاية ولايتهم، سعى مئات المسؤولين في الوكالات الحكوميّة العليا، إلى الانتقال إلى سوق الأمن . قال إيريك ليبتون، الذي تحرّى هذه الظاهرة في وزارة الأمن القومي لـ «نيويورك تايمز»: «إن أعضاء اللّوبي المخضرمين في واشنطن ومجموعات المراقبة، تقول إنّه يندر رؤية أمثلة حديثة لرحيل جزء كبير من الإدارة العليا في وكالةٍ ما، قبل انقضاء ولاية تلك الإدارة». وقد حدّد ليبتون ٩٤ مثالاً عن موظّفين حكوميّين كانوا يعملون في مجال الأمن المحلّي، وباتوا الآن يعملون في جانب من جوانب صناعة الأمن القومي[٢٢].

تكثر القضايا التي يمكن سردها بالتفصيل هنا، لكن بعضها لافت للأنظار، بما أنه يشمل المهندسين الأساسيّين للحرب ضدّ الإرهاب، أمثال جون آشكروفت، المدعي العام السابق والمحرّك الأساسيّ لقانون «باتريوت»، وحالياً هو رئيس «آشكروفت غروب» المتخصّصة في مساعدة شركات الأمن القومي على توفير العقود الفدراليّة؛ وتوم ريدج، الرئيس الأوّل لوزارة الأمن القومي، وهو الآن في شركة «ريدج غلوبال»، ومستشار في شركة تكنولوجيا الاتّصالات «لوسنت»، الناشطة في قطاع الأمن؛ ورودي جولياني، عمدة نيويورك وبطل الاستجابة لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، الذي أسّس بعد ٤ شهور شركة «جولياني بارتنرز» لبيع خدماته الاستشاريّة في شؤون الأزمات؛ وريتشارد كلارك، ملك مكافحة الإرهاب في إدارتَي كلينتون وبوش ومنتقد صريح للإدارة، وهو الآن مدير شركة «غود هاربور» للاستشارات، المتخصّصة في الأمن القومي ومكافحة الإرهاب؛ وجايمس وولسي، رئيس وكالة الاستخبارات المركزيّة حتى العام ١٩٩٥، وهو الآن في «بالادين كابيتال غروب»، وهي شركة أسهم خاصّة تستثمر في شركات الأمن القوميّ، كما أنه نائب رئيس في شركة «بوز آلن» الرائدة في صناعة الأمن القومي؛ وجو آلبو، رئيس الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ عند حدوث هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وباع موجوداته بعد ١٨ شهراً من الهجمات ليؤسّس شركة «نيو بريدج ستراتيجيز»، التي وعدت بأن تكون جسراً بين عالم الأعمال وعالم العقود الحكوميّة وفرص الاستثمار المربحة في العراق؛ وقد استُبدِل بـ «مايكل براون» الذي تخلّى عن مهامّه بعد سنتَين فقط لتأسيس شركة «مايكل د. براون»، المتخصّصة في تقديم الخدمات[٢٣].

أيمكنني أن أستقيل الآن؟، هذا ما كتبه براون في رسالة الكترونيّة مخزية إلى زميل له في الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ في خضمّ إعصار «كاترينا»[٢٤]. يمكن إيجاز هذه الفلسفة كالتالي: ابقَ في الحكومة ما يكفي من الوقت، لتحصل على منصبٍ جيّد في وزارة تمنح عقوداً ضخمة، وتجمع المعلومات الداخليّة حول ما الذي يُمكن بيعه، ثمّ استقِل وبع إمكانيّة الوصول إلى زملائك

السابقين. وهكذا، حوّل العمل الحكومي إلى مجرّد مهمّة استطلاع حول العمل المستقبلي في وحدة رأسماليّة الكوارث.

لكن القصص حول الفساد وأبواب الوصول السهل، تترك انطباعاً خاطئاً بطريقةٍ ما، فهي توحي بأنه ثمّة خطاً فاصلاً واضحاً بين الدولة والوحدة، بينما اختفى هذا الخطّ الفاصل في الحقيقة منذ فترة طويلة. فالجديد في ولاية بوش ليس السرعة التي ينتقل فيها السياسيّون من عالمٍ إلى آخر، بل شعورهم بأنه يحقّ لهم شغل العالميَن في آن. فبعض الأشخاص، أمثال ريتشارد بيرل وجايمس بايكر، يصنعون السياسات ويقدّمون النصائح على مستوى عالٍ، ويتكلّمون مع الصحافة كأنهم خبراء موضوعيّون ورجال دولة، بينما هم غارقون تماماً في أعمال الحرب وإعادة الإعمار المخصخصتَين. ويُشكّل هؤلاء التجسيد الأخير للمهمّة الشركاتيّة: دمج تام للنخب السياسيّة والنخب الشركاتيّة باسم الأمن، مع أداء الدولة دور رئيسة لجنة الأعمال، ودور المصدر الأكبر لفرص العمل من خلال الاقتصاد المبنيّ على العقود.

صنِّف التحالف بين نخبة صغيرة من الشركات وبعض الحكّام اليمينيّين في خلال السنوات الـ ٣٥ الماضية وأينما ظهر: من سانتياغو إلى موسكو إلى بكين حتّى واشنطن ـ على أنّه نوع من الشذوذ، وقد تنوّع اسمه بين «رأسماليّة المافيا» و«رأسماليّة حكم الأقلّية»، والآن في عهد «بوش»، «رأسماليّة العلاقات الجيّدة». لكن، لا شذوذ هنا، بل نتيجة فتح مجموعة «مدرسة شيكاغو»، بأهواسها الثلاثة: الخصخصة وإلغاء القيود المنظّمة وضرب الاتّحادات.

إنّ تمسّك رامسفيلد وتشيني برفضهما الاختيار بين أملاكهما المتعلّقة بالكوارث وواجبهم العام، كان إشارةً أولى، من بين إشارات عديدة، إلى حلول دولة شركاتيّة أصيلة.

قوّة السابقين

من ميزات إدارة بوش اعتمادها على المستشارين الخارجيّين والمبعوثين

المستقلّين لأداء وظائف أساسيّة، أمثال: جايمس بايكر وبول بريمر وهنري كيسينجر وجورج شولتز وريشارد بيرل، بالإضافة إلى أعضاء مجلس سياسة الدفاع ولجنة تحرير العراق، على سبيل المثال لا الحصر. وبينما أدّى الكونغرس دور الختم أعوام صنع القرار المحوريّة، وتم اعتبار أحكام المحكمة العليا مجرّد اقتراحات لطيفة، كان لهؤلاء المستشارين تأثير كبير.

هم يستمدّون قوّتهم من المناصب الأساسيّة التي شغلوها في الحكومة، فهم إمّا وزراء خارجيّة سابقون، أو سفراء سابقون، أو نوّاب سابقون لوزراء الدفاع، خرجوا من الحكومة منذ فترة طويلة، وراحوا يؤسّسون خلالها لأعمالٍ مربحة في وحدة رأسماليّة الكوارث. وبما أنهم يُصنّفون كمتعاقدين، وليس كموظّفين، لا يخضع معظمهم لقواعد تضارب المصالح التي يخضع لها السياسيّون المنتخبون أو المعيّنون، ـ هذا إن كانوا يخضعون لأي قيود أصلاً. ونتجت عن ذلك إزالة ما يسمّى الباب الدوّار بين الحكومة والصناعة واستبداله بـ «مدخلٍ عقديّ» (كما وصفه لي الاختصاصي في إدارة الكوارث إيروين ريدلينر)، فاستطاعت بالتالي صناعات الكوارث جعل الحكومة زبوناً لديها، عبر استخدام سمعة سياسيّين سابقين عظماء، كتغطيةٍ لها.

حين عُيِّن جايمس بايكر في آذار/مارس ٢٠٠٦ نائب رئيس مجموعة الدراسة العراقيّة، وهي اللّجنة الاستشاريّة المسؤولة عن اقتراح طريقة جديدة للمضيّ قدماً في العراق، تمّ التماس راحةٍ لدى الطرفَين: أتى سياسي ناضج من المدرسة القديمة سبق له أن أدار البلاد في أوقاتٍ أكثر استقراراً. صحيحٌ أن بايكر رجُل مخضرم أتى من حقبة أقلّ تهوّراً في مجال السياسة الخارجيّة الأميركيّة، لكن هذا كان منذ ١٥ سنة. فمن هو جايمس بايكر اليوم؟

مثله مثل تشيني حين ترك منصبه في نهاية ولاية الرئيس بوش الأب، جمع جايمس بايكر ثروةً من علاقاته في الحكومة، وكان أصدقاؤه «الأكثر ربحيّةً» أولئك الذين التقاهم في المملكة العربيّة السعوديّة والكويت في خلال حرب الخليج الأولى[٢٥]. تُمثِّل شركة «بايكر بوتس» للمحاماة الخاصّة به والمتخذة مقرّاً لها في هيوستن العائلة الملكيّة السعوديّة، إضافةً إلى شركتَي هاليبرتون»

و«غازبروم» كبرى شركات النفط الروسيّة، وهي من الشركات القانونيّة الرائدة في العالم في مجال الغاز والنفط. كما أصبح بايكر شريكاً في أسهم مجموعة «كارلايل غروب»، فكسب حصّةً تُقدَّر قيمتها بـ ١٨٠ مليون دولار في الشركة البالغة السرّية[٢٦].

لقد استفادت مجموعة «كارلايل» بشكل كبير من الحرب، بفضل بيع أنظمة «الروبوت» وأنظمة الاتّصالات الدفاعيّة، وعقدٍ عراقي ضخم لتدريب الشرطة مُنح للشركة المملوكة منها «يو. أس. أيه. أس.». كما تملك الشركة التي تصل قيمتها إلى ٥٦ مليار دولار، شركةً مساهمة أخرى تُعنى بالدفاع وظيفتها جمع المتعاقدين في مجال الدفاع والتعريف عنهم، وهو عمل كان مربحاً جدّاً في الأعوام الأخيرة. «إنها الأشهر الـ ١٨ الأكثر ازدهاراً على الإطلاق»، بحسب ما أفاد مدير الاستثمار في مجموعة كارلايل، بيل كونواي، في معرض تحدّثه عن الأشهر الثمانية عشر الأولى من الحرب على العراق. «لقد جنينا أموالاً كثيرة، وبسرعة». لقد تُرجمت الحرب على العراق، التي شكّلت كارثة بشكل واضح، إلى مبلغ قياسي بقيمة ٦,٦ مليارات دولار ذهب إلى صفوة المستثمرين في شركة «كارلايل»[٢٧].

لم يضطر بايكر حين أعاده بوش الابن إلى الحياة العامّة عبر تعيينه مبعوثه الخاصّ المسؤول عن إدارة ديون العراق، لم يضطرّ «بايكر» إلى بيع ممتلكاته في مجموعة «كارلايل» ولا حتّى في «بايكر بوتس»، برغم امتلاكهما مصالح مباشرة في الحرب. وعلّق العديد من المحلّلين في البداية على هذا التضارب الخطير في المصالح. وقد نشرت الـ «نيويورك تايمز» مقالاً طالبت فيه بايكر بالاستقالة من منصبَيه في مجموعة «كارلايل» و«بايكر بوتس» بهدف الحفاظ على نزاهة منصب مبعوث الدين. وترد الجملة التالية في المقال الافتتاحي هذا: «إنّ السيّد بايكر غارقٌ في شبكة علاقات عمل خاصّة ومربحة تجعله يبدو طرفاً قد يستفيد من أيّ معادلة لإعادة هيكلة الدين». ويختم المقال بالقول إنه لا يكفي لبايكر أن «يتخلّى عن أرباحه من زبائن لهم علاقة واضحة بالديون العراقيّة، لكنّه كان عليه لتأدية عمله العام بشكل مشرّف، أن يتخلّى عن هاتين الشركتَين الخاصّتَين»[٢٨].

رفض بايكر ذلك بكلّ بساطة، حاذياً حذو رأس الإدارة، ودعمه بوش بقراره، تاركاً إيّاه مسؤولاً عن إقناع الحكومات حول العالم بإعفاء العراق من دينه الخارجي الهائل. وبعد لعبه هذا الدور لحوالى سنة، حصلت على نسخة من وثيقة سرّية تبرهن أنه كان متورّطاً في تضارب مصالح مباشر أخطر ممّا كنّا قد فهمناه في السابق. كانت تلك الوثيقة عبارة عن خطّة عمل من ٦٥ صفحة قدّمتها مجموعة شركات، بما فيها مجموعة «كارلايل غروب»، إلى الحكومة الكويتيّة، وهي من أهمّ الدائنين للعراق. وعرضت هذه المجموعة أن تستخدم علاقاتها السياسيّة الرفيعة المستوى لجمع ٢٧ مليار دولار من ديون العراق غير المدفوعة للكويت، الناجمة عن غزو صدّام هذا البلد. بتعبير آخر: عرضت هذه الشركات القيام بعكس ما كان يفترض ببايكر أن يفعله بصفته مبعوثاً، أي إقناع الحكومات بأن الديون التي تعود إلى فترة حكم صدّام يجب أن تُلغى[٢٩].

تم تقديم هذه الوثيقة المعنونة بـ «اقتراح لمساعدة حكومة الكويت على حماية مطالبها من العراق وتنفيذها»، بعد شهرَين تقريباً من تعيين بايكر. وقد ورد اسم جايمس بايكر فيها ١١ مرّة، ما أوضح أن الكويت قد تستفيد من العمل مع شركة توظّف الرجل المسؤول عن إعفاء العراق من الديون. لكنّ هذا كان مقابل ثمن محدّد. فبموجب الوثائق، كان على حكومة الكويت أن تستثمر مليار دولار في مجموعة كارلايل لقاء تلك الخدمات. كان ذلك بيعاً مباشراً للنفوذ: ادفَع لشركة بايكر تحصلْ على حماية منها. أبرزتُ الوثيقة لكاثلين كلارك، وهي أستاذة حقوق في جامعة واشنطن، وخبيرة رائدة في مجال الأخلاق والتنظيمات الحكوميّة، فقالت إن بايكر كان «في حالة كلاسيكيّة من تضارب المصالح. هو متواجد في جانبَي هذه الصفقة: من المفترض أن يمثّل مصالح الولايات المتّحدة، لكنّه أيضاً كبير المستشارين في كارلايل، وهي تريد أن يُدفَع لها لمساعدة الكويت على استعادة ديونها من العراق». لكن، بعد أن درَست كلارك الوثائق، خلُصَتْ إلى أن «كارلايل» والشركات الأخرى، كانت تستغلّ منصب بايكر الحالي لمحاولة القيام بصفقة مع الكويت تهدّد مصالح حكومة الولايات المتّحدة».

انسحبت «كارلايل» من المجموعة، في اليوم التالي لنشر قصّتي حول بايكر في «ذو نايشن»، متخلّيةً عن أملها بالحصول على مبلغ المليار دولار. وباع بايكر بعد عدّة شهور حصصه في المجموعة، واستقال من منصبه كمستشار عامّ. لكن الضرر الفعليّ كان قد وقع: لم يقم بايكر بدور المبعوث بشكل جيّد، وفشل في تأمين الإعفاء من الدين الذي تعهّد به بوش وطالب به في العراق. دفع العراق بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، ٥٩,٢ مليار دولار كتعويضٍ لحرب صدّام، معظمها للكويت، وهي موارد كان يحتاج إليها لمواجهة الأزمة الإنسانيّة التي كان يعانيها ولإعادة الإعمار، خاصّةً بعد انسحاب الشركات الأميركيّة إثر تبذير أموال المساعدة وعدم إنهاء العمل، علماً بأن تفويض بايكر قضى بإلغاء ٩٠ إلى ٩٥ ٪ من دين العراق. وبرغم ذلك، بالكاد تم تأجيل الدين، وهو لا يزال يساوي ٩٩ ٪ من إجمالي الناتج المحلّي العراقي[٣٠].

سُلّمت أوجه أساسيّة أخرى من السياسة العراقيّة أيضاً إلى مبعوثين مستقلّين جنت شركاتهم أرباحاً قياسيّة من الحرب. ترأس مثلاً، وزير الخارجيّة السابق جورج شولتز، لجنة تحرير العراق، وهي مجموعة ضغط تأسّست العام ٢٠٠٢ بطلب من البيت الأبيض برئاسة بوش لمساعدته على تبرير الحرب، وإيجاد ذرائع مقنعة لها في الوعي الجماعي. قبل شولتز الطلب طبعاً، وبما أن دوره كان قريباً من الإدارة، تمكّن من زيادة هستيريا الخطر الكبير الذي يشكله صدّام حسين، بدون أن يتكبّد إثبات ذلك. فقد كتب مثلاً في الـ «واشنطن بوست» في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، «إن كان هناك أفعى مجلجلة في فناء منزلك، لا تنتظر حتّى تلسعك لتُدافع عن نفسك»، وذلك في مقال تحت عنوان «تصرّفوا الآن: فالخطر وشيك. يجب التخلّص من صدّام حسين». لكن شولتز لم يكشف لقرّائه أنه كان في تلك الفترة عضواً في مجلس إدارة شركة «بكتل»، حيث خدم منذ أعوام عديدة كمدير تنفيذي. كانت الشركة ستربح ٣,٢ مليارات دولار في إعادة إعمار البلد الذي كان يريد شولتز بشدّة أن يُدمَّر[٣١]. وحين نعيد التفكير بدعوة شولتز العالم إلى التصرّف الآن، نتساءل إن كان يتكلّم بصفته رجل دولة قلقاً، أو ممثلاً لشركة «بكتل»، أو ربّما لـ «لوكهيد مارتن»؟ فبحسب دانيال بريان،

المدير التنفيذيّ لمشروع مراقبة الحكومة، وهي مجموعة مراقبة لا تبتغي الربح، «من المستحيل رصد الحدّ الذي ينتهي عنده دور الحكومة ويبدأ دور «لوكهيد». والأصعب بعدُ، هو تحديد المكان الذي ينتهي فيه دور لوكهيد ويبدأ دور لجنة تحرير العراق. لقد التأمت المجموعة التي كان يترأسّها شولتز ويستخدمها كمنصّة تشجيع على الحرب، في الواقع، بفضل بروس جاكسون الذي كان يحتلّ منصب نائب رئيس الاستراتيجيّة والتخطيط في شركة لوكهيد مارتن، قبل ٣ شهور فقط. ويقول جاكسون إن «أناساً من البيت الأبيض» طلبوا منه تشكيل المجموعة، لكنّه ملأها بزملائه السابقين من «لوكهيد». وفضلاً عن جاكسون، نجد بين ممثّلي شركة لوكهيد تشارلز كوبرمان، نائب رئيس لوكهيد مارتن للفضاء والصواريخ الاستراتيجيّة، ودوغلاس غراهام، مدير المنظومات الدفاعيّة في لوكهيد. وبرغم أن اللّجنة تشكّلت بناءً على طلبٍ مباشر من البيت الأبيض، لتشكّل الفرع الدعائيّ المروِّج للحرب، لم يضطرّ أحد إلى الاستقالة من شركة لوكهيد وبيع أسهمه فيها، الأمر الذي كان مربحاً جدّاً لأعضاء اللّجنة طبعاً، بما أن سعر سهم لوكهيد ارتفع بنسبة ١٤٥٪ بفضل الحرب التي ساعدوا في هندستها، من ٤١ دولاراً في آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى ١٠٢ دولار في شباط/فبراير ٢٠٠٧[٣٢].

هناك أيضاً هنري كسينجر، الرجل الذي بدأ الثورة المُضادّة بدعمه انقلاب بينوشي. يكشف بوب وودوارد في كتابه الذي صدر في العام ٢٠٠٦، تحت عنوان ستايت أوف دينايل»، أن ديك تشيني يعقد لقاءاتٍ شهريّة مع كسينجر، بينما يلتقيه بوش كلّ شهرَين تقريباً، ما يجعل من كسينجر المستشار الخارجي الأكثر انتظاماً لبوش في السياسة الخارجيّة. وقد قال تشيني لوودوارد، «لا بدّ من أنني أتحدّث إلى هنري كسينجر أكثر ممّا أتحدّث إلى أي شخصٍ آخر»[٣٣].

لكن، من يا ترى كان يُمثّل كسينجر في كلّ تلك الاجتماعات الرفيعة المستوى؟ فهو على غرار بايكر وشولتز كان وزيراً للخارجيّة، لكن مضى الآن ثلاثة عقود لم يتولَّ فيها هذا المنصب. منذ العام ١٩٨٢، حين أسّس شركته الخاصّة والسرّية، «كسينجر أسوشييتس»، كان كسينجر يقضي عمله بتمثيل

مجموعة من الزبائن التي يقال إنها ضمّت «كوكا كولا» و«يونيون كاربايد» و«هنت أويل» وشركة «فليور»، العملاقة في مجال الهندسة (وهي من أكبر الحائزين عقود إعادة الإعمار في العراق)، وحتّى شركة «آي تي تي»، زميلته في العمليّة السرّية في التشيلي(٣٤). والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أكان كسينجر يتصرّف كرجل دولة قدير، أو كمدافع أطماعه كبيرة يحمي مصالح زبائنه في مجال النفط والهندسة، كلّما اجتمع بتشيني»؟

برهَن كسينجر بشكل قويّ، عن ولائه الحقيقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حين عيّنه بوش لترؤّس لجنة هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ولعلّه الدور الأهمّ الذي قد يستدعى إليه أي مواطن بعد تقاعده. لكن، حين طالبت عائلات الضحايا كسينجر بأن يقدّم لائحةً بزبائنه، مشيرةً إلى احتمال وجود تضارب مصالح مع التحقيق، رفض التعاون مع هذه المبادرة التي اعتُبرت أساسيّة للمساءلة والشفافيّة العامّة. فضّل كسينجر الاستقالة من رئاسة اللّجنة على الكشف عن هويّة زبائنه(٣٥).

قام ريتشارد بيرل بالخيار نفسه، بعد مرور سنة على هذه الحادثة. وهو صديق كسينجر وشريكه في العمل. طلب رامسفيلد من بيرل، الذي كان مسؤولاً في وزارة الدفاع في عهد ريغن، أن يرأس مجلس السياسة الدفاعيّة. وقبل أن يستلم بيرل مهامّه، كان المجلس كناية عن مجموعة استشاريّة هادئة تنقل معارف الإدارات السابقة إلى الإدارة الحاليّة. إلا أن بيرل حوّله إلى منصّة لنفسه، واستخدم منصبه ليروِّج بقوّة لهجوم وقائي على العراق. كما أنه استغلّ منصبه بطرقٍ أخرى أيضاً. فبحسب تحقيقٍ لسيمور هيرش نُشر في «ذو نيويوركر»، استخدم لقبه لطلب الاستثمارات لشركته الجديدة. اتّضح أن بيرل كان من أوائل رأسماليّي الكوارث بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، فقد أطلق شركته الخاصّة لرأس المال المجازف «تريريم بارتنرز»، بعد شهرَين فقط من تاريخ الهجوم، وهي شركة تستثمر في الشركات التي تطوّر منتجاتٍ وخدمات ترتبط بالأمن القومي والدفاع. وتفتخر الشركة في رسائل دعائيّة لها، بعلاقاتها السياسيّة، فتقول: «ثلاثة من أعضاء مجموعة إدارة «تريريم»، هم مستشارون

حاليّون لوزير الدفاع الأميركي، يخدمون في مجلس السياسة الدفاعيّة». كان هؤلاء الثلاثة بيرل وصديقه جيرارد هيلمان وهنري كسينجر(٣٦).

كانت شركة «بوينغ» ـ ثاني أكبر متعاقد مع الـ «بنتاغون» ـ التي ضخّت ٢٠ مليون دولار لتشجيع شركة «تريريم»، من أوائل المستثمرين لدى بيرل. وأصبح بيرل من المشجّعين المُعلنين لشركة «بوينغ»، فكتب مقالاً افتتاحياً يدعم فيه عقد الناقلات المثير للجدل الذي عُقد بين «بوينغ» والـ «بنتاغون»(*) وبلغت قيمته ١٧ مليار دولار(٣٧).

وبرغم أن بيرل أخبر مستثمريه عن نفوذه في الـ «بنتاغون»، قال العديد من زملائه في مجلس السياسة الدفاعيّة، إنه لم يخبرهم شيئاً قطُّ عن شركة «تريريم». بعد معرفة أحدهم بالشركة، وصفها بأنها «خارجة عن أطر الأدبيّات». تفاقمت المشكلة في نهاية المطاف، وباتت تؤثّر في بيرل، فاضطرّ مثل كسينجر إلى أن يختار بين العمل في السياسة الدفاعيّة والاستفادة من الحرب ضدّ الإرهاب. تنحّى بيرل في آذار/مارس ٢٠٠٣، مع بدء الحرب في العراق واقتراب فترة ازدهار المتعاقدين، من منصبه كرئيس للجنة السياسة الدفاعيّة(٣٨).

أكثر ما يغيظ ريتشارد بيرل هو الإيحاء بأن دفاعه عن الحرب غير المحدودة للقضاء على الشرّ، يرتبط بطريقةٍ أو بأخرى بالأرباح الطائلة التي يجنيها منها. وقد واجه وولف بليتزر بيرل على شاشة الـ «سي أن أن» بملاحظة تقدّم بها هيرتش، مفادها أنه «أنشأ شركةً قد تستفيد من الحرب». لعلّ ذلك كان

(*) باتت صفقة الناقلة الفضيحة الأكبر في تاريخ الـ «بنتاغون» الحديث، وأدّت في النهاية إلى سجن مسؤولٍ رفيع المستوى في وزارة الدفاع، ومدير تنفيذي في شركة «بوينغ». كان المسؤول الحكومي يفاوض على منصبٍ في شركة «روينغ» خلال عقد الصفقة. وفي تحقيق لاحق، سئل رامسفيلد لمَ لمْ يلحظ الصفقة السيّئة تحت مراقبته، فأجاب بأنه لا يستطيع تذكّر تفاصيل دوره في عقدٍ قد يستهلك ما بين ١٧ ملياراً و٣٠ مليار دولار من أموال دافعي الضرائب. «أنا لا أذكر أني وافقت على ذلك، لكنّني طبعاً لا أذكر أنني لم أوافق». انتُقد رامسفيلد على إدارته السيّئة، لكنّ ميله إلى النسيان، قد يكون دليلاً على مدى تهرّب وزير الدفاع من الاستمرار في المحادثات لتفادي ظهور التضارب مع ممتلكاته الكثيرة المرتبطة بمجال الدفاع.

صحيحاً، لكنّ بيرل استشاط غضباً ووصف هيرش الحائز جائزة بيولتزر، «بأنّه أقرب شخصٍ إلى الإرهابيين تتداوله الصحافة الأميركيّة». وقال لـ بليتزر»، «لا أظنّ أنه يمكن شركة أن تستفيد من الحرب... والإيحاء بأن آرائي متّصلة بربحيّة الاستثمارات في الدفاع القومي، هو هراء»[٣٩].

إنّه لادّعاء غريب. فإن لم تعمد شركة برأسمال مجازف أُنشئت للاستثمار في شركات الأمن والدفاع، إلى الاستفادة من الحرب، فهي بدون شكّ ستخذل مستثمريها. وقد أثارت هذه الحادثة أسئلة أكثر عمقاً حول الدور الذي لعبته شخصيّاتٍ، مثل بيرل، الموجودة في منطقة وسطيّة بين رأسماليّي الكوارث وصانعي السياسات. إن ظهر أحد المدراء في شركة «لوكهيد» أو «بوينغ» على محطّة «فوكس» الإخباريّة للدفاع عن تغيير النظام في طهران (كما فعل بيرل)، فإن مصلحته الشخصيّة الواضحة ستنفي أي حجّة منطقيّة قد يقدّمها. ولكن، برغم ذلك، لا يزال يُقدَّم «بيرل» على أنه «محلّل» أو مستشار في الـ «بنتاغون»، وربّما كأحد المحافظين الجدد. وبرغم ذلك، لا أحد يوحي بأنه قد يكون مجرّد تاجر أسلحة يتكلّم جيّداً.

كلّما يواجه أحد أعضاء مجموعة واشنطن المميّزة هذه بمصالحه الاقتصاديّة في الحروب التي يدعمها، يكون ردّه مطابقاً لردّ بيرل: هذه التهمة غير معقولة، وتافهة، وقريبة من الطروحات الإرهابيّة. ويبذل المحافظون الجدد ـ هذه المجموعة التي تضمّ تشيني ورامسفيلد وشولتز وجاكسون وكسينجر بشكل أخفّ ـ جهداً كبيراً ليظهروا على أنهم مثقفون وواقعيون متشددون، تقودهم الأيديولوجيات والأفكار العظيمة، وليس مسائل سخيفة، كالربح والمادة. يقول بروس جاكسون مثلاً، إن شركة «لوكهيد» لم توافق على عمله الخارجي في السياسة الخارجيّة. ويقول بيرل إن علاقته بالـ «بنتاغون» أضرّت بأعماله لأنها «تعني أن ثمّة ما لا يمكنك أن تقوله أو تفعله». ويصرّ جيرالد هيلمان، زميل بيرل، على أن بيرل «ليس بشخصٍ ماديّ، وهو لا يبتغي الربح أبداً». ادّعى دوغلاس فايث، حين كان نائب وزير الدفاع للشؤون السياسيّة، أن «علاقة نائب الرئيس السابقة [بشركة «هاليبرتون»] جعلت من هم في الحكومة يتردّدون بشأن

منحها العقود، ولم يكونوا متحمّسين لذلك أبداً، برغم أن قرار التعاقد مع شركة «كاي بي آر» [«كيلوغ، براون أند روت» وهي شركة كانت تابعة لهاليبرتون]، كان صائباً»(٤٠).

حتّى أن النقّاد الأكثر وفاءً لهم يحاولون وصف المحافظين الجدد بأنهم مؤمنون حقيقيون، يحفّزهم فقط الالتزام بتفوّق القوّتَين الأميركيّة والإسرائيليّة، وهو يستنفد طاقاتهم إلى درجة أنهم مستعدّون للتضحية بالمصالح الاقتصاديّة من أجل «الأمن». هذه التفرقة هي مصطنعة وتدلّ على ميل إلى النسيان لطالما كان حقّ السعي وراء الربح بلا حدود في صلب أيديولوجيا المحافظين الجدد. قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، شجّعت المطالبات بالخصخصة الراديكاليّة والهجمات على الإنفاق الاجتماعي حركة المحافظين الجدد ـ الفريدمانيّة في عمقها ـ على شركات الخبراء مثل «أميركن إنتربرايز إنستيتيوت» و«هيريتج أند كاتو».

لم يتخلَّ المحافظون الجدد مع بدء الحرب ضدّ الإرهاب، عن أهدافهم الاقتصاديّة الشركاتيّة بل وجدوا طريقةً جديدة وأكثر فعاليّة لتحقيقها. إن صقور واشنطن هؤلاء ملتزمون طبعاً بالدور الامبريالي للولايات المتّحدّة في العالم، ولإسرائيل في الشرق الأوسط. لكن، من الممكن فصل هذا المشروع العسكري ـ أي الحرب اللامتناهية في الخارج والدولة الأمنيّة في الداخل ـ عن مصالح تركيبة رأسماليّة الكوارث، التي أسّست لصناعة بمليارات الدولارات من خلال ارتكازها على تلك الفرضيّات بالذات. ولم يتجلَّ دمج هذه الأهداف السياسيّة والربحيّة في أي مكان أكثر ممّا تجلّى في ساحات المعركة في العراق.

القسم السادس

العراق، الحلقة المكتملة

فرط الصدم

يرتبط أحد مخاطر العمليّات المرتكزة على الصدمة باحتمال «وقوع عواقب غير متوقّعة»، أو استتباع ردود فعل لم تكن في الحسبان. على سبيل المثال، يُمكن أن يولّد الهجوم المكثّف على البنية التحتية وشبكة الكهرباء والنظام الاقتصاديّ لبلدٍ ما، مآسي شديدة تقوّي عزيمة العدوّ على القتال بدلاً من أن تُضعفه.

المقدَّم جون ن. ـ شاناهان»، «العمليّات المرتكزة على الصدم»، قوّة الجوّ والمساحة، في ١٥ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠١

لا يولّد التعذيب الجسديّ المباشر سوى النفور والعدائيّة والمزيد من التحدّي... من الصعب التحكُّم في المعتقلين الذين خضعوا لتدابير استجوابيّة مؤلمة، بطرائق أخرى. لم يتمثّل الأثر بقمع الضحيّة، بل بتعزيز ثقتها بنفسها وبنضوجها.

دليل الـ «كوبارك»، استجواب الاستخبارات المضادّة، وكالة الاستخبارات المركزيّة، ١٩٦٣

الفصل السادس عشر

محو العراق

بحثاً عن «نموذج» للشرق الأوسط

يمكن تشبيه من يعاني انفصام الشخصيّة الانطوائي أو السوداوي، بالمدينة المسيَّجة التي أغلقت أبوابها ورفضت التبادل التجاريّ مع بقيّة العالم... أحدِثت فجوة في السور فعادت العلاقات مع العالم إلى سابق عهدها، لكن لسوء الحظّ لا يمكننا ضبط مدى الضرر الذي حدث خلال القصف.

أندرو وايلي، عالم نفسي بريطاني، حول الصدمات الكهربائيّة، ١٩٤٠[١].

ظننت أن استخدام العنف بحذر في عالمٍ ما بعد الحادي عشر أيلول/سبتمبر قد يكون علاجياً.

ريتشارد كوهين، كاتب في الـ «واشنطن بوست»، حول دعمه غزو العراق[٢].

الزمان: شهر آذار/مارس ٢٠٠٤. كنت قد وصلت إلى بغداد منذ أقلّ من ثلاث ساعات. لم تكن الأمور تجري على ما يرام. لم تأتِ بادئ ذي بدء، سيّارتنا إلى المطار، فاضطررت ومصوّري أندرو ستيرن، إلى إيقاف واحدة كي تُقلّنا، في الطريق التي كانت تُعتبر «الطريق الأخطر في العالم». حين وصلنا إلى الفندق في محافظة الكرّادة، استقبلنا مايكل بيرمينغهام، وهو ناشط أيرلندي من أجل السلام، كان قد انتقل إلى بغداد قبل الاجتياح. كنت قد طلبت منه أن يعرّفني إلى بعض العراقيّين الذين يساورهم القلق بشأن الخطط الهادفة إلى خصخصة اقتصادهم، فأجابني: «لا أحد هنا يهتمّ بالخصخصة، جلّ ما يهمّ الناس هو البقاء على قيد الحياة».

تلت السؤال مناقشة ساخنة تجادلنا فيها حول أخلاقيّة إقحام جدول أعمال سياسيّ في ساحة الحرب. لم يكن مايكل يقول إنّ العراقيّين يدعمون خطط الخصخصة، بل ما قصده هو أنّ معظمهم كان منشغلاً بأمور أكثر إلحاحاً. كان العراقيّون يخشون انفجار قنبلة في جوامعهم، أو منهمكين في إيجاد قريب لهم اختفى في سجن «أبو غريب» الخاضع لإدارة الولايات المتّحدة. كانوا يفكّرون كيف سيحصلون في الغد على مياه للشرب والاستحمام، وليس في ما إذا كانت شركة أجنبيّة ستخصخص شبكة مياههم لتعود فتبيعها لهم بعد سنة. أخذَ مايكل يجادل في أن عمل الأجنبيّ يكمن في محاولة توثيق الحرب والاحتلال وليس في تقرير أولويّات العراقيّين.

دافعتُ عن نفسي قدر المستطاع، فأشرت إلى أن بيع هذا البلد لـ «بكتل» أو لـ «إكسون موبيل»، لم يكن من نسج الخيال، بل كان عمليّة انطلقت بزعامة كبير مبعوثي البيت الأبيض إلى العراق، لويس بول بريمر الثالث. كان قد مضت عليّ شهور وأنا أكتب التقارير حول بيع أصول الدولة العراقيّة في المزادات التي كانت تجرى في صالات الفنادق التجاريّة؛ وذلك على ضوء أحداث خياليّة أبطالها تجّار دروع بشريّة يُرعبون رجال الأعمال بأخبارٍ عن الأطراف المبتورة من جهة، ومسؤولون في التجارة الأميركيّة يؤكّدون من جهة أخرى أن الوضع لم يكن سيّئاً بالقدر الذي كان يبدو على التلفاز. «الوقت الأفضل للاستثمار هو حين يكون الدم لا يزال على الأرض»، هذا ما قاله لي بصراحة أحد المندوبين في المؤتمر الثاني لـ «إعادة إعمار العراق» في «واشنطن» العاصمة.

لم تكن صعوبة إيجاد أشخاص يهتمّون بالتحدث عن الاقتصاد أمراً مستغرباً. فمهندسو هذا الغزو كانوا من أشدّ المؤمنين بعقيدة الصدمة، وكانوا على يقين بأنه كان سيُعمد إلى بيع البلد في المزاد العلنيّ بتكتّم، والإعلان بعدها عن نجاح الصفقة، بينما يكون العراقيّون منشغلين في تلبية حاجاتهم اليوميّة الملحّة. أمّا نحن، كصحافيّين وكناشطين، فكنّا نصبّ كل اهتمامنا على الهجمات الملموسة الضخمة، غافلين أن الأطراف التي تحصل على الربح الأكبر لا تظهر

أبداً في ساحة المعركة. في الواقع، كانت إمكانيّات الربح في العراق كبيرة: لم يكن البلد يحتوي على ثالث أكبر احتياطيّ للنفط في العالم فحسب، بل كان أيضاً بمثابة الحاجز الأخير المتبقّي في وجه حملة بناء سوق عالميّة ترتكز على رؤية فريدمان المروّجة للرأسماليّة غير المقيَّدة. وبعد أن نجحت الفتوحات السابقة في احتلال أميركا اللاتينيّة وأفريقيا وأوروبا الشرقيّة وآسيا، تبدّى اليوم أنّ العالم العربيّ هو الحدود الأخيرة التي يجب غزوها.

كنت أتناقش مع مايكل، حينما خرج أندرو إلى الشرفة ليدخّن سيجارته. وما إن فتح الباب الزجاجيّ حتّى انسحب الهواء من الغرفة. نظرنا عبر النافذة، فرأينا كرة من النار أشبه بالحمم البركانيّة، لونها أحمر داكن ومنقّطة باللون الأسود. أمسكنا بأحذيتنا ونزلنا خمسة طوابق ركضاً حُفاة الأقدام. كانت ردهة الفندق مغطّاة بالزجاج المكسور. وعند الزاوية، كان فندق جبل لبنان مدمراً بالكامل، كما دُمِّر منزل مجاور له حطّمته قنبلة وصلت زنتها إلى ٤٥٠ كغ. كان ذلك الهجوم الأضخم من نوعه بعد نهاية الحرب.

ركض أندرو مع كاميرته نحو الحطام؛ حاولت ألاّ أحذو حذوه، لكنّني فعلت. لم تمض ثلاث ساعات على وصولي إلى بغداد، وها قد بدأت أخرق قاعدتي الأساسيّة: عدم مطاردة القنابل. عندما عدنا إلى الفندق، كان المراسلون المستقلّون والعاملون في المنظّمات غير الحكوميّة يشربون العرق، ويحاولون السيطرة على أعصابهم. ظلّ الجميع يبتسم لي ويقول: «أهلاً بك في بغداد!»، فنظرت إلى مايكل واعترفت له بصمت بأنه غلبني في المناقشة. كانت الحرب هي التي حسمت الموقف: «القنابل هي التي تفرض جدول الأعمال هنا، وليس الصحافيين». هذا صحيح طبعاً، فالقنابل لا تمتصّ الأكسجين فحسب، بل تستحوذ على كل شيء: على انتباهنا وعطفنا وغضبنا.

فكّرت في تلك اللّيلة في كلاوديا آكونيا، تلك الصحافيّة المميّزة التي التقيتها في بوينوس آيرس قبل سنتَين، وأعطتني نسخة عن رسالةٍ لرودولفو والش حملت العنوان: «رسالة مفتوحة من كاتبٍ إلى الطغمة العسكريّة». كانت كلاوديا

قد حذّرتني من أن العنف الشديد لديه طريقة يستطيع من خلالها أن يحجب عنّا رؤية المصالح التي يخدمها. وقد حدث ذلك بطريقةٍ ما مع الحركة المناهضة للحرب. فتحاليلنا للأسباب التي كمنت وراء الحرب نادراً ما تعدّت الكلمة الواحدة: إمّا النفط، وإما إسرائيل، وإما «هاليبرتون» معظمنا قرّر رفض الحرب كونها ضرباً من الجنون قام به رئيس خال نفسه ملكاً هو وصديقه البريطاني [توني بلير] الذي أراد أن يقف في الجانب الرابح من التاريخ. لم يتبادر إلى أذهان الكثيرين أن الحرب كانت خياراً سياسياً واعياً، وأنّ مهندسي الغزو أطلقوا العنان للعنف الوحشيّ لأنهم لم يتمكّنوا من اختراق اقتصادات الشرق الأوسط بالوسائل السلميّة، وأنّ مستوى الإرهاب كان يرتبط نسبيّاً بحجم ما كان مهدّداً بالضياع.

سُوِّق لغزو العراق على أساس الخوف من أسلحة الدمار الشامل، لأن ذلك، كما أوضح بول وولفوفيتز، شكّل «المسألة الوحيدة التي قد يتّفق عليها الجميع». بتعبير آخر، كانت تلك حجّة القاسم المشترك الأكثر سفالةً[٣]. أمّا السبب الأسمى المفضّل لدى مقترحي الحرب الأكثر تعقيداً، فهو نظريّة «النموذج». فبحسب المثقّفين الذين طرحوا هذه النظريّة، وعددٌ منهم من المحافظين الجدد، أتى الإرهاب من عدّة مواقع في العالمين العربي والإسلاميّ: فمختطفو الطائرات في أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كانوا من المملكة العربيّة السعوديّة ومصر والإمارات العربيّة المتّحدّة ولبنان؛ وكانت إيران هي التي تموّل حزب الله، وسوريا هي التي تؤوي قيادة حركة حماس؛ وكان العراق هو الذي يرسل الأموال إلى عائلات الانتحاريّين الفلسطينيّين. بالنسبة إلى هؤلاء المدافعين عن الحرب الذين مزجوا بين الهجوم على إسرائيل والهجوم على الولايات المتّحدّة، كأنّ لا فارق بينهما، كانت تلك العوامل كافية لوصف المنطقة برمّتها، بأنها مرتع خصبٌ للإرهاب.

لقد تساءلوا عن أسباب الإرهاب في هذا الجزء من العالم؟ وبما أنهم كانوا معميّين أيديولوجياً بحيث لم يتمكّنوا من اعتبار السياسات الأميركيّة أو الإسرائيليّة عوامل مساهمة، إن لم نقل استفزازيّة، حدّدوا السبب الحقيقي على

أنه شيءٌ آخر: نقص في ديموقراطيّة السوق الحرّة في المنطقة(*)(٤).

استحال احتلال العالم العربيّ كلّه في آن. كان يجب اختيار دولة تلعب دور المحفّز، فتغزوها الولايات المتّحدة وتحوّلها إلى «نموذجٍ جديد في قلب العالم العربيّ المسلم»، وذلك بحسب تعابير توماس فريدمانٍ، أهمّ المبشّرين بهذه النظريّة عبر وسائل الإعلام. وكان من شأن هذا النموذج بحسب هذه النظريّة أن يولّد سلسلة من أمواج الديموقراطية والليبراليّة الجديدة في أرجاء المنطقة. وقد توقّع جوشوا مورافشيك، وهو أحد المثقّفين في معهد المشروع الأميركي، حدوث «تسونامي عبر العالم العربي» يصيب طهران وبغداد، بينما وصف المحافظ المتشدّد مايكل لدين، المستشار في إدارة بوش، الهدف بأنّه «حرب لإعادة تشكيل العالم»(**)(٥).

(*) كانت موجة السوق الحرّة قد تجاوزت هذه المنطقة لأسباب عديدة. كانت الدول الأغنى مثلاً ـ كالكويت والمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات ـ غارقة في أموال النفط إلى درجة أنها استطاعت أن تتفادى الديون، فبقيت خارج قبضة صندوق النقد الدولي (تسيطر السعوديّة مثلاً على ٨٤ ٪ من اقتصادها). أمّا العراق فكان دينه العام كبيراً جدّاً، وقد تجمّع خلال الحرب ضدّ إيران، لكن مع بدء عصر العولمة، أنتهت حرب الخليج الأولى، وعُزِل العراق بفعل عقوبات صارمة: فلم يظهر غياب «التجارة الحرّة» فحسب، بل غابت كل التجارات الشرعيّة تقريباً.

(**) قد تبدو فكرة أن مجرّد عدم الانصياع لسياسات واشنطن قد يتسبّب في غزو أجنبي، فكرة مبالغاً فيها، لكن ثمّة سابقة تاريخيّة لها. فحين قصفت قوّات حلف شمالي الأطلسي بلغراد العام ١٩٩٩، كان السبب الرسمي وراء ذلك انتهاكات سلوبودأن ميلوسيفتش الفظيعة لحقوق الإنسان التي روّعت العالم. لكن بعد أعوام على انتهاء حرب كوسوفو، قام ستروب تالبوت، نائب وزيرة الخارجيّة في عهد الرئيس كلينتون والمفاوض الرئيسي للولايات المتّحدة خلال الحرب، باعترافٍ لم يُسلّط عليه الضوء، وفّر تفسيراً أقلّ واقعيّةً: «بينما كانت دول المنطقة تسعى إلى إصلاح اقتصاداتها والتخفيف من التوتّرات الإثنيّة فيها وتعزيز المجتمع المدني، كان يبدو أن بلغراد تشتهي السير في الاتّجاه المعاكس. ليس من المفاجئ إذاً، أن الأمر انتهى بمواجهة بين حلف شمالي الأطلسي ويوغوسلافيا، فمقاومة يوغوسلافيا الانضمام إلى الاتّجاهات الأشمل للإصلاح السياسي والاقتصادي ـ وليس محنة ألبان «كوسوفو» ـ هي ما يفسّر حرب حلف شمال الأطلسي بشكل خاصّ». نُشِرت هذه المعلومات في كتاب صدر العام ٢٠٠٥ يُدعى «درب الصدام: حلف شمالي الأطلسي وروسيا وكوسوفو»، لجون نوريس مدير الاتّصالات السابق لدى تالبوت.

ضمَّ جوهر هذه النظريّة محاربة الإرهاب، ونشر الرأسماليّة، وتنظيم الانتخابات في مشروع واحد موحَّد. وكان ذلك يستدعي «تطهير» الشرق الأوسط من الإرهابيّين، وإنشاء منطقة تجارة حرّة عملاقة، ثمّ اختتام العمليّة بانتخابات ما بعد الأحداث، كأنها مجموعة «ثلاثة في واحد» خاصّة. روَّج جورج و. بوش لسريان هذا المشروع لاحقاً بجملةٍ واحدة: نشر الحرّيّة في منطقة مضطربة»، وقد فهم الكثيرون خطأً هذا الشعور على أنه التزامٌ مثالي بالديموقراطيّة[٦]. إلاّ أنّ هذا النوع الآخر من الحرّيّة، كالنوع الذي أُعطيَ للتشيلي في السبعينيّات، ولروسيا في التسعينيّات ـ أي حرّيّة الشركات الغربيّة المتعدّدة الجنسيّات بالاغتذاء على الدول المخصخصة حديثاً ـ، هو الذي كمن في صلب نظريّة «النموذج». لقد قال الرئيس ذلك بوضوح بعد ثمانية أيّام فقط من إعلان نهاية المعارك الكبيرة في العراق، فكشف عن خططٍ «لإنشاء منطقة تجارة حرّة بين الولايات المتّحدة والشرق الأوسط في غضون ١٠ سنين»[٧]. وقد تولّت ابنة ديك تشيني، ليز، مسؤوليّة إنجاح المشروع، وهي الضليعة في مغامرة العلاج السوفياتيّ بالصدمة.

راجت فكرة احتلال بلدٍ عربي وتحويله إلى دولة نموذجيّة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وطُرحت حينها أسماء بلدان عديدة، منها العراق وسوريا ومصر، فضلاً عن إيران، الخيار المفضَّل لدى مايكل لدين. غير أنّ العراق كان يملك معطياتٍ عديدة لترشيحه. فبالإضافة إلى احتياطي النفط الهائل فيه، كان يشكّل موقعاً مركزيّاً جيّداً للقواعد العسكريّة نظراً لتراجع إمكانيّة الاعتماد على السعوديّة. كما كان استخدام صدّام حسين الأسلحة الكيميائيّة على شعبه سبباً سهلاً لكرهه. أمّا العامل الآخر الذي ميَّز العراق ولم يكن يُسلّط عليه الضوء غالباً، فهو أن أرضيّة ذاك البلد كانت مألوفة.

كانت حرب الخليج في العام ١٩٩١، الهجوم الأرضي الواسع الأخير للولايات المتّحدة، الذي ضمّ مئات آلاف الجنود. وفي الأعوام الاثني عشر التي تلت، استخدم الـ «بنتاغون» هذه المعركةَ كنموذج في ورش العمل والتدريبات وألعاب الحرب المتطوّرة. ومن الأمثلة عن هذه النظريّة، دراسة

استحوذت على خيال دونالد رامسفيلد حملت عنوان «الصدم والترهيب: تحقيق هيمنة سريعة». وهي دراسة لمجموعة من السياسيّين المستفردين الاستراتيجيين في جامعة الدفاع القوميّ تعود إلى الام ١٩٩٦، وتطرح نفسها كعقيدة عسكريّة تخدم كلّ الأهداف، غير أنّها تعلّقت في الواقع بإعادة خوض حرب الخليج. ويفسّر الرئيس هارلن أولمن، قائد البحرية المتقاعد، بأن المشروع قد انطلق حين سُئل الجنرال «شوك هورنر»، قائد المعركة الجويّة خلال غزو العام ١٩٩١، عن أكبر خيبة أمل له في محاربته صدّام حسين. فأجاب بأنه لم يعرف أين يضرب لدفع الجيش العراقي إلى الانهيار. وكتب أولمان أن هدف «الصدم والترهيب» (وهي عبارة من ابتكاره)، كان الإجابة عن السؤال التالي: إن كان يمكن إعادة خوض معركة «عاصفة الصحراء»، فكيف يمكننا أن ننتصر في نصف الوقت الذي استغرقناه، أو أقلّ، وبعديد أقلّ بكثير؟... إن مفتاح تحقيق هذا النجاح هو إيجاد المداخل لنقاط الضعف التي تحدّث عنها هورنر: النقاط التي تجعل العدو ينهار مباشرةً لدى استهدافه»[٨]. كان الكتّاب مقتنعين بأنه إن حظي الجيش الأميركي مجدَّداً بفرصةٍ لمحاربة صدّام، فسيكون في موقع أفضل بكثير لإيجاد تلك «المداخل»، وذلك بفضل تكنولوجيات الأقمار الاصطناعيّة الجديدة والإنجازات في السلاح الدقيق، ما سيسمح له باستهداف «نقاط الضعف» بدقّة لا سابق لها.

كانت للعراق ميزة أخرى. فبينما كان الجيش الأميركي منهمكاً بأحلامه حول إعادة خوض معركة «عاصفة الصحراء» مع تحسين تكنولوجي يوازي «الفرق بين لعبة الـ «آتاري» والـ «بلاي ستايشن»»، كما قال أحد المعلّقين، كانت قدرة العراق العسكريّة تتراجع بعد أن تآكلتها العقوبات وفكّكتها الأمم المتّحدة عن طريق برنامج التفتيش عن الأسلحة[٩] وعنى ذلك، أنّه مقارنةً بسوريا وإيران، كان العراق الموقع الذي يقدِّم الفرصة الأكبر لربح الحرب.

كان توماس فريدمان صريحاً ومباشراً كثيراً في ما تعلّق بانعكاسات اعتبار العراق «نموذجاً»: «نحن لا نقوم ببناء أمّةٍ في العراق، بل نقوم بخلق واحدة»: كان التسوّق بحثاً عن بلدٍ عربي كبير غنيٍّ بالنفط لخلقه من العدم، أمراً طبيعياً

بل كان «نبيلاً» في القرن الحادي والعشرين[١٠]. في الواقع، يُعتبر فريدمان واحداً من بين كثيرين دافعوا عن الحرب، وادّعوا بعدئذٍ أنهم لم يتوقّعوا المجزرة التي تلت الغزو. على أيّ حال، يصعب على المرء أن يصدّق كيف أن هذا التفصيل قد فاته. فالعراق لم يكن يوماً بأرضٍ مقفرة على الخريطة، بل كان ولا يزال ثقافةً تاريخها من تاريخ الحضارة الإنسانيّة، يسود فيها فخرٌ يناهض الامبرياليّة بشراسة وحسّ قومي عربي قوي وإيمان عميق. كما أنّ أكثريّة رجال ذلك البلد خضعوا للتدريب العسكري. إن كان «خلق الأمم» سيحدث في العراق، فماذا كان مفترضاً أن يحلّ بالأمّة التي كانت موجودة أصلاً؟ كانت الفرضيّة السرّية منذ البداية هي أنّه كان على جزء كبير منها أن يختفي بغية إفساح المجال أمام إجراء الاختبار العظيم، وهي فكرة كانت تتضمّن في عمقها قيام عنفٍ استعماري استثنائيّ.

قبل ٣٠ سنة، حين خرجت ثورة «مدرسة شيكاغو» المضادّة للمرّة الأولى من التنظير إلى التطبيق، سعت أيضاً إلى محو الأمم وخلق أخرى جديدة مكانها. فكما أريد من التشيلي في العام ١٩٧٣ أن يخدم كنموذج للقارّة المتمرّدة بأسرها، كذلك أريد أن يفعل العراق في العام ٢٠٠٣. وهذا ما فعله حقيقةً طوال سنين عديدة. إن الأنظمة الوحشيّة التي أسّست أفكار «مدرسة شيكاغو» في السبعينيّات، أدركت أنه من أجل خلق دولها المثاليّة في «التشيلي» والأرجنتين والأورغواي والبرازيل، عليها اقتلاع فئاتٍ اجتماعيّة وثقافيّة كاملة «من الجذور».

بُذلت جهود جماعيّة في البلدان التي عانت الفصل السياسي للتصالح مع هذا التاريخ العنيف، وذلك عبر لجان الحقيقة أو التنقيب عن المقابر غير المحدّدة، والبدء بمحاكمة المتّهمين بجرائم الحرب. لكنّ الطغمات الأميركيّة اللاتينيّة لم تتصرّف وحدها، بل تلقّت المساعدة من واشنطن، قبل انقلاباتها وبعدها، كما برهن التوثيق الواسع النطاق. فمثلاً، في العام ١٩٧٦، السنة التي وقع فيها الانقلاب في الأرجنتين، وتمّ اختطاف آلاف الناشطين الشبّان من منازلهم، حظيت الطغمة بدعمٍ ماليّ كامل من واشنطن (قال كسينجر وقتها: «إن

كان ثمّة ما يجب فعله، فافعلوه بسرعة). كان جيرالد فورد رئيساً في تلك الفترة وديك تشيني رئيساً لهيئة الأركان ودونالد رامسفيلد وزيراً للدفاع، وكان مساعد كسينجر التنفيذي وقتها شابّاً طموحاً يُدعى بول بريمر. لم يُحاكَم هؤلاء الرجال على الدور الذي لعبوه في دعمهم الطغمات وأكملوا حياتهم ومسيراتهم العمليّة الطويلة بكلّ نجاح. كانت مسيرتهم طويلة إلى درجة أنهم استمرّوا إلى حين تطبيق اختبار آخر مشابه ـ وأكثر عنفاً بكثير ـ في العراق، بعد ثلاثين عاماً.

وصف «جورج و. بوش» في خطابه الافتتاحي العام ٢٠٠٥، فترة ما بين نهاية الحرب الباردة وبداية الحرب ضدّ الإرهاب بـ «أعوام الاستراحة قبل بدء المعركة»، أو أعوام الراحة. أتى بعد ذلك يوم إطلاق النار. وقد جسّدَ غزو العراق العودة العنيفة إلى التقنيّات القديمة لفتوحات السوق الحرّة: استخدام الصدمات لإزالة كل الحواجز أمام بناء دول شركاتيّة نموذجيّة خالية من كلّ تدخّل.

افترض إيوين كاميرون، الطبيب النفسي المموَّل من وكالة الاستخبارات المركزية الذي حاول أن «يزيل الأنماط» من أذهان مرضاه عبر إعادتهم إلى مرحلة الطفولة، أنه إذا كانت صدمة صغيرة قد أفادت هدفه، فإن صدمة أكبر ستكون ذات فائدة أكبر. لذا، راح يصدم الذهن بكلّ الوسائل الممكنة ـ كالكهرباء أو المواد المهلوِسة أو الحرمان والإثقال الحسّيَّين ـ وذلك لمحو ما كان موجوداً وتأمين صفحة بيضاء تمكن طباعة أفكار وأنماط جديدة عليها. هذه هي الاستراتيجيّة التي استُخدمت على نطاق أوسع في غزو العراق واحتلاله. فقد استطلع مهندسو الحرب ترسانة الصدمة الشاملة وقرّروا اعتمادها كلّها: هجوم عسكري سريع بسلاح الجو وّالأرض، إلى جانب عمليّات نفسيّة معقّدة، يليها برنامج المعالجة بالصدمة السياسيّة والاقتصاديّة الأسرع والأشمل الذي لم يسبق له مثيل، والذي يتعزَّز من خلال جمع المتمرّدين وإخضاعهم لإساءات لا ترحم، لدى مواجهته أيّ نوع من المقاومة.

غالباً ما تخلص تحاليل الحرب على العراق إلى نتيجة مفادها: كان الغزو «ناجحاً»، بيد أن الاحتلال كان فاشلاً. لكن ما يغفله هذا التقويم هو أن الغزو

والاحتلال كانا جزأين من استراتيجيّة موحّدة: هدفَ القصف الأوّلي إلى محو الأرضيّة القائمة، بحيث تُبنى عليها الدولة النموذجيّة.

الحرب كطريقة للتعذيب الجماعي

يرى واضعو استراتيجيّة اجتياح العراق في العام ٢٠٠٣، أنّ الجواب عن السؤال: «أين هي نقاط الضعف؟»، هو: «في كلّ مكان». فخلال حرب الخليج في العام ١٩٩١، تمّ إطلاق حوالى ٣٠٠ صاروخ «توماهوك» خلال ٥ أسابيع. وفي عام ٢٠٠٣، أطلِق أكثر من٣٨٠ صاروخاً في يومٍ واحد. وبين ٢٠ آذار/مارس و٢ أيّار/مايو، أي في أسابيع «المعارك الكبرى»، رمى الجيش الأميركي أكثر من ٣٠٠٠٠ قنبلة على العراق، بالإضافة إلى ٢٠٠٠٠ صاروخ كروز دقيقة الهدف ـ أي ٦٧٪ من عدد الصواريخ المصنوعة[١٣]. قالت ياسمين موسى، وهي أم لثلاثة أولاد في بغداد خلال القصف: «أنا خائفة جدّاً. لا تمرّ دقيقة لا نسمع فيها دوي قنبلة أو نشعر بها. لا أظنّ أن ثمّة بقعة واحدة آمنة في العراق»[١٤]. عنى ذلك أن استراتيجيّة «الصدم والترهيب» كانت تقوم بعملها، وتتحدّى قوانين الحرب التي تمنع العقاب الجماعي. كانت عقيدة الصدم والترهيب عقيدة عسكريّة تفاخر بأنها لا تستهدف قوّات العدوّ العسكريّة فحسب، بل «المجتمع بأسره»، كما يشدّد واضعوها، فالخوف الجماعي هو جزءٌ أساسي من الاستراتيجيّة.

العنصر الآخر الذي يميِّز استراتيجيّة «الصدم والترهيب»، هو إدراكها أنّ الحرب عرضٌ تلفزيونيّ يبثّ عبر الفضائيّات لجمهور واسع: كالعدوّ والأميركيّين في الولايات المتّحدة، وكل من يفكّر في التسبّب في المشاكل. «حين تُبثّ نتائج هذه الهجومات مباشرةً حول العالم عبر شاشة الـ «سي أن أن»، يمكن الواقع الإيجابيّ لدعم الائتلاف، والوقع السلبيّ على الدعم الممكن للتهديد، أن يكونا حاسمَين. ويحسب دليل استراتيجيّة «الصدم والترهيب»[*]، كان الغزو منذ

(*) كانت حرب الخليج العام ١٩٩١ المعركة الأولى عبر الـ «سي أن أن»، لكن بما أن فكرة التغطية المباشرة ٢٤ ساعة على ٢٤ لم تكن رائجة بعد، لم يدمجها الجيش في تخطيطه للحرب.

البداية، عبارة عن رسالة من «واشنطن» إلى العالم كُتبِت بلغة كرات النار والانفجارات المدوّية والهزّات المدمّرة لمدنٍ بأسرها. ويوضح رون سوسكايند في ما يتعلّق بعقيدة الواحد في المئة، أنه بالنسبة إلى رامسفيلد وتشيني، يتمثّل «الحافز الأساسيّ لغزو العراق» في الرغبة في «تكوين نموذج سلوكيّ توجيهيّ بالنسبة إلى أي شخص يجرؤ على امتلاك أسلحة مدمّرة، أو يحاول إضعاف سلطة الولايات المتّحدة». لم تكن إذاً هذه العقيدة استراتيجيّة حرب، بل «تجربة عالميّة في السلوكيّة»[١٥].

الحرب بجزئيّتها، هي نوع من الاستعراض، وهي بشموليّتها نوع من التواصل الجماعي. لكن استخدام رامسفيلد لمعرفته في مجال التكنولوجيا ووسائل الإعلام في عالم الأعمال، وضَع تسويق الخوف في صلب عقيدة الولايات المتّحدّة العسكريّة. ففي خلال الحرب الباردة، كان الخوف من هجومٍ نوويّ أساس استراتيجيّة الردع. لكن بيت القصيد كان إبقاء الصواريخ النوويّة في مخازنها. أمّا هذا الهجوم فكان مختلفاً: ففيه ستستغلّ حرب رامسفيلد كل شيء، ما عدا القنبلة النوويّة، لتنظيم عرض مصمّم لقصف الأحاسيس واللّعب بالمشاعر وإيصال الرسائل الدائمة، مع أهدافٍ مختارة بدقّة لقيمتها الرمزيّة والوقع الذي ستتركه عبر شاشة التلفزيون. وهكذا، كانت نظريّة رامسفيلد الحربيّة، وهي جزءٌ من خطّته «التحويليّة»، لا تشبه استراتيجيّات «القوّة مقابل القوّة» الخاصّة بساحة المعركة، التي يعتمدها الجنرالات، الذين كانوا دائماً يخفّفون من حماسته، بل كانت أشبه باستراتيجيّة الإرهابيّين الذين أعلن رامسفيلد الحرب المستمرّة ضدّهم. فالإرهابيّون لا يحاولون الانتصار عبر المواجهة المباشرة، بل يحاولون تدمير معنويّات الرأي العامّ عبر مظاهر مرئيّة تلفزيونيّة تُبرز ضعف عدوّهم وقدرتهم على استخدام الوحشيّة. تلك هي النظريّة التي كمنت وراء هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، تماماً كما كمنت وراء غزو العراق.

غالباً ما يتمّ تقديم استراتيجيّة «الصدم والترهيب» كمجرّد استراتيجيّة قوامها قوّة النار المكتسحة، إلاّ أنّ واضعيها يعتبرونها أكثر من ذلك: فهي، بحسب ما

يدّعونه، مخطّط نفسي معقّد موجّه «مباشرةً إلى إرادة العدوّ العامّة على المقاومة». والأدوات مألوفة من فرعٍ آخر من الوحدة العسكرية الأميركية: الحرمان الحسّي وفرط الإثقال الحسّي، الهادفان إلى التسبّب في التشويش والتقاعس. تعلن عقيدة «الصدم والترهيب» «بالتعابير الواضحة أنّ السيطرة السريعة تسمح بضبط المحيط، وشلّ فهم العدو للأحداث ورؤيته لها، أو إثقاله له»، ما يذكّرنا بمضمون كتيّبات وكالة الاستخبارات المركزيّة حول الاستجواب. الهدف من ذلك كله، هو «تجريد العدوّ من كل قدراته»، وهذا يتضمّن استراتيجيّات مثل «التلاعب الفوري بالأحاسيس والمعطيات... وإشعال وإطفاء الأضواء التي تسمح لأي معتدٍ محتمل أن يرى أو يقدّر الظروف أو الأحداث المتعلّقة بقوّاته وبمجتمعه في نهاية المطاف»، ذلك إضافةً إلى «حرمان العدوّ، في بعض المواقع المحدّدة من القدرة على التواصل والملاحظة»[١٦]. خضع العراق لهذا الاختبار في التعذيب الجماعي لمدّة شهور، مع العلم بأن تلك العمليّة قد أُطلقت قبل فترة طويلة من بدء تساقط القنابل.

زيادة الخوف

حين قبضت الشرطة الأميركيّة على المواطن الكندي ماهر عرار في مطار «جون ف. كندي» في العام ٢٠٠٢ ونقلته إلى سوريا، كضحيّة للترحيل الاستثنائي، مارس عليه المحقّقون تقنيّة تعذيب مجرَّبة ومختَبرة. قال: «أجلسوني على كرسي، وراح أحدهم يطرح عليّ الأسئلة... وإن لم أجِب بسرعة، كان يشير إلى كرسيّ معدني في الزاوية، ويسأل «أتريدني أن أستخدمه؟»... كنت أرتعب. لم أشأ أن أعذّب. كنت مستعداً لقول أي شيء لتفادي التعذيب»[١٧]. تُعرَف التقنيّة التي خضع لها عرار بتقنيّة «عرض الأداة»، أو في اللّغة العسكريّة الأميركيّة «زيادة الخوف». ويعرف المعذّبون جيّداً أن سلاحهم الأكثر قوّةً هو مخيّلة المعتقل، فغالباً ما تكون مجرّد الإشارة إلى الأداة أكثر فاعلية من استخدامها.

تمّ مع اقتراب يوم غزو العراق، تجنيد وسائل الإعلام الأميركيّة من قبل

«البنتاغون» لـ «زيادة الخوف» في العراق. استُهلّ تقريرٌ على الـ «سي بي أس نيوز» بُثّ قبل شهرين من بدء الحرب كالتالي: «إنهم يسمّونه «النهار هـ»، ويرمز حرف «الهاء» إلى الهجمات الجويّة المدمّرة الكفيلة بترك جنود صدّام غير قادرين على المحاربة أو غير راغبين فيها». كما تعرّف المشاهدون إلى هارلن أولمان، أحد واضعي استراتيجيّة «الصدمة والدهشة» الذي شرحَ أنّ «هذا الأثر، الشبيه نوعاً ما بالأسلحة النوويّة في هيروشيما، لا يستغرق أيّاماً أو أسابيع، بل دقائق». وأنهى المقدّم دان راذر المقابلة بالقول: «نؤكّد لكم أن هذا التقرير لا يحتوي على أي معلومات تظنّ وزارة الدفاع أنها قد تساعد الجيش العراقي»(١٨). كان يمكنه أن يذهب إلى أبعد من ذلك ليقول إن هذا التقرير، كغيره من التقارير الكثيرة في تلك الفترة، يشكل جزءاً أساسيّاً من استراتيجيّة وزارة الدفاع: أي زيادة الخوف.

وهكذا، فالعراقيّون الذين علموا بالتقارير المرعبة عبر السواتل أو الاتّصالات الهاتفيّة من أقربائهم في الخارج، أمضوا أشهراً يتخيّلون فظائع «الصدمة والترهيب». أصبحت العبارة بحدّ ذاتها سلاحاً نفسيّاً قويّاً. هل سيكون الوضع أسوأ من العام ١٩٩١؟ إن كان الأميركيّون يعتقدون فعلاً أن صدّام يملك أسلحة دمار شامل، فهل يمكن أن يشنّوا هجوماً نوويّاً؟

أُعطي الجواب قبل أسبوع على وقوع الاجتياح، إذ دعا الـ «بنتاغون» هيئة واشنطن العسكرية الصحافية إلى رحلة خاصّة إلى قاعدة إيغلين الجويّة في فلوريدا لتشهد على امتحان الـ «أم. أو. أي. بي»، الاسم المختصر الرسمي لمتفجّرة المدفعيّة الجوّيّة الهائلة، الذي يفضّل الجميع تسميته «أمّ القنابل». أنها المتفجّرة غير النوويّة الأكبر التي تم بناؤها حتّى اليوم، إذ تصل زنتها إلى ٩٥٠٠ كيلوغرام، وهي قادرة بحسب جايمي ماكينتاير من محطّة الـ "سي أن أن" أن تنتج «غيمة فطريّة الشكل يبلغ ارتفاعها ٣٠٠٠ متر تحاكي شكل القنبلة النوويّة»(١٩).

قال ماكينتاير في هذا التقرير، إنه برغم عدم استخدام القنبلة، فإنّ مجرّد وجودها، «قد يشكل ضربة نفسيّة قويّة»: اعترافٌ مبطّن للدور الذي كان يلعبه

هو نفسه في إنتاج هذه الضربة القويّة. كان يُلوِّح للعراقيّين بتلك الأدوات كما كان يفعل الجلاّدون بالمساجين في غرف الاستجواب. «إن الهدف هو إظهار قدرات الائتلاف وإيضاحها، بحيث تشكّل الأخيرة رادعاً هائلاً للجيش العراقي»، بحسب ما جاء في تفسير رامسفيلد للبرنامج.

أخضِع سكان بغداد عند بدء الحرب لحرمان حسّي جماعيّ. فبدأ قطع المداخل الحسّية الواحدة تلو الأخرى، بدءاً بالأذنين. وفي ليل ٢٨ آذار/مارس، ٢٠٠٣، مع اقتراب الجيش الأميركي من بغداد، قُصِفت وزارة الاتّصالات واشتعلت ـ إضافة إلى ٤ مراكز للهاتف في بغداد ـ بواسطة مدمّرات المخابئ الهائلة، ما قطع ملايين الشبكات الهاتفيّة عبر المدينة. استمرّ استهداف مراكز الهاتف ـ فوصل مجمل عمليّات الاستهداف إلى ١٢ ـ إلى أنّه في ٢ نيسان/أبريل، لم يبقَ أي هاتف تقريباً يعمل في «بغداد»(*)(٢١). وخلال الهجوم نفسه، ضُربت التلفزيونات ومحطّات الإرسال، ما منع عائلات بغداد المختبئة في منازلها أن تلتقط أي إرسال، ولو ضعيفاً، لمعرفة ما كان يحدث في العالم الخارجي.

يقول العديد من العراقيّين إن تعطيل شبكة الهاتف لديهم، كان الجزء الأكثر رعباً في الهجوم الجوّي. إن سماع القنابل والشعور بسقوطها في ظلّ عدم إمكانيّة الاتّصال بالأقرباء، على الأقلّ لمعرفة ما إذا كانوا لا يزالون على قيد الحياة، أو لطمأنة الأهل في الخارج، كانا عذاباً صرفاً. احتشد السكان المحلّيون في مراكز الصحافيّين في بغداد للتحدّث للحظات عبر هواتفهم العاملة عبر الأقمار الصناعيّة، أو ليكتبوا أرقام أحبّائهم في لندن أو بالتيمور: «قولوا له

(*) كان السبب الرسمي وراء إلغاء شبكة هواتف بغداد، هو إعاقة قدرة صدّام على التواصل مع مغاويره الخاصّين. لكن بعد الحرب، قام المحقّقون الأميركيّون بمقابلات واسعة النطاق مع سجناء عراقيّين مهمّين، واكتشفوا أن صدّام كان مقتنعاً على مدى سنين، بأن بعض الجواسيس كانوا يراقبونه عبر الهاتف، لذا لم يستخدم الهاتف سوى مرّتين خلال الأعوام الـ ١٣ الماضية. وكالعادة، لم تكن المعلومات الاستخباراتيّة الدقيقة ضروريّة، فهناك أموال كثيرة جاهزة لتعيد «بكتل» بناء شبكة جديدة.

إن كل شيء على ما يرام»، «قولوا له إن والدته ووالده بخير، أرسلوا تحيّةً إليه، واطلبوا منه ألاّ يقلق»[٢٢]. كانت أكثريّة الصيدليّات في هذه الفترة، قد فرغت من المنوّمات ومضادات الاكتئاب، وقد فرغت المدينة بشكل كامل من الـ «فاليوم».

حان بعدئذٍ، دور العينين. وبحسب تقرير لـ «ذو غارديان» صدرَ في ٤ نيسان/أبريل، «لم تُسمع أيّ انفجارات ولم يشاهد أي تغيير نمط القصف المسائي، لكن وفي لحظة واحدة، غرقت مدينة من ٥ ملايين نسمة في ظلامٍ رهيب لامتناهٍ». لم يكن هناك ما يضيء المدينة سوى أضواء السيّارات»[٢٣]. كما لم يستطع سكان بغداد العالقون في منازلهم، التحدّث إلى بعضهم البعض، أو سماع بعضهم البعض، أو رؤية العالم الخارجي. تم تقييد المدينة بأسرها كأنها سجينٌ يؤخذ إلى غرفة سوداء من غرف وكالة الاستخبارت المركزية، فيكبَّل وتُعصب عيناه.

عناصر الراحة

تبدأ المرحلة الأولى في الاستجوابات القاسية، لجعل المعتقل يتكلّم، من تجريده من ثيابه ومن أي عناصر تذكّره بنفسه، أو ما يسمّى عناصر الراحة، وهي أغراض لها قيمة خاصّة لدى المعتقل، كالقرآن أو صورة شخصٍ عزيز، تُعامَل بازدراء مفضوح. والرسالة وراء ذلك هي التالية: «أنت نكرة، أنت من نريدك أن تكون». إنه أساس تجريد الإنسان من إنسانيّته. لقد خضع العراقيّون لهذه العمليّة بشكل جماعيّ، بينما أخذوا يشهدون تدنيس أهمّ مؤسّساتهم وتحميل تاريخهم في الشاحنات ليختفي. لقد أذى القصف العراق طبعاً، لكنّ النهب الذي لم تضبطه قوّات الاحتلال، هو ما تسبّب في محو جوهر البلد الذي كان.

نقلت الـ «لوس أنجلوس تايمز» التالي: «لم يكتفِ السارقون بتحطيم قطع السيراميك القديمة ونهب صالات العرض وسرقة الذهب والآثار الأخرى من متحف العراق الوطني، بل نهبوا سجلاّت المجتمع الإنساني الأوّل... فاختفى

٨٠٪ من أغراض المتحف الإسلاميّة الـ ١٧٠٠٠٠، التي لا تقدّر بثمن»[٢٤]. أمّا المكتبة الوطنيّة التي كانت تحتوي على نسخ من كل كتاب وأطروحة، نُشرت في العراق، فتحوّلت إلى مبنىً محترق مدمّر. اختفت القرائين المزخرفة التي يعود عمرها إلى أكثر من ألف وخمسمئة سنة من وزارة الشؤون الدينيّة، التي احترقت بالكامل. «لقد فقدنا تراثنا الوطني»، يقول أحد المدرّسين في بغداد[٢٥]. ويقول بائعٌ محلّي عن المتحف، «كان روح العراق. وإن لم يستعد المتحف الثروات المسروقة، سأشعر وكأن جزءاً من روحي قد سُرِق». كذلك، شبّه ماكغوير غيبسون، وهو عالم آثار في جامعة «شيكاغو»، العمليّة بجراحة فصّ الدماغ، إذ «أزيلت الذاكرة العميقة لثقافةٍ برمّتها، ثقافة استمرّت لآلاف السنين»[٢٦].

يعود الفضل الأكبر في استعادة جزء من هذه الأشغال اليدويّة، إلى جهود رجال الدين، الذين نظّموا مهمّات إنقاذيّة وسط أعمال النهب والسلب. إلا أنّ العديد من العراقيّين كانوا ولا يزالون مقتنعين بأن تلك الجراحة الفصّية كانت متعمّدة، وهي جزءٌ من مخطط واشنطن لشلّ الأمّة القويّة والمتجذّرة التي كانت موجودة، واستبدالها بنموذجها الخاصّ. قال أحمد عبد الله، البالغ ٧٠ سنة من العمر لـ «واشنطن بوست»، «بغداد هي أمّ الثقافة العربيّة، وهم يريدون القضاء على ثقافتنا»[٢٧].

سارع المخطّطون للحرب إلى التأكيد أن بعض العراقيّين هم من قاموا بأعمال النهب، وليس القوّات الأجنبيّة. صحيحٌ أن رامسفيلد لم يخطّط لنهب العراق، ولكنّه لم يتّخذ أي تدابير لتفادي حدوثه من الأساس، أو لإيقافه متى بدأ، ولا يمكن اعتبار ذلك هفوة بسيطة.

هاجم السارقون خلال حرب الخليج في العام ١٩٩١، ١٣ متحفاً عراقيّاً، لذا كان من الطبيعي التوقّع أن الفقر والغضب من النظام السابق، والفوضى السائدة، كانت كلها ستحثّ بعض العراقيّين على القيام بالمثل (ولا سيّما أنّ صدّام كان قد أفرغ السجون قبل عدّة شهور)، فضلاً عن أنّ بعض أهمّ علماء الآثار كانوا قد نبّهوا البنتاغون إلى وضع استراتيجيّة متينة لحماية المتاحف

والمكتبات قبل إطلاق أي هجوم. وتحتوي مذكّرة من البنتاغون بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس إلى قيادة قوى التحالف على قائمة فيها «١٦ موقعاً أساسياً لحماية بغداد، أدرجت بحسب أهمّيتها». كان المتحف الموقع الثاني على اللائحة. كما وردت تحذيرات أخرى موجّهة إلى رامسفيلد بوجوب إرسال مجموعة من الشرطة الدوليّة مع الجيش للحفاظ على الأمن العام، وهو اقتراحٌ آخر تم تجاهله[٢٨].

حتّى في ظلّ غياب عناصر الشرطة، كان هناك ما يكفي من الجنود الأميركيّين في بغداد لإرسال بعضهم إلى المواقع الثقافيّة الأساسيّة. إلاّ أنّ ذلك لم يتمّ. فثمة تقارير كثيرة تفيد بأنّ الجنود الأميركيّين مكثوا في آليّاتهم المصفّحة وهم يراقبون الشاحنات المحمّلة بالغنائم وهي تمرّ أمامهم: انعكاس اللامبالاة التي كانت موجودة والتي أشارت إلى «قبول» دونالد رامسفيلد الضمنيّ بالوضع القائم. وبرغم ذلك، أخذت بعض الوحدات إيقاف عمليّات التهريب على عاتقها، كما انضمّ الجيش إليها في حالات أخرى. أمّا مطار بغداد الدوليّ، فغصّ بالجنود الذين، بحسب الـ «تايم»، راحوا يخرّبون الأثاث، وانتقلوا بعدها إلى النفّاثات التجاريّة على المدرج: «قام الجنود الأميركيّون الذين كانوا يبحثون عن المقاعد المريحة والتذكارات بانتزاع أثاث الطائرات والمقاعد، كما خرّبوا أجهزة حجرة القيادة وكسروا كلّ حواجب الرياح». وقد وصلت قيمة الأضرار التي تكبّدتها الخطوط الجويّة الوطنيّة العراقيّة إلى مئة مليون دولار أميركيّ، «ما جعلها الأولى التي عُرِضت في المزاد العلنيّ في أوائل مراحل الخصخصة الجزئيّة والمماحكة»[٢٩].

سلّطت شخصيّتان لعبتا دوراً محورياً في الاحتلال، بعض الضوء على قلّة اهتمام المسؤولين بوقف أعمال السلب والنهب: هاتان الشخصيّتان هما، بيتر ماكفرسن، كبير مستشاري بول بريمر، وجون آغريستو، مدير التعليم العالي وإعادة الإعمار في قوى الاحتلال. قال ماكفرسن، إنّه عندما رأى العراقيّين يستولون على أملاك الدولة ـ السيّارات والباصات والتجهيزات الحكوميّة ـ، لم يزعجه الأمر. كانت وظيفته، بصفته أبرز المعالجين الاقتصاديّين بالصدمة في العراق، تحجيم الدولة بشكل جذريّ وخصخصة أصولها، ما عنى أنّ الناهبين

كانوا يسرّعون له مهمّته تلك. «وجدتُ أنّ الخصخصة التي تحصل بشكل طبيعيّ مع استيلاء أحدهم على مركبة للدولة، أو بدئه بقيادة شاحنة كانت ملكاً لها، كانت مؤاتية». وقد وصف ماكفرسون، أحد قدامى البيروقراطيّة في إدارة ريغن ومؤمن شديد بعلوم مدرسة شيكاغو الاقتصاديّة، النهب بأنّه نوع من «تقليص» للقطاع العامّ»(*)(٣٠).

أمّا زميله جون آغرستو، فرأى فرصةً ذهبيّةً في ما شاهده على التلفاز من عمليّات نهب. وقد تصوّر ما ستكون عليه مهمّته ـ وهي مغامرة لن تعاد أبداً ـ في إعادة خلق نظام التعليم العالي في العراق من عدم. وفي هذا الإطار، شرحَ قائلاً إن تجريد الجامعات ووزارة التربية من مضامينها «شكّل فرصةً لبداية جديدة»، فرصة لمنح المدارس العراقيّة «أكثر التجهيزات تطوّراً على الإطلاق». وإن تمثّلت مهمّته في «خلق الأمم»، كما اعتقد الكثيرون، فإنّ مخلّفات العالم القديم كانت ستقف عائقاً في الطريق. كان آغرستو، الرئيس السابق لمدرسة القديس جون في نيو مكسيكو، وهي مدرسة متخصّصة في مناهج مطالعة الكتب العظمى. وقد شرح أنّه برغم جهله العراق، فإنّه قد امتنع عن قراءة الكتب حول البلد قبل زيارته، وذلك كي يصل إليه «بذهنٍ مفتوح قدر المستطاع»(٣١). أراد أن يكون صفحة نظيفة، تماماً كجامعات العراق.

لو كان آغرستو قد طالع كتاباً أو كتابَين، لكان قد فكّر مرّتَين في شأن الحاجة إلى محو كلّ شيء، والبدء من جديد، ولكان علم على سبيل المثال، بأن العراق كان يملك أفضل نظام تعليميّ في المنطقة، قبل أن تُحكم العقوبات الطوق عليه: كانت نسبة التعليم فيه أعلى نسبة في البلدان العربيّة. بيد أنه في نيو مكسيكو، موطن آغرستو، فلم يكن هناك سوى ٤٦ في المئة من المتعلّمين، وكان هناك نسبة ٢٠٪ عاجزة عن «إجراء الحسابات الأساسيّة للتأكّد من مجموع

(*) إنّها دوّامة وضعتها هاليبرتون من خلال زيادة الضرائب على الشعب واستعداد «البنتاغون» لترك الأمور تنزلق إلى أرض جديدة. لعلّ وزارة الدفاع لم تعتبر عمليّة فقدان الملايين، بمثابة سرقة، إنّما عمليّة تقليص، اعتُبرت جزءًا من الحملة الهادفة إلى تحجيم الحكومة وتعزيز الأعمال.

إيصالات مدفعواتها»[*][٣٢]. وبرغم ذلك، كان آغرستو مقتنعاً جداً بفوقيّة الأنظمة الأميركيّة إلى درجة أنّه بدا عاجزاً عن استيعاب إمكانيّة تواجد رغبة لدى العراقيّين في صون ثقافتهم وحمايتها، وشعورهم بأنّ تقويضها سيشكّل خسارة فادحة.

يشكّل هذا العمى الاستعماريّ الجديد طابعاً عاماً في الحرب على الإرهاب. ففي معتقل غوانتانامو الخاضع للإدارة الأميركيّة، ثمّة غرفة عُرفت بـ «كوخ الحبّ». يؤخذ المعتقلون قيد الإفراج القريب إلى ذلك الكوخ بعد أن يقرّر معتقلوهم أنّهم ليسوا «مقاتلين أعداء». وكان، داخل كوخ الحبّ هذا، يُسمح للسجناء بمشاهدة الأفلام الهوليوديّة ويغدق عليهم بالأطعمة الأميركيّة المبتذلة. سُمح لأحد المساجين في أحد السجون البريطانية الثلاثة المعروفة بـ «تيبتون ثري»، ويدعى عاصف إقبال، بزيارة الغرفة أكثر من مرّة، قبل أن يُطلَق سراحه هو مع اثنين من أصدقائه. «كان بإمكاننا أن نشاهد أفلام الـ «دي في دي»، وتناول أطعمة «ماكدونالدز» و«بيتزا هات»، والمرح بشكل أساسي. لم نكن مقيّدين في تلك المنطقة. لا بل لم نكن ندري لمَ كانوا يتصرّفون معنا على النحو الذي كانوا يفعلونه. أمّا في سائر الأسبوع، فكنّا نعود إلى زنزاناتنا كالعادة... وفي إحدى المناسبات، جلبت لنا ليسلي (وهي عميلة في مكتب التحقيقات الفدراليّة)، رقائق الـ «برينغلز» والجيلاتي والشوكولاته. كان ذلك في الأحد الأخير الذي سبق انتقالنا إلى إنكلترا». وقد توقّع صديقه رهوهل أحمد أنّ المعاملة الخاصّة «عُزيت إلى إدراكهم أنّهم أساؤوا إلينا وعذّبونا لمدّة سنتَين ونصف السنة، وأملهمبأنّنا سننسى ذلك»[٣٣].

كان أحمد وإقبال، قد وقعا في قبضة التحالف خلال زيارتهما أفغانتسان

(*) عندما فشل آغرستو بشكل ذريع في إعادة إعمار نظام الجامعات في العراق، وتركه البلد من دون إنجاز مهمّته، أعاد النظر في حماسته المبكرة للنهب، واصفًا نفسه بأنّه محافظ جديد صدمته الحقيقة. تأتي هذه التفاصيل، كما غيرها، من كتاب راجيف شاندراسيكاران النابض حول المنطقة الخضراء: «الحياة الامبريالية في مدينة الزمرّد».

لحضور حفل زفاف. كانا قد تعرّضا للضرب العنيف، وحُقنا بأدوية مجهولة، ووُضعا في وضعيّات مجهدة لساعات، وحُرما من النوم، وحُلقا بالقوّة، وجُرِّدا من جميع حقوقهما القانونيّة لمدّة ٢٩ شهراً[٣٤]. وبرغم ذلك، كان يفترض بهما «نسيان ذلك» في حضرة رقائق الـ «برينغلز» الجذّابة. كانت تلك الخطّة.

من الصعب تصديق ذلك ـ لكن مرّة أخرى، كانت تلك اللعبة التي خصّصتها واشنطن للعراق ـ صدم البلد وترهيبه برمّته، وتدمير بناه التحتيّة بشكل متعمّد، وعدم التصرُّف إزاء تقويض ثقافته وتاريخه. ثمّ بعد ذلك، محاولة ترقيع الأمور، بواسطة تموين غير محدد من التجهيزات المنزليّة الرخيصة والأطعمة المبتذلة. في العراق، لم تكن حلقة المحو الثقافي واستبداله، نظريّةً على الإطلاق. فقد تكشّف الأمر خلال أسابيع.

ويُقرّ بول بريمر، الذي عُيّن من قبل بوش مديراً لسلطة الاحتلال في العراق، بأنّ النهب كان لا يزال مستمرّاً بقوّة أول ما وصل إلى بغداد، كما أنّ النظام كان بعيداً عن التطبيق. «كانت بغداد غارقة في قبضة النيران. قدت من المطار... لم يكن هناك سيرٌ في الطريق؛ لم يكن هناك كهرباء، ولا إنتاج للنفط، ولا نشاط اقتصادي. لم يكن هناك شرطيّ واحد في الطريق». وبرغم ذلك، تمثّلت حلوله لهذه الأزمة في فتح حدود البلد فوراً أمام الواردات غير المقيّدة وغير الخاضعة للجمارك أو الضرائب، أو التفتيش، أو التعريفات. أعلن بريمر بعد أسبوعين من وصوله: «كان العراق مفتوحاً للأعمال»[٣٥] انتقل العراق في ليلة وضحاها، من كونه البلد الأكثر عزلةً في العالم، بعد أن انتزع من التجارة الأساسيّة عن طريق عقوبات الأمم المتّحدة الصارمة، ليُصبح أكثر الأسواق انفتاحاً في العالم.

في حين كانت الشاحنات التي تحمّل الغنائم تتوجّه إلى الأردن وسوريا وإيران، كانت تمر بالقرب منها في الطريق المعاكس، مواكب من الأسرّة المسطّحة التي تكدّس فوقها التلفزيونات الصنينّة وأقراص الـ «دي. في. دي» الهوليوودية، والصحون اللاقطة اليابانية الجاهزة كلّها لتفرَّغ على جوانب

الطرقات في محافظة الكرادة في بغداد. وفي حين كانت ثقافة تُحرق وتجتزأ، كانت أخرى تتدفّق في رزم جاهزة، بديلة.

كانت نيو بريدج ستراتيجيز إحدى الشركات الأميركيّة التي كانت جاهزة لتشكّل بوّابة هذا الاختبار في الرأسماليّة الفاتحة، والتي كان قد أطلقها جو آلبو، رئيس الوكالة الفدراليّة لإدارة الطوارئ التابع لبوش». وقد وعدت هذه الشركة، باستخدام علاقاتها السياسيّة البارزة بهدف مساعدة الشركات الأميركيّة المتعدّدة الجنسيّات في تولّي قسط من العمل في العراق. «سيشكّل الحصول على حقوق توزيع منتجات «بروكتر وغمبل» منجماً للذهب»، بحسب ما أشار أحد المساهمين في الشركة بحماسة «تستطيع سلسلة محلاّت تبيع بالتجزئة أن تقوّض ثلاثين متجراً عراقيّاً بمخزون واحد فقط، يُمكن بعدها لـ «وول مارت» أن يكتسح البلاد»[٣٦].

كان العراق برمّته، تماما كما سجناء «كوخ الحبّ» في معتقل «غوانتانامو»، سيُشترى بالـ «برينغلز» وثقافة البوب. . . أقلّه كانت تلك خطّة إدارة بوش لمرحلة ما بعد الحرب.

الفصل السابع عشر

الانفجار الارتداديّ للأيديولوجيا

كارثة رأسماليّة بكلّ ما للكلمة من معنى

إنّ العالم لا يعدو كونه مكاناً وسخاً. وعلى أحدهم أن يبادر إلى تنظيفه.

كوندوليزا رايس، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في غمرة الحاجة إلى اجتياح العراق[١].

قد تكون قدرة بوش على تخيّل شرق أوسط مختلف، مرتبطة بجهله النسبيّ أمور المنطقة. إذ لو أنّه سافر شخصياً إلى الشرق الأوسط، وشاهد ما يعتريه من مشاكل واختلالات، لكان أُصيب بإحباط كبير. فهو بتحرير نفسه من واجب النظر إلى وقائع الحياة اليوميّة هناك، تبنّى رؤية افتراضيّة إلى ما يجب أن تكون عليه المنطقة.

فريد زكريّا، كاتب يوميّات إخباريّة في الـ «نيوزويك»[٢].

قال الرجل الذي كان يجلس على العرش: «أنرى، أنا أجعل كلّ الأشياء جديدة». أضاف: «أكتب هذه الكلمات لأنّها كلمات جديرة بالتصديق وتعبّر عن الحقيقة».

التجليّ

علقت الحرب في العراق في مرحلة التحكّم في الأضرار لمدّة طويلة، إلى درجة أنّه أصبح من السهولة بمكان نسيان الرؤية الأولّية للطريقة التي كان يجب أن تنجح الأمور بموجبها. لكن في الحقيقة، كانت هناك رؤية أخرى كان قد تمّ

تحديدها بشكل متقن في مؤتمر عقدته وزارة الخارجيّة الأميركيّة في بغداد في الأشهر الأولى من الاحتلال. ولقد أبرز هذا الاجتماع أربع عشرة شخصيّة من البيروقراطيّين والوجوه السياسيّة الرفيعة الشأن، القادمة من روسيا ودول أوروبا الشرقيّة، كانت عبارة عن تشكيلة من وزراء للماليّة، ورؤساء لبنوك مركزيّة، ومرشّحين سابقين إلى رئاسة المجالس الوزاريّة. لقد وصلوا جميعهم إلى مطار بغداد الدوليّ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ معتمرين خوذات عسكريّة ودروعاً واقية، لينطلقوا بسرعة من هناك إلى المنطقة الخضراء، التي تشكّل مدينة مسوّرة داخل مدينة بغداد، تضم مراكز الحكومة العراقيّة لتصريف الأعمال الخاضعة لرعاية الولايات المتحدة والسلطة الموقتة للتحالف، ومؤخّراً السفارة الأميركيّة. وقد كان الضيوف الرفيعو الشأن يقومون بإعطاء دروس لمجموعة صغيرة من الشخصيّات العراقيّة النافذة في التحوّل إلى الرأسماليّة، في قصرٍ للمؤتمرات كان قد شيّده صدّام حسين.

كان أحد أبرز المتكلّمين، ماريك بيلكا، وزير ماليّة بولندا السابق، اليمينيّ التوجّهات الذي عمل تحت قيادة بريمر في العراق لشهور عديدة. ولقد صدم بيلكا، وفقاً لتقرير رسميّ صادر عن وزارة الخارجيّة حول هذا الاجتماع، بمضمون رسالته الحضور، إذ دعاهم إلى اقتناص فرصة الفوضى كي «يكونوا فعّالين» في الدفع قدماً بسياسات من شأنها أن تؤدّي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمّال. إنّ أوّل ما يمُكن استقاؤه من الأمثولة البولندية، بحسب بيلكا، هو أنّه «تجب تصفية كلّ المؤسسات الحكوميّة غير المنتجة بشكل فوريّ وبدون بذل أيّ مجهود لإنقاذها عن طريق صرف اعتمادات ماليّة لها من المال العامّ» (لكنّه أخفقَ في الإشارة إلى أنّ منظّمة التضامن البولنديّة كانت قد أُجبرت على التخلّي عن مخطّطاتها الرامية إلى خصخصة سريعة للبلاد، منقذةً بذلك بولندا من انهيار على الطريقة الروسيّة). أمّا الأمثولة الثانية، فقد كانت أكثر وضوحا: لقد تجسّدت بعد انقضاء الشهر الخامس على سقوط بغداد، في وقتٍ كان يتخبّط فيه العراق في أزمة إنسانيّة تستدعي حالة الطوارئ. ناهزت نسبة البطالة ٦٧٪، وتفّشت حالات نقص التغذية إلى درجة أنّ الشيء الوحيد الذي كان يُبقي شبح

المجاعة بعيداً، كانت المساعدات الغذائيّة والسلع الضروريّة الأخرى التي قدّمتها الدولة، تماماً كما حصل في معادلة «النفط مقابل الغذاء» إبّان فترة فرض الأمم المتّحدة عقوبات على العراق. كان بإمكان العراقيّين أيضاً، أن يملأوا خزّانات وقود سيّاراتهم لقاء قروشٍ قليلة عند توفّر النفط. وقال بيلكا للعراقيّين إنّ هذه المساعدات المجّانيّة المُخلّة بالسوق، يجب أن تتوقّف حالاً. ونصحهم «طوّروا القطاع الخاصّ، من خلال بدئكم بإلغاء الإعانات». وقد شدّد على أنّ هذه التدابير كانت «أهمّ بكثير من الخصخصة، وأكثر منها إثارة للنزاع»[٣].

جاء الدور بعد ذلك على إيغور غيدار، أحد مرشّحي يلتسن السابقين إلى رئاسة الوزراء، الذي كان يُنظر إليه كمهندس برنامج المعالجة بالصدمة الذي طُبّق في روسيا. ويبدو أن وزارة الخارجيّة افترضت عند دعوة غيدار إلى زيارة بغداد، أنّ الشعب العراقيّ لم يكن على علم بأنّه كان منبوذاً في موسكو لما له من ارتباطات بمؤيّدي حكم الأقلّية، وبالسياسات الملتوية التي أدّت إلى إفقار عشرات الملايين من الروس[*]. وفي حين كان العراقيّون في عهد صدّام، غير مطّلعين بشكل وافٍ على ما كان يجري خارج الحدود، فإنّ معظم الأشخاص الذي حضروا المؤتمر في المنطقة الخضراء، كانوا قد عادوا حديثاً من المنفى. ففي التسعينيّات، عندما كانت روسيا تتفجّر في الداخل، كان هؤلاء الناس يمضون وقتهم في قراءة الـ «إنترناشونل هيرالد تريبيون».

كان محمّد توفيق، وزير الصناعة في الحكومة الانتقاليّة، هو من أخبرني عن هذا المؤتمر الغريب، الذي لم تُغطّه الصحافة في حينه. وبعد شهور من ذلك،

(*) كان العديد من اللاعبين الأساسيّين في غزو العراق واحتلاله من قدامى الفريق الأصلي في واشنطن الذي طالب بتطبيق المعالجة بالصدم في روسيا: ديك تشيني، الذي كان وزير الدفاع عندما صاغ جورج بوش الأب سياسة الولايات المتحدة إزاء روسيا ما بعد النظام السوفياتي، وبول فولفويتز نائب ديك تشيني، وكوندوليزا رايس التي كانت وقتئذٍ كبيرة مستشاري بوش الأب حول عمليّة تحوّل روسيا. بالنسبة لجميع هؤلاء اللاعبين الرئيسيّن، والعشرات غيرهم من الموظّفين الأدنى شأنًا، كانت المرحلة الانتقاليّة الروسيّة التي شهدتها التسعينيّات تعتبر، وليس من باب السخريّة، مثالاً يجدر تطبيقه في العراق؛ وذلك بالرغم من العواقب الوخيمة الذي تركها التحوّل على الشعب الروسيّ آنذاك.

وعند لقائنا في مكتبه الموقت في بغداد (كان مبنى الوزارة القديم قد تحوّل إلى ما يشبه الصدفة المتفحّمة)، كان توفيق لا يزال يضحك جرّاء ذلك. لقد أخبرني أنّ العراقيّين قد قاموا بتفجير هؤلاء الضيوف المدرّعين كوسيلة لإبلاغهم أنّ قرار بول بريمر بتشريع الحدود على مصراعيها أمام الاستيراد غير المقيَّد، قد أساء على نحو دراماتيكيّ إلى مستوى حياة أناس لم تترك الحرب لهم ولم تذر. فإذا كان لا بدّ من دفع الأمور نحو الأسوأ بقطع دعم المحروقات وإيقاف المساعدات الغذائيّة، فلم يكن على الاحتلال إلاّ أن ينتظر ثورة الناس في القريب العاجل. وقال توفيق الذي كان متحدّثاً بارعاً: «لقد قلت لبعض منظّمي هذا المؤتمر، إني لو كنت من أنصار خصخصة الاقتصاد العراقيّ، لكنت أحضرتُ غيدار ليقول لهم، «افعلوا تماماً عكس ما فعلنا نحن».

حذّر جوزيف ستغليتز، كبير الخبراء الاقتصاديّين السابق في البنك الدوليّ، عندما بدأ بريمر بإصدار المراسيم القانونيّة في بغداد، من أنّ العراق يتلقّى علاجاً بالصدمة أكثر راديكاليّةً حتّى من ذلك الذي طُبِّق على الاتّحاد السوفياتيّ السابق. كان ذلك صحيحاً بما فيه الكفاية. فبحسب مخطّط واشنطن الأصلي، كان مطلوباً أن يُصبح العراق حقلاً للتجارب تماماً كما كانت حال روسيا في أوائل التسعينيّات. لكن في هذه المرّة، كان يجب أن تكون الشركات الأميركيّة ـ وليس الشركات المحلّية أو الأوروبيّة أو الروسيّة أو الصينية المنافسة ـ هي من يحجز المكان الأوّل في رحلة السعي وراء الملايين السهلة. والحال كذلك، فلا شيء سيكون قادراً على منع التغيير الاقتصاديّ الأكثر إيلاماً. فبعكس ما حدث في الاتّحاد السوفياتي السابق، وأميركا اللاتينيّة وأفريقيا، لم تكن عمليّة التحوّل لتترك المجال لأيّ علاقة رومانسية بين الموظّفين الأميركيّين والمسؤولين العراقيّين في الوقت الذي كان يتمّ فيه نهب البلد. ألغت واشنطن دور الوسيط في العراق: فمع تحويل دور صندوق النقد والبنك الدوليَّين إلى دور الداعم، أخذ الأميركيّون الصدارة وتحكّموا في الأمور المركزيّة. وقد صرّح مسؤول عسكريّ كبير للـ «أسوشيتد بريس»، قائلاً: لقد أضحى بول بريمر هو الحكومة. لم يكن هناك من جدوى في التفاوض مع الحكومة المحليّة لأنّنا في هذه المرحلة التي وصلنا إليها، سنكون مثل الشخص الذي يُفاوض نفسه»[٤].

أبعدَ اتّباع هذه الديناميّة الجديدة، العراقَ عن طريق التحوّل الاقتصاديّ التي اختُبرت سابقاً. فقد تمّ التخلّي الآن عن جميع الجهود المتأنيّة، التي اتّبعت خلال التسعينيّات بهدف الإيحاء بأنّه لم يكن لـ «التجارة الحرّة» أي علاقة بالمشاريع الامبرياليّة. كان يُمكن في مكان آخر من العالم، إيجاد مساحة من التجارة الحرّة، يتمّ خلالها التفاوض بشيء من الوفاء، لكنّ الغالب منها لا يزال مستمراً حتّى يومنا هذا بدون وكالات أو تفويض، وبدون الحاجة إلى استخدام أشخاص دُمى، وذلك عبر السيطرة المباشرة على الأسواق الجديدة من قبل الشركات الأجنبيّة العابرة للقارّات في أرض المعركة، كنتيجة للحروب الاستباقيّة.

إنّ مؤيّدي «النظريّة المثال»، يدّعون اليوم أنّ الخطأ الفظيع الذي اقترفوه في حربهم، يكمن في هذه النقطة. قال ريتشارد بيرل في أواخر ٢٠٠٦، «إنّ الخطأ المشتمل على بذور التطوّر» يعمل لمصلحة بريمر. وقد وصل دايفد فروم في النهاية إلى قولٍ مفاده أنّه كان يجب عليهم الإتيان «بأيّ شخصٍ ذي سحنة عراقيّة» بهدف إعادة تشكيل العراق في أسرع وقت ممكن»[٥]. لكنّهم بدلاً من ذلك، ببول بريمر المحتجب في القصر الجمهوريّ الصدّاميّ ذي القبّة الفيروزيّة، حيث كان يتلقّى نصوص القوانين التجاريّة والاستثماريّة عن طريق البريد الالكترونيّ، من وزارة الدفاع مباشرة، ليقوم بعدها بطبعها والتوقيع عليها وفرضها كأمر واقع على كلّ الشعب العراقيّ. لم يكن بريمر مجرّد أميركيّ هادئ يناور ويدير الأمور من خلف الستار، بل كان يبدو من خلال طلعاته الأسبوعيّة، وولعه بالظهور عبر الإعلام، شديد الرغبة في بسط سلطته المطلقة على العراقيّين. لقد كان يقطع البلاد جيئةً وإياباً بطائرته العموديّة ذات اللون البازيّ المبهر، محيطاً نفسه بالحرس الأميركيّ الخاصّ من شركة «بلاكووتر» ومرتدياً بزّته ذات العلامة التجاريّة المميّزة «بروكس برازرز» النافرة، ومنتعلاً جزمة التمبرلند العاجيّة اللون. كانت هذه الجزمة هديّة أرسلها إليه ابنه لدى توجّهه إلى بغداد. قال الابن في الرسالة المرفقة بالهديّة: «اركل جذوع الأشجار يا أبي»[٦].

أقرّ بريمر شخصياً بأنّه لم يكن يعرف الكثير عن بغداد (قال في حوار مع أحد الصحافيّين: «كنت قد عشت فترةً في أفغانستان»). لكن ذلك الجهل لم يكن ليعني شيئاً لبريمر، إذ اقتصر تركيزه على مهمّته المركزيّة الوحيدة في العراق: «الرأسماليّة الكارثيّة»(٧).

كان بريمر في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يعمل مديراً تنفيذياً ومستشاراً رئيسياً للشؤون السياسيّة في شركة التأمين العملاقة «مارش أند ماكلنن». كانت مكاتب الشركة تقع في البرج الشماليّ من مبنى التجارة العالميّة، وكانت قد دُمِّرت في الهجوم الإرهابيّ. بقي في الأيّام الأولى التي تلت الهجوم، ٧٠٠ من موظّفي الشركة مجهولي المصير. وثبتت في النهاية، وفاة ٢٩٥ منهم. وبعد شهرٍ بالتمام، في الحادي عشر من تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠١، أطلقَ بريمر «كرايسز كونسلتنغ براكتيس»، وهي قسم جديد في المجال الاستشاريّ الخاصّ بالأزمات، يُعنى بتهيئة الشركات المتعدّدة الجنسيّات للتصدّي لأيّ هجوم إرهابيّ محتمل، أو غيره من الكوارث. ومن خلال تسويقه لتجربته كسفير كامل الصفة التمثيليّة في شؤون مكافحة الإرهاب تحت إدارة الرئيس ريغن، قام بريمر وشركته بتقديم خدمات شاملة في مجال مكافحة الإرهاب، من التأمين على الأخطار السياسيّة، إلى العلاقات العامّة، وصولاً إلى إسداء النصيحة حول ما يجب تخزينه(٨).

كانت مشاركة بريمر الطليعيّة في التعاطي مع المسائل الأمنيّة في بلده الأمّ، بمثابة تحضير مثاليّ لعمله في العراق. والسبب هو أنّ إدارة بوش استخدمت معادلة لإعادة بناء العراق، كتلك التي استخدمتها بشكل رياديّ في تعاطيها مع أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: لقد تعاملت مع عراق ما بعد الحرب على أنّه مصدر أرباح استثماريّة، بحيث كان يُمكن أن تستغلّ فيه، بحريّة، كلّ الإمكانيّات المتوفّرة للربح السريع. لذا، برغم أنّ بريمر قد يكون ربّما داس على أقدام كثيرة، فإنّ مهمّته لم تكن أبداً الفوز بقلوب العراقيّين وعقولهم، بل اقتصرت على تحضير البلد لعمليّة إطلاق الشركة العراقيّة. عندما ننظر إلى الأمور من هذه الزاوية، نرى في قراراته السابقة الشديدة الخبث، ترابطاً منطقياً جلياً.

صب جاي غارنر الجنرال الحذر، اهتمامه بعد أن خلف بريمر، ككبير مبعوثي الولايات المتّحدة، في الأشهر الأربعة الأولى من ولايته على التحوّلات الاقتصاديّة. وقام كي يصل إلى هدفه، بتمرير مجموعة من القوانين، شكّلت ما عُرف بـ «برنامج العلاج بالصدمة» المُستقى من «مدرسة شيكاغو» الكلاسيكيّة. لقد كان الاقتصاد العراقيّ قبل الاجتياح مرتكزاً على شركة البترول الوطنيّة، ومئتي شركة تابعة للدولة، كانت تُنتج السلع الغذائيّة الأساسيّة والموادّ الخامّ المطلوبة للصناعة: أي كلّ شيء، من الإسمنت إلى الأوراق وزيوت الطبخ. لقد أعلن بريمر في الشهر التالي لوصوله، أنّه ستتمّ فوراً خصخصة الشركات الحكوميّة المئتَين: «سنضع مؤسّسات الدولة غير الفعّالة بين يدَي القطاع الخاصّ»، فهذا أمر ضروريّ جداً كي يستعيد الاقتصاد العراقيّ صحّته[٩].

صدرت بعد ذلك، القوانين الاقتصاديّة الجديدة. وبهدف جذب المستثمرين الأجانب كي يشاركوا في مزاد الخصخصة ويُنشئوا مصانع جديدة وأسواق البيع بالتجزئة التي كان يحتاج إليها العراق، قام بريمر بتفعيل مجموعة من القوانين الجذريّة، التي وصفتها «ذي إيكونوميست» بعبارات برّاقة، بأنّها «قائمة الأماني التي يحلم بها المستثمرون الأجانب والوكالات المانحة لتتمكّن من تطوير الأسواق بشكل أفضل»[١٠]. وسمح واحدٌ من القوانين بتخفيض معدّل الضرائب المفروضة على الشركات من حوالى ٤٥٪ إلى ١٥٪ (كان ذلك نقلاً وفياً عن كتاب ميلتون فريدمان). كما أنّ قانوناً آخر سمح للشركات الأجنبيّة بتملّك ما نسبته ١٠٠٪ من أيّ أصول عراقيّة. وتمّ بذلك، تلافي ما حدث في روسيا حيث ذهبت الأموال إلى جيوب الأقلّيات الحاكمة. بل كان هناك ما هو أفضل. كان باستطاعة المستثمرين إخراج كلّ ما ربحوه في العراق إلى خارج البلاد، بدون أن يُطلب منهم الاستثمار من جديد، أو أن يتكبّدوا أيّ أعباء ضريبيّة. كما نصّ المرسوم على إعطاء الحقّ للمستثمرين بتوقيع عقود الإيجار والاتفاقيّات التي يُمكن أن تدوم لمدّة أربعين سنة قابلة للتجديد، ما عنى أنّ أيّ حكومة مستقبليّة كانت ستتحمّل مسؤولية الصفقات التي أبرمها المحتلّون. وارتبط المجال الوحيد الذي ارتأت فيه واشنطن كبح جماح أطماعها بمسألة الثروة النفطيّة: فلقد

حذّرها مستشاروها العراقيّون من أنّ أيّ تحرّك في اتّجاه خصخصة الشركة الحكوميّة لإنتاج النفط، أو المطالبة بالتصرّف باحتياطي النفط قبل القيام بتشكيل حكومة عراقية، سيعُتبر إعلاناً للحرب. وبرغم ذلك، فلقد استأثرت سلطات الاحتلال بما قيمته عشرون مليار دولار من المداخيل العائدة إلى شركة النفط الوطنيّة العراقيّة، لتقوم بإنفاقها على هواها(*)(١١).

لقد كان البيت الأبيض يركّز على الكشف عن اقتصاد عراقيّ برّاق، إلى درجة أنّه قرّر، خلال الأيام الأولى من الاحتلال، أن يُطلق عمليّة نقديّة جديدة، شكّلت مبادرة لوجستيّة ضخمة. وقد قامت الشركة البريطانيّة «دولارو» بطبع الأوراق النقديّة، ليقوم أسطول جويّ بتسليمها إلى الإدارات المختصّة، ويتمّ بعد ذلك توزيعها بعربات مصفحّة وشاحنات كانت تنفّذ آلاف المهمّات في طول البلاد وعرضها، وذلك في وقت كان فيه خمسون في المئة من الناس يفتقدون مياه الشرب، وكانت إشارات المرور الضوئيّة معطّلة، والجريمة متفشّية بدون أي روادع(١٢).

صحيح أن بريمر كان الشخص الذي كان يطبّق المخطّطات على الأرض، لكن تحديد سلّم الأفضليّات كان يأتي من الرأس مباشرة. وصف رامسفيلد في شهادة له أمام لجنة من مجلس الشيوخ، وصف رامسفيلد «إصلاحات بريمر الكاسحة» بأنّها عمليّة وضع أحد قوانين الاستثمار والضريبة الأكثر تبصُّراً ـ وجاذبيّةً ـ في العالم الحرّ». بدا في البداية، أنّ المستثمرين يقدّرون هذا الجهد، لكن بعد مضيّ بضعة شهور، بدأت تسري أحاديث حول فتح مطعم

(*) إنّ حوالى ٨,٨ مليارات دولار من هذه الأموال، غالباً ما كان يشار إليها بعبارة «المليارات العراقيّة المفقودة»، لأنّها قد اختفت في الوزارات العراقيّة، الخاضعة لإدارة الولايات المتّحدة في العام ٢٠٠٤، عملياً من دون أيّ أثر. وكان بريمر قد برّر هذه المراقبة غير الصارمة أمام لجنة الكونغرس الأميركيّ في شباط/فبراير ٢٠٠٧ بالقول: «لقد شكّلت إعادة إطلاق الحركة الاقتصاديّة قمّة أولويّاتنا». وتمثّلت الخطوة الأولى في إعادة ضخّ الأموال إلى العراقيّين، بأسرع وقت». وعندما سئل مستشار بريمر المالي، الأدميرال المتقاعد دايفد أوليفر، من قبل اللجنة، عن الملايين المفقودة، أجاب: «أجل، أنا أفهم هذا، لكنّي أقول ما الذي قد يغيّره ذلك في الواقع؟».

«ماكدونالدز» في وسط مدينة بغداد: الرمز الأكثر تعبيراً لدخول العراق في دائرة الاقتصاد العالميّ. وقد رُصدت تقريباً الأموال اللازمة لبناء فندق فخم من سلسلة «ستاروود». كما أنّ شركة «جنرال موتورز»، كانت قد بدأت تخطّط لبناء مصنع للسيّارات. أمّا على الصعيد الماليّ، فقد مُنح المقرّ الرئيسيّ للبنك الدوليّ، «أتش. أس. بي. سي.»، عقداً لفتح فروع له في جميع أنحاء العراق، في الوقت الذي أعلنت فيه «سيتي غروب» عن مخطّطات لتقديم قروض كبيرة تضمن عدم بيع نفط العراق مستقبلاً. أمّا كبريات الشركات النفطيّة ـ «شيل» و«بي بي» و«إكسون موبيل» و«شيفرون» ولوك أويل «الروسيّة ـ فقامت بمقاربات تجريبيّة، بتوقيعها على اتفاقيّات تخوّلها تدريب موظّفين حكوميّين مدنيّين في مجال التكنولوجيا المتطوّرة، واستخراج النفط، ونماذج الإدارة، لأنّها كانت واثقة من أنّ وقت الاستفادة منهم كان سيأتي قريباً[١٣].

لم تكن قوانين بريمر، التي وُضعِت لخلق جوّ تحفيزيّ لجموح الاستثمار، أصليّة بالتحديد ـ لم تكن سوى نسخة معدّلة ومسرّعة لما تمّ اعتماده في تطبيقات العلاج بالصدم سابقاً. لكنّ مجلس بوش الوزاري المختصّ بتفعيل الرأسماليّة الكارثيّة، لم يكن يرضيه الانتظار طويلاً قبل أن تفعل هذه القوانين فعلها. وفي الأماكن التي دخلت في التجربة العراقيّة حقولاً جديدة، وبجرأة، حوّلت الاجتياح والاحتلال وعمليّة إعادة الإعمار إلى سوق مخصخصة بالكامل ومثيرة للغاية. لقد تمّ خلق هذه السوق باستعمال المنظومة الأمنيّة نفسها التي اعتُمدت داخل الولايات المتّحدة نفسها، أي باستخدام مبالغ كبيرة صُرفت من المال العامّ. أمّا في ما يختصّ بإعادة الإعمار وحدها، فقد بدأ ضخّ الأموال بمبلغ ٣٨ مليار دولار من الكونغرس الأميركيّ و١٥ مليار دولار من الدول الأخرى، إضافةً إلى ٢٠ مليار دولار من أموال النفط العراقيّ»[١٤].

انعقدت المقارنات المدحيّة والحتميّة مع «خطّة مارشال» عندما تمّ الإعلان عن المليارات الأولى. وكان بوش شخصياً هو من دفع إلى استحضار هذه المقارنة، عندما صرَّح بأنّ إعادة الإعمار «تشكّل أكبر التزام ماليّ من نوعه منذ «خطّة مارشال». كما أفاد خلال مقابلة تلفزيونيّة في الأشهر الأولى من

الاحتلال: «سبق لأميركا أن قامت بهذا النوع من العمل. فقد قمنا بعد الحرب العالميّة الثانية بدعم الأمّتَين [الدولتين] المهزومتَين، ألمانيا واليابان، ووقفنا إلى جانبهما حتّى تمكّنتا من تشكيل حكومتَيهما الجيّدتي الصفة التمثيليّة»(١٥).

إنّ ما حصل للمليارات المفرزة لإعادة إعمار العراق. لم يكن له أي علاقة بالتاريخ الذي استحضره بوش. فقد استفادت الشركات الأميركيّة في ظلّ «خطّة مارشال» من خلال إرسال المعدّات والأغذية إلى أوروبا. لكن الهدف المُعلَن وقتها كان مساعدة الاقتصادات التي دمّرتها الحرب كي تعيد بناء نفسها كأسواق ذات اكتفاء ذاتيّ، ولتتمكّن من خلق فرص عمل لمواطنيها، وإعادة إحياء نظام ضريبيّ قادر على تمويل عمليّة تأمين الخدمات الاجتماعيّة اللازمة. ولا شكّ في أنّ الاقتصادَين الألمانيّ واليابانيّ، يشكّلان اليوم النموذج البديهيّ لنتائج هذا المشروع.

لقد أطلقت إدارة الرئيس بوش مشروعاً مناقضاً لـ «خطة مارشال». فهو ينافيه من كلّ النواحي تقريباً. وُضِعت الخطّة أصلاً بغية استكمال عمليّة تقويض قطاع الصناعة العراقيّة، الذي كان قد أُضعف بشكل كبير حتّى ذلك الحين، والإمعان في زيادة نسبة البطالة. وبينما كان مشروع ما بعد الحرب العالميّة يمنع الشركات الأجنبيّة من الاستثمار كي لا يظنّ الآخرون أنّها تستفيد من أوضاع غير عاديّة لدول في حالة ضعفٍ بالغ، فإنّ المخطَّط الحاليّ قام بكلّ ما في وسعه لتعزيز ازدهار تكتّل الشركات الأميركية (مع رمي بعض العظام لشركات لها قواعد في الدول التي انضمّت إلى «تحالف العازمين»). وأشارت هذه السرقة للأموال العراقيّة المخصّصة لإعادة الإعمار، والتي تمّ تبريرها بفرضيات عنصريّة غير مقنعة، إلى التفوّق الأميركيّ والدونيّة العراقيّة ـ وليس فقط إلى «شياطين الفساد وعدم الفعاليّة» ـ التي حكمت على هذا المشروع بالفشل منذ البداية.

لم يذهب أيّ من هذه الأموال إلى المصانع العراقيّة لتمكينها من إعادة إرساء أساسات اقتصاد دائم ونابل للحياة، وخلق فرص عمل محليّة، وإنشاء شبكة أمان اجتماعيّ. لم يكن للعراقيّين عملياً أيّ دور في هذه الخطّة على

الإطلاق. لكن، على العكس من ذلك تماماً، فإنّ عقود الحكومة الفدراليّة الأميركيّة ـ التي صدرت بأغلبها عن الوكالة الأميركية للتنمية الدوليّة ـ كانت مجرّد عمليّات تفويض لشركات كي تموّل صناديق المساعدات التي كانت قد صُمّمت في فرجينيا وتكساس ليتمّ تجميعها لاحقاً في العراق. لقد كانت، وفق ما ردّدت غالباً قوّات الاحتلال، «هبة من الشعب الأميركيّ إلى الشعب العراقيّ. وكلّ ما توجّب على العراقيّين فعله، هو فتح الصندوق لا غير»[١٦]. حتّى اليد العاملة العراقيّة الرخيصة، لم تكن مطلوبة لإنتاج عمليّة التجميع، وذلك لأنّ كبريات الشركات الأميركيّة المتعاقدة، مثل هاليبرتون و«بكتل»، وعملاقة الهندسة الكاليفورنيّ، «بارسون»، كانت تفضّل كلّها استقدام عمّال أجانب لثقتها بأنّها ستتمكّن من ضبطهم. وهكذا، وجد العراقيّون أنفسهم مُحاصَرين بدور المشاهد المرعوب: من التكنولوجيا العسكريّة الأميركيّة أوّلاً، ومن براعتها في الهندسة والإدارة ثانياً.

وكما حصل تماماً مع الصناعة الأمنيّة في الوطن الأمّ، فإنّ دور موظّفي القطاع العامّ ـ حتّى الأميركيين منهم ـ قد خُفِّض إلى أقصى الدرجات. فلقد كان فريق بريمر مكوَّناً من حوالى ١٥٠٠ رجل اختيروا لحكم بلدٍ يؤوي خمسة وعشرين مليوناً. ومن المفارقة أنّ شركة هاليبرتون كان لديها ٥٠٠٠٠ عامل في المنطقة، الكثير من بينهم كانوا يشغلون مناصب مضمونة في القطاع العامّ ، تمّ إغراؤهم للتوجّه نحو القطاع الخاصّ عن طريق تقديم عروضٍ أفضل[١٧].

لقد كان الحضور الضعيف للدولة، والحضور القويّ للشركات، يعكسان حقيقة أنّ جماعة بوش كانت تستخدم عمليّة إعادة إعمار العراق (حيث كانت لها السيطرة الكاملة، بعكس ما كان من شأن الجماعات البيروقراطية في أميركا نفسها)، لتطبيق رؤيتها بحكومة خارجيّة الموارد ومفرغة من أي مضمون. لم يكن هناك في العراق، من وظيفة حكوميّة واحدة لم تُعتبر «جوهريّة»، بحيث لا يُمكن تسليمها لمتعهّد. وبالطبع، كان يُفضّل أن يساهم هذا المتعهّد في دعم الحزب الجمهوريّ بالأموال أو بالجنود المسيحيّين خلال الحملات الانتخابيّة.

لقد كان شعار بوش الشائع، يتحكّم في مفاصل تورّط القوى الأجنبيّة في العراق: على القطاع الخاصّ أن يقوم بالمهامّ ما دام يستطيع ذلك.

وهكذا، إذا كان بريمر هو ما كان يوقّع مراسيم القوانين، فلقد كان محاسبون من القطاع الخاصّ هم من يصمّمون وينظّمون الواقع الاقتصادي برمّته. (قبضَت «بيرينغ بوينت»، فرع شركة المحاسبة والاستشارت العالميّة البارزة «كاي. بي. أم. جي.»، مبلغ ٢٤٠ مليار دولار لبناء «نظام مسيّر من قبل السوق»، في العراق. ولقد وردت كلمة «الخصخصة» مرّة في نصّ العقد المؤلَّف من ١٠٧ صفحات. كانت «بيرينغ بوينت» هي التي وضعت نصّ العقد الأصليّ). وكان يُدفع للأدمغة المفكّرة كي تفكّر (حصل معهد «آدم سميث البريطانيّ»، على عقد يقدّم بموجبه المساعدة في خصخصة الشركات العراقيّة). كذلك، قامت شركات متخصّصة في الشؤون الأمنيّة، ومتعاقدون متخصّصون في الشؤون الدفاعيّة، بتدريب الجيش العراقيّ الجديد وقوى الشرطة («دينكورب، فينيل»، ومجموعة «كارلايل»، و«يو أس أس»، وغيرها). وقامت شركات تُعنى بالشأن التربويّ، بوضع مسوّدة للنهج الواجب اتّباعه في مرحلة ما بعد صدّام، وقامت بطبع الكتب الجديدة (مُنحت شركة «كرايايتف أسوسييتس»، وهي شركة تُعنى بالإدارة والاستشارة التربويّتَين متّخذة مقراً لها العاصمة واشنطن، عقوداً تجاوزت قيمتها ١٠٠ مليون دولار للقيام بتلك المهامّ)(*)[١٨].

تم في هذه الأثناء، تبنّي النموذج الرياديّ الذي قدّمه تشيني في البلقان بشكل واسع. كان هذا النموذج يقضي بتحويل القواعد العسكريّة إلى بلدات صغيرة على النمط الهاليبرتوني، بالإضافة إلى قيام شركة ببناء القواعد العسكريّة في أرجاء البلاد كافّة، وإدارتها. كانت المنطقة الخضراء مسيّرة منذ البداية من قبل الشركة، باعتماد نمط المدينة الدولة، حيث كانت الشركة مسؤولة عن كلّ

(*) شرَح أحمد الرحيم، وهو مواطن أميركي من أصل عراقيّ كان يعمل مع «كرايايتف أسوشيتس»، قائلاً: «تمثّلت الفكرة الأساسيّة في وضع منهجٍ وجلبه إلى العراق. غير أنّ العراقيّين تذمّروا قائلين: «كلّ شيء يحضَّر في الولايات المتّحدة هو مرفوض، ويُعتبر ساقطًا».

شيء، من صيانة الطرقات حتّى إبادة الآفات، ودُور السينما وحفلات الرقص الليليّة.

لم يكن هناك في سلطة «التحالف الموقّت»، الكمّ الكافي من الموظّفين لمراقبة عمل المتعهّدين. كما أنّ إدارة بوش كانت تعتبر أعمال الرقابة غير جوهريّة كي يُصرف عليها. ولقد تمّ دفع مبلغ ٢٨,٥ ملايين دولار لشركة «سي. أيتش. ٢ أم. هيل»، الكولوراديّة، لتدخل في مضاربة مع شركة «بارسون»، وذلك من أجل مراقبة أعمال التنفيذ لأربعة من كبار المقاولين. حتّى عمليّة بناء «الديموقراطيّة المحليّة»، قد تمّت خصخصتها بتسليمها إلى شركة من نورث كارولاينا، هي «معهد البحث ترايانغل»، وذلك بعقد يساوي ٤٦٦ مليون دولار، برغم أنّه لم يكن واضحاً على الإطلاق، ما هي المؤهلات التي كانت تمتلكها «آر. تي. آي» التي كانت تسمح لها بإدخال الديموقراطيّة إلى بلدٍ مسلم. لقد كان المورمون يسيطرون على عمليّات مجلس إدارة شركة، «إيراق [عراق] أوبيرايشون»: أشخاص أمثال جايمس مايفيلد الذي صرّح في هيوستن بأنّه من الممكن إقناع المسلمين باعتناق المذهب المرمونيّ، لأنّه ينسجم بشكل كبير مع تعاليم النبيّ محمّد. وهو يُجاهر، في إحدى رسائله المبعوثة إلى أميركا «بأنّ العراقيّين سيقيمون له نصباً تذكارياً بوصفه مؤسّس الديموقراطيّة في بلاد الرافدَين»(*)(١٩).

توقف عمل الشركات العراقيّة المئتَين التابعة للدولة، بمجرّد نزول المؤسّسات الأجنبيّة إلى أرض الوطن، إذ تجمّدت بفعل الانقطاع المزمن للتيّار الكهربائيّ. كان العراق في أحد الأيّام أكثر الاقتصادات تطوّراً في المنطقة. أمّا الآن، فأكبر الشركات فيه، لا تستطيع أن تحصل على عقدٍ فرعيّ من الدرجة الثانية في إعادة بناء بلدها الخاصّ. وحتّى يُصبح بإمكانها المشاركة بشكلٍ ما في

(*) في الحقيقة، تمّ طرد شركة «آر. تي آي» إلى خارج البلاد لاحقًا، بعد أن ساهمت في إبعاد أحزاب محليّة إسلاميّة عن الإمساك بزمام السلطة نتيجة انتخابات ديموقراطيّة جرت في مدن وبلدات عراقيّة عدّة.

هذا الفورة الذهبيّة، كان على الشركات العراقيّة أن تؤمّن حاجاتها من مولّدات الطوارئ الكهربائيّة، وأن تقوم ببعض الإصلاحات الرئيسيّة، وهي أمور لم يكن من الصعب تجاوزها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار السرعة التي أتمّت بها شركة هاليبرتون بناء القواعد العسكريّة التي حاكت ضواحي المناطق الغرب الأوسط الأميركيّ.

أخبرني محمد توفيق، الموظّف في إدارة الصناعة، أنه قدّم طلبات متكرّرة للحصول على مولّدات كهربائيّة، مشيراً إلى أنّ ١٧ معملاً لإنتاج الاسمنت، مملوكة من الدولة، كانت في وضع يؤهّلها تماماً لتأمين حاجات عمليّة إعادة البناء، بالموادّ اللازمة، وفي الوقت نفسه تأمين العمل لآلاف العراقيّين. لم تحصل المعامل على شيء: لا عقود، لا مولّدات، لا مساعدات. لقد كانت الشركات تفضّل استيراد الاسمنت، كما اليد العاملة، من الخارج، ولو بعشرة أضعاف الكلفة الموجودة في العراق. ولقد قام بريمر، في أحد مراسيمه، بالحظر على البنك المركزي العراقيّ تمويل المؤسّسات المملوكة من الدولة. (وهذا واقع، لم يتمّ الانتباه إليه إلا بعد سنين لاحقة)[٢٠]. لم يكن سبب هذه المقاطعة الفعّالة للصناعة العراقية متعلّقاً بمعوّقات عمليّة، بل كان أيديولوجياً بالكامل، كما قال لي توفيق. وقد أسرّ إليّ: «من بين أصحاب الفيتو، لم يكن هناك شخص واحد يؤمن بالقطاع العامّ».

كانت الشركات العراقيّة تُقفل أبوابها تباعاً، بسبب عجزها عن منافسة الواردات المتدفّقة عبر الحدود المفتوحة، بينما لم يكن لدى فريق عمل بريمر سوى القليل من كلمات المواساة المُجدية، في أوضاع مماثلة. وفي توجّهه بالحديث إلى مجموعة من رجال الأعمال العراقيّين، شدّد ميخائيل فلاشر، وهو أحد مرشّحي بريمر، على أنّ الكثير من أعمالهم، لن تتفوّق على المنافسة الأجنبيّة، لكن هنا بالذات تكمن روعة السوق الحرّة. وقد سأل بأسلوب خطابيّ: «هل سيتمّ اجتياحكم من قبل رجال الأعمال الأجانب؟». «يتعلّق الجواب بكم. الأفضل فقط من بينكم، هو من سيبقى على قيد الحياة». لقد ذكّر كلامه هذا بكلام ييغور غايدا»، الذي تحدّث عن رجال الأعمال الروس الذين

أفلسوا بفعل المعالجة الصدمة، «وإن يكن؟ من يموت هو بكل بساطة من يستحقّ الموت؟»[٢١].

أمّا اليوم، وكما أصبح معروفاً، فإنّ شيئاً من مخطّط بوش المناقض لـ «خطة مارشال» لم يتحقّق، كما كان مرجواً. فالعراقيّون لا ينظرون إلى عمليّة إعادة الإعمار المشتركة كـ «هبة»؛ بل يرى معظمهم فيها عملية احتيال عصريّة. كما أنّ الشركات الأميركيّة لم تعد تدهش أحداً بسرعتها وفعاليتها، بل على العكس، فإنّ العراقيّين قد نجحوا في تحويل كلمة «إعادة الإعمار» إلى نكتة لا تُضحك أبداً، على حدّ تعبير أحد المهندسين العراقيّين[٢٢]. كان كلّ خطأ في الحسابات، يؤدّي إلى تصعيد مقاومة، تجابهها الجيوش الأجنبية بقمع مضادّ، الأمر الذي كان يُدخل البلاد بشكل مطّرد ولولبيّ في حلقة عنف جهنّمي. لقد أدّت الحرب في العراق حتّى تموز ٢٠٠٦، إلى مقتل ٦٥٥ ألف عراقيّ، من الذين لم يكونوا ليلقوا حتفهم، لولا الاجتياح والاحتلال، وفقاً لدراسة من أكثر الدراسات صدقيّة[٢٣].

كتب رالف بيترز، وهو ضابط أميركي متقاعد، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في مجلّة «يو أس أيه توداي»، «لقد أعطينا العراقيّين فرصةً نادرة لبناء ديموقراطيّة صحيحة»، لكنّهم «فضّلوا أن يبقوا في مستنقعات الكراهية والعنف المذهبيّ، إضافةً إلى التعصّب الإثنيّ الأعمى، وثقافة الفساد. لقد كان الساخرون من تجربتنا على حقّ كما يبدو: فالمجتمعات العربيّة عاجزة عن تبنّي التحول إلى الديموقراطية على النحو ذي نعرفه نحن. في النهاية، يُحكم البشر من الحكومات التي يستحقّونها... إنّ العنف الذي يلطّخ بغداد بالدم المتخثّر لا يشير فقط إلى عدم كفاءة الحكومة العراقيّة، بل أيضاً إلى عجز العالم العربيّ، الذي يُمكن فهمه، عن التقدّم في أي مجال يحتاج إلى التنظيم. نحن نشهد انهيار هذه الحضارة»[٢٤]. وبرغم أنّ بيترز كان فظاً على نحو لافت، فإنّ الكثير من المراقبين الغربيّين كانوا قد وصلوا إلى الحكم نفسه: يجب لوم العراقيّين.

لم تكن الانقسامات المذهبيّة والتطرّف الدينيّ السائدة في العراق، برغم

ذلك، مسائل يُمكن فصلها بسهولة عن تأثيرات الاجتياح والاحتلال. وبرغم أنّ هذه القوى، كانت بالتأكيد موجودة في عراق ما قبل الحرب، إنّما هي كانت أضعف بكثير مما صارت عليه بعد تحويل البلد إلى مختبر لتجارب الصدم الأميركيّة. وإنّه لمن المفيد أن نتذكّر أن استطلاعاً للرأي أجرته «أكسفورد ريسرتش ناشيونال» في شباط/فبراير ٢٠٠٤، أظهر أنّ غالبيّة العراقيّين أرادوا حكومة علمانيّة. فقط ٢١٪ من المستفتين، اعتبروا أنّ نظامهم السياسيّ المفضّل يكمن في «دولة إسلاميّة»، و١٤٪ فقط، اعتبروا أنّ السياسيّين ذوي التوجّهات الدينيّة، كانوا يشكّلون لاعبيهم السياسيّين المفضّلين. وبعد مضيّ ستّة شهور، وانتقال الاحتلال إلى مرحلة جديدة من مراحل العنف المتزايد، أظهر استطلاع آخر، أنّ ٧٠٪ من العراقيّين يريدون للشرع الإسلامي أن يكون في أساس دستور الدولة[٢٥].

أما العنف الطائفيّ، فقد ظلّ غائباً طوال السنة الأولى من الاحتلال. حصل أوّل حادث ضخم، وهو عبارة عن تفجيرات في مساجد للطائفة الشيعيّة أثناء احتفالات عاشوراء، في آذار/مارس ٢٠٠٤، بعد مضيّ سنة كاملة على الاجتياح. في كلّ الأحوال، ليس هنالك من شكّ في أن الاحتلال قد عمّق هذا الشعور بالبغضاء، وسعَّره.

إنّ كل القوى التي تمزّق العراق اليوم ـ من الفساد المفرط، والمذهبيّة المتوحّشة. وبروز الأصوليّة الدينيّة، وطغيان فرق الموت ـ قد تصاعدت في واقع الأمر، بشكل متزامن مع تطبيق مشروع بوش المناهض لـ «خطة مارشال» كان العراق بعد الإطاحة بصدّام حسين، في حاجة ماسّة إلى عمليّة إصلاح وتوحيد يستحقّها، وهي عمليّة كان على العراقيّين وحدهم أن يديروها. إلا أنه بدلاً من ذلك، وتحديداً خلال هذا الوقت المليء بالقلاقل، عُمد إلى تحويل البلد إلى مختبر رأسماليّ خانق للأنفاس: منظومة متكاملة من مخطّطات تحرِّض الأشخاص والجماعات على بعضها البعض، وتؤدّي إلى فقدان آلاف فرص العمل وأبواب الرزق، استعاضت عن حقّ الناس بتوخّي العدالة، بواقع تسود فيه الحصانة غير المبرَّرة الممنوحة للمحتلّين الأجانب. لا يُمكن اختصار الحالة

الكارثيّة السائدة حالياً في العراق، بعدم كفاءة القيّمين على البيت الأبيض، أو بالطابع الطائفي والقبلي الذي يحكم الواقع العراقيّ. إنّها كارثة رأسماليّة حقيقية. كابوس من الطمع المتفلّت من كلّ عقال، الذي تمّ إطلاق عنانه في بدايات الحرب. إنّ الإخفاق التامّ في العراق كان عبارة عن تطبيق متأنٍّ مفعم بالإيمان بأيديولوجيا «مدرسة شيكاغو» المتفلّتة من كلّ قَيد. إنّ كل ما جرى بعد ذلك، لا يعدو كونه مجرّد وصفٍ أوليّ، غير مستنفد للروابط القائمة بين الحرب الأهليّة والمشروع الاتّحادي الموجود في قلب عمليّة الاجتياح. إنها عمليّة ارتداد تأثير الأيديولوجيا على مطلِقها، أو ما يمكن تسميته بالانفجار الارتداديّ للتأثير الأيديولوجي.

كان هذا الانفجار الارتدادي المسلَّم به على أوسع نطاق، قد شقّ طريقه إلى الوجود مع أوّل عمل قام به بريمر، عندما سرّح ما يزيد على ٥٠٠٠٠٠ عراقيّ، أغلبهم من الجنود، ومن بينهم أطبّاء وممرّضات ومعلّمون ومهندسون. إنّ عمليّة «إزالة البعث»، كما كانت تُسمّى، كان قد تمّ إطلاقها فرضيّاً بهدف تطهير الحكومة من العناصر الموالية والمخلصة لصدّام. لا شكّ، في أنّ هذا الأمر شكّل جزءاً من المنطلقات المحفِّزة، لكنه لم يقدِّم تفسيراً واضحاً لهذا الكمّ الكبير من التسريح، أو لهذا التدمير الهائل لمجمل القطاع العام، ما أدّى في النهاية إلى معاقبة عمّال بسيطين، وليس مسؤولين من الصفّ الأوّل.

كانت عمليّة التنظيف هذه، تشبه إلى حدّ بعيد هجمات مماثلة على القطاع العامّ كانت قد رافقت برامج العلاج بالصدم منذ أن نصحَ ميلتون فريدمان، بينوشي بتخفيض المصاريف الحكوميّة بنسبة ٢٥٪. لم يجعل بريمر يوماً من كراهيته النمطَ الاقتصادي الستاليني» العراقيّ سراً عندما كان ينتقد الشركات المدارة من قبل الدولة والوزارات الكبرى، وهو لم يكن يكنّ أي تقدير للمهارات المتخصّصة أو لسني الخبرة المتراكمة، التي كان يمتلكها المهندسون والأطبّاء وموظّفو الكهرباء، وعمّال بناء الطرق والجسور[٢٦]. أدرك بريمر أنّ الناس لن يسعدوا لفقدان وظائفهم، لكن كما يبدو واضحاً في مذكّراته، فهو لم يكن يأخذ بعين الاعتبار كيف كان يُمكن عمليّة إلغاء طبقة المهنيّين العراقيّين،

أن تجعل مستحيلاً على الدولة العراقيّة أن تعمل بشكل جيّد، وبالتالي، أن تُعيقه عن القيام بعمله على الوجه السليم. إن هذا العمى في الرؤية، لم يكن له علاقة بكراهيّته خطّ صدّام السياسيّ، بل اقترن بحماسته لفكرة السوق الحرّة. هو شخص يميل بعمق إلى رؤية الحكومات كحمل ثقيل، وموظّفي القطاع العامّ كأخشاب ميتة. من كان ليعتنق الخيارات التي اعتنقها «بريمر».

كان لهذا العمل الأيديولوجي ثلاثة تأثيرات ملموسة: فهو قد عطّل إمكانية إعادة الإعمار، بإقصاء أشخاص مهرة عن مراكزهم؛ كما أضعف العراقيين العلمانيّين؛ وأدى أخيراً إلى رفد المقاومة بسيل من الناس الغاضبين. ولقد اعترف العشرات من قدامى العسكريّين الأميركيّين وضبّاط المخابرات، بأن عدداً كبيراً من الأربعمئة ألف عسكري الذين قام بريمر بتسريحهم، التحقوا مباشرةً بالمقاومة الصاعدة. ولقد وضّح كولونيل البحريّة، توماس هامس، الأثر على النحو التالي: «يوجد عندنا الآن حوالي مئتي ألف من المسلّحين ـ لأنّهم أخذوا أسلحتهم معهم عندما غادروا ـ يجيدون استخدام سلاحهم، والذين لا مستقبل لهم، ويمتلكون كماً كبيراً من الأسباب ليكونوا غاضبين علينا»[٢٧].

وفي الوقت نفسه، فإن قرار بريمر الخاضع لمعايير «مدرسة شيكاغو» الكلاسيكيّة بفتح الحدود أمام الاستيراد غير المضبوط، في الوقت الذي كان يُسمح فيه للشركات الأجنبيّة بتملّك ١٠٠٪ من أي أصول عراقيّة، قد أثار غضب طبقة رجال الأعمال العراقيّين.

كتب المحرِّر في فرع الاستقصاء، باتريك غراهام، بعد تغطيته ما قامت به المقاومة العراقيّة في المثلّث السنّي خلال السنة الأولى من وجودها، أنّ رجال الأعمال العراقيّين «كانوا غاضبين من القوانين الجديدة الخاصّة بالاستثمار الأجنبيّ، التي سمحت للشركات الأجنبيّة بشراء معامل لقاء مبالغ بسيطة. لقد انهارت القيمة الشرائيّة لمداخيل الناس، بسبب هذا الفيض من البضائع الأجنبيّة... إنّ العنف، الذي توصّل رجال الأعمال إلى استيعابه، هو الحدّ الفاصل للمنافسة. إنّه منطقٌ بسيط في عالم الأعمال: كلّما كانت المشاكل أكبر

في العراق، أصبح من الأصعب على الراغبين في التدخّل من الخارج التورّط في الدخول إلى سوقه المفتوحة»[٢٨].

ويبدو أنّ مقداراً أكبر من مفاعيل الانفجار الارتداديّ للأيديولوجيا قد فاقمه عزم البيت الأبيض على منع الحكومات العراقيّة المستقبليّة من إدخال أيّ تعديلات على قوانين بريمر الاقتصادية. إنّ ديناميّة تثبيت المتغيّرات نفسها، التي اتّبعت في مستهلّ الأزمة، كانت قد دخلت حيّز التنفيذ منذ إصدار أوّل برنامج للتصحيح البنيويّ» من قبل صندوق النقد الدولي. لا معنى لحقيقة أن يمتلك العراق أبدع قوانين الاستثمار في العالم، من رؤية واشنطن إلى المستقبل، في حال استطاعت حكومة عراقية سياديّة، بعد وصولها إلى السلطة في المستقبل القريب، أن تعيد كتابتها بالكامل. ولأنّ معظم المراسيم الصادرة عن بريمر، كانت تقع في المنطقة الرماديّة من المفاهيم القانونيّة. فلقد كان الحلّ المطروح من قبل إدارة بوش يقضي بوضع مسودة جديدة للدستور العراقيّ، وهو الهدف الذي سعت إليه بإصرار دمويّ: أولاً، بوضع دستور موقّت يثبِّت قوانين بريمر، وبعد ذلك، بتبنّي دستور نهائيّ يهدف إلى فعل الشيء نفسه (لكنّه فشل في ذلك). لقد حيَّر هاجس واشنطن الدستوريّ الكثير من الخبراء القانونيّين. على السطح، لم يكن هناك من حاجة ماسّة إلى كتابة وثيقة جديدة. دستور العراق للعام ١٩٧٠، الذي تجاهله صدّام، كان يفي بالخدمة بشكل رائع، فضلاً عن أنّ البلد كانت لديه حاجات ملحّة أكبر. الأهمّ من ذلك كله، أنّ عملية وضع دستور ما، تُعتبر من أصعب ما يُمكن أن تعيشه أمّة، حتّى في أوقات السلم. فهي عملية تستحضر كلّ التوتّرات والتجاذبات والإجحافات والمظالم الكامنة، وتدفع بها إلى السطح. وزاد ذلك من معاناة العراق المُحطَّم والمدمَّر أصلاً، بفعل مضاعفة صدّام احتمالات النزاع الأهلي إلى حدّ كبير. يعتبر وجود كلّ هذا الكمّ من التصدّعات الاجتماعيّة التي ساهمت المفاوضات في تعظيمها، واقعاً لم تتوافر سبل علاجه حتّى الآن. وقد يكون هو السبب في تقسيم البلد مستقبلاً.

بات العراقيون ينظرون إلى مخطط بريمر خصخصة المئتي شركة المملوكة من الدولة، تماماً كما يُنظر إلى عمليّة رفع القيود التجاريّة، كفعل من آخر من

أفعال الحرب: بات العمّال يدركون جيّداً أنّه بهدف جعل الشركات تبدو أكثر جاذبيةً للأجانب، كان لا بدّ من أن يفقد ثلثاهم وظائفهم. وفي واحدة من كبريات شركات القطاع العامّ ـ مكوّنة من سبعة معامل تصنع الصابون وسوائل الجلي، ومنتجات أخرى ـ تنامت إلى مسمعي قصّة تعكس بشكل تفصيليّ واضح، عدد الأعداء الجدد الذين ولّدهم الإعلان عن الخصخصة.

التقيت بمحمد، في أحد أبراج المجمّع الصناعيّ في إحدى ضواحي بغداد، وهو شابّ في الثانية والعشرين أنيق اللحية وواثق من نفسه. قال إنّه عندما تنامت إلى مسمعه أحاديث عن نيّة لبيع المعمل الذي كانوا يشتغلون فيه بعد مضيّ ستّة شهور على بداية الاحتلال، أصيبوا جميعهم بالصدمة. «ففي حال بيع المصنع للقطاع الخاصّ، أوّل ما سيُصار إليه هو تخفيض عدد العمّال بهدف كسب المزيد من الأرباح. أمّا نحن، فسندفع حتماً لمواجهة قَدَرٍ صعب، ذلك أنّ ذلك المصنع هو مصدر رزقنا الوحيد». وفي مواجهة هذا الاحتمال المفزع، قصدت مجموعة من ١٧ عاملاً، من بينهم محمد، أحد المسؤولين لمواجهته بالأمر. وقد دبّ خلاف هناك، قام على إثره عامل بضرب المسؤول، فما كان من حارسه الشخصيّ إلاّ أنّ أطلقَ نار على الموظّفين الذين وقفوا في مواجهته. أمضى ذاك العامل شهراً في المستشفى. وبعد شهرَين من العنف، أخذ العنف يتنامى، ولا سيما مع إطلاق النار على هذا المسؤول نفسه وابنه بينما كانا متوجّهين إلى العمل، فأصيبا بجروح بليغة. سألت محمد في نهاية اجتماعي معه ما الذي يُمكن أن يحدث في حال بيع المصنع رغماً عنهم. فأجابني بلطف وهو يبتسم: «ليس أمامنا سوى خيارَين. إمّا أن نقوم بإحراق المصنع ونترك النيران تلتهمه، وإما أن نفجّر أنفسنا بداخله. في كل الأحوال، لن يكون ثمة مجال للخصخصة. لقد كان ذلك تحذيراً مبكّراً ـ وواحداً من تحذيرات كثيرة أخرى ـ ما عنى قطعاً أنّ بوش قد أساء تقدير إمكانيّة إخضاع العراقيّين باستخدام مبدأ الصدم.

كانت هناك عقبة أخرى أمام أحلام واشنطن لتطبيق المعالجة بالصدمة، وهي أصوليّة النظرة إلى مبدأ السوق الحرّة التي شكّلت هيكليّة الاحتلال. فبسبب

رفضها دور الدولة، لم تقم سلطة الاحتلال داخل المنطقة الخضراء بتجهيز نفسها بالعنصر البشريّ والماديّ الكافيَين لتُنجح برنامجها الطموح، خاصّة عندما وقفت في وجهها مقاومة صلبة، تضمّ في صفوفها أشخاصاً مثل محمود. وبحسب ما كشف عنه مراسل الـ «واشنطن بوست»، رجيف شاندراسكاران، فإنّ «السي. بي آي»، كانت بمثابة هيكل عظمي لمنظّمة، ذلك أنّه تمّ تعيين ثلاثة أشخاص فقط لتنفيذ عمليّة كبيرة بحجم خصخصة مصانع القطاع العامّ العراقي.

«لا تُزعجهم، دعم ينطلقوا». لقد قدِّم النصح إلى مجموعة الثلاثة المعزولين من قبل بعثة ألمانيّة شرقيّة، التي عندما قامت بتصفية أصول الدولة هناك، استعانت بنحو ٨٠٠٠ شخص لتنفيذ المشروع[٢٩]. بالمختصر المفيد، كانت الـ «سي بي آي»، نفسها، مخصخصة فوق الحدّ اللازم الذي يسمح لها بخصخصة العراق.

لم تكن المشكلة تكمن فقط في عدم تجهّز مجموعة الـ «سي بي آي» (المحاسبين القانونيّين المعتمدين) بالعنصر البشريّ، بل في كونها تضمّ أناساً يفتقرون إلى الحدّ الأدنى من الإيمان بقدرات القطاع العامّ، الأمر الذي كان يُشكّل حاجة ماسّة إلى التمكن من إعادة بناء دولة من عدم. ولقد عبّر عن ذلك العالم في الشؤون السياسيّة ميخائيل وولف، بقوله «إنّ المحافظين لا يستطيعون إدارة شؤون الدولة كما يجب، تماماً كما لا يستطيع النباتيّون تحضير طبق «بوف بورغينيون» بمواصفات عالميّة: إذا كنت مقتنعاً بأنّ ما أنت مدعوّ إلى عمله، هو أمر خاطئ، فعلى الأرجح أنك لن تقوم به بشكل جيّد». ثمّ يضيف «كنمطٍ معتمدٍ للحكم، لا يعدو الخطّ المحافظ كونه رديفاً للكارثة»[٣٠].

هذا ما حصل بالتأكيد في العراق، حيث كان هناك تأثيرٌ كبير لحديثي السنّ وانعدام الخبرة لدى الموظّفين السياسيّين في شركة «سي. بي آي». فواقعاً أُعطي لحفنة من عشرين جمهوريّاً أدوار مركزيّة في عملية الإشراف على الميزانيّة العراقيّة المقدَّرة بحوالى ١٣ مليون دولار[٣١]، في حين لم يكن هناك من شكّ

أبداً في أنّ أعضاء ما كان يُسمّى زمرة الأطفال المزعجين، كانوا صغيري السنّ إلى حدّ ينذر بالخطر. كما أن هذه المسألة لم تكن تشكّل العائق الأكبر أمام طموحاتهم. فهولاء الأشخاص لم يكونوا مجرّد رفقاء سياسيّين. لقد كانوا من المحاربين على خطوط النار أيّام الثورة الأميركيّة المضادّة لبقايا «الكينزيّة»، حيث إنّ للكثير منهم علاقات بجمعيّة «هيريتاج» التي تشكّل القاعدة الأساسيّة للفريدمانيّة منذ تاريخ انطلاقها في العام ١٩٧٣. فلا فرق إن كانوا في الثانية والعشرين من العمر، أو أم من تلامذة ديك تشيني، أم رؤساء جامعات في الستّينيّات من أعمارهم. فلقد كانوا يتشاركون مشاعر الكراهية الثقافيّة للحكومات وللحكم. وما كان يثمَّن عالياً أثناء تنفيذ عمليّة تفكيك الضمان الاجتماعيّ ونظام التعليم الرسميّ في بلادهم، كان قليل الفائدة عند تعلّق المسألة ببناء مؤسسات عامّة مدمَّرة بالكامل. في الواقع، كثيرون هم من كانوا يعتقدون أنّ العمليّة برمّتها كانت غير ضروريّة. فجايمس هايفمن، الذي تولّى مسؤوليّة إعادة بناء النظام الصحيّ في العراق، كان من الناحية الأيديولوجيّة مناوئاً لفكرة الرعاية الصحّية المجّانيّة. ففي بلدٍ تصل فيه نسبة وفيّات الأطفال إلى ٧٠٪ يعود سببها إلى الأمراض القابلة للعلاج، كالإسهال، وحيث حاضنات الأطفال الخدّج توصّل أنابيبها بالشريط اللاصق، قرّر أنّ الأفضلية يجب أن تُمنح لخصخصة منظومة توزيع الدواء[٣٢].

إن قلّة عدد الموظّفين المدنيّين من ذوي الخبرات في المنطقة الخضراء، لم تكن خطأً غير مقصود. فهذا في الواقع، لم يكن سوى تعبير عن حقيقة تشكيل احتلال العراق، ومنذ البداية، مجرّد اختبار جذريّ لتجربة راديكاليّة في الحاكميّة الفارغة.

ارتكزت وظيفتهم ببساطة، شأنهم شأن موظفي القطاع العام، على إدارة توزيع المبالغ النقديّة الصغيرة، التي كانت تأخذ في العراق شكل كتل مستطيلة لرزم محكمة الربط تحتوي على أوراق نقديّة من فئة مئة دولار أميركيّ، والتي كانت تسلَّم إلى المتعهّدين. لقد كانت نظرة بيانيّة خاطفة على دور مقبول

للحكومة في دولة تحكم فيها الشركات، وهذا يعني أن تكون الدولة عبارة عن حزام ناقل يقوم بإيصال الأموال العامّة إلى أيدي أناس من القطاع الخاصّ، وهي وظيفة تتطلّب التزاماً أيديولوجياً أكثر منه خبرة عمليّة مناسبة.

إنّ هذا الحزام الناقل الذي لا يتوقّف عن العمل، كان يشكّل جزءاً أساسياً ممّا كان يُغضب العراقيّين بشأن إصرار الولايات المتّحدة على تبنّي مبدأ السوق الحرّة بشكل صارم، بدون اعتماد أيّ إعانات ماليّة أو حماية للتجارة. وفي واحدة من إحدى محاضراته الكثيرة أمام رجال الأعمال العراقيّين، شرح مايكل فلايشر أنّ مجالات الأعمال التي تحظى بالحماية، لا يُمكنها أبداً أن تتمتّع بصفات تنافسيّة في الأسواق»[٣٣]. لقد بدا غير متأثر بالسخرية الناتجة عن تشكيل شركات، مثل هاليبرتون و«بكتل» و«بارسونز» و«كي. بي. أم. جي» و«آر تي آي» و«بلاكووتر»، وغيرها من الشركات الأميركيّة، التي استفادت من إعادة الإعمار، جزءاً من خطّة ابتزاز واسعة ومحميّة. أوجدت الولايات المتّحدة الأسواق لها بافتعالها الحروب، كما منعت منافسيها من إمكانيّة المشاركة في السباق حتّى، ثمّ موّلتها كي تقوم بالعمل المطلوب، ضامنةً تحقيق الأرباح. كلّ هذا على حساب دافع الضرائب. إنّ الحملة العنيفة التي شنّها أنصار «مدرسة شيكاغو» والتي كانت قد أُطلقت لتنفيذ هدفٍ محوريّ يتمثّل في تفكيك الخطّة الجديدة المرتكزة على المساعدات الاجتماعيّة واستبدالها بخطّة جديدة شركاتيّة. كانت تلك عمليّة خصخصة بسيطة وأكثر جاذبيةً. لم يكن حتّى من الضروري نقل الأصول الصعبة التحريك: كل ما لزم، هو شركات عملاقة تلتهم خزينة الدولة. لا توظيف أموال ولا محاسبة... أرباح خياليّة فقط.

كانت لسياسات الكيل بمكيالَين مفاعيل تفجيريّة كبيرة، تماماً كما كانت الحال مع الإقصاء المنهجيّ للعراقيّين عن كلّ الأعمال الميدانيّة. فبعد أن عانى العراقيّون ما عانوه من سياسات فرض العقوبات والاجتياح، اعتقد معظمهم بطبيعة الحال، أنّه كان من حقّه الاستفادة من عمليّة إعادة الإعمار في بلده. وذلك، ليس فقط من المنتج المبيع في الأسواق، بل أيضاً من فرص العمل المتاحة أثناء عمليّة الإنتاج نفسها. عندما تدفّق عشرات آلاف العمّال الأجانب

لتلقف فرص العمل لدى المتعهدين الأجانب، بدا الأمر امتداداً طبيعياً لعمليّة الاجتياح. لم يكن ذلك إعادة إعمار بقدر ما كان عمليّة تدمير بزيّ مختلف: بيع بالجملة، أباد الصناعة الوطنيّة التي كانت تمثّل مصدر اعتزاز وطنيّ عارم، متخطّياً كلّ الحدود المذهبيّة. استُخدم في عهد بريمر ١٥٠٠٠ عراقيّ فقط في عملية إعادة الإعمار. وهو رقم صاعق[٣٤]. «لدى رؤية الشعب العراقيّ تعهّداته تذهب إلى أيادٍ أجنبيّة، قامت باستقدام حرّاسها الشخصيّين ومهندسيها من الخارج، في الوقت الذي لا نملك نحن إلاّ النظر، ما الذي يمكن توقّعه آنذاك؟». هذا ما قاله لي نوري ستيو وهو أميركي من أصل عراقيّ التقيته في المنطقة الخضراء. عاد ستيو إلى بغداد ليشارك الـ «سي بي آي»، في عمليّة إعادة الإعمار. إلا أنّه سئم من الكلام الدبلوماسيّ: «الوضع الاقتصاديّ هو السبب الأوّل للإرهاب وانعدام الأمن».

استهدف الكثير من أعمال العنف المحتلّ الأجنبيّ بشكل مباشر عبر ضرب مشاريعه وعمّاله، لكن بعض الهجومات الأخرى أتت بطريقة مغايرة من عناصر كانت موجودة في العراق، كالقاعدة مثلاً، قضت استراتيجيّتها بإشاعة الفوضى حصراً. في كلّ الأحوال، لو تمّ النظر منذ البداية إلى إعادة الإعمار كجزء من مشروع وطنيّ متكامل، لكانت عامّة الشعب العراقيّ قد دافعت عنها باعتبارها امتداداً لمصالحها، ما كان سيصعّب العمل على المحرِّضين.

كان باستطاعة إدارة بوش أن تشترط بكل بساطة على كلّ شركة تتلقّى إعانات من أموال الضرائب الأميركيّة، أن تختار العنصر البشريّ اللازم لتنفيذ مشاريعها من صفوف الشعب العراقيّ. كما بإمكانها أيضاً أن تعقد اتّفاقيّات بشأن الكثير من المهامّ مع الشركات العراقيّة. لم يتمّ تبنّي تدابير بسيطة ومنطقيّة كهذه، لسنين طويلة، باعتبارها متناقضة مع الاستراتيجية الكامنة في أساس الرغبة في تحويل العراق إلى سوق اقتصاديّة صاعدة كفقاقيع الصابون. كلّنا يعلم أنّ الفقاقيع ليست في حاجة إلى القوانين والنظم كي تنتفخ، بل هي تعتمد على عدم وجودها. وهكذا، باسم السرعة والفاعلية، كان بإمكان المتعهدين أن

يستخدموا أيّ شخص يريدونه، وأن يستوردوا من أي مكان يشتهون، وأن يعطوا التعهّدات الجزئيّة لأي شركة قد تحلو لهم.

لو وجد العراقيّون أنفسهم قبل انقضاء ستّة شهور على الاجتياح، يشربون ماء نظيفاً من أنابيب جرّ المياه التي وضعتها «بكتل»، أو أنّ بيوتهم كانت قد أُنيرت من قبل شركة «جنرل الكتريك» أو أنّ مسنّيهم وعاجزيهم قد عولجوا في مستشفيات من تأسيس شركة «بارسونز»، ولو أنّ رجال شرطة مدرّبين من قبل شركة «دين ـ كورب» قاموا بدوريّات أمنيّة في الشوارع، لكان الكثير من المواطنين، أو حتّى جميعهم، قد تخطّوا مشاعر الغضب التي اعترتهم جرّاء إقصائهم عن المشاركة في عمليّة إعادة البناء. لكن شيئاً من هذا لم يحدث. ولوقتٍ طويل قبل بدء المقاومة العراقيّة باستهداف ورش الإعمار بشكل منهجيّ، كان قد أصبح واضحاً أن تطبيق سياسة عدم التدخّل على مهمّة حكوميّة بمثل هذه الضخامة، قد تحوّل إلى كارثة بكلّ ما لهذه الكلمة من معنى.

قام العديد من الشركات، بعد أن تحرّرت هذه الشركات من كلّ القيود، وحصلت على حصانة كاملة من أيّ ملاحقة جنائيّة، وتوقيعها على عقود تضمن لها تغطية التكاليف وجني الأرباح، قام العديد من الشركات الأجنبية بخطوة متوقّعة تماماً: لقد توسّعت بشكل كبير. ولقد انخرط كبار المتعهدين المعروفين اليوم في العراق بـ «النخب»، في إدارة مخطط موسّع للتلزيم الجزئيّ. لقد أقاموا لهم مكاتب في المنطقة الخضراء أو حتّى في مدينة الكويت أو عمّان، حيث كانوا يلزّمون أعمالاً لشركات كويتيّة كانت تلزّمها بدورها لأخرى سعوديّة. بدورها، كان الشركات السعودية، كلّما ساء الوضع الأمنيّ، تلزِّم المشروع إلى شركات عراقيّة كردستانيّة في الأغلب، وبمقابل لا يساوي إلاّ جزءاً بسيطاً من قيمة العقد الأوّلي. ولقد وصف السيناتور الأميركيّ الديموقراطيّ، بايرون دورغن، هذه الشبكة باستخدامها كمثال لعقد بتنفيذ مشروع للتكييف والتبريد مع بغداد. لقد انتقل الالتزام إلى متعهّد من الدرجة الثانية، نقله بدوره إلى متعهد من الدرجة الثالثة، ثمّ إلى آخر من الدرجة الرابعة. وهكذا تحوّل المبلغ المرصود

لتنفيذ المشروع، إلى مبلغ مدفوع إلى أربعة متعهّدين، ما اضطرّ آخرهم إلى تثبيت مراوح في الغرف بدلاً من المكيّفات.

نعم، لقد سدّد دافع الضرائب الأميركيّ ثمن مكيّف الهواء. لكن، بعد أن تنقّل المال بين أيدٍ أربع، كما تنزلق مكعّبات الثلج فوق أرض الغرفة، بات لدينا اليوم، مروحة في الغرف في العراق»[٣٥]. ولمزيد من التوضيح، يُمكن القول إنّه طوال ذلك الوقت، كان العراقيّون يشاهدون بأمّ العين أموال المساعدات المخصّصة لهم وهي تُسرق في بلدٍ قابع على فوّهة بركان.

عندما أوقفت شركة «بكتل» أعمالها وغادرت العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، كانت تعزو عدم تمكّنها من إتمام المشاريع الموكلة إليها، إلى «تفشّي العنف». إلا أنّ حقيقة فشل الشركة كان قد بدأ يظهر للعيان قبل بدء المقاومة المسلّحة بوقت طويل. سرعان ما قامت أولى المدارس التي قامت «بكتل» بإعادة إعمارها، برفع الشكاوى[٣٦]. وفي مطلع شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وقبل أن يغرق العراق في دوّامة العنف، قمت بزيارة المستشفى المركزيّ للأطفال في بغداد، وهو مستشفى كان من المفترض أن يكون أعيد ترميمه من قبل متعهد أميركي آخر، لكنّ المياه القذرة كانت تملأ الممرّات. أيّ أنّ المراحيض لم تكن تعمل. أمّا الرجال الذين كانوا يحاولون إصلاح هذه الفوضى، فقد كانوا شديد الفقر وحفاة الأقدام. كان هؤلاء متعهّدين من الدرجة الرابعة، مثلهم مثل النساء اللواتي يخطنَ أشغالاً على طاولات مطابخهنّ، بصفتهنّ ملتزمات من الدرجة الرابعة يعملن لحساب «وول مارت».

استمرّ هذا الاحتيال لثلاث سنين ونصف السنة، ريثما خرج كلّ متعهّد كبير من العراق وقد دُفعت لهم ملايينهم بدون أن يُنجزوا أعمالهم. لقد تلقّت شركة «بارسونز» ١٦٨ مليون دولار لبناء ١٤٢ عيادة صحّية، لم يُنجز منها إلاّ ست. وحتّى المشاريع التي اعتبرت ناجحة، كانت موضع تساؤلات وشكوك كثيرة. كان المفتّشون الأميركيون في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٧، يمحّصون ويتفحصون ٨ من المشاريع التي نفّذها مقاولون أميركيّون، من بينها مستشفى توليد، ومنشأة لتعقيم المياه، فقط ليجدوا أنّ «٧ من بينها لم تكن تعمل في

حينه بموجب مواصفات التصميم المطلوبة»، وذلك، بحسب الـ «نيويورك تايمز». وقد أفاد التقرير أيضاً أنّ شبكة إنتاج الطاقة الكهربائيّة العراقيّة كانت تنتج في العام ٢٠٠٧ كميّة من الطاقة أقل بكثير مما كانت تنتجه في العام ٢٠٠٦[٣٧]. ومع قدوم شهر كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٦، عندما كانت معظم أعمال الإعمار الكبيرة تشارف على النهاية، كان مفتّش مؤسّسة «جنرال أوفيس» يقوم باستقصاء ٨٦ حالة احتيال محتملة ارتبطت بمتعهدين أميركيّين عملوا في العراق[٣٨]. إنّ الفساد الذي ساد أثناء الاحتلال، لم يكن نتيجة سوء إدارة بل قرار خلفيّته حكمة عمليّة: إذا كان قد أريد للعراق أن يكون حقل الاستكشاف الجديد للرأسماليّة الغربيّة المتوحشة، فقد كان لا بدّ من تحريره من أيّ نظم وقوانين[٣٩].

لم تحاول مجموعة الـ «سي. بي. آي» (المحاسبين القانونيّين المعتمدين) التابعة لبريمر، وقف أعمال الاحتيال والصفقات الجانبيّة وألاعيب الثقة. وبرغم أنّه قد عُرِّف عنها رسميّاً على أنّها تمثّل سلطة الاحتلال، فإنّه من غير الواضح ما إذا كانت تمارس صلاحيّاتها على هذا الأساس أو أنّها اكتفت بالحصول على شرف الاسم. ولقد كان أحد القضاة المعنيّين بقضية الفساد المستشري المتعلّقة بشركة كاستر باتلز، هو من أوضح المسألة. لقد أفشى موظّفان سابقان في الشركة صفّارة الإنذار بإقدامهما على رفع دعوى قضائيّة ضدّ الشركة متّهمَين إيّاها باللجوء إلى الغشّ بشأن إبرام عقود لإعادة الإعمار، بالاتّفاق مع الـ «سي بي آي»، كما اتّهماها بسلب الحكومة الأميركيّة، بطرائق ملتوية، ملايين الدولارات التي خُصّصت بمعظمها لأعمال تطوير مطار بغداد الدولي. ولقد استندت الدعوى إلى وثائق للشركة كشفت بوضح امتلاكها كشفَي حساب، واحد معدّ لتسيير أمور الشركة الماليّة نفسها وآخر لإرساء الفواتير للـ «سي بي آي». وقد اعترف العميد المتقاعد، «هيو تانت» أنّ وسائل الاحتيال المعتمدة كانت «على الأرجح أسوأ ما شهده خلال ثلاثين سنة من الخدمة في الجيش» (ومن بين خروقات شركة «كاتر باتلز» الكثيرة المزعومة، يُحكى عن استيلائها على رافعات شوكيّة عائدة إلى مطار بغداد، وإعادة طلائها ثمّ تقديم فواتير بشأنها إلى مجموعة الـ «سي بي آي» بصفتها آليّات مستأجرة)[٤٠].

أدانت هيئة محلّفين من فرجينيا في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٦، هذه الشركة بعد أن ثبُت تورّطها في أعمال احتيال، وأجبرتها على دفع مبلغ عشرة ملايين دولار كتعويض. طالبت الشركة المحكمة بنقض الحكم من خلال تقديم نصّ دفاعيّ فاضح. وقد ادّعت أن الـ «سي بي آي» لا تشكّل جزءاً من الحكومة الأميركيّة، وبالتالي فهي لا تخضع لقوانينها التي تشمل قانون الادّعاءات الكاذبة، أو المضلّلة. لقد كانت تبعات هذا الدفاع هائلة، إذ قامت إدارة بوش بحماية كلّ الشركات الأميركيّة العاملة في العراق من أيّ مسؤولية قانونيّة تجاه القانون العراقيّ. وإذا كانت شركة الـ «سي بي آي» غير خاضعة لأحكام القانون الأميركيّ أيضاً، فيستتبع ذلك أنّ هؤلاء المتعهّدين لم يكونوا عملياً خاضعين لأيّ قانون على الإطلاق: لا للقانون الأميركيّ ولا حتّى للعراقيّ. حكم القاضي هذه المرّة لمصلحة الشركة. أقرّ بأنّه كان هناك الكثير من البيّنات التي تفيد أن «كاستر باتلز» كانت قد قدّمت إلى الـ «سي بي آي» فواتير كاذبة ومضلّلة ومضخّمة أيضاً»، غير أنّه حكم في النهاية بأنّ جانب الادّعاء «فشل في إيجاد البراهين القانونيّة التي تبرهن أنّ تلك المعلومات قد قُدِّمت إلى الولايات المتّحدة»[٤١]. ما عنى بصيغة أخرى، أن الوجود الأميركيّ في العراق خلال السنة الأولى من هذا الاختبار الاقتصاديّ لم يكن سوى سراب، لم يكن هناك من حكومة على الإطلاق، إنّما عمليّة قمع تمّ الاستعانة بها لتحويل دولارات دافعي الضرائب ودولارات النفط العراقيّ إلى خزّانات شركات أجنبيّة بشكل مخالف تماماً للقانون. ومن هذا يُمكن أن نستنتج أنّ العراق يمثّل اليوم التعبير الأبلغ للثورة المضادّة الهادفة إلى إلغاء دور الدولة: صفحة نظيفة حيث بحسب ما انتهت إليه قناعات المحكمة، لم يكن هناك سوى الفراغ، هناك في العراق.

اختفت «سي بي آي» كلّياً من الوجود بعد أن حوّلت ملايينها إلى المتعهّدين. لقد انخرط كبار موظّفيها السابقين في القطاع الخاصّ من جديد، بحيث إنّه عندما بدأت الفضائح بالظهور، لم يكن قد بقي أحد ليخوض معركة الدفاع عن السجلاّت الكئيبة للمنطقة الخضراء. أمّا في العراق، فخلّف اختفاء هذه الملايين أثراً بالغاً. «الأوضاع اليوم أسوأ بكثير من السابق، ولا يبدو أنّها

ستأخذ طريق التحسُّن برغم العقود الضخمة التي كان قد جرى توقيعها مع الشركات الأميركيّة»، وهذا ما كان قد لحظه أحد مهندسي وزراة الكهرباء في الأسبوع التي تلى إعلان شركة «بكتل» عن نيّتها الرحيل من العراق. «إنّه من الغريب ألاّ تتمكّن كلّ هذه الملايين المصروفة على قطاع الكهرباء، من إحداث أيّ تحسُّن ملموس على الإطلاق. بل على العكس، لقد أدّت إلى تأزيم الوضع». وتساءل أحد سائقي التاكسي في الموصل: «أيّ عمليّة إعادة إعمار؟ نحن نشرب اليوم مياهاً غير مكرَّرة من معمل مضى عشرات السنين على بنائه ولم يخضع للصيانة قطّ. أمّا الكهرباء، فهي لا تزورنا إلاّ ساعتَين في اليوم. نحن اليوم نسير إلى الوراء. نحن نطبخ على الحطب الذي نجمعه من الأحراج بسبب نقص الغاز»[٤٢].

إنّ الفشل الذريع في إعادة الإعمار، لا يعدو كونه شريكاً مباشراً في إنتاج هذا الشكل القاتل من أشكال الانفجار الارتداديّ لعمليّة التأثير الأيديولوجيّ: واقع التصاعد الخطير للأصوليّة الدينيّة والصراع المذهبيّ. عندما أثبت الاحتلال عدم قدرته على تأمين معظم الخدمات الرئيسيّة، بما فيها الأمن، قامت المساجد والميليشيات المحلّية بسدّ هذا الفراغ. وقد أظهر مقتدى الصدر، الرجل الشيعيّ الشاب، براعة في فضح فشل خطّة بريمر في إعادة الإعمار المدّعاة، وذلك من خلال إدارته عملية إعادة إعمار في الظلّ في الأحياء الشيعيّة الفقيرة والمكتظّة بالسكّان من بغداد حتّى البصرة (جنوب العراق)، مكوّناً لنفسه بذلك أتباعاً مخلصين. اعتمد الصدر على تبرّعات روّاد المساجد، ولاحقاً ربّما على المساعدة الإيرانيّة، كي يقوم بإنشاء مراكز له كانت تُرسل الفنّيين الكهربائيّين لإصلاح خطوط الهاتف والكهرباء. كما قام بتنظيم عمليّات جمع القمامة وتأمين مولّدات كهربائيّة لحالات الطوارئ، وإدارة حملات التبرّع بالدم. أمّا تنظيم السير، فشكّل فراغاً، لم يكن ثمّة أحد مستعدّاً لملئه. هذا ما قاله الصدر في الأيام الأولى للاحتلال. ليتابع فيقول: «سأفعل كلّ ما بوسعي فعله». لقد جنَّد الشبّان الذين لم يجدوا في عراق بريمر عملاً لهم أو أملاً، وألبسهم ثياباً سوداء وسلّمهم بنادق آلية صدئة من طراز كلاشينكوف. تمثّلت النتيجة في جيش أُطلقَ

عليه اسم «جيش المهدي». ويُعتبر هذا الجيش اليوم إحدى أكبر القوى بين تلك المشاركة في الصراعات الطائفيّة في العراق. تُعتبر هذه الميليشيات إرثاً لمبدأ الشركاتيّة. لو أنّ عمليّة إعادة البناء كان قد أمّنت الوظائف، والأفراد والخدمات للعراقيّين، لكانت حرمت الصدر من مهمّتَين اثنتَين، ومن الكثير من أتباعه الجدد. أمّا ما جرى على الأرض من فشلٍ للسياسة الأميركيّة القائمة على نظام الشركات، فوضع أسساً متينة لنجاحات الصدر. لقد شكّل وضع العراق تحت حكم بريمر خاتمة منطقيّة لتطبيق نظريّات «مدرسة شيكاغو»: قطاع عامّ مختصر إلى حدّ أدنى من المستخدمين، أغلبيّتهم من المقاولين يعيشون في مدينة منظّمة على النمط الهاليبرتوني، تمثّلت مهمّتم الرئيسية في التوقيع على مشاريع قوانين مناسبة لمصالح الشركات، مخطّط لها من قبل «كي. بي. أم. جي»، بالإضافة إلى تسليم الأكياس المصنوعة من الدفيل المليئة بالأوراق النقديّة إلى مقاولين غربيّين محميّين من قبل جنود مرتزقة يتمتّعون بدورهم بحصانة قانونية كاملة. كان يحيط بهؤلاء القوم أناس غاضبون يتّجهون بشكل تصاعديّ إلى الانخراط في حركات الأصوليّة الدينيّة، لأنّها كانت تمثّل مصدر القوّة الوحيد في دولة مفرغة من كلّ مضامينها. وكما كان من شأن واقع رجال العصابات الذي سيطر على روسيا، ويسيطر على بوش وإدارته، فقد أصبح العراق نتاجاً طبيعياً لخمسين سنة من الحملات العنيفة والمستمرّة لخصخصة العالم. وبدلاً من أن يتمّ التنكّر له من قبل صانعيه، فإنّ الوضع في العراق يستحقّ أن يُعتبر التجسيد الأمثل لأيديولوجيا كانت السبب المباشر لولادته.

الفصل الثامن عشر

الحلقة المكتملة

من الصفحة النظيفة إلى الأرض المحروقة

ألم يكن من الأسهل بالنسبة إلى حكومة، في تلك الحالة، أن تحلّ الشعب، وتنتخب شعباً آخر؟

برتولت برشت، «الحلّ» ١٩٥٣[١].

إنّ العراق آخر المستعمرات العظمى في الشرق الأوسط... فـ ٨٠٪ من آبار النفط المستخرج فيه كان ثمرة اكتشافات.

دايفد هورغن، المدير التنفيذي لشركة النفط بتريل، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧[٢].

هل يمكن أن يكون قد غفل عن إدارة بوش أن البرنامج الاقتصادي قد تكون له انعكاساته العنيفة في العراق؟ إن الشخص الوحيد الذي لا بدّ من أنّه كان على علم بالعواقب الوخيمة هو الشخص نفسه الذي طبّق هذه السياسات، أي بول بريمر. في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠١، أي بعد وقت قصير من إطلاق بريمر شركته المكافحة للإرهاب، «كرايسز كونسالتنغ براكتيس»، التي تُعنى بالاستشارات أثناء الأزمات، كتب إلى زبائنه رسالة يعرض فيها سياسته، ويفسّر فيها سبب احتمال تعرّض الشركات المتعددة الجنسيات لهجمات إرهابية، أكانت تلك محلية أم في الخارج. حملت هذه الرسالة عنوان «المخاطر الجديدة في الأعمال العالمية»، وقد أخبر بريمر فيها نخبة زبائنه أنهم يواجهون المزيد من المخاطر بسبب النموذج الاقتصادي الذي يتبعونه، والذي سمح لهم بجمع

الثروات الكبيرة. واعتبر أيضاً أن التجارة الحرة قد أدّت إلى «جمع ثروات لا سابق لها»، إلا أنها جلبت «عواقب وخيمة فورية للكثيرين»، ولاسيما أنها «تتطلّب فصل عدد كبير من العمال من وظائفهم. كما أن فتح الأسواق على التجارة الخارجية يشكّل ضغوطاً كبيرة على الباعة المنفردين، وعلى الاحتكارات التجاريّة». تؤدّي التغيّرات الحاصلة إلى «توسّع الشرخ بين المداخيل وازدياد التوتّر الإجتماعي»، ما قد يتسبّب بهجمات على المؤسّسات الأميركية، قد يكون بعضها إرهابياً[٣].

هذا بالتحديد ما حصل في العراق. لا يُمكن الاكتفاء بعزو قناعة مهندسي الحرب بعدم استتباع برنامجهم الاقتصادي أيَّ ارتدادات سياسية في العراق، إلى ثقتهم بأنّ العراقيين كانوا سيوافقون بسهولة على سياسات الإستيلاء المنهجيّ على الأملاك. لا بل كان هؤلاء المخططون يعوِّلون على شيء آخر، هو ارتباك العراقيين، وتقاعسهم الجماعي، وعجزهم عن مجاراة نمط التغيير. بتعبير آخر، كانوا يراهنون على قوّة الصدمة. كان نائب وزير الخارجية ريشارد آرميتاج أفضل من تكلّم على فرضية مطبّقي العلاج السياسي والعلاج الاقتصادي بالصدمة الموجهة في العراق، والتي تقول إن العراقيين سيتفاجأون بالقوّة النارية الأميركية، وسيرتاحون من صدام «إلى حدّ أنه سيسهل نقلهم من النقطة أ إلى النقطة ب»[٤]. وبعد شهور قليلة، سيخرج العراقيون من حالة الذهول التي تلي الحرب، وسيتفاجأون بأنهم يعيشون في «سنغافورة عربية»، أو «نمر في دجلة»، كما كان يقول بعض المحللين التجاريين.

إلا أن العراقيين طالبوا بأن يكون لهم رأي في ما يجري في بلادهم، وكان ردّ إدارة بوش على هذا الحدث غير المتوقّع، هو ما تسبّب في أعنف ردود الفعل الارتداديّة.

تفكيك الديموقراطية

تزايدت الحماسة للمشاركة السياسية في بغداد في الصيف الذي تلى اجتياح العراق، ووصلت إلى حدّ الاحتفال، برغم المصاعب اليوميّة. وتصاعد الغضب

بسبب حالات الصرف من العمل الكثيرة التي نتجت عن سياسة بريمر، كما ازداد الإحباط من جراء انقطاع التيار الكهربائي والمتعهّدين الأجانب، وتمّ التعبير عن هذا السخط في الشهور الأولى بفورة كلامية، وبالتعبير الحرّ الخارج عن كلّ سيطرة. وشهد الصيف بطوله احتجاجات يومية خارج بوّابات المنطقة الخضراء، وكان معظم المحتجّين عمّالاً يطالبون باستعادة وظائفهم. وأصدرت مئات الصحف أعداداً هائلة تحوي مقالات تنتقد برنامج بريمر الاقتصادي. بدأ رجال الدين يتحدثون في السياسة في خطب نهارات الجمعة، وهو أمرٌ كان ممنوعاً في عهد صدّام. وأكثر ما أثار حماسة المواطنين هو عملية الانتخابات التي عمّت المدن والبلدات والقرى كلّها. فبعد أن تحرّر الشعب من قبضة صدّام الحديدية، جرت اجتماعات في مباني البلديات لانتخاب قادة سياسيّين يمثلون الشعب في هذه الحقبة الجديدة. تضافرت في مدن كسامرّاء والموصل والحلة، جهود كل من رجال الدين، وشخصيات مدنيّة بارزة، بالإضافة إلى شيوخ العشائر، بهدف تحديد الأولويّات التي تساهم في إعادة الإعمار، متحدّين بذلك التوقّعات بصعود الطائفية والأصولية. ساد جوٌّ من الحماسة والفرح خلال هذه الاجتماعات، فقد تحوّلت أخيراً هذه الحرية إلى حقيقة، وذلك برغم التحديات الكبيرة التي كانت في المرصاد. وقام الجيش الأميركي في حالات كثيرة بلعب دور المسهّل والمساعد في تنظيم الانتخابات وإنشاء صناديق الاقتراع. لقد صدق الجيش الأميركي صدّق رئيسه حين أعلن أن الجيش قد أُرسِل إلى العراق لنشر الديموقراطية.

باتت إدارة بوش في وضع صعب جداً أمام هذه الحماسة العارمة للديموقراطية، وأمام الرفض الواضح لبرنامج بريمر الإقتصادي. وكانت هذه الإدارة قد قطعت عهوداً كبيرة بتسليم السلطة إلى حكومة عراقية منتخَبة في غضون شهور، وبإشراك العراقيين في القرار السياسي. إلا أنه اتّضح في ذلك الصيف، أن أي تنازل في السلطة كان سيعكس التخلّي عن الحلم برؤية العراق نموذجاً للاقتصاد المخصخص المطعّم بقواعد عسكرية أميركية منتشرة، علماً بأن القومية الاقتصادية كانت متجذّرة لدى الشعب العراقي، ولاسيما لجهة احتياطي

النفط الذي يُعتبر أكبر ثروات هذه البلاد. نكست واشنطن بالتالي بعهودها بإحلال الديموقراطية وأمرت برفع مستويات الصدمة آملةً أن تفي الجرعات القوية بالغرض. وأعاد هذا القرار سلسلة الفتوحات لتحرير الأسواق التي كانت قد بدأت في جنوبي أميركا اللاّتينية، حيث تمّ فرض العلاج الاقتصادي بالصدمة عنوةً بالاستعانة بالتعذيب والخطف وقمع الديموقراطية، ضد كل من وقف في وجه هذا المشروع.

قضت الخطة الأميركيّة، فور وصول بريمر إلى العراق، بتشكيل لجنة تضمّ ممثلين لشرائح المجتمع العراقيّ كافّة، يدلون بأصواتهم لانتخاب أعضاء المجلس التنفيذي الموقت. إلا أنّه بعد قضاء أسبوعَين في بغداد، تخلّى بريمر عن هذه الفكرة، وقرر الاستعاضة عنها بتعيين أعضاء المجلس العراقي الحاكم. ووصف عملية اختيار الأعضاء في رسالةٍ إلى «بوش» قائلاً إنها «جمعت بين لعبتي الدب الأعمى وشبكة الـ "X" والـ "O"، الثلاثية الأبعاد»[٥].

أفاد بريمر بأن هذا المجلس سيتمتع بصلاحيات الحكم، لكنه غيّر رأيه مرّة أخرى. وقال الموفد في وقتٍ لاحق: «إنّ خبرتي في ما يخصّ المجلس الحاكم في مثل هذه الظروف، تبيّن لي أن هذه ليست فكرة سديدة». وفسّر أن أعضاء المجلس كانوا بطيئين جداً وكثيري التشاور، وهذه صفات لا تلائم خطط العلاج بالصدمة. وقال بريمر أيضاً: «لم يكن باستطاعتهم تنظيم استعراض بسيط أو اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، أو حتّى اتّخاذ أي قرار. فضلاً عن أنيّ كنت لا أزال متمسّكاً بضرورة وضع دستور قبل منح السيادة لأيٍّ كان»[٦].

واجه بريمر مشكلة أخرى، هي انتشار الانتخابات في المدن والبلدات كلّها. وقام بحلول نهاية شهر حزيران/ يونيو، أي بعد انقضاء شهرَين على تواجد «بريمر» في العراق، بإصدار أمر بإيقاف الانتخابات فوراً. قضت الخطة الجديدة بتعيين القادة السياسيين المحليين في العراق من قبل قوى الاحتلال، تماماً كما حصل مع المجلس الحاكم. وجرى التحدي الكبير في مدينة النجف، المدينة المقدّسة لدى الشيعة، أكبر طائفة في العراق. كانت مدينة النجف بصدد تنظيم انتخابات على صعيد المدينة كلّها، بمساعدة الجيش الأميركي، حين تلقّى

المقدَّم المسؤول عن الانتخابات، في اليوم الذي سبق التسجيل، اتصالاً من لواء البحريّة جيم ماتيس. «ينبغي إلغاء الانتخابات. يخشى بريمر أن يفوز أحد المرشحين الإسلاميين المتشددين... ولا يمكنه أن يسمح للرجل غير المناسب، بأن يفوز بالانتخابات. تلقّت البحرية إيعازاً باختيار مجموعة جديدة بالثقة من العراقيين لاختيار رئيس البلدية. هكذا كانت الولايات المتّحدة ستتمكن من التحكّم في العملية»، بحسب ما كتب مايكل غوردون والجنرال برنار ترواينر، مؤلّفا كتاب «كوبرا ٢»، الذي يُعتبر التأريخ العسكري النهائي للاجتياح. وفي النهاية، عيّن الجيش الأميركي رجُلاً كان عقيداً في عهد صدّام كي يرأس بلدية النجف، كما حصل في مناطق أخرى من العراق(*)(٧).

أتت تعيينات بريمر متأخّرة، في بعض الحالات أتت أي بعد تصويت العراقيّين لممثّلين محلّيّين، إلاّ أنّ بريمر لم يتوقّف عند حدّه، وأمر بتشكيل مجالس جديدة. قامت شركة المقاولات «آر تي آي»، وفي محافظة التاجي، التي يسيطر عليها المورمون والمعنية بتأسيس الحكومة المحلية، بحل المجلس الذي كان الشعب قد انتخبه قبل شهور، قبل وصولها، وأصرّت على البدء من نقطة الصفر. تذمّر أحد الرجال قائلاً: «إننا نشعر كأننا نتراجع». ولكن بريمر أصر على أنه لم يكن هناك من «منع شامل» للديموقراطية. «أنا لا أعارضها، لكنني أريد تطبيقها بطريقة تجاري مخاوفنا. إن جرت الانتخابات في وقت مبكر جداً، فقد تكون مدمّرة. ينبغي إجراؤها بتأنٍّ كبير»(٨).

كان العراقيون في تلك المرحلة، لا يزالون يتوقّعون أن تفيَ واشنطن بوعودها بتنظيم انتخابات وطنية، لتسليم السلطة مباشرةً إلى حكومة ينتخبها الشعب بأكثريته. لكن، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، طار بريمر عائداً إلى واشنطن لحضور اجتماعات كثيرة عُقدت في البيت الأبيض بعد أن ألغى

(*) شكّل هذا أحد أسباب الغضب الذي نتج عن تفكيك البعثية: ففي حين فقد الجنود أصحاب الرتب المتواضعة وظائفهم، بالإضافة إلى المعلمين والأطباء الذين طُلب إليهم الإنضمام إلى الحزب من أجل تطويره مهنياً، تمّ تعيين المسؤولين البعثيين الكبار الذين اشتهروا بخرقهم حقوق الإنسان، من أجل إعادة تنظيم المدن والبلدات.

الانتخابات المحلية في العراق. وحين عاد إلى بغداد، أعلن أن الانتخابات العامة باتت احتمالاً غير وارد، وأن الحكومة «السياسية» المقبلة ستعيَّن ولن تُنتخب. قد يكون لهذا التغيير المفاجئ علاقة باستطلاع الرأي الذي قام به المعهد الجمهوري الدولي في واشنطن. سأل هذا الاستطلاع العراقيين، لأيّ نوع من السياسيين سيصوّتون لو تسنّت لهم الفرصة. وكان للنتيجة وقع الصاعقة على أصحاب الشركات في المنطقة الخضراء، إذ أجاب ٤٩٪ من العراقيين بأنهم سيصوّتون لحزب يعد بتوفير أكبر عدد ممكن من «الوظائف الحكومية». وحين سُئل المواطنون إن كانوا سيصوّتون لحزب يعدهم بتأمين مزيدٍ من «الوظائف في القطاع الخاص»، أجاب ٤,٦٪ منهم فقط بـ «نعم». وحين سُئلوا إن كانوا سيصوّتون حزب يعد بـ «الاحتفاظ بقوى التحالف حتى يستقرّ الوضع الأمني»، أجاب ٤,٢٪ فقط بـ «نعم»[٩]. وتعطي نتائج استطلاع الرأي بالتالي صورة واضحة عن الوضع: إن تسنّت للعراقيين فرصة انتخاب الحكومة القادمة بحُرية، وأن تتمتّع هذه الحكومة بالسلطة الحقيقية، فسيكون على واشنطن أن تتخلّى عن هدفين أساسِّيين كانا وراء الحرب، وهما: أولاً، النفاذ إلى العراق من أجل إنشاء قواعد عسكرية أميركية؛ وثانياً، إمكانية مطلقة لإنشاء شركات متعددة الجنسيات أميركية في العراق.

انتُقد جناح المحافظين الجدد في إدارة بوش لاعتماده في العراق، على الديموقراطية أكثر مما كان ينبغي من أجل إقناع الغير بإيمانه بحق تقرير المصير. هذا هو باختصار سجل أعمال الاحتلال في السنة الأولى له، أي في المرحلة التي قضى فيها بريمر على أي إشارة للديموقراطية حيثما ظهرت. ففي خلال الشهور الستة الأولى من عمله في العراق، قام بإلغاء الجمعية التأسيسية، ورفض فكرة انتخاب صاغة الدستور، وأبطل عشرات الانتخابات التي جرت على صعيد المقاطعات، وقضى أخيراً على شبح الانتخابات الوطنية. في الواقع، لم تعبّر هذه الأعمال عن شخص يتبنّى مبدأ الديموقراطية المثالية. ولم يدعم أيّ من المحافظين الجدد الرفيعي المستوى فكرة إجراء انتخابات مباشرة من الشعب في بغداد والبصرة، برغم أنهم يعزون المشاكل في العراق اليوم إلى غياب «وجه حقيقي للعراق».

ويربط عدد كبير من الأشخاص الذين أُرسلوا إلى العراق في الشهور القليلة الأولى من الاحتلال بشكلٍ مباشر، بين القرارات الكثيرة التي كان هدفها التهرُّب من الديموقراطية أو إضعافها من جهة، وظهور القوات المسلّحة العنيفة من جهة أخرى. اعتبر سليم لون، وهو دبلوماسي يعمل لدى الأمم المتّحدة كان قد أُرسِل إلى العراق بعد الغزو، أن خطوة بريمر المحورية تلك، كانت أوّل قرار له منافٍ للديموقراطية. «أتت أولى الهجمات المدمّرة للقوى الأجنبية في العراق بعد مدّة قصيرة من اختيار الولايات المتّحدة، في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣، الهيئةَ القياديّة الأولى في العراق، وهي المجلس الحاكم. ومن بين هذه الهجومات: المهمة الأردنيّة، وبعدها بمدة قصيرة، تفجير المقر الرئيسي للأمم المتحدة في بغداد الذي أدّى إلى مقتل عدد كبير من الأبرياء... وبحلول ذلك الوقت، أصبح الغضب تجاه تشكيل هذا المجلس ودعم الأمم المتحدة له، ملموساً في العراق». وقد فقد لون عدداً كبيراً من أصدقائه في ذلك الهجوم[١٠].

شكّل إلغاء بريمر للانتخابات الوطنية، خيانة عظمى للشيعة في العراق. كان الشيعة متأكدين من أنهم سيسيطرون على هذه الحكومة المنتخبة بعد أن عاشوا عقوداً من القمع، ولا سيما أنهم الطائفة الأكبر في العراق. اتخذت مقاومة الشيعة في البداية شكل مظاهرات ومسيرات سلميّة شارك فيها ١٠٠٠٠٠ شخص في بغداد، و٣٠٠٠٠ في البصرة. وأجمع هؤلاء المحتجّون على شعار واحد هو «نعم للانتخابات! لا للتعيينات!». وكتب علي عبد الحكيم الصافي، ثاني رجل دين لدى الشيعة، في رسالةٍ وجهها إلى جورج بوش وطوني بلير: «إن مطلبنا الرئيسي هو إنشاء المؤسسات الدستورية كافةً من خلال الانتخابات وليس التعيينات». وأعلن أن خطة بريمر تقضي «باستبدال نظام دكتاتوري بنظام دكتاتوري آخر»، وحذّرهما من أنهما إن استمرّا في مخطّطهما سيجدان نفسيهما في معركة خاسرة[١١]. لم يكن لهذه الرسالة أي تأثير في بوش أو بلير، بل أثنيا على هذه المظاهرات على أنها إثبات لظهور براعم الديموقراطية، مع استمرارهما بدعم مشروع تعيين الحكومة الأولى التالية للنظام صدام.

بات مقتدى الصدر، في تلك المرحلة بالذات، قوة سياسية وازنة على الأرض. وحين قررت بقية الأحزاب الشيعية المشاركة في الحكومة المعيّنة والالتزام بالدستور الموقت الذي صيغ داخل المنطقة الخضراء، خرج الصدر عن صمته وندّد بالدستور غير الشرعي، وشبّه بريمر بصدّام. وبدأ أيضاً بتشكيل «جيش المهدي» بكلّ جدية. وبعد فشل الاحتجاجات السلمية، بات الشيعة على يقين بأنه إن كان لا بدّ من قيام حكم بالأكثرية الديموقراطية، فإنّه سيكون عليهم القتال في سبيله.

لو لم تُخلف إدارة بوش بوعودها، وسلّمت السلطة بسرعة إلى حكومة عراقية منتخبة، لكان الاحتمال كبيراً بأن تبقى المقاومة حركة صغيرة يمكن احتواؤها، بدلاً من أن تصبح ثورة بحجم وطن. إلا أن حفظ تلك العهود كان يعني التضحية بجدول الأعمال الاقتصادي الكامن وراء الحرب، وهذا ما لم يكن ليحصل أبداً. لهذا السبب بالذات، وجب اعتبار الارتدادات العنيفة لتنكّر الولايات المتحدة للديموقراطية في العراق، ردّ فعل «أيديولوجياً».

صدمات جسدية

صعّدت قوات الاحتلال تكتيكات الصدمة مع ازدياد حجم المقاومة، وكانت هذه التصعيدات تجري ليلاً أو فجراً حين كان يقتحم الجنود البيوت موجّهين مصابيحهم الوامضة إلى الغرف المظلمة، وصارخين بالإنكليزية (بعبارات فُهم منها، «أيها السافل»، و«علي بابا»، و«أسامة بن لادن»). كانت النسوة يسرعن خائفات لتغطية رؤوسهن أمام الدخلاء الغرباء، وكانت تتم تغطية رؤوس الرجال عنوةً قبل رميهم في الآليات العسكرية وسَوقهم إلى السجون ومخيّمات الاحتجاز. ويُقدّر عدد المعتقَلين والمحتجَزين من قبل القوات الأميركية في السنين الثلاث والنصف الأولى للاحتلال بـ ٦١٥٠٠ عراقي. كانت أساليب الإعتقال والإحتجاز تُعرف بـ «الأساليب القصوى لاعتقالات الصدمات». وبقي حوالى ١٩٠٠٠ شخص محتجزين بحلول ربيع العام ٢٠٠٧[١٢]. كما استمرّت هذه الصدمات داخل السجون على شكل سكب مياه باردة جداً، والزجر،

واستخدام كلاب الحراسة المخيفة التي تكشف عن أنيابها، بالإضافة إلى اللكم والرفس، وأحياناً تعريض الجسد للصدمات بالأسلاك الكهربائية.

كانت فتوحات الليبراليّين الجدد قد بدأت بتكتيكات مشابهة قبل ثلاثة عقود، إذ كان يتم اعتقال المتّهمين بالإرهاب وبالشغب وبأعمال التخريب في منازلهم، ليساقوا بعدها معصوبي الأعين ومحجوبي الرؤوس إلى خلايا مظلمة يتعرّضون فيها للضرب، ولما هو أسوأ من ذلك أحياناً. بات المشروع الآن حلقة مكتملة تهدف إلى الدفاع عن أمل إنشاء سوق حرّة نموذجية في العراق.

العامل الذي ساهم مباشرةً في زيادة تكتيكات التعذيب هذه، هو حتماً عزم دونالد رامسفيلد على إدارة المؤسسة العسكرية كأنها شركة حديثة ذات موارد خارجية. لم ينظِّم نشر الجنود على الأراضي العراقية من وجهة نظر وزير الدفاع، بل من وجهة نظر أشبه بتلك التي قد يعتمدها نائب رئيس شركة «وول مارت»، من أجل تخفيف الساعات على لائحة الرواتب. خفّض رامسفيلد عدد الجنود الذي حدده الجنرالات من ٥٠٠٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠٠، إلا أنه وجد أن الأرقام لا تزال كبيرة، فلبّى في اللحظة الأخيرة رغبة «المدير التنفيذي» الكامن في داخله، حين قام بتخفيض عدد الجنود في مخططات المعارك بعشرات الآلاف[١٣].

لم تحظ قوات رامسفيلد الدائمة الجهوزيّة، بأي فرصة لاحتواء تَبعات مراسيم بريمر في العراق، برغم أنّها كانت قادرة على الإطاحة بصدّام حسين، ولا سيما على ضوء التمرّد الشعبي المتزايد والثغرات الكبيرة في الجيش والشرطة العراقيين. طبّقت القوات الأميركية أفضل الخطط التي تملكها نظراً إلى نقص العديد الذي يتيح لها احتواء الشارع، فاعتقلت العراقيين من الشوارع لتزجّ بهم في السجن. سيق آلاف السجناء للمثول أمام عملاء وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركية، والجنود الأميركيين، والمتعهّدين الخاصين ـ الذين كانوا بمعظمهم غير مدرّبين ـ فأُخضعوا لاستجوابات عنيفة بغية الكشف قدر الإمكان عن خطط المقاومة.

حضنت المنطقة الخضراء، في الأيام الأولى للاحتلال، خبراء العلاج بالصدمة الآتين من بولندا وروسيا، إلاّ أنّها باتت الآن مغناطيساً يجذب الخبراء بالصدم على أنواعهم، ولاسيما أولئك المختصّين بأبشع الفنون الهادفة إلى قمع حركات المقاومة. أمّا شركات الأمن الخاصّة، فضمّت إلى صفوفها قدامى جنود الحروب الوسخة التي وقعت في كولومبيا وجنوب أفريقيا والنيبال. وعلى حد قول الصحافي جيريمي سكاهل، وظّفت شركة بلاكووتر وغيرها من شركات الأمن سبعمئة جندي تشيليّ، عدد كبير منهم من رؤساء عمليات القوات الخاصة، ليتم نشرهم في العراق. وكان بعض هؤلاء العناصر قد خضعوا للتدريب وخدموا تحت حكم بينوشي[١٤].

إن أحد أبرز المختصّين بالعلاج بالصدمة، هو الضابط الأميركي جايمز ستيل الذي وصل إلى العراق في أيار/مايو سنة ٢٠٠٣. كان ستيل في الصفوف الأمامية أثناء حملات الجناح اليميني الصليبية في أميركا الوسطى، حيث خدم كمستشار أميركيّ رئيسي لعدد من الكتائب السلفادورية في الجيش، اتُّهمت بأنها فرق للموت. أصبح ستيل بعد ذلك، نائب رئيس شركة «إنرون»، وذهب إلى العراق أوّلاً بصفته مستشاراً للطاقة، لكنّه عاد إلى طبيعته القديمة مع نشوء المقاومة، وأصبح المستشار الأمني الرئيسي لـ بريمر. كان الهدف من إرسال ستيل لتطبيق ما كانت بعض المصادر في وزارة الدفاع الأميركية، التي لم يُكشف عن اسمها، تسمّيه «خيار السفلادور» في العراق[١٥].

قال لي جون سيفتون، وهو باحث كبير في منظّمة «هيومن رايتس ووتش» للدفاع عن حقوق الإنسان، إن سوء معاملة السجناء في العراق لم يكن أمراً اعتيادياً أو مألوفاً. كانت هذه الحوادث الأوّلية تقع عادةً في ساحة المعركة، حيث يغطّي غبار المعارك أي قانون، وحين تكون الفوضى هي سيدة الموقف. قال سيفتون إن هذا ما حصل في أفغانستان، إلا أنّه أضاف: «لكن حرب العراق كانت مختلفة، بدأت الأمور بطريقة مهنية ومحترفة، لكن الحالة ازدادت سوءاً بدلاً من أن تتحسن». ويعيد الباحث هذا التحوّل إلى أواخر شهر آب/

أغسطس من العام ٢٠٠٣، أي بعد أربعة شهور من سقوط بغداد. ففي تلك الفترة بالذات، بدأت التقارير حول سوء المعاملة تظهر.

ظهرت صدمة غرف التعذيب، بحسب هذا التسلسل الزمني، فور بروز صدمة بريمر الاقتصادية الأكثر إثارة للجدل. وفي أواخر آب/أغسطس، حلّت نهاية صيف بريمر الذي كان حافلاً بسنّ القوانين وإلغاء الانتخابات. ومع هذه الأحداث، انضمّ عدد أكبر من الناشطين إلى صفوف المقاومة، فأُمر الجيش الأميركي باقتحام المزيد من البيوت من أجل زعزعة التحدّي العراقي بالقبض على الناشطين، الواحد تلو الآخر.

يمكن رصد هذا التحوّل في السلوك الأميركي من خلال سلسلة من الوثائق التي رأت النور مع فضيحة سجن «أبو غريب». صدرت أولى هذه الوثائق في ١٤ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٣، حين أرسل ضابط المخابرات في المقرّ الرئيسيّ للجيش الأميركي في العراق، الكابتن وليم بونس، رسالة الكترونية إلى زملائه الموزعين في مناطق مختلفة من البلد. تضمّنت الرسالة التصريح الشهير التالي: «لم يعد بوسعنا التساهل مع هؤلاء المحتجزين... لقد أوضحوا لنا (أحد العقداء) أنه يجب القضاء على هؤلاء الأشخاص. إنّ عدد الضحايا في تزايد مستمر، وعلينا البدء بجمع المعلومات من أجل تجنيب الجيوش الزميلة التعرّض للمزيد من الهجمات والعمليات». إستعرض بونس عدداً من أساليب جديدة كان على المحقّقين استعمالها ضد السجناء، وسُميت هذه الأساليب «لائحة الأمنيات». وردت الاقتراحات في بريده الالكترونيّ، وشملت هذه الاقتراحات «الصدمات الكهربائية بقوة فولتية منخفضة»[١٦].

أُرسل اللواء جفري ميلر المشرف على معتقل «غوانتانامو» بعد أسبوعين، أي في ٣١ آب/أغسطس، إلى العراق من أجل تولي زمام الأمور في سجن «أبو غريب»[١٧]. وبعد أسبوعين آخرين، أي في ١٤ أيلول/سبتمبر، سمح المقدَّم ريكاردو سانشيز، أبرز الضباط الأميركيين في العراق، باللجوء إلى مجموعة كبيرة من أساليب الاستجواب، على غرار نموذج «غوانتانامو، وتشمل الإهانة والإذلال المتعمدين أو ما يُعرف بـ «تحطيم الـ «أنا» والكبرياء»، و«استغلال

خوف العرب من الكلاب»، والحرمان الحسّي المعروف بـ «التحكم في النور»، والإجهاد الحسّي كالصراخ والموسيقى الصاخبة، و«الوضعيات المجهدة». ونُشرت الصور الشهيرة لسجن «أبو غريب» بعد مدّة قصيرة من إرسال سانشيز للمذكّرة[١٨].

فشلت إدارة بوش في تطويع العراقيين، أكان من خلال الصدم والترويع، أم من خلال العلاج الاقتصادي بالصدم والترهيب. وباتت بالتالي تكتيكات الصدمة شخصية، واستُخدمت طريقة دليل الـ «كوبارك» للتحقيقات التي تشمل الصيغة الناجحة المستحثّة لانتكاسة السجين.

اقتيد أبرز السجناء إلى منطقة محميّة بالقرب من مطار بغداد الدوليّ، تحت إدارة قوة عسكرية في مهمّة خاصّة وعملاء وكالة الاستخبارات الأميركية. لم يكن يُسمح لأيٍّ كان بدخول السجن الذي بقي مخفيّاً عن الصليب الأحمر، وكان السبيل إلى ذلك السجن على درجة كبيرة من السرّية، بحيث إنّه منع حتى المسؤولون العسكريون الرفيعو المستوى من دخوله. وتبدّل اسم السجن مراراً من أجل المحافظة على سرّيته، فانتقل من القوى العسكريّة الخاصّة ٢٠ إلى ١٢١، ومن القوى العسكريّة الخاصّة ٦ ـ ٢٦ إلى ١٤٥[١٩].

كان السجناء يُحتجزون في زنزانات عامة في مبنى مصمَّم لتنفيذ تعليمات دليل الـ «كوبارك»، بما فيها الحرمان الحسّي الكامل. ينقسم المبنى إلى خمسة أقسام: غرفة الفحص الطبّي، والغرفة اللطيفة، وهي أشبه بغرفة الجلوس مخصّصة للسجناء المتعاونين، والغرفة الحمراء، والغرفة الزرقاء، والغرفة السوداء، وهي الأبغض. كانت هذه الأخيرة عبارة عن خليّة مطلية باللون الأسود، وتنتشر في زواياها الأربع سمّاعات.

ظهر هذا السجن إلى العلن حين تقدّم أحد الرقباء الذين عملوا فيه باسم مستعار، هو جف بيري، من منظمة «هيومن رايتس وتش»، وعرض لها وصفاً لهذا المكان الغريب. شبّه الرقيب المعتقل بسجن «أبو غريب» الذي اعتبره مستشفى للمجانين، ولا سيما أن حراسه غير الخاضعين للتدريب كانوا قد

نظّموه بحيث أصبح طريق المطار الخاصّ بوكالة الاستخبارات الأميركية، هذا منظماً بشكلٍ مرعب، وشبيهاً بالعيادات. وعلى حد قول بيري، حين كان يرغب المحققون في اللجوء إلى وسائل قاسية للضغط على السجناء في الغرفة السوداء، كانوا يقصدون جهاز كمبيوتر ليطبعوا صفحة ترد فيها تعليمات للتعذيب. قال بيري إن «هذه التعليمات كانت جاهزة ومطبوعة، وقد شملت التحكم في البيئة المحيطة بالسجين كالبرد والحرّ، بالإضافة إلى أضواء وامضة مزعجة وموسيقى صاخبة جداً. كانت تقضي مهمّة المحقق بالإشارة إلى الأساليب التي يودّ تطبيقها مع السجين». وعند اكتمال الاستمارة، كانت تُرسل إلى المحقق المسؤول كي يوافق عليها. وأضافَ بيري «لم أرَ يوماً استمارة لم تُوقَّع».

خشي بيري وغيره من المحقّقين أن تكون هذه التقنيات قد خرقت «اتفاقيّة جنيف التي تنصّ على منع أي معاملة محرجة أو مهينة. قلق هو وثلاثة محقّقين آخرين من الملاحقة في حال كُشف عملهم، وواجهوا المسؤول عنهم قائلين له: «إننا لا نشعر بالارتياح تجاه هذا النوع من سوء المعاملة». إلاّ أن القيّمين على هذا السجن كانوا نافذين جداً، بحيث إنه في غضون ساعتين وصل فريق عسكري من المحامين لتقديم عرض يشرحون فيه لماذا لا تحمي «اتفاقية جنيف» هؤلاء السجناء، ويبرّرون من خلاله أنّ الحرمان الحسي لم يكن يُعدّ من أساليب التعذيب، برغم وجود دراسة لوكالة الاستخبارات الأميركية تثبت العكس. وعقّب بيري على هذا الحدث: «كانوا سريعين جداً، كأنهم كانوا جاهزين مسبقاً. كانوا يملكون عرضاً جاهزاً مدّته ساعتان».

تواجدت أماكن أخرى في أنحاء العراق، طُبِّقت فيها على السجناء أساليب مشابهة، نصّ عليها كتيّب الـ «كوبارك»، كالحرمان الحسي مثلاً، حتى أن بعضها يذكّر أكثر باختبارات جامعة ماكغيل التي أُجريت منذ سنين عدّة. وتحدّث رقيب آخر عن سجن يقع في قاعدة عسكرية تُدعى «الفرات» بالقرب من مدينة القائم المتاخمة للحدود السورية. ضمّ ذلك السجن ما يتراوح بين عشرين وأربعين سجيناً معصوبي الأعين وُضِعوا في مستوعبات معدنيّة للشحن ذات

حرارة مرتفعة جداً لمدةّ أربع وعشرين ساعة «بدون طعام، أو ماء، أو نوم». وكان بعد إرهاق السجناء بالحرمان الحسّي، يتمّ تعريضهم لأضواء وامضة قوية وموسيقى صاخبة وعالية[٢٠].

استُخدمت أساليب مشابهة في قاعدة العمليّات الخاصة بالقرب من تكريت، إلا أن السجناء هناك كانوا يُحتجزون في صناديق أصغر، سعتها أربعة أقدام طولاً وعرضاً وعمقها عشرون إنشاً، أي أنها كانت صغيرة جداً، بحيث يعجز أي شخص راشد عن الوقوف أو التمدّد فيها. وهذا يذكّر كثيراً بالزنزانات التي وُصِفت في المخروط الجنوبيّ من أميركا اللاّتينية. كان السجناء يبقون في هذه العزلة الحسّية التامة لمدّة أسبوع. وقيل إن واحداً من السجناء على الأقل تعرّض للصدمات الكهربائية، برغم أنّ الجنود الأميركيين قد أنكروا ذلك[٢١]. وبرغم وجود أدلّة واضحة للجوء الجنود الأميركيين إلى الصدمات الكهربائية كوسيلة للتعذيب في العراق، إلا أنه نادراً ما يتمّ ذكر ذلك. وقد حُكم في ١٤ أيار/مايو من العام ٢٠٠٤، على جنديين بالسجن لقيامهما قبل شهر بتعريض سجين عراقي للصدمات الكهربائية، إلا أنه لم يتمّ الإعلان عن الحادثة. وورد في وثائق حكومية صادرة عن اتحاد الحرّيات المدنيّة الأميركي أن «أحد الجنود عرّض سجيناً عراقيّاً للصدمات الكهربائية باستخدام محوّل... مبقياً الأسلاك متّصلة بمنطقة الكتف، حتى أخذ جسم السجين «يرتعش» بقوّة»[٢٢].

واجه الجيش الأميركي مشكلة كبيرة، وعجيبة، عندما أصبح وجهاً لوجه مع مع ظهور صور سجن «أبو غريب» الشهيرة، التي ظهر في إحداها رجلٌ مغطّى الرأس يقف على صندوق وتتدلّى من ذراعيه أسلاك كهربائية. قال أحد الناطقين باسم قيادة التحقيق الجنائي التابعة للجيش الأميركي التي تولّت مهمّة التحقيق بسوء معاملة السجناء، إن «سجناء عديدين قالوا إنهم هم من ظهر في الصورة المذكورة». من أحد هؤلاء المعتقلين، الحاج علي، وهو رئيس بلدية سابق. قال الحاج علي إنه كان مغطّى الرأس، وإنه أُجبر على الوقوف على صندوق بينما كانت الأسلاك الكهربائية توصل إلى كلّ نقطة في جسمه. وعلى خلاف ادّعاءات

الجنود أن الأسلاك لم تكن موصولة بالتيار الكهربائي، أخبر علي الـ «بي بي أس» قائلاً: «حين تعرّضت للصدمة، شعرت كأن عينيّ ستقفزان خارج محجريهما»[٢٣].

أُطلق سراح علي، على غرار آلاف السجناء، بدون أي إدانة. دُفع بعدئذٍ إلى خارج الآليّة، وقيل له إن اعتقاله كان خطأً. وأفاد الصليب الأحمر أن المسؤولين العسكريين الأميركيين اعترفوا بأن ٧٠٪ إلى ٩٠٪ من الاعتقالات التي جرت في العراق، كانت نتيجة خطأ. ويعتبر علي، أن هذه الأخطاء البشرية كانت بسبب سعي السجون الخاضعة للإدارة الأميركية وراء الانتقام. «بات سجن» أبو غريب» منشأً للمتمرّدين... تجعلهم هذه الإهانات والعذابات كلّها التي تعرّضوا لها، مستعدّين للقيام بأي شيء. وهل يمكن لومهم على ذلك؟»[٢٤].

يدرك العديد من المسؤولين العسكريين الأميركيين رد الفعل هذا، ويخشونه. «حتّى لو كان صالحاً فإنه الآن قد بات شرّيراً بسبب معاملتنا له». هذا ما قاله رقيبٌ في القوات الجوية في الكتيبة الرقم ٨٢، كان قد أُرسل إلى سجن اشتُهر بالعنف والتعذيب، يقع في قاعدة عسكرية خارج الفلوجة. وكان سكان هذه المدينة يعتزون بلقب «القتلة المهووسين» الذي حصلوا عليه[٢٥].

كانت الحالة أسوأ بعدُ في السجون ذات الإدارة العراقية. فلطالما اعتمد صدام على التعذيب من أجل البقاء في السلطة. وإن أرادت الحكومة الجديدة أن تخفِّف فعلاً من حدّة العنف في مرحلة ما بعد صدّام، فكان عليها أن تركّز جهودها للقضاء على مثل هذه الممارسات. لكن، عوضاً عن ذلك، استخدمت القوات الأميركية بدورها التعذيب من أجل تحقيق غاياتها الخاصة، وذلك بوضع معايير منخفضة جداً لحقوق المعتقلين، في الوقت نفسه الذي كانت تدرّب فيه الشرطة العراقية.

أفصحت منظمة «هيومن رايتس وتش» في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٥، عن أن التعذيب بما فيه الصدمات الكهربائية، ساد في المعتقلات ذات

الإدارة العراقية والإشراف الأميركي. وورد في أحد تقارير سلاح الفرسان الأوّل، أن الجيش والشرطة كانا يلجآن إلى «الصدمات الكهربائية والخنق مراراً من أجل الحصول على الاعترافات». استخدم السجّانون العراقيون أيضاً عصا وخز الماشية الشهيرة التي باتت رمزاً للتعذيب في أميركا اللاتينية، والتي اشتهرت بـ «البيكانا». قال: في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٦، أفادت الـ «نيويورك تايمز» بشأن فرج محمود الذي جُرِّد من ثيابه وعُلِّق من السقف، أنّ عصا الوخز الكهربائيّة استُخدمت على أعضائه التناسليّة وجعلت جسمه يرتعش بعنف[٢٦].

كان مراسل الـ «نيويورك تايمز» بيتر ماس في آذار/مارس من العام ٢٠٠٥، ضمن فرقة مغاوير الشرطة الخاصّة الذي درّبها جايمز ستيل. زار ماس المكتبة العامة في سامرّاء التي تحوّلت إلى سجن مريب. ووجد في داخلها سجناء محجوبي الرؤوس، مقيّدين، بعضهم تعرّض للضرب حتى الإدماء، كما وجد أيضاً مكتباً ملطّخاً بالدماء في أسفله. وسمع صوت تقيّؤ وصراخاً مرعباً، كأنه صراخ رجل مجنون، أو بالأحرى رجل دُفع إلى الجنون. ودوّت أيضاً بوضوح طلقتان ناريّتان صدرتا من داخل المركز، أو من خلفه[٢٧].

اشتهرت فرق الموت في «السلفادور» بلجوئها إلى القتل، ليس للتخلّص من الأخصام السياسيين فحسب، بل من أجل إرسال رسالة رعب تعني أكبر شريحة ممكنة من الشعب. وانتشرت الجثث المشوّهة إلى جوانب الطرقات لتنبيه الناس إلى عدم الخروج عن الخطّ، وإلا باتوا من الجثث التالية. وغالباً ما كانت الأجساد المعذّبة تُرمى بعد أن تُترَك عليها تواقيع فرق الموت التي تنوّعت بين «اليد البيضاء» أو «كتيبة ماكسيميليانو هرنانديز». وبحلول العام ٢٠٠٥، بات هذا النوع من الرسائل مشهداً مألوفاً إلى جوانب الطرقات في العراق: غالباً ما يكون هؤلاء القتلى سجناء شُوهدوا للمرة الأخيرة مع قوات المغاوير العراقية التابعة لوزارة الداخلية، ثمّ عُثر عليهم مكبَّلي الأيدي، وقد اخترقت طلقة نارية أدمغتهم، أو بدت على رؤوسهم آثار مثقاب كهربائي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، نقلت الـ «لوس أنجلوس تايمز» أنه في مشرحة بغداد، كانت «تصل

الجثث بالعشرات في الوقت عينه بطريقة أسبوعية. كان المعصمان في بعض تلك الجثث مقيّدَين بأصفاد تابعة للشرطة». وغالباً ما كانت تحتفظ المشارح بالأصفاد المعدنية لإعادتها إلى الشرطة(٢٨).

تتوفّر في العراق أيضاً وسائل تعذيب أخرى ذات تقنية عالية، لإيصال رسائل الرعب. فبرنامج «الإرهاب في قبضة العدالة» التلفزيوني، يحظى بشعبية كبيرة على قناة «العراقية» ذات التمويل الأميركي. أُنتجت حلقات هذا البرنامج بالاشتراك مع القوّات العراقية التي تتبع الأسلوب السلفادوريّ. وشرح عدد من السجناء المُطلق سراحهم، كيف كان يُعَدّ البرنامج: كان يُقبض على المعتقلين عشوائياً من أحد الشوارع، ويتعرّضون للضرب والتعذيب، ويهدَّدون بأفراد عائلتهم إلى أن يصبحوا جاهزين للاعتراف بأي جريمة، حتى بالجرائم التي أثبت المحامون أنها لم تحصل. ويتم تصوير هؤلاء السجناء وهم يعترفون بأنهم ثوّار أو لصوص أو حتى مثليون وكذبة. وهكذا، يشاهد العراقيون ليلياً اعترافات صادرة عن أشخاص وجوههم متورّمة ومصابة بالكدمات، بما لا يترك مجالاً للشكّ في أنهم تعرّضوا للتعذيب. وقد قال عدنان ثابت، وهو قائد المغاوير السلفادورية لماس «للبرنامج تأثيرٌ إيجابي في المواطنين»(٢٩).

لم تكن تمضي عشرة شهور على ذكر الخيار السلفادوري للمرة الأولى في الصحافة، حتى باتت نتائجه المرعبة واضحة المعالم. كانت القوّات العراقية المدرّبة على يد ستيل تعمل بشكلٍ رسمي تحت إشراف وزارة الداخلية العراقيّة، التي أصرّت حين سألها ماس عما رآه في المكتبة، بأنها «لا تسمح بأي خرق لحقوق الإنسان في تعاملها مع السجناء الذين هم في عهدة وزارة الداخلية». لكن في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٥، اكتُشف ١٧٣ سجيناً في زنزانات الوزارة التحتيّة، بعضها تعرّض للتعذيب إلى حد أن جلده بات يتساقط، ووُجد على آخرين آثار مثقاب في الجمجمة أو الأسنان، كما أن أظافر أصابع القدم كانت مُقتلعة. وقال السجناء الذين أُطلق سراحهم إن العديد لم ينجوا من ذلك السجن. لقد جمعوا لائحة تضمّ ١٨ شخصاً عُذّبوا حتى الموت داخل زنزانات الوزارة(٣٠).

كنت أقوم بأبحاث عن اختبارات إيوين كاميرون حول الصدمات الكهربائية التي أجراها في الخمسينيّات، حين وقعت على ملاحظة من أحد زملائه؛ وهو طبيب نفسي يُدعى فريد لوي. قال إن «أتباع فرويد» كانوا قد طوّروا الوسائل الدقيقة التي تقضي بنزع القشور حتى الوصول إلى قلب المشكلة، بينما أراد كاميرون ثقب القشور لبلوغ القلب مباشرةً، ضارباً عرض الحائط بالطبقات الموجودة أمام»[٣١]. ظنّ كاميرون أنه سيكون قادراً على التخلّص من قشور مرضاه نهائياً لتحقيق حلمه في بناء شخصيّات جديدة، إلا أنه لم ينجح في إعادة خلق مرضاه بل بات هؤلاء مشوّشين ومتأذين ومحطّمين.

هذا ما فعله أيضاً المعالجون بالصدمة في العراق. لقد قضوا على الطبقات المختلفة كلها سعياً وراء صفحتهم البيضاء الخياليّة لخلق دولة جديدة نموذجية. إلا أنّهم لم يجدوا إلاّ الركام الذي تسبّبوا فيه بأنفسهم، بالإضافة إلى ملايين الأشخاص المصابين جسدياً ونفسياً من جرّاء صدام، أو الحرب، أو من جرّاء بعضهم البعض. لم ينظّف رأسماليو الكوارث المحلّيون التابعون لبوش العراقَ، بل زادوا الأمر سوءاً. وعوضاً عن الوصول إلى الفراغ وتطهير الدولة من تاريخها، وجدوا ضغائن قديمة تطفو من جديد على سطح الماء، أُضيفت إليها عمليات الثأر بعد كل هجوم جديد على مسجد في كربلاء أو سامرّاء، أو في سوق، أو في وزارة أو مستشفى. البلدان، كما الأشخاص، لا تعود إلى نقطة الانطلاق بعد صدمة جيّدة ،بل تتحطّم وتستمرّ بالانهيار.

يتطلّب ذلك بالطبع المزيد من الضربات وزيادة الجرعة وإطالة الألم، بالإضافة إلى المزيد من القنابل والتعذيب. كان نائب وزير الخارجية السابق ريتشارد أرميتاج قد توقّع أن يكون نقل العراقيين من النقطة «أ» إلى النقطة «ب» سهلاً، لكنه وصل إلى استنتاج مفاده أن سبب المشكلة هو ليونة الولايات المتحدة الزائدة. «لقد أدت الطريقة الإنسانية التي لجأت إليها قوّات الائتلاف إلى تأزيم الوضع بين العراقيّين أنفسهم. ففي ألمانيا واليابان مثلاً، كان الشعب مرهقاً بعد الحرب العالمية الثانية، لكن ما حصل في العراق كان مناقضاً كلياً لذلك. أي أنّ الانتصار السريع على قوّات العدو لم يكن له الأثر المخضع

على الشعب كما كانت الحال في اليابان وألمانيا... تتعامل الولايات المتّحدة في الواقع مع شعب عراقي لم يُصَب بالصدمة ولا بالذعر»[٣٢]. وكان بوش ومستشاروه، بحلول كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٧، لا يزالون مقتنعين بأنهم قادرون على السيطرة على الشعب العراقي بضربة قاضية واحدة، كتلك التي أطاحت بمقتدى الصدر، تكون بمثابة «سرطان» يعرقل عمل الحكومة العراقية. وهدَف التقرير، الذي ارتكزت عليه هذه الاستراتيجية، إلى «تنظيف ناجح لوسط بغداد والقضاء بالقوة على معقل الشيعة، لدى انتقال قوّات الصدر إلى مدينة الصدر»[٣٣].

لجأت الفتوحات الشركاتيّة في السبعينيات، مع بدء عملها، إلى وسائل اعتُبرت إبادية في ما بعد، إذ ارتكزت على تصفية متعمّدة لشريحة من الشعب. أما في العراق، فما حصل كان أفظع. لم تتمّ تصفية شريحة، بل تصفية بلد برمّته. كان العراق في حالة اندثار وتفكّك. بدأت هذه التصفية، كالعادة مع اختفاء النسوة المحجّبات خلف الأبواب، واختفاء الأطفال من المدارس، حتى بات ثلثا الأطفال يمكثون في المنزل بدءاً من العام ٢٠٠٦. ويأتي بعدهم المهنيّون، كالأطبّاء والمعلّمين والمتعهّدين والعلماء والصيادلة والقضاة والمحامين. ويُقدَّر عدد الأكاديميين الذين قُتلوا على أيدي فرق الموت منذ الاجتياح الأميركيّ بثلاثمئة، بمن فيهم عمداء الجامعات، بينما فرّ الآلاف غيرهم. كان الأطبّاء هم أكثر المتأثرين بهذه الموجة: بحلول شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧، قُتل حوالى ألفَي طبيب، وهرب اثنا عشر ألفاً غيرهم. وقدّرت الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، عدد العراقيين الذين يغادرون بلادهم يومياً بثلاثة آلاف. كما قد أُجبر أربعة ملايين عراقي على مغادرة منازلهم، بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بحسب تقرير المنظمة، أي عراقي واحد من أصل سبعة. ولم تستقبل الولايات المتحدة سوى بضع مئات فقط من هؤلاء اللاجئين[٣٤].

مع إنهيار الصناعة العراقية، لم يبقَ عملٌ مزدهر في السوق العراقية سوى الخطف. لقد تمّ خطف عشرين ألف شخصٍ تقريباً في الشهور الثلاثة والنصف

الأولى من العام ٢٠٠٦. إلا أن الإعلام الغربي لا يسلّط الضوء على هذه الظاهرة، إلاّ إن كان المخطوف غربياً. وشملت عمليات الخطف هذه بغالبيّتها مهنيين عراقيين يتنقّلون بين منازلهم وعملهم. وكان على عائلاتهم أن تدفع عشرات آلاف الدولارات كي لا تُضطرّ إلى التعرّف إلى جثث قريبٍ لها في المشرحة. وازدهرت ظاهرة التعذيب إلى جانب الخطف. وقد صرّحت مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان، أن الشرطة العراقية كانت تطالب عائلات السجناء بدفع آلاف من الدولارات من أجل إيقاف التعذيب(٣٥). هذه هي باختصار النسخة العراقية المحلية لكارثة الرأسمالية.

لم يكن ذلك ما خطّطت له إدارة بوش في العرا، حين اختارته ليكون نموذجاً لبقية البلدان العربية. كان الاحتلال قد بدأ بأحاديث برّاقة عن دولة نظيفة وبداية جديدة وواعدة. لكن بعد فترة قصيرة، تحوّل السعي وراء النظافة إلى حديث عن «اقتلاع جذور الأصولية الإسلامية» في مدينة الصدر والنجف، واستئصال «سرطان الإسلام المتطرّف» من الفلوجة والرمادي، فما لم يكن يُعتبر نظيفاً كان يُنتزع بالقوة.

هذه هي نتيجة المشاريع التي تقضي ببناء مجتمعات نموذجية في بلدان شعوب أخرى. نادراً ما تكون عمليات التطهير هذه عن سابق تصوّر وتصميم. لكن، حين يرفض الشعب الذي يعيش في أرضه، التخلّي عن ماضيه، يتحوّل الحلم ببناء صفحة بيضاء إلى كابوس الأرض المحروقة، حينها يتحوّل الحلم بالخلق المطلق إلى حملة تدمير مطلق. لقد كان العنف غير المخطط له الذي يغرِق فيه العراق اليوم، وليد المهندسين والمخططين «المتفائلين» للحرب الفتّاكة، وكان قد أُمر بهذا العنف في الجملة البريئة ـ إن لم نقل المثاليّة ـ في ظاهرها: «نموذج للشرق الأوسط الجديد». وتعود جذور التفكّك العراقي إلى الأيديولوجيا المطالبة بجعل البلد لوحة بيضاء تُكتب عليها قصة جديدة. وقرّر دعاة هذه الأيديولوجيا، حين لم يحصلوا على اللوحة البيضاء التي أرادوها، توجيه الضربة تلو الأخرى، أملاً منهم بالوصول إلى أرض الميعاد التي حلموا بها.

الفشل: وجه النصر الجديد

لاحظت في خلال رحلة العودة من بغداد، أن مقاعد الطائرة كانت مليئة بالمتعاقدين الأجانب الذين يفرّون من أعمال العنف. كان ذلك في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤، وكانت كلٌّ من النجف والفلوجة واقعة تحت الحصار. غادر ١٥٠٠ متعاقد العراق في الأسبوع نفسه، وتلاهم الكثيرون بالطبع. كنت مقتنعة حينذاك بأننا نشهد الهزيمة الكبرى الأولى للفتح الشركاتيّ. استُخدمت أساليب الصدم كلّها في العراق ما عدا القنبلة النووية، وبرغم ذلك لم ينجح المحتلّون في إخضاع العراق. بات فشل التجربة جلياً.

ما عدت واثقة كثيراً من ذلك. لم تعد مسألة فشل بعض أجزاء المشروع مطروحة. أُرسل بريمر إلى العراق كي يبني عالماً شركاتياً مثالياً، وعوضاً عن ذلك بات العراق كابوساً مرعباً، حيث إن المرء قد يتعرَّض في رحلة عمل بسيطة لخطر الإعدام، أو الاحتراق حياً، أو قطع الرأس. «وصُرّح بحلول شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٧، بمقتل أكثر من ٩٠٠ متعاقد، بالإضافة إلى «أكثر من ١٢٠٠٠ جريح في المعارك أو في موقع العمل»، وذلك بحسب تحليل الـ «نيويورك تايمز». ولم يظهر أيّ من المستثمرين الذين سعى بريمر جاهداً إلى جذبهم إلى العراق ـ لم يكن مصرف «أتش أس بي سي» أو «بروكتر أند غامبل» هما اللذَين أوقفا عمليّات الدمج، كما فعلت شركة «جنرال موتورز». واعترفت شركة «نيو بريدج ستراتيجيز»، التي تحدّثت عن «سيطرة وول مارت على العراق»، بأن سلسلة مطاعم الـ «ماك دونالدز» لن تفتح هناك في وقتٍ قريب[٣٦].

ولم تقرّر شركة «بكتل» لإعادة الإعمار، إبرام عقود طويلة الأمد بسهولة من أجل إدارة شبكتي المياه والكهرباء. وفي أواخر العام ٢٠٠٦، تمّ التخلّي عن مساعي خصخصة إعادة الإعمار التي كانت مضادّة لـ «خطة» مارشال، وبدأت تتجلّى أكثر فأكثر إنعكاسات السياسة الدراماتيكيّة.

صرّح ستيوارت باون، المدقّق الأميركي العامّ لإعادة إعمار العراق، بأنه في

الحالات القليلة التي أُبرمت فيها عقود مع شركات عراقية، «كانت العقود أكثر فعالية وأقلّ كلفةً. كما أنها قد نشّطت الاقتصاد العراقيّ لأنها شجعّت العراقيين على العمل». واتّضح أن تمويل العراقيّين لإعادة بناء بلادهم، أكثر فعاليّة من توظيف شركات متعدِّدة الجنسيّات تجهل البلد واللغة، برغم أنها تحيط نفسها بمرتزقة يتقاضى الواحد منهم ٩٠٠ دولار يومياً، وتنفق ٥٥٪ من ميزانيتها على إدارتها[٣٧]. قدّم جون سي بوورسوكس، وهو مستشار الصحّة لدى السفارة الأميركية في بغداد، نظرة راديكالية. قال إن المشكلة في إعادة إعمار العراق كانت الرغبة في بناء كلّ شيء انطلاقاً من نقطة الصفر. «كان بإمكاننا الدخول والقيام بعمليّات إعادة تأهيل منخفضة الكلفة، بدون أن نحاول تغيير نظامهم الصحّي في سنتين»[٣٨].

أتى التغيير الجذري الأكثر دراماتيكية من «البنتاغون». أعلن «البنتاغون» في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٦، وضع يده على الشركات العراقية التي كانت تديرها الدولة، وهي الشركات نفسها التي رفض بريمر تزويدها بمولّدات كهربائية للحالات الطارئة، لأنه اعتبرها من مخلّفات الستالينية. أما اليوم، فأيقن «البنتاغون» أنه عوضاً عن شراء الإسمنت وأجزاء الآلات من الكويت أو الأردن، يمكنه شراؤها من الشركات العراقية المنهارة، ما وفّر الوظائف لعشرات آلاف العراقيين، ودرّ بالعائدات على المناطق المحيطة بهم. وقال بول برينكلي، نائب وزير الدفاع الأميركي، بشأن هذا في مجال الأعمال في العراق: «لقد نظرنا عن قرب إلى هذه المؤسسات، واكتشفنا أنها ليست من مخلّفات مشاريع العصر السوفياتي، كما تخيّلنا»، برغم أنه اعترف بأن بعض زملائه بدأوا ينادونه بـ «الستاليني»[٣٩]. وفسّر الملازم الأوّل بيتر شيارلي، وهو القائد الميدانيّ الأوّل في العراق، قائلاً: «إننا في حاجة إلى إشغال هؤلاء الشبّان الغاضبين بالعمل... فقد يؤثّر انخفاض بسيط لنسبة البطالة جدّياً في مستوى الاقتتال الطائفي الجاري». ولم يستطع إلا أن يضيف: «أظن أنه لا يمكن تصديق أننا لم نتوصّل إلى هذا الاستنتاج إلاّ بعد أربع سنين... هذا في غاية الأهمية بالنسبة إلي، لأنه يوازي أي جزء آخر من خطّة الحملة أهمّية»[٤٠].

هل تشير هذه التغييرات الجذرية إلى نهاية رأسمالية الكوارث؟ بالكاد. حين أدرك المسؤولون الأميركيون، لم يكونوا في حاجة إلى بناء بلدٍ جديد وبرّاق انطلاقاً من نقطة الصفر، وأنه من الأهمّ تأمين الوظائف للعراقيين، ومشاركة صناعتهم بالمليارات التي ستُجمع من أجل إعادة الإعمار. كان المال المخصَّص لتمويل هذه المشاريع قد أُنفق.

شهد العراق في تلك الأثناء، ووسط الموجة «الكينزية» الجديدة، أكبر المحاولات لاستغلال الأزمة فيه. أصدرت مجموعة دراسة العراق الثنائية، برئاسة جايمس بايكر في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٦، تقريرها الذي طال انتظاره. دعا التقرير [الذي عُرف باستراتيجية «بيكر ـ هاملتون» الولايات المتحدة إلى «مساعدة القادة العراقيين بغية إعادة تنظيم الصناعة النفطية الوطنية كمؤسّسة تجاريّة، وتشجيع الاستثمار في القطاع النفطي العراقي من قبل المجتمع الدولي، وشركات الطاقة الدولية»[٤١].

تجاهل البيت الأبيض معظم توصيات المجموعة، باستثناء إحداها، فقد تقدّمت إدارة بوش فوراً للمساعدة بوضع مشروع قانون جديد كلّياً للنفط في العراق. يتيح هذا القانون للشركات الكبرى على غرار «شيل» و«بي. بي» توقيع عقود لمدّة ثلاثين سنة تخوّلها الاحتفاظ بحصّة كبيرة من أرباح النفط في العراق تُقدّر بعشرات أو مئات مليارات الدولارات. وتجدر الإشارة إلى أن النفط لا يلعب دوراً كبيراً في اقتصاد العراق، برغم سهولة استخراجه، لذا، بما أن ٩٥٪ من عائدات الحكومة كان مصدرها النفط، فقد حُكم على هذا البلد بالفقر المؤبّد[٤٢]. لم يلقَ هذا العرض أي ترحيب من قبل الشعب العراقيّ، حتى أن بول بريمر لم يجرؤ على أن يُقدم على مثل هذه الخطوة في السنة الأولى للاحتلال. لكن هذا ما يحصل الآن بفضل الفوضى المتزايدة. وقد عزت شركات النفط النسبة الكبيرة من الأرباح التي كانت تغادر العراق، إلى المخاطر الأمنية. بتعبير آخر: إن الكارثة التي وقعت في العراق هي التي أتاحت طرح هذا القانون الراديكالي.

لم يكن توقيت واشنطن هذا عَرَضياً. ففي حين تمّ التقدّمَ في مشروع

القانون، كان العراق يواجه أكبر أزماته. كانت النزاعات المذهبية تمزّق البلد، مؤدّيةً إلى مقتل ألف عراقي بشكل أسبوعيّ. كان صدام حسين قد أُعدِم للتو بطريقة أثارت الاستفزاز والجدل. وأطلق بوش وفي الوقت نفسه، العنان لزيادة عديد الجيش في العراق الذي كان يعمل بحسب قوانين أكثر ليونة. وكان عدم استقرار السوق في العراق مرتفعاً إلى حدّ أنه لم يكن بإمكان شركات النفط الضخمة القيام بأي استثمارات كبرى، لذا لم يكن هناك من حاجة ملحّة إلى سنّ قانون جديد. إلا أنه كان ينبغي استغلال الفوضى من أجل تخطّي النقاش العام حول المسألة الأكثر نزاعاً وجدلاً التي يواجهها البلد. وقال عدد من النوّاب المنتخبين إنهم لم يكونوا على علم بالقانون الذي كانت تجري صياغته ولم يتمّ إشراكهم بالعمل على تحديد معالمه. وقال غريع متيت، وهو باحث في مجموعة الرقابة على النفط، «كنت مؤخّراً في اجتماع للنواب العراقيين، وسألتهم كم واحد منهم رأى هذا القانون. ومن أصل ٢٠ نائباً، كان واحد فقط قد علم به». ففي حال أُقرّ هذا القانون «سيتكبّد العراق خسائر كبيرة نظراً إلى عجزه الحاليّ عن إبرام صفقة جيدة»، على حد قول موتيت(٤٣).

أعلن أبرز الاتحادات العمالية في العراق، أن «خصخصة النفط خطٌّ أحمر لا يمكن تجاوزه» وندّدت في البيان نفسه بمحاولة وضع اليد على «مصادر الطاقة العراقيّة، في الوقت الذي يسعى فيه الشعب [العراقي] إلى تحديد مصيره وهو لا يزال خاضعاً لشروط الإحتلال»(٤٤). تبنّت الحكومة القانون في شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٧، واتّضح أنه كان أسوأ مما كان متوقّعاً، فهو لم يضع أي حدود للأرباح التي يمكن الشركات الأجنبية أن تخرجها من البلد، كما لم يفرض أي شروط بالنسبة إلى نسبة الشراكة التي قد تحصل عليها الشركات الأجنبية مع الشركات العراقية، أو بتوظيف العراقيين للعمل في حقول النفط. وما اعتبر أكثر وقاحةً بعد، هو أنّ القانون لم يُتح للنوّاب المنتخبين إبداء رأيهم في ما يتعلّق بشروط العقود النفطية القادمة. واستعاض عن ذلك بتشكيل هيئة جديدة هي «المجلس الفدرالي للنفط والغاز». وبحسب الـ «نيويورك تايمز»، سيدير هذا المجلس «مجموعة من خبراء النفط من خارج العراق وداخله».

وتتمتّع هذه الهيئة غير المنتخبة، التي يديرها أجانب غير محدّدين، بصلاحية مطلقة لاتّخاذ القرارات في كلّ المسائل المتعلّقة بالنفط، وهي التي تقرّر توقيع العقود أو عدم توقيعها. ويدعو هذا القانون إلى إعفاء احتياطي النفط، الذي تملكه الدولة، والذي يشكّل مصدر عائدات رئيسياً لها، من الرقابة الديموقراطية كي تتمّ إدارتها من قبل دكتاتوريات ثريّة ونافذة متواجدة إلى جانب الحكومة العراقيّة المنهارة وغير الفعّالة[٤٥].

يصعب وصف الإهانة التي تشكّلها هذه المحاولة للسيطرة على الموارد. وتُعتبر عائدات النفط الأمل الوحيد للبلد كي يتمكّن من إعادة إعمار نفسه حين تلوح بوادر السلام. وأكثر أعمال رأسمالية الكوارث خزياً، كان المطالبة بالثروة المستقبلية بينما كان العراق يشهد تفكّكاً على صعيد الوطن كله.

نجد أيضاً عاقبة أخرى للفوضى قلّما يجري الحديث عنها: كلّما ازداد ضعف العراق، تعزز الوجود الأجنبي المخصخص، ما أدى في نهاية المطاف إلى رسم صورة جديدة لأساليب خوض الحروب ولكيفية الاستجابة للكوارث البشرية. وفي هذا الإطار بالذات، تظهر بشكل جميل نتائج أيديولوجيا الخصخصة الراديكالية في قلب الخطّة المضادّة لـ «مارشال». ولا تزال إدارة بوش صامدة في وجه معارضة العمل في العراق، سواء أكان على صعيد الجيش، أم على صعيد المدراء المدنيين التابعين للإدارة الأميركية، ولا سيما أن محاولة إيجاد موارد خارجية للحكومة الأميركية لم تكن مثمرة. لقد اختفت حملة الفتوحات من خطابات الإدارة الأميركية، إلا أنها لا تزال الهدف الأكبر، ولا تزال هوساً في كواليسها، كما أنها حقّقت نجاحاً لم تحققه إدارات المعارك الرسمية مجتمعةً.

خطط «دونالد رامسفيلد» للحرب على أنها اجتياح اللحظة المناسبة، لا يُطلب فيه من الجنود إلاّ القيام بالأعمال القتالية الأساسية، وألغى ٥٥ ألف وظيفة في وزارة الدفاع ووزارة شؤون العسكريين السابقين في السنة الأولى لاجتياح العراق، فكان على القطاع الخاص أن يملأ الثغرات التي تظهر في المستويات كافة[٤٦]. ما عناه ذلك عملياً، هو أنه بينما تزايدت حدة

الاضطرابات في العراق، تبلورت حرب صناعية مخصخصة أكثر لدعم الجنود المُصابين ميدانياً في العراق، وفي وطنهم عن طريق معالجتهم في مركز «والتر ريد» الطبي.

منذ أن قرر رامسفيلد معارضة أي حلّ يتطلّب زيادة عديد الجيش، اضطرّ إلى إيجاد أيّ وسيلة لإيجاد المزيد من الجنود للقتال. تهافتت بالتالي شركات الأمن الخاصّة إلى العراق للقيام بالوظائف التي كانت توكل إلى الجنود في ما سبق، كتوفير الأمن للمسؤولين، وحراسة القواعد، ومرافقة المتعاقدين. وتوسّع نطاق صلاحية شركات الأمن تلك لدى وصولها إلى العراق، من جراء الفوضى التي عمّت البلد. لقد قضى عقد شركة «بلاكووتر» في الأصل على سبيل المثال، بتأمين الحماية الشخصية لبريمر في العراق. لكن بعد مرور عام، انخرطت عناصر هذه الشركة في المعارك كلها. وخلال تصعيد مقتدى الصدر في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤ لتحرّكاته في النجف، تولّت بلاكووتر قيادة جنود المارينز في معركة ضدّ قوّات «جيش المهدي» دامت نهاراً كاملاً، نتج عنها مقتل عشرات العراقيين[٤٧].

قُدّر عدد العناصر الخاصّة في السنة الأولى من الاحتلال بعشرات الآلاف، وفاق هذا العدد بأشواط العدد الذي تواجد في حرب الخليج. وورد بعد ثلاثة أعوام، في تقرير لمكتب المساءلة التابع للمحكمة الأميركية، أنّ عدد عناصر الجيش الخاصّة المنتشرة في العراق، والآتية من البلدان كافّةً، صلت إلى ثمانية وأربعين ألفاً. وشكّل المرتزقة الدعم الأكبر للجنود الأميركيّين، ويفوق عددهم عدد قوّات الائتلاف مجتمعة. إنّ «فورة بغداد»، على حدّ تعبير الصحافة الماليّة، اتّخذت مظهراً شائكاً ومريباً، إذ بات قطاعاً مسخّراً بشكلٍ كلي لآلات القتال الحربي الأميركية والبريطانية. لجأت شركة «بلاكووتر» إلى مسؤولين نافذين في واشنطن من أجل محو كلمة «مرتزقة» من القاموس الشعبي، وتحويلها إلى «شركة أميركية». ويقول مدير الشركة التنفيذي إريك برينس، إن «هذا يعود إلى شعار شركتنا، فنحن نحاول أن نلعب دوراً في الأمن القومي شبيهاً بالدور الذي لعبته شركة «فيدكس» للخدمات البريدية»[٤٨].

عانى الجيش نقصاً في المحققين والمترجمين للعربيّة، حين انتقلت الحرب إلى داخل السجون، واستحال بالتالي الحصول على أيّ معلومات من السجناء الجدد. فاتّجهت المؤسسة العسكرية، إلى إيجاد المزيد من المحقّقين والمترجمين، لشركة «سي. أي. سي. آي. CACI الدوليّة. وينص عقد الشركة الأوليّ على توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات للجيش، غير أن مضمون العقد كان مبهماً إلى حدّ أنه كان من الممكن توسيع تعريف «تكنولوجيا المعلومات» حتى تشمل التحقيق[٤٩].

اتّضح أن الليونة التي برزت في العقد كانت متعمّدة: فـ «سي. أيه. سي. آي.» كانت جزءاً من جيل كامل من المتعاقدين يخدم كوكالة موقّتة للحكومة الفدرالية. ويحتفظ هذا النوع من الشركات بعقود مبهمة وأعداد كبيرة من عناصر احتياطيّة جاهزة للقيام بأي وظيفة تُطلب منها. كان يسهل استدعاء عمّال «سي. أيه. سي. آي.»، لأنهم لم يكونوا في حاجة إلى التدريب الكثيف والتراخيص الأمنية التي يحتاج إليها الجنود. ووصل بالتالي عشرات المحققين الجدد إلى العراق بلمح البصر[*].

أما «هاليبرتون» فكانت الشركة التي استفادت أكثر من أي طرف آخر من حالة الفوضى. وقد مُنحت هذه الشركة عقداً لإطفاء النفط المشتعل الذي هددت بإضرامه جيوش صدام المنسحبة. وحين لم تقع الحرائق المتوقّعة، تم توسيع صلاحية عقد «هاليبرتون»، حتى تشمل وظيفة جديدة هي تأمين النفط للأمّة كلها، وهي وظيفة في غاية الأهمّية، إلى حد أن الشركة «اشترت ناقلات النفط من الكويت كلّها واستوردت المئات غيرها»[٥٠] واستولت الشركة على المزيد

(*) المشكلة هي أن المتعاقدين يعملون من دون رقابة كافية. مع انتهاء فضيحة المحققين الأميركيين في سجن أبو غريب، كان المسؤولون الحكوميون الذين تقضي مهمتهم بالإشراف على أداء المحققين قد غادروا، ليس فقط «أبو غريب»، بل العراق كله. بات بالتالي «من الصعب، بل من المستحيل إدارة العمل بفعالية». استنتج الجنرال جورج فاي كاتب التقرير، أن «المحققين والمحللين والقادة الحكوميين لم يكونوا جاهزين لوصول المحققين المتعاقدين ولم يكونوا مدربين لإدارة هذا العمل بنجاح، أي الإشراف على الفريق ونظامه... من الواضح أنه لم يكن هناك من ممارسة جديرة بالثقة للإشراف على عمل المتعاقدين في «أبو غريب».

من الوظائف العسكرية بما فيها صيانة الآليات وأجهزة الاتصال التابعة للجيش، وذلك بذريعة تحرير الجنود من أي عمل للتفرّغ للمعارك. وحتى التجنيد، الذي لطالما اعتُبر وظيفة الجنود، بات بسرعة عملاً يعود بالأرباح مع استمرار الحرب. وبحلول العام ٢٠٠٦، تم تجنيد المزيد من الجنود من قبل شركات راصدة خاصة، كـ «سركو»، أو قسم من عملاق السلاح «ل٣ للإتصالات». وكان موظّفو الشركات الخاصّة يحصلون على مكافآت في كل مرّة يوظفون فيها جندياً جديداً، برغم أن معظمهم لم يكن قد خدم يوماً في الجيش. وقال أحد الناطقين باسم الشركة: «إن أردت أكل اللحم فعليك أن تطوّع المزيد من الجنود»[٥١]. لقد أزكى رامسفيلد فورة الموارد الخارجية، وباتت الشركات الدفاعية كـ «كيوبيك ديفنس أبليكايشونز» (تطبيقات الدفاع التكعيبيّ) و«بلاكووتر»، تتولّى إدارة الجنود من خلال تدريبات حيّة على المعارك وألعاب الحرب، واستحداث مراكز تدريب خاصّة كانت تجري فيها قتالات وهميّة في شوارع مزيّفة.

وبفضل هوس رامسفيلد بالخصخصة، التي تحدّث عنها للمرة الأولى في الخطاب الذي ألقاه في العاشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حين كان الجنود يعودون إلى وطنهم مصابين بصدمات نفسية أو باكتئاب ما بعد الصدمة، كانوا يُعالجون في مؤسسات للرعاية الصحّية خاصّة، عادت عليها الحرب بأرباح طائلة. وباتت إحدى هذه الشركات، وهي «هلث نت»، الشركة السابعة من حيث الأداء في العام ٢٠٠٥، وهي مَدينة بأرباحها إلى حد كبير إلى الجنود الذين يعودون من العراق مصابين بصدمات نفسية. أما «آي. أيه. بي.»، فهي شركة للخدمات العالمية، فازت بعقد يتيح لها التحكّم بعدد كبير من الخدمات في مستشفى «والتر ريد» العسكري. لقد ساهمت حركة خصخصة المركز الصحي في تدهور العناية والصيانة أن أكثر من مئة موظف فدرالي قد غادروا المنشأة[٥٢].

لم يتم النقاش بشكلٍ علني بشأن الدور المتوسّع للشركات الخاصة على أنها مسألة سياسية، كما جرى السير قدماً بمشروع قانون النفط بدون نقاشات علنية. ولم يكن على رامسفيلد خوض معارك مع اتحادات العمّال الفدراليين أو

الجنرالات الرفيعي المستوى. وبدلاً من ذلك، حصل كل شيء في الميدان، ووصف الجنود ذلك بالمهمّة الزاحفة. فكلما طالت الحرب، باتت مخصخصة أكثر، وتحوّلت في مدّة قصيرة جداً إلى حربٍ من نوع جديد. كانت الأزمة هي محرِّك الفورة، كما كانت مرّات عديدة في ما سبق.

وتعبّر الأرقام عن مأساويّة المهمّة الشركاتيّة الزاحفة. إبّان حرب الخليج العام ١٩٩١، كان هناك متعاقد واحد لكلّ مئة جندي. وازدادت هذه النسبة بشكلٍ كبير في بداية حرب العراق سنة ٢٠٠٣، لتبلغ متعاقداً واحداً لكل عشرة جنود. وبعد مرور ثلاث سنين من الاحتلال الأميركي، وصلت النسبة إلى واحد على ثلاثة. وبعد أقلّ من سنة، وفيما شارف الإحتلال على سنته الرابعة، بات يتواجد في العراق متعاقد مقابل ١,٤ جندي أميركي. لكن هذه الأرقام تشمل فقط المتعاقدين العاملين لدى الحكومة الأميركية بدون المتعاقدين العاملين لدى حكومات قوّات الاحتلال («قوات التحالف») في العراق، أو لدى الحكومة العراقية نفسها، كما أنها لا تشمل المتعاقدين المتواجدين في الكويت والأردن الذين أوكلوا أعمالهم إلى متعاقدين ثانويّين[٥٣].

يفوق عددُ البريطانيين العاملين لدى شركات الأمن الخاصة عددَ الجنود البريطانيين بنسبة ثلاثة إلى واحد. وأعلن توني بلير في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧، أنه سيسحب ١٦٠٠ جندي من العراق. ونقلت الصحافة عن «موظّفي الدولة أنهم يأملون أن يتمكن المرتزقة من ملء الفراغ الذي سيخلّفه سحب الجنود»، ولاسيما أنّ الحكومة البريطانيّة هي التي تدفع مباشرةً للشركات. وقدّرت الـ «أسوشييتد بريس» عدد المتعاقدين الموجودين في العراق بـ ١٢٠٠٠٠، أي ما يوازي تقريباً حجم العديد الأميركي[٥٤]. وبهذه الطريقة، يكون هذا النوع الجديد من الحرب المخصخصة قد ألقى بظلاله على الأمم المتحدة. لقد كانت ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ٥,٢٥ مليارات دولار أميركي، وهذا يوازي أكثر من ربع الـ ٢٠ مليار دولار التي حصلت عليها شركة «هاليبرتون» في عقود العراق؛ وتشير آخر التقديرات إلى أن ميزانية قطاع المرتزقة وحده بلغت ٤ مليارات دولار[٥٥].

شكّلت إعادة إعمار العراق فشلاً كبيراً بالنسبة للعراقيين والشعب الأميركي، إلاّ أنها لم تكن كذلك بالنسبة إلى المسؤولين عن وحدة رأسماليّة الكوارث. لقد جسَّدت حرب العراق التي جعلتها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ممكنة، ولادةً لاقتصاد جديد. وكانت خطّة «التحوّل» هذه الفكرة العبقريّة التي وضعها رامسفليد: بما أن أشكال التدمير وإعادة الإعمار كافّة تحظى بموارد خارجية مخصخصة، وتظهر الفورة الاقتصادية حيثما تظهر التفجيرات، وكذلك حيثما تتوقف وتبدأ من جديد، تتشكّل حلقة مقفلة من نهب الأرباح التي تستتبع التدمير وإعادة الإعمار، وتقطيع الأوصال وإعادة وصلها من جديد. بالنسبة إلى الشركات التي تتميّز ببعد النظر وبالحكمة كـ «هاليبرتون» ومجموعة «كارلايل»، يشكِّل المدِّمرون والبنّاءون أقساماً مختلفة من الشركات نفسها»(*)(٥٦).

كانت إدارة «بوش» قد اتّخذت عدّة إجراءات بالغة الأهمّية قبل التعمّق في تدابير تسعى إلى إدخال نموذج العمل الحربيّ المخصخص الذي بلورته في العراق في إطار مؤسّساتيّ، جاعلةً منه بالتالي نهجاً ثابتاً في السياسة الخارجيّة. في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٦، أصدر بوين، المفتش الأعلى لإعادة الإعمار في العراق، تقريراً حول الدروس التي لقّنتها الإخفاقات العدّة للمتعاقدين. استنتج التقرير أنّ المشاكل نجمت عن قلة التخطيط، ودعا لتشكيل «احتياطي قوّات قابلة للنشر تعمل لدى المتعاقدين الذين دُرِّبوا لتنفيذ أعمال إغاثة سريعة، ولإعادة الإعمار أثناء حالة الطوارئ التي تفرضها العمليّات». ودعا التقرير أيضاً إلى «تأهيل مسبق لمجموعة متنوعّة من المتعاقدين وتزويدهم بالخبرة في مجالات إعادة الإعمار المختصة»؛ أي بتعبيرٍ آخر: تجهيز جيش متأهّب من المتعاقدين. ودعم بوش، في خطاب توجّه به إلى الاتّحاد في العام ٢٠٠٧، هذه الفكرة،

(*) ذهبت «لوكهيد مارتن» إلى ما هو أبعد من ذلك. في بداية العام ٢٠٠٧، بدأت تشتري شركات في سوق الرعاية الصحية بمليار دولار سنوياً، وذلك بحسب الـ «فاينانشل تايمز»، كما إنها اقتنصت الشركة العملاقة «باسيفيك آركيتكتس أند إنجنيرز». إن هذه الموجة من الاكتسابات استتبعت عصرًا جديدًا من الدمج العموديّ القاتل في وحدة رأسمالية الكوارث: في الكوارث القادمة، لن تستفيد «لوكهيد» من السلاح والطائرات الحربية فحسب، بل من بناء ما ستهدّمه أيضاً، وحتى من معالجة الجرحى من جراء أسلحتها.

معلناً تشكيل قوة مدنية احتياطية جديدة. وورد في خطابه ذلك: «ستعمل هذه القوات بشكلٍ مشابه لاحتياطينا العسكري. وستسهّل السماح لنا بتوظيف قوّات مدنية، تتمتّع بمهارات عالية من أجل خدمة مهمّاتنا في الخارج، حين يكون وطننا في حاجة إلى ذلك، وذلك بتخفيف العبء عن القوّات المسلّحة. ستتيح هذه الفرصة للشعب الأميركي الذي لا يرتدي البذلة العسكرية، أن يخدم بلده في هذه المحنة»[٥٧].

أطلقت وزارة الخارجية في الولايات المتحدة بعد سنة ونصف السنة من الاحتلال فرعاً جديداً، هو «مكتب إعادة الإعمار وإرساء الاستقرار». وتطلب الوزارة من حينٍ إلى آخر من المتعاقدين رسم خطط مفصّلة لإعادة إعمار ٢٥ بلداً يمكنها أن تقع ضحية التدمير الذي ترعاه الولايات المتحدة من فنزويلا إلى إيران. ويتمّ تنظيم الشركات والمستشارين بواسطة عقود موقّعة مسبقاً، ليكونوا جاهزين للبدء بالعمل حالما تقع الكارثة[٥٨]. أمّا بالنسبة إلى إدارة بوش، فكان هذا التطوّر طبيعياً: بعد الادّعاء بحقّها في التسبّب بعمليات تدمير وقائيّة غير محدودة، ترأست عملية إعادة الإعمار الوقائية، أي إعادة إعمار أماكن لم تصبها عمليات التدمير بعد.

خلقت الحرب في العراق في نهاية المطاف نموذجاً اقتصادياً جديداً، لكنه لم يكن نموذج دجلة والفرات الذي روَّج له المحافظون الجدد. وعوضاً عن ذلك، بات العراق نموذجاً للحرب وإعادة الإعمار المخصخصتَين، ونموذجاً صار بشكلٍ سريع جاهزاً للتصدير. كانت حدود فتوحات «شيكاغو» قبل العراق، ترتبط بالحدود الجغرافيّة: روسيا، والأرجنتين، وكوريا الجنوبية. أما الآن فيمكن فتح أي حدود قد تقع خلفها الكارثة التالية.

القسم السابع

المنطقة الخضراء القابلة للنقل

مناطق فاصلة وجدارن شاهقة

كونك قادراً على الانطلاق من جديد، فإنّه بوسعك أن تكون قيادياً، وهذا أمر جيّد. أنت محظوظ لامتلاكك هذه الفرصة، إذ ثمّة أماكن أخرى لم تحظَ بمثل تلك الأنظمة، وهي مثقلة بأخرى يتراوح عمرها بين مئة ومئتي سنة. بطريقة أو بأخرى، هذه فرصة لأفغانستان كي تبدأ صفحة جديدة بأفكار جديدة وبأفضل المعارف التقنيّة.

بول أونيل، وزير خزانة الولايات المتّحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بعد غزو كابول.

الفصل التاسع عشر

تنظيف الشاطئ

التسونامي الثاني

التسونامي الذي اكتسح الخطّ الساحليّ، مثل الجرّافة الضخمة، قدَّم للمتعهّدين فرصة لم يحلموا بها قطّ، فتهافتوا إلى تلقفها.

ـ سيث مايدنز، «إنترناشونال هيرالد تريبيون»، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥[(١)]

قصدتُ الشاطئ عند بزوغ الفجر على أمل أن ألتقي ببعض الصيّادين قبل خوضهم المياه الزرقاء. كان ذلك في تمّوز/يوليو من العام ٢٠٠٥، وكان الشاطئ مهجوراً. رأيت مجموعة من الزوارق الثنائيّة الهيكل الملوَّنة باليد، وقفت بالقرب منها عائلة صغيرة تستعدّ للإبحار: كان روجر، رجلاً في الأربعين من عمره، يجلس على الرمل عاري الصدر، وواضعاً إزاراً حول خصره، يُحلّ حبال شبكته العالقة بمساعدة ابنه إيفان الذي لم يتعدّ العشرين من العمر. أمّا زوجة روجر، جينيتا، فكانت تدور حول المركب وهي تحمل مبخرة تتصاعد منها رائحة البخور المحترق ببطء. شرحت هذا الطقس بقولها: «نفعل ذلك طلباً للحظّ والسلامة».

ليس منذ وقتٍ طويل، كان هذا الشاطئ، مثل العشرات غيره في سريلانكا، شاهداً على عمليّات الإنقاذ المسعورة التي أعقبت وقوع أفظع كارثة طبيعيّة في التاريخ الحديث: كارثة التسونامي التي قضت في ٢٦ كانون الأوّل/ديسمبر من العام ٢٠٠٤، على ٢٥٠٠٠٠ شخص، وشرّدت ٢,٥ مليون آخرين في أرجاء

المنطقة[٢]. كنت قد زرت سريلانكا بعد ستّة شهور لأقارن بين جهود الإعمار التي كانت ستجري فيها وبين جهود إعادة الإعمار التي جرت في العراق.

رافقتني في رحلتي، ناشطة من كولومبو تدعى كوماري، كانت قد شاركَت في جهود الإنقاذ وإعادة التأهيل، ووافقت على العمل كدليل ومترجمة في المنطقة التي ضربتها موجة التسونامي. بدأت رحلتنا في أروغام باي، وهي قرية قديمة تشتهر بأنشطة الصيد وبمنتجعاتها السياحيّة على الشاطئ الشرقي للجزيرة، يُديرها فريق إعادة الإعمار التابع للدولة، كنموذج يبيّن خططها لـ «إعادة إعمار أمثل».

التقينا هناك روجر الذي أعطانا بعد دقائق قليلة فقط، صورة مختلفة عن الأمر. لقد أطلق على تلك الخطط اسم: «خطة نقل الصيّادين من الشاطئ»، زاعماً أنّ هذا الطرد الجماعي كان مخطَّطاً له قبل موجة الـ «تسونامي» العاتية؛ إلا أن هذه الكارثة، كغيرها من الكوارث، قد استُغلّت من أجل تطبيق جدول أعمال لا ينسجم بشكل كبير مع الرأي العامّ. أخبرنا روجر أيضاً أن عائلته قد أمضت موسم الصيد، لمدّة خمس عشرة سنةً، في أكواخ من القشّ على شاطئ أروغام، بالقرب من المكان الذي تواجدنا فيه. اعتادت عائلته، كعشرات العائلات غيرها، أن تُبقي مراكبها بالقرب من أكواخها، وتجفِّف صيدها على أوراق الموز في حبوب الرمل الناعمة البيضاء. كان سكّان ذلك الشاطئ يختلطون بسهولة مع السيّاح الذين كانوا بمعظمهم من راكبي الأمواج الأستراليّين والأوروبيّين الذين ينزلون في الفنادق الممتدة على طوال الشاطئ، وانتشرت فيها الأراجيح ومكبرات الصوت المزروعة في شجر النخيل، التي كانت تصدح بموسيقى نوادي السهر اللندنيّة. كانت المطاعم تشتري السمك الطازج من الصيّادين مباشرةً. وكان هؤلاء، من خلال أسلوب حياتهم التقليديّ المفعم بالألوان، يوفّرون تلك الصورة الأصيلة التي كان يبحث عنها معظم السيّاح.

مضت فترةٌ طويلة لم يحصل فيها أي نزاع يُذكر بين أصحاب الفنادق والصيادين. ويعود ذلك جزئياً إلى الحرب الأهليّة المستمرّة في سريلانكا التي منعت أياً من القطاعين، من النموّ خارج هذا النطاق الصغير. أمّا الشاطئ

الشرقي لسريلانكا، فقد شهد أسوأ المعارك. كان الفريقان ـ «نمور التحرير» بقيادة «تاميل إيلام» المعروفين بـ «نمور تاميل» في الشمال، وحكومة «سنهاليز» المركزية في كولومبو ـ يُطالبان بالحصول عليه. إلا أنّ أيّاً من الطرفين لم يتمكّن من إحكام سيطرته على ذاك الشاطئ. لقد تطلّب بلوغ شاطئ أروغام الإبحار في متاهة من نقاط التفتيش، والتعرّض لخطر إطلاق النار أو التفجيرات الانتحاريّة. واشتهرت «نمور تاميل» باختراعها الحزام الناسف. وحذّرت التوجيهات كلها من تجنّب الشاطئ الشرقي المضطرّب في سريلانكا. فالموجات فيه كانت كاسحة، وتسبّب كارثة حقيقية.

أتى الخرق في شباط/فبراير العام ٢٠٠٢، حين وقّعت حكومة كولومبو و«النمور» اتفاقاً لوقف إطلاق نار. لم تحقّق هذه الخطوة السلام، لكنها شكّلت هدنة خرقها بعض حوادث التفجير والاغتيالات. وبرغم الوضع الهشّ، بدأت الكتيّبات السياحية تظهر على طول الشاطئ الشرقي، بهدف الترويج للنشاطات السياحية، كركوب الأمواج، والتمتّع بالشواطئ الجميلة والفنادق المميّزة، والمأكولات المطيَّبة بالتوابل، والسهرات في الهواء الطلق، أو بـ «موقع السهرات الصاخبة»، كما ورد في «لونلي بلانت»[٣]. لقد شكّل شاطئ أروغام قلب الحدث. وسمح، في الوقت نفسه، فتح المعابر لأعداد هائلة من الصيادين، أن تتوافد من أرجاء البلاد كافّة إلى المياه الغنيّة الممتدّة على طول الشاطئ الشرقي، بما فيها شاطئ أروغام.

بدأ الشاطئ يستقطب الحشود. فهذه المنطقة اشتهرت بنشاط الصيد فيها، إلا أن مالكي الفنادق بدأوا يتذمّرون من أكواخ الصيادين التي كانت تحجب الرؤية، ومن رائحة السمك المجفف التي كانت تنفّر السيّاح. وقال أحد مالكي الفنادق، وهو هولندي مُقيم: «كانت الرائحة تلوّث المنطقة». وبدأ أصحاب الفنادق يحرّضون الحكومة على نقل زوارق الصيادين وأكواخهم إلى شاطئ آخر لا يشكّل مقصداً للأجانب. احتجّ الصيادون على ذلك مدّعين أنّهم يعيشون هناك منذ عقود عدة، ومشيرين إلى أن شاطئ أروغام كان بالنسبة إليهم أكثر من مرفأ للزوارق. لقد كان يؤمّن لهم الماء النظيفة والكهرباء والزبائن، ويوفّر المدارس لأولادهم.

هدّدت هذه التطوّرات بتفجُّر الوضع قبل ستّة شهور من موجة الـ «تسونامي»، ولا سيّما مع وقوع حريق كبير غامض على الشاطئ في منتصف الليل. حوّل هذا الحريق ٢٤ كوخاً للصيد إلى رماد. وقال لي روجر: «خسرت عائلتي كل شيء؛ ممتلكاتنا وشباكنا وحبالنا». ورحت أتحدّث أنا وكوماري إلى العديد من الصيّادين في أروغام، فأجمعَ الجميع على أنّ الحريق كان مفتعلاً، ولاموا مالكي الفنادق على رغبتهم في احتكار الشاطئ.

لو كان ثمّة رهان على أنّ الحريق كان سيخيف الصيّادين، فقد كان رهاناً خاسراً، فقد بات السكّان أكثر عزماً على البقاء. لقد بات الصيادون أكثر إصراراً على عدم مغادرة الشاطىء، وسارعوا إلى إعادة بناء أكواخهم.

لكن الـ «تسونامي» عندما ضرب المكان، قضى على كل ما لم يتمكّن منه الحريق. لقد اكتسح الشاطئ بالكامل. اختفت كلّ البنى الهشّة، بما فيها الزوارق وأكواخ الصيد، بالإضافة إلى الخيم السياحيّة. قُتل حوالى ٣٥٠ من أصل ٤٠٠٠ كان يعيشون في المنطقة، معظمهم أشخاص كانوا يعتاشون من الصيد كروجر، وإيفان، وجنيتا(٤). لقد أنتجت هذه الكارثة الطبيعية الكبرى ما كان القطاع السياحي يحلم به منذ وقت طويل، ألا وهو شاطئ نظيف لا يشوبه الصيادون، ويحتضن العطل في جنّة عدن. لقد شكّلت الضربة سيفاً ذا حدّين؛ فمع زوال الركام تجلّت مكانه جنّةٌ بكلّ ما للكلمة من معنى.

حين خُفِّضت حالة الطوارئ، وعادت العائلات المنكوبة إلى الأماكن التي انتصبت فيها أكواخها، كانت الشرطة في المرصاد ومنعت السكّان من إعادة بناء ما تدمَّر. قيل للصيّادين إنّه بات هناك قوانين جديدة. لم يعد بالإمكان بناء أي كوخ على الشاطئ، ووجب تشييد المباني على بعد مئتي متر على الأقلّ من حدود المدّ. كان معظم هؤلاء السكان ليوافقوا على بناء بيوتهم بعيداً عن الماء، إلا أن الأرض لم تكن متوفّرة في تلك البقعة، ما جعل هؤلاء بدون مأوى. وأُنشئت بالتالي، منطقة فصل جديدة في «أروغام باي»، بالإضافة إلى مناطق أخرى على طول الشاطئ الشرقي. وباتت الشواطئ كلها محاطة بحدود لا يمكن النفاذ إليها.

أدّت هذه الكارثة الطبيعية إلى مقتل ما يقارب ٣٥ ألف سريلانكي، وإلى تهجير ما يقارب المليون. وشكّل الصيادون الصغار، كروجر، ٨٠٪ من الضحايا. كما ناهزت هذه النسبة في بعض المناطق ٩٨٪. ومن أجل الحصول على المساعدات الغذائية والمساعدات المادية البسيطة التي خُصّصت للإغاثة، انتقل مئات الآلاف من الأشخاص من الشاطئ إلى مخيمات موقتة، كان معظمها ملاجئ مصنوعة من صفائح التنك الرقيقة التي تحبس الحرارة، فاضطرّ العديد من اللاجئين إلى النوم في العراء. وباتت هذه المخيمات مع مرور الوقت متّسخة جداً، الأمر الذي ولّد أمراضاً كثيرة. كما أنها باتت تخضع لدوريّات الجنود المتوعّدين المدجّجين بالرشّاشات.

صدر إعلان رسمي عن الحكومة يرد فيه أن المنطقة الفاصلة شكّلت إجراءً أمنياً الهدف منه تكرار الكارثة في حال ضرب البلاد «تسونامي» آخر. ظاهرياً، كانت هذه الذريعة منطقية، إلا أنها كانت تحمل مشكلة أساسية في طيّاتها: لم تكن هذه الخطوات تنطبق على القطاع السياحي. بل على العكس، شُجّعت الفنادق على التمدُّد على طول الشواطئ وصولاً إلى الأماكن التي كان الصيادون يقطنونها ويعملون فيها. كانت المنتجعات السياحية معفاة تماماً من قانون المنطقة الفاصلة، مهما قرُبت من الماء، وهي اعتُبرت حرّةً في ذلك ما دام أنها كانت تقوم بـ «إصلاح» الأضرار التي لحقت بها. وهكذا، كان عمال البناء يعملون طوال النهار، مثيرين فضول روجر الذي أخذ يتساءل: «ألا يجب أن يخشى السياح «تسونامي» آخر؟».

اعتبر روجر وزملاؤه منطقة الفصل أكثر من مجرّد حجّة استخدمتها الحكومة للقيام بما أرادت القيام به قبل الـ «تسونامي»: تطهير الشاطئ من الصيادين. فبحسب تقييم مؤسّسات عدّة، من بينها البنك الدوليّ، كان صيد هؤلاء يكفي لإعالة عائلاتهم، إلا أنه لم يكن يساهم في النموّ الاقتصادي. بالطبع، كان يمكن المساحات التي كانت تحتلها أكواخ الصيادين في ما مضى أن تجني أرباحاً أكبر بكثير. وسُربت قبل مدة قصيرة من وصولي، وثيقة للصحافة تحمل عنوان «خطة تنمية الموارد في أروغام باي». أكدت هذه الوثيقة مخاوف

الصيادين. شكّلت الحكومة الفدرالية فريقاً من المستشارين الدوليين من أجل وضع خطّةٍ لإعادة الإعمار. وبالفعل، عمل الفريق على تنفيذ هذه الخطة. لم تُصب الكارثة الطبيعية إلا المنشآت التي كانت مشيّدة في مواقع متقدّمة على الشاطئ، وكان الجزء الأكبر من المدينة لا يزال صامداً. وبرغم ذلك، دعت الحكومة إلى إعادة إعمار شاطئ أروغام الذي تحوّل من شاطئ غريب وخلاّب إلى سوق للسياحة الباهظة، والمنتجعات السياحية الفخمة، والشاليهات التي تكلِّف الليلة فيها ٣٠٠ دولار؛ وإلى مطار مائيّ تغطّ فيه الطائرات، ومنصّة لهبوط المروحيات وإقلاعها. حثّ التقرير على جعل مشروعِ أروغام نموذجاً من شأن ٣٠ منطقة سياحية مجاورة أن تحذو حذوه، محوِّلاً بذلك المنطقة التي شهدت أعنف النزاعات الحربية، إلى منطقة سياحة مترفة في جنوب آسيا(٥).

اختفى ضحايا الـ «تسونامي» كلهم من الصورة، بالإضافة إلى المئات من عائلات الصيادين الذين عاشوا وعملوا على الشاطئ. وورد في التقرير أنه سيتمّ نقل الصيادين إلى مناطق مناسبة أكثر تبعد كيلومتراتٍ قليلة عن المحيط. وما زاد الأمر سوءاً، هو أن المشروع الذي سيكلّف ٨٠ مليون دولار كان سيتم تمويله من المساعدات التي جُمعت لمساعدة ضحايا التسونامي.

كانت العيون الدامعة للعائلات المنكوبة في سريلانكا وتايلاند وإندونيسيا، هي التي أثارت مشاعر المجتمع الدولي، وحثّته على جمع تلك المساعدات، ولا سيما بعد رؤيته المساجد التي دخلتها الأمهات المنتحبات باحثات عن أطفالهنّ. أما سكّان أروغام، فلم يكن مشروع إعادة الإعمار بالنسبة إليهم، سوى تدمير متعمّد لثقافتهم وتقاليدهم وأسلوب عيشهم، وسرقة لأرضهم. واعتبرت كوماري أنّ عملية إعادة الإعمار ستؤدي «إلى زيادة نكبة المنكوبين، وتُمعن في استغلال المُستغلّين».

أثيرت موجة غضب عارمة حين ظهرت أهداف الخطة الحقيقية، وبلغت هذه الموجة ذروتها في شاطئ أروغام. وجدت فور وصولي مع كوماري إلى المدينة، مئات المتظاهرين يرتدون الساري المتعدِّد الألوان، بالإضافة إلى

الحجاب والخفّين. كان المحتجّون مجتمعين على الشاطئ، وبدأوا للتو مسيرتهم في اتّجاه الفنادق، ثم إلى بلدة بوتوفل المجاورة حيث مقرّ الحكومة.

قادَ شابّ يرتدي قميصاً بيضاء، ويحمل مكبراً للصوت أحمر اللون، المتظاهرين، بينما مرّت المسيرة بالقرب من الفنادق، كان الشابّ يصرخ في الحشود هاتفاً: «لا نريد! لا نريد»... وكان الحشد يجيبه بصوت عالٍ: «الفنادق السياحية». ثم صرخ: «أيها البيض»، وردّد الحشد وراءه «اخرجوا من هنا». (ترجمَت لي «كوماري» من اللغة التاميليّة، وهي تعتذر). ثمّ تولى شابّ آخر، قسا العمل في المحيط عليه، وازدادت بشرته. . تحت أشعة الشمس اسوداداً، مهمّة ترداد الشعارات من خلال مكبر الصوت. وأخذ ينادي: «نحن نريد! نحن نريد!»، وأتت الردود من خلفه: «أرضنا! وبيوتنا! ومرفأ الصيد! والمساعدات!»، ثم نادى: «مجاعة! مجاعة!»، وأجاب الحشد: «الصيادون يواجهون المجاعة!».

اتّهم المتظاهرون خارج بوّابات مقرّ الحكومة الممثلين المنتخبين بالفساد وبالتخلّي عنهم، وبإنفاق أموال المساعدة التي كانت مخصّصة للصيادين «على مهور بناتهم وحليّ زوجاتهم». كما تحدّثوا عن خدمات خاصة أُجريت لـ «السينهاليين»، وعن التمييز ضدّ المسلمين، وعن الأجانب الذين يستغلّون بؤسهم.

لم يكن ثمّة أملٌ كبير أن تلقى نداءاتهم صدى يُذكر. التقيت في كولومبو المدير العام للجنة السياحة السريلانكية، سينفاساغام كالايسلفام، وهو بيروقراطي في منتصف العمر، درج على عادة سيئّة تمثّلت في الاستفادة من ثروة البلد التي تُقدّر بملايين الدولارت من أجل تحسين مستوى حياته الشخصية. سألته عن مصير الصيادين في مناطق، على غرار شاطئ أروغام. فأسند ظهره إلى كرسي الخيزران الهندي، وشرح لي: «كانت هناك منشآت عدة على طول الحزام الساحلي لم تكن حاصلة على تراخيص. كما أنها لم تكن مبنية بحسب الخطة السياحية. ومع وقوع الكارثة، استفاد القطاع السياحي من ضرب

«التسونامي» تلك المنشآت وإزالتها من الوجود». أضاف: «لو عاد الصيادون وبنوا منازلهم من جديد» فسنضطرّ إلى تدميرها مرّةً ثانية سيبقى الشاطئ نظيفاً».

لم تكن الأمور كذلك في البداية. فحين أتت كوماري إلى الشاطئ الشرقي للمرة الأولى بعد الـ «تسونامي»، لم تكن قد وصلت بعد أيّ مساعدات. كان الجميع يعمل في الإغاثة، والعناية الطبية، وفي حفر القبور أيضاً. فقد اندثرت فجأةً الحدود الإثنية التي كانت تقسّم المنطقة. قالت كوماري إن «سكان المنطقة المسلمة كانوا يأتون إلى منطقة تاميل لدفن موتاهم، كما أن سكّان منطقة تاميل كانوا يقصدون المنطقة المسلمة بحثاً عن المأكل والمشرب». كان سكّان الداخل يرسلون يومياً وجبتي غذاء من البيت الواحد، وكان ذلك كرماً كبيراً منهم نظراً إلى شدّة فقرهم. لم يبغِ هذا العمل شيئاً في المقابل، بل هدف فقط إلى تقديم المساعدة: «علي أن أدعم جاري، علينا ان نساعد الإخوة والأخوات والأمّهات والبنات، بدون أي مقابل».

سادت المساعدة التي تتخطّى حدود الإثنيات البلد برمّته. قاد مراهقو تاميل جرّافاتهم من أجل المساعدة في إيجاد الجثث. أمّا الأطفال المسيحيّون فقد وهبوا أزياءهم المدرسيّة لتُستخدم كأكفان للأطفال المسلمين، بينما وهبت النساء الهندوسّيات ما يملكنه من ساري أبيض اللون. كانت هذه المياه المالحة بمثابة مطهّر، فهي لم تفتِّت البيوت وتُغرق الطرقات السريعة فحسب، بل نظفت أيضاً مشاعر الحقد والضغينة، وغسلت الدماء التي سُفكت، ومحت من الذاكرة من قتل من. لقد عملت كوماري لسنين عدّة مع جمعيّات إحلال السلام، وحاولت يائسةً بناء الجسور بين أقسام البلد المتباعدة، إلا أنّ سعادة لا توصف انتابتها حين رأت النبل والسمو اللذين عُولجت بهما المشاكل التي خلّفتها هذه الكارثة الكبرى. وبعيداً عن عبثيّة الأحاديث اللامتناهية عن السلام، عاش السريلانكيون سلاماً فعلياً في الأزمة الأكبر التي شهدتها البلاد.

بدا أيضاً أن البلاد كانت تستطيع الاعتماد على الدعم الدولي في عمليّات الإغاثة. لم تأتِ المساعدات الأولى من الحكومات التي تلكّأت في الاستجابة، بل أتت من أفراد، شاهدوا الكارثة على شاشات التلفزة؛ فأرسل تلامذة مدارس

أوروبا مثلاً، المأكولات والمشروبات إلى المنكوبين، وتمّ تنظيم الحفلات التي ضمّت شهور نجوم الفنّ، وأرسلت الجمعيات الدينية مساعدات شملت الملابس والبطّانيّات والتبرّعات الماديّة. وطالب المواطنون في ما بعد حكوماتهم بتعزيز جهودهم بمساعدات رسمية، كما تمّ في خلال ستة شهور، جمع مبلغ قياسيّ وصل إلى ١٣ مليار دولار(٦).

وصلت أموال إعادة الإعمار في الأشهر القليلة الأولى إلى أصحابها: وفّرت المنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة الماء والطعام للمناطق المنكوبة، بالإضافة إلى الخيم والملاجئ الموقتة. كما أرسلت البلدان الغنية الفرق والأدوات الطبّية. شكّلت هذه المخيمات محطّة انتقالية تزامنت مع بناء المساكن النهائية. وتوفّرت بالطبع الأموال الكافية من أجل بناء تلك المساكن. بيد أن هذا العمل كان متوقّفاً كلياً حين ذهبت إلى سريلانكا بعد ستّة شهور من وقوع الكارثة. لم يكن هناك أي أثر لمنازل نهائية وبدت المخيمات الموقتة أشبه بملاجئ للإغاثة وبؤر مطوَّقة.

بدأ عمّال الإغاثة يتذمّرون من قيام الحكومة بوضع حواجز اسمنتية كبرى في الطرقا، ولا سيّما مع إعلانها في البدء إنشاء منطقة فاصلة، وذهابها بعد ذلك إلى رفضها توفير أرض بديلة لبناء المنازل فيها، ومن ثمّ إيكال المهمّة إلى فرق من الخبراء الأجانب، والطلب إليها وضع الدراسات والخطط. وقال البيروقراطيّون إن الناجين من الـ «تسونامي» كانوا ينتظرون في مخيمات ظروفها سيئة، ويعتمدون على المساعدات، كما أنهم كانوا بعيدين كثيراً عن المحيط ليتمكّنوا من استئناف الصيد. وقع اللوم في تأخّر وصول المساعدات على سوء الإدارة والإجراءات الرسمية المعقَّدة وغير الضرورية، إلا أنه في الواقع كانت هناك عوامل أخرى تكمن في العمق.

خططٌ مبطَّنة قبل الموجة

سبقت الخطّة الكبرى لإعادة إعمار سريلانكا الـ «تسونامي» بسنتين، وبدأت مع انتهاء الحرب الأهلية ووصول اللاعبين الاعتياديين إلى البلد من أجل إدخال

سريلانكا في الاقتصاد العالمي. ومن أبرز هؤلاء اللاعبين الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، ونظيره مصرف التنمية الآسيوية. برز توافق حول تمتّع سريلانكا بعامل إيجابي، كمن في كونها من البلدان القليلة التي لم يكن قد أصابها بعد استعمار العولمة، وذلك كنتيجة عرضية للحرب الأهلية. كان لا يزال هذا البلد، برغم صغر مساحته، يتميّز بحياة برية غنيّة جدّاً وغير مستغَلة بعدُ، فلا تزال نعيش فيه مثلاً الفهود والقرود بأعداد هائلة، كما تستوطنه آلاف الفيلة البريّة. لم تعرف بحار سريلانكا الموج العالي، وكانت قممها تضم المعابد البوذيّة والهندوسيّة والمساجد الإسلامية. وأهم ما في الأمر بالنسبة إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أن هذا الغنى كلّه كان محصوراً في مساحة لا تتخطّى مساحة فرجينيا الغربية(٧).

كانت أدغال سريلانكا، التي كانت تشكل ملجأً للمقاتلين إبان الحرب، ستُفتح بحسب المخطط، للسياح المحبين للبيئة وللمغامرة، فيصبح بمقدورهم امتطاء الفيلة والتأرجح على الحبال كـ «طرزان»، تماماً كما كانوا يفعلون في «كوستا ريكا». أمّا الأديان المتعددة التي تسبّبت في هدر الكثير من الدماء، فسيُعاد إحياؤها لإشباع الرغبات الروحية لدى السيّاح، فيدير الرهبان البوذيون مراكز التأمل، وتقيم النساء الهندوسيات عروضاً راقصة وملوّنة في الفنادق، كما كان يُمكن فتح مراكز المعالجة بالطب الطبيعي بهدف التخفيف من الآلام.

كان يمكن لبقية آسيا باختصار، أن تحتفظ بمراكز الاتصالات وأسواق الأسهم الجامحة. أما سريلانكا، فكانت ستنتظر بهدوء قدوم مدراء تلك القطاعات إليها، بحثاً عن مكانٍ للاسترخاء. لم يعد المال يشكّل أي عقبة، ولا سيما بعد الثروات الطائلة التي تم جمعها في البلدان المجاورة بفضل الرأسمالية الحرة، وبات الآن من السهل الاستمتاع بذلك المزيج بين الحياة المترفة والحياة البرية، وبين الخدمة الممتازة والمغامرة. كان المستشارون الأجانب مقتنعين بأن مستقبل سريلانكا يكمن في سلسلة المنتجعات السياحيّة، على غرار «آمان»، الذي افتتح فرعين له في الساحل الجنوبي، والذي تكلّف الليلة الواحدة فيه ٨٠٠ دولار أميركي، كما يوفّر كل جناح فيه حوض سباحة خاصاً به.

كانت الحكومة الأميركية متحمّسة كثيراً لشؤون سريلانكا، باعتبار أنّها ستُصبح من أبرز الأماكن السياحية العالمية، بعد توفّر المنتجعات السياحية والشركات المنظّمة للرحلات. الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد أطلقت برنامجاً لتنظيم الصناعة السياحية في سريلانكا يهدف إلى خلق مجموعة نافذة أشبه بلوبي واشنطن. ويعود الفضل إليها في رفع ميزانيّة القطاع السياحيّ «من أقل من ٥٠٠٠٠٠ دولار إلى حوالى عشرة ملايين دولار في السنة»[٨]. وأطلقت السفارة الأميركية في تلك الأثناء برنامج التنافس من أجل الدفع بالمصالح الأميركية الاقتصادية نحو الأمام في سريلانكا. وقد قال لي جون فارلي، الخبير الاقتصاديّ الذي تولّى إدارة البرنامج، إنه كان يظن أن «لجنة السياحة السريلانكية كانت ضيّقة الآفاق حين تحدّثت عن جذب مليون سائح سنوياً بحلول نهاية العقد. أنا أظنّ شخصياً أنهم يستطيعون جذب ضعف هذا العدد». كما أخبرني بيتر هارولد، وهو بريطاني يدير عمليات البنك الدولي في سريلانكا: «لطالما اعتبرت بالي: المثال الأفضل للمقارنة».

لا شك في أن هذا النوع من السياحة يعود بأرباح طائلة، ويساهم في نموّ السوق. فبالفعل، ارتفعت عائدات الفنادق الفخمة، التي يبلغ متوسّط سعر الليلة الواحدة فيها ٤٠٠ دولار، بنسبة لافتة، هي ٧٠٪ بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٥؛ ويُعتبر هذا التقدّم ممتازاً بالنسبة إلى الفترة التي وقعت فيها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وحرب العراق، وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية جداً. لقد شكّل النموّ غير المسبوق في القطاع السياحي منتجاً جانبياً ساهمت فيه اللامساواة الحادّة التي نتجت بدورها عن الانتصار الساحق للخبراء الاقتصاديين في «مدرسة شيكاغو». وقد تشكّلت، بغض النظر عن الحالة الاقتصادية العامّة، شريحة واسعة من أصحاب الملايين والمليارات الذين اعتبرتهم «وول ستريت» مجموعة من «المستهلكين الخارقين» القادرين على تحمّل عبء الطلب وحدهم. ويشجّع أجاي كابور، الرئيس السابق لمجموعة استراتيجية المساواة العالميّة النيويوركيّة التابعة لـ «سيتيغروب سميث بارني»، زبائنه على الاستثمار في سلّة أسهمه العملاقة التي تضمّ شركاتٍ، كـ «بولغاري» و«بورش» و«فور سيزونز»،

و«سوثبيز»: «إن استمرت سلّة الأسهم، وهذا ما نتوقّعه، وإن سُمح لعدم تكافؤ المداخيل بالاستمرار والازدياد، فستبلي هذه السلة بلاءً حسناً متقطع النظير»[٩].

لكن، قبل أن تطبّق سريلانكا مصيرها وتصبح ملعباً لسلّة الأسهم، وجب تغيير نطاقات عدة فيها جذريّاً، وبسرعة. أوّلاً، لجذب المنتجعات السياحية الكبرى، على الحكومة على تتخلّص من العقبات التي تعترض ملكية الأراضي الخاصّة. (ولاسيما أن ٨٠٪ من أراضي البلاد كانت تملكها الدولة)[١٠]. كما تحتاج سريلانكا إلى قوانين عمل أكثر ليونة تتيح للمستثمرين تأسيس منتجعاتهم. وتحتاج البلاد، بالإضافة إلى ذلك، إلى تحديث البنى التحتيّة، كالطرقات السريعة، والمطارات، والمياه، والكهرباء. إلا أن الحكومة السريلانكية كانت قد أغرقت نفسها بالدَّين بسبب شراء الأسلحة، ولم تعد قادرة على إجراء هذه التحسينات بنفسها. لكن، لم يكن ذلك ليُعتبر مشكلة. فقد كانت الصفقات الجاهزة المعتادة حاضرة: قروض من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي مقابل الموافقة على فتح الاقتصاد أمام الخصخصة والشركات الحكومية - الخاصّة.

اندرجت هذه الخطط والشروط كلها تحت شعار «استعادة سريلانكا»، وكان برنامج المعالجة بالصدمة المخصص لها، والذي وافق عليه البنك الدولي، جاهزاً في مطلع العام ٢٠٠٣. كان السياسيّ والمستثمر السريلانكي مانو تيتاويلا، وهو رجل فيه شبه كبير لنيوت غنغريتش، من حيث الكاريزما وطريقة التفكير، أوّل مدافع محليّ عن البرنامج[١١].

تطلّبت «استعادة سريلانكا، كخطط العلاج بالصدمة كلها، تضحيات كثيرة باسم النمو الاقتصادي السريع. اضطرّ ملايين الناس إلى ترك قراهم التراثية من أجل إخلاء الشواطئ للسياح، والأراضي للمنتجعات والطرقات السريعة. أمّا الصيد، فتولت أمره شركات كبرى تستثمر في مرافئ عميقة المياه، وليس في زوارق خشبية تنطلق من الشاطئ[١٢]. وكما حصل في ظروف مماثلة من بوينوس

آيرس إلى بغداد، حصلت عمليات تسريح جماعية من الشركات التي تملكها الدولة، وارتفعت كلفة الخدمات أيضاً.

لكن المشكلة التي واجهها المدافعون عن الخطّة، هي أن معظم السريلانكيين لم يثقوا بنتائج هذه التضحيات. كان ذلك في العام ٢٠٠٣، وكان الإيمان بالعولمة قد تزعزع واندثر منذ زمن طويل، أي منذ أن شهد العالم فظائع الأزمة الاقتصادية الآسيويّة. وتبيّن أيضاً أن إرث الحرب شكّل عائقاً آخر. فقد لقي عشرات آلاف السريلانكيين حتفهم في نزاعات وقعت باسم الأرض والأمّة والوطن. والآن، حين حلّ السلام أخيراً، طُلب من أفقر أفراد المجتمع، التخلّي عن مساحة الأرض الصغيرة التي يملكونها ـ والتي تضمّ حديقة زُرعت فيها الخُضَر، ومنزلاً صغيراً وقارباً ـ من أجل أن يُشيَّد عليها ملعب غولف تابع لفندق الـ «ماريوت» أو الـ «هيلتون» (أما سكان القرى فيمكنهم العمل كباعة جوّالين في شوارع «كولومبو»). بدا أنّ الصفقة كانت فاشلة، واستجاب السريلانكيّون على هذا الأساس.

رُفض مشروع «استعادة سريلانكا»، وجوبه أولاً بموجة من الإضرابات والتظاهرات، وأتى الرفض النهائي في نتائج الانتخابات. تحدّى السريلانكيون، في نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠٤، الخبراء الأجانب وشركاءهم المحليين بائتلاف وسطيّ يساري، يصف نفسه بالماركسيّ، تعهّد باجتثاث خطّة «استعادة سريلانكا» من الجذور[١٣]. لم يكن عدد كبير من مشاريع الخصخصة في تلك المرحلة، قد أُجري بعد، بما فيها مشاريع الماء والكهرباء والطرقات السريعة التي تمّت إحالتها على القضاء. وبالنسبة إلى هؤلاء الحالمين ببناء سلّة الأسهم، فقد مُنيوا بخسارة كبيرة: فالعام ٢٠٠٤، كان من المفترض به أن يكون العام الأوّل لتحويل سريلانكا إلى بلد مخصخص ومحبب للمستثمرين، لكن الرهانات كلّها سقطت.

ضربت موجة الـ «تسونامي»، بعد مرور ثمانية شهور على الإنتخابات المصيرية. وفي فترة الحداد على مشروع «استعادة سريلانكا»، تجلّت آثار الكارثة وتوضّحت سريعاً للأذهان: ستحتاج الحكومة المنتخبة حديثاً إلى

مليارات المدينين الأجانب من أجل إعادة بناء المنازل، والطرقات، والمدارس، والسكك الحديدية، التي دمّرتها الكارثة الطبيعية. وأدرك المدينون أنه في وجه أزمة كاسحة من هذا النوع، حتى أكثر القوميين الاقتصاديين عناداً سيصبحون مرنين. أما بالنسبة إلى المناضلين من المزارعين والصيادين الذين قطعوا الطرقات ونظّموا المسيرات الجماعية في المحاولة السابقة لإفراغ الأرض من أجل التنمية، فكانوا منهمكين جداً هذه المرّة ليقاوموا.

فرصة أخرى بعد الموجة

سرعان ما برهنت الحكومة في كولومبو، للبلدان المانحة الثرية المتحكّمة في المساعدات، عن استعدادها للرجوع عن ماضيها. فقد زعمت الرئيسة شاندريكا كوموراتونغا، التي كانت قد انتُخبت على أساس برنامج مضاد للخصخصة، أنّ الـ «تسونامي» شكّل بالنسبة إليها، تجلياً روحياً سيساعدها على رؤية نور الأسواق الحرّة. سافرت الرئيسة إلى الشاطئ الذي ضربته الكارثة وأعلنت من بين الركام: «نحن بلد قد أُنعم عليه بالكثير من الموارد، لكننا لم نستفد منها بالكامل... لذا لا شكّ في أن الطبيعة قالت لنفسها «هذا يكفي»، فوجّهت الضربات من الجهات كلها، ولقّنتنا درساً كي نتّحد»[١٤]. كان هذا تفسيراً جديداً لـ «تسونامي»، يُعتبر فيه الإعصار عقاباً لسريلانكا على فشلها في بيع غاباتها وشواطئها.

بدأ تطبيق العقوبة فوراً. قامت الحكومة بعد مرور أربعة أيام على حلول الكارثة، بخطوة مهّدت الطريق للخصخصة، وكانت هذه الخطوة خطّة حاول الشعب مقاومتها لسنين. قليلون هم الذين علموا ما الذي جرى ولا سيما أن المياه المالحة كانت لا تزال تغمر البلاد، وكانت القبور لم تُحفر بعد، تماماً كما كان توقيت القانون الجديد للنفط في العراق. اختارت الحكومة هذه المرحلة المتأزمة للضغط على الشعب من خلال رفع سعر المازوت. وقد هدفت هذه الخطوة إلى إرسال إشارة واضحة إلى المُقرضين حول مسؤولية كولومبو

المالية. وبدأت الحكومة أيضاً تضع قوانين لتفكيك شركة الكهرباء الوطنية كخطّة لفتحها أمام القطاع الخاصّ[١٥].

وصف هرمان كومارا، رئيس حركة تضامن مسامك سريلانكا الوطنية التي تمثّل الصيّادين الصغار، حركة إعادة الإعمار بأنّها «تسونامي ثانٍ للعولمة الشركاتيّة». وقد اعتبر هذه الخطوة محاولة متعمّدة لاستغلال الصيّادين في وقت محنتهم. وهكذا، كما يلي النهبُ الحروبَ، لحق الـ «تسونامي» الثاني سريعاً بـ «تسونامي» الأوّل. قال لي كومارا: «لقد عارض الشعب هذه السياسات بشراسة في الماضي، لكنه الآن يتضوَّر جوعاً في المخيمات، ولا يفكِّر سوى في كيفية البقاء على قيد الحياة حتى اليوم التالي. هم لا يملكون مكاناً ينامون فيه، ولا مكاناً يعيشون فيه. لقد فقدوا مصادر رزقهم، ولا يعرفون كيف سيعيلون أنفسهم في المستقبل. تقدّمت الحكومة بخطّتها في هذه الظروف بالذات. لكن، حين سيستيقظ الشعب من كابوس الـ «تسونامي» سيكتشف ما قد تقرَّر، وسيكون الضرر قد لحق بالبلاد».

تمكّن المقرضون في واشنطن بالفعل، من التحرّك بسرعة لاستغلال كارثة الـ «تسونامي»، ولا سيما أنهم قد قاموا بأعمال مماثلة جداً في السابق. لقد جرت تجربة لرأسماليّة ما بعد الـ «تسونامي» الكارثيّة، ضمنَ فترة وجيزة، تلت الإعصار «ميتش».

ضرب إعصار «ميتش»، في تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٩٨، لمدّة أسبوع كامل، أميركا الوسطى، شاملاً الشواطىء والقمم في الهندوراس، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، ومتسبّباً في تدمير قرى كاملة ومقتل أكثر من تسعة آلاف شخص. لم تتمكّن هذه البلدان الفقيرة من النهوض بنفسها بدون مساعدة خارجية كريمة. وأتت هذه المساعدة بالفعل، لكنها لم تكن مجّانية. في الشهرين اللذين تليا الإعصار، بينما كانت الوحول والحطام والجثث لا تزال تغمر البلاد، قام الكونغرس الهندوراسيّ بسنّ قوانين تسمح بخصخصة المطارات والمرافئ والطرقات السريعة، كما وضع خططاً لتسريع خصخصة شركة الهاتف، والكهرباء، والماء. وألغى قوانين إصلاح الأراضي التدريجي ليسهِّل بيع الأملاك

وشراءها من الأجانب، كما وضع قانوناً صارماً لخدمة أعمال المناجم (كانت قد صاغته الشركات) من أجل تخفيض المعايير البيئية وتسهيل عملية إجلاء السكان من المنازل التي تشكّل عقبة أمام المناجم الجديدة[١٦].

والأمر كان سيّان في البلدان المجاورة: ففي الشهرين نفسيهما اللذين تليا الإعصار «ميتش»، أعلنت غواتيمالا بيع شبكة الهاتف، وأعلنت نيكاراغوا الأمر نفسه، بالإضافة إلى بيع شركة الكهرباء والقطاع النفطي. وبحسب الـ «وول ستريت جورنال»، «صبّ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اهتمامهما على بيع شبكة الهاتف، جاعلَين منه شرطاً لمنح مساعدة قدرها ٤٧ مليون دولار سنوياً لمدة ثلاث سنين، ورابطَين إيّاه بالتخفيف من عبء دين نيكاراغوا الخارجيّ الذي بلغ ٤,٤ مليار دولار»[١٧]. لم يكن هناك أي علاقة بين إعادة الإعمار بعد الإعصار وخصخصة شبكة الهاتف، إلا في منطق رأسماليي الكوارث في المؤسّسات المالية في واشنطن.

استمرّت عمليات البيع في الأعوام القليلة التالية، وغالباً ما تم ذلك بأسعار أدنى من قيمتها الحقيقية بكثير. كان الشارون بمعظمهم من الشركات التي امتلكتها الدولة سابقاً في بلدان أخرى أصابتها الخصخصة، وهي الآن تجوب العالم بحثاً عن مشتريات من شأنها أن تزيد أسعار أسهمها. اقتنصت شركة «تيليميكس»، شركةُ هاتف المكسيك، شركةَ الاتصالات في غواتيمالا، كما اشترت شركة الطاقة الإسبانية «يونيون فينوسا» شركات الطاقة في نيكاراغوا، واشترى «مطار سان فرانسيسكو» الدولي، الذي أصبح شركة خاصة، مطارات الهندوراس الأربعة. باعت نيكاراغوا ٤٠٪ من شركة هاتفها مقابل ٣٣ مليون دولار فقط، بينما قدّرت «برايس واترهاوس كوبرز» قيّمتها بـ ٨٠ مليون دولار[١٨]. وأعلن رئيس خارجية غواتيمالا في رحلته إلى منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس العام ١٩٩٩، أن «الدمار يحمل معه دائماً فرصة الاستثمار الأجنبي»[١٩].

كانت «واشنطن» حين ضرب الـ «تسونامي»، جاهزة للانتقال بنموذج «ميتش» إلى المرحلة التالية، ولم تكن هذه المرحلة تهدف إلى قوانين فردية جديدة

فحسب، بل إلى سيطرة الشركات الكاملة على إعادة الإعمار. يحتاج كلّ بلد، بعد التعرّض لكارثة من معيار الـ «تسونامي» العام ٢٠٠٤، إلى خطة إعادة إعمار شاملة تستفيد بحكمة من تدفُّق المساعدات الأجنبية، وذلك بالتأكّد من وصول الأموال إلى أصحابها. إلا أنّ رئيسة الجمهورية في سريلانكا قد قرّرت، تحت ضغط المقرضين من واشنطن، أنه لا يمكن الوثوق بتوكيل أعضاء حكومتها المنتخبة بالخطّة. لذا، شكّلت الرئيسة بعد مرور أسبوع على الـ «تسونامي» الذي ضرب الشواطئ، هيئة جديدة خاصّة أسمتها «قوة إعادة إعمار الأمة». وحظيت هذه المجموعة، وليس البرلمان السريلانكي، بالسلطة المطلقة لتطبيق الخطّة الكبرى لسريلانكا الجديدة. تشكّلت الهيئة من كبار مدراء المصارف والشركات في البلد. ولم يكن أولئك المدراء مدراء عاديين، إذ إن خمسة من بين الأعضاء العشرة كانوا يملكون منتجعات سياحية على الشاطئ تُعدّ من أكبر المنتجعات في البلد[٢٠]. ولم تضمّ الهيئة أي فرد من قطاعي الزراعة والصيد، ولا أي خبير بيئي أو عالم أو خبير في إعادة الإعمار بعد الكوارث. أما رئيس الهيئة فكان مانو تيتاويلا، قيصر الخصخصة السابق (الذي كان قد دعا إثر هذه الكارثة إلى أن «هذه فرصة لبناء الأمّة المثالية»)[٢١].

جسَّد تشكيل هذه القوة نوعاً جديداً من الانقلابات التي يقودها قطاع الشركات من خلال وقوع كارثة طبيعية. وكالكثير من البلدان الأخرى، أعاقت قواعد الديموقراطية الطبيعيّة سياسة «مدرسة شيكاغو»، وهذا ما أثبتته انتخابات العام ٢٠٠٤. لكن، مع تضامن المواطنين في مواجهة الحالة الطارئة في البلاد، وفي ظل يأس السياسيّين للحصول على المساعدات المالية، تم استبعاد رأي المصوّتين، والاستعاضة عنه بحكم الشركات غير المنتخبة، وهو الأوّل من نوعه في رأسمالية الكوارث.

تمكّن قادة رجال الأعمال في غضون عشرة أيام فقط، من وضع خطة إعادة إعمار وطنية كاملة بدون مغادرة العاصمة، بدءاً من المنازل ووصولاً إلى الطرقات السريعة. هذه الخطّة بالذات هي التي دعت إلى إنشاء المناطق الفاصلة، وأعفت الفنادق من الالتزام بالشروط. استخدمت القوّة الخاصّة أيضاً

الأموال في بناء الطرقات السريعة ومرافئ الصيد الصناعية التي كانت قد لقيت مقاومة شعبيّةً كبيرة جداً قبل الكارثة. وأخبرني ناشط في مجال حقوق الأراضي يُدعى ساراث فرناندو «نعتبر جدول الأعمال الاقتصادي هذا كارثة أكبر من «التسونامي». لهذا السبب، وقفنا في وجهه في الماضي وهزمناه في الانتخابات الأخيرة. لكن الآن، بعد مرور ثلاثة أسابيع على الكارثة ، أعادوا الخطة نفسها. من الواضح أنها كانت جاهزة»(*).

دعمت واشنطن القوة بمساعدات إعادة الإعمار التي باتت شبيهة بالمساعدات في العراق، وأتت على شكل عقود هائلة وضخمة للشركات الخاصة بها. وحصلت شركة سي أتش ٢ أم هيل»، وهي شركة كولوراديّة ضخمة متخصّصة بالهندسة والإعمار، على مبلغ ٢٨,٥ مليون دولار لإشرافها على متعاقدين رئيسيين في العراق. ومُنحت أيضاً ٣٣ مليون دولار، برغم دورها الرئيسي في إفشال عملية إعادة الإعمار في العراق، على العقد الذي وقّعته في سريلانكا. وتمّ زيادة هذا المبلغ حتى ٤٨ مليون دولار لقاء عملها على ثلاثة مرافئ صيد في المياه العميقة، وبناء جسر جديد في منطقة أروغام، وهو جزء من الخطة لتحويل المدينة إلى «جنة سياحية»[٢٢]. إلا أن كلا المشروعين اللذين طُبقا باسم الإغاثة من كارثة الـ «تسونامي»، شكل كارثة أخرى بالنسبة إلى المنكوبين، فقد جرفت الجارفات زوارقهم، ولم يرغب أصحاب الفنادق في بقائهم على الشاطئ. وقالت كوماري «لا يكفينا أن المساعدات لا تساعد، بل هي تؤذي أيضاً».

سألت جون فارلي، مدير برنامج المنافسة التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، لماذا تنفق الحكومة الأميركية أموال المساعدات على مشاريع تتسبّب بتهجير الناجين من الـ «تسونامي»، فشرح لي «أنه لا يمكن حصر المساعدة

(*) «فرناندو» قائد حركة الإصلاح الأرضي والزراع (مونلار)، وهو ائتلاف للمنظمات غير الحكومية السريلانكية التي بدأت تدعو «إلى عملية إعادة إعمار شعبية»، بعد مدة قصيرة من حصول الكارثة.

بالمنكوبين فقط... بل ينبغي أن تستفيد سريلانكا بأكملها ويستفيد نموّها». وقارن فارلي الخطّة بمصعد يشتغل في مبنى عالٍ. في الرحلة الأولى ينقل مجموعة من الركاب إلى القمّة، حيث يتمكّنون من جمع ثروة لهم، تسمح للمصعد أن ينزل من جديد وينقل المزيد من الأشخاص. وعلى الناس المنتظرين في الأسفل أن يعرفوا أن المصعد سيعود وينزل في النهاية من أجلهم.

إن المبلغ المباشر الوحيد الذي أنفقته الحكومة الأميركية على الطبقة الفقيرة المؤلفة من الصيادين هو مليون دولار فقط، وذلك من أجل إعادة تأهيل الملاجئ التي تكدّس فيها المنكوبون، بينما كان يتم تطوير الشواطئ[٢٣]. أن تكون الملاجئ الموقتة كذلك بالاسم فقط، وأن تكون مصمَّمة منذ البدء لتصبح مدن صفيح دائمة، كتلك التي تحيط بالمدن الكبرى في بلدان الجنوب، أمر شكّل إشارةً جيّدة. لم تكن ثمّة حوافز كبيرة لتقديم المساعدات الكافية التي من شأنها أن تنتشل الناس من هذا البؤس، لكن كان من المفترض أن تكون قضيّة منكوبي التسونامي مختلفة. فقد شاهدهم العالم أجمع يخسرون منازلهم ومصادر رزقهم مباشرةً على شاشات التلفاز، كما أثار جور القدر عليهم شعوراً عارماً في العالم بضرورة إعادة ما فُقِد، ليس من خلال اقتصادات مقطّرة، بل من خلال مساعدة مباشرة تُسلّم يداً بيدٍ. إلا أن البنك الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أيقنا حقيقة فاتتنا نحن، وهي أن الميزة التي يتمتّع بها المنكوبون ستندثر عندما ينضمّون إلى ملايين الفقراء أمثالهم الذين ينتشرون في العالم، والذين يعيش عدد كبير منهم في منازل من الصفيح بدون إمدادات مياه حتى. أصبح انتشار هذه الأكواخ وجهاً مقبولاً من أوجه الاقتصاد العالمي، تماماً كمظهر الفنادق التي تكلّف الليلة الواحدة فيها ٨٠٠ دولار.

التقيت في أحد أكثر المخيّمات بؤساً في الشاطئ الجنوبي في سريلانكا، والدةً شابة تُدعى رينوكا، بدت في غاية الجمال برغم ثيابها الرثّة، وكانت من بين الركاب الذين ينتظرون مصعد فارلي. كان لرينوكا طفلة عمرها ستة شهور وُلدت بعد يومين من الـ «تسونامي». لقد تمتّعت هذه المرأة بالقوّة الكافية وهي حامل في شهرها التاسع والماء يغمرها حتى العنق للإمساك بطفلَيها والركض

بهما هرباً من الغرق. تعاني هذه المرأة وعائلتها اليومَ، بعد هذا الصمود الكبير، الجوع بصمت في أرضٍ غريبة عنها. وما يدعو إلى الحزن أيضاً، مشهد زورقَين وهبتهما منظمة غير حكومية محسنة، يبعدان ثلاثة كيلومترات عن الماء بدون قاطرة حتّى، ويذكّران بأفول حياة سابقة. لقد طلبت منا رينوكا أن نحمل رسالة إلى كلّ من يود أن يساعد المنكوبين «إن كان لديك شيء لي، فسلّمني إيّاه باليد».

الموجة الأكبر

لم تكن سريلانكا هي البلد الوحيد الذي أصابته الموجة الثانية، فقد سُمعت قصص مماثلة عن أراضٍ مسلوبة وقوانين مفروضة في تايلاند وجزر المالديف وإندونيسيا. أما في الهند، فقد واجه الناجون من «التسونامي» في تاميل نادو، الفقر الشديد، بحيث إن ١٥٠ امرأة قد دفعت كل منهن إلى بيع إحدى كليتيها من أجل شراء الطعام. وفسّر أحد عناصر الإغاثة لصحيفة «غارديان» قائلاً إن الحكومة «كانت تفضّل استغلال الشاطئ لبناء الفنادق، لكن ذلك كان سيؤدّي إلى استتباب البؤس في كنف شريحة كبيرة من الشعب». لقد فُرضت مناطق فاصلة في البلدان كلها التي ضربها الـ «تسونامي» بهدف منع سكان القرى من إعادة بناء منازلهم على الشاطئ، ما أتاح استغلال هذه الأرض بشكلٍ مربح (ففي أسيه مثلاً، في إندونيسيا، كان عرض هذه المنطقة كيلومترين برغم أن الحكومة كانت ملزمة بإبطال عمليّة الإخلاء)[٢٤].

نشرت المنظمة غير الحكومية المرموقة، «أكشن أيد»، التي تراقب إنفاق المساعدات الأجنبية، بعد عامٍ من وقوع الـ «تسونامي»، نتائج مسح واسع النطاق شمل خمسين ألف ناجٍ من الـ «تسونامي» في خمسة بلدان. كان النمط نفسه يتكرّر في البلدان الخمسة: مُنع السكان من إعادة البناء، وتدفّقت التشجيعات للفنادق، أمّا المخيّمات الموقتة فكانت في حالة يرثى لها، ولم تكن هناك أي مساكن دائمة قد تم بناؤها، وباتت موارد العيش تنضب. استُنتج من ذلك أنه لا يُمكن حصر الانعكاسات بضعف التواصل والتمويل والفساد.

فالمشاكل كانت هيكلية ومتعمّدة: وورد في خلاصة التقرير أن «الحكومات قد فشلت إلى حدّ كبير في تحمّل مسؤوليتها في توفير أرض تُبنى عليها مساكن دائمة، بل بقيت الحكومات مكتوفة الأيدي ومتواطئة بينما سُلبت الأراضي، وطُرد سكّان الساحل من أجل مصالح تجارية»[٢٥].

تبقى جزر المالديف المثال الذي لا شبيه له فيما يتعلّق بالانتهازية التي تجلّت في مرحلة ما بعد الـ «تسونامي»؛ ولعلّ هذا البلد هو أقلّ البلدان وضوحاً. لم تكن الحكومة راضية عن إخلاء الشواطئ من الناس، بل استغلت الـ «تسونامي» لتحاول طرد السكان من معظم المدن القابلة للسكن.

تتألّف المالديف من مئتي جزيرة مأهولة تقابل الشواطئ الهندية، وهي جمهورية سياحية شبيهة بما كان يُعرف بجمهوريّات الموز في أميركا الوسطى. أمّا صادراتها فليست من الفاكهة الاستوائية، بل من الترفيه الاستوائي، ولا سيما أن ٩٠٪ من عائداتها يعتمد على العطلات التي يقضيها السيّاح على الشاطئ[٢٦]. تصعب مقاومة الترفيه الذي تبيعه المالديف، فمئة من جزرها تقريباً مخصصة للمنتجعات الجزيريّة السياحية حيث ينتشر النبات الأخضر والرمال البيضاء، وهي تحت إدارة فنادق وشركات الرحلات البحرية أو أفراد فاحشي الثراء. يتمّ تأجير بعض هذه الجزر لمدة خمسين عاماً مثلاً. أمّا أكثرها ترفاً وفخامة فمخصصة لنخبة الزبائن، كتلك التي قضى فيها توم كروز وكايتي هولمز شهر عسلهما. وتنجذب النخبة إلى هذه الجزر، ليس فقط لجمالها ولسهولة الغوص في أعماق البحار المذهلة المحيطة بها، بل أيضاً من أجل الانعزال الكلي الذي توفّره الجزر الخاصة والحميمة. أما هندسة المنتجعات فمستوحاة من قرى الصيد التقليدية، وتتنافس المنتجعات السياحية والصحية على ملء أكواخها الحميمة بأحدث الألعاب والامتيازات: تختص «بوز سراوند» بالمؤثرات الصوتية الترفيهيّة، أما شركة «فيليب ستارك» فتقدِّم مفاصل الأبواب والحمامات. أما الشراشف فهي ناعمة إلى حد أنك تظن أنها ستذوب بين أصابعك لدى لمسها. كما تتنافس الجزر في ما بينها لإزالة الحدود بين اليابسة والماء. فالفيلات في «كوكو بالم» مبنية فوق بحيرات الماء، وهي مزوّدة بسلالم من الحبال للنزول

من القاعدة التي ترتكز الفيلا عليها إلى الماء تحتها، أما الـ «فور سيزونز» فيعوم على المياه، ويتفاخر الـ «هيلتون» باشتماله على أوّل مطعم مائيّ مبنيّ على الرصيف المرجاني. وتقدّم جزر عدة غرفة للخدم، كما يقدّم بعضها خادماً مالديفياً خاصاً بالنزلاء يهتم بكل التفاصيل، بما فيها المشروب. أما الفيلات التي تقع في فنادق كـ «جايمز بونديان»، فتصل تكلفة الليلة الواحدة فيها إلى ٥٠٠٠ دولار[٢٧]. والرجل الذي يحكم بلاد المتعة هذه، هو رجل حصل على أطول حكم في آسيا يُدعى مأمون عبد الجيوم. استلم عبد الجيوم زمام السلطة في العام ١٩٧٨، وسجنت الحكومة، في خلال حكمه، قادة المعارضة واتُّهمت بتعذيبهم لمجرّد نشر مقالات معارضة للحكومة على شبكة الإنترنت»[٢٨]. كان جيوم وحكومته قادرين على تركيز اهتمامهما كله على السياحة، ولا سيما بعد التخلّص من أي معارضة، ورمي عناصرها في سجون الجزيرة. كانت المالديف قبل وقوع الكارثة، تحاول التوسّع وتمديد جزر المنتجعات من أجل تلبية الطلب المتزايد على الترفيه والترف. إلا أن الحكومة قد واجهت المعارضة المعهودة؛ أي الشعب. فالمالديفيون يعتاشون من الصيد ويعيش عدد كبير منهم في جزر تقليدية منتشرة بين الجزر المرجانية. كان أسلوب عيشهم يتناقض مع سحر المالديف المعهود، فمشهد السمك المسلوخ لم يكن المشهد المرجو لهذه البلاد. حاولت حكومة جيوم جاهدةً إقناع المواطنين بالانتقال إلى بعض الجزر المزدحمة التي نادراً ما يزورها السياح، وذلك قبل وقتٍ طويل من وقوع الـ «تسونامي». وكان من المفترض أن تقدّم هذه الجزر حماية أكبر من ارتفاع مستوى الماء الذي يسببه ارتفاع الحرارة العالمي. إلا أنه كان يصعب، حتّى على نظام قمعيّ، اقتلاع عشرات آلاف السكان من جزرهم الأصلية، الأمر الذي تسبب في فشل برنامج «ترسيخ السكان»[٢٩].

كونسوليداشون

أعلنت حكومة جيوم، فور وقوع الكارثة، أنها قد أثبتت أن عدداً من جزء المالديف ليس آمناً، وليس أهلاً للسكن، فأطلقت غداة ذلك برنامج إعادة

إسكان صارماً، وصرّحت بأن من يودّ المساعدة في إنعاش البلاد بعد الـ «تسونامي» عليه الانتقال إلى إحدى الجزر الخمس التي تُعتبر «آمنة»[٣٠]. لقد تمّ إخلاء جزر بأكملها، ولا يزال إخلاء بعض الجزر الأخرى سارياً حتى الآن، ما يوفّر مساحات أكبر من الأراضي للسياح.

تدّعي حكومة المالديف أن برنامج الجزيرة الآمنة الذي يدعمه ويموّله البنك الدولي ووكالات أخرى سببه الأساسي طلب الشعب العيش على جزء أكبر مساحةً وأكثر أمناً. إلا أن عدداً من سكان الجزر قال إنه كان ليبقى في منزله لو تمّ إصلاح البنى التحتية. وقالت منظّمة «أكشن أيد» إنّه «لم يتُرك خيارٌ للناس سوى الانتقال، كشرط للحصول على مسكن ولإعادة تأهيل أبواب الرزق»[٣١].

تكمن السخريّة الأكبر في فكرة الأمن التي تبخّرت من بين اهتمامات الحكومة حين تم بناء فنادق بهندسة بدائية جداً على جزر منخفضة المستوى. لم تُزوَّد هذه المنتجعات بمخارج للطوارئ. أضف إلى ذلك أنّه، في كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٥، بعد مرور سنة على الـ «تسونامي»، أعلنت الحكومة أن ٣٥ جزيرة جديدة باتت متوفرة ليتم تأجيرها للمنتجعات[٣٢]. ازدادت في هذه الأثناء، معدّلات البطالة بشكلٍ كثيف في الجزر التي زُعم أنها آمنة، واندلعت النزاعات بين الوافدين الجدد والسكان الأصليّين.

عملية تبديل سكاني عسكرية

شكّل الـ «تسونامي» الثاني بطريقة أو بأخرى، جرعة قوية جداً من العلاج بالصدمة. فبفضل فعالية الكارثة في إخلاء الشاطئ، تطلّبت عملية التهجير والتبديل السكاني التي تحتاج إلى سنين عادةً، أياماً أو أسابيع كحد أقصى. وباتت صورة هذه الجزر تضمّ مئات آلاف الفقراء ذوي البشرة الداكنة، الذين اعتبرهم البنك الدولي شريحة غير منتجة من الصيادين، وتم نقلهم رغماً عنهم لإفساح المجال لفاحشي الثراء من أصحاب البشرة الفاتحة في معظم الأحيان (السيّاح الرفيعي الشأن). ويبدو أن قطبي العولمة اللذين يحمل كل منهما مظاهر قرنٍ مختلف، قد وُجدا في نزاعٍ مباشر على الأراضي الشاطئية نفسها، أحدهما

كان يطلب الحق في العمل، والآخر الحق في الترفيه. وبات هذا النزاع نزاع طبقات، وعملية تبديل سكاني عسكرية تعززت بتدخّل قوى الشرطة والشركات الخاصة المسلّحة.

جرت المواجهات الأعنف في تايلاند، حيث تمّ إرسال حرّاس مسلحين خاصين في خلال ٢٤ ساعة من وقوع الكارثة من أجل محاصرة الأراضي التي ستُخصَّص للمنتجعات السياحية. لم يكن الحرّاس في بعض الحالات، يسمحون للناجين البحث عن جثث أولادهم في ممتلكاتهم القديمة[٣٣]. وأُقنعت مجموعة الناجين والمساعدين في كارثة الـ «تسونامي» في تايلاند بسرعة بالتعامل مع سلب الأراضي. وصرّحت المجموعة في أوّل بياناتها بأن «الكارثة كانت استجابة لصلوات بعض السياسيين ورجال الأعمال، بما أنها مسحت الشواطئ بكل ما للكلمة من معنى من السكان الذين شكلوا في ما مضى عائقاً أمام بناء الفنادق والمنتجعات السياحية والكازينوهات ومزارع القريدس. باتت هذه المناطق الشاطئية الآن أراضي مفتوحة بالنسبة إليهم!»[٣٤].

كان مفهوم الأراضي المفتوحة أيام الاستعمار مفهوماً شرعياً. إن تمّ إعلان الأرض فارغة يتم وضع اليد عليها وتصفية شعبها بدون رحمة. إلا أن هذا المفهوم يحظى بتفسير تاريخي بشع، في البلاد التي ضربتها الكارثة. فهو يذكّر بالثروات المسلوبة وبالمحاولات العنيفة لنشر الحضارة بين السكّان الأصليين. التقيت صياداً يُدعى نيجام على شاطئ أروغام، لم يجد أن الوضع قد تغيَّر. قال: «تظنّ الحكومة أن منظر شباكنا وأسماكنا قبيح، لذا هي تريد إبعادنا عن الشاطئ. وهي تعتبر شعبها غير متحضر بما يكفي لإرضاء الأجانب». لقد بدا أنّ الركام قد أصبح الأرض المفتوحة الجديدة.

حين التقيت بنيجام، كان قد عاد لتوه من الصيد مع مجموعة من الصيادين. كانت أعينهم حمراء بسبب الماء المالحة. وحين تحدّثت أمامهم عن خطة الحكومة لنقل الصيادين وزوارقهم إلى شاطئ آخر، لوّح عدد كبير منهم بالسكاكين، وتعهّدوا بجمع الشعب والقوى للقتال من أجل الأرض. في البداية، إنهم رحّبوا بالمطاعم والفنادق، لكن أحد الصيادين أضاف قالوا «أعطيناهم

جزءاً صغيراً من الأرض فباتوا يريدونها كلها». وأشار صياد آخر، يُدعى منصور، إلى شجر النخيل التي تلقي بظلالها على اليابسة، وتتجذّر في الأرض بقوة تكفي للصمود في وجه الـ «تسونامي». وقطع أحد أقربائه وعداً آخر قائلاً: إن «أجدادي هم من زرع هذه الأشجار، لمَ علينا الإنتقال إلى شاطئ آخر؟ سوف نترك هذه الأرض حين يجف البحر».

كان يُفترض أن يقدّم تدفق المساعدات لإعادة الإعمار، فرصةً للسريلانكيين لبناء السلام الدائم بعد أن طالت معاناتهم. ويبدو أن نوعاً جديداً من الحرب ظهر في شاطئ أروغام وعلى طول الشاطئ الشرقي: حرب ستستفيد من هذه المساعدات. وعوضاً من أن يستفيد المسلمون والسيناليون والتاميل من الأرباح، ستذهب الأموال إلى الغرباء على حساب المحليّين.

بدأ يراودني شعور بأني رأيت هذا المشهد من قبل، مشهد الرياح المتغيّرة في بلدٍ آخر يُفترض بناؤه من جديد، لكنه لا ينفكّ ينزلق نحو الدمار المستمرّ. لقد سمعت شكاوى مماثلة جداً في العراق قبل ذلك بسنة، حول تفضيل برنامج إعادة الإعمار، الأكرادَ وبعض الشيعة. وأخبرني عدد من عمّال الإغاثة في كولومبو أنّهم يفضلون العمل في سريلانكا على العمل في العراق وأفغانستان. لا تزال المنظمات غير الحكومية في سريلانكا تُعتبر محايدة، بل مساعدة، ولم تكن إعادة الإعمار قد اعتُبرت لعنةً بعد. لكن الأحوال بدأت تتبدّل. فقد بدأتُ أرى صوراً كاريكاتورية في سريلانكا تنتقد عمّال الإغاثة، تصوّرهم وهم يحشون جيوبهم بينما الشعب يتضوّر جوعاً. تحمّلت المنظّمات غير الحكومية الغضب الذي انصبّ على إعادة الإعمار، لأنها كانت ظاهرة على الأرض، فتعرّضت شعاراتها للتهشيم والتحطيم حيثما ظهرت على الشاطئ، في الوقت الذي بقي فيه مسؤولو البنك الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمسؤولون في الحكومة، يحلمون بالخطط الكبرى، ونادراً ما كانوا يتركون مكاتبهم. والمثير للسخرية هو أن هؤلاء المساعدين كانوا الأشخاص الوحيدين الذين يقدمون المساعدة، لكن بالطريقة غير المناسبة. ويتمثّل جزء من المشكلة في أن شبكة المساعدة باتت كبيرة جداً وبعيدة عن الناس الذين كانت تساعدهم أصلاً، إلى

درجة أن أسلوب حياة المستفيدين منها أصبحَ هاجساً قومياً. وعلّق معظم من قابلتهم على ما دعاه أحد الكهنة «فحش المنظمات غير الحكومية»، الذي شمل الفنادق الفخمة، والفيلات على الشاطئ، والسيارات الرياضية الجديدة. لقد حظيت المنظمات المساعدة كلها بمظاهر الترف هذه التي كانت تتناقض بشكل كبير مع مظهر الشواطئ الوسخة والضيقة. وكان العاملون في هذه المنظمات يجولون طوال النهار بين المخيمات، ويجبرون الناس على تناول ما يقدّمونه ملوّحين بأعلامهم التي تحمل أسماء «أوكسفام»، «ورلد فيجن»، و«سايف ذي تشيلدرن»، كأنهم زوّار آتون من عالم المنظمات غير الحكومية الغريب. وباتت السيارات الفخمة مع نوافذها الداكنة والمكيفات، في بلدٍ حار كسريلانكا، أكثر من مجرّد وسائل نقل، بل باتت مناخاً منعشاً متنقّلاً.

لم أستطع أن أردع نفسي، حين رأيت هذه الكراهية المتزايدة، عن التفكير في أنّ سريلانكا ستصبح كالعراق وأفغانستان، ولا سيما أن عملية إعادة الإعمار هذه أصبحت أشبه بعمليات سرقة، وبات عمّال الإغاثة يشكّلون هدفاً. وقع بعد مدة قصيرة من مغادرتي، سبعة عشر سريلانكياً يعملون في منظمة غير حكومية تُدعى «آكشون أغاينست هانغر» (العمل ضد الجوع) ضحية مجزرة في مكاتبهم بالقرب من مرفأ في مدينة ترينكوميلي. وانطلقت من جراء تلك الحادثة موجة من الاقتتالات. أما عمليات إعادة الإعمار التي تلت الـ «تسونامي» فقد توقّفت كلياً. وقد غادرت منظمّات عدّة البلاد حرصاً منها على سلامة الموظّفين لديها، وتخوّفاً من مزيد من الهجمات. وبينما ركّزت منظّمات أخرى انتباهها على الجنوب، حيث تسيطر الحكومة، ما وجّه ضربة كبيرة إلى المنطقة الشرقية والمنطقة الشمالية الخاضعة لحكم الـ «تاميل»، اللتَين بقيتا بدون مساعدة. فاقمت هذه القرارات الشعور بعدم المساواة في توزيع المساعدات، ولا سيما بعد إجراء دراسة العام ٢٠٠٦ أظهرت أنّ المنازل التي أصابها الدمار كانت لا تزال مهدّمة، باستثناء تلك المتواجدة في دائرة الرئيس الانتخابية، حيث تمّ إعادة إعمار ١٧٣٪ من المنازل بقدرة قادر[٣٥].

أما عمّال الإغاثة الذين لا يزالون يعملون في شرقي البلاد بالقرب من

أروغام، فواجهوا موجة جديدة من النازحين، إذ أُجبر مئات الآلاف على ترك منازلهم بسبب أعمال العنف. ونقلت الـ «نيو يورك تايمز» أن عمال الأمم المتحدة «الذين أتوا بموجب عقود لإعادة إعمار المدارس التي دُمرت بسبب الكارثة، طُلب منهم بناء حمامات للأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاعات»[٣٦].

أعلن «نمور التاميل» في تموز/يوليو ٢٠٠٦، أن وقف إطلاق النار قد عُلّق بشكلٍ رسمي، وتوقّفت عملية إعادة الإعمار وعادت الحرب من جديد. قُتل أكثر من أربعة آلاف شخص بعد أقل من عام على حصول كارثة الـ"تسونامي" بسبب النزاعات. ولم يتمّ ترميم سوى جزء بسيط جداً من المنازل المتضرّرة على طول الشاطئ الشرقي، وبات معظمها فخوراً بسبب الرصاص، كما تحطّمت النوافذ التي رُكِّبت حديثاً وانهارت الأسقف الجديدة تحت قوّة القذائف.

يصعب حصر القرارات التي تلت الكارثة، والتي انتهزت رأسمالية الكوارث وساهمت في عودة الحرب الأهلية. لطالما كان السلام هشّاً، كما أن النيات لم تكن صافية لدى الأطراف كافةً. كان هناك أمرٌ واحدٌ مؤكّد. إن كان هناك نية حقيقية في إرساء سلام في سريلانكا لكان يجب تخطي المكاسب التي تم جنيها في الحرب، بما فيها المكاسب الاقتصادية الملموسة الناتجة عن اقتصاد الحرب، حيث يهتم الجيش بعائلات الجنود ويهتم «نمور التاميل» بعائلات مقاتليهم وانتحارييهم.

إنّ تدفق المساعدات السخيّة على البلاد بعد الـ «تسونامي» قضى على الأمل المتبقّي بالوصول إلى سلام حقيقي، وعلى إمكانية نشر المساواة في البلد ومصالحة المجتمعات المشرذمة وزرع الثقة، إلى جانب بناء البيوت والطرقات. وعوضاً عن ذلك، تلقّت سريلانكا (مثل العراق) ما يسمّيه العالم السياسي من جامعة أوتاوا، رولاند باريس، عقوبة السلام، أي فرض نموذج اقتصادي مؤلم، جعل حياة معظم الشعب صعبة جداً، في الوقت الذي كان يحتاج فيه إلى المصالحة وتخفيف التشنّجات أكثر من أي وقتٍ مضى[٣٧]. في الواقع، إن احتمال السلام الوحيد الذي قُدِّم إلى سريلانكا هو حرب خاصة بها. فقد وعدَ

تواصل العنف بامتلاك سيادة الأرض والمجد. لكن ما الذي قدّمه يا ترى السلم الشركاتيّ غير سلب الأراضي المحتم في الأمد المنظور والمصعد الوهميّ الذي تحدَّث عنه جون فارلي في المدى البعيد؟

انتصرت فتوحات «مدرسة شيكاغو حيثما حلّت، وولّدت طبقة فقيرة شملت ما يتراوح بين ٢٥ و٦٠٪ من السكّان. هذا شكلٌ من أشكال الحرب. لكن حين يُفرض نموذج اقتصادي يشمل إخلاءات كثيفة ومحو ثقافات بأكملها في بلد يعاني أصلاً كارثة إنسانية وتمزّقه النزاعات الإثنية، تكون المخاطر أكبر. لطالما كرّر كينز أن لهذا السلام الجزائي نتائج سياسية تشمل ولادة حروب أكثر عنفاً وسفكاً للدماء.

الفصل العشرون

كارثة الفصل العنصري

عالم منقسم بين مناطق خضراء وأخرى حمراء

دعكَ من الخرافة التي تقول إن الكارثة لا تفرّق، بل تكسح كل ما يقع أمامها بشكل ديموقراطيّ. تبرز الكارثة بأوجّها لدى الأكثر فقراً، فيُضطرون إلى بناء منازلهم في بؤر الخطر. ولا تختلف المساعدات كثيراً عن ذلك.

هاين مارايس، كاتب من جنوب أفريقيا، ٢٠٠٦[١]

لم يكن توقّع إعصار «كاترينا» مستحيلاً. فهو قد نتج عن بنية سياسية توكل المتعاقدين الفرعيّين في القطاع الخاصّ بمسؤوليتها، أو تتنازل عنها كلياً.

هاري بيلافونتي، موسيقي أميركي وناشط في مجال حقوق الإنسان، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[٢]

كنت في نيو أورلينز في الأسبوع الثاني من أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٥ برفقة زوجي أفي، وأندرو الذي رافقني في خلال جولتي في العراق، لأصوّر وثائقياً عن المدينة التي كانت لا تزال شبه مغمورة بالمياه. وجدنا أنفسنا حين فُرض حظر التجوّل المسائي عند الساعة السادسة، ندور في حلقات، وعاجزين عن إيجاد طريقنا. كانت الإشارات الضوئية مطفأة، والإشارات الأخرى كانت قد لُويت أو اقتُلعت من الجانبَين بسبب العاصفة. قطع الحطام والماء المرورَ في طرقات كثيرة، ومعظم من كانوا يحاولون نزع العوائق كانوا مثلنا غرباء عن المدينة، لا يعرفون إلى أين يتّجهون.

كان الحادثُ مروِّعاً. اصطدمت سيّارتنا المسرعة عند أحد التقاطعات الرئيسيّة في المدينة بسيّارة أخرى، ثمّ ضربت بعمود إشارة السير، واخترقت سياجاً حديدياً لتستقرّ على سقيفة. كانت الإصابات التي لحقت بركاب السيارتين بسيطة. لكن، قبل أن أعي ما حصل، كان يتم نقلي على حمّالة ثُبِّت إليها. لقد عرفت، برغم الرضوض في رأسي، أن الأمور لم تكن ستسير على ما يرام، بغضّ النظر عن وجهة سيارة الإسعاف. راودتني صور مروّعة حول الحالة التي كان عليها مركز العناية الصحية في مطار نيو أورلينز في تلك الأثناء، ولا سيما أن عدد الأطباء والممرضين كان قليلاً جداً، بحيث إنّ المسنين كانوا يُتركون بمفردهم ساعات طويلة وهم جالسون في كراسيهم المدولبة بدون أن يحصلوا على الرعاية اللازمة. فكّرت في مستشفى تشاريتي، الذي يُعتبر غرفة الطوارئ الأولى في مستشفيات نيو أورلينز الحكومية، والذي كنا قد مررنا به في وقتٍ سابق من النهار. لقد غمرت المياه المستشفى أثناء الإعصار، وحاول الفريق الطبي يائساً إبقاء المرضى على قيد الحياة. ناشدت الموظّفين للسماح لي بالخروج. أذكر أنني قلت لهم إنني بخير حقاً. لكن، بدا أنّي فقدت الوعي بعد ذلك.

وصلت في ما بعد إلى أكثر المستشفيات هدوءاً وحداثةً التي رأيناها. فعلى خلاف المستوصفات المكتظة بالناجين، كان مركز «أشسنر» الطبي يقدم الرعاية الصحية إضافةً إلى راحة البال. وكان عدد الأطباء والممرضين فيه يفوق عدد المرضى إلى حدّ كبير. كان هناك القليل من المرضى في الجناح المرتَّب والنظيف. وُضعتُ، في غضون دقائق قليلة، في غرفة واسعة، وأتى فريق من الجسم الطبي كي يعتني بجروحي وكدماتي. واصطحبتني ثلاث ممرضات لتصوير عنقي بالأشعّة السينيّة، بينما نزع طبيب جنوبي الجذور الزجاج من بعض الجروح، وأجرى لي بعض القطب.

كنت من قدامى المستفيدين من الرعاية الصحية الكندية، وكانت تلك الإجراءات غير معهودة بالنسبة إليّ. فأنا غالباً ما كنت أنتظر أكثر من أربعين دقيقة كي أتمكّن من رؤية طبيبي. كنت في وسط مدينة نيو أورلينز: أسوأ مقرّ

للرعاية الصحية الطارئة التابعة للقطاع العام في تاريخ الولايات المتحدة الحديث. جاء إلى غرفتي عامل إداري مهذّب، وشرح لي قائلاً: «نحن، في الولايات المتحدة، ندفع لقاء الحصول على الرعاية الصحية. أنا آسف جداً، عزيزتي، فهذا فظيع. نتمنّى لو كان عندنا نظام كنظامكم. أرجوك أن تملئي الاستمارة». كان في إمكاني الخروج في غضون ساعات قليلة، لولا لم يشلّ حظر التجوّل المدينة. قال لي أحد الحرّاس بينما كنت أنتظر في الردهة: «المشكلة الأكبر هي هؤلاء المدمنون المحتشدون أمام الصيدليّات».

أسدى إلي أحد الأطباء المقيمين خدمة لطيفة، فدبَّر لي بعض المسكّنات برغم أن الصيدلية كانت مغلقة. سألته عن حالة المستشفى في خضم العاصفة، فأجاب: «لم أكن في دوام العمل، الحمد لله أنني لا أقطن في المدينة».

لاحظت أنه شعر بالحرج حين سألته إن كان قد توجّه إلى ملاجئ الطوارئ التي أُنشئت في إثر العاصفة، فأجاب: «لم أفكّر في ذلك». سارعت إلى تبديل الموضوع ظناً مني أنني سأنقل الحديث إلى أرضٍ أكثر أماناً، فسألته عن مصير مستشفى «تشاريتي». كان التمويل قليلاً إلى حدّ أنه كان بالكاد يعمل قبل العاصفة حتى، وتوقّع الناس أنه لن يفتح من جديد، ولا سيّما بعد الأضرار الكبيرة التي نجمت عن العاصفة. لكنه أجابني «يُستحسن أن يفتحوه من جديد؛ فنحن لن نتمكن من معالجة هؤلاء المرضى هنا».

تبادر إلى ذهني فوراً أن هذا الطبيب المتعجرف، وهذا المستشفى الأشبه بالمنتجع، يجسّدان الثقافة التي تجعل الأحداث المروّعة كتلك التي رافقت إعصار «كاترينا» ممكنة. الثقافة عينها التي تركت سكّان نيو أورلينز الأقلّ حظوةً، يغرقون. هذا الطبيب، الذي تخرّج من كلية طبّ خاصة، والذي يعمل حالياً في مستشفى خاص، لم يتلقَّ تدريباً يشمل سكان نيو أورلينز الذين ليس لديهم أي تأمين صحّي، أو المرضى الأفريقيّي الجذور. كان ذلك سارياً قبل العاصفة واستمرّ كذلك حتى حين تحوّلت المنطقة كلها إلى غرفة طوارئ؛ كان الطبيب الشابّ يتعاطف مع المنكوبين، لكنه لم يتقبّل فكرة أنهم قد يكونون مرضاه.

ظهر هذا الشرخ بين مستشفى «تشاريتي» ومستشفى «أوشسنر» جلياً للعالم كله، حين وقعت كارثة «كاترينا». فسارع من كان ميسور الحال إلى الهرب من المدينة وحجز الغرف في الفنادق والاتصال بشركات التأمين. أما الـ ١٢٠٠٠٠ شخص الذين لم يكونوا يملكون سيّارات خاصة، والذين اعتمدوا على الدولة لتتولّى إخلاءهم، فانتظروا المساعدة. لكن للأسف، لم تصل تلك المساعدة، واستمرّوا هم بإرسال نداءات الاستغاثة من على سطوح برّاداتهم. صدمت هذه الصور العالم بأكمله، فالناس قد يكونون على دراية بعدم المساواة الذي قد يظهر من خلال الحياة اليومية في المدارس المتطوّرة، أو في كنف الشرائح التي تحظى في إمكانية النفاذ إلى رعاية صحية جيدة، إلا أنّ التوقّع العامّ كان مختلفاً في حالة الكوارث. كان من المفترض عند وقوع كارثة كبيرة ما في بلدٍ غنيّ، أن تقوم الدولة بنجدة الجميع (لكنّ الصور في نيو أورلينز أثبتت أنّ هذا الافتراض العامّ أن الكوارث قد تضع حداً لتطبيق الرأسمالية المؤلمة، وتُوجِد وقتاً للتضامن والتكافل، قد تم التخلي عنه الآن وبدون طرح أيّ نقاش عام).

بدا بعد مرور أسبوعين أو ثلاثة، أن نيو أورلينز ستُسبّب أزمة لمنطق الاقتصاد الذي زاد من حدّة الكوارث الإنسانية بسبب ضرباته الموجَّهة التي تستهدف الشعب بدون رحمة. وكتب الخبير في العلوم السياسية والمولود في نيو أورلينز، أدولف ريد جونيور أن «الإعصار أظهرَ نتائج أكاذيب الليبرالية الجديدة وتعتيماتها في مكان وزمان واحد»[٣]. في الواقع، إن هذه النتائج واضحة جداً، وهي تتجلّى بدءاً بالسدود التي لم تتم إعادة بنائها، مروراً بنظام نقل الناس غير المموَّل، وصولاً إلى تفسير جهوزية المدينة على أقراص مدمجة تطلب من الناس إخلاءها في حال وقوع إعصار.

لا ينبغي أن ننسى أيضاً، وكالة إدارة حالات الطوارئ الفدرالية، مختبر إدارة بوش ونظرتها إلى الحكومة التي تديرها الشركات. في صيف ٢٠٠٤، أي قبل أكثر من عام على إعصار «كاترينا»، طالبت ولاية لويزيانا الوكالةَ بتمويل خطّة معمّقة لمواجهة حالات الأعاصير العنيفة. رُفض هذا الطلب. كان «احتواء الكوارث» أحد المشاريع التي تم إحباطها في عهد بوش، وكان يقضي باتّخاذ

الحكومة إجراءات متقدّمة من أجل التخفيف من الأضرار التي تولّدها الكوارث. إلا أن الوكالة منحت شركة خاصة هي «إينوفايشون إيمرجنسي مانجمانت» (إدارة الطوارئ المبتكرة) عقداً بقيمة ٥٠٠٠٠٠ دولار. وقضت مهمّة الشركة بوضع خطة لمواجهة الكوارث التي تتسبب بها الأعاصير في جنوبي شرقي لويزيانا ومدينة نيو أورلينز(٤).

لم توفّر الشركة الخاصة في الإنفاق، بل استعانت بأكثر من مئة خبير، وحين نفذ المال لجأت إلى الوكالة للحصول على المزيد. في النهاية، ازدادت ميزانيتها حتى بلغت الضعف، أي مليون دولار. درست الشركة السيناريوهات المحتملة كلّها لعملية إخلاء جماعي تغطي الجوانب كافّة، بدءاً من الإمداد بالماء، مروراً بتوعية المجتمعات المجاورة، وصولاً إلى إيجاد مواقع خالية يمكن تحويلها بسرعة إلى ملاجىء تؤوي النازحين، أي باختصار التفاصيل الدقيقة كلها التي لم يتمّ الأخذ بها في الكارثة الأخيرة. يعود السبب في ذلك إلى عدم اعتماد الإجراءات اللازمة قبل ثمانية شهور، عندما رفعَ المتعاقد تقريره. ويفسّر مايكل براون، رئيس الوكالة في تلك المرحلة، ذلك بعزوه إلى «نقص المال اللازم لمتابعة العمل»(٥). لا تُعتبر هذه القصة غريبة نظراً إلى إصابة الدولة التي كوّنها بوش والمصابة بشلل نصفي، أي بتعبير آخر، قطاع عام ضعيف وقليل التمويل وغير فعّال من جهة، وبنية تحتية قائمة على الشركات ذات تمويل كبير من الجهة الأخرى. حين يتعلّق الأمر بالدفع للمتعاقد، فالحدود تمتد بامتداد السماء، لكن حين يتعلّق الأمر بتمويل وظائف الدولة الأساسية تصبح الصناديق خاوية.

وكما اتّضحت سطحية الوجود الأميركي في العراق، اتضحت سطحية دور الحكومة الفدرالية حين ضرب إعصار «كاترينا». كان هذا الدور ضعيفاً إلى حد أن الوكالة كانت عاجزة عن تحديد موقع القبّة الكبرى التي اختبأ تحتها ٢٣٠٠٠ شخص بدون طعام أو ماء، برغم أنّ وسائل الإعلام العالميّة كانت قد وصلت إليها قبل بضعة أيام.

شكّل مشهد الـ «الحكومة العاجزة»، كما وصفها الصحافي في الـ «نيويورك

تايمز» عزمي إيمان، بالنسبة إلى بعض المدافعين عن مناصري أيديولوجيا السوق الحرة. وورد في مقالة نالت شعبية كبيرة لـ مارتن كيلي: «سيكون للسدود المدمرة في نيو أورلينز عواقب على المحافظين الجدد تماماً كعواقب سقوط جدار برلين على السوفيات والشيوعية. لحسن الحظ، سيحظى كل من دافع عن هذه النظرة، ومن بينهم أنا، بالوقت الكافي لتقدير حجم خطأ أسلوبه». حتى أنصار المحافظين الجدد كجونا غولدبرغ، كانوا يتوسّلون الحكومة الكبرى أن تهبّ للنجدة. «لا شك في أنه على الحكومة أن تتحرّك حين تكون إحدى المدن تغرق في البحر، وتبدأ الاحتجاجات بالزحف في كل مكان»[٦].

لا يوجد باحثون أكثر تعمّقاً في مؤسسة «هريتاج» أكثر من تلامذة فريدمان الأوفياء. اعتُبر إعصار «كاترينا» مأساة، لكنها شكّلت فرصة أيضاً، كما كتب ميلتون فريدمان في افتتاحية «وول ستريت جورنال. في ١٣ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٥، أي قبل ١٤ يوماً من انهيار السدود، استضافت مؤسّسة «هريتاج» لقاءً للأيديولوجيين من أصحاب الأفكار المشتركة، بالإضافة إلى مشرّعين جمهوريين. وتوصّل المجتمعون إلى لائحة من «الأفكار الموالية للسوق الحرة كاستجابة لإعصار «كاترينا» ولارتفاع أسعار الغاز». وتضمّنت اللائحة ٣٢ شعاراً سياسياً آتية مباشرةً من كتاب «مدرسة شيكاغو» وكلها تحت عنوان «الإغاثة في حالات الإعصار». كانت النقاط الثلاث الأولى: أولاً، «تعليق دايفس بايكون الذي يقضي بدفع أجور في مناطق الكوارث»، وذلك بإشارة إلى القانون الذي كان يجبر المتعاقدين الفدراليين على دفع إعاشة؛ ثانياً، «جعل منطقة الكارثة منطقة استثمار حرّة معفية من الضرائب»؛ وثالثاً «تحويل المنطقة بأكملها إلى منطقة تنافس اقتصادي (تحفيز الضرائب الشاملة وإلغاء الأنظمة)». ودعت نقطة أخرى موجودة على اللائحة، إلى منح الأهالي قسائم تتيح لهم إرسال أولادهم إلى المدارس الحكوميّة المستقلّة المستحدثة[٧]. أعلن الرئيس بوش عن هذه التدابير كلها في الأسبوع نفسه الذي وقعت فيه الكارثة. وأُجبر بالتالي على إعادة تفعيل قوانين العمل التي كان يتجاهلها المتعاقدون إلى حدّ كبير.

نتج عن الاجتماع أفكار أخرى لقيت دعم الرئاسة. وربط علماء المناخ

ازدياد حدة الأعاصير بأرتفاع حرارة المحيطات[٨]. إلا أن هذا التحليل لم يمنع فريق عمل مؤسسة «هريتاج» من دعوة الكونغرس لإبطال الأنظمة على شاطئ الخليج، وللسماح بإنشاء محطّات تكرير جديدة للنفط في الولايات المتحدة، وإعطاء الضوء الأخضر لـ «الحفر في المحمية الوطنية للحياة البرية في منطقة القطب الشماليّ»[٩]. هذه الإجراءات كلها من شأنها زيادة الإنبعاثات الغازية التي تُعتبر المساهم الرئيسي للتغيّر المناخي، إلا أنها لقيت دعماً سريعاً من الرئيس تحت شعار الاستجابة لكارثة «كاترينا».

أصبح شاطئ الخليج، في غضون أسابيع قليلة، مختبراً للمتعاقدين الروّاد، الذين تديرهم الحكومة في العراق. أما الشركات التي اقتنصت أكبر العقود فكانت أبرز العصابات الظاهرة في بغداد: حصلت «هاليبرتون» على عقد بقيمة ٦٠ مليون دولار لإعادة إعمار القواعد العسكرية على طول الشاطئ. واستُخدمت شركة «بلاكووتر» لحماية موظّفي وكالة إدارة حالات الطوارئ الفدرالية من السارقين. أما «بارسونز» التي ذاع صيتها لأعمالها الشائكة في العراق، فاستُخدمت في أبرز عمليات إعادة إعمار الجسور في الميسيسيبي. واستخدمت الحكومة أيضاً أبرز المتعاقدين في العراق كـ «فليور» و«شاو» و«بكتل» و«سي أتش، أم هيل» من أجل بناء منازل متنقّلة للمشرّدين من جراء الكارثة بعد مرور عشرة أيام على تحطم السدود. وبلغت مجمل قيمة العقود ٣,٤ مليارات دولار بدون الحاجة إلى طلب تمديد[١٠].

لاحظ الكثيرون حينئذٍ، أنه في خلال أيام، بدا كأن المنطقة الخضراء قد انتقلت من ضفاف دجلة إلى الهور. لم يكن بالإمكان إنكار أوجه الشبه. ولإتمام عمليّة «كاترينا»، وظّفت شركة «شاو» مدير مكتب إعادة الإعمار للجيش الأميركي في العراق. أمّا شركة «فليور» فقد أرسلت مدير أكبر المشاريع من العراق إلى منطقة الفيضان. وفسّر ممثل إحدى الشركات: «بدأ عملنا في إعادة الإعمار يتباطأ في العراق، ما جعل بعض الأشخاص متوفرين للاستجابة للنداء في لويزيانا». كان جون ألبو، الذي تعهّدت شركته «نيو بريدج ستراتيجيز» بنقل «وول مارت» و«سفن إلفن»، أكبر المدافعين عن عدد كبيرٍ من هذه الصفقات.

بلغت أوجه الشبه حدّاً كبيراً جعل بعض المرتزقة العائدين حديثاً من بغداد، يلقون صعوبة في التأقلم، ولا سيما أنهم قد عادوا حديثاً إلى الوطن. وسأل أحد المراسلين الصحافيين، ويُدعى دايفد أندرز، حارساً مسلّحاً خارج فندق في نيو أورلينز عمّا إذا كانت ثمّة حركة. وأجابه: كلاّ. الوضع هنا شبيه جداً بالمنطقة الخضراء»[١١].

كانت هناك أوجه شبه أخرى مع المنطقة الخضراء. ووجد محقّقون تابعون للكونغرس بعض «المبالغة والهدر في الإنفاق أو سوء الإدارة» في بعض العقود التي بلغت ٧٥,٨ مليار دولار[١٢]. (يؤكد ارتكاب أخطاء العراق مرة أخرى في نيو أورلينز، النظرية القائلة إن احتلال العراق كان كله قائماً على سلسلة من الأخطاء والحوادث التي عزّزها عدم الكفاءة وقصر النظر. وحين تكُرَّر الأخطاء مرّة تلو الأخرى، يُصبح من الممكن التفكير في أنها ليست أخطاء مقصودة).

لم تُترك أي فرصة لتحقيق المكاسب في نيو أورلينز إلاّ واستُغلِّت، تماماً كما في العراق. وتمّ استخدام «كينيون»، أحد أقسام شركة مراسم الدفن الكبرى، «سرفس كوربوريشن إنترناشيونال» (أبرز الجهات المموِّلة لحملة «بوش»)، من أجل انتشال الجثث من الطرقات والبيوت. كان عملها بطيئاً إلى حدٍّ يثير الدهشة، وبقيت الجثث تحت أشعّة الشمس المحرقة لأيّام. مُنع عمّال الطوارئ والمتطوعون من التدخّل أو المساعدة، لأن انتشال الجثث كان يشكل تعدّياً على صلاحيات «كينيون» التجارية. كلّفت الشركة الدولة لانتشال الجثة الواحدة ١٢٥٠٠ دولار، واتُّهمت إذ ذاك بأنها فشلت في تحميل الجثث أسماء أصحابها الصحيحة. استمرّ اكتشاف الجثث المتحلِّلة في الغرف العلوية لبعض المنازل المتضررة، لحوالى عام بعد وقوع الكارثة[١٣].

يشكّل هذا أيضاً وجه شبه مع المنطقة الخضراء، إذ يتّضح أن خبرة الشركة غالباً ما تكون غير ذات علاقة بمضمون العقد المبرم. وأفادت شركة «أشبريت»، التي دُفع لها مبلغ نصف مليار دولار من أجل نقل الركام، بأنها لم تكن تملك شاحنة واحدة لنقل الحطام، وأنها أوكلت المهمة بأكملها إلى متعاقدين آخرين[١٤]. وما يثير الدهشة أكثر، هو الشركة التي دفعت لها وكالة

إدارة حالات الطوارئ الفدرالية مبلغ ٥,٢ ملايين دولار من أجل القيام بدور جوهري، وهو بناء قاعدة مركزيّة للطوارئ في أبرشيّة القديس برنارد، إحدى ضواحي نيو أورلينز. بقي بناء القاعدة على جدول الأعمال، ولم يتم إنجازه قط. واتّضح في ما بعد، حين تمّ التحقيق مع المتعاقد، أن الشركة، «لايتهاوس ديزاستر رليف»، كانت في الأصل جمعية دينية. واعترف مدير الجمعية القسّ غاري هلدرث بأن أقرب ما قمت به إلى هذا العمل، هو تنظيم مخيّم للشباب في الكنيسة»[١٥].

لعبت الحكومة، كما في العراق، دور جهاز الصرف الآلي لسحب المال والإيداع. وسحبت الشركات الأموال عن طريق عقود ضخمة، وسدَّدت المال للحكومة، ليس من خلال العمل الجدير بالثقة، بل من خلال حملات المساهمة والجنود الأوفياء المجهولين في الانتخابات القادمة (ورد في الـ «نيويورك تايمز» أن «المتعاقدين العشرين الأبرز، كانوا قد أنفقوا ما يقارب ٣٠٠ مليون دولار على الحشد منذ العام ٢٠٠٠، وقد وهبوا ٢٣ مليون للحملات السياسية». وزادت إدارة بوش بدورها المبلغ المنفق على المتعاقدين بنحو ٢٠٠ مليار دولار، بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦[١٦].

كان هناك مشهد مألوف آخر، وهو نفور المتعاقدين من توظيف أشخاص محلّيين قد يعتبرون إعادة إعمار نيو أورلينز، ليس كوظيفة فحسب، بل كجزء من تضميد جراح مجتمعهم وتقويته. وكان يمكن بكل سهولة أن تجبر واشنطن المتعاقدين في كارثة «كاترينا»، على توظيف محلّيين بأجور لائقة من أجل إعادة الحياة إلى مدينتهم. إلا أنه كان من المتوقّع أن يبقى سكان الساحل الخليجي، مثلهم مثل الشعب العراقي، مكتوفي الأيدي، بينما تجني الشركات أرباحاً طائلة من الضرائب السهلة الجني، والأنظمة المتساهلة.

أتت النتيجة كما كان متوقعاً، بعد أن حصل محامو المتعاقدين الثانويين على حصّتهم، فلم يبق إلا القليل القليل للأشخاص الذين أتمّوا العمل. ورصد الكاتب مايك دايفس الطريقة التي دفعت بها وكالة إدارة حالات الطوارئ الفدرالية لـ «شاو» ١٧٥ دولاراً على القدم المربعة من أجل وضع القماش

المشمّع الأزرق على السقوف المتضرّرة، برغم أن الدولة هي التي كانت تؤمّن تلك الأقمشة. وبعد أن حصل المتعاقدون الثانويون على حصّتهم، لم يبقَ للعمال الذين ثبتوا هذا القماش المشمَّع إلا دولاران للقدم المربعة. وكتب دايفس: «حصلت كل حلقة من سلسلة العقود الغذائيّة، على فائض من الغذاء باستثناء الحلقة السفلى، حيث يتمّ العمل الفعلي»[١٧].

بيّنت إحدى الدراسات أن «ربع عمّال إعادة الإعمار، كانوا من المهاجرين غير الشرعيين، معظمهم من أميركا اللاتينية الذين يشكّلون يداً عاملة كلفتها أقلّ بكثير من العمّال الشرعيين». أجبرت محكمة الاستئناف في الميسيسيبي عدداً من الشركات على دفع مئات آلاف الدولارات كأجور مع مفعول رجعي للعمّال المهاجرين. بعضُ العمّال لم يحصل على أجرٍ قطّ. وأبلغ بعض العمال غير الشرعيين العاملين في أحد مواقع «هاليبرتون» أن المسؤول عنهم (الذي كان متعاقداً ثانوياً وصغيراً) كان يوقظهم في منتصف الليل ليقول لهم إن عملاء الهجرة في طريقهم إلى الموقع. لاذ معظم العمّال بالفرار لتجنّب التوقيف، فقد ينتهي بهم الأمر في أحد سجون المهاجرين الموكل بناؤها إلى «هاليبرتون» من قبل الحكومة الفدرالية[*][١٨].

لم يتوقَّف الهجوم على الضعفاء، الذي شُنَّ تحت عنوان إعادة الإعمار والإغاثة عند هذا الحدّ. أعلن الكونغرس الذي يتحكّم فيه الجمهوريّون في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٥، أنه سيخفض الميزانية بنسبة ٤٠ مليار دولار، وذلك من أجل دعم الشركات الخاصة بعشرات المليارات من خلال العقود والإعفاء من الضرائب. وشملت البرامج التي أصابها التخفيض، القروضَ الطالبية والرعاية الصحية والملصقات الغذائيّة[١٩]. بتعبيرٍ آخر، ساهم أفقر فقراء البلد بدعم فورة المتعاقدين مرَّتين: المرّة الأولى حين تحوّلت عملية الإغاثة في

(*) لم تُجرَ دراسات موسّعة حول ظروف العمل في نيو أورلينز، لكن «مشروع التقدم»، وهو مشروع تقوم به مجموعة من القاعدة الشعبية في «نيو أورلينز»، يقدّر أن ٦٠٪ من المهاجرين في نيو أورلينز، لم يتلقوا رواتبهم لجزء من عملهم على الأقل.

كارثة «كاترينا» إلى الشركات الحرّة التي لم توفّر لا وظائف لائقة، ولا خدمات اجتماعية؛ والمرة الثانية حين تمّ تخفيض الميزانية المخصّصة لإعانة العاطلين عن العمل والفقراء، من أجل تسديد الفواتير لهذه الشركات الخاصة. كانت الكوارث منذ مدّة ليست ببعيدة، تشكل فترة لُحمة وانصهار بين أفراد المجتمع، وأوقاتاً نادرة تنسى فيها المجتمعات الانقسامات لتتّحد. إلا أن الكوارث باتت مختلفة كثيراً تدريجياً، إذ باتت نافذة للطمع والقسوة وللفصل في زمن يمكن المال والعرق أن يشتريا بقاء المرء على قيد الحياة.

تشكّل المنطقة الخضراء في بغداد المثل الصارخ على هذا النظام العالمي الجديد. تحظى هذه المنطقة بسياجها المكهرب الخاصّ بها، وبشبكة هاتف ومجارير ونفط خاصة، بالإضافة إلى مستشفى نظيف وغرف عمليات منظّمة. ويحمي هذه المنشأة سياج عازل تبلغ سماكته خمسة أمتار. يبدو هذا المشهد غريباً، أشبه بسفينة عملاقة محصَّنة يجري على متنها مهرجان كبير، وهي راسية في بحرٍ من العنف واليأس، أي في المنطقة الحمراء الملتهبة التي يمثّلها العراق. إن تمكنت من الصعود إلى متن السفينة، يمكنْك أن تحصل على مشروب منعش بالقرب من حوض السباحة، بالإضافة إلى أفلام هوليوود السيئة، وآلات الـ «نوتيلوس». كما يمكنك أن تتلقّى رصاصة في صدرك، لأنك تقف بالقرب من الجدار، إن لم تكن من المصطفين.

تظهر القيمة المختلفة التي تُعطى لكلّ فئة من الناس جليّة في العراق. يحظى الأجانب وزملاءهم العراقيون، بنقاط تفتيش في شوارعهم، وجدران تحميهم من الانفجارات أمام منازلهم، بالإضافة إلى حرّاس شخصيين متوفّرين في أي وقت. ويجتاز هؤلاء البلد في مواكب مسلّحة، حيث يُخرج المرتزقة أسلحتهم من نوافذ السيّارات سعياً وراء الهدف الأساسي، أي حماية «الشخصية المهمة». وينشرون الذعر المألوف في كل مناسبة: نحن المصطفون، ولا شكّ في أن حياتنا أكثر أهمية». وتأتي الطبقة المتوسّطة من العراقيين في الدرجة الأدنى من السلّم، ويستطيع أفرادها شراء الحماية من الميليشيات المحلّية ودفع الفدية لاسترجاع فردٍ مسجون من العائلة. إلا أن الأغلبية الساحقة من العراقيين لا حماية لها،

وينتقل العراقيون، الذين يشكلون هذه الأغلبية، في الشوارع معرِّضين أنفسهم لأي نوع من أنواع العنف، تفصل بينهم وبين الانفجار التالي شعرة. يحصل المحظوظون في العراق على الدروع الواقية، أما الباقون فيحصلون على الصلوات.

ظننتُ في البداية أنّ ظاهرة المنطقة الخضراء خاصّة بالعراق، لكنني أدركت الآن بعد أن قضيت أعواماً في مناطق كوارث مختلفة، أن المناطق الخضراء تظهر حيث تظهر رأسمالية الكوارث، ويظهر معها الشرخ الشاسع بين المصطفين والمستثنين، المباركين والملعونين. ظهر ذلك في نيو أورلينز، فقد تحوّلت المدينة المقسومة أصلاً بعد الفيضان، إلى ساحة قتال بين المناطق الخضراء المحصَّنة، والمناطق الحمراء الملتهبة التي ولّدتها الأسواق الحرة التي دعمها الرئيس، وليس المياه. رفضت إدارة بوش منح تمويل لحالات الطوارئ بهدف دفع رواتب القطاع العام. أمّا مدينة نيو أورلينز التي خسرت قاعدتها الضريبية، فاضطُرت إلى طرد ثلاثة آلاف موظف في الأشهر القليلة التي تلت الكارثة. ومن بين هؤلاء ستة عشر فريقاً لتنظيم المدينة ذات صبغة غير بعثيّة تمّ صرفهم في الوقت المحدّد الذي كانت المدينة فيه بأشدّ حاجتها إلى المنظّمين. وعوضاً عن ذلك، تم إرسال ملايين الدولارات إلى مستشارين في الخارج، كان معظمهم مدراء عقاريّين كباراً[٢٠]. وصُرف أيضاً آلاف المعلّمين لتمهيد الطريق أمام تحويل عشرات المدارس الرسمية إلى مدارس حكوميّة مستقلّة، تماما كما دعا إليه فريدمان.

كان مستشفى «تشاريتي» لا يزال مقفلاً بعد مرور سنتين تقريباً على وقوع الكارثة. أمّا نظام المحاكمات فكان ينازع، وعجزت شركة الكهرباء الخاصة، «أنترجي»، عن إعادة وصل المدينة بشبكة الكهرباء. نجحت الشركة في الحصول على كفالة مثيرة للجدل قدرها ٢٠٠ مليون دولار من الحكومة الفدراليّة، بعد أن هدّدت برفع أسعارها. أما جهاز النقل العام، فقد خُفِّضت ميزانيته وفقد معظم موظفيه. وتوقّفت معظم ورش البناء التي تملكها الدولة، وأمرت السلطات

العقارية الفدراليّة بتدمير خمسة آلاف وحدة سكنية[٢١]. وتماماً كما أُطلق اللوبي السياحيّ في آسيا للتخلّص من قرى الصيّادين المطلّة على البحر، كان قطاع السياحة في نيو أورلينز يتوق إلى التخلص من مشاريع الإسكان، التي تواجد معظمها في المنطقة القريبة من الشارع الفرنسي المغناطيسيّ الجاذب للسياح.

ساهمت إنديشا جواكالي في إنشاء مخيّم احتجاج خارج أحد المجمّعات، وهو مجمّع القديس برنارد السكنيّ. وفسّرت قائلة: «كان جدول أعمال مجمّع القدّيس برنارد جاهزاً منذ وقت طويل، لكن ما دام الناس يعيشون هنا، فهم لا يستطيعون إنجازه. لذا، لجأوا إلى الكارثة كطريقة لتنظيف الجوار بينما هو في أضعف حالاته... إن هذا الموقع المهمّ يجدر أن يُستكمل بمنازل وشقق أكبر وأفخم. المشكلة الوحيدة هي هؤلاء الفقراء أصحاب البشرة السوداء، الموجودون فيه!»[٢٢]. لم يتم بناء القطاع العام الذي يضمّ المدارس والمنازل والمستشفيات ونظام النقل والمياه النظيفة، بل كان يتم العمل على محوه نهائياً، باستعمال الإعصار كذريعة. فقدت مناطق عدة من الولايات المتحدة في المراحل الأولى «للتدمير الرأسمالي الخلاّق»، قواعدها الصناعية، وتحوّلت إلى أحزمة فقر تسودها المصانع المهجورة والأحياء المهملة. قد تمنح مرحلة ما بعد «كاترينا» في نيو أولينز الصورة الغربية الأولى لنوع جديد من منظر مديني تم القضاء عليه كلياً، أو بتعبير آخر: حزام مصبوب دمّره مزيج بنيّة تحتية عامّة ركيكة وعوامل مناخية قاسية.

قال المهندسون المدنيون في المجتمع الأميركيّ في العام ٢٠٠٧، إن الولايات المتحدة باتت متأخّرة جداً في ما يتعلّق بصيانة بناها التحتية العامة ـ الطرقات، والجسور، والمدارس، والسدود ـ، وأن إعادتها إلى المستوى المقبول سيتطلّب أكثر من تريليون ونصف تريليون دولار على مدّة خمس سنين. لكن، تم عوضاً عن ذلك تخفيض هذا النوع من الإنفاق[٢٣]. وفي الوقت عينه، تواجه البنى التحتية العامة في العالم كله ضغطاً شديداً مع الأعاصير والطوفانات وحرائق الغابات التي تتقارب المدة الزمنية بينها، وتزداد حدّتها. يسهلُ تخيّل

الأعداد المتزايدة من المدن التي ستُدمَّر بناها التحتية المهملة لوقت طويل بسبب الكوارث، فتُترك في ما بعد لتهترئ بينما لا تتم إعادة تأهيل وظائفها الأساسية أبداً. وستنحصر الثروات حينئذٍ في مجتمعات مغلقة ستلبّي شركات خاصة حاجاتها الخاصة.

بدأت تظهر إشارات ذلك المستقبل مع مرور موسم الأعاصير العام ٢٠٠٦. لقد انفجر قطاع الاستجابة للكوارث، في ذلك العام وحده، مع دخول عدد هائل من الشركات إلى السوق، ما وعد بالأمن والأمان عند الضربة القاضية المقبلة. أطلقت الخطوط الجويّة في شاطئ «وست بالم في فلوريدا، إحدى أكبر المغامرات الطموحة. قضت هذه المغامرة «بتحويل خطّة الإفلات من الإعصار الأولى التي ستحوّل عملية إخلاء من جراء إعصار إلى عطلة ترفيه». وستحجز شركة الطيران هذه لأعضائها في حال حصول إعصار، في منتجعات صحية أو سياحية أو ترفيهية كـ «ديزني لاند»، كي يقضوا فيها العطلة. ومع الحجوزات المسبقة، سيتم نقل النازحين على متن طائرات خاصّة فخمة. «لن يُضطر النازحون إلى الانتظار في الصفّ، والتدافع مع الحشود، بل سيختبرون كيف تتحوّل الأزمة إلى عطلة... وسيستمتعون كذلك بتجنّب كوابيس عمليات الإخلاء مع حدوث الإعصار المقبل»[٢٤].

تتوفّر حلول مخصخصة أخرى لبقية الأشخاص في مناطق الكوارث. وقّع الصليب الأحمر مع شركة «وول مارت» شراكة جديدة للاستجابة للكوارث، في العام ٢٠٠٦. وقال بيلي فاغنر، رئيس إدارة الطوارئ في «فلوريدا كيز»: إن «كل شيء سيكون تابعاً لشركات خاصة قبل أن ينتهي الأمر. فهم يملكون الخبرة والموارد». وكان فاغنر يتحدّث في المؤتمر الوطني للأعاصير، في أورلاندو في فلوريدا»، وهو استعراض تجاري سنوي سريع النمو للشركات التي يمكنها بيع كل ما يقع في يدها خلال الكارثة المقبلة . وقال دايف بلاندفورد، أحد مقدمي العروض في المؤتمر، وهو المتباهي بـ «وجباته الذاتية التسخين»، أخبرني أحد الأصدقاء هنا: يا صاح هذه صفقة ممتازة، إنه عملي الجديد. لم أعد أعمل في

مجال مسح الأراضي بعد الآن، بل سأصبح متعاقداً في مجال كوارث الأعاصير»[٢٥].

لقد تمّ بناء الجزء الأكبر من اقتصاد الكوارث بفضل أموال دافعي الضرائب، وذلك بفضل الفورة في إعادة الإعمار في مناطق الحروب المخصخصة. أمّا المتعاقدون الكبار الذين لعبوا دوراً أساسياً في العراق وأفغانستان، فقد باتوا هدف الانتقادات السياسية الحادة بسبب إنفاقهم كميات كبيرة من مدخول الحكومة على شركاتهم في تلك البلاد، وقُدّرت نسبة الأموال المدفوعة بـ ٢٠٪ إلى ٥٥٪ بحسب مدقّقي العام ٢٠٠٦ في العقود المبرمة مع العراق[٢٦]. وقد ذهب الجزء الأكبر من هذه الأموال بشكلٍ شرعي إلى شركات الاستثمار الكبرى، ككتيبة «بكتل» لأجهزة العمل في الأرض، وشركة «هاليبرتون» للطائرات والشاحنات، وهندسة المراقبة التي بنتها شركتا «أل ٣ سي آي سي آي» و«بوز ألن».

لكن الاستثمار الأكثر دراماتيكية كان ذلك، الذي قامت به شركة «بلاكووتر» في البنى التحتية شبه العسكرية. تأسّست الشركة العام ١٩٩٦، وقد استفادت من سلسلة العقود في خلال عهد بوش من أجل تشكيل جيش خاصّ مؤلّف من عشرين ألف جنديّ مرتزق دائم الجهوزيّة وقاعدة عسكرية كبرى في كارولينا الشمالية، كلفت ما يتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليون دولار. وتشمل إمكانات «بلاكووتر» بحسب أحد المحاسبين، الآن التالي: «عمليّة لوجستية مزدهرة قادرة على نقل ما يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ طنّ من الإعانات للمنكوبين، أسرع من الصليب الأحمر، وقسم من الملاحة الجوية في فلوريدا مع ٢٦ منصّة مختلفة وطائرات تتراوح بين المروحيات الصغيرة وطائرة البوينغ الكبرى ٧٦٧. وتملك الشركة أيضاً طائرة زبلن. وأكبر مسار استراتيجي في البلاد... وبحيرة اصطناعية تمتد على مساحة ٢٠ هكتاراً مع مستوعبات للشحن مزوّدة بسكك للنقل وثقوب، وبجسور عائمة تُستعمل أصلاً من أجل تعليم كيفية تثبيت شحنة صعبة، وتجهيزات تدريب «أ. كاي ٩» التي تملك حاليّاً ٨٠ فريقاً من الكلاب منتشرة

حول العالم... وباحة طولها ١٢٠٠ ياردة للتدريب على القنص(*)(٢٧).

وصفت صحيفة يمينية أميركية «بلاكووتر» بأنها «تنظيم القاعدة للرجال الصالحين»(٢٨). يا له من تناقض غريب. تسبّبت رأسمالية الكوارث حيثما حلّت، في انتشار الفرق المسلحة في الخارج. وهذا ليس بمفاجأة: حين يتم بناء بلد من قبل أشخاص لا يؤمنون بالحكومة، لا بد من أن يكون بناؤهم ركيكاً، ما يتيح المجال أمام تدخل عناصر أمنية بديلة على غرار «حزب الله» اللبناني أو «بلاكووتر»، أو جيش المهدي، أو حتى عصابات الشوارع في «نيو أورلينز».

يتخطى ظهور هذه البنى التحتية المقابلة والمخصخصة، حدود صناعة السياسات. حين يُنظر إلى عقود البنى التحتية المبرمة في عهد بوش نظرة شمولية، فإن ما يُرى هو دولة متكاملة داخل دولة تكون قوية وقادرة بقدر ما تكون الدولة الفعلية ضعيفة وعاجزة. ويتمّ بناء دولة الظلّ هذه بموارد حكومية بشكلٍ شبه حصري، فـ ٩٠٪ من عائدات «بلاكووتر» مثلاً، تأتي من عقود مع الدول، وتشمل هذه الموارد نفقات تدريب الفريق (موظفي الدولة السابقين، والسياسيين، والجنود)(٢٩).

وبرغم ذلك، يظلّ الجزء الأكبر من البنى التحتية ملكاً لجهة خاصة وتحت إدارتها المطلقة. أما المواطنون الذين موّلوها فلا يكون لديهم علم بهذا الاقتصاد المقابل وموارده.

(*) أحد جوانب هذه الصناعة الأكثر إثارةً للقلق، صفتها الانحيازيّة البارزة. فعلى سبيل المثال، تصطفّ «بلاكواتر» بشكل واضحٍ إلى جانب الحركة المناهضة للإجهاض وقضايا أخرى يدعمها الحزب اليمينيّ. وهي تكادُ تقدّم التبرّعات بشكلٍ حصريّ إلى الحزب الجمهوريّ، بدلاً من المراهنة على أكثر من جانب، كما تفعل معظم المؤسّسات الكبرى. في الواقع، تُرسل «هاليبرتن» ٨٧٪ من تمويلها للحملات الانتخابيّة إلى الجمهوريّين، في حين تُرسل شركة «سي أيتش ٢ أم هيل»، ٧٠٪. فهل يصعب التصديق أن تقوم الأحزاب السياسيّة بتوظيف بعض الشركات كي تتجسّس على منافسيها خلال الحملات الانتخابيّة أو تتورّط في أعمال أكثر مدعاةً إلى الريبة من أعمال وكالات الاستخبارات الأميركيّة؟

تفقد الدولة الفعلية قدرتها على إتمام وظائفها الأساسية بدون مساعدة المتعاقدين. تكون معدّاتها قديمة، ويكون أفضل الخبراء قد توجّهوا إلى القطاع الخاصّ. اضطُرت وكالة إدارة حالات الطوارئ الفدرالية إلى توظيف متعاقد يقوم بمنح عقود لمتعاقدين ثانويين، حين ضرب إعصار «كاترينا». وتعاقد الجيش كذلك، حين آن أوان تحديث دليل الجيش الخاصّ بالتعامل مع المتعاقدين، مع أحد أبرز المتعاقدين، وهو «أم بي آر آي»، وذلك، لأنه لم يعد يملك الخبرة في هذا الحقل. وفقدت وكالة الاستخبارات الأميركية عدداً كبيراً من موظّفيها الذين ذهبوا للعمل لصالح قطاع التجسّس الخاصّ، إلى حدّ أنها منعت المتعاقدين من تجنيد موظّفيها. ونقلت الـ «نيويورك تايمز» «قال أحد الضباط المتقاعدين حديثاً إنه تم التقرُّب منه مرتين بينما كان ينتظر دوره لشراء القهوة». وحين قررت وزارة الأمن القومي أنها في حاجة إلى بناء حاجز وهميّ لحماية حدودها المشتركة مع المكسيك وكندا، قال مايكل ب. جاكسون، وهو نائب الوزير: «هذه دعوة غريبة بالفعل... فنحن نطلب منكم أن تعودوا لتخبرونا بكيفية القيام بعملنا». وشرح المدقّق العام للوزارة أنّ الأمن القومي «لم يعد يملك القدرة المحتاجة إلى التخطيط بشكلٍ فعّال لبرنامج مبادرة تأمين الحدود، أو لمراقبته أو تنفيذه»[٣٠].

لا تزال الدولة في عهد بوش تملك مظاهر الحكومة، من مبان رئاسيّةٍ مبهرة، ومؤتمرات صحافية رئيسيّة، ومعارك سياسية، لكنها لم تعد تمتّ إلى وظائفها الفعلية بصلة، تماماً مثلما لا يمتّ إليها موظّفو «نايكي» الذين يعملون على حياكة أشرطة الأحذية الرياضية، بصلة.

ولقد تعدّى سعي السياسيين الحاليين إلى اللجوء إلى الموارد الخارجية لإتمام مسؤولياتهم، الإدارة الواحدة. وحين يتم تأسيس سوق ينبغي حمايتها. تنظر الشركات في قلب رأسمالية الكوارث، إلى الدولة والمؤسّسات التي لا تتوخّى الربح كمنافسين، فمن وجهة نظر الشركات، حين تقوم الحكومة أو المؤسسات الخيرية بمسؤولياتها، تنكر على المتعاقدين فرصتهم للقيام بهذا العمل وتحقيق الأرباح.

ورد في تقرير صدر العام ٢٠٠٦ شملت لجنته الاستشارية أكبر الشركات في القطاع المعنيّ: «يؤدي إهمال الدفاع إلى حشد القطاع الخاص لدعم الأمن القومي». وحذر التقرير من أن «يؤثر الاندفاع الفدرالي التعاطفي لتأمين المساعدة في حالات الطوارئ للمنكوبين في الكوارث، في مقاربة السوق لإدارة تعرّضها للمخاطر»[٣١]. وبرّر التقرير الذي نشره مجلس العلاقات الخارجية ذلك بالقول إن الناس لن يدفعوا للحصول على حماية خاصة، إن علموا بأن الحكومة ستأتي لنجدتهم. وفي الإطار نفسه، اجتمع بعد مرور سنة على إعصار «كاترينا» المدراء التنفيذيون من أكبر ثلاثين شركة في الولايات المتحدة، تحت مظلة طاولة الأعمال المستديرة التي تشمل في شراكاتها، «فليور» و«بكتل» و«شفرون». وتذمّرت هذه المجموعة التي تدعو نفسها «الشراكة للاستجابة للكوارث» من زحف المؤسّسات الخيرية إلى مهامّها في أعقاب وقوع الكوارث. ومن الواضح أن الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية كانت تتعدّى على سوق الشركات الخاصة بوهب الدعم عوضاً عن تقديم الدعم المخزّن مسبقاً مقابل بدل معيّن. وادّعت في هذه الأثناء شركات المرتزقة، أنها مجهّزة لحفظ السلام في دارفور بشكلٍ أفضل من الأمم المتّحدة[٣٢].

ينبع الجزء الأكبر من هذا العنف من معرفة قطاع الشركات، أن العصر الذهبي للعقود الفدرالية لن يدوم طويلاً. تتجه في الواقع الولايات المتحدة نحو أزمة اقتصادية، إلى حد كبير، بسبب العجز في تمويل اقتصاد الكوارث المخصخص. وهذا يعني أن عاجلاً وليس آجلاً ستبدأ هذه العقود بالانحسار بشكلٍ ملحوظ. وبدأ محلّلو الدفاع، في أواخر العام ٢٠٠٦، يتوقّعون تقلّص ميزانية مكتسبات وزارة الدفاع بنسبة ٢٥٪ في العقد المقبل[٣٣].

تخسر شركات عدة، على غرار، «بكتل» و«فليور» و«بلاكووتر»، الكثير من مواردها الرئيسية حين تُفقأ فقّاعة الكوارث. ستبقى هذه الشركات تملك التجهيزات العالية التقانة التي اشترتها على حساب دافعي الضرائب، إلا أنها ستحتاج إلى إيجاد نموذج أعمال جديدة وطريقة لتغطّي تكاليفها العالية. وباتت بالتالي المرحلة التالية لرأسمالية الكوارث، واضحة المعالم: مع نشوء أحوال

طارئة لن تتمكن الحكومة من تسديد الفواتير؛ سيواجه المواطنون حكومتهم العاجزة؛ أمّا قطاع الشركات المقابل لها، فسيؤجر إمكانيّاته والبنى التحتية للكوارث لمن يستطيع الدفع مهما يكن الثمن الذي قد تتحمّله السوق. وسيُعرض كل شيء للبيع، بدءاً من نقلات المروحيات من على سطوح المباني، والماء والملاجئ.

يمكن الثروة أن تؤمن مهرباً من معظم الكوارث، فهي تستطيع شراء إنذارات مسبقة في المناطق المعرَّضة لموجات الـ «تسونامي»، أو كميات كبيرة من الـ «تاميفلو» في حال إنتشار إنفلوانزا الطيور من جديد. وتشتري الثروات أيضاً المياه المعبّأة والمولدات الكهربائية، والهواتف على الأقمار الصناعية، والحرّاس المأجورين. حاولت الولايات المتحدة في بداية الهجوم الإسرائيلي على لبنان العام ٢٠٠٦، تحميل المواطنين كلفة إخلائهم، إلا أنها اضطُرت إلى التراجع بطبيعة الحال[٣٤]. إن استمررنا على هذا النحو، فلن تكون صورة الناس القابعين على أسطح البنايات لمحةً عن الفصل العنصري ومشاكل العرقية غير المحلولة من الماضي، بل ستعكس صورة مستقبل جماعي يسوده الفصل الكارثيّ، حيث لن يتمكن من النجاة إلا من يملك كلفة الهرب.

يُتوقّع بالنظر إلى المستقبل، أننا سنواجه كوارث سياسية وبيئية في الوقت عينه. وما نحن في حاجة إليه هو قادة يدركون خطورة المسار التدميري الذي نسير عليه الآن. لكنني لست واثقاً بما فيه الكفاية من هذا. لعلّ جزءاً من الأسباب التي تدفع بالنخبة السياسية والشركاتية إلى التصرّف بهذه الدموية بشأن التغيّر المناخي، هو ثقتهم بأنهم قادرون على الهرب من أفعالهم. وقد يفسّر هذا انتماء عدد كبير من مناصري بوش إلى المسيحيين المؤمنين بنهاية الأزمنة. فهم في حاجة أولاً إلى الإيمان بأنه هناك منفذاً من العالم الذي خلقوه. إلا أن هذا الانخطاف شبيه بما يبنونه في العالم الدنيوي، أي نظام يدعو إلى الدمار والكوارث، ثم يفرّ في مروحيات وطائرات خاصة نحو الأمن الإلهي.

كان المتعاقدون يسرعون لتطوير موارد عائدات بديلة، حينما وجدوا واحداً جديداً، هو شركات أخرى للتصدي للكوارث. هذه كانت خطّة عمل بول بريمر

قبل الذهاب إلى العراق: وهي تقضي بتحويل الشركات المتعددة الجنسيات إلى فقاعات أمن قادرة على العمل بسهولة حتى لو كانت الولايات التي تعمل فيها، تنهار من حولها. وتمكن رؤية النتائج الأولى في اللوبيات في المكاتب الكبرى التي تقع في أبنية نيويورك ولندن وناطحات السحاب فيهما الشاهقة ـ والتي يتطلّب الدخول إليها المرور بنقاط تفتيش أشبه بتلك التي نجدها في المطار، بالإضافة إلى صور شمسية وآلات على الأشعة السينية. لكن هذا القطاع له طموحات أبعد، تشمل نظام اتصالات مخصخصاً عالمياً، بالإضافة إلى رعاية صحية وشبكة كهربائية، والقدرة على تحديد المواقع، وتأمين النقل للقوة العاملة في وسط الكارثة. وتشكّل حكومة البلديات منطقة نموّ محتملة أخرى في وحدة اقتصاد الكوارث؛ ويتمّ بالتالي إبرام عقود مع شركات خاصة لتوكيلها بوظائف الشرطة والدفاع المدني. وقال الناطق باسم «لوكهيد مارتين» في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، إن «ما يفعلونه مع الجيش في وسط مدينة الفلوجة، يستطيعون فعله مع الشرطة في وسط مدينة رينو»[٣٥].

يتوقّع القطاع الصناعي أن تنمو هذه السوق الجديدة بسرعة كبيرة في العقد التالي. ويقدّم جون روب، وهو قائد سابق لقوّات مكافحة الإرهاب وأصبح مستشاراً للإدارة الناجحة، نظرة صريحة إلى ما يُمكن أن يؤول إليه ذلك المنحى. ووصف روب النتيجة النهائية للحرب على الإرهاب في بيان لمجلة «فاست كومباني» نال رواجاً واسع النطاق، بأنها «مقاربة جديدة للأمن القومي أكثر عزماً، لا تتمحور حول الدولة، بل حول المواطنين والشركات الخاصة الخاصين ... سيصبح الأمن وظيفة تُسكِنك وتعمل لديها، تماماً كما تمّ تخصيص الرعاية الصحية»[٣٦].

كتب روب أيضاً: «سيكون الأفراد الأثرياء والشركات المتعددة الجنسيات أو المتعاملين مع نظامنا الجماعي، الذي يلجأ إلى شركات عسكرية خاصة كـ «بلاكووتر» و«تريبل كانوبي»، من أجل حماية منازلهم ومنشآتهم وتأسيس مساحة واقية حول الحياة اليومية. وستموّن هذه المجموعة شبكة نقل متوازية تشمل شركات طيران كـ «وارن بافت نت جتس»، لنقل أعضاء المجموعة بسرعة

من منطقة آمنة معيّنة إلى منطقة أخرى». تمّ إنشاء الجزء الأكبر من عالم النخبة هذا، غير أنّ «روب» يتوقّع أن تلحق الطبقة المتوسطة بهذا القطار «بتشكيل مجموعات لتقاسم كلفة التأمين. ستنشر هذه المجموعات المدرّعة المولّدات ووسائل الاتصال وتحتفظ بها»، وتكون تحت إشراف الميليشيات الخاصة «التي تلقّت التدريب في شركات خاصة، وطوّرت تقنيتها الخاصة للاستجابة لحالات الطوارئ». سيكون هذا العالم، بتعبيرٍ آخر، عالماً من مجموعات المناطق الخضراء. أمّا بالنسبة إلى أولئك الذين بقوا خارج المساحة الواقية «فسيكون عليهم تدبر أمرهم بما بقي من النظام القومي. سوف يدورون في المدن الأميركية، حيث سيخضعون لمراقبة شائكة، ويحصلون على خدمات مهمّشة أو غير موجودة أصلاً. ولن يكون هناك أي ملجأ آخر للفقراء».

يبدو المستقبل الذي يصفه روب كحاضر نيو أورلينز إلى حد كبير، حيث نشأ من الدمار نوعان من المجتمعات المغلقة. هناك من جهة، مدن وكالة إدارة حالات الطوارئ الفدرالية: معزولة ونائية للنازحين من أصحاب الدخل المحدود، بنتها شركات متعاقدة مع «بكتل» و«فليور»، وتديرها شركات أمن خاصة عملت على نقل الحصى في ما سبق. وقد كانت هذه المناطق محظورة على الصحافيّين والزوار، وكان النازحون يُعامَلون فيها كالمجرمين. ومن الجهة الأخرى مناطق مغلقة مبنية في الأجزاء الثرية من المدن كأودبن كانت هناك ومقاطعة غاردن، حيث تُقدَّم مجموعة كبيرة من الخدمات منفصلة عن خدمات الدولة كلياً. حصل سكّان المناطق الثرية بعد بضعة أسابيع من الإعصار، على الماء وعلى مولّدات كهربائية قوية. أمّا مرضاهم، فعولجوا في مستشفيات خاصة، وذهب أطفالهم إلى مدارس حكوميّة مستقلّة. وكالعادة، لم يكونوا في حاجة للنقل العامّ. تولّت شركة «دين كورب» الجزء الأكبر من التنظيف في أبرشية القديس برنارد، وهي ضاحية جديدة في نيو أورلينز. وبين نوعي الدولة المخصخصة المستقلة، كان هناك نسخة نيو أورلينز عن المنطقة الحمراء، حيث ارتفع عدد الجرائم إلى معدّلات قياسية، وحيث بدت بعض الأحياء، كالجناح التاسع السفلي، كأنه مشاعات في عصر ما بعد نهاية الأزمنة. اشتهرت أغنية

لمغني الراب، جوفنايل، في الصيف الذي تلى إعصار «كاترينا». وتقول الأغنية «نحن نعيش كأننا في هايتي، بدون حكومة»، بما معناه أن دولة الولايات المتحدة الأميركية قد فشلت[٣٧].

لاحظ بيل كويغلي، وهو محامٍ وناشط، أن «ما يجري في نيو أورلينز هو نسخة أكثر تركُّزاً وأكثر بيانيةً عما كان يجري في أرجاء البلد كافة. تضم كل مدينة في بلدنا أوجه شبه خطيرة مع نيو أورلينز، ففي كل مدينة نجد أحياء ومدارس رسمية، وبرامج إسكان ورعاية صحية عامة متدنية، وقضاء جنائياً مهملاً. وسيحوّل كل من لا يدعم التعليم والرعاية الصحية العامَّين والقضاء الجنائي، البلاد إلى جناح تاسع سفلي، لذا علينا أن نوقف ذلك»[٣٨]. لكن هذه العملية لا تزال متأخِّرة كثيراً. يمكننا أن نأخذ فكرةً عن الفصل العنصريّ في الكوارث في ضاحية جمهورية غنيّة خارج أتلانتا. فقد قرر سكّان تلك المنطقة أنهم سئموا من دفع الضرائب من أجل دعم المدارس والشرطة في الأحياء ذات الدخل المحدود التي يقطنها ذوو الأصول الأفريقية. وصوتوا بالتالي من أجل أن يصبح نظام مدينتهم، ساندي سبرينغز، معتمداً على الشركات، فيتم إنفاق ضرائب السكان الـ ١٠٠٠٠٠ ضمن نطاق لا يتعدى مقاطعة فلتن. لكن الصعوبة الوحيدة التي بدت هي أن هذه المدينة لم تكن تملك أي بنى حكومية، واحتاجت بالتالي إلى إنشائها من الصفر، بدءاً من جبي الضرائب، وتقسيمات الأحياء، وإنشاء المنتزهات، ووسائل الترفيه. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبينما كانت نيو أورلينز غارقة في المياه، كان سكان المدينة يتلقون الزيارات من عملاقة الاستشارات والبناء، «سي أتش ٢ أم هيل». كانت هذه الشركة الكبرى عازمةً على الالتزام بهذا المشروع، فتعهّدت بناء المدينة كاملةً انطلاقاً من الصفر مقابل ٢٧ مليون دولار سنوياً[٣٩].

أصبحت ساندي سبرينغز بعد شهور قليلة، أول مدينة تعاقدية. وعمل لدى البلدية الجديدة بشكلٍ مباشر، أربعة أشخاص فقط، أمّا الباقون فكانوا متعاقدين. ووصف ريك هايرسكورن، المسؤول عن المشروع في الشركة، المدينة بأنها

«صفحة بيضاء ليس فيها أي عمليات حكومية». وقال لي صحافي آخر إن «أحداً في هذا القطاع لم يقم ببناء دولة كاملة بهذا الحجم من قبل»[٤٠].

نقلت صحيفة «أتلانتا كونستيتيوشن» أنّه: «حين وظّفت ساندي سربرينغ موظفين من الشركات من أجل إدارة المدينة الجديدة، اعتُبر ذلك تجربة كبيرة وجريئة». وانتشر بعد سنة واحدة فقط، نموذج المدينة التعاقدية في ضواحي أتلانتا الثرية كلها، حتى أصبحت الإجراءات التي اعتُمدت فيها شائعةً في شمالي مقاطعة فلتن. حذت المجتمعات المجاورة حذو ساندي سبرينغز، وصوّتت لتصبح مدناً مستقلة، توكل أمر حكوماتها إلى شركات من خلال عقود. استخدمت مدينة أخرى، هي مدينة ميلتون، الشركة نفسها، بما أنها كانت تملك الخبرة اللازمة. وسرعان ما بدأت حملة لهذه المدن الجديدة لتندمج معاً، وتشكّل مقاطعة خاصّة لها، فلا يخرج أي فلس من ضرائبها إلى الأحياء الفقيرة. واجهت الخطة معارضة عنيفة من خارج الدائرة المغلقة، فاعتبر السياسيون أنه بدون هذه الضرائب، لن يتمكّنوا من تحمُّل كلفة المستشفيات الحكومية الكبرى وشبكة النقل العام. وقالوا إن فصل المقاطعة سيولّد دولة فاشلة من جهة، ومن الجهة الأخرى دولة لديها فائض في الخدمات. ما كانوا يتحدّثون عنه شبه نيو أورلينز إلى حد كبير، وبغداد بعض الشيء[٤١].

كانت في ضواحي «أتلانتا» الثرية هذه، العقود الشركاتية الثلاثة للفتح الآيل إلى تجريد الدولة قد اكتملت. لم يتعلّق الأمر بإيجاد موارد خارجية لأي خدمة حكومية فقط، بل للحكم بحد ذاته أيضاً. كان من المناسب جداً أن تحطّم شركة «سي أتش٢ أم هيل» هذه الأرضية الجديدة. كانت هذه الشركة قد أبرمت عقوداً بملايين الدولارات في العراق، وقضت مهمّتها بتمثيل دور الحكومة، أي بمراقبة عمل المتعاقدين الباقين. أما في سريلانكا ما بعد الـ «تسونامي»، فلم يتمثّل عملها فقط في بناء المرافئ والجسور، بل تولّت أيضاً إدارة برنامج البنى التحتية برمّته»[٤٢]. منحت الشركة بعد الإعصار «كاترينا»، ٥٠٠ مليون دولار لبناء «مدن وكالة إدارة حالة الطوارئ الفدراليّة، وطُلب أن تبقى على استعداد لتقوم بالعمل نفسه عند وقوع الكارثة التالية. فباتت هذه الشركة المختصة

بخصخصة الدولة في ظروف غير طبيعية، تنفِّذ عملها في ظروف طبيعية. إن كان العراق مختبراً للخصخصة المطلقة، فقد كان من الواضح أن مرحلة الاختبار قد انتهت الآن.

الفصل الحادي والعشرون

فقدان حافز السلام

الخطر الإسرائيليّ

لا ينتمي السياج الفاصل العالي إلى عالم المعتقلات السوفياتية، بل إلى عالم الزجاج العازل للصوت على طول الطرقات السريعة، والمدرّجات الرياضية الكبرى، والأماكن التي كُتب فيها «ممنوع التدخين»، ونقاط الأمن في المطارات في المجتمعات المحصّنة... يفضح هذا السياج الامتيازات الناتجة عن الخدمات المتوفّرة والغيرة بسبب الحرمان في كلا الجانبَين. إلاّ أن هذا لا يعني أنه ليس ناجحاً.

كريستوفر كالدويل، رئيس تحرير «ذي ويكلي ستاندرد»، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[(١)].

اعتبرت لعقود طويلة، الحكمة السائدة أن الفوضى العامّة تشكِّل استنزافاً للاقتصاد العالمي. بالطبع، أمكن استخدام الصدمات والأزمات الفردية كقوّة دعم للأسواق الجديدة، لكن بعد أن تفعل الصدمة الأولى فعلها، يكون السلام والاستقرار النسبيّان مطلوبَين للنمو الاقتصادي المستدام. هذا هو التفسير المقبول الوحيد لسبب ازدهار التسعينيّات بهذا الشكل: فمع نهاية الحرب الباردة، حُرِّر الاقتصاد ليتركّز على التجارة والاستثمار، ومع تشابك البلدان واعتمادها على بعضها البعض بات احتمال أن يهدِّد أحدهما الآخر ضئيلاً.

بذل القادة الشركاتيّون والسياسيون في العام ٢٠٠٧، في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في سويسرا، كلّ ما في وسعهم كي يجدوا حالة تعكس هذه

الحكمة السائدة. وقد حمل اسم هذا الجهد الجماعي «إشكالية دافوس»، ووصفه الصحافي في الـ «فاينانشال تايمز»، مارتن وولف، بأنه «تضارُب بين الأنظمة الاقتصاديّة المُثلى في العالم والسياسات المشاغبة». ويضيف الصحافي أن الاقتصاد قد واجه «سلسلة من الصدمات: انهيار سوق الأسهم بعد العام ٢٠٠٠، والأعمال الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وحربي العراق وأفغانستان، والاحتكاكات في السياسة الأميركية، وارتفاع مفاجئ في أسعار النفط إلى مستويات، لم يشهدها العالم منذ السبعينيّات، وتوقّف محادثات منظّمة التجارة العالمية في الدوحة، ومواجهة السلاح النووي الإيراني». وبرغم ذلك، وجد العالم نفسه «في عصرٍ ذهبي من النموّ المشترك». باختصار، كان العالم متوجِّهاً نحو الجحيم، ولم يكن بالوسع رؤية أي استقرار في المدى المنظور. كما أنّ الاقتصاد العالمي كان في حاجة ماسّة إلى نوعٍ من الإجماع. ووصف لورانس سامرز، وزير الخزينة الأميركية السابق. بعد مدة قصيرة «الانفصال الكامل الوشيك» بين السياسة والأسواق»، كأنه «شيءٌ ورد في كتب ديكنز. إن تحدثّتم مع خبراء العلاقات الدولية وجدتموها في أسوأ مراحلها. وإنّ تحدّثتم مع المستثمرين المحتملين تكتشفوا أنّ هذا هو العصرَ الذهبي»[٢].

تمكن مراقبة هذا الميل المُحيِّر من خلال مؤشِّر اقتصادي يُسمى «مؤشّر السلاح للكافيار». ويرصد هذا المؤشر مبيعات المقاتلات النفّاثة، ومبيعات الإدارة التنفيذيّة النفّاثة، أي الكافيار. كما أظهر هذا المؤشّر طوال سبعة عشر عاماً، أنه مع تسارع مبيعات المقاتلات النفّاثة، كانت مبيعات الإدارة التنفيذيّة المرفَّعة تتدنّى، وكان العكس صحيحاً أيضاً. بالطبع، يُمكن أن تستفيد حفنةٌ من مستغلّي الحروب من بيع الأسلحة كي تجمع الثروات، إلا أنّ تلك الحفنة لا تترك أيّ تأثير على الاقتصاد. استحال بالطبع في تلك، تحقيق نمو اقتصادي وسط العنف وعدم الاستقرار.

بيد أن هذا المنطق البديهي لم يعد صحيحاً. لقد بدأ المؤشر، منذ العام ٢٠٠٣، أي السنة التي بدأت فيها الحرب في العراق، يرصد ارتفاعاً نوعياً بالنسبة إلى المقاتلتين النفّاثتَين بشكل سريع، وبصورة متوازية، ما أشرّ إلى أن

العالم كان يبتعد عن السلام أكثر فأكثر، ويجمع المزيد من الربح[٣]. لعب الاقتصاد المهرول في الصين والهند دوراً كبيراً في الزيادة في طلب سلع الكماليات، لكن قطاع صناعة الأسلحة الضيق توسّع أيضاً في هذا العالم الذي تحكمه وحدة رأسمالية الكوارث. لم يعد عدم الاستقرار اليوم مكسباً لبعض تجّار الأسلحة، بل هو يولّد أرباحاً طائلة لقطاع الأمن ذي التقانة العالية، ولصناعة البناء الثقيل، ولشركات الرعاية الصحية الخاصة المعنيّة بمعالجة الجنود المصابين، ولقطاعي الغاز والبترول، وبالطبع للمتعاقدين من أجل الدفاع.

لا شكّ في أن وضع العائدات على المحك يولِّد فورة اقتصادية. ترأس نائب رئيس «مارتن لوكهيد» السابق، اللجنة التي أثارت جدلاً كبيراً حول الحرب على العراق، وذلك بسبب تلقيها ٢٥ مليار دولار من الضرائب العام ٢٠٠٥ وحدها. وأشار عضو الكونغرس الديموقراطي هنري واكسمان، إلى أن المجموع تخطّى إجمالي الناتج المحلي لـ ١٠٣ بلدان مجتمعة، من بينها آيسلاندا، والأردن، وكوستاريكا... كما تعدت ميزانية وزارة التجارة ووزارة الداخلية، وإدارة الأعمال الصغيرة، والفرع التشريعي، مجموعةً. باتت «لوكهيد» بحد ذاتها سوقاً ناشئة. في الواقع، لعبت شركات، كـ «لوكهيد» (التي ازداد سعر أسهمها بثلاثة أضعاف بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٥) دوراً كبيراً في إنقاذ اقتصاد الولايات المتحدة من انهيار كبير بعد هجوم ١١ أيلول/سبتمبر. وبينما كان أداء أسعار الأسهم التقليدية ضعيفاً، ارتفع مؤشِّر مساحة الدفاع سنوياً منذ ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ بمعدّل ١٥٪، أي أكثر بسبع مرات ونصف المرة من معدّل زيادة «ستاندرد أند بور» في المدة نفسها الذي بلغ ٥٠٠. ومؤشر مساحة الدفاع هو مقياس للدفاع، والأمن القومي، وأسهم الملاحة الجوية[٤].

أشعل نموذج إعادة الإعمار المخصخصة المربح جداً الذي وُلد في العراق، نيران «إشكالية دافوس». ارتفعت بنسبة ٢٥٠٪ بين العام ٢٠٠١ ونيسان/أبريل ٢٠٠٧، أسعر أسهم البناء الثقيل الذي يشمل شركات الهندسة الكبرى وعقود الأراضي المربحة بعد الحروب والكوارث الطبيعية. باتت إعادة الإعمار عملاً

مربحاً إلى حد أن أي دمار يلقى الترحيب والحماسة لعروض الأسهم العامة: ٣٠ مليار دولار لإعادة إعمار العراق، ١٣ مليار دولار لإعادة إعمار ما خرّبه «التسونامي»، ١٠٠ مليار لنيو أورلينز وساحل الخليج، و٦,٧ مليارات للبنان[٥]. أما الهجمات الإرهابيّة التي كانت تخفِّض الأرباح في الدورة الاقتصاديّة، فباتت اليوم تترك صدًى إيجابياً في السوق. فقد سجلت أسهم «داو جونز» بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تدهوراً بنسبة ٦٨٥ نقطة حالما افتُتحت السوق من جديد. في المقابل، أغلقت السوق الأميركية في ٧ تموز/يوليو سنة ٢٠٠٥، اليوم الذي دوّت فيه أربعة انفجارات في شبكة نقل لندن العامة مؤديةً إلى مقتل العشرات وجرح المئات، مسجلةً ارتفاعاً من سبع نقاط في أسهم الـ «ناسداك»، مقارنة مع اليوم السابق. أما في آب/أغسطس التالي، وفي اليوم الذي أوقفت فيه وكالات تطبيق القانون ٢٤ مشتبهاً فيهم في التخطيط بتفجير طائرات نفاثة متجهة إلى الولايات المتحدة، سجّل الـ «ناسداك» ارتفاعاً بـ ١١,٤ نقطة، وذلك بفضل ارتفاع أسهم الأمن القومي.

وتأتي في ما بعدُ الثروات الطائلة التي تم جنيها من قطاع النفط: سجلت «إكسون موبيل» وحدها في العام ٢٠٠٦، أرباحاً بلغت ٤٠ مليار دولار، وكان هذا أكبر ربحٍ تمّ تسجيله. أما الشركات المنافسة لها كـ «شفرون»، فكانت تلحقُ بها بخطى سريعة[٦]. تتحسّن أرباح قطاع النفط مع كل حرب، أو هجمة إرهابية، أو إعصار من الفئة الخامسة، تماماً كأرباح الشركات ذات الصلة بالدفاع، والبناء الثقيل، والأمن القومي، وقطاع النفط. وبالإضافة إلى جمع مكاسب قصيرة الأمد من ارتفاع الأسعار الناتج عن عدم الاستقرار في المناطق الرئيسية المنتجة للنفط، تمكّنت صناعة النفط بشكلٍ دائم من تحويل الكوارث إلى مكاسب طويلة الأمد، أكان ذلك بالتأكّد من أن الجزء الأكبر من أموال إعادة الإعمار في أفغانتسان يصبّ في بنى تحتية باهظة الثمن لأنبوب نفط جديد (بينما تتلكّأ في عمليات إعادة الإعمار الأخرى)، أم بالتقدم في قوانين النفط الجديدة في العراق بينما يحترق البلد، وبمعالجة كارثة «كاترينا» باستخفاف من أجل التخطيط لمراكز تكرير النفط الأولى في الولايات المتحدة منذ السبعينيّات.

ترتبط صناعة الغاز والبترول بشكلٍ وثيق باقتصاد الكوارث، وتشكّل في الوقت نفسه، سبباً رئيسياً للعديد منها ونتائج مربحة لها، لذا وجُب إيلاؤها الأهمّية نفسها التي تولى لوحدة رأسمالية الكوارث.

لا حاجة إلى المؤامرات

ما إن بدأت الكوارث تُترجَم مؤخّراً إلى أرباح طائلة، بات عدد كبير من الأشخاص يعتقد أن الأثرياء والنافذين يتعمّدون التسبّب في الكوارث للاستفادة منها. وأظهر استطلاع للرأي وطني أُجري في الولايات المتحدة في ٢٠٠٦، أن ثلث من شملهم الاستطلاع يظنون أنه كان للحكومة يد في أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، وأنها لم تقم بما ينبغي لإيقافها، لقد «أرادت أن تدخل الولايات المتحدة في حرب في الشرق الأوسط». وتدور شكوك مشابهة حول عدد من الكوارث الحديثة. وقيل في لويزيانا بعد كارثة «كاترينا»، إن السدود لم تتحطم من تلقاء نفسها، بل كان تحطمها مفتعلاً «للقضاء على الجزء الأسود من البلدة، والحفاظ على الجزء الأبيض»، وذلك على حد قول قائد «أمّة الإسلام» «لويس فرخان[٧]. ولقد سمعت مرّات عدة أن «التسونامي» في سريلانكا سببه تفجيرات كبيرة في قعر المحيط، هدفت إلى تمكين الولايات المتحدة من إرسال جنود إلى جنوبي شرقي آسيا في سبيل السيطرة على اقتصاد المنطقة بكامله.

الحقيقة أقلّ شرّاً من ذلك، بل أكثر خطورةً. فالاقتصاد الذي يحتاج إلى نموّ مستمرّ لا يحافظ على البيئة، يتسبب في سلسلة منتظمة من الكوارث العسكرية والبيئية والمالية. لقد حوّلت الشهية للمكاسب السهلة والسريعة المبنية على الاستثمار التنافسي، أسواق الأسهم والعملات والعقارات إلى آلات مولِّدة للأزمات، وتبيّن شبكة الإنترنت هذه الحقائق كلها. وإدماننا على الطاقة الناضبة غير النظيفة، يتسبَّب في نوعٍ آخر من حالات الطوارئ: لقد ازدادت نسبة الكوارث الطبيعية بنسبة ٤٣٠٪ منذ العام ١٩٧٥، ولُجئ إلى الحروب من أجل التحكم بالموارد النادرة، وهذا لم يحصل في العراق وأفغانستان فقط، بل في نزاعات ذات نطاق أضيق، كنيجيريا، وكولومبيا، والسودان، ما أدّى بالتالي إلى

ولادة رد فعل إرهابي (لقد بيّنت دراسة أجريت العام ٢٠٠٧، أن عدد الهجمات الإرهابية قد ازداد بسبعة أضعاف منذ بدء الحرب على العراق)[٨].

لم تكن ثمّة حاجة إلى حبك المؤامرات في الظلمة نظراً إلى درجات الحرارة الملتهبة على الصعيد المناخي والسياسي. فكل شيء يشير إلى أن الإبقاء على المسار نفسه سيضمن وقوع المزيد من الكوارث الأكثر وحشية. ويمكن بالتالي الاعتماد على يد السوق الخفية لخلق الكوارث. ففي هذه المنطقة الواحدة فقط، يمكنها أن تكون واعدة.

لا تخطط رأسمالية الكوارث عمداً للتسبُّب في الكوارث التي تغذّيها (برغم أن العراق يشكّل استثناء)، إلا أن الإثباتات كثيرة على أن الشركات العاملة فيها تبذل جهدها لتستمر موجة الكوارث هذه. دعمت شركات النفط إنكار نظرية التغير المناخي لأعوام، وقد أنفقت «إكسون موبيل» حوالى ١٦ مليون دولار على هذه الحملة في العقد السابق. لا غموض في هذه الظاهرة، إلا أن التفاعل بين المتعاقدين في الكوارث ونخب صناع الآراء، هو أقل وضوحاً. تموّل شركات الأسلحة والأمن القومية الخاصة عدداً من أدمغة واشنطن المفكّرة الفاعلة، بما فيها المعهد الوطني للسياسة العامة ومركز سياسة الأمن. وبات قطاع الأمن القومي أكثر تداخلاً مع القطاع الإعلامي، وهذا التطور له التزامات «آرويلية». ودفع عملاق الاتصالات الرقمية لكسيس نكسيس العام ٢٠٠٤، مبلغ ٧٧٥ مليون دولار لـ «سيسنت» وهي شركة بيانات تعمل تحت مراقبة شديدة من الوكالات الحكومية والفدرالية. وفي السنة نفسها، اشترت «جنرال إلكتريك» التي تملك «أن بي سي» و«إن فيجن» المنتج الأبرز لراصدات المتفجرات العالية التقانة والمثيرة للجدب التي تستخدم في المطارات وفي القواعد العامة الأخرى. وقد تلقت «إن فيجن» مبلغ ١٥ مليار دولار في عقود للأمن القومي بين ٢٠٠١ و٢٠٠٦، وهذا يفوق العقود التي حصلت عليها أي شركة أخرى[٩].

اتضح أنّ زحف رأسمالية الكوارث إلى الإعلام، هو نوع جديد من تضافر الشركات يؤدي إلى اندماج عمودي لقي شعبيّة كبيرة في التسعينيات. لا شك في

أن هذا التضافر يؤدي إلى إبراز نظام أعمال سليم. فكلما أُصيبت مجتمعاتنا بالهلع ظناً منها أن الإرهابيين متربصون في كل مسجد في العالم، ازدادت كلفة الأخبار، ونما نظام الهوية الالكتروني، ازدادت مبيعات آلات رصد المتفجرات، وبناء السياجات العالية التقانة. إن كان حلم العالم الصغير الخالي من الحدود مفتاح الأرباح في التسعينيات، فكابوس الجهاديين والمهاجرين غير الشرعيين الذين يهددون الحصن الغربي، يلعب الدور نفسه في الألفية الجديدة. وباتت إمكانية خلق استقرار مناخي وسلام جيوسياسي، التهديد الوحيد في وجه اقتصاد الكوارث المزدهر الذي يجذب ثروات هائلة من الأسلحة والنفط والهندسة والمراقبة والأدوية الحاصلة المرخَّصة.

إسرائيل ودولة الفصل في الكوارث

يصارع المحلّلون لفهم «إشكاليّة دافوس»، مع ظهور نوع جديدة من الإجماع. ليس صحيحاً أن السوق أصبحت محصنة ضد عدم الاستقرار، أو على الأقل ليس هذا دقيقاً. بل أصبحت سلسلة جديدة من الكوارث متوقّعة كثيراً إلى حد أن السوق قد تغيّرت من أجل مواءمة هذا الوضع الراهن. بات عدم الاستقرار معياراً ثابتاً في عالمنا الحالي. تظهر إسرائيل دائماً كأنها نموذج في النقاشات حول الظاهرة الاقتصادية في مرحلة ما بعد ١١/٩. اختبرت إسرائيل في معظم العقد الماضي «إشكالية دافوس» المخصخصة الخاصّة بها؛ فازدادت الحروب والهجمات ضدها، إلا أن سوق العملة في تل أبيب ارتفع إلى معدلات قياسية مع تزايد العنف. وقال أحد محللي الأسهم لـ «فوكس نيوز» بعد تفجيرات ٧ تموز/يوليو في لندن، إن «إسرائيل تتعامل يومياً مع خطر الهجمات ضدها، وسوقها نمت هذا العام»[١٠]. وعلى غرار الاقتصاد العالمي بشكلٍ عام، لا جدل في أن الوضع السياسي في إسرائيل مريع، إلا أن اقتصادها لم يكن بهذه القوة يوماً؛ فمعدلات نموّها للعام ٢٠٠٧ ضاهت تلك المسجّلة في الصين والهند.

والمثير للاهتمام في مؤشر السلاح للكافيار في إسرائيل، ليس صمود

اقتصادها في وجه الصدمات السياسية، كالحرب مع لبنان العام ٢٠٠٦، أو سيطرة حماس على غزة العام ٢٠٠٧، بل نجاح إسرائيل في بناء اقتصاد يتوسّع على صعيد السوق كاستجابة لتزايد العنف. وليست أسباب تكيّف الصناعة الإسرائيلية مع الكوارث غامضة. فقبل سنين من سيطرة الولايات المتحدة وأوروبا على إمكانيات فورة الأمن العالمي، كانت مصانع إسرائيل التكنولوجية منشغلة بتطوير صناعة الأمن القومي، وهي لا تزال تسيطر على هذا القطاع اليوم. ويقدّر معهد التصدير الإسرائيلي أن إسرائيل تملك ٣٥٠ شركة معنية ببيع منتجات الأمن القومي، ودخلت ٣٠ شركة جديدة السوق العام ٢٠٠٧. باتت إسرائيل بفضل هذا التطور من وجهة نظر شركاتيّة، مثالاً يجب اتباعه في سوق مرحلة ما بعد ١١/٩. ومن وجهة نظر اجتماعية وسياسية، على إسرائيل أن تلعب دوراً مختلفاً تماماً، أي أن تشكّل إنذاراً. وتظهر بالتالي خطورة بناء اقتصاد مبني على الحرب الدائمة والأزمات الحادة عندما نلاحظ تمتّع هذا البلد بالتمتع بازدهار اقتصادي من جهة، والحروب التي يشنها على البلدان المجاورة وتصعيد العنف في الأراضي المحتلة من جهة أخرى.

وتُعتبر قدرة إسرائيل على الجمع بين «السلاح والكافيار»، نتيجة لتزايُد حدة الانتقال في طبيعة اقتصادها خلال السنين الخمس عشرة الماضية، والتي كان لها أثر حاد، لكن غير مدروس بشكلٍ كافٍ، على تفكك عملية السلام. حصل الخرق الأول والأكبر لعملية السلام في الشرق الأوسط في بداية التسعينيّات، حين كان عدد كبير من الإسرائيليين يظن أنه لا يمكن الاستمرار في حالة النزاع الدائمة هذه. انهارت الشيوعية، وبدأت ثورة المعلوماتية، وسادت قناعة لدى مجتمع الأعمال الإسرائيلي بأن الاحتلال الدموي لغزة وللضفة الغربية، بالإضافة إلى مقاطعة عرب إسرائيل للدولة، كلها عوامل من شأنها تهديد المستقبل الاقتصادي لإسرائيل. وسئم الإسرائيليون أيضاً من أن تؤخّرهم الحرب، ولا سيما وهم يشاهدون فورة الأسواق الناشئة، وأرادوا أن يكونوا جزءاً من عالم الأرباح الذي لا حدود له بدون أن تعيقهم النزاعات الإقليمية. إن تمكنت الحكومة الإسرائيلية من التفاوض مع الفلسطينيين للتوصل إلى إتفاق سلام،

فسيكون على البلدان المجاورة أن ترفع مقاطعتها، وستصبح عندئذٍ، إسرائيل في الموقع الممتاز داخل مركز التبادل الحرّ في الشرق الأوسط.

في العام ١٩٩٣، دافع دان غيلرمان، رئيس اتحاد غرف التجارة في إسرائيل في تلك الفترة، بشراسة عن هذا الموقف. «يمكن إسرائيل أن تصبح أي دولة... أو يمكن أن تصبح مركزاً للتسويق، ومركزاً استراتيجياً ولوجستياً للمنطقة كلها، مثل سينغافورة أو هونغ كونغ، حيث تبني الشركات المتعددة الجنسيات مقرّاتها الرئيسيّة... أي أننا نتحدّث عن اقتصاد مختلف كلياً... على إسرائيل أن تعمل بسرعة لتستغل هذه الفرصة الفريدة، كي لا نقول حين تفوتنا: يا ليتنا استغللناها»[١١].

فسّر شيمون بيريز الذي كان وزيراً للخارجية آنذاك [يشغل اليوم منصب رئيس الدولة] في السنة نفسها، لمجموعة من الصحافيين الإسرائيليّين، أن السلام قد بات عاملاً لا بدّ منه. إلا أن هذا السلام لم يكن مألوفاً. فقد قال إننا: «نحن لا نبحث عن راية سلام، بل نهتمّ لسلام الأسواق»[١٢]. ووضع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين بعد بضعة شهور يده بيد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في البيت الأبيض لافتتاح «اتفاقية أوسلو». احتفل العالم بأسره، وتشارك الرجال الثلاثة العام ١٩٩٤ جائزة «نوبل» للسلام، إلا أن ما حدث بعد ذلك كان فظيعاً ولم يكن في الحسبان.

لعلّ مرحلة «أوسلو» قد شكّلت أكثر المراحل تفاؤلاً في العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، إلا أن تشابك الأيدي الشهير لم يشر إلى إتمام الصفقة. بالكاد كانت هذه الخطوة اتفاقاً لبدء العملية، إذ بقيت المسائل الشائكة غير متفق على حل لها، بمعظمها. وكان موقع عرفات في المفاوضات ضعيفاً جداً، ولا سيما أنه كان يفاوض من أجل عودته إلى الأراضي المحتلة، ولم يحصل على أي ضمانة بشأن مسألة القدس، أو اللاجئين الفلسطينيين، أو المستوطنات اليهودية، أو حتى حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وصرّح المفاوضون أن استراتيجية «أوسلو» كان هدفها التقدُّم في إطار «سلام الأسواق» انطلاقاً من فكرة أن ما بقي سينتظم تلقائياً، بفضل فتح الحدود والالتحاق بقطار العولمة. كان من

المفترض أن يشعر كل من الإسرائيليين والفلسطينيين بتحسُّن ملموس في حياتهم اليومية، فيولد بالتالي جو ملائم لرايات السلام في المفاوضات القادمة. هذا ما وعدت به «اتفاقية أوسلو» على الأقل.

ساهمت عوامل عدة في الانهيار الذي أتى في ما بعد. يلقي الإسرائيليون اللوم على التفجيرات الانتحارية، واغتيال رابين. أما الفلسطينيون فيشيرون إلى توسّع إسرائيل اللامتناهي بواسطة مستوطناتها غير الشرعية في الفترة التي كانت تتمّ فيها الاتفاقية. ويشكل ذلك دليلاً على أن عملية السلام كانت مبنية على «أسس استعمارية جديدة» على حد تعبير شلومو بن عامي، الذي كان وزير خارجية إسرائيل في حكومة إيهود باراك. ويقول بن عامي إن ذلك يهدف إلى «خلق حالة من الاتكاليّة، وخللاً مدروساً في المساواة بين الكيانين، حين يتحقق السلام بيننا وبين الفلسطينيين أخيراً»[١٣]. لقد تم النقاش مطوَّلاً حول من أحبط عملية السلام، أو حول ما إذا كان هذا هو هدف العملية. إلاّ أن العاملَين اللذَين ساهما في دفع إسرائيل نحو الأحادية، غالباً ما لم يُفهما، ونادراً ما خضعا للمناقشة، وكلاهما مرتبطٌ بالأساليب التي انفردت بها «مدرسة شيكاغو» في فتحها لإسرائيل. أحد هذَين العاملين هو تدفق اليهود السوفيات، الذي كان نتيجةً مباشرةً للمعالجة الصدميّة في روسيا. أما العامل الثاني فهو انتقال صادرات إسرائيل من اقتصاد يعتمد على السلع التقليدية والتكنولوجيا العالية إلى اقتصاد يعتمد بصورة معكوسة على بيع الخبرة والأجهزة المتعلقة بمحاربة الإرهاب. ولعب العاملان هذان دوراً مدمِّراً في «اتفاقية أوسلو»: فوصول الروس خفض اعتماد إسرائيل على العمال الفلسطينيين، ما أتاح لها إحكام القبضة على الأراضي المحتلة، بينما شكل التوسّع السريع لاقتصاد الأمن العالي التقانة، شهية قوية جداً داخل إسرائيل للقطاعات الغنية والقوية المتعلّقة بالتخلي عن السلام من أجل القتال في حرب دائمة ومتوسّعة على حركات المقاومة التي تسمها إسرائيل بـ «الإرهاب».

تصادفت بداية «اتفاقية أوسلو»، لسوء الحظ، مع أسوأ مراحل تجربة «مدرسة شيكاغو» في روسيا. حصل تشابك الأيدي في البيت الأبيض في ١٣

أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبعد ثلاث سنوات تحديداً، أرسل يلتسين الدبابات من أجل إضرام النار في مبنى البرلمان، ممهداً الطريق لأعنف جرعة له من اقتصاد الصدمة.

غادر مليون يهودي الاتّحاد السوفياتيّ السابق، واتجهوا نحو إسرائيل في التسعينيات. ويشكِّل هؤلاء المهاجرون من الاتحاد السوفياتي أكثر من ١٨٪ من إجمالي سكان إسرائيل اليهود[١٤]. يصعب تحديد أثر إنتقال سكّاني بهذا الحجم إلى بلد صغير كإسرائيل. ويمكن مقارنة ذلك بانتقال كل مواطن من أنغولا وكمبوديا والبيرو إلى الولايات المتحدة. أما في أوروبا، فهذا يوازي انتقال اليونانيّين جميعهم إلى فرنسا.

كان عدد كبير من اليهود السوفيات، حين توجّهت الدفعة الأولى منهم إلى إسرائيل، يسعى إلى العيش في دولة يهودية بعد أن اضطّهدوا لأعوام عدة. إزداد عدد الروس المهاجرين إلى إسرائيل بعد الدفعة الأولى بشكلٍ ملحوظ بسبب تدهور الحالة ومعاناة الروس من اقتصاد الصدمة. لم يكن أفراد الدفعات التالية من الاتحاد السوفياتي صهاينة مثاليّين (حتى أن إيمان البعض منهم كان ضعيفاً جداً)، لكنهم كانوا لاجئين اقتصاديين. قال أحد المهاجرين المنتظرين خارج السفارة الإسرائيلية في موسكو العام ١٩٩٢ لـ «واشنطن تايمز» «ليس المهم إلى أين نذهب، بل من أين نأتي». واعترف ناطقٌ باسم منتدى الصهيونية اليهودية السوفياتية متحدثاً عن النزوح، بـ «هم ليسوا منجذبين إلى إسرائيل، لكنهم يشعرون بأنهم مطرودون من الاتحاد السوفياتي بسبب عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي». هاجرت الدفعة الأكبر من روسيا غداة الانقلاب الذي نفّذه يلتسن العام ١٩٩٣، في الوقت الذي بدأت فيه عملية السلام في إسرائيل. وهاجر بعد ذلك ٦٠٠٠٠٠ شخص إضافي من الدول السوفياتية[١٥].

حطّم هذا التحوّل الديموغرافي ديناميّة عملية السلام الهشّة أصلاً. لم تكن إسرائيل لتتمكن من الاستغناء عن خدمات الفلسطينيين في غزة وفي الضفة الغربية، لولا وصول اللاجئين السوفيات. وما كان اقتصادها ليصمد بدون مساهمة العمّال الفلسطينيين، تماماً كحال كاليفورنيا بدون المكسيكيين. كان

حوالى ١٥٠٠٠٠ فلسطيني يغادرون منازلهم في غزة والضفة الغربية كل يوم، وينتقلون إلى إسرائيل لتنظيف الشوارع وبناء الطرقات، بينما كان المزارعون والتجّار الفلسطينيّون يملؤون الشاحنات بالسلع ويذهبون إلى إسرائيل لبيعها في مختلف المناطق[١٦]. اعتمد كل طرف على الآخر من الناحية الاقتصادية، ومنعت إسرائيل الأراضي الفلسطينية من إنشاء علاقات تجارية مع الدول العربية.

وانتهت هذه العلاقة المتبادلة بين الطرفين نهائياً مع فشل «اتفاقية أوسلو». وعلى خلاف العمال الفلسطينيين الذين يهدّد وجودهم المشروع الصهيوني بسبب مطالبتهم الدولة الإسرائيلية بإعادة الأرض المسلوبة وبحقهم في المساواة، كان لعشرات آلاف المهاجرين الروس الأثر المعاكس تماماً. لقد تعزّزت الأهداف الصهيونية بزيادة نسبة اليهود على العرب، واستقدام يد عاملة رخيصة في الوقت عينه. فجأةً، امتلكت تل أبيب سلطةً جديدة لبدء عصر جديد في العلاقات مع الفلسطينيّين. بدأت إسرائيل في ٣٠ آذار/مارس من العام ١٩٩٣، سياسة الإغلاق، فأغلقت الحدود بينها وبين الأراضي المحتلة لأيام أو أسابيع، ما كان يعيق الفلسطينيين من الوصول إلى أعمالهم وبيع سلعهم. بدأت هذه الإجراءات على أنها آنية، وكردّ فعل على التهديد الإرهابي. لكن، سرعان ما أصبح هذا الوضع دائماً، ليس من ناحية الأراضي المحتلة وإسرائيل، بل بين أجزائها أيضاً، وعُزّزت هذه الإجراءات في نقاط تفتيش متطورة، واشتُهرت بسوء المعاملة.

اعتُبرت العام ١٩٩٣ فجر عصر جديد يحمل الأمل، إلا أنه بات السنة التي تحوّلت فيها الأراضي المحتلة من مساكن للطبقة الفقيرة من الإسرائيليين، إلى سجون. تضاعف عدد المستوطنين اليهود في الحقبة نفسها بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٠[١٧]. فما كان مستوطنات بدائية تحوّل إلى مستوطنات فخمة، وتعززت الضواحي بالطرقات الممنوعة، وبات من الواضح أنها صُممت لتضاف إلى الدولة الإسرائيلية. في خلال السنين التي كانت «اتفاقية أوسلو» تتم فيها، استمرت إسرائيل تطالب باحتياطي الماء في الضفة الغربية التي تغذي المستوطنات وتحيلها إلى إسرائيل.

لعب المهاجرون الجدد دوراً لم يولَ اهتماماً كبيراً. وبسهولة، استُدرج عدد كبير من السكان الآتين بدون أي فلس من الاتحاد السوفياتي بعد العلاج بالصدمة، إلى الأراضي المحتلة، حيث كانت المساكن متدنية الثمن، حيث توفّرت القروض والعروض. حتى أن بعض المستوطنات الطموحة كـ «آرييل» في الضفة الغربية، ظهرت فيها فجأة المدارس والفنادق، وملاعب الغولف، وبدأت توظف القادمين من الإتحاد السوفياتيّ، وتنشئ الحركات الكشفية، وتنشر مواقع الإنترنت باللغة الروسية. نجحت «آرييل» بمضاعفة سكانها بفضل هذه المقاربة، وهي تبدو اليوم نموذجاً مصغراً عن موسكو، حتى أنّ الإشارات على الطرقات كُتبت بالعبرية وبالروسية. إن نصف سكان المدينة هم أصلاً من الاتحاد السوفياتي. وتقدِّر مجموعة «السلام الآن في إسرائيل» عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات غير الشرعية بـ ٢٥ ألفاً، وصرّحت أيضاً بأن عدداً كبيراً من الروس خطوا هذه الخطوة بدون أن يعرفوا حقاً إلى أين هم ذاهبون[١٨].

وفت السنون التي تلت «اتفاقية أوسلو» في إسرائيل، دراماتيكياً، بوعدها بمقايضة النزاعات بالازدهار. خاضت الشركات الإسرائيلية في منتصف التسعينيات وأواخرها، غمار الاقتصاد العالمي بشغف، ولا سيما شركات التكنولوجيا العالية المتخصصة في الاتصالات وتكنولوجيا الإنترنت، فباتت تل أبيب وحيفا «سيليكون فالي» أخرى في الشرق الأوسط. وفي ذروة ثورة الإنترنت، كان ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي ونصف الصادرات، تأتي من التكنولوجيا العالية التقنية. وأصبح بالتالي اقتصاد إسرائيل أكثر اقتصادٍ معتمد على التكنولوجيا في العالم، بحسب «بزنس ويك»، حتى أنها ضاهت الولايات المتحدة في هذا الإطار بمرتين[١٩].

لعب الواصلون الجدد مرة أخرى دوراً مهماً في الفورة. من بين مئات الآلاف الذين وصلوا إلى إسرائيل في التسعينيّات، كان بعضهم أكثر احترافاً من العلماء المتخرّجين من معاهد إسرائيل الكبرى خلال السنين الثمانين لوجودها. حافظ هؤلاء الأشخاص أنفسهم على الجانب السوفياتي في الحرب الباردة. وقد

أصبحوا، كما قال أحد خبراء الاقتصاد الإسرائيليين، «المحرّك الرئيسي لصناعة إسرائيل التكنولوجية». ويصف شلومو بن عامي الأعوام التي تلت المصافحة في البيت الأبيض، بأنها «أكثر العصور إدهاشاً من حيث النموّ الاقتصادي والانفتاح على الأسواق في تاريخ إسرائيل»[٢٠].

وعد انفتاح الأسواق بإرباح الفريقين المتنازعين. لكن مع نخبة فاسدة حول عرفات، بات الفلسطينيون خارج الفورة التي تلت مرحلة «أوسلو». لكن الإغلاق شكّل عائقاً كبيراً، ولم يتم رفع هذه السياسة ولا حتى مرة واحدة في خلال السنين الأربع عشرة منذ وُضعت للمرة الأولى العام ١٩٩٣. وبحسب سارا روي خبيرة «هارفرد» في شؤون الشرق الأوسط، حين أُغلقت الحدود العام ١٩٩٣، كانت الارتدادات مريعة على الحياة الاقتصادية للفلسطينيين. وقالت الخبيرة في إحدى المقابلات إن «الإغلاق قد شكل الخطوة الأكثر ضرراً للاقتصاد في خلال مرحلة «أوسلو»، ومنذ ذلك الحين باتت الخطوة الأقسى التي فُرضت على اقتصاد مهدَّد أصلاً».

لم يتمكّن العمال من العمل، ولا التجار من بيع سلعهم، كما لم يتمكن المزارعون من بلوغ حقولهم. وانخفض إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد العام ١٩٩٣ في الأراضي المحتلة بحوالى نسبة ٣٠٪، وازدادت في السنة التالية نسبة الفقر بين الفلسطينيين بنسبة ٣٣٪. قالت روي التي تعمّقت بدراسة تأثير الإغلاق في الاقتصاد، إنه بحلول العام ١٩٩٦ «بات ٦٦٪ من القوة العاملة الفلسطينية عاطلة عن العمل أو ذات أجر متدنٍّ جداً»[٢١]. وبعيداً عن سلم الأسواق، ما عنته «أوسلو» للفلسطينيين هو اختفاء الأسواق، وقلّة العمل والحرية، ما كان سيؤدي إلى توسّع المستوطنات وتقليص مساحة الأراضي. وحوّل هذا الوضع الذي لا يطاق، الأراضي المحتلة إلى قنبلة موقوتة انفجرت حين زار أرييل شارون الحرم القدسي الشريف، كما يدعنه العرب، و«قبّة الهيكل» كما يدعو اليهود، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ما أجج الانتفاضة الثانية.

إن سبب إنهيار عملية السلام بالنسبة إلى إسرائيل والصحافة العالمية، هو عرض إيهود أولمرت في «كامب دايفد» في تموز/يوليو سنة ٢٠٠٠، الذي كان

يشكّل الصفقة الأفضل للفلسطينيين. بيد أن عرفات أدار ظهره لكرم إسرائيل، مثبتاً أنه لم يكن صادقاً فيما يتعلّق بمسعى السلام. فقد الإسرائيليون ثقتهم بالمفاوضات بعد هذا الاختبار، وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، فانتخبوا أرييل شارون، وبدأوا ببناء الحواجز التي يسمّيها الفلسطينيون الجدار الفاصل. وهذا الجدار هو عبارة عن شبكة جدران إسمنتيّة وأسياج فولاذية تخرج عن خطّ ١٩٦٧ الأخضر، لتصل إلى الأراضي الفلسطينية، دافعةً إليها مستوطنات ضخمة، ومستفيدةً من ٣٠٪ من مصادر المياه الفلسطينية في بعض المناطق[٢٢].

لا شك في أن عرفات أراد صفقة أفضل من تلك التي قدّمت إليه في «كامب دايفد» أو «طابا» في كانون الثاني/يناير العام ٢٠٠١، إلا أن هذه الصفقات حتى لم تنجز ما كان يُفترض بها إنجازه. ولا يشكّل اتفاق «كامب دايفد» أي تصحيح لوضع الفلسطينيين الذين طُردوا من منازلهم مع نشوء الكيان الإسرائيلي العام ١٩٤٨، برغم أن الإسرائيليين يدّعون عكس ذلك، كما أن هذا الاتفاق لم يمنح الفلسطينيين أبسط حقوقهم بتقرير مصيرهم. لكن شلومو بن عامي كبير مفاوضي الحكومة الإسرائيليّة في «كامب دايفد» و«طابا»، سجّل اختراقاً في صفوف ذلك الفريق العام ٢٠٠٦، واعترف بأن «كامب دايفد» لم يكن الفرصة الذهبية للفلسطينيين، وأنه لو كان فلسطينياً لكان قد رفضه[٢٣].

ساهمت عوامل أخرى بتخلي تل أبيب عن الجدية في مفاوضات السلام بعد العام ٢٠٠١، وكانت هذه العوامل مؤثرة جداً كتعنّت عرفات ورغبة شارون في تحقيق «إسرائيل الكبرى». أما العامل المتعلّق بنشوء اقتصاد إسرائيل التكنولوجي، فهو أن نخبة الاقتصاديين الإسرائيليين في مطلع التسعينيات أرادت السلام من أجل تحقيق الازدهار الذي بنوه في خلال سنيّ «أوسلو» التي انتهى بها المطاف إلى الابتعاد عن السلام، على خلاف ما كان متوقّعاً. حين اتّضح أن تخصص إسرائيل في الاقتصاد العالمي هو تكنولوجيا المعلومات، بات من المعلوم أن هذا يعني أن مفتاح النمو هو إرسال برمجيات وأقراص خاصة بأجهزة الكومبيوتر إلى لوس أنجلوس ولندن، وليس شحن سلع ثقيلة إلى بيروت ودمشق. لا يتطلّب نجاح إسرائيل في هذا المجال علاقات جيدة مع البلدان

المجاورة لها، أو إنهاء الاحتلال. ولم يشكّل نشوء اقتصاد التكنولوجيا سوى الخطوة الأولى في تحوّل إسرائيل الاقتصادي. أما الخطوة الثانية فأتت مع انهيار اقتصاد الإنترنت العام ٢٠٠٠ واحتاجت إسرائيل إلى إيجاد تخصص جديد لها في السوق العالمية.

كانت إسرائيل أكبر المتضررين من هذا الانهيار، بما أنها أكثر البلدان اعتماداً على التكنولوجيا من أجل اقتصادها. عرفت البلاد حينئذٍ تدهوراً حاداً. وتوقّع المحللون مع حلول حزيران/يونيو ٢٠٠١ إفلاس ٣٠٠ شركة إسرائيلية عالية التقانة، ما عنى فقدان عشرات الآلاف لوظائفهم. وأعلنت صحيفة أعمال تل أبيب «غلوبز»، في عنوان لها، أن العام ٢٠٠٢ كان «أسوأ عام على الاقتصاد الإسرائيلي منذ ١٩٥٣»[٢٤].

إن السبب الوحيد الذي لم يجعل الركود أكثر سوءاً هو، بحسب ما أشارت إليه الصحيفة، تدخل الحكومة الإسرائيلية السريع بزيادة نسبة ١٠,٧٪ في الإنفاق العسكري، المموّل جزئياً من تخفيض ميزانية الخدمات الاجتماعية. وشجّعت الحكومة قطاع الصناعة التكنولوجية على الانتقال من المعلومات والاتصالات إلى المراقبة والأمن. لعبت قوّات الدفاع الإسرائيلية دور حاضنةٍ للأعمال، في تلك المرحلة. اختبر الإسرائيليون الشبان أنظمة الشبكات وأجهزة المراقبة بينما كانوا يؤدون خدمتهم العسكرية، وترجموا هذه المعرفة إلى مشاريع عملية، لدى عودتهم إلى الحياة المدنية. تدفّقت بالتالي اكتشافات جديدة في المجالات كافّة، بدءاً من «البحث والتدقيق» في البيانات، مروراً بكاميرات المراقبة، وصولاً إلى التعرّف إلى الإرهابيين[٢٥]. اعتمدت إسرائيل نظرة اقتصادية جديدة بصراحة حين زاد الطلب على هذه المنتجات إلى حد كبير في الأعوام التي تلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. كان بالإمكان استبدال النموّ الناتج عن فورة الإنترنت بفورة الأمن القومي. وشكّل ذلك زواجاً كاملاً بين حزب الليكود المتشدّد واعتماده الراديكالي مبادئ «مدرسة شيكاغو، التي جسّدها بنيامين ناتانياهو وزير المالية في عهد شارون، وحاكم مصرف إسرائيل الجديد ستانلي فيشر الذي ترأس التخطيط لمغامرات العلاج بالصدمة التي قام بها صندوق النقد الدوليّ في روسيا وآسيا.

كانت إسرائيل قد بدأت بتحقيق انتعاش بارز، بحلول العام ٢٠٠٣. وبحلول العام ٢٠٠٤، بدا البلد كأن معجزة قد حوّلته، إذ بات أداؤه أفضل من أي بلد غربي بعد الانهيار الكبير الذي تعرّض له. ويعود الجزء الأكبر من هذا النمو إلى موقف إسرائيل الذكي من نفسها، كمركز تجاري كبير لتكنولوجيات الأمن القومي. أما التوقيت فكان ممتازاً. باتت الحكومات كلها حول العالم مهووسة بكل ما يمكنه محاربة الإرهاب، بالإضافة إلى الخبرة البشرية في العالم العربي. بدت إسرائيل تحت قيادة حزب الليكود، كأنها صالة عرض لمنتجات الأمن القومي، تعكس عقوداً من الخبرة والاحتراف في محاربة التهديد العربي والسلم. وباتت إسرائيل تمهّد الطريق للولايات المتحدة وأوروبا، كأنها تقول لهما إن الحرب على الإرهاب التي تخوضانها الآن عرفتها إسرائيل منذ نشأتها. وأرادت إسرائيل أن تكون شركاتها المخصخصة والعالية التقانة دليلاً في «الحرب على الإرهاب».

أصبحت إسرائيل، في ليلةٍ وضحاها، كما ورد في مجلة «فوربز»، «البلد الذي ينبغي قصده من أجل تكنولوجيات محاربة الإرهاب»[٢٦]. لقد لعبت إسرائيل كل سنة، منذ العام ٢٠٠٢، دور المضيف لعددٍ من المؤتمرات حول الأمن القومي جمعت صناع قرار، ومسؤولين في الشرطة، ومدراء تنفيذيين من العالم كله. وكان حجم هذه المؤتمرات يكبر سنوياً. ومع إنحسار السياحة التي تهدِّدها المخاوف الأمنية، ظهرت السياحة المحاربة للإرهاب هذه لترأب الصدع، إلى حدٍّ ما.

عُقد أحد هذه المؤتمرات في شباط/فبراير ٢٠٠٦ تحت عنوان «جولة وراء كواليس إسرائيل في حربها على الإرهاب»، وسافر موفدون من مكتب التحقيقات الفدرالي، و«مايكروسوفت»، وشبكة النقل الجماعي في سنغافورة، وغيرهم، إلى عدد من مواقع إسرائيل السياحية، كالكنيست، والمسجد الأقصى، وحائط المبكى (حائط البراق). وكان الزوّار يتأملون بإعجاب جهاز الأمن الأشبه بحصنٍ منيع ليروا إن كان بالإمكان تنفيذه في موطنهم. استضافت إسرائيل أيضاً في أيّار/مايو من العام ٢٠٠٧، مدراء مطارات عدة في الولايات المتحدة،

حضروا ورشات عمل حول أنواع الركاب العدائيين والتفتيش المعتمد في مطار بن غوريون الدولي بالقرب من إسرائيل. وفسّر ستيفن غروسمان، مسؤول الملاحة الجوية في مطار أوكلاند في كاليفورنيا، أنه هناك «بسبب أمن إسرائيل الأسطوري». إلا أن بعض الأحداث كانت فظيعةً. ففي المؤتمر الدولي للأمن القومي العام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، نظّم الجيش الأميركي «مناورةً لكارثة جماعيّة تؤدي إلى عدد هائل من الضحايا بدأت في مدينة نس زيونا، وانتهت في مستشفى «أساف هاروفي»، وذلك على حد تعبير المنظّمين[٢٧].

لم يكن هناك من مؤتمرات للسياسات، بل عروض تجاريّة مربحة جداً تؤكّد قوة شركات أمن إسرائيل. وارتفعت، نتيجةً لذلك، صادرات إسرائيل من المنتجات الخاصّة بمحاربة الإرهاب بنسبة ١٥٪ العام ٢٠٠٦، وكان من المقرّر أن تنمو بنسبة ٢٠٪ العام ٢٠٠٧، ما يشكّل مجموع ١,٢ مليار دولار سنوياً. وفي العام ٢٠٠٦، بلغت صادرات البلد من المنتجات الدفاعية رقماً قياسياً وهو ٣,٤ مليارات دولار (بالمقارنة مع ١,٦ مليار دولار العام ١٩٩٢)، ما جعل من إسرائيل البلد الرابع في تجارة الأسلحة في العالم، أي أنّه تقدَّم على المملكة المتحدة. وتملك إسرائيل أسهماً تكنولوجية مسجلة في لائحة سوق الـ «ناسداك» ـ وعددٌ كبير منها متعلّق بالأمن ـ، أكثر من أيّ بلدٍ آخر. كما أنها تملك براءات اختراع مسجّلة في الولايات المتحدة أكثر من الصين والهند مجموعتين. ويشكّل الآن قطاع التكنولوجيا المعتمد بشكلٍ رئيسي على الأمن، ٦٠٪ من الصادرات[٢٨].

قال لن روزن، وهو من كبار المصرفيين المستثمرين لمجلة «فورتشن»، إن «الأمن أهمّ من السلام». وأثناء «اتفاقية أوسلو»، «كان الناس يتطلّعون إلى السلام، كي لا يعيق العنف النمو»[٢٩]. وكان بإمكانه التعمق أكثر بعد؛ فالأعمال التي تؤمّن «الأمن» ـ في إسرائيل وحول العالم ـ مسؤولة مباشرةً عن الجزء الأكبر من نمو إسرائيل المزدهر في الأعوام الأخيرة. ولسنا نبالغ إن قلنا إن قطاع الحرب على الإرهاب قد أنقذ اقتصاد إسرائيل المهدد، تماماً كما ساعدت رأسمالية الكوارث في إنقاذ أسواق الأسهم العالمية

وهذه عيّنة صغيرة عن إنجازات الصناعة:

• يمكن تسجيل اتصال يرد إلى قسم شرطة نيويورك ليتم تحليله، وذلك بفضل تكنولوجيا من اختراع «نايس سيستمز»، وهي شركة إسرائيلية. وتشرف «نايس» أيضاً على اتصالات شرطة «لوس أنجلوس» و«تايم ورنر»، كما أنها تؤمن كاميرات فيديو لمراقبة مطار رونالد ريغن الوطني، من بين عشرات من الزبائن الآخرين[٣٠].

• الصور الملتقطة في شبكة قطار لندن مسجّلة على كاميرات مراقبة «فرينت»، التي تملكها شركة إسرائيلية عملاقة في قطاع التكنولوجيا. تُستخدم أجهزة مراقبة «فرينت» أيضاً في وزارة الدفاع الأميركية، وفي مطار دلز الدولي في واشنطن، وفي الكونغرس الأميركي، وشبكة القطار السريع في مونريال. ولهذه الشركة زبائن في أكثر من خمسين عاماً، وهي تساعد أيضاً بعض الشركات الكبرى كـ «هوم ديبوت وتارغت» على مراقبة موظفيها[٣١].

• يملك الموظفون في مدن «لوس أنجلوس»، و«كولومبس»، و«أوهايو»، بطاقات ذكية تعرّف عنهم، من صنع شركة «سوبر كوم» الإسرائيلية، التي تفتخر بترؤس جايمس ووسلي مدير وكالة الاستخبارات الأميركية السابق لمجلسها الاستشاري. ولقد طلب بلد أوروبي لم يُذكر اسمه من الشركة، وضع برنامج بطاقات هوية للبلد بأكمله، كما طلب بلد آخر وضع برنامج لجوازات مرور ذات تعريف الكتروني. وتُعتبر كلتا المبادرتين موضوعاً مثيراً للجدل[٣٢].

• أمّا أنظمة حماية برامج أجهزة الكمبيوتر المستخدمة في أكبر شركات الكهرباء الأميركية، فهي من صنع العملاق التكنولوجي الإسرائيلي «تشك بوينت»، إلا أن الشركات كانت قد طلبت التكتّم على اسمها. وبحسب الشركة، يستخدم «٨٩٪ من شركات «فورتشن» الـ ٥٠٠، تلجأ إلى حلول «تشك بوينت» الأمنية»[٣٣].

• في التحضيرات لـ «سوبر بول» ٢٠٠٧، تلقّى عمّال مطار «ميامي» الدولي تدريباً للتعرّف إلى «الأشخاص الخطرين وليس المواد الخطرة فقط»، وذلك من

خلال نظام سيكولوجي يُدعى «التعرف إلى نمط التصرف»، طوّرته شركة إسرائيلية تُدعى «نيو آيج سكيورتي سوليوشنز». والمدير التنفيذي لهذه الشركة، هو مسؤول الأمن في مطار بن غوريون سابقاً. تعاقدت مجموعة من المطارات مع الشركة في السنين الأخيرة من أجل تدريب موظّفيها على التعرّف إلى خلفيّة الركاب. ومن بين هذه المطارات، مطار بوسطن وسان فرانسيسكو وغلاسكو وأثينا وهيثرو في لندن، بالإضافة إلى مطارات أخرى. وتلقى عمّال المرفأ في منطقة النزاع في دلتا النيجر، تدريباً من الشركة عينها، تماماً كما تلقى التدريب عمال وزارة العدل في هولندا، وحرّاس تمثال الحرية، والشرطة في مكتب نيويورك لمحاربة الإرهاب(٣٤).

• حين قرّر حي أودبن الغني في نيو أورلينز أنه في حاجة إلى شرطته الخاصة بعد إعصار كاترينا، لجأ إلى شركة أمن إسرائيلية هي «إنستينكتيف شوتينغ إنترناشيونال»(٣٥).

• تلقّى عناصر البوليس الكنديّ الملكيّ (وكالة الشرطة الفدرالية في كندا)، التدريب من معلّمي أمن عالميين، في شركة مركزها فرجينيا، متخصّصة بتدريب الجنود والتدريب على تطبيق القوانين. ويقوم المعلّمون بنشر «الخبرة الإسرائيلية الطويلة، وهم عناصر متقاعدون من قوّات المهام الخاصة الإسرائيلية... من قوات الدفاع الإسرائيلية، ووحدات الشرطة الإسرائيلية لمكافحة الإرهاب، وخدمات الأمن العامة أو «الشين بت»». وتشمل لائحة نخبة زبائن الشركة مكتب التحقيقات الفدرالي، والجيش الأميركي، والبحرية الأميركية، والأسطول البحري الأميركي، وشرطة لندن الحضرية(٣٦).

• تلقى العملاء الخاصون في قسم الأمن القومي الأميركي العاملون على الحدود المكسيكية في نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٧، تدريباً مكثّفاً لمدّة ثمانية أيام نظّمته مجموعة الجولان. أُسست هذه المجموعة من قبل ضبّاط سابقين في القوات الإسرائيلية الخاصة، وهي توزّع ٣٥٠٠ موظف في سبعة بلدان مختلفة. قال توماس بيرسن، رئيس عمليات الشركة «نحن نضع لمسة إسرائيلية أساسيّة على إجراءاتنا». وفسّر بيرسن برنامج التدريب الذي يغطي كل شيء بدءاً من

القتال المباشر إلى إصابة الأهداف، «من أجل أن يصبحوا قادرين على التقدم بالآليات الرياضية». يقع مركز هذه المجموعة الآن في فلوريدا، لكنها لا تزال تسوّق خدماتها، فهي تنتج آلات الأشعّة السينية، وآلات رصد المعادن والبنادق. وتشمل لائحة زبائنها، بالإضافة إلى العديد من الحكومات والمشاهير، شركة «إكسون موبيل»، و«شل»، و«تكساكو»، و«الفايز»، و«سوني»، و«سيتي غروب»، و«بيتزا هات»[٣٧].

• حين احتاج قصر «باكينغهام» إلى نظام أمن جديد، اختار واحداً من تصميم «ماغال»، وهو واحدة من شركتي إسرائيل اللتين كانتا الأكثر التزاماً ببناء «الحاجز الأمني»[٣٨].

• حين بدأت «بوينغ» ببناء السياج الوهمي المقرَّر، الذي قُدِّرت كلفته بـ ٢,٥ مليار دولار على الحدود الأميركية مع المكسيك وكندا. ويشمل برنامج هذا النظام أجهزة تحسُّس الكترونية كاملة، وطائرات مع قبطان آلي، وكاميرات مراقبة، وألف و١٨٠٠ برج، وسيكون أبرز شركائها شركة «إلبت». و«إلبت» هي شركة إسرائيلية أخرى، تُعنى ببناء الجدار المثير للجدل الإسرائيلي الذي يشكّل أكبر مشروع بناء في تاريخ إسرائيل والذي كلّف أيضاً ٢,٥ مليار دولار[٣٩].

قد يتّضح أن «الحواجز الأمنية» هي أكبر كارثة في السوق، ولا سيما مع اعتماد عدد متزايد من البلدان نظام الحصن المنيع، الذي يقضي ببناء سياج عالية التقانة، كذلك الموجود بين الهند وكشمير، وبين المملكة العربية السعودية والعراق، وبين أفغانستان وباكستان. ولهذا السبب، لا تهتم شركتا «إلبت» و«ماغال» للدعاية السلبية التي قد تجلبها هذه الجدران في إسرائيل، بل تعتبرانها دعاية مجّانية. وفسّر المدير التنفيذي لـ «ماغال»، إيفن جاكوب إزرا، أن «الناس يظنون أننا الوحيدون الذين اختبروا هذه التجهيزات في الحياة الحقيقية»[٤٠]. ولاحظت شركتا «إلبت» و«ماغال» أن أسعار أسهمهما ارتفعت بما يفوق الضعف منذ ١١ أيلول/سبتمبر، وهذا الأداء يُعتبر عادياً بالنسبة إلى أداء أسهم الأمن القومي في إسرائيل. لم تكن شركة «فرينت»، «عرّابة كاميرات المراقبة»، تجني شيئاً، قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. إلا أنّه بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦،

ارتفع سعر أسهمها بما يفوق الثلاثة أضعاف بفضل فورة المراقبة[٤١]، يدرك مراقبو الأسهم جميعهم الأداء العجيب لشركات الأمن القومي الإسرائيلية، إلا أنه نادراً ما يتم الحديث عنه كعامل سياسي إقليمي. إلا أنه ينبغي التطرق إلى هذا الموضوع. لم يكن من باب الصدفة تزامن قرار دولة إسرائيل بوضع «مكافحة الإرهاب» في محور صادراتها مع تخلّيها عن مفاوضات السلام. وتشكّل هذه الخطوة استراتيجية واضحة لإعادة تأطير إسرائيل استراتيجيتها في الصراع مع فلسطين، بحيث يتم تصوير هذا الصراع على أنه حرب عالميةً على الإرهاب وليس نزاعاً مع حركة قومية حول أهداف محددة للحقوق على الأرض. وتواجه هذه الحرب العالمية قوى متعصّبة، محور أعمالها التدمير.

لم يكن الاقتصاد بأي شكل من الأشكال، المحفّز للتصعيد في المنطقة منذ العام ٢٠٠١، وليس هناك من نقص في العوامل المؤججة للعنف لدى الأطراف كلها. وبرغم ذلك، شكّل الاقتصاد في بعض المراحل في هذا الإطار المعادي للسلام الذي طال انتظاره، قوة توازن دفعت السياسيين المترددين إلى المفاوضات،كما في التسعينيات. وما فعلته فورة الأمن القومي، هو تغيير مسار هذه العملية خالقةً قطاعاً قويّاً يستثمر بالعنف المتواصل.

وككل الحدود التي تنشئها سياسة «مدرسة شيكاغو»، اتّسم نمو إسرائيل الفجائي بعد ٩/١١ بشرخ كبير بين الأغنياء والفقراء داخل الدولة. وترافق هذا التعزيز الأمني بموجة من الخصخصة والتخفيض في تمويل البرامج الاجتماعية الذي قضى على إرث العمل الصهيوني الاقتصادي، وجلب عدوى عدم المساواة التي لم يعرفها الإسرائيليون من قبل. كان ٢٤,٤٪ من الإسرائيليين في العام ٢٠٠٧، يعيشون تحت خط الفقر، علماً بأن نسبة الأطفال الفقراء هي ٣٥,٢٪ بالمقارنة مع ٨٪ فقط قبل عشرين عاماً[٤٢]. لم تكن أرباح الفورة واسعة التشارك، بل اقتصرت بشكل كبير على مجموعة محصورة من الإسرائيليين، ولا سيما القطاع القوي المتعلّق بالجيش والحكومة، وذلك برغم فضائح الفساد المعهودة بين الشركات. قضي في ظل هذه الأجواء، على المحفّز الرئيسي لإرساء السلام.

كانت نقلة قطاع الأعمال الإسرائيلي في اتجاه السياسة نقلة دراماتيكيّة. ولم تعد النظرة التي تجذب سوق عملة تل أبيب، النظرة إلى إسرائيل على أنها مركز إقليمي للتجارة، بل باتت حصناً ذا طابع مستقبلي، قادراً على الصمود حتى في بحرٍ من الأعداء المعروفين. وظهرت إعادة النظر في هذا السلوك جليةً في صيف ٢٠٠٦، حين حوّلت إسرائيل ما كان يُفترض أن يكون عملية تبادل أسرى مع «حزب الله» إلى حرب متكاملة العناصر. ولم تقم شركات إسرائيل بدعم الحرب فحسب، بل رعتها أيضاً. فوزّع مصرف «ليومي»، المصرف الإسرائيلي الكبير المخصخص حديثاً، ملصقات تحمل شعارات كـ «سننتصر» و«نحن أقوياء»، في الوقت الذي كتب الصحافي والروائي الإسرائيلي إسحاق لاور أن «الحرب الحالية هي الحرب الأولى التي تشكّل فرصة دعائيّة لأكبر شركاتنا الهاتفية التي استغلّت هذه الحرب لإطلاق حملة إعلامية ضخمة»[٤٣].

من الواضح، أنّه لم يعد هناك من سبب للصناعة الإسرائيلية كي تخشى الحرب. وعلى خلاف العام ١٩٩٣، حين كان يُنظر إلى النزاع على أنه حاجز أمام النمو، نمت سوق عملة إسرائيل في آب/أغسطس ٢٠٠٦، أي في الشهر نفسه التي جرت فيه الحرب المدمّرة. ونما في الفصل الأخير من العام نفسه الذي شهد التصعيد الدموي في الضفّة الغربية وقطاع غزّة بعد انتخاب حماس، اقتصاد إسرائيل بشكلٍ عام بنسبة ٨٪ أي ما يفوق ثلاثة أضعاف نسبة النمو في الاقتصاد الأميركي في الفترة نفسها. وتقلّص في المقابل الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٪ في العام ٢٠٠٦، مع إقتراب معدلات الفقر إلى ٧٠٪[٤٤].

استضافت سوق أسهم نيويورك بعد مرور شهر على إعلان الأمم المتحدة وقف إطلاق النار بين إسرائيل و«حزب الله»، مؤتمراً خاصاً بالاستثمار في إسرائيل. شارك في المؤتمر أكثر من مئتي شركة إسرائيلية، معظمها ينتمي إلى قطاع الأمن القومي. وكانت الحركة الاقتصادية في الوقت نفسه، تشهد ركوداً في لبنان. وكانت ١٤٠ شركة متخصصة بالصناعة، وبالمنازل الجاهزة، والمنتوجات الطبية ومشتقات الحليب، ترفع الأنقاض التي خلّفتها القذائف

والصواريخ الإسرائيلية. وأتت الرسالة من اجتماعات نيويورك غير متأثرة بانعكاسات الحرب: «إسرائيل منفتحة أمام الأعمال، وهي لطالما كانت كذلك»؛ هذا ما قاله سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، دان غيلرمان، في ترحيبه بالوفود المشاركة في المؤتمر[٤٥].

كان لا يمكن قبل هذه المرحلة بعقد، تخيّل ازدهار يلي فترة حرب. دعا غيلرمان، رئيس اتحاد غرف التجارة، إسرائيل إلى اغتنام الفرصة حتى تصبح سنغافورة الشرق الأوسط». وبات غيلرمان الآن، أحد أبرز الصقور المشجّعة للحرب، ما كان من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التصعيد. قال غيلرمان، على قناة الـ «سي أن أن»، إنه «برغم أنه ليس من اللائق سياسياً، أو من غير الصحيح، أن نقول إن المسلمين جميعهم إرهابيون، فإنّه يبدو صحيحاً كثيراً أنّ جميع الإرهابيّين هم من المسلمين. إذاً، هذه ليست حرباً إسرائيليّة، بل حرب عالميّة»[٤٦].

إن هذه الدعوة إلى حرب عالمية دائمة ومستمرة، هي نفسها التي أطلقتها إدارة بوش كدليل إلى أعمال رأسمالية الكوارث الناشئة بعد ١١ أيلول/ سبتمبر. هذه ليست حرباً يمكن أي بلد أن يفوز بها، لكن الفوز ليس الهدف. الهدف هو توفير «الأمن» داخل الدول المحصَّنة، معززة بنزاعات ضيّقة النطاق خارج جدرانها. وهذا هو الهدف نفسه بطريقة أو بأخرى، لشركات الأمن الخاصة في العراق: أي تأمين حماية المحيط الرئيسي. تقدِّم بغداد ونيو أورلينز وساندي سبرينغز، أمثلة حيّة على المستقبل المحصَّن الذي تبنيه رأسمالية الكوارث، وتديره. وتُعتبر إسرائيل البلد الأكثر تقدُّماً في هذه العملية. لقد حوّل بلدٌ نفسه إلى مجتمع محصّن محاط بأشخاص محتجزين في الخارج، ومستبعدين في مناطق حمراء. هذا ما تؤول إليه المجتمعات حين تفقد أي تحفيز اقتصادي لها لإرساء السلام، وحين تنجرف إلى القتال والربح من الحرب اللامتناهية، التي لا يمكن ربحها ضدّ الإرهاب. في هذه المجتمعات الجديدة جزء أشبه بإسرائيل، وجزء أشبه بقطاع غزة.

يُعتبر وضع إسرائيل حالة قصوى، إلا أن خلق هذا النوع من المجتمعات

ليس مستحيلاً. تزدهر وحدة رأسمالية الكوارث في ظروف نزاعات طفيفة باتت الهدف في مناطق الكوارث، من نيو أورلينز إلى العراق. بدأ الجنود الأميركيون في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٧، بتطبيق مخطط يقضي بتحويل عدد من المجتمعات العراقية المتقلّبة إلى مجتمعات محصَّنة تحيط بها نقاط التفتيش والجدران الاسمنتية، حيث يمكن رصد العراقيين بواسطة تقنية التعريف الالكتروني. وقال أحد سكان الأدهميّة. وهو يشاهد تسوير حيّه «سوف نصبح كالفلسطينيين»[٤٧]. وبعد أن بات من الواضح أن بغداد لن تكون يوماً دبي، ونيو أورلينز لن تكون «ديزني لاند» تقضي الخطة «ب» بتحويلهما إلى كولومبيا أو نيجيريا، أي إلى بلد ذي صراعات لامتناهية يتولّى أمرها إلى حد كبير جنود تابعون للشركات الخاصة، تُختصر وظائفهم باستخراج الموارد الطبيعية من الأرض، ويساعدهم مرتزقة يحرسون أنابيب النفط، والمنصات، واحتياطات الماء.

بات من الشائع تشبيه غيتوهات قطاع غزّة والضفّة الغربيّة مع الجدران الاسمنتية، والسياج الكهربائي، ونقاط التفتيش، بنظام «بانتوستان» في جنوب أفريقيا، الذي ترك السود في غيتوهات، وأجبرهم على إبراز تصريحات مرور لدى مغادرتهم إياها. قال جون دوغارد، المحامي من جنوب أفريقيا الذي يعمل مراسلاً لدى الأمم المتحدة، عن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية في شباط/فبراير ٢٠٠٧ إن «قوانين إسرائيل وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشبه إلى حدّ كبير ظروف الفصل العنصري»[٤٨]. لقد كانت نقاط الشبه صارخة، إلا أن أوجه الخلاف حاضرة أيضاً. شكّل نظام «بانتوستان» في جنوب أفريقيا مخيمات عمل بشكلٍ رئيسي، وكانت هذه طريقة لترك العمال الأفارقة تحت مراقبة دقيقة، وللتأكد من عملهم لقاء أجر بخس في المناجم. لكن ما بنته إسرائيل هو نظام مصمم لتطبيق العكس تماماً، أي لمنع الفلسطينيين من العمل، وتحويلهم إلى شبكة مؤلّفة من ملايين الأشخاص الذين يشكلون فائضاً على البشرية.

لم يكن الفلسطينيون الشعب الوحيد الذي وقع ضحية الفئوية. فملايين

الروس باتوا فائضاً في وطنهم، ما دفع بالعديد منهم إلى الهرب إلى إسرائيل على أمل إيجاد عمل وحياة لائقين فيها. وبرغم تفكيك نظام الـ «بانتوستان» في جنوب أفريقيا، لا يزال أحد الشعوب الأربعة الذي يعيش في أكواخ وفي بؤر بؤس سريعة التمدد، فائضاً على دولة جنوب أفريقيا الجديدة والليبرالية(٤٩). بات إقصاء ما يتراوح بين ٢٥٪ و٦٠٪ من السكان علامة فارقة لحملات «مدرسة شيكاغو» منذ أن بدأت «بؤر البؤس» تنتشر كالفطريات في المخروط الجنوبيّ بأميركا اللاتينية في السبعينيات. وبنى الأثرياء في جنوب أفريقيا، وروسيا، ونيو أورلينز، الأسوار حولهم. أمّا إسرائيل، فخطت في هذا المضمار خطوة أخرى إلى الأمام: لقد بنت هذه الأسوار حول الشرائح الخطيرة الفقيرة.

تقهقر الصدمة

نشأة إعادة إعمار الشعب

أريد أن أقول لكم يا إخوتي الهنود، هنا في بوليفيا، إن حركة المقاومة التي دامت خمسمئة سنة، لم تذهب سُدىً. يشكّل هذا الصراع الديموقراطي والثقافي، جزءاً من صراع أجدادنا. إنه استمرار نضال الشعوب الأصلية بقيادة توباك كاتاري ضد الاستعمار؛ استمرار لنضال تشي غيفارا.

إفو موراليس، بعد أن أدى قسمه الرئاسي في بوليفيا، في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦[١].

الناس هم أكثر من يعلم هم أفضل من يعرف كل زاوية وكل تفصيل في مجتمعهم. وهم يدركون أيضاً نقاط ضعفهم.

بيشيت راتاكول، المدير التنفيذي لمركز التأهُّب للكوارث الآسيويّ، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦[٢].

الناس من الشارع قد بنوا المدينة مرتين: في النهار بنينا منازل الميسورين، أما في الليل وعطلات نهاية الأسبوع، فكنا نبني منازلنا وأحياءنا بروح من التضامن.

أندريس أنتيانو، أحد سكان كراكاس في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤[٣].

رافقَ نعيَ ميلتون فريدمان، لدى وفاته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تخوُّف من أن يشكل رحيله مؤشراً إلى نهاية عصر. تساءل الصحافيّ ترانس كوركوران من الـ «ناشيونال بوست» الكندية، وهو أحد أوفى تلامذة فريدمان،

إن كانت هذه الحركة العالمية التي أطلقها الخبير الاقتصادي قادرة على الاستمرار. «سيترك فريدمان فراغاً، بما أنه كان آخر الأسود الكبرى في السوق الاقتصادية. ليس هناك أي شخص على قيد الحياة اليوم يوازي مكانته تلك. هل المبادئ التي ناضل فريدمان من أجلها وتحكّم فيها، ستصمد على الأمد الطويل، بدون قيادة جديدة حازمة وجذّابة ومفكّرة؟ تصعب الإجابة عن هذه الحالة»(٤).

لم يشمل تقييم كوركوران المتشائم، حالة الفوضى التي نشأت عن الرأسمالية المتفلّتة في تشرين الثاني/نوفمبر. كان ورثة فريدمان الفكريون في الولايات المتحدة، أي المحافظون الجدد، الذين أطلقوا رأسمالية الكوارث في الدرجة الأدنى من تاريخهم. أما ذروة الحركة، فكانت فوز الجمهوريين بالكونغرس العام ١٩٩٤، قبل تسعة أيام فقط من وفاة فريدمان، لكنهم خسروه مجدداً أمام أغلبية ديموقراطية. ولعبت عوامل أساسية ثلاثة دوراً أساسياً في هزيمة الجمهوريين في الانتخابات النصفية العام ٢٠٠٦، هي الفساد السياسي، وسوء إدارة الحرب على العراق، والميل الذي تحدّث عنه أحد المرشحين الديموقراطيين الفائزين في مجلس الشيوخ جيم ويب وهو انجراف البلد «نحو نظام طبقي لم نر له مثيلاً منذ القرن التاسع عشر»(٥). وفي كل حالة من هذه الحالات، أرست عقائد خبراء جامعة «شيكاغو» (الخصخصة والحرية المطلقة، والتخفيض من ميزانية خدمات الدولة)، دعائم الانهيار.

شدّد أورلاندو لتوليه، الذي كان الضحيّة الأولى للثورة المضادّة، في العام ١٩٧٦، على أنّ عدم المساواة الذي سببه «خبراء شيكاغو» في التشيلي «لم يكن سياسة اقتصاديّة جديرة بالثقة، بل نجاح سياسي موقت». كان من الواضح بالنسبة إليه أن دكتاتورية السوق الحرة تقوم بما صمّمت للقيام به، فهي لم تخلق اقتصاداً متناغماً جداً، لكنّها زادت الأثرياء ثراءً، وحوّلت الطبقة العاملة إلى طبقة فقيرة وبائسة. لقد تكرر هذا النمط الطبقي حيثما انتصر «خبراء شيكاغو». وبرغم النمو المذهل في الصين مثلاً، تضاعف الفارق بين مداخيل سكان المدن والـ ٨٠٠ مليون شخص في الأرياف، في خلال السنين العشرين الماضية. أمّا

في الأرجنتين، حيث كانت المجموعة الأغنى التي تشكل ١٠٪ من السكان في ١٩٧٠ تجني ١٢ ضعف ما يجنيه الأكثر فقراً، فقد بات هذا الفارق في العام ٢٠٠٢، ٤٣ ضعفاً. ولقد تعمَّم نجاح التشيلي السياسي بشكل فعليّ. وكشفت دراسة أجرتها الأمم المتحدة في كانون الثاني/ديسمبر من العام ٢٠٠٦، أي بعد شهر من وفاة فريدمان، أن «نسبة الـ ٢٪ الأغنى من سكان الأرض الراشدين يملكون أكثر من نصف الثروة الأسرية في العالم كله». كانت النقلة الأبرز في الولايات المتحدة، حيث كان المدراء التنفيذيون يجنون ٤٣ ضعف ما يجنيه العامل العاديّ العام ١٩٨٠، حين أطلق رونالد ريغن الحملة الـ «فريدمانيّة». وبحلول العام ٢٠٠٥، بات المدراء التنفيذيون يجنون ٤١١ ضعفاً. بدأت الثورة المضادّة بالنسبة إلى هؤلاء المدراء التنفيذيين في الطوابق السفلى لمبنى العلوم الاجتماعية في الخمسينيات، وحققت نجاحاً لا شك فيه، إلا أن كلفة هذا النصر كانت فقدان الثقة بوعود السوق الحرة الأساسية بتشارك هذه الثروة النامية. قال ويب في حملة الانتخابات النصفية، إن اقتصادات الضريبة على الأجور العالية، لم يكن لها وجود»(٦).

لم يشكّل استحواذ أقلية صغيرة من الناس على ثروة العالم، عملية سمليّة كما كان واضحاً، كما أنها لم تكن يوماً عملية مشروعة. كان كوركوران محقاً في التساؤل عن حجم قيادة الحركة، لكن المشكلة لم تقتصر على عدم وجود أشخاص يتمتعون بمواصفات فريدمان، بل كانت تكمن في سلسلة الفضائح والجرائم الغريبة التي أحاطت بمن كانوا في الصفوف الأمامية في تحرير السوق من القيود. ويعود تاريخ هذه الفضائح إلى الاختبارات الأولى في أميركا اللاتينية، وإلى الأحداث الأخيرة في العراق. تقدّم جدول أعمال «شيكاغو» أثناء هذا التاريخ الممتد على ٣٥ سنة، بفضل تعاون وثيق مع أبرز وجوه الأعمال وأصحاب عقيدة الفتح، وقادة سياسيين ذوي قبضة حديدية. وبحلول العام ٢٠٠٦، كان اللاعبون الأساسيون من كلّ مخيّم إما مسجونين وإما متهمين.

أوغستو بينوشي، هو أول قائد سياسي يطبق العلاج بالصدمة الذي صممه فريدمان، وقد فُرضت عليه الإقامة الجبرية، إلاّ أنه توفّي قبل محاكمته بأي من

تهم الفساد والقتل التي وجّهت إليه. حضر في اليوم الذي تلى وفاة فريدمان، حضر أحد عناصر شرطة بورداببري لتوقيف خوان ماريا بورداببري بتهمة قتل ٤ يساريين بارزين العام ١٩٧٦. بورداببري هو من كان يحكم الأورغواي أثناء اعتمادها العلاج القاسي بالصدمة، بينما كان زملاء فريدمان وتلامذته يعملون كمستشارين بارزين. ونزعت المحكمة في الأرجنتين الحصانة عن قائد الطغمة السابق، وأرسلت الرئيس السابق خورخي فيديلا والأدميرال إميليو ماسيرا إلى السجن المؤبّد. أما دومينغو كافالو الذي ترأس المصرف المركزي أثناء الدكتاتورية، وطبّق العلاج بالصدمة بحسب برنامج ديموقراطي، فهو أيضاً أُدين بتهمة «الغش في الإدارة العامة». لقد كلّف الدين الذي حصل عليه كافالو من مصارف أجنبية في العام ٢٠٠١، البلد ١٠ مليارات دولار، فحكم القاضي بتجميد ١٠ ملايين دولار من ممتلكاته الشخصية، مؤكداً أن الإدارة تصرّفت وهي «مدركة تمام الإدراك» نتائج أفعالها[٧].

كان الرئيس الأسبق في «بوليفيا»، غونزالو سانشيز دي لوزودا، الذي رعى صنع «القنبلة النووية الاقتصادية»، مطلوباً للعدالة بسبب اتهامات عدة متعلّقة بإطلاق النار على المحتجّين، وتوقيع عقود مع شركات غازٍ أجنبية خرقت القوانين البوليفية[٨]. في روسيا، فلم يصدر الحكم بالذنب على فريق هارفرد وحده، بل على العديد من أعضاء الأقليّة الروسيّة الفاحشة الثراء، ورجال الأعمال ذوي العلاقات الموسَّعة الذين جنوا المليارات بفضل عمليات خصخصة جرت في ليلةٍ وضحاها، صممها فريق هارفرد أيضاً. إلا أن أحداً منهم لم يُسجن أو يُنفَ. لكن ميخاييل خودوركوفسكي، الرئيس الأسبق لشركة النفط العملاقة «يوكوس»، قضى ثماني سنين في سجنٍ في سيبيريا. ونُفي زميله ومساهمه الرئيسي ليونيد نفزلين إلى إسرائيل، على غرار صاحب الثروة الهائلة فلاديمير غوسينسكي، بينما استقرّ بوريس بيريزوفسكي» الشهير في لندن، ولم يتمكن من العودة إلى روسيا خوفاً من أن يُلقى القبض عليه بتهمة الاحتيال. وبرغم ذلك كله، ينكر هؤلاء الرجال جميعهم أنهم أساءوا التصرّف[٩]. وواجه كونارد بلاك الذي كان يُعتبر وصحيفته من أكبر الداعمين للفريدمانيّة في كندا،

تهماً في الولايات المتّحدة، بأنّه احتال على المساهمين في شركة هولينجر إنترناشيونال، متعاملاً مع الشركة كأنها «مصرف كونارد» على حد تعبير المدّعين. وفي الولايات المتحدة أيضاً، تُوفي كن لاي الذي ترأس «إنرون»، مسؤولاً عن عواقب تحرير الطاقة، في تموز/يوليو ٢٠٠٦، بعد أن حُكم عليه بالتآمر والغش. أما غروفر نوركيست، أحد الأدمغة الفريدمانيّة، الذي أقدم على خطوة جريئة بتصريحه «أنا لا أريد إلغاء الحكومة، بل أريد بكل بساطة أن أقلّصها إلى حجم يتيح لي جرها إلى الحمّام وإغراقها في حوض الاستحمام»، فقد كان غارقاً في فضيحة التأثير السلبي التي أحاطت بجاك أبراموف، المدافع عن واشنطن. إلا أن أي حكمٍ لم يصدر بحقّه(١٠).

برغم مساعي بينوشي وكافالو وبيريزوفسكي وبلاك، لتصوير أنفسهم على أنهم ضحايا اضطهاد سياسي، تمثل هذه اللائحة التي لا تزال بعيدة عن الاكتمال، الرحيل النهائيّ لأسطورة الليبرالية الجديدة. لقد نجحت الفتوحات الاقتصاديّة في ارتداء عباءة الاحترام وطاعة القانون في حين أخذت تتقدم. لكن هذه العباءة قد نُزعت عنها للكشف عن نظام يسوده عدم المساواة، وتدعمه الجرائم الشنيعة.

ظهرت موجة أخرى في الأفق إلى جانب المشاكل القضائية. لقد بدأت مفاعيل الصدمات التي خلقت إجماعاً وهمياً تندثر. واعتبر رودولفو والش، أحد أولى الضحايا، ارتفاع أسهم كليّة شيكاغو في الأرجنتين، كرد فعل، وليس كهزيمة دائمة. لقد تسببت تكتيكات الإرهاب التي فرضها على بلده في حالة صدمة، لكن والش عرف أن هذه الصدمة بطبيعتها لن تدوم. لقد قدّر قبل أن يتم إطلاق النار عليه في أحد شوارع بوينوس آيرس، أن البلاد في حاجة إلى ٢٠ سنة أو حتى ٣٠ عاماً كي تتخلّص من مفاعيل الصدمة وتستعيد قوّتها ونبضها وجرأتها، من أجل محاربة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مرة أخرى. اندلعت الاحتجاجات في الأرجنتين على إجراءات صندوق النقد الدولي القاسية، في ٢٠٠١، أي بعد ٢٤ سنة، وأجبرت ٥ رؤساء على الاستقالة في خلال ثلاثة أسابيع.

كنت أعيش في بوينوس آيرس في تلك المرحلة، ولم ينفك الناس يقولون مبتهجين: «لقد ولّى عصر الدكتاتورية»! لم أتمكن في ذلك الوقت فهم معنى هذه الغبطة، بما أنّ الدكتاتورية كانت قد انتهت منذ سبعة عشر عاماً. أظن أنني بت أفهمها الآن: لقد انحسرت حالة الصدمة لتوّها، تماماً كما توقّع والش.

انتشرت يقظة مضادة لاختبارات الصدمة السابقة في الأعوام التي تلت في التشيلي وبوليفيا والصين ولبنان. تخلّصت هذه الشعوب من خوفها الجماعي الذي أُدخل قلوبها من خلال الدبابات وأدوات وخز الماشية. ومع تبخّر رؤوس الأموال المفاجئ والتخفيضات التمويلية القاسية، بدأ عدد كبير منهم يطالب بالمزيد من الديموقراطية، والمزيد من التحكّم في الأسواق. تشكّل هذه المطالب التهديد الأكبر لإرث فريدمان، لأنها تتحدى هدفه الرئيسي وهو أن الرأسمالية والحرية جزء من مشروع واحد لا يتجزّأ. لا تزال إدارة بوش ملتزمة بمتابعة هذا الاتحاد المغلوط الذي أغرقها العام ٢٠٠٢ في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية. «إن أكبر صراعات القرن العشرين، كان بين الحرية والتوتاليتارية، وحُسمت المعركة لصالح قوى الحرية التي تشكل نموذجاً مستمراً ودائماً للنجاح القومي: الحرية، الديموقراطية، الاستثمار الحر»[١١]. لقد صُرِّح بهذه القناعة بدعم ترسانة الجيش الأميركي كاملةً، إلا أنّ ذلك لم يكن كافياً لمنع المواطنين من استخدام مختلف حرياتهم من أجل معارضة خط الأسواق الحرة المتشدِّد، حتى في الولايات المتحدة. تصدّر صحيفة «ذي ميامي هيرالد» بعد الانتخابات النصفية للعام ٢٠٠٦، عنوان «يكتسح الديموقراطيون الانتخابات بمعارضة اتفاقيات التبادل التجاري الحر». وبيّن استطلاعٌ للرأي أجرته صحيفة «نيويورك تايمز» و«سي بي أس» بعد بضعة شهور، أن ٦٤٪ من المواطنين الأميركيين يظنون أنه على الحكومة الأميركية أن تضمن رعاية صحية للمواطنين كلهم، «وأظهروا استعداداً غير مسبوق للقيام بالمبادلات» من أجل تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك دفع ٥٠٠ دولار إضافية كضريبة[١٢].

انتشرت ظاهرة عالمية، تمثلت في أن بدأ أعنف المعارضين للاقتصاد الليبرالي الجديد يفوزون في الانتخابات تلو الإنتخابات. أُعيد انتخاب الرئيس

الفنزويلي هيوغو شافيز الذي ترشَّح على أساس «اشتراكية القرن الحادي والعشرين»، وذلك سنة ٢٠٠٦ لولاية أخرى بـ ٦٣٪ من أصوات المقترعين. وبرغم مساعي إدارة بوش بإعطاء فنزويلا صبغة ديموقراطية مغلوطة، سجّل استطلاعٌ للرأي في العام نفسه أن ٥٧٪ من الفنزويليين سعداء بديموقراطيتهم، ما يعبر عن قبولهم تصنيفهم ثانين في القارة بعد الأورغواي، حيث تم انتخاب حزب الائتلاف اليساري «فرنتي أمبليو» لتولي أمر الحكومة، فتمّ وضع حد لعمليات تخصيص كبرى من جراء سلسلة استطلاعات للرأي[١٣]. بتعبيرٍ آخر، في البلدين الأميركيين اللاتينيين حيث مثلّت الانتخابات تهديداً مهماً لإجماع واشنطن»، وجدد المواطنون إيمانهم بقوة الديموقراطية في تحسين حياتهم. وعلى خلاف هذين المثلين، لا تزال بلدان أخرى تتبع سياسات اقتصادية بدون أي مقاومة، بغض النظر عن العهود المقطوعة في الحملات الانتخابية، ولا تزال استطلاعات الرأي في هذه البلدان ترصد إيماناً متدنياً بالديموقراطية ينعكس بتدني الإقبال على الانتخابات. وأدى هذا الوضع إلى نفور من السياسيين، وتزايد الميول الأصولية.

ظهرت نزاعات جديدة بين الأسواق الحرة والشعوب الحرة في أوروبا العام ٢٠٠٥، حين تم رفض الدستور الأوروبي في استفتاءَين للرأي العام. اعتُبرت الوثيقة في فرنسا تنظيماً لقطاع الشركات. كانت هذه المرّة الأولى التي يُطلب فيها إلى الشعب رأيه في قوانين الأسواق الحرة التي ستُطبَّق في أوروبا، واستغلّ الشعب الفرصة ليقول «لا». وقالت الكاتبة الناشطة والمقيمة في باريس سوزان جورج إن «الناس في أوروبا كلهم كانوا مجموعين في وثيقة واحدة مكتوبة... حالما تبدأ بالاستشهاد بها يكتشف الناس ما الذي سيرد في الدستور، بدون أن يكون قابلاً لإعادة النظر فيه، أو حتى للتعديل، فيصابون بالذعر»[١٤].

يأخذ رفض ما يسمّيه الفرنسيون «الرأسمالية المتوحشة»، أشكالاً مختلفة، من بينها ردود الفعل، والعنصرية. وتمّ تحويل الغضب الأميركي من تقلّص الطبقة الوسطى إلى دعوات إلى إقامة السياج الحدودي، وقامت لو دوبز في قناة الـ «سي أن أن»، بحملة مسائية ضد «غزو الأغراب غير الشرعيّ»، ملوِّحة

«بالحرب على الطبقة الوسطى الأميركية، وذلك من خلال سلب الوظائف، وانتشار الجرائم، عدا عن نشر أمراض شديدة العدوى»[١٥]. إن هذا النوع من تقديم الأضاحي يؤدّي إلى أكبر موجة احتجاجات لحقوق المهاجرين في تاريخ الولايات المتحدة، مع مشاركة أكثر من مليون شخص في سلسلة من المظاهرات العام ٢٠٠٦، ما يشير إلى شعور جديد بعدم الخوف بين ضحايا العلاجات بالصدمة.

استولت في هولندا، على استفتاء للرأي حول الدستور الأوروبي العام ٢٠٠٥ أحزاب معادية للمهاجرين، وحولت هذا الاستفتاء إلى تصويت ضدّ شبح التجار البولنديين المتهافتين إلى غربي أوروبا، بدلاً من تصويت ضدّ قطاع الشركات بهدف تخفيض الأجور. ما شكل حافزاً لعدد من المصوّتين في استطلاع الرأي الفرنسي والهولندي، هو «الخوف من السبّاكين البولنديين»، أو «رهاب السبّاكين»، على حد قول باسكال لامي، مفوّض الإتحاد الأوروبي[١٦].

انطلقت في هذه الأثناء في بولندا، ردود فعل ضد السياسات التي أدت إلى إفقار شريحة كبيرة من السكان في التسعينيات، مولّدة موجة مخاوف كان لها أثر سلبي. حين خانت حركة الـ «تضامن» العمال الذين بنوها، توجّه البولنديون إلى منظّمات جديدة، ما دفع بحزب القانون والعدالة المتحفّظ جداً إلى الأمام. يترأس بولندا اليوم، لش كاكزينيسكي، الناشط المتمرّد السابق في حزب «التضامن»، الذي عندما كان عمدة وارسو، صنع له اسماً عن طريق منع «استعراض يوم المثليين» ومشاركته في «استعراض يوم الأشخاص العاديّين»[*]. فاز كاكزينسكي وشقيقه التوأم جاروسلو (وهو الآن رئيس وزراء) في الإنتخابات العام ٢٠٠٥، وكانا معتمدين على خطاب معادٍ لسياسات مدرسة شيكاغو. ووعدا أخصامهما بالتخلّص من نظام الراتب التقاعدي العام، وبإدخال ضريبة بنسبة ١٥٪، وهاتان السياستان نابعتان من كتب فريدمانيّة. وأشار التوأمان إلى

(*) هذا لا ينطبق على بولندا فقط. ففي آذار/مارس ٢٠٠٧، حذر عمدة لندن كن ليفينغستون من خطر «رد فعل عنيف ضد المثليين في أوروبا كلها».

أن هذه السياسات ستأخذ من الفقير وتثري مجموعة من رجال الأعمال والسياسيين. بدّل حزب القانون والعدالة أهدافه، واختار أهدافاً أخرى حين وصل إلى الحكم وشملت هذه الأهداف المثليين، والجمعيات الداعمة للمرأة، والأجانب، والشيوعيين. وقال أحد الصحافيين البولنديين في هذا الإطار إن «مشروعهم اتهام لما كان حاصلاً في السنين الـ ١٧ الماضية»[١٧].

اعتبر الكثيرون أن عهد فلاديمير بوتين، في روسيا، رد فعل مشابه لعصر العلاج بالصدمة. كان عشرات الملايين من السكّان الفقراء مستثنين من الاقتصاد السريع النمو، ولم يتوان السياسيون عن إثارة مشاعر الناس بالكلام عن مرحلة التسعينيات التي تُصوَّر غالباً على أنها مؤامرة خارجية لهدم الاتحاد السوفياتي وإخضاع روسيا لإدارة أجنبية[١٨]. وبرغم أن خطوات بوتين القضائية بحق الأقليّة الحاكمة، كانت رمزية في معظمها، مع بروز نخبة جديدة منها في الكريملين، يشعر الروس بالإمتنان تجاه بوتين، لأنه أعاد النظام، حتى لو كان عدد متزايد من الصحافيين والنقاد يموتون بطريقة غامضة، وحتّى لو كان العملاء السرّيون يتمتعون بحصانة مطلقة.

لا تزال الاشتراكية مرتبطة عن قرب بعقود من العنف المرتكب باسمها، ولا تزال الخيارات للتعبير عن الغضب الشعبي محدودة بالقومية والولاء للفاشية. ترتفع حوادث العنف ذات الدافع الإثني بنسبة ٣٠٪ تقريباً سنوياً، وفي العام ٢٠٠٦، كان يتم التصريح عن هذه الأحداث يومياً تقريباً. يدعم ما يقارب الـ ٦٠٪ من الروس الشعار القائل «روسيا للروس»[١٩]. وقال يوري فدوفين، وهو ناشط معادٍ للفاشية، إن «السلطات مدركة تماماً أن السياستين الاقتصادية والاجتماعية تعانيان شوائب كثيرة من وجهة نظر تحسين مستوى المعيشة لدى أكثرية الشعب». إلا أن «حالات الفشل كلها عائدة إلى وجود أشخاص ذوي ديانة، أو لون بشرة، أو خلفية إثنية غير صحيحة»[٢٠].

من سخرية القدر، أنه حين تم العلاج بالصدمة في روسيا، كانت عواقبه المؤلمة تبرَّر بأنه يشكّل الطريقة الوحيدة لتجنب الظروف التي سادت في فايمار في ألمانيا عشية نشوء النازية. إلا أن استبعاد أيديولوجيي السوق الحرة عشرات

ملايين الأشخاص، أدّى إلى خلق الظروف المرعبة نفسها: شعوب فخورة تعتبر أنها مهانة من قبل قوى أجنبية تسعى إلى استعادة كرامتها باستهداف الأضعف من بين هذه القوى.

شكلت أميركا اللاتينية الإختبار الأوّل لـ «مدرسة شيكاغو»، واتخذت ردود الفعل فيها أشكالاً أكثر تفاؤلاً. وفي الواقع، ليست ردود الفعل هذه موجهة إلى الضعفاء، بل هي تركّز على الأيديولوجيا التي تقف وراء التهميش الاقتصادي. وعلى خلاف الوضع في روسيا وفي أوروبا الشرقية، هناك حماسة لا يمكن قمعها لاختبار الأفكار التي هُدمت في الماضي.

برغم إدعاء إدارة بوش أن القرن العشرين انتهى مع «انتصار حاسم» للأسواق الحرة على أشكال الاشتراكية كلها، بات عدد كبير من الأميركيين اللاتينيين يفهمون أن الشيوعية المستبدة هي التي فشلت في أوروبا الشرقية وأجزاء من آسيا. إلا أن الاشتراكية الديموقراطية التي تعني ألا يحكم الحزب الاشتراكي وحده، وأن تتم إدرة الأعمال بطريقة ديموقراطية، قد نجحت في أماكن عدة من العالم آلندي من البلدان الاسكندينافية، إلى تاريخ الاقتصاد المزدهر التعاوني في مدينة إميليا رومانيا في إيطاليا. هذا هو المزيج بين الديموقراطية والاشتراكية الذي كان يود آلندي تطبيقه في التشيلي بين العامين ١٩٧٠ و١٩٧٣. كان غورباتشيف يملك نظرة شبيهة، لكن أقل راديكالية لتحويل الاتحاد السوفياتي إلى منارة اشتراكية على مثال النموذج الاسكاندينافي. أما ميثاق الحرية في جنوب أفريقيا، الذي حرّك النضال طوال فترة التحرير فكان نسخةً عن هذه الطريقة الثالثة للحكم، والتي تقضي بالتخلص من الشيوعية، وبخلق سوق تتعايش مع حالة تأميم المصارف والمناجم، ويُستفاد من هذا المدخول من أجل بناء أحياء ومدارس لائقة، فتكون الديموقراطية بالتالي على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. تعهّد العمال الذين أسسوا حرمة «التضامن» العام ١٩٨٠، أن يناضلوا، ليس ضد الاشتراكية بل معها، ما يتيح للعمال إدارة أعمالهم وبلدهم بديموقراطية.

يكمن سرّ الليبرالية الجديدة المنحرف في عدم انهزام هذه الأفكار يوماً في

معركة الأفكار، أو في معركة الانتخابات. الواقع أنّها أصيبت بالصدمة في تلك الفترة السياسية الحاسمة. حين كانت المقاومة في ذروتها، هُزمت بالقوة التي مارستها دبابات بينوشي ويلتسين ودنغ كزياوبنغ. وتعرّض المقاومون في مراحل أخرى للخيانة من قبل ما سماه جون وليامسون «سياسة الفودو»: الرئيس البوليفي فيكتور باز إستنسورو» وفريقه الاقتصادي السري الذي تكوّن بعد انتخابه، وعمليات الخطف التي قاموا بها ضد قادة الاتحادات، وكواليس المؤتمر الأفريقي الوطني التي تخلّت عن ميثاق الحرية من أجل برنامج تابو مبيكي الاقتصادي السري، وأعضاء حركة «التضامن» المتعبين من العلاج بالصدمة مقابل خشبة خلاص. وبما أن حلم المساواة الاقتصادية شعبي إلى هذا الحد ويصعب هزمه بالمنطق العادل تم اعتناق مبدأ الصدمة.

لطالما اعتبرت واشنطن الاشتراكية الديموقراطيةَ الخطر الأكبر على الشيوعية التوتاليتارية، التي كان يسهل تشويه سمعتها والإدعاء من خلالها انقاذ العدو. كانت الخطة المفضلة المعتمدة في الستّينيات والسبعينيات، من أجل التعامل مع شعبية التطورية الاشتراكية الديموقراطية، تقضي بتشبيهها بالستالينية، ما كان من شأنه ذر الرماد في العيون في ما يخص وجهات النظر العالميّة بشأنها. ويلعب تشبيه المعارضة في العالم اليوم بالإرهاب الدور نفسه. ويظهر مثلٌ واضح عن هذه الاستراتيجية في الأيام الأولى لحملات «مدرسة شيكاغو» الواردة في وثائق التشيلي المعلنة. وبرغم البروباغاندا التي موّلتها وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركية من أجل إظهار آلندي على أنه دكتاتور سوفياتي، تتجلّى مخاوف واشنطن الحقيقية من فوزه في الانتخابات في رسالة من كيسنجر إلى نيكسون العام ١٩٧٠: «إن نموذج حكومة ماركسية منتخبة ناجحة في التشيلي سيكون لها أثر على مناطق أخرى من العالم، ولا سيما على إيطاليا. إن انتشار هذه الموجة في مناطق مختلفة من العالم سيؤثر في التوازن العالمي، وموقعنا فيه»[٢١]. بتعبير آخر، ينبغي التخلص من آلندي قبل انتشار هذا النوع الثالث للديموقراطية.

لم يُهزم الحلم الذي مثله يوماً، بل تم إسكاته موقتاً كما قال والش، ودفع

الخوف به إلى قعر البحر. خرجت أميركا اللاتينية من عقود الصدمة، لهذه الأسباب بالذات، وعادت فقاقيع الأفكار القديمة لتظهر على سطح الماء مع الانتشار الذي لطالما خاف بسببه كسينجر. باتت مسألة الخصخصة المسألة الأبرز في القارة منذ انهيار الأرجنتين العام ٢٠٠١، ما أتاح تشكيل الحكومات والإطاحة بها. وبحلول العام ٢٠٠٦، بات الأمر أشبه بلعبة الدومينو. أعيد انتخاب الرئيس البرازيلي لويس إناسيو لولا دا سيلفا، بشكلٍ رئيسي لأنه حول الانتخابات إلى استطلاع رأي عن الخصخصة. وظهر خصمه المسؤول عن بيع معظم الممتلكات في التسعينيات إلى العلن، كأنه سائق اشتراكي يرتدي سترة وقبعة رياضية تغطيها شعارات الشركات الحكوميّة التي لم تُبع بعد للقطاع الخاص. لم يقتنع المقترعون، وحظي لولا بـ ٦١٪ من الأصوات برغم الحديث عن فضائح الفساد التي كانت تدور حول حكومته. وجعل دانييل أورتيغا في نيكاراغوا من الانقطاع الكهربائي محور حملته الناجحة؛ وقد أكد أن بيع شركة الكهرباء للشركة الإسبانية «يونيون فينوسا»، بعد إعصار «ميتش»، كان مصدر مشاكل. وقد صرّح: «يعاني إخوتكم عواقب هذه الأخطاء يومياً! من أحضر «يونيون فينوسا» إلى هنا؟ إنها حكومة الأغنياء التي تعمل لخدمة الرأسمالية البربرية»[٢٢].

تحوّلت الانتخابات الرئاسية في الإكوادور في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٦، إلى ساحة معركة مماثلة. وفاز رفاييل كوريا، وهو خبير اقتصادي يساري في الثالثة والأربعين من عمره، أمام ألفارو نوبوا، أحد كبار تجّار الموز وأكبر أثرياء البلد. «لن نتمكن من الفوز»، هذا ما كانت تقوله أغنية حملته الانتخابية التي غنّاها فريق «تويستد سيسترز». دعا كوريا البلاد إلى «تخطي أكاذيب الليبرالية الجديدة». وأعلن الرئيس الجديد إثر انتخابه أنه «ليس من مشجعي ميلتون فريدمان»[٢٣]. كان في تلك الأثناء الرئيس البوليفي، إيفو موراليس، قد اقترب من نهاية سنته الأولى من عهده، فأرسل الجيش لاستعادة حقول الغاز من الشركات المتعددة الجنسيات، ثم انتقل إلى تأميم أجزاء من قطاع المناجم. انتُقدت في هذه الأثناء في المكسيك نتائج انتخابات العام

٢٠٠٦ المشكوك فيها، من خلال خلق حكومة موازية غير مسبوقة من الشعب، مع إجراء الاقتراع في الشوارع والساحات خارج مقاعد الحكومة في مدينة المكسيك. وفي ولاية أواكساكا المكسيكيّة، أرسل الجناح اليميني من الحكومة شرطة مكافحة الشغب لوضع حد للإضراب الذي نظمه المعلمون المطالبون بزيادة سنويّة للأجور. ونتجت عن ذلك ثورة ضد فساد الدولة المبنية على الشركات، وبقي فتيل الثورة مشتعلاً لشهور.

يعرَّف السياسيون الذين يحكمون التشيلي والأرجنتين، بأنهم معادون لاختبار «مدرسة شيكاغو» في بلدَيهم، برغم أن البدائل التي يطرحونها لا تزال محور جدالات ساخنة. وتمثّل الرمزية نوعها الخاص من النصر. كان عدد كبير من الأشخاص في حكومة الرئيس الأرجنتينيّ، نستور كيرشنير، بمن فيهم «كيرشنر» نفسه، مسجونين في مرحلة الدكتاتورية. خاطب كيرشنر المتظاهرين في ساحة مايو، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، في الذكرى الثلاثينيّة لانقلاب ١٩٧٦ العسكري، حيث كانت أمّهات المفقودين يُقمن تجمّعاتهنّ اليومية. قال كيرشنر متحدثاً عن الجيل الذي عاش الذعر في السبعينيات: «لقد عدنا». وأضاف متوجهاً إلى الحشود: «وجوه الرفقاء الثلاثين ألفاً المفقودين تعود اليوم إلى هذه الساحة»[٢٤]. أما رئيسة التشيلي ميشال باشليت فكانت إحدى آلاف ضحايا حكم بينوشي القمعي. كانت الرئيسة وأمها قد سُجنتا وعُذبتا سنة ١٩٧٥ في فيلا غريمالدي، المعروفة بمقصوراتها الخشبية المنعزلة. وكانت صغيرة إلى حد يفرض على السجين أن يتقوقع في داخلها. أمّا والدها فكان ضابطاً في الجيش رفض الاشتراك في الانقلاب، فقُتل على أيدي رجال بينوشي.

اجتمع قادة أميركا اللاتينية في كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٦، أي بعد عام على مقتل فريدمان، في قمة تاريخية في بوليفيا في مدينة كوتشابامبا، حيث أجبرت موجة معارضة لخصخصة الماء، شركة «بكتل» على مغادرة البلاد قبل بضع سنين. بدأ موراليس يتخذ إجراءات أشبه بـ «شرايين أميركا اللاتينية المفتوحة»، وذلك للتذكير بكتاب إدواردو غاليانوز الذي يحمل عنوان «شرايين أميركا اللاتينيّة المفتوحة[٢٥]: خمسة قرون من نهب قارة». ويخبر هذا الكتاب

قصة قارة غنية حوّلتها الممارسات العنيفة إلى قارة فقيرة. كان الكتاب قد نُشر للمرة الأولى العام ١٩٧١، أي قبل سنتين من الإطاحة بآلندي لتجرئه على الاقتراب من هذه الشرايين بتأميم مناجم النحاس في بلده. حصل هذا الحدث في عصر النهب، الذي تمّ في خلاله دك البنى التي بناها التطويريون ونهبها وبيعها.

يختار الأميركيون اللاتينيون اليوم، المشروع الذي كان قد أُوقِف بالقوة في السنين الماضية. ويُعتبر عدد كبير من السياسات المعتمدة مألوفاً، كتأميم القطاعات الرئيسية وإصلاح الأراضي، والاستثمارات الكبرى في التعليم ومحو الأمية والرعاية الصحية. ليست هذه الأفكار ثورية، لكنها بنظرهم السياسات التي من شأنها أن تحقِّق المساواة، والتي تنقض تأكيد فريدمان لبينوشي العام ١٩٧٥، بأن الخطأ الأكبر هو الظن أنه يمكن فعل الخير بأموال الغير».

لا يمكن اعتبار تحرّكات أميركا اللاتينية نسخة مباشرة لسالفاتها، برغم أنها تعود إلى تاريخها القديم بكل وضوح. ومن أبرز الفروقات كلها، درجة الوعي العالية لضرورة الحماية من صدمات الماضي، كالانقلابات، والمعالجين الأميركيّين بالصدمة، وممارسي التعذيب المدربين من قبل الولايات المتحدة، بالإضافة إلى صدمات الدين، وانهيار العملات في الثمانينيّات والتسعينيّات.

إن هذه الحركات الضخمة في أميركا اللاتينية التي غذّت موجة الانتصارات في الانتخابات للمرّشحين اليساريين، تتعلّم كيفية بناء عناصر ممتصّة للصدمة في نماذجها التنظيميّة. فقد أصبحت أقل مركزية من الستينيّات، جاعلةً تفكيك الحركات الجماعية الكبرى بالقضاء على بعض القادة السياسيين، أكثر صعوبةً. وبرغم صورة العبادة الشخصية المحيطة بشافيز وتحركاته لمركزة السلطة ومستوى الدولة، لا تزال الشبكات التقدّمية في فنزويلا لامركزية إلى حد كبير، مع توزّع السلطة على القاعدة الشعبية من خلال آلاف التعاونيّات والمجالس. في بوليفيا، إنّ حركات السكان الأصليين الذين ساهموا إلى وصول موراليس إلى سدة الحكم، أوضحت أن موراليس لم يحظ بدعم السكان غير المشروط؛ سوف

يدعمه الشارع ما بقي متمسكاً بالديموقراطية، ولن يستمر هذا الدعم بعد ذلك لحظةً واحدة. إن هذا النوع من الشبكات هو ما سمح لشافيز بالصمود في انقلاب ٢٠٠٢: حين أحدق الخطر بثورتهم، أتى مناصروه من الأحياء الفقيرة كلها المحيطة بكاراكاس للمطالبة بإعادته إلى الحكم، ولم يكن هذا النوع من الحشد موجوداً في السبعينيات.

بدأ قادة أميركا اللاتينية أيضاً يتّخذون قرارات جريئة للتصدي لأيّ انقلاب أميركي محتمل في المستقبل يكون من شأنه تهديم انتصاراتهم الديموقراطية. وأعلنت حكومات فنزويلا وكوستاريكا والأرجنتين والأرغواي كلها، أنها لن ترسل طلاّبها بعد الآن إلى الجامعات الأميركية التي باتت تُدعى اليوم «معهد التعاون الأمني في النصف الشمالي من الكرة الأرضية»، حيث تدريبات الجيش والشرطة الشهيرة في «فورت بنينغ» في جورجيا، هناك حيث تعلّم شهور القتلة آخر تقنيات محاربة الإرهاب لتوجيههم في ما بعد ضدّ المزارعين في السلفادور، أو عمّال صناعة السيّارات في الأرجنتين[٢٦]. بدا أن بوليفيا كانت مستعدّة لقطع علاقاتها مع المعهد، تماماً كالإكوادور. وأوضح شافيز إنه في حال هدّد يميني متطرف في مقاطعة سانتا كروز البوليفيّة حكومة إيفو موراليس، فسيساعد الجيش الفنزويلي على الدفاع عن ديموقراطية بوليفيا. وعزم رافاييل كوريا على اتخاذ الخطوة الأكثر راديكالية. تحتضن مدينة مرفأ «مانتا» حالياً أكبر قاعدة عسكرية أميركية في أميركا اللاتينية، وتُعنى بمكافحة المخدرات المتفشية في كولومبيا. وأعلن كوريا أنه مع انتهاء الاتفاق بشأن القاعدة الذي يصل إلى نهاية مدة العام ٢٠٠٩، لن يُجدد. وقالت وزيرة العلاقات الخارجية إن «الإكوادور دولة سيادية. لا نحتاج إلى أي جنود أجنبية في بلدنا»[٢٧]. ولا بد من أن قدرة الولايات المتحدة على فرض الصدمات، ستضعف بشدّة بدون قواعد عسكرية وبرامج تدريبيّة.

بات القادة في أميركا اللاتينية أكثر جهوزية للتصدي للصدمات الناجمة عن تقلُّب الأسواق. إن إحدى القوى المزعزعة للاستقرار في العقود الأخيرة، كانت سرعة تحرّك رؤوس الأموال وتدني أسعار التسهيلات بشكلٍ مفاجئ قد يؤدي

إلى كارثة في القطاع الزراعي كله. لكن هذه الصدمات قد حصلت في مناطق عدة من أميركا اللاتينية، مخلِّفةً ضواحي صناعية مهجورة، وامتداداً هائلاً للأراضي الزراعية المحروثة. قضت مهمّة اليسار الجديد إذاً، بلملمة ما قذفته العولمة، وإعادة دمجه في الحياة العملية. وأفضل مثال على ذلك موجودٌ في البرازيل، وهو حركة المحرومين من الأراضي التي يؤلفها مليون ونصف مليون مزارع شكلوا مئات التعاونيات للمطالبة بأرضٍ غير مستعملة. ويظهر ذلك في الأرجنتين من خلال حركة الشركات المسترجعة، إذ تم إنعاش ٢٠٠ شركة مفلسة من قبل عمالها الذين حوّلوها إلى تعاونيّات ديموقراطية الإدارة. ليس هناك من خوف في التعاونيات من مواجهة صدمة اقتصاديّة بسبب رحيل المستثمرين، لأن المستثمرين قد غادروا أصلاً. يشكّل استصلاح الخبرات بطريقة أو بأخرى، نوعاً جديداً من إعادة إعمار ما بعد الكوارث، أي إعادة الإعمار بعد الكارثة البطيئة الأحداث في الليبرالية الجديدة. وعلى خلاف النموذج الذي تقدمه رأسمالية الكوارث في العراق وأفغانستان وساحل الخليج، فإن القادة الذين يبذلون قصارى جهدهم في أميركا اللاتينية الآن هم أكثر من تأذّى من هذه الكوارث. وليس من المفاجئ أن تبدو حلولهم قريبة جداً من الطريقة الثالثة للحكم التي تعرّضت لصدمة ناجحة جداً من قبل حملة «شيكاغو» حول العالم: أي الديموقراطية في الحياة اليومية.

اعتبر شافيز في فنزويلا التعاونيات أولوية اقتصادية، ما منحها الحق الأول في رفض عقود الحكومة ومحفزات اقتصادية للتبادل التجاري في ما بينها. وبحلول العام ٢٠٠٦، كان قد أصبح في البلد حوالى ١٠٠٠٠٠ لجنة توظّف أكثر من ٧٠٠٠٠٠ عامل[٢٨]. عدد كبير من هذه التعاونيات، هو أجزاء من بنى الدولة التحتية، كمقصورات الهاتف، وصيانة الطرقات السريعة، والمستوصفات الصحية، التي سلّمت المجتمعات لإدارتها. وهذا وضعٌ معكوس لمنطق اعتماد الحكومة على موارد خارجية، عوضاً عن بيع أجزاء من الدولة لشركات كبرى في المزادت وفقدان السيطرة الديموقراطية، بما أن من يستخدم هذه الموارد يستطيع التحكم فيها خالقاً، نظرياً على الأقل، فرصَ عمل وخدمات اجتماعية

أكثر استجابة. ووجه النقاد اتهامات إلى شافيز بأنه قام بعمليات تسليم ومساعدة غير عادلة. وبرغم ذلك، وفي عصرٍ تعامل فيه شركة «هاليبرتون» الولايات المتحدة كآلة الصرف الآلي الخاصة بها لمدة ست سنين حصلت خلالها على عقود بـ ٢٠ مليار دولار في العراق وحده، ورفضت توظيف عمال محليين من الخليج أو العراق، وعبرت عن امتنانها لدافعي الضرائب في الولايات المتحدة بنقل المقر الرئيسي لشركتها إلى دبي مع الضرائب والأرباح كلها، تُعتبر إذاً مساعدات شافيز أقل راديكالية بكثير.

ويبقى أبرز حام من الصدمات المستقبلية لأميركا اللاتينية، ومن نظرية الصدمة طبعاً، هو استقلالية القارة المتزايدة عن واشنطن ومؤسساتها المالية، كنتيجة لاندماج أقوى مع الحكومات الإقليمية. أما البديل البوليفي للأميركيتين (ألبا)، فهو رد سريع من القارّة على عصر التجارة الحرة وحلم الشركاتيّة المدفون الآن، والذي يقضي بخلق منطقة تبادل حرة ممتدة من آلاسكا إلى تييرا ديل فويغو. وبرغم أن هذا البديل لا يزال في أولى مراحله، يصف إمير سادر، عالم الاجتماع المقيم في البرازيل هذا الوعد بأنه «المثال الممتاز لتجارة عادلة حقيقية، حيث يوفّر كل بلد ما هو الأفضل بإنتاجه مقابل ما هو بأمسّ الحاجة إليه، وبغض النظر عن أسعار السوق العالمية»[٢٩]. توفِّر بوليفيا الغاز بأسعار مستقرة ومخفّضة؛ وتقدم فنزويلا نفطاً مدعوماً إلى البلدان الأكثر فقراً، وتتشارك الخبرات في تنمية الاحتياطات؛ وترسل كوبا آلاف الأطباء لتقديم الرعاية الصحية المجانية في القارة كلها، بينما يدربون طلاب جامعات الطب في بلدان أخرى. وهذا النموذج مختلف جداً عن نظام التبادل الطلابي الذي بدأ مع جامعة «شيكاغو» في منتصف الخمسينيات حين كان الطلاب الأميركيون اللاتينيون يتعلمون أيديولوجيّا متصلبة واحدة، ويرسلون إلى بلادهم لتطبيقها بحذافيرها في مناطق القارة كلها. إن المكسب الرئيسي لهذا البديل، هو أنه يوفر نظام تبادل، تقرِّر فيه البلدان السلع أو الخدمات التي يمكن أن تتبادلها مع ما تقدمه، بدلاً من السماح للتجّار في نيويورك وشيكاغو أو لندن بتحديد الأسعار لها. وهذا يجعل التجارة أكثر مناعةً لتلاعب أسعار السوق الذي قضى على اقتصادات

أميركا اللاتينية في السنين الماضية. إذ تحيط بهذه المنطقة من العالم مياهٌ ماليّة مهتاجة، تقوم بخلق منطقة هدوء نسبي ومناخ قابل للتوقع، وهي نتيجة كانت تعتبر مستحيلة في عصر العولمة.

حين يواجه بلد ما زعزعة اقتصادية، يعني هذا الاندماج المتزايد أنه لن يكون في حاجة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي أو الخزينة الأميركية من أجل أي مساعدة. هذا لحسن الحظ، لأن استراتيجيا الأمن القومي الأميركية للعام ٢٠٠٦ توضح أن نظرية الصدمة لا تزال حية بالنسبة إلى واشنطن، وورد في الوثيقة أنه «إن نشأت أزمة على الصندوق أن يحدّد مسؤولية كل دولة تجاه خياراتها الاقتصادية. إن إعادة تركيز الصندوق ستعزز مؤسسات السوق ونظام السوق في القرارات المالية». ولا يمكن تعزيز «نظام السوق» إلا إن قصد هذا البلد واشنطن طالباً المساعدة»، كما فسر ستانلي فيشر، أثناء الأزمة المالية الآسيوية، أي أن الصندوق يستطيع المساعدة عندما يُطلب إليه ذلك فقط. «إلا أن البلد الذي يفتقر إلى المال، لا تكون لديه أماكن كثيرة ليقصدها»[٣٠]. لم تعد هذه هي الحال، فبفضل ارتفاع أسعار النفط باتت فنزويلا مقرضاً أساسياً لغيرها من البلدان، يتيح لهذه الأخيرة تفادي واشنطن.

أتت النتائج دراماتيكية، فالبرازيل التي لطالما كانت تدين لواشنطن بمبالغ طائلة، باتت ترفض عقد صفقة جديدة مع الصندوق. أما نيكاراغوا فباتت تفاوض إمكانية مغادرتها الصندوق، كما انسحبت فنزويلا منه ومن البنك الدولي معاً. والأرجنتين التي لطالما كانت التلميذ المطيع لواشنطن، قد ركبت القطار أيضاً. قال الرئيس نستور كريشنر في خطابه عن حال الدولة العام ٢٠٠٧، إن المدينين الأجانب قد أخبروه بأن «عليه أن يوقّع اتفاقية مع الصندوق الدوليّ من أجل أن يتمكن من دفع الديون». فأجابهم الرئيس بأن «نحن دولة سيادية، سوف نسدد ديوننا، لكن ليس هناك من قوة على وجه الأرض تجعلنا نجدد الاتفاقية مع الصندوق». وبالتالي، لم يعد صندوق النقد الدوليّ يتمتّع بهذه السلطة المطلقة على القارة التي كان يتمتع بها في الثمانينيات والتسعينيات. شكّلت أميركا اللاتينية في العام ٢٠٠٥ ٨٠٪ من محفظة قروض الصندوق،

وباتت القارة تمثل ١٪ من محفظة القروض في العام ٢٠٠٧، وهذا تغيير مذهل في خلال سنتين فقط. أعلن كريشنر أن «العالم لا ينتهي عند الصندوق، بل يمكن إيجاد حياة جميلة بعده»[٣١].

لقد وصلت التغيرات إلى أميركا اللاتينية؛ ففي خلال ثلاث سنين، تقلّصت محفظة قروض الصندوق في العالم كله من ٨١ مليار دولار، إلى ١١,٨ ملياراً، علماً بأن معظم هذه القروض تذهب إلى تركيا. بات الصندوق منبوذاً في عدد كبير من البلدان، لأنه تعامل مع أزماتها كفرص لجني الأرباح، وهو بدأ بالتالي يندثر. ويواجه البنك الدولي هذا المصير القاتم نفسه. كشف رئيس الإكوادور كوريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أنه علق القروض كلها من البنك الدولي، وأعلن المؤسسة التمثيلية في الإكوادور: «برسونا نون غراتا». يا لها من خطوة! كان قد فسّر الرئيس قبل ذلك بسنتين، أن البنك الدولي قد استخدم قروضاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمنع سنّ قانون يقضي بتوزيع عائدات النفط على الفقراء في البلد. وقال إن «الإكوادور بلد سيّد لن يتقبّل أي ضغوط من البيروقراطيين الأجانب». وأعلن إيفو موراليس في الوقت نفسه، أن بوليفيا قد تنسحب من محكمة فصل في البنك الدولي، التي تتيح للشركات مقاضاة الحكومة على اتخاذ خطوات تكلفها بعضاً من أرباحها. وقال إن «حكومات أميركا اللاتينية وأنا، نظن أن العالم لن يربح هذه القضايا. إن الشركات المتعددة الجنسيات هي دائماً من يربح». بات من الواضح أن البنك يحتاج إلى اتخاذ إجراءات يائسة لإنقاذ نفسه من أزمة مصداقية، حين أُجبر بول وولفوفيتز على الاستقالة في أيار/مايو من العام ٢٠٠٧. نقلت الـ «فايننشال تايمز»، في منتصف قضية وولفوفيتز أن مدراء البنك كانوا يوزعون النصائح على العالم «وباتوا الآن محط سخرية»[٣٢].

أضف إلى ذلك فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية العام ٢٠٠٦ (التي نتج عنها أصداء من بينها أن «العولمة قد ماتت»). وبات بالتالي مستقبل المؤسسات الثلاث التي عملت على فرض أيديولوجيا جامعة «شيكاغو»، يواجه خطراً محتماً بالانتفاء.

من المنطقي أن تكون الثورة على الليبرالية الجديدة في أوجها في أميركا

اللاتينية، بما أنها خضعت لأول الاختبارات. لذا، حظيت هذه الشعوب بالوقت الكافي للتعافي من جراحها. لقد خلّفت أعوام الاحتجاجات في الشوارع تجمعات سياسية جديدة، ما منح هذه الدول القوة ليس لتسلم زمام الأمور فحسب، بل لتغيير بنى السلطة في الدولة أيضاً. وثمة مؤشرات تدل على أنّ بلداناً أخرى تعرّضت للثورة تسير على الخطى نفسها. لقد شهدت دولة جنوب أفريقيا مثلاً، في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، تخلي سكان بؤر البؤس المهملين عمداً لسنين عن إيمانهم بالمؤتمر الوطني الأفريقي، وبدأوا يحتجّون على عدم الالتزام بوعود ميثاق الحرية. ويعتبر الصحافيون الأجانب أن البلاد لم تشهد هذه المعارضة منذ أيام الفصل العنصري، إلا أن التغيير المزاجي الأبرز يحصل في الصين الآن. لقد دام تأثير مجزرة ساحة نيانانمين لسنين طويلة، فنجحت في قمع الغضب الشعبي تجاه تآكل حقوق العمّال وازدياد حدة الفقر في المناطق الريفية. لكن هذه المرحلة قد انتهت الآن. فبحسب مصادر رسمية، لقد حصلت في العام ٢٠٠٥، ٨٧ ألف حركة احتجاجية في الصين تشمل ٤ ملايين عامل وفلاح(*)(٣٣). ولقيت الموجة الناشطة الصينية أشد أنواع القمع منذ العام ١٩٨٩، إلا أنها توصّلت إلى انتصارات عدة ملموسة: اتفاقات جديدة كبرى في الأرياف، رعاية صحية أفضل، ووعود بإلغاء المصاريف التعليمية. لقد بدأت الصين أيضاً تخرج من الصدمة.

تعتمد استراتيجية الاستفادة من فرصة تتاح بفعل الصدمة على عامل المفاجأة. وتعريف حالة الصدمة هو فراغ زمني بين تسارع الأحداث والمعلومات وتفسيرها. ووصف العالم النظري الفرنسي جان بودريار، الأحداث الإرهابية بأنها «فائض من الحقيقة»، وفي هذا الإطار، كانت أحداث ٩/١١ في الولايات المتحدة، في بداية الأمر حدثاً ليس إلا، وحقيقة مجرّدة، وليس قصةً محبوكة، أي أنه لم يكن من جسر بين الفراغ الكامن بين الحدث وفهمه(٣٤). وبدون هذه

(*) تفاجأت مجموعة من الكتاب الأميركيين قائلةً: «٤ ملايين عامل! احتفلنا في الولايات المتحدة بولادة حركة اجتماعية شاملة حين تجمّع ٦٠٠٠٠ شخص لـ «معركة سياتل» العام ١٩٩٩».

القصة، نبقى كما كان الكثيرون منا بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، أي ضعفاء كثيراً أمام الأشخاص المستعدين للاستفادة من الفوضى لصالحهم الشخصي. حين نحصل على قصة تمنحنا نظرة إلى الأحداث المسببة للصدمة، نخرج من حالة الضياع، ونعود إلى المنطق. وهذا ما يعمد إليه المحقِّقون في السجون، إنهم يتسبّبون في الصدمة، ويؤخرون فهمها. لهذا، تشدد كتيبات إرشاد وكالة الاستخبارات الأميركية على عزل الموقوفين عن كل ما قد يساعدهم على خلق قصة جديدة: كالمدخلات الحسية، والتواصل مع الحراس حتّى. وينصّ كتيّب العام ١٩٨٣ على ضرورة فصل السجناء فوراً: «ينبغي الحفاظ على حالة العزل النفسي والجسدي منذ بدء التحقيق»(٣٥). يعرف المحقِّقون أن السجناء يتكلّمون في ما بينهم، ويحذِّرون بعضهم مما قد يأتي، ويمرِّرون الملاحظات من بين القضبان. يفقد السجان هدفهم فور حصول ذلك. هم يملكون السلطة بفرض آلام جسدية، إلا أنهم قد فقدوا أقوى سلاح لديهم، وهو التحكم النفسي والتسبّب في انهيار السجناء وإصابتهم بالتشوّش والضياع والصعق. ولا يمكن تحقيق أي صدمة بدون هذه العوامل.

تنطبق هذه الحقيقة على مجتمعات أكبر. تصعب مفاجأة المجتمع حين تصبح آليّة مبدأ الصدم معروفة على صعيد الجماعة، ويصبح بالتالي من الصعب تشويش المقاومين للصدمة. إن موجة رأسمالية الكوارث الفتّاكة التي تُطبَّق منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، باتت تسبِّب صدمات أقل، كأزمات الدين وانهيار العملة والخوف من التهميش التاريخي. وبات مفعول هذه الصدمات أقل بسبب كثرة استخدامها. لذا، نشهد اليوم أنه حتى مع الصدمات العنيفة، كالحروب أو الكوارث الطبيعية، يصعب التسبُّب في الدرجة المطلوبة من التشويش لدى الشعب من أجل التمكُّن من فرض العلاج الاقتصادي بالصدمة، المرفوض. وقد أصبح عدد الأشخاص في العالم الذين اختبروا مباشرةً نظرية الصدمة، كبيراً جداً، وباتوا يعرفون مفعولها، فقد تحدثوا عنها إلى غيرهم من السجناء، ومرروا الملاحظات إلى بعضهم البعض، من بين القضبان، مما قضى على عامل المفاجأة الرئيسي.

أبرز مثال على ذلك، هو محاولات المقرضين الدوليين فرض إصلاحات السوق الحرة على لبنان كشرط لإعادة الإعمار بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦. لم يكن من الممكن ألا ينجح هذا المخطط، فالبلد كان في حاجة ماسّة إلى أي نوع من التمويل. كان عبء الدين الذي يعانيه لبنان من بين أكبر الأعباء في العالم، أضف إليه الخسائر المادية الناجمة عن تدمير الجسور والطرقات والمدارج في المطار، التي قُدرِّت بـ ٩ مليار دولار. وبالتالي، توقّعت الوفود الآتية من ٣٣ بلداً غنيّاً إلى باريس في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٧، لتخصيص ٦,٧ مليارات دولار من أجل إعادة الإعمار، أن تقبل الحكومة اللبنانية بكل الشروط التي سترافق المساعدة. أمّا الشروط فكانت تلك المعهودة: خصخصة الهاتف والكهرباء، وزيادة أسعار المحروقات، والتخفيض من ميزانية الخدمات الاجتماعية، وزيادة في الضريبة على القيمة المضافة، التي كانت أصلاً مثاراً للجدل. وقدّر الخبير الاقتصاديّ، كمال حمدان، أن «يزداد إنفاق الأُسَر بنسبة ١٥٪ بسبب الزيادة على الضرائب، والأسعار المضبوطة، جزاء السلم التقليدي. أما في ما يخص إعادة الإعمار، فستعود الأعمال إلى عمالقة رأسمالية الكوارث بدون الحاجة إلى توظيف المحليين، أو إبرام عقود ثانوية معهم[٣٦].

سُئلت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس عمّا إذا كانت هذه الطلبات لا تشكّل تدخّلاً في شؤون لبنان الداخلية، فأجابت: «لبنان بلد ديموقراطي، لكنه يمرّ بإصلاحات اقتصاديّة مهمّة تُعتبَر أساسية لإنجاح العمليّة». ووافق رئيس الوزراء فؤاد السنيورة الذي يدعمه الغرب بسهولة على الشروط، قائلاً إن «لبنان لم يخترع الخصخصة». وبرهن عن استعداده لتنفيذ شروط اللعبة باللجوء إلى شركة «بوز ألن هاميلتون» التي تراقبها إدارة بوش بهدف خصخصة قطاع الاتصالات في لبنان[٣٧].

لكن عدداً كبيراً من المواطنين اللبنانيين، لم يُظهر هذا التعاون برغم أن عدداً كبيراً من المنازل كان لا يزال أنقاضاً. وشارك الآلاف منهم في إضراب عام نظّمه ائتلاف من الاتحادات والأحزاب السياسية، من بينهم الحزب الإسلامي الأبرز، «حزب الله». وأصرّ المتظاهرون على أنّه إذا كانت أموال

إعادة الإعمار ستُقدَّم على أساس رفع كلفة المعيشة على الشعب الذي أرهقته الحرب أصلاً، فهي لا تستحقّ أن تُعتبر مساعدات. وبينما كان السنيورة يطمئن الجهات المانحة في باريس، اندلعت الإضرابات، وقُطعت الطرقات في لبنان، وكانت هذه أوّل ثورة تستهدف رأسماليّة الكوارث بعد الحرب. اعتصم المتظاهرون في وسط المدينة، واستمرّ الاعتصام لمدّة شهرَين حتى الآن [تواصل الاعتصام حوالى سنة وشهرين، وتم إنهاؤه مع توقيع «اتفاق الدوحة» بالتوافق على مشاركة المعارضة داخل حكومة الوحدة الوطنية بحصة «الثلث زائداً واحداً» من عدد وزراء الحكومة]. محوِّلاً وسط بيروت إلى مدينة خيم ومهرجانات في الشارع. ووصف عددٌ من المراسلين هذه الأحداث بأنها عرض عضلات من قبل «حزب الله»، لكن مدير مكتب «نيوزداي» في الشرق الأوسط محمد بزي، قال إن هذه التفسيرات لم تصب المعنى الحقيقي للحدث: «إن المحرِّك الرئيسي خلف هذه المخيّمات ليس إيران أو سوريا أو الصراع السنّي الشيعي؛ إنه اللامساواة الاقتصاديّة التي طاردت اللبنانيين الشيعة لعقود. إنها ثورة طبقة عاملة وفقيرة»(٣٨).

يقدِّم اختيار هذا المكان بالتحديد، أبرز تفسير لمقاومة اللبنانيين للصدمة. جرى الاعتصام في جزء من وسط بيروت يدعوه المواطنون «سوليدير»، تيمّناً بالشركة الخاصّة التي أعادت بناء هذا الوسط التجاري، وتملك كل ما فيه تقريباً. إن «سوليدير» هي نتيجة آخر جهود إعادة الإعمار اللبنانيّة. في مطلع التسعينيّات، وبعد ١٥ سنة من الحرب الأهلية، بات البلد ممزقاً ويرزح تحت الدين، ولا يملك الأموال لإعادة الإعمار. قدّم رئيس الوزراء الراحل ورجل الأعمال، الملياردير رفيق الحريري اقتراحاً. وقضى ذلك الطرح بإعطائه الحقوق العقارية كلها على الأرض ليقوم هو وشركته العقارية «سوليدير»، بتحويلها إلى «سنغافورة الشرق الأوسط». أغتيل الحريري في انفجار سيارة مفخّخة في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٥، وأدّى اغتياله هذا إلى نسف جميع البنى القائمة وخلق صفحة نظيفة. استُبدلت المرافئ القديمة بأرصفة بحرية، وشقق فخمة، بعضها مزوّد بمصاعد لسيّارات الليموزين، كما تم استبدال الأسواق القديمة

بمراكز تجارية فخمة[٣٩]. كل ما هو موجود في تلك المنطقة تملكه «سوليدير»: المباني، والساحات، وقوى الأمن حتى.

شكّلت «سوليدير» بالنسبة إلى العالم صورة لامعة ترمز إلى ولادة لبنان الجديد بعد الحرب، إلا أنها كانت تمثّل نسخة كاملة بيد المؤلّف لعدد كبير من اللبنانيين. تفتقد أجزاء عدة من بيروت، خارج مركز وسط المدينة الحديث، البنى التحتيةَ الأساسية، كالماء ووسائل النقل الجماعي. كما أن الثقوب التي ولدها الرصاص أثناء الحرب الأهلية، لم تُسَد في عدد كبير من واجهات الأبنية. في بؤر البؤس هذه، استقرّ «حزب الله»، وبنى قاعدته الوفية الصلبة، وجهّز الموقع بمولّدات الكهرباء، ونظّم عملية جمع النفايات ووفّر الأمن، وبات بالتالي المثل الحي للـ «الدولة ضمن الدولة». وحين كان سكّان تلك المنطقة يجرؤون على دخول مركز «سوليدير»، كان عناصر أمن الحريري يطردونهم خارجاً لأن وجودهم يخيف السيّاح.

أخبرتني رائدة حاطوم وهي ناشطة في إطار العدالة الاجتماعية، أنه حين بدأت «سوليدير» عملها «كان الناس سعداء كثيراً بانتهاء الحرب وإعادة إعمار الطرقات. وحين أدركنا أنه قد تم بيع الطرقات، وأنها باتت ملكية خاصة، كان الأوان قد فات. لم نكن نعرف أن المال الذي استُخدم كان دَيناً علينا تسديده». إن هذه اليقظة القاسية واكتشاف أن الطبقة الأقل حظوةً في لبنان مجبرة على دفع فواتير إعادة إعمار لن تستفيد منها سوى نخبة بسيطة، جعلا اللبنانيين خبراء في مجال رأسمالية الكوارث. أتاحت هذه الخبرة للبنان أن يبقى يقظاً ومنظّماً بعد حرب العام ٢٠٠٦. أرسل المعتصمون رسالة واحدة باختيارهم الاعتصام داخل فقّاعة «سوليدير» بينما خيّم اللاجئون الفلسطينيون في محيط متجر الـ «فيرجن». وقال أحد المعتصمين في هذا الإطار: «في الأحوال العادية، إن تناولت سندويشاً هنا، فسأعاني أزمة مادية لمدة أسبوع». لم يعد يريد الشعب اللبنانيّ بناء فقّاعة «سوليدير» أخرى وترك الضواحي تتعفّن، ولم يُرد مناطق خضراء تقابلها مناطق حمراء. أراد إعادة إعمار تشمل البلد كله. وأضاف أحد المعتصمين «كيف يمكننا أن نقبل حكومةً تسرقنا؟ حكومة بنت وسط المدينة

هذا، وراكمت ديناً مروّعاً؟ مَن سيدفع هذا الدين؟ أنا من سيدفع، وابني سيدفع من بعدي»[٤٠].

تخطّت مقاومة الصدمة في لبنان حدود الاعتراض، وقد عُبِّر عنها من خلال مجهود إعمار موازٍ فعّال جداً. في غضون أيّام من وقف إطلاق النار [بعد حرب صيف العام ٢٠٠٦]، زارت لجان من «حزب لله» الأحياء والمنازل التي دمَّرها القصف الجوي، وقدَّرت الأضرار ودفعت لكل عائلة، من العائلات المهجَّرة ١٢٠٠٠ دولار كبدلات إيجار لمدّة عام كامل، وإعادة تأثيث الشقق المستأجرة. وقال الصحافيان المستقلان، آنا نوغييرا وساسين كوزالي، اللذان كانا في بيروت في تلك الأثناء، إن هذا المبلغ يوازي ستّة أضعاف ما قدمته وكالة إدارة حالات الطوارئ الفدرالية للناجين من إعصار «كاترينا». ووعد السيّد حسن نصر الله، قائد «حزب الله» البلاد في خطاب متلفز: «لن تكونوا في حاجة إلى مدّ اليد إلى أيّ أحد»، وهذا ما كان يحلم به الناجون من «كاترينا» بسماعه.

لم تذهب مساعدات «حزب الله» إلى الدولة أو إلى المنظّمات غير الحكومية، كما أنها لم تُستخدم لبناء الفنادق الفخمة كما في كابول، أو أحواض السباحة لتدريب الشرطة في العراق. بل قام «حزب الله» بما أخبرتني رينوكا التي نجت من الـ «تسونامي» في سريلانكا أنها تتمنّاه لعائلتها: أن يضع أحدهم المساعدة في يدها. وأشرك «حزب الله» أفراد المجتمع في إعادة الإعمار، فوظَّف فرقاً من البنّائين الذين عملوا مقابل الحديد الذي جمّعوه. كما حشد ١٥ ألف مهندس ونظَّم فرق المتطوّعين. وبالتالي، بعد مرور أسبوع على توقُّف القصف، كانت عملية إعادة الإعمار قد بدأت[٤١].

فسّرت الصحافة الأميركية هذه المبادرات بأنها «رشوة» أو «زبونية»، متهمةً «حزب الله» بشراء الدعم الشعبي بعد أن «تسبّب في الحرب»، حتى أن أحد الصحافيين، ويُدعى «دايفد فرام»، ادعى أن الفواتير التي دفعها «حزب الله» كانت مزيَّفة[٤٢]. ليس هناك من شك في أن «حزب الله» منخرط في السياسة بقدر ما هو منخرط في المساعدة، ولا شكّ في أن التمويل الإيراني جعل إنجازاته ممكنة. ويكون «حزب الله» بالتالي قد برهن عن فعالية كبيرة، وبرز

على الصعيد الوطني كمنظّمة أصلية الجذور نشأت في أحياء أعيد إعمارها. وعلى خلاف شركات إعادة الإعمار الأجنبية التي تفرض تصاميم من بيروقراطيّات بعيدة وتتمتّع بإدارة مستوردة وأمن ومترجمين خاصّين، تمكّن «حزب الله» من التصرُّف بسرعة لأنه كان يعرف الزواريب كلها، والأخبار المزيَّفة المنقولة؛ كما أنه كان يعرف بمن يمكنه الوثوق لإنجاز العمل. لذا، لا بدّ للمواطنين من أن يكونوا راضين عن الحلّ، ولا سيما أن البديل كان «سوليدير».

لا نستجيب للصدمات دائماً بالتراجع، بل قد ننضج أحياناً في وجه الأزمة، وبسرعة. لقد ظهر هذا الاندفاع بقوة في إسبانيا في ١١ آذار/مارس من العام ٢٠٠٤ حين دوَّت عشرة انفجارات في محطّات قطارات في مدريد، مؤديةً إلى مقتل مئتي شخص تقريباً. أسرع رئيس الوزراء خوسي ماريا أزنار إلى شاشات التلفزة ليطلب من الإسبان صبّ اللوم على الانفصاليّين الباسكيّين، وطلب منهم إعطاءه الدعم لخوض الحرب على العراق. «لا إمكانية أو رغبة في التفاوض مع هؤلاء القتلة الذين نشروا الموت والذعر مرّات عدّة في أنحاء مختلفة من إسبانيا. وحده الحزم سيضع حدّاً للهجمات»[٤٣].

كان ردّ فعل الإسبان سلبياً على هذا الخطاب، وقال خوسي أنطونيو مارتينيس سولير، وهو صحافي بارز في مدريد، كان قد عانى الاضطهاد في عهد فرانكو: «إننا لا نزال نسمع أصداء فرانكو. في كل عمل أو حركة يخبر أزنار الناس بأنه على حق، وأنه يملك الحقيقة، وأن من لا يوافقه الرأي عدو»[٤٤]. بتعبيرٍ آخر، إنها الصفات نفسها التي اعتبرها الأميركيون «قيادة قوية» لدى رئيسهم بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إلا أنها كانت تُعتبر إشارات إلى فاشية جديدة في إسبانيا. كانت البلاد على موعد مع الانتخابات الوطنية بعد ثلاثة أيّام. وبتذكُّر مرحلة ساد فيها الذعر السياسة، أسقطَ الناخبون أزنار، وتوجّهوا إلى حزب قد يسحب الجنود الإسبان من العراق. وتماماً كما في لبنان، وقد عزّزت ذكرى الصدمات الماضية مقاومة إسبانيا الصدمات الجديدة.

يهتمّ جميع المعالجين بالصدمة بمحاولة محو الذاكرة. كان إيوين كاميرون

مقتنعاً بضرورة محو ذهن مرضاه قبل أن يتمكّن من بنائه من جديد. لم يشعر المحتلّون الأميركيون في حاجة إلى وقف نهب المكتبات والمتاحف العراقية، ظنّاً منهم أن هذا سيسهّل عملهم. لكن، كما برهنت مريضة كاميرون السابقة غايل كاستنر مع أوراقها الهندسية المعقّدة وكتبها ولوائحها، كان من الممكن إعادة جمع الذاكرة، وابتكار قصص جديدة. اتضح أن الذاكرة الفرديّة، سواء أكانت الفرديّة أم الجماعيّة، هي أفضل مادة ماصّة للصدمة.

اتضح، برغم المحاولات كلها لاستغلال الـ «تسونامي» العام ٢٠٠٤، أن الذاكرة أداة مهمة جداً في يد المقاوم، وظهر ذلك في تايلاند على وجه الخصوص. لقد دُمّرت عشرات القرى بسبب الموجة، لكن على خلاف سريلانكا، تمّت إعادة إعمار مستوطنات تايلاندية عدّة بنجاح في غضون شهور. لم تُحدث الحكومة هذا الفارق. فالسياسيون التايلانديون كانوا توّاقين كغيرهم من السياسيين، إلى إخلاء الشواطئ من الصيّادين وتسليمها إلى أصحاب المنتجعات. لكن ما أحدث الفارق في تايلاند، هو شكّ المواطنين في وعود الحكومة، الذي دفعهم إلى رفض الانتظار في المخيّمات من أجل وضع خطة إعادة إعمار رسميّة. وعوضاً عن ذلك، قام عدد من سكان القرى، بما عُرف بإعادة غزو الأراضي. مشوا بسلام أمام الحرّاس الذين يتقادون أجرهم من الشركات الأجنبية حاملين المعدّات، وبدأوا يرصدون المواقع التي كانت منازلهم فيها. بدأت عملية إعادة الإعمار فوراً في بعض الحالات. قالت راتري كونغواتماي التي فقدت معظم أفراد عائلتها في الـ «تسونامي» «أنا مستعدة للمخاطرة بحياتي من أجل تلك الأرض، لأنها أرضنا»[٤٥]. حصلت أجرأ إعادة غزو للأراضي لدى الصيادين من السكّان الأصليين في تايلاند الذين يُسمَّون الـ «موكن» أو «غجر البحر». وبعد مرور قرون على تحرير العبيد، لم يكن هذا الشعب واهماً حين ظنّ أن العمل التطوّعي والدولة التطوّعية سيمنحانهم جزءاً محترماً من الأرض مقابل الأملاك الشاطئيّة التي تمّ الاستيلاء عليها. لذا قام سكّان بان تانغ وا من مقاطعة فانغ نغا في إحدى الحالات القصوى، «بتجميع بعضهم البعض والعودة سيراً إلى المنازل، فأحاطوا قريتهم المدمرة بالحبال،

بحركة رمزية لتحديد أرضهم»، وذلك بحسب تقرير لمنظمة غير حكومية. و«نظراً إلى تواجد المجتمع بأسره هنا، لم يعد من الممكن إخلاء السكّان، ولا سيما مع تسليط الإعلام الضوء على كارثة الـ «تسونامي»». تفاوض القرويّون في النهاية من أجل صفقة تقضي بتنازلهم عن ممتلكاتهم الأمامية على الشاطئ مقابل سندات قانونية لما بقي من أرض أجدادهم. باتت القرية التي أعيد إعمارها اليوم معرضاً لحضارة الـ «موكن»، يضم متاحف، ومراكز، ومدارس وأسواقاً. «يقصد المسؤولون اليوم المقاطعة السفلى لبان تونغ وا للتعلّم عن كيفية إدارة إعادة الإعمار بعد الـ «تسونامي»، بينما يدفع هذا الموضوع عدداً من الباحثين والطلاب إلى إجراء دراسة حول ذكاء السكان الأصليين»(٤٦).

باتت هذه الحركة السريعة لإعادة الإعمار، القاعدة على طول الشاطئ التايلاندي الذي ضربه الـ «تسونامي». أما المفتاح لنجاحها، بحسب قول القادة، فهو أن «الشعب فاوض بشأن حقوقه بالأرض من موقع من احتُلّت أرضه»، حتى أن بعضهم تطرّف في تفكيره القائل «فاوض بيديك»(٤٧). وأصر الناجون التايلانديون على نوعٍ آخر من المساعدات. وعوضاً عن انتظار مبالغ المال، طالبوا بالتجهيزات ليتمكّنوا من إعادة الإعمار. وتطوّع عشرات المهندسين من المعلّمين والطلاب لمساعدة أفراد المجتمع على تصميم المنازل الجديدة وخطط إعادة الإعمار. أما المختصون بصناعة السفن، فقد علّموا الصيادين كيفيّة صناعة زوارق أحدث من أجل التمكّن من الصيد. ونتيجةً لذلك، باتت العلاقات بين مختلف المجتمعات أقوى من أي وقتٍ مضى. إن المنازل التي بُنيت في بان تونغ وا وبان نايراي، كانت أجمل وأقلّ ثمناً، كما كانت أكبر وأقل حبساً للحرارة من تلك الحجرات التي كان المتعاقدون الأجانب سيوفّرونها لهم. وشرح ائتلاف من الناجين من «التسونامي» «فلسفتهم في بيان: «على المجتمعات المدنية نفسها أن تقوم بإعادة الإعمار»، ابقوا المتعاقدين في الخارج، واتركوا المجتمعات تتحمّل مسؤولية مساكنها»(٤٨).

حصلت عملية تبادل بارزة في تايلاند، بعد مرور عام على إعصار «كاترينا»، بين قادة حركة إعادة الإعمار الشعبية ووفد صغير من الناجين من

الإعصار في نيو أورلينز. جال الزوّار الآتون من الولايات المتحدة في القرى التي استُرِدت بسرعة، وبوشر العمل فيها لإعادة الإعمار. قال إنديشا جواكالي، وهو مؤسِّس «قرية الناجين» في نيو أورلينز، «إن نيو أورلينز لا تزال تنتظر أي شيء من الحكومة الأميركية، لكن هنا أنتم قمتم بكلّ شيء». وأضاف «حين نعود سيكون بلدكم النموذج الذي سنتبعه»[٤٩]. ونظم جواكالي، بينما كان الحي الذي يسكنه لا يزال تحت الأنقاض «فرقاً من المتعاقدين المحليين والمتطوّعين من أجل إصلاح الخراب الذي نجم عن الإعصار في كل بيت». وقال أيضاً إن هذه الرحلة إلى منطقة الـ «تسونامي»، تشكّل «صورة عن كيفية استبعاد الوكالة الفدراليّة إدارة الطوارئ والدولة والحكومة ليبدأ الشعب بالقول: ما الذي يمكننا فعله الآن لإعادة حيّنا، برغم الحكومة وليس بسببها؟». عادت فيولا واشنطن أيضاً من رحلتها إلى آسيا إلى حيّها، جنتيّي في نيو أورلينز، وكانت متأثرة كثيراً بما رأته. «لقد قسّمت خريطة لجنتيي إلى أقسام، وحددت لجاناً تمثيلية منظّمة لكل قسم، وعيّنت مسؤولين التقت بهما لمناقشة ما تحتاج إليه إعادة الإعمار». وفسّرت أنه «أثناء نضالنا مع الحكومة للحصول على المال، لا نريد أن نبقى مكتوفي الأيدي كي نحاول لملمة أنفسنا»[٥٠].

كان هناك المزيد من الحركة المباشرة في نيو أورلينز. بدأت مجموعات من السكّان، في شباط/فبراير من العام ٢٠٠٧، كانوا يعيشون في مشاريع إسكانيّة عامة كانت إدارة بوش تخطط لهدمها، تعيد غزو بيوتها والسكن فيها. وساعد المتطوّعون في تنظيف الشقق، وتجهيز المولِّدات الكهربائية، ولوحات على الطاقة الشمسية. قالت غلوريا وليامز، إحدى سكان مشروع سي جاي بيت، إن «بيتي هو قصري وسوف أستردّه». تحوّلت إعادة الغزو إلى كتلة متمركزة في نيو أورلينز[٥١]. ما حُقق، حتّى الآن على الأقل، كان مهماً كثيراً، فلقد أنقذ هذا المجتمع الكبير نفسه من أكبر شاحنة تاريخية تُدعى «إعادة الإعمار».

جمع هذه الأمثال كلها عن أناسٍ قاموا بإعادة الإعمار لأنفسهم، بات موضوعاً شائعاً، فمشاركتهم في هذه العملية لا تساعدهم على بناء منازلهم فحسب، بل تساعدهم على شفاء أنفسهم أيضاً. وهذا منطقي جداً. وبحسب

الخبرة العالمية لاجتياز مرحلة الصدمة، فإن الشعور المهيمن هو الضعف. ففي وجه القوى القاهرة لا يستطيع الأهل إنقاذ أطفالهم، ويفترق الأزواج، والمنازل التي تحمي عادةً تصبح مصائد للموت. إن الطريقة الأفضل للشفاء من هذا العجز، هي بتقديم المساعدة، أو بلعب دور في الشفاء العام. قال مساعد في بناء مدرسة الدكتور مارتن لوثر كينغ الأب، الإبتدائية، إن «افتتاح مدارسنا في الجناح التاسع الأدنى من نيو أورلينز يعني أننا مجتمع مميز جداً، لا يجمعه المكان فقط، بل الروح والرغبة بالعودة»[٥٢].

إن مثل هذه الجهود تشكّل معارضةً لرأسمالية الكوارث التي لا تشبع من الصفحات البيضاء والدول الفارغة لبناء الدول النموذجي،. تماماً كما حصل في أميركا اللاتينية حيث المصانع والتعاونيات التي كانت غير متوقعة، والتي استفادت من كل ما بقي حتى لو كان قديماً ومكسراً أو حتى مسروقاً. وذلك على خلاف الرغبة في الغبطة بعد عملية محو شاملة تتيح للمقيمين في المنطقة الهرب، لكن حركات التجدد تنطلق من نقطة مفادها أنه ليس هناك أي مهرب مما جرى، وأن الضرر الذي حصل حتى الآن هو كافٍ، سواء أكان على صعيد التاريخ أو الثقافة أو الذاكرة. لا تهدف هذه الحركات إلى البدء من الصفر، بل من الأنقاض المحيطة بالناس. لا تزال الحملة الشركاتيّة تشهد تدهوراً عنيفاً، مع اصطدامها بجبال من المقاومة التي تواجهها، وتُعتبر نقطة وسط بين تطرّفين. تُعتبر هذه الحركات راديكالية من حيث الممارسة، لكنها متجذّرة في المجتمعات، حيث يرى الرجال والنساء فيها أنفسهم كمصلحين يلملمون ما يقع تحت أنظارهم، ويصلحونه ويعززونه ويحسّنونه، محققين نوعاً من المساواة بذلك. وأهم ما في هذه الحركات هو أنها تخلق حلولاً واستجابةً للصدمة القادمة.

الهوامش

المقدمة

(1) Bud Edney, "Appendix A: Thoughts on Rapid Dominance," in Harlan K. Ullman and James P. Wade, Shock and Awe: Achieving Rapid Dominance (Washington, DC: NDU Press Book, 1996), 110.

(2) John Harwood, "Washington Wire: A Special Weekly Report from The Wall Street Journals Capital Bureau," Wall Street Journal, September 9, 2005.

(3) Gary Rivlin, "A Mogul Who Would Rebuild New Orleans," New York Times, September 29, 2005.

(4) "The Promise of Vouchers," Wall Street Journal, December 5, 2005.

(5) Ibid.

(6) Milton Friedman, Capitalism and Freedom (1962, repr. Chicago: University of Chicago Press, 1982), 2.

(7) Interview with Joe DeRose, United Teachers of New Orleans, September 18, 2006; Michael Kunzelman, "Post-Katrina, Educators, Students Embrace Charter Schools," Associated Press, April 17, 2007.

(8) Steve Ritea, "N.O. Teachers Union Loses Its Force in Storms Wake," Times-Picayune (New Orleans), March 6, 2006.

(9) Susan Saulny, "U.S. Gives Charter Schools a Big Push in New Orleans," New York Times, June 13, 2006; Veronique de Rugy and Kathryn G. Newmark, "Hope after Katrina" Education Next, October 1, 2006, www.aei.org.

(10) "Educational Land Grab," Rethinking Schools, Fall 2006.

(11) Milton Friedman, Inflation: Causes and Consequences (New York: Asia Publishing House, 1963), 1.

(12) Friedman, Capitalism and Freedom, ix.

(13) Milton Friedman and Rose Friedman, Tyranny of the Status Quo (San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1984), 3.

(14) Milton Friedman and Rose D. Friedman, Two Lucky People: Memoirs (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 592.

(15) Eduardo Galeano, Days and Nights of Love and War, trans. Judith Brister (New York: Monthly Review Press, 1983), 130.

(16) Ullman and Wade, Shock and Awe, xxviii.

(17) Thomas Crampton, "Iraq Official Warns on Fast Economic Shift," International Herald Tribune (Paris), October 14, 2003.

(18) Alison Rice, Post-Tsunami Tourism and Reconstruction: A Second Disaster? (London: Tourism Concern, October 2005), www.tourismconcern.org.uk.

(19) Nicholas Powers, "The Ground below Zero," Indypendent, August 31, 2006, www.indypendent.org.

(20) Neil King Jr. and Yochi J. Dreazen, "Amid Chaos in Iraq, Tiny Security Firm Found Opportunity," Wall Street Journal, August 13, 2004.

(21) Eric Eckholm, "U.S. Contractor Found Guilty of $3 Million Fraud in Iraq," New York Times, March 10, 2006.

(22) Davison L. Budhoo, Enough Is Enough: Dear Mr. Camdessus... Open Letter of Resignation to the Managing Director of the International Monetary Fund (New York: New Horizons Press, 1990), 102.

(23) Michael Lewis, "The Worlds Biggest Going-Out-of-Business Sale," The New York Times Magazine, May 31, 1998.

(24) Bob Sipchen, "Are Public Schools Worth the Effort?" Los Angeles Times, July 3, 2006.

(25) Paul Tough, David Frum, William Kristol et al., "A Revolution or Business as Usual?: A Harpers Forum," Harpers, March 1995.

(26) Rachel Monahan and Elena Herrero Beaumont, "Big Time Security," Forbes, August 3, 2006; Gary Stoller, "Homeland Security Generates Multibillion Dollar Business," USA Today, September 10, 2006.

(27) Evan Ratliff, "Fear, Inc.," Wired, December 2005.

(28) Veronique de Rugy, American Enterprise Institute, "Facts and Figures about Homeland Security Spending," December 14, 2006, www.aei.org.

(29) Bryan Bender, "Economists Say Cost of War Could Top $2 Trillion," Boston Globe, January 8, 2006.

(30) Thomas L. Friedman, "Big Mac I," New York Times, December 8, 1996.

(31) Steve Quinn, "Halliburtons 3Q Earnings Hit $611M," Associated Press, October 22, 2006.

(32) Steven R. Hurst, "October Deadliest Month Ever in Iraq," Associated Press, November 22, 2006.

(33) James Glanz and Floyd Norris, "Report Says Iraq Contractor Is Hiding Data from U.S.," New York Times, October 28, 2006.

(34) Wency Leung, "Success Through Disaster: B.C.-Made Wood Houses Hold Great Potential for Disaster Relief," Vancouver Sun, May 15, 2006.

(35) Joseph B. Treaster, "Earnings for Insurers Are Soaring," New York Times, October 14, 2006.

(36) Central Intelligence Agency, Kubark Counterintelligence Interrogation, July 1963, 1, 101. Declassified manual is available in full, www.gwu.edu/˜nsarchiv.

(37) Ibid, 66.

(38) Mao Tse-Tung, "Introducing a Cooperative," Peking Review 1, no. 15 (June 10, 1958): 6.

(39) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 594.

(40) Ibid.

(41) "The Rising Risk of Recession," Time, December 19, 1969.

(42) George Jones, "Thatcher Praises Friedman, Her Freedom Fighter," Daily Telegraph (London), November 17, 2006; Friedman and Friedman, Two Lucky People, 388-89.

(43) Francis Fukuyama, "The End of History?" The National Interest, Summer 1989.

(44) Justin Fox, "The Curious Capitalist," Fortune, November 16, 2006; House of Representatives, 109th Congress, 2nd Session, "H. Res. 1089: Honoring the Life of Milton Friedman," December 6, 2006; Jon Ortiz, "State to Honor Friedman," Sacramento Bee, January 24, 2007; Thomas Sowell, "Freedom Man," Wall Street Journal, November 18, 2006.

(45) Stéphane Courtois et al., The Black Book of Communism: Crimes, Terror, Repression, trans. Jonathan Murphy and Mark Kramer (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), 2.

الفصل الأول

(1) Cyril J. C. Kennedy and David Anchel, "Regressive Electric-Shock in Schizophrenics Refractory to Other Shock Therapies," Psychiatric Quarterly 22, no. 2 (April 1948): 318.

(2) Ugo Cerletti, "Electroshock Therapy," Journal of Clinical and Experimental Psychopathology and Quarterly Review of Psychiatry and Neurology 15 (September 1954): 192-93.

(3) Judy Foreman, "How CIA Stole Their Minds," Boston Globe, October 30, 1998; Stephen Bindman, "Brainwashing Victims to Get $100,000," Gazette (Montreal), November 18, 1992.

(4) Gordon Thomas, Journey into Madness (New York: Bantam Books, 1989), 148.

(5) Harvey M. Weinstein, Psychiatry and the CIA: Victims of Mind Control (Washington, DC: American Psychiatric Press, 1990), 92, 99.

(6) D. Ewen Cameron, "Psychic Driving," American Journal of Psychiatry 112, no. 7 (1956): 502-509.

(7) D. Ewen Cameron and S. K. Pande, "Treatment of the Chronic Paranoid Schizophrenic Patient," Canadian Medical Association Journal 78 (January 15, 1958): 95.

(8) Aristotle, "On the Soul, Book III," in Aristotle I, Great Books of the Western World, vol. 8, ed. Mortimer J. Adler, trans. W. D. Ross (Chicago: Encyclopaedia Britannica, 1952), 662.

(9) Berton Rouché, "As Empty as Eve," The New Yorker, September 9, 1974.

(10) D. Ewen Cameron, "Production of Differential Amnesia as a Factor in the Treatment of Schizophrenia," Comprehensive Psychiatry 1, no. 1 (1960): 32-33.

(11) D. Ewen Cameron, J. G. Lohrenz and K. A. Handcock, "The Depatterning Treatment of Schizophrenia," Comprehensive Psychiatry 3, no. 2 (1962): 67.

(12) Cameron, "Psychic Driving," 503-504.

(13) Weinstein, Psychiatry and the CIA, 120. FOOTNOTE: Thomas, Journey into Madness, 129.

(14) "CIA, Memorandum for the Record, Subject: Project ARTICHOKE," January 31, 1975, www.gwu.edu/nsarchiv.

(15) Alfred W. McCoy, "Cruel Science: CIA Torture & Foreign Policy," New England Journal of Public Policy 19, no. 2 (Winter 2005): 218.

(16) Alfred W. McCoy, A Question of Torture: CIA Interrogation, from the Cold War to the War on Terror (New York: Metropolitan Books, 2006), 22, 30.

(17) Those who found themselves unwittingly taking LSD in this period of experientation included North Korean POWs; a group of patients at a drug treatment centre in Lexington, Kentucky; seven thousand American soldiers at Marylands Edgewood Chemical Arsenal; and inmates of Californias Vacaville Prison. Ibid., 27, 29.

(١٧) من بين هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم يتناولون الـ «أل سي دي» في تلك المرحلة من الاختبار، سجناء حرب من كوريا الشماليّة، ومجموعة من المرضى الذين كانوا يخضعون لبرنامج علاج بالأدوية في ليكزينغتون، كنتاكي، وسبعة آلاف جنديّ أميركيّ في ترسانة «ماريلند إيدجوود» الكيميائيّة، وسجناء في سجن «فاكفيل» في كاليفورنيا. المصدر نفسه. ٢٧، ٢٩.

(18) "[A]n anonymous handwritten note found in the archives identifies Dr. Caryl Haskins and Commander R. J. Williams as CIA representatives at the meeting." David Vienneau, "Ottawa Paid for 50s Brainwashing Experiments, Files Show," Toronto Star, April 14, 1986; "Minutes of June 1, 1951, Canada/US/UK Meeting Re: Communist Brainwashing Techniques during the Korean War," meeting at Ritz-Carlton Hotel, Montreal, June 1, 1951: 5.

(١٨) ملاحظة مجهولة مكتوبة بخطّ اليد، وُجدت في الأرشيف تحدّد الدكتور كارل هاسكنز، والقائد ر. ج. ويليامز، كممثّلين لوكالة الاستخبارات المركزيّة في الاجتماع.

(19) D. O. Hebb, W. Heron and W. H. Bexton, Annual Report, Contract DRB X38, Experimental Studies of Attitude, 1953.

(20) Defense Research Board Report to Treasury Board, August 3, 1954, declassified, 2.

(21) "Distribution of Proceedings of Fourth Symposium, Military Medicine, 1952," declassified.

(22) Zuhair Kashmeri, "Data Show CIA Monitored Deprivation Experiments," Globe and Mail (Toronto), February 18, 1984.

(23) Ibid.

(24) Hebb, Heron and Bexton, Annual Report, Contract DRB X38, 1-2.

(25) Juliet ONeill, "Brain Washing Tests Assailed by Experts," Globe and Mail (Toronto), November 27, 1986.

(26) Thomas, Journey into Madness, 103; John D. Marks, The Search for the Manchurian Candidate: The CIA and Mind Control (New York: Times Books, 1979), 133.

(27) R. J. Russell, L. G. M. Page and R. L. Jillett, "Intensified Electroconvulsant Therapy," Lancet (December 5, 1953): 1178.

(28) Cameron, Lohrenz and Handcock, "The Depatterning Treatment of Schizophrenia," 68.

(29) Cameron, "Psychic Driving," 504.

(30) Thomas, Journey into Madness, 180.

(31) D. Ewen Cameron et al., "Sensory Deprivation: Effects upon the Functioning Human in Space Systems," Symposium on Psychophysiological Aspects of Space Flight, ed. Bernard E. Flaherty, (New York: Columbia University Press, 1961), 231; Cameron, "Psychic Driving," 504.

(32) Marks, The Search for the Manchurian Candidate, 138.

(33) Cameron and Pande, "Treatment of the Chronic Paranoid Schizophrenic Patient," 92.

(34) Cameron, "Production of Differential Amnesia as a Factor in the Treatment of Schizophrenia," 27.

(35) Thomas, Journey into Madness, 234.

(36) Cameron et al., "Sensory Deprivation," 226-232.

(37) Lawrence Weschler, A Miracle, a Universe: Settling Accounts with Torturers (New York: Pantheon Books, 1990), 125.

(38) Interview appeared in the Canadian magazine Weekend, quoted in Thomas, Journey into Madness, 169.

(39) Cameron, "Psychic Driving," 508.

(40) Cameron was citing another researcher, Norman Rosenzweig, to support his thesis. Cameron et al., "Sensory Deprivation," 229.

(41) Weinstein, Psychiatry and the CIA, 222.

(42) "Project MKUltra, The CIAs Program of Research in Behavioral Modification," Joint Hearings Before the Select Committee on Intelligence and the Subcommittee on Health and Scientific Research of the Committee on Human Resources, United States Senate, 95th Congr., 1st Sess., August 3, 1977. Quoted in Weinstein, Psychiatry and the CIA, 178.

(43) Ibid., 143.

(44) James LeMoyne, "Testifying to Torture," New York Times, June 5, 1988.

(45) Jennifer Harbury, Truth, Torture and the American Way: The History and Consequences of U.S. Involvement in Torture (Boston: Beacon Press, 2005), 87.

(46) Senate Select Committee on Intelligence, "Transcript of Proceedings before the Select Committee on Intelligence: Honduran Interrogation Manual Hearing," June 16, 1988 (Box 1 CIA Training Manuals, Folder: Interrogation Manual Hearings, National Security Archives). Quoted in McCoy, A Question of Torture, 96.

(47) Tim Weiner, "Interrogation, C.I.A.-Style," New York Times, February 9, 1997; Steven M. Kleinman, "KUBARK Counterintelligence Interrogation Review: Observations of an Interrogator, February 2006 in Intelligence Science Board, Educing Information (Washington DC: National Defense Intelligence College, December 2006), 96.

(48) Central Intelligence Agency, Kubark Counterintelligence Interrogation, July 1963, pages 1 and 8. Declassified manual is available in full from the National Security Archives, www.gwu.edu/˜nsarchiv. Emphasis added.

(49) Ibid., 1, 38.

(50) Ibid., 1-2.

(51) Ibid., 88.

(52) Ibid., 90.

(53) Central Intelligence Agency, Human Resource Exploitation Training Manual- 1983 Declassified manual is available in full from the National Security Archives, www.gwu.edu/˜nsarchiv. FOOTNOTE: Ibid.

(54) Central Intelligence Agency, Kubark Counterintelligence Interrogation, July 1963, 49-50, 76-77.

(55) Ibid., 41, 66.

(56) McCoy, A Question of Torture, 8.

(57) McCoy, "Cruel Science," 220.

(58) Frantz Fanon, A Dying Colonialism, trans. Haakon Chevalier (1965, repr. New York: Grove Press, 1967), 138.

(59) Pierre Messmer, French minister of defence from 1960 to 1969, says that the Americans invited the French to train soldiers in the U.S. In response, General Paul Aussaresses, the most notorious and unrepentant of Frances torture experts, went to Fort Bragg and instructed U.S. soldiers on "seizure, interrogation, torture" techniques. Death Squadrons: The French School, documentary directed by Marie-Monique Robin (Idéale Audience, 2003).

(٥٩) قال بيار مسمر، وزير الدفاع الفرنسيّ من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٩، إنّ الأميركيّين دعوا الفرنسيّين إلى تدريب الجنود في الولايات المتّحدة. واستجابةً لهذا الطلب، توجّه الجنرال، بول أوساريسيس، الأكثر شهرةً وبطشاً من بين خبراء التعذيب، إلى «فورت براغ»، ودرّب الجنود الأميركيّين على «تقنيّات القبض والاستجواب والتعذيب».

(60) McCoy, A Question of Torture, 65.

(61) Dianna Ortiz, The Blindfolds Eyes (New York: Orbis Books, 2002), 32.

(62) Harbury, Truth, Torture and the American Way.

(63) United Nations, Geneva Convention Relative to the Treatment of Prisoners of War, Adopted August 12, 1949, www.ohchr.org; Uniform Code of Military Justice, Subchapter 10: Punitive Articles, Section 893, Article 93, www.au.af.mil.

(64) 64. Central Intelligence Agency, Kubark Counterintelligence Interrogation, 2; Central Intelligence Agency, Human Resource Exploitation Training Manual- 1983.

(65) Craig Gilbert, "War Will Be Stealthy," Milwaukee Journal Sentinel, September 17, 2001; Garry Wills, Reagans America: Innocents at Home (New York: Doubleday, 1987), 378.

(66) Katharine Q. Seelye, "A Nation Challenged," New York Times, March 29, 2002; Alberto R. Gonzales, Memorandum for the President, January 25, 2002, www.msnbc.msn.com.

(67) Jerald Phifer, "Subject: Request for Approval of Counter-Resistance Strategies," Memorandum for Commander, Joint Task Force 170, October 11, 2002: 6. Declassified, www.npr.org.

(68) U.S. Department of Justice, Office of Legal Counsel, Office of the Assistant Attorney General, Memorandum for Alberto R. Gonzales, Counsel to the President, August 1, 2002, www.washingtonpost.com. FOOTNOTE: "Military Commissions Act of 2006," Subchapter VII, Sec. 6, thomas.loc.gov; Alfred W. McCoy, "The U.S. Has a History of Using Torture," History News Network, George Mason University, De-

cember 4, 2006, www.hnn.us; "The Imperial Presidency at Work," New York Times, January 15, 2006.

(69) Kleinman, "KUBARK Counterintelligence Interrogation Review," 95.

(70) Dan Eggen, "Padilla Case Raises Questions about Anti-Terror Tactics," Washington Post, November 19, 2006.

(71) Curt Anderson, "Lawyers Show Images of Padilla in Chains," The Associated Press, December 4, 2006; John Grant, "Why Did They Torture Jose Padilla," Philadelphia Daily News, December 12, 2006.

(72) AAP, "US Handling of Hicks Poor: PM," Sydney Morning Herald, February 6, 2007.

(73) Shafiq Rasul, Asif Iqbal and Rhuhel Ahmed, Composite Statement: Detention in Afghanistan and Guantánamo Bay (New York: Center for Constitutional Rights, July 26, 2004), 95, www.ccr-ny.org.

(74) Adam Zagorin and Michael Duffy, "Inside the Interrogation of Detainee 063," Time, June 20, 2005.

(75) James Yee and Aimee Molloy, For God and Country: Faith and Patriotism under Fire (New York: Public Affairs, 2005), 101-102; Tim Golden and Margot Williams, "Hunger Strike Breaks Out at Guantánamo," New York Times, April 8, 2007.

(76) Craig Whitlock, "In Letter, Radical Cleric Details CIA Abduction, Egyptian Torture," Washington Post, November 10, 2006.

(77) Ibid.

(78) Amnesty International, "Italy, Abu Omar: Italian Authorities Must Cooperate Fully with All Investigations," Public Statement, November 16, 2006, www.amnesty.org.

(79) Jumah al-Dossari, "Days of Adverse Hardship in U.S. Detention Camps-Testimony of Guantánamo Detainee Jumah al-Dossari," Amnesty International, December 16, 2005.

(80) Mark Landler and Souad Mekhennet, "Freed German Detainee Questions His Countrys Role," New York Times, November 4, 2006.

(81) A.E. Schwartzman and P.E. Termansen, "Intensive Electroconvulsive Therapy: A Follow-Up Study," Canadian Psychiatric Association Journal 12, no. 2 (1967): 217.

(82) Erik Eckholm, "Winning Hearts of Iraqis with a Sewage Pipeline," New York Times, September 5, 2004.

الفصل الثاني

(1) Arnold C. Harberger, "Letter to a Younger Generation," Journal of Applied Economics 1, no. 1 (1998): 2.

(2) Katherine Anderson and Thomas Skinner, "The Power of Choice: The Life and Times of Milton Friedman," aired on PBS on January 29, 2007.

(3) Jonathan Peterson, "Milton Friedman, 1912-2006," Los Angeles Times, November 17, 2006.

(4) Frank H. Knight, "The Newer Economics and the Control of Economic Activity," Journal of Political Economy 40, no. 4 (August 1932): 455.

(5) Daniel Bell, "Models and Reality in Economic Discourse," The Crisis in Economic Theory, eds. Daniel Bell and Irving Kristol (New York: Basic Books, 1981), 57-58.

(6) Milton Friedman and Rose D. Friedman, Two Lucky People: Memoirs (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 24.

(7) Larry Kudlow, "The Hand of Friedman," The Corner web log on the National Review Online, November 16, 2006, www.nationalreview.com.

(8) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 21.

(9) Milton Friedman, Capitalism and Freedom (1962, repr. Chicago: University of Chicago Press, 1982,) 15.

(10) Don Patinkin, Essays on and in the Chicago Tradition (Durham, NC: Duke University Press, 1981), 4.

(11) Friedrich A. Hayek, The Road to Serfdom (Chicago: University of Chicago Press, 1944).

(12) Interview with Arnold Harberger conducted October 3, 2000, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy [television series for PBS], executive producers Daniel Yergin and Sue Lena Thompson, series producer William Cran (Boston: Heights Productions, 2002), full interview transcript available at www.pbs.org.

(13) John Maynard Keynes, The End of Laissez-Faire (London: L & Virginia Woolf, 1926).

(14) John Maynard Keynes, "From Keynes to Roosevelt: Our Recovery Plan Assayed," New York Times, December 31, 1933.

(15) John Kenneth Galbraith, The Great Crash of 1929 (1954, repr. New York: Avon, 1979), 168.

(16) John Maynard Keynes, The Economic Consequences of the Peace (1919, repr. Westminster, UK: Labour Research Department, 1920), 251.

(17) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 594.

(18) Stephen Kinzer, All the Shahs Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror (Hoboken, NJ: J. Wiley & Sons, 2003), 153-54; Stephen Kinzer, Overthrow: Americas Century of Regime Change from Hawaii to Iraq (New York: Times Books, 2006), 4.

(19) El Imparcial, March 16, 1951, cited in Stephen C. Schlesinger, Stephen Kinzer and John H. Coatsworth, Bitter Fruit: The Story of the American Coup in Guatemala (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), 52.

(20) Patterson described Argentine and Brazilian economists as "pink" in an interview with Juan Gabriel Valdés. He spoke of the need to "change the formation of the men" to the U.S. ambassador to Chile, Willard Beaulac. Juan Gabriel Valdés, Pinochets Economists: The Chicago School in Chile (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 110-13.

(٢٠) في مقابلة له مع خوان غابرييل فالديز، وصف باترسن الخبراء الاقتصاديّين الأرجنتينيّين والبرازيليّين بأنّهم «اشتراكيّون معتدلون»، وتحدّث عن الحاجة إلى «تغيير تركيبة البشر»، مع السفير الأميركيّ إلى التشيلي، ويلرد بولاك.

(21) Ibid., 89.

(22) The quotation comes from Joseph Grunwald, a Columbia University economist working at the time at the University of Chile. Valdés, Pinochets Economists, 135.

(22) يعود الاستشهاد إلى جوزيف غرونوالد، وهو عالم اقتصاد في جامعة كولومبيا، كان يعمل في تلك الفترة في جامعة التشيلي انظر:

(23) Harberger, "Letter to a Younger Generation," 2.

(24) André Gunder Frank, Economic Genocide in Chile: Monetarist Theory Versus Humanity (Nottingham, UK: Spokesman Books, 1976), 7-8.

(25) Kenneth W. Clements, "Larry Sjaastad, The Last Chicagoan," Journal of International Money and Finance 24 (2005): 867-69.

(26) Gunder Frank, Economic Genocide in Chile, 8.

(27) Memorandum to William Carmichael, via Jeffrey Puryear, from JamesW. Trowbridge, October 24, 1984, page 4, cited in Valdés, Pinochets Economists, 194.

(28) Ibid., 206. FOOTNOTE: "The Rising Risk of Reccession," Time, December 19, 1969.

(29) In 1963, de Castro himself was on leave from Santiago to further his studies at the University of Chicago. He became chairman in 1965. Valdés, Pinochets Economists, 140, 165.

(٢٩) في العام ١٩٦٣، حتّى دي كاسترو، ترك سانتياغو ليُكمل دراسته في جامعة «شيكاغو» وقد أصبح عميداً في ١٩٦٥. انظر:

(30) Ibid., 159. The quotation comes from Ernesto Fontaine, a Chicago grad and a professor at the Catholic University in Santiago.

(31) Ibid., 6, 13.

(32) Third report to the Catholic University of Chile and the International Cooperation Administration, August 1957, signed by Gregg Lewis, University of Chicago, page 3, cited in Valdés, Pinochets Economists, 132.

(33) Interview with Ricardo Lagos conducted January 19, 2002, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org.

(34) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 388.

(35) Central Intelligence Agency, Notes on Meeting with the President on Chile, September 15, 1970, declassified, www.gwu.edu/nsarchiv.

(36) "The Last Dope from Chile," mimeo signed "Al H.," dated Santiago, September 7, 1970, cited in Valdés, Pinochets Economists, 242-43.

(37) Sue Branford and Bernardo Kucinski, Debt Squads: The U.S., the Banks, and Latin America (London: Zed Books, 1988), 40, 51-52.

(38) Subcommittee on Multinational Corporations, "The International Telephone and Telegraph Company and Chile, 1970-71," Report to the Committee on Foreign Relations United States Senate by the Subcommittee on Multinational Corporations, June 21, 1973, 13.

(39) Ibid., 15.

(40) Francisco Letelier, interview, Democracy Now!, September 21, 2006.

(41) Subcommittee on Multinational Corporations, "The International Telephone and Telegraph Company and Chile, 1970-71," 4, 18.

(42) Ibid., 11, 15.

(43) Ibid., 17.

(44) Archdiocese of Sao Paulo, Torture in Brazil: A Shocking Report on the Pervasive Use of Torture by Brazilian Military Governments, 1964-1979, ed. Joan Dassin, trans. Jaime Wright (Austin: University of Texas Press, 1986), 53.

(45) William Blum, Killing Hope: U.S. Military and CIA Interventions Since WWII (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995), 195; "Times Diary: Liquidating Sukarno," Times (London), August 8, 1986.

(46) Kathy Kadane, "U.S. Officials Lists Aided Indonesian Bloodbath in 60s," Washington Post, May 21, 1990.

(47) Kadane first published the account of the lists, based on taped on-the-record interviews with top U.S. officials posted in Indonesia at the time, in the Washington Post. The information about radios and weapons appears in a letter to the editor written by Kadane in The New York Review of Books, April 10, 1997, based on the same interviews. Kadanes interview transcripts are now with the National Security Archive in Washington, DC. Kadane, "U.S. Officials Lists Aided Indonesian Bloodbath in 60s".

(٤٧) قام كادان بنشر القصّة لأوّل مرّة في الـ «واشنطن بوست» بارتكازه على مقابلات مسجّلة على شرائط أُجريت مع مسؤولين رفيعي المستوى تولّوا مهامّ في إندونيسيا. وتُظهر المعلومات حول

أجهزة اللاسلكيّ والأسلحة في رسالة إلى الناشر كتبها كادان في "The New York Review of Books"، في 10 نيسان/أبريل من العام 1997، مرتكزاً بدوره على المقابلات نفسها. توجد مقابلات كادان اليوم في أرشيف الأمن القوميّ في واشنطن، العاصمة، كادان.

(48) John Hughes, Indonesian Upheaval (New York: David McKay Company, Inc., 1967), 132.

(49) The 500,000 figure is the most commonly used, including by the Washington Post in 1966. Britains ambassador to Indonesia estimated the number at 400,000, but he reported that the Swedish ambassador, who had done additional research, deemed it "a very serious under-estimate." Some put the number as high as a million, though the CIA claimed in a 1968 report that 250,000 had been killed, calling it "one of the worst mass murders of the 20th century." "Silent Settlement," Time, December 17, 1965; John Pilger, The New Rulers of the World (London: Verso, 2002), 34; Kadane, "U.S. Officials Lists Aided Indonesian Bloodbath in 60s."

(٤٩) الرقم ٥٠٠٠٠٠ هو الأكثر استخداماً. وقد أوردته الـ «واشنطن بوست» كذلك الأمر في العام ١٩٦٦. وقد قدَّر السفير البريطانيّ إلى إندونيسيا، الذي كان قد أجرى بحثاً إضافيّاً، أنّ الرقم كان ٤٠٠٠٠٠، غير أنّه أفاد أنّ السفير السويديّ، الذي كان قد أجرى أبحاثاً إضافية، اعتبر الرقم «استخفافاً خطيراً بالتقييم». ويقول البعض إنّ الرقم بلغ المليون، ذلك مع العلم بأن وكالة الاستخبارات المركزيّة ادّعت في تقرير صدر في العام ١٩٦٨، أنّ ٢٥٠٠٠٠ قد قُتلوا، معتبرةً المجزرة «أسوأ مجازر في القرن العشرين».

(50) "Silent Settlement."

(51) David Ransom, "Ford Country: Building an Elite for Indonesia," The Trojan Horse: A Radical Look at Foreign Aid, ed. Steve Weissman, (Palo Alto, CA: Ramparts Press, 1975), 99.

(52) FOOTNOTE: Ibid., 100.

(53) Robert Lubar, "Indonesias Potholed Road Back," Fortune, June 1, 1968.

(54) Goenawan Mohamad, Celebrating Indonesia: Fifty Years with the Ford Foundation 1953-2003 (Jakarta: Ford Foundation, 2003), 59.

(55) In the original text, the author spells the generals name Soeharto; I changed it to the more common spelling Suharto for the sake of consistency. Mohammad Sadli, "Recollections of My Career," Bulletin of Indonesian Economic Studies 29, no. 1 (April 1993): 40.

(٥٥) في النصّ الأصليّ، اعتمد المؤلّف «سويهارتو»، لكنّي غيّرتها واعتمدت اللفظ الأكثر شيوعاً، الذي هو سوهارتو، وذلك حرصاً على الدقّة. راجع:

(56) The following posts were filled with graduates of the Ford program: minister of finance, minister of trade and commerce, chair of the National Planning Board, vice-chair of the National Planning Board, secretary general of Marketing and Trade Re-

search, chairman of the Technical Team of Foreign Investment, secretary general of industry and ambassador to Washington. Ransom, "Ford Country," 110.

(٥٦) المناصب التالية شُغلت من قبل خرّيجي برنامج «فورد»: وزير الماليّة، وزير التجارة، رئيس هيئة التخطيط القوميّ، ونائبه، ورئيس هيئة الفريق التقنيّ للاستثمار الخارجيّ، والأمين العامّ للصناعة والسفير إلى واشنطن. راجع: Ransom, 'Ford Country', 110.

(57) Richard Nixon, "Asia After Vietnam," Foreign Affairs 46, no. 1 (October 1967): 111. FOOTNOTE: Arnold C. Harberger, Curriculum Vitae, November 2003, www.econ.ucla.edu.

(58) Pilger, The New Rulers of the World, 36-37.

(59) CIA, "Secret Cable from Headquarters [Blueprint for Fomenting a Coup Climate], September 27, 1970," in Peter Kornbluh, The Pinochet File: A Declassified Dossier on Atrocity and Accountability (New York: New Press, 2003), 49-56.

(60) Valdés, Pinochets Economists, 251.

(61) Ibid., 248-49.

(62) Ibid., 250.

(63) Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, United States Senate, Covert Action in Chile 1963-1973 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, December 18, 1975), 30.

(64) Ibid., 40.

(65) Eduardo Silva, The State and Capital in Chile: Business Elites, Technocrats, and Market Economics (Boulder, CO: Westview Press, 1996), 74.

(66) Orlando Letelier, "The Chicago Boys in Chile: Economic Freedoms Awful Toll," The Nation, August 28, 1976.

الفصل الثالث

(1) Niccolo Machiavelli, The Prince, trans. W. K. Marriott, (Toronto: Alfred A. Knopf, 1992), 42.

(2) Milton Friedman and Rose D. Friedman, Two Lucky People: Memoirs (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 592.

(3) Batalla de Chile [three-part documentary film series] compiled by Patricia Guzmán, originally produced 1975-79 (New York: First Run/Icarus Films, 1993).

(4) John Dinges and Saul Landau, Assassination on Embassy Row (New York: Pantheon Books, 1980), 64.

(5) Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, vol. 1, trans. Phillip E. Berryman (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1993),

153; Peter Kornbluh, The Pinochet File: A Declassified Dossier on Atrocity and Accountability (New York: New Press, 2003), 153-54.

(6) Kornbluh, The Pinochet File, 155-65.

(7) These numbers are contested because the military government was notorious for covering up and denying its crimes. Jonathan Kandell, "Augusto Pinochet, 91, Dictator Who Ruled by Terror in Chile, Dies," New York Times, December 11, 2006; Chile Since Independence, ed. Leslie Bethell (New York: Cambridge University Press, 1993), 178; Rupert Cornwell, "The General Willing to Kill His People to Win the Battle against Communism," Independent (London), December 11, 2006.

(٧) هذه الأرقام عرضة للجدل، إذ إنّ الحكومة العسكريّة قد اشتهرت بتغطية جرائمها ونكرانها.

(8) Juan Gabriel Valdés, Pinochets Economists: The Chicago School in Chile (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 252.

(9) Pamela Constable and Arturo Valenzuela, A Nation of Enemies: Chile Under Pinochet (New York: W. W. Norton & Company, 1991), 187.

(10) Robert Harvey, "Chiles Counter-Revolution," The Economist, February 2, 1980.

(11) José Pinera, "How the Power of Ideas Can Transform a Country," www.josepinera.com.

(12) Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 74-75.

(13) Ibid., 69.

(14) Valdés, Pinochets Economists, 31.

(15) Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 70.

(16) Pinochets only trade barrier was a 10 percent tariff on imports, which does not constitute a trade barrier but a minor import tax. André Gunder Frank, Economic Genocide in Chile: Monetarist Theory Versus Humanity (Nottingham, UK: Spokesman Books, 1976), 81.

(١٦) شكّلت الحواجز الوحيدة التي وضعها بينوشي على التجارة ١٠ في المئة من التعرفة على الواردات. لم تكن تلك التعرفة حاجزاً تجارياً، بل ضريبة بسيطة على الاستيراد. انظر:

(17) These are conservative estimates. Gunder Frank writes that in the first year of junta rule, inflation reached 508 percent and may have been close to 1,000 percent for "basic necessities." In 1972, Allendes last year in office, inflation reached 163 percent. Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 170; Gunder Frank, Economic Genocide in Chile, 62.

(١٧) تلك تقديرات محافظة. كتب غندر فرانك في السنة الأولى من حكم الطغمة العسكريّة، أنّ التضخّم وصل إلى ٥٠٨ في المئة، وقد ناهز على الأرجح الـ١٠٠٠ بالمئة بالنسبة إلى الضروريات المعيشية. في العام ١٩٧٢، آخر سنة من ولاية آلندي، بلغ التضخّم ١٦٣ في المئة. راجع:

(18) Que Pasa (Santiago), January 16, 1975, cited in Gunder Frank, Economic Genocide in Chile, 26.

(19) La Tercera (Santiago), April 9, 1975, cited in Orlando Letelier, "The Chicago Boys in Chile," The Nation, August 28, 1976.

(20) El Mercurio (Santiago), March 23, 1976, cited in ibid.

(21) Que Pasa (Santiago), April 3, 1975, cited in ibid.

(22) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 399.

(23) Ibid., 593-94.

(24) Ibid., 592-94.

(25) Ibid., 594.

(26) Gunder Frank, Economic Genocide in Chile, 34.

(27) Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 172-73.

(28) "In 1980, public spending on health had decreased by 17.6 per cent compared to 1970, and education by 11.3 per cent." Valdés, Pinochets Economists, 23, 26; Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 172-73; Robert Harvey, "Chiles Counter-Revolution," The Economist, February 2, 1980.

(٢٨) «في العام ١٩٨٠، انخفض الإنفاق على الصحّة بنسبة ١٧,٦ في المئة مقارنة بالعام ١٩٧٠، وبنسبة ١١,٣ في المئة على التربية». راجع:

(29) Valdés, Pinochets Economists, 22.

(30) Albert O. Hirschman, "The Political Economy of Latin American Development: Seven Exercises in Retrospection," Latin American Research Review 12, no. 3 (1987): 15.

(31) Public Citizen, "The Uses of Chile: How Politics Trumped Truth in the Neo- Liberal Revision of Chiles Development," discussion paper, September 2006, www.citizen.org.

(32) "A Draconian Cure for Chiles Economic Ills?" Business Week, January 12, 1976.

(33) Peter Dworkin, "Chiles Brave New World of Reaganomics," Fortune, November 2, 1981; Valdés, Pinochets Economists, 23; Letelier, "The Chicago Boys in Chile."

(34) Hirschman, "The Political Economy of Latin American Development," 15.

(35) Junta finance minister Jorge Cauas made the statement. Constable and Valenzuela, Nation of Enemies, 173.

(٣٥) وزير الماليّة لدى الطغمة العسكريّة خورخي كواس، هو من ألقى الكلمة. انظر:

(36) Ann Crittenden, "Loans from Abroad Flow to Chiles Rightist Junta," New York Times, February 20, 1976.

(37) "A Draconian Cure for Chiles Economic Ills?" Business Week, January 12, 1976.

(38) Gunder Frank, Economic Genocide in Chile, 58.

(39) Ibid., 65-66.

(40) Harvey, "Chiles Counter-Revolution"£ Letelier, "The Chicago Boys in Chile."

(41) Gunder Frank, Economic Genocide in Chile, 42.

(42) Piñera, "How the Power of Ideas Can Transform a Country.

(43) Robert M. Bleiberg, "Why Attack Chile?" Barrons, June 22, 1987.

(44) Jonathan Kandell, "Chile, Lab Test for a Theorist," New York Times, March 21, 1976.

(45) Kandell, "Augusto Pinochet, 91, Dictator Who Ruled by Terror in Chile, Dies"£ "A Dictators Double Standard," Washington Post, December 12, 2006.

(46) Greg Grandin, Empires Workshop: Latin America and the Roots of U.S. Imperialism (New York: Metropolitan Books, 2006), 171.

(47) Ibid., 171.

(48) Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 197-98.

(49) José Pinera, "Wealth through Ownership: Creating Property Rights in Chilean Mining," Cato Journal 24, no. 3 (Fall 2004): 296.

(50) Interview with Alejandro Foxley conducted March 26, 2001, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org.

(51) Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 219.

(52) Central Intelligence Agency, "Field Listing-Distribution of family income- Gini index," World Factbook 2007, www.cia.gov.

(53) Letelier, "The Chicago Boys in Chile."

(54) Milton Friedman, "Economic Miracles," Newsweek, January 21, 1974.

(55) Glen Biglaiser, "The Internationalization of Chicagos Economics in Latin America," Economic Development and Cultural Change 50 (2002): 280.

(56) Lawrence Weschler, A Miracle, a Universe: Settling Accounts with Torturers (New York: Pantheon Books, 1990), 149.

(57) The quotation comes from notes taken by Brazils ambassador to Argentina at the time, João Baptista Pinheiro. Reuters, "Argentine Military Warned Brazil, Chile of 76 Coup," CNN, March 21, 2007.

(58) Mario I. Blejer was Argentinas secretary of finance during the dictatorship. He received a PhD in economics at the University of Chicago the year before the coup. Adolfo Diz, PhD, University of Chicago, was president of the central bank during the dictatorship. Fernando De Santibáñes, Chicago PhD, worked in the central bank during the dictatorship. Ricardo López Murphy, MA in Chicago, national director of the Office of Economic Research and Fiscal Analysis in the Treasury Department of the Finance Ministry (1974-1983). Several other Chicago grads held lower-level economic positions in the dictatorship, as consultants and advisers.

(٥٨) كان ماريو بليجر، وزير الماليّة في خلال الحكم الدكتاتوريّ. وقد حصل على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة من جامعة «شيكاغو» في السنة التي سبقت الانقلاب. أمّا أدولفو ديز، الحاصل على دكتوراه من جامعة «شيكاغو»، فكان رئيس البنك المركزيّ. من جهته، عمل فرناندو دي سانتيبانييس، الحاصل أيضاً على دكتوراه من جامعة «شيكاغو» في البنك المركزي في خلال تلك الفترة. ريكاردو لوبيز فورفي، الحاصل على ماسترز من الجامعة نفسها، كان المدير الوطني لمكتب الأبحاث الاقتصاديّة والتحليل الماليّ في قسم الخزينة لوزارة الماليّة (١٩٧٤ - ١٩٨٣). تبوأ غيرهم من متخرجي جامعة «شيكاغو» مراكز اقتصاديّة أدنى مستوى في خلال الحكم الدكتاتوريّ، وعملوا كمستشارين.

(59) Michael McCaughan, True Crimes: Rodolfo Walsh (London: Latin America Bureau, 2002) 284-90; "The Province of Buenos Aires: Vibrant Growth and Opportunity," Business Week, July 14, 1980, special advertising section.

(60) Henry Kissinger and César Augusto Guzzetti, Memorandum of Conversation, June 10, 1976, declassified, www.gwu.edu/nsarchiv.

(61) "The Province of Buenos Aires." FOOTNOTE: Ibid.

(62) McCaughan, True Crimes, 299.

(63) Reuters, "Argentine Military Warned Brazil, Chile of 76 Coup."

(64) Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, vol. 2, trans. Phillip E. Berryman (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1993), 501.

(65) Marguerite Feitlowitz, A Lexicon of Terror: Argentina and the Legacies of Torture (New York: Oxford University Press, 1998), ix.

(66) Ibid., 149, 175.

(67) Ibid., 165.

(68) Weschler, A Miracle, a Universe, 170.

(69) Amnesty International, Report on an Amnesty International Mission to Argentina 6-15 November 1976 (London: Amnesty International Publications, 1977), 35; Feitlowitz, A Lexicon of Terror, 158.

(70) Alex Sanchez, Council on Hemispheric Affairs, "Uruguay: Keeping the Military in Check," November 20, 2006, www.coha.org.

(71) Gunder Frank, Economic Genocide in Chile, 43; Batalla de Chile

(72) United States Senate, Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, Covert Action in Chile 1963-1973 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, December 18, 1975), 40.

(73) Archdiocese of São Paulo, Brasil: Nunca Mais / Torture in Brazil: A Shocking Report on the Pervasive Use of Torture by Brazilian Military Governments, 1964-1979, ed. Joan Dassin, trans. Jaime Wright (Austin: University of Texas Press, 1986), 13-14.

(74) Eduardo Galeano, "A Century of Wind," Memory of Fire, vol. 3. trans. Cedric Belfrage (London: Quartet Books, 1989), 208.

(75) Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, vol. 1, 153.

(76) Kornbluh, The Pinochet File, 162.

(77) Weschler, A Miracle, a Universe, 145. FOOTNOTE: Jane Mayer, "The Experiment," The New Yorker, July 11, 2005.

(78) This estimate is based on the fact that Brazil had 8,400 political prisoners in this period, and thousands of them were tortured. Uruguay had 60,000 political prisoners, and according to the Red Cross, torture in the jails was systemic. An estimated 50,000 Chileans faced torture and at least 30,000 Argentines did, which would make the 100,000 figure very conservative. Larry Rohter, "Brazil Rights Group Hopes to Bar Doctors Linked to Torture," New York Times, March 11, 1999; Organization of American States, Inter-American Commission on Human Rights, Report on the Situation of Human Rights in Uruguay, January 31, 1978, www.cidh.org; Duncan Campbell and Jonathan Franklin, "Last Chance to Clean the Slate of the Pinochet Era," Guardian (London), September 1, 2003; Feitlowitz, A Lexicon of Terror, ix.

(٧٨) يرتكز هذا التقدير على واقع أنّ البرازيل كان لديها ٨٤٠٠ سجين سياسيّ في تلك الفترة، وقد عُذّب الآلاف منهم. كان للأرغواي ٦٠٠٠٠ سجين. ووفقاً للصليب الأحمر، كان التعذيب في السجون منهجياً. واجه ما يُقدَّر بـ٥٠٠٠٠ تشيليّ التعذيب، كما خضع له على الأقلّ ٣٠٠٠٠ أرجنتينيّ، ما يجعل الرقم ١٠٠٠٠٠ مقبولاً. انظر:

(79) McCaughan, True Crimes, 290.

(80) Ibid., 274.

(81) Ibid., 285-89.

(82) Ibid., 280-82.

(83) Feitlowitz, A Lexicon of Terror, 25-26.

(84) "Covert Action in Chile 1963-1973," 45.

(85) Weschler, A Miracle, a Universe, 110; Department of State, "Subject: Secretarys Meeting with Argentine Foreign Minister Guzzetti," Memorandum of Conversation, October 7, 1976, declassified, www.gwu.edu/nsarchiv.

(86) In Attendance-Friday, March 26, 1976, declassified document available from the National Security Archive, www.gwu.edu/nsarchiv.

الفصل الرابع

(1) Daniel Feierstein and Guillermo Levy, Hasta que la muerte nos separe: Practicas sociales genocidas en América Latina (Buenos Aires: Ediciones al margen, 2004), 76.

(2) Marguerite Feitlowitz, A Lexicon of Terror: Argentina and the Legacies of Torture (New York: Oxford University Press, 1998), xii.

(3) Orlando Letelier, "The Chicago Boys in Chile," The Nation, August 28, 1976.

(4) Ibid.

(5) John Dinges and Saul Landau, Assassination on Embassy Row (New York: Pantheon Books, 1980), 207-10.

(6) Pamela Constable and Arturo Valenzuela, A Nation of Enemies: Chile Under Pinochet (New York: W.W. Norton & Company, 1991), 103-107; Peter Kornbluh, The Pinochet File: A Declassified Dossier on Atrocity and Accountability (New York: New Press, 2003), 167.

(7) Eduardo Gallardo, "In Posthumous Letter, Lonely Ex-Dictator Justifies 1973 Chile Coup," Associated Press, December 24, 2006.

(8) "Dos Veces Desaparecido," Página 12, September 21, 2006.

(9) Carlos Rozanski was the lead author of the ruling, which was co-written by judges Norberto Lorenzo and Horacio A. Insaurralde. Federal Oral Court No. 1, Case NE 2251/06, September 2006, www.rodolfowalsh.org.

(10) Federal Oral Court No. 1, Case NE 2251/06, September 2006, www. rodolfowalsh.org.

(11) Ibid.

(12) United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights, "Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide," approved December 9, 1948, www.ohchr.org.

(13) Leo Kuper, "Genocide: Its Political Use in the Twentieth Century," in Alexander Laban Hinton, ed., Genocide: An Anthropological Reader (Malden, MA: Blackwell, 2002), 56.

(14) Beth Van Schaack, "The Crime of Political Genocide: Repairing the Genocide Conventions Blind Spot," Yale Law Journal 107, no. 7 (May 1997).

(15) "Auto de la Sala de lo Penal de la Audiencia Nacional confirmando la jurisdiccion de Espana para conocer de los crimines de genocidio y terrorismo cometidos durante la dictadura argentina," Madrid, November 4, 1998, www.derechos. org. FOOTNOTE: Van Schaack, "The Crime of Political Genocide."

(16) Baltasar Garzón, "Auto de Procesamiento a Militares Argentinos," Madrid, November 2, 1999, www.derechos.org.

(17) Michael McCaughan, True Crimes: Rodolfo Walsh (London: Latin America Bureau, 2002), 182.

(18) Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 16.

(19) Guillermo Levy, "Considerations on the Connections between Race, Politics, Economics, and Genocide," Journal of Genocide Research 8, no. 2 (June 2006): 142.

(20) Juan Gabriel Valdļs, Pinochets Economists: The Chicago School in Chile (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 7-8 and 113.

(21) Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 16.

(22) Ibid., 39; Alfred Rosenberg, Myth of the Twentieth Century: An Evaluation of the Spiritual-Intellectual Confrontations of Our Age (1930, repr. Newport Beach, CA: Noontide Press, 1993), 333.

(23) Andrļ Gunder Frank, Economic Genocide in Chile: Monetarist Theory Versus Humanity (Nottingham, UK: Spokesman Books, 1976), 41.

(24) Ibid.

(25) Amnesty International, Report on an Amnesty International Mission to Argentina 6-15 November 1976 (London: Amnesty International Publications, 1977), 65.

(26) Ibid.

(27) Marguerite Feitlowitz, A Lexicon of Terror: Argentina and the Legacies of Torture (New York: Oxford University Press, 1998), 159.

(28) Diana Taylor, Disappearing Acts: Spectacles of Gender and Nationalism in Argentinas "Dirty War" (Durham, NC: Duke University Press, 1997), 105.

(29) Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, vol. 1, trans. Phillip E. Berryman (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1993), 140.

(30) The editorial appeared in La Prensa (Buenos Aires), cited in Feitlowitz, A Lexicon of Terror, 153.

(31) Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 153.

(32) Archdiocese of São Paulo, Brasil: Nunca Mais / Torture in Brazil: A Shocking Report on the Pervasive Use of Torture by Brazilian Military Governments, 1964-1979 ed. Joan Dassin, trans. Jaime Wright (Austin: University of Texas Press, 1986), 106-110.

(33) Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, vol. 1, 149.

(34) Letelier, "The Chicago Boys in Chile."

(35) Nunca Mʒs (Never again): The Report of the Argentine National Commission of the Disappeared (New York: Farrar Straus Giroux, 1986), 369.

(36) Ibid., 371.

(37) Amnesty International, Report on an Amnesty International Mission to Argentina 6-15 November 1976, 9.

(38) Taylor, Disappearing Acts, 111.

(39) Archdiocese of São Paulo, Torture in Brazil, 64.

(40) Karen Robert, "The Falcon Remembered," NACLA Report on the Americas 39, no. 3 (November-December 2005): 12.

(41) Victoria Basualdo, "Complicidad patronal-militar en la última dictadura argentina," Engranajes: Boletín de FETIA, no. 5, special edition, March 2006.

(42) Transcript of interviews conducted by Rodrigo Gutiérrez with Pedro Troiani and Carlos Alberto Propato, both former Ford workers and union activists, for a forthcoming documentary film on the Ford Falcon, Falcon.

(43) "Demandan a la Ford por el secuestro de gremialistas durante la dictadura," Pagina 12, February 24, 2006.

(44) Robert, "The Falcon Remembered," 13-15; transcript of Gutiérrezs interviews with Troiani and Propato.

(45) "Demandan a la Ford por el secuestro de gremialistas durante la dictadura."

(46) Ibid.

(47) Larry Rohter, "Ford Motor Is Linked to Argentinas Dirty War," New York Times, November 27, 2002.

(48) Ibid.; Sergio Correa, "Los desaparecidos de Mercedes-Benz," BBC Mundo, November 5, 2002.

(49) Robert, "The Falcon Remembered," 14.

(50) McCaughan, True Crimes, 290.

(51) Nunca Mas: The Report of the Argentine National Commission of the Disappeared, 22.

(52) Quoting Padre Santano. Patricia Marchak, Gods Assassins: State Terrorism in Argentina in the 1970s (Montreal: McGill-Queens University Press, 1999), 241.

(53) Marchak, Gods Assassins, 155.

(54) Levy, "Considerations on the Connections between Race, Politics, Economics, and Genocide," 142.

(55) Marchak, Gods Assassins, 161.

(56) Feitlowitz, A Lexicon of Terror, 42.

(57) Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 171, 188.

(58) Ibid., 147.

(59) The editorial appeared in La Prensa (Buenos Aires), cited in Feitlowitz, A Lexicon of Terror, 153.

(60) Constable and Valenzuela, A Nation of Enemies, 78. FOOTNOTE: L. M. Shirlaw, "A Cure for Devils," Medical World 94 (January 1961): 56, cited in Leonard Roy

Frank, ed., History of Shock Treatment (San Francisco: Frank, September 1978), 2.

(61) McCaughan, True Crimes, 295.

(62) Feitlowitz, A Lexicon of Terror, 77.

(63) FOOTNOTE: David Rose, "Guantanamo Briton in Handcuff Torture," Observer (London), January 2, 2005.

(64) Milton Friedman and Rose D. Friedman, Two Lucky People: Memoirs (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 596.

(65) Arnold C. Harberger, "Letter to a Younger Generation," Journal of Applied Economics 1, no. 1 (1998): 4.

(66) Amnesty International, Report on an Amnesty International Mission to Argentina 6-15 November 1976, 34-35.

(67) Robert Jay Lifton, The Nazi Doctors: Medical Killing and the Psychology of Genocide (1986, repr. New York: Basic Books, 2000), 16; François Ponchaud, Cambodia Year Zero, trans. Nancy Amphoux (1977, repr. New York: Rinehart and Winston, 1978), 50.

(68) United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights, "Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide," approved December 9, 1948, www.ohchr.org.

(69) HIJOS (a human rights organization of the children of the disappeared) estimate over five hundred children. HIJOS, "Lineamientos," www.hijos.org.ar; the figure of two hundred cases cited in Human Rights Watch, Annual Report 2001, www.hrw.org.

(70) Silvana Boschi, "Desaparicion de menores durante la dictadura militar: Presentan un documento clave," Clarin (Buenos Aires), September 14, 1997.

(71) Feitlowitz, A Lexicon of Terror, 89.

الفصل الخامس

(1) Donald Rumsfeld, Secretary of Defense Donald H. Rumsfeld Speaking at Tribute to Milton Friedman, White House, Washington, DC, May 9, 2002, www.defenselink.mil.

(2) Lawrence Weschler, A Miracle, a Universe: Settling Accounts with Torturers (New York: Pantheon Books, 1990), 147.

(3) Anthony Lewis, "For Which We Stand: II," New York Times, October 2, 1975.

(4) "A Draconian Cure for Chiles Economic Ills?" Business Week, January 12, 1976; Milton Friedman and Rose D. Friedman, Two Lucky People: Memoirs (Chicago:

University Of Chicago Press, 1998), 601.

(5) Milton Friedman, "Free Markets and the Generals," Newsweek, January 25, 1982; Juan Gabriel Valdés, Pinochets Economists: The Chicago School in Chile (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 156.

(6) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 596.

(7) Ibid., 398.

(8) Interview with Milton Friedman conducted October 1, 2000, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org.

(9) The Nobel Prize in Economics is separate from other prizes chosen by the Nobel Committee. The awards full name is the Sveriges Riksbank Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel.

(10) Milton Friedman, "Inflation and Unemployment," Nobel Memorial Lecture, December 13, 1976, www.nobelprize.org.

(11) Orlando Letelier, "The Chicago Boys in Chile," The Nation, August 28, 1976.

(12) Neil Sheehan, "Aid by CIA Groups Put in the Millions," New York Times, February 19, 1967.

(13) Amnesty International, Report on an Amnesty International Mission to Argentina 6-15 November 1976 (London: Amnesty International Publications, 1977), copyright page; Yves Dezalay and Bryant G. Garth, The Internationalization of Palace Wars: Lawyers, Economists, and the Contest to Transform Latin American States (Chicago: University of Chicago Press, 2002), 71.

(14) Amnesty International, Report on an Amnesty International Mission to Argentina 6-15 November 1976, 48.

(15) The Peace Committee had been renamed the Vicariate by the time Ford began funding it. Americas Watch was part of Human Rights Watch, which started, under the name Helsinki Watch, with a $500,000 grant from the Ford Foundation. The $30 million figure comes from an interview with Alfred Ironside in the Office of Communications at the Ford Foundation. According to Ironside, most of the money was spent in the 1980s. He said that "there was virtually none spent on human rights in Latin America in the fifties" and that "there were a series of grants in the sixties geared toward human rights in the ball park of $700,000."

(١٥) أعيد تسمية لجنة السلام الـ «فيكارييت» بحلول الوقت الذي بدأ «فورد» يموّلها. كانت «أميركا واتش» جزءاً من «هيومن رايتس واتش»، التي بدأت تحت اسم «هلنسكي واتش»، وبمنحة قدرها ٥٠٠٠٠٠ دولار أميركيّ من مؤسّسة فورد. برزَ الرقم ٣٠ مليون من مقابلة مع «آلفرد آيرونسايد» في مكتب الاتّصالات في مؤسّسة فورد. بالنسبة لـ «آيرونسايد»، أُنفِق معظم المال في فترة الثمانينيّات. قال: «لم يكن هناك أي إنفاق فعليّ على قضايا حقوق الإنسان في أميركا

اللاتينيّة في الخمسينيّات». أضاف: «أعطيت سلسلة من الهبات في الستّينيّات تمّ استخدامها في مجال حقوق الإنسان وناهزت قيمتها ٧٠٠٠٠٠ دولار أميركيّ.

(16) Dezalay and Garth, The Internationalization of Palace Wars, 69.

(17) David Ransom, "Ford Country: Building an Elite for Indonesia," The Trojan Horse: A Radical Look at Foreign Aid, ed. Steve Weissman (Palo Alto, CA: Ramparts Press, 1975), 96.

(18) Valdés, Pinochets Economists, 158, 186, 308.

(19) Ford Foundation, "History," 2006, www.fordfound.org.

(20) Goenawan Mohamad, Celebrating Indonesia: Fifty Years with the Ford Foundation 1953- (Jakarta: Ford Foundation, 2003), 56.

(21) Dezalay and Garth, The Internationalization of Palace Wars, 148.

(22) Ford Foundation, "History," 2006, www.fordfound.org. FOOTNOTE: Frances Stonor Saunders, The Cultural Cold War: The CIA and the World of Arts and Letters (New York: New Press, 2000).

(23) Archdiocese of São Paulo, Torture in Brazil: A Shocking Report on the Pervasive Use of Torture by Brazilian Military Governments, 1964-1979, ed. Joan Dassin, trans. Jaime Wright (Austin: University of Texas Press, 1986), 50.

(24) Simone de Beauvoir and Gisèle Halimi, Djamila Boupacha, trans. Peter Green (New York: MacMillan, 1962), 19, 21, 31.

(25) Marguerite Feitlowitz, A Lexicon of Terror: Argentina and the Legacies of Torture (New York: Oxford University Press, 1998), 113.

(26) I have made slight changes in Feitlowitzs translation for clarity. Feitlowitz, A Lexicon of Terror, 113-15. Emphasis in original.

الفصل السادس

(1) Translated by Peter Sillem. Carl Schmitt, Politische Theologie: Vier Kapitel zur Lehre von der Souveränität (1922 repr. Berlin: Duncker & Humblot, 1993), 13.

(2) Correspondence in the Hayek Collection, box 101, folder 26, Hoover Institution Archives, Palo Alto, CA. Thatchers letter is dated February 17. Thanks to Greg Grandin.

(3) Peter Dworkin, "Chiles Brave New World of Reaganomics," Fortune, November 2, 1981.

(4) Milton Friedman and Rose D. Friedman, Two Lucky People: Memoirs (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 387.

(5) Donald Rumsfeld, Secretary of Defense Donald H. Rumsfeld Speaking at Tribute to

Milton Friedman, White House, Washington, DC, May 9, 2002, www.defenselink.mil.

(6) Milton Friedman, "Economic Miracles," Newsweek, January 21, 1974.

(7) In the transcript of the speech there is an error. Rumsfeld is quoted saying "theyre going to learn the going to learn the wrong lesson." I removed the repetition to avoid confusion. Rumsfeld, Secretary of Defense Donald H. Rumsfeld Speaking at Tribute to Milton Friedman.

(8) Henry Allen, "Hayek, the Answer Man," Washington Post, December 2, 1982.

(9) Interview with Milton Friedman conducted October 1, 2000, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org.

(10) Arnold C. Harberger, Curriculum Vitae, November 2003, www.econ.ucla.edu.

(11) Ibid.; Friedman and Friedman, Two Lucky People, 607-609.

(12) The Political Economy of Policy Reform, ed. John Williamson (Washington, DC: Institute for International Economics, 1994), 467.

(13) Carmen DeNavas-Walt, Bernadette D. Proctor, Cheryl Hill Lee, U.S. Census Bureau, Income, Poverty and Health Insurance Coverage in the United States: 2005, August 2006, www.census.gov; Central Intelligence Agency, World Factbook 2007, www.cia.gov.

(14) Allan H. Meltzer, "Choosing Freely: The Friedmans Influence on Economic and Social Policy," in The Legacy of Milton and Rose Friedmans Free to Choose, eds. M. Wynne, H. Rosenblum and R. Formaini (Dallas: Federal Reserve Bank of Dallas, 2004), 204, www.dallasfed.org.

(15) John Campbell, Margaret Thatcher: The Iron Lady, vol. 2 (London: Jonathan Cape, 2003), 174-75; Patrick Cosgrave, Thatcher: The First Term (London: Bodley Head, 1985), 158-59.

(16) Kevin Jefferys, Finest & Darkest Hours: The Decisive Events in British Politics from Churchill to Blair (London: Atlantic Books, 2002), 208.

(17) Based on MORI poll results (Gallup had Thatcher at 23 percent). "President Bush: Overall Job Rating," www.pollingreport.com, accessed May 12, 2007; Malcolm Rutherford, "1982: Margaret Thatchers Year," Financial Times (London), December 31, 1982.

(18) Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991).

(19) Hossein Bashiriyeh, The State and Revolution in Iran, 1962-¿¡ (New York: St Martins Press, 1984), 170-ñ.

(20) "On the Record," Time, February 14, 1983.

(21) Campbell, Margaret Thatcher: The Iron Lady, vol. 2, 128.

(22) Leonard Downie Jr. and Jay Ross, "Britain: South Georgia Taken," Washington Post, April 26, 1982; "Jingoism Is Not the Way," Financial Times (London), April 5, 1982.

(23) Tony Benn, The End of an Era: Diaries 1980-¿ ed. Ruth Winstone (London: Hutchinson, 1992), 206.

(24) Angus Deming, "Britains Iron Lady," Newsweek, May 14, 1979; Jefferys, Finest & Darkest Hours, 226.

(25) BBC News, "¿¡¤ First Briton Dies in Falklands Campaign," On This Day, 24 April, news.bbc.co.uk.

(26) Rutherford, "1982".

(27) Michael Getler, "Dockers Union Agrees to Settle Strike in Britain," Washington Post, July 21, 1984.

(28) "TUC at Blackpool (Miners Strike): Labour Urged to Legislate on NUM Strike Fines," Guardian (London), September 4, 1985; Seumas Milne, The Enemy Within: Thatchers Secret War against the Miners (London: Verso, 2004); Seumas Milne, "What Stella Left Out," Guardian (London) October 3, 2000.

(29) Seumas Milne, "MI5s Secret War,"New Statesman&Society, November 25, 1994.

(30) Coal War: Thatcher vs Scargill, director Liam ORinn, episode 8093 of the series Turning Points of History, telecast June 16, 2005.

(31) Ibid.

(32) Warren Brown, "U.S. Rules Out Rehiring Striking Air Controllers," Washington Post, August 7, 1981; Steve Twomey, "Reunion Marks 10 Years Outside the Tower," Washington Post, August 2, 1991.

(33) Milton Friedman, Preface, Capitalism and Freedom (1962, repr. Chicago: University of Chicago Press, 1982), ix.

(34) J. McLane, "Milton Friedmans Philosophy of Economics and Public Policy," Conference to Honor Milton Friedman on His Ninetieth Birthday, November 25, 2002, www.chibus.com.

(35) N. Bukharin and E. Preobrazhensky, The ABC of Communism: A Popular Explanation of the Program of the Communist Party of Russia, trans. Eden and Cedar Paul, (1922, repr. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1967), 340-41.

(36) The Political Economy of Policy Reform, 19.

(37) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 603.

الفصل السابع

(1.) U.S. Operations Mission to Bolivia," Problems in the Economic Development of Bolivia, La Paz: United States Operation Mission to Bolivia, 1956, 212.

(2) Susan Sontag, Illness as Metaphor (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1977), 84.

(3) "Bolivia Drug Crackdown Brews Trouble," New York Times, September 12, 1984; Joel Brinkley, "Drug Crops Are Up in Export Nations, State Dept. Says," New York Times, February 15, 1985.

(4) Jeffrey D. Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time (New York: Penguin, 2005), 90-93.

(5) John Maynard Keynes, The Economic Consequences of the Peace (1919, repr. London: Labour Research Department, 1920), 220-.

(6) Interview with the author, October 2006, New York City.

(7) Robert E. Norton, "The American Out to Save Poland," Fortune, January 29, 1990.

(8) Interview with Jeffrey Sachs conducted June 15, 2000, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org.

(9) "A Draconian Cure for Chiles Economic Ills?" Business Week, January 12, 1976.

(10) Sachs, The End of Poverty, 93.

(11) Sachs, Commanding Heights.

(12) Catherine M. Conaghan and James M. Malloy, Unsettling Statecraft: Democracy and Neoliberalism in the Central Andes (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1994), 127.

(13) Sachs, The End of Poverty, 95.

(14) Susan Velasco Portillo, "Víctor Paz: Decreto es coyuntural, pero puede durar 10 ó 20 años," La Prensa (La Paz), August 28, 2005.

(15) Ibid.

(16) Conaghan and Malloy, Unsettling Statecraft, 129.

(17) Alberto Zuazo, "Bolivian Labor Unions Dealt Setback," United Press International, October 9, 1985; Juan de Onis, "Economic Anarchy Ends," Los Angeles Times, November 6, 1985.

(18) The officials comments are based on the recollections of the members of the emergency economic team. Velasco Portillo, "Víctor Paz: Decreto es coyuntural, pero puede durar 10 ó 20 años."

(19) Ibid.

(20) Harlan K. Ullman and James P. Wade, Shock and Awe: Achieving Rapid Dominance (Washington, DC: NDU Press, 1996), xxv.

(21) Conaghan and Malloy, Unsettling Statecraft, 186.

(22) Peter McFarren, "-48hour Strike Hurts Country," Associated Press, September 5, 1985; Mike Reid, "Sitting Out the Bolivian Miracle," Guardian (London), May 9, 1987.

(23) Robert J. Alexander, A History of Organized Labor in Bolivia (Westport, CT: Praeger, 2005), 169.

(24) Sam Zuckerman, "Bolivian Bankers See Some Hope After Years of Economic Chaos," American Banker, March 13, 1987; Waltraud Queiser Morales, Bolivia: Land of Struggle (San Francisco: Westview Press, 1992), 159.

(25) Statistics come from the Inter-American Development Bank. Morales, Bolivia, 159.

(26) Erick Foronda, "Bolivia: Paz Has Trouble Selling Economic Miracle," Latinamerica Press 21, no. 5 (February 16, 1989): 7, cited in Morales, Bolivia, 160.

(27) Alexander, A History of Organized Labor in Bolivia, 169.

(28) Interview with Gonzalo Sánchez de Lozada conducted March 20, 2001, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org.

(29) Peter McFarren, "Farmers Siege of Police Points Up Bolivias Drug-Dealing Problems," Associated Press, January 12, 1986.

(30) Peter McFarren, "Bolivia-Bleak but Now Hopeful," Associated Press, May 23, 1989.

(31) Conaghan and Malloy write that "there is little doubt that the drug trade (like the international aid that Paz received) helped soften the blows of stabilization. In addition to generating income, the injection of coca-dollars into the banking system is believed to have helped stabilize the currency during the second half of the decade." Conaghan and Malloy, Unsettling Statecraft, 198.

(32) Tyler Bridges, "Bolivia Turns to Free Enterprise Among Hard Times," Dallas Morning News, June 29, 1987; Conaghan and Malloy, Unsettling Statecraft, 198.

(33) John Sedgwick, "The World of Doctor Debt," Boston Magazine, May 1991.

(34) "Taming the Beast," The Economist, November 15, 1986.

(35) Sachs, Commanding Heights.

(36) Peter Passell, "Dr. Jeffrey Sachs, Shock Therapist," New York Times, June 27, 1993.

(37) "New Austerity Package Revealed," Latin American Regional Reports: Andean Group, December 13, 1985.

(38) The banker was quoted anonymously. Zuckerman, "Bolivian Bankers See Some Hope after Years of Economic Chaos."

(39) The Political Economy of Policy Reform, ed. John Williamson (Washington DC: In-

stitute for International Economics, 1994), 479.

(40) Associated Press, "Bolivia Now Under State of Siege," New York Times, September 20, 1985.

(41) "Bolivia to Lift State of Siege," United Press International, December 17, 1985; "Bolivia Now Under State of Siege."

(42) Conaghan and Malloy, Unsettling Statecraft, 149.

(43) Reuters, "Bolivia Strike Crumbling," Globe and Mail (Toronto), September 21, 1985.

(44) Peter McFarren, "Detainees Sent to Internment Camps," Associated Press, August 29, 1986; "Bolivia: Government Frees Detainees, Puts Off Plans for Mines," Inter Press Service, September 16, 1986.

(45) Sachs, The End of Poverty, 96.

(46) Sánchez de Lozada, Commanding Heights.

(47) Conaghan and Malloy, Unsettling Statecraft, 149.

الفصل الثامن

(1) A. E. Hotchner, Papa Hemingway (1966, repr. New York: Carroll & Graf, 1999), 280.

(2) Jim Shultz, "Deadly Consequences: The International Monetary Fund and Bolivias Black February," (Cochabamba, Bolivia: The Democracy Center, April 2005), 14, www.democracyctr.org.

(3) Albert O. Hirschman, "Reflections on the Latin American Experience," in The Politics of Inflation and Economic Stagnation: Theoretical Approaches and International Case Studies, ed. Leon N. Lindberg and Charles S. Maier (Washington, DC: Brookings Institution, 1985), 76.

(4) Banco Central de la República Argentina, Memoria Anual 1985, www.bcra.gov.ar; Lawrence Weschler, A Miracle, a Universe: Settling Accounts with Torturers (New York: Pantheon Books, 1990), 152; "Brazil Refinancing Foreign Debt Load," New York Times, July 2, 1964; Alan Riding, "Brazils Leader Urges Negotiations on Debt," New York Times, September 22, 1985.

(5) Robert Harvey, "Chiles Counter-Revolution," The Economist, February 2, 1980; World Bank, Economic Memorandum: Argentina (Washington, DC: World Bank, 1985), 17.

(6) The adviser was Franklin Willis. Michael Hirsh, "Follow the Money," Newsweek, April 4, 2005.

(7) Terence OHara, "6 U.S. Banks Held Pinochets Accounts," Washington Post, March

16, 2005.

(8) United Press International, "Former Cabinet Minister Arrested in Argentina," Seattle Times, November 17, 1984.

(9) World Bank, Economic Memorandum: Argentina, page 17; "Documentación que prueba los ilícitos de Martínez de Hoz," La Voz del Interior, October 6, 1984, cited in H. Hernandez, Justicia y Deuda Externa Argentina (Santa Fe, Argentina: Editorial Universidad de Santa Fe, 1988), 36.

(10) Hernandez, Justicia y Deuda Externa Argentina, 37.

(11) Ibid.

(12) She described it as a "report about how to make investments in the Bahamas, Luxembourg, Panama, Switzerland, and Lichtenstein. There was also a section- quite technical-on the tax situation in these places." Marguerite Feitlowitz, A Lexicon of Terror: Argentina and the Legacies of Torture (New York: Oxford University Press, 1998), 57.

(13) Norberto Galasso, De la Banca Baring al FMI (Buenos Aires: Ediciones Colihue, 2002), 246; Adolfo Pérez Esquivel,"¿Cuándo comenzo el terror del 24 de marzo de 1976?" La Fogata, March 24, 2004, www.lafogata.org.

(14) U.S. State Department, Memorandum of Conversation, Subject: Secretarys Meeting with Argentine Foreign Minister Guzzetti, October 7, 1976, declassified, www.gwu.edu/~nsarchiv.

(15) Sue Branford and Bernardo Kucinski, The Debt Squads: The US, the Banks, and Latin America (London: Zed Books, 1988), 95.

(16) Matthew L. Wald, "A House, Once Again, Is Just Shelter," New York Times, February 6, 1983.

(17) Jaime Poniachik, "Cómo empezó la deuda externa," La Nación (Buenos Aires), May 6, 2001.

(18) Donald V. Coes, Macroeconomic Crises: Politics and Growth in Brazil, 1964-1990 (Washington, DC: World Bank, 1995), 187; Eghosa E. Osaghae, Structural Adjustment and Ethnicity in Nigeria (Uppsala, Sweden: Nordiska Afrikainstitutet, 1995), 24; T. Ademola Oyejide and Mufutau I. Raheem, "Nigeria," in The Rocky Road to Reform: Adjustment, Income Distribution, and Growth in the Developing World, ed. Lance Taylor (Cambridge, MA: MIT Press, 1993), 302.

(19) International Monetary Fund, Fund Assistance for Countries Facing Exogenous Shock, August 8, 2003, page 37, www.imf.org.

(20) Banco Central de la República Argentina, Memoria Anual 1989, www.bcra.gov.ar.

(21) "Interview with Arnold Harberger," The Region, Federal Reserve Bank of Minnea-

polis, March 1999, www.minneapolisfed.org.

(22) The former Chicago professor and fellow Stanley Fischer was first deputy managing director of the IMF in 1994, Raghuram Rajan was the IMFs chief economist in 2003, Michael Mussa was director of the department of research at the IMF in 1991 and Danyang Xie was senior economist in the IMFs African department in 2003.

(23) International Monetary Fund, "Article I-Purposes," Articles of Agreement of the International Monetary Fund, www.imf.org.

(24) "Speech by Lord Keynes in Moving to Accept the Final Act at the Closing Plenary Session, Bretton Woods, 22 July, 1944," Collected Writings of John Maynard Keynes, vol. 26, ed. Donald Moggridge (London: Macmillan, 1980), 103.

(25) John Williamson, "In Search of a Manual for Technopols," in John Williamson, ed., The Political Economy of Policy Reform (Washington, DC: Institute for International Economics, 1994), 18.

(26) "Appendix: The Washington Consensus," in The Political Economy of Policy Reform, 27.

(27) Williamson, The Political Economy of Policy Reform, 17.

(28) Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents (New York: W. W. Norton, 2002), 13.

(29) Davison L. Budhoo, Enough Is Enough: Dear Mr. Camdessus . . . Open Letter of Resignation to the Managing Director of the International Monetary Fund, foreword by Errol K. McLeod (New York: New Horizons Press, 1990), 102.

(30) Dani Rodrik, "The Rush to Free Trade in the Developing World: Why So Late? Why Now? Will It Last?" in Voting for Reform: Democracy, Political Liberalization and Economic Adjustment, ed. Stephan Haggard and Steven B. Webb (New York: Oxford University Press, 1994), 82. Emphasis added.

(31) Ibid., 81.

(32) " . . . [W]hatever the merits of trade reform, the causal link drawn between trade regimes and propensity to macroeconomic crisis was bad economics." Dani Rodrik, "The Limits of Trade Policy Reform in Developing Countries," Journal of Economic Perspectives 6, no. 1 (Winter 1992): 95.

(33) Herasto Reyes, "Argentina: historia de una crisis," La Prensa (Panama City), January 12, 2002.

(34) Nathaniel C. Nash, "Turmoil, Then Hope in Argentina," New York Times, January 31, 1991.

(35) "Interview with Arnold Harberger."

(36) José Natanson, Buenos muchachos: Vida y obra de los economistas del establishment

(Buenos Aires: Libros del Zorzal, 2004).

(37) Paul Blustein, And the Money Kept Rolling In (and Out): Wall Street, the IMF, and the Bankrupting of Argentina (New York: PublicAffairs, 2005), 21.

(38) Ibid., 24; interview with Domingo Cavallo conducted January 30, 2002, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org; César V. Herrera and Marcelo García, "A 10 años de la privatización de YPF- Análisis y consecuencias en la Argentina y en la Cuenca del Golfo San Jorge (versión ampliada)," Centro Regional de Estudios Económicos de la Patagonia Central, January 23, 2003, www.creepace.com.ar; Antonio Camou, "Saber técnico y política en los orıgenes del menemismo," Perfiles Latinoamericanos 7, no. 12 (June 1998); Carlos Saúl Menem, speech given during a lunch with Mexican president Ernesto Zedillo, November 26, 1997, zedillo.presidencia. gob.mx. FOOTNOTE: Interview with Alejandro Olmos Gaona, "Las deudas hay que pagarlas, las estafas no," LaVaca, January 10, 2006, www.lavaca.org.

(39) "Menems Miracle," Time International, July 13, 1992.

(40) Cavallo, Commanding Heights.

الفصل التاسع

(1) Leszek Balcerowicz, "Losing Milton Friedman, A Revolutionary Muse of Liberty," Daily Star (Beirut), November 22, 2006.

(2) Michael Freedman, "The Radical," Forbes, February 13, 2006.

(3) Joseph Fewsmith, China Since Tiananmen: The Politics of Transition (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 35.

(4) The embryo of Solidarity was a semi-independent union called Free Labour Unions of the Coast, formed in 1978. This was the group that organized the strikes that eventually led to the creation of Solidarity.

(5) Thomas A. Sancton, "He Dared to Hope," Time, January 4, 1982.

(6) Ibid.

(7) "Solidaritys Programme Adopted by the First National Congress," in Peter Raina, Poland 1981: Towards Social Renewal (London: George Allen & Unwin, 1985), 326-80.

(8) Sancton, "He Dared to Hope."

(9) Egil Aarvik, "The Nobel Peace Prize 1983 Presentation Speech," Oslo, Norway, December 10, 1983, www.nobelprize.org.

(10) Lawrence Weschler, "A Grand Experiment," The New Yorker, November 13, 1989.

(11) Tadeusz Kowalik, "Why the Social Democratic Option Failed: Polands Experience of Systemic Change," in Social Democracy in Neoliberal Times: The Left and Economic Policy Since 1990 (Oxford: Oxford University Press, 2001), 223; Jeffrey D. Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time (New York: Penguin, 2005), 120; Magdalena Wyganowska, "Transformation of the Polish Agricultural Sector and the Role of the Donor Community," USAID Mission to Poland, September 1998, www.usaid.gov.

(12) James Risen, "Cowboy of Polands Economy," Los Angeles Times, February 9, 1990.

(13) Sachs, The End of Poverty, 111.

(14) Weschler, "A Grand Experiment."

(15) Sachs, The End of Poverty, 114.

(16) Ibid.; Weschler, "A Grand Experiment."

(17) Interview with Jeffrey Sachs conducted June 15, 2000, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org.

(18) Przemyslaw Wielgosz, "25 Years of Solidarity," unpublished lecture, August 2005. Courtesy of the author.

(19) Sachs, The End of Poverty, 117. FOOTNOTE: Randy Boyagoda, "Europes Original Sin," The Walrus, February 2007, www.walrusmagazine.com.

(20) Weschler, "A Grand Experiment"; Interview with Gonzalo Sánchez de Lozada conducted March 20, 2001, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org.

(21) Weschler, "A Grand Experiment."

(22) Balcerowicz, "Losing Milton Friedman."

(23) "Walesa: U.S. Has Stake in Polands Success," United Press International, August 25, 1989.

(24) The quotation is from Zofia Kuratowska, "Solidaritys foremost expert on health services and now a leading legislator." Weschler, "A Grand Experiment."

(25) John Tagliabue, "Poles Approve Solidarity-Led Cabinet," New York Times, September 13, 1989.

(26) Weschler, "A Grand Experiment;" "Mazowiecki Taken Ill in Parliament," Guardian Weekly (London), September 17, 1989.

(27) Anne Applebaum, "Exhausted Polish PMs Cabinet Is Acclaimed," Independent (London), September 13, 1989.

(28) Weschler, "A Grand Experiment."

(29) Ibid.

(30) Leszek Balcerowicz, "Poland,"in The Political Economy of Policy Reform, ed. John

Williamson (Washington, DC: Institute for International Economics, 1994), 177.

(31) Ibid., 176-77.

(32) Ibid., 163.

(33) Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm," Journal of Democracy 13, no. 1 (January 2002): 6-7.

(34) George J. Church, "The Education of Mikhail Sergeyevich Gorbachev," Time, January 4, 1988.

(35) Francis Fukuyama, "The End of History?" The National Interest, Summer 1989. FOOTNOTE: Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man (New York: Free Press, 1992).

(36) Milton Friedman and Rose D. Friedman, Two Lucky People: Memoirs (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 603.

(37) Fukuyama, "The End of History?"

(38) Ibid.

(39) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 520-.

(40) Ibid., 558; Milton Friedman, "If Only the United States Were as Free as Hong Kong," Wall Street Journal, July 8, 1997.

(41) Maurice Meisner, The Deng Xiaoping Era: An Inquiry into the Fate of Chinese Socialism, 1978-1994 (New York: Hill and Wang, 1996), 455; "Dengs June 9 Speech: We Face a Rebellious Clique and Dregs of Society," New York Times, June 30, 1989.

(42) Friedman had been invited to China in various capacities-as a conference participant, a university lecturer-but in his memoirs he characterized it as a state visit: "I was mostly the guest of governmental entities," Friedman writes. Friedman and Friedman, Two Lucky People, 601.

(٤٢) دُعي «فريدمان» إلى الصين بصفات عديدة ـ كمشارك في المؤتمرات، ومحاضر جامعيّ ـ لكنّه اعتبر حضوره ذاك في مذكّراته بأنّه زيارة للدولة: «لقد حللت في أغلب الأحيان ضيفاً على الهيئات الحكوميّة».

(43) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 517, 537, 609. Emphasis in original.

(44) Ibid., 601-602.

(45) Wang Hui, Chinas New Order: Society, Politics, and Economy in Transition (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003), 45, 54.

(46) Ibid., 54.

(47) Ibid., 57.

(48) Meisner, The Deng Xiaoping Era, 463-65.

(49) "Chinas Harsh Actions Threaten to Set Back 10-Year Reform Drive," Wall Street

Journal, June 5, 1989.

(50) "Dengs June 9 Speech: We Face a Rebellious Clique and Dregs of Society." FOOTNOTE: Henry Kissinger, "The Caricature of Deng as a Tyrant Is Unfair," Washington Post, August 1, 1989.

(51) Interview with Orville Schell conducted on December 13, 2005, for PBSs Frontline episode "The Tank Man"£ full interview transcript available at www.pbs.org.

(52) Wang, Chinas New Order, 65-66.

(53) Meisner, The Deng Xiaoping Era, 482. FOOTNOTE: David Harvey, A Brief History of Neoliberalism (Oxford: Oxford University Press, 2005), 135.

(54) Mo Ming, "90 Percent of Chinas Billionaires Are Children of Senior Officials," China Digital Times, November 2, 2006, www.chinadigitaltimes.net.

(55) Human Rights Watch, "Race to the Bottom: Corporate Complicity in Chinese Internet Censorship," Human Rights Watch 18, no. 8(c) (August 2006): 28, 43; Wang, Chinas New Order, 65.

(56) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 516.

(57) Jaroslaw Urbanski, "Workers in Poland After 1989," Workers Initiative Poland, paspartoo.w.interia.pl; Weschler, "A Grand Experiment."

(58) Mark Kramer, "Polish Workers and the Post-Communist Transition, 1989-93," Europe-Asia Studies, June 1995; World Bank, World Development Indicators 2006, www.worldbank.org; Andrew Curry, "The Case Against Polands New President," New Republic, November 17, 2005; Wielgosz, "25 Years of Solidarity."

(59) Wielgosz, "25 Years of Solidarity."

(60) David Ost, The Defeat of Solidarity: Anger and Politics in Postcommunist Europe (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005), 62.

(61) Statistical Yearly (Warsaw: Polish Main Statistical Office, 1997), 139.

(62) Kramer, "Polish Workers and the Post-Communist Transition, 1989-93".

الفصل العاشر

(1) "South Africa; Tutu Says Poverty, Aids Could Destabilise Nation," AllAfrica.com, November 4, 2001.

(2) Martin J. Murray, The Revolution Deferred (London: Verso, 1994), 12.

(3.) "ANC Leader Affirms Support for State Control of Industry," Times (London), January 26, 1990.

(4) Ismail Vadi, The Congress of the People and Freedom Charter Campaign, foreword by Walter Sisulu (New Delhi: Sterling Publishers, 1995), www.sahistory.org.za.

(5) Nelson Mandela, A Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela (New York: Little, Brown and Company, 1994), 150.

(6) "The Freedom Charter," Adopted at the Congress of the People, Kliptown, on June 26, 1955, www.anc.org.za.

(7) William Mervin Gumede, Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC (Cape Town: Zebra Press, 2005), 219-20.

(8) Mandela, A Long Walk to Freedom, 490-91.

(9) Simple majority rule was actually delayed until 1999. Until then, executive power was shared among all the political parties that won more than 5 percent of the popular vote. Unpublished interview with Nelson Mandela by the filmmaker Ben Cashdan, 2001; Hein Marais, South Africa: Limits to Change: The Political Economy of Transition (Cape Town: University of Cape Town Press, 2001), 91-92.

(10) FOOTNOTE: Milton Friedman, "Milton Friedman-Banquet Speech," given at the Nobel Banquet, December 10, 1976, www.nobelprize.org.

(11) Bill Keller, "Can Both Wealth and Justice Flourish in a New South Africa?" New York Times, May 9, 1994.

(12) Mark Horton, "Role of Fiscal Policy in Stabilization and Poverty Alleviation," in Post-Apartheid South Africa: The First Ten Years, ed. Michael Nowak and Luca Antonio Ricci, (Washington DC: International Monetary Fund, 2005), 84.

(13) FOOTNOTE: Juan Gabriel Valdés, Pinochets Economists: The Chicago School in Chile (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 31, 33, quoting Pinochets minister of economy Pablo Baraonas definition of the "new democracy;" Robert Harvey, "Chiles Counter-Revolution," The Economist, February 2, 1980 (Harvey was quoting Sergio Fernandez, the minister of the interior); José Piñera, "Wealth Through Ownership: Creating Property Rights in Chilean Mining," Cato Journal 24, no. 3 (Fall 2004): 298.

(14) James Brew, "South Africa-Habitat: A Good Home Is Still Hard to Own," Inter Press Service, March 11, 1997.

(15) David McDonald, "Water: Attack the Problem Not the Data," Sunday Independent (London), June 19, 2003. FOOTNOTE: Ibid.

(16) Bill Keller, "Cracks in South Africas White Monopolies," New York Times, June 17, 1993.

(17) Gumede cites Businessmap statistics asserting that "around 98 percent of executive directors of JSE-listed companies are white, and they preside over 97 percent of the exchanges total value." Simon Robinson, "The New Rand Lords," Time, April 25, 2005; Gumede, Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC, 220.

(١٧) يذكر «غوميد» إحصاءات خريطة الأعمال مؤكّداً أنّ «حوالى ٩٨ بالمئة من المدراء التنفيذيّين في الشركات الواردة على لائحة سوق الأسهم الجمايكيّة، هم بيض، يرأسون أكثر من ٩٧ بالمئة من قيمة الصرف الإجماليّة».

(18) Gumede, Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC, 112.

(19) Moyiga Nduru, "S. Africa: Politician Washed Anti-Aids Efforts Down the Drain," Inter Press Service, April 11, 2006.

(20) "Study: Aids Slashes SAs Life Expectancy," Mail & Guardian (Johannesburg), December 11, 2006.

(21) The rand recovered slightly by the end of the day, closing 7 percent lower. Jim Jones, "Foreign Investors Take Fright at Hardline Stance," Financial Times (London), February 13, 1990.

(٢١) استعاد الراند شيئاً من قيمته في نهاية اليوم، مقفلاً على مستوى سبع مرّات أدنى.

(22) Steven Mufson, "South Africa 1990," Foreign Affairs [Special Edition: America and the World], 1990/1991.

(23) Thomas L. Friedman, The Lexus and the Olive Branch (New York: Random House, 2000), 113.

(24) Gumede, Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC, 69.

(25) Ibid., 85; "South Africa: Issues of Rugby and Race," The Economist, August 24, 1996.

(26) Nelson Mandela, "Report by the President of the ANC to the 50th National Conference of the African National Congress," December 16, 1997.

(27) Gumede, Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC, 33-39, 69.

(28) Ibid., 79.

(29) Marais, South Africa, 122. FOOTNOTE: ANC, Ready to Govern: ANC Policy Guidelines for a Democratic South Africa Adopted at the National Conference, May 28-31, 1992, www.anc.org.za.

(30) Ken Wells, "U.S. Investment in South Africa Quickens," Wall Street Journal, October 6, 1994.

(310 Gumede, Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC, 88.

(32) Ibid., 87.

(33) Marais, South Africa, 162.

(34) Ibid., 170.

(35) Gumede, Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC, 89.

(36) Ginger Thompson, "South African Commission Ends Its Work," New York Times, March 22, 2003.

(37) ANC, "The State and Social Transformation," discussion document, November 1996,

www.anc.org.za; Ginger Thompson, "South Africa to Pay $3,900 to Each Family of Apartheid Victims," New York Times, April 16, 2003; Mandela unpublished interview with Cashdan, 2001.

(38) Gumede, Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC, 108.

(39) Ibid., 119.

(40) South African Communist Party, "The Debt Debate: Confusion Heaped on Confusion" November-December 1998, www.sacp.org.za; Jeff Rudin, "Apartheid Debt: Questions and Answers," Alternative Information and Development Centre, March 16, 1999, www.aidc.org.za. FOOTNOTE: Congress of South Africa Trade Unions, "Submission on the Public Investment Corporation Draft Bill," June 25, 2004, www.cosatu.org.za; Rudin, "Apartheid Debt"£ South African Communist Party, "The Debt Debate."

(41) "The Freedom Charter."

(42) Nomvula Mokonyane, "Budget Speech for 2005/06 Financial Year by MEC for Housing in Gauteng," Speech made in the Guateng Legislature on June 13, 2005, www.info.gov.za.

(43) Lucille Davie and Mary Alexander, "Kliptown and the Freedom Charter," June 27, 2005, www.southafrica.info; Blue IQ, The Plan for a Smart Province-Guateng.

(44) Gumede, Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC, 215.

(45) Scott Baldauf, "Class Struggle: South Africas New, and Few, Black Rich," Christian Science Monitor, October 31, 2006; "Human Development Report 2006," United Nations Development Programme, www.undp.org.

(46) "South Africa: The Statistics," Le Monde Diplomatique, September 2006; Michael Wines and Sharon LaFraniere, "Decade of Democracy Fills Gaps in South Africa," New York Times, April 26, 2004.

(47) Simon Robinson, "The New Rand Lords."

(48) Michael Wines, "Shantytown Dwellers in South Africa Protest the Sluggish Pace of Change," New York Times, December 25, 2005.

(49) Mark Wegerif, Bev Russell and Irma Grundling, Summary of Key Findings from the National Evictions Survey (Polokwane, South Africa: Nkuzi Development Association, 2005), 7, www.nkuzi.org.za.

(50) Wines, "Shantytown Dwellers in South Africa Protest . . ."

(51) Gumede, Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC, 72. Internal quotation: Asghar Adelzadeh, "From the RDP to GEAR: The Gradual Embracing of Neo-liberalism in Economic Policy," Transformation 31, 1996.

(52) Ibid., 70.

(53) Stephen F. Cohen, Failed Crusade: America and the Tragedy of Post-Communist Russia (New York: W.W. Norton & Company, 2001), 30.

الفصل الحادي عشر

(1) Boris Kagarlitsky, Square Wheels: How Russian Democracy Got Derailed, trans. Leslie A. Auerbach, et al. (New York: Monthly Review Press, 1994), 191.

(2) illiam Keegan, The Spectre of Capitalism: The Future of the World Economy After the Fall of Communism (London: Radius, 1992), 109.

(3) George J. Church, "The Education of Mikhail Sergeyevich Gorbachev," Time, January 4, 1988; Gidske Anderson, "The Nobel Peace Prize 1990 Presentation Speech," www.nobelprize.org.

(4) Marshall Pomer, Introduction, The New Russia: Transition Gone Awry, eds. Lawrence R. Klein and Marshall Pomer (Stanford: Stanford University Press: 2001), 1.

(5) Anderson, "The Nobel Peace Prize 1990 Presentation Speech;£ Church, "The Education of Mikhail Sergeyevich Gorbachev."

(6) Mikhail Gorbachev, Foreword, Klein and Pomer, eds., The New Russia, xiv.

(7) The unprecedented joint report called for "radical reform" and insisted that borders should be opened to trade simultaneously with any stabilization plan, the two-for-one special discussed by Dani Rodrik in chapter 8. International Monetary Fund, The World Bank, Organization for Economic Cooperation and Development, European Bank for Reconstruction and Development, The Economy of the USSR: Summary and Recommendations (Washington, DC: World Bank, 1990); authors interview with Jeffrey Sachs, October 2006, New York City.

(٧) دعا التقرير المشترك غير المسبوق إلى إجراء إصلاح جذريّ وأصرّ على وجوب فتح الحدود لممارسة التجارة بشكل متوازٍ مع الخطّة التثبيتيّة. وهي صيغة الاثنين في واحد التي ناقشها «داني رودريك» في الفصل الثامن.

(8) "Order, Order," The Economist, December 22, 1990.

(9) Ibid.; Michael Schrage, "Pinochets Chile a Pragmatic Model for Soviet Economy," Washington Post, August 23, 1991.

(10) Return of the Czar, an episode of Frontline [television series for PBS], producer Sherry Jones, telecast May 9, 2000.

(11) Vadim Nikitin, "91 Foes Linked by Anger and Regret," Moscow Times, August 21, 2006.

(12) Stephen F. Cohen, "Americas Failed Crusade in Russia," The Nation, February 28, 1994.

(13) Authors interview with Jeffrey Sachs.

(14) Peter Passell, "Dr. Jeffrey Sachs, Shock Therapist," New York Times, June 27, 1993.

(15) Peter Reddaway and Dmitri Glinski, The Tragedy of Russias Reforms: Market Bolshevism against Democracy (Washington, DC: United States Institute for Peace Press, 2001), 291.

(16) Jeffrey D. Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time (New York: Penguin Books, 2005), 137.

(17) Reddaway and Glinski, The Tragedy of Russias Reforms, 253.

(18) The Agony of Reform, an episode of Commanding Heights: The Battle for the World Economy [television series for PBS], executive producers Daniel Yergin and Sue Lena Thompson, series producer William Cran (Boston: Heights Productions, 2002); Reddaway and Glinski, The Tragedy of Russias Reforms, 237, 298.

(19) Mikhail Leontyev, "Two Economists Will Head Russian Reform; Current Digest of the Soviet Press," Nezavisimaya Gazeta, November 9, 1991, digest available on December 11, 1991.

(20) Chrystia Freeland, Sale of the Century: Russias Wild Ride from Communism to Capitalism (New York: Crown, 2000), 56.

(21) Boris Yeltsin, "Speech to the RSFSR Congress of Peoples Deputies," October 28, 1991.

(22) David McClintick, "How Harvard Lost Russia," Institutional Investor, January 1, 2006.

(23) Georgi Arbatov, "Origins and Consequences of Shock Therapy," in Klein and Pomer, eds., The New Russia, 171.

(24) Vladimir Mau, "Russia," in The Political Economy of Policy Reform, ed. John Williamson (Washington, DC: Institute for International Economics, 1994), 435.

(25) Ibid., 434-35.

(26) Joseph E. Stiglitz, Preface, Klein and Pomer, eds., The New Russia, xxii.

(27) Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents (New York: W.W. Norton & Company, 2002), 136.

(28) Yeltsin, "Speech to the RSFSR Congress of Peoples Deputies."

(29) Stephen F. Cohen, "Can We Convert Russia?" Washington Post, March 28, 1993; Helen Womack, "Russians Shell Out as Cashless Society Looms," Independent (London), August 27, 1992.

(30) Russian Economic Trends, 1997, page 46, cited in Thane Gustafson, Capitalism Russian-Style (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 171.

(31) The Agony of Reform.

(32) Gwen Ifill, "Clinton Meets Russian on Assistance Proposal," New York Times, March 25, 1993.

(33) Malcolm Gray, "After Bloody Monday," Macleans, October 18, 1993; Leyla Boulton, "Powers of Persuasion," Financial Times (London), November 5, 1993.

(34) Serge Schmemann, "The Fight to Lead Russia," New York Times, March 13, 1993.

(35) Margaret Shapiro and Fred Hiatt, "Troops Move in to Put Down Uprising After Yeltsin Foes Rampage in Moscow," Washington Post, October 4, 1993.

(36) John Kenneth White and Philip John Davies, Political Parties and the Collapse of the Old Orders (Albany: State University of New York Press, 1998), 209.

(37) "Testimony Statement by the Honorable Lawrence H. Summers Under Secretary for International Affairs U.S. Treasury Department Before the Committee on Foreign Relations of the U.S. Senate, September 7, 1993."

(38) Reddaway and Glinski, The Tragedy of Russias Reforms, 294.

(39) Ibid, 299.

(40) Celestine Bohlen, "Rancor Grows in Russian Parliament," New York Times, March 28, 1993.

(41) "The Threat That Was," The Economist, April 28, 1993; Shapiro and Hiatt, "Troops Move in to Put Down Uprising After Yeltsin Foes Rampage in Moscow."

(42) Serge Schmemann, "Riot in Moscow Amid New Calls For Compromise," New York Times, October 3, 1993.

(43) Leslie H. Gelb, "How to Help Russia," New York Times, March 14, 1993. FOOTNOTE: Shapiro and Hiatt, "Troops Move in to Put Down Uprising After Yeltsin Foes Rampage in Moscow."

(44) Fred Kaplan, "Yeltsin in Command as Hard-Liners Give Up," Boston Globe, October 5, 1993.

(45) "The authorities declared that in the course of two days, 142 people were killed in Moscow. This was a mockery-the real number of dead had to have been several times greater. No one even tried to determine the precise number who were wounded and beaten. Thousands were arrested." Kagarlitsky, Square Wheels, 218.

(٤٥) أعلنت السلطات أنّه قُتل ١٤٢ شخصاً في موسكو خلال يومَين. كان ذلك نفاقاً ـ فالرقم الفعليّ كان أكثر من ذلك بأضعاف المرّات. ولم يحاول أحد حتّى أن يحدّد الرقم الدقيق للجرحى والمضروبين. وقد أوقف الآلاف.

(46) Reddaway and Glinski, The Tragedy of Russias Reforms, 427.

(47) Kagarlitsky, Square Wheels, 212.

(48) John M. Goshko, "Victory Seen for Democracy," Washington Post, October 5, 1993; David Nyhan, "Russia Escapes a Return to the Dungeon of Its Past," Boston Globe,

October 5, 1993; Reddaway and Glinski, The Tragedy of Russias Reforms, 431.

(49) Return of the Czar.

(50) Nikitin, "91 Foes Linked by Anger and Regret."

(51) Cacilie Rohwedder, "Sachs Defends His Capitalist Shock Therapy," Wall Street Journal Europe, October 25, 1993.

(52) Sachs, The End of Poverty.

(53) Arthur Spiegelman, "Western Experts Call for Russian Shock Therapy," Reuters, October 6, 1993.

(54) Dorinda Elliott and Betsy McKay, "Yeltsins Free-Market Offensive," Newsweek, October 18, 1993; Adi Ignatius and Claudia Rosett, "Yeltsin Now Faces Divided Nation," Asian Wall Street Journal, October 5, 1993.

(55) Stanley Fischer, "Russia and the Soviet Union Then and Now," in The Transition in Eastern Europe, ed. Olivier Jean Blanchard, Kenneth A. Froot and Jeffrey D. Sachs, Country Studies, vol. 1 (Chicago: University of Chicago Press: 1994), 237.

(56) Lawrence H. Summers, "Comment," in The Transition in Eastern Europe, Country Studies, vol. 1, 253.

(57) Jeffrey Tayler, "Russia Is Finished,' Atlantic Monthly, May 2001; "The Worlds Billionaires, According to Forbes Magazine, Listed by Country," Associated Press, February 27, 2003.

(58) E. S. Browning, "Bond Investors Gamble on Russian Stocks," Wall Street Journal, March 24, 1995.

(59) Legislator Sergei Yushenkov is quoting Oleg Lobov. Carlotta Gall and Thomas De Waal, Chechnya: Calamity in the Caucasus (New York: New York University Press, 1998), 161.

(60) Vsevolod Vilchek, "Ultimatum on Bended Knees," Moscow News, May 2, 1996.

(61) Passell, "Dr. Jeffrey Sachs, Shock Therapist."

(62) David Hoffman, "Yeltsins Ruthless Bureaucrat," Washington Post, November 22, 1996.

(63) Svetlana P. Glinkina et al., "Crime and Corruption," in Klein and Pomer, eds., The New Russia, 241; Matt Bivens and Jonas Bernstein, "The Russia You Never Met," Demokratizatsiya: The Journal of Post-Soviet Democracy 6, no. 4 (Fall 1998): 630, www.demokratizatsiya.org.

(64) Bivens and Bernstein, "The Russia You Never Met," 627-28; Total, Factbook 1998-2006, www.total.com; The profit figure is for 2000: Marshall I. Goldman, The Piratization of Russia: Russian Reform Goes Awry (New York: Routledge, 2003), 120; "Yukos Offers 12.5 Percent Stake against Debts to State-Owned Former Unit," Asso-

ciated Press, June 5, 2006; the $2.8 billion figure is based on the fact that in 1997 British Petroleum paid $571 million for a 10 percent stake in Sidanko, and at that rate the 51 percent stake would have been worth more than $2.8 billion: Freeland, Sale of the Century, 183; Stanislav Lunev, "Russian Organized Crime Spreads Beyond Russias Borders," Prism 3, no. 8 (May 30, 1997).

(65) Bivens and Bernstein, "The Russia You Never Met," 629.

(66) Reddaway and Glinski, The Tragedy of Russias Reforms, 254.

(67) Freeland, Sale of the Century, 299.

(68) Return of the Czar.

(69) Bivens and Bernstein report that "allegations surfaced that Chubais and four of his reform lieutenants-all of them men who had been supported by Chubaiss USAID-funded patronage-had accepted $90,000 each in bribes disguised as a book advance from Uneximbank" (one of the main oligarchic firms that was winning lucrative privatization contracts from these men). In a similar controversy, Alfred Kokh, second in charge of privatization for the Yeltsin government, was paid $100,000 by a company linked to one of the main oligarchs to whom he was awarding privatization contracts; fittingly, the money was supposedly for a book he was to write on the efficiency of privatized companies. Ultimately, neither man was prosecuted in connection with the separate book deals. Bivens and Bernstein, "The Russia You Never Met,"636; Vladimir Isachenkov, "Prosecutors Investigate Russias Ex-Privatization Czar," Associated Press, October 1, 1997.

(70) McClintick, "How Harvard Lost Russia."

(71) U.S. District Court, District of Massachusetts, "United States of America, Plaintiff, v. President and Fellows of Harvard College, Andrei Shleifer and Jonathan Hay, Defendants: Civil Action No. 00-11977-DPW," Memorandum and Order, June 28, 2004; McClintick, "How Harvard Lost Russia."

(72) McClintick, "How Harvard Lost Russia."

(73) Dan Josefsson, "The Art of Ruining a Country with a Little Professional Help from Sweden," ETC (Stockholm) English edition, 1999.

(74) Ernest Beck, "Soros Begins Investing in Eastern Europe," Wall Street Journal, June 1, 1994; Andrew Jack, Arkady Ostrovsky and Charles Pretzlik, "Soros to Sell The Worst Investment of My Life," Financial Times (London), March 17, 2004.

(75) Brian Whitmore, "Latest Polls Showing Communists Ahead," Moscow Times, September 8, 1999.

(76) Return of the Czar.

(77) Helen Womack, "Terror Alert in Moscow as Third Bombing Kills 73," Independent

(London), September 14, 1999.

(78) Aslan Nurbiyev, "Last Bodies Cleared From Rebels Secret Grozny Cemetery," Agence France-Presse, April 6, 2006.

(79) Sabrina Tavernise, "Farms as Business in Russia," New York Times, November 6, 2001; Josefsson, "The Art of Ruining a Country with a Little Professional Help from Sweden"£ "News Conference by James Wolfensohn, President of the World Bank Re: IMF Spring Meeting," Washington, DC, April 22, 1999, www.imf.org; Branko Milanovic, Income, Inequality and Poverty during the Transition from Planned to Market Economy (Washington, DC: World Bank, 1998), 68; Working Centre for Economic Reform, Government of the Russian Federation, Russian Economic Trends 5, no. 1 (1996): 56-57 cited in Bertram Silverman and Murray Yanowitch, New Rich, New Poor, New Russia: Winners and Losers on the Russian Road to Capitalism (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2000), 47. 80. The 715,000 statistic comes from the Russian health and social development minister. "Russia Has More Than 715,000 Homeless Children-Health Minister," RIA Novosti news agency, February 23, 2006; Carel De Rooy, UNICEF, Children in the Russian Federation, November 16, 2004, page 5, www.unicef.org.

(81) In 1987, Russias per capital alcohol consumption was 3.9 litres. In 2003 it reached 8.87 litres. World Health Organization Regional Office for Europe, "3050 Pure Alcohol Consumption, Litres Per Capita, 1987, 2003," European Health for All Database (HFA-DB), data.euro.who.int/hfadb; "In Sad Tally, Russia Counts More Than 4 Million Addicts," Pravda (Moscow), February 20, 2004; UNAIDS, "Annex 1: Russian Federation," 2006 Global Report on the AIDS Epidemic, May 2006, page 437, www.unaids.org; Interview with Natalya Katsap, Manager, Media Partnerships, Transatlantic Partners Against AIDS, June 2006.

(82) World Health Organization Regional Office for Europe, "1780 SDR, Suicide and Self-Inflicted Injury, All Ages Per 100,000, 1986-1994," European Health for All Database (HFA-DB), data.euro.who.int/hfadb; In 1986, the rate of homicide and intentional injuries per 100,000 people was 7.3; in 1994 it reached its high of 32.9; in 2004 it was down to 25.2. World Health Organization Regional Office for Europe, "1793 SDR, Homicide and Intentional Injury, All Ages Per 100000, 1986- 2004," European Health for All Database.

(83) Nikitin, "91 Foes Linked by Anger and Regret"; Stephen F. Cohen, "The New American Cold War," The Nation, July 10, 2006; Central Intelligence Agency, "Russia," World Factbook 1992 (Washington, DC: CIA, 1992), 287; Central Intelligence Agency, "Russia," World Factbook 2007, www.cia.gov.

(84) Colin McMahon, "Shortages Leave Russias East Out in the Cold," Chicago Tribune, November 19, 1998.

(85) Arbatov, "Origins and Consequences of Shock Therapy," 177.

(86) Richard Pipes, "Russias Chance," Commentary 93, no. 3 (March 1992): 30.

(87) Richard E. Ericson, "The Classical Soviet-Type Economy: Nature of the System and Implications for Reform," Journal of Economic Perspectives 5, no. 4 (Autumn 1991): 25.

(88) Tayler, "Russia Is Finished"; Richard Lourie, "Shock of Calamity," Los Angeles Times, March 21, 1999.

(89) Josefsson, "The Art of Ruining a Country with a Little Professional Help from Sweden."

(90) Tatyana Koshkareva and Rustam Narzikulov, Nezavisimaya Gazeta (Moscow), October 31, 1997; Paul Klebnikov and Carrie Shook, "Russia and Central Europe: The New Frontier," Forbes, July 28, 1997.

(91) Adam Smith, The Wealth of Nations, ed. Edwin Cannan (New York: Modern Library, 1937), 532.

(92) I am indebted to David Harvey for informing this analysis. David Harvey, A Brief History of Neoliberalism (New York: Oxford University Press, 2005).

(93) Michael Schuman, "Billionaires in the Making," Forbes, July 18, 1994; Harvey, A Brief History of Neoliberalism, 103.

(94) "YPFB: Selling a National Symbol," Institutional Investor, March 1, 1997; Jonathan Friedland, "Money Transfer," Wall Street Journal, August 15, 1995.

(95) Friedland, "Money Transfer."

(96) Paul Blustein, And the Money Kept Rolling In (and Out): Wall Street, the IMF, and the Bankrupting of Argentina (New York: PublicAffairs, 2005), 24, 29; Nathaniel C. Nash, "Argentinas President, Praised Abroad, Finds Himself in Trouble at Home," New York Times, June 8, 1991; Tod Robberson, "Argentine Presidents Exit Inspires Mixed Emotions," Dallas Morning News, October 18, 1999.

(97) Paul Brinkley-Rogers, "Chaos Reigns as President Flees Uprising," Daily Telegraph (London), December 22, 2001.

(98) Jean Friedman-Rudovsky, "Bolivia Calls Ex-President to Court," Time, February 6, 2007.

الفصل الثاني عشر

(1) John Maynard Keynes, "From Keynes to Roosevelt: Our Recovery Plan Assayed,"

New York Times, December 31, 1933.

(2) Ashley M. Herer, "Oprah, Bono Promote Clothing Line, iPod," Associated Press, October 13, 2006.

(3) T. Christian Miller, Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq (New York: Little, Brown and Company, 2006), 123. FOOTNOTE: John Cassidy, "Always with Us," The New Yorker, April 11, 2005.

(4) Peter Passell, "Dr. Jeffrey Sachs, Shock Therapist," New York Times, June 27, 1993.

(5) Jeffrey Sachs, "Life in the Economic Emergency Room," in The Political Economy of Policy Reform, ed. John Williamson (Washington, DC: Institute for International Economics, 1994), 516.

(6) "Roosevelt Victor by 7,054,520 Votes," New York Times, December 25, 1932; Raymond Moley, After Seven Years (New York: Harper & Brothers, 1939), 305.

(7) Carolyn Eisenberg, Drawing the Line: The American Decision to Divide Germany, 1944-1949 (New York: Cambridge University Press, 1996).

(8) The Political Economy of Policy Reform, 44.

(9) Sachs, "Life in the Economic Emergency Room," 503-504, 513.

(10) John Williamson, The Political Economy of Policy Reform, 19, 26.

(11) John Williamson and Stephan Haggard, "The Political Conditions for Economic Reform," in The Political Economy of Policy Reform, 565.

(12) Williamson, The Political Economy of Policy Reform, 20.

(13) John Toye, The Political Economy of Policy Reform, 41.

(14) Bruce Little, "Debt Crisis Looms, Study Warns," Globe and Mail (Toronto), February 16, 1993; The TV report was on W5 on CTV, hosted by Eric Malling. Linda McQuaig, Shooting the Hippo: Death by Deficit and Other Canadian Myths (Toronto: Penguin, 1995), 3.

(15) The information in this paragraph is drawn from McQuaig, Shooting the Hippo, 18, 42-44, 117.

(16) Ibid., 44, 46.

(17) "How to Invent a Crisis in Education," Globe and Mail (Toronto), September 15, 1995.

(18) Information in the next two paragraphs is drawn from Michael Bruno, Deep Crises and Reform: What Have We Learned? (Washington, DC: World Bank, 1996), 4, 6, 13, 25. Emphasis in original.

(19) Ibid., 6. Emphasis added.

(20) The figure for World Bank membership refers to 1995. There are now 185 member countries.

(21) Information in the next four paragraphs is drawn from Davison L. Budhoo, Enough Is Enough: Dear Mr. Camdessus . . . Open Letter of Resignation to the Managing Director of the International Monetary Fund (New York: New Horizons Press, 1990), 2-27.

(22) Most of Budhoos allegations centre on the discrepancies in the calculations for Trinidad and Tobagos Relative Unit Labour Cost, which is an extremely important economic indicator that measures countries productivity. He writes, "On the basis of calculations made by our divisional statistician last year after the Fund mission returned from the field, the Relative Unit Labour Cost in Trinidad and Tobago increased by 69 percent only, instead of the 145.8 percent as stated in our 1985 reports, and the 142.9 percent as claimed in the 1986 Fund documents. Between 1980-85 the RULC actually rose by a mere 66.1 percent instead of our assertion of 164.7 percent made in the 1986 reports. Over 1983-85 relative unit labour costs moved up by only 14.9 percent, not by the 36.9 percent that was mooted to the world community in 1986. In 1985, instead of rising by the 9 percent that we had stated in the RED and Staff Report, the RULC Index fell by 1.7 percent. And in 1986 relative unit labour costs slid downward spectacularly by 46.5 percent although there is no record of this in the 1987 report or anywhere else in official Fund documentation." Ibid., 17.

(23) "Bitter Calypsos in the Caribbean," Guardian (London), July 30, 1990; Robert Weissman, "Playing with Numbers: The IMFs Fraud in Trinidad and Tobago," Multinational Monitor 11, no. 6 (June 1990).

(24) Lawrence Van Gelder, "Mr. Budhoos Letter of Resignation from the I.M.F. (50 Years Is Enough)," New York Times, March 20, 1996.

الفصل الثالث عشر

(1) Anita Raghavan, "Wall Street Is Scavenging in Asia-Pacific," Wall Street Journal, February 10, 1998.

(2) R. William Liddle, "Year One of the Yudhoyono-Kalla Duumvirate," Bulletin of Indonesian Economic Studies 41, no. 3 (December 2005): 337.

(3) "The Weakest Link," The Economist, February 8, 2003.

(4) Irma Adelman, "Lessons from Korea," in The New Russia: Transition Gone Awry, eds. Lawrence R. Klein and Marshall Pomer (Stanford, California: Stanford University Press, 2001), 129.

(5) David McNally, "Globalization on Trial," Monthly Review, September 1998.

(6) "Apec Highlights Social Impact of Asian Financial Crisis," Bernama news agency, May 25, 1998.

(7) Hur Nam-Il, "Gold Rush . . . Korean Style," Business Korea, March 1998; "Selling Pressure Mounts on Korean Won-Report," Korea Herald (Seoul), May 12, 1998.

(8) "Elderly Suicide Rate on the Increase," Korea Herald (Seoul), October 27, 1999; "Economic Woes Driving More to Suicide," Korea Times (Seoul), April 23, 1998.

(9) The crisis hit in 1994, but the loan did not come through until early 1995.

(10) "Milton Friedman Discusses the IMF," CNN Moneyline with Lou Dobbs, January 22, 1998; George P. Shultz, William E. Simon and Walter B. Wriston, "Who Needs the IMF," Wall Street Journal, February 3, 1998.

(11) Milken Institute, "Global Overview," Global Conference 1998, Los Angeles, March 12, 1998, www.milkeninstitute.org.

(12) Bill Clinton, "Joint Press Conference with Prime Minister Chrétien," November 23, 1997, www.clintonfoundation.org.

(13) Milken Institute, "Global Overview."

(14) José Piñera, "The Third Way Keeps Countries in the Third World," prepared for the Cato Institutes 16th Annual Monetary Conference co-sponsored with The Economist, Washington, DC, October 22, 1998; José Piñera, "The Fall of a Second Berlin Wall," October 22, 1998, www.josepinera.com.

(15) "U.S. Senate Committee on Foreign Relations Holds Hearing on the Role of the IMF in the Asian Financial Crisis," February 12, 1998; "Text-Greenspans Speech to New York Economic Club," Reuters News, December 3, 1997.

(16) M. Perez and S. Tobarra, "Los países asiáticos tendrán que aceptar cierta flexibilidad que no era necesaria hasta ahora," El País International Edition (Madrid), December 8, 1997; "IMF Chief Calls for Abandon of Asian Model," Agence France-Presse, December 1, 1997.

(17) Interview with Mahathir Mohamad conducted July 2, 2001, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org.

(18) Interview with Stanley Fischer conducted May 9, 2001, for Commanding Heights, www.pbs.org.

(19) Stephen Grenville, "The IMF and the Indonesian Crisis," background paper, Independent Evaluation Office of the IMF, May 2004, page 8, www.imf.org.

(20) Walden Bello, "The IMFs Hidden Agenda," The Nation (Bangkok), January 25, 1998.

(21) Fischer, Commanding Heights; Joseph Kahn, "I.M.F.s Hand Often Heavy, a Study Says," New York Times, October 21, 2000. FOOTNOTE: Paul Blustein, The Chas-

tening: Inside the Crisis That Rocked the Global Financial System and Humbled the IMF (New York: PublicAffairs, 2001), 6-7.

(22) The IMF agreement with South Korea explicitly demanded "easing restrictions in the labor market over redundancies (to enable businesses to move from one industry to another)." Cited in Martin Hart-Landsberg and Paul Burkett, "Economic Crisis and Restructuring in South Korea: Beyond the Free Market-Statist Debate," Critical Asian Studies 33, no. 3 (2001): 421; Alkman Granitsas and Dan Biers, "Economies: The Next Step: The IMF Has Stopped Asias Financial Panic," Far Eastern Economic Review, April 23, 1998; Cindy Shiner, "Economic Crisis Clouds Indonesians Reforms," Washington Post, September 10, 1998.

(23) Soren Ambrose, "South Korean Union Sues the IMF," Economic Justice News 2, no. 4, (January 2000).

(24) Nicola Bullard, Taming the Tigers: The IMF and the Asian Crisis (London: Focus on the Global South, March 2, 1999), www.focusweb.org; Walden Bello, A Siamese Tragedy: The Collapse of Democracy in Thailand (London: Focus on the Global South, September 29, 2006), www.focusweb.org.

(25) Jeffrey Sachs, "Power Unto Itself," Financial Times (London), December 11, 1997.

(26) Michael Lewis "The Worlds Biggest Going-Out-of-Business Sale," New York Times Magazine, May 31, 1998.

(27) Ian Chalmers, "Tommys Toys Trashed," Inside Indonesia 56, (October-December 1998).

(28) Paul Blustein and Sandra Sugawara, "Rescue Plan for Indonesia in Jeopardy," Washington Post, January 7, 1998; Grenville, "The IMF and the Indonesian Crisis, 10.

(29) McNally, "Globalization on Trial."

(30) "Magic Arts of Jakartas Witch-Doctor," Financial Times (London), November 3, 1997.

(31) Susan Sim, "Jakartas Technocrats vs. the Technologists," Straits Times (Singapore), November 30, 1997; Kahn, "I.M.F.s Hand Often Heavy, a Study Says."

(32) International Monetary Fund, The IMFs Response to the Asian Crisis, January 1999, www.imf.org.

(33) Paul Blustein, "At the IMF, a Struggle Shrouded in Secrecy," Washington Post, March 30, 1998; Martin Feldstein, "Refocusing the IMF," Foreign Affairs, March-April 1998; Jeffrey Sachs, "The IMF and the Asian Flu," American Prospect, March-April 1998.

(34) South Korea went from 2.6 to 7.6 percent, Indonesia from 4 to 12 percent. Similar patterns occurred in the other countries. International Labour Organization, "ILO

Governing Body to Examine Response to Asia Crisis," press release, March 16, 1999; Mary Jordan, "Middle Class Plunging Back to Poverty," Washington Post, September 6, 1998; McNally, "Globalization on Trial"; Florence Lowe-Lee, "Where Is Koreas Middle Class?" Korea Insight 2, no. 11, (November 2000): 1; James D. Wolfensohn, "Opening Address by the President of the World Bank Group," Summary Proceedings of the Fifty-Third Annual Meeting of the Board of Governors, (Washington, DC: International Monetary Fund, October 6-8, 1998), 31, www.imf.org.

(35) "Array of Crimes Linked to the Financial Crisis, Meeting Told," New Straits Times (Kuala Lumpur), June 1, 1999; Nussara Sawatsawang, "Prostitution-Alarm Bells Sound Amid Child Sex Rise," Bangkok Post, December 24, 1999; Luz Baguioro, "Child Labour Rampant in the Philippines," Straits Times (Singapore), February 12, 2000; "Asian Financial Crisis Rapidly Creating Human Crisis: World Bank," Agence France-Presse, September 29, 1998.

(36) Laura Myers, "Albright Offers Thais Used F-16s, Presses Banking Reforms," Associated Press, March 4, 1999.

(37) Independent Evaluation Office of the IMF, The IMF and Recent Capital Account Crises: Indonesia, Korea, Brazil (Washington, DC: International Monetary Fund, September 12, 2003): 42-43, www.imf.org; Grenville, "The IMF and the Indonesian Crisis," 8.

(38) Craig Mellow, "Treacherous Times," Institutional Investor International Edition, May 1999.

(39) Raghavan, "Wall Street Is Scavenging In Asia-Pacific."

(40) Rory McCarthy, "Merrill Lynch Buys Yamaichi Branches, Now Japans Biggest Foreign Broker," Agence France-Presse, February 12, 1998; "Phatra Thanakit Announces Partnership with Merrill Lynch," Merrill Lynch press release, June 4, 1998; United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 1998: Trends and Determinants, (New York: United Nations, 1998): 337; James Xiaoning Zhan and Terutomo Ozawa, Business Restructuring in Asia: Cross-Border M&As in the Crisis Period (Copenhagen: Copenhagen Business School Press, 2001), 100; "Advisory Board for Salomon," Financial Times (London), May 18, 1999; "Korea Ssangyong Sells Info Unit Shares to Carlyle," Reuters News, January 2, 2001; "JP Morgan-Carlyle Consortium to Become Largest Shareholder of KorAm," Korea Times (Seoul), September 9, 2000.

(41) Nicholas D. Kristof, "Worsening Financial Flu in Asia Lowers Immunity to U.S. Business," New York Times, February 1, 1998.

(42) Lewis, "The Worlds Biggest Going-Out-of-Business Sale"; Mark L. Clifford, "Invasion of the Bargain Snatchers," Business Week, March 2, 1998.

(43) United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 1998, 336; Zhan and Ozawa, Business Restructuring in Asia, 99; "Chronology-GM Takeover Talks with Daewoo Motor Creditors," Reuters, April 30, 2002.

(44) Zhan and Ozawa, Business Restructuring in Asia, 96-102; Clifford, "Invasion of the Bargain Snatchers."

(45) Alexandra Harney, "GM Close to Taking 67% Stake in Daewoo for $400M," Financial Times (London), September 20, 2001; Stephanie Strom, "Korea to Sell Control of Banks to U.S. Investors," New York Times, January 1, 1999.

(46) Charlene Barshefsky, "Trade Issues with Asian Countries," Testimony before the Subcommittee on Trade of the House Committee on Ways and Means, February 24, 1998.

(47) "International Water-Ayala Consortium Wins Manila Water Privatization Contract," Business Wire, January 23, 1997; "Bechtel Wins Contract to Build Oil Refinery in Indonesia," Asia Pulse news agency, September 22, 1999; "Mergers of S. Korean Handset Makers with Foreign Cos on the Rise," Asia Pulse news agency, November 1, 2004; United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 1998, 337; Zhan and Ozawa, Business Restructuring in Asia, 96-99.

(48) Zhan and Ozawa, Business Restructuring in Asia, 96-102; Robert Wade and Frank Veneroso, "The Asian Crisis: The High Debt Model Versus the Wall Street-Treasury-IMF Complex," New Left Review 228 (March-April 1998).

(49) "Milton Friedman Discusses the IMF," CNN Moneyline with Lou Dobbs, January 22, 1998.

(50) In 1995, the suicide rate was 11.8 per 100,000 people; in 2005 it was 26.1 per 100,000, an increase of 121 percent. World Factbook 1997 (Washington, DC: Central Intelligence Agency, 1997); World Factbook 2007, www.cia.gov; "S. Korea Has Top Suicide Rate among OECD Countries: Report," Asia Pulse news agency, September 18, 2006; "S. Korean Police Confirm Actress Suicide," Agence France-Presse, February 12, 2007.

(51) United Nations Human Settlements Program, 2005 Annual Report (Nairobi: UN-HABITAT, 2006), 5-6, www.unchs.org; Rainer Maria Rilke, Duino Elegies and the Sonnets to Orpheus, trans. A. Poulin Jr. (Boston: Houghton Mifflin, 1977), 51.

(52) "Indonesia Admits to Rapes during Riots," Washington Post, December 22, 1998.

(53) "The Weakest Link"£ Thomas L. Friedman, The Lexus and the Olive Tree (New York: Farrar, Strauss Giroux, 1999), 452-53.

(54) "The Critics of Capitalism," Financial Times (London), November 27, 1999.

(55) Fischer, Commanding Heights; Blustein, The Chastening, 6-7.

الفصل الرابع عشر

(1) om Baldwin, "Revenge of the Battered Generals," Times (London), April 18, 2006.

(2) Reuters, "Britain's Ranking on Surveillance Worries Privacy Advocate," New York Times, November 3, 2006.

(3) Daniel Gross, "The Homeland Security Bubble," Slate.com, June 1, 2005.

(4) Robert Burns, "Defense Chief Shuns Involvement in Weapons and Merger Decisions to Avoid Conflict of Interest," Associated Press, August 23, 2001.

(5) John Burgess, "Tuning in to a Trophy Technology," Washington Post, March 24, 1992; "TIS Worldwide Announces the Appointment of the Honorable Donald Rumsfeld to its Board of Advisors," PR Newswire, April 25, 2000; Geoffrey Lean and Jonathan Owen, "Donald Rumsfeld Makes $5M Killing on Bird Flu Drug," Independent (London), March 12, 2006.

(6) George W. Bush, "Bush Delivers Remarks with Rumsfeld, Gates," CQ Transcripts Wire, November 8, 2006.

(7) Joseph L.Galloway, "After Losing War Game, Rumsfeld Packed Up His Military and Went to War," Knight-Ridder, April 26, 2006.

(8) Jeffrey H. Birnbaum, "Mr. CEO Goes to Washington," Fortune, March 19, 2001.

(9) Donald H. Rumsfeld, "Secretary Rumsfeld's Remarks to the Johns Hopkins, Paul H. Nitze School of Advanced International Studies," December 5, 2005, www.defenselink.mil; Tom Peters, The Circle of Innovation (New York: Alfred A. Knopf, 1997), 16.

(10) Information on the next 2 pages is drawn from Donald H. Rumsfeld, "DoD Acquisition and Logistics Excellence Week Kickoff-Bureaucracy to Battlefield," speech made at the Pentagon, September 10, 2001, www.defenselink.mil.

(11) Carolyn Skorneck, "Senate Committee Approves New Base Closings, Cuts $1.3 Billion from Missile Defense," Associated Press, September 7, 2001; Rumsfeld, "DoD Acquisition and Logistics Excellence Week Kickoff."

(12) Bill Hemmer and Jamie McIntyre, "Defense Secretary Declares War on the Pentagon's Bureaucracy," CNN Evening News, September 10, 2001.

(13) Donald Rumsfeld, "Tribute to Milton Friedman," Washington, DC, May 9, 2002, www.defenselink.mil; Milton Friedman and Rose D. Friedman, Two Lucky People: Memoirs (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 345.

(14) Friedman and Friedman, Two Lucky People, 391.

(15) William Gruber, "Rumsfeld Reflects on Politics, Business," Chicago Tribune, October 20, 1993; Stephen J. Hedges, "Winter Comes for a Beltway Lion," Chicago Tribune, November 12, 2006.

(16) Greg Schneider, "Rumsfeld Shunning Weapons Decisions," Washington Post, August 24, 2001; Andrew Cockburn, Rumsfeld: His Rise, Fall, and Catastrophic Legacy (New York: Scribner, 2007), 89-90; Randeep Ramesh, "The Two Faces of Rumsfeld," Guardian (London), May 9, 2003; Richard Behar, "Rummy's North Korea Connection," Fortune, May 12, 2003.

(17) Joe Palca, "Salk Polio Vaccine Conquered Terrifying Disease," National Public Radio: Morning Edition, April 12, 2005; David M. Oshinsky, Polio: An American Story (Oxford: Oxford University Press, 2005), 210-11. FOOTNOTE: Carly Weeks, "Tamiflu Linked to 10 Deaths," Gazette (Montreal), November 30, 2006; Dorsey Griffith, "Psychiatric Warning Put on Flu Drug," Sacramento Bee, November 14, 2006.

(18) Knowledge Ecology International, "KEI Request for Investigation into Anticompetitive Aspects of Gilead Voluntary Licenses for Patents on Tenofivir and Emtricitabine," February 12, 2007, www.keionline.org.

(19) John Stanton, "Big Stakes in Tamiflu Debate," Roll Call, December 15, 2005.

(20) Information in the next two paragraphs is drawn from T. Christian Miller, Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives and Corporate Greed in Iraq (New York: Little, Brown and Company, 2006), 77-79.

(21) Joan Didion, "Cheney: The Fatal Touch," The New York Review of Books, October 5, 2006.

(22) Dan Briody, Halliburton Agenda: The Politics of Oil and Money (New Jersey: John Wiley & Sons, 2004), 198-99; David H. Hackworth, "Balkans Good for Texas-Based Business," Sun-Sentinel (Fort Lauderdale), August 16, 2001.

(23) Antonia Juhasz, Bush Agenda: Invading the World, One Economy at a Time (New York: Regan Books, 2006), 120.

(24) Jonathan D. Salant, "Cheney: I'll Forfeit Options," Associated Press, September 1, 2000.

(25) "Lynne Cheney Resigns from Lockheed Martin Board," Dow Jones News Service, January 5, 2001.

(26) Tim Weiner, "Lockheed and the Future of Warfare," New York Times, November 28, 2004. FOOTNOTE: Jeff McDonald, "City Looks at County's Outsourcing as Blueprint," San Diego Union-Tribune, July 23, 2006.

(27) Sam Howe Verhovek, "Clinton Reining in Role for Business in Welfare Effort," New York Times, May 11, 1997; Barbara Vobejda, "Privatization of Social Programs Curbed," Washington Post, May 10, 1997.

(28) Michelle Breyer and Mike Ward, "Running Prisons for a Profit," Austin American-Statesman, September 4, 1994; Judith Greene, "Bailing Out Private Jails," The American Prospect, September 10, 2001; Madeline Baro, "Tape Shows Inmates Bit by Dogs, Kicked, Stunned," Associated Press, August 19, 1997.

(29) Matt Moffett, "Pension Reform Pied Piper Loves Private Accounts," Wall Street Journal, March 3, 2005.

(30) "Governor George W. Bush Delivers Remarks on Government Reform," FDCH Political Transcripts, Philadelphia, June 9, 2000.

(31) Jon Elliston, "Disaster in the Making," Tucson Weekly, September 23, 2004.

(32) Joe M. Allbaugh, "Current FEMA Instructions & Manuals Numerical Index," Testimony of Federal Emergency Management Agency Director Joe M. Allbaugh before the Veterans Affairs, Housing and Urban Development and Independent Agencies Subcommittee of the Senate Appropriations Committee, May 16, 2001.

(33) John F. Harris and Dana Milbank, "For Bush, New Emergencies Ushered in a New Agenda," Washington Post, September 22, 2001; United States General Accounting Office, Aviation Security: Long-Standing Problems Impair Airport Screeners Performance, June 2000, page 25, www.gao.gov.

(34) National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, 2004, page 85, www.gpoaccess.gov.

(35) Anita Manning, "Company Hopes to Restart Production of Anthrax Vaccine," USA Today, November 5, 2001.

(36) J. McLane, "Conference to Honor Milton Friedman on His Ninetieth Birthday," Chicago Business, November 25, 2002, www.chibus.com.

(37) Joan Ryan, "Home of the Brave," San Francisco Chronicle, October 23, 2001; George W. Bush, "President Honors Public Servants," Washington, DC, October 15, 2001.

(38) George W. Bush, "President Discusses War on Terrorism," Atlanta, Georgia, November 8, 2001.

(39) Harris and Milbank, "For Bush, New Emergencies Ushered in a New Agenda."

(40) Andrew Bacevich, "Why Read Clausewitz When Shock and Awe Can Make a Clean Sweep of Things?," London Review of Books, June 8, 2006. FOOTNOTE: Scott Shane and Ron Nixon, "In Washington, Contractors Take on Biggest Role Ever,"

New York Times, February 4, 2007.

(41) Evan Ratliff, "Fear, Inc.," Wired, December 2005.

(42) Shane and Nixon, "In Washington, Contractors Take on Biggest Role Ever."

(43) Matt Richtel, "Tech Investors Cull Start-Ups for Pentagon," Washington Post, May 7, 2007; Defense Venture Catalyst Initiative, "An Overview of the Defense Venture Catalyst Initiative," devenci.dtic.mil.

(44) Ratliff, "Fear, Inc."

(45) Jason Vest, "Inheriting a Shambles at Defense" Texas Observer (Austin), December 1, 2006; Ratliff, "Fear, Inc."; Paladin Capital Group, "Lt. General (Ret) USAF Kenneth A. Minihan," Paladin Team, December 2, 2003, www.paladincapgroup.com.

(46) Office of Homeland Security, National Strategy for Homeland Security, July 2002, page 1, www.whitehouse.gov; Ron Suskind, The One Percent Doctrine: Deep Inside America's Pursuit of Its Enemies Since 9/11 (New York: Simon and Schuster, 2006); "Terror Fight Spawns Startups," Red Herring, December 5, 2005.

(47) United States House of Representatives, Committee on Government Reform-Minority Staff, Special Investigations Division, Dollars, Not Sense: Government Contracting Under the Bush Administration, Prepared for Rep. Henry A. Waxman, June 2006, page 5, www.democrats.reform.house.gov; Tim Shorrock, "The Corporate Takeover of U.S. Intelligence, Salon, June 1, 2007, www.salon.com; Rachel Monahan and Elena Herrero Beaumont, "Big Time Security," Forbes, August 3, 2006; Central Intelligence Agency, World Fact Book 2007, www.cia.gov; "US Government Spending in States Up 6 Pct in FY' 03, Reuters, October 7, 2004; Frank Rich, "The Road from K Street to Yusufiya," New York Times, June 25, 2006.

(48) Monahan and Herrero Beaumont, "Big Time Security"£ Ratliff, "Fear, Inc."

(49) The figure comes from Roger Cressey, a former Bush counterterrorism official now President of Good Harbor Consulting. Rob Evans and Alexi Mostrous, "Britain's Surveillance Future," Guardian (London), November 2, 2006; Mark Johnson, "Video, Sound Advances Aimed at War on Terror," Associated Press, August 2, 2006; Ellen McCarthy, "8 Firms Vie for Pieces of Air Force Contract," Washington Post, September 14, 2004.

(50) Brian Bergstein, "Attacks Spawned a Tech-Security Market That Remains Young Yet Rich," Associated Press, September 4, 2006.

(51) Mure Dickie, "Yahoo Backed on Helping China Trace Writer," Financial Times (London), November 10, 2005; Leslie Cauley, "NSA Has Massive Database of Americans Phone Calls," USA Today, May 11, 2006; "Boeing Team Awarded SBInet Contract by Department of Homeland Security," press release, September 21, 2006,

www.boeing.com.

(52) Robert O'Harrow Jr., No Place to Hide (New York: Free Press, 2005).

(53) "Terror Fight Spawns Startups."

(54) Justin Rood, "FBI Terror Watch List Out of Control" The Blotter blog on ABC News, June 13, 2007, www.abcnews.com; Ed Pilkington, "Millions Assigned Terror Risk Score on Trips to the US," Guardian (London), December 2, 2006.

(55) Rick Anderson, "Flog Is My Co-Pilot," Seattle Weekly, November 29, 2006; Jane Mayer, "The C.I.A.'s Travel Agent," The New Yorker, October 30, 2006; Brian Knowlton, "Report Rejects European Denial of CIA Prisons," New York Times, November 29, 2006; Mayer, "The C.I.A.s Travel Agent"£ Stephen Grey, Ghost Plane: The True Story of the CIA Torture Program (New York: St. Martin's Press, 2006), 80; Pat Milton, "ACLU Files Suit Against Boeing Subsidiary, Saying it Enabled Secret Overseas Torture," Associated Press, May 31, 2007.

(56) Andrew Buncombe, "New Maximum-Security Jail to Open at Guantanamo Bay," Independent (London), July 30, 2006; Pratap Chatterjee, "Intelligence in Iraq: L-3 Supplies Spy Support," CorpWatch, August 9, 2006, www.corpwatch.com.

(57) Michelle Faul, "Guantanamo Prisoners for Sale," Associated Press, May 31, 2005; John Simpson, "No Surprises in the War on Terror," BBC News, February 13, 2006; John Mintz, "Detainees Say They Were Charity Workers," Washington Post, May 26, 2002.

(58) The prisoner in question was Adel Fattough Ali Algazzar. Dave Gilson, "Why Am I in Cuba?" Mother Jones, September-October 2006; Simpson, "No Surprises in the War on Terror"£ Andrew O. Selsky, "AP: Some Gitmo Detainees Freed Elsewhere," USA Today, December 15, 2006.

(٥٨) السجين المعنيّ كان «عادل فتوق علي آلجزار».

(59) Gary Stoller, "Homeland Security Generates Multibillion Dollar Business," USA Today, September 10, 2006.

(60) Sarah Anderson, John Cavanagh, Chuck Collins and Eric Benjamin, "Executive Excess 2006: Defense and Oil Executives Cash in on Conflict," August 30, 2006, page 1, www.faireconomy.org.

(61) Ratliff, "Fear, Inc."

(62) O'Harrow, No Place to Hide, 9.

الفصل الرابع عشر

(1) Jim Krane, "Former President Bush Battles Arab Critics of His Son," Associated

Press, November 21, 2006.

(2) Scott Shane and Ron Nixon, "In Washington, Contractors Take on Biggest Role Ever," New York Times, February 4, 2007.

(3) Jane Mayer, "Contract Sport," The New Yorker, February 16, 2004.

(4) "HR 5122: John Warner National Defense Authorization Act For Fiscal Year 2007 (Enrolled as Agreed to or Passed by Both House and Senate)," thomas.loc.gov.

(5) "Remarks of Sen. Patrick Leahy on National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2007, Conference Report, Congressional Record," States News Service, September 29, 2006.

(6) Gilead Sciences, "Stock Information: Historical Price Lookup," www.gilead.com.

(7) Interview with Stephen Kinzer, Democracy Now!, April 21, 2006, www.democracynow.org.

(8) The phrase "interrelated and mutually reinforcing" comes from the historian James A. Bill. Stephen Kinzer, Overthrow: America's Century of Regime Change from Hawaii to Iraq (New York: Times Books, 2006), 122.

(9) Robert Burns, "Defense Chief Shuns Involvement in Weapons and Merger Decisions to Avoid Conflict of Interest," Associated Press, August 23, 2001; Matt Kelley, "Defense Secretary Sold Up to $91 Million in Assets to Comply with Ethics Rules, Complains about Disclosure Form," Associated Press, June 18, 2002; Pauline Jelinek, "Rumsfeld Asks for Deadline Extension," Associated Press, July 17, 2001.

(10) John Stanton, "Big Stakes in Tamiflu Debate," Roll Call, December 15, 2005.

(11) Rumsfeld's 2005 disclosure report shows that he holds "shares worth up to $95.9m, from which he got an income of up to $13m, owned land worth up to $17m, and made $1m from renting it out." Geoffrey Lean and Jonathan Owen, "Donald Rumsfeld Makes $5m Killing on Bird Flu Drug," Independent (London), March 12, 2006; Kelley, "Defense Secretary Sold up to $91 Million in Assets . . ."

(١١) يبيّن التقرير حول «رامسفيلد» للعام ٢٠٠٥ أنّه يملك «أسهماً تصل قيمتها إلى ٩٥،٩ مليون، كان تعود عليه بدخل يساوي ١٣ مليون دولار، وقد ملك أرضاً بقيمة ١٧ مليون دولار كسب من تأجيرها مليون دولار».

(12) Burns, "Defense Chief Shuns Involvement . . ."

(13) Stanton, "Big Stakes in Tamiflu Debate."

(14) Nelson D. Schwartz, "Rumsfeld's Growing Stake in Tamiflu," Fortune, October 31, 2005.

(15) Gilead Sciences, "Stock Information: Historical Price Lookup," www.gilead.com.

(16) Cassell Bryan-Low, "Cheney Cashed in Halliburton Options Worth $35 Million," Wall Street Journal, September 20, 2000.

(17) Ken Herman, "Cheneys Earn $8.8 Million to Bushes $735.000," Austin American-Statesman, April 15, 2006; Halliburton, Investor Relations, "Historical Price Look-up," www.halliburton.com.

(18) Sarah Karush, "Once Privileged in Iraq, Russian Oil Companies Hope to Compete on Equal Footing After Saddam," Associated Press, March 14, 2003; Saeed Shah, "Oil Giants Scramble for Iraqi Riches," Independent (London), March 14, 2003.

(19) "Waiting for the Green Light," Petroleum Economist, October 1, 2006.

(20) Lean and Owen, "Donald Rumsfeld Makes $5m Killing on Bird Flu Drug."

(21) Jonathan Weisman, "Embattled Rep. Ney Won't Seek Reelection," Washington Post, August 8, 2006; Sonya Geis and Charles R. Babcock, "Former GOP Lawmaker Gets 8 Years," Washington Post, March 4, 2006; Judy Bachrach, "Washington Babylon," Vanity Fair, August 1, 2006.

(22) Eric Lipton, "Former Antiterror Officials Find Industry Pays Better," New York Times, June 18, 2006.

(23) Ellen Nakashima, "Ashcroft Finds Private-Sector Niche," Washington Post, August 12, 2006; Lipton, "Former Antiterror Officials Find Industry Pays Better"£ Good Harbor Consulting, LLC., www.goodharbor.net; Paladin Capital Group, "R. James Woolsey-VP," Paladin Team, www.paladincapgroup.com; Booz Allen Hamilton, "R James Woolsey," www.boozallen.com; Douglas Jehl, "Insiders New Firm Consults on Iraq," New York Times, September 30, 2003; "Former FEMA Head to Start Consulting Business on Emergency Planning," Associated Press, November 24, 2005.

(24) "Former FEMA Head Discussed Wardrobe during Katrina Crisis," Associated Press, November 3, 2005.

(25) Seymour M. Hersh, "The Spoils of the Gulf War," New Yorker, September 6, 1993.

(26) Michael Isikoff and Mark Hosenball, "A Legal Counterattack," Newsweek, April 16, 2003; John Council, "Baker Botts Love Shack for Clients," Texas Lawyer, March 6, 2006; Erin E. Arvedlund, "Russian Oil Politics in a Texas Court," New York Times, February 15, 2005; Robert Bryce, "It's a Baker Botts World," The Nation, October 11, 2004.

(27) Peter Smith and James Politi, "Record Pay-Outs from Carlyle and KKR," Financial Times (London), October 20, 2004.

(28) "Cutting James Baker's Ties," New York Times, December 12, 2003.

(29) The information in the next two paragraphs is drawn from Naomi Klein, "James Baker's Double Life: A Special Investigation," The Nation, posted online October 12, 2004, www.thenation.com.

(30) David Leigh, "Carlyle Pulls Out of Iraq Debt Recovery Consortium," Guardian

(London), October 15, 2004; United Nations Compensation Commission, "Payment of Compensation," press releases, 2005-2006, www.unog.ch; Klein, "James Baker's Double Life"£ World Bank, "Data Sheet for Iraq," October 23, 2006, www.worldbank.org.

(31) Eric Schmitt, "New Group Will Lobby for Change in Iraqi Rule," New York Times, November 15, 2002; George P. Shultz, "Act Now," Washington Post, September 6, 2002; Harry Esteve, "Ex-Secretary Stumps for Gubernatorial Hopeful," Oregonian (Portland), February 12, 2002; David R. Baker, "Bechtel Pulling Out after 3 Rough Years of Rebuilding Work," San Francisco Chronicle, November 1, 2006.

(32) Tim Weiner, "Lockheed and the Future of Warfare," New York Times, November 28, 2004; Schmitt, "New Group Will Lobby for Change in Iraqi Rule"; John Laughland, "The Prague Racket," Guardian (London), November 22, 2002; John B. Judis, "Minister without Portfolio," The American Prospect, May 2003; Lockheed Martin, Investor Relations, "Stock Price Details," www.lockheedmartin.com.

(33) Bob Woodward, State of Denial (New York: Simon & Schuster, 2006), 406-407.

(34) James Dao, "Making a Return to the Political Stage," New York Times, November 28, 2002; Leslie H. Gelb, "Kissinger Means Business," New York Times, April 20, 1986; Jeff Gerth, "Ethics Disclosure Filed with Panel," New York Times, March 9, 1989.

(35) James Harding, "Kissinger Second Take," Financial Times (London), December 14, 2002.

(36) Seymour M. Hersh, "Lunch with the Chairman," The New Yorker, March 17, 2003.

(37) Ibid.; Thomas Donnelly and Richard Perle, "Gas Stations in the Sky," Wall Street Journal, August 14, 2003. FOOTNOTE: R. Jeffrey Smith, "Tanker Inquiry Finds Rumsfeld's Attention Was Elsewhere," Washington Post, June 20, 2006; Tony Capaccio, "Boeing Proposes Bonds for 767 Lease Deal," Seattle Times, March 4, 2003.

(38) Hersh, "Lunch with the Chairman"; Tom Hamburger and Dennis Berman, "U.S. Adviser Perle Resigns as Head of Defense Board," Wall Street Journal, March 28, 2003.

(39) Interview with Richard Perle, CNN: Late Edition with Wolf Blitzer, March 9, 2003.

(40) Judis, "Minister without Portfolio"; David S. Hilzenrath, "Richard N. Perle's Many Business Ventures Followed His Years as a Defense Official," Washington Post, May 24, 2004; Hersh, "Lunch with the Chairman"; T. Christian Miller, Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives and Corporate Greed in Iraq (New York: Little, Brown and Company, 2006), 73.

الفصل السادس عشر

(1) Andrew M. Wyllie, "Convulsion Therapy of the Psychoses," Journal of Mental Science 86 (March 1940): 248.

(2) Richard Cohen, "The Lingo of Vietnam," Washington Post, November 21, 2006.

(3) "Deputy Secretary Wolfowitz Interview with Sam Tannenhaus, Vanity Fair," News Transcript, May 9, 2003, www.defenselink.mil.

(4) FOOTNOTE: 2007 Index of Economic Freedom (Washington, DC: Heritage Foundation and The Wall Street Journal, 2007), 326, www.heritage.org.

(5) Thomas L. Friedman, "The Long Bomb," New York Times, March 2, 2003; Joshua Muravchik, "Democracy's Quiet Victory," New York Times, August 19, 2002; Robert Dreyfuss, "Just the Beginning," American Prospect, April 1, 2003. FOOTNOTE: John Norris, Collision Course: NATO, Russia, and Kosovo (Westport, CT: Praeger, 2005), xxii-xxiii.

(6) George W. Bush, "President Discusses Education, Entrepreneurship & Home Ownership at Indiana Black Expo," Indianapolis, Indiana, July 14, 2005.

(7) Edwin Chen and Maura Reynolds, "Bush Seeks U.S.-Mideast Trade Zone to Bring Peace, Prosperity to Region," Los Angeles Times, May 10, 2003.

(8) Harlan Ullman, "Shock and Awe Misunderstood," USA Today, April 8, 2003.

(9) Peter Johnson, "Media's War Footing Looks Solid," USA Today, February 17, 2003.

(10) Thomas L. Friedman, "What Were They Thinking?" New York Times, October 7, 2005.

(11) United States Department of State, "Memoranda of Conversation," June 10, 1976, declassified, www.gwu.edu/~nsarchiv.

(12) George W. Bush, speech made at 2005 Inauguration, January 20, 2005.

(13) Norman Friedman, Desert Victory: The War for Kuwait (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 1991), 185; Michael R. Gordon and Bernard E. Trainor, Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq (New York: Pantheon Books, 2006), 551.

(14) Anthony Shadid, Night Draws Near: Iraq's People in the Shadow of America's War (New York: Henry Holt, 2005), galley, 95. Quoted with the author's permission.

(15) Harlan K. Ullman and James P. Wade, Shock and Awe: Achieving Rapid Dominance (Washington, DC: NDU Press Book, 1996), 55; Ron Suskind, The One Percent Doctrine: Deep Inside America's Pursuit of Its Enemies Since 9/11 (New York:

Simon & Schuster, 2006), 123, 214.

(16) Ullman and Wade, "Shock and Awe," xxv, 17, 23, 29.

(17) Maher Arar, "I Am Not a Terrorist-I Am Not a Member of Al-Qaida," Vancouver Sun, November 5, 2003.

(18) "Iraq Faces Massive U.S. Missile Barrage," CBS News, January 24, 2003.

(19) "U.S. Tests Massive Bomb," CNN: Wolf Blitzer Reports, March 11, 2003.

(20) Ibid.

(21) Rajiv Chandrasekaran and Peter Baker, "Allies Struggle for Supply Lines," Washington Post, March 30, 2003; Jon Lee Anderson, The Fall of Baghdad (New York: Penguin Press, 2004), 199; Gordon and Trainor, Cobra II, 465. FOOTNOTE: Charles Duelfer, Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD, vol. 1, September 30, 2004, 11, www.cia.gov.

(22) Shadid, Night Draws Near, 71.

(23) Suzanne Goldenberg, "War in the Gulf: In an Instant We Were Plunged into Endless Night," Guardian (London), April 4, 2003.

(24) "Restoring a Treasured Past," Los Angeles Times, April 17, 2003.

(25) Charles J. Hanley, "Looters Ransack Iraq's National Library," Associated Press, April 15, 2003.

(26) Michael D. Lemonick, "Lost to the Ages," Time, April 28, 2003; Louise Witt, "The End of Civilization," Salon, April 17, 2003, www.salon.com.

(27) Thomas E. Ricks and Anthony Shadid, "A Tale of Two Baghdads," Washington Post, June 2, 2003.

(28) Frank Rich, "And Now: Operation Iraqi Looting," New York Times, April 27, 2003.

(29) Donald H. Rumsfeld, "DoD News Briefing-Secretary Rumsfeld and Gen. Myers," April 11, 2003, www.defenselink.mil; Simon Robinson, "Grounding Planes the Wrong Way," Time, July 14, 2003.

(30) Rajiv Chandrasekaran, Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone (New York: Alfred A. Knopf, 2006), 119-20.

(31) Ibid., 165-66.

(32) World Bank, World Development Report 1990 (Oxford: World Bank, 1990), 178-79; New Mexico Coalition for Literacy, New Mexico Literacy Profile, 2005-2006 Programs, www.nmcl.org. FOOTNOTE: Chandrasekaran, Imperial Life in the Emerald City, 5.

(33) Shafiq Rasul, Asif Iqbal and Rhuhel Ahmed, Composite Statement: Detention in Afghanistan and Guantanamo Bay (New York: Center for Constitutional Rights, July

26, 2004), 96, 99, www.ccr-ny.org.

(34) Ibid., 9, 10, 21, 26, 72.

(35) John F. Burns, "Looking Beyond His Critics, Bremer Sees Reason for Both Hope and Caution," New York Times, June 29, 2004; Steve Kirby, "Bremer Says Iraq Open for Business," Agence France-Presse, May 25, 2003.

(36) Thomas B. Edsall and Juliet Eilperin, "Lobbyists Set Sights on Money-Making Opportunities in Iraq," Washington Post, October 2, 2003.

الفصل السابع عشر

(1) According to Jeffrey Goldberg, Rice made the comment at a dinner in a Georgetown restaurant. He writes, "The remark stunned the other guests. [Brent] Scowcroft, as he later told friends, was flummoxed by Rice's evangelical tone." Jeffrey Goldberg, "Breaking Ranks," The New Yorker, October 31, 2005.

(2) Fareed Zakaria, "What Bush Got Right," Newsweek, March 14, 2005.

(3) Phillip Kurata, "Eastern Europeans Urge Iraq to Adopt Rapid Market Reforms," Washington File, Bureau of International Information Programs, U.S. Department of State, September 26, 2003, usinfo.state.gov; "Iraq Poll Finds Poverty Main Worry, Sadr Popular," Reuters, May 20, 2004.

(4) Joseph Stiglitz, "Shock without the Therapy," Business Day (Johannesburg), February 20, 2004; Jim Krane, "U.S. Aims to Keep Iraq Military Control," Associated Press, March 13, 2004.

(5) Interview with Richard Perle, CNN: Anderson Cooper 360 Degrees, November 6, 2006; Interview with David Frum, CNN: Late Edition with Wolf Blitzer, November 19, 2006.

(6) L. Paul Bremer III, My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope (New York: Simon and Schuster, 2006), 21.

(7) Interview with Paul Bremer, PBS: The Charlie Rose Show, January 11, 2006.

(8) Noelle Knox, "Companies Rush to Account for Staff," USA Today, September 13, 2001; Harlan S. Byrne, "Disaster Relief: Insurance Brokers AON, Marsh Look to Recover, Even Benefit Post-September 11," Barron's, November 19, 2001.

(9) General Garner's plan for Iraq was straightforward enough: fix the infrastructure, hold quick and dirty elections, leave the shock therapy to the International Monetary Fund and concentrate on securing U.S. military bases on the model of the Philippines. "I think we should look right now at Iraq as our coaling station in the Middle East," he told the BBC. Interview with General Jay Garner, conducted by

Greg Palast, "Iraq for Sale," BBC TV, March 19, 2004, www.gregpalast.com; Thomas Crampton, "Iraq Official Warns on Fast Economic Shift," International Herald Tribune (Paris), October 14, 2003; Rajiv Chandrasekaran, "Attacks Force Retreat from Wide-Ranging Plans for Iraq," Washington Post, December 28, 2003.

(٩) كانت خطّة الجنرال «غارنر» للعراق واضحة بما يكفي: تصحيح البنى التحتيّة وإجراء انتخابات سريعة ووسخة، إيكال المعالجة بالصدمة لصندوق النقد الدوليّ، والتركيز على تأمين سلامة القواعد الأميركيّة على النحو الذي حصل في الفيليبّين». «قال «غارنر» لـ «بي. بي سي.» «أعتقد أنّه يجب أن ننظر الآن إلى العراق، كقاعدة حليفة لنا في الشرق الأوسط.

(10) "Let's All Go to the Yard Sale," The Economist, September 27, 2003.

(11) Coalition Provisional Authority, Order Number 37 Tax Strategy for 2003, September 19, 2003, www.iraqcoalition.org; Coalition Provisional Authority, Order Number 39 Foreign Investment, December 20, 2003,www.iraqcoalition.org; Dana Milbank and Walter Pincus, "U.S. Administrator Imposes Flat Tax System on Iraq," Washington Post, November 2, 2003; Rajiv Chandrasekaran, "U.S. Funds for Iraq Are Largely Unspent," Washington Post, July 4, 2004. FOOTNOTE: Mark Gregory, "Baghdad's Missing Billions," BBC News, November 9, 2006; David Pallister, "How the US Sent $12bn in Cash to Iraq. And Watched it Vanish," Guardian (London), February 8, 2007.

(12) Central Bank of Iraq and the Coalition Provisional Authority, "Saddam-Free Dinar Becomes Iraq's Official Currency," January 15, 2004, www.cpa-iraq.org; "Half of Iraqis Lack Drinking Water-Minister," Agence France-Presse, November 4, 2003; Charles Clover and Peter Spiegel, "Petrol Queues Block Baghdad as Black Market Drains Off," Financial Times (London), December 9, 2003.

(13) Donald H. Rumsfeld, "Prepared Statement for the Senate Appropriations Committee," Washington, DC, September 24, 2003, www.defenselink.mil; Borzou Daragahi, "Iraq's Ailing Banking Industry Is Slowly Reviving," New York Times, December 30, 2004; Laura MacInnis, "Citigroup, U.S. to Propose Backing Iraqi Imports," Reuters, February 17, 2004; Justin Blum, "Big Oil Companies Train Iraqi Workers Free," Washington Post, November 6, 2004.

(14) Congressional Budget Office, Paying for Iraq's Reconstruction: An Update, December, 2006, page 15, www.cbo.gov; Chandrasekaran, "U.S. Funds for Iraq Are Largely Unspent."

(15) George W. Bush, "President Bush Addresses United Nations General Assembly," New York City, September 23, 2003; George W. Bush, "President Addresses the Nation," September 7, 2003.

(16) James Glanz, "Violence in Iraq Curbs Work of 2 Big Contractors," New York

Times, April 22, 2004.

(17) Rajiv Chandrasekaran, "Best-Connected Were Sent to Rebuild Iraq," Washington Post, September 17, 2006; Holly Yeager, "Halliburton's Iraq Army Contract to End," Financial Times (London), July 13, 2006.

(18) Office of Inspector General, USAID, Audit of USAID/Iraq's Economic Reform Program, Audit Report Number E-266-04-004-p, September 20, 2004, pages 5-6 www.usaid.gov; USAID, "Award/ Contract," RAN-C-00-03-00043-00, www.usaid.gov; Mark Brunswick, "Opening of Schools to Test Iraqis Confidence," Star Tribune (Minneapolis), September 17, 2006. FOOTNOTE: James Rupert, "Schools a Bright Spot in Iraq," Seattle Times, June 30, 2004.

(19) Ron Wyden, "Dorgan, Wyden, Waxman, Dingell Call to End Outsourcing of Oversight for Iraq Reconstruction," press release, May 5, 2004, wyden.senate.gov; "Carolinas Companies Find Profits in Iraq," Associated Press, May 2, 2004; James Mayfield, "Understanding Islam and Terrorism-9/11," August 6, 2002, was at www.texashoustonmission.org, accessed January 7, 2005; Sis Mayfield, "Letters from President Mayfield," February 27, 2004, was at www.texashoustonmission.org, accessed January 7, 2005.

(20) Rajiv Chandrasekaran, "Defense Skirts State in Reviving Iraqi Industry," Washington Post, May 14, 2007.

(21) This account of Gaidar's comments comes from Mark Masarskii, an adviser on entrepreneurship to the Moscow government. Jim Krane, "Iraq's Fast Track to Capitalism Scares Baghdad's Businessmen," Associated Press, December 3, 2003; Lynn D. Nelson and Irina Y. Kuzes, "Privatization and the New Business Class," in Russia in Transition: Politics, Privatization, and Inequality, ed. David Lane, (London: Longman, 1995), 129. FOOTNOTE: Kevin Begos, "Good Intentions Meet Harsh Reality," Winston-Salem Journal, December 19, 2004.

(22) Dahr Jamail and Ali al-Fadhily, "U.S. Resorting to Collective Punishment," Inter Press Service, September 18, 2006.

(23) Gilbert Burnham, et al., "Mortality after the 2003 Invasion of Iraq: A Cross- Sectional Cluster Sample Survey," Lancet 368 (October 12, 2006): 1421-28.

(24) Ralph Peters, "Last Gasps in Iraq," USA Today, November 2, 2006.

(25) Oxford Research International, National Survey of Iraq, February 2004, page 20, news.bbc.co.uk; Donald MacIntyre, "Sistani Most Popular Iraqi Leader, US Pollsters Find," Independent (London), August 31, 2004.

(26) Bremer, My Year in Iraq, 71.

(27) "The Lost Year in Iraq," PBS Frontline, October 17, 2006.

(28) Patrick Graham, "Beyond Fallujah: A Year with the Iraqi Resistance," Harper's, June 1, 2004.

(29) Rajiv Chandrasekaran, Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone (New York: Alfred A. Knopf, 2006), 118.

(30) Alan Wolfe, "Why Conservatives Can't Govern," Washington Monthly, July/August 2006.

(31) Ariana Eunjung Cha, "In Iraq, the Job Opportunity of a Lifetime," Washington Post, May 23, 2004.

(32) Chandrasekaran, Imperial Life in the Emerald City, 214-18; T. Christian Miller, "U.S. Priorities Set Back Its Healthcare Goals in Iraq," Los Angeles Times, October 30, 2005.

(33) Jim Krane, "Iraqi Businessmen Now Face Competition," Associated Press, December 3, 2003.

(34) Chandrasekaran, Imperial Life in the Emerald City, 288.

(35) "National Defense Authorization Act for Fiscal Year 2007," Congressional Record-Senate, June 14, 2006, page S5855.

(36) Griff Witte, "Despite Billions Spent, Rebuilding Incomplete," Washington Post, November 12, 2006; Dan Murphy, "Quick School Fixes Won Few Iraqi Hearts," Christian Science Monitor, June 28, 2004.

(37) Griff Witte, "Contractors Rarely Held Responsible for Misdeeds in Iraq," Washington Post, November 4, 2006; T. Christian Miller, "Contractor's Plans Lie Among Ruins of Iraq," Los Angeles Times, April 29, 2006; James Glanz, "Inspectors Find Rebuilt Projects Crumbling in Iraq," New York Times, April 29, 2007; James Glanz, "Billions in Oil Missing in Iraq, U.S. Study Says," New York Times, May 12, 2007.

(38) Email interview with Kristine Belisle, deputy assistant inspector general for Congressional & Public Affairs, special inspector general for Iraq reconstruction, December 15, 2006.

(39) Michael Hirsh, "Follow the Money," Newsweek, April 4, 2005.

(40) Griff Witte, "Invoices Detail Fairfax Firm's Billing for Iraq Work," Washington Post, May 11, 2005; Charles R. Babcock, "Contractor Bilked U.S. on Iraq Work, Federal Jury Rules," Washington Post, March 10, 2006; Erik Eckholm, "Lawsuit Accuses a Contractor of Defrauding U.S. Over Work in Iraq," New York Times, October 9, 2004.

(41) Renae Merle, "Verdict against Iraq Contractor Overturned," Washington Post, August 19, 2006; Erik Eckholm, "On Technical Grounds, Judge Sets Aside Verdict of Billing Fraud in Iraq Rebuilding," New York Times, August 19, 2006.

(42) Dahr Jamail and Ali al-Fadhily, "Bechtel Departure Removes More Illusions," Inter Press Service, November 9, 2006; Witte, "Despite Billions Spent, Rebuilding Incomplete."

(43) Anthony Shadid, Night Draws Near: Iraq's People in the Shadow of America's War (New York: Henry Holt, 2005), 173, 175.

الفصل الثامن عشر

(1) Bertolt Brecht, "The Solution," Poems, 1913-1956, ed. John Willett and Ralph Manheim (1976, repr. New York: Methuen, 1979), 440.

(2) Sylvia Pfeifer, "Where Majors Fear to Tread," Sunday Telegraph (London), January 7, 2007.

(3) L. Paul Bremer III, "New Risks in International Business," Viewpoint, November 2, 2001, was at www.mmc.com, accessed May 26, 2003.

(4) Maxine McKew, "Confessions of an American Hawk," The Diplomat, October-November 2005.

(5) L. Paul Bremer III, My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope (New York: Simon and Schuster, 2006), 93.

(6) Interview with Paul Bremer conducted June 26, 2006, and August 18, 2006, for "The Lost Year in Iraq," PBS Frontline, October 17, 2006.

(7) William Booth and Rajiv Chandrasekaran, "Occupation Forces Halting Elections Throughout Iraq," Washington Post, June 28, 2003; Michael R. Gordon and Bernard E. Trainor, Cobra II: The Inside Story of the Invasion and the Occupation of Iraq (New York: Pantheon Books, 2006), 490; William Booth, "In Najaf, New Mayor Is Outsider Viewed with Suspicion," Washington Post, May 14, 2003.

(8) Ariana Eunjung Cha, "Hope and Confusion Mark Iraq's Democracy Lessons," Washington Post, November 24, 2003; Booth and Chandrasekaran, "Occupation Forces Halting Elections Throughout Iraq."

(9) Christopher Foote, William Block, Keith Crane, and Simon Gray, Economic Policy and Prospects in Iraq, Public Policy Discussion Papers, no. 04-1 (Boston: Federal Reserve Bank of Boston, May 4, 2004), page 37, www.bosfed.org.

(10) Salim Lone, "Iraq: This Election Is a Sham," International Herald Tribune (Paris), January 28, 2005.

(11) "Al-Sistani's Representatives Threaten Demonstrations, Clashes in Iraq," BBC Monitoring International Reports, report by Lebanese Hezbollah TV Al-Manar, January 16, 2004; Nadia Abou El-Magd, "U.S. Commander Urges Saddam Holdouts to Sur-

render," Associated Press, January 16, 2004.

(12) Michael Moss, "Iraq's Legal System Staggers Beneath the Weight of War," New York Times, December 17, 2006; Chris Kraul, "War Funding Feud Has Iraqis Uneasy," Los Angeles Times, April 28, 2007.

(13) Gordon and Trainor, Cobra II, 4, 555; Julian Borger, "Knives Come Out for Rumsfeld as the Generals Fight Back," Guardian (London), March 31, 2003.

(14) Jeremy Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army (New York: Nation Books, 2007), 199.

(15) Peter Maass, "The Way of the Commandos," New York Times, May 1, 2005; "Jim Steele Bio," Premiere Speakers Bureau, www.premierespeakers.com; Michael Hirsh and John Barry, "The Salvador Option," Newsweek, January 8, 2005.

(16) "Email from Cpt. William Ponce," PBS Frontline: The Torture Question, August 2003, www.pbs.org; Josh White, "Soldiers Wish Lists of Detainee Tactics Cited," Washington Post, April 19, 2005.

(17) Brigadier General Janis Karpinski, commander in charge of Abu Ghraib, says Miller said this to her. Scott Wilson and Sewell Chan, "As Insurgency Grew, So Did Prison Abuse," Washington Post, May 10, 2004.

(١٧) تقول العميد «جنيس كاربنسكي»، القائدة المسؤولة عن سجن أبو غريب، إنّ «ميل هو من أخبرها ذلك.

(18) One month later, Sanchez sent another memo clarifying and somewhat tempering the earlier memo but creating much confusion in the field about which procedures applied. Ricardo S. Sanchez, Memorandum, Subject: CJTF-7 Interrogation and Counter-Resistance Policy, September 14, 2003, www.aclu.org.

(١٨) أرسل «سانشيز» مذكّرة أخرى بعد شهر يوضّح فيها المذكّرة الأولى ويخفّف من حدّتها، خالقاً بذلك الكثير من التشويش بشأن الإجراءات التي طبّقت.

(19) The information in the next three paragraphs is drawn from Human Rights Watch, No Blood, No Foul: Soldiers Accounts of Detainee Abuse in Iraq, July 2006, pages 6-14, www.hrw.org.

(20) Ibid., 26, 28.

(21) Richard P. Formica, "Article 15-6 Investigation of CJSOTF-AP and 5th SF Group Detention Operations," finalized on November 8, 2004, declassified, www.aclu.org.

(22) USMC Alleged Detainee Abuse Cases Since 11 Sep 01, unclassified, July 8, 2004, www.aclu.org.

(23) "Web Magazine Raises Doubts Over a Symbol of Abu Ghraib," New York Times, March 14, 2006; Interview with Haj Ali, "Few Bad Men?" PBS Now, April 29, 2005.

(24) "Haj Ali's Story," PBS Now website, www.pbs.org; Chris Kraul, "War Funding

Feud Has Iraqis Uneasy," Los Angeles Times, April 28, 2007.

(25) Human Rights Watch, Leadership Failure: Firsthand Accounts of Torture of Iraqi Detainees by the U.S. Army's 82nd Airborne Division, September 2005, pages 9, 12, www.hrw.org.

(26) Human Rights Watch, The New Iraq? Torture and Ill-Treatment of Detainees in Iraqi Custody, January 2005, pages 2, 4, www.hrw.org; Bradley Graham, "Army Warns Iraqi Forces on Abuse of Detainees," Washington Post, May 20, 2005; Moss, "Iraq's Legal System Staggers Beneath the Weight of War."

(27) Maass, "The Way of the Commandos."

(28) Interview with Allan Nairn, Democracy Now!, January 10, 2005, www.democracynow.org; Solomon Moore, "Killings Linked to Shiite Squads in Iraqi Police Force," Los Angeles Times, November 29, 2005.

(29) Moss, "Iraq's Legal System Staggers Beneath the Weight of War"; Thanassis Cambanis, "Confessions Rivet Iraqis," Boston Globe, March 18, 2005; Maass, "The Way of the Commandos."

(30) Ibid; John F. Burns, "Torture Alleged at Ministry Site Outside Baghdad," New York Times, November 16, 2005; Moore, "Killings Linked to Shiite Squads in Iraqi Police Force."

(31) Anne Collins, In the Sleep Room: The Story of the CIA Brainwashing Experiments in Canada (Toronto: Lester and Orpen Dennys, 1988), 174.

(32) Maxine McKew, "Confessions of an American Hawk," The Diplomat, October-November 2005.

(33) Charles Krauthammer, "In Baker's Blunder, a Chance for Bush," Washington Post, December 15, 2006; Frederick W. Kagan, Choosing Victory: A Plan for Success in Iraq, Phase I Report, January 4, 2007, page 34, www.aei.org.

(34) Dahr Jamail and Ali Al-Fadhily, "Iraq: Schools Crumbling Along with Iraqi Society," Inter Press Service, December 18, 2006; Charles Crain, "Professor Says Approximately 300 Academics Have Been Assassinated," USA Today, January 17, 2005; Michael E. O'Hanlon and Jason H. Campbell, Brookings Institution, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, February 22, 2007, page 35, www.brookings.edu; Ron Redmond, "Iraq Displacement," press briefing, Geneva, November 3, 2006, www.unhcr.org; "Iraq's Refugees Must Be Saved from Disaster," Financial Times (London), April 19, 2007.

(35) "Nearly 20,000 People Kidnapped in Iraq This Year: Survey," Agence France-Presse, April 19, 2006; Human Rights Watch, The New Iraq?, 32, 54, www.hrw.org.

(36) HSBC was originally supposed to open branches across Iraq. Instead it bought a 79

percent stake in Iraq's Dar es-Salaam bank. John M. Broder and James Risen, "Contractor Deaths in Iraq Soar to Record," New York Times, May 19, 2007; Paul Richter, "New Iraq Not Tempting to Corporations," Los Angeles Times, July 1, 2004; Yochi J. Dreazen, "An Iraqi's Western Dream," Wall Street Journal, March 14, 2005; "Syria and Iraq: Unbanked and Unstable," Euromoney, September 2006; Ariana Eunjung Cha and Jackie Spinner, "U.S. Companies Put Little Capital into Iraq," Washington Post, May 15, 2004.

(37) Andy Mosher and Griff Witte, "Much Undone in Rebuilding Iraq, Audit Says," Washington Post, August 2, 2006; Julian Borger, "Brutal Killing of Americans in Iraq Raises Questions over Security Firms," Guardian (London), April 2, 2004; Office of the Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Review of Administrative Task Orders for Iraq Reconstruction Contracts, October 23, 2006, page 11, www.sigir.mil.

(38) Griff Witte, "Despite Billions Spent, Rebuilding Incomplete," Washington Post, November 12, 2006.

(39) Aqeel Hussein and Colin Freeman, "US to Reopen Iraq's Factories in $10m U-turn," Sunday Telegraph (London), January 29, 2007.

(40) Josh White and Griff Witte, "To Stem Iraqi Violence, U.S. Looks to Factories," Washington Post, December 12, 2006.

(41) James A. Baker III, Lee H. Hamilton, Lawrence S. Eagleburger, et al., Iraq Study Group Report, December 2006, page 57, www.usip.org.

(42) Pfeifer, "Where Majors Fear to Tread."

(43) "Iraq's Refugee Crisis Is Nearing Catastrophe," Financial Times (London), February 8, 2007; Joshua Gallu, "Will Iraq's Oil Blessing Become a Curse?" Der Spiegel, December 22, 2006; Danny Fortson, Andrew Murray-Watson and Tim Webb, "Future of Iraq: The Spoils of War," Independent (London), January 7, 2007.

(44) Iraqi Labor Union Leadership, "Iraqi Trade Union Statement on the Oil Law," December 10-14, 2006, www.carbonweb.org.

(45) Edward Wong, "Iraqi Cabinet Approves Draft of Oil Law," New York Times, February 26, 2007.

(46) Steven L. Schooner, "Contractor Atrocities at Abu Ghraib: Compromised Accountability in a Streamlined Outsourced Government," Stanford Law & Policy Review 16, no. 2 (2005): 552.

(47) Jeremy Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army (New York: Nation Books, 2007), 123.

(48) Jim Krane, "A Private Army Grows Around the U.S. Mission in Iraq and Around

the World," Associated Press, October 30, 2003; Jeremy Scahill, "Mercenary Jackpot," The Nation, August 28, 2006; Jeremy Scahill, "Exile on K Street," The Nation, February 20, 2006; Mark Hemingway, "Warriors for Hire," Weekly Standard, December 18, 2006.

(49) Griff Witte, "Contractors Were Poorly Monitored, GAO Says," Washington Post, April 30, 2005.

(50) T. Christian Miller, Blood Money: Wasted Billions, Lost Lives, and Corporate Greed in Iraq (New York: Little, Brown and Company, 2006), 87. FOOTNOTE: George R. Fay, AR 15-6 Investigation of the Abu Ghraib Detention Facility and 205th Military Intelligence Brigade, pages 19, 50, 52, www4.army.mil.

(51) Renae Merle, "Army Tries Private Pitch for Recruits," Washington Post, September 6, 2006.

(52) Andrew Taylor, "Defense Contractor CEOs See Pay Double Since 9/11 Attacks," Associated Press, August 29, 2006; Steve Vogel and Renae Merle, "Privatized Walter Reed Workforce Gets Scrutiny," Washington Post, March 10, 2007; Donna Borak, "Walter Reed Deal Hindered by Disputes," Associated Press, March 19, 2007.

(53) According to Thomas Ricks, "When the U.S. troop level was about 150,000, and the allied troop contributions totaled 25,000, there were about 60,000 additional civilian contractors supporting the effort." That means there were 175,000 coalition soldiers to 60,000 contractors, a ratio of 1 contractor to for every 2.9 soldiers. Nelson D. Schwartz, "The Pentagon's Private Army," Fortune, March 17, 2003; Thomas E. Ricks, Fiasco: The American Military Adventure in Iraq (New York: Penguin, 2006), 37; Renae Merle, "Census Counts 100,000 Contractors in Iraq," Washington Post, December 5, 2006.

(٥٣) بالنسبة لـ «توماس ريكس»، «عندما وصل عديد القوّات الأميركيّة إلى حوالى ١٥٠٠٠٠ وبلغ مجموع قوّات التحالف ٢٥،٠٠٠، كان هناك حوالى ٦٠,٠٠٠ متعاقد من المدنيّين الذين يدعمون المجهود. وقد عنى ذلك أنّه كان ثمّة ١٧٥,٠٠٠ جنديّ ينتمون لقوّات التحالف مقابل ٦٠٠٠٠ متعاقد، وهي نسبة متعاقد واحد إلى كلّ ٢،٩ جنديّ.

(54) Ian Bruce, "Soldier of Fortune Deaths Go Missing in Iraq," Herald (Glasgow), January 13, 2007; Brian Brady, "Mercenaries to Fill Iraq Troop Gap," Scotland on Sunday (Edinburgh), February 25, 2007; Michelle Roberts, "Iraq War Exacts Toll on Contractors," Associated Press, February 24, 2007.

(55) United Nations Department of Public Information, "Background Note: 31 December 2006," United Nations Peacekeeping Operations, www.un.org; James Glanz and Floyd Norris, "Report Says Iraq Contractor Is Hiding Data from U.S.," New York Times, October 28, 2006; Brady, "Mercenaries to Fill Iraq Troop Gap."

(56) FOOTNOTE: James Boxell, "Man of Arms Explores New Areas of Combat," Financial Times (London), March 11, 2007.

(57) Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Iraq Reconstruction: Lessons in Contracting and Procurement, July 2006, pages 98-99 www.sigir.mil; George W. Bush, State of the Union Address, Washington, DC, January 23, 2007.

(58) Guy Dinmore, "US Prepares List of Unstable Nations," Financial Times (London), March 29, 2005.

الفصل التاسع عشر

(1) Seth Mydans, "Builders Swoop in, Angering Thai Survivors," International Herald Tribune (Paris), March 10, 2005.

(2) ActionAid International et al., Tsunami Response: A Human Rights Assessment, January 2006, page 13, www.actionaidusa.org.

(3) Sri Lanka: A Travel Survival Kit (Victoria, Australia: Lonely Planet, 2005), 267.

(4) John Lancaster, "After Tsunami, Sri Lankans Fear Paving of Paradise," Washington Post, June 5, 2005.

(5) National Physical Planning Department, Arugam Bay Resource Development Plan: Reconstruction Towards Prosperity, Final Report, pages 4, 5, 7, 18, 33, April 25, 2005; Lancaster, "After Tsunami, Sri Lankans Fear Paving of Paradise."

(6) "South Asians Mark Tsunami Anniversary," United Press International, June 26, 2005.

(7) USAID/Sri Lanka, "USAID Elicits Real Reform of Tourism," January 2006, www.usaid.gov.

(8) Ibid.

(9) Email interview with Karen Preston, public relations manager, Leading Hotels of the World, August 16, 2006; Ajay Kapur, Niall Macleod, and Narendra Singh, "Plutonomy: Buying Luxury, Explaining Global Imbalances," Citigroup: Industry Note, Equity Strategy, October 16, 2005, pages 27, 30.

(10) United Nations Environment Programme, "Sri Lanka Environment Profile," National Environment Outlook, www.unep.net.

(11) Tittawella was director general of the Public Enterprises Reform Commission of Sri Lanka from 1997 to 2001, during which time he oversaw the privatization of Sri Lanka Telecom (August 1997) and Sri Lankan Air Lines (March 1998). After the 2004 elections, he was named chairman and CEO of the government-run Strategic Enterprises Management Agency, which continued the project of privatization under

the updated language of "public-private partnerships." Public Enterprises Reform Commission of Sri Lanka, "Past Divestitures," 2005, www.perc.gov.lk; "SEMA to Rejuvenate Key State Enterprises," June 15, 2004, www.priu.gov.lk.

(12) Movement for National Land and Agricultural Reform, Sri Lanka, A Proposal for a People's Planning Commission for Recovery After Tsunami, www.monlar.org.

(13) "Privatizations in Sri Lanka Likely to Slow Because of Election Results," Associated Press, April 5, 2004.

(14) "Sri Lanka Begins Tsunami Rebuilding Amid Fresh Peace Moves," Agence France-Presse, January 19, 2005.

(15) Movement for National Land and Agricultural Reform, Sri Lanka, A Proposal for a People's Planning Commission For Recovery After Tsunami, www.monlar.org; "Sri Lanka Raises Fuel Prices Amid Worsening Economic Crisis," Agence France-Presse, June 5, 2005; "Panic Buying Grips Sri Lanka Amid Oil Strike Fears," Agence France-Presse, March 28, 2005.

(16) James Wilson and Richard Lapper, "Honduras May Speed Sell-Offs After Storm," Financial Times (London), November 11, 1998; Organization of American States, "Honduras," 1999 National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers, page 165, www.sice.oas.org; Sandra Cuffe, Rights Action, A Backwards, Upside-Down Kind of Development: Global Actors, Mining and Community-Based Resistance in Honduras and Guatemala, February 2005, www.rightsaction.org.

(17) Mexico's Telmex Unveils Guatemala Telecom Alliance," Reuters, October 29, 1998; Consultative Group for the Reconstruction and Transformation of Central America, Inter-American Development Bank, "Nicaragua," Central America After Hurricane Mitch: The Challenge of Turning a Disaster into an Opportunity, May 2000, www.iadb.org; Pamela Druckerman, "No Sale: Do You Want to Buy a Phone Company?" Wall Street Journal, July 14, 1999.

(18) "Mexico's Telmex Unveils Guatemala Telecom Alliance"; "Spain's Fenosa Buys Nicaragua Energy Distributors," Reuters, September 12, 2000; "San Francisco Group Wins Honduras Airport Deal," Reuters, March 9, 2000; "CEO-Govt. to Sell Remaining Enitel Stake This Year," Business News Americas, February 14, 2003.

(19) Quotation from Eduardo Stein Barillas. "Central America After Hurricane Mitch," World Economic Forum Annual Meeting, Davos, Switzerland, January 30, 1999.

(20) Alison Rice, Tsunami Concern, Post-Tsunami Tourism and Reconstruction: A Second Disaster? October 2005, page 11, www.tourismconcern.org.uk.

(21) TAFREN, "An Agenda for Sri Lanka's Post-Tsunami Recovery," Progress & News, July 2005, page 2.

(22) USAID Sri Lanka, "Fishermen and Tradesmen to Benefit from U.S. Funded $33 Million Contract for Post-Tsunami Infrastructure Projects," press release, September 8, 2005, www.usaid.gov; United States Government Accountability Office, USAID Signature Tsunami Reconstruction Efforts in Indonesia and Sri Lanka Exceed Initial Cost and Schedule Estimates, and Face Further Risks, Report to Congressional Committee, GAO-07-357, February 2007; National Physical Planning Department, Arugam Bay Resource Development Plan: Reconstruction Towards Prosperity, Final Report, April 25, 2005, page 18.

(23) United States Embassy, "U.S. Provides $1 Million to Maintain Tsunami Shelter Communities," May 18, 2006, www.usaid.gov.

(24) Randeep Ramesh, "Indian Tsunami Victims Sold Their Kidneys to Survive," Guardian (London), January 18, 2007; ActionAid International et al., Tsunami Response, 17; Nick Meo, "Thousands of Indonesians Still in Tents," Globe and Mail (Toronto), December 27, 2005.

(25) ActionAid International et al., Tsunami Response, 9.

(26) Central Intelligence Agency, "Maldives," The World Factbook 2007, www.cia.gov.

(27) Coco Palm Dhuni Kolhu, www.cocopalm.com; Four Seasons Resort, Maldives at Landaa Giraavaru, www.fourseasons.com; Hilton Maldives Resort and Spa, Rangali Island, www.hilton.com; "Dhoni Mighili Island," Private Islands Online, www.privateislandsonline.com.

(28) Roland Buerck, "Maldives Opposition Plan Protest," BBC News, April 20, 2007; Asian Human Rights Commission, "Extrajudicial Killings, Disappearances, Torture and Other Forms of Gross Human Rights Violations Still Engulf Asia's Nations," December 8, 2006, www.ahrchk.net; Amnesty International, "Republic of Maldives: Repression of Peaceful Political Opposition," July 30, 2003, www.amnesty.org.

(29) Ashok Sharma, "Maldives to Develop Safe Islands for Tsunami-Hit People," Associated Press, January 19, 2005.

(30) Ministry of Planning and National Development, Republic of Maldives, National Recovery and Reconstruction Plan, Second printing, March 2005, page 29, www.tsunamimaldives.mv.

(31) Ibid.; ActionAid International et al., Tsunami Response, 18.

(32) The leases are for twenty-five years, but the fine print of the bids allows them to be extended to fifty under certain ownership structures. Ministry of Tourism and Civil Aviation, Bidding Documents: For Lease of New Islands to Develop as Tourist Resorts, (Malé: Republic of Maldives, July 16, 2006), 4, www.tourism.gov.mv.

(33) Penchan Charoensuthipan, "Survivors Fighting for Land Rights," Bangkok Post, De-

cember 14, 2005; Mydans, "Builders Swoop in, Angering Thai Survivors."

(34) Asian Coalition for Housing Rights, "The Tsunami in Thailand: January-March 2005," www.achr.net.

(35) Shimali Senanayake and Somini Sengupta, "Monitors Say Troops Killed Aid Workers in Sri Lanka," New York Times, August 31, 2006; Amantha Perera, "Tsunami Recovery Skewed by Sectarian Strife," Inter Press Service, January 3, 2007.

(36) Shimali Senanayake, "An Ethnic War Slows Tsunami Recovery in Sri Lanka," New York Times, October 19, 2006.

(37) Roland Paris, At War's End: Building Peace After Civil Conflict (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 200.

الفصل العشرون

(1) Hein Marais, "A Plague of Inequality," Mail & Guardian (Johannesburg), May 19, 2006.

(2) "Names and Faces," Washington Post, September 19, 2005.

(3) Adolph Reed, Jr., "Undone by Neoliberalism," The Nation, September 18, 2006.

(4) Jon Elliston, "Disaster in the Making," Tucson Weekly, September 23, 2004; Innovative Emergency Management, "IEM Team to Develop Catastrophic Hurricane Disaster Plan for New Orleans & Southeast Louisiana," press release, June 3, 2004, www.ieminc.com.

(5) Ron Fournier and Ted Bridis, "Hurricane Simulation Predicted 61,290 Dead," Associated Press, September 9, 2005.

(6) Paul Krugman, "A Can't Do Government," New York Times, September 2, 2005; Martin Kelly, "Neoconservatism's Berlin Wall," The G-Gnome Rides Out blog, September 1, 2005, www.theggnomeridesout.blogspot.com; Jonah Goldberg, "The Feds," the Corner blog on the National Review Online, August 31, 2005, www.nationalreview.com.

(7) Milton Friedman, "The Promise of Vouchers," Wall Street Journal, December 5, 2005; John R. Wilke and Brody Mullins, "After Katrina, Republicans Back a Sea of Conservative Ideas," Wall Street Journal, September 15, 2005; Paul S. Teller, deputy director, House Republican Study Committee, "Pro-Free- Market Ideas for Responding to Hurricane Katrina and High Gas Prices," email sent on September 13, 2005. 8 Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2007: The Physical Science Basis, Summary for Policymakers, February 2007, page 16, www.ipcc.ch.

(9) Teller, "Pro-Free-Market Ideas for Responding to Hurricane Katrina and High Gas

Prices."

(10) Eric Lipton and Ron Nixon, "Many Contracts for Storm Work Raise Questions," New York Times, September 26, 2005; Anita Kumar, "Speedy Relief Effort Opens Door to Fraud," St. Petersburg Times, September 18, 2005; Jeremy Scahill, "In the Black(water)," The Nation, June 5, 2006; Spencer S. Hsu, "$400 Million FEMA Contracts Now Total $3.4 Billion," Washington Post, August 9, 2006.

(11) Shaw Group, "Shaw Announces Charles M. Hess to Head Shaw's FEMA Hurricane Recovery Program," press release, September 21, 2005, www.shawgrp.com; "Fluor's Slowed Iraq Work Frees It for Gulf Coast," Reuters, September 9, 2005; Thomas B. Edsall, "Former FEMA Chief Is at Work on Gulf Coast," Washington Post, September 8, 2005; David Enders, "Surviving New Orleans," Mother Jones, September 7, 2005, www.motherjones.com.

(12) United States House of Representatives, Committee on Government Reform- Minority Staff, Special Investigations Division, Waste, Fraud and Abuse in Hurricane Katrina Contracts, August 2006, page i, www.oversight.house.gov.

(13) Rita J. King, CorpWatch, Big, Easy Money: Disaster Profiteering on the American Gulf Coast, August 2006, www.corpwatch.org; Dan Barry, "A City's Future, and a Dead Man's Past," New York Times, August 27, 2006.

(14) Patrick Danner, "AshBritt Cleans Up in Wake of Storms," Miami Herald, December 5, 2005.

(15) "Private Companies Rebuild Gulf," PBS NewsHour with Jim Lehrer, October 4, 2005.

(16) Scott Shane and Ron Nixon, "In Washington, Contractors Take on Biggest Role Ever," New York Times, February 4, 2007.

(17) Mike Davis, "Who Is Killing New Orleans?" The Nation, April 10, 2006.

(18) Leslie Eaton, "Immigrants Hired After Storm Sue New Orleans Hotel Executive," New York Times, August 17, 2006; King, CorpWatch, Big, Easy Money; Gary Stoller, "Security Generates Multibillion Business," USA Today, September 11, 2006. FOOTNOTE: Judith Browne-Dianis, Jennifer Lai, Marielena Hincapie et al., And Injustice for All: Workers Lives in the Reconstruction of New Orleans, Advancement Project, July 6, 2006, page 29, www.advancementproject.org.

(19) Rick Klein, "Senate Votes to Extend Patriot Act for 6 Months," Boston Globe, December 22, 2005.

(20) Jeff Duncan, "The Unkindest Cut," Times-Picayune (New Orleans), March 28, 2006; Paul Nussbaum, "City at a Crossroads," Philadelphia Inquirer, August 29, 2006.

(21) Ed Anderson, "Federal Money for Entergy Approved," Times-Picayune (New Or-

leans), December 5, 2006; Frank Donze, "146 N.O. Transit Layoffs Planned," Times-Picayune (New Orleans), August 25, 2006; Bill Quigley, "Robin Hood in Reverse: The Looting of the Gulf Coast," justiceforneworleans.org, November 14, 2006.

(22) Asian Coalition for Housing Rights, "Mr. Endesha Juakali," www.achr.net.

(23) Bob Herbert, "Our Crumbling Foundation," New York Times, April 5, 2007.

(24) Help Jet, www.helpjet.us.

(25) Seth Borenstein, "Private Industry Responding to Hurricanes," Associated Press, April 15, 2006.

(26) James Glanz, "Idle Contractors Add Millions to Iraq Rebuilding," New York Times, October 25, 2006.

(27) Mark Hemingway, "Warriors for Hire," Weekly Standard, December 18, 2006. FOOTNOTE: Jeremy Scahill, "Blackwater Down," The Nation, October 10, 2005; Center for Responsive Politics, "Oil & Gas: Top Contributors to Federal Candidates and Parties," Election Cycle 2004, www.opensecrets.org; Center for Responsive Politics, "Construction: Top Contributors to Federal Candidates and Parties," Election Cycle 2004, www.opensecrets.org.

(28) Josh Manchester, "Al Qaeda for the Good Guys: The Road to Anti-Qaeda," TCSDaily, December 19, 2006, www.tcsdaily.com.

(29) Bill Sizemore and Joanne Kimberlin, "Profitable Patriotism," The Virginian- Pilot (Norfolk), July 24, 2006.

(30) King, CorpWatch, Big, Easy Money; Leslie Wayne, "America's For-Profit Secret Army," New York Times, October 13, 2002; Greg Miller, "Spy Agencies Outsourcing to Fill Key Jobs," Los Angeles Times, September 17, 2006; Shane and Nixon, "In Washington, Contractors Take on Biggest Role Ever."

(31) The corporations on the advisory committee include Lockheed Martin, Boeing and Booz Allen. Stephen E. Flynn and Daniel B. Prieto, Council on Foreign Relations, Neglected Defense: Mobilizing the Private Sector to Support Homeland Security, CSR No. 13, March 2006, page 26, www.cfr.org.

(32) Mindy Fetterman, "Strategizing on Disaster Relief," USA Today, October 12, 2006; Frank Langfitt, "Private Military Firm Pitches Its Services in Darfur," National Public Radio: All Things Considered, May 26, 2006.

(33) Peter Pae, "Defense Companies Bracing for Slowdown," Los Angeles Times, October 2, 2006.

(34) Johanna Neuman and Peter Spiegel, "Pay-as-You-Go Evacuation Roils Capitol Hill," Los Angeles Times, July 19, 2006.

(35) Tim Weiner, "Lockheed and the Future of Warfare," New York Times, November

28, 2004.

(36) Information in the next two paragraphs is drawn from John Robb, "Security: Power to the People," Fast Company, March 2006.

(37) Juvenile, "Got Ya Hustle On," on the album Reality Check, Atlanta/Wea label, 2006.

(38) Bill Quigley, "Ten Months After Katrina: Gutting New Orleans," CommonDreams.org, June 29, 2006, www.commondreams.org.

(39) Doug Nurse, "New City Bets Millions on Privatization," Atlanta Journal-Constitution, November 12, 2005.

(40) Annie Gentile, "Fewer Cities Increase Outsourced Services," American City & County, September 1, 2006; Nurse, "New City Bets Millions on Privatization."

(41) Doug Nurse, "City Hall Inc. a Growing Business in North Fulton," Atlanta Journal-Constitution, September 6, 2006; Doug Gross, "Proposal to Split Georgia County Drawing Cries of Racism," Seattle Times, January 24, 2007.

(42) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian Situation Report-Sri Lanka," September 2-2005, www.reliefweb.int.

الفصل الحادي والعشرون

(1) Christopher Caldwell, "The Walls That Work Too Well," Financial Times (London), November 18, 2006.

(2) Martin Wolf, "A Divided World of Economic Success And Political Turmoil," Financial Times (London), January 31, 2007; "Ex-Treasury Chief Summers Warns on Market Risks," Reuters, March 20, 2007.

(3) Richard Aboulafia, Teal Group, "Guns-to-Caviar Index," 2007.

(4) United States House of Representatives, Committee on Government Reform-Minority Staff, Special Investigations Division, Dollars, Not Sense: Government Contracting Under the Bush Administration, Prepared for Rep. Henry A. Waxman, June 2006, page 6, www.oversight.house.gov; Tim Weiner, "Lockheed and the Future of Warfare," New York Times, November 28, 2004; Matthew Swibel, "Defensive Play," Forbes, June 5, 2006.

(5) Dow Jones U.S. Heavy Construction Index closed at $143.34 on September 10, 2001, and closed at 507.43 on June 4, 2007. DJ_2357, "Historical Quotes," money.cnn.com; James Glanz, "Iraq Reconstruction Running Low on Funds," International Herald Tribune (Paris), October 31, 2005; Ellen Nakashima, "A Wave of Memories," Washington Post, December 26, 2005; Ann M. Simmons, Richard Fausset and Stephen

Braun, "Katrina Aid Far from Flowing," Los Angeles Times, August 27, 2006; Helene Cooper, "Aid Conference Raises $7.6 Billion for Lebanese Government," New York Times, January 26, 2007.

(6) Shawn McCarthy, "Exxon's Outlandish Earnings Spark Furor," Globe and Mail (Toronto), February 2, 2007.

(7) Jonathan Curiel, "The Conspiracy to Rewrite 9/11," San Francisco Chronicle, September 3, 2006; Jim Wooten, "Public Figures Rants Widen Racial Chasm," Atlanta Journal-Constitution, January 22, 2006.

(8) EM-DAT, The OFDA/CRED International Disaster Database, "2006 Disasters in Numbers," www.em-dat.net; Peter Bergen and Paul Cruickshank, "The Iraq Effect: War Has Increased Terrorism Sevenfold Worldwide," Mother Jones, March-April, 2007.

(9) McCarthy, "Exxon's Outlandish Earnings Spark Furor"; William Hartung and Michelle Ciarrocca, "The Military-Industrial-Think Tank Complex," Multinational Monitor, January-February 2003; Robert O'Harrow, Jr., "LexisNexis to Buy Seisint for $775 Million," Washington Post, July 15, 2004; Rachel Monahan and Elena Herrero Beaumont, "Big Time Security," Forbes, August 3, 2006.

(10.) "Recap of Saturday, July 9, 2005," Fox News: The Cost of Freedom, www.foxnews.com.

(11) Dan Gillerman, "The Economic Opportunities of Peace," press statement, Chambers of Commerce, September 6, 1993, cited in Guy Ben-Porat, "A New Middle East?: Globalization, Peace and the Double Movemenť" International Relations 19, no. 1 (2005), 50.

(12) Efraim Davidi, "Globalization and Economy in the Middle East-A Peace of Markets or a Peace of Flags?" Palestine-Israel Journal 7, no. 1 and 2 (2000): 33.

(13) Shlomo Ben-Ami, A Place for All (Tel Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 1998), 113, cited in Davidi, "Globalization and Economy in the Middle East," 38.

(14) Americans for Peace Now, "The Russians," Settlements in Focus 1, no. 16 (December 23, 2005), www.peacenow.org.

(15) Gerald Nadler, "Exodus or Renaissance?" Washington Times, January 19, 1992; Peter Ford, "Welcome and Woes Await Soviet Jews in Israel," Christian Science Monitor, July 25, 1991; Lisa Talesnick, "Unrest Will Spur Russian Jews to Israel, Official Says," Associated Press, October 5, 1993. "Israel's Alienated Russian Voters Cry Betrayal," Agence France-Presse, May 8, 2006.

(16) Greg Myre, "Israel Economy Hums Despite Annual Tumult," International Herald Tribune (Paris), December 31, 2006; "Israel Reopens Gaza Strip," United Press Inter-

national, March 22, 1992.

(17) Peter Hirschberg, "Barak Settlement Policy Remains Virtually the Same as Netanyahu's," Jerusalem Report, December 4, 2000.

(18) Americans for Peace Now, "The Russians."

(19) David Simons, "Cold Calculation Of Terror," Forbes, May 28, 2002; Zeev Klein, "January-May Trade Deficit Shoots up 16% to $3.59 Billion," Globes (Tel Aviv), June 12, 2001; Neal Sandler, "As If the Intifada Werent Enough," Business Week, June 18, 2001.

(20) "Rocket fuel" quote is from Shlomo Maital, a professor at Israel's Technion Institute of Management. Nelson D. Schwartz, "Prosperity without Peace," Fortune, June 13, 2005; Shlomo Ben-Ami, Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli-Arab Tragedy (Oxford: Oxford University Press, 2006), 230.

(21) United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories, Quarterly Report on Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip, April 1, 1997; Ben-Ami, Scars of War, Wounds of Peace, 231; Sara Roy, "Why Peace Failed: An Oslo Autopsy," Current History 101, no. 651 (January 2002): 13.

(22) Chris McGreal, "Deadly Thirst," Guardian (London), January 13, 2004.

(23) "Norman Finkelstein & Former Israeli Foreign Minister Shlomo Ben-Ami Debate," Democracy Now!, February 14, 2006, www.democracynow.org.

(24) According to the Israeli business newspaper Globes, between 2001 to 2003 Israel was looking at "a cumulative 8.5 per cent drop in per capita growth," a stunning decline. Zeev Klein, "2002 Worst Year for Israeli Economy Since 1953," Globes (Tel Aviv), December 31, 2002; Sandler, "As If the Intifada Weren't Enough."

(25) Aron Heller and James Bagnall, "After the Intifada: Why Israel's Tech Titans Are Challenging Canadian Entrepreneurs as a Global Force," Ottawa Citizen, April 28, 2005; Schwartz, "Prosperity without Peace."

(26) Susan Karlin, "Get Smart," Forbes, December 12, 2005.

(27) Ran Dagoni, "O'seas Cos, Gov'ts to Inspect Israeli Anti-Terror Methods," Globes (Tel Aviv), January 22, 2006; Ben Winograd, "U.S. Airport Directors Study Tough Israeli Security Measures Ahead of Summer Travel," Associated Press, May 8, 2007; State of Israel, Ministry of Public Security, "International Homeland Security Conference, 2006," March 19, 2006, www.mops.gov.il.

(28) Heller and Bagnall, "After the Intifada"£ Yaakov Katz, "Defense Officials Aim High at Paris Show," Jerusalem Post, June 10, 2007; Hadas Manor, "Israel in Fourth Place among Defense Exporters," Globes (Tel Aviv), June 10, 2007; Steve Rodan and Jose Rosenfeld "Discount Dealers," Jerusalem Post, September, 2, 1994; Gary

Dorsch, "The Incredible Israeli Shekel, as Israel's Economy Continues to Boom," The Market Oracle, May 8, 2007, www.marketoracle.co.uk.

(29) Schwartz, "Prosperity without Peace."

(30) Ibid.; Nice Systems, "Nice Digital Video Surveillance Solution Selected by Ronald Reagan Washington National Airport," press release, January 29, 2007, www.nice.com; Nice Systems, "Time Warner (Charlotte)," Success Stories, www.nice.com.

(31) James Bagnall, "A World of Risk: Israel's Tech Sector Offers Lessons on Doing Business in the New Age of Terror," Ottawa Citizen, August 31, 2006; Electa Draper, "Durango Office Keeps Watch in War on Terror," Denver Post, August 14, 2005.

(32) SuperCom, "SuperCom Signs $50m National Multi Id Agreement with a European Country," press release, September 19, 2006; SuperCom, "City of Los Angeles to Deploy Supercom's IRMS Mobile Credentialing and Handheld Verification System," press release, November 29, 2006; SuperCom, "SuperCom Signs $1.5m ePassport Pilot Agreement with European Country," press release, August 14, 2006, www.supercomgroup.com.

(33) Check Point, "Facts at a Glance," www.checkpoint.com.

(34) David Machlis, "US Gets Israeli Security for Super Bowl," Jerusalem Post, February 4, 2007; New Age Security Solutions, "Partial Client List," www.nasscorp.com.

(35) Kevin Johnson, "Mansions Spared on Uptown's High Ground," USA Today, September 12, 2005.

(36) International Security Instructors, "About" and "Clients," www.isiusa.us.

(37) "Golan Group Launches Rigorous VIP Protection Classes," press release, April 2007; Golan Group, "Clients," www.golangroup.com.

(38) Schwartz, "Prosperity without Peace"£ Neil Sandler,"Israeli Security Barrier Provides High-Tech Niche," Engineering News-Record, May 31, 2004.

(39) David Hubler, "SBInet Trawls for Small-Business Partners," Federal Computer Week, October 2, 2006; Sandler, "Israeli Security Barrier Provides High-Tech Niche."

(40) Schwartz, "Prosperity without Peace."

(41) Elbit Systems Ltd. and Magal Security Systems Ltd, "Historical Prices," Yahoo! Finance, finance.yahoo.com; Barbara Wall, "Fear Factor," International Herald Tribune (Paris), January 28, 2006; Electa Draper, "Verint Systems Emerges as Leader in Video Surveillance Market."

(42) Thomas L. Friedman, "Outsource the Cabinet?" New York Times, February 28, 2007; Ruth Eglash, "Report Paints Gloomy Picture of Life for Israeli Children," Jer-

usalem Post, December 28, 2006.

(43) Karen Katzman, "Some Stories You May Not Have Heard," report to the Jewish Federation of Greater Washington, www.shalomdc.org; Yitzhak Laor, "You Are Terrorists, We Are Virtuous," London Review of Books, August 17, 2006.

(44) Tel Aviv Stock Exchange Ltd, TASE Main Indicators, August 31, 2006, www.tase.co.il; Friedman, "Outsource the Cabinet?"£ Reuters, "GDP Growth Figure Slashed," Los Angeles Times, March 1, 2007; Greg Myre, "Amid Political Upheaval, Israeli Economy Stays Healthy," New York Times, December 31, 2006; World Bank Group, West Bank and Gaza Update, September 2006, www.worldbank.org.

(45) Susan Lerner, "Israeli Companies Shine in Big Apple," Jerusalem Post, September 17, 2006; Osama Habib, "Labor Minister Says War Led to Huge Jump in Number of Unemployed," Daily Star (Beirut), October 21, 2006.

(46) Interview with Dan Gillerman, CNN: Lou Dobbs Tonight, July 14, 2006.

(47) Karin Brulliard, "Gated Communities for the War-Ravaged," Washington Post, April 23, 2007; Dean Yates, "Baghdad Wall Sparks Confusion, Divisions in Iraq," Reuters, April 23, 2007.

(48) Rory McCarthy, "Occupied Gaza like Apartheid South Africa, Says UN Report," Guardian (London), February 23, 2007.

(49) Michael Wines, "Shantytown Dwellers in South Africa Protest the Sluggish Pace of Change," New York Times, December 25, 2005.

خاتمة

(1) Juan Forero, "Bolivia Indians Hail the Swearing in of One of Their Own as President," New York Times, January 23, 2006.

(2) Tom Kerr, Asian Coalition for Housing Rights,"People's Leadership in Disaster Recovery: Rights, Resilience and Empowerment," Phuket disaster seminar, October 30-November 3, 2006, Phuket City, www.achr.net.

(3) Antillano belongs to the Land Committee of La Vega, Caracas. Hablemos del Poder/Talking of Power, documentary directed by Nina López, produced by Global Women's Strike, 2005, www.globalwomenstrike.net.

(4) Terence Corcoran, "Free Markets Lose Their Last Lion," National Post (Toronto), November 17, 2006.

(5) Jim Webb, "Class Struggle," Wall Street Journal, November 15, 2006.

(6) Geoffrey York, "Beijing to Target Rural Poverty," Globe and Mail (Toronto), March 6, 2006; Larry Rohter, "A Widening Gap Erodes Argentina's Egalitarian Im-

age," New York Times, December 25, 2006; World Institute for Development Economics Research, "Pioneering Study Shows Richest Two Percent Own Half World Wealth," press release, December 5, 2006, www.wider.unu.edu; Sarah Anderson et al., Executive Excess 2006: Defense and Oil Executives Cash in on Conflict, August 30, 2006, page 1, www.faireconomy.org; Webb, "Class Struggle."

(7) Raul Garces, "Former Uruguayan Dictator Arrested," Associated Press, November 17, 2006; "Argentine Judge Paves Way for New Trial of Ex-Dictator Videla," Agence France-Presse, September 5, 2006; "Former Argentine Leader Indicted for 2001 Bond Swap," MercoPress, September 29, 2006, www.mercopress.com.

(8) "Former Latin American Leaders Facing Legal Troubles," Miami Herald, January 18, 2007.

(9) Andrew Osborn, "The A-Z of Oligarchs," Independent (London), May 26, 2006.

(10) Paul Waldie, "Hollinger: Publisher or Bank of Conrad Black¢" Globe and Mail (Toronto), February 7, 2007; "Political Activist Grover Norquist," National Public Radio Morning Edition, May 25, 2001; Jonathan Weisman,"Powerful GOP Activist Sees His Influence Slip Over Abramoff Dealings," Washington Post, July 9, 2006.

(11) George W. Bush, The National Security Strategy of the United States, September 2002, www.whitehouse.gov.

(12) Jane Bussey, "Democrats Won Big by Opposing Free-Trade Agreements," Miami Herald, November 20, 2006; Robin Toner and Janet Elder, "Most Support U.S. Guarantee of Health Care," New York Times, March 2, 2007.

(13) Corporación Latinobarómetro, Latinobarómetro Report 2006, www.latinobarometro.org.

(14) Susan George and Erik Wesselius, "Why French and Dutch Citizens Are Saying NO," Transnational Institute, May 21, 2005, www.tni.org.

(15) Lou Dobbs, CNN: Lou Dobbs Tonight, April 14, 2005; Lou Dobbs, CNN: Lou Dobbs Tonight, June 23, 2006.

(16) Martin Arnold, "Polish Plumber Symbolic of all French Fear about Constitution," Financial Times (London), May 28, 2005.

(17) Andrew Curry, "The Case Against Poland's New President," New Republic, November 17, 2005; Fred Halliday, "Warsaw's Populist Twins," openDemocracy, September 1, 2006, www.opendemocracy.net; Ian Traynor, "After Communism: Ambitious, Eccentric-Polish Twins Prescribe a Dose of Harsh Reality," Guardian (London), September 1, 2006. FOOTNOTE: Ken Livingstone, "Facing Phobias," Guardian (London), March 2, 2007.

(18) Perry Anderson, "Russia's Managed Democracy," London Review of Books, January

25, 2007.

(19) Vladimir Radyuhin, "Racial Tension on the Rise in Russia," The Hindu, September 16, 2006; Amnesty International, Russian Federation: Violent Racism Out of Control, May 4, 2006, www.amnesty.org.

(20) Helen Womack, "No Hiding Place for Scared Foreigners in Racist Russia," Sydney Morning Herald, May 6, 2006.

(21) Henry A. Kissinger, Memorandum to the President, Subject: NSC Meeting, November 6-Chile, November 5, 1970, declassified, www.gwu.edu/˜nsarchiv.

(22) Jack Chang, "Fear of Privatization Gives Brazilian President a Lead in Runoff," Knight Ridder, October 26, 2006; Hector Tobar, "Nicaragua Sees Red Over Blackouts," Los Angeles Times, October 30, 2006.

(23) Nikolas Kozloff, "The Rise of Rafael Correa," CounterPunch, November 26, 2007; Simon Romero, "Leftist Candidate in Ecuador Is Ahead in Vote, Exit Polls Show," New York Times, November 27, 2006.

(24) "Argentine President Marks Third Year in Office with Campaign-Style Rally," BBC Monitoring International Reports, May 26, 2006.

(25) Dan Keane, "South American Leaders Dream of Integration, Continental Parliament," Associated Press, December 9, 2006.

(26) Duncan Campbell, "Argentina and Uruguay Shun US Military Academy," Guardian (London), April 6, 2006; "Costa Rica Quits US Training at Ex- School of the Americas," Agence France-Press, May 19, 2007.

(27) Roger Burbach, "Ecuador's Government Cautiously Takes Its First Steps," NACLA News, February 19, 2007, www.nacla.org.

(28) Chris Kraul, "Big Cooperative Push in Venezuela," Los Angeles Times, August 21, 2006.

(29) Emir Sader, "Latin American Dossier: Free Trade in Reciprocity," Le Monde Diplomatique, February 2006.

(30) George W. Bush, The National Security Strategy of the United States of America, March 2006, page 30, www.whitehouse.gov; interview with Stanley Fischer conducted May 9, 2001, for Commanding Heights: The Battle for the World Economy, www.pbs.org.

(31) Jorge Rueda, "Chavez Says Venezuela Will Pull out of the IMF, World Bank," Associated Press, May 1, 2007; Fiona Ortiz, "Argentina's Kirchner Says No New IMF Program," Reuters, March 1, 2007; Christopher Swann, Bloomberg News, "Hugo Chávez Exploits Oil Wealth to Push IMF Aside," International Herald Tribune (Paris), March 1, 2007.

(32) Ibid.; "Ecuador Expels World Bank Representative," Agence France-Press, April 27, 2007; Reuters, "Latin Leftists Mull Quitting World Bank Arbitrator," Washington Post, April 29, 2007; Eoin Callan and Krishna Guha, "Scandal Threatens World Bank's Role," Financial Times (London), April 23, 2007.

(33) Michael Wines, "Shantytown Dwellers in South Africa Protest the Sluggish Pace of Change," New York Times, December 25, 2005; Brendan Smith et al., "Chinas Emerging Labor Movement," Commondreams.org, October 5, 2006, www.commondreams.org. FOOTNOTE: Ibid.

(34) Jean Baudrillard, Power Inferno (Paris: Galilée, 2002), 83. 35. Central Intelligence Agency, Human Resource Exploitation Training Manual-1983, www.gwu.edu/nsarch-iv.

(36) Andrew England, "Siniora Flies to Paris as Lebanon Protests Called Off," Financial Times (London), January 23, 2007; Kim Ghattas, "Pressure Builds for Lebanon Reform," BBC News, January 22, 2007; Lysandra Ohrstrom, "Reconstruction Chief Says He's Stepping Down," Daily Star (Beirut), August 24, 2006.

(37) Helene Cooper, "Aid Conference Raises $7.6 Billion for Lebanese Government," New York Times, January 26, 2007; Osama Habib, "Siniora Unveils Reform Plan Aimed at Impressing Paris III Donors," Daily Star (Beirut), January 3, 2007; Osama Habib, "Plans for Telecom Sale Move Ahead," Daily Star (Beirut), September 30, 2006.

(38) Mohamad Bazzi, "People's Revolt in Lebanon," The Nation, January 8, 2007; Trish Schuh, "On the Edge of Civil War: The Cedar Revolution Goes South," Counter-Punch, January 23, 2007, www.counterpunch.org.

(39) Mary Hennock, "Lebanon's Economic Champion," BBC News, February 14, 2005; Randy Gragg, "Beirut," Metropolis, November 1995, pages 21, 26; "A Bombed-Out Beirut Is Being Born Again-Fitfully," Architectural Record 188, no. 4 (April 2000).

(40) Bazzi, "People's Revolt in Lebanon."

(41) Ana Nogueira and Saseen Kawzally, "Lebanon Rebuilds (Again)," Indypendent, August 31, 2006, www.indypendent.org; Kambiz Foroohar, "Hezbollah, with $100 Bills, Struggles to Repair Lebanon Damage," Bloomberg News, September 28, 2006; Omayma Abdel-Latif, "Rising From the Ashes," Al-Ahram Weekly, August 31, 2006.

(42) David Frum, "Counterfeit News," National Post (Toronto), August 26, 2006.

(43) "Spain's Aznar Rules Out Talks with Basque Group ETA," Associated Press, March 11, 2004.

(44) Elaine Sciolino, "In Spain's Vote, a Shock from Democracy (and the Past)," New York Times, March 21, 2004.

(45) Santisuda Ekachai, "This Land Is Our Land," Bangkok Post, March 2, 2005.

(46) Tom Kerr, Asian Coalition for Housing Rights, " New Orleans Visits Asian Tsunami Areas-September 9-17, 2006". www.achr.net.

(47) Ibid.

(48) Kerr, "People's Leadership in Disaster Recovery: Rights, Resilience and Empowerment."

(49) Kerr, "New Orleans Visits Asian Tsunami Areas."

(50) Richard A. Webster, "N.O. Survivors Learn Lessons from Tsunami Rebuilders," New Orleans Business, November 13, 2006.

(51) Residents of Public Housing, "Public Housing Residents Take Back Their Homes," press release, February 11, 2007, www.peoplesorganizing.org.

(52) Quote from Joseph Recasner. Steve Ritea, "The Dream Team," Times-Picayune (New Orleans), August 1, 2006.

ACKNOWLEDGMENTS

I think there may be some literary rule against dedicating two books to the same person. I need to break that rule for this book. This project would simply not have been physically, intellectually or emotionally possible without my husband, Avi Lewis. He is my collaborator in all things: editor, travel partner (to Sri Lanka, South Africa, New Orleans), life enhancer. We did this together.

The task would also have defeated me without the extraordinary work of my research assistant, Debra Levy. Debra gave her life over to this book for three years, pausing only to have a child. Her dazzling research skills have left their mark on every page. She unearthed new and exciting information, managed and organized unwieldy sources, conducted several interviews, then fact-checked the entire manuscript. I am so unspeakably grateful to have been joined at every stage by such a dedicated and talented colleague. Debra extends her love and appreciation to Kyle Yamada and Ari Yamada-Levy, as do I.

Two editors, working in an unusually collaborative and rewarding editorial relationship, shaped this manuscript in ways too profound to describe: Louise Dennys at Knopf Canada and Frances Coady for Metropolitan Books. Louise and Frances, who are also my close friends and mentors, pushed me to take the thesis into entirely new areas and granted me the months of necessary time to follow through on their rigorous challenges. Louise has been my faithful editor and fierce defender since No Logo, and I remain in awe of her ability to tone me down and tough-

en me up simultaneously. When I handed in the revised and much expanded draft, Frances restructured and refined it with stunning commitment at every stage. The fact that the publishing world still has space for intellectual titans like these two women gives me hope for the future of books.

The manuscript was further sharpened thanks to incisive feedback from Helen Conford at Penguin U.K., who worked closely with us from the earliest days. Alison Reid's boundless passion for this project, as well as her attentiveness to polishing the text, make the title copyeditor wholly inadequate. I am in her debt.

My brilliant agent, Amanda Urban, believed in this book when it was supposed to be only about Iraq, and her faith and loyalty grew through each missed deadline and every revised and expanded outline. She also happens to have the sharpest, coolest team going: Margaret Halton, Kate Jones, Elizabeth Iveson, Karolina Sutton and Liz Farrell. Surrounded by the women of ICM Books, one feels ready for anything. We are all grateful for the groundwork laid by Nicole Winstanley and Bruce Westwood.

Jackie Joiner is the office manager for Klein Lewis Productions. For two years she acted as human shield, keeping the world at bay so I could focus. Then, when the draft was complete, Jackie set us all in motion like a magnificent orchestra conductor. To say more about Jackie's daily feats of creative administration would invite envy, so I will leave it there.

The ICM team found perfect publishing homes for this book around the world, thereby giving me the luxury to put together an international team of researchers and fact-checkers, without whom Debra and I could never have completed a project of this scope. Each researcher took on crucial pieces of the puzzle, drawing on his or her own specialized skills and areas of expertise.

My dear friend Andréa Schmidt, with whom I travelled in Iraq, was a

constant intellectual companion, not just supplying me with fat binders of hyperorganized readings on the grimmest of subjects but educating me and pushing me to go further and deeper into the horror. The sections on torture in particular are very much the product of our never-ending conversation. She also read drafts of the manuscript and gave me some of the most important feedback.

Aaron Maté was my primary researcher in 2003-05, when my journalism focused almost exclusively on Iraq's economic transformation. It was a blessing to work with Aaron, a great intellect and terrific journalist. Aaron's imprint is unmistakable in the chapters on Iraq, as well as on Israel/ Palestine.

Fernando Rouaux and Shana Yael Shubs, both up-and-coming Latin American studies scholars, uncovered a largely unexplored cache of economic writings on the interrelationship between crisis and neo-liberal reforms. It was this material that revealed to me the centrality of the shock doctrine at the highest reaches of the international financial institutions. Fernando conducted several background interviews for me in Buenos Aires, and Shana translated dozens of documents and articles from Spanish to English. They also rigorously fact-checked the chapters of the book on Argentina.

The wonderful Amanda Alexander was my primary researcher on the South Africa chapter, fact-finding, fact-checking and transcribing interview tapes with the enormously helpful Audrey Sasson. Amanda also conducted key research on China's shock therapy period. Several other researchers joined the team at various points: Bruno Anili, Emily Lodish (particularly on Russia), Hannah Holleman (the Asian financial crisis), Wes Enzinna (including last-minute interviews in Bolivia), Emma Ruby-Sachs, Grace Wu and Nepomuceno Malaluan.

Debra Levy, a librarian herself, wishes to thank her personal back-of-

fice: the patient and resourceful staffs of the University of Oregon libraries, Corvallis-Benton County Public Library and the Eugene Public Library.

My reporting in the field also relied on many researchers, translators, fixers and friends-too many to mention, but here is a start. In Iraq: Salam Onibi, Linda Albermani and Khalid al-Ansary, one of the best journalists in Baghdad, as well as my friend and fellow traveller, Andrew Stern. In South Africa: Patrick Bond, Heinrich Bohmke, Richard Pithouse, Raj Patel and, as always, the brilliant and unstoppable Ashwin Desai. Special thanks to Ben Cashdan and his crew for sharing their interviews with Nelson Mandela and Archbishop Desmond Tutu, and for much else. In New Orleans: Jordan Flaherty, Jacquie Soohen and Buddy and Annie Spell. In Sri Lanka: Kumari and Dileepa Witharana were my and Avi's spiritual and intellectual guides, not to mention translators. Sarath Fernando, Kath Noble and the rest of the team at MONLAR were our home base and the reason we made the trip in the first place. When I returned to Canada, Stuart Laidlaw transcribed hours of interviews, and Loganathan Sellathurai and Anusha Kathiravelu transcribed and translated from Tamil and Sinhala.

Boris Kagarlitsky helped with the Russia chapter. Przemyslaw Wielgosz, Marcin Starnawski and Tadeusz Kowalik all spent time educating me about Poland's transition. Marcela Oliviera linked me up with participants in Bolivia anti shock therapy movements. Tom Kerr at the Asian Coalition for Housing Rights was our bridge to tsunami reconstruction in Thailand.

The genesis of this book was a year spent living in Argentina, where a group of newfound friends taught me about the bloody roots of the Chicago School project, often by sharing their own wrenching stories and family histories. Those patient teachers are, among others, Marta Dillon, Claudia Acuña, Sergio Ciancaglini, Nora Strejilevich, Silvia Delfino, Ezequiel Adamovsky, Sebastian Hacher, Cecilia Sainz, Julian A. Massaldi-Fuchs, Esteban Magnani, Susana Guichal and Tomás Bril Mascarenhas. They changed

the way I saw the world. The analysis of torture that appears in this book was shaped by dozens of interviews conducted with people who experienced prison abuse themselves, and also by those who have dedicated their lives to counselling survivors. I want in particular to thank Federico Allodi and Miralinda Friere, both founders of the Canadian Centre for the Victims of Torture, as well as Shokoufeh Sakhi, Carmen Sillato and Juan Miranda.

Some of the people closest to me are writers specializing in themes touched on in this book, and several of them read drafts of the manuscript and spent hours talking through ideas. Kyo Maclear was always slipping me books and forwarding articles, and her feedback on the first draft informed my understanding of the layering of colonialism; Seumas Milne, who turned the Guardian's op-ed page into a truly global debating forum, was my tutor on the Thatcher years and my political counsel on much else; Michael Hardt sent me back to the drawing board and put up with my emergent Keynesianism; Betsy Reed, my editor at the Nation, helped me frame the thesis and edited my first article on disaster capitalism, as well as dozens of columns; the fearless Jeremy Scahill read early chapters and swapped panic and research about the state of war (and life) privatization; Katharine Viner was the light at the end of the tunnel and is making the Guardian the launch pad for this book. Most of all, these dear friends, who also happen to be colleagues, kept me company and inspired me during years of lonely writing.

I am not an economist, but my brother, Seth Klein, director of the indispensable British Columbia Canadian Centre for Policy Alternatives, is my sector weapon. He put up with calls at odd hours requesting impromptu tutorials in monetarist theory and carefully edited the first draft, pushing me and protecting me as best he could. Ricardo Grinspun, a brilliant economist specializing in Latin America at York University (cited in the text), was kind enough to read the manuscript and provide important spe-

cialized feedback. So did Stephen McBride, director of the Centre for Global Political Economy at Simon Fraser University. I am honoured that both took time out of their overloaded schedules to accept another student, and neither should be held responsible for any errors on my part.

My parents, Bonnie and Michael Klein, gave me terrific feedback on drafts and took excellent care of me when I moved to their neck of the woods for the writing. Both have passionately protected the idea of a public sphere outside the market for their entire lives, Michael in health care and Bonnie in the arts. My hero of a motherin- law, Michele Landsberg, read the manuscript and cheered me on as only she can. The insistence of my father-in-law, Stephen Lewis, on placing the AIDS pandemic firmly within the context of freemarket fundamentalism emboldened me to write this book.

Many other stellar publishers and their teams have thrown their support behind this project, including Brad Martin at Random House of Canada, John Sterling and Sara Bershtel at Metropolitan in New York, Stefan McGrath and the creative and intelligent team at Penguin U.K., Peter Sillem at S. Fischer Verlag, Carlo Brioschi at Rizzoli, Erik Visser at De Geus, Claudia Casanova at Paidós, Jan- Erik Petterson at Ordfront, Ingeri Engelstad at Oktober, Roman Kozyrev at Dobraya Kniga, Marie Catherine Vacher at Actes Sud and Lise Bergerin and everyone at Leméac.

All of us owe a huge debt to the unflappable Adrienne Phillips, acting managing editor at Knopf Canada. Not only did she keep this unwieldy team on track but, along with Margaret Halton and Jackie Joiner, she made it possible for the book to come out in seven languages simultaneously, something of a publishing miracle. I am also enormously grateful to Scott Richardson for his sleek and enlivening design, to Doris Cowan for her careful proofreading and to Beate Schwirtlich for her expert typesetting. Barney Gilmore is, once again, the master indexer. Mark A. Fow-

ler is the very best kind of libel lawyer and was a pleasure to argue with. I also thank Sharon Klein, Tara Kennedy, Maggie Richards, Preena Gadher and Rosie Glaisher, as well as all the translators who will bring this text to readers around the world.

In addition to the researchers who worked directly on this project, many activists and writers helped me along the way. The incredible team members at Focus on the Global South in Bangkok were the first to identify "reconstruction" as the new frontier of neocolonialism, an extension of their long-time work on the exploitation of crises. I am particularly grateful to the acuity of Shalmali Guttal and Walden Bello. For their outstanding investigations exposing disaster capitalism in New Orleans, I am indebted to Chris Kromm and the team at the Institute for Southern Studies as well as to the writings and activism of the human rights lawyer Bill Quigley. Soren Ambrose, formerly of Fifty Years Is Enough, was a tremendous resource on the international financial institutions. My research on contemporary prisoner abuse was greatly aided by Michael Ratner and the courageous team at the Center for Constitutional Rights, as well as John Sifton and Human Rights Watch, the reports of Amnesty International and Jameel Jaffer at the American Civil Liberties Union.

Many of the declassified documents cited in the text were unearthed by the extraordinary people at the National Security Archive. Another important resource has been the interviews from PBS's 2002 documentary trilogy Commanding Heights: The Battle for the World Economy. Most of the quotations that appear in the text did not make it into the films, but the producers made the rare decision to put their raw interview transcripts online. I am also grateful to Amy Goodman and the entire team at Democracy Now! Their groundbreaking interviews are not only an addictive source of daily news (www.democracynow.org), but a precious ongoing research tool.

Hundreds of other investigative journalists and authors whose work I draw on are acknowledged in the text and the endnotes. An extensive bibliography can be accessed through www.naomiklein.org, with direct links to many original documents. A few books were of such tremendous and repeated help that endnotes and bibliographies don't suffice to indicate their importance: Stephen F. Cohen's Failed Crusade, Alfred McCoy's A Question of Torture, Anthony Shadid's Night Draws Near, Rajiv Chandrasekaran's Imperial Life in the Emerald City, Marguerite Feitlowitz's A Lexicon of Terror, Michael McCaughan's True Crimes: Rodolfo Walsh, Lawrence Weschler's A Miracle, a Universe, Greg Grandin's Empire's Workshop, T. Christian Miller's Blood Money, Antonia Juhasz's Bush Agenda, Juan Gabriel Valdés's Pinochet's Economists, Peter Reddaway and Dmitri Glinski's The Tragedy of Russia's Reforms, William Mervin Gumede's Thabo Mbeki and the Battle for the Soul of the ANC, Joseph E. Stiglitz's Globalization and Its Discontents, Judith Butler's Precarious Life, John Perkins's Confessions of an Economic Hitman, Peter Kornbluh's The Pinochet File and John Pilger's The New Rulers of the World, among many of his other works. I am also in debt to many documentary filmmakers whose footage helped me to understand events that I was not able to witness first-hand. Patricio Guzmán's definitive trilogy The Battle of Chile demands particular mention.

Several theorists and chroniclers of neo-liberalism have shaped my thinking well beyond what citations can reflect: David Harvey (particularly A Brief History of Neoliberalism), and pretty much everything ever written by John Berger, Mike Davis and Arundhati Roy. When I read and reread the work of Eduardo Galeano I feel as if everything has been said. I hope that he will forgive my attempts here to put a few asterisks in the margin, just to emphasize the point.

I also want to honour five exquisitely diverse models of the engaged,

enraged intellectual, each one a personal hero of mine, who passed away while I was writing this book. The loss of Susan Sontag, John Kenneth Galbraith, Molly Ivins, Jane Jacobs and Kurt Vonnegut will, for me as for so many others, be difficult to bear.

The following people all lent a hand: Misha Klein, Nancy Friedland, Anthony Arnove, John Montesano, Esther Kaplan, John Cusack, Kashaelle Gagnon, Stefan Christoff, Kamil Mahdi, Pratap Chatterjee, Sara Angel, Manuel Rozenthal, John Jordan, Justin Podur, Jonah Gindin, Ewa Jasiewicz, Maude Barlow, Justin Alexander, Jeremy Pikser, Ric Young, Arthur Manuel, Joe Nigrini, David Wall, John Greyson, David Meslin, Carly Stasko, Brendan Martin, Bill Fletcher, David Martinez, Joseph Huff-Hannon, Ofelia Whiteley, Barr Gilmore and my patient colleagues at the New York Times Syndicate, Gloria Anderson and Mike Oricchio.

Roger Hodge sent me to Iraq for Harper's, on assignment for the piece that turned into this book, and Sharon Oddie Brown and Andreas Schroeder set me up in their perfect writer's cabin when I returned. I am, as always, grateful to Katrina vanden Heuvel, Peter Rothberg and Hamilton Fish for making the Nation feel like home.

It may take a village to raise a child, but looking at this long list, I realize that it took a global conspiracy to make this book. I'm so fortunate to have been supported by this amazing web of humanity.

عامٌ على صدور كتاب
«عقيدة الصدمة»: ردٌّ على الهجوم

بقلم الكاتبة نعومي كلاين

www.naomiklein.org

انطلقت قبلَ عام تماماً في جولةٍ للترويج لكتابي المعنوَن «عقيدة الصدمة». قضَت الخطّة باستمرار الجولة لثلاثة شهور، كانت تعتبر مدّةً طويلة فعلاً، بالنظرِ إلى معايير النشر. وما زالت الجولة قائمة حتى بعد اثنَي عشر شهراً.

(http://www.naomiklein.org/meet-naomi/tour-dates)

لكن، لم تكن جولة الكتاب هذه عاديّة. فلقد أصغيتُ في كلّ بقعة سافرتُ إليها، بدءاً من كالغاري في ألبرتا إلى كوتشابامبا في بوليفيا، إلى قصص عديدة حول كيفيّة استغلال استراتيجيّات الصدمة، لفرض سياساتٍ مؤيّدة للشركات الكبرى، وغير مرغوب فيها. كما شاركتُ في إثارة النقاشات والجدال حول كيفيّة تحوّل دائرة الأزمات الحاليّة ـ النفط والغذاء والأسواق الماليّة والأحوال الجويّة الرديئة ـ إلى فرص لإحداث تغييرٍ تدريجيّ.

برزت أنواعٌ أخرى من ردود الفعل عقبَ صدور الكتاب. لقد قادَ «عقيدة الصدمة» هجوماً مباشراً على المؤسّسات والمفكّرين الذين نثروا بذورَ العقيدة الشركاتية في أرجاء العالم كلّه. لذا، توقّعتُ تلقّي الضربات أثناء إعدادي هذا الكتاب. لكن صمتاً مريباً سادَ على مدى الشهور الثمانية التي أعقبَت صدورَ الكتاب، في أوساط مناصري عقيدة «السوق الحرّة»، في حين ظهرَ بالتأكيد بعضُ المقالات النقديّة المندّدة بالكتاب في صحافة الأعمال.

(http://www.naomiklein.org/articles/2008/09/one-year-after-publication-shock-doctrine-response-attacks)

لم تصدر كلمة واحدة عن الأدمغة المفكّرة في واشنطن، التي ذكرتُها بالاسم في الكتاب. وغابت ردودُ الفعل عن كليّة العلوم الاقتصادية في جامعة «شيكاغو»، حتى أنّ مجلّة «ذي إيكونوميست»، التي دأبَت على مهاجمتي بفرح وطرب وانتظام، لم تأتِ على ذكر الكتاب المطبوع والمعروض للبيع. وقد أسرّت إليّ منتجة تلفزيونيّة أميركيّة سعَت إلى استضافة أحد معارضي الكتاب كي يناقشني على الهواء بأنّها لم تتلقَّ الرفضَ مطلقاً بهذا الثبات، قائلة «يعتقدون أنّهم إذا تجاهلوكِ ستمضين في حال سبيلك».

وما لبثَ أن كَسَرَ اليمينُ بالتأكيد حاجزَ الصّمت هذا. فصدرت في الشهور الأخيرة مقالاتٌ وتقارير عديدة تطالبُ بفضح «الزّيفِ» في موضوع الكتاب. وتمثّل أبرزُ هذه المقالات في «الورقة الخلفيّة» التي نشرَها معهدُ كاتو (http:// www.cato.org/pubs/bp/bp102.pdf) والموسّعة في إطار كتاب باللغة السويديّة(!)، فضلاً عن مقالة مطوّلة صدرت في مجلّة «ذا نيو ريبابليك» بقلم رئيس التحرير جوناثان شايت.

(http://www.tnr.com/story_print.html?id=69067flc-d089-474b-a8a0-945d1deb420b)

راسلني العديدُ من القرّاء على الموقع الالكتروني التالي (www.shockdoctrine.com)، وطلبوا منّي الردَّ على هذا الهجوم لمساندتهم في الدفاع بفعاليّة أكبر عن الكتاب. تمنّعتُ باديءَ الأمر (متشبّثةً بعطلتي الصيفيّة...)، إلا أنّني ثمّنتُ غالياً تلك الرسائل، وأيقنتُ ضرورة تصويب عدد من النقاط ووضع بعض وجهات النظر في مسارها الصحيح. ونظراً إلى ظهور قواسم مشتركة بين مقالتَي معهد كاتو ومجلّة «ذا نيو ريبابلك» ـ برغمَ زعمهما الانتماءَ إلى وجهات نظر مختلفة جذريّاً على النطاق السياسي ـ، عقدتُ العزمَ على الردّ على المقالتين في آن. وإليكم ما جاءَ في الردّ!

عفواً يا شبّان! ميلتون فريدمان أيد الحرب

زعمَ كلٌّ من جوناثان شايت ومعهد كاتو أنّ العالمَ الاقتصاديّ الراحل ميلتون فريدمان كان المعارضَ الوفيّ لغزو العراق. وقد أوردَت ورقة معهد كاتو في معرض حديثها عنّي «أنّها تزعمُ أنّ فريدمان «محافظ جديد»، وأنّه يدعمُ بالتالي السياسة الخارجيّة الأميركيّة العدائيّة. وبرهنَت أنّه تمَّ غزوُ العراق كي تتمكّن السياسات القائمة على طراز «شيكاغو» من ترسيخ جذورها هناك... لكنّها لم تأتِ في كتابها على ذكر آراء فريدمان الحاليّة حول الحرب. لقد أعلنَ فريدمان بنفسه التالي: «عارضتُ الذهابَ إلى العراق منذ البداية. أظنُّ أنّها غلطة لسببٍ بسيط، وهو أنّني لا أعتقدُ أنّه على الولايات المتحدة الأميركيّة التورّط في العدوان». ولم تكن تلك الحرب الوحيدة التي صدفَ له أن عارضَ نشوبها، ففي العام ١٩٩٥ وضعَ فريدمان موقفَه السياسيّ الخارجيّ في خانة «المعادي لسياسة التدخّل».

كما اتّهمني جوناثان شايت بالجهلِ في التمييز ما بين الليبراليّين والمحافظين الجدد، وعنّفَني لكوني لم أذكر ـ «ولو مرّة واحدة في الكتاب» ـ أنّ فريدمان «عارضَ الحربَ على العراق منذ البداية». بدا لهم أنّ موقفَ فريدمان المعادي للحرب سوف «يربكني على نحو مروّع».

لم أكن أنا من يجدرُ به الارتباك. فبرغم تصريحاته الأخيرة، فقد أيّدَ ميلتون فريدمان علناً الحرب عندما شُنّت. وصرح فريدمان، في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٣، لصحيفة «فوكوس» الألمانيّة بأن «الرئيس بوش أراد نشوبَ الحرب، لأنّ أيَّ حلٍّ آخر كان ليهدّدَ حريّة الولايات المتحدة الأميركيّة ورخاءها الاقتصادي». ولدى سؤاله عن توتّر العلاقات المتصاعد بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، أجابَ فريدمان بأن «الغاية تبرّرُ الوسيلة. حالما نتخلّصُ من صدّام حتى تتلاشى التباينات والاختلافات السياسيّة» [اقرأ المقابلة الصحافية الكاملة بالألمانيّة على الموقع الإلكترونيّ التالي]:

(http://www.focus.de/finanzen/news/wirtschaft-lasst-erhard-auferstehen_aid_196501.html)

[وترجمة المقابلة على الموقع التالي]:

(http://www.naomiklein.org/shock-doctrine/resources/milton-friedman-war-iraq)

من الواضح أنّ فريدمان لم يعبّر في هذا السياق، عن الصوت المعادي لسياسات التدخّل. وحتى في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٦، عندما زعمَ أنّه عارضَ الحربَ منذ البداية، بقيَ ميّالاً إلى سياسة الصقور الخارجيّة المرتكزة على استخدام القوّة العسكريّة. والآن، وقد اقتحمت الولايات المتحدة الأميركية أرضَ العراق، نقلت صحيفة «ذي وال ستريت جورنال» عن فريدمان العبارة التالية «أعتقدُ أنّه من المهمّ جدّاً أن نحقّقَ النجاحَ في هذه المسألة».

لا تمتُّ هذه الردودُ كلّها بصلة إلى كتابي. فقد وصفتُ في «عقيدة الصدمة»، غزوَ العراق واحتلاله بالذروة التي بلغتها حملة فريدمان العقائديّة العنيفة، لكونه المفكّر الرئيسي في أميركا، المؤيّد خصخصة الدولة، لا لكونه قد أيّدَ الحربَ شخصياً، وبالتالي لا صلة للنقطة المطروحة في الكتاب بهذا الردّ. لقد أمسَى العراق، على مدى أكثر من خمس سنين، طليعة مشروع الخصخصة الراديكاليّة، وأخذَ عددُ المقاولين يفوق عددَ الجنود الأميركيّين، كما اضطّلعت الشركاتُ ببعض وظائف الدولة الأساسيّة على غرار استجواب السجناء.

لم أقلْ قط إنّ فريدمان «محافظ جديد»، وقد ناقشتُ مطوّلاً مدى صعوبة انتقاء المفردات الملائمة لتوصيف المشروع الشركاتي كي يلقى قبولاً لدى كافة القرّاء. وكتبتُ في الصفحة ٣٠ الفكرة التالية:

تتكرّر المشكلة نفسها في محاولةٍ لشرح تاريخ الفَتح الأيديولوجيّ الذي بلغَ أوجه مع الخصخصة الجذريّة للحرب والكوارث: إنّ هذه الأيديولوجيا متقلّبة الشكل، لا تنفك تغيّر اسمها وتبدّل هوّياتها. فقد اعتبر فريدمان نفسهُ «ليبراليّاً»، إلاّ أنّ أتباعه الأميركيّين، الذين ربطوا الليبراليّة بالضرائب العالية وحركة الهيبيز، مالوا إلى تعريف أنفسهم بأنّهم «محافظون»، أو «اقتصاديّون تقليديّون»، أو «مناصرون للسوق الحرّة»، وقد اعتبروا أنفسهم لاحقاً «ريغنيّين» (نسبة إلى الرئيس ريغن)، أو بالأحرى، مؤمنين بسياسة عدم التدخّل. في الواقع، تُعرف

عقيدتهم في أرجاء العالم بـ «الليبراليّة الجديدة»، إلاّ أنّها تُسمّى في أغلب الأحيان «التجارة الحُرّة»، أو بكلّ بساطة «العولمة». لم تُطلِق الحركة الفكريّة التي قادتها الأدمغة المفكِّرة اليمينيّة التي ارتبط بها فريدمان لفترة طويلة من الزمن ـ على غرار «هيريتاج فاونديشون» و«معهد كاتو» و«معهد المشروع الأميركيّ» ـ على نفسها اسم «المحافظين الجدد»، إلاّ في أواسط التسعينيّات. وقد جنّدت هذه الحركة، من منطلق رؤيتها العالم، الترسانة العسكريّة الأميركيّة في خدمة جدول أعمال الشركات الكبرى.

لقي لقبُ «المحافظ الجديد» رواجاً في أواسط التسعينيّات عندما اكتسحَ الجمهوريّون الكونغرس، بقيادة نيوت غينغريش، وبمساندة مراكز صناعة الأفكار التي ذكرتها، مبشّرين بقيام «عقد مع أميركا». لم يكن لقبُ «المحافظين الجدد» في هذه المرحلة، يشيرُ في المقام الأوّل إلى المواقف السياسيّة الخارجيّة الميّالة إلى استخدام القوّة العسكريّة، بل إلى المواقف الاقتصاديّة المؤلمة والصعبة. وبالعودة إلى أواسط التسعينيّات، ركّزَ العديدُ من الأشخاص الذين ارتبطت أسماؤهم اليوم بلقب «المحافظ الجديد» ـ ديفيد فرام وويليام كريستول وعدد كبير من جمهور مجلّة «ويكلي ستاندارد» ـ بقوّة، على المطالبة بتخفيض الإنتاج الذي نادى به فريدمان، وباعتماد الخصخصة داخل الولايات المتحدة الأميركية. فعلى سبيل المثال، صنعَ فرام شهرته في البداية في الولايات المتحدة الأميركية، مع إصدار كتابه المعنون «يمينٌ ميت» في العام ١٩٩٤، وقد دعا فيه الحركة المحافظة إلى العودة إلى الجذور الاقتصادية للسوق الحرّة. وبعد أن تبنّى بيل كلينتون معظم النقاط الواردة في جدول الأعمال الاقتصاديّ هذا، حصرَ العديدُ من المحاربين الرئيسيّين في حركة المحافظين الجدد تركيزهم على السيطرة الأميركية على المستوى العالميّ، ما سمحَ بالإغفال عن اهتمامهم الشديد بأفكار فريدمان الاقتصاديّة.

يتجاهلون المكتوب ويهاجمون الكاتب

برزَ في مقالة شايت، في ورقة معهد كاتو، طابعُ الرفض العنيد لمواجهة

الدلائل والبراهين التي ضمّنتُها كتابي. فصرفَ شايت النظرَ عن الفكرة التي أوحيتُ بها حول المصالح الاقتصادية الكامنة وراء تدخّل حلف الشمال الأطلسي العام ١٩٩٩ في كوسوفو (وبرغم ذلك أقرّ متذمّراً بأنّني لم أزعم قطّ أنّ الاقتصاد كان الحافز الوحيد). لقد كتبتُ عن عوامل أخرى حثّت على الحرب، إلى جانب انتهاكات سلوبودان ميلوسيفيتش الفاضحة لحقوق الإنسان. واستندتُ في زعمي هذا إلى تحليل ما بعد الحرب، أعدّه ستروب تالبوت، نائب وزير الخارجيّة في عهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون، والمفاوض الأميركي الرئيسي في خلال حرب كوسوفو. وكتب في مقالةٍ له صدرت في العام ٢٠٠٥ (ص. ٤١٥):

«في حين تسعى دولُ المنطقة إلى إصلاح أنظمتها الاقتصاديّة، والتخفيف من توتّر العلاقات ما بين الإثنيّات وتوسيع إطار المجتمع المدني، يبدو أنّ بلغراد يُبهجها التحرّك باستمرار في الاتجاه المعاكس. لم تَعجَب حلفُ الشمال الأطلسي على الإطلاق لموقفها هذا، وانتهى الأمرُ بيوغوسلافيا إلى تبنّي السلوك التصادميّ. إنّها مقاومة يوغوسلافيا لتوجّهات الإصلاح السياسيّ والاقتصاديّ الواسعة ـ لا مأزق ألبان كوسوفو ـ، التي تقدّمُ أفضلَ شرح وتبرير لنشوب حرب حلف الشمال الأطلسي».

وعوضاً عن شرح مسألة التطابق الواضح بين كلام موظّف أميركيّ رفيع المستوى وحجّتي، اختارَ شايت أن يتجاهلَ تماماً ما أورده تالبوت. ومرّة تلو الأخرى، يُترك لدى قرّاء «ذا نيو ريبابليك» انطباع جلي بأنّ «عقيدة الصدمة» نتاجٌ ينضوي تحت لواء صحافة الرأي، أكثر من كونه فرضيّة مرتكزة على الأبحاث والتقارير.

ولمّا سلّمَ كلٌّ من جوناثان شايت ومعهد كاتو بحقيقة استنادي إلى الوقائع، اتّهموني بالتلاعب بها كي تصبَّ في خدمة فرضيّتي. إنّه لأمرٌ يثيرُ الاهتمام والانتباه! ففي المرّة الأولى التي استشهدَ فيها شايت بنتاجي، توسّلَ هذه الطريقة. فمن أجل أن يشرحَ للقرّاء مع أيّ نوع من المتطرّفين يتعاملُ، استشهدَ بكتابي الأوّل المعنون «لا شعار». لقد وصفتُ في هذا الكتاب العالمَ زوراً،

بأنّه «دولة فاشيّة حيث نؤدّي جميعنا التحيّة للشعار، ولا نحظى سوى بفرص قليلة للنقد، لأنّ صحفنا ومحطّاتنا التلفزيونيّة وأجهزة الخادِم الخاصّة بشبكة الإنترنت والشوارع والمساحات المخصّصة للبيع بالتجزئة، تتحكّمُ فيها جميعها مصالحُ الشركات المتعدّدة الجنسيّات». لو أنّه أطالَ الاقتباسَ لجملة واحدة وحسب، لأدركَ قرّاؤه أنّني مضيتُ قدماً في نبذِ هذه الرؤية العالميّة المشوّهة كاريكاتوريّاً بشكل مبالغ فيه. وتفيدُ الجمل التالية بما يلي: «ثمة سببٌ وجيه للتنبيه إلى الخطر. إليكم كلمة تحذير: قد نشاهدُ عالماً جديداً لا روعة فيه أو امتياز يلوحُ لنا في الأفق، لكن لا يعني ذلك أنّنا أمسينا منذ الآن نعيشُ كابوسَ هوكسلي... فعوضاً عن صيغة خالية من نقاط الضعف، فإن [الرقابة على الشركات] توجّهٌ موثوق وثابت... لكن تشوبه الاستثناءات والشذوذ».

إنّه مثالٌ واحدٌ من ضمن أمثلة لا تُحصى ولا تُعَدّ، يحرّفُ فيها شايت كلامي كي يتلاءم مع رأيه. وعندما لا تأتي حجّة التلاعب بثمارها يأخذُ ببساطة أفكاري ويتبنّاها على أنها أفكاره بدون أن ينسبها إليّ (أنا على يقين تامّ، على سبيل المثال، بأنّ الماركسيّين والكينزيّين استغلّوا الأزمة والكارثة، لذلك قمتُ بدراسة أوليّة حول سياسة اليسار في انتهاز حدوث الكوارث والإفادة منها).

يتعلّقون بقشّة

أقرّت ورقة معهد كاتو في الوقت المناسب بتضميني الكتابَ وقائعَ وحقائق، غير أنّها تزعمُ أنّني ارتكبتُ خطأً في الإغفال عن تزويد الكتاب بالمصادر والمراجع الخاصّة بالإحصائيّات. إنّها لتهمة وقحة وجريئة توجَّه إلى كتاب ينطوي على ٧٤ صفحة من الحواشي. وقد أوردت ورقة المعهد مثلاً واحداً عن إحدى الاحصائيات «يتعرّضُ ما بين ٢٥٪ و٦٠٪ من السكّان للتهميش، أو يتمّ تصنيفهم في الطبقة الدنيا في البلاد، التي تتبعُ أنظمتها الاقتصادية السياسة التحرّريّة». ولم أورد مصدرَ هذا الإحصاء لكونه يعدّ مزيجاً من إحصائيّات عديدة سبقَ وذكرتها وأوردتُ لها المصادر المتعدّدة المستقاة منها. إنّها قاعدة: إذا سبقَ أن وردَ مصدرُ الإحصائيّة يمكن تكرار البيانات المتعلّقة بالإحصائيّات (بإيجاز) بدون

الحاجة إلى إعادة ذكر المصدر. فإليكم الإحصائيّات التي تمّ الارتكاز عليها لذكر نسبتَي ٢٥ ـ ٦٠٪، مع المصادر المستقاة منها، وهي مأخوذة مباشرة من الحواشي الواردة في كتاب «عقيدة الصدمة»:

ـ تراوحَت نسبة البطالة في بوليفيا بين ٢٥٪ و٣٠٪، في العام ١٩٨٧ (ص. ١٨٦، المصدر: مايك ريد، «في انتظار نهاية المعجزة البوليفيّة»، «غارديان» (لندن)، في ٩ أيار/مايو، ١٩٨٧).

ـ عاشَ ٢٥٪ من الرّوس في فقر مدقع في العام ١٩٩٦. (ص. ٣٠٠، المصدر: التوجّهات الاقتصاديّة الروسيّة ٥، عدد ١ (١٩٩٦): ٥٦ ـ ٥٧ نقلاً عن برترام سيلفرمان وموراي يانوفيتش، «غنيٌّ جديد، فقيرٌ جديد، روسيا جديدة: رابحون وخاسرون على الدرب الروسيّة نحو الرأسماليّة»، (أرمونك، أن.واي: أم.إي.، شارب، ٢٠٠٠)، ٤٧.).

ـ ارتفعت نسبة البطالة أكثر من الضعف لدى سكّان جنوب أفريقيا السود من ٢٣٪ في العام ١٩٩١، لتبلغ ٤٨٪ في العام ٢٠٠٢ (ص. ٢٧٢. المصادر: «جنوب أفريقيا: الإحصائيّات»، «لو موند ديبلوماتيك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، مايكل واينز وشارون لافرانيير، «عقدٌ من سدّ الثغرات الديموقراطيّة في جنوب أفريقيا»، «نيويورك تايمز»، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).

ـ بلغت نسبة البطالة في بولندا ٢٥٪ في بعض المناطق في العام ١٩٩٣ (ص. ٢٤١، المصدر: مارك كرامر، «العمّال البولنديّون والمرحلة الانتقاليّة ما بعد الشيوعيّة، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣»، الدراسات الآسيوية ـ الأوروبيّة، حزيران/يونيو ١٩٩٥).

ـ عانى ٤٠٪ من العمّال الشبان البطالة في بولندا في العام ٢٠٠٦ (ص. ٢٤١، المصدر: أندرو كاري، «القضيّة ضدّ رئيس بولندا الجديد»، «نيو ريبابليك»، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥).

ـ ٥٩٪ من البولنديّين يُعدّون تحت خطّ الفقر في العام ٢٠٠٣ (ص. ٢٤١ ـ ٢٤٢، المصدر: برزاميسلو ويلغوش، «٢٥ عاماً من التضامن»، آب/أغسطس ٢٠٠٥).

وذكرت ورقة كاتو، سياق آخر أنه «لم تزوّد كلاين القارئ قطّ بأيِّ معلومة [حول التشيلي] على مدى فترة زمنيّة طويلة. لم تعترف مطلقاً بما تمثّله التشيلي من حكاية نجاح اقتصاديّ واجتماعيّ في أميركا اللاتينية، وبحقيقة قضائها عمليّاً على الفقر الشديد». في الواقع، يغطّي التحليلُ الاقتصادي الذي أعددتُه حول دولة التشيلي، فترة زمنية تمتدّ على نحو ٣٤ عاماً، وأوردتُ وقائع ومعلومات تتحدّى مباشرة المزاعمَ بأنّ البلدَ يجسّدُ حكاية نجاح السوق الحرّة. وإليكم المقطع التالي (ص. ١٠٤ ـ ١٠٥):

«إنّ الأمرَ الوحيد الذي حمى التشيلي من الانهيار الاقتصادي التامّ في أوائل الثمانينيّات، يتمثّل في عدم خصخصة بينوشي شركة النحاس التشيليّة الحكوميّة التي قامَ الرئيس أليندي بتأميمها. استطاعت هذه الشركة بمفردها أن تنتجَ ٨٥٪ من عائدات التصدير التشيليّة، ما يعني أنّه عند انفجار الفقاعة الماليّة كانت الدولة لا تزالُ تمتلكُ مصدراً ثابتاً للموارد الماليّة... وحوالى العام ١٩٨٨، عندما استقرَّ الوضعُ الاقتصادي وأخذ يزدهرُ بسرعة، وقعَ ٤٥٪ من السكّان تحت خطّ الفقر. في المقابل، شهدَ فاحشو الثراء في التشيلي الذين تبلغ نسبتهم ١٠٪، إرتفاعاً في الدخل بنسبة ٨٣٪. وحتى في العام ٢٠٠٧، بقيت التشيلي أحد أكثر المجتمعات غير المتكافئة في العالم أجمع ـ فمن بين ١٢٣ بلداً رصدت فيها الأممُ المتحدة التفاوتَ الاجتماعي تصنّف التشيلي البلد برقم ١١٦، ما يجعلها البلد الثامن الأكثر لامساواةً في اللائحة».

مذبحة الدمى القشيّة

انطوَى معظمُ الهجوم على «عقيدة الصدمة»، على مزاعمَ ملفّقة ومختلقة، نسبوا قولها إليّ على نحو زائف ومضلّل، ومن ثمّ قاموا بإتلافها وتشويهها ببراعة. فأوجزَ جوناثان شايت، على سبيل المثال، وجهة نظري حول أسهم دونالد رامسفيلد في مجمّع رأسماليّة الكوارث على النحو الآتي: «حافظ دونالد رامسفيلد على أسهمه في مؤسّسة «جيلياد ساينسز» التي ابتكرت عقار تاميفلو، حتى في خلال تولّيه منصب وزير الدفاع. هل أدركتم المقصد من ذلك؟ لا

يتوانى رامسفيلد عن الاستفادة من تفشّي أنفلونزا وبائيّة. لكن بالطبع، لا يجب أن تكون معجباً برامسفيلد كي تشكّ في تدبيره تفشّي فيروس مميت بغية مضاعفة مجموع أسهمه».

في الواقع، إنّها حبكة فيلم «في لفانداتا» (V for Vendetta)، ولا تمتّ بأيّ صلة على الإطلاق إلى كتابي. يتمحورُ لبُّ ما كتبته عن رامسفيلد حول مسألة تخزين البنتاغون احتياطيّاً، وبقيادة رامسفيلد، عقارَ تاميفلو لاستخدامه في الأزمات، وقد حصدَ رامسفيلد الأرباح مع ارتفاع قيمة السهم إلى ٨٠٧ في المئة. وكتبتُ في الصفحتين ٣٩٤ و٣٩٥ أنه:

«على مدى السنين الستّ التي تولّى فيها رامسفيلد منصبه، وجبَ عليه مغادرة القاعة كلّما دارَ الحديثُ حول إمكانيّة إيجاد العلاج لمرض إنفلونزا الطيور، وشراء الأدوية له. ووفقاً للكتاب الذي يُبرزُ التسوية التي تسمح له بالاحتفاظ بأسهمه، يجدرُ به البقاء خارج إطار اتخاذ القرارات التي «يمكن أن تؤثّرَ مباشرة، على نحو يمكن التنبّؤ به على مؤسّسة جيلياد». وبرغم هذا القرار، فقد اعتنى زملاؤه جيّداً بمصالحه. واشترى البنتاغون في يوليو من العام ٢٠٠٥، عقاقير تاميفلو بقيمة ٥٨ مليون دولار، وأعلنَت وزارة الصحة والخدمات الإنسانيّة أنّه يمكن أن تقدّرَ قيمة شراء العقار ببليون دولار بعد شهور قليلة».

استعانَت ورقة معهد كاتو بدمى قشيّة كثيرة. وتتضمّنُ معظم هذه الحجج الوهميّة التافهة ضرباً من ضروب المبالغة والتضخيم للدور الذي نسبته إلى ميلتون فريدمان. ولا عجبَ في ذلك، إذ يُعتبرُ معهدُ كاتو، فضلاً عن كونه كليّة العلوم الاقتصاديّة في جامعة «شيكاغو»، المؤسّسةَ الأوثق ارتباطا وانحيازاً لنظريّات ميلتون فريدمان الراديكاليّة. ويمنحُ معهد كاتو كلّ سنتين، في إطار مناسبات التكريم والتقدير، «جائزة ميلتون فريدمان لتقدّم الحريّة» التي تقدَّر بنصف مليون دولار (نالَ الجائزة هذه السنة طالبٌ فنزويلي ناشط يبلغُ من العمر ٢٣ عاماً تأييداً لمعارضته حكومة هوغو شافيز). وبما أنّ معهدَ كاتو يرى في فريدمان القدّيسَ الشفيع، فسيخسرُ كثيراً عندما يُحطّ من قدره ومن سمعته، لذلك فإنّ له المصلحة المباشرة في تبرئته من كافّة الجرائم الحقيقيّة والمختلقة.

وإليكم أمثلة أخرى على هذا النوع من الهجوم. فلقد زعمَت ورقة كاتو أنّني ألقيتُ اللومَ كلّه في سياسات بينوشي الاقتصادية، على ميلتون فريدمان، ومن ثمّ «أثبتت» أنّ تورّطه المباشر في هذه المسألة بسيط جدّاً. وها أنا أكرّرُ مرّة أخرى أنّني لم أزعم قطّ ذلك. لقد أفردتُ مساحة هامّة ـ ٦٠ صفحة تقريباً ـ في الكتاب لعرض تأثير برنامج وزارة الخارجية الأميركية الذي جلبَ ما يفوقُ مئة طالب تشيلي إلى جامعة «شيكاغو»، كجزء من محاولة مدروسة لتصدير الأفكار الاقتصادية للسوق الحرّة إلى التشيلي. وانبثقَ عن هذا البرنامج فريقُ «صبية شيكاغو» التشيلي السيىء السمعة. ونشطَ العديدُ من أفراد هذا الفريق في التخطيط للبرنامج الاقتصادي في الدكتاتوريّة التشيليّة قبلَ الانقلاب في العام ١٩٧٣. وما يدعو إلى الدهشة أنّ ورقة كاتو لم تأت مطلقاً على ذكر البرنامج الأكاديمي في إطار سعيها لتبرئة فريدمان شخصيّاً. كما أغفلَ مؤلّفُ الورقة التطرّقَ إلى مضمون ٦٠ صفحة من الكتاب، أو أنّه اختارَ طوعاً تجاهلها.

ويكمنُ التحدّي الأكبر في الردّ على ورقة كاتو في مدى التضليل والكذب في محتواها. فلننظر في المقطع التالي:

«ألقَت كلاين اللومَ أيضاً على فريدمان وعلى كليّة العلوم الاقتصادية في شيكاغو، بسبب نشاط صندوق النقد الدولي في خلال الأزمة الماليّة الآسيويّة، ومصادرة الحكومة السريلانكية أرض عائلات الصيّادين كي تبني عليها الفنادق الفخمة غداة التسونامي. والحقيقة أنّ فريدمان لم يعتقد أنّه يجدرُ بصندوق النقد الدولي التدخّل في آسيا، واعتبرَ أنّه يجب منع الحكومات من مصادرة الممتلكات، وتقديمها إلى شركات تطوير القطاع الخاص. تستطيع كلاين أن تبرهن بالطبع أنّ فريدمان شكّلَ بشكلٍ أو بآخر مصدرَ وحي لهذه السياسات، ولو أنّه قامَ بمعارضتها. لكنّها لم تقم بذلك، بل ادّعت أنّه اتفقَ معهم، وأن هذا ما رغبَ فيه هو وغيره من علماء الاقتصاد في شيكاغو منذ البداية».

إنّ كلّ ما جاءَ في هذا المقطع مغلوط وخاطئ تماماً. لم أذكر قطّ أنّ فريدمان أيّدَ الخطّة الإنقاذيّة لصندوق النقد الدولي في آسيا، بل على العكس. ففي الصفحتين ٣٣٥ ـ ٣٣٦، أوردتُ «أنّ ميلتون فريدمان بنفسه، وهو الآن في

منتصف عقده الثامن، قامَ بظهور نادر على شاشة «السي.أن.أن» ليُطلعَ مقدّمَ الأخبار لو دوبس على موقفه المعارض أيَّ نوع من أنواع الخطط الإنقاذية، وعلى ضرورة أن تُصلح السوق نفسها بنفسها». فبأيّ طريقة من الطرائق، يشكّلُ ما تقدّم «زعماً» بدعم فريدمان الخطة الإنقاذيّة؟

كما أنّني أعترفُ بمطلق حريّتي بحقيقة موقف فريدمان المعارض صندوق النقد الدولي، في المبدأ. لكن، بالنسبة إلى حكومة بينوشي في السبعينيّات، فقد بيّنتُ أنّ صندوق النقد الدولي غصَّ في أيّام الخطة الإنقاذية بصبية شيكاغو الأيديولوجيّين، وهي فكرة مختلفة تماماً عن فكرة تلقّي صندوق النقد الدولي الأوامر من فريدمان. في الصفحة ٢٠٢، أظهرتُ بشكل مباشر هذا التناقض الواضح:

«من الناحية الفلسفيّة، لم يؤمن فريدمان بصندوق النقد الدولي أو بالبنك الدولي: إنّهما نموذجان كلاسيكيّان لتدخّل الدولة البارز في إشارات السوق الحرّة الدقيقة. لذا، بدا من السخرية بمكان وجود حزام النقل العمليّ الذي ينقلُ صبية شيكاغو إلى المقرّات الضخمة التابعة لهاتين المؤسّستين، والكائنة في الشارع التاسع عشر في واشنطن العاصمة، حيث يتبوّأون العديدَ من المناصب العليا».

يفتحُ كتابُ «عقيدة الصدمة» المجال لهذا النوع من التعقيد، لأنّه ـ برغم مزاعم معهد كاتو ـ، لا يتمحورُ حول أعمال رجل واحد. إنّه يتحدّث عن نزعة أيديولوجيّة متعدّدة الأوجه، خدمَت بنجاح مصالحَ الشركات الكبرى في المجتمع على مدى نصف قرن.

لم أكتب مطلقاً، على غرار ما زعمَت به ورقة كاتو في المقطع نفسه، أنّ لفريدمان علاقة؟ «مصادرة الحكومة السريلانكية أرضَ عائلات الصيّادين من أجل بناء فنادق ضخمة غداة التسونامي». لم يظهر اسمُه مرّة واحدة في الفصل المخصّص للتسونامي الذي يمتدّ على ٢٥ صفحة. إنّ القولَ إنني «ادّعيتُ» تأييدَ فريدمان هذه السياسا، هو ضربٌ من ضروب الاختلاق والتلفيق المحض.

وفضلاً عن ذلك، تظهرُ كافة هذه الابتكارات والتحريفات وأساليب تشويه الحقائق في فقرة واحدة. تضمّ ورقة كاتو الخلفية ٢٠ صفحة، وتتألف من عشرات وعشرات المقاطع المضلّلة على حدّ سواء. ويُعتبرُ إخضاعُ المقاطع كلّها لهذا النوع من الردّ مضيعة للوقت بكلّ بساطة. لذلك، فإنّ ردّي على كافة هذه المزاعم يتمثّلُ في الكتابِ نفسه.

الإحالة إلى المصدر

بفضل فريق الباحثين الرائع، ولا سيّما مساعدتي في الأبحاث ديبرا ليفي، صمدَ كتاب «عقيدة الصدمة» على مدار سنة تحت مجهر الإعلام في عشرات البلدان. لم يُصب بأذى، بل ظهرَ للعيان بحلّة أفضل من تلك التي أملتها. وعندما رُصدت الأخطاء سارعنا إلى تصحيحها في الطبعات اللاحقة، ونشرنا قائمة بالتعديلات والإيضاحات على موقع الكتاب الإلكترونيّ:

(http://www.naomiklein.org/shock-doctrine/resources/corrections-clarifications).

تمّ العثور على خطأ واحد هامّ حتى الآن يتعلّق بالأرباح التي جُنيت من أسهم ديك تشيني في شركة هاليبرتون، وقد صُحّحَ الخطأ على الفور. يدركُ قرّاءُ «عقيدة الصدمة» أنّ هذا المثل هو واحدٌ من أمثلة كثيرة تصبّ في خانة تنازع المصالح في إدارة بوش. لقد أفردتُ بالفعل فصلاً كاملاً عن الموضوع. تلك هي فائدة المنهجيّة التي لا يرتكزُ قوامها على الحكايات، بل على آلاف الوقائع والأرقام المستندة إلى المصادر والمراجع. ولم تنبثق الفرضيّة المطروحة من مثلٍ وحيد ويتيم.

أمّا بالنسبة إلى التهمة التي يوجّهها إليّ الناقدون بأنّني انتقائيّة في استخدامي الاقتباسات، فإنّ هذا الأمرَ خطرٌ على كلّ مؤلّف. ولهذا السبب، أطلقتُ وديبرا قسم «المراجع» على الموقع الالكتروني للكتاب (http://www.shodoctrine.com/resources). يستطيعُ القرّاء على هذه الصفحة الالكترونيّة ولوجَ عشرات التقارير الأصليّة والرسائل والدراسات التي شكّلت مادّة كتابي الرئيسية. إذا كانت تهمّكم

مسألة مبالغتي في فكرة دعم فريدمان نظامَ أوغستو بينوشي الهمجيّ، فاقرأوا الرسالة التي كتبها فريدمان إلى بينوشي على الموقع التالي:

(http://wwww.naomiklein.org/files/resources/pdfs/friedman-pinochet-letters.pdf).

إذا ساوركم الشكّ في أنّني أجعلُ رأسماليّة الكوارث تبدو تآمريّة أكثر ممّا هي عليها، فتفحّصوا محاضرَ الاجتماع الذي عُقِدَ في «مؤسّسة الإرث» قبل أسبوعين تماماً على انهيار سدود نيو أورليانز. عرضت محاضرُ الاجتماع ٣٢ «حلاً للسوق الحرّة» خاصّة بإعصار كاترينا وارتفاع أسعار الغاز وقد أيّدَت إدارة بوش العديد من هذه الحلول.

20/pro-market-ideas-katrinahttp://www.naomiklein.org/shock-doctrine/resources/part7/chapter

لم تكن فرضيّة «عقيدة الصدمة» وليدةَ نزوة، بل نتاج أربع سنين من الأبحاث. لقد رغبَ كلٌّ منّي ومن ديبرا في وضع هذه الوثائق على الإنترنت، لأنّنا أردنا من الأساتذة والطلاّب والقرّاء بشكل عامّ، الذهاب أبعدَ من النسخة الذاتيّة للتاريخ ـ على غرار كافّة قصص التاريخ ـ، والتوجّه مباشرة نحو المصدر. لذلك، ندعوكم إلى سبر أغوار هذه الوثائق، وإرسال مستنداتٍ أغفلنا عن ذكرها، ولتتوصّلوا إلى استنتاجاتكم الخاصّة.

سلسلة اقتصاد وقانون

- ثمن الدم والدمار ـ كمال ديب
- الفرصة الضائعة ـ د. جورج قرم
- ماذا بعد اخفاق الرأسمالية والشيوعية ـ د. حيدر غيبة
- الموسوعة الاقتصادية ـ د. سميح مسعود
- نهضة اليابان ـ انطوان بطرس
- غيوم فوق الكويت ـ مروان اسكندر
- وثيقة الوفاق الوطني اللبناني
- الدستور اللبناني
- بين الصحافة والقانون ـ اميل بجاني
- قانون الشركة العقارية ـ الرئيس حسين الحسيني
- كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب ـ ستانلي ميسلر
- عهد الفساد الأسود ـ د. سمير التنير
- لعبة قديمة بعمر الامبراطورية ـ ستيفن هيات
- عقيدةُ الصدمة ـ ناومي كلاين